

4336
SIA

کتابخانه آصفیه سرکار خانم پیدراپادوکن	۱۵/۱
سیر واقعه	۲۳
تاریخ واقعه از فروردین سال ۱۳۰۴ لغایت آبان ۱۳۰۴	
نام کتاب	تاریخ پادشاهی
نویسنده کتاب	میرزا حسن
نمبر کتاب	۱۳۰۴

« فهرسة الجزء الاول من الفتاوى المتقروية »

صفحة	صفحة
٩٤ في العدة	٤ كتاب الطهارة
٩٨ في الحضانة	٥ كتاب الصلاة
١٠٣ في النفقة	٨ باب المسافر
١١٣ في اجبار الامة على الارضاع	٩ باب الحائض
١١٦ كتاب العتاق	٩ كتاب الزكاة
١١٦ الاول في اللفظ الذي يقع به العتق	١٤ كتاب الصوم
١١٧ الثاني في التعليق	١٦ كتاب الحج
١٢٨ الثالث في العتق بدعوى القسب	١٧ كتاب السير
١١٩ الرابع في عتق البعض	١٧ الاول في الاسارى وما يملك
١٢١ الخامس في عتق المريض والورثة	بالاستيلاء وما لا يملك
١٢١ السادس في التدبير	٢١ الثاني فيما يعامل به أهل الذمة
١٢٣ السابع في الاستيلاء	٢٤ الثالث في المرتدة وما يكون كفره
١٢٧ كتاب المكاتب	من المسلم وما يصير الكافر به مسلما
١٢٠ كتاب الولاء	٢٩ كتاب الكراهية والاستحسان
١٢١ كتاب الايمان	٣٣ كتاب النكاح
١٢١ الاول فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا	٣٥ الثاني في الوكالة في النكاح وفي
١٣٣ الثاني في بيان نية الحالف والمستحلف	نكاح القسوة
١٣٤ الثالث في حث الحالف بالمباشرة والتوكيل وفي اليمين المؤقتة	٦٦ كتاب الرضاع
١٣٥ نوع في اليمين المؤقتة	٧٠ كتاب الطلاق
١٣٧ الرابع في الحلف بالانكاح والطلاق والعتاق والبيع	٧٠ الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع
والشراء وما يرقود المعاملات والحقوق والطاعات والمعاصي	٧٦ الثاني في التوكيل بالطلاق
١٣٩ الخامس في اليمين بالسكينة والرخول والتسروج والذهاب والادتن	٧٧ في التفويض
١٤٦ السادس في اليمين في الكلام والذوق والاكل والشرب والقبض	٧٩ في التعليق
	٨٣ في الاستئنا
	٨٥ في طلاق المسكران والمجنون
	وأحكام السكاري
	٨٦ في طلاق المريض
	٨٧ في الرجعة
	٨٧ في الايلاء والظهار
	٨٨ في الخلع
	٩٤ في العتق

- والضرب والشتم واللعب ١٤٨
 السابع في الذر والكفارة ١٤٩
 كتاب الحدود ١٤٩
 الاقل في شرائط الاحسان وفي
 الوطء الذي يوجب الحد والذي
 لا يوجب وفي شهادة الزنا
 الثاني في حد القذف وحد
 الشرب ١٥٢
 الثالث في التعزير ١٥٦
 كتاب السرقة ١٥٩
 باب قطع الطريق ١٦٣
 كتاب الجنائيات ١٦٤
 الاول فيما يجب فيه القصاص
 والدية وحكومة العدل ١٦٤
 الثاني في الشهادة على الجنابة
 والاقرار بها وفي اختلاف القاتل
 وولي القاتل في العمد والخطا وفي
 اشهاد الجروح ١٦٤
 الثالث فمن يستوفي القصاص
 وفيمن يستحق الدية ١٧٣
 الرابع في العفو ومقطوع القود
 وفيما ينقلب القصاص فيه مالا
 الخامس في الجنابة بالحفسر
 والتجب وفي ضمان المداوى ١٧٦
 السادس فمن رأى وجلا يرمى مع
 امرأته فقتله وفي قتل الخنثى
 والساحر والزندق ١٧٨
 السابع في جنابات الصبيان
 والمجانين وعليهم وفي اختلاف الجنين
 الثامن في جنابة الرقيق وعليه
 التاسع في جنابات الدواب وعليها
 وفيه بعض مسائل الاصطدام

- ١٩١ في القسامة
 ١٩٧ كتاب المعاقل
 ١٩٧ كتاب الاتين
 ١٩٩ كتاب المفقود
 ٢٠٠ كتاب القسط
 ٢٠٠ كتاب القسطة
 ٢٠٢ كتاب الوقف
 ٢٠٢ الاول في بيان ما يجوز ومن
 الاوقاف وما لا يجوز وما يدبسل
 تبعا وما لا يدخل وفي وقف المنقول
 والمتاع وفيمن يتزاور من في يده أنها
 وقف ٢٠٢
 الثاني في الدعوى والشهادة
 في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف
 المتقدمة وفيمن ثبت القرابة
 الثالث في الوقف على الاولاد
 الرابع في الوقف على القرابات
 وعلى آهات الاولاد وعلى الاحل
 والعيال وعلى الفقراء والموالي
 الخامس في الولاية في الوقف
 السادس في شرط الزيادة
 والنقصان وفي استبدال الوقف
 وفي شراء التوري بقوله الخوفا
 دارا أو مستغلا ٢١٨
 السابع في عارة الوقف وفي البناء
 والفسر فيه وفي صرف احد
 الوقفين على الآخر وفي بيع البناء
 المهدوم وفي الاستدانة على الوقف
 الثامن في تصرفات المتولي
 وضمانه وفيما يقبل قوله وفيما
 لا يقبل وفيمن يستحق الوطء
 ومن لا يستحقها وفيه مسائل

صفحة	النتيجة من الوظائف	صفحة
٢١٥	التاسع في الاجارة في الوقت وفي	٢٢٢
٢١٨	قصة الوقت	٢٢٦
٢٢٢	العاشر في وقف المريض والوقت	٢٢٨
٢٢٣	المضاف الى ما بعد الموت	٢٢٩
٢٢٤	الحادي عشر في وقت الذي	٢٤٠
٢٢٥	مسائل شتى من الوقت	٢٤٠
٢٢٦	كتاب البيوع	٢٥٢
٢٢٧	الاول فيما يجوز فيه وما لا يجوز	٢٥٦
٢٢٨	وما يدخل في البيع من غير ذكر	٢٥٨
٢٢٩	وما لا يدخل	٢٥٩
٢٣٠	فصل فيما يتعلق بالقبض وحسن	٢٦٣
٢٣١	البيع	٢٦٥
٢٣٢	فصل في علاج المبيع والممن	٢٦٦
٢٣٣	فصل في الفسین والحماية وما لا	٢٨٣
٢٣٤	يتقارن فيه	٢٨٦
٢٣٥	مسائل شتى	٢٩٢
٢٣٦	باب الخيارات	٢٩٣
٢٣٧	فصل في خيار الشرط	٢٩٥
٢٣٨	فصل في خيار الرؤية	٢٩٨
٢٣٩	فصل في خيار العيب	٣٠١
٢٤٠	باب البيع الفاسد	٣٠٣
٢٤١	نوع آخر	٣٠٧
٢٤٢	فصل في بيع التلينة	٣١٥
٢٤٣	في بيع الوفاء	
٢٤٤	في الافالة	
٢٤٥	في بيع الاب والوصى مال الصغير	
٢٤٦	والشراة	
٢٤٧	في السلم	
٢٤٨	كتاب الصرف	
٢٤٩	كتاب المداينات	
٢٥٠	كتاب الكفالة وفيها فصول	
٢٥١	٢٥٢	
٢٥٢	٢٥٣	
٢٥٣	٢٥٤	
٢٥٤	٢٥٥	
٢٥٥	٢٥٦	
٢٥٦	٢٥٧	
٢٥٧	٢٥٨	
٢٥٨	٢٥٩	
٢٥٩	٢٦٠	
٢٦٠	٢٦١	
٢٦١	٢٦٢	
٢٦٢	٢٦٣	
٢٦٣	٢٦٤	
٢٦٤	٢٦٥	
٢٦٥	٢٦٦	
٢٦٦	٢٦٧	
٢٦٧	٢٦٨	
٢٦٨	٢٦٩	
٢٦٩	٢٧٠	
٢٧٠	٢٧١	
٢٧١	٢٧٢	
٢٧٢	٢٧٣	
٢٧٣	٢٧٤	
٢٧٤	٢٧٥	
٢٧٥	٢٧٦	
٢٧٦	٢٧٧	
٢٧٧	٢٧٨	
٢٧٨	٢٧٩	
٢٧٩	٢٨٠	
٢٨٠	٢٨١	
٢٨١	٢٨٢	
٢٨٢	٢٨٣	
٢٨٣	٢٨٤	
٢٨٤	٢٨٥	
٢٨٥	٢٨٦	
٢٨٦	٢٨٧	
٢٨٧	٢٨٨	
٢٨٨	٢٨٩	
٢٨٩	٢٩٠	
٢٩٠	٢٩١	
٢٩١	٢٩٢	
٢٩٢	٢٩٣	
٢٩٣	٢٩٤	
٢٩٤	٢٩٥	
٢٩٥	٢٩٦	
٢٩٦	٢٩٧	
٢٩٧	٢٩٨	
٢٩٨	٢٩٩	
٢٩٩	٣٠٠	
٣٠٠	٣٠١	
٣٠١	٣٠٢	
٣٠٢	٣٠٣	
٣٠٣	٣٠٤	
٣٠٤	٣٠٥	
٣٠٥	٣٠٦	
٣٠٦	٣٠٧	
٣٠٧	٣٠٨	
٣٠٨	٣٠٩	
٣٠٩	٣١٠	
٣١٠	٣١١	
٣١١	٣١٢	
٣١٢	٣١٣	
٣١٣	٣١٤	
٣١٤	٣١٥	
٣١٥	٣١٦	
٣١٦	٣١٧	
٣١٧	٣١٨	
٣١٨	٣١٩	
٣١٩	٣٢٠	
٣٢٠	٣٢١	
٣٢١	٣٢٢	
٣٢٢	٣٢٣	
٣٢٣	٣٢٤	
٣٢٤	٣٢٥	
٣٢٥	٣٢٦	
٣٢٦	٣٢٧	
٣٢٧	٣٢٨	
٣٢٨	٣٢٩	
٣٢٩	٣٣٠	
٣٣٠	٣٣١	
٣٣١	٣٣٢	
٣٣٢	٣٣٣	
٣٣٣	٣٣٤	
٣٣٤	٣٣٥	
٣٣٥	٣٣٦	
٣٣٦	٣٣٧	
٣٣٧	٣٣٨	
٣٣٨	٣٣٩	
٣٣٩	٣٤٠	
٣٤٠	٣٤١	
٣٤١	٣٤٢	
٣٤٢	٣٤٣	
٣٤٣	٣٤٤	
٣٤٤	٣٤٥	
٣٤٥	٣٤٦	
٣٤٦	٣٤٧	
٣٤٧	٣٤٨	
٣٤٨	٣٤٩	
٣٤٩	٣٥٠	
٣٥٠	٣٥١	
٣٥١	٣٥٢	
٣٥٢	٣٥٣	
٣٥٣	٣٥٤	
٣٥٤	٣٥٥	
٣٥٥	٣٥٦	
٣٥٦	٣٥٧	
٣٥٧	٣٥٨	
٣٥٨	٣٥٩	
٣٥٩	٣٦٠	
٣٦٠	٣٦١	
٣٦١	٣٦٢	
٣٦٢	٣٦٣	
٣٦٣	٣٦٤	
٣٦٤	٣٦٥	
٣٦٥	٣٦٦	
٣٦٦	٣٦٧	
٣٦٧	٣٦٨	
٣٦٨	٣٦٩	
٣٦٩	٣٧٠	
٣٧٠	٣٧١	
٣٧١	٣٧٢	
٣٧٢	٣٧٣	
٣٧٣	٣٧٤	
٣٧٤	٣٧٥	
٣٧٥	٣٧٦	
٣٧٦	٣٧٧	
٣٧٧	٣٧٨	
٣٧٨	٣٧٩	
٣٧٩	٣٨٠	
٣٨٠	٣٨١	
٣٨١	٣٨٢	
٣٨٢	٣٨٣	
٣٨٣	٣٨٤	
٣٨٤	٣٨٥	
٣٨٥	٣٨٦	
٣٨٦	٣٨٧	
٣٨٧	٣٨٨	
٣٨٨	٣٨٩	
٣٨٩	٣٩٠	
٣٩٠	٣٩١	
٣٩١	٣٩٢	
٣٩٢	٣٩٣	
٣٩٣	٣٩٤	
٣٩٤	٣٩٥	
٣٩٥	٣٩٦	
٣٩٦	٣٩٧	
٣٩٧	٣٩٨	
٣٩٨	٣٩٩	
٣٩٩	٤٠٠	
٤٠٠	٤٠١	
٤٠١	٤٠٢	
٤٠٢	٤٠٣	
٤٠٣	٤٠٤	
٤٠٤	٤٠٥	
٤٠٥	٤٠٦	
٤٠٦	٤٠٧	
٤٠٧	٤٠٨	
٤٠٨	٤٠٩	
٤٠٩	٤١٠	
٤١٠	٤١١	
٤١١	٤١٢	
٤١٢	٤١٣	
٤١٣	٤١٤	
٤١٤	٤١٥	
٤١٥	٤١٦	
٤١٦	٤١٧	
٤١٧	٤١٨	
٤١٨	٤١٩	
٤١٩	٤٢٠	
٤٢٠	٤٢١	
٤٢١	٤٢٢	
٤٢٢	٤٢٣	
٤٢٣	٤٢٤	
٤٢٤	٤٢٥	
٤٢٥	٤٢٦	
٤٢٦	٤٢٧	
٤٢٧	٤٢٨	
٤٢٨	٤٢٩	
٤٢٩	٤٣٠	
٤٣٠	٤٣١	
٤٣١	٤٣٢	
٤٣٢	٤٣٣	
٤٣٣	٤٣٤	
٤٣٤	٤٣٥	
٤٣٥	٤٣٦	
٤٣٦	٤٣٧	
٤٣٧	٤٣٨	
٤٣٨	٤٣٩	
٤٣٩	٤٤٠	
٤٤٠	٤٤١	
٤٤١	٤٤٢	
٤٤٢	٤٤٣	
٤٤٣	٤٤٤	
٤٤٤	٤٤٥	
٤٤٥	٤٤٦	
٤٤٦	٤٤٧	
٤٤٧	٤٤٨	
٤٤٨	٤٤٩	
٤٤٩	٤٥٠	
٤٥٠	٤٥١	
٤٥١	٤٥٢	
٤٥٢	٤٥٣	
٤٥٣	٤٥٤	
٤٥٤	٤٥٥	
٤٥٥	٤٥٦	
٤٥٦	٤٥٧	
٤٥٧	٤٥٨	
٤٥٨	٤٥٩	
٤٥٩	٤٦٠	
٤٦٠	٤٦١	
٤٦١	٤٦٢	
٤٦٢	٤٦٣	
٤٦٣	٤٦٤	
٤٦٤	٤٦٥	
٤٦٥	٤٦٦	
٤٦٦	٤٦٧	
٤٦٧	٤٦٨	
٤٦٨	٤٦٩	
٤٦٩	٤٧٠	
٤٧٠	٤٧١	
٤٧١	٤٧٢	
٤٧٢	٤٧٣	
٤٧٣	٤٧٤	
٤٧٤	٤٧٥	
٤٧٥	٤٧٦	
٤٧٦	٤٧٧	
٤٧٧	٤٧٨	
٤٧٨	٤٧٩	
٤٧٩	٤٨٠	
٤٨٠	٤٨١	
٤٨١	٤٨٢	
٤٨٢	٤٨٣	
٤٨٣	٤٨٤	
٤٨٤	٤٨٥	
٤٨٥	٤٨٦	
٤٨٦	٤٨٧	
٤٨٧	٤٨٨	
٤٨٨	٤٨٩	
٤٨٩	٤٩٠	
٤٩٠	٤٩١	
٤٩١	٤٩٢	
٤٩٢	٤٩٣	
٤٩٣	٤٩٤	
٤٩٤	٤٩٥	
٤٩٥	٤٩٦	
٤٩٦	٤٩٧	
٤٩٧	٤٩٨	
٤٩٨	٤٩٩	
٤٩٩	٥٠٠	
٥٠٠	٥٠١	
٥٠١	٥٠٢	
٥٠٢	٥٠٣	
٥٠٣	٥٠٤	
٥٠٤	٥٠٥	
٥٠٥	٥٠٦	
٥٠٦	٥٠٧	
٥٠٧	٥٠٨	
٥٠٨	٥٠٩	
٥٠٩	٥١٠	
٥١٠	٥١١	
٥١١	٥١٢	
٥١٢	٥١٣	
٥١٣	٥١٤	
٥١٤	٥١٥	
٥١٥	٥١٦	
٥١٦	٥١٧	
٥١٧	٥١٨	
٥١٨	٥١٩	
٥١٩	٥٢٠	
٥٢٠	٥٢١	
٥٢١	٥٢٢	
٥٢٢	٥٢٣	
٥٢٣	٥٢٤	
٥٢٤	٥٢٥	
٥٢٥	٥٢٦	
٥٢٦	٥٢٧	
٥٢٧	٥٢٨	
٥٢٨	٥٢٩	
٥٢٩	٥٣٠	
٥٣٠	٥٣١	
٥٣١	٥٣٢	
٥٣٢	٥٣٣	
٥٣٣	٥٣٤	
٥٣٤	٥٣٥	
٥٣٥	٥٣٦	
٥٣٦	٥٣٧	
٥٣٧	٥٣٨	
٥٣٨	٥٣٩	
٥٣٩	٥٤٠	
٥٤٠	٥٤١	
٥٤١	٥٤٢	
٥٤٢	٥٤٣	
٥٤٣	٥٤٤	
٥٤٤	٥٤٥	
٥٤٥	٥٤٦	
٥٤٦	٥٤٧	
٥٤٧	٥٤٨	
٥٤٨	٥٤٩	
٥٤٩	٥٥٠	
٥٥٠	٥٥١	
٥٥١	٥٥٢	
٥٥٢	٥٥٣	
٥٥٣	٥٥٤	
٥٥٤	٥٥٥	
٥٥٥	٥٥٦	
٥٥٦	٥٥٧	
٥٥٧	٥٥٨	
٥٥٨	٥٥٩	
٥٥٩	٥٦٠	
٥٦٠	٥٦١	
٥٦١	٥٦٢	
٥٦٢	٥٦٣	
٥٦٣	٥٦٤	
٥٦٤	٥٦٥	
٥٦٥	٥٦٦	
٥٦٦	٥٦٧	
٥٦٧	٥٦٨	
٥٦٨	٥٦٩	
٥٦٩	٥٧٠	
٥٧٠	٥٧١	
٥٧١	٥٧٢	
٥٧٢	٥٧٣	
٥٧٣	٥٧٤	
٥٧٤	٥٧٥	
٥٧٥	٥٧٦	
٥٧٦	٥٧٧	
٥٧٧	٥٧٨	
٥٧٨	٥٧٩	
٥٧٩	٥٨٠	
٥٨٠	٥٨١	
٥٨١	٥٨٢	
٥٨٢	٥٨٣	
٥٨٣	٥٨٤	
٥٨٤	٥٨٥	
٥٨٥	٥٨٦	
٥٨٦	٥٨٧	
٥٨٧	٥٨٨	
٥٨٨	٥٨٩	
٥٨٩	٥٩٠	
٥٩٠	٥٩١	
٥٩١	٥٩٢	
٥٩٢	٥٩٣	
٥٩٣	٥٩٤	
٥٩٤	٥٩٥	
٥٩٥	٥٩٦	
٥٩٦	٥٩٧	
٥٩٧	٥٩٨	
٥٩٨	٥٩٩	
٥٩٩	٦	

مجمعة	صحفة
أدائها وفيما لا يذم منه في الشهادة	٣٩٢
الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع	٣٩٤
نوع فمن لا تقبل شهادته لمعنى في الشاهد	٤٠٧
نوع فمن لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له باعتباره وصدقه بينه وبين الشاهد	٤١٠
نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى	٤١٣
نوع في شهادة إذا بطل بعضها بطل كلها	٤١٦
الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به	٤١٨
الرابع في الشهادة على التقي	٤٢٠
الخامس في شهادة النساء والشهادة عليهن أو لهن	٤٢٠
السادس في الشهادة بالتسامع	٤٢٨
	٤٤٢
	الخصمين

هذا

الجزء الأول من كتاب الفتاوى

الانقروية في مذهب الامام أبي

حسيفة النعمان عليه من

فيه سمات الرحمة

والرضوان

آمين

قوله كتاب الجواهر الكتاب في اللغة عبارة
عن الجمع يقال كتبت اليك أي جمعها
وفي الاصطلاح عبارة عن مسائل
منه والحال أنه يكون مستقلا
في بواب ولا يتكامل بكتاب القسط والمقط
لان فيه ما ياتي في الحلق والويل الكتاب
عند المتعة من حسب الاصطلاح عبارة
عن مسائل يتفق صوابا كان اشقل
الايام وبه نقول في ثلاث كتاب
كتاب القسط والمقط

أصل أن المشرقات ثلاثة: عبادات
وعمالات وعقوبات والعبادات خمسة
الصلاة والزكاة والصوم والحج
والجهاد والعمالات خمسة المعامرات
المال والنساء والحيات والغايات
والآفات (هكذا ذكر في الأصل أربعة
ولم يذكر الخمس فراجع اهـ) وعقوبات
وحدة الزكاة وحدة الصوم وحدة
وحدة الشرب وحدة التراب وحدة
التفدي وقسم العبادات على المعاملات
لإجماع الشافعي وانفصل عن تقديم ذلك
تأني تقديم الصلاة على ما في العبادات
وتقديم الطهارة على سائر المشرقات
(وفيق)

وحكى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله
عنهم أنهم قالوا لا الوضوء بماء البصر مكره
(اختلافات التوافل في الماء)

ويؤخاها السماء والارضاء السماء المطر والندى والدمر والثلج والبرد اذا كان
مستقاراً وعن أبي يوسف يجوز ان يكن مستقاراً والصحيح قولهما من طهارة البراءة
التي يتوشأ بلاء الماء الجري والماء الزاكد وما البئر وأقوالها المتجارية ان كان
الجرى يجوز الاعتقال فيه والوضوء ولا يتقبل وقوع التعلية فيه عالم بغير أثر
تعلية فيه بل قلن أعلم أفيدع وبما والبر والقنطرة اذا حلت عبدة فافتقر انسان بغير
لذرة تيار والماء طاهر ما لم يتغير طعمه وألونه وأريحه بالصلية ما لم اذا انقطع من
أهله لا يتغير حكمه به بانقطاع الأعلى يجوز التوضؤ بما يجري فيه سبعين ما يخرج
الماء من أحداهما ويدخل في الأخرى فتوشأ انسان فواجب ما جاز وما الحفرة التي
اجتمع فيها الماء فاسد الماء اذا جرى على الحفرة أو فيها ان كان الماء كثيراً لا تستيق فيه
لحقة طالما طاهر وان كانت تستيق لفة الماء طالما تحبس في أول طهارة الخلية
واختلف المشايخ في تحديد أدنى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء قال بعضهم
ان كان بحيث لو اعترف في أعنى موضع من الجدول انقطع جريانه حتى امتلا ثم جرى فهو
ليس بجريان لم ينقطع فهو جاز وقال بعضهم ان كان بجبال لوقع فيه تين أو ورق ذهب
فيه فهو ماء جريان كان بخلافه فليس بجيار وقال بعضهم ان كان بجبال لوقع انسان يده
عليه عرضاً ينقطع جريانه فليس بجيار وقال بعضهم ان كان بجبال لورفع بالدين نخصي
ما نخصه وينقطع الجريان فهو ليس بجيار في الوسائل ان كان الماء يجري متصفاً أراد

التوضيحات: إذا كان ذاتياً بحيث يتطابق مع يكون غيلاً وإذا لم يكن كذلك لا يجوز لانه يكون معصياً الانسان ولا يتواءم بأسبل من الكرم لكمال الامتراج (ذكره في الخط) وقيل يجوز لانه خرج من غير خلاف بخلاف ما اعتمد من خبر آخر لكمال الامتراج لانه لا يخرج منه الا بطلان وهو العسر (كافي) ويروى التوضيحات في الزعفران عندنا وعند الشافعي لا يجوز

(في بيان الماء المستعمل)

لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل اتفاقاً للصحة لأن الماء المستعمل طاهر لا يطهر وعليه التزوي لان أعضاء الحدث والجنب طاهرة من وجه ولهذا أن التزوي لو لم يجرى حاشاً لم يجرى صلاته دون وجه (٢) ولهذا لو لم يجرى حاشاً لم يجرى صلاته (توضيح)

والماء المستعمل مخلقة العجاسة عند أبي حنيفة ومخففة عند أبي يوسف وطاهر غير طهور عند محمد وهو الصحيح (مجمع)

ولو غسل بعض أعضاء الوضوء فأغرق الماء ولم يجسد الماء حتى يغسل باقي الأعضاء قديم فشرع في الصلاة فقهه ثم وجسد الماء عن أبي يوسف أنه يغسل الأعضاء السابقة ويصل وعندهما يغسل جميع الأعضاء قبله على أن القهقهة هل ينطى ما غسل من أعضاء الوضوء فعلى

(١) هذا الخلاف ووضع المسئلة في نسخة الامام السرخسي في الجنب اذا غسل بعض أعضاء الوضوء كالجوبه والذراعين وغسل رأسه وفرجه أيضاً ثم أفرق الماء قديم وانقض الصلاة وقهقهه فيها ثم وجسد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل سائر أعضاء الوضوء ولا يفترض عليه غسل رأسه وفرجه وعن أبي يوسف في الاملاء أن القهقهة في الصلاة ناقض الطهارة التيمم بشرع في الصلاة وتشرعه في الصلاة هنا التيمم فإذا اغسل وجهه وذراعيه فلا يلزم إعادة غسل الوجه والذراعين كالأبواب إعادة غسل اليدين قتل من جسده سوى أعضاء الوضوء والمسئلة في الأصل في آخر باب التيمم في الثالث من الطهارة ع

(٢) مطلب القهقهة في صلاة لها ركوع وسجود وتنقض الطهارة والصلاة فرفضاً كذا في الأصل

مطلب السبي كالبائع في فواتح الوضوء الالقاهقهة

مطلب من أتى جهة بعز وكان لم ينزل لا غسل عليه

الإنسان أن يرضأ منه فإن كان وجهه إلى مورد الماء يجوز وإن كان وجهه إلى مسيل الماء لا يجوز الآن يكتفى بثلث غرقين مقدار ما يذهب الماء بقضائه من أوائل طهارة الذخيرة الرهانية • والماء المستعمل هو ما أنزل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرية وهذا عند أبي يوسف وقيل هو قول أبي حنيفة أيضاً وقال محمد لا يصير مستعملاً إلا بأقامة القرية لأن الاستعمال بالتأخر فلو استعمل في الأقدام اليه وانما تزال القرية وأبو يوسف يقول إسقاط الفرض مؤثر أيضاً وبثب الصواب الأمرين • ومخبر بصير مستعملاً الصحيح أنه كما أنزل عن العضو صار مستعملاً لا سقوطه • حكيم الاستعمال قبل الانفسال للضرورة ولا ضرورة بعده من طهارة الهداية • وغسل الاجتماع في مكان شرط لان صوت الشبب عنه معتذر فتصحقت الضرورية من طهارة الكف • ولو كان على عضوين أعضاء وضوءه ركعة فهو المثل وعليها جلدة ورقعة فتوضأ أو أمر الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما عجزه ما صلى جازت صلاته في باب الوضوء من الخاتمة • والقهقهة في صلاة لها ركوع وسجود وتنقض الطهارة والصلاة فرفضاً كانت أو نقلاً وتنقض الطهارة خارج الصلاة • ولوقهقهة في صلاة التلاوة وفي صلاة الجنازة يطل ما كان فيها ولا يطل الطهارة • والضمك يطل الصلاة ولا يطل الطهارة • والتبسم لا يطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة ضحكة صوت مسبحه عند استنائه أو لم تد يدوامه عن أبي حنيفة والضمك ما يكون مسبحه دون جوارحه والتبسم مائد وأسنائه وليس صوت والقهقهة علدا كان أو ناساً وتنقض الوضوء • ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة • ويطل التيمم كما يطل الوضوء • فصل فيما تنقض الوضوء من الخاتمة • مسافر أجنب ومعه ماء قد ما يكتفى الوضوء ولا يكتفى للجنابة فإنه يتيم مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه وفرجه فلم يبق الماء فإنه يتيم للجنابة لأنه باقية فإن تيمم بشرع في الصلاة ثم قهقهه ثم وجد ما يكتفى لاغتسال فإنه يغسل به أعضاء وضوءه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المزة الأولى ولا يغسل فرجه ورأسه فإنه لو أحدث حدثاً غير الضمك ثم وجده ما يغسل به أعضاء وضوءه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المزة الأولى لا تنقض التيمم في أعضاء الوضوء برؤية الماء • وقد ذكرنا قبل هذا أن الضمك في الصلاة ينقض طهارة الوضوء • ولا تنقض طهارة الغسل ومن الناس من أبوى القلق على ظاهره إنما لا تنقض طهارة الغسل والصحيح أنها تنقض ويترجمه الوضوء وعن أبي يوسف أنه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضاً • خاصية أن قبل ما يجوز به التيمم • ولو اغتسل جنب وصل قهقهة هل يطل ويعد الوضوء اختلف فيه قيل لا يبعد لأنه ثابت في زمن الغسل فإذا لم يطل المتخلف لا يطل المتخلف والصحيح أنه بعد الوضوء لأن إعادة تيمم عقوبة كذا في محيط ابن همام في نواقض الوضوء • السبي كالبائع في فواتح الوضوء الالقاهقهة أشياء في أحكام الصيدين • ومن أتى جهة يبرز فأن لم ينزل لأغسل عليه وعلمه غسل الأقدام كان متوضئاً ولو أنزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه أن كان متعافى في رمضان فاضحجان في التعزير • استيقظ الرجل فوجد على طرف أحطيه يله لا يدري أنه من أومدى فإنه يغسل

الأن يكون نقما تشرد ذكره قبل النوم انذما لم يصحكون من أن تذلل الا تشاءوا لأن يكون
أكبر ربه انه منى تحت ذيل من الفضل أما اذا كان ذكره ساكنا من نام يجعل مناه يلمه
الفضل قال الامام الحارثي هذه المسئلة كثيرة او قروح والناس عنه غافلون فلا بد من
احتفلها بجمع الفتاوى • الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من
اليتم في فصل النجاسة التي تصيب الثوب من الخبثية • الثوب يظهر بالقرن من الماء الا
في مسنتين أن يكون الثوب جديدا أو أبيض عقب بول لم يزل بالماء • وقد ذكرناه في شرح
الكثرة • الاول كهاجمة الاول الخفس فانه طاهر واختلف التصحيح في بول الهرة
ومراة كل شيء كبوله وجزء البعير كرسنه القدماء كهاجمة الادم الشهيد والمدم
الباقى في الجسم الميزول اذا قطع والباقى في العروق والباقي في المكبد والمسال دم قلب
النساء وما يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البعير ودم الفرس ودم
السلح كالمسئتي عشرة من طهارة الاشياء • وعن محمد الهرة اذا اعتادت رمي البول
على السيل قبل ان تنقص وعن محمد في رواية ثمانية بولها طاهر وعن ابن سلام أرجوان
لا يكون به بأس خزانة الفتاوى في باب ما يكون نجسا وما لا يكون • الكلب اذا أخذ
عضوا من إنسان أو ثوبه فيه ان أخذه في الفم لا يأخذ وان أخذه في المخرج والكلب يقبض
لان في الوجه الاول يأخذ بلسنه وسننه ليس يقبض وفي الوجه الثاني يأخذ بلسنه
ولها يقبض • فصل في النجاسة التي تصيب الثوب من الخبثية • عن أبي نصر الدوبى
طهر الشارع ومواطن الكلاب فيه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة قال وهو الصحيح
من حيث الرواية وقريب من التصريح عن أصحابنا الفقيه لمصاهة مؤرخ شران البيت
كالخبة والفارة والسنور ومكره كراهة تنجيسه هو الأصح • في باب ما يكون نجسا من
خزانة الفتاوى • خرج الدم من القرحة والعصر ولولا ما خرج فخص في المختار لان في
الاخراج خروجيا برأيه في الثالث من الطهارة • ينسفر طي الاستنقاء ازالة الرائحة عن
موضع الاستنقاء والاصبع الذي استنقى به الا اذا عجز الناس عنه غافلون من طهارة
الاشياء • وقع عند الناس أن الصابون نجس لان وعاءه لا يغطى فتدغم فيه الفارة ونفثه
الفارة والكلب وهذا باطل لان الاصل وهو الطهارة لا يترك بالا حلالين ولحق من فقد تغير
بالكتابة وصار شيا آخر فيقول محمد حتى ان اذن النفس لوجعل صابونا طاهر في
فصل النجاس من طهارة نقد الفتاوى • واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد
ما يمسح على صلاته • في مسح الخلاصة في الفصل الرابع • واذا انقضت مدة المسح الا انه
يضاف ذهاب وجهه من الرد لوزن انفق طهارة أن يسح وان طال من الجهل المزبور فيل
المسئلة المذكورة • ذكر الجلابي في كتاب الصلاة أن من وجع في رأسه لا يستطيع
معه مسحه يسقط فرض المسح في حقه وهي مهمة وقد اختلفت في بيت لغوا عنها وعدم
وجوبها في غالب الكتب فقلت

ويسقط مسح الرأس عن برأيه • من اداه ما ان يمسح برأيه
(شرح المتلومة لابن النخعة)

مطلب الماء الذي يسيل من فم النائم
طاهر وهو الصحيح
مطلب الثوب يظهر بالقرن من الماء
الا في مسنتين
غرة الادم الشهيد حتى مداوم عليه كافي
فتح القدير

مطلب ومن عهد الهرة اذا اعتادت
رمي البول على السيل

مطلب اذا أشد الكلب عضوا من
أثوبه بنفيه

مطلب طين المذارع ومواطن الكلاب
فيه طاهر

مطلب خرج الدم من القرحة بالعصر
ولولا ما خرج فخص في المختار

مطلب وقع عند الناس أن الصابون
نجس

مطلب من وجع في رأسه لا يستطيع
معه مسحه يسقط فرض المسح في حقه

وقد جرى واسم الجبار مطلقا * الى وقت أن الفرح والفرح يجبر
وقد اشتمل هذا البيت على مسئلة من البدائع وغيره من به جرات أو قروح يصتره
استعمال الماء فوضع عليها جبرية يجره المسح عليها إذا ما الى وقت المعصية بخلاف الخف
واختلف في المسح هل هو فرض أو واجب أو مستحب ففي البدائع أنه مستحب عنده وليس
بواجب وعندنا ما واجب وقال بعض مشايخنا أنه واجب عند عدم الضرر اتفاقا من
المزور * من عليه الاستبراء بالماء إذا لم يجد موضعا خاليا بتركه لأن كشف العورة منهي
والاستبراء مما ورد النهي راجع على الأمر بجمع الفتاوى في أول الاستبراء * إذا توضأ
صاحب العذر وليس خفيه فهذا على أربعة أقسام أحدها أن يكون الدم منقطعا وقت الوضوء
والبس أو منقطعا وقت الوضوء سائلا وقت البس أو بالمكن أو فلتسلا فلا يفي بها ما دام
منقطعا في الحالين * حكمه حكم الأصحاء في المقدوم على في الفصول الثلاثة فانه يجمع ما دام
الوقت باقيا فإذا شرح الوقت ينزع خفيه ويقبل رجليه عند أحسانها خلاصة ما في
البدائع في بيان مدة المسح من كتاب الطهارة * وإذا توضأ صاحب العذر لم يحد آخر غير
الذي أشترى به والدم منقطع ثم سأل فعله الوضوء ذكره في أحكام الفقه لأن
الوضوء لم يقع ذلك العذر حتى لا يقتضيه بل وقع لغيره وانما لا يقتضيه بما وقع له من
شرح النية لأبراهيم الحلبي في فصل قواعد الوضوء

كتاب الصلاة

وفي الجرد قوم اجتماع في بيت أو كرم أو مغارة أو واجهة بلا أذان ولا إقامة يجازي لأن
الأذان لا يجتمع الناس وهناك كلهم مجتمعون عالمون بالشروع فيها كما في الجمعي معين المفق
في أوائل كتاب الصلاة الحقة ولو أن المؤذن الإقامة ليصل أهل المسجد جاز وفي
المتنبي أن تأخير المؤذن وتطويل القراءة لا يرد البعض الناس حرام هذا إذا كان لأهل
الدين أو تطويل أو تأخير أو يشرى على الناس والمخاض أن التأخير القليل لإعانة أهل الطرغير
مكره ولا بأس بأن ينتظر الإمام انتظارا وسطا ما نراية في الأذان * وشيئ للمؤذن أن
ينتظر الناس وإن علم بضعف مستجبل أقامه ولا ينتظر منس الحقة لأن قدمه ما واد الأقره
شرح النية لأبراهيم الحلبي في فصل السنن من حيث الأذان وفي الفتية ولا ينتظر المؤذن
في الإقامة ولا الإمام لو أحده بينه حال اجتماع أهل الحقة إلا أن يكون شريرا وفي الوقت
سبعة فعد وقبل يؤخر البصر الرائن في الأذان * ولو انتهى المؤذن في الإقامة إلى قوله
قد قامت الصلاة فانه مخبر أن شأنا في مكانه وإن شأنا إلى مكان الصلاة سواء كان
هو الإمام أو غيره ولو أن الإقامة ليدرك الناس الجماعة جاز فيض كرك في الأذان *
ولو اقتدى بالإمام ولم يعلم أنه زائد أو عرو يصح اقتدائه ولو اقتدى بزائد علم أنه عرو ولا يصح
اقتدائه لأنه ما صلي بالذي اقتدى به مختارات التوازل * وفي الأصل النية أن قصد قلبه
فان قصد قلبه وفكرك بلسانه فهو أفضل عندنا ونية الكعبة ليست بشرط وهو الصحيح
في أول الشان من صلاة التلاوة * القندي في النية يحتاج إلى نية أربعة أشياء أن شوى
الصلاة ومن الصلاة وشوى الاقتداء وشوى القنبة وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس

مطلب من عليه الاستبراء إذا لم يجد
موضعا خاليا بتركه
مطلب إذا توضأ صاحب العذر وليس
خفيه فهذا على أربعة أقسام

مطلب وفي الجرد قوم اجتماع في بيت
أو كرم أو مغارة أو واجهة بلا أذان يجازي
بلائي

مطلب ولو اقتدى بالإمام ولم يعلم أنه زائد
أو عرو يصح اقتدائه

مطلب القندي في النية يحتاج إلى نية
أربعة أشياء

وهو يصلح لكل شئ من التراويح
أن يتوى التراويح والاسم أنه لا يحتاج
(مخلص ما في الخاتمة)

وفي الخاتمة فإن يتوى الصلاة ولم يتوى
الصلاة فقد تعلى كان شارعا في النقل
لان المسلم لا يصلي لفراقه تعالى

قال والرفع من الركوع ستة وروى عن
أبي حنيفة أن الرفع منه فرض والصحيح
لأنه لا بد من الانتقال وهو يفتق
بدونه بأن يسطم من ركوعه ~~مكتفا~~ في
الزبطي وكذا الرفع من السجدة ستة
وروى عن أبي حنيفة أنه فرض وجهه
الأول أن المقعد والانتقال وهو يفتق
بدونه بأن يسطم على الوسادة ثم تفرغ
ويجهد على الأرض كذا في الزبطي

وتعديل الأركان واجب وهو تركين
المواضع في الركوع والسجود حتى
تلقن مفاسده وأدناه قدر تسبحة وهذا
تخرج الكرخي وفي تخرج الجرجاني
سنة ~~مكتفا~~ في الزبطي في صفة الصلاة

ركع ناسيا للفنوت ولم يتابسه القوم
فربيع وقت ركوع وتابسه القوم في
الركوع الثاني صد لانه القدر المقترض
يقتل في الركوع الثاني • تذكر كما
تولى الفنوت لم يعد إلى القيام وإن عاد
وقت لا يركع ثانيا وإن ركع والقوم
ما تابوه في الأول والثاني لا يفسد (في
الثالث عشر من صلاة البرزخية)

بشرط الماسر والافضل أن يتوى الاعتداء عند اقتباس الامام فإن يتوى الاقتداء حين
وقد الامام جازعند أكثر المشايخ والنفرد يحتاج إلى ثلاثة أشياء إلى نية الصلاة تعلى
وإن يعين أنها صلاة هي ويتوى القبلة حتى يكون جازعند الكل والامام كالنفرد
ولا يشترط نية الإمامة فإن يتوى الصلاة ولم يتوى الصلاة تعلى كان شارعا في النقل الكل
في الأصل من صلاة الخلاصة • (فصل في القومة التي بين الركوع والسجود والجلبة
بين السجدين) • يجب أن يعلم بالآروايات اختلفت عن أبي حنيفة في هذا ~~مكتفا~~
في بعضها أن دفع الرأس من الركوع والسجود فرض فاما عوده إلى القيام عند رفع الرأس
من الركوع والجلبة بين السجدين فليس فرض وهو قول محمد وقال أبو يوسف والعود إلى
القيام والجلبة فرض وعن أبي حنيفة أن الانتقال فرض فاما دفع الرأس من الركوع
والعود إلى القيام فليس فرض وهو الصحيح من مذهبه والصحيح مذهب أبي حنيفة لأن
المأمورية الركوع والسجود والركوع عبارة عن الميلان وانحناء الظهر والسجود عبارة
عن وضع الجبهة على الأرض وإذا انتقل إلى السجود من الركوع فقد حصل الميلان ووضع
الجبهة على الأرض فكان آيا الركوع والسجود فكان آيا المأمورية لأن الانتقال إلى
السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط رفع الرأس لتحق الانتقال لأن رفع الرأس
فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال من السجدة إلى السجدة من غير دفع الرأس بأن يجهد
على وسادة ثم نزلت الوسادة من تحت رأسه وسجد على الأرض يجوز ولا يشترط رفع
الرأس هكذا ذكره القندوري في كتابه وشيخ الاسلام في شرحه ثم على رواية شرط دفع الرأس
من الركوع يكتفي بإطلاق عليه اسم الرفع والعود إلى القيام عند دفع الرأس من الركوع
والجلبة بين السجدين إن لم يكن فرضا عند أبي حنيفة فهو سنة عند غيره بخلاف هذا ذكر
الانعام الزاهد أبو نصر المصادر عن الحجة البرهاني في كتاب الصلاة • أعلم أن تعديل الأركان
وهو الاستواء فاعلم أنه الركوع ويسمى قومة والجلبة بين السجدين والطحا نية في
الركوع والسجود أي التفرغ فيهما ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
يفرض ذلك ومقدار الطحا نية مقدار التسبحة وهو قول الشافعي ولم يذكر هذا الخلاف
في ظاهر الرواية وانما ~~مكتفا~~ المعلى في فوائده أكل الدين في كتاب الصلاة • أعلم
أن الطحا نية في الركوع والسجود وهي التفرغ فيهما والله وأوامر عليها ليست بفرض عند
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف فرض بقدره التسبحة وبه أخذ الشافعي وعلى هذا
الخلاف القومة بعد الركوع والجلبة بين السجدين ولب المسئلة أن تعديل الأركان
ليس بفرض عند جما خلافاً في قال في شرح الطحا نية قال النسيب أو البت
لم يذكر الخلاف في ظاهر الرواية ولكن تلقنا من الشيخ أبي جعفر وغيره اختلاف تظهر
فيما ذكرنا لعل الطحا نية عند جما يجوز صلاته وعنده لا يجوز غاية البيلسان شرح الهداية
في أوامد باب صفة الصلاة عند قوله أما التكبير والسجود • رجل نسي الفنوت ولم تذكر
حق رفع رأسه من الركوع فإنه لا يقتل لأن القومة التي بين الركوع والسجود ليس
إلزاماً للقيام ولا يسجد لسهو في آخر الصلاة • فصل في نصح الاقتداء به من الخاتمة •

إذا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان المقتدى سم التشهد ثم
 يقوم وكذا الوصل الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه سم التشهد وولم يسمع الامام
 قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يـكـون بعد التشهد أو قبل أن يعلى على النبي
 عليه الصلاة والسلام فانه يعلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبة ولهذا
 يلزمه السهو بتركها بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه السلام من المحل
 المزبور . ولورفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا
 تكلموا فيه والصحيح أنه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بسنة وقال
 بعضهم بسم التسليم ثلاثا لان من العلماء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلاثا ولورفع
 الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس عرقا
 ولا مقدار من المحل المزبور . ولوضع السورة في أخرى القرض ساهيا لا يسجد عليه
 القرض من صلاة الاشياء . س . المقتدى نسي التشهد في القعدة الاولى فتذكر بعد
 ما قام عليه أن يعود ويشهد بخلاف الامام والمنفرد بزيده جواب (علم) فين أدرك
 الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يشهد بها
 تشهد امامه . كذا هذا في باب القعدة والذكر فيها من التنية . وإذا فاتته ركعتا الغير
 لا يقضيها قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند أي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 أحب الي أن يقضيها اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال وتقتضى بها القرض الى وقت
 الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ وأما السائر السواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها
 واختلف المشايخ في قضائها بعد القرض في باب ادائها القريضة من كبري مشغل
 الاحكام . وقضى أي السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه بيان لسنتين أحدهما
 القضاء والثاني محله هو في فتح القدير تقديم الركعتين لأن الأربع فأتت عن موضعها
 المستنون فلا يفتقر الركعتين عن موضعها قصد ابلاض فورة انتهى وحكم الأربع قبل
 الجمعة كالأربع قبل الظهر كالأربعين من البصر الزائغ في باب ادائها القريضة ملخصا بذكره
 أن يرفع الموي الى وجهه هودا أو شبا يسجد عليه فان كان لا يقض رأسه أصلا لا يجوز
 وان خفض رأسه وانخفض للسجود أو زيد من الركوع جاز عن الإيماء في الأصح وقيل جاز
 عن الأصل وان كانت الوسادة على الأرض جاز السجود قالوا اذا اجب على لبنه
 أو أربعين يجوز ولو على لبنين لأن الارتفاع كبير في صلاة المريض من البرازية .
 ولو سلى واقفا كنه الى المرتقن كره في فصل فيما يفقد الصلاة من الخامسة . اذا لبس
 شقة أو فرجا ولم يدخل يديه في مختلف المتأخرين عنه والمتأخراته لا يكره في الثاني من صلاة
 البرازية . وكذا في الخلاصة ونصاب الفقهاء من فتاوى العوفة . ولو أن رجل صلى
 في الحر أو الدباج فصلاته جائزة اذا كان طاهرا غرا أن لبسه حرام تنف كلب الانثربة
 والالبسة . رجل صلى مع المقتسدة الاطلس فانه يكره لبسها لانها تنقض الصلاة بذلك ولو
 صلى على جباذة من الاربع فانه لبسه حرام وأما الانتفاع بغير الوجود فليس يجوز
 من جواهر الفتاوى في الصلاة . وتكره الصلاة في الثوب الحرير وعليه أيضا لانه محرم

مطلب ولو ضم السورة في أخرى القرض
 ساهيا

الشقة بالغرم من الثياب ووجها قالوه
 بالكسر (صحيح)
 القزوح قباضة من خلفه (قاعوس)
 مطلب اذا لبس شقة أو فرجا ولم يدخل
 يديه في مختلف المتأخرين عنه

الشيخ محمد بن كمال في التفتاوي بحول الحسن من السين الى التاء أو من الزاء الى السين أو الهمزة أو الياء أو من حرف الى حرف أو أنه لا يتم
وقيل لسانه فهو لئيم (كذا في القاموس) شرعا في النفل وأفسدها واقتدى أسد بها بالآخر في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا
اقتداء التذوي بالنذور لا يجوز ومن هذا ذكر الاقتداء (٨) في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولبلة القدر ولو بعد التذوي إذا حال

تذرت كذا ركعة بهذا الأيام بالجماعة
لعدم إمكان الخروج عن العدة
الإجماع ولا ينبغي أن يتكلف لزوم
مطلب إمامة الائتلاف لغير الائتلاف هل
يجوز أم لا
٢١ ما لم يكن في الصدور الأول كل هذا
التسكين لا طاعة أمر مكرره وهو أداء
النفل بالجماعة في سبيل التداوي ولو
مطلب بغيره إمامة رجل واحد
٢٢ ولما أشكل هذه المسائل تاركنا لعل
الخاص ليس من الشارعية (في
انقسامهم من صلاة البراءة
ذكر في الزوائد الطوق بجماعة في غير
فعل مكرره وفي الجمل لا يكره الاقتداء
بالإمام في التوافل مطلقا بغير القدر
والرغائب ولبلة النصف من شعبان وهو
ذلك لأن ما رواه السائر حسناته وعند
الحقن (شبهة) وكذا في المسائل
المعلقة بالصلاة من مجموعة مؤيد زاده
محمدا وكذا في فصل التراويح من صلاة
شرح النجاة لو ادعى بأشياء
ولا يضي التراويح على قول بعض وهو
الصحيح خلاصة في الغاية من فعل في
السهو في التراويح

(باب صلاة المسافر)

قال حلي تاراجهم الله تعالى في صورة
السفر ثلاثة أيام والأصل في ذلك قوله
هذه الصلاة بجميع التقدير يوما ولبلة
والمسافر ثلاثة أيام ولباليها الآن كون
أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولباليها ثم معنى
قول على ثمانية السفر ثلاثة أيام ولباليها
السبب في كون ثمانية أيام ولباليها
مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك

عليه لبعده في غير الصلاة فنهاه أو في قيامه صلاته لأن النبي لا يتخير بالصلاة
من الصلوات المعنوية في فصل شروط الصلوات الباب الأول في شرح قول المصنف في
العورة في شرح مقدمة الفزوي • وتكرار إمامة الأعي وفي الجمل إذا لم يكن غير من
البصراء أفضل منه فهو أولى من صلاة جهره وشرح قدوري • إمامة الائتلاف ذكر الشيخ
الاحمدي أبو بكر محمد بن الفضل أنها تصح لأن ما يقول صارافه وقال غيره لا تصح
فأضحت في بعض الاقتداء وفيه لا يصح • وصح في المجتبى عدم الجواز البصر الرافق
قبل باب ما يحدث في الصلاة في شرح قوله وإن اقتدى أي يأتي • وفي الفتاوى العنانية
ولو كان يقدمه مخرج يقوم يصح قدمه يجوز إمامته وبقوله أولى • تأتوا بتأنيبه وكذا في جميع
الفتاوى وفي صلاة التفتاوي • يكره إمامة رجل لا يدور حدة في الباب السابع في آخر
الفصل الخامس من المتأوي الصوفية يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة
وليلة التندر إذا حال تذرت كذا ركعة هذا الأيام بالجماعة كذا في الزاوية من صلاة
الاشياء • وإن صاروا الطوق بالجماعة ثم أفسدوا فاعلم القضاء لوجود الأفساد بعد جهة
الشروع في باب من صلاة الطوق من كتب الزوائد للشرعي • وفيه تفصيل • ولو اقتدى
المتطوع بالركعتين بالنذور جازت صلاته بغير خلاف ما لو اقتدى النذور بالمتطوع وهذا
ظهير اقتداء المتطوع بالنفل لا يجوز • واقتداء المتطوع بالمتطوع صحيح فكذلك ما سبق
من المجل المزبور قبل ما سبق • المتطوع إذا شرع في ركعتين تطوعا خلف متطوع ثم
أفسدها وقضاها خلف متطوع آخر لا يجوز لأن صلاة الإمام من هذا المخلقة من المجل
الزبور وقامه فيه (ظلم) على المشاوحه أنه يصلي التراويح مع الإمام ولو تركوا
الجماعة في القرض ليس لهم أن يصلوا القراويح جماعة لأنها تابع للجماعة • ولو لم يصل
التراويح مع الإمام فلا يصلي الوتر معه (حك) إذا لم يبق القرض معه لا يتبعه في
التراويح ولا في الوتر وكذا إذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابع في الوتر (تب) • إذا
صلى معه شيئا من التراويح صلى الوتر معه وكذا إذا لم يترك شيئا منه وكذا إذا صلى
التراويح مع غيره لأن يصلي الوتر معه وهو الصحيح في قول باب التراويح من الفتية

(باب المسافر)

الرجل إذا قصد بلدة والى مقصد طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولباليها والآخر
دونهما فالتاريخ الطريق الأبعد كان مسافرا أعذته المسافر إذا جاوز عرمان مصره فمسار
بعض الطريق تذكري في وطنه فمزمع الرجوع الى الوطن لا يجلي ذلك أن كان ذلك وطنا
أصلها بان كان موطنه ويمكن فيه أو لم يكن موطنه ولكنه تاهل فيه وجعله دارا بصره مقما
بغير تدل العزم الى الوطن لأنه فرض سفره قبل الاستحكام حاشا لم يسر ثلاثة أيام ولباليها
قدومه متصفا بتم صلاته يعود الى الوطن فيها وإذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يتصر
الصلاة في صلاة المسافر من الخلية • وبه وبها جاوز عرمان المصر من الجانب الذي خرج
ولا يعتبر بحمله أخرى يجزأه من الجانب الآخر فإن كان في الجانب الذي خرج بحمله
مشتتة من المصر وفي القديم كانت مشتهلة بالناسر لا يتصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة

وهذا لأن المسافر لا يمكنه أن يمشي داخل يمشي في بعض الأوقات وفي بعض الأوقات يتمرد ديا • ولربما وعن أبي حنيفة وهل
أنه اعتبر ثلاث مراحل فعلى قياس هذه الزاوية من بخاري الى أرضه مدة سفره وكذا في قرية يوبه أخذت شيخ بخاري رحمه الله وعن
أبي يوسف أنه قد يرمين والاكثر من اليوم الثالث لأن الاستحرام الكتل في الشرع فبقام الأكثر من اليوم فقامه =

وهكذا روى الحسن من أبي حنيفة رحمه الله وابن مساعة عن محمد بن علي قيس هذه الرواية إذا قدوة بلزاحل متدأي يوسف بقدر
والرحلته والاكثمن المرحلة الثالثة (مختصره في ملخصا)

وعلمت انصافا قد رويها بالقرآن أيضا واختلافوا في ما بينهم بعضهم قالوا (٩) أحد وعشرون فرسا وبعضهم قالوا ثمانية عشر
وبعضهم قالوا خمسة عشر والقوى على
ثمانية عشر لانها اوسط الاعداد (من
الجل المزبور)

وأما وجه رواية الاصل فلا التي حتى
الله عليه وسلم اعتبر في رخصة البيع ثلاثة
أيام ولأن القادري التي تتعلق بها أحكام
الشرع لا يقوم أحد كثرها ما قام جميعها
وجه الرواية الاخرى أن الانسان قد
يسافر مسيرة ثلاثة أيام فيجمل البيوع في
الوقت فلا يعتد بذلك ولأن الاكثر يقوم
مقام الجميع في المثقة المؤثرة في العذر
(شرح مختصر الكرخي القدوري)

ومن أبي يوسف أنه قد يوسم ولا أكثر
من اليوم الثالث فأقام الاكثر من اليوم
الثالث مقام المكال وهكذا روى الحسن
عن أبي حنيفة وابن مساعة عن محمد بن
الاجبر واستعمل في اليوم الثالث وصل
الى المقصد قبل غروب الشمس فأقامنا
الاكثر اليوم الثالث مقام المكال
(مبسوط سرخسي) ثم الايام للمنى
والى بالى الاستراحة وقدر الزمن طالع
القبير الى غروب الشمس ثم ماني الكب
عندنا وعند الشافعي يوم وليلة فيقول
وعن أبي يوسف أنه قد يوسم ويأتم
من اليوم الثالث (حديقة العيون شرح
القدوري)

المسافر اذا بكر في اليوم الاول ومنه الى
وقت الزوال حتى بلغ المرحلة قتل فيها
للاراحة ويات فيها تم بكر في اليوم الثاني
ومضى الى ما بعد الزوال حتى بلغ المرحلة
ونزل للاراحة ويات فيها تم بكر في اليوم
الثالث ومضى حتى بلغ الى المقصد وقت
الزوال ويصير مسافرا بهذا وهل يصاحبه
القسر قال بعضهم لانه لا يعيش في قبعة
اليوم فهذا أقل من ثلاثة أيام ولياليها

وهل يصير مجازة القضاء ان كان بين المصروفاته أقل من قدر غلوة ولم يكن يتم ما من رعة
يصير مجازة الفضة أيضا وان كان يتم ما من رعة وكانت المدة بين المصروفاته قد رخلوة
تعتبر مجازة هجران المصروفات تعتبر مجازة القضاء من المجل المزبور

باب الجنائز

وبعد خاف من الميت لايصخره بعد مدة طوله أو قصيرة الابد والاعذر ما قلنا يعني اذا
كانت الارض مقصورة أو أخذت بالشفعة جميع القشوى في آخر الجنائز النسيئة
سالت أبا الفضل الكرماني وعلي بن أحمد عن أفضل الصوف في حق الرجال ما هو قسلا
في صلاة الجنائز آخرها وفي سائر الصلوات أنزلها قال وكابدني ان الى معنى وهو أن هذا
شفاعة الميت فنبني على ذلك ان يصح أقرب المواضع الى التواضع لتكون شفاعة أدى
الى القبول في أوائل الفصل السابع من صلاة التارخانية اذا صلى على جنازة
عند طلوع الشمس أو عند غروبها أو عند الزوال لا تعمد بعد ذلك في فصل في غسل الميت
من الخاتمة ولا بأس بالركوب في الجنائز والمضى أفضل ويكره أن يقدم الجنائز إذا
ويكره الترح والصباح وشي الجيوب ولا بأس باليكسا برسالى الدمع فان كان مع الجنائز
ناحية أو ما شجرة زهر فان لم تنزج فلا بأس بالمضى معها ويكره رفع الصوت بالذكر فان
أراد أن يذكر الله تعالى ذكره في نفسه وعن إبراهيم كذا يصحرون أن يقول الرجل
وهو عشي معها استغفر والله فخره لكم ولا يرجع من الجنائز قبل الدفن بقدر أهلها
من المجل المزبور والمضى خلف الجنائز أفضل وقال الشافعي قدما أفضل من صلاة
محبطة سرخسي في حل الجنائز دفن في أرض القبر فأما لك ان شائيش أو ترك أو سوى
القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث فية الحفرة قتل الميت من يلدا في بدليل الدفن لا يكره
وبعد يصرم وقال السرخسي وقوله يكره أيضا الا قد رسل أو مملن في أو آخر الثاني من
كراهية البراز وكذا في الجنائز منه ويستحب في القتل والتدفن في المكان الذي
مات في مشابر أو تلك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر رسل أو مملن فلا بأس به وكذا
لو مات في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لما روى أن يعقوب عليه
الصلوة والسلام مات يصرم ونقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تاوت يوسف عليه
السلام من جبلى الى الشام بعد زمان ومعدني في وقاص مات في ضبعة على أربعة
فراص من المدينة ونقل على أعناق الرجال الى المدينة في فصل في غسل الميت من الخاتمة
في العظة قال محمد بن شهاب الذين اهرى اذا ماتت المرأة وقد هلك كان سقط لا بأس
بأن يدفن مع أمته وان استعمل صار خاسلي عليه ودفن وحده وان دفن مع أمته جاز
واذا صار الميت إلى ابني القبر يكره دفن قبره لان الحكومة بياقة وان جعلوا عظلمه في
ناحية ثم دفن غيره فيه تبرك بالجنان الصالحين ويوجد موضع صالح فاعبر يكره ذلك
في نوع آخر من القسم الرابع من الفصل الثاني والثلاثين من جنتنا التارخانية

كتاب الزكاة

دين العباد مانع من وجوبها الا المهر الموصل اذا كان الزوج لا يريد أدائه كما في المني

قال محس الأفة السرخسي رحمه الله الصبر أه يصير مسافرا بهذه النية ويقتصر الصلاة لان المرافقة من القول لا سراحة نفسه
أولا مسراحة بدنه وما أشبهه فليس بشرط أنه يذهب من القبر الى القبر لان الاذى لا يطبق ذلك وكذلك الدابة بل اذا سعى

في النهار فذلك يعني (عصر برهاني)

أقل مدة السفر يوم وليلة في قول وتساوية وأربعون ميلا وهي ستة عشر فرسخا في قول وستة وأربعون ميلا وهي خمسة عشر فرسخا وثلاث فرسخ في قول وعند ثلاثة أيام وأربعين ميلا (١٠) العشي والليلي للاسترخاء لكن قدرا السمين طلع الفجر في غروب الشمس

من جامع قاضيان والعبريون سائقون في الباب الثاني قوله سبعة ثلاثة أيام يعني ثمانية أيام من ليلة إلى ليلة القيل للاسترخاء فلا يصير يعني ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وذلك إذا ضلقت الشمس في البلدة وهل يشترط سير كل يوم إلى الليل لاختلاف فيه والعصبي أنه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الأول وحتى إلى الزوال ويبلغ المرحلة في قول للاستراحة وبلغ فيها من بكر في اليوم الثاني كذلك إلى الزوال على اليوم الثالث كذلك فإنه يصير ما فرأى كذا في الفتاوى فأقول في الهدى لأن المسافر لا يقبل من النزول لاستراحة نفسه وداته فلا يشترط أن يسافر من الغمر إلى الغمر لأن الذي لا يطيق ذلك وكذلك الدواب فألحقتم مدة الاستراحة بمدة السفر لاجل الضرورة وعند أبي يوسف أقل مدة السفر يومان وأكثر اليوم الثالث (حدادي)

وفي جامع أخصر أدنى السفر ثلاثة أيام وليلة من أقصر أيام الشتاء أيام لسير والبالا للاستراحة وفي جامع الهبوبي من طلوع الفجر إلى المشروب الشمس (جميع الفتاوى) قوله ثلاثة أيام أي مع الاستراحة التي تتقدمها أو من أقصر الخ أي من أقصر أيام السنة (مراجع)

الدراية) فأداسه ثلاثة أيام وليلة والبالا أيام العشي والليلي للاسترخاء لكن قدرا السمين من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (من جامع قاضيان) وقد أبو يوسف يومين وأكثر اليوم الثالث والعاشق يوم وليلة (اصلاح وإيضاح) وإلى أنه لا يصح قصد الجيش والقائد والروجة والأجيرة والتبليدوا العبد مع متبرعه ولو لم يملك التابع مقده كان مسافرا على الأصح كما في الخلاف وغيره (قنستان) في العناية بالمسافر إذا دخل مصر وهو على عزم أنه متى حصل غرضه يخرج إلى مصر مقيما وإن مكث فيها سنة إلا إذا كان مقصودا لا يصل بأقل من خمسة عشر يوما به مقيما وإن لم يترافقه كالحاج لخلافه وفيه الأقامة اعتبر بعضهم الثياب وبعضهم غالب الرأي (خزانة الروايات) =

(١) معين الفتى وكذا في جامع الفتاوى • ولو بلغ المال الخبيث ضاملا لأحب فيه الزكاة لأن الكل واجب الصدقة في زكاة جامع الفتاوى • لا زكاة في الذنوب والبلوغ أو كالعقل والباقيات وإن زدت وأمثالها كذا في النكاح إلا أن تكون للجانبة كذا في النكاح خاصة قدر قبل صدقة السوان • والحاصل أن أية العجزة فعليه بشر نصيب الاجماع وفيه أثره لا نصيب للاجتماع لأنه لا يصح فيه أصلا ولو بلغ بالمرأة ما حصل له من حبوب أرضه فخرى لاسم كمال التجارة ولا يصح له ما بعد حصول فتح القدر وكذا في التنازلية في الثالث من الزكاة تغلق عن الخط • ولو نوى التصار فعاشر من أرضها العشرة أو أخرجته أو المستأجرة أو المستعارة فلا زكاة عليه أشياء في أوائل القرن الأول • وما يجتمع من غمار الإحصاء التي ليست بمملوكة كالتصاريح الجبال يجب فيها العشر وما يخرج من الجبال إن كان مما ينطبع كذهب والفضة والصلص والحديد يجب فيه العشر وإن كان مما لا ينطبع كالزئبق والكمال والزجاج والباقيات والفقير في الزجر لا شيء فيه ولا شيء فيما يخرج من الصرك العترة أو الزوايا لملك في فصل في العشر من الخلية • ولا يجب العشر في الأداة كالنور والاطلج والكندر وغيره • ويجب في الفار والصل الذي أخذ من الجبال وبصرف العشر إلى من تصرف إلى الزكاة وفي نصب العشر عشر وفي الخشاء اختلاف وفي الجبل والشوم وروايات من عهد وفي نسخ الصياح زكاة في أشتان (٢) القصار والصابون لا زكاة فيه • وأما أوتار كاتختان النول • لا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والخشب والقمح والحنوب والقصب الفارس • ولا في صبا الفضل ولا في الطوقا ولا في الذهب وشجرة القطن والباقيات • ويجب في بذرا القنب وبذرا الصنوبر في فصل العشر من زكاة الخلية • ثم الأصل عند أبي حنيفة أن كل ما يستحب في الجنان ويقتضى زراعة في البساتين والأراضي فيه عشر الحبوب والبقول والخطب والراحيين والرومة والزعران والورس في ذلك سواء • ولا يجب في الحطب والقصب والخشب عنده لأنه لا يستعمل في البساتين والأراضي بل يشتق منها عادة حتى لو اتخذها مقصدا أو مشجرة أو سقيت الشمس فيها العشر والمراد بالذكور القصب الفارس • أما قصب السكر وقصب الزرة فحسبها العشر لأنه يقصد بها استغلال الأرض بخلاف العنب وأغصان الشجرة والبن فانه لا يقصد بها استغلال الأرض حتى يجب العشر في قوائم الخلف لأنه يقصد به الاستفاد قلت ويحسب أن يلحق بها أغصان الثوم عند زراعتها وأوراقها لأنه يقصد بها الاستغلال بخلاف زرع ونواحيه وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في زرع الثوم وفي أغصان الخلف التي تقطع في كل أو أن قوائم الكروم وغير ذلك زاهد في شرح القدوري في باب زكاة الزرع والغدا • ولو جعل أرضه مشجرة ومقصود به قطعها وبهيمها في كل سنة كان فيه العشر كاختيار في العشر من كتاب الزكاة • وعن أبي حنيفة يجب العشر في كل ما أخرجته قل أو كثر إلا الحطب والقصب والخشب والسعف والتبن إلا إذا اتخذ أرضا مقصودة • ويجب العشر في قصب السكر والزرة وقوائم الخلف في الثاني من زكاة قوائم الظهريه وأصناف البقول والحبوب والراحيين والقتاء والخباز

= وموضع الاطعمة العمران والبيوت المتخذة من الخشب والطين والاشجار والوبر (فاضيان)
 (١) نصب سلطان ما لا دخله بماله صار ملكا حتى يجب عليه الزكاة وورث عنه ذكنا في الكفا في أو آخر صدقة السوايم وفي زكاة
 الدرر والقرر بعد سئل عن بيع مالا سرا وما واصل عليه الخول (١٤) وهو في يده هل عليه الزكاة أم لا أجاب لا نصب عليه فيه
 فقد السائل من الزكاة

(٢) لأن العشر قبل ادخال الزرع
 كان واجبا في السابق حتى وقته وجب
 العشر في الفصل فإذا أدركه تحول العشر
 من السابق إلى الحيا فلا يق في السابق
 حكا في حيا السرخس وكذا في
 الواقع الحيا في باب الزكاة بعد
 ويجب العشر في الجوز واللوز والبصل
 والنوم في الصبي

(٣) القدر بمكالم غايته كما كيك ومن
 الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا
 جبهه أكفزة وقفران خاموس والمكوك
 كنور طاس يشرب به ومكالم يسع صاعا
 وثمنا أو نصف رطل إلى ثمان أواق
 أو ثلث كيلبات والكليفة ثمانية وسبعة
 أثمان منا والمنا وطلان والرطل اثنا
 عشر ذراعا وعقود الأوقية اثنان وستون
 والاشترار أربعة مثاقيل ونصف المثقال
 درهم ومثلاثة أسباع درهم والدرهم
 ستة دراهم والمداقي قيراطان والقيراط
 طسوجان والطسوج حستان والحبة
 سدس من درهم وهو جزء من ثمانية
 وأربعين جزءا من درهم والجمع مكايك
 ومكاي خاموس

يجب فيها العشر عند أي شئفة فاضيان في فصل العشر من الزكاة وجل في داره شجرة
 مقبرة لا عشر فيها وإن كانت المدة عشر بغير خلاف ما إذا أكلت في الاراضي فصل
 العشر من الحياية * رطبة في أرض العشر تقطع في كل أربعين يوما يؤخذ العشر كما
 قطعت في باب العشر من زكاة غزاة الاكل * إذا أدركت القطة فليطعن أن يحبسها
 لاستيفاء الخراج * وهكذا الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه إذا كان
 ياتقة لا تدفع للخرق والفرق وكل الجراد والحز والبرد وأما إذا أكلته الدابة فلا تلاه يمكنه
 الحفظ عن الدابة غالب الامن غيره هذا إذا أكل الكل * أما إذا بقي البعض أن كل مقدار
 (٧) قنيرين ودرهمين فقنير ودرهم ولا يسقط شي * وإن أقل يجب نصفه وانما يسقط إذا لم
 يق من السنة ما يمكن فيها من الزراعة في العشر والخراج من زكاة البرازية في خراج
 الوظيف * إذا أكل الخراج قبل الحصاد مائة لا يمكن دفعها للخرق والفرق والبرد
 يسقط الخراج وإن أكل ما يمكن الاحتراز عنه * كل الدواب وبحرف لا يسقط لانه
 يتغيره * وفي أرض العشر إذا أكل الخراج قبل الحصاد يسقط وإن أكل بعد الحصاد ما كان
 من نصب وبالأرض يسقط وما كان من نصب الا كل شيء في ذقة وبالأرض لانه في
 نصب الا كل الأرض بغيره المتأخر فكل العشر على صاحب الأرض ونحوها المتأخرة
 بغيره العشر لأن الواجب شيء من الخراج وانما يشارك العشر في المصروف هذا إذا أكل
 كل الخراج * فإن أكله الاكثر في البعض يتطاول ما بقي ان يبقى مقدارا ما يلغ فقنيرين
 ودرهمين يجب فقنير ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج
 وانما يسقط الخراج ببلدنا الخراج إذا لم يق من السنة مقدارا ما يمكن فيه من الزراعة
 فإن بقي لا يسقط الخراج ويحصل كالأقل لم يكن * وكذا الكرم إذا ذهب غار ما فة
 ان ذهب البعض وبقي البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهما أو أكثر يجب عليه عشرة
 دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدارا نصف ما بقي وكذا الرطاب في فصل
 العشر والخراج من زكاة الحياية * ما عدا أرضها خراجية اختلافه واختلافه للفقهاء
 أنه ان بقي من السنة شيء وما خال الخراج على المشتري والافعلي الباقي من أهل الزور *
 ولا يصلح إلا كل من القطة قبل أداء الخراج * وكذا قبل أداء العشر الا إذا كان المالك عازما
 على أداء العشر في العشر والخراج من زكاة البرازية * والموازية وجوب الزكاة لكل رجل
 ويجب الزكاة في حله لهما كل من ذهب أو فضة أو ثوب أو لحي في اللؤلؤ والجواهر زكاة
 إذا لم تكن للعبادة * وعليها زكاة مهرها إذا قبضت كتلماضى عليها في قول أبي يوسف
 ومحمد وفي قول أبي حنيفة لا يجب عليها في ذلك * وهكذا حتى يحول الحول عندها بعد
 القبض * وإذا دفعت زكاة مالها في الزوجها لم يجز عند أبي حنيفة * وأرواح إذا دفع إليها
 لم يجز بخلاف في أحكام النساء من أحكام الطالق * وفي الاسرار والبطاوى يجب
 العشر والخراج في أرض الوقت والصبي والمنون لعدم اشتراط المالك وصفته * وفي بعض
 الفتاوى لا يجب عليهم العشر لانه قريبه كل زكاة ويجب الخراج لانه مؤنة نفسه صدقة الفطر
 والشجرة المقررة أن كانت في الارض عشر بغير خلاف الكاتبة في الاراضي لأن المالك مع

ما يتبعه اعفوا الاواشي في العشر والنخرا من زكاة البرازية • ومن أعلم من أهل النخرا
أخذ منه النخرا على حاله لا لأنه معنى المؤقتة من زكاة في حاله البقاء فأمكن إيقاضه على
المسلم ويصور أن يشتري المسلم أرض النخرا من الفتي • ويؤخذ منه النخرا ما قلنا وقد صرح
أن الخصاية اشتروا أرض النخرا • وكانوا يؤذون نواحيها فدخل على جوارها ثم أخذ
النخرا • وأدائه للمسلم غير كراهة • في باب العشر والنخرا من الهداية قبيل باب الجزية •
ولا يتكرر النخرا بخلاف العشر من الحبل المزبور • ولترك السلطان النخرا والعشر
لرجل يملك النخرا دون العشر عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيه ما لا يتم فيه الجماعة
المسلمين ولا يبيع وصفان في حياض النخرا في صبح تركه وهو صلة منه والعشر حق الفقراء على
الكل ولا يجوز تركه عليه الفتوى • اختيار قبيل فصل المرتقم كتاب السير • والعصم
أن الولي إذا ترك النخرا لفقير أو فقير أو غلوى • جاز ولهم القبول لأن حق الأخذ له وإن
ترك لهم العشر لا يجوز لأنه حق الفقراء • في زكاة الزراعتين • في باب زكاة العروض وكذا
في القنيس والمزيد • السلطان إذا جعل النخرا لصاحب الأرض وتركه عليه جاز قول
أبي يوسف خلا فالحمد والفتوى على قول أبي يوسف إذا كان صاحب الأرض من أهل
النخرا وعلى هذا التوسيع للقضاء والفتوى • ولو حصل العشر لصاحب الأرض لا يجوز
في قولهم • في فصل العشر والنخرا من الثانية • ونخرا المقصود إذا لم يكن في يده عادة
والقاصب جاحد ولم تنقص الأرض بالزراعة على القاصب • فإن سكان القاصب مقرا
أوله بنسخة عادة فإن النخرا على رب الأرض وإن نقصها الزراعة عند أبي حنيفة النخرا على
رب الأرض قل نقصان أو كثرة وإن كان القاصب جاحدا ولا يسهله ولم يزرعها القاصب
فلا نخرا على أحد • في العاشر من زكاة الخلاصة وكذا في العشر والنخرا من زكاة
الخلاصة • وإن نصب أرضا عشرية فزرعها إن لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب
الأرض وإن نقصها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان • في فصل
العشر والنخرا من زكاة الثانية • لو باع العنب أو الزبيب أو العنب يؤخذ عشره • أما
لو باع بعد ما جعله ناقطا يؤخذ عشره • في العنب أو الزبيب أو العنب • من زكاة زراعة
الأكمل في العشر وكذا في الوجيز • في بيع الدمام من العشر وكذا في خزائن الفتاوى •
ولو اتخذ عصيرا أو باعه فقله عشر العصر من الوجيز • في بيع الطعام المعثور • وإن
أجر الأرض النخرا جبة أو أعارها كان النخرا على رب الأرض كالأرض كالأرض عاودة
إذا كان كراما أو طابا أو شبرا ملتفا فإن جارة ذلك وأعارها باطله • ولو أجر أرضه
العشرية فزرعها كان العشر على رب الأرض عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر
وإن أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير فعن أبي حنيفة فبها روايتان • في العاشر
من زكاة الخلاصة وكذا في الثانية • وإن استأجر أرضا تصنع الزراعة ففرس
المستأجر والمستعير كراما أو جعل فيها رطبا كان النخرا على المستأجر أو المستعير
على قول أبي حنيفة ومحمد لأننا سألنا كراما فكان نخرا الكرم على من جعلها كراما
في فصل العشر والنخرا من زكاة الثانية • ويجوز له أرض عشرية أجرها من غيره

أي بمقتضى نقصان من الأرض والظاهر
أنه على مذهب الإمام لأن كون العشر
على رب الأرض إذا أجرها على مذهب
الإمام رحمه الله

وبه أفتى المرحوم يحيى بن زكريا وعليه
الفتوى كإني التفتية من خط المرحوم

ولو هذا النخرا قبل الحصاد لا يجب
العشر على الأجير وإن هلك بعد الحصاد
لا يسقط عنه وعندهما في الحلالين يسقط
كذا نظمت المرحوم

كان العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة قلن الاجر أو أكثر في قول صاحب
 يسكن العشر في الخارج في فصل خراج الأرض من حذر الخبيسة * والمضمر على
 المستعيران مسلما وان كانوا غسلي ويدا الأرض عند الامام وعنده جماعة الكافر ولكن
 عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشران كذا في باب بيع الطعام العشر من الوجير
 وعندهما هو كالأجارة في العشر والخراج من زكاة البرازية * زفت خراج المستأجر
 على المؤجر وخراج المستعير على المجير لأن المستأجر والمستعير يستوفيان النافع بتسليمه من
 جهته فصارت كأنه امتد في نفسه ولو أخذ السلطان الخراج من الأكار فلا كأن يرجع
 على رب الأرض قال رضى الله عنه هكذا ذكر الصدوق والشهد وأما له الى فتاوى النسفي
 وعلى ظاهر الرواية لا يرجع لانه غير مأمو به من جهته وهو غير مضطر في الاداء شرعا الا ان
 العامل ظلمه فليس له أن يظلم غيره من زكاة الحبس والمزيد في خراج الأرض وكذا في فصل
 اداء الزكاة من زكاة الخبيسة * علم في المستأجر اذا أخذ منه الجبابة الراتبة على الدود
 وأما ما ثبت يرجع على الآخر وكذا الاكسار في الأرض وعنده الفتوى فتنة في مسائل
 متفرقة من الاجارات * السلطان الجائر اذا أخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه
 والصحيح ما قاله الفقيه أو جعفر أنه يسقط الزكاة عن أربابها فاختصان في الزكاة (١)
 وأما في فصل فبن موضع في الزكاة * وان أخذ الجبايات أو ما لا طريق المصادرة فتوى
 صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه والصحيح أنه يسقط كذا قاله الامام (٢)
 السرخسي من المجل المزبور وكذا في الخلاصة والبرازية * مال بيت المال على أربعة
 أنواع الصدقات وما فيها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في
 قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية * والثاني ما أخذ من غلب وتجار أهل الذمة
 فله الرباطات والبسود والقباط والائمة والقضاة القائمون بالحق والثالث خسر القنائم
 والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الآية * والرابع ما أخذ
 من ترك لا وارث له فيصرف الى كفن الاموات وثيقة المرضى والفقير وأدوية المرضى
 وعلاجهم ومن هو غير من الكسب في الفصل الثالث في العشر والخراج من زكاة
 البرازية * الافضل في صرف الزكاة أن يصرفها الى اخوته ثم عمله ثم ذوي الارحام ثم
 جيرانه ثم أهل سكنته ثم أهل مصره جميع الفتاوى في الزكاة * اتفق على أقاربه بنه
 الزكاة جازا اذا حكم عليه بنقمتهم من زكاة الاشياء * المختار أنه لا يجوز دفع الزكاة
 لاهل البدع دفعها لاخته المترتبة ان كان زوجها معصرا جاز وان كان موسرا ان كان
 مهرها أقل من النصاب فكذلك وان كان المجل قد تم له جيز وبه يفتي من المجل المزبور
 وكذا في البرازية * ولو دفع الى ابنته الكبيرة ولها زوج غني أو ليس لها زوج قال بعضهم
 يجوز وقال بعضهم لا يجوز والاول أصح خزائن الفتاوى في فصل من يجوز له اداء
 الزكاة * رجل له أخ قضى عليه بنقته فكساه وأطعمه شوى به الزكاة قال أبو يوسف
 يجوز وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقول أبي يوسف في الطعام خلاف
 ظاهر الرواية في الفصل الثامن من زكاة الخلاصة * يجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها

قوله سقط الزكاة الخ ولا يؤمر بالاداء
 ثانيا لان ولاية الاخذ فصح اخذ من
 المجل المزبور

(١) وفي خزائن الفتاوى وبه يفتي كذا
 بضد المرحوم يعني بقول أبي جعفر
 (٢) قوله أنه يسقط وفي خزائن الفتاوى
 والصحيح أنه لا يجوز وبه يفتي كذا بسط
 المرحوم وكذا في الوصولية وخزائن
 المفتين

موسر عند أبي حنيفة ومحمد فرض لها النفقة ولم تفرض خلاصة من المحصل المزبور •
وعن أبي يوسف يجوز من الزكاة كسوة التيمم وطعامه وإن كان في عبالة وقيل محمد
لا يجزيه في الطعام ويجزيه في الكسوة وعليه الفتوى في فصل أداء الزكاة من زكاة
خزانة الفتاوى • ولو نوى الزكاة فباعها دفعه إلى صيدان أعاد به عبدنا أولي عهدى إليه
الباكونة أو بشره بقدم صديقه أو بغير بصره أو إلى مهر خزان أو المعلم أو الخليفة التي
في المكتب ولم يستأجر يجوز في الثاني من زكاة البرازية • فان دفع إلى شخص ظن أنه
فقير وظهر أنه كان غنيا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد في الثاني من زكاة الخساسة •
وجبل قبله كيف حاله قال أنا نحن عند أبي يوسف وقبر عند محمد فهذه أملاك دورا
أو حوانيت يستغلها وهي مساوية ألوانا لكن غلبها لا تكن لقوته وقوت عباله عند أبي
يوسف غنى حتى لا يعمل له الصدقة وعند محمد هو فقير حتى يعمل له الصدقة يجمع الفتاوى
في أوائل الزكاة • ويكره أن يعمل فقيرا واحدا ما تقي درهم أو أكثر ويجوز وذكر
في الخلاصة هذا إذا لم يكن الفقير مدبونا خزانة الفتاوى • وكذا في الخلاصة رجل وهب
دينه من مديونه الفقير ونوى الزكاة عن الدين الذي عليه يجوز ولو نوى به زكاة صاحب
عند نفسه أو زكاة دين كان على غيره لا يجوز ولو وهب كل دينه للمديون ولم يشأ
مقط الزكاة في زكاة محتارات التوائل • ومنه على فقيرين وأراد يجعله عن زكاة
العسرين قبلته أن يصدق عليه ثم يأخذ منه من دينه وهو أفضل من غيره من جبل
الاشياء • العبد ليس مصر فالصدقات الواجبة الا اذا كان مولا فقيرا أو كان مكتوبا من
أحكام العبيد من الاشياء

﴿كتاب الصوم﴾

إذا شهد الشهود على حلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا حلال رمضان
قبل صومهم يوم أن كانوا في هذا الموضع يعني أن لا تقبل شهادتهم لأنهم تركوا الحسبة
وما كان حقا عليهم وإن كانوا من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تنفاه التهمة في الفصل
الأول من صوم النائية • وعند قية الهلال يكره الإشارة إليه كما يفعله أهل الجماعة
من أهل المزبور • وإذا شهد شاهدان عند قاض لم يرأه بلده على أن قاضي بلد كذا
شهد عند شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز هذا القاضي
أن يقضى بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة من أهل المزبور • وبشرط لو جوب الاداء
أي أداء صوم رمضان الحجة والأقامة والطهارة من الحيض والنفس أي انقطاع دمها
لا اغتسال متهما لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كما تخيض وتؤمرية فضاء الصوم
دون الاتصال بالجنبية بالبر يعني لا بشرط لو جوب أدائه الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى
فالآن يا بشر ومن ابتغوا كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الايض
من الخطيط الأسود من التبر فاذا صار التبر الثاني غاية للطرقات الثلاثة يحصل بر من
الصوم مع الجنابة بالضرورة فاذا صبح بر منه معها صبح سائر أجزائه لأن الصوم لا يتجزأ
حصه وفسادا من شرح المجمع لابن الملاح في أوائل كتاب الصوم ملخصة • ولو صام أهل

قوله ولا هبة الخ وعنه فتوى أبي الليث
وبه مكان يبقى نفس الأتة الخواني
خلاصة في الفصل الأول من الصوم

بلدة ثلاثين يوما للرقبة وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرقبة فيعلم من صام تسعا
وعشرين فليعلم قضاءه يوم ولا هبة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية • أهل بلدة قرا أو
هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فتشده جماعة في اليوم التاسع والعشرين أن
أهل بلدة قرا أو هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم فصاموا هذه اليوم يوم الثلاثين
من رمضان في يوم أو هلال في تلك الليلة • والسماح صفة لا يباح لهم الفطر عند ولا تترك
التراد في هذه الليلة لأن هذه الجماعة لم يشهدوا بالرقبة ولا على شهادة غيرهم وإنما حكموا
برقبة غيرهم فلا يلتفت إلى قولهم خزانة المفتين في أوائل الصوم • ولا بأس بالحاجة
للصائم • ويجزئ باب ما يكره للصائم • السهو وندوب إليه ويستحب فصيل الاخطار وتأخير
السهو ومن شك في طلوع القمر لم يشتر وان كل قصومه تام • وإن كسر أو كبر أياه أن
القمر طالع قضى • شمر على أن القمر لم يطلع وهو طالع أو أنقصر على نكس أن الشمس
قد غربت ولم تقرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان أكبر أياه أن الشمس قد غربت لا يفسد
ولو أخطأ لا قضاء عليه ولو كان أكبر أياه أن الشمس قد غربت لا كفارة عليه
ويكره الذوق للصائم • ولا بأس بدوق العسل أو الطعام لم يشتره • ولا بأس للحر أن تضع
الطعام لصبيها إذا لم يجد عنه بقا من الحبل المزبور • من جامع أو أكل ناسيا أدخل
الذي أب أو الدنان أو القمار حلقه أو بقي بل بعد المغضة فاستلمه مع البزاق أو دخل الماء في
أذنه وإن كان ففعله أو طعن برمح فوصل إلى جوفه وبقي الرمح فيه أدخل الحائط في أنفه
من رأه فاحتشمه قد دخل حلقه لم يفسد • ويجزئ أول باب ما يفسد وما لا يفسد • الصوم
في السفر أفضل الا إذا خاف على نفسه أو كان له رفقة اشترى معه في الزاد واختاروا
الفطر صوم يوم الشكر أو الا إذا قرى تطوعا أو واجبا أتى على الصبي والطفل
فطره الا إذا وافق صوما كان يصومه أو كان مقبلا يصوم العبد والامة وأتم أوله والمأبر
تطوعا الا إذا قرى لا تقصوم المرأة تطوعا الا إذا قرى الزوج أو كان مسافرا لا يصوم
الاجير تطوعا الا إذا قرى المستاجر إذا قصر رب الصوم لا يلزم التذلل الا إذا كان طاعة وليس
واجب ولكن من جنس واجب على التعين فلا يصح التذلل بالعصى ولا بالواجبات
فقط بوجه الاسلام لا يلزمه الامة واحدة • ولو نذر صلاقة سنة وعنى الفرائض لاشي عليه
وان عني مثلها لم يمتد ويكمل المغرب ولو نذر عبادة المريض لم تنزله في المشهور • ولو نذر
التسبيحات دبر الصلاة لم تنزله من الاشياء في كتاب الصوم • وفي الخلاصة ولو استمر
تم ما يمتد حتى أكل متعمدا عليه الكفارة وإن كان جاهلا كذلك عند أبي حنيفة في
ظاهر الرواية • ومن عمد ولو استقر فقيها فأقضاها بالفطر ثم أكل متعمدا عما كان أو جهلا
لا كفارة عليه هو الصبي • في التاسع من صوم التاتارية هبة إذا أخطر في رمضان
في يوم لم يكفر حتى أخطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة • وان أخطر في رمضان
عليه لكل فطر كفارة • وقال محمد بن كنفه كفارة واحدة فيما وجب القضاء والكفارة
فأضيان • أعقب نفسه في شيء أو عمل حتى أجهده العطش فافطر أكثر وعمل بخلافه • وبه
أخذ البقال قبة في باب ما يفسد الاخطار • وفي التنية في باب ما وجب الكفارة أخطر في

قوله وقال محمد الخ قلت وعسى قولك
محمد الاعتناء كافي البقرة تلعن الاسرار
والبرازية • وعين الفتى في كتاب الصوم
بخط المرحوم

ومنهان من بعد أخرى يتراى أو مدد لاجل المعصية فعله الكفارة زجره وكتب غيره ثم
والفتوى على ذلك وبه أقوى أغنى الامصار في باب ما يفسد الصوم من الحيض والنفاس
في شرح قوله وإن أعاده

﴿كتاب الحج﴾

وعند وجود المحرم كان عليهما أن يخرج بحجة الاسلام وأن لم يأتوا زوجهما وفي النسالة
لا يخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب أن تتزوج ليصح بها من أوائل حج
الطائفة • المرأة إذا لم تصد بحرمها لا يخرج إلى الحج إلى أن تسقط الوقت الذي تعجز عن الحج
فإن تيسرت من حج عنها أتقبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فإن دعيت وجلا
أن دام عدم المحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالرخص إذا حج عنه رجلا ودام المرض إلى أن
مات هذا إذا كان الأمر عاجزا غير أن يرى زواله كالمرض والحبس ونحو ذلك وإن كان
لا يرى زواله كالزمانة والعصى يأتى بأمر غيره بالحج في فصل في الحج عن الميت من
الطائفة • رجل خرج إلى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يصح عنه أن فسر شيئا فالأمر
على ما خسر وإن لم يفسد ففسد أبي حنيفة يصح عنه من بلدته إذا كان ثلث ماله في ذلك
وإن كان مكانه ووطنان في موضعين يصح عنه من أقربهما إلى مكة وقال أبو يوسف ومحمد
يصح عنه من حيث مات فإن جاوز الأمر وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر رجلا
ليصح عنه ودفع إليه المال لا يجوز في قوله اسم جميعا ولو قال الميت للوصي ادفع المال
إلى من يصح عنه لم يكن للوصي أن يصح بنفسه ولو أوصى الميت أن يصح عنه ولم يرد كان
للوصي أن يصح بنفسه فإن كان الوصي وارث الميت أو دفع المال إلى وارث الميت ليصح عن
الميت فإن أجاز الورثة وهم كبار جاز وإن لم يجزوا لا يجوز لأن هذا بمنزلة التبرع بالمال
المأمور بالحج إذا خرج قبل أيام الحج • مكان له أن ينفق من مال الميت إلى بغداد وإلى
الكوفة وإلى المدينة وإلى مكة وإذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يموت أو أن الحج ثم
يرجع ينفق من مال الميت ليكون المأمور متفقاً من مال الأمر في الطريق ويكون
ضاماً لما تنفق من مال الميت في أقامته هذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لأنه مقيم
وروى ابن جماعة عن محمد إذا أقام المأمور ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت
لا يضمن وإن أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وإن أقام أكثر
من خمسة عشر يوماً ما تكون نفقته من مال الميت لأنه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة
وإن أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته من مال الميت في فصل في الحج عن الميت من
الطائفة • المأمور يصح إذا استأجر خادمًا لخدمته قالوا يتطهران كأن المأمور من يخدم
نفسه فنفقة الخادم لا تكون من مال الأمر وإن كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون
من مال الأمر لأنه ما دون ذلك دالة من المصل المزبور • ولو مرض في الطريق لم يجز
أن يدفع النفقة إلى غيره ليصح عن الميت إلا أن يكون الوصي - إذن للساحب في ذلك جواهر
الفتاوى في السادس من الحج • مريض أو شيخ دفع إلى رجل مالاً ليصح عنه وأراد أن

ما يفسد عن الحج من النفقة والنياب وغير ذلك يكون له دفع اليه قال ابن شعاع الحيلة
 فيه أن يقول دافع المال الى المدفوع اليه وكذلك أن تب الفضل من نفسك ونقصه
 لنفسك فبذلك نفسه فصول عمادي من كتاب الحج في الثالث والثلاثين (م) الوصي (١)
 اذا وقع الدراهم الى رجل ليبيع بها من الميت ثم أراد أن يسترد المال منه كان له ذلك ما لم يحرم
 فاذا استرد فطلب الأمور نفقة الرجوع الى بلدته قال يظن ان استرد المال منه بجناية
 ظهرت منه فالنفقة من ماله خاصة وان استرد المال منه لضيق رأيه أو لجهل بأمواله
 فالنفقة في مال الميت وان استرد لا بجناية ولا نعمة فالنفقة في مال الوصي نانا ثانية في
 الوصي بالحج من كتاب الحج واختلت عبارتها بخلاف الأمور بالحج اذا حج قال
 الامام خواجه زاده عند أصحابنا يقع أصل الحج عن الأمور ولا استرد الوصي بالنفقة وقال
 الامام السرخسي أصل الحج يقع عن الأمر والدليل عليه أنه لا يسقط الحج عن الأمور
 ويحتاج الى اسناد الاسرار الى الأمر وهذا في الحج الفرض وفي التطوع اذا أمر بغيره
 بجبته المتعلق باز وبصير لا استرد الوصي بالنفقة في طريق الحج في آخر الثالث من حج
 الخلاصة والذي يقتضيه النظر ان حج المروءة من غيره ان كان بعد تحقق الوجوب (٢)
 عليه بغير الزاد والراحلة والعصاة ومكره كراهة تحريم عليه ابن همام في آخر الحج عن
 القبر

(٢) وحل ضرورة يفتح الصادق وصارورة
 وصروى اذا لم يفتح مختار صحاح

﴿كتاب السير﴾

(الاول في الاسارى وما يملك بالاستيلاء وما لا يملك) اذا باع الحربى ولده من مسلم في دار
 الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يصير على الرد وعن أبي يوسف أنه يصير اذا خاض الحربى
 اذا دخل دارا بامان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها (م) مسلم دخل
 دار الحرب فاشتري من أحد هبم ابنه أو أخاه فالصحيح أنه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادوا
 جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالشراء وان لم يدبوا ان خرج معه طاعة لملكه وان
 أخرجه مكره لملكه منته المفق في كتاب السير والصحيح ان أخرجه مكره لملكه وان جاء
 به وهو طائع لملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أولا في فضل في معاملة
 المسلم المستأمن من سير المناينة وكذا في سير القاعدية والصحيح أن البائع ان كان يرى
 جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه وذهب به مكره لملكه وان قهر حربى
 حرم باعاه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون القتل بالهزاجا الشراء والا لا في سير
 البرازية وان تزوج المسلم المستأمن حريمه في دار الحرب ودفع الصداق الى أبيها وفي قلبه
 أنه يدها اذا أخرجه الى دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طائفة ففى سيرة
 وان خرجت مكره كما يخرج الاسير ففى مرقوفة وان اختلفا قتلت المرأة خرجت
 طائفة فأنامة وقال الرجل أخرجه مكره ففى رقيقة في نظر اليه ان جاء به مكره طعة
 كما جاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كان بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فتكون
 سيرة من سير المناينة وكذا في غيبة الفتاوى والفتاوى وفى الثاني من سير البرازية قال

لأيمان بأن يضادى أسرار المسلمين بأسرار المشركين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء وهز قول محمد بن أبي يوسف وهو أظهر الروايتين من أي حنيفة وعنه في رولته أخرى أنه قال لا يجوز مصاداة الأسير بالأسير شرحه الكبير في باب القداء . وذكر محمد في الزادات لو أن سرية رجعت إلى دار الإسلام وأسلموا فقاتلت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى لأن ثبوت البديل عليهم لم يعرف إلا في دار الإسلام ودار الإسلام دار العصمة وكل من كان فيها يكون معصوما غافرا عما أتته السرية ينسب على دعواهم أن كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وإن كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك لثبتت شهادتهم من فعله فحين لا تقبل شهادته لثبته من الثانية . قال محمد سريته بعض الأمام إلى دار الحرب فأرأى أسارى فقاتلت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة وهو لا يأخذون في دار الإسلام وقالت السرية هم كلهم من أهل دار الحرب أخذناهم في دار الحرب فأقول قول الأسارى وهم أسرار ولا دليل عليهم ولا يقبل قول السرية إلا بحجة فإن أتمت السرية ينسب على دعواهم أن شهد بذلك قوم من التجار أو من لا شركة في الغنمة قبلت شهادتهم إلا أنه يشترط الإسلام في الشهود إذا ادعى الأسارى أنهم مسلمون وإذا ادعى الأسارى أنهم من أهل الذمة لا يشترط الإسلام في الشهود . وذكر في سيرة الكبير وجوز مصاداة الفاتحين وأما اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وضع المسئلة فتناقى السرية وثقة في الجند وشركة الجند شركة عامة والشركة العامة لا تنفع بقول الشهادة وإن قالت الأسارى أخذنا هؤلاء في دار الحرب ونحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة فثبتنا دار الحرب للتجارة أو لزيارة القرابة أو قالوا أصنافا أسارى في أيديهم وقالت السرية كلهم كانوا من أهل الحرب فأقول فيه قول السرية فإن أتمام الأسارى البينة على ما دعوا إجاز وإن لم يكن لهم بينة إلا أنهم جميعا المسلمين وعلامة من علامات المسلمين قبل هزولهم ولا يتعرض لهم من شرح الزادات لقضائهم في باب حايضة ذرية الأسير أنه سلم أو دعى . في كتاب السرية الثانية أخذ الحرفي في دارنا قال أنا مسلم من لايه ذك يكون في جماعة المسلمين في قول أي حنيفة وجه الله تعالى وغالوا لا أخذ خاصة وإن أتمام بينة من أهل الإسلام كان أتمنا وإن أتمام بينة من أهل الذمة تقبل استحفا ولا تقبل قصاصا تارة نائية في الرابع عشر من السيرة . ولو أن المسلمين وأدعوا قوما من أهل الحرب ثم أغلروا عليهم قوم آخرون من أهل الحرب يجوز للمسلمين أن يشترطوا منهم السبي لأنهم بالموادعة خارجون من أن يكونوا من أهل الحرب لكن علينا أن نغفرهم فصاروا عملوك لساين بالاحراز فيجوز شراؤه منهم كسائر الأموال وإن كان الذين سيوهم قوما من المسلمين فغذروا بأهل الموادعة لا يسع للمسلمين أن يشترطوا من ذلك السبي وإن اشترطوا البيع لأنهم كانوا في أمان المسلمين فإن أمان بعض المسلمين كإمان الجماعة ولا يملك المسلمون وطالب المستأمنين وأمنوا عليهم بالإعزاز في باب نكاح أهل الحرب من المبسوط للرخسي . في كتاب السيرة

(١) لأن السرية تقوم بمصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجلبس عظيم فلا يشرعهم ما تعامن الشهادة كذا في مثل الأحكام بخلاف من الثانية

قوله شركة عامة فلا يصيب كل واحد من الفاتحين شيء متفق به من المشهود به شرح الزادات
قوله لا تنفع قبول الشهادة ولهذا لو شهد فقبران مسلان بسرقة شيء من بيت المال جازت شرح الزادات من أهل المزبور قوله فأقول فيه قول السرية لأنهم تصادوا قواعلي أنهم أخذوا في دار الحرب ودار الحرب دار باحة وأسروا كل من كان فيها يكون محلا لفسر فلا سرتاب بحكم الظاهر من أهل المزبور
قوله جاز أن البينة أقوى من الظاهر إلا أنه يشترط إسلام الشهود فلا تقبل شهادة الكافر من أهل المزبور

قال محمد واذا أتى رجل من المسلمين فأسلم المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين
فتكفروا بالرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسوا ذلك وولد لهم منهم أولاد ثم علوا بالأمان
فعلوا الذين قتلوا دية من قتلوا وترد النساء والأموال إلى أهلها ويقومون للنساء صدقهن بما
أصابهن من فروجهن والأولاد أحرار سلطون تعالائهم لاسيلا عليهم في أوائل الحادي
عشرين من الهجرة وعنه فيه وكذا في الترمذي خلا عن البر • وادع مسلم دار (١)
الحرب على أن يؤذى أهل الحرب كل سنة مائة رأس إلى المسلمين فإن كانت هذه المائة من
أنتهم وأهلهم وذوهم لا يصح ذلك لأنهم وأولادهم بأجمعهم دخلوا تحت الأمان
فلا يجوز استرقاقهم وعكهم وإن أذوا من دفعهم جائز لأن أراهم بعد الأمان بقى عرضة
ومحلا للقتل محط سرخى ملصقا • وقوله من أسلم هونا أربع مسائل أحداها أسلم
الحرب في دار الحرب ولم يخرج البناحق ظهر ناعلى الدار والحكم فيها ما ذكر في الكتاب
من أنه أمر نفسه وأولاده الصغار وما كان في يده من الثقلات إلى آخر ما سذكر ثانيها
أسلم في دار الحرب ثم خرج البناحق ظهر ناعلى الدار فجميع ماله هنالك في الأولاد الصغار
لأنه حين أسلم كان مستتبعا لهم صاورا مسلما فلا يرد الرق عليهم إذا اختلف فيه
لاقتطاع يده عنه بالتبائن فخص وما أودع مسلما أو تيا لم يرد أن يدهم يدهم حصصا على
ذلك المال فتدفع أسرا المسلمين فبرطيه وما أودع حرياني في ظاهر الرواية في وعن أبي
حنيفة أنه لا يدهم يدهم وجه الظاهر أنها ليست يدهم حصصا لا تدفع اقتسام
المسلمين عن أموال ثالثها مستأن أسلم في دار الإسلام ثم ظهر ناعلى داره فجميع
ما خلفه فيها من الأولاد الصغار والمال في • لأن تبائن الدارين فاطع للعصبة فيها للهور
ثبت الاستيلاء على مال غير معدوم أما في غير الأولاد فظاهر وأما فيهم فلا يتم لم يسروا
مسلمين بأسلامه لا تقطاع التبعية تبائن الدارين فكانوا من جهة الأموال رابعتها دخل
المسلم والتمت دار الحرب بأمان واشترى منهم أولاد أو أموالا ثم ظهر ناعلى الدار فأكبله
الأدور والأرض فأنلفه من سريان الهلعام في آخر باب الفتن وقسمها حري في دخل
دارنا بأمان وله في دار الحرب أمر أعامل منه وأولاد صغار وكا وأموال وودبعة عند
حري في ذمتي وعمل فأسلم الحري في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فهو على ثلاثة أوجه
أن يخرج البناحق أسلم في دار الإسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون ناعلى
للمسلمين وإن أسلم هذا الحري في دار الحرب ثم خرج البناحق هذه الأشياء في دار
الحرب فأولاد الصغار أحرار سلطون وما كان من ماله ودية عند ذمتي • أو مسلم فهو
وأولاد الكفار تكون في المسلمين والدون والقصور والودائع عند الحري في تكون ناعلى
في فصل فيما عدا الارتداد من سريان الفتن • إذا أسلم عبد الحري ولم يهرب إلى دار (٢)
الإسلام حتى اشتراه مسلم أو ذمتي أو حري في دار الحرب يعتق عندنا خلافا لهما ابن همام
من باب استيلاء الكفار في شرح قوله فإن ابن عبد البسم • العبد إذا أبق اليهم فأخذوا لم
يلكوه عندنا في حنيفة وألجأ لكرمه وكذا التلاق في الأمانة والخلاف في عبد مسلم وفي
الذمتي لقولنا وفي المرتبة يكون انتفا قديا لا بابق لأنه إذا كان مترددا في دار الإسلام

(١) وفي ابن الهمام في باب المواعدة من
كتاب السير غلاما المبسوط بعد هذه
المسئلة ألا ترى أن واحدا منهم لو باع
ابنه بصد هذا الصلح لم يبرح فكذلك
لا يجوز تغلق شيء من نفوسهم وأولادهم
بحكم تلك المواعدة لأن حريتهم تأكدت
بجفاف ما لو صلحوا على ما نذر أس
بأعيانهم أول السنة وقالوا أمنا ناعلى
أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين
مستقبلة على أن تعطىكم كل سنة مائة
رأس من دفعنا فانه جائز لأن المعينين
في السنة الأولى لا تتناولهم المواعدة
بعد

(٢) ولو أسلم عبد الحري في دار الحرب فهو
عبد على حاله في قواه ولو باعه من مسلم
أو حري يعتق عنده خلافا لهما كذا في باب
المستأن من من جواهر الفقه كذا في
المروح بعد

فأخذوها وأحرزوه بدار الحرب بملكونه بالاختصاص فاقا وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا
 أخرجه وجعل بشره أوجهة بأخذه المالك بغير شيء عنده وعليك بقيته أو بثمنه عندها وكذا
 إذا كان مغنوما فوجد مولا قبل القسمة وأثامها بعد ما يؤدى عوضه من بيت المال اتفاقا
 (١) وإن قد ألع به مملوكه اتفاقا لتعق الاستسلام اتفاقا لا بد للعبد من كمال العبد شرح
 الجميع لأن المالك في آخر استيلاء الكفار من السر فعدوا في حصة بأخذ المالك القديم
 بغير شيء وهو باق أو اشتري أو مغنوما فيقبل القسمة وبعد القسمة يؤدى عوضه من
 بيت المال لأنه لا يمكن إقامة القسمة لتفرق الفاتحين وهذا راجع إليهم وليس له على المالك
 جعل الاتيين لأنه عامل لنفسه اذ قد زعم أنه مملوك بيان الرواية شرح الوفاة من استيلاء
 المكافرة أبق العبد في دار الحرب من التاجر وأخذ الحربي لا يملكه وقيل إنك ولو
 أخرجه إلى دار الاسلام فوجده صاحبه أخذه بغير شيء وهو الأصح معين الحكام سئل
 الخجدي عن اشتري عبيدا في دار الحرب فأبق منه هل له أن يأخذ العبد بالقيمة فقال إن
 اذى أنه ملكه في دار الحرب فليس له على العبد سبيل ينجمه الدهر في كتاب السير
 (معك) دخل دار الحرب بأمان فاشترى عبيدا منهم فأبق هناك ثم دخل التاجر دار الاسلام
 (٢) فوجده في يد إنسان يأخذها فمن أن كان ملكه ذلك الإنسان بالشر أو بالقيمة أن ملكه
 بالهبة فغنى ذلك ليس له على العبد سبيل لما نكح في دار الحرب قسمة في كتاب السير
 وإذا استولى الكفار على أموالنا وأحرزوها دارهم ملكوها فإن ظهر ناعلهم فمن وجد
 ملكه قبل القسمة أخذه بغير شيء وبعد ما بالقيمة إن شاء وإن دخل تاجر واشترى وأخرج
 إلى دار الاسلام فما كان اختيارا إن شاء أخذه الفتن وإن شاء ترك وإن وهب له أخذه بالقيمة
 وإن اشتراه بعرض بأخذه بقيمة العرض ولو كان مغنوما وهو مثنى بأخذه قبل القسمة
 ولا يأخذه بعدها لأن الاختصاص لم يل غير قصد وكذا إذا كان موهوبا لا يأخذه من سبيل
 خزانة الفتن في أواسط الغنائم وقسمتها إذا وقع الاختلاف بين المشتري من العبد وتبين
 المولى القديم في قدر الفتن أو في قدر قيمة العرض الذي اشتراه المشتري من العدو فإذا
 المشتري أنه ألف والمالك القديم أنه خصامة ولا يثبت لهما فإن القول للمشتري عندهم جميعا
 مع يمينه فإذا احضر المشتري فالمولى بالخيار إن شاء أخذه بذلك وإن شاء ترك وإن أقام بعد
 ذلك يمينه على ما قدمه المشتري تقبل وإن أقام يمينه فاليمة يمينه المولى في قول أبي
 حنيفة ومحمد وعلي قول أبي يوسف اليمة يمينه المشتري وهذا الذي ذكرنا كله إذا اختلفا
 في مقدار الفتن وأما إذا اختلفا في قدر قيمة العرض فأما يمينه ذكر محمد أن اليمة يمينه
 المشتري عند أبي يوسف ولم يذكره قول أبي حنيفة فقبل السادس والثلاثين من
 (٣) الآثار ثمانية ملخصا عید مسلم أخذه الكفار وأحرزوا دار الحرب ثم أبق منهم عتق
 لأنه استولى على ماله الحار في تلك نفسه فعتق كالأول عید الحرب في دار الحرب فأبق إلى
 دار الاسلام فإنه يعتق في آخر عتاق الخاتبة وكذا في الواقعات الحسبية في الثالث من
 (٤) العناق وفي المتن عید أسره أهل الحرب والمقوقه بدارهم ثم أبق منهم يرد إلى سيده
 وفي رواية يعتق من البحر الرائق في باب استيلاء الكفار والبزاية في كتاب السير

قوله يمينه الخ وفي المتن وعندهما
 بالفتن تأمل عید

(١) وإن عیدنا أول السنة بكون العبد
 مسلمانا لو ارتد فأبق اليهم فأخذوا
 ملكوه اتفاقا ابن عمام في السير
 كذا بخط المرحوم عید

(٢) والنقل قول من اشتراعه يمينه
 من سير خزانة الأكل

(٣) وهذه المسئلة في عتارات التوازل
 بدون قيد الاسلام عید

(٤) وكذا في الوضعات الحسبية عید
 وفي القروا ختار الرواية الثانية وأقوى
 المرحوم يحيى أنشد على ماقى القرد
 وتوى أبي السعد وفي كتاب الاتيين على
 الأولى فليتأمل عند الفتوى كذا بخط
 المرحوم عید

الثاني فيما يعمل به أهل الذمة • وإذا دخلت حرية بأمان فترى حيث ذنبا صارت ذنبة
 وهذا من مسائل الجامع الصغير اعلم أيها إذا ترى حيث ذنبا لصغيرة غيرى عليها أحكام
 أهل الذمة بعد ذلك فمن هو المتع من الفروج إلى دارهم وأخذوا الخراج من أرضها وما شابه
 ذلك وإذا تزوج الحر ذنبة لا يصير ذنبا وذلك لأن المرأة تابعة لزوجها في المقام والزوج
 ليس تابع له في نفسه فتكون المرأة ذنبة لا لقوام المقام في دار نادون الزوج وأوضاع القبة
 أو المثلث في شرحه للجامع الصغير بقوله ألا ترى أن الزوج والمرأة إذا كتبا مسلمين
 غنوى الزوج الأقامة صارت المرأة متقية ولو نوت المرأة الأقامة لا يصير الزوج متقيا غاية
 البيان في المستأن • وبصر الصبي مسلما بالسلام إليه دون جده أشباه من كتاب (١)
 الفرائض من القرن الثاني • صبي صبي وصبي معه أو أمه أو أحد صانعات لا يصل عليه (٢)
 إلا إذا كان أقر بالسلام وهو يعقل الإسلام والمسلم يسب معه أحد صانعات لا يصل عليه (٣)
 اعلم أن الولد الصغير يصير متعلا لأبوين أو لأحدهما في الدين فإن انفصل ما يعتبر بها
 لصاحب اليد فإن انفصلت اليد يعتبر بها لولا أنه تعذر اعتباره أصلا في الدين فلا يفتن
 اعتبارها بها نظر الفخر أن التسعة لأبوين أقوى فإذا انفصلت التسعة حتى صاحب
 اليد أقوى إذا ثبت ذلك فإن كان معه أحد أبويه يعتبر بها لولا أن الفتيكون كفرا عنها
 لهما وإن لم يكن معه أحد صانعات لا يصل عليه إذا مات لأنه صار مسلما متعلا لدار عند انفصال
 الأبوين ولو وقع في يد مسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات يصل عليه لأنه مسلم تعنا
 لصاحب اليد عند انفصال الأبوين في الدين ويستوى فيما قلنا إذا كان الصبي كافرا أو غير
 عاقل لأنه قبل البلوغ تبع لأبوين في الدين ثم يصف الإسلام وقوله في الكل هو
 يعقل الإسلام يدل على أن الصبي العاقل إذا أسلم يصح وهذا مذهبنا وقوله وهو يعقل
 الإسلام يعني صفة الإسلام وهذا يدل على أن من طأ لاله الله لا يكون مسلما حتى
 يعلم صفة الإسلام وكذا إذا اشترى جارية واسترقها الإسلام فترى أنها تكون مؤمنة
 وصفة الإيمان ما ذكر في حديث جبريل أن قرآن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
 الآخر والبيت بعد الموت والقدر ثم يشره من الله تعالى هكذا ذكره الكشاف في هذه
 الجملة في باب حلى الجنائز من الجامع الصغير في أحكام الصغار للاسترقاق إذا أذنت
 امرأته من النبي صياغته وهو لا يعبر عن نفسه أو يعبر إلا أنه صدق في ذلك لأصاحبه
 دعواها ولا يثبت تسببه منها بخلاف الرجل والفرق أن الأب أصل في التسبب والأم
 كذلك تبع له فكان ثبوت التسبب من الأم ينال على ثبوت التسبب من الأب يثبت أن الأم
 الأب ثم يثبت من الأم تسبب ثبوتها من الأب والمسلم على أن الأب أصل قوله تعالى
 ادعوهم لأبائهم وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وأضاف الولد إلى الأب
 بلا م التملك ولهذا اختص بالنفقة وإذا كان الأب أصلا كان هو في الإقرار بالولد قرا
 على نفسه فيصح إقراره وإذا كانت الأم تسبب كانت حناني الإقرار بالبنوة مقترنة على الغير
 فلا يصح إقرارها فإن مات هذا الصبي في دار الحرب لا يصل عليه إلا إذا كان في يد
 مسلما يبيع أو بالقبعة فاذن يبيعك بالسلامة تعنا لصاحب اليد يصل عليه إذا مات

(١) كذا في شرح السراجة للفتاوى
 في شرح قوله والجد كالأب •
 (٢) ولو سي الصبي • ومعه أو أمه أو أحد
 أبويه فيخرج من دار الحرب حتى مات
 أبوه ثم يخرج إلى دار الإسلام فهو مسلم
 ولو أخرج إلى دار الإسلام أو قسم أو بيع
 في دار الحرب ومعه أو أمه أو أحد أبويه
 ثم مات أبوه لم يصحك بالسلامة حتى يبيع
 ويصف الإسلام كذا في سير السراجة

قوله الكشاف في نفقة الكافل
 وفي أخرى الكافله

وان يثبت بعد الاسراف بدار الاسلام ولم يصعب الكفر يصلى عليه وان كان في يدها لان احكامنا
 في سلامته تعالى دار ولا عبرة ليدها بل لالة بطلان دعوتها فيه ثم قال في الكتاب ولم يصعب
 الكفر وهذا دليل على حكم التبعية في الدين وانما لم يثبت اذالم يظهر فيه خلافه واذا اراد
 الامام ان يفرق بينها وبين هذا الصغير الذي اذعت شبهة بالقصة او بالسبع كره استخسانا
 اذا كان الصبي في يدها واما اذا لم يكن الصبي في يدها لا يكره التفريق في الفصل الرابع
 والعشرين من سير الخشبة ه قوله فان مكث سنة فهو ذمي لانه لما تأمها بعد تقدم الامام
 اليه صار ملكا ما للجزية فيصير ذميا بخراجه من السنة ما وقتها الامام سواء كان سنة أو أقل
 كالتسليم والشهرين وظاهر ما في الكتاب ان قول الامام في ما ذكر شرط لكونه ذميا فلو
 مكث سنة قبل مقال الامام له لا يكون ذميا وبه صرح القاري فقال لو تأم سنة من
 غير ان يتقدم الامام اليه فله الرجوع قبل ولفظ المسوط يدل على خلافه والاوجه الاول
 كما في فتح القدير ودل كلامه على أنه لا يبرية عليه في حوال المكث لانه انما صار ذميا
 بعده فوجب في الحول الثاني الا ان يكون شرط عليه أنه ان مكث سنة أخذ هاتمه
 في المسألتين من سير البحر ه ولو قال الامام من قتل قتيلا فله عليه قتل المسلم ~~ككافرا~~
~~كان له عليه~~ والسلب دابة المقتول وسرجهما وما عليهما من الآلات وثياب المقتول
 وسلاحه وما معه من مال في حقيقته أو على وسطه أو دابته وما عدا ذلك فليس يسلب
 وكذلك كل ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس يسلب قيل فصل في قصة الغنائم
 من الخانية ه والفرس المشتركة بين رجلين يقاضى هذا مرة وهذا أخرى لاسم له الا اذا
 أبرأ أحدهما نصيبه من شريكه قيل الدخول فالسهم للمستأجر من سير البحر اذ اتى
 في كيفية القصة في شرح قوله العبرة للفسارس ه لا يخرج الى الفز ولا ذن والديه وان أذن
 أحدهما لا يخرج وان كان له جذان وجذتان فاذن أبو الاب وأتم ولم ياذن الاخران
 في الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا ذنهما لان الجهاد يتعلق بالروح لا هما
 حلت العلة على التحاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة ولا في الخروج الى التجارة لما جاز
 فلا تن يجوز للعلم أولى الا اذا كان الطريق نحو فاني شرط اذهم اهذا اذا كانا غرضا حاجين
 الى خدمته فان كانا محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الفز ولا أداته
 وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج الا باذنهما وان
 كفل باذن لا يخرج الا باذن الطالب خاصة في الحظروا لا باقية من سير البرازية ه ولومات
 المبتدئ في أثناء السنة قبل خروج العطايا لم يستحق وروته منها شيئا وكذلك بيع العطايا
 قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من باب الصلح الفاسد ومعين الفتى في الوقت ه
 اذا مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها من الارض وقد باشر مدة ثم
 مات أو عزل ينبغي ان يظهر وقت قبضة الغلة الى مدة مباشرة والى مدة مباشرة من جابهة
 وبسيط العلوم على المذنبين ويترك لم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فعلى بحسب
 مدته ولا يعتبر في حقه ما قد مناه من اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق
 الاولاد في الوقت عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما

في جهات البر لمعنى الذي تقدمناه وهذا هو الاشبه بالحق والاعدل أتبع الومائل
في مسئلة أو تألف المدون من ملخصه • فصرنا على خراج رأسمتين ثم أسلم بر عليه خراج
سنة فان أذى خراج سنة ثم أسلم في أول السنة لا بر عليه شيء لأنه في المسئلة الأولى أذى
خراج السنة الثانية قبل الدخول فيه وعليه وفي المسئلة الثانية أذى خراج السنة الأولى (١)
بعد الوجوب في تلك السنة لكن هذه المسئلة على قول أولئك المشايخ الذين قالوا بوجوب
الجزية في أول السنة وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى وقد ذكرناه في خراج شرح
الجامع الصغير واقعات حساسة في الثامن من الزكاة • قوله فان اجتمع حولان تدخلت
الجزية قال الأسدي • وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبدل خلان وهو
قول الشافعي والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه شيء الجمهور والشافعي وغيرهما
وفي الحقائق وقت وجوب الجزية آخر الحول كافي الزكاة في حق المسلم وهو الأصح
لأن أول الحول من الميسر تصيب قدره في السيرة واختلاف معنى التكرار والاصح
أنه إذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الأولى لأن الوجوب يبدأ بالحول بخلاف
خراج الأرض فإنه بائنه سلامة الانتفاع وفي الجوهرية تبصير في أول الحول عند الامام
الأنباري خلاف آخره قبل غلبه بحيث يتقدم يوم أو يومان من سير مع الغنار في بيان
أحكام الجزية • وفي اقطعة أمانيان من لا يجب عليه الجزية فمسئلة أسنان الميمان
والتسوان والرهان والعمان والبهان والبيد والشيخ القاف والزمن والمقطوعة أيدهم
وأرجلهم والقيس وفي الهداية وكذا المفلوج وعن أبي يوسف أنه يجب على الشيخ الكبير
إذا كان له مال ولا يوضع على المكاتب والمذبر وأم الولد وفي الكافي ولا يؤذى عنهم والهم
ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخالطون الناس وذكر محمد عن أبي حنيفة أنه يوضع عليهم
إذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف في الخراج من سير البرازية • قوله
ومن امتنع من أداء الجزية وأقتل مسلماً أو ذى بمسئلة أو سب النبي عليه الصلاة والسلام (٢)
لم يقتض عهده إلى آخره والذي عدى إلى سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبه مالا يثبت إلى
الله أن كان مما عتقوه كنسبه الولد إلى الله تعالى وتقدس عن ذلك إذا أظهره يقتل به
ويقتض عهده وإن لم يظهر لكن عتقه عليه وهو كنهه فلا ابن الهمام في فصل لا يجوز أحداث
بيعة أو كنيسة من السير • ولوامتنع أهل الذمة من أداء الجزية قاتلهم الامام خلاصة
قبل كتاب الصرم • وفي الذممة إذا استأجر أهل الذمة دوراً فباين المسلمين لم يسكنوا فيها
جاء لانهم إذا سكنوا بين المسلمين رأوا معاملة الاسلام ومحاسنه وشرطوا في قتلهم بحيث
لا يتضرر بهم المسلمون أما لو كانوا بحيث تفضل بسبب سكانهم بعض المسلمين أو تقطعوا بمن
من السكنى فباين المسلمين ويؤمنون بأن يسكنوا ناحية ليس فيها المسلمون وهو مغفوف
من أبي يوسف انتهى وفي المحيط يسكنون أن يسكنوا في أمصار المسلمين يسكنون
ويشترطون في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود للمسلمين ١١ من سير البرازية في فصل
في الجزية من باب العشر • ويتبعون من ضرب الناقوس وشرب الخمر واتخاذ الخنازير
بالاجماع انتهى وقوله يتبعون من شرب الخمر أي التصاهره واظهاره وفي المحيط لو شربوا

(١) اعلم أن الجزية نوعان جزية وضعت
بالتراضي فتقتضى ويجب ما يقع عليه
الاتفاق وجزية يتدلى الامام وضعها إذا
غلب عليهم شرح

(٢) وفي الذممة في الخامس من السير
التي إذا أعلن سب النبي عليه
السلام يقتل البتة ذكر محمد دليل عليه
ذكره في مجموعة محمد بن كذا
بعض المرحوم ولا يقتض عهده بالاباء
عن الجزية والزانية بمسئلة وقتل مسلم وسب
النبي صلى الله عليه وسلم بل بالعراق
أو القلعة على موضع للبراب وصاروا
كلهم أي أوصار أهل الذمة بالعراق
أو بالقلعة غنة كما يرتد في قتلهم ودفع
مالهم لورثتهم لانهم التقوا بالاموات
لبيان الفارق كذا في سير البرازية

في العشر والخراج وفيه مفصل شرح
قوله البرازية في نسخة التاتارانية ١١

وذكر العيني في رواية مذكورة
في واقعات حسام إذا امتنعوا من أداء
الجزية تقتض العهدية تالين وهو قول
الثلاثة انتهى ولا يخفى ضعفها رواية
ودراية كأن قول العيني واختار
أنه يقتل بسب النبي عليه السلام لأصل
له في الرواية وكذا وقع لأن الهمام بحث
هنا خلفه أهل المذهب وقد أفاد
العلامة قاسم في حواه أنه لا يعمل بإحداث
شيء من الهمام المخالفة للمذهب فهم
نفس الانسان يغسل إلى قول المخالف
في مسئلة السب لكن انما على المذهب
واجب البرازية من المثل المزبور

(١) وفي بايع الجوامع مع اسلام

السكران وان رجع يصبر ولا يقتل

كذا في التارخانية في المرتقة كتاب

السيرة ٢٦ فصل ٤

اسلام السكران يصح لارته ولا يبين

امرأته ويصبر على العود الى الاسلام

في احكام السكران صولين ٤

قال بكران لعنت خدي برحمه دشمن

داران من ياد (١) لكن لعنة الله على

جميع اعدائي لا يقتصر مع هذا الوجه

الاسلام والتمسك استحاطا فهو اول

من عداية المحدثين وفي الحانية اذا قيل

لنصراني "ادخل في الاسلام واترشد بقل"

قائه باقل فقال نعمت اودخلت صار مسلما

في الرابع من مير التارخانية ٤

(٢) وقد ذكر مصداق اسلام المكره مطلقا

بلا قصد كونه سرياني اكره الحانية

والولوية والتمسك ونفقة القتاتوي

والبرازية ونزاعه الغنمين والمنظومة

ومشغل الاحكام ويشرح المجمع لابن مالك

فلنظر فيها ٤

وكذا اعلام المكره اسلام عندئذ ان كل

سرياني كان قسبا لا يكون اسلاما

في باب ما يكون كراما في الحانية

(٣) قوله عاقل أي يقتل غوي ما يجري على

لسانه من دعوى النهاية

قوله المير أي يعرف أن الاسلام سبب

القصة شرح الوفاة لابن غرسمة تبين

باب البغاة

قوله أيضا المير أي غير الخليفة من الطب

والعلوم المير شرح الوفاة لعلاء الدين

الامير

قوله معين المتي في نسخة قاصدية

في الاكره

الناقص في جوف كاسهم لا ينعى انتهى وقال محمد كثر من قري أهل المرتقة أو مصر
أو سدقة لهم ساء ظهروا فيها شأما القس من الوقي والقواش التي يمتزجونها في دينهم
يتمون عنه وكذا من المزايير والطاير والقياد من كسر شأمن ذلك يضمن ابراهيم المام
في فصل لا يصور واحدات يعة أو كنيصة من كتاب السيرة وذكر السيرة انهم ينعون
من أحداث البيعة والكثائر في المراض كلها وهكذا دور الحسن من أبي خنيفة وبه أخذ
عامة المشايخ منهم محمد بن ملط فيما تنص به الجارة الثانية وفيه تفصيل في الذي
إذا انتقل من دين إلى دين لا ينعى منته وقال الشافعي "يؤمر ان يسلم أو يعود إلى دينه الأول
فان لم يفعل حتى مضت ثلاثة سنين اصرأه من التولية" ولو ألتف الباغي مال
العدل لا يجب الضمان ولو ألتف العادل مال الباغي يجب الضمان قس العادل آباء
الباغي وروته وكذا يقتله الباغي وروته عنددها وعدا إلى يوسف لارته غلب البغاة على
الدينية واستملوا عليها فاضاينهم قضى بأشياء ثم ظهروا للعدل بغير ذنوب فأنهى
العدل إذا كان حقا واعتقه فانه في باب الخوارج والبغاة من مير الوفاة بقتل آراءيت
الرجل من أهل العدل يقتل آباءه أو يعضه في الحرب بعد يره قال فمر به لانه يقتله على
تأويل وهذا قول أبي سيفينة ومحمد وقال أبو يوسف لا يرث في باب الخوارج والباغي
من مير الجامع الصغير

(١) الثالث في المرتدة وما يكون كراما من المسلم وما يصير الكفر به مسلما ٤ ولو أرتد

رجل ولم يصلم طوقه أو كلفه قود فان مات أحد من ولد بقرانه لورثته ولا يمس شي على

المرتدة وكذا المرتدة الذي يفقد له يثن مسلمون ثقات أحد منهم وكذا المسلم يفقدونوه

(٢) كفار عتابة في المغفود ٤ صحر ارتداد صبي عاقل كاسلامه فانه صحيح إذا كان عاقلًا

والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين خافوها في المرتدة من سيرة من الغفار

٤ ويشترط في جواز قتل المرتدة أن لا يكون اسلامه بطريق التبعية ولا اقال في الدين افع صبي

أبواه مسلمان حتى يحكم باسلامه تبعا لا بوجه فيلحق حكمهما ولم يصح منه اقرار بالان

بعد البلوغ لا يقتل لا لعدم الرتبة منه اذ هي اسم للتكذيب بعد سابق تصديق ولم يوجد

منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقر بالاسلام ثم ارتدت يقتل ولكنه في الأولى يجب لانه كان له

حكم الاسلام قبل البلوغ نعم والحكم في كتابه كالحكم في كتاب المرتدة لانه

(١) مرتد حكا انتهى وأن لا يكون في اسلامه شبهة فان السكران لو أسلم مع اسلامه

فان رجع مرتدا لا يقتل كالحبي العاقل اذا ارتدت كذا في التارخانية والعصر اراق

في باب المرتدة ٤ أربيع مسائل لا يقتل فيها المرتدة احداها الذي كان اسلامه تبعا لا بوجه

بلغ مرتدا والثانية اذا أسلم في صغره ثم بلغ مرتدا والثالثة لو ارتدت في صغره والرابعة

المكره على الاسلام لو ارتدت في هذه الوجوه لا يقتل ويصير على الاسلام ابن الهمام

في باب المرتدة لمصا ٤ ولها خمسة وهو القبط في دار الاسلام يحكم باسلامه فلو بلغ

(٢) حكا في ابر على الاسلام ولا يقتل من الجمل الماز بوجه الحرب لو اكره على الاسلام

فأسلم ثم ارتد يقتل ولو كان قسبا لا يقتل معين المتي ٤ مثل عن ذي صبي صبي أسلم وهو سكران

هل يصح اسلامه أجب بـ يصح كالباق الكفران لكن اذا زال الكره فاعاد الى دينهما
 يجبران على العودة الى الاسلام بالمجلس والضرب ولم يقتل هاتري الهداية فيصيل الكافر
 كفر فلو سلم على الذمي تبصلا كفر وقل لمجوسي يا استاذ تبصلا كفر كذا في صلاة
 الظهيرية وفي الصغرى الكفر في عظيم فلا جعل المسلم كافر حتى وجدت رواية أنه
 لا يكفر لانصح ردة الكفران الا الرقة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام فانه يقتل ولا يفي
 عنه كذا في البرازية كل كافر تاب توبته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر
 بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وبسبب الشيخين رضي الله تعالى عنهما أو أحدهما
 وبالصبر ولو امرأة وبالردة اذا أخذ قبل توبته كحل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم تيب الا
 المرأة ومن كان اسلامه نكاحا والمسي إذا أسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه
 بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كافي شهادتان النية حكم
 الرقة وجوب القتل ان لم يرجع وحط الاحمال مطلقا الحسن اذا أسلم لا يقضيها الا المخرج
 كل كافر الاصل اذا أسلم ويصل ما رواه القمي عن الحديث فلا يجوز للمسلم منه ان يروى
 عنه بعد ردة كافي شهادتان ولو الرجعية وينوبه امرأته مطلقا وبطلان وقته مطلقا
 واذا مات أو قتل على وقته لم يدين في مقابر أهل مله وانما يلحق في حفرة كالكلب والمرئدة
 أقيم كفران الاسمي الايمان تصديق بمحمد في جميع ما جاء به من الدين ضرورة والكفر
 تكذيب بمحمد عليه الصلاة والسلام في شيء مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من
 أهل القبلة الا بجمود ما ذكره من حاله وما ذكره أصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير
 يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتي بعينه خلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر
 وان فضل علما عليهما فبئس كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردى يكفر اذا أنكر
 خلافتهم أو أبغضهم ما حجة النبي عليه الصلاة والسلام لهما واذا أحب علما كفرهما
 لا يواخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصير مرتد بانكار ما وجب الاقارب أو ذكر
 الله أو كلامه أو واحد من الانبياء الاسماء انتهى يقتل المرتد ولو كان اسلامه (١)
 بالفعل كالا بجماعة وهو مناسك الحج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهد داعي
 مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض لالتكذيب بالشهود العدول بل لانكاره توبة ورجوع
 كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فخطأه
 قلت ثبت ردة به بالشهادة وانكاره توبة تثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حط
 الاحمال وبطلان الوضوء وبنوة الزوجة وقوله لا يتعرض لاعتنا هو في مرتد قبل توبته
 في الدنا ثمان من تقبل توبته فانه يقتل كل ردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وبسبب
 الشيخين كما قد متنا من اسم الاشياء ومن أنكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى
 عنه وخلافه فم فالاصح أنه كافر من سيرة ثمانية الثنتين وما كان في كونه كفر اختلاف
 يؤمر قائله بمجده النكاح والتوبة احسا طاعا كان خطأ الا بؤمر الاستفاد والرجوع
 عنه برأية في الثالث من كتاب الفاظ الكفر وفي الفتاوى الصغرى الكفر في عظيم
 فلا جعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر انتهى وقال قبله وفي الجملة المصغر

وارتد الكافر من لادين امرأته لان
 الكفر من باب الاعتقاد فلا يفتن مع
 الشك كذا في السراج الوهاج في باب
 حدة الشرب ع

وعال في فتح القدير في طلاق الكفران
 بقوله لان الكفر من باب الاعتقاد أو
 الاستغناء وباعتبار الاستغناء حكم
 يكفر الهمازل مع عدم اعتقاده لما يقول
 ولا اعتقاد الكفران ولا استغناء لانها
 فرع قيام الادراك

ويطيل وقته فان مات قبل ان يجيئ
 الوضوء كان ميرا ناعنه كذا في الاساف
 في باب الارتداد بعد الوضوء

(١) وان صام أو حج أو أذى أو كذا
 لا يصحكم باسلامه في غلار الرواية
 فاضحان في كتاب السير فيما يكون اسلاما
 من الكافر

قولهم سيدي خاتمة الثنتين في نسخة زيادة
 قبل فصل في المرتدة هـ

وجعل ينفذ لعبة ليقرب بين المرأة وزوجها تلك لعبة قالوا هو مرد يتحكم بردة ويقتل اذا كان يعتقد لها آثرا وكان يعتقد التعريق من
العلة لانه كافرا . السار اذا تاب فهو حي وجوهان كان يعتقد نفسه خافا لما يهدل فان تاب عن ذلك وقال خالي **كك** نفي
هو اقله تعالى ونبي اهل كما يقول تقبل قوله ولا يقتل . (٢٦) وان كان يستعمل الحجر للتعزية والامتنان

ولا يعتقد ذلك لا يقتل لانه ليس
بمكفر . وساجر يحسد الصر
ولا يدري كيف يفعل ولا يشترط
قال لا يستتاب هو لا يقتل اذا ثبت انه
يستعمل الصر وكوفي بعض الروايات
والاستحباب اسوط وقال الفقه أبو القاسم
اذا تاب السار قبل أن يؤخذ تقبل قوله
ولا يقتل واذا أخذ ثم تاب لا تقبل قوله
ويقتل وكذا في الغني الحروف المداخي
(يعني في الاخلاص) والقشور على هذا
القول في وأخر كتاب الحظر ولا يباحتم
فتاوى الخانية وكذا في وأخر الفصل
الاول من كتاب البيان من الخلاصة وآخر
الفصل الاول من الحدود ومفلا منه
وقبه نصر مع ما عليه الفتوى وكذا
من الاول من حدود الزانية .
٣ (أي أنت قلت مسلما تعرب كذا) .
وأما قوله عيبه ولا يستتاب اذا هربت
من اوله فصل البحر لعله السلسل
في الارض لا يخرج منها اذا لم يكن
في اعتقاده ما يوجب كفره من آخر
أحكام المرتدين من غيغ القدر .
ولا اعتبار باعتقاده كاصح به فاضحان
في فتاواه ومن تكلم بها ضلنا ومكرها
لا يكفر عند الكل
والمراد من السار غير المستعوز ولا
صاحب الطلمس والافني يعتقد الاسلام
فيما يوجب الكفر من كراهية مخانات
التوازي .
(٢) وفي باب ما يكون كفرا من المسلم والملا
يكون ذكر كرش الائمة السرخسي
الصلاة بغير طهارة عدم معصية ولم يقتل
كفره قال نفس الائمة الحلواني يكون
كفرا عند المشايخ وهكذا روى عن أبي

حنيفة وأبي يوسف في التوارد من ظاهر الرواية لا يكون كفرا هكذا ذكر في النسخة التي عندي لم أجدها (م) لم يكن
وفي الخانية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف وفي التوارد وذكر كرش الائمة الحلواني في إيمان الجامع ولوملي بغير طهارة
لا يكفر .

- (١) قال لخصه اذهب معي الى الشرع
 أو بالفارسية بامن بشرع و يقال
 خصمه تا ياده نياري يوم باجيزوم
 (أي أني لم تأت برسول اذهب معك وأما
 بالجريدة) كقوله اذهب معي الى
 بامن بشرع و (أي اذهب معي الى
 القاضي) والمثله يقال لا يكفر كذا
 في التماس والتلازم من القسولين
 (٢) فائدة صريفة من جموعات أسعد
 ابن يوسف بن علي الصيرفي الضاري
 رحمه الله تعالى والمؤيد بن جهم صاحب
 الشريعة الشريفة (م)
 (٣) وفي الحاشية اذا تقي الرجل لشي من
 الايمان انه لا يكون نبيا قالوا ان أراد به
 انه لو لم يثبت نبيا لا يكون خارجا عن
 الحكمة لا يكون كفرا
 وجلان بينهم مضمومة شبه أحدهما
 بظهور الفقهاء والقوى فقال خصمه
 ليس كما أقول وأقال لا يصلح بهذا وها
 من عرض الناس كان عليه التصدير
 ثانية من باب ما يكون كفرا
 (٤) (أي لا اذهب حتى تأمر برسول)
 (٥) (أي أمتطبا)

لم يكن على وجه الاستغناء بالدين فان كان على وجه الاستغناء بالدين يفتي أن يكون
 كفرا عند الكل وفي كتاب القسوى اذا تقرر وقوع شيء على جهة وتزلزل اليقظة وعلى
 الى جهة أخرى دوى عن أبي حنيفة أنه قال أغشى عليه الكفر لعارضه عن القلبة
 واشتغل المشايخ في كفرة قال شمس الأئمة الحلواني الأظهر أنه اذا وصل الى غير القلبة
 على وجه الاستغناء والاستغناء يكون كفرا تارة ثانية في أحكام المرتدين • قبل
 رجل أعاد دهرها لصالح المسجد أو أحسن المسجد فقال لا أحسن المسجد ولا أعلى الدهرم
 وما لي أمر في المسجد لا يكفر ولكنه يميز دل على أن اللفظ اذا لم يكن كفرا لكن فيه تزلزل
 أدب بالشرع يميز في السابح من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية •
 أو تكب معصية صغيرة فقال له قائل تب فقال ماذا صنعت حتى أقوب بكفر من الجمل
 المزبور • ما من غلامه فقال يارب تأخذ مني ولا تأخذ مني عشرة وأما اجتهد
 في جمع المال لا يكفر لأنه لم يصف القلة بظلم لأن الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة
 فيما يكون خطئا من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية وكذا في الخاشية
 • طلب منه دراهمه وقال أعطني في الدنيا فاعطاه في الآخرة فقال أعطني عشرة
 أخرى وشذها حتى في دار الآخرة أو أعطك في الآخرة كفرة في الأصح قال أعطني حتى
 والا أخذت لك يوم القامة فقال أنت أين تفتدي يوم القامة لا يكفر من قبيل المثل المزبور
 خلاصا • من قال لداث عشرة أعطني عشرة أخرى تأخذ يوم القامة عشرين • كقوله
 فاضحان قبيل باب الرقة خلاصا • رجل قال لا أتواذهب معي الى الشريعة فقال (١)
 تا ياده نياري تروم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضي فقال لا أتواذهب معي تا ياده نياري (٢)
 تروم لا يكفر خلاصة وكذا في البرازية • ويكفر بقوله فلان يموت بهذا المرض عند
 البعض من البحر الرافقي في أحكام المرتدين • ويكفر بقول المعتزلة كفرناكثا
 عند بعضهم وقيل لا بحر رائق في باب المرتدين • وفي جمع التوازل قبل رجل شرب الخمر
 فقال شوش أو ردم لا يكفر وكذا في جميع المعاصي تارة ثانية من أحكام المرتدين (٦)
 • من استعمل ما حرمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر وإنما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا
 لا اذا ظنه حلالا بحر رائق في الحدود (ح) • غصب خيرا وقال هذا حلال لا يكفر مثل
 أيضا غصب طعاما فقال عند الله بسم الله قال لا يكفر ولو ذكره عند شربه المنع على وجه
 الاستغناء بكفر وكذا عند الزنى صرفه فيما يكون كفرا وما لا يكون • ولو غش (٢)
 أن لا يكون شي من الايمان لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستغناء أو على سبيل (٣)
 العداوة برازية في الثالث من كتاب ألفاظ الكفر • ولو غش أن الأكل فوق السبع
 لا يكون حراما كان كفرا لأن بائنه لا يفتي بالحكمة فاضحان فيما يكون كفرا من
 المسلم • ولو غش أنه لم يحرم الزنى أو القتل بغير حق أو الواطئة قال الشيخ الإمام أبو
 بكر البجلي هو كفرا لأن إطلاق هذه الأفعال خروج من الحكمة والعدل فاضحان
 فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون • قيل قوله لا زوجه أنت عندى قاله فليس بكفر
 لأنها تقيم المبالغة في الطاعة حتى لو عنت أنه يسحق العبادة تمكفر قنية في كتاب السبر

﴿أَيُّ أَعْمَالٍ بِالْعَادَةِ لِابْنِ الشَّرْعِ﴾

﴿أَيُّ أَعْمَالٍ بِالْعَادَةِ لِابْنِ الْحَكِيمِ﴾

قوله عيب هكذا في التسخ ولعل سقه هي
لأنه مخاطب مؤثاه

• وضع عقوبة الجورس على رأسه قال بعض المشايخ كفر وقال بعضهم لا وبعض
المؤثرين قالوا لو ضرورة ~~مكذبة~~ كذبت الهدأ وغيره بأن كانت المقررة لانطباع الحق بدونها
لا بأس به والصحيح أنه يكفر وما ذكره من الضرورة ليس بشيء اذ يمكنه أن يترجمها ويخرجها
عن تلك الهيئة حتى تصير شبه قطعة لبد فمدقم ضرر المرد عن نفسه في الثامن والثلاثين
من القصولين • من قال تلعبه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من برسم
كلامكم ثم يشرع يكفر عندهم وقال بعضهم لا في الثامن من سيرة البرازية • وقال
من برسم كنتم في حكمكم قال الحاكم عبيد الرحمن أن كل من اراد فساد الخلق وترك الشرع
واستباح الزم لارة الشرع لا يكفر خلاصة من الثاني من ألقاظ الكفر وكذا في البرازية •
غضب على قتله أولاده فجعل يضربه ضرباً شديداً فقتله أنت لست بمسلم فقال لا أتفق جيد
الكبر بما أنه لو تصد كفو لا لو غلط وذكر القاضي أن من أجاب امرأته بقوله عيب أو لست
بمؤمن لا يكفر قال بعض المشايخ لو قيل له أنت لست بمسلم فقال لا لا يكفر اذ معناه عند الناس
أن أفعاله ليست أفعال المسلمين فقوله عيب أو لست بمسلم ليس أبعد من هذا • قالت زوجتها
ليس لك شجة ولادين الاسلام ترضى بخلفي مع الاجانب فقال الزوج ليس في حية ولا دين
الاسلام قبل كفر وهذا أشتمن المسئلة الاولى في الثامن والثلاثين من القصولين • قال
ألا تحضني الله فقال لا قبل ان في مصيبة فخره وهذا قال ذلك كفر وان في امر لا يخاف
من الله فقال لا برازية في الثامن من ألقاظ الكفر • ولو قال لمسلم اجنبي ما كافر ولا شينته
ما كافرة ولم يقل مخاطب شيئاً أو قال لا امرأته ما كافرة ولم يقل المرأة شيئاً أو قالت المرأة
لزوجها ما كافر ولم يقل الزوج شيئاً كان الفقه أبو بكر الاعشى البلخي يقول يكفر هذا
القائل وقال غيره من مشايخ بل لا يكفر فانفتحت هذه المسئلة بخاراً فاجاب بعض أئمة
بخاراً أنه يكفر فوجع الجواب الى بلخي أن في خلاف أبي بكر الفقه وجع الى قوله وعلى
قياس المسئلة التي تقدم ذكرها ينبغي أن لا يكفر هذا القائل على قول الفقه أبي الليث
وبعض أئمة بخارا واختار الفتوى في جنس هذه المسائل أن القائل يمثل هذه المسئلة على
قول الفقه أبي الليث أن كان أراد التسم ولا يعتقد كافر الا يكفر وان كان يعتقد كافر
فخاطبه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر له لما اعتقده المسلم كافرًا فقد اعتقد دين
الاسلام كفراً ومن اعتقد دين الاسلام كفراً يكفر في الثاني والاوه من مسائل المرتدين
من المحيط مصباح الدين البرهاني • ولو قال لغريم كافر ولم يقل مخاطب شيئاً كان الفقه أبو
بكر الاعشى البلخي يقول يكفر القائل وقال غيره من مشايخ بل لا يكفر واختار الفتوى
أنه ان أراد التسم ولا يعتقد كافر الا يكفر وان كان يعتقد كافرًا فخاطبه بناء على اعتقاده
أنه كافر يكفر منتقباً ناسية من كتاب اسلام المرتدين وكذا في العمادية • ولو قيل
الارض للسلطان لا يكفر لأنه يريد به الحق لا العباد وكذا اذا قيل الارض بين يدي العالم
لا يكفر محتاراً التوازل في الكراهة وفي الوقايع حتى عن أبي حفص الكبري أن رجلاً
عبد الله سبعين سنة ثم جاء يوم النور فأتاه الى بعض المشركين يشعة يريد به تعظيم ذات
اليوم فقد كفر بالله وأحبط عمله وهذا يختلف ما لو اتخذه مشرك دعوة لملاق شهراً رأس حبيه

ودعا الناس الى ذلك فحضر بعض المسلمين دعوته وأهدى اليه شياً لا يكثر وفي الخاتمة
 فالاول أن لا يقبل ولا يؤاخذ على عمل مثل ذلك وفيه حكمة حكى أن واحداً من يهود
 سريل كان كثيراً ما يذهب لحسن التعداد للفقراء من المسلمين وكان يثق على مساجد المسلمين
 ويصلي اليها هناك لتسريحه ف دعا الناس مرة الى دعوة اتقدها لخلق رأس ولده وبرز ناصيته
 فذهب مدعوه كثير من أهل الاسلام وأهدى اليه بعضهم فخرج ذلك على عقبيه فكذب
 الى استاذة شيخ الاسلام على السخفى أن أدركه أهل بلد فلنفسه ارتدوا وشهدوا شعار
 أهل الجوس وقص عليه القصة فكذب اليه شيخ الاسلام ان اجابة دعوة أهل القصة مطلق
 في الشرع وبجوازها الحسن بالاحسان من المروءة والكرم وحلق الرأس ليس من شعار
 أهل الضلالة والحكم بركة أهل الاسلام بذلك القدر غير ممكن والاولى لأهل الاسلام
 أن لا يؤاخذهم على مثل هذه الأحوال في فصل في الخروج والذهاب الى ضيافة (١)
 اليهودي تاتار خانية • ولوقال نصراني مسلم أنا مسلم يكون مسلماً يفتل ما اذا (٢)
 قال أنا مسلم لم يقل مثلك وعن محمد بن زياد اذ قيل لذي أسلم فقال أسلم فهذا اسلام
 فانه جواب في أو اخر خيانة الاكمل وعن أبي خنيفة أنه بصير مسلماً بقوله أنا مسلم
 ظهره في السير وكذا في البرزانية • (س) قال أنا مسلم مثلك أو من مسلم أنا وأقال
 نصراني أقروا بالله أو عجايباً من عند الله وترك النصرانية يكون مسلماً مثله القنبه
 في السير • ولوقال مسلم يذبح لا يصير مسلماً وقيل يصير مسلماً الا اذا قال حق ولكن
 لا يؤمن به في أوائل كتاب الفساق للكفر من البرزانية • وعن ابن زياد قيل لذي أسلم
 فقال أسلم فهو مسلم كذا عن علي بن ابي رزاة في الرابع من السير وكذا في الخاتمة

﴿كتاب الكراهية والاستحسان﴾

إذا قال الكافر لمسلم على القرآن فلا بأس بأن يعلم ويفقه في الدين لكن لا يمر المحقق
 وإن اعتقل ثم سده لا بأس به خيانة المقتين في أوائل الكراهية • وتعلم علم الصوم لمعرفة
 القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناها
 رجوعاً والنسائطين أحيطنا الصوم سيد الكذب التخصين أطلق اسم الشيطان على الخصم
 ومعنى هذا أنه رجس ومنه القريب قيل نوع تقبيل يد العالم من كراهية البرزانية • وفي
 الفتاوى قراءة القرآن في القبور وعند أبي خنيفة تركه وعند محمد بن ابي بكر محمد بن الصلح
 الشهيد ومشايعنا أخذوا بقوله محمد وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل
 الضاوي أن القرآن على المقابر إذا أشقى ولم يجهر لا تتركه ولا بأس به اذا تم تكبيرة قراءة
 القرآن في القبور جهر ألقاها الخافعة فلا بأس وان خسر وكان القصة أبو اسحق الحافظ يحكى
 عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن ابراهيم أنه قال لا بأس بأن يقرأ على القبور سورة المائدة
 سواء أشقى أو جهر أو خافها لأنه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخنس لأن الأثر
 فيه ورد وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يسحب عند زيارة القبور قراءة سورة
 الاخلاص سبع مرات فانه يلقى أن من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غيره مغفور

(١) قوله في فصل في الخروج الى نكسة
 في الثاني والعشرين من أحكام المرتدين
 من التاتار خانية اه

(٢) ولوقال اليهودي أو النصراني أنا
 مسلم أو قال أسلم لا يحكم بسلامه لانهم
 يقولون المسلم من يكون متقادا اليق
 مستلباً ونحن على الحق فإذا قال أنا
 مسلم يسأل عنه أن قال أردت به ترددين
 النصرانية أو اليهودية والذخول في دين
 الاسلام يكون مسلماً حتى لو رجع بعد ذلك
 يقتل وان قال أردت به أني مسلم وأنا
 على الحق لم يكن مسلماً فان يسأل عنه
 حق على جماعة مع المسلمين كان مسلماً
 وان مات يصلى عليه فان مات قبل أن
 يسأل وقبل أن يصلى بجماعة فليس مسلم
 وعن الحسن بن زياد اذا قال الرجل
 لذي أسلم وقال أسلمت كان اسلاماً لأنه
 خاطبه بجواب ما كلفه فيكون اسلاماً
 في باب ما يكون اسلاماً من الكافر من
 الخاتمة ع

مسلم ونصراني متنازع في شرائع متقبل
 انه يباع من المسلم لامن النصراني فقال
 النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً الا اذا
 قال أنا مسلم مثلك ونبتى أن يصير مسلماً
 لأنه أخرج الكلام جواباً بالكلام ضعه
 وعن الامام أنه يصير مسلماً ما لم يذ
 حاق الظهيرة والبرزانية والفتة ع
 وفي التاتار خانية فتصالح الظهيرة
 لا يصير مسلماً لم يقل أنا مسلم مثلك
 قبلت عند الفتوى كذا بضم الروح

له بقدر أن كان مفتقرا والمفتقرا له في القاري ووجب ذوقه من الميت في الرابع من
 كراهية الخط البرهاني • لا يقرأ جهرا عند المشتغلين بالأعمال ومن حرمة القرآن أن
 لا يقرأ في السوق وفي موضع القفو في باب القراءة من كراهية القنينة • الجلوس للصلاة
 ثلاثة أيام رخصة والتميز أحسن ويكره اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام أو كلها لا يتم بشرطه
 السرور مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن لأمر به • وبه أخذ بعض المشايخ ولا بأس
 بزيارته بشرط أن لا يلبسها ويكره الصلوات الخمس لو لم يكن عليها ولا يقرأ عليها ما يت
 ولا يصوم ولا يلبس بالألوان ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول أو الثالث ويصعد
 الأسبوع والأعياد ونقل الطعام إلى القصر في اللباس واتخاذ الطعام قراءة القرآن
 وجعل العلماء والفقهاء أنفسهم أو قراءة سورة الأنعام أو الإخلاص فالحاصل أن اتخاذ
 الطعام عند قراءة القرآن لا يجب إلا كل يكره في اللباس والعشرين من صلاة
 البرازية • الصلاة في الجسام أن لم يكن فيها إتمام يسير ومكانها طاهر لا تتركه • وكان جميل
 الزاهد يسلي فيه مع الخدام في نوع فيابكره وما لا يكره من صلاة البرازية • (قلت)
 ولا يكره قيام المجلس في المسجد لمن دخل عليه فغلبه من كراهية القنينة في باب
 السلام • روي أوصى بأن تدفن كعبته قال ابن سفل لا يجوز أن تدفن كعبته إلا أن
 تكون شيئا لا يفهم منه أحد شيئا أو فيها فساد فبني أن تدفن فأن كانت كعبته راسلي
 وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ووجب أن لا تقرأ آيات الأحب البنا أن يصي
 ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يحرقها أو يلقاها في الماء الجاري العظيم وإن دقها في أرض
 طاهرة لا يلبسها أحد • كان ذلك جيسنا ولا أحب أن يصرق بالنار ما لم يمسح ما كان فيها
 من اسم الله والانبيا والملائكة • وعن بعض العلماء روي أوصى بأن تساغ كعبته ما كان
 خارجا عن العلم وتوقف كتب العلم فتنش كعبته • وكان فيها كتب الكلام فكتبوا إلى أبي
 القاسم الصفار أن كتب الكلام هل تكون من كتب العلم حتى توقف كتب العلم فأجاب
 أن كتب الكلام تساغ لأنه خارج عن العلم في مسائل مختلفة من ومما الخانية • رويته
 (١) • سبحانه وتعالى في المنام يجوزه ركن الإسلام الصفار وكثير من المتوفقة • وأكثر
 مشايخ عمر قنده وعق مشايخ خوارزم لم يجوزوه حتى قال علي الهندي مدحه شرم
 عابد الوزن إذا رقى في المنام خيال ومثال والله تعالى مزرعه في نوع في السلام في الثاني
 من كراهية البرازية • من قبل يدغره فسق إلا إذا كان ذاهل ولم يشرف • كذا في مكفرات
 الظهيرة • ويدخل السلطان السادل والأمر تحت ذي الشرف • يكره هاشمته
 لا يصلي ولو كانت زوجته إلا إذا كان الزوج لا يصلي لم يكره المرأة هاشمته كذا في ففقات
 الظهيرة • الخلف في الوعد حرام كذا في أخصية الذخيرة وفي القنينة وعده أن يأتيه فلم
 يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد إلا إذا كان معلقا كما في كسالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره
 الزيلعي • استخدام اليتيم بلا أجره حرام ولو لا شيء ومعه الأمانة وفيها إذا أوردنا العلم
 لأحسان شريكه كافي القنينة • ليس الحرير الخالص حرام على الرجال إلا دفعه قل أو حقه
 كافي الحدادي من غايه البيان ولا يجوز الخالص إلا في الحرب عنده • ما سر على البالغ

قوله واتخاذ الطعام في فسخ واتخاذ
 الدعوة ٨١

قوله أن لم يكن فيها كذا في النسخ ولعل
 صوابه فيسب لآن الجسام مذكرة كما
 في القاموس وهو السواقف لم يفسد
 ٨١ صحيحه

(١) والمفهوم من الخبائية أن مشايخ
 بحار يجوزوه كذا في حفظ المرحوم عبد

فقد حرم عليه له بواؤه الصغير فلا يجوز أن يبعه بقر أو أن يبعه حرراً ولا أن يخطب
 به بعتنه أو يوجله ولا أن يجلس الصغير لفناً أو يولد مستقبلاً أو مستقبلاً له الخلق
 بالاجتنبه حرام إلا للزوجة قدوة من حيث دخلت خربة وفيها إذا كانت يجوزاً شوهاً
 وفيها إذا كان بينهما حائل في ذلك الخلق بالحرم مباحة إلا للاخت من الرضاع والصهر
 النسابة • من مات على الكثير أربع لسنه إلا والذي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 لتثبت أن الله سبحانه المستحق أمناه كذا في مناقب الكردي • استقاع القرآن أن يوسن
 غرامه كذا في منظومة ابن وهبان أشباه في كتاب الخطر والاباحة جامع الجوامع • اشترى
 الزوج طعاماً أو كوة من مال شيت جازل المرأة أكاهما وابسها والاثم على الزوج • اشترى
 جارية بشوب مغشوب لا يبيع له وطزها قبل أداء الضمان الأخيرة وكذا لو اشترى طعاماً

بشوب مغشوب لا يبيع له • كذا قبل أداء الضمان • ولو تزوج امرأت بشوب مغشوب (١)
 لا يبيع له وطزها قبل أداء الضمان من مسائل غصب متب القاتارية • اشترى (٢)
 بالتقيد المغشوب جارية أو ثوباً أو تزوج بها امرأت من له وطز المرأة وليس الثوب ذكره في
 المتقى • ولو اشترى بالثوب المغشوب لا يبيع له • ولو تزوج على الثوب المغشوب يبيع
 من غصب البرازة في أول جنس آخر في الحل والحرمة من الثاني • غصب طعاماً مضغه
 حتى صار بائض مسلحاً فلما اشبعه أو سملحاً لا يعتد به خنفة وعندهما لا يبيعه على (٣)
 أن ضد أي خنفة شرط الطبيب المكث وعندهما ما أداه البدل وفي العناية واختار أنه
 لا يبيع ما لم يؤد الضمان أو قضى التساقط عليه الضمان في الباب الخامس والعشرين
 من فتاوى الصوفية • وجعل اكتسب ما لا حرام ثم اشترى شيئاً وهو على خسة
 أو وجه أما أن دفع تلك الدراهم إلى البائع أو لا ثم اشترى منه تلك الدراهم أو اشترى قبل
 الدفع تلك الدراهم ودفعها أو اشترى قبل الدفع تلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى
 مطلقاً ودفع الدراهم أو اشترى بدراهم أو خرد دفع تلك الدراهم قال أبو نصر طبيب
 فلا يجب عليه أن يمتدق إلا في الوجه الآخر والبسذهب الفقيه أبو البتة لكن هذا
 خلاف ظاهر الرواية فإنه نص في الجامع إذا غضب الآخر واشترى بها بواؤه أو بواؤه
 يمتدق بالرجوع وقال أبو الحسن الكرخي في الوجه الآخر وفي الثاني لا يطيبه ويخدق
 وفي الوجه الثالث والرابع والخامس طبيب وقال أبو بصير لا يطيبه ويجب عليه
 التمسق في الوجهين المذكورين الكرخي في قول الكرخي دفعها للرجوع من الناس

في فصل الشراء بجمال حرام من يوع التناوخانية وكذا في تمة الفتاوى • ووي عن
 أبي يوسف فعن اشترى أمة ووطئها أو امرأت ثم استحققت أن وطئها حلال له ولا يسط
 أحصائه وعلى قول أبي حنيفة وحده حرام إلا أنه لا ثم عليه تناوخانية من كتاب الفتوى
 • وفي الأخيرة اشترى الرجل جارية وهي لغيره البائع أو ثوباً أو لغير البائع فوطئ الرجل
 الجارية أو ليس الثوب وهو لا يبيع ثم علم فهل على المشتري إثم روى أبو حنيفة من محمد
 أنه قال لا يبيع والبس حرام إلا أنه وضع الإثم من المصط • وإن تزوج امرأت ثم تبين (٤)
 أنها مسكوسة الغير وقد كان المتزوج وطئها يثبت أن يكون على هذا القياس من منقولات

(١) الظاهر أن لفظ لا في قوله لا يبيع
 في صورة الزوج وهو كما يشهد
 عليه المتن المعبر فلا تامل (حسب)
 وجه الفرق بين التزويج بالثوب المغشوب
 والشراء به منذ كور في التمة ومنه يعلم
 الفرق بين التقيد والثوب

(٢) وجه الفرق على ما ذكر في يوع
 القاعدة أن المغشوب مسخى حكماً فإذا
 اشترى جارية أو ثوباً بدراهم مضمومة
 فاستحققت الدراهم لا يشتد البيع في
 الجارية والثوب لأنه يبق البيع بالدراهم
 ويسقط التعيين وإذا اشترى بالثوب
 المغشوب جارية لا يبيع الوطئ حتى يبين
 لأن الثوب مسخى حكماً لا يستحقاق
 بفقد البيع فلا يبيع إلا لو طأه لم يحكمها
 ملكاً فاستدأ لفتاوى كذا بخط المرحوم
 قال أبو يوسف الجامع حلال وهو ما جرد
 في بيان الجارية يرد

(٣) قالوا جسد الفتوى على قواها كذا
 في البرازة في جنس آخر في الحل والحرمة
 من الثاني من الغصب

(٤) قال أبو يوسف الجامع حلال وهو
 ما جرد في بيان الجارية كذا في كراهية
 الأخيرة

كرهية التنازلية في أوخر الفصل الأول • ورت أمة أبيه ولا يصير بوطئه أباه
 فان كان ذوقاً تاماً بدأ من كراهية الزاهدي • لأبأس للزبيل أن ينظر من أمة وأبته
 الباطلة وأخته وكل ذات وجه محرم منه كالخداة وأولاد الأولاد والعصاة والخلاوات
 التي شعروا ورأسها وتذمها ويصدحها سابقها ولا ينظر إلى ظهرها ويعتبرها ولا إلى ما بين سترتها
 التي أن يحيا ذالك وكذا إلى كل ذات وجه محرم برضاع أو صهرية كزوجة الأب والجد
 وأن علا وزوجة الابن وأولاد الأولاد وأن دفعوا بنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل
 بأتم ما نفى كالأجنبية • وإن كانت حرمة المصاهرة بازناختلصوا فيها قال بعضهم لا يثبت
 فيها إباحة المس والنفق وقال شمس الأئمة السرخسي • يثبت إباحة المس والنفق بثبوت
 الحرمة المؤبدة في باب ما يكره النظر والمس من خطر النجاسة • إذا بلغ الصبي عشرة
 لا ينام مع أمة وأخته وامرأة الامراه وجارته بزيادة في المفترقات في الفصل التاسع
 من الكراهية • والكسوة بقدر ما يستر عورته ويوارى وجهه ويدفع عنه الحر والبرد
 فرض وسر العورة وأخذان بنة مستحب وليس الشباب الجليل للزينة والتجمل مباح
 ولكن كبر الأثر والطرم كره • ويستحب لبس الشباب البيض ويكره لبس الثوب الأحمر
 والمصغر والسنة في لبس العامة ارتداء ثوب العامة بين الكفتين إلى وسط الظهر وقيل
 مقداً وشبر وقيل إلى موضع الجوف من كتاب الكسب من الوجيز • ومن أخذ من
 السلطان الملاحق بالفسومة في الأسرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القاض
 أن يخط السلطان وبعد الخط عند الامام يكون مع السلطان لا غير في أوخر كتاب
 (١) البرازية • لورثا يسرى أمره عند السلطان لم يعمل له إلا أخذ إذا القى بالعمرة السنين
 يجب بلاما فلا يعمل • أخذ المال عليه والحيلة أن يقول ذلك الرجل استأجرني يوماً إلى
 الليل يدل معلوم فيستأجره فيصنع ثم المستأجر يختار عمله في ذلك العمل أو في آخر
 قبيل الثاني من القسولين • وفي الثانية وإن طلب منه أن يسرى أمره ولم يذكر الرشوة ثم
 سوى فاعطاه بعد ما سرى اختلصوا فيه قال بعضهم لا يعمل له أن يأخذ وقال بعضهم يعمل
 وهو الصعي • ثانياً خاتمة في التاسع من كتاب آداب القاضي • دفع الرشوة لدفع الظلم أمر
 جائز مسائل متفرقة من كراهية محضلات النوازل • امرأة وضعت ملاءتها من جارات
 امرأة أخرى وضعت ملاءتها من جارات الأولى فأخذت الملاءة الثانية فذهبت لا يفي
 الثانية أن تنفع بملاءة الأولى لأنه انتفاع بالكسر فإذا أرادت أن تنفع بها قالوا لا يفي
 أن تنفع بها على إيهانها كانت فقرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبها إن رضيت
 ثم تب الإئنة الملاءة منها فبها الانتفاع بها لأنها بمنزلة القطعة فكان سبيلها التصديق
 وإن كانت غنية لا يعمل لها الانتفاع بها • وكذا في المكعب إذا سرق وترك له عوص
 من أوخر كتاب الفطنة من الخبائية • سئل عن الصباغ إذا أتى في الماء حال الغليان
 لستقر دونه قبل شق بطشه هل يتجسس أجاب بغير ذلك ولكنه يسفل بالماء ثلاث مرات
 فيطهر من قساوي ابن نجيم في الحظر والإباحة • حال علمائها يكره استقبال المرأة أو الأمانة
 للخدمة لأنه يؤدي إلى الخلوة بالأجنبية وأنه منهي عنه وتأويله ما ذكر في النوازل أنها

قوله وسر العورة الخ هكذا في المتن
 وأظهره مع ما قبله وأصل كلفه حرقه عن
 كلفة غير حتى يلبس الصكلام ويحصر
 اه محبيه

(١) إن الله كتب يكون الجواب إذا كان
 الرائي غير مسلم كذا ضبط المرحوم عبد

إذا أثرت نفسها من ذي عيال لا يكره وانما يكره إذا خلاها ما به يبقى في أول الحظر
والإباحة من إشارات البرائة • فقتر يحتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه
أن علم أنه يصير على الشقة قال لا تار أفضل والاقتاف على نفسه أفضل فماتع الرجوع
من حبة النية • ودفع إلى رجل دراهم ليفترق إلى الفقراء ليس أن يأخذ منها لنفسه
فأضيقان في المستعراذ الميزقة بعد الطلب من العارية • (علم لا يجوز مقاطعة سوق
الضامين وغيره ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك بخاطرة
الكفر في المسائل المتفرقة من كراهة القنية • وجل يسع على طريق العانة ويشتري
قال بعضهم أن مكان الطريق واحد لا يشتري الناس بقعوده لأبأس بالشرامة وقال
بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لأن القعود
على الطريق بقعوده مكره ولهذا الوعته إنسان وحلك كل من سلمنا فالشرامة يكون
حلاله على المسبة وإعانة على ذلك • فصل فيما يخرجه من الضمان في البيع الفاسد
من الخيانة • الفس حرام فلا يجوز إعطاء الزوفه لداين ولا بيع العروض المشوشة
بلا بيان إلا شراء الاسير من دار الحرب والثانية في إعطاء الجعل بصورة إعطاء زوفه
والسوقة وهما في واقعات الحسبي من شراء الاسير • الفتوى في حق الجاهل بنية
الاجتهاد حتى لا يجهد كذا في قضا الخيانة • إساءة في الحظر والإباحة • مسلمة أم ذمة
وأب ذمة ليس للمسلم أن يقوده إلى البيعة • وإن يقوده من البيعة إلى منتهه وهذا كما
لا يصلح للمسلم حمل انحر القتل والكن • يحمل الخسل إلى الخمر ولا يصلح الجيفة إلى الهرة
وله أن يجعل الهرة إلى الجيفة في أواسير الخيانة

❦ (كتاب النكاح) ❦

وفي شريعتنا العشرة أفضل من العزلة كما قال عليه الصلاة والسلام لا رهبانية في الإسلام
مبسوط سرخسي في أوائل النكاح • ط ن سط هل • عقد النكاح بمجرّد لفظ الإيعاد (١)
اختلاف المشايخ فيه فلا يقرن زيادة قوله بز من عند لفظ الإيعاد لمصر متفقاً عليه (ط) (٢)
ولو قال بز في دأري بعض مشايخ بل يجلو • استهها ما • بعضهم أسرا قال عمر السني
ومعنى الآخر راجع في العرف قلت فهذا اجل على أن لا يستفهم لا يعتقدوني (سط)
قال هل • أعطيتها فقال أعطيت فإن مكان المجلس للعدو فعدوان كان لعقد النكاح
فنكاح في أوائل نكاح الزامدي شرح القدوري • ولفظ الأمر في النكاح إيجاب (٣)
وقد ذكرناه • وكذلك في الطلاق إذا قالت المرأة طلقني على آف فقال طلقت كان تأتما
وكذلك في الخلع من أوائل نكاح الخيانة • لفظ الاتزال الدم ويردم ليس بصريح (٤)
موضوع النكاح والعقد لا ية من قرينة تدل عليه وهي أمنا الطيبة وأما التسمية المهر فأمنا
بدون أحد ههنا من جري بينهم أن يصدقوا عقد النكاح جاز كذا ذكره صاحب
القدوري من نكاح جامع الفتاوى • العقد الذي يجري بين التركيلين باصطلاحهم
وعرفهم قول الولي الخاطب ويردم ويقول الخاطب آدم معنى هذا اللفظ أعطيت بنى

- (١) قوله مبسوط سرخسي في نسخ محيط
سرخسي ٨١
(٢) قوله بز في أي في مقابلة المرأة وقوله
بز في دأري أي هل أمسكت في مقابلة
المرأة أو أمسك في مقابلة المرأة
(٣) الواحد لا يتولى طرفي النكاح
إلا في مسائل ذكرناها فاضيقان في
التركيل بالبيع والشرامة من خطه •
الأصل ضمان كل عقد يصلح الواحد
وكل من الجاتين يتم بالشطر الواحد
وكل عقد لا يصلح الواحد فيه وكل من
الجاتين لا يتم بالشطر الواحد بل يتوقف
على قبول الآخر فإذا قال يعني بمسك
بألف فقال بعته لا يتم عالم يقل الآخر
قبلت وكذا لو قال لا أسترق فقال أقلت
لا يتم ولو قال لأمره زفقي نفسك سني
فقلت زفقت • وان لم يقل لا أسترق قبلت
أو قالت الزوجة أخضعني بألف فقال فقلت
أو قال لرجل أكلني بنفس فلان أو مجال
عليه فقال كملت أو قال أبعده اشتري
نفسك سني بألف فقال اشتريت أو قال
لرجل هبني عبدك فقال وبعث أو قال
تصدق • على فقال فقلت تمت وان لم
يقبل لا أسترق قبلت كذا في التهايب من
فصل التركيل بشرامة نفس العبد •
(٤) قوله آدم أي أضفتم ويردم
أعطيت

(١) ولو أرسل الرجل رسولا إليها أو كتب

إليها أن تزوجك على كذا فقبلت بعد مرة
الشاهدان أن معاً كلام الرسول أو قرئ
الكتاب عليها فقبلت جازان لم يجسا
كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليها
فقبلت لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز ذلك
فأضيقنا من كتاب النكاح في الفصل
الأول من الباب الأول

(٢) ولو تزوج امرأة بشهادة اثنين من غيرها
أو بشهادة اثنين من غيرهم يجوز أن تزوج
بشهادتهما معاً في ظاهر الرواية يجوز
وفي المتن أنه لا يجوز ولو تزوجها بشهادة
اثنين من غيرها ثم قيحا عند الشاهد الأثنان
ان بعد الأب والمراة تدهى جازت شهادة
الابن وان دعى الابن والمراة تصير
لا تقبل شهادة ابنته وان كان النكاح
بشهادة ابنتها من غيرهم ثم قيحا عند اثنان
أدعت الأم لا تقبل شهادة ابنتها وان
بشهادتها والزوج يدهى جازت شهادة
الابن وان كان النكاح بشهادة ابنته
منها فإيهما بعد لا تقبل شهادة الابن
خاتمة من شرائع النكاح من
النكاح

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
إذا ذكر في النكاح اسم رجل وكنية
أيه ولم يذكر اسم أيهما كان الزوج
حاضر استأدا البس جاز وان كان غائبا
لا يجوز ما لم يذكر اسم أيهما ومن حمله
قال ولا احتياط أن يغيب إلى الله أيضا
يحل ٤ فان كان الغائب مبروفا عند
التهود خال وان كان معروفا لانه لا يدهى
من إضافة العقد إليه وقد ذكرنا في غيره
في الغائبة إذا ذكر الزوج اسمها لا غير
وهي مبروفة عند الشهود وعمل الشهود
أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح خاتمة
في النكاح

في

بالشرط الذي يفي بربطك ونقول الخاطب قبلت ويسترون عن هذه الكلمة وتبرعوا
شيئا خذون من الخاطب في هذه الكلمة فربطت به بأشلق معناه من التربة ويصنعون
ذلك لا يها ويصلي درهم أيضا ويصنعون بها سوا حتى معناه حتى الإرضاع ويكون ذلك
لا تمناه يعطى أيضا درهم ويصنعونها فتتعلق معناه حتى القبا ويكون ذلك لا خبا وكل
شيء يذعه الخاطب اليهم من الدراهم والمذاهب والنفس والقباب بشرط جريان العقد
بينهم في التمس قبل قول يخذ النكاح باللعين الأولين أم لا وهل الزوج والاب أن يرجع
في المذموم المذمومين وهو المهر من الدراهم والشباب غير ذلك صحح بان العقد أم لا
أ قال النبي لا يخذ النكاح بأكثر من الأولين المذمومين وإنما هذه الكلمة بطريق
الهرجاء للنكاح فله الرجوع فيه بالشرط هذا ما قاله أصحاب أبي حنيفة وكذلك قال
شمس الأئمة المهر يرى النكاح لا يفسد وما دفعه إلى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه
سواء جرى العقد أولا وكذا يقول أصحاب الشافعي لا يفسد النكاح باللعين الأولين وهو
قول الوفاي ويردم وقول الخاطب آدم وكل شيء أرسله الخاطب إلى البيت اغضوب من
طعام يسارع إليه الفساد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما مرسته ذلك
كالدراهم والنبل والقباب فهي مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف
في عرف القريكان ومن يجارهم من السنين في بلاد الروم الهدية من الدراهم وغيرها
بأقية ملك الخاطب له أن يطلب جهنم قبضها من البسوط • رجل تزوج امرأة
على أنها طالق أو على أن أمر حاق الطلاق يسدها ذكر كعقد في الجامع المصنف لا يجوز
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يسدها وذكر في القساوي عن الحسن بن زياد
وإذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يسدها بعد عشرة
أيام أن النكاح جاز والطلاق باطل ولا خلاف أمرها وقال القاضي أبو الخطاب هذا إذا بدأ
الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وان بدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي منك على أني
طالق أو على أن يكون الأمر يسدي أطلق نفسي كذا قلت فقال الرجل قبلت جاز النكاح
ويقع الطلاق ويصنعون الأمر يسدها لان البداية إذا كانت من الزوج كان الطلاق
والتمويع قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداية من قبل المرأة فيكون التتمويع
بعد النكاح لأن الزوج لم قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب تبضع إعادة ما في السؤال
فصار كنه قال قلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يسدي فصيبر فزواج النكاح
(٤) في أوائل فصل النكاح على الشرط من الثانية • ولو تزوج امرأة بشهادة اثنين
من غيرها أو شهادة اثنين من غيرهم يجوز وان تزوج بشهادة اثنين منها في ظاهر الرواية
المراة إذا كانت متبعة فقال الرجل تزوجت هذه فقلت المرأة تزوجت نفسي منه فصح
الشهود جاز لانها معلومة بالاشارة ويجوز للشهود أن يكشفوا وجهها ونظرها إليها
احتياطاً لإدراك شهادة عند الحاجة من نكاح مختارات التوازل • جارية سميت في
مصر هلباس فلبس كبريت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر إذا صار مبروفة
باسمها الآخر قال الشيخ ظاهر الدين والأصح عندنا أن يجتمع بين الاثنين من القساوي

الطولية •

الظهيرية • قال لا بد من قرب بقل فلا تخزن ابن ثلان وقال أبو الين قلت لا بد وليس
الابن ان له ابن يصح ولوا يشان لا ولو ذكر اسم الابن أو البنت وقال أبو الين قلت مع
وان لم يبق لا بد لا بلوا بل يصح ان يعيد ما في السؤال من أوائل تصحيح المرافقة •
وفي الفتاوى بوجوب قال لا تتر زوجت بقل عاشقك ولصاحبها فاطمة لا يتعدا النكاح اذا
لم يضر اليها وقال في الخط لو قال زوجت بقل منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز
وكذا لو كان بقلان اسم الكبرى فاشته واسم الصغرى فاطمة فقال زوجت بقل فاطمة منك
يتعدا النكاح على الصغرى وان كان يزيد تزويج بنته الكبرى ولو قال زوجت بقل الكبرى
فاطمة يجب أن لا يتعدا النكاح على احد لهما في الاول من نكاح الخلاصة

(١) الشافعي في كتابه في النكاح وفي نكاح المقتضى • (٢) •
ولو كانت امرأته جارية لم يترزوجها بمقتضى ما عطف فيه • لا يتعدا النكاح لهما كذا كانت
غنية • وهو ما في • ولو وجب نكاح امرأ • وجلا تزويجها بمقتضى ما عطف فيه • لا يتعدا النكاح لهما كذا كانت
لا يترزوج في آخر البولي • والنكاح من نكاح الدرر وفي الفتاوى بوجوب قال لا يجزئ ان
أريد أن تزوج من ثلان فقلت قوه داف بالعرية أنت أعلم لا يكون فاشتهها وقيل
انه اذا قالوا قالت هذا البذل فهو وكيل في اول الحادى عشر من نكاح الخلاصة • وجب
وكل من جلا تزويجها فلا تترزوجها الوكيل مع نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرامته • يعني
اذا اشترى نفسه ص • ولا يكون مشقرا لنفسه لان الوكيل لا يملك البيع • نكاح الوكيل
المشترى كانه اشترا لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك اليمين مما يقبل الاتساع عنه الى غيره
وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه
فان الوكيل اذا قام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فترزوجها من الموكل
جاز تزويجها به • في فصل الوكالة من نكاح الطائفة • الفصول في باب النكاح لا يملك
فسخ النكاح قبل الاجازة • والقضوى في باب البيع يملك فسخ البيع قبل الاجازة (٢)
• كذا في شرح المحامى • والمعنى فيه انه لو اتصل بيه بالاجازة بملقه العهدة لان
حقه متزوج له فبطل فسخه كذا يضر به بخلاف النكاح حيث لا يملك العهدة لان
حقه متزوج على نفسه • فصول اميرت في الفصل ٢٥ • (مثنى) • (٣)
في النكاح بين النكاح مثلا لا لا فلا وقال قبل الاجازة تقتضى لا تقتضى ولو تزوجها عنها
قبل الاجازة • كان نقض النكاح الاول وعن (خ) ان الثاني يتوقف ولا يكون
فخصلا الاول (مثنى) تزويجها بلامره ونقض المرأة النكاح قبل اجازة الزوج • ينقض
(ج) كله بتزويجها به فترزوجها الوكيل بلا اذن بان تزويجها أو هو وهي بالغة قبل أن
تخصم المرأة • تنقض الموكل النكاح مع خصمه كذا الوضف الوكيل مع نفسه أيضا لقامه
مقام موكله • الموكل أو أحد المصدقين لو فسخ العقد الموقوف مع نفسه في الزايغ
والعشرين من الفصول • اعلم ان الاجازة تلقى الموقوف دون الفسخ والعقد انما
يتوقف على الاجازة اذا كان بغير زمان وجوده • وانما لا يمكن فلا يتوقف بل يطل
فهو بمنزلة ما لو تزوج المكاتب عبدا امرأة ثم عتق فأجاز العقد لم يجز لانه لم يكن له مجز

(١) امرأه زكيت وجلا تزويجها من نفسه
فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود
وقال اشهدوا انه قد تزوجت فطلقة
والشهود لم يصرفوا فلا تلي مجز هذا
النكاح الا ان ذكر اسمها واسم أبيها
وبهذا • وهو كما قال تزوجت امرأة
وكنتى • ولو كانت المرأة حاضرة منقصة
فقال تزوجت هذه • وقالت المرأة تزوجت
نفسى جاز لانها معلومة بالاشارة • وانما
الغاية لانها في الابلاسم والنسب فان
كان الشهود يصرفون المرأة الغائبة وذكر
الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم
الشهود انه يريد تلك المرأة من الخاتمة
في النكاح •

(٢) بيع فضولى راجع قضاء ما مضى فسخ
على ما ذكره النجاشي كذا فضولى مقر بوجه
من فضولى اما النجاشي كذا يستحق ببد
آتيه وي فضولى بوجه فسخ • ثم اورد
مكرر بعضا ما مضى وبتراضى كذا في
دهوى للقاعدة من الاول وسطا ملخصا
(ترجمة)

يمكن فسخ بيع الفضولى • بد من قضاء
القاضي اذا اقر بالبيع بانه فضولى • وانما اذا
ثبت الاستحقاق ان البايع فضولى فلا يمكن
فسخ البيع ابدا • القاضي أو التراضي
(٣) ذكر في الخاتمة في فصل في فسخ عقد
الفضولى وفيه تفصيل •

(١) وهو ما قبل التنفيذ يكون فصحا كذا في الملائقة في أواخر شرائط النكاح ع
(٢) فان قالت حين وصل اليها ما به لا أرضى بهذا النكاح لم يكن لها ذلك والنكاح لم يرد في حقها وكان موقوفا في سقه واجازة فعلا فهم كذا (ر) وفي (قنن) الاجازة بالقول ان يثبت اليها شي من المهر (٣٦) فان لم يدفعه المأمور اليها فلا روية لهذا في الكتاب

وقبل ان ياتى الاجازة (مض) وقيل بشرط وصوله ولا يكتفى بعينه للاجازة وقبل لا يشترط وصوله ولا يحتاج الى اجازة فعلا وقوله ان يثبت اليها الاجازة بالقول وقد حصلت فصولين في ٢٤ ع

ولودفع اليها وقال هذا مهر لانه اجازة قول كذا (ط) القول ان قبل على هذا يعني انه لا يثبت الاجازة فعلا في بيت المهر على قول من لم يميز الاجازة بالهدية ونحوها لانه لو قال انه مهر يكون اجازة قوله وان لم يقل شي اذ لا يعرف انه مهر بحاج يات به عنه بنسبة المهر بل يقول فكون اجازة فعلا وهو يصير مهرها بنسبة وان لم يذكر حتى لو اختلفا فالقول قوله فصولين في ٢٤ ع

(٣) لارواية في مجز داليت وقبل يكون اجازة ولو قال ادفع هذا التي فهو اجازة بالفعل فتنة من المهر بوج

(٤) قوله في باب نكاح الفضولي عنوان الباب في تعليق الطلاق وكيفية نكاح الفضولي وقوله والقوى الخ قيل قوله واما كيفية نكاح الفضولي وقوله ولو خي الخ بعد سبعة عشر سطرا رسم اقا الجامع

(٥) قوله هكذا اختاره اشارة الى الاختلاف وقاله في مختارات التوائل في اواخر فصل في الاولياء من كتاب النكاح ع

(٦) قوله متاركة لا طلاق فلا يتقص عدد الطلاق خلاصة من ١٢ من النكاح ع

(٧) أي ليس عدة الوفاة في النكاح الفاسد الا لشهر بل عدة الوفاة فيه ثلاث سبب كافي للفرقة فيه ع

وتدرا أي يدفع المذعن الواطئ بالشبهة
أي بسبب الشبهة وهي أنواع منها شبهة
العقد كإذنا تزوج امرأة بلا شهود
وأمة بغير إذن مولاه وأمن على حرة
وبجوسة ونحوها في عقد أوجع بين أختين
أو تزوج بغيره أو تزوج العبد أمة بغير
إذن مولاه أو ما لها فانه لا حد في هذه الشبهة
عنده وإن علم بالحرمة لصورة العقد لكنه
يعزروا ما عندهما فكذلك إذا علم
بالحرمة والصحيح الأول كافي المختارات
وفي موضع منه إذا تزوج بحرمه يحسد
عندهما وعليه الفتوى وكذا في الذخيرة
بعض المتأخرين ذكر أن نكاح الحارم باطل
عندهم وسقوط النسبة الاشتباه
وبعضهم أنه فاسد والسقوط لشبهة العقد
وبعد قد أطل الأول وصح الثاني
فهستأنى من كتاب الحدود

(١) والحاصل أن كل فرقة تقتضج إلى
الحكم لبيح الحكم عند أي خفية في
شيئه كافي خيالا لادوال والتزويج من
غير كفؤ والتفريق بلعان وعنه وجب
وابا من الإسلام وكل فرقة لا تقتضج إلى
الحكم بضع بفسية الانتزاع كنيار غشيرة
وعق وأمر باليد (كذلك في جامع
الفتاوى) ع

(٢) لأن سبب ثبوت النسب وهو القرش
قائم القاطع للنسب وهو اللعان معدوم
(كذلك في لعان المحيط البرهاني) ع

تزوجها ثانيا يجوز وكذلك لو حلت بالجماع تنقض العدة بمضى المدة خلاصة في آخر الفصل
الأول من النكاح • ولو حرها في مرضه تزوجها وقتها أكثر من الثلث فنكاحها
فاسد عند أي خفية لانها كالمكاسة فنفس نكاحها المولى فهي نسي فبازد من قيمتها
على مهر المثل والثلث أي يقد من قيمتها مهر مثلها وثالث المال أذلها المهر بالادخول
في العقد الفاسد عليها العاية فباني من قيمتها لانه وصة وهي تقتصر من الثلث ولا ميراث
لها لفساد النكاح وجوز النكاح لانها حرة عندها وتأخذ مهر المثل لا الزيادة لانها وصية
وهي وارثة فلا وصية لها ونسي في شكل قيمتها الا وصية للورثة وهي رث وتقع المقاصة
بقدر المهر والارث أي يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاصة ونسي في الباقي
من التسهيل شرح الاشارات قبل فصل الوصية لا لطلب والبطون • إذا وقع النكاح
فاسدا وقرق القاضي بين الزوج والمرأة فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وإن كان
قد دخل بها فلها الاقل • محسني لها ومن مهر المثل إذا كان غنة محسني وإن لم يكن غنة محسني
فلا مهر المثل بالغا ما بلغ ونجى العدة فتعبر العدة من حين التفريق بينهما عند علمائنا
الثلاثة ولكل واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند بعض (١)
المتأخرين وعده بعضهم أن لم يدخل بها فكذلك الجواب وإن دخل بها فليس لواحد منهما
حق الفسخ إلا بمحض من صاحبه كافي البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ
بغير محض من صاحبه قبل القبض وليس ذلك بعد القبض في الفصل العشرين من
نكاح الذخيرة • وفي النكاح الفاسد انما يصيب مهر المثل والوطء ولم ير على المسمى وبنت
النسب والعدة أي وثبتت العدة وجوبا بعد الوطء في النكاح الفاسد لا الخلق كافي القنية
الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط ولواستداف الدخول فالقول له فلا يثبت شيء
من هذه الاحكام كافي الذخيرة • مهرا فاق من كتاب النكاح • وفي النكاح الفاسد
لا يصيب الامهر المثل ولا يبيح الا بالادخول حقيقة من نكاح خواتمة المختين • الواجب
في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل أن كان هنالك نسبه وان لم يكن
يجب مهر المثل بالغا ما بلغ وانما يصيب ذلك بالجماع في القبل ولا يصيب بالخوة والمس من شدة
والقبول والوطء في الدبر في النكاح الفاسد من التلاصق • وحكم المذخور
في النكاح المعروف كالدخول في الفاسد فيسقط الحق بوثب النسب ويحب الاقل من
المسمى ومن مهر المثل منع الففار • وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحا لم يجد فاقامت
البينة يقضي لها ولا يفسد النكاح بمجرد ادعائها في فصل دعوى النكاح من دعوى
النسب في النسب • ولو تزوجت بعد زواجهما بلعان بينهما لا يثنى سواء وجب
الحدة أو لم يجب وكذا إذا كانا من أهل اللعان ولم يتلاعنا فإنه لا يثنى من لعان (٢)
بمرأتين كذلك في التاوتناخية • لالعان بالقد يثنى الولد في النكاح الفاسد والوطء
بشبه ولا يثنى النسب من المثل المزور • المرأة الحرة إذا جاءته بوطء ففاه لاهن القاضي
بينهما ثم يتراجع بعد ذلك انقضاء مدة قرينة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وإن نقاض
مدة عبدة لا ينقطع نسبه وأبو يوسف ومحمد قدرا العبدة بأربعين يوما فلا بعد الاربعين

لا ينقطع نسب الولد وقبل ينقطع وأبو حنيفة قومن ذلك إلى رأى القاضى ولم يحدد فى
 فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر والولد من دعوى النكاحية • اعلم أن الفرائض المأخوذة
 وهي الأمانة أو متوسط وهي أم الولد أو أقوى وهي المنكوحه فثبت نسب ولدها بالادعوى
 ولا يلتزم بالزنى بل بالعان أو أقوى وهي المعتدة فثبت نسب ولدها لا يلتزم أصلاً لعدم
 المعان من تدبير إصلاح الأيضاح • نسب ولدها أم الولد يثبت من غير دعوى لكن يفتى
 بمجردها لأننى بخلاف ولده النكاح فى مسائل الإقرار بحجرمة رضاع وغيره من الطلاق من
 منية المقتى • (من) ولدها زنى يثبت نفسه من أمه دون الزانى • منية المقتى • جاءت
 المنكوحه بولد وقالت لبعها بالولد منك فأنكر ولادها لا يقبل قولها بإشهاد القاطن
 وبشهادتها يثبت النسب والتنان أسوط وإن كان بعد فها يثبت دعواها يثبت النسب
 بزانية فى شهادتها فيما لا يطلع الرجال • ولو جازعت المعتدة بالولد وشهدت القاطن بولادتها
 إن كان الحبل ظاهراً أو أقر الزوج • يقبل ويقضى بنسب الولد منه حتى يرث منه بالأجماع
 وإن لم يكن الحبل ظاهراً ولا أقر الزوج لا يقبل عند أبى حنيفة حتى لا يثبت النسب ولا يرث
 وعندهما يقبل محيط سرخسى • وعنده فيه • تزوج امرأته فولدت فأدعى أحدهما
 أن النكاح منذ شهر وقال الآخر منذ سنة فالتسب ثابت منهما لأن مدعى زيادته مائة
 يدعى حصه النكاح والآخر فساد القول قول من يدعى الحصه وإن كان مدعى الشهر
 الزوج لا يقرق بينهما ولا يقضى بفساد النكاح لأنه لا يدعى البطلان بعد الدخول والفساد
 بعد الحصه حتى يقضى بالفساد بزمعه كما إذا قال زوجته هذه بغيري وإما نسب معروف
 لا يقصد التخصيص فكذلك إذا جعل القول قول من يدعى أبعد الأجلين يكون
 الولد ثابت النسب من الزوج وكذلك لو طلقها ثلاثاً فولدت بعد ذلك يوماً ثم اختلفا هكذا
 محيط سرخسى • فى باب دعوة الدعوة من الزنا أو فى النكاح الفاسد من الدعوى • والموت
 لا نقل منهما معطوف على الرجعي أى ويثبت نسب ولد معتقة الموت إذا جاءت به لا نقل
 من سقين من وقت الموت وقال زفر إذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لسنة أشهر لا يثبت
 النسب لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهر ولعن ابن أباه قصار كما إذا أقرت بالانقضاء
 كما ينساق الصغيرة إلا أن تقول بانقضاء عدتها به أخرى وهو مخرج الجسد بخلاف الصغيرة
 لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها ليست بحمل قبل البلوغ وفيه شك • وأطلق فى معتدة الموت
 وهو مقيد بالكبر وأما الصغيرة فقد قدمنا حكمها ومقيد بما إذا المدة • وإن انقضاء عدتها أو أمّا
 إذا أقرت فهي داخله فى عموم المسئلة الآتية عقب هذه ويشمل كلامه المدسول بها
 وغيرها كإفى البسداً فع ويشمل ما إذا كانت من ذوات الأقراء أو من ذوات الأشهر ولكن
 قصده فى البسداً أنتم بأن تكون من ذوات الأقراء • حال وأما إذا كانت من ذوات الأشهر فإن
 كانت آتية أو صغيرة فحكمها فى الوفاة ما هو حكمها فى الطلاق وقد ذكرناه انتهى وقدما
 ما لا نقل لأنهما الوجاعت بولد لا أكثر من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبه كذا فى السدائع
 ولم أر من صرح بالسنتين ويبنى أن يكون كالأكثر كما تقدم فى نظيره • بحر رائق فى ثبوت
 النسب • وفى الظهيرية امرأته ولدت بعد موت زوجها ما بينا وبين الموت سنتان إن

إذا زنى بأمرأة خصامت بولد فادعاء الزانى
 لم يثبت نسبه منه ويثبت نسبه من أمه
 (تقدم الفتاوى فى الباب الرابع عشر من
 الدعوى مختصاً م)

قوله فى باب دعوة الخ هكذا فى الأصل
 وفى نسخ فى باب دعوة الدعوة من الدعوى
 ولجوزراه

وان اذعها بعدموته لاقى من سنة

فصدتها الورثة مع في حق الارث
والنسب هو المختار ملحق في ثبوت

النسب

(١) قوله في التاسع والعشرين في نسخ

في التاسع عشر

(٢) وهذا اذا كانت المرأة متسكرة والا

لا يثبت النسب وهو ظاهر يحفظ المرحوم

(٣) وان ولدت ولدا ثانيا ولدت لاسنة

أشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه

ويجوز نكاحه وان ولدت لاقى من ذلك

لا يجوز نكاحه في الولد التام تغير

الشهر بالاحقة ولو كان النكاح

في عشرين الشهر بعدة اشهر ونحوها

من هذا الشهر ونحوه أشهر بالاحقة

وعشرة أيام من الشهر السادس وكذلك

في عدة الآية في مسائل السب من

نكاح الخاتمة

وجل تزوج امرأة غافق بولدت تامم قل

من ستة أشهر قال محمد النكاح فاسد

في قول أبي يوسف وفي مسائل

النسب من نكاح الخاتمة

(٤) اذا سب المرأة وفي جهرها ولم يصبر

تزم أنها ولده بكرة التفريق بينهما وان

كان النسب لا يثبت بدعوتها لان التغير

في كراهة التفريق من رسول الله صلى

الله عليه وسلم انما هو في الدنيا ولا يظهر

ذلك الا بقولها فاذا أصاب المالك الام

ثم كبرت البنت التي تزعم أنها بنتها فلا

يشي له أن يقرب البنت وان كان النسب

غير ثابت احتياطيا في باب الفروج ولو

فعل لا ينزع من جهة الحكم ولو كان

وقت السب لم يكن الصغير والصغيرة

في جهرها فلا بأس بالتفريق والجمع

في الوطء وكذلك اعتبار شرع الجاهل

لا سيما

صدقتها الورثة في الولادة ثبت نسب الوالد من الميت في حق من صدقتها وهل يثبت النسب في حق غيرهم كان يتم تصاب الشهادة بهم ثبت وهل يشترط لفظ الشهادة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط في التاسع والعشرين من طلاق التاخرانية (١) وكذا في الخاتمة في فصل النسب من العدة • وان بعدت الورثة الولادة لا يثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة • وقال صاحب البيت بشهادة القابلة • فاضيان في فعل النسب من باب العدة • رجل زنى بامرأتين فثبت منه فلا استبان لهما تزوجها الزاني ولم يهاجق ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الفرج لا يثبت النكاح وعليهما التوبة وقال القسبة أو الميت ان جاءت بولد سنة أشهر فصاعد من وقت النكاح جازا نكاح • ويثبت النسب • وان جاءت بالولد لاقى من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يثبت من الآن يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من (٢) الزنا • (وبه أفتى أبي حنيفة) • فاضيان في مسائل النسب من النكاح • رجل تزوج امرأة فولدت ثلثة أشهر فقال الزوج الولد لى بسبب • يجب أن يكون الولد في وقت المرأة لا قبلها من الزنا • في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها من المحل المزبور • رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وجاءت بولد لاسنة أشهر يثبت النسب والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بخلاف النكاح الصحيح • وتعتبر المدة وذلك سنة أشهر من وقت النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد من وقت الدخول قال القسبة أو الميت والفتوى على قول محمد وفي الكبرى وان جاءت لاقى من ستة أشهر لا يثبت النسب ولا يثبت منه الا أن يقول هذا الولد مني • ولم يقل من الزنى في التاسع من نكاح التاخرانية • رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وجاءت بولد لاسنة أشهر يثبت النسب منه • واختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر سنة أشهر من وقت النكاح أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف يعتبر من وقت النكاح • وقال محمد يعتبر سنة أشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح أجمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح • وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من المدة في مسائل النسب من نكاح الخاتمة • تزوجها فولدت ثم تزوجها فثبت نسب الوالد يثبت نسب الوالد يثبت من نكاح الفتنة في باب النسب • اذا سب المرأة وفي جهرها ولو صدق تزعم أنها ولده لا يثبت النسب • دعوتها فان أصاب المالك الام ثم كبرت البنت التي تزعم أنها بنتها فلا يثبت النسب وان كان النسب غير ثابت احتياطيا في باب الفروج • ولو أن رجلا من السبب ادعى صغيرا أو صغيرة أنها ولده قبل قوله • ويثبت النسب منه سواء كان قبل الارزاء دار الاسلام أو بعد الارزاء • بعد أن يكون قيل القصة أو قيل البيع أو قيل الدخول في ملك خاص لا بدعونه البتة بحجة • وكذلك اذا ادعت المرأة أن الولد منها من هذا الرجل وهو زوجها صدقتها الزوج ثبت بينهما الزوجية • ويثبت نسب الولد • ولما ادعى أحد من الفزاة الفاعلين وهو مسلم ولدا

مخبراً أنه ولد قبل الفسحة أو قبل الميع حيث دعوت فيكون ابنه فان كانت معه علامة
 الاسلام يكون مسلماً ولا يترك ويثبت نسب من المذمى وهو مسلم من المجل المزبور مطلقاً
 • وفي فتاوى الخلاصة ولو تزوج أمته فولدت لاقل من سنة أشهر فادعاء فسد النكاح
 ودعوة المالك ولديارسته أولى من دعوة الاب وان كانت مشتركة وادعاء معها فالاب
 أولى في الثامن والعشرين من دعوى النانا رانية • رجل غاب عن امرأته وهي حكر
 أو نيب فتزوجت بزوج آخر فولدت كل سنة ولداً قال أبو حنيفة الاولاد الاول وعنه أنه
 ربيع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول وانما هم للشاني وعليه الفتوى في فصل مسائل
 النسب من نكاح الخانية • امرأته بلغها فادعوا زوجها فاعتقت وتزوجت بزوج آخر
 فولدت ولداً ثم جاء الزوج الاول جيا • كان أبو حنيفة يقول اولاد الاول ثم رجع
 وقال الولد الثاني • رجل طلق امرأته ناساً أو رجلاً فتزوجت رجلاً في العدة ثم ولدت
 لستين من طلاق الاول ولسته أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف الولد الاول
 بخلاف ما تقدم قال رحمه الله تعالى لا فالوجع لها الثاني لمكة بانقضاء العدة عن
 الزوج الاول فلا يحكم بغيره ثم ولد اعتقها مالا أو مائتاً وزعمها العدة ثم تزوجت في العدة
 فجاءت بولد لستين من حين مات المولى أو اعتق ولسته أشهر منذ تزوجت فادعاء
 جيا فان الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت بخلاف أم ولد تزوجت بغير
 اذن المولى فولدت لسنة أشهر فصاعداً من وقت النكاح فادعاء المولى والزوج فان الولد
 للزوج الثاني لحما من بولدت لستين وشهر من طلاق الاول ولسته أشهر فصاعداً من طلاق
 الثاني فان الولد يكون للشاني لا فالوجع له الاول لمكة بالربعة من المجل المزبور
 وقال أبو يوسف ولو ولدت لاقل من سنة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو الاول والاخير
 للثاني سواء ادعاء أو نفيه وقال محمد لو ولدت لاقل من سنتين منذ دخل بها لثاني فهو
 الاول ولو ولدت لاكثر من سنتين فهو الثاني قال الفقيه أبو الليث في شرحه في دعوى
 المسوط قول محمد أصح فيه نأخذ جامع الفصولين في دعوى المهر في الفصل العشرين •
 • (في المهرمات) • اذا ملك أختين كان له أن يستمتع بأيهما شاء فاذا استمتع بأحدهما
 ليس له أن يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أخرى كان له
 أن يطأ الاولى وليس له أن يطأ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم فريج الاولى على نفسه وقهر بها
 اما التزويج أو بالاجرا عن ملكة اما باعناق أو بهبة أو صدقة أو بكتابة وروى عن أبي
 يوسف أنه قال بالكتابة لا يحصل له فريج الاخرى من مهرمات المهرمات • وفي التعبير
 والجمع بين الاثنين لا يجوز • واذا تزوج أختين معا فسد نكاحهما فان تزوج أحدهما
 بعد الاخرى ففسد نكاح الثانية فاسد لامهرها ولا عدة عليها ان لم يكن دخل بها فان كان
 دخل بها فطهرها بالعدة ولها الاقل خمساً لها ومن مهر المثل وكذلك الدخول في نكاح
 فاسد تاتارانية في الثامن من النكاح • وفي الاصل في باب الاقرار بالنكاح بطريق
 الاشارة اذا ماتت امرأة الرجل وتزوج باخيه بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة

قوله ثم يرجع الخ وعليه الفتوى كذا
 في البحر عند
 وانفقوا على أن الأول لو كان حاضراً
 أو متغيباً أو غيباً فالولد الاول وغا
 جامع الفصولين من دعوى المهر في
 ٢٤ ع

ماتت احدها فنزوح الخلع بعد يوم وفي تساوى الامام النسق رجل وطئ أمث
 امرأه لا يصرم عليه امرأته ولو تزوج امرأته في عقد أختها من طلاق بائن أو ثلاث لا يبيح
 عند أصحابنا الثلاث في الفصل الثاني من نكاح الخلاعة • فلو اعتق أم ولد لا يجوز له أن
 يتزوج أختها حتى تنقض عتقها عند أبي حنيفة ولا يجوز من محرمات الزلي • ولو
 كانت النكاحية في عقد صلح لا يجوز لسلطان أو لثقي أن يتزوجها حتى تنقض عتقها
 فاضيق في المحرمات • قوله وأمه وسيدته أي وحرم تزوج أمته وسيدته أطلق في أمته
 فيجعل ما لو كان له فيها برز • وكذا في سيدته لو كانت ملكك سها مائة من نكاح البصر
 الرافق • قوله وبين امرأتين أيهما فرضت ذكر أكرم النكاح بينهما أي حرم الجمع بين
 امرأتين إذا كانتا بحيث لو فدت أحدهما ذكر أكرم النكاح بينهما أيهما كانت المقدرة
 ذكرًا أو أنجب بين المرأة وعمتها والمرأة وأختها • والجمع بين الأم واليئس نسبا أو رعا عا وقد
 يشق أي يفرض لأنه لو جاز نكاح أحدهما على تقدير مثل المرأة وفدت زوجها أو امرأة
 ابنها فإنه يجوز الجمع بينهما عند الأئمة الأربعة • وقد جمع صيد الله بن جعفر بين زوجة مولى
 وابنته ولم يشكر عليه أحد • ويأنه أنه لو فرضت بنت الزوج ذكر أبان كان ابن الزوج لم يجره
 أن يتزوج بها لأنه لموطوءة • ولو فرضت المرأة ذكرًا لحازته أن يتزوج بنت الزوج لأنها
 بقدر رجل أجنبي • وكذلك بين المرأة وابنتها فإن المرأة لو فرضت ذكر الحرم عليه التزوج
 بامرأتين • ولو فرضت امرأة الأب ذكرًا لحازته التزوج بالمرأة لأنه أجنبي عنها قالوا
 ولا بأس بأن يتزوج الرجل امرأة • ويقرب ابنه أختها لأنه لا مانع • وقد تزوج محمد بن
 الحنفية امرأة وتزوج ابنه بنتها • مجرأ في أبي حنيفة • ويدخل في الحرمة بنات الرب
 والريضة وإن سفل لأن الأم يشعلن بخلاف حلال الأبناء والآباء لأنه اسم خاص فلهذا
 جاز التزوج بأمه زوجة الابن وبها وجاز لابن التزوج بأم زوجة الأب وبها في المحرمات
 من نكاح ابن عم • وتنب حرمه المصاهرة بالوطء من الشبهة وإن ناسخ لوطئ امرأة
 يصور حرم عليه أختها وابنتها وقصر الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ولا يصرم
 أصولها وفروعها على ابن الواطئ وأبيه من محرمات الهبط الشرعي • وأراد بجمرة
 المصاهرة الحرمة التي لا يقع حرم المرأة على أصول الزاني وفروعه نسبا ورضا • وحرمه
 أصولها وفروعها على الزاني نسبا ورضا كما في الوطء لحلال ويصل لأصول الزاني
 وفروعه أصل الزاني • فلو تزوجها بمجرأ في المحرمات في النكاح • وفي تجنيس
 خواهر زاده لا يصرم على ولد الواطئ ولا على أخته وولد الموطوءة ولا أختها • (ش) • ويحرم
 حليله إلا بنسبا أو بغيره • وذكر في التهمة أملا مضبوطا فقال يحرم الموطوءة على
 أصول الواطئ وفروعه ويحرم على الواطئ أصولها وفروعها وكذلك النظر إلى داخل
 الفرج بشهوة والنسب شهوة في الفصل السابع من نكاح التنازعانية • منكوسة
 الأب ومنكوسة الابن حرام والحرمة ثابتة بنسب العقد • (٢)
 وبالعقد حرم زوجة الأب لابنه • وكذا العكس بالاجماع قالوا مقرر
 وهبنائية • وكذا منكوسة ابن الابن وابن البنت وكذلك الحصم في جانب الرضاع

(١) الذي إذا أبان الذمة فزوجهما صلح
 أو ذى في ساعته ذكر بعض المشايخ أنه
 يجوز ولا يساح له وطؤه حتى يستبرأ
 في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه
 نكاحها باطل حتى تستد بثلاث حيض
 وروى أصحاب الأما لي عن أبي حنيفة أنه
 لا عدة عليها وقال شمس الأئمة الشرعي
 اختلاف المشايخ في وجوب العدة على
 الذمة في قول أبي حنيفة قال بعضهم
 لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة
 إلا أنها مضعفة لا تمنع النكاح كالاستبراء
 بين المسكن بخلاف ما إذا كانت الذمة
 معتدة من مسلم تلك العدة قوية فتنتع
 النكاح من محرمات الخايسة عقب
 المسئلة المذكورة

(٢) وحرم زوجة أمه من امرأة الأب
 والجد وإن علا وزوجة فرجه من امرأة
 الابن وابن الولد وإن سفل وفي إطلاقه
 وعمر أن كلتهما محرمتان بنفس
 العقد وبالإخلاف باقي النظم كذا
 في نكاح التهنات في

في الثاني والثالث من نكاح البرازية. اشق الحيت على مسئلتين الاولى ان المولى يجوز
 عقد الرجل على قبل الدخول فحرم على اولاده وان سفوا ويدخل فيه الولد نسباً ورضاعاً
 الثانية عكس هذه وهي انه يجوز العقد فحرم على آباءه وان علوا ويدخل فيه هنا فرع لطيف
 ويقع مغلطة صورته مطلقاً فوجبه طلقين وانما منه في بناء عقد ثم تزوجت بمفسر فأرضعته
 فحرم عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها فهل تعود الى الاول واحد أم
 ثلاث فخذ الجواب اشطاً والسر اباً أم لا تعود اليه أبدأ لانها صارت حليلة له من
 الرضاة ابن الشبهة في النكاح. والنكاح الفاسد لا وجب حرمه مالم يهره بلا من
 خلاف الصحيح حيث ثبت بمعد العقد قيل المصطلح الرابع من نكاح البرازية قوله
 ولا يأثم امرأه دخل بائنها أو لم يدخل اذا كان نكاح البنت حصياً أما بالقامد فلا يحرم الائم
 الا اذا وطئ يتم بفحرم ويدخل في أم امرأته جداتها من نكاح ابن همام في المهر ملت في
 مسائل الطلاق. مطلقاً الثلاث لا تحلل زوجها الاول لا نكاح ولا يملك عمن حتى تزوج
 بالآخر ويدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني بالفا أو غير بالغ بمجنونا أو غير مجنون اذا
 كان يجماع مثله وفي فوائد خمس الاسلام انه مقدر بعشرين واذا اتفق الختانان
 ووارث الحنفية حلل الاول اذا بان من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاها وومات
 متلفز بها لم تحلل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حائض أو نفساء أو هر صامت أو هي
 صائغة فأنقض الاول والثاني عاص في فقه ولو تزوجها الثاني نكاحاً قامداً ودخل
 بها أو لم يدخل فإنها لا تحلل للزوج الاول الكل في شرح الخياوي وفيه ايضا لو كان الزوج
 الثاني حصباً فأنقض الاول اذا كان مثله يجماع في البتس من المحلل من الفصل
 التاسع من طلاق خلاصة الفتاوى. وفي الانقاع والحسبي المراجع في التحليل كالبائع
 يعني اذا اجتمع قبل البلوغ وطلقة بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع
 تاخر خاتمة في الثالث والعشرين من الطلاق. وفي فتاوى الوري الشيخ الكبير الذي
 لا يقدر حل الجاع لو أوج ذكره بمساهدة يده لا يهلها شرح مجمع لا من ذلك في الرجعة
 ولو خالت المخلقة ثلاثاً بعد ما عدت الى الاول من بعد زوج آخر قد كان دخل الزوج الثاني
 فانكر الزوج ذلك فإنه يفرق بينهما ولوها كمال المهران كن دخل بها ونصفه ان لم يكن
 دخل بها ولو خالت دخل في الزوج الثاني فأنكر الثاني ذلك تجاز الاول ان يصدها
 وتزوج ولو ادعى الزوج الثاني الدخول بها فأنكرت المرأة لا تحلل بالنكاح ولا يلتصق
 الى قوله انه دخل بها يشاييع في آخر باب الرجعة من الطلاق. وان كان الاول تزوجها
 بعد عدته ولم تغفل المرأة شيئاً ثم خالت تزوجتني وصكت في عدتها انما أوقات كنت
 تزوجت الزوج الثاني ولم يدخلى في قالوا ان كانت عالة بشراً لئلا يلا لاول ولا يقبل قولها
 ولا يلا ان يسكه لو ان كفت جاهله قبل قولها في فصل اقرا أحد الزوجين بالحرمة من
 الحائض. سئل عن المحلل اذا أنكر الوطء وأخبرت الزوجة هل تصدق وتحلل والفتة من
 يصدق المحلل ولا تحلل الاول أجاب تصدق المرأة وتحلل الاول بعد الطلاق والفتة من
 الثاني من فتاوى ابن نجيم في الطلاق. لا عبرة بقول الزوج الثاني حتى لو قال لم أدخل بها

(١) قوله حيث ثبت الخ فيه أن نكاح
 الاحملي لا يحرم البينات ع

(٢) قوله بفرق بينهما اي لانه قصد
 النكاح باقرا الزوج كذا في الخاتمة
 في اقرا أحد الزوجين بالحرمة ع

(١) قوله لا تحل للزواني أي إذا كان
بأن الولي أو كان لولي لها كذا في

الاشياء

قوله على ما هو المختار وبه أفتى ابن نجيم
فإن لا تحل للزواني لأنه ليس بشكاح

صحيح على الصحيح بخط المرحوم

(٢) قوله ثم تمت به الخ أي فلا يظهر
أمرها وهذا مبني على ظاهر المذهب

من أن الكفاءة في الشكاح ليست بشرط
في التقادد وأما على رواية الحسن

المفتي بما عاينها العبد لفتحة الكفاءة
لكن بشرط أن يكون لها ولي وأما إذا

لم يكن له ولي فيعطلها نقضا فالأولى
أن يكون حرا بالغاً فان مالكا شرط

الانزاع كذا في البرزانية كذا في البصر
الرائق فيما قبله من المعلقة

(٣) لما تقرر أن شرط الاتهام بحرم
البنات ونكاح البنات يحرم الاتهامات

من الدرر والقرور

قوله وإن يزوج الخ أي لأن الشكاح
ظهر فاسداً والشكاح الفاسد لا يوجب

حرمة المصاهرة بل ليس ~~بشكاح~~ كذا في
البرزانية اهـ

(٤) قوله جاز ولعل وجهه أن نكاح الامة
الصغيرة من النكاح الفاسد ونفيه

كلام كذا بض المرحوم

قوله وفيه أي جامع الجوامع اهـ

(٥) والمختار أنه يغسل إليه أو لا يغسل
الجامع والله ذهب عن الإسلام على

البرزوي وهذا لأن الشهوة بما وقف
عليها بغير بل العضو من الذي يتحرك

عضوه وبأنه لا يخرج عن أن يتحرك عضو
كذا في عزائم التبيين والنزيب

أو قال كل الشكاح فاسد ان كذبته فالصحيح قولها بغير واثق قيل باب الايلا من
الطلاق وفي الحقيقة لو تزوجت المعلقة ثلاثا فبغير كتم ودخل بها لطلعت للزواني
على ما هو المختار جامع الفتاوى ابن حمام في أول باب الايلا من الشكاح وكذا
في جميع الفتاوى وإذا خافت المرأة ظهور أمرها في الطلوع تهنين ثمنها ما لا يشتري
به كالحاكم احتياجا مع منتهى برزقها منه فإذا دخل بها وهو متهاون فبغيره فيفسخ
الشكاح ثم تمت به إلى بلد يساع وتطرق به إلى العبد ليس بكفو ويمكن حله على رضا
الولي أو أنها لولي لها في التزويج من النساء في الطلاق ولو أرادت المعلقة
الثلاث أن تحل وقت الطلوع فلا حياط أن تبدأ بقول تزوجت نفسي منك على أن
أمرى يدي أطلق نفسي كذا أريد حتى يقطع طبع الجهل ويهين منه في باب في الطلاق
تقبيل في باب نكاح الزاني قبل رجوعه إلى أهله أو أن لا يملك له طلاقا لغيره لغيره
ولا يمسكه في كونه كاذب وإن كانوا زنا والأمر ليس بشرط في الأقرار
بحرمة المصاهرة خلاصة من الثالث في ثابت بحرمة المصاهرة ولو أقر رجل أن
هذه المرأة أمة أو أخته أو بنته ثم التمس أن يزوجهما وقال غلطت أو أوصيت
بكذا أو طعنت كذا أو وصيت كذا أو وصته جازة أن يزوجه بقية الفتاوى في آخر
مسائل شهود النكاح من كتاب النكاح والتبصيل في الثانية رجل وولي امرأة أي به
حرمت على أي به وكان على كل المهران دخل بها فان قال الابن علت أنها على حرام
وتعدت ففسد النكاح كان عليه الحد ولا يرجع الاب عليه بما عزم من المهر لأن وجوب
الحد عليه بمن وجوب الضمان وإن لم يعلم الاب ذلك ووطئها عن شبهة لا حد عليه وتقرر
على أي به وجب المهر على الاب ولا يرجع على الاب لأنه لم يتعمد الفساد ولو قبل
امرأة أي به عن شهوة حرمت على أي به وجب المهر على الاب أن كان دخل بها فان قال
الاب تعدت ففسد النكاح رجوع الاب عليه بما عزم من المهر وإن لم يتعمد الفساد لا يرجع
في أثر باب المهرات من الثانية وإن تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بها
فباعت الامة ولو لافل من ستة أشهر من وقت الطلاق ففسده قال أبو يوسف مات منه
امرأته وله أن يتزوج بالام بعد ذلك فلا يضمنه ذلك زعمه أن نكاح البنت كان جائزا
فأضيق في مسائل التبصيل النكاح من عدة تزويجها الامة من رجل فطلقها وتزوج
أمتها جاز وفيه شرط تزويج بنته من بعده وهي كبيرة برضاها جاز وإن كانت صغيرة لا
في الفصل الثاني من نكاح الساتر خاتمة امرأة قبل أن يزوجهما قالت كانت شهوة أن
كدها الزوج لا يزويج بينهما وإن صدقتهما عن شهوة وقت الفرقة خزانة في فصل حرمة
المصاهرة في المفتي الشهوة من أحد الجانبين تكفي في فصل الحرمة المصاهرة
قيل فصل نكاح الزوج الثاني من جميع الفتاوى أو كعباءة الداية أو زناها وبينها ما
نحن ثابتة الحرمة وحدها الشهوة لا تنفي أن يقعها ويبيع قلبها لها أو ما عجزت إلا
والا تتسار ليس بشرط في الأصح والأهم على المر ليس بشرط وقيل الشهادة على
الأقرار بالبلية والمس أتماع فيهما بشهوة واختار الامام البرزوي أنه تغيب واختار

الامام القائل "هذه القبول في حرمة المصاهرة من البرازية" • وهل يشترط انتشار الالة
 ذكر الامام السرخسي أنه شرط وكذلك ذكر الامام خواهرزاده فان كان منتشران
 بزاده الانتشار وبه يبقى خلاصة (في الفصل الثالث من التكميل) فيما ثبت حرمة
 المصاهرة • وأما الحرمة بدوحي الوطء اذا مسها أو قبلها عن شهوة ثبتت حرمة المصاهرة
 وان أنكر الشهوة كان القول قوله الا أن يكون ذلك مع انتشار الالة والمباشرة عن شهوة
 بغزة القليلة • وان مسها أو قبلها بغير مقصود لا تقصل حرارة المصوس ولينه الى يده لا تثبت
 حرمة المصاهرة وان كان الثوب وقصا تقصل اليه حرارة المصوس ولينه تثبت حرمة
 المصاهرة كالموسى مخمرا وكذا الحوس أسفل الخلف الا اذا كان متعللا بهيدين القدم
 ومن المرأة للرجل في الحرمة كس الرجل للمرأة • ولو قبل أم امرأته ثبتت الحرمة عالم
 يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المرام يظهر أنه كان عن شهوة لا تثبت الحرمة لان تقبيل
 النساء لا يكتفون عن شهوة • والمعاينة بغزة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير من
 محرمات التحلية • ولو مس امرأة بشهوة فأنى أو نظر الى فرجها فأنى لا تثبت حرمة
 المصاهرة من المحل المزبور • ثم انظر الى الفرج انما ثبتت به حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به
 الانزال أم لا اذا فصل لا يثبت ذلك ذكر الصدر الشهيد في صوم الجامع الصغير خلاصة في
 الثالث من النكاح • وفي النظر لو قال كان عن غير شهوة المقول قوله في المتن كذا في
 الخلاصة • ولو نظر عن شهوة الى غير الفرج من الأعضاء أو نظر الى الفرج لاهن شهوة
 لا تثبت الحرمة من محرمات التحلية في الثالث من النكاح • وعن أبي يوسف أنه لا بد أن
 ينظر الى الفرج المداخل ولم يصدق ذلك الا اذا كانت منكشة واختار في الهداية وصححه
 في المحيط والمذخرة وفي التحلية وعليه الفتوى • وهو رافق • وهل ينظر الى فرج من غير
 شهوة حتى أن يكون له جارية مثلها فوقع له الشهوة ان كانت الشهوة على البنت تثبت
 حرمة المصاهرة وان وقعت الشهوة على ماقتضاها لا تثبت خلاصة في الثالث من النكاح
 وكذا في الثانية • (سم) ينظر الى فرج صبية مثلها يباح أو على العكس تثبت حرمة
 المصاهرة (ظم) صبي قبلته امرأة أبيه أو على العكس بشهوة قال رأيت رواية منسوبة
 عن الفقيه أبي جعفر ان كان الصبي يقبل لجامع تثبت حرمة المصاهرة والا فلا • وكذا ثبت
 المرأة الصغيرة قبلت زوج أختها بشهوة أو على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت
 حرمة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت ضمنية مشبهة والا فلا
 (ج) صبي منته امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن منتهى النساء فلا تثبت
 حرمة المصاهرة وقال في ابن ست أو سبع تثبت حرمة المصاهرة (ط) أدخلت ذكر صبي
 (ق) في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع تثبت (ط) قبل الجنون أم أمه أنه بشهوة
 أو السكران به تقهر (فج) وبجمرة المصاهرة لا يرفع النكاح حتى لا يصلح لها التزوج
 بزواج آخر الا بعد المشاركة والوطء منها لا يكون زنا في باب حرمة المصاهرة من الفتنة •
 وبشروط حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرفع النكاح حتى لا يقع المرأة التزوج بزواج
 آخر الا بعد المشاركة وان مضى عليه سنون والوطء فيه لا يكون زنا لشبهه عليه أولا

(١) وهو موافق لما في الهداية وصححه في
 التبيين هذا وهو مخالف لما في البرازية
 ونخسة القهواء فقد اختلف التحصين
 والاعتقاد على ما في الهداية والخلاصة
 (كذا ضبط المرحوم)

(٢) قوله ثبت أي لان المرأة تجسد
 بذلك لذة الوفاق • تبيين
 وهذا مخالف لما في مختارات التوازل
 من أنه لا يثبت به التعسير والتعطيل
 فليأتل عند الفتوى وما في التبيين
 موافق لما في الفتنة • كذا ضبط
 المرحوم

قوله المتأدكه وهي أن يقول الزوج تركك
 أو تركتها وخليت سيديك أو سيديها
 • كذا في البرازية

وفي النكاح الفساد يجوز لها التزويج بزوج آخر قبل التفريق وصكك الأئمة بدعوة الماهرة قبل الدخول في الثالث من نكاح البرازية • ذكر محمد في نكاح الأصل أن النكاح لا يرتفع بحرمه المصاهرة والرضاع بل ينسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد أشبهه عليه أو لم يستبه عليه في التلح عشر من نكاح الذخيرة البرهانية • المختار في حد النساء أن تكون ثلث • وقال صاحب المحط ولا يفتي في شتمه أو غش بالحمة إلا إذا بلغ السائل وقال النجاشي خضعة تحت يدي بالحمة في الفصل الرابع من نكاح البرازية • قال القصة أو التصادم تسع سنين لا تكون مشقة وعليه الفتوى من محرمات الخيانة • (في نكاح الرقيق) • رجل أراد أن يزوجه جاريته بعد الوطأ فلا فضل أن يستبرأ بها بخصه ثم تزويجها • وكذا إذا أراد أن يبيع جاريته فإن تزوج الجارية قبل الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى يبيض بخصه • وقال محمد لا يصلح للزوج أن يطأها قبل الاستبراء • وكذا إذا تزوج المدبرة وأم الولد قبيل كتاب الاجابات من الخيانة (١) • إذا أراد الرجل أن يزوجه أم ولد يفتي أن يستبرأ بها بخصه ثم تزويجها • فإن تزوجها قبل أن يستبرأ جاز النكاح ولو أعتقها ثم تزوجها لا يجوز النكاح حتى تحض عذتها بثلاث حصص فإن تزوجها قبل الاعتاق فوالدت ولدان الزوج فالولد يكون بغيره الأم يقتضي موت المولى من جميع المال في استبداد الخيانة • إذا تزوج أمته من عبده لأمهر لها عليه واختلف المشايخ في تضييع المسئلة قال بعضهم لا يجب المهر أصلاً وقال بعضهم يجب ثم يسقط كذا في المحيط من نكاح جمع القساوي (٢) • أم ولد تزوجت بغير إذن مولاهم أعتقها مولاهم أو مات عنها أن لم يدخل بها الزوج قبل العتق يميز النكاح وإن دخل بها جاز (٣) في الفصل العاشر من نكاح العبد والامة من الخلاصة • ولو رأى قننه بترؤج فسكت ولم ير له لا يبرأ ذنابه في النكاح في المساعدة الثانية عشر من الأشياء • نكح عبد إذا زن فعتق نفذ النكاح • وكذا الوباة وأبناؤه المشتري كذا في النهاية • وكذا الامة إذا تزوجت نفسها بجلاد من مولاهم عتقت نفذ نكاحها لانها من أهل العباة وامتناع النفوذ لخلق المولى وقد زال بلاخارها لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد التفاد لم يرد عليها لكان ولم يوجد سبب انحصار فلا يثبت كالزوجة تزوجت بعد العتق دور في باب نكاح الرقيق • وانما يثبت لها خيار العتق لو تزوجها مولاهم أو تزوجت بآذنه أملاً أو تزوجت بآذنه فلا خيار لها جامع الفصولين في الخامس والعشرين • إذا تزوجت الامة نفسها بغير إذن مولاهم أعتقها المولى نفذ النكاح وفي الكافي وضع النكاح ويجب مهر واحد إن لم يكن الزوج دخل بها قبل العتق ويكون لها وإن كان الزوج قد دخل بها قبل العتق فالقصاص أن يجب مهران مهر للمولى بالدخول بشبهة النكاح قبيل العتق ومهر لها بغيره النكاح عليها بعد العتق وفي الاستقصان لا يجب إلا مهر واحد ويكون للمولى في الثامن عشر من نكاح التاتارية • تزوج العبد بلاذن تطلقها ثلاثاً ثم أذن له له السد فقد عليها جاز بلا كراعة عندها حنفية ومحمد ومع الكراعة عند أبي يوسف • في نكاح الرقيق من فتح القدر

(١) وقال محمد أحب إلى أن لا يطأها حتى يستبرأ بها بخصه كذا في أحكام الناطق في أحكام العباد والاماء •

مسئلته إنك إذا تزوجت من جارية أو عتقته تزوجت من جارية • هـ
والقصة تركت سنين تسع سنين من جارية أو عتقته تركت سنين تسع سنين من جارية • هـ
أولوى الجواب أنه مهر الورثة ميراث المولى • هـ
وقبض منه مطلقاً أو بالسود • هـ

(ترجمة)

مات جرو وهو عبد زيد من زوجته هندة قول بعد ما أخذ مهرها فأخذ أيضاً نصيباً من تركته فالجواب أنها لا تأخذ مهرها ولا تستحق ميراثاً لأن العبد وماله ملك يده عليه والمهر متعلق برقبته أبو السعود •

(٢) ولو تزوج الرجل أمته من عبده يجوز ويجب المهر ثم يسقط فتفتها على المولى خلاصة في العاشر من النكاح وكذا في البرازية •

(٣) إن أم الولد إذا عتقت قبل وطئ الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة من المولى فتساقط في نكاح القن من النكاح • هـ

قَالَ لَا تَزَوِّجْ هَذِهِ فَاتَّهَمَتْهُ فَتَزَوَّجَهَا وَاسْتَوْلَاهَا فَادَّاهِيَ أُمَةً مِنْ قِيَمَةِ الْأَوَّلِ وَلَا يَرْجِعُ
 بِهَا عَلَى الْغَارِ • وَلَوْ تَزَوَّجَتْ الْأُمَةَ بِغَيْرِ اقْدَانٍ مَوْلَاهَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعَقْرِ وَبِذَلِكَ الْمَوْلَى يَرْجِعُ
 عَلَيْهَا طَالَمَا فِي بَابِ مَا يُوْجِبُ الْمَهْرَ مِنْ نِكَاحٍ مِنْهُ الْمَقْتَضَى قَبْلَ الْإِطْلَاقِ • وَلَوْ كَانَ الْخَطْبُ مِنْ
 حُرِّ بَيْتٍ أَوْ جَارِيَةٍ وَجَلَا أُخْبِنِيَا إِلَّا أَنْ الرِّجْلَ الْخَطْبُ لَا يَرْجِعُ بِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ تَزَوَّجَهَا نَفْسُهُ عَلَى
 الْإِثْمِ سَاحِرَةً فَارْجِعْ عَلَى الْخَطْبِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَلَكِنْ يَرْجِعُ عَلَى الْبِجَارَةِ إِذَا أُعْقِفَتْ
 وَأَنْ كَانَ الرِّجْلُ الْخَطْبُ تَزَوَّجَهَا مِنْهُ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَارْجِعْ بِرَبْعِ بَقِيَّةِ الْوَلَدِ عَلَى الْخَطْبِ طَالَمَا
 فِي الثَّانِي عَشَرَ مِنْ نِكَاحِ التَّائِيَةِ وَالْمَهْرُ وَانَّمَا يَكُونُ وَلَدُهَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ
 أَمَّا إِذَا أُخْبِرَتْ هِيَ أَوْ غَيْرُهَا بِأَنَّهَا حُرَّةٌ فَتَزَوَّجَهَا فَوَلَدَتْ مِنْهُ فَهِيَ وَلَدُهَا مَوْلَا لَهَا لَا وَلَدُ الْأُمَةِ
 وَرَقِيقُ الْأَنْثَى نَيْتُ الْغَرَضِ فِي الْعَقْدِ مِنْ دَعْوَى الْقَاعِدَةِ • رَجُلٌ تَزَوَّجَ أُمَةً الْغَرَضُ عَلَى أَنْ كُلَّ
 وَلَدٍ تَلِدُهُ فَهُوَ حُرٌّ سَمِعَ النِّكَاحَ وَالشَّرْطُ لَوْلَا بَيْتُ الشَّرْطِ تَكُونُ الْأَوَّلُ وَدَقِيقُ الْفَسْخِ
 الشَّرْطُ مُعَقَّدًا فِي فَصْلِ النِّكَاحِ عَلَى الشَّرْطِ مِنَ الْإِثْمِ • إِذَا عَزَّجَ بِحُرِّ بَيْتٍ أُمَةً فَتَزَوَّجَهَا
 عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوَلَدَتْ وَلَدًا قَالَ وَجَدْتُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الْقِيَمَةِ
 كَالْفَرَسِ وَالرَّقِيقِ فِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ مِنْ فَخْرِ الْقَدِيرِ وَفِي الْخَطِّ تَزَوَّجَ أَحَدُ الشَّرَائِكِ بِالْجَارِيَةِ
 الْمُشْتَرَكَةِ بِدُونِ رِضَا صَاحِبِهِ وَدَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ ثُمَّ رَدَّ الْأَخَرَ النِّكَاحَ فَلَهُ تَزَوُّجُ الْأَقْلَمِ مِنْ
 نِصْفِ مَهْرِ الْبَيْتِ وَلَمْ يَنْصَفِ الْمَسِيءَ لِأَنَّهُ رَاضٍ بِالْمَسِيءِ وَرِضَاؤُهُ مُعْتَبَرٌ فِي حَقِّهِ وَلَا تَخْرُجُ
 مَهْرًا بِالنِّكَاحِ طَالَمَا لَمْ يَرْضَ بِطِلَانِ شَيْءٍ مِنْ حَقِّهِ وَإِنْ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ حَقٌّ رَدَّ الْأَخَرَ
 النِّكَاحَ خَلَا مَهْرُ أَحَدٍ مِنْهُمَا خِلَافَ الزَّوْجِ أَوْ لَمْ يَخْلُ بِهَا وَهَذَا لِأَنَّ الْخُلُقَ أَعْلَى الْعَقْرِ
 فِي النِّكَاحِ الْعَصِيمِ وَهَذَا النِّكَاحُ لَمْ يَصِحَّ مِنْ نِكَاحِ الْخَضِرَاءِ (١) • وَمَا يَجِبُ لِلْأُمَةِ وَالْمَدْرَةِ
 وَأُمُّ الْوَلَدِ مِنَ الْمَهْرِ نِكَاحٌ أَوْ دَخُولٌ عَنْ شَبْهَةٍ يَكُونُ لِلْمَوْلَى وَمَهْرُ النِّكَاحَةِ وَمُعَقَّةٌ
 الْبَعْضُ يَكُونُ لَهَا لِلْمَوْلَى إِذَا وَجِبَ الْمَهْرُ عَلَى الْعَبْدِ نِكَاحٌ بِإِذْنِ الْمَوْلَى يَسَاعُ فِيهِ
 وَمَا يَجِبُ عَلَى الْمَكْنَانِ أَوِ الْمَدْرِ يَسَاعُ فِي ذَلِكَ وَمَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى مِنْ
 ذَلِكَ يُؤْخَذُ بِهِ الْعَقْرُ فِي نِكَاحِ الْمَالِكِ مِنَ الْإِثْمِ • (عَنْ) يَاقُوعٍ عِنْدَهُ بِمَا تَزَوَّجَهُ
 امْرَأَةٌ فَاهْرَقَ فَوْقَ قِمَتِهِ دُرُومَهُ أَيْ شَادَاهُ الْعَصِيمِ كَدَمِ الْأَسْتِلَاقِ • (يَجْعَلُ) الْمَهْرُ
 فِي الْفَقْرِ قَبْضَةً يَتَعَلَّقُ بِنِكَاحِ الْعَبْدِ وَالْأُمَةِ • رَجُلٌ تَزَوَّجَ غُلَامَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَبْعَهُ وَلَمْ
 تَرْضَ الْمَرْأَةُ أَنْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ مَهْرٌ فَلَمَوْلَى أَنْ يَبْعَهُ بِدُونِ رِضَا حَاوَانَ كَانَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ
 لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْعَهُ بِدُونِ إِذْنِ الْمَرْأَةِ وَهَذَا كَأَنَّكَ فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ الْمَدِينِ إِذَا بَاعَ بِدُونِ رِضَا
 الْفَرَسِ وَلَوْ أَرَادَ الْغَرِيمَ الْفَسْخَ فَلَهُ ذَلِكَ كَذَلِكَ هَهُنَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ لِأَنَّ الْمَهْرَ دُونَ
 جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى فِي السَّابِقِ الْأَوَّلِ مِنَ النِّكَاحِ • وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي النِّكَاحِ أَنَّ الْعَبْدَ الْمَأْذُونِ
 الْمَدِينِ لِلْفَرَسِ مِنْ مَنَعِ الْمَوْلَى مِنْ اسْتِغْنَاهُ وَرَهْنِهِ وَاجَارَتِهِ وَالْفَرَسُ إِذَا كَانَ الدِّينَ سَالَا
 وَأَنْ كَانَ مِنْ جِلَافِهِ ذَلِكَ قَبْلَ حُلُولِهِ أَتَمَّ وَتَقَضَّ ثَبُوتُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ أَيْضًا فِي الْعَبْدِ
 الْمَأْذُونِ الْمَدِينِ بِمَهْرٍ أَمَّا أَنْ كَانَ الْمَهْرُ سَالَا لِيُزَالِمَ الْمَوْلَى وَالْإِجَارَ يَجْرِي رَاقٍ فِي نِكَاحِ
 الرَّقِيقِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَلَوْ نَكَحْتُمْ عَبْدًا مِنْهُ • رَجُلٌ قَالَ تَزَوَّجْتُ هَذِهِ وَهِيَ أُمَةٌ مَعْرُوقَةٌ قَالَ
 مُعْجَلًا لَيْكُنْ ذَلِكَ أَقْرَابُ الْعَقْرِ وَالنِّكَاحُ بِاطِلٍ مِنْ مَهْرِ الْإِثْمِ • (فِي نِكَاحِ الْكَافِرِ) •

(١) المأذون إذا كان بين رجلين لا يزوجه
 أحدُهما بكذا في الخاطبة في الأولياء بعد

ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة ولو وقع عوقب وعوقبت أيضا إن كانت عالمة بحاله
والسباي بينهم أيضا امرأة أو رجلا ولا يصح به ناقضا للعهد إن كان ذميا فلا يقتل خلافا
لما لك في نكاح أهل الشرك من ابن المصم • ويكره الصلح أن يتزوج كيسة في دار
الحرب ولا بأس به إن تناول من ذبايح أهل الكتاب منهم وذلك منقول عن علي رضي الله
تعالى عنه ثم كراهة هذا النكاح بمعنى كراهية التوطن فيهم أو مخافة أن يبقى له نسل في دار
الحرب أو ما فيه من ضرر بل قد أجازت إذا سببت والوفا في بطنها وذلك لا يوجد في الذبايح
في باب نكاح أهل الحرب من سبر الميسر • المنة إذا زوجت نفسها رجلا
لم يكن لوليها حق الفسخ الآن • يصح كون أمرا ظاهرا بأن زوجت بنت ملكهم أو حريمهم
نفسها كائنا أو باعنا منهم أو نقتض من مهرها قصاصا فأحشا كان لا ولسانها أن يطلق يوم
بالتبليغ إلى تمام مهر ذلك أو بالفسخ في الكفاة من الخيانة • إذا طلق الذي أمر أبه
تلا نأوا وألهاهم أمام عليهما فرفضه إلى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق بخلاف
نكاح المحارم على قول أبي حنيفة فإنه لا يفرق بينهما براءة أحدهما وإنما اترزجها
بعد العلق الثلاث برضاها قبل التزوج بزواج آخر لأن هذا ونكاح المحارم في جميع
التفرع يمان على السواء هكذا ذكر في الأصل • وفي القدوري إذا طلق امرأة ثلاثا
أو خالها هم أقام عليها فإنه يفرق بينهما وإن لم يرافعا قوله وإن لم يترافعا يحتل ترك المرافعة
منهما ويحتل ترك المرافعة من أحدهما في العشر من نكاح الحبيب البرهاني في التفرع
الأول • (في المهر) • خطبت بنت رجل وبعت إليها شأ ولم تزجها أو باعها بعت للمهر
ببشرة أي عنه فأشوا ونفقه بالاستعمال أو قيمته حالها وكذا كل ما بعت حديده وهو قائم
دون الهالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة • دور في المهر • رجل بعت إلى امرأة متاعا
وبعت أو المرأة إلى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعته كان صداها كان (١)
القول قوله فيه مع بيته فإن خلف كان المتاع فأنما كان للمرأة أن ترد المتاع لأنما لم
ترض بكونه مهر أو ترجع على الزوج بما بقي من المهر وإن كان المتاع حالها كان كان شأ
مثلياً وبعت على الزوج مثل ذلك وإن لم يكن مثلياً لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما
الذي بعت أبو المرأة أن كان حالها كالرجل يرجع على الزوج بشئ وإن كان فأنما كان الأب
بعث ذلك من مال نفسه أن يسترقه من الزوج لأنه حبة من غيرة الرجم المحرم فكان له
أن يرجع وإن بعث الأب ذلك من مال الأنيسة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لأنه حبة من
المهر أو أحد الزوجين إذا وهب من المال لآخر لا يرجع • عمادية في الفصل الرابع عشر في فصل
حبس المرأة نفسها بالمهر • رجل تزج امرأة وبعت إليها هدايا وهضت المرأة ذلك
عوضا وزفت إليه ثم قال هكت بعث ذلك عارية أو أراد أن يسترد وأرادت المرأة
استرداد العوض أيضا قالوا القول للزوج في متاعه لأنه أنكر القليل (٢) وللمرأة أن
تسترد ما بعثت لأنها تزعم أنها بعثت عوضا للهبة فإذا لم يكن ذلك حبة لم يكن ذلك عوضا
فكان للمحل واحد منهما إن استرد متاعه قال أبو بكر الاسكاف إن صرحت حين بعثته أنه
عوض فذلك وإن لم تصرح بذلك لكنها حبت وفوت أن يكون عوضا كان ذلك حبة منها

(١) وقيد المصنف بكونه أدها مهر فأنه
لو أدهت أنه من المهر وقال هو ودية
فإن كان من جنس المهر فالقول قولها
وإن كان من خلافه فالقول قوله كذا
في مهر الصر في شرح قوله ومن بعث إلى
امرأته شأ •
(٢) فلا استهلك المرأة ما بعث الزوج
إليها فأنكر الهبة وطلب الضمان بشئ
أن يكون له ذلك لأنه لما حصل القول
قوله في أنه عارية وحلف على ذلك بعثته
أن المتاع عارية فيدها ومن استعمل
العارية فيها ككذا في فصول
الاستقروى من أواخر السابع عشر
ملخص وكذا في الفصولين •

وطلعت منها في فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر من الخيانة . اتخذ زوجته ثيابا وليس بها
حتى تنقذت ثم قال كانت من المهر وقالت من النفقة أعنى كسوتها الواجبة عليه فاقول
لها قيل لها الفرق بينه وبين ما إذا كان التوب فاقما حيث يكون القول ثمة فقلنا الفرق
أن في القسم انفصال أصل التملك واختلاف مقفه والقول قول المالك لأنه أعرف
بجهة التملك بخلاف الهالك فإنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قيل لم يجعل
هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالفائم قلنا بالهلال يخرج عن المأوى والاختلاف
في أصل الملك أو في جهته ولا خلاف في حال هلاكه فكيف كان اختلافنا في ضمان الهالك وبه
فاقول إن ينكر البذل والضمان في أول السنة عشر من نكاح البزاية . خطبت بنت
غيره فقال إن حدث المهر إلى شهر تزوجتكها وجعل يهدى الهاهد بالخصم المدة ولم يتقدم
ولم تزوجه أنه أن يسترد ما دفعه على وجه المهر فاقما هالكها وبقاؤه من الهدية يرجع
لأبها هالكها والمستفاد منها لا يذهب إلا ما أن يزوج الاخت إلا أن يدفع إليه
كذا دفعه له أن يأخذ منه فاقما أو هالكها لا رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية
أيضا في المسئلة المتقدمة إذا علم من حاله أنه لا يزوجه إلا بالهدية والألا من المصل المزبور .
مادفع من ولي المرأة من مال يقال له غرقا وقضائى فله أن يرجع عليهم ولو دفع إلى
أجنبي لا يجوز له الرجوع لأنه كان إجراءه بقايله تحسه المراد من الأجنبي هو الذي
لا يقدر على المنع أما إذا قدر كان حكمه حكم الأولياء جامع الفتاوى في المهر . رجل
خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرضى بنكاح هذا الرجل إلا أن يدفع
إليه مائة درهم فمدفع الخاطب إليه مائة درهم وتزوجها كان لزوجه أن يسترد ما دفع إليه لأنه رشوة
وعلى هذا الأب والآخر والعلم والخال وابن العم وغيرهم إذا أو أن تزوجوا إلا بعد أن يعطيه
الزوج ثمانين قدور وحيوان وغيره فأعطاهم ذلك وتزوجوه كان له أن يسترد ذلك منهم أن كان
فاقما وأخذ قيمته أن كان هالكها لا رشوة في فصل في حبس المرأة نفسها من الخيانة .
رجل وكل رجلا بأن تزوجه فلا تألف فزوجها بالنفن ولم يعلم بها حتى دخل بها أن أجاز
يجب المحسب وإن رد يجب الأقل من المحسب ومن مهر المثل (١) خلاصة في الوكالة من
كتاب النكاح . وإن اختلف في حال الخسة في قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده
حكم مهر المثل فمن كان من جهته كان القول له مع عينه وإن لم يكن من جهة أحد بأن كان
بين الله وبين خاتما يعطى مهر المثل وهذا قول أبي حنيفة ومحمد على مخرج الرازي وعلى
مخرج الكرخي أيضا فبان في النصول كلها ويحكم مهر المثل من مهر ابن المصم .
اختلاف في المهر حتى أصله يجب مهر المثل يعني قال أحد الزوجين لم يسم مهر وقال الآخر
قدعى فان أقام البينة قبلت والابتحاف النكح فان نكل ثبت دعوى التسمية وإن حلف
يجب مهر المثل وفي قدره أي أن كان اختلافهما في قدره فادعى أنه تزوجها بألف وادعت
أنه تزوجها بألفين حكم مهر المثل خيست أن أقام النكاح فاقول إن شهد به مهر المثل بينه
أي أن كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج وأقل منه فاقول له مع عينه وإن كان مساويا
لمتدعيه المرأة أو أكثر منه فاقول له مع عينها وأي برهن قبل حواء شهد مهر المثل

(١) يعنى يطل النكاح بالرد يجب
الأقل منهما بعد

- (٢) بأن كان مسأوباً لما تبعه وأقل منه
(٣) وبخالفه ما في الوجيز في باب
الدعوى والنية من النكاح قال محمد
أقام البينة أنه تزوج بأف وأقامت أنه
تزوجها على أفين فالمرأف جـ
(٤) بأن كان مسأوباً لما تبعه أو أكثره
(٥) وأن كان لا يشهد لكل منهما
بأن كان بينهما فالصحيح التاتر ويجب
مهر للمثل بمرأف في شرح قوله وأن
اختلفا في قدر المهر لمضاً جـ
(٦) ولا يقضى شيء إلا أن تقوم بشدة
على مهر مسمى إذا حكم بمهر المثل عنده
دور جـ
(٧) قوله قضى بمهر المثل أي كافي حال
الحياة دور جـ
(٨) وأن وقع الاختلاف بينهما بعد
الطلاق فإن كان قد دخل بها فهو كافي حال
قيام النكاح كذا في النسخ البرهاني
في الاختلاف بين الزوجين في ١٤ من
النكاح وفي ابن الهمام كما مر وأن كان لم
يدخل بها فهو كافي المتون من خطبه رحمه الله
(٩) قوله بنى بها يقال بنى فلان بنتاً وبنى
على أهله بناءً فبنى أي زفها والعتاة
تقول بنى بأهله وهو شرط وكان الأصل
فيه أن يدخل بأهله يضرب عليها قسمة
بأنه دخل بها ففصل لكل داخل بأهله
بأن صحاح جوهري
(١٠) فإن أذنت على ورثته مهرها
تصدق على مهر مثلها كذا في جامع
الفصولين في ١٤ منه جـ

(١) أولها لأن المرأة تدعى الزبوة فإن أقامت نية قبلت وإن أقامها الزوج قبلت أيضاً
لأن البينة تقبل لرؤية البين كما إذا أقيم المردع ينسحق في رد الودعة إلى المالك قبل وإن برهنا
فبينة من لا يشهد (٢) أي تقبل بنتها أن تشهد المثل في بنته أن شهد لها (٣) لأن
البينات شرعت لأبناث خلاف الظاهر والبين لا يشاء الأصل في النكاح كونه مهر
المثل فلماذا في خلافه فبينة أولى (٤) وإن كان مهر المثل يتم ما تعاقدان حلماً أو برهنا
قضى به أي بمهر المثل وإن برهن أحدهما قبل برهانه دور في المهر وموت أحدهما
كسبها حكمًا وبعدمهما في الاختلاف في القدر القول لورثته وفي أصله القول لمنكر
التسبية عنده (٥) وعندهما قضى بمهر المثل (٦) وبه يبقى من المثل المزبور لمضاً ولأن
ما ناجعاً واختلف ورثتهما في قدر المسمى حال أو حصة القول قول وفيه الزوج قل أو أكثر
وقال أبو يوسف القول قول ورثته الزوج لأن بنى مستكر ومال محمد بن بكر بمهر المثل
وأن وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسبية كان القول قول منكر التسبية ولا يقضى
لهما شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقضى بمهر المثل قالوا والفتوى على قولهما في فصل
في اختلاف الزوجين في المهر من نكاح الغلانية (٧) مات عن زوجة فأذنت المرأة للمهر
على ورثته أن أذنت قدر مهر المثل أو أذنت أقرار الورثة ذلك صح وكفى النكاح شاهداً
ولا حاجة إلى الأبناث وإن كان في الورثة أو لا وصغار فلها أن تأخذ مهر المثل من التركة
وإن أذنت الورثة إيراً أو استغنى فلا بد من البينة لهم وعليها البين إذا أوسيا في أن شاء الله
تعالى ما هو المختار في حق البين وقال الفقهاء أن كان الزوج بنى بها (٨) بمنع مقداره مهر
المثل قدر ما جرت العادة لا التحصيل والقول لأبوية فيه (٩) لأن النكاح وإن كان شاهداً على
المهر لكن العرف أن دخل شاهد على قبض بعضه ففعل بمسأوب لكن إذا صحت بعدم
قبض شيء فالقول لها لأن النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول بمكان في التقرير
والبنايا غير محكم في القبض لأن القبض قد ينفك عنه فرجع باعتقاد الإنكار وبه تقرر
تفق عليه وذكر في المفتى تزوجها عند شاهد بن على مقداره وضعت عليها وعليه سنون
وولدت أولاداً فهما الزوج وطلب من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن
المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتقال سقوط ما كلفه أو بعضه الإبراء أو بالخط وبه أفتى برهان
الأشعة ثم رجح وأفتى بجواب الكتاب كقوله المحكم في سائر الديون وعليه الفتوى فمن هذا
يسلم الحكم في المسئلة الأولى لأن قبض البعض بمقتضى وكذا الإبراء فلا يعارض
الحكمات في الثاني عشر من نكاح البزائية * المهر لا يكون إلا من مال المتقوم وإن مسمى
مالاً مجهول الجنس بان تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالتمام وإن مسمى
التسبية لم تصح وكذا الزوج تزوجها على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على
عبد أو ثوب بدوى صح التسبية لأنه حكم جنسه وإن جهل نوعه ولها الوسط من ذلك
ولا يصح مهر المثل والزوج بالخيار أن شاء أعطاها الوسط من ذلك وإن شاء أعطاها حصة
الوسط ولو تزوجها على كز حنيفة ولم يصف كان له الخيار أن شاء أعطاها كز أو وسطاً وإن شاء
أعطاها حصة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الوسط بعينه ولو وصف

السكر فقال وسطا أو دبا كان عليه تسليم السكر ولورزوج على توب وهو صوف شمر الزوج
في ظاهر الرواية ان شاء اصطلاحا أو يامن ذلك النوع وان شاء أعطاهما القيمة في أقبل مهر
الخامسة • وأما الذين النوع ولم يبين المصنف كما اذا تزوجها على عبد أو أمة أو جمل أو بشر
أو نحوها أو توب هروى تصح النكحة ولها الوسط من ذلك من نكاح بيان الرواية شرح
الواقاية في باب المهر (١) • أو على توب وهو صوف في الذمة فأتى بقبته أجرة ناهيها على القبول
فبذلك التوب لا تلورزوجها على مثل توبين وصفه فأتى بقبته لا تجبر على قبوله انما وقد
يكونه موصوفاً لانه لورزوجها على توب مطبق فلها مهر المثل انما وقد يكونه في الذمة
لانه لورزوجها على توب بعينه ثم أتى بقبته فانها لا تجبر انما وقد باتين القيمة لانه لو أتى
بالتوب الموصوف آجرت على قبوله انما وقد يحكم به أي أو يوسف وجه الله تعالى بالتوب
الموصوف ان آجل (٢) أي ان ذكر آجلا لان التوب الموصوف انما يكون دينان كان
مؤجلا وعدم الاجبار على قبول قيمته مروي عن أبي حنيفة وهو الاصل ان يثوبه في الذمة
صحيح وقيته خلف عنه فق القدرة على الاصل لا يصار الى الخلف شرح مجمع لابن مالك •
رجل تزوج امرأته على عشرة دراهم وتوب ولم يصف التوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها
قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم لأن تكون متعماً كترك كون لها ذلك من مهر
الخامسة • ولورزوج امرأته على الدراهم الكاملة كان كانت قيمته عشرة دراهم لم يكن لها
الا ذلك وان كانت قيمتها دين العشرة يكمل لها العشرة كالورزوج امرأته على توب قيمته
خسة كان لها التوب وخسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الاربعة فكسدت قال
بعضهم عليهم مهر مثلها وقال الفقيه أبو جعفر لها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قليل
الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المهر وقت العقد لا يتقلب موجباً لمهر
المثل كالورزوج امرأته على عبد أو توب فذلك قبل القبض فكان لها القيمة التوب
أو العبد ولا يصار الى مهر المثل في المصنف من سماع الخيامية • ولورزوج على خدمة
سنة أو خمسة ووضي ذلك المهر كان لها عين الخدمة خزانة الفنتين (٣) • رجل تزوج ابنته
من رجل على أن يبرئ الزوج الاب من دينه الذي عليه أو تزوجت الابنة نفسها على أن
يبرئ الزوج ابها من دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا الوفاة على أن تبرئه
والنكاح من مهر الخامسة • ولورزوج امرأته على أن يهب الزوج لايها ألف درهم
سكان لها مهر المثل ويحب لايها ألفاً ولم يهب فان وجب كان له أن يرجع في الهبة ولورزوج
امرأته على أن يهب لايها عتيا ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد
دفع الألف الى الاب رجح عليها نصف الألف وهي الواهبة من المحلل المزبور وهو
مثلها مهر مثلها من قوم أيها وقت العقد سواها أو لا وعقلا ودينا ولدا وعصر أو بكرة
وثبابة فان لم يوجد منهم فمن الابانب لامهر أمها أو ثلثها الا اذا استأمن قوم أيها وثبابة
في المهر (٤) • وفي المتن يشترط أن يكون الخبر به والمثل رجلين أو رجلاً وامرأتين
ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك فهو عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا
في غاية البيان بيان الرواية شرح الواقاية في المهر • ومهر مثل الامة على قدر الرغبة فيها

(١) ولورزوجها على فرس قالوا يجب
الوسط أو قيمته وكذا الحكم في وجوب
الوسط في كل حيوان ذكر جنسه دون
نوعه وانما يجبر الزوج بين دفع المهر وبين
دفع قيمته وأيهما أذى يجبر المهر على
قبوله لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة
فصار مثلاً أيضاً والعين أصل نسبته
فيصل الى أيها شاء كذا في منغ الفقار
في المهر سـ
الكتاب تثبت في الذمة في النكاح والسلم
في اقرار المهر سـ
(٢) وأما في ديار فلما يحكم بالتوب وان
وصف بل يجبر الزوج لانه لا يترك الاجل
عادة كذا في منغ المحرم
(٣) وأما التزويج على خدمة الزوج للمرأة
فلا يجوز ذكره المتون وأما التزويج على
رعي غنما فيجوز ذكره في بيان الرواية
منه من شرطه
ولورزوجها وهو تزويج على أن يخدمها سنة
كان لها مهر مثلها خزانة الفنتين من المحل
المزبور سـ
(٤) وقيل هو مقدار أجرة الوطء لو كان
الزناحلالا دور

وعن الاوزاعي ثلث خلتها جميع الفتاوى تعلقان لصدق الاسلام * القرضا
 ذكر في الميزان راد به مهر النسل واذا ذكر في الاماء فهو عشر ختمتها ان كانت بكر وان كانت
 ثيبا نصف عشر ختمتها كذا ذكره البرسخسي * حادى في باب الاستبلاء (الحقة) وروى
 عن أبي حنيفة قال نصير العقر هو ما يتزوج بهن لها وعليه القصرى متعب تارة وتارة
 ولا يجب المهر في النكاح القاسد الا بالحاجة في القبل وجنبه يجب الاقل من مهر المثل
 ومن لم يبي ان يبي والا يجب مهر المثل بالتمام بل كذا في النزاع في النكاح القاسد من
 زينة الفتاوى * اذا اشترى جارية ووطئ امرأته استحققت كان عليه مهر واحد لان
 الوطئ كانت تامله سبب واحد وهو المثل من حيث الظاهر وان استحققت نصفها كان
 عليه نصف مهر المصنف وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ أحدهما امرأته كان عليه لكل
 وطء نصف مهرها يتكرر بالوطء من أو آخر وهو الخبيثة * ولو تكرر الوطء وشبهة
 واحدة كان كأنه شبهة لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادق ملكه وان كانت شبهة
 اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادق ملك الغير فالاول كوطء جارية ثبته
 أو ملكه والمثيرة كوطء الثاني وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ
 مكاتبه مشتركة كصرا أو اتحد ونصفه لها لو تعدد في صبب شر بكة والنكاح لها ولا يمتد
 في الجارية المستحقة كذا في الظاهرية في القاعدة الثامنة من الاشياء * اذا وطئ
 الرجل جارية امرأته امرأه او يجب لكل وطء مهر لان لكل وطء شبهة اشتباه من نكاح
 الواقعت الحاسمة * اذا وطئ جارية بكر الانسان وجب المهر يتقرر في القصر نقصان
 البكارة فيصير الاكتمل منها من أو آخر حد ود البرازية * لو تزوج امرأة على عبد ولم
 يعلم العبد البهاق استحق قائم تزوج عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع في باب العتق على
 جعل من الكفاي * فرق محمد بين اجارة ومهر فاق المهر لو استحق يرجع بغيره على
 الرجل قبل السابع عشر من الفصولين * وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في كتاب
 الاختلاف اذا تزوج امرأته على عبد وهي لا تعلم حاله فاذا هو حر فلها قيمته وان كانت
 تعلم أنه مملوك لمهر مثله وان كان مديرا أو مكاتباً أو أم ولد وهي تعلم ذلك أو لم تعلم أو كان
 مملوكا وقت العقد فلها قيمته في السابع عشر من نكاح النازخانية *
 وفي الاشراف اشترت زوجا مملوكا النكاح ووسطا المهر من دين عبدا ثم اشتراه اذ المولى
 لا يسترجع عليه مبدونهما شيئا لشد او ضاع للثاني في مصراع الدرارية في شرح قوله
 ولا يتزوج المولى أمته الخ * تزوجها على أنها بكر فاذا هي ثيب يجب كل المهر لمرحلا
 لامرأته على الفساح بان زالت بوبية وان تزوجها بآنيد من مهر مثله على أنها بكر فاذا
 هي غير بكر لا يجب الزاد ذو التوفيق واضع للمعامل وان اعطاه زيادة على المهر على أنها
 بكر فاذا هي ليست بكر قبل زوال الزيادة وعلى قياس مختار ما في بعضا فيا اذا اعطاه
 المال الكثير بمجه المهر على أن يبيع زوجهما بغيره ولم يفعلوا رجوع عاذا على مهر
 منها وكذا أفق المتخاور من يبي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في قوله الامام ظاهر
 الدين أنه لا يرجع في كلتا الدولتين في الثاني عشر من نكاح البرازية (١) * رجل تزوج

قوله ولم يجب المهر الظاهر ولم يجب الحد
 وفي الثانية دفع ولم يجب الحد وهو الظاهر
 لان العقر هو مهر المثل

قوله ولكن صرح الخ هو الاصح اذا المال
 في باب النكاح ليس بغيره أصلي كذا
 في الفصل الثماني من القبولين من
 محركات حسي

(١) تزوج امرأة على أنها بكر فدخل
 بها فوجدها غير بكر فمهرها واجب عليه
 بكارة لان البكارة لا تقصر مستحقة والنكاح
 كذا في جميع الفتاوى نقلان الواقعات
 للصدر الشهيد في المهر من النكاح
 ولو تزوجها بأن يدفن مهر مثله على أنها
 بكر فاذا هي ثيب لا يجب الزيادة كذا في
 باب في المهور من الفتية

أخرى أتى أنه إن أقام بها هذه البلد تهرها ألف درهم وإن أخرجهما عنها تهرها ألفان
 فالشرط الأول صحيح والثاني فاسد حتى أنه يجب الألف على تقدير الإقامة بها ويجب تهر
 المنزل على تقدير الأخرى عنها لا يزاد على ألفين لرضاها بقدر الألفين ولا ينقص عن الألف
 لرضاها بقدر الألف وعلى قولهما الشرطان جائزان في المهر من نكاح فواشدا الظهري
 • وفي عرف ديواننا ليس للمرأة أن تنقص نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهر لأن
 في عرفنا البعض مجهول والبعض مؤجل والمجهول يسمى دست يمين والمؤجل يسمى
 كاتين كردن والمعرف كالشروط فخيرة الفتاوى • وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة
 على مهر معلوم وأرادت أن تنقص نفسها من الزوج حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك
 في عرفنا ولا يمكن ينظر إلى المسمى وإلى المرأة أن كان مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى
 كم يكون منه مجهول كم يكون منه مؤجل في العرف فيبقى بالعرف يسمى هذا بالمراسمة
 دست يمين كذا اختاره القسمة أبو البث وعليه الفتوى • ولو شرط تجهيل الكل في العقد
 يجعل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ الإمام تيم الدين النسفي في فتاواه أنه
 لا يصح قال رحمه الله تعالى تأويله إذا جعل مؤجلا إلى وقت الطلاق أو إلى وقت الموت
 وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح في السابع عشر من نكاح المصلحة • (ق) تزوج
 في البلد ثم أخرجهما إلى الرستاق فابت ذلك فلها ذلك إذا حبست نفسها بالمصدق والاختلا
 (ق) تزوج ببلدية في بلد فوكت منه ثم أراد أن يخرجها إلى الرستاق فلها الإباحة ولو أخرجهما
 ثم ابت فلها ذلك (لم) أنه أن يخرجها إلى الرستاق أن كان الرستاق قريبا قبل ما التقرب
 قبل ما دون السفر وهو العوالم في الباب التاسع من نكاح تقدا الفتاوى • وتأويل
 ما أجاب به (شم كص) والبدوا لظاهرهما إذا كانت المسافة سفرًا فإنما بالقاسم الصغار هو
 الذي يختار قول أبي حنيفة في منع نفسها من السفر بها لاجل المهر ومع هذا قال الزوج أن
 يخرجها إلى ما دون السفر وإن لم يوف مهرها بعد فخر بهذا أن للزوج أن يخرجها من
 البلدة إلى القرية إذا لم تكن المسافة سفرًا تنفصا بين أبي حنيفة وصاحبه وإن لم يوفها
 مهرها في باب ما يجوز للزوج والزوجة من القسمة • قال لو أن رجلا تزوج امرأة
 وأعطاه صداقها فأراد أن ينقلها إلى حيث شاء كان له ذلك وليس لها حتى الاستناع
 ولو أغرت المرأة بدين لا يها أولادها أو لا تنكر كالمقتره أن ينصها من الخروج في قول أبي
 حنيفة وقال ليس للمقتره منعها من الخروج ونقل الزوج قيل قضاء القاعدة • إذا
 زوج ابنته الملقاة فأراد أبوها التحول إلى بلد آخر بعيا فله أن يحملها معه وإن صكره
 الزوج إذا لم يكن أعطاها مهرها فإن كان قد أعطاها فليس له ذلك إلا برضا الزوج من
 مهر متقب التاكونية • شككت عند القاضي أنه يضر بها وطلبت الاسكان عند قوم
 صلحين أن علم به زهره والأخاف أن الجيران صلحاء أقرعها عندهم والأمر بالاسكان عند
 الصلحاء من نفقات البازارية وصككها في الحامية • وفي الفتاوى الصغرى إذا أراد
 الدخول بالمصغرة أن كانت بنت خمس سنين لا يدخل وإن كانت بنت تسع سنين يدخل بها
 وفي الست والسبع والثمان أن كانت حصة حصة تشمل الوطء يدخل بها وإن كانت

قوله وهو الصحيح أي وعليه افتاء كاشي
 الأيام في الخلاصة من أهل المزبور

موزونة لا وكثيرا ما يخفى على أنه لا مبرة للسنة وإنما المبرة للعاطفة وكذلك في ختان الصبي
 في الثامن من نكاح الخلاصة * وتكلموا في تفسير البلوغ الجماع قال بعضهم
 إن كانت بنت تسع بلغت وإن كانت بنت خمس لا وفي الست وال سبع والثمان إن كانت
 عبلة فقد بلغت ذكرها في نفقات المصاف * واختاروا ما لم يبلغ تسع لم يبلغ
 الجماع هكذا قال القصة أبو الليث في التوازل وعليه الفتوى من نفقات الفتاوى
 الصغرى * ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة إلى الزوج ولكن يجبر الزوج على إيفاء
 المجهل فان زعم الزوج أنها تحصل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يربح النساء ولا يتبر
 السن من مهر البرازية * طلب زوج الصغيرة من الولي تسليمها إليه للمؤانسة وهي
 لا تحصل الجماع ورضى الأب بالتسليم وأبى الامة قاله عمر رضا الأب لا بالامة لأن الولاية
 له وإن أبى الأب لا يجبر وفي التبيين كبير تزوج بنت سبع وثلاثه الامة أنها انسلها إليه
 قصد ما ففترت لها فذهبها إلى نفسها وترتها إلى أن تحصل الجماع دفعها للضرر عن
 الصغيرة من المحل المزور * ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو
 أحق بإسكانها المنع من الزوج حتى تأخذ كل المهر غير الأب والحجة إذا سلم الصغيرة
 قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلا عرفا
 والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم المبيع قبل قبض
 الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالك لمطالبه صداق الصغيرة وإن لم يكن للزوج
 الاستفاد مما لا يوجب بالخلوة والنفقة لا يجب قبل أن تصير محلا للاستفاد في نكاح الصغار
 من البرازية وكذا في الخلاصة * ولو تزوج بنته البالغة برضاها وأخذ المجهل واشترى به
 جهازها وسلمه إليها فليس لها انكاد لأن الأب مأذون بشرائها الجماع فاعاد عموما
 علمت أنه اشتراها من مالها أو لم تعلم في مسائل المهر من زينة الفتاوى * الأب
 إذا طلب مهر البنت البكر البالغة من الختنه ذلك إذا انتهت البنت وفي المستحق الزوج
 إذا دفع المهر إلى الأب برئ أم ليس للأب أن يؤخذ الزوج بالمهر إلا بوكالة منها الأب
 إذا أقر قبض المهر فإن كانت البنت بكرا صدق وإن كانت ثيبا لا يصدق في الثامن
 من نكاح الخلاصة * وفي البقالي وللقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالأب
 والجد والوصي رواء هشام عن محمد وأطلق المصنف أنه لا يقبض إلا الأب من غير
 وكالة تارة خاصة في الأولياء * سئل عن تزوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج
 فبلغت وأرادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الأخ أجاب
 إن كان الأخ وصلاها الطلب عليه لا على الزوج وإن لم يكن وصلاها الطلب على الزوج
 والزوج يرجع على الأخ بالصداق إن كان باقيا عنده من تساوى ابن تميم (ج) وكذا
 في البرازية * تزوجت أخته وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها من الزوج
 فلو كانت الامة وصية لم يكن للنفقة ذلك البراءة الزوج يدفعه إلى الامة ولو لم تكن وصية فقبلت
 أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الامة (أ) إذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه إليها
 كدفعه إلى أبيه * وكذا الجواب فيما سوى الجد والأب والقاضي لأن غيرهم لا يملك

(١) وفي فتاوى قاضيان وظهر الدين
 إن كان قائما لأنها قبضت وليس لها حق
 القبض كذا في نكاح جمع الفتاوى
 في فصل قبض المهر

(١) قبض الولي مهرها ثم أدى الرقة

على الزوج لا يستحق إذا كانت بكر إلا أنه
ولي القبض لا الرقة وإن كانت ثيباً يستحق
لأنه أمين أدى رقة الأمانة بزيادة من نكاح
الصغير

(٢) وإن كانت ثيباً يستحق لأنه ليس بحق
القبض فإذا قبض بأمر الزوج كان أمانة
في يده من جهة الزوج فيستحق في دعوى
الرذعي الزوج كالمودع إذا خال ودعت
الودعية ذكر في ضمان الحق وأحال إلى
نكاح فتاوى ميرقد كذا في نكاح جميع
الفتاوى في المهر

قوله زوج ابنته الصغيرة الخ المستحل
في النكاح في فصل حبس المرأة تنصها
بالمهر وكذا في البرازية
(٣) لأنه لا يملك قبض الصداق في هذه
الحالة فلا يملك الاقربيه كذا في أحكام
الصغار

قوة ولا يرجع الزوج بذلك على الأب
أي إذا كان خال عند أخذ المهر أخذت
منك المهر على أن أبرئك من مهر بنتي ثم
أنكرت البتة أنه يرجع على الأب إذا
رجعت المرأة عليه كذا في التام من
نكاح الخلاصة

(٤) وأبقى المرحوم يحيى بن زكريا
بخلافه

(٥) وإذا خال الأب وتوخت فلا تمن ابني
على كذا لم يلزم الأب الصداق بلا ضمان
برازية في نكاح الصغار كذا في الخلاصة
عن

(٦) وفي فوائد هذا الإسلام إذا ضمن
الأب مهر امرأته لأنه الصغير وأدى
لا يرجع على الصغير إلا بشرط الرجوع
كذا في مهر زينة الفتاوى

لص

للصغير في حال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقداً يحكم الولي وألوا كلمة
في العاشر من الأصول (١) يدل قبض صداق بنته ثم أدى أنه رذعي الزوج وصحته
الزوج وكذا ثبتت قالوا إن كانت بكر لا يستحق الأب الأمانة لأنه يملك قبض صداق
البكر فإذا برئ الزوج بقضه لا يملك الرذعية وإن كانت ثيباً خالاً قول قول الأب (٢)
زوج ابنته الصغيرة فأدرت ودخل في الزوج وطلب مهرها من زوجها فقال الزوج
دفعنا في أيك حال صغيراً وصحة الأب لا يصح إقرار الأب عليها (٣) ولها أن تأخذ
المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الأب لأن الزوج أقرب قبض الأب في وقت كان
الأب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالمودع قبض الدين إذا أقر قبض الدين وصحته
المدين وصحته الطالب في حبس المرأة نفسها بالمهر من ضمانه المقتين قال المخلو
البكره وتكمل المهر وجوب العقد باعراً فأنص الأثر أي أن ما تم مقام الدخول في حق
العين وفي حق وقوع الطلاق بعد ما رجع باعراً حتى لا يملك بعد المخلو لا يملك ما رجعها
في العقد ذكره في أدب القاضي في باب الخاطبة بالمهر من نكاح التساعدية خلو
العين صحيحة وكذا خلوه الجواب في قول أبي حنيفة والرقع يمنع المخلو لأنه يمنع الجماع
وذكر في طلاق الأصل أن العقد يجب على الرقعة ولها نصف المهر ولا تصح خلوه الظالم
الذي لا يجماع مثله ولا المخلو بصغيرة لا يجماع مثله وفي كل موضع صحت المخلو ولوطلقها
لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت المخلو كان لها كل المهر وإن أقرت المرأة أنه لم يجماعها
في ظاهر الرواية في فصل المخلو من نكاح النشابة (طه) زوج لابنته البالغة أمه غير
إذ هو ضمن المهر فأجاز النكاح لا يكون إجازة للضمان (٤) (قب) هو إجازة للضمان في باب
نكاح الصغرى من القنية (٥) وفي مختصر القدوري وإذا ضمن الولي المهر مع صغره
والمرأة صغرة في مطالبة المهر من زوجها أو وليها وفي باب الولي من نكاح شرح الطحاوي
الأب إذا تزوج الصغير أمراً فليمرأة أن تطالب المهر من أبي الزوج فهو ذي الأب من مال
ابنته الصغير وإن لم يضمنه الأب فالقضاء صريحاً بخلاف الوكيل إذا تزوج قائمه ليس للمرأة أن
تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وإن أدى الأمر من حال نفسه أن اعتد وقت الأداء أنه
دفع ليرجع على ابنته الله فيمكن أن يرجع وإن لم يضمنه فالقضاء أن يرجع لأنه أدى
دواماً طالبا في الحال فصار كالمهر المدين وفي الاحتسان لا يرجع لتصرف الناس (٦)
وأبى في بعض المواضع الوصي إذا تزوج امرأته لتيتم قالوا في مطالبة المهر ضمن بالقضاء
مهر بها أو لم يضمن وإن أدى من مال نفسه يرجع في مال التيم والأب إذا تزوج امرأته
لابنته الكبير وضمن المهر فإن كان بامرءه رجوع عليه يعني إذا كان الضمان بامرءه وإن لم يكن
بأمرءه لا يرجع والأمر بالنكاح لا يكتفون أمر البنات والأمر بالنكاح لا يكون أمراً
بالبنات في مسائل أحكام نكاح الصغار لا يشرع في وصع ضمان الولي المهر لأنه
من أهل الالتزام وقد أضافه في ما يقبله فصح والمراد به أنه في الصلحة أن في مرض الموت
فلا لأنه يرجع لو أوفيه في مرض موته وكذلك كل دين يضمنه عن وارثه أو لولائه كافي في النسخة

وأما إذا لم يكن وأولئك قالوا نعمان في مرض الموت من الثلث كالمهر حوايه في ضمان
 الأجنبية واستغن عن القول بصفة النعمان أنه لو لم يضمن الأب مهر ابنه الصغير لا يطالب به
 ولو كان عاقل الله لا يزمه بلا ضمان لم يكن النعمان فائدة كافي المراج فلو تزوج ابنه الصغير
 لا يثبت المهر ففائدة الأب بل يثبت في ذمة الابن عند نكاحه أو كان الابن موسرا أو معسرا
 (١) وقد كره في المتقدمة وشرع بما لا يأن النكاح لا يتقبل عن زوم المال انما يتقبل
 عن إيفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الإقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا
 هو المقول عليه كافي فتح القدر به اندفع ما في شرح الطحاوي من أن للمرأة مطالبة أبي
 الصغير بمهرها ضمن أو لم يضمن انتهى في باب المهر من البير الرائق • وفي إقرار الزايدات
 المرض إذا كان عليه دين الحصة فتزوج في حال المرض فله مهر المثل ولو لم يكن مهرها
 له من الحصة والزيادة على مهر المثل كان دين الحصة مقبلا عليه • حمادة في أحكام في كتاب
 النكاح • • ولأنه فقد هذا المهر لم يملكها ويتبعها غراما الحصة ويحاصون يد بينهم حمادة
 (ب) قبل المسئلة المزورة جارية زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس
 للأولياء أن يطلبوه المهر مثلها في باب المهر من النسيئة • امرأة تزوجت مهرها من
 زوجها ثم أن الزوج أقرب يدي الشهود أن لها عليه كذا وكذا من المهر فتكلموا في ذلك
 قال النسيئة أو البت يصح إقراره إذا قبلت ويصح على أنه زاد في مهرها والزيادة في المهر
 بعد حجة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزيادة في المهر لا تنص من غير قول المرأة من
 مهر النسيئة • وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة أو دخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها
 في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليها عقد مسقط • وعند محمد
 نصف مهرها وعليها بقية العدة وهي مسئلة القدر يرى • وعند زفر عليه نصف المهر ولا شيء
 عليها من العدة بناء على أن الدخول في النكاح الأول دخول في النكاح الثاني عندهما
 (٢) خلافا لمحمد في الثاني من طلاق المخلصة • (ز) وعن النسيئة أبي القيث جدد العقد
 يجب كالمهرين وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني إلا إذا قصد الزيادة على الأول وإن زيادة
 جائزة عندنا حال قيام العقد (ز) وإن جدد النكاح إلا بتساط لا تزم الزيادة بلا نزاع لأن
 الغرض إتمام الأول ولأن العقد الثاني يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في (م) من
 مهر نقد القساوي (٣) • تزوج به رجل بألف ثم جدد العقد بثلثمائة أو بغير
 أن على قولهما لا يلزم الثاني وعلى قول الإمام الثاني يلزم وذكره صمام أنه يلزم ألفان
 ولم يذكر خلافا في الثاني عشر من نكاح البراءة • وقد كره في الأئمة الطحاوي في شرح
 الخليل إذا جدد النكاح في المتصوكة روى عن أبي حنيفة أنه يلزم المهر الثاني ويكون
 زيادة في المهر والله أشار وشمس الأئمة المرحوم في شرح النكاح قال مولانا وشيخي
 أن لا يلزم ما ألف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظا لو ثبت زيادة انما يثبت في ضمن النكاح
 فإذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه في مسائل المهر من النسيئة • الزيادة
 في المهر بعد العقد لازمة بشرط قبولها في المجلس على الأصح كافي القلهويه أو قبول
 وليها إن كانت صغيرة أو لم تعقل كافي أنفع الوسائل بمرورائق • طلق امرأته رجعا

(١) لا يطالب الأب بمهر ابنه الصغير به
 أخفى المرحوم يعني المولى يعني زكراية

(٢) يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني
 لأن النكاح الثاني اتصل به الدخول
 كذا في التآخارية من النكاح (١٧) بعد
 (٣) جدد للملال نكاحها بمهر يلزم
 إن جدد له لأجل الزيادة لا احتياطا
 كذا في النسيئة في باب الزيادة في المهر

ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج بالمهر المؤجل فيه اختلاف المشايخ وكذلك لو ارتدت ثم أسلمت وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالب بالمهر فيه اختلاف المشايخ تارة ثانية في المهر (١٧) • وبالإطلاق الرجعي يتجمل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل من طلاق أو فسخ الوصائل • وقد صدر الإسلام أن يالرجعي لا يتجمل المؤجل لأنه أمانة مات أو التفريق الرجعي ليس بفراق وذكر القاضي أنه يتجمل ولا يعود الأجل بالرجعة في الصحيح لأن الأجل زال فلا يعود إلا بالتأجيل ولم يوجد في الثاني عشر من مهر الزانية • ولو تزوج المطلقة وجعته فاته بصبرها جعها ولا يجيب المال لأن النكاح لم يجرع من الرجعة في القول الصحيح جواهر الفتاوى (في الباب الأول من الطلاق) • (٥) إذا تزوج المطلقة طلاقاً فارجعها بصبرها جعها هو المختار لأنه إن تعذر العمل بحقيقة النكاح لمصلحة عجزها عن الرجعة لأنه يحتلها منه كبرى (١) • تزوجها بمهر سراً بشئ وعلايته بأشكران وأوضاعها وتعاقد في العلانية بأكثر خالدة لأنه الآن يكون أشهد عليها أو على الولي أن المهر مهر السر والعلانية جمعة من مهر الزانية • ومثال السكنى فختها في بيت حدة تأمن على متاعها ولا تستحي من غيرها من معاشره الزوج فإن كان للرجل والدة أو أخت أو ولد من غيرها في منزلها فقتلت صغيرتي في مثل على حدة كان لها ذلك لأنها تأمن على متاعها وتستحي من المعشرة إذا كان البيت واحداً فإن كانت والفتها يوت أو أعطى لها بيتاً بغيره ويغفر لم يكن لها أن تطالب بها آخر إذا لم يكن ثمة أحد من أحماء الزوج يؤذيها فإن لم يكن هنالك أحد فكت إلى القاضي أن الزوج يؤذيها ويضربها ويؤذي مسكينين قوم صالحين يعرفون أحسانه وإساءته إن علم القاضي أن الأمر كما قالت زهره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن لم يعلم القاضي ذلك فطر القاضي إن كان جبراً إن الدار قوما صالحين أفترها القاضي هناك ويسأل من جبرها فإن أخبروا أن الأمر كما قالت زهره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن ذكر الجبر إن أنه لا يؤذيها بتركها القاضي في ذلك الدار وإن لم يكن في جبرها من يشق به أيامه القاضي أن يسكنها بين قوم صالحين من نفقة الخالية • ولو كان في الدار يوت وأبت أن تسكن مع ضربتها أو مع أحد من أهل الدار أن أخلى لها بيتها وجعل له صرفاً وظل على حدة ليس لها أن تطالب بها آخر وإن لم يكن بها إلا بيت واحد فله ذلك من نفقة الاختيار شرح المختار وفي الفتاوى امرأة أبت أن تسكن مع أحماء الزوج كلته وغيرها أن كان في الدار يوت وتزج لها بيتاً وجعل له بيتاً فله ذلك ما لم يكن لها أن تطالبه بيتاً آخر وإن لم يكن في الدار إلا بيت واحد لها أن تطالبه ولو أبت أن تسكن مع جارية تزوجها فهو وما ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان أو أكثر إلا أن بيتاً انشأوا واحداً ليس لها أن تطالبه بالسكن إلا استمر في نوع في الخصومة مع المرأة من نكاح ففسخ كرك • رجله امرأة وأمة فقتلت المرأة لأسكن مع أمستك وأرادت متاعاً ترضى لها ذلك لأن الأمة بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أمه فله ذلك هكذا في فتاوى صدر القاضي وبرهان الأمة في الفصل الخامس من نكاح الولو الجسية • امرأة أبت أن تسكن مع جارية الزوج لها ذلك

(١٦) (عك) تزوج مطلقة الرجعية في عتدها ووشها لا يصبرها جعها لأن التزوج لغو والوطء بناء عليه فتكون كاجنية كذا في الرجعة من الفتنه عذ وهو مخالف لما في الجواهر والمنه الكبرى وفي السنن أن تزوجها في العدة لا يكون رجعة في قول أبي حنيفة وعلى قول محمد يكون رجعة في المختار والعشر من طلاق التارخانية عذ قوله غلطاً هو بالتصريح المفسر وهو ما يغلط ويختم بالفتاح له قوله ولو أبت أن تسكن الخ سبي ما يخالقه في الولو الجسية وما في الجبر موافق لما في الولو الجسية عذ وفي الجبر نقصان عن شرح المختار لأنه لا بد من بيت الخلاء ومن مطيع بخلاف ما في الهداية بنى الاقتناء بما في شرح المختار كذا يخطب جامع هذه المجموعة عذ

قوله ليس لها ذلك أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقول محمد استرا عكذا في الفتنه في باب ما ينفق نفقة الزوجة

وفي الاتهامات ليس له ذلك امرأة حات لا سكن مع والدك وأقر بانك لها ذلك خرافة
 القضاوى فيما يكون للمرأة أن تفعل * سئل في رجل تزوج بكرا في منزل أبيها ومنها
 يخدم فهل يجب عليه أن يسكنها منزلا يقيم بها ويخدمها خادما ومن يزورها أم لا أجاب
 حيث يقيمها لها سكنها من منزل أبيها فله أن يسكنها منزلا من جيران صالحين ولا يترحم
 مؤنة لها وعليه أن يشتري لها ما تحتاج إليه ولا يخدمها فان كان لها خادم يلزم تفقها
 ونفقة خادم واحد من قضاوى الشيخ سراج الدين الخافقي * امرأه لها أب وليس له
 من يقوم عليه ويمنعها الزوج من تعاهدها لها أن تعصيه وتطيع أباها من مناسك
 أو كافرا في باب حق الزوج عليها من منية المني * والزوج أن ياذن لها بالخروج
 إلى سبعة مواضع زيارة الأبوين وصادتهما في تزويجهما أو جدهما أو ولدهما أو
 فان كانت قايمة أو غيبا أو له صاعق أحد حق أو عليها لا حد حق خرجت بلا نفقة وكذا
 الحج وفيما عدله من زيادة الأجانب وعيادتهم والولاية وأن أدن الزوج كالغاصين
 وفي أدب القضاى أنه أن يعلق عليها الباب من غير الأبوين في الحظر والامتناع من تنكاح
 الزانية * وله المنع من الجماع من الحبل للزور * وإذا أراد الزوج أن يمنع أباها
 وأمتها أو واحدا من أهلها من الدخول عليها في منزله اختلوا في ذلك قال بعضهم أنه
 يمنع من الدخول ولا يمنعهم من النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الدخول
 ويمنع من النظر من لا يكون محرما عليهم الزوج وقال بعضهم لا يمنع الأبوين من الدخول
 عليها الزانية في كل جمعة وانما يمنعها من الكسوة عند حاجتها وعليه الفتوى وكذلك
 القنوى وهل يمنع غير الأبوين من الزيارة قال بعضهم أنه يمنع وقال بعضهم لا يمنع
 الحرم من الزيارة في كل شهر وقال مشايخنا في كل سنة وعليه الفتوى وكذلك
 لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة الجاهل كالملة والعمه والاخت فهو على هذه الأقوال
 من نفقة الخطانية (١) * سئل عن رجل تزوج بامرأة ولها أبوان بائنان إليها بمنزل
 الزوج يحصل بعيشهما الضرورة لكونتهما بكرهان الزوج وبهما ما يمنع القربان
 والنوم عنده والامتناع عليه له منهما من الدخول إلى منزله والاجتماع عليهما إلا
 بضرره خارج المنزل أجاب نعمه متهمهما من الدخول إلى منزله ولهما النظر إليها والكلام
 معها خارج المنزل من قضاوى ابن القيم (في الأولياحوال الكفاه) (٢) * الولي شرط
 صحة النكاح في الصغار والمجانين والمبالك واختلوا في الحفاضة البالغة إذا تزوجت نفسها
 ورؤى أبو سليمان بن محمد أن نكاحها باطل ورؤى أبو خضر عنه أنه لم يكن لها
 ولي يجوز أن كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي أن اجازة جازوا نية بطل سواء كان
 الزوج كفوا أو لم يكن إلا أنه إذا سكن كفوا كان للقاضي أن يجتد النكاح ولا يقر
 لزوجهم غير تجدي وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يصور النكاح بكره كانت أو ثيبا
 وتزوجت نفسها كفوا أو غير كفوا إلا أنه إذا لم يكن كفوا كان فلا ولا صاعق الاعتراض
 ورؤى الحسن بن أبي حنيفة أنه يصور النكاح أن كان كفوا وإن لم يكن كفوا لا يجوز
 النكاح أصلا واختلفت الروايات عن أبي يوسف والفتاوى في ما تالف القنوى رواية الحسن

(١) وفي نفقة ملحق الابن والصغير
 أنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين
 ودخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيره ما
 في السنن من أن هو في نفقات مختارات
 في الزوال ولا يمنع الزوج حملها من
 الزيارة في كل شهر مرة وعليه الفتوى
 وكذا إذا خرجت المرأة إليهم بدارهم
 انتهى وما في المني موافق لما في الخطانية
 ومخالف لما في المختارات وكذلك
 المرحوم

(٢) النكاح إذا وقع بغير ولي أو بشهود
 فساق ثم غاب الزوج منها خيبة منقطعة
 هل يجوز للقاضي أن ينعها إلى شافعي
 المذهب ليس له أجاب ذكر في المخط من
 قضاوى شيخ الإسلام في مثل هذا أنه يجوز
 إذا خلعت الرقبة من أوائل نكاح
 القاعدية

قال شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب إلى الاحتياط أذ ليس كل ولي يحسن
 المراجعة إلى القاضي ولا كل فاضل يعدل في فعله ومن شرائط النكاح الولي من الخاتبة
 ثم ظاهر الرواية أن شقيقة وعم قول أبي يوسف ومحمد آخر الورثة بنت نفسها من
 غير كفو يصح حتى ثبت حكم الطلاق والابلا والتهار والتوارث وغير ذلك قبل التزويج
 ولكن للأولياء مع الاعتراف وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا ينعقد به أخذ
 أكثر المتأخرين قال شمس الأئمة السرخسي هذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن
 المراجعة إلى القاضي ولا كل فاضل يعدل فكان الأسوط مد باب التزويج من غير كفو عليها
 وقال القاضي الإمام نغراوين القنوي على قول الحسن في زمانها كلف شرح الوافي
 وكذا في الصبر نقل عن المعراج (١) الأولياء في النكاح عشرة لآل أبي جعفر آب
 الأب وإن علا ثم الابن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الأخ لاب وأُم ثم الأخ لاب ثم ابن الأخ
 لاب وأُم ثم ابن الأخ لاب ثم العم لاب وأُم ثم العم لاب وأُم ثم ابن العم لاب
 والأقرب منهم ثم يجب الأبعد فإن لم يكن لهم أصبه من جهة القربا فيقول لها مولى العتاقة
 الذي اعتق أبها فإن لم يكن لها واحد منهم ولها أم وأخت وأول وأخت أو عدة أو
 امرأة ذات رحم مبرم منها فمن أولها إن تزوجها فأمر بين الهمما جاز النكاح في قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز ثمانية نفر لآل أبيهم العبد والعيان والمجانين
 والوصى والمقط والغذي يتعاقبهم والغالب غيبة منقطعة والكافر للسلطة من
 نكاح خزانة الفقه لآل البيت السرخسي • لا تنبت الولاية لنكاح مولى المسلم ولا للمسلم
 على الكافر في الفصل السادس عشر من نكاح التارخانية • ولها أوها (٢) ثم ابنة
 وإن علا ثم الأخ لابون ثم لاب ثم نوحهم على هذا الترتيب ثم الم لا يؤمن ثم الاب ثم نوحهم
 على هذا الترتيب (٣) وإن لم يكن عصبة مولى العتاقة الريل والمرأة أو كذا أولادهم فيه
 أو عصبة مولى العتاقة ثم ذوا الارحام وقال محمد ليس لزوجها الارحام ولاية ولا لآل
 الاعتراف في التزويج من غير كفو لا تنبت لذوى الارحام وأما بنت ذل العصباء فلا خلاف
 والاخت مقدمه على الاتحال عدم العصبية قال الإمام السرخسي • انصكاح الاخت
 والعصمة و بنت الأخ و بنت الم والى من قبل الاب يجوز اجماعا انما الخلف في الأم
 والجدلة ونحوها ودعواه الاجماع تصح في الاخت لافي العمة و بنت الأخ و بنت الم لأن
 ثبوت الولاية لذوى الارحام مختلف وفي شرح الطائفة ذكر الخلاف في الكل وفي شرح
 الشافى (٤) الأقرب الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت بنت ابن الابن ثم البنت
 لاب وأُم ثم لاب ثم لام ثم أولادهم ثم العمات ثم الأخوال ثم الأخوات ثم بنات الاعمام والجد
 القاسد أولى من الاخت عند الامام وبقى بعد ذكر الشافى أن الاخت مقدمه على الاخت
 في الثامن من نكاح البرازية • والام وأما زوجها كالخدة والمحال والمخلعة وذوى الارحام
 الأقرب فالأقرب أولياء للنكاح عند أبي حنيفة بعد العصبية أي بعد أن لم يكن لهم من
 العصباء النسبة والسبب أحد فولاية التزويج لأم ثم لاخت لاب وأُم ثم لاخت لاب
 ثم لأخ والأخت لا ثم لأولادهم ثم لعمات ثم لأخوال ثم لبنات ثم لعمام

(١) الولي من كان أحلا له برات وهو
 عاقل بالغ كذا في البرازية
 قوله وأما أم في القصة بسلامة (قب)
 أم الأب أولى في التزويج من الأم كذا
 في الصبر في الكفاية
 وقوله أو بنته مبرم كانت أم الأب أو أم
 الأم وينبغي شرح الجمع قريبا كما يأتي
 إلى أنها أم الأم منه من خطه
 (٢) ولي المرأة في تزويجها أوها
 وهو أولى الأولياء خلاصة في الثامن
 من النكاح حد
 (٣) ثم الاب على هذا الترتيب ثم
 البنت على هذا الترتيب ثم نوح الم على هذا
 الترتيب خلاصة
 وبعد العصباء من الأما وب الولاية
 عندنا مولى العتاقة لا لعصبة ثم عصبة
 مولى العتاقة وعند عدم العصبية كل قريب
 برت الصغير والمغيرة من ذوى الارحام
 بملء تزويج الصغير والمغيرة في ظاهر
 الرواية من أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية
 لذوى الارحام وقول أبي يوسف مضطرب
 كذا في أول الأولياء من الخاتبة حد
 (٤) وكذا في الخاتبة وما في الخاتبة
 موافق لما في شرح الشافى حد

وهذا عند أبي حنيفة وهو استصحاب **مسألة** إذا كان الكافي شرح الوافي شرح الجميع لا ين
ملك • هذا هو المشهور عن أبي حنيفة وعندهما وفي رواية عنه أن لا ولاية لقبير
المصبات وعليه الفتوى كافي المشورات • لكن في المترامي أن الوافي من قبل الأب
كالأخت والعممة وبنت الأخت من الوصي • وفيها ولاية التزويج حال حضور الأخت أو أباها
أو عمها • **مسألة ثالثة** • وأما ولاية الاعتراض من غير كف ولا تثبت ذوى الأرحام وأما
تثبت هذه المصبات بلا خلاف في مسائل الولى من فدية الفتاوى • امرأة تزوجت
نفسها من غير كف كان لولي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن الولي
أدركه حرمتها كان المهر ونحوه • وبطل من لا يكون محرما لا يكون له حق الاعتراض
والأزول هو الصحيح من أو آخر فصل كذا في الحاشية • ولم يدع له قريب قال القاضي
أبو بولي في قول أبي حنيفة وعنده صاحبها عدمه مصيبة قال القاضي ليس بولي ثم القاضي
أما في كذا من كتاب من يحتاج إلى الولي إذا كان ذلك في عهده ومقتضوره فإن لم يكن ذلك
في عهده ومقتضوره لم يكن وليا (١) فإن تزوجها القاضي ولم يأذن له السلطان بذلك ثم أذنه
بذلك جازا القاضي ذلك النكاح جاز استصحابنا في فصل الأول من الحاشية • ورويت
في فتاوى القاضى إذا تزوجت بغيره صغيرة من ابنه أن جعل إلى القاضي تزويج
الصغار بشر أن كل الأب صغير لا يجوز بلا خلاف بين على ما رواه أن الأب كبير
جاز عند أبي حنيفة من يجوز منه حدها وفي أقواله الساطع القاضي إذا تزوج الصغيرة من
نفسه لا يجوز نكاحه (٢) أحكام الصغار للاسترواق • ولو تزوج المهر كجارية الوقت
يجوز وعنده لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة • ولو تزوج عبد الوقت من أمة الوقت
لا يجوز بزازية في وقت المنقول • وفي الحاشية الأب والوصى يملك كل واحد منهما
تزوج أمة الصغير ولا يمكن تزويج عهده ولا تزويج أمة الصغير من عبدها شخصًا
الذي رواه عن أبي يوسف في الحاشية والثلاثين من وصايا التارخانية • واحتلف
أصحابنا في الأب والأب إذا جعلنا المجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف الأب أحق
بتزويجها وعلى عهد الأب أحق بتزويجها لأنه يملك التصرف في المال والنفس والأب
لا يملك التصرف في مالها **مسألة** ابن الأب وإن سفل في فصل الأول من نكاح
الحاشية • قال المجنونة كبير أو صغير يشترط أن يكون حشيشا وشدا خبرا أو ناقصا وولد
أجابه في أن خبر النكاح من تزويج يد ويد أو شرا وشرا يستوي ويد أو ولد أو نكاح من
نكاح القاصية • ذكر في فتاوى القاضي عليه الدين أن الوصى لا يملك النكاح الصغير
أو الصغير وإن أوصى إليه الأب بذلك لأن الموت تنقطع ولاية الأب عن الصغار الوصاية
تثبت بعد الموت فلا يجد صاحبها إليه ثم قال وروى هشام عن الإمام أنه لو أوصى إليه
الأب به جاز نكاحه وفي الخبرين البرهانية ولو كان الوصى وليا تزويج الصغير والصغيرة
فالمعتمد الخبر إذا باعها قلت ويحصل في نكاحه الدين اليسرى المهر فانه ذكر في الخبرية
أنه إذا باعها لنفسه بحيث يتخلف فيه الناس جاز في جميع الأولياء بالانصاف أمالو كان
يجب لا يتخلف فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو أجاز بعد البلوغ لا تعمل إجازته هذا

وما ذكره شيخ الإسلام صفا السخري
من الإجماع مستقيم في الأخت لاني
العمة لأنها من ذوى الأرحام كذا في باب
الأولياء من القنية بعد

(١) وفي البرازية في نكاح الصغير
ولو تزوج القاضي عبدة لاولى له المان
في مقتضوره مع واللا بعد

(٢) القاضي إذا تزوج الصغير من نفسه
كان هذا النكاح باعس بولي لأن القاضي
وصية في حقه إنما الحق الذي فوقه وهو
الوالى والوالى في حق نفسه وصية وكذا
الخطبة في حق نفسه أيضا وصية كذا
في بعض الفتاوى من أحكام الصغار
لاسترواق

(ترجمة)

تزوج رجل أمة وكانت مجنونة فمستنة
ثم شفقت من جنونها هل يكون لها الخبار
أم لا أجيب لا يكون لها خبر فانه لو كانت
أنكحها أوها لم يكن لها الخبار وأول
بالتزويج من الأب

في غير الاب والجد (١) أما من غافه يصح منه الطل والزادة وقال لا يجوز فيه فعل
النكاح من أدي لاوصاء • وجعل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب السكر
فوجدته شرباً مناً فبلغت الصغيرة وقالت لا أرضى قال الفقيه أبو جعفر أن لم يكن أبو
البنيت يشرب السكر وكان غالب أهل بيته الصلاح قال الشيخ باطل (٢) لأن والد الصغيرة
لم ير من يهدم الكفاءة واعتلوه بها منه على ظن أنه كافر • في الكفاءة من الخيانة •
وأطلق في الاب والجد وقد سده التاج وحسنه بقوله بأن لا يكون محرراً قابلاً واختياراً حتى
لو كان محرراً وبأنه كان كافراً وصفاً فالقيد باطل على الصحيح قال في فتح القدير من زوج ابنته
الصغيرة القاطنة لا تخلق بالظن والشبهة من يعلم أنه شريب فاسق فهو ظاهر في سوء اختياره
بمهر رائق في الكفاءة • وطاهر كلامهم أن الاب إذا كان محرراً قابلاً واختياراً لم يصح عقده
بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بنين فاحسن ولا من غير كفوفها مساواة كان عدم
الكفاءة بسبب الفسق أو لاحتى لزوج بته منه من قهر أو بحرف بصفه ذليلة أو بكن كفواً
قال القيد باطل فصر المحقق ابن الهام كمالهم على الفاسق بما لا يخفى • بمهر رائق في الكفاءة
• وفي المقتضى في غير الاب والجد زوج الصغيرة من غير كفوفها فادركت الصبية فأجازت
لا يجوز وكذا في غير الاب والجد إذا انتص من مهر مثلها انتصاً تاماً • لا يجوز حتى لو أجازت
بعد البلوغ لا ينفذ • أحكام الصغار في النكاح • (ب) رجل زوج بته الصغيرة من رجل
ظنه الأصل فكان معقفاً هو باطل قال رضي الله عنه وبني أن يكون بالاتفاق في باب
نكاح الصغار من القنية • قال غير الاب والجد من الأولياء لو زوج الصغيرة من عتق
معروف لم يميز لأن القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والتفقه بل أولى من
نكاح الضاعية • (ق) غير الاب والجد إذا زوج الصغيرة من لا يقدر على المهر والتفقه
لم يصح من كفاءة عقد الفتاوى • غير الاب والجد إذا زوج الصغيرة من رجل كان جده
معتق قروم وكان للصغيرة آباء أو أجداد دكت الصغيرة وأجازت النكاح لا يجوز وكذا
لو كان جده كافراً أو أسلم خلاصة في الفصل الثامن من نكاح الصغير والصغيرة • وذكر
في الأصل امرأة تزوجت نفسها ورجلها لم تعلم أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد أنه في النكاح
لاخبارها فكأن النكاح لا ولاء • وان زوجها الأولياء • مرضاها ولم يعلموا أنه حر أو عبد ثم
علموا أنه كان عبد لاخبارها لا حدهم بمنته لو ذكر الزوج أنه حر فزوجوها منه ثم ظهر أنه عبد
كان لهم النكاح ودلت المسئلة على أن المرأة إذا تزوجت نفسها رجلاً ولم شرط لها الكفاءة
ولم تعلم المرأة أنه كفؤ أو ليس بكفؤ ثم ظهر أنه ليس بكفؤ لاخبارها • وكذا الأولياء إذا
زوجوها مرضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا أن شرطوا الكفاءة • تأوا خبرها بها الكفاءة
فزوجوها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم النكاح في فصل الكفاءة من الثانية • وكذا في الخلاصة
والبرائة • تزوجت نفسها من رجل على أن الزوج حر ثم ظهر أنه عبد • في خلاصة • وعين زوج ابنته الصغيرة عبداً
أو زوج ابنته وهو صغيراً فمهرها زهداً في حقيقة خلاصتها • من كبر مشقلاً الأحكام
في آخر الكفاءة • مثل من البكر الباقية إذا تزوجها أبوها بولاية الجوار عند الحاكم

(١) وإذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص
من مهر مثلها أو بانه وزاد في مهرها أنه
بإذن ذلك عليها قال الأسيطي • وهذا قول
أبي حنيفة وزفر • وقال أبو يوسف ومحمد
لا يجوز والعصم قول أبي حنيفة وزفر
واختاره الحنوبى • والنسب • وصدر
الشريعة وغيرهم كذا في نكاح صحيح
القدورى وقد مر في المهر •

(٢) وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه
المسئلة أن النكاح باطل فظاهره أنه
لم ينعقد وفي الظاهرية يترق بينهما ولم يقل
أنه باطل وهو الحق • وإذا حال في الذخيرة
في قولهم فالنكاح باطل أى سئل كذا
في البصر الرائق في شرح قوله ولو زوج
طفله •

قوله لاخبارها لا يمكن الأولياء النكاح
خلاصة

في المسئلة لو زوجوها أى الأولياء لا يشرط
الكفاءة بمرضها وهو غير كفؤ فلاخبار
لاحد كذا في مسائل الكفاءة من رتبة
الفتاوى •

الذي اراه وحكم بصلته هل لها رد النكاح بعد ذلك عندما تم حنق • ويحكم بطلانه
 أم لا أجاب ليس لها الرد بعد ذلك وللا كما لم ينفى أن يحكم بطلانه من فتاوى ابن نجيم •
 اذا زوجت المرأة نفسها غير كفؤ كان الاوليا من العصبه حتى الفسخ (١) ولا يكون الفسخ
 لعدم الكفاية الا بعد الفسخ لانه يجتهد فيه وكل من اتفق من قبله بنوع دليل ويقول
 علم فلا يتقطع التصوم الا بقول من له ولاية عليهما كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد
 القبض من كفائة النكاحية (٢) زوجت نفسها من غير كفؤ ولها وليان فرضي أحدهما
 لم يبق الا حرق الاعتراض كالابتداء فنية في باب الكفاية • سئل عن الولي اذا
 امتنع عن التزوج هل الولي الا بعد التزوج أم لا كما أجاب الولي الا بعد التزوج
 لا لئلا كما من فتاوى ابن نجيم • وفي النكاح اذا زوج الصغير والصغيرة أبعد الاوليا
 فان كان الاقرب حاضرًا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الابعد على اجازته وان لم يكن من
 أهل الولاية بأن كان صغيرًا أو كبيرًا اجتزأ بآجاز • وان كان الاقرب غائبًا غيبة منقطعة جاز
 نكاح الابعد في المأدب عشر من نكاح التامار خاتمة • وذكر في فوائد صدور الاسلام
 طاهر بن محمود اذا زوج الرجل أخته وهو هامس • فماتت الاب قبل الاجلزة ثم آجاز الاخ
 التزوج جاز ولو سكوت ولم يميز ولا يجوز وبمشله لو باع مال أبيه ثم ماتت الاب ولا وارث له
 غيره لا ينفذ البيع الا بتجديد العقد للمعرفة أن الملك الملبت اذا طرأ على الموقف ابطال
 من نكاح أسكك الصغار • اذا اجتمع الصغير والصغيرة وليان كلاهما من العيين
 فأبىهما زوج جاز عندنا وان زوجا على التصاق بآز الاول دون الثاني وان زوجهما
 بكل واحد منهما من رجل آخر فقامعا أو لا يعلم أيهما أول بطل العقدان في فصل
 الاوليا من الخاتمة • ان زوجت نفسها من غير كفؤ ودعى به أحد الاوليا لم يكن لهذا
 الولي ولان مثله أو دونه في الولاية حتى الفسخ ويكون ذلك من فوقه من الخاتمة في فصل
 الكفاية • الفرق ثلاث عشرة فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وسنة لا فالاول
 القرعة بالجب والعنة وخيار البلوغ بعدم الكفاية وبفسخ المهر وبإيه الزوج من
 الاسلام وباللعان والثاني القرعة بخيار الحق وبالإبلاء بالردة وببيان الدارين
 وبغلة أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفساد أشياء في النكاح • (أخ) اذا تزوجت
 غير كفؤ قالوا أن يفرق بينهما دفعًا لمصارعته والتفرق الى القاضي كاتقدم في البلوغ
 ومالم يفرق فأحكام النكاح ناشئة ولا يكون الفسخ طلاقًا لان الطلاق تصرف
 في النكاح وهذا فسخ أصل النكاح ولان الفسخ انما يكون طلاقًا اذا قطع القاضي نيابة
 عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من المهر ان كان قبل الدخول لما يتاوان
 دخل بها فهذا المسمى وعليها المهر ولها نفقة العدة للتحول في عقد صحيح في السادس من
 نكاح نقد الفتاوى • لامهر لها في القرعة بخيار البلوغ ان لم يدخل بها وهذا فائدة كون
 القرعة نسفاً وفائدة أخرى لو تزوجها بعد القرعة عك التثاقل وان دخل بها فله المسمى
 وكذلك لو اختلفت التلام قبل الدخول لامهر عليه من نقد الفتاوى في النكاح •
 اذا وقعت القرعة بخيار البلوغ فان لم يدخلها فله المهر لها وقعت القرعة باختيار الزوج

أو كاشية أو المرأة وإن دخل بها فلها المهر كاملا وقعت القرعة باختيار الزوج أو باختيار
 المرأة في مسائل النكاح في أحكام الصغار • إذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ ربه
 الآخر وكذا إذا مات أحدهما بعد البلوغ قبل غشاء القاضى بالتفريق ربه الآخر ما
 أن أصل العقد صحيح ولهذا يخل للزوج أن يطأها ما لم ينسخ القاضى النكاح بينهما
 بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت حل الوطء والتوارث لأن أصل العقد ليس بنائب
 وبخلاف ما إذا تزوج القسوى • مات أحد الزوجين قبل الإجازة حيث لا يثبت التوارث
 لأن أصل العقد موقوف فطل بالموت وفيما نحن فيه صحيح فتقرر بالموت لأن الشيء ما تهاه
 يتقرر في باب الولي والكفو من بيان الرواية • الأب إذا تزوج الصبي امرأة كبره
 فإذا هو محبوب فرافعه إلى القاضى لا بطل النكاح لم ينتظر لبلوغه ولو لم يكن له أب أو
 جد أو وصى • بجاص نصب القاضى من بجاص عنه ولو كانت المرأة صبية لم يفرق بل يتألف
 إلى بلوغ المرأة خزانة الأكل في النكاح من الجماع الكبير • لو تزوج الرجل ابنته
 الصغرى من وجل وهي بنت عشر سنين فإذا الرجل محبوب لا يفرق القاضى فتوقف حق
 البت فإن بلغت معتوهة لا يرعى زواله بخصام عنها الأب فيفرق القاضى من المحلل
 المزور • ولو بلغت واشتارت نفسها والزوج عاقب لا يفرق بينهما ما لم يحضر القاضى
 ولو سكن الزوج صبيلا لا ينتظر كبره ويفرق بينهما بمحضرة والده أو وصيه إن لم يأتيا
 بمأيد فها كذا في أحكام الصغار في باب الأولياء والأقارب من الصغار الرافى • وفي جامع
 القاضى أى جعفر الاستروشى • تزوجت صبية من صبي • فأدركت قبل بلوغه فاختارت
 القرعة فالحاكم لا يفرق بينهما إلا بمحضرة الخصم من جانبه من أب أو وصيه فإن لم يكونا
 قابلاً أو وصيه خصم فإن لم يوجد أحدهما ينصب القاضى وصيا بجاص عنه فيحضره
 ويطلب منه بجة الصغرى بطل دعوى القرعة من بنة على رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو
 تأخيرها طلب القرعة فإن لم يحضرها الخصم وأراد فليعهما بحلفها فإن حلفت يفرق بينهما
 الحاكم بمحضرة الخصم بلا انتظار إلى بلوغ الصبي • في فصل نكاح أدب الاوصياء • البكر إذا
 تزوجت نفسها من صبي • ورضى وليها والى • ليس له طاقة المهر لكن قبل آوأة النكاح وهو
 غنى جازا النكاح والزوج كدولها خلاصة من الأكفاء • (ذ) الصبي • والصبي لو تزوجها
 بلا إذن ثم أجازها الولي جازواهما شيئا بالبلوغ لو أجاز غير الأب والجدة • في أحكام الصغار
 من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين • إذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير إذن
 الولي • قبلها لم يجز نكاحهما حتى يصير بعد البلوغ • قبل فصل نكاح المالك من انسانية
 • وإذا تزوجها الولي • من غير كفو • ثم فارقه • ثم تزوجت نفسها منه بغير ولي • كان للولي • حتى
 التفريق ولا يكون رضاه بالنكاح الأول رضاه بالنكاح الثانى • محط رهاق • وكذلك
 في الذخيرة • ثم شيئا والعتي وشيئا صغيرة • يتعدى آخر المجلس ويبطل القيام عن المجلس
 وشيئا بالبلوغ لا يتعدى • حتى • يبطل القيام في حق الثيب والغلام وفى حق البكر
 يبطل به كالمبطل بالسكوت لأن سكوتها رضا وخيار العتي ثبت في الامه دون الغلام
 وخيار البلوغ يثبت فيهما وخيار الغلام لا يبطل ما لم يقل رضيت أو يجيئ منه شيء يعلم منه

١١ ولا يشترط العلم بأن خيار البلوغ لانهما تنقضي معرفة أحكام الشرع والحداد العلم ثم تعذر بالجهل به من العرف في باب الاولياء
في تفسير قول المصنف وسئل يسكوها

٦٤

فنبين أن نقول في نور البلوغ اخترت
نفسى ونقضت النكاح فيه لا يسطل
بها بالتأخير حتى لا يجد التكليف
ويجوز جامع الفصولين في الفصل ٢٥
في التنازلات

١ (٢) أقول ههنا ثلاثة ألقاها ما يدل على
الحال قطعاً وهو قولها رأيت الدم الآن
وقضت فيقبل منها بلايين وما يدل على
الماضي قطعاً وهو قولها بلغت أسس
وطلبت فلا يقبل إلا بينة وما يحتملها
وهو قولها انقضت حين بلغت فانه يستدل
للماضى ولقال فيقبل قولها بين من
تعلقا بن أبي نعيم

(٣) صغيرة تزوجها وأنها غيب الأب والمدة
نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها
نفسى حين أدركت لا يقبل قولها كذا
في الخلاصة

وضعه لو قالت عند الشهود أو القاضي
نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها
مع الحلف وفي الاكشاف اشارة انه
أن الانهاد ليس شرطاً لاختيارها وانما
شرط ذلك لاسقاط اليمين كافي للمعادية
كذا في القسطنطينية

قوله والاما احتج الى البينة أنه اتخذت
عنه هو قولها القاضي حين بلغت الخ
وهو لم يصح به الى مثله بل تصدق مع اليمين
كأهوا صريح بعبارة أنها والاحتجاج
الى البينة إنما هو في قولها بلغت أسس الخ
كأصريحه أيضاً فليظهر الظاهر أن الأثر يكون
مبنياً على ما بينه في قريباً من دعوى
انفاية من انه لا يقبل قولها إلا بينة
تأمل اه

الرضا ثم الفرقه بخيار المتيقن لانه مختص بالماضي وكذلك خيار البلوغ لانه
يصح من الاتي بخلاف خيار الخفية فانه مطلق لان الزوج ملكه اليها ثم خيار العتيق
لا يفتقر الى القضاء لانه ضرر رجلى بخلاف خيار البلوغ حيث يفتقر الى القضاء لانه
ضرر رجلى في نكاح العبد والامة من غنات النوازل • وسئل خيار البكر بالسكون
عامة بالنكاح ولا يمتد الى آخر المجلس شرطاً عليها بأصل النكاح لانها لا تتكهن من التصرف
الا به والولي يتفرد به فعذرت وإذا لم يمتد خيارها الى آخر المجلس فالواجب أن تطالب مع
روية الدم فان رأته ليلاً تطالب بساتها فتقول قضت نكاحي وتشهد اذا أصبحت فتقول
رأيت الدم الآن • وقيل نعم كدفع بعض وهو كذب وانما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق
في الاستدلال بانها لا تكذب كيلا يسطل حقها ثم اذا اختلعت واشتهدت ولم تستقدم الى
القاضي الشهر أو الشهرين ففي حلي خيارها كخيار القيس في باب الولي من نكاح صبي
الغفاري • (تصل) قالوا يمكن عند الشهود فإذا وجدتهم فلو بلغت بعضهم فتقول حلفت
الاكن ونقضت فانه دواعيه ولو بلغت باحتلام أو ديت فتقول كما بلغت فنقضت فليشهدوا
أو تقول شهدوا أني قد بلغت ونقضت فان قالوا متي بلغت فتقول كما بلغت فنقضت ولا تزيد على
هذا فانها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضت حين بلغت لا تصدق (ط) خيار البلوغ كنقضه
فانما كما بلغت فبني لها أن مختار قسمها كالشيع ونقضت على النقص لو عند هاهن تقبل
شهادته ولا يخرج الى الناس ويختار ثانياً ولو لم يفتقر في جهاس حتى خرجت الى الناس
بكل خيارها والانهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن يشترط لاثباتها بينة تلتقط اليمين
عنها وتخليقها على اختيارها نفسها كحلف الشيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي
اخترت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفرقه صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت
أسس وطلبت الفرقه لا تقبل ويحتاج الى البينة وكذا الشيع لو قال طلبت الشفعة حين
علت قال قول له • ولو قال علنت أسس وطلبت لا يقبل ويكلف إقامة البينة (٢) أقول قوله
والاشهاد لا يشترط لاختيارها الى قوله صدقت مع اليمين يستدعي أن تصدق مع اليمين أيضاً
في مسئلة أسس لان قولها للقاضي حين بلغت الخ خيارها عن الماضي لانه حالها عند القاضي
والاما احتج الى البينة لانه لم يحصل حثه على البلوغ الا في مجلس القاضي فنبين أن
يستوى هو قولها أسس في الحكم في الفصل الخامس والعشرين من الفصولين • صغيرة
تزوجها غيب الأب والمدة فاختتمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر وقالت اخترت الفرقه
حين بلغت وكذب الزوج لا يقبل قولها إلا بينة وان اختلفا في الحال فقالت الآن بلغت
واخترت الفرقه نقضت الزوج لابل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت
ثيباً وقت البلوغ لا يسطل خيارها الا بالارضا صريحاً أو دلاء نحو التكليف وغير ذلك فيما
ينبغي بالنكاح من دعوى الثانية (٣) • وأما الصغيرة والصغيرة المرقوعة ان تزوجها
المولى ثم أعتقها ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لكامل الولاية للمولى فهو أقوى
من الأب والمدة لان خيار العتيق يفي عنه حتى لو أعتق أمه الصغيرة أو زلتم تزوجها
ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كاذكره الاستيعاب وهو داخل في غير الأب والمدة

قال المصنف والمولى عليه خبار القسح بالمعروف في غير الاب والجد والابن والمولى
 لكن اولى واشمل في باب الاولياء من كتاب البصر المولى الذي زوج أمته الصغيرة ففقت
 ثم بلغت كمالها خبار العتق وهل يكتون لها خبار الملوغ اختقافه والصحيح
 أنه لا يكون لها خبار الملوغ لأن المولى يملك الرقة والسبب جمعاً فكانت ولايته فوق
 ولاية الاب والجد في فصل النكاح من الخاتمة • والحاصل بثبوت خبار الملوغ
 ليس بعذر خلاصة • قال المولاه ايذنى في التزوج فقال ذلك الملك فهو اذن ولو قال
 أنت أعلم قلبي باذن لأن قوله أنت أعلم عرى خاطيصة فوبه دافى وهذا ليس باذن لما قلنا
 في علامة النون يجنبس ومزق باب ما يكون وضاباً النكاح • وحصل قال لا يجنبس دافى
 أريد أن تزوجك من ثلاث فقات بالقارصة فوبه دافى أو قالت فودافى يكون اذا
 (١) ولو قالت البك يكون نو كلاً مختارات النوازل في الاولياء (٢) والكفاية
 بالهقل لم يذكر في الكتاب واختلاف المشايخ فيه خلاصة في الاكفاء • مثل شيخ الاسلام
 عن مجبول السب هل يكون كفواً لا امرأه معرفة السب بحال لا في الخامس عشر من
 نكاح التارخانية • والكفاية انما تعبر في النكاح من حيث ان الرجل الشريف اذا
 تزوج بالامضاء من النساء ليس لوفى حتى الاعتراض وان لم تكن هي كفواً من الرجل
 المزوج ولا من الينايس • شريف قد خرج من عهد وهي كبيرة رضاءها باذن وان كانت
 صغيرة لا • كذا في جامع الجوامع في الثامن من نكاح التارخانية • في الاختلاف
 في الجهاز والمهر وغيرهما • جهزته وزوجها ثم اقصى أن طافه لهما عارية وكانت
 قبل أو قال الزوج ذلك بعد موتها بالبرث منه وقال الاب عارية قبل القول لزوج ولها لأن
 الظاهر صلحها به اذ الفاد دفع ذلك اليها به واختاره السدى واختاره الامام السرخسي
 كون القول للاب لأن ذلك يستفاد من جهته والتمت بالقول الاول ان كان
 العصرف ظاهر ا بذلك كما في ديارهم كما ذكر في الواقعات وقضايا الخاص وغيرهما
 وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب وقيل (٣) ان كان الرجل عن مثله يبيع والنيات
 تخلفا فالقول للزوج والاقله من أو انجره ما رين القوم • قال مولاه بنسبي أن يكون
 الخواص على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لأن مثله
 يأتي من الاعانة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب لأنه المدافع
 وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر في فصل في حبة الودولود من حبة الخاتمة (٤)
 • اذا جهز ابنته ثم مات الاب وبقي الورثة يطلبون النسيئة منها فان كان الاب اشترى لها
 في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم لها وذلك في حصة فلا حيل الورثة عليه ويكون للابنة خاصة
 من الواقعات الحاسمة في كتاب الموارث بعلامه النون • وذكره أيضاً في بابته
 وسله اليها ليس له في الاستحسان أن يسترد منها وعليه الفتوى جامع الفتاوى وكذا
 في القصة فيما يتعلق بغيره اليات • وذكره أيضاً في كتابها على أهداين بغيرها
 أو هو ثم قال جهزته بدين على • وقالت بل بما لك فالقول للاب وقيل القول للبنت والاول
 اصح قاته لو قال الاب كان لا تملك على مائة دينار فاختدت الجهاز جهزها قالت بل بما لك

وقد عرفت في العتق ان هذا ليس (١)
 باذن تأمل وجه التأمل ان ما في العتق
 قول ابى البت وقال بعضهم قوله ابو به
 دافى وقوله تودافى في عرف بلادنا يكون
 اذا كان في الخاتمة في غير امة النكاح
 •
 (٢) اي يقول قال لامرأة أجنبية الى أريد
 أن تزوجك فقات بالقارصة فوبه دافى
 لا يكون اذا منها كذا اختاره الفقيه •
 أبو البت لان هذا قد يذكر للزوجة
 التوكيد بالنكاح فان كانت ذلك الملك
 فهذا هو كمال لان هذا لا يذكر الا للتوكيد
 يجنبس في باب ما يكون رضاء بالنكاح •
 قاله قاضيان ذكر في فصل حبس (٣)
 المرأة نفسها بالمهر وان كان الاب عن
 لا يجوز للنيات بمثل ذلك • لقوله •
 والام كالأب في تجهيزها • كذا (٤)
 في التنوير أخذته من فتاوى تارخ
 الهداية وصرح به في كتابه المسمى بحسين
 المفتي كذا جامع هذه المجموعة •
 قوله وذكره أي في التفتيح

فأقول لابد جامع الفتاوى وكذا في الفتنة (فضم) غير فقال أن قولنا بقي وأجهزها
بجهازا عظيما فتزوجها وقع الاحتيان إلى أيها ثم إن أباعها لم يجهزها لأروا بقية وأقوا
بأن الزوج يطلب أباء المهر بالصبر فإن جهزنا لا يسترد ولا يسترد ما زاد على دسيمان مثلها
وقد رجع منهم الجهازان بالاحتيان لكل ذي تارسن من الدسيمان ثلاثة فاعين الجهازان وأربعة
دنانير وأزوج يطلبه بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على دسيمان مثلها (فقط) الصحيح
أنه لا يرجع بشئ على أب المراء إذا المال في باب النكاح ليس يفرض أصل في العشر من
الفصول (فخ) قال القاضي غير الدين سئل برهان الدين السعيد عن تزوج امرأة
وبعث ثلاثة آلاف مجيلا وأبوها غني عنها إلى الزوج من غير جهاز زل زوجها أن يطلب
أبأها جهازا بعد ثلاثة آلاف قال لم يهني جمال الدين الرافعي في المتزوات
من نكاح فتاوى السيرة (ع) يخفى بأنه إذا بيعت بماليق للبعوث فله استرداد
ما بعث والمعتبر بما يتخذ الزوج لا يتخذها ولو سكت بعد أن قال زمانا يعرف بذلك فله
لم يصح له أن ينصم بعد ذلك وإن لم يتخذ شئ قسبة في باب الأموال التي تدفع في
المصاهر استوفيه فصل • وإن اشترى الزوجان في متاع البيت فأقول لكل واحد منهما
فيما يصلح له مع غيره إذا كان الزوج يبيع ما يصلح لهما فأقول له • وكذا إذا كانت تباع
ما يصلح له لا يبرق قوله (١) وفي الحبسة لو اشترى في متاع من متاع النساء وأقاما
البيت يضي الزوج وأطلق الزوجين فبشمل المسلم مع الفتنة والحرفي (٢) والمملوكين
والمكاتب والزوجين الكبيرين والصغيرين إذا كان الصغير يبيع ما يصلح لهما فبشمل لهما
سابق النكاح وما بعد القرعة وما إذا كان البيت ملكا لهما أو لأحدهما خاصة والقول
لزوج في الصالح لهما وما يصلح لهما القرض والامتنعة والأواني والرقق والمنزل والعتار
والمواشي والتقد والبيت للزوج إلا أن يكون له أيسرة عزاء في تزانه الأكل إلى الأمام
الاعظم يجوز أني • وإذا اشترى الزوجان في متاع البيت والنكاح بينهما قائم أو ليس
بقائم وأدخلك واحد منهما أن المتاع كله فابصالح الرجال كل لصاحبه والتباعد والفتنة
والعسلان والصلاح والنطقة والكتب فأقول فيم أقول الزوج مع غيره لشهادة الظاهر
وما يصلح لهما كالدور والامتنعة والكتب فأقول فيم أقول الزوج مع غيره لشهادة الظاهر
شاهد لهما وما يصلح لهما كالدور والامتنعة والكتب فأقول فيم أقول الزوج مع غيره لشهادة الظاهر
والرقق والمنزل والعتار والمواشي والتقد والبيت للزوج إلا أن يكون له أيسرة عزاء في تزانه الأكل إلى الأمام
الاعظم يجوز أني • وإذا اشترى الزوجان في متاع البيت والنكاح بينهما قائم أو ليس
بقائم وأدخلك واحد منهما أن المتاع كله فابصالح الرجال كل لصاحبه والتباعد والفتنة
والعسلان والصلاح والنطقة والكتب فأقول فيم أقول الزوج مع غيره لشهادة الظاهر
وما يصلح لهما كالدور والامتنعة والكتب فأقول فيم أقول الزوج مع غيره لشهادة الظاهر

- (١) وما كان من متاع التباعد والرجل
معروف سئل التباعد فهو الرجل كذا
في التاتارخانية وفي لسان الحكماء إلا إذا
كان حاضرا لم يسل النساء أو كانت المرأة
تباع ثياب الرجال
(٢) ولو كان أحد الزوجين مسلما والاخر
كافرا فلهذا وأما لو كانا مسلمين سواء
تأنا وتأسيس في نوع في اختلافهما في
متاع البيت من النكاح
وإن كان أحد الزوجين غير مسلم ولا الله
يجماع مثله فأقول في التباع على
ما وصفت كذا في التاتارخانية من
النكاح في ٢٠
اعلم أن البيت اسم لمصنف واحد وهو
والقول اسم لما يشتمل على بيت وحسن
مصنف وملحق بسكنه الرجل وببنايه
والدار اسم لما يشتمل على بيت ومنزل
وحسن غير مصنف فكان المنزل فوق
البيت ودون الدار كذا ذكره بعض الأئمة
الشرعية كذا في الوافي
المرتل جزء من الدار كما يفهم من الزانية
في الثالث من الإجابة حيث قال استأجره
من الأرض دارا لمقوم من المثل في كآب
القصيدة أن المنزل غير الدار والبيت
(٣) قوله فهو التي منها أي مع غيره كذا
في لسان الحكماء
(٤) وقال أبو يوسف ومحمد الحكماء
موت أحدهما ما هو يكون الحكم في
حياته ما كذا في الجهاد في اختلاف
الزوجين في متاع البيت

والسرير والمصندوق فهو المرأة وما كان الرجل كالسلاح والحقبة والتقصوطة والمنطقة والطيسان والسراويل والعصامة والقوس والبرذون وما أشبه ذلك فهو للرجل وما كان للرجل والنساء كالغزل والخادم والجسد والغنم السائمة والابل والبق وما أشبه ذلك فهو للباقي منهما في الموت وفي السلاق فهو للرجل عند أبي حنيفة وقال محمد ما يكون

للرجل والنساء فهو للرجل في الوجهين (١) وقال أبو يوسف يعطى للمرأة من شاع نفسها ما يجهز سنانها وما يبق فهو للرجل في الوجهين في الرابع من نكاح الوالوية * وان كانت له نسوة فوقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فان كن في بيت واحد فمتاع النسوة بينهم على السواء وان كانت ~~مكة~~ واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأتين بها وبين زوجها على ما وصفتنا لا يشارك بعضهن بعضا تأخرنا عنه في العشرين

من النكاح غير سامن آخره * ولا فرق في هذه الوجوه بين ما اذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال اسد بان كان الابن في حال الاب أو الاب في حال الوالد فهو ذلك ~~مكة~~ المتاع عند الاشتباه الذي يعول في قوامه كذا ذكر في النكاحيات وفي نوادر ابن رستم في اختلاف الزوجين في متاع البيت من

الثانية (٢) وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كان القول له وان اقامت البينة أو اقاما جميعا يعطى بينة المرأة لانها خارجة ظاهرية في نوع في اختلاف الزوجين من الطلاق ملغضا وكذا في الثانية في اختلاف الزوجين من النكاح * (في القسم) للرجل الحز أو المملوك امرأتان حران فانه يكون عند كل واحد منهما وبأبويه أو بآلته أو بأم ويسنوي فيه البكر واليب والكتيبة والمراقة والبالغة والمجنونة والجديدة لا يجوز أن يقيم لاحد احد ~~مكة~~ أكثر الا باذن الأخرى فان التي عليه الصلاة والسلام استأذن نساءه ليكون في بيت عائشة نريش اقدعها في مرضه والصحيح والمريض في القسم سواء

وكذا الذي في نسائه من نكاح خرافة الاكل * وفي المصراع ولو اقام عندا احدهما شهر انقصه الأخرى بذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وامضى هدو غير أنه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب ولو عاد بعد ما نهاه القاضي أو جعه عقوبة أو امره بالعدل لانه أساء الادب وان ~~مكة~~ ما هو حرام عليه وهو الجور فبعض في ذلك انتهى وحاصله انه لا يعز في المرة الاولى واذا عزر فمعز بره بالضرب وفي الجورة لا يعز بالجلبس لانه لا يستدرك الحق فيه بالجلبس لانه يقوت بعض الزمان انتهى وهذا مستقن من قولهم ان للقاضي ان يلو في التعزير بين الضرب والجلبس من قسم مجرأتين

﴿كتاب الرضاع﴾

اذا رضعت المرأة صبية حرمت على زوجها وآبائه وأبائهما فتكون المرضعة أتم الرضيع وأولاده اخوته وأخواته من تقدم ومن تأخر فلا يجوز أن يتزوج بشأنه ولها ولد ولها وان سفلا وآبائها اجداده وأمتها اجدادهم من قبل الأم وأخوتها وأخوات اخواته ونسالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن أب المرضعة وأولاده اخوتها وآبائهم وأمتهم

(١) لان المرأة تعول في بيتها في الزوج فكان الاموال كلها على يد الزوج كذا في المحل المزبور من الوالوية ع

(٢) فان قال البنون يهدوهم لمتاع بعينه ان هذا استفدنا بعد موت الاب كان المقول قولهم وان اقر وان المتاع كلن في البيت يوم مات الاب وأقامت البينة على ذلك فهو صيرت من الاب لا يقبل قولهم كذا في فتاوى القاضي معين المفتي

أجدادها ووجدتها من قبل الأب واخوته وأخواته أعمامها وعماتهن إلا يحل منها كذا أحد
 ممن كان في النسب من وضاع الاختيار (خ) ولو أُرِضت امرأة مبيحاً حرم عليه من تقدم
 من أولادها ومن تأخر بنواته المقتنن وهذه الحرمات يعني حرمات الرضاع كانت في جانب
 الأم ثبتت في جانب الأب وهو الفعل الذي نزل بها أبو طه وقال الشافعي الحُرمة لا تثبت
 في جانب الأب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لنزول الفعل فعندنا الفعل أب الرضيع وأم الفعل
 جسده وأخواته عماته وأولاد الفعل أخوته ولا يحل للترضيع أن يتزوج واحدة ممن
 ولا نكاح موطوءة الفعل ولا منكوحته ولا للفعل نكاح موطوءة الرضيع ومنكوحته
 ولو كان للفعل امرأتان حبلى منهن وأرضعت كل واحدة منهما رضيعاً كان الرضيعان
 أخوين لأب وان كانت أحدهما أنثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانتا ذكراً لا يجوز
 الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختن من النسب من أول رضاء الغنائة وفي
 نكاح الحسن بن زياد ولد من الزوج وجب لها ثمة ورت وأرضعت ولدا لهذا الولدان
 ينسبهم إليه هذا الرجل من غير الرضعة وليس هذا بين الفعل لاقطاع النسبة عن الأولاد
 ولو تزوج امرأتان ولم يولد منها ولد قط ونزل بها اللبن وأرضعت ولد الأيمن الزوج أب الولد
 وليس هذا أيضاً بين الفعل السعوط والوجور ومحرم لا لاظهار في الأذن والاحليل والحالقة
 وكذا الحلق في ظاهر الرواية من وضاع البرائة وكذا في الخلاصة • ولو نزل البكر
 لبن وهي لا تتزوج فأرضعت ولداً فهو رضيع محرم فلترتبت البكر لا تثبت الحرمات من
 الزوج خال في الحبط وكذا إذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل بها لبن فإن اللبن من هذه
 المرأة دون زوجها في الرابع من نكاح الخلاصة

وبين أنثى شخص رضاء ونسبة • فلا تجمع من قادر للفعل بشر

صورة المسئلة لو كان لامرأة أول رجل ابنتان أحدهما من الرضاع والأخرى من النسب
 لا يجوز لرجل أن يجمع بينهما في عقد نكاح لأن الدر كما خسر الحرمات من جهة المرأة خسرهما
 من جهة الفعل أيضاً عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القنينة في آثر باب الرضاع •
 ولا جلة قلمتها ولومن رضاء في نكاح بشبهة • ولومن زناً فالحكم لا يتغير لما تقدم في
 البيت السابق أن لبن الفعل يفسد الحرمات كما ينسب لبن المرأة وكان ذلك شاملاً لما هو شكاح
 صحيح ووطء بشبهة ووطء زناً والحكم لا يتفرق في كل الأحوال شبه عليه في هذه البيت
 والموجب لنظمه الفرع الأخير لكونه منصوصاً عن علاناً ذكره صاحب القنينة قال

على أن وصورة من زنى بامرأة فحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصومة (١) أقول في
 النهاية وقشوى فاضحيان والفتاوى القهريه والذخيرة رجل زنى بامرأة فولدت منه
 فأرضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لها الزفاف ولا لأحد من آباءه وأولاده نكاح هذه الصغيرة
 على ما عرفت من أصل أصحابنا يعني أن لبن الفعل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعثة
 بين الزاني وبين هؤلاء • من رضاء شرح الوهبانية المصنف • ولا رضاء بعد الفطام ومدة
 الرضاع عندهما ستان وعنده أبي حنيفة ستان ونصف فالرضاع في هذه المدة يحرم
 ظلم الصبي أم لا ولا تثبت الحرمات بعد ستين ونصف وإن لم يقطع به بقي الفتاوى الإمام

(١) وفي شرح ابن الهمام وفي الخلاصة
 وكذا لو لم يقبل من الزنا وأرضعت لابن
 الزاني فحرم على الزاني كما تحرم بنتها من
 النسب عليه من شرح الوهبانية لابن
 الشنبه وكذا في القضي الكركي ج

وأجوز أن هذه الرضاع في حق استحقاق الإبر على الأب ستان في الرابع من كتاب الخلاصة • وذكر الخصاص أنه إذا غلب على معنى الفتوى استغنى بالتمام لم يكن رضاعاً وإن لم يستغن ثبت الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الألباني من رضاء الدرر • وقيد بالتلاين لأن الرضاع بعده لا يوجب التحريم وأما ما سئل عنه أنها تأتي بعد الطعام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية وعليه الفتوى كما في الولو الجلية وفي فتح القدر رمز بالي وأقاعات التاطقي فذكره الشارح من أن الفتوى على رواية الحسن من عدم نبوتها بعدهم بخلاف المحدثين علم من أن الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية من رضاء البر الرائق (١) • إذا مضى لأمي أمر أمه وشرب لبنها لم يحرم عليه أمر أمه لما قلناه لا رضاء بعد الفصال فاحشطن في كتاب الرضاع • أمر أمه أرضعت حصة فحكرت في حصة ما زوج المرضعة يحرم عليه أمر أمه سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن في الثالث من كتاب الخلاصة • وفي الجلية تزوج امرأة أرضعت في أم الزوج أو بنته أو أخته فأرضعت هذه الصغيرة حرمت على الزوج لأنها صارت أخته أو ابنة أخته من رضاء التارطانية • وفي آخر البسوط ولو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحد منهم وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا ابنة التي أرضعتها لأنهم وحدها لأنها أختهم من الرضاعة من رضاء البر الرائق • يجوز أن يتزوج أخته منه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لأن اخت أمه من النسب إذا كانت منه بأن كانا من أب وأم أو من أب فقهيته وإن لم تكن • وإن كانا من أم فقهي ربيته والريبة تحرم بالذبول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لأن بنت المرضعة أخت أمه لا بنته فلا تكون بنتاً له لأن ابن المرضعة ما كان منه ولم يدخل بالمرضعة حتى يصير متزوجاً بنت أمه أدخل بها حتى ولو لم يوجد أحد هذين المعنيين في النسب بأن كانت أمه بن شريكين فحاشى فلو فادعاه حتى ثبت النسب بينهما ولكل واحد منهما بنت من أمه أو أخرى جائز لكل واحد من المولين أن يتزوج بنت شريكه وإن كان كل واحد من المولين متزوجاً بنت أمه من النسب لأنه لا يوجد في بنت شريكه أحد هذين المعنيين أو بنت شريكه ليست بنتاً له ولا بنت أمه أو بنت شريكه كما في شرح الوافي في الرضاع • ولو ادعت امرأة حلة تدعى بها في حق مرضعة ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم يحرم لأن ما منع شكاً كما في الولو الجلية وكذلك الخلاصة في القاعدة الثالثة من الأشياء ولا بأس بأن يتزوج الرجل أم أمه التي أرضعته وكذلك يتزوج ابنها وهي أخته أمه ولا بأس إذا كان النسب لانهاريبة ولا بأس بأن يتزوج أم أمه أرضعت ولده وفي النسب لا يجوز لأنها أم للـ • وفيه في الرابع من كتاب الخلاصة • صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يلزم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يتغير به واحد عدل فإن أخيراً عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما فإن أخيراً بعد النكاح فلا حوط أن يشرقا إلا أن الشك وقع في الأول في الجواز وفي الثاني في البطلان وان دفع أسهل من الرفع

(١) إذا تعرض ما في المتن والفتاوى
فالمعتمد ما في المتن كذا في فصل الحبس
من قضاء البر • وكذلك يقدم ما في
الشرح على ما في الفتاوى كذا في
المجلد الرابع •
وفي أثناع الوسائل في مسألة قصة الوقت
أن تقول الفتاوى لا تعرض نقل المذهب
خصوصاً إذا لم يكن فيها نص على
الفتوى •
وقال سعدى أن سعدى في فتاواه إذا كان
ما في الفتاوى مخالفاً لما في المتن يسعمل
بما في الفتاوى ولا يخفى أنه ليس على
اطلاقه •

(١) قد قبل ذلك ان حقا وان كذبا في الرابع من نكاح الزانية عية أرضعها بعض نساء أهل القرية ولا يدري من أرضعها فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سقم من المقام معها في الحكم من رضاع خزانة الفتاوى وكذا في مختارات التوازل وفي خزانة الفتاوى رجل تزوج بامرأة فقالت امرأتها أنا أرضعها فهي على أربعة أوجه ان صدقها الزوجان أو كذبا أو كذبها الزوج وصدقها الزوج وكذبها المرأة أما اذا صدقها فالرفع النكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخل بها فان كان قد دخل بها فلهما مهر المثل وان كذبها فالارفع النكاح ولكن يتطرقان كان أكبرا به أنها صادقة بخلافها احتياطا وان كان أكبرا به أنها كاذبة يتسكها وان كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة ان تستحق الزوج باقية ما قبل أن يشتك من الرضاع فان شك في ذلك بينهما وان سلف فهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهران كانت مدخولا بها ولا يزم مهر كامل والا ينصف مهر انتهى من رضاء العبري شرح قوله وثبت بما يثبت به المال وذكر الاسباب ان الأفضل له ان يطلقها اذا أخبرت به امرأته يعني بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يسطعها نصف المهر والأفضل لها ان لا تأخذ منه شيئا وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج ان يعطيها كمال المهر والنفقة والسكن والأفضل لها ان تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المهي ولا تأخذ النفقة ولا السكن انتهى من المحلل المزبوره وفي شرح قوله وثبت بما يثبت به المال رجل تزوج امرأته فشهدت امرأتها أنها أرضعها لا تنبت الحرمة بقولها وان كذب عدلة (١) وان تزوجت كان أفضل وقال مالك تنبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة فلانها من باب الدابة فثبت بقول الواحد كالأشترى لحافا فغير عدل أنه ذبيحة الجحوش يحرم عليه وانما تقول هذه شهادة فثبت على قول مالك النكاح فلا تنبت الحرمة كالأول فثبت على الطلاق فان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال الشافعي يفرق بينهما بشهادة الأربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تنبت الحرمة بشهادتين فكذلك قبل النكاح اذا أراد الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح أنها أرضعها كان في حقه من تكذيبها كالأول شهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأة ان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج (٢) لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عند عدلان أو أكثر رجل وامرأة أنها أخس منه من الرضاع ولم يصر على اقراره كان له ان يتزوجها وان أمرت لا يصلح له ان يتزوجها ولو أقدم بعد النكاح بذلك ولم يصر على اقراره لا يفرق بينهما وان أمرت بفرق بينهما وكذا لو أقدمت المرأة قبل النكاح ولم يصر على اقرارها كان لها ان تزوج نفسها منه وان أقدمت بذلك ولم يصر ولم تكذب نفسها لكن تزوجت نفسها منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع بمقالة الرجوع عن اقرارها وقد مررت هذا الجمله في فصل الخرمات ولو قامت المرأة بعد النكاح كنت أقدمت قبل النكاح أنه أخس من الرضاع وقد قلت ان ما أقدمت به حتى حين أقدمت بذلك فلم يصح النكاح

(١) أجنبية كانت أو أم أحد الزوجين
بنزاة المقتين ع
وهذه المسائل مذكرة بزيادة
الخاتمة في كتاب الكراهة في فصل
ما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل
فيه ع

(٢) ولو شهد عند عدلان على رضاء
بينهما وهو يبعد ثم ماتا أو غابا قبل
الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام
معه كالأول شهدا بطلاقها الثلاث كذلك
وقام على شرح المنظومة كذا في العبر
الرائق قبل كتاب الطلاق ع

لا يترقب بينهما ويمنع لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقروا قبل النكاح أنها أنشئ
 من الرضاع وقالت أنه حق فإن القاضي يترقب بينهما لأن المراءت لو أقرت بعد النكاح أن
 الزوج أنشأها من الرضاع وأصر على ذلك لا يقبل قوله ما على الزوج ولا يترقب بينهما
 فكذلك إذا أسندت ذلك إلى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصر على إقراره
 يترقب بينهما وكذلك أسند إقراره إلى ما قبل النكاح من آخر باب رضاع الثانية • مسئل
 عن رجل يخطب بنتاً لنفسه فكبرت أمها أي أَرْضعتَ البنتَ فقبل قوله ما يقدرها
 أولاً يقبل ويمنع • لأن يترقب بها أجاب لا يقبل قوله ما يقدرها ويمنع • لأنه أن يترقب بها من
 فتاوى ابن نجيم من النكاح • لو أخبره مختاراً أنك تزوجت ما وهي أشك وضاعاً لم يترقب بأختها
 وأربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان لأنه أخبر بشأده مقارن والطلاق ما على النكاح
 أماره يثبت على صحتها وإنكار فساد مذهب المتأخرين بالظاهر بخلاف ما لو كانت المنكوحه
 صغيرة فأشهر الزوج أنها أَرْضعتَ من أمه أو أخته فإنه يقبل قول الواحد فيه لأن القاضي
 طار فم يثبت المنازع فالماضيل إنما تقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لمباحتنا إلى
 الإزام • وقبلنا في موضع المسألة لعدم الإلزام في الخامس من كراهية الكافي شرح
 الوافي • ولو شهد رجل واحد أن أمه أو أخته تزوجت ما إلى القاضي • وهل توقف على دعوى المرأة
 الظاهر عدمه بخلاف الشهادة بطلاقها • يجوز أن يقبل كتاب الطلاق ملصقاً • وإذا ثبت
 الرضاع بالتمهيد العدول إذا كانت الشهادة على الزوجين يترقب بينهما كان قبل
 المدخول فلامهر لها وإن كان بعد المدخول فلهما الأقل من المسمى ومن مهر المثل وليس
 عليه النفقة والسكنى • ولو لم يشهد عليه أحد ولكن قال الزوج بأنها أنشئ أو أنشئ
 من الرضاع فإن حال بعد ذلك كذب أو أودعت وأظلمت فهما على نكاحهما وإن حال
 هو حق كما قلت يترقب بينهما وإن كانت المرأة صدقة فلامهر وإن كذبت فلهما نصف المهر
 وإن كان قد دخل بها فلهما جميع المهر والنفقة والسكنى إن كذبت وإن صدقته فلهما
 الأقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكنى • معضرات من الرضاع •
 إذا أقرت هذه المرأة أخته أو أمتهم الرضاع ثم قال بعد ذلك أودعت أو أخطأت أو ثبت
 وأراد أن يترجها أو صدقته المرأة فهما صدقة كان ثبت على الأقل فقال هو حق
 كما قلت ثم تزوجها يترقب بينهما ولا مهر لهما عليه إن لم يدخل بها استحصانا من رضاع
 الخلاصة (١) • ونس في الرضاع أنه إذا قالت هذا ابن رضاع أو أمرت عليه جازة أن
 يترجها لأن الحرمة ليست إليها وقد ذكرناه وبه يبقى في جميع الوجوه • رازية في آخر
 الطلاق

﴿كتاب الطلاق﴾

• (القول ما يقع به الطلاق وما لا يقع) • وروى في الخبر من جسد جسد جسد جسد جسد جسد
 الطلاق والنكاح والعاق والرجعة والتسريح • مختصر تفسير سورة البقرة (٣) • وطلاق
 الهازل والرجل الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق أو بالعاق أو بالتسريح أو بالتدريع

خلاصة

(١) ولو قال الرجل إنها أنشئ أو أنشئ
 وضاعاً قال أخطأت وأنسبت وكذا به •
 المرأة أو صدقته يجوز له أن يترجها
 كذا في البرازية قبل كتاب الأيمان •
 (٢) قوله في آخر الطلاق في نسخة يده قبل
 كتاب الأيمان •
 (٣) للفتاوى في تفسير قوله تعالى
 ولا تتخذوا آيات الله هزواً وكذا في تفسير
 النعاجي

(١) أقول هذه أيضا فمادة كوفي الغروم أنه لو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث تطلق واحدة قوله خابرا التعيين وقيل يقع على بكل واحدة منهن تطلق والصحيح الأول ذكرنا بل على آخر الأيالات كذا في زينة القسارى في مسائل التطبيق وأتى المرسوم (بعضهم) أقضى أنه تطلق واحدة منهن والتعيين إلى الزوج مؤاخذة في الفرد كذا جبط (٧١) جامع هذه المجموعة

(٣) المراد من قوله مدين فيأبسه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء أم أن استغنى بجيبه القس على وفي ماوى ولكن القاضي يحكم عليه بوجوب كلامه ولا يلتفت إلى ماوى في باب الحقيقة والنجاز كذا في كشف البروى

(ترجمة)

(٣) لو قال طلقى طلقى فقال طلقت تقع واحدة

(ترجمة)

(٤) ولو قال طلقى وطلقى فقال طلقت يقع ثلاث

(ترجمة)

(٥) ولو قال أبعلى مطلقه أبعلى مطلقه جعلت جعلت طلقت يقع ثلاث

(٦) ومن قال لمباسته وهو في العدة أت طالق بان تطلق كذا في الخلاصة ذخيرة

باب فيأبسه ملحق أو لورى الجواب بان يأنه ملحق أو لاقده واقع أو لوان اختلاف

ككاتب اليد أو لوان يأنه ملحق بان لفظي اليد أو لوان ملحق صر صدر أبو السعود

بعضى كتابات اليد أو لوان بان يأنه ملحق أو لوانه يكدور على من شرط المرسوم

(ترجمة)

هل البائن يلق البائن (الجواب) الاختلاف الواقع في طرق البائن البائن انما هو في الكتابات وأما البائن بلفظ الطلاق فصرح ببعضى البائن الكتابية لا يلق البائن

(مسئلة) أوج عورق أو لوان زيد عورقك بربك استخى ذكرنا بتدين عورقك أوج طلاق بوش أو لوان ديسه عورقك بربك أو لوان بوش

خلاصة في أوائل الطلاق ملصقا وجعل قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأته معروفة طلقت امرأته استصفا فان قال امرأتى أخرى أبا حاتم لا يقبل قوله إلا بتعريف البينة ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كلاهما معروفتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيهما شاء من أقول طلاق الثانية رجلا له امرأتان معروفة وزينب فقال يا زينب فأجابته عزة فقال أنت طالق ثلاثا وقع طلاق إلى أبا حاتم ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لأنه أخرج المطلاق وقع أبا الكلام إلى آيات وان قال نوبت زينب طلقت زينب من المحل المذكور (١) • ولو كان لرجل ثلاث نسوة فقال طلقت امرأتى ثلاث تطلق ثلاث يقع ثلاث تطلق لكل واحدة منهن عندهما وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بانه وهو الأصح جامع للقسارى وفي البسوط لو قال لامرأتين أنتما طالقان ثلاثا يأنى الثلاث بينهما فهو مدين فيأبسه وبين الله تعالى (٤) قطلق كل منهما ثنتين لأنه من محلات لفظه لئلا يسهل خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء قطعي كل ثلاثا وكذا لو قال لأربع أنتن طالق ثلاثا يأنى أنت الثلاث يبين فهو مدين فيها بينه وبين الله تطلق كل واحدة واحدة وفي القضاء تطلق كل ثلاثا • باب إيقاع الطلاق من ابن الهمام • ومضى كقولنا الطلاق يحرف الواو ويصرف الواو يصدق الطلاق وان عني بالثاني الأول لم يصدق في القضاء كقوله بامطلة أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو ذكر الشئ يحرف التاء وهو صرف القضاء لا تقع أخرى إلا بانه كقوله لطلقتك اختارى اختارى اختارى فقال اخترت يقع ثلاث وان لم يعرف وذكر في الذخيرة لو قال طلقى طلقى فقال طلقت وقع ثلاثا • لو قال طلقى طلقى كمن مر طلاق كمن مر الطلاق كمن قد كرم كرم كرم يقع ثلاثا وهو الأصح وهكذا في أيمان الجامع في الفتاوى أنها تطلق ثلاثا وكذلك يجب السيد الامام الانرف وعن الاشراف الامام عسر بن أبي بصير القراءه تقع واحدة لأنه أوجب عن السؤال الاخر في الثاني والعشرين من الاسبروشنة • وجعل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع عام طلاقا فلا يصدق قضاءه ان قال نوبت بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال أنت طالق قد طلقتك يقع طلاقان من طلاق الثانية • وجعل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق فقال غيبه الأولى الطلاق والثانية والثالثة انها ماصدة بدانة وفي القضاء تطلق ثلاثا من المحل المزبور (٦) • الصريح يلق الصريح والباين فلو قال لها أنت طالق قال أنت طالق أو طلقتها على مال وقع الشئ وكذا لو قال لها أنت طالق أو قالها على مال ثم قال لها أنت طالق يقع عندنا والباين يلق الصريح كما إذا قال لها أنت طالق ثم قال لها في العدة أنت طالق أو طلقتك فشمع ما إذا قالها

الورى وخبره برى بوش أو لور (الجواب) برى أو لور كدوبه تعيين ابند برى بوش كدوبه (مسئلة) زيد ثلاث نسوة فقال امرأتى طالق بالثلاث ولم يدين واحدة منهن فهل يقع على كل واحدة منهن ثلاث تطلقات أو على واحدة فقط (الجواب) يقع الطلاق على واحدة ولم يترسخها =

== (مسئلة) زيد خردن سكران اولوب سكرى خالده او نه كلكده موزوجهرى هندوزيه ايكنكوز اوج طلاق بوش اولوب ديسده هن ورتوب خاسر طلاق بوش اولور (الجواب) او بر طلاق بوش اولور (جواب آخر) او بر طلاق بوش اولور توزيع متعارف نكده (جواب آخر) او بر طلاق بوش اولور (٧٢) توزيع مراد ايديجك ايكنش طلاق واقع اولور لكن خلاف ظاهر اولقين تصديق اوليناس (جواب آخر) هر بر نه ايكي طلاق واقع اولور يحيى اخندي في الطلاق (ترجمة)

(مسئلة) قال في حال سكره ورجسته
 اتخطا لثلاث بثلثون كتمت عليهم
 الطلاق (الجواب) يقع على كل واحدة
 ثلاث تطلقات (جواب آخر) يقع على
 كل واحدة ثلاث لان التوزيع غير
 متعارف (جواب آخر) يقع الثلاث
 لثلاث اذ اردنا التوزيع يكون الواقع
 اثنين اثنين ولكن كونه خلاف الظاهر
 لا يقتضي (جواب آخر) يقع على كل
 واحدة اثنتان

(مسئلة) زيد زوجة مدخول بها
 هنديه سبعت يمين طلاق بوش اولوب
 ديد كدفسكره عدي ايمنده زيد هنديه
 تكرر سبعت يمين طلاق بوش اولوب ديسه
 طلاق ثاني شرعا واقع اولور (الجواب)
 اولور كسبه يحيى اخندي في الطلاق كذا
 في الصريح يعينه عبارته

(ترجمة)
 (مسئلة) طلق زوجة مدخول بها
 طلاقا فانما تم طلقها طلاقا تاما وهي في
 العدة فهل يقع الثاني أم لا (الجواب)

يقع
 (١) قال للمبنة أنت طالق يمين تقع أخرى
 ولو قال أنت طالق لا نه اخبار بخلاف
 الاول من طلاق الزانية

(٢) لأن له ما يمين به في الكتابات فلا بد
 من النية

(٣) وعليه القسوى اليوم وبه اتفق
 المروم جامع هذه المجموعة

(مسئلة) زيد زوجة مدخول بها
 هندى طلاق يمينه طلق ايديوب بعده

اولمها على مال بعد الطلاق الرجعي لم يصح ويجب المال كما في الخلاصة للمبائن اذا
 امكنه جعله شرا عن الاول لصرفه فلا حاجة الى جعله انشاء فان قلت بشكل على هذا
 أنت طالق أنت طالق قلت لا بشكل ذلك لأن أنت طالق أنت طالق لا احتمال فيه لضعفه
 لانشاء شرعاً في قولنا أردت به الاخبار لا يصدق (١) والمراد بالمبائن الذي لا يلحق
 البائن النكاح المفسدة للبينونة بشكل لفظا كان لأنه هو الذي ليس بظاهر في الانشاء في الطلاق
 كما وضعه في فتح القدير الا اذا كان البائن معلقاً بشرط قبل التخصيص بان قال لها
 ان دخلت هذا فانت طالق ولو بالطلاق (٢) ثم بانها مفسرة من وجه الشرط في العدة
 قاته يقع عليها طلاق آخر متقدماً والمضاف كلفني قولنا لها أنت طالق فغداً ولو بالطلاق
 ثم بانها مباحية الطلاق وقعت أخرى وقد ناب كونه معلقاً بل التخصيص ولو لم يلق البائن
 بعد البائن التخصيص يصح التعلق كالتخصيص في المذموم من الغفار لمصاحبه وعلى هذا فواقع
 في حلب من الخلاف في واقعة وهي ان رجل ادى امرأته ثم طلقها ثلاثاً في العدة اطلق فيه
 أن يطلقها (٣) لما سمعت من أن الصريح وان كان بانها يلحق البائن ومن أن المراد بالبائن
 الذي لا يلحق هو ما كان كناية على ما يوجد الرجوع من طلاق ابن الهمام وقد اختلف
 يكون السابق طلاقاً لأنه لو كان فرقة بغير طلاق كالفرقة بغير السواغ والعناق بعد
 الدخول فإنه لا يقع الطلاق في عده وكل فرقة توجب الحرمة مؤيداً لابطالها الطلاق واذا
 أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقاً صحت كذا في البرازية • واذا ارتدت وولدت بدار
 الحرب وطلقت في العدة لا يقع لانها في العدة ما عاد اداها الاسلام وهي في الاسلام
 وقع واذا ارتدت وولدت بدار الحرب لم يقع عليها طلاقاً فان عادت قبل الحضانة لم يقع
 كذلك عند أبي حنيفة ابطال العدة بالحاق ثم لا تعود بخلاف المرتد كذا في البدائع •
 وفي الاخير ما لحاصل أن كل فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدها تركل فرقة
 هي طلاق يقع الطلاق فيها في العدة تامته وقد قدمنا شيئاً منه في أول كتاب الطلاق يحرر
 وان قيل لم يقع تقويض الطلاق • فتسأل في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها
 فان أسلم والا فترى الشاخص بينهما يكون طلاقاً في قول أبي حنيفة وعنده وقال ابو يوسف
 لا يكون خلافاً فاحسب ان في الفرقة بين الزوجين من الطلاق • (ش) طلقها على لقب
 فة قلت ثم قال في عدها أنت طالق لا يقع (م) ولو قال لها أنت طالق في حال عدها أنت طالق
 بطلتة أخرى يقع (ط) قال لباسته أنت بك طلقية لا يقع تنية في طلاق الطلاق (٤) • ولو
 قال أنت طالق أنت طالق يقع طلقين رجعتان لان الصريح يعلق الصريح (٥) • ولو
 نوب التكرار والاخبار يصدق ديانة لاقضاء مختارات التوازل في صريح الطلاق • ولو
 قال أنت طالق فقال له رجل أو امرأته ماذا قلت فقال قد طلقته بأوتلت هي طالق فهي
 واحدة في القضاء وخبرائنه وبين الله تعالى من أوائل طلاق الحلية • رجل طلق امرأته
 ثنتين أو واحدة فقتل لم لا تتزوجها فقال من كان مراءه نسي (أي لا يميل الى ذلك)
 ليس له أن يتزوج في الظاهر جميع الفتاوى في الكتابات من الطلاق • رجل طلق امرأته
 ثم قال لها في العدة قد طلقك أو قال بالفراسية ترا طلاق دادم (يا طلقك) تقع

عدي بقدمين طلاق ثلاثة ايه تطلق ايه هندى زيد اوج طلاق بوش اولور (الجواب) اولور يحيى اخندي
 (مسئلة) طلق زوجة المدخول بها بالثلاث وهي في عدة الطلاق البائن هل يقع الثلاث (الجواب) يقع
 (٤) اذا قال للمبنة أنت بك طلقية فانه لا يقع بخلاف أنت طالق يمين كما في البرازية كذا في الصريح شرح قوله الصريح يعلق الصريح

وكذا ايرد خدای (یعنی الله) وكذا حلال السليمن وكذا هر چه بدست راست كيرم
 اور كرتسهم (كل ما تملكه يعني اولئك هم مني) وقيل في كونه لم لا يطلق لعدم
 العرف وفي بدست چپ كيرم (كل ما تملكه شمالي) قيل يجب أن يكون ميتا (قط)
 قوله هر چه را حلالست بر من سرام (كل حلال لي على سرام) الصريح عندي أنه ليس
 بطلاق الابالية (عنه) كذلك وفي حلال الله او حلال ايرد يقع بلاية وهو الصريح (خ)
 لا يستحق على ترك النية في الكل الا في قوله هر چه حلال حكردست خدای بر من سرام
 (كل شيء حلاله فهو على سرام) في السام والعشر من من القصولين (عك) قالت
 زوجها سرحي خصال الزوج اذ هي حيث شئت لم ينو الطلاق بل كان ذلك تقوية لما يقع
 الطلاق عليها في حال المشاجرة المنتهية الصك كبرى وعن الامام في قوله لا حاجة في ذلك
 أولا حين أولاً تشييك اولاً رغبة في ذلك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله
 لا حاجة في ذلك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية من او اخر كتابات البرازية
 قال لا حاجة في ذلك أو ما اردك او ما ابركار نيسني (لا حاجة في ذلك) لا يقع وان نوى
 من المحل المزبور وفي الفتاوى لو قال لامرأة طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو
 ثابت منهم من قال يقع واحدة ورجعة نوى أو لم ينو به أشد الصدور الكهد (١) قال
 وقال الامام خالي لا يقع في الكل في الفصل الاول من طلاق النكاح وكذا في الرابع
 من طلاق المصط البرهاني • لو قال طلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض أو قال
 طلاقك على تسكوا غبه والمصير أنه يقع في الكل من طلاق المصط السرخسي في باب
 ما يقع به الطلاق وما لا • لو قال طلاقك على واجب فالصريح أنه يقع ولو قال لعبد عتقتك
 على واجب لا يقع (٢) في الثاني من عتاق المصط • لو قال أمت طالق عبد ما في هذا
 الحوض من السمك ولا سمك في الحوض يقع واحدة بمحض سرخي • تزوت ولم ينظر بها
 فقتل سه طلاق (طلاق ثلاث) ان قال أردت امرأتي يقع والا برأية • ولو قال
 لم يرق يني وينك على ان نوى يقع وكذا في ابعدى في آخر الثاني في الكتابات من طلاق
 البرازية • وفي المصط لو قال لم يرق يني وينك شيء ونوى الطلاق لا يقع في الكتابات
 من طلاق البرازية • ولو قال لم يرق يني وينك عمل ان نوى يقع وحك كذا في قوله
 لا تنكح يني وينك ونوى به الطلاق مختارات التوازل في الطلاق • ولو قال لا تنكح يني
 وينك أو قال لت لي بامرأة ونوى الطلاق يقع المصط بطواقة أنه طلقه قبل ذلك من
 طلاق عدة الفتاوى • ولو قال لم يكن بيننا نكاح أو قال لم أتزوجك ونوى الطلاق لا يقع
 بالاجماع ولو قال لت لي بامرأة أو ما أتزوجك ونوى الطلاق فهو طلاق عند أبي حنيفة
 خلافاً لهما (٣) من طلاق المصط البرهاني • اذا قال الرجل لامرأة لت لي بامرأة
 ونوى به الطلاق يقع ويجعل كأنه قال لت لي بامرأة لا قد طلقك من أو اكل نكاح
 الثانية • ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى به الطلاق لا يقع لأن ذلك كذب محض
 لا يمكن تصحيحه من المحل المزبور • امرأه قالت زوجها طلقني فقال لت لي بامرأة
 قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية من طلاق الثانية في أوائل الفصل

(١) قال الصدور الشهيد والمختار أنه يقع
 في الكل كذا في واجد باشا شرح الثغابة
 وكذا في المختار من الطلاق بعد

(٢) وفي عتاق البصر من الظهيرة أنه يقع
 في العتق لا يقع غيره

(٣) وفي لست بامرأة لا يقع وان نوى
 عندهما وعند الامام يقع بالنية كذا
 في نوع في النكار النكاح من الثاني من
 طلاق البرازية بعد
 ولو قال لت لي بامرأة أو قال ما أنت لي
 بامرأة أو قال ما أتزوجك قال أبو
 حنيفة رحمه الله ان نوى وقهر الطلاق
 يقع والا فلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى
 من طلاق الثانية بعد

(١) ولعل له هل للامر انتقال لاذكر بعض المشايخ أنه لا يقع الطلاق بقوله وذكر الكرخي أنه على هذا الخلاف أيضا من أهل المزبور **ج**
 مثل من رجل تزوج بامرأة فأنه آخر وقال له ألك امرأ فقال لا يقع طلاق أم لا أجاب ان قصد الطلاق وقع والا فلا كذا في فتاوى ابن نجيم **ج**
 (٢) أنفي به في زمان يحيى أئندى ويخالفه فتوى ابن نجيم وكسب في الحاشية الظاهر أن هذا على مذهب الامامين أشبه به في الدرر وقد مر آتفا من خطمه **ج**
 (٣) وقال في الفتاوى في المغاية لا يقع وان قوى بالابجاع وانما لا يختلف في المغاية كذا في الخلاصة **ج**
 (٤) وكل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انه من جهة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون النية وان قال أم أو الطلاق ان لم يذكر بدلا يصح وان ذكر بدلا مثل أنفسهم لا يصح كذا في الثالث من خلع الخلاصة **ج**
 (٥) وقوله لها اختاري بينة أمر لم يدل في جميع الاحكام الا في خضعة وهي أنه يصح نية الثلاث في الامر بالدفن التضييع لا يصح الا لواحد جعل أمرها بدلا من غيرها من المجلس أو معها طوعا أو كرها خرج من يدها كذا في الرابع من طلاق البزازية **ج**
 (٦) القارب ما بين السنام والعق ومنه قولهم حبلى على غارب أي اذهبي حيث شئت صحاح **ج**
 (٧) ظوا تكرار النية مطلقا حال الرضا ولا يصح قضاء عند مذكر الطلاق فيما يصلح للبواب دون الرد والشم كذا في ملقي الاجبر من الطلاق **ج**

الاول من الباب الاول • لست بامرأ يعني أن قول الزوج لامرأه لست بامرأ تركذا قوله لها أنا لست بامرأ زوج طلاق بائن ان نواه وقال لا يكون طلاقا (١) من كتابات الدرر ولوقال الرجل لامرأه صرت غيورا على في رضا أو جعنا أو نسفت النكاح تطلق اذا نوى ولوقال مالي امرأه لا يقع وان نوى (٢) ولوقال والله لست بامرأه لا يقع وان نوى وكذا لو قال على جعنا كنت لي امرأه وهذا بالاجماع وفي الفتاوى لو قالت له لست بزوج فقال مسدقت فهذا ولو قال لست بامرأه أو نسوا (٣) في نوع في الكتابات من طلاق فخص كركي • ولوقال اذهبي الى بيتهم ونوا يقع من أهل المزبور • اذهبي فتزجي يقع واحدة ولا حاجة الى النية فان نوى الثلاث فثلاث من كتابات البزازية • وفي البزازية اذهبي فتزجي يقع واحدة ولا حاجة الى النية لان تزجي قرينة فان نوى الثلاث فثلاث انتهى وهذا على ما لم يذكر في شرح المصنف الآن يفرق بين الواو والفاء وهو بعدهما مجرأتي • وفي الفتاوى الصغرى لو قال لها اذهبي فتزجي يقع واحدة اذا نوى فان نوى الثلاث فثلاث من الخلاصة • ولو قال لها ابعدي ونوى يقع ولو قال لها أنا استنفكت عنك ففصلت المرأة كالزنا فان كنت تستدكف فارم • فقال الزوج تلتفت وروى البزازي وقال درست ونوى الطلاق لا يقع في الكتابات من طلاق فخص كركي • ولو قال في مذكر الطلاق فارتقت أو يايتك أو يايتك أو بنت منك أو لاسطاع لي عليك أو سرحتك أو وجهتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خلعت سبيل طلاقك أو سبستك أو أتت سانية أو أتت حرة أو أتت أحمل بئناك ففصلت اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم أو الطلاق لا يصح قضاء في الكتابات من طلاق المغاية (٤) وفي الواو الجبة ولو اذنت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذكر الطلاق قال قول قوله معينه وتقبل نية المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذكر الطلاق ولا تقبل بنتها على نية الطلاق الآن تقوم النية على اقرار الزوج بذلك واعلم بان اختيار بينة الامر بالسيد في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو صفة نية الثلاث فاذا الزوج ان نوى بالامر بالبدل الثلاث صحت نيته وان نوى بالتضييع الثلاث لا تصح نيته في الخامس من طلاق التنازلية (٥) • فاما موضع الطلاق واسمته وغيره اما صالح للبواب عن سؤال المرأة الطلاق فضا كما تسمى استتري في جميع أمر لم يدل اختاري ومرا دنها واما صالح للبواب والرد لسؤالها كترجي اذهبي قوي فتعني تقصري استتري اعزى تزجي اتفق الزوج الحق باهلك حبلى على غارب (٦) لا يسبلي في طبعك لانكاح بين وبينك لا ملطى عليك ومرا دنها واما صالح للبواب والشم كناية برة بنة بنة بائن فاذا كنت حرام في حال الرضا لا يقع الطلاق يعني منها القول له معينه وفي حال مذكر الطلاق يقع بالصالح للبواب والرد بالنية (٧) ويقع الطلاق بالصالح للبواب ويقع بالصالح للبواب والرد والنية وفي حال الغضب يقع بالصالح للبواب فقط بلانية ويقع بالصالح للبواب والرد واما صالح للبواب والشم بالنية ملخص ما في الدرر • نساء أهل الدنيا وأهل الرى طلاق لا يقع على امرأه بلانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا

في الاصح وفي باب علامة السن لطلق ولا يصدق سكا ذكر ايلسج أولا ولو قال نساء أهل
 هذا المله وهو من أهلها أو نساء أهل هذه المله اطلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت
 ان كانت قبته وفي نساء أهل هذه القرية اختلوا فيه قبل هو كالملة وقبل هو كالمصر
 من أوائل طلاق البرازية في الاضافة • قال زغب طلق وهو امرأته ثم قال أردت
 غراما أرى لا يصدق في العرف ويقع عليها ان كانت زوجة له من أوائل طلاق البرازية •
 قال لها خذي طلاقك غطت أخذت وقع ولا يحتاج الى النية في الاصح وفي فتاوى صدر
 الاسلام لا القاضي لا يحتاج الى قولها أخذت فأنزل أبي الليث (١) • (ب) قال رجل
 لا تسر طلقت امرأتك أو اعتقت جسدك فقال الزوج أو امرأته سهل يود (يكون سهلا)
 لا يقع مثل منصرف محمد السمرقندي مردى مردى را كفت من زن تراسه طلاق دادم
 فقال الزوج نيك آردى يقع الثلاث فتنة الفتاوى في باب ابقاء الطلاق على الميابة •
 قال في الأصل امرأة علمت أن زوجها باطله اثلاثا (٢) وهو عسك ولا تقدر المرأة على
 منع نفسها عنه ومعها أن تقتله لانها غيرت من دفع الشرع نفسها فباح لها أن تقتله
 ولكن ينبغي أن تقتله بالذوات لا بالمال لا يقتل لانها لو قتله بالمال بادرة تقتل قصاصا من
 طلاق القاعدية (٣) • (ع) سمع العتق من مولاه وهو مجسد بضره الجع ولا يترك
 خدمته وأما الامة فانها تقاها بصلاح كالزوجة اذا جسد زوجها الباق فتنة في متواترات
 العتق (الثاني في التوكيل بالطلاق) • ولو وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته
 باسمه أو بجسمه ثم طلق الوكيل يقع مادامت في العدة ولو قال وكنتك في جميع أموري فطلق
 الوكيل امرأته اختلوا فيه والصحيح أنه لا يقع في التوكيل من طلاق نكاح الفتاوى •
 وجعل جعل امرأته يد وجعل لا يشترط أحدهما بالطلاق • وجعل قال امرأته امرأك
 يدك في هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة ذكر المكرخه
 أن الأمر يكون يدعها في تلك السنة في قول أبي حنيفة رجل وكل رجلا بطلاق امرأته
 فطلقها الوكيل في سكره اختلوا فيه فقال بعضهم لا يقع الطلاق كالوكيل رجلا بطلاق
 فجاء الوكيل وطلق والصحيح أنه يقع الطلاق • رجل قال لا تسر وكنتك في جميع أموري فطلق
 الوكيل امرأته اختلوا فيه والصحيح أنه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رجل قال
 لنسبه وكنتك في جميع أموري أو أقتلك مقام نفسي لم تكن الوكالة عاتمة فان كل امرأ
 الرجل عتمة ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطله وإن كان الموكل تاجرا يصرف التوكيل
 الى التجارة ولو قال وكنتك في جميع أموري التي يجوز فيها التوكيل كانت الوكالة
 عاتمة في البياعات والائتمكة وكل شيء ومن محدول قال هو وكلي في كل شيء جائز منه كان
 ويحلف في البياعات والهبات والإجازات وعن أبي حنيفة أنه يكون وكلا في المعاشات
 ودون الهبات والعتاق قال مولانا رحمه الله وهذا كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق
 فان كل في حال مذاكرة الطلاق يكون وكلا بطلاق • وفي فصل الطلاق الذي يكون من
 الوكيل من الثانية • وفي الوكالة بطلاق رجل وكل وكلا أن يطلق امرأته فطلق الوكيل
 ثلاثا فان نوى الزوج ثلاثا صحيح وان لم ينو لا يصح عند أبي حنيفة وفي السراجية اذا وكل

(ترجمة)

- (قال رجل لا تسر لي طلقت زوجتك
 بالثلاث فقال الزوج قد صنعت سهلا)
 (١) وفي المختارات في فصل الاضافة من
 الطلاق لو قال خذي طلاقك يقع طلاقه
 واحدة وان لم ينو لانه صريح الطلاق
 وفي طلاق القاعدية قال لها خذي طلاقك
 لا تطلق ما لم تقل أخذت
 (٢) والطلاق البائن كالثلاث في التاسع
 من طلاق البرازية يوكذا في الخلاصة بعد
 (٣) وذكر الأوزجندى أنها ترفع الأمر
 الى القاضي فان لم يكن له هيئة يصفه فان
 حلف فلا نية عليه وان قتله لا شيء عليها
 والبائن كالثلاث في النوع الأول من
 ناسخ طلاق البرازية بعد

(١) مسئل عن صبي موكلة رجل مسمى
في طلاق زوجته فطلقها الصبي عن موكلة
هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب نعم تطلق
امراة موكلة كذا في فتاوى ابن تيمية
في الوكالة ع

مدايعا لا وبعد الطلاق صح في الخامس من تفويض الطلاق من التا تاريخانية (١)
• احد وكيل الطلاق بشرط الطلاق الا اذا كان وكلا بالطلع أو بالطلاق بالنال من المحل
المزور • رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل فتنين لا يقع شيء في قول أبي
حنيفة وقال يقع واحدة في التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة • وفي الباقي واذا قال لغيره
طلق امرأتي ثلاثا فان شامت لا يسير وكلاما متشأوا لها المشقة في مجلس عليها واذا شامت
في مجلس عليها حتى صار وكلا فوطلة الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو عام عن مجلسه بطل
التوكيل ولا يقع طلاق بعد ذلك قال شمس الأئمة الحلواني ويذهب أن يحفظ هذا فان
البولي ثم نفسه فان عامة الكتب التي يكتبها الزوج يكون فيها كتبت الملك هذا الكتاب
سئل امرأتى هل تشامع في الطلاق فان شامت فطلقها ثم الوكالة كثيرا ما يزعمون الاتماع
عن مجلس مشتمها لا يزعمون أن الطلاق لا يقع في المجلس من طلاق التا تاريخانية
في التفويض • رجل وكل غيره بالطلاق أو بالصاق فترك الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني
والأول حاضر أو غائب لا يجوز • وكذا الوكيل رجلا بالطلاق أو الصاق فطلقها أجنبي فجاز
الوكيل ذلك لا يجوز • وفي النكاح اذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بمحضرة الأول
أو قبله أجنبي فجاز الوكيل جاز قبل باب الطلع من طلاق الخاتمة • (فقط) وكه
بطلاق نخلها على مالي أو طلقها على مالي فالصحيح أنه لا يجوز لمدخولة لاه وكه بطلاق
لأرض النكاح وقد أتى بطلاق برقمه ولو لم تكن مدخولة جاز قال فعلى هذا وكل
الطلع لو طلق مطلقا ينبغي أن يجوز لغيره حتى في خير وفي وكيل الطلع لو نالها بلا عوض
لم يميز وقبل الأصح أنه يجوز إذا طلع بعض وبدونه متعارف فصوره • وكذا ما جازها
(ن) لم يميز الطلع سواء دخل بها أو لا إذا طلع فصرف آخر غير الطلاق في الثاني والعشرين
من الفصولين وكذا في القسبة في الوكالة بالطلاق • الوكيل بالطلاق لو بطلما يجب
والألا في السابع من وكالة البرازية (٢) • ولو وكل رجلا بطلاق امرأته حين أراد
السفر بالقياس المرأة ثم عزله بقصر حضرته أو رضاها كان ذلك هو الصحيح (٣) من وكالة
برائة المقتن • وكذا في الخاتمة في مسائل التوكيل بالطلاق وكذا في القصر الكركي •
وجعل أدنى سفر انخاصته المرأة فترك رجلا بطلاقها لم يرجع الى وقت كذا وخبر جلى
السفر ثم كتب الى الوكيل بالفرز اختف فيه المتأخرون قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح
أنه يصح عزله في مسائل التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة وكذا في المسة • وفي
الطحاوي قال لو وكل بطلاق امرأته ليس له عزله الا بمحضرها وقال بعضهم ذلك من
وكالة خزانة الكل • قال لا تطلق امرأتى فطلقها بمحضرها ونفقة عت بها فاختار قول أبي
بكر الاسكافي انها كانت مدخولة لاه لا يجوز لاه خلاف الى شز لاه بقطع النكاح
لانه امرأه بطلاقه لرجلها فطلقها بالطلاق لا يجوز لاه خلاف الى خير من طلاق القاعدة
• (في التفويض) • وفي الأصل اذا جعل امرأته يددها نوى الطلاق أو كان الحال
حال مذاكرة الطلاق أو انفسب ونوى الطلاق ولم يتر قسميت أو كانت غائبة فعلى الحساب
في المجلس قبل أن يثبت المجلس وان تطاول يوما أو كثيرا اختبرت نفسى يقع الطلاق ويكون

(٣) ولو وكله بطلم اجبر وتكفي الوكيل
بعضها الذين يجبر خلاصة في التوكيل
بالطلاق من الوكالة ع
(٣) وهو قول نصير بن يحيى وقال محمد بن
سلجة لا يملك ولا ينزل بعهده كذا في القاعدة
فتل عن العيون ويحيى في باب عزل الوكيل
من وكالة هذه الجموعة تفصيل مناسب
للمقام ع
وفي أوائل طلاق البرازية وكها بطلاقها
لا يملك عزلها

خارجة فانوى واحدة وقتين أو لم يكن له نية وإن أراد ثلاثا فلا ثلاث وليس للزوج أن يرجع
ولا أن ينهى المفوض اليها عن الإيقاع حتى المتيقن لوجعل أمرها يسداً فيها فكل ما قبلها
قبلها خلقت وكذا الرجل أمرها يسداً فكل ما قبلت نفسها ملقت وفي التبريد لا يصح
الزوج قضاءه أنه لم يرد به الطلاق إذا كان في حالة الغضب أو مذكراً الطلاق أثناء سير
مذكراً الطلاق وغيره حالة الغضب إذا لم يرد الزوج بالأمر بالطلاق فليس بشئ فلا دعت
المراغبة الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذكراً الطلاق وأنكر الزوج فاقول قوله مع
يمينه وقبل يمينه المراتى اثبات حالة الغضب أو مذكراً الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق
الآن تقوم بالنسبة على التوافق في ذلك في الرابع من طلاق الخلاصة • ولو قال
لأمر أم طلق تسلك فقالت قد قبلت ونوى الزوج ثلاثاً فهي ثلاث من عشرة طلاق طلاق
التأريخية فتلاع الحائض • قال لها أمر بك يدك فقالت قبلت فهي طلاق من أواخر
طلاق التأريخية • ولو قال لها اختاري فهو بمنزلة الأمر باليد في جميع الاحكام
الافضل واحدة وهي أنه اذا نوى بالأمر باليد ثلاثاً مع وفي الغضب لا يصح ولا يقع
الأواحدة وان نوى الاثنين فهما لا يصح في الثالث والعشرين من العمادية • اذا
قال لها اختاري وهما عيشان فقالت اختارت نفسي موصلاً بالكتاب وقع الطلاق •
من يوع الحائض (في أوائل باب البيع) • ولو قال لها اختاري ثم اختاري ثم اختاري
ينوى به الطلاق فاختارت نفسها فهي ثلاث طلاقات أما لو اختارت نفسها بالاولى قبل
أن يشكها بالثانية فالت الأولى واحدة ولم يقع الثاني والثالث • ولو قال لها اختاري
اختاري اختاري فاختارت نفسها فطلاق الزوج فبطلت الأولى والطلاق بالآخرى التكرار
لم يصح في القضية وبات ثلاث في النكاح من طلاق خيانة الاكل • قال أمر بك يدك
إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها ويا من أس الشهر كلها الأمر
يدها وكذا لو قال أمر بك يدك في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول (١) ثم
تزوجها قبل أن يدها عند الامام جعل الأمر لها أو أيد أجنبي ثم جن مطبقاً لا يزول
الأمر بخلاف الوكيل بعد جنون الموكل في النوع الثاني من الرابع من طلاق البازنية •
(عدة) جعل الأمر أمر أنه يدها على أنه لم يصل إليها فتعاقب في وقت كذا فهي تطلق
تسها على شاتخصي ذلك الوقت فأودت أن تطلق نفسها فاختلعت في وصول النقطة في
ذلك الوقت فبرهنت أنه أقراه لم يصل إليها فتعاقب قبل ويندم دعواه ولو برهنت أنه أقراه
لم يدفع إليها فتعاقب الا قبل بلو اذن وكذا دفع اليها وقبل يقبل في الوجهين لا يدفع وكذا
دفعه الأخرى أو لحقه طلعين فلا نكاحه فأمر غيره فاعطاه غيره في العاترين
القضايا • (فلا) (٢) قال أمر بك يدك كرسى خورم وجوشده وعصر
وبكى مرديك خورم (ان شرب خرا أو مشا أو عصراً أو مزراً فان شرب واحداً
منها) بسير الأمر يدها معلق بركبتك (لان كل واحد منها معلق عليه) كذا
أجاب وواقعه الباقون من أهل زمانه في الثالث والعشرين من القضايا • (واقعة)
اكرتار من عجنات وفي جنات (ان شربك عجنات وفي جنات) أمر بك يدك فضرها

(١) هذا التفصيل لم يوجد في نسخ البرازية
(٢) (قش) ان كرسى سكرى غنوم وقار
تكررت أن من سه طلاق اكرى ازين
كارها بكتد (ان لم شرب الخمر ولعب القمار
فزوج طلاق ثلاثاً فان فعل واحد منهما)
تطلق ثم قال ولا خلاف في النفي واختلفوا
في الاثبات وهما اذا قال اكرى سكرى خورم
وقار كرسى وزنا كرسى (ان شرب الخمر ولعبت
القمار وزنت) أمر بك يدك ففعل
أحد هاتين لا يصير الأمر يدها وقبل
يصير الأمر من في مثل هذه الاما لم تمنع
النفس من المخطور وكل واحد من هذه
الافعال بانفرد به يصلح غرضه فينتج
أن لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ
للجميع (كنو) قال القاضي كل واحد
منها شرطي على حدة وقال غيره الكل
شرط واحد من أواخر الثالث والعشرين
من القضايا •

وبقي في السادس من الايمان من نور

العين •

بجسمانية يصير الامر بهما المأمور من الفعل المزبور * (والقاعدة) جعل امرها يهديها على أنه
 متى غاب عنها شبرا فهي تطلق نفسها كيف شامت وسمت شامت وإن شامت وقاب شبرا
 فلو لم أُنْطَلِقْ نفسها ساسعة يتم بها الشرا المعنى فيطبعها لأن هذه اللفظة لا تعنى
 تسميم الاوطن فحققت على المجلس من المحل المزبور * مروى ان غبت عنك شبرا
 فأمر لك بذلك فأسره الكفار على يصير الامر بهما (ق) وأقبح من هذا أن أجبر على
 الذهاب فذهب بنفسه فيبقى أن يقتض الشرا إذا التبان بالشرا مكرها أو ناسيا وعامدا
 في الحشود سواء (د) أقول لو حلف بالخرج فخرج فخرج بنفسه من قبل لا يقبل
 أن أمكنه الاستماع حنت والأفلا فيبقى أن تكون مستغفلة على هذا الخلاف من المحل
 المزبور * جعل أمرها يهديها أن شرب المسكر أو غلب عنها فوجد أحد الغيرين فطلعت
 نفسها ثم وجد الشرط للثالث لا تتحقق من الإضمار من أخرى في الرابع من إطلاق
 المبنية * (سبح) فلما علم أن أواداذين يتبين في التثنية وسودا حدهما أن
 خلقتهن كلك فلان أو فلا يصحت وجود أحدهما وفي الإثبات يبرأ أحدهما بأن قال
 إن لم أكلم فلانا أو فلا فكلم أحدهما يبرأ وإذا ثبت أن أواداذين استعمل في الإثبات
 فشرط البر وجود أحدهما على هذا القول أمر لك بذلك أو يكلمه من ياتقن من
 بنو زبد أو قال أكر كفسر بغير زمان (إن لم أصلي اليك أو وصل اليك للفتنة
 مقته أو قال إن لم آت للبعث أو منديل) فوجد أحدهما لا لا تصرف في المدة لا يصير
 الامر بهما وقوله فلان أكر فلان نرسان كقوله فلان يا فلان برسان (وقوله يا فلان
 إن لم أصلي كقوله يا فلان أصلي) لأنه في كلا الوجهين يبرأ إثباته لنفسه فبرأه
 دردره وصورت مقصودا ورسائده تستدري من ذلك (لأن المقصود في صورتين الوصول
 في المدة المذكورة) فحذف ذكر في الإثبات فيكون التفسير فيه بوجود أحدهما
 في الثالث والثشرين من الفصولين * (ذ) جعل أمرها يهديها فطلعت
 فكنتهم (أوقعت الإطلاق) تطلق قوى أو لا وكذا الوقايات امرأتكندم (أوقعت الأمر)
 تطلق قوى أو لا ولا يذهب هذا اللفظ تعين الإطلاق عرفا يقال فن فلان امرأتكندم (زوجه فلان
 أوقعت الأمر) فحسم فيما بينهم أي أطلقت نفسها من المحل المزبور * (في التعلق)
 وفي إطلاق الوقايات إذا علم الإطلاق بفعل في وجهه أو قامته لا يقع الإطلاق بفعل الفعل
 إلا في آخره من حيثها وإن غلب الإطلاق بفعل ليس في وجهه أو قامته يقع الإطلاق في
 إطلاق الثاني والثانية * والإطلاق المضاف في وقتين يزل عند أولهما والمعلق بالفعل ينزل
 عند آخرهما والمضاف إلى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد فطلعت بعد غد ولوعلى
 بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل يوقع بأحد سابق وفي الزيادة
 أن وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر إلى وجود الوقت وإن وجد الوقت أولا يقع مالم يوجد
 الفعل وعن الإمام الثاني إذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا في الثالث
 من آيات البرازية * وجعل قال لمرأته أن كلت أو شربت فانت طالق فان أكلمته

(١) والقاصد في المبنى والمذكورة
 والثاني سواء حتى يجب الكفارة ومن
 فعل المعلق عليه مكرها أو ناسيا سواء
 وكذا إذا فعله وهو غشى عليه أو يغتو
 لتصح الشرط حقيقة هكذا في خبراته
 الفتاوى في فصل السكينة

قلت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام براء لا دخول حتى لو كنت قبل الدخول ثم دخلت
 الدار لا يقع شيء من المحل المزبور • وجعل قال لامرأه أنت طالق أنت طالق أنت طالق
 ان شاء زيد فقال زيد شئت فقل شئت واحدة قال أو بكر البلي لا يقع شيء ولو قال شئت
 أو بما فكذلك في قول أبي حنيفة • وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاث اذا قال شئت
 أو بما من المحل المزبور • وذكر في آداب تعليق الطلاق من فتاوى القاضي الإمام غير
 الدين ص • قال ان شربت فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فشر به وهو ص • فتزوج وهو
 بالغ فطلق صهره أن الطلاق واقع فقال هذا البالغ أرى سرامست برين (ثم سرام على)
 قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امرأته • وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح
 لانه ما أقر بالحرمه • ثم ادعوا بما أقر بالسبب الذي تصادف عليه وذلك السبب باطل في مسائل
 الطلاق من أحكام الصغار للاسترواق • وفي الجامع الصغير قال الفقهاء لا يصح إذا
 خالت المرأة زوجها شباً السبب فهو قرطبان وسيله فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت
 طالق فطلقت سواء كان الزوج كما قلت أو لم يكن (١) لان الزوج في الغالب لا يريد الا أن
 يؤذيها بالطلاق كما دونه وقال الاسكافين خالت زوجها قرطبان فقال ان أقرطبان
 خالت طالق تطلق وان قال أدبت الشرط يصدق فيه ما بين الله تعالى ونفس بعضهم على أن
 فتوى أهل بخارى على الجواز دون الشرط في باب الايمان من طلاق ابن الهمام • والختار ان
 قال ذلك بطريق الغضب يعمل على الجواز ويقع الطلاق وهو الظاهر من أحوال الناس وهو
 اختيار الإمام الفضلي (٢) من طلاق عدة الفتاوى • فلو قال كل امرأة أتزوجها أبداً
 أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كنت ثلاثاً فتزوج امرأتها قبل الكلام وبعد طلق كل
 امرأة أتزوجها في ثلث المدة فان لم تكن المدة موقته بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق
 ان كنت فلانا فتزوج بامرأة بعد الكلام أو امرأة بعد الكلام فطلقت التي تزوجها قبل
 الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقدمت المسئلة قبل هذا • ولو قال ان كنت فلانا
 فكل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت المدة
 موقته أو مطلقة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام جعت منه لان
 الكلام يحلل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام منه وعلى التي
 تزوجها بعده لا لأنه يقع الطلاق على ما جمعا في مسائل تعليق الطلاق بالترتيب من
 الخبائية • شكل امرأة أتزوجها فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليك لا تطلق التي تزوج
 الا اذا تزوج أخرى فحينئذ تطلق الثانية من أوائل ايمان الفتية • ومن قال كل امرأة
 أتزوجها فهي طالق وله امرأة فطلقها ثم تزوجها تطلق في أوائل الثامن عشر من طلاق
 التارنائية • (المخط) ولو قال أي امرأة أتزوجها فهي طالق يقع على امرأة واحدة لا
 أن نوى العموم هكذا قبل وكان ينبغي أن لا تصحبة العموم فيه في السابع عشر من طلاق
 التارنائية • وفي آفة اذا قال الرجل ان تزوجت امرأة بعد امرأتها فهي طالق فتزوج
 امرأة ثم امرأتين فطلقت واحدة من الأخيرتين وانسحب الى الزوج ولو تزوج امرأتين ثم
 امرأة فطلقت الأخيرة في الحادي عشر من ايمان التارنائية • مثل عن رجل علق على

(١) لان الغالب الجواز دون الشرط
 وان نوى الشرط يدين فيه ما بين الله
 تعالى • كذا في باب التعليق على سبيل
 الجواب منية المفتي للجبستاني •

(٢) وقال الإمام محمد بن الفضل ان نوى
 الجواز يقع وان نوى التعليق لا وقال آخر
 ان في حالة الغضب فعلى الجواز فيقع
 في الحال وعليه الفتوى • كذا في آخر
 الفصل الاول من طلاق البرازنية •

نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طلاقاً إذا تزوج بعد ما طلق رجياً أو ما يقع عليه الطلاق أم لا أجاب أن تزوج عليها في عدة الرجعي يقع وفي البائن لا يقع من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الإيمان) * سئل عن رجل قال لامرأته إن تزوجت عليك امرأته فمأدمت في نكاحي فأنت طالق ثم أتته بأختها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأته هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه طلاق لانقطاع الميومة باليئونة المذكورة من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الطلاق) * ولو قال لوالديه إن تزوجتني امرأة فهي طالق فزوجها امرأة لا تطلق لأن التعليق لم يصح لأنه غير مضاف إلى ملك النكاح وتزوجها بغير أمره موقوف بأجازته والطلاق لا يقع في النكاح الموقوف في فصل الإضافة من مختارات التوازي * قال شوي كفت الأكر من زن خواهم حلال بر من حرام زن ديكر خواست زن اول طلاق شود فن دونى (١) من طلاق الساعدية * ولو قال أكره لانه رايخواهم او قال هرزنى كه يخواهم (٢) فان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق عند التزوج وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح الميمن ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا راد بهذا اللفظ التزوج دون الخطبة في مسائل التعليق بالتزوج من الخامسة * وفي شرح الطحاوى * ولو قال لامرأته كلما دخلت الدار فأنت طالق قد خلت وقع الطلاق ثم إذا دخلت وقع حتى الثلاث ولو عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فترجى ثم طلقين ولو تزوج امرأة واحدة مراراً لم تطلق إلا مرة واحدة وفي الذخيرة ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فهذا على كل امرأة كل مرة حتى يستوفى ثلاث طلقات حتى أنه لو تزوج امرأة وطلقت وتزوجها ثانياً وثالثاً تطلق أيضاً في السابع عشر من طلاق التائرا ثانية * كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلان تطلق فلانة في الحلال ولا ينتظر التزوج أنت طالق وفلان إن تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة أى امرأة أتزوجها فهي طالق وعرة امرأة فترجى امرأة تطلقت هي وعرة فان تزوج أخرى تطلقت هي لا عورة ولا يكتو والحسن في عورة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعرة إن دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فإذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج في نوع في حطب النصارى على العام من سادس طلاق البتارية * وإذا قال أنت طالق إذا شئت أو متى شئت وفي الكافي أو إذا شئت أو متى شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعد ولو سكن مرة واحدة وفي الكافي ولوردت لم يكن رداً أى لو قالت لم أكن لها أن تشاء بعده * (٣) ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبداً كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعده واحدة حتى تطلق ثلاثاً وفي الهداية الآن التعليق يصرف إلى الملك القاصر حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثاً في كل واحدة في نوع في تعليق الطلاق بالمتبنة من الخامس من التائرا ثانية * رجل طلق امرأته واحدة ثم قال إن رايخواهمي طالق ثلاثاً فانقضت عنهما فترجى لا تطلق ولو كان الطلاق بالتائرا طلاقاً في الوجه الأول المحل يقبل حقيقة الرجعة فانصرفت اليه

(ترجمة)

- (١) أى قال الزوج إن تزوجت فالحلال على حرام ثم تزوج فطلقت زوجته الأولى دون الثانية
(٢) أى ولو قال إن طلقت فلانة أو قال إن طلقت بكل زوجة

ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فأنصرت إليه الرجعة مجازاً واقعات في باب الطلاق
بعلامة التوثيق من كتاب الطلاق • (لو) تنازع في الفرائض لوطه فقال إن لم تدخل
في الفرائض لوطه فأنت طالق فان دخلت قبل سكون شهوته لم يبحث في باب في الحيض
الذي يكون على الفور من القبة • امرأة قد فها رجل بالزنى فقال له زوجها إن لم يثبت
زناها اليوم فهي طالق ثلاثاً فهي كآمال إن لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثاً • وأثبت ذلك
يكون باقرار المرأة أو بأدلة من الشهود في باب التعليق من الخيانة • رجل قال لامرأته
إن لم تحبني غداً ابتاع كذا فأنت طالق فبعثت به مع إنسان قال إن كان مراده وصول عين
المتاع إليه لا يبحث وإن كان عرضه أن تجعل نفسها يبحث في نوع في الخروج من أيمان
الزوجة • (في الاستثناء) • ولو قال إن شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال إن
شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد ما أقوى على قول أبي
يوسف في باب التعليق من الخيانة • (فو) طلق ثم استنى بان شاء الله غير أنه تكلم به في نفسه
ببحث سمعه هو لا غيره لم يصدق فلهذا يجب أن يصح به (١) لبينة البينة حلف واستنى
في نفسه وسئل له لسه ولمسمع أن نلما جاز استثناءه كذا عن (س) أقول بمحتمل أن يراد به
أنه يصدق ديانة لأقضاء قال وكذا القرائة في الصلاة ولو سمع أدناه فهو أوثق في آخر الثاني
والشهرين من الفصول • وفي التعبير لو حررت لسانه بالاستثناء سمع إذا تكلم بالعرف
المدرجة وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وفي جميع النوازل سئل أبو نصر عن حلف واستنى
ولمسمع أدناه قال أدر لسانه بحرف الاستثناء جاز استثناءه هكذا يرى عن أبي يوسف
وأبي طه وباربعهم الضحى • وكذا القرائة في الصلاة أدر لسانه وإن سمعت نفسه فهو
أوثق في السادس من طلاق الخيانة (٢) • طلق أو نال ثم ادعى الاستثناء أو أوال شرط
ولا منازع لا إشكال في أن القول قوله وكذا إذا كذبه المرأة فيه ذكره في الحاوي للإمام
محمد البضاري (٣) • ولو شهد عليه بأنه طلق أو خالها بقبر الاستثناء أو قال لا يستثنى قبلت
وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي (٤) فان لم يشهد على النفي بل قال لم
نسبح منه غير لفظ الطلاق وانطلق الزوج بدعى الاستثناء في الحيط القول قوله وفي فوائد
شمس الإسلام الأوزجندى لا تصح دعوى الاستثناء إذا عرف الطلاق بالبينة بل إذا عرف
بأقراره ومشله إذا قال لعبد أعتقك أمس وقلت إن شاء الله لا يعتق وفي فتاوى القس
لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقني قال قول لها ولا يصدق الزوج الاستثناء بخلاف ما لو قال لها
قلت أنت طالق إن دخلت الدار فقلت طلقني فمضى قال قول قوله وفي الفتاوى الصغرى
إذا ذكر الجمل لا تصح دعواه الاستثناء والطلاق على مال كطلع ونقل ثم الدين القس
عن شيخ الإسلام أبي الحسن أن مشيئة الجا لو ادعى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصدق
الزوج الاستثناء بخلاف الظاهر وقد عدل الناس والذي عندي أن يتفرخ كان
الرجل معروفاً بالصلاح والتهود لا يشهدون على النفي في أن يؤخذ بما في الحيط من عدم
الوقوف قصد بطلان وإن عرف بالنسب أو جعل حاله يبقى أن لا يؤخذ بقول المانع لغلبة
النسب في هذا الزمان ولو قلن فشهدا أنك استثنيت وهو غير ذاك كان كالحجبت إذا

- (١) وأدلى الجواهر إسماعيل غيره وأدلى
الخاتمة إسماعيل نفسه في العسر وكذا
كل ما يتعلق بالنسب كطلاق والعتاق
والاستثناء وغيرها ملحق في كتاب
الصلاة وقوله وغيرها من البيع
والنكاح والايلاء واليمين والبيعة كافي
الكتب فلم أدع ما نقل عن الخاتمة خلاف
ما صحح يحيى أندي
(٢) وكذا في العبادية وفيه قال وهو
اختصار المكره
(٣) كذا في العبادية في أحكام الاستثناء
فتلا عن الزخيرة
(٤) وهي غير كافي قضاء الاشياء

غضب لا يدرى ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهم والا لا يأخذ بها في فصل الاستثناء من
 طلاق ابن الهمام * ان سأل امرأته ثم ادعى الاستثناء في النخل في ظاهر الرواية هذا والطلاق
 سواء وان ذكر البسمل في النخل فقال طلقك هل كذا فقيل ثم ادعى الاستثناء ذكر عدم
 وغيره أنه لا يصدق قضاء اذا أخذ على النخل جعلاً وأراد بأخذ الجعل ذكر البسمل في النخل
 لا حقيقة الاخذ وكما لا يصدقه القاضي فيما ذكرناه لا تصدقه المرأة في أواخر باب التعليق
 من طلاق الخيانة * وفي الفتاوى الصغرى اذا ذكر الجعل لا يسمع دعوى الاستثناء
 في السادس من طلاق الخلاصة * ولو قال الزوج طلقك أمس وقلت ان شاء الله في ظاهر
 الرواية القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال على قول أبي
 يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه
 الاعتماد والمتوى احتياطاً لآخر الفريق في زمان غلب على الناس الفساد في باب التعليق
 من الخيانة * ولو ادعى الزوج استثناء أو شرط كذب شبهه فالقول للزوج فلو شهد الجعل
 أو طلاق بلا استثناء فان حال انشده أنه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال
 لم نسمع منه الاكلمة النخل والطلاق فالقول للزوج الا أن يظهر منه دليل صحة النخل كقبض
 البسمل أو نحوه فيثبت يقبل قوله ما هذه مما تقبل فيه الشهادة على النفي (شرح)
 فيما قال لم نسمع منه الاكلمة النخل الصحيح أن الزوج لا يصدق الا بيينة لانه خلاف الظاهر
 وقد فسد أحوال الناس ومن (ط) طلق وقال استثنيت لا يصدق قضاء ولو قال طلقت
 واستثنيت صدق ويبقى بأن دعوى الاستثناء تصح الا ان ظهر منه ما دناه في أواخر الثاني
 والعشرين من النصولين * (المحيط) ولو شهد مع مشيئة الله مشيئة غيره كان استثناءه بأن قال
 أنت طالق ان شاء الله وثبت أو قال ان شاء الله وشاء فلان ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئته
 نحو أن يقول ان شاء جبريل والملائكة والشياطين كان استثناءه وبطل الكلام وهذا
 وما لو شرط مشيئة الله سواء وفي شرح الطحاوي وكذلك ان قال ان شاء هذا الخياط
 وما أشبه ذلك وفي إجماع ولو قال الرجل طلق امرأتى ان شاء الله فطلقها الغضاب لا يقع
 وكذلك لو قال طلق امرأتى ما شاء الله وثبت فطلقها الغضاب لا يقع وهذه المسئلة تبدل على
 أن كلمة ان شاء الله اذا دخلت على الامر رفع حكمه ولو قال له طلق امرأتى بما شاء الله وثبت
 أو قال أعتق عبدي بما شاء الله وثبت فطلقها أو أعتقه على ما يجوز في التاسع من
 طلاق التاتارخانية * مريض قال لا تسرح حررتى ان شاء الله بعد موتى مع الامر
 لا الاستثناء لانه في الامر باطل وكذا بيع قتي ان شاء الله أو طلق امرأتى ان شاء الله
 لا يصح الاستثناء لأن هذا الاستثناء تعطل فلا يعمل به بخلاف قوله أمر بكيد ان شاء
 الله حيث يصح لانه قليل والاستثناء يعمل في التملكيات وكلمة ان شاء الله اذا دخلت
 في الكلام ترفع حكمه أى تصرف كان كذا (فصلاً) فعلى هذا لو قال لامرأته
 طلق نفسك ان شاء الله يصح الامر لا الاستثناء أو قال لا جنيتى أمر امرأتى بكيد ان شاء
 الله يصح الاستثناء لانه قليل في أحكام الاستثناء من الرابع والثلاثين من النصولين *
 ومن قال على ما تقدم وهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لأن الاستثناء بمشيئة الله تعالى اما

قوله لا يقع الطلاق عليه فتوى فاضلان

بدر

(١) وأنت المرحوم يحيى بن زكريا بنه

لا يجوز نكاح السكران كذا بخط جامع

هذه المجموعة رحمه الله بدر

(٢) قوله وهو من لا يعرف الخمرى هذا عند

الامام وقال صاحب ان اختلط كلامه

فما رغبنا كلامه الهذيان فهو سكران

والفتوى على قواهما في حد الشرب بدر

(٣) أو شرب الضرورة فاضنان ملصقا في

فصل في طلاق من لا يقبل من الطلاق بدر

ولو شرب سكرها لحكمه في التصرفات

حكم الجنون يصفى لا يقع طلاقه معين

الفتى في الطلاق بدر

(٤) من غاب عقله بالخب والافقون فانه يقع

طلاقه اذا استعمل له هو وارخال الافة

قصد الكونه معصية وان كان للتدوى

فلا لعمه ما يجردا من اوائل الطلاق

سئل عن أكل الخشيش اطلاق زوجته

وهو سكران منه هل يقع طلاقه اجاب

نعم يقع طلاقه زجر اعلمه من فتاوى ابن

نجيم

(٥) وفي الجواهر في هذا الزمان اذا سكر

بابي يقع طلاقه زيرا وعلمه الفتوى

اتمى كذا بخط جامع هذه المجموعة رحمه

الله

ابطال كما هو مذهب أبي يوسف وأتعلق كما هو مذهب محمد وثمة الخلاف يظهر فيما اذا
قدم المثبتة فقال ان شدة طلق عند أبي يوسف لا يقع الطلاق لانه ابطال وعند
محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط لم يذكر حرف الجر اذ لم يتعلق وفي الطلاق من غير
شرط فوقع ضاية في كتاب الاقرار (في طلاق السكران والجنون وأحكام السكرى) •
فيوزا فاعيد السكران من الطلاق والعناق والسكاح (١) والبيع والشراء وتزني
المنابات ما يجزى ارجى عليه وهذا الاقرار من الطهارة والصلاة والصيام والحج
والزكاة ما يجزى منه اذا وقع ذلك وهو سكران لو ادى على ما أمر به أحكام الناطق •
طلاق السكران واقع وكذا انعاقه وخلعه وهو من لا يعرف (٢) الرجل من المرأة ولا
الساكن الارض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكلف فهو كالصالح من طلاق فسخ
القدر • وفي واقعات الناطق سكران قال لا تسروعت داري هذه بك ثم قال ان لم اقل من
قلبي هذا فاعلم ان طلقي ثلاثا فانى ولم يكر من هذا شيئا فطلق امرأته • في آخر طلاق
الناظر سكران • وفي اشربة فتاوى القاضي ظهير الدين السكران من الجنون والاشربة
المتخذة من القروا زيب وهو التيزر والمثلث وغيرهما فتدقصر فانه عندنا كطلاق
والعناق والاقارب الذين والعين وزوج الصغير والصغيرة والاقراض والاستقراض
والهبة والصدقة اذا قبض الموهوب والمصدق عليه وبه استدعائة المشايخ وعن أبي بكر
ابن ابي عمير انه قال ينعذ من السكران كل ما ينفذ بالهول فلا يبطل بالشرط الفاسد ولا ينفذ
منه البيع والشراء ولا تصدقة استحسانا وقد رفته ايضا ولو اكره على شرب الخمر
(٣) فشرب وسكر ثم طلق امرأته روى عن محمد انه يقع طلاقه لانه وجد اللذة والصبر انه
لا يقع في أحكام السكران من فصول العبادى وكذا في الثانية • قال في المحرر وذكر عبد
العزيز الترمذى • قال سأنت ابنة بنته وفسان عن رجل شرب الخمر وارتفع الى رأسه
فطلق امرأته قال ان كان شربا يعلم انه ما عرفه طلاق وان لم يعلم لم يطلاق ولو ذهب
عقله من دواء لطلق ولو شرب من الاشربة التي تعذ من الجنون والحبوب والعسل فسكر
فطلق امرأته لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا ل محمد من اوائل طلاق الخلاصة •
ويبقى بقول محمد لان السكران كل شراب محرم (٤) في الفصل الاول من طلاق ابن
الهيثم • اذا سكر بالخب اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يجب ولا يصح طلاقه
ولا انعاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا تزواجه وعن أبي حنيفة في رواية نعم زال
عقله بالخب انه ان علم حين اكل انه يقع طلاقه وعساه وان لم يعلم لا يقع والصحيح انه لا يقع
على كل حال (٥) من آخر حدود الثانية • وفي شرح الطحاوى لو شرب التيزر ولم يوافقه
فصدقه بنفسه حتى ذهب عقله من الصداع لا من التيزر فطلق لا يقع من آخر طلاق
الخلاصة • رجل عرف بالجنون فادعت زوجته انه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم
الطلاق حال اصابت الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالتقوله • وفي السير الكيران لم يعلم
وكذا لاصابة فالتقوله لهما وان علمه • وان شهدوا أنهم رأوه مجنونا مرة فالتقوله • وكذا
لو قال طلقت وأنانا ثم فالتقوله وفي المتن انه لا يقبل • ولو ادى امرأته في غيره وقال

(١) الجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقل من جن فوجد الشرط وفعلا اذا كان مجبوا باقائه بفرق بينهما بطلبها وهي طلاق وفيما اذا كان ضيفا يؤجل بطلبها فان لم يصل فرق بضمومة وليه وفعلا اذا أسلمت وهو كافر أو في أبواء الاسلام فانه يفسر في بينهما وهي طلاق كذا في عين المراج كافي القواعد الزينية بعين الفتى في الطلاق بعد

ومن يجزئ ويشق في حالة جنونه في أحكام الميزان وفي حالة افاقته له أحكام العلاء في المرتبة من سيرة منة الثنتين (٢) وفي السادس من طلاق نقد الفتاوى سكران دعا امرأته الى الفراش فأبى عنه فقال ان امتثلت امرى وساعدتني والا فانت طالق ثلاثا ان ساعدته في المستقبل اذا دعاها لم يصح وان لم تساعده يصح وكذا في واقعات الثنتين لصدرى أئندى (٣) وفي التنك الفاسد لا يصح كون فارا الا بقض سرقة ولم يشترط في الكتب المتبرة بالدخول بعد

قوله الخامسة الخ هكذا في الاصول التي يسدى ولعل فيها نقص فاوالاصل هكذا الخامسة أن لا يكون فيه فعل المرأئيد على الرضا ووجه الترويض هو الاحتسان ويعتبر به محصيه

طلاقا وانما يصحون فالقول له ان علم جنونه (١) والمتعود ان كان ضيق احسا فاقى حال افاقته هو كالمصالح سواء كان لا فاقته وقت معلوم أولا في نوع في حسد المرفيع الذي يصح كون فارا من طلاق البرائة • وفي العداوى طلاق المعلوم وغروا وقع كطلاق الجنون لسان الحكماء • المصروع اذا طلق امرأته في حال المصروع لا يقع طلاقه بمحض رضوى • خمسة من الرجال حلهم كحال الجنون والثاني وطلاقهم طلاق عند الفقهاء جميعا اجددهم السكران فان طلاقه طلاق وكذلك لسانا أحكامه الا لارة فانه اذا ارتد في سكره لا تطلق امرأته حتى يصح وبقوله انك قد كفرت في سكره فان ثبت على ذلك تطلق امرأته وان أبى فلا تطلق في طلاق التنك • سكران دعا امرأته الى فراشه فأبى فقال لها ان امتثلت امرى وساعدتني والا فانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد البين لا يصح وان دعاها في المستقبل ولم تساعده حث • قال مولانا ضى افقه تعالى عنه وبأنه ان يصح ان يصح اذا لم تساعده وان لم يجدد ادعاءه لان الناس يريدون هذا الامتثال للامر السابق في باب التعليق من الخامسة (٢) • الوكيل يطلق لو سكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا قال (٣) عدم وقوعه خلاف قول أصحابنا اذا وكيل يطلق فعلى طلاق بانظر الوكيل ومن قال لا سكر لو قلت لامرأتى انت طالق فهي طالق ثم سكر ذلك لا سكر فقال لها انت طالق يقع كذا هنا قلت ينبغي أن يكون على التفصيل لو كره بان يطلقها مطلقا يقع ولو قال لورأتى مصلحة أو نحو فطلقها مائة كذا لا خلا • ينبغي أن لا يقع لو سكران لاسرته لا يقع على الصالح وغيره مكره ذلك (ط) كره يطلق فطلقها هو سكران فلو كرهه وهو (أى الوكيل) سكران يقع اذ رضى بعبارة ولو كره وهو صالح لا يقع اذ رضى بعبارة الصالح لا السكران هذا يجالس ما قلت في أحكام السكرانى من الرابع والثلاثين من الفصولين • (في طلاق المريض) • ذكر صاحب التنك أن الرجل لا يكون فارا الا بقض خصال احداها ان يطلق امرأته بالدخول بها (٣) الثانية أن يطلقها طلاقا باثنا الثالثة أن يطلقها في مرضه الذي مات فيه الرابعة ان يموت قبل ان تقاضا عتبتها الخامسة أن لا يكون فيه فعل المرأئيد على الرضا ووجه الترويض وهو الاحتسان بخبة الفتاوى وكذا في التنك • قال لها في مرضه قد كنت ابني في صحى أو جاءت اتم امرأتى أفوت امرأتى أو تزوجتها بلا شهود أو خنا ورضاع قبل التكاثر أو تزوجها في العدة أو أنكرت المرأة ذلك فانت منه وزنته لا لوصفته كذا (ص) في طلاق المريض في الرابع والثلاثين من الفصولين • اذا طلق الرجل امرأته في مرض من مونه طلاقا باثنا فمات وهي في العدة ورث منه وكذا لو طلقها ثلاثا وان مات بعد انقضه عتبتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا تراث في الزوجين وأجمعوا على انه اذا مات بعد انقضه العدة انما لا تراث الا في قول ابن ابي ليلى ومالك فانها تراثت عندهما ما لم تتزوج والمراد به اذا طلقها من غير سؤال منها ولا رضا ومات في مرضه ذلك وهي في العدة أما اذا أسأته الطلاق فطلقها باثنا أو ثلاثا أو أسألهها أو قال لها المختار فاختارت نفسها ثم مات وهي في العدة لم تراث لانها رخصت باطال عنها وانما يصح ميراثه لان الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها أو بتسليم

سؤال منها لان الرجعي لا يزيل التكاح من طلاق الحدادي وفيه تفصيل * وجعل طلاق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة وورثت كان الطلاق في صحتها وفي مرضه وكذا لو ماتت المرأة في العدة وورثها زوجها في آخر فصل في المعتقة التي ورثت من الخالصة * امرأته المريض فالت طلق واحدة فطلقها ثلاثا ثم استحصا في طلاق المريض من مختلرات التوازل وكذلك في التبنيس في طلاق القاذ * (ص) طلق امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فأنها تزيموان لم يمت من ذلك المرض فنية في الهبة في المرض * مرضه اختلعت من فوجها بمهرها ثم ماتت بنظر إلى ثلاثة أشياء إلى ميراثه منها وإلى بدل النخل وإلى ثلث مالها فحبب أهلها إلا الزيادة كذا (شعبي) وفي (خزل) في هذه الصورة لم يدخل بها ومات بعد معنى العدة ~~فكأن~~ المهر وصية فتص من الثلث إذا اختلعت تبرع ولو لماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد إذا تزوج لم يبق وارثا لرضعها ففرقة وعند أبي حنيفة يعطى الأقل من ميراثه ومن يدل النخل ومن الثلث إذا اتهم في حق ما لا يورثه ولم يتهم ما في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بمهرها في مرض الموت وحاصل النقاوت بعد معنى العدة وعدم مضيا أنه بعد مضى إلا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر إلى الثلث فيقسم للزوج قدر الثلث من بدل النخل ولو أكثر من ميراثه وقبل مضيا لا ينظر إلى الثلث وانما ينظر إلى ميراثه فيقسم له قدر وارثه من بدل النخل دون ثلث المال لورثته أكثر كذا (ط) في أحكام المرضى من الرايع والثلاثين من الفصولين * ولو اختلعت صحبة وازوج مريض فأنخل جائز باسمي قل أو أكثر ولا يرث بينهما ما لمت في العدة أو بعد ما من الحمل المزبور * (في الرجعة) * ولو قال بعد العدة راجعتك فيها فصدقته يصح واللا أي وإن لم تصدق لا تصح الرجعة لأنه أخبر عن شيء لا يعلق إنشاءه في الحال وهي تنكره فكان القول قوله من غير عيب وإن صدقته صحته لأن التكليف يثبت بتصادقهما فالرجعة أولى ولو أعلم بنته بعد العدة أنه قال في عتقها راجعها أو أنه قد جامعها كان رجعة لأن الثابت بالبينة كالثابت بالعتاق وهذا من أعجب المسائل فإنه يثبت اقتران نفسه بالبينة فيما لو أقر به في الحال لم يكن مقبولا كذا في المبسوط قد يقوله بعد العدة لأنه لو قال في العدة ~~كفنت~~ راجعتك أمر يثبت وإن كذبته المحك لأنشاءه في الحال في الرجعة من طلاق البصر الرائق ملخصا * قال قاض خزان هذا إذا كان الفعل من الرجل وإن كان من المرأة كما إذا نظرت إلى فرجه أو قبلته بشهوة ففعل على الخلاف بين المعتزلة عند أبي يوسف لا يكون رجعة لأنها انما تكون من جانب الزوج وعندهما تكون رجعة لأن فعل الرجل انما يكون رجعة فلا تقع على الحل فيستوى فيه الرجل والمرأة ولهذا لو ادخلت فرجه في فرجها وهو نائم يكون رجعة شرح الجميع في الرجعة لابن الملك * وليس في الرجعة مهر ولا عوض ولو جامعته المرأة وهو نائم أو زائل العقل فهي رجعة وكذا إذا قبلته أو باشرته بشهوة وهو طلق أو ~~مكره~~ في باب الرجعة من جوارح الله (الابن صاحب الهداية) * (في الإبلاء والنكاح) * الالتقاط التي يقع بها الإبلاء صريح وكناية

فالصريح ضووقه واقه لا اقر بك لا اجامعك لا اطلوك لا اباضعك لا اعتسل منك من جنابة
 وأما النكاح فمكروه لا امسك ولا أنيك ولا اغشاك ولا أجمع رأيي وراسك ولا أضلجك
 ولا أقرب قرارك فلا يكون ايلام بلانية كذا ذكره في الفتاوى الظهيرية وفي المنتقى لأنام
 محلل ايلام بلانية وكذا واقه لا يس فرجى فربك كذا في معراج الدراية وإذا قال وعزة
 الله وضلعة الله يكون موليا وكل لفظ ينضمده الحسين يكون به موليا وما لا فلا ولو قال
 واقه لا اقر بك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يبلغ الجبل في سم الخياط يكون موليا كذا
 برجي وجود ساعة فساعة وفي الاستصان يكون موليا لأنه يستعمل لثابتة رعادة وكذا
 إذا قال واقه لا اقر بك حتى تقوم الساعة أو حتى يبلغ الجبل في سم الخياط يكون موليا كذا
 في شرح الطحاوي بيان الرواية شرح الوقاية في الايلام مسئل عن قال لا حرام أنه أفت حرام
 على كاتبي أو أختي هل تطلق زوجته أم لا أجاب ان نوى الطلاق طلقت وان لم ينو شيئا فهو
 ايلام من فتاوى ابن نجيم (م) عن محمد إذا قال لها أنت مثل أمتي يريد به التحريم فهو ظاهر
 وان لم يكن له نية فهو باطل وعنه أيضا إذا قال لها أنت أمتي يريد به الطلاق فهو باطل وكذلك
 ان أراد به التحريم فعمل ذلك فهو باطل في الرابع والعشرين من طلاق الشانار ثانية
 (في الخلع) خلع الفضولي إذا لم يضمن ولم يصف الى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق الا الآن
 ترضى إذا بلغها فان أجازت وقع الطلاق ويرى الزوج من الصدق وان لم تجز لا يقع ويرى
 المصدق في ذمة الزوج في صلح الفضولي في الرابع والعشرين من فصول العسماوى
 الفضولي إذا خالع مع الزوج بنفسه أو زن المرأة أن أضاف الفضولي الخلع الى ماله أو ضمن به
 نفذ الخلع على الفضولي وان لم يصف ولم يضمن يوقف على اية المرأة الا أن يؤذى الفضولي
 البذل من ماله نفسه قبل أن تبطل المرأة الخلع من المحل المزبور قوم جاؤ الى رجل
 وزعموا أن امرأته وكلتهم بالاختلاف فخالعهم على التي درهم ثم أنها تكثرت التوكيل
 فان كان القوم ضعنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لأنها لم تكثرت التوكيل
 بقى هذا خلع الفضولي والفضولي إذا ساطب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصيلا
 فبسم الخلع بقبوله وان كان القوم لم يضمنوا بطل الخلع كان الخلع موقفا على اية المرأة
 وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى أنها وكلتهم كان الطلاق واقعا باقراره ولا يجب المال
 هذا اذا خالعه او اباع الزوج منهم تطلقة بالتي درهم اختلافه قال أبو القاسم الصغار
 يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظ الترافع لفظ ضمان لانه مباداة وقال أبو بكر
 البلقنى هذا والخلع سواء هو العصم من خلع الخاتمة رجل خلع ابنته من زوجها ان
 كانت الابنة كبيرة وضمن الاب بطل الخلع ثم الخلع لان الاجنبي يوقف ذلك بسم الخلع
 غالب أوله فان خالع الاب على صداقه أو ضمن ثم الخلع أيضا ثم تطران اية المرأة تصع
 ايجازتها أو بسقط المهر وان لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك يحكم
 الضمان كان الاب قال له خالع على صداقها ان أجازته وان لم تجز فعلى مقداره ذلك وان
 كانت الابنة صغيرة فان ضمن الاب ثم الخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع
 الزوج على الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت

(١) صعب قبول الصغيرة العاقلة الخلع في حق الطلاق لا السبابة من المهر كذا في خلع منة المفتي ع
(٢) كذا في أحكام الصغار ع

كبيرة (١) وهل يقع الطلاق إن قبلت الصغيرة يقع كالوكان الخلع مع الصغيرة وإن قبل الأب عقد الخلع احتجف المشتري في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح أنه يقع (٢) لأن لسان الأب كلسانها وإن كان الخلع بين الزوج وأتم الصغيرة إن أضلفت الامة البدل إلى مال نفسها أو ضعفته يتم الخلع كالوكان الخلع مع الأجنبية وإن لم تنصف ولم تضمن حمل يقع الطلاق كما يقع في خلع الأب لأزواجه وصحة الصحيح أنه لا يقع وإن كان العاقد أجنبيا ولم تضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم إن كانت الصغيرة تعقل العقد وتعيير يتوقف الخلع على قبولها أو قال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعير من زوجها على صدقها يقع طلاق بائن ولا يسهل الصداق ولو وكلت الصغيرة وكلاهما لم يقع فعل الوكيل نفسه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية إذا لم تضمن الوكيل للبذل لا يقع الطلاق كالوكان الخلع مع الأجنبية من الحمل المزور * وإذا خلع الأب على ابنته الصغيرة لا يصح لأنه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كالأب يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على إجابة الأب من الحمل المزور وفي الذخيرة إذا أراد الرجل أن يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة أو كبيرة ينبغي أن يخلعها بالشئ من ماله ويضمن بدل الخلع فيصور الخلع وأما إذا خلعها على الصداق فإن كانت كبيرة فإن كان الخلع باذنها جاز ذلك عليها ولو كان غيرها فإن لم تضمن الأب الصداق لا يجوز الخلع ولا يقع الطلاق إلا أن ترضى إذا بلغها فإن أجازت وقع الخلع وبرئ الزوج من الصداق وإن لم يقبل لا يقع الطلاق ويرى الصداق في ذمة الزوج على حاله وأما إذا ضمن الأب الصداق للزوج أو كان موصيا كان الأب الأجنبية فضمن الصداق للزوج في حق المرأة وبعد ذلك إن بلغها الخلع معاوضة فبإذن الزوج والمخالع طلاقا بغير عوض في حق المرأة وبعد ذلك إن بلغها الخلع إن أجازت نفذ عليها وبرئ الزوج من الصداق وإن لم يقبل كان لها أن ترجع على الزوج بعد اقترانها ثم الزوج يرجع على الأب بحكم الثمنان وبصورة تدبر هذا الخلع كل الخالعة قال للزوج إن بلغها الخلع فأجازت قال بدله عليها وإن لم يقبل قال بدله على ثما يجب على الخالعة من الثمنان أنما يجب بحكم الله فلا يحكم الكفالة من خلع التاتاريخية * (٣) ثم الماصل في خلع الصغيرة إن خلع الأب الصداق يصح الخلع ويصح الطلاق سواء كان العاقد أبا أو أجنبيا وإذا بلغت ترجع بالصداق على الأب ولا يرجع على الزوج قال شمس الأئمة السرخسي قال بعضهم ترجع على الزوج إذا بلغت ثم يرجع الزوج على الأب وإن لم تضمن الخالعة الصداق فلا شك أنه لا يسهل الصداق لأنها صغيرة وهي تقع اليتيمة إن قبلت الصغيرة عقد الخلع وكانت تعقل بأن تعبر يقع الطلاق بالاتفاق وإن لم تقبل الصغيرة عقد الخلع هل تقع اليتيمة إن كان الخالعة أجنبيا ولم تضمن اليتيمة بالاتفاق وهي يتوقف على إجازتها بعد البلوغ تكملها وفيه قال بعضهم لا يتوقف ونص الخشاف على هذا في شروطه وإن كان العاقد أبا ولم تضمن هل يقع الطلاق نفسه روايتان في رواية يقع وفي رواية لا يقع (٤) ونص في جيل الأصل أنه لا يقع ما لم تضمن الأب البدل للزوج من أحكام الصغار * هشام بن محمد إذا وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته إن تركت مهرها فترك

(٣) وتخلع الصغيرة حبل منها فاعان المهر وحله أخرى أن يحل الزوج الصداق على الأب حتى تفرغ ذمة الزوج منه ويجب ذلك الصغيرة على الأب لأن الأب يملك أهالة الصغير والصغيرة على غير من عليه إذا مكثت الحمل عليه أملا من الحمل والغالب أن يكون الأب أملا من الزوج ولو كان الحمل عليه مثل الحمل في الملاءة فينبغي أن يصح أيضا كذا ذكره صدد الاسلام أبو اليسر في باب الخلع من البسوط كذا في أحكام الصغار
(٤) كذا في النهاية وفي الحاشية الصحيح أنه يقع فليرجع إليه وقدم النقل عن النائية ع

مهر وخالف الوكيل في طلقه قلنا لا يلزم شيء في قياس قول أبي حنيفة ونحن نرى أنه يقع واحدة يصحح المهر في أوائل الفصل السادس عشر من طلاق التاثر بأثره • والواحد لا يصلح في الطلع وكلاهما في الجائز بأن يترك وتربلا بالطلع فوكله الزوج أن يشأ سواء • مكان البذل مسمى أو لا ومن بعده أنه يصح في الثالث من طلاق البرائة (١) • والمجودة بالسنة فوقت الطلع وقع ولا يلزمها المال ويكون باثنا أن كان بالطلع ورجسا أن كان بالقتل الطلاق كما في شرح المنظومة من طلع البصر الرائق • ولو اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة نفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام مثلا وتزوجها برجع نفقة بقية العدة وبقية نفقة والده سنة في مسائل الطلع من زينة الشاوي • فإن قلت إذا اختلفت على نفقة العدة ثم تزوجها بعد خمسة أيام مثلا فهل يرجع عليها بقية النفقة قلت نعم كما في النفسه اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة والده سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام ثم تزوجها برجع نفقة بقية العدة ونفقة والده سنة انتهى وهو دليل لما ذكرناه من مسألة التزوج ثم اعلم أن موثقا أو عدم وجود ولد في بطنها كونه في أثناء المدة في كونها زينة فبعد الرضاع كصافي المصط • ولو اختلفت على أن تمسكه إلى وقت البلوغ صح في الأئمة لا في القدام (٢) • وإذا تزوجت فلا زوج أن يأخذ الولد ولا يتركه عندها وان انفصا على ذلك قال هذا حق الولد ينظر إلى مثل أمه الزوجة في تلك المدة فبرجع عليها كما في فتح القدير من طلع البصر الرائق (٢) • (ق) خالها بشرط أن تغسل في هذين الولدين عشرين نفقة ما وكسوم حاقرة وجبت وذهبت إلى قرية أخرى فأتى أوها عليها ما برجع عليها بجمعة ما أتى في تلك المدة لا بما أتى (ط) مثله في باب الطلع من الفقه اختلفت بهرهما ونفقة عدها صح وان لم يقب النفقة بعد وهي مجهولة فادخلوها تسامح كبيع الشرب جاز تعدا لاد مرض وان • مكان مجهولا • وفي شرح البصائر خالها على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة (٤) بخلاف ما لو أبرأت الزوج من النفقة في المستقبل حيث لا يصح (٥) وفي الظهيرة أن أبرأتها من نفقة العدة بعد الطلع لا يصح وكذلك العلاقات وقيل يصح وهو الأشبه من طلع البرائة • (ص) طلع أمر أنه على مهرها وعلى أن ترضع المص في الحولين • شكل شهر برهمن ونصف جاف ونفسه المرأة على الرضاع في الباب الثاني من طلاق الشاوي الكبرى • وانما يصح الطلع على أمسكها إذا كان بين المدة وإن لم يكن لا يصح سواء كان الولد رضعا أو فطما وفي الثاني أن كان الولد رضعا صح وان لم يكن المدة وتزوج حولين من أوخر طلع الخلاصة • امرأة اختلفت هل أنها برئتم من النفقة والسكنى ثم الطلع وبدا عن النفقة ولا تسلط المص • وان اختلفت على أن موثة السكنى عليها كذا علم أن تكفري بشأن زوجها أو من غيره فمعتقه قبل فصل في الطلع بلفظ البصير من طلاق الحائنة • اختلفت على أن موثة السكنى عليها بأن تكفري صح وعلى أن لا سكنى لهما من طلع منية المني • ولاتقع البرائة من نفقة العدة في الطلع والمباراة والتسلاق جال إلا بشرط في قوله لم وكذا لاتقع البرائة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البرائة من ذلك فان وقت ذلك وتسا جاز

(١) الواحد يتولى الطلع من الجائز وان كان هذا معاوضا • استمكن البذل معلوما في رواية وهو المختار ولو الجلية في الطلع •

(٢) وضع في القدام إلى سبع سنين أتى به المرحوم يحيى بن زكريا • كذا يضطامع هذه المجموعة •

(٣) طلق امرأة ثم صالحته على شيء كان عدها شيئا لا شهر جاز وان كانت بالحضين لم يجز لان زمان الاول معلوم ومدة الثانية غير معلومة ثم لا يمكن جعل الصلح في الثاني أبراء عن البعض لان الأبراء عن النفقة بعد الطلاق لا يصح كما لا يصح حالة قيام التسكاح ولو صالحته من أمر الرضاع الولد بعد البتونة على شيء جاز ولو صالحته من السكنى على دراهم معلومة لم يجز كذا في الخائنة في خطي اتقال العدة •

(٤) وما في الخائنة موافق لما في شرح الطحاوي وخالف لما في الظهيرة •

(٥) ويصح الأبراء عن النفقة المستقبل في ضمن الطلع وان كان مجهولا ولا يصح الأبراء عنها بعد العلاقات كذا في نقد الشاوي •

وأما المسمى له لا يصح إلا إذا أراد به التصديق له ثم لا تحقق ظاهر الظاهر إلا إذا
 أراد به التصديق له حيث يكون أمراً وهو المتعارف من خلق الوالدية • رجل قال له
 امرأته اخلقي أو قالت شوشتن خريدم ازق بعدت وكابن (أي اشترت نفسي منك
 بعدت وهو) فقال الرجل أنت طالق أو طلقك يقع طلاقاً ثانية لأن هذا الخراج الكلام
 يخرج الجواب وأنه يصلح جواباً في قسارى أي البث وفي مجموع التوازل عن شيخ
 الإسلام أبي الحسن أنه يقع طلاقاً ترجيعية ولم يحصل جواباً والصحيح هو الأول وهكذا
 سكن يفتي شيخ الإسلام الأوزبكي وجماعة من مشايخ زمانه وحمل يرا الزوج من
 المهر على قول هؤلاء اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم براء وقال بعضهم لا يبرأ وهو الأصح
 (١) من خلق الخيرة البرهانية (٢) • وإذا تزوج على مهر مسمى ثم طلقها بائناً ثم تزوجها
 ثانية على مهر مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الأول
 (٣) لأن النكاح وقع في هذا النكاح فيصرف على نكاحه هذا النكاح من مخرج المهرات •
 امرأتها اختلفت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة معاداة في العدة لأن
 النفقة لم تكن حقاً لها عند الطلق من خلق الثانية • رجل طلق امرأته مهرها ونفقة
 عتقها وكل حق هولاء عليه فأقرت المرأة وقت الطلق أنها حائض وأنها حبر حامل من زوجها
 زوجها ثم اذعت بعد ذلك في الشهرين من عدا الإقرار بانقضاء العدة أن حامل من زوجها
 وأنكر الزوج لأنصحه دعواها لانها متناقضة في السابع من طلاق الوالدية •
 رجل طلق امرأته على مهرها ونفقة عتقها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطالب الزوج
 بموتة الحامل من طلاق جواهر الفتاوى • إذا قبلت المرأة الطلق كان عليها أن تسلم الزوج
 ماضياً في عقد الطلق إن قدوت على تسليمه وإن هجرت من تسليم ذلك بالاستيفاء أو بسبب
 آخر فعلمها تسليم المثل في المثل وتسلم القيمة في القيمة • يحذر برهاني في آخر وقوع بعد
 نوع آخر في العوازم بعد وقوع الطلق في ١ • من الطلاق • رجل طلق امرأته على
 عبدها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد من خلق الخلية • وكذا لو طلق امرأته على
 عبد الغنم ولم يميز صاحب العبد من الحمل الزبور • (ن) طلق امرأته على مال ثم
 زادت في بدل الطلق قال بادة ما طله لأنها زادت بعد ذلك العفو عليه في ٢ طلاق
 الفتاوى الكبرى • ولو طلق أنت طالق على أن تعطني ألفاً أو على ألفان قبلت في المجلس
 يقع والافادين في ذمتها وإن لم تقبل في المجلس يقع لأن كلمة على تذكر للإيجاب
 والاستيجاب فاقضت وجوب الألف كالو قال بمنك على أن تعطني ألفاً فقد علق الطلاق
 بوجوب الألف على ما صار كأنه قال أنت طالق بالفتاوى القبول في المجلس لأنه جواب
 خطاب المعاوضة • ولو قال أنت طالق إن جئتني أو أعليتني بألف أنت في المجلس يقع
 والأفلا لأن كلمة شرط لأنهم الأوقات فيكون عليك ما وعدا وضمة معنى لأن الطلاق لا يقع
 إلا بمال وهذا هو حجة المعاوضة فتصير جوابها على المجلس • في باب الطلاق على مال
 من محبط المهر مسمى • واستفد من قولنا إزالة مال النكاح أنه لو طلق المطلقة
 وجعلها بغير وجه وجب المال ولو طلقها بمال ثم طلقها في العدة لم يصح كافي القصة

(١) إذا قالت شوشتن خريدم ويكابين
 (أي اشترت نفسي بالمهر) ونفقة عدة
 وقد كفت المهر المجل حل يرجع الزوج
 عليها عتقت أختي الصغرى إلا ما علم أنه
 لا يرجع لأن المراد من هذا في عرت باقية
 المهر
 (٢) وكذا في السادس عشر من ملاق
 إنا تاريخية فتلان الحيد والخيرة
 وبه يفتي سكتة في جميع الفتاوى في
 الطلق
 (٣) وبه أفتى ابن نجيم وكذا في البرغلة
 عن الثانية وكذا في جميع الفتاوى عن
 إنجانية أيضا

ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعهما بعد انخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بحال
 بعد انخلع حيث يقع ولا يجب المبال وقد ذكرنا في آخر الكتابات خروج النخلع بعد
 الطلاق البائن وبعد الرقة فانه غير صحيح فيما فلا يسط المهر ويق له بعد النخلع ولا يجر
 على النكاح في الرقة كافي البرازية من خلع البصر الرائق • (فص) اما هنا خالعهما
 على مهرها لم يسط المهر لانه لم يسلم لهما بعد النخلع ثم وكذا لو ارتدت فخالعهما (فص)
 نكحها فاسد افوطها فاختلعت بالمهر قبل يسط اذا نخلع يحصل كايه عن الاراء لان
 النخلع وضع لهذا وقبل لا يسط اذا نخلع لخاله انما يصح في النكاح القائم وكذا لو اباها
 فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الثاني والعشرين من الفصولين • (فشين)
 ارتدت فخالعهما لم يجره بعد هذا النخلع أن يجره على النكاح من المحل المزبور
 وتعين النخلع بالشروط من جانب الزوج يصح ومن جانبها لا يصح (١) من خلع خزانة الخفين
 الامانة اذا اختلفت من زوجيهما مهرها او بحال آخر ان طلقها على ذلك فاطلاق بائن في ذلك
 كله وعليها المبال واذا اعتقت بأخذها بذلك كله وذلك اذا اختلفت بفراذل سدها واذا
 اختلفت باذن المولى ان هذا ذلك ويصحب فيه المدبرة وأتم الورد حكمهما في ذلك حكم الامة
 الا أنها اذا اختلفت باذن المولى فانها يصحان في ذلك من خلع التسف • (فص)
 تكلمت فقال هذا كفر وسحر على به قتيب أن ذلك النخلع ليس بغيره في التسف أيها
 لا تحرم (ز) خلعها فاسد افسا له رجل بازن جسده اي كريت (أي أنت اتزقت من
 زوجيتك) فقال نعم فهذا اقرب الحرمه وهو حجة عليه (فقط) مثل التسف من خالعهما
 ثم تزوجها ثم طال فزير من سرائر بران خلع (أي أنت حرام على بذلك النخلع) قال تحرم لانه
 أخبرنا بالان حرام عليه بذلك النخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسح في هذا النكاح
 بالنسبة ما نخلع لا يسط في سقمها في الثاني والعشرين من الفصولين • ولو قال بازن خلع
 كرم او سريد فزومت كرم (أي جهات النخلع زوجي أو جعلت البيع والشراء في ذلك
 البها) والمرأة منكورة يقع الطلاق باقرار الزوج هذا اذا لم يسبق خلع أصلا فلو سبق خلع
 فاسد فقال هو بناء على أن النخلع صحيح قال الشيخ الامام الاستاذ لا يقع وقال الامام شيخ
 الدين القسبي يقع ولو اضاف الى ذلك النخلع فقال بأن خلع كرم لا يصح عند الكل
 ولو قال جسدي كرم يان خلع لا يقع به شيء الا في الجفس الثاني في الأصل النخلع من
 الانصاف • قال لا امرأته اخلني نفسك في المهر وثقة العدة العرية ثم لفتها بالعريه حتى
 قالت اختلفت منك بالمهر وثقة العدة وأبرأتك من المهر وثقة العدة وهي لا تقبل بذلك • هنا
 أقوال واقتساما ذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح النخلع ولا يقع براءة الزوج حال تعلم
 المرأة بذلك لان النخلع معاوضة قصار كالبيع والعتاق ولو قالوا بعنا واشترنا وهم لا يعلمون
 ذلك لا يصح فكذلك اختلفا في الطلاق والعتاق والتدبير لان ذلك ليس في معنى المعاوضة
 بل اسقاط والبراءة عن المهر والثقة اسقاط لكن الاسقاط يحصل بالاتفاق والتمسح فصار
 شبه البيع لاثبته الطلاق والعتاق والتدبير فلا يصح من غير علم من خلع المولا الجبة • ولو
 لفتها بالنخلع بالعريه حتى قالت اختلفت منك بالمهر وثقة العدة قبل يصح وقبل لا يصح

(١) لانه معاوضة من جانبها وبين من
 جانبها

كالمسح وبه ينفق وكذا لا يصح لوليتها أن تبرئ الزوج من المهر والنفقة وهذا يدل على أن
 المديون إذا تلتزموا الدائن أن يبرئهم من الدين بالعرية لا يصح تسهيل في متفرقة فصل تحت المخلوطة
 بالطلاق • قال لها وهي لا تعرف العرية قولي وجهت مهرى منك فقبالت وجهت لا يصح
 بخلاف الطلاق والعناق لأن الرضا بشرط جواز العرية لا بشرط وقوع الطلاق والعناق
 في الأول من جهة البرائة • بخلاف الطلاق والعناق والتدبر وإن لم يعلم عتاه في باب المخلع
 من طلاق الفسدة بالبرائة • (في العنين) • العنين يؤجل سنة لكن تحسية أو قرية
 قبل أن تحسية وهي تزيد على القسرية بأحد عشر يوما والعصم أنها قرية لأن مطلق
 اسم السنة يطلق على القسرية ملتططات (قبل الطلاق) • وفي فسخ النكاح بسبب
 العدة يشترط حضرة الزوج بعد طلب المرأة وقت القضاء لأن الفسخ بسبب العدة قضاء
 ولهذا لا ينفذ في غير المصخراته المقتضى من العنين من النكاح • الزوج يصل إلى المرأة
 وهي تقول وجدته عني وأطلب من القاضي التأجيل وهو يقول وجدته عني وأطلب من القاضي
 قال يبرها النساء أو أهرأه عتاهان قلن ليست برقا وأجله وإن قلن رتقا مكرهما
 مروا برنان بعد ما ياتي قال أكر دعوى عنت ميكندوا زنا قاضي طلب حكم عنت ميكند عابد
 واسكر في لأنه لا حكم للرتق المزدحم حتى يسي لباته بل يقول له القاضي فامسك
 بعروفي أو نسر عرجا حسن فاعديه في النكاح • قال دختر باسبده بايدر بسوي
 بالغ دادم است وشوي عني آمد بد راسحق طلب تأجيل وتفرق بوداي أجاب في على
 محمد وقال لا في لا أدري لعلها سترضي بزوجها إذا بلغت وليس في إبقاء النكاح عليها
 إلى وقت بلوغها بشرط أنها لا تحتاج إلى الوطء ولا يخاف فوت حقه في هذه المدة فاعديه
 في النكاح • (في العدة) • العتدات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والموتوى
 عن غير زوجها والاعتساده قد يكون بالحض وقد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع
 الولد أو باسقاط حقه امتان حقه أو بعض حقه في أول باب العدة من الخاتمة سنة
 من القامع و تزوجها في العدة المختلفة تزوجها في العدة وأم الولاد بعقها أسداها
 بتزوجها وإذا ارتد أحد الزوجين ثم أعلم بتزوجها في العدة والامه إذا اعتقت فاختارت
 نفسها بتزوجها في العدة والامه إذا أدركت واختارت نفسها بتزوجها في العدة والملاح
 إذا كذب نفسه بتزوج الملائعة في العدة في قول أبي حنيفة ومحمد خاتمة العدة
 لا في البت (١) • والمخلوطة الفاسدة في النكاح الصحيح نوجب العدة كالمخلوطة بالرتقاء
 ومخلوطة الجيوب والصائم والمحرم وكل صورة يمكن من الوطء حصة وفي الرتقاء يمكن بالفتن
 وفي الجيوب بالسحق ولهذا يقع التعليل بالمجبوب إذا جلت منه فطنت ثم وادت منه
 الفتى في العدة (٢) • ولو خلاها وهي رتقاء فلاة عليها كذا كره القدوري (٣) •
 وفي النسق وفي الأصل ولو خلاها وهو مجبوب فعليه العدة في قول أبي حنيفة وأما على
 قولها ذكر أبو الحسن أن العدة واجبة وقال أبو يوسف إن كان ينزل فعليه العدة وإن كان
 لا ينزل فلاة عليها من التامرانية في باب العدة • وأشار في كتاب الطلاق إلى أنه لا يجب

(ترجمة)

- (أى اذعى أنك زوجت رتقا وأما في ذلك إلى القاضي فأكثر الزوجة فهل للقاضي أن يبرها بالنساء أم لا قال إن كان متعنتا في دعواه وفي المرافعة فإن القاضي يبرها بالنساء والا فلا)
 ٦ (أى تزوج ابنته الصغيرة بالاعتسافين أن الزوج عنين فهل لا يجب أن يطلب التأجيل والتفريق)
 (١) مثل عن رجل اعتق مستولده فهل عليها عدة وهل لعلها نفقة العدة أجاب ٦ نعم عليها العدة ولا نفقة لعلها عليه بيبها من فتاوى ابن نجيم
 (٢) • والنساق العصىة نوجب العدة في النكاح الصحيح دون الفاسد والمخلوطة • الفاسد في النكاح الصحيح على ضربين بكل مخلوطة يمكن بها من الوطء حسا وهو ممنوع عنه شرعا كخاتمة المخلص والصائمة والمحرمة نوجب العدة دون كمال المهر وكل مخلوطة لا يفتن بها من الوطء حسا وشرعا كخاتمة المريض المدنف والصغير والعقيدة أو كان معها ثايب أو كانت رتقا فلاة عدة في باب العدة من الوجيز
 (٣) ومخلوطة الرتقاء تصح ووجب العدة لو طلقها • كذا في آخر نكاح عنية الفتى عتد

العدة عندهما وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فثبت حال لا يجب العدة أراد
 في مجيب قد جفت ماؤه فكون هذا بمنزلة الصبي لا تغير خلوه في أسباب العدة ويثبت قال
 يجب العدة أو أدا في مجيب ماؤه يصح فيزول تعيب العدة احتياطاً في باب العن من
 المبسوط للسرخسي * وانتهى * كالصبي في العدة بخلاف الصبي وكذلك المجرب إذا كان
 ينزل لأنه يعمل أن يكون والده أو الأهل بالصبي منهم منعه ومنه زاد في رواية أبي حفص
 وإن كان لا ينزل لم يضره الولد لأنه إذا جفت ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه في باب العدة من
 المبسوط للسرخسي * ملخصاً * إذا طلق الذي الذميمة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة (١)
 قال جلال الإسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والثاني * عليها العدة والصحيح
 قوله واعتده الهبوبي * والثاني * وغيرهما من تصحيح القدوري (في العدة) * (٢)
 أن المرأة إذا خرجت النكاح لم يضرها مسألة أو ذميمة تبت باتفاق بين أصحابنا ولكن هل يلزم
 عليها العدة فيه اختلف قال أبو حنيفة لا تلزمها وقالنا تلزمها لهما أن هذه حرة فارتقت
 زوجها بعد الإحصاء قارنها العدة كالطليقة في دارنا وكلني أسلفت في دارنا وأبي زوجها
 الإسلام في نكاح أهل الشرك من غاية البيان (في شرح قوله وإذا خرجت النكاح بعد الإحصاء)
 * ولو أسلفت زوجة الكافر وأبي الزوج طلاق إلى آخره وعليه النفقة والسكنى
 ما دامت في العدة لأن القرقة جاءت بسبب من جهة الزوج وهو الإبقاء عن الإسلام وذلك
 منه فتوجب الإسلام للمعروف فتعين التسريح بالاحسان والاحسان في التسريح أن
 يوفى ما مهرها ونفقة عدها في باب نفقة أهل الذمة من مبسوط السرخسي * وأقل
 المذمات تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندهما تسعة وثلاثون
 يوماً وفي الأمة عندهما في أحد وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الأصل الذي
 خرج به الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوماً وخمسة عشر طهر وعشرون حصة في الثامن
 من طلاق الخلاصة * الحرة المطلقة إذا أقرت بانقضاء العدة بالحض لا تصدق في أقل
 من شهرين هو المختار قاضيتان في فصل انتقال العدة * (ثب) قالت المعتدة أحفظ
 سقطا استبان خلفه أو بعض خلقه تصدق وتنقضي العدة وإن أخرت بعد الطلاق بساعة
 أو يوم (قربن) إذا قالت انقضت عدتي في يوم أو أقل تصدق أيضاً وإن لم تغل بقط
 لاحتماله (و) بخلافه في باب العدة من الفقيه (جو) امرأة وجبت عليها العدة وهي
 مرضعة وقد قيل إن المرضعة لا ترى الدم فقالت حفت ثلاث حيض يتقبل قولها وقد انقضت
 العدة وقد يمتد رؤية الدم مع الارضاع من عدة قصد الفتاوى * وفي السراجة
 المطلقة عيب الولادة إذا كانت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوماً
 في الثاني والعشرين من طلاق التاتارية * والحامل مطلقاً أي تعتد الحامل مطلقاً
 سواء كانت حرة أو أمة أو متوفى عنها زوجها أو مطلقة بالوضع أي بوضع حملها لمعوم
 قوة تعالى وأولادها حال جهلهم أن يضمن حملهم وهذه الآية ناسخة بقوله تعالى
 والذين يتوفون منكم الآية في حق الحامل كذا روى عن ابن مسعود فتبين في الحامل
 على عمومها من عدة شرح الجمع لابن مالك * عدة الحرة للطلاق والصبي ثلاثة قرواً أي

(١) وكذا في الموت على ما أفتى به المرحوم

يحيى أفتى كذا يحيط جامع هذه المجموعة

عده

(٢) ذميمة حامل طلقها ذميمة أو مات عنها

لم تعتد إذا اعتقد ذلك ولو سحلاً تعتد

بوضعه اتفاقاً تنوير الإيسار من

العدة عده

(١) ولا تقب عدة الوفاة في القاسد كذا
في التامع والتالين من نور العين عده

حيض وكذا من وثقت بشبهة أو بتكاح قاسد وثقت أو مات عنها زوجها (١) وأتم ولد
أعتقت أو مات مولاه ولا يحسب حيض طلق شبه من عدة الملقى • وعدة المنكوسة
نكاحا قاسدا أو الموطوءة يشبهه وأتم الولد الحيض الموت وغيره أي عدة هؤلاء ثلاث حيض
ووضع الحمل إن كانت حاملا ولا شهر إن كانت آيسة • قديما الولد لأن المدبرة والأمة إذا
أعتقت أو ماتت سيدها لا عدة عليها إلا إجماع كذا ذكره الأسيدي في باب العدة
من البحر لمخصا • ولورأى امرأة تزني ثم تزوجها إن حبلى من الزنا لا يطرأ حتى تضع حملها
وإن لم تقبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض • قبل كذب الابارات من الحامية •
المنكوسة إذا تزوجت بدلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الأول
نفقة ما عدا ما دلت في العدة لأنها لما وجبت العدة عليها صارت ناضرة انتهى عبارة الخطاية (٢)
وقيد بالوطء بالشبهة لأنه لو تزوج امرأة الغير لما بدلت ودخل بها لا يجب عليها العدة حتى
لا يحصر على الزوج وطؤها وبه يفتى لأنه زنى وانزى • لا التحريم على زوجها • وفي شرح
المنكوسة إذا زنت المرأة لا يقرب من زوجها حتى تحيض لا احتمال عاوقها من الزنى فلا يبق
ما مرقع غيره انتهى • ويجب حفظه لغرايته بخلاف ما إذا لم يعلم كافي الذخيرة والنجاسة
من عدة البحر الرائق • وجعل تزويج المنكوسة الفسود دخلها • فإن كان لا يعلم أنها منكوسة
الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها وإن كان يعلم أنها منكوسة الغير لا عدة عليها وفي النكاح
بغير شهود إذا دخل بها كانت عليها العدة على كل حال • في فصل نفقة المعتدة من الحامية
وكذا في المعتدة من الخلاصة والبرازية وبه يفتى • وفي مختصر القدر وعدة العدة في النكاح
القاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في النكاح القاسد ثلاث حيض أيضا
ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح القاسد هذا في الفتاوى الصغرى
وفي الأصل العدة ثلثان عدة واحدة حتى إن المعتدة من طلاق بائن ولو تزوجت بائنا
ودخل بها ثم فارقه غاضبت ثلاث حيض انقضت العدة ثلثان لأن غاضبت من الأول حيضة
اعتدت ثلاث حيض فإذا مضت حصة ثلثان قلنا في أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها فإن
كان طلاق الأول وجبا فراجعها في الحيضين الأولين حصت الرجعة ولكنه لا يقربها حتى
تنقضي عدها من الآخر • ولورأى معها في الحيضة الثالثة لانصع الرجعة عدها في شرح
الشافعي وفي نكحة الأمام المرحوم • لو كان طلاق الأول بائنا ليس له أن يتزوجها حتى
تنقضي عدها من الآخر كالميسر • لو أن يتزوجها حتى تنقضي عدها من الأول وعلى
هذا لو كانت العدة ثلثان بالشهور في الثامن من طلاق الخلاصة • قال في المبسوط لو تزوجت
في عدة الوفاة دخل بها الثاني ففرق بينهما فعلم بأقامة عدها من الأول تمام أربعة أشهر
وعشرة أيام وعليها ثلاث حيض لآخر وتحسب ما مضى بعد التفرق من عدة الوفاة أيضا
تحققا للمدخل بتدرا لا مكان وهذا النكاح من العدة غيره • ذكر في الوفاة والكدر رر
غرو في العدة (٣) • وجعل طلق امرأة ثلاثا طلاقا اعتدت • حين جامعها مكرهه أن جامعها
وهو منكر طلاقها يلزمه عدة مسقة قبله • وإن كان مكرها بالطلاق وجامعها على وجه الزنى
لا يستقبل العدة • وكذا الرجل إذا طلق امرأة ثلاثا وثلاثا ثم أقام معها زمانا ثم أقام

(٢) وإذا طلقها الأول وجبت العدة عليها
لها ما ولا نفقة لها على أحد لقصد نكاح
الثاني وكونها ناضرة على الزوج الأول
كذا في الخطاية عده

(٣) المتوفى عنها زوجها إذا وطئت بشبهة
تنقضي العدة الأولى بأربعة أشهر وعشر
والثانية ثلاث حيض تراها في الشهر كذا
في الثامن والعشرين من التالين الحامية
تخلص من الحامية عده

وهو يشكر طلاقها لا تنقض عدتها وإن أقام وهو مقر بالطلاق تنقض عدتها رجل طلق امرأته ثلاثاً وكنى من الناس فلما حاضت حاضتين ولم يخلع ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها في فصل في انتقال العدة من الخانية • المرأة المطلقة إذا مات زوجها في العدة كان طلاقها رجعيًا تنقلب عدتها عدة الوفاة وإن كانت ميتة فإن كانت لا ترث زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وإن كانت ترث يجمع بين الأنهر والجيش في فصل في انتقال العدة من الخانية • طلقها ومضى عليها نصف عام ولم تر الدم فأعدت بعده ثلاثة أشهر وترجعت وأخرى ولم تبلغ المرأة مدة الإياس خمسًا وخمسين سنة وحكم القاضي بعهدة النكاح كما هو مذهب مالك يصح وهذه مسألة يجب حفظها الكثرة وقوعها (١) في الرابع من آداب القاضي من البراءة • وعند مالك مدة الإياس تسعة أشهر بسنة لاستبراء الرحم وثلاثة أشهر للعدة حال الحمل العدة تنقض على قول مالك في عدة الإياس من عدة البراءة (٢) • جعل أمرها بيد من ضربها فضر بها أو أنكر الضرب فيه رعت وقضى بالفرقة بعد عدة فالعدة من وقت الضرب كالوادة الطلاق في سؤال وقضى بالفرقة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء انتهى وفي الخانية طلقها ثلاثاً وثلاثين أمراً معاً زاناً وهو يشكر طلاقها لا تنقض عدتها وإن أقام وهو مقر بالطلاق تنقض عدتها انتهى فعلى هذا مبدأ العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسألة من عدة الصرائري • رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين إن كذبت في الاستناد أو قالت لا أدري كان عليها العدة من وقت الإقرار ولها النفقة والسكنى وإن صدقته في الاستناد كفي الأصل أن عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الإقرار (٣) ولا يظهر أثر تصديقها إلا في إبطال النفقة في فصل في انتقال العدة من الخانية وفي الخانية الفتوى على أن العدة من وقت الإقرار صدقته أو سككتته ولا يظهر أثر تصديقها إلا في إسقاط النفقة ووفى السعدى فحمل كلام محمد على ما إذا كانت متفرقة وكلام المشايخ على ما إذا كانت مجتمعين لأن الكذب في كلامهما ظاهر وهذا هو التوفيق إن شاء الله تعالى وفي فتح القدير أن فتوى المتأخرين مخالفة للأئمة الأربعة وجهوه بالصحة والتابعين فنبهني أن يقد يجعل التهمة ولهذا أقبده السعدى بأن يكونا مجتمعين من عدة الصرائري • المرأة إذا طلقها طلاق زوجها الخائب أو موته فعبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الطهر في فصل في انتقال العدة من الخانية • امرأة الخائب إذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجماته فإن كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عدلاً وسعياً أن تعدت وترجى هذا إذا لم يؤخر ثلثان أو خوارق شهود الحياة متأخرتها أدلى من المحل المزبوره المطلقة الثلاث إذا أتمت الزوج الأول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي أو كانت نفقة (٤) أو وقع عند الأول أنها صادقة وكان ذلك بعد عدة تنقض فيها العدة ثلثان وذلك أربعة أشهر فصاعدًا لرجل الزوج الأول أن يتزوجها وإن كان بعد عدة لا تنقض فيها العدة ثلثان لا لرجل وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج الثاني بطل

(١) والمسئلة مذكورة في الخانية في باب العدة آتيا به

(٢) قلت لكنه يخالف جميع الروايات فلا يبق به ثم وقعني ما لي في نفذ من عدة الصرائري شرح قوله وأولاه أشهر إن لم يخص به

وأمرها عدة الطهر وهي من محض ويتخذ طهرها بأن تعدت بالافراق بالثلاثة أشهر بعد تسعة أي قال مالك تقرب من بعد الطلاق تسعة أشهر ثم تعدت بعدها بثلاثة أشهر لأن التسعة أشهر هي العدة لظهور الجدل إذا انقضت تحققت براءة الرحم ثم تعدت بثلاثة أشهر لصيرورتها في معصية من لا يفتن ولنا أنها حائض باستصحاب الحال فلا تعدت بالأنهر لأن الاعتدال جامعاً يخص بالصغيرة والإياس من عدة شرح النجم لابن مالك

(٣) الأقوال المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الإقرار كذا في عدة المخ في شرح قوله وجوبت من وقت الإقرار

(٤) وفي الصرائري عدالتها ليست شرطاً لطلب على ظنه صدقها

نكاحها الاول ولو آخر الزوج الثاني بذلك وانكرت المرأة دخول الثاني لا تحمل الاول
وان كان الاول تزوجها بصفة ولم تقبل المرافقة ثم كانت تزوجتني وكنت في عدة الثاني
او كانت كنت تزوجتني بالزوج الثاني ولم يدخلني قالوا ان كانت عالة بشرائط الحمل لا تزول
لا يقبل قولها بالاول ان يحكمها وان كانت باعدها قبل قولها في فصل اقرا واحد الزوجين
بالمهرمة من نكاح الثانية • (في الحضانة) • الامة واجلته احق بالفلام حتى يأكل وحده
وشرب وحده ويستقي وحده وقدرة الخصال بسبع سنين وهما احق بالجارية حتى
تخص ومن سواهما احق بها حتى تبلغ حد انتمشي (١) ولا تبار بالفلام والجارية عندنا
وقال الشافعي لهما الخيار اذا كانا عاقلين لانه عليه الصلاة والسلام عليه بينهما قلنا قال
الشي عليه الصلاة والسلام الامة اهداهم فوق الانظر بركة دعائه واذا اراد الزوج ان يخرج
بوفده الصغير من المصري ليس له ذلك حتى يبلغ حدا مما ذكرنا واذا ارادت المرأة المطلقة ان
تخرج بوفدها منه ليس له ذلك ايضا فانه من الاضرار بالاب لان تخرج الى وطنها وقد كان
الزوج تزوجها قبله لانه التزم انقام فيه عرفا واذا ارادت الخروج الى غيره معها ولم تكن
الزوج فيه فقد اختلفت الرواية فيه والاصح انهما لا يخرج حمدا اذا كان بين المصريين
خلافات اما اذا انفار باجمعت فيمكن الاب ان يطالع ولده ويست في بيته فلا بأس به وكذلك
الجوايين القرين (٢) ولوا تفلت من قرية الى المصري فلا بأس به لان فيه نظرا للصغير
حيث يتخلل باخلاق اهل المصري وعكسه لا يجوز لان فيه شررا للصغير من حضانة
بشارات التوازل والقصاص احق بالحضانة ما لم يستغن الصغير فان اعتنى بأن كان باكل
وحده وبشرب وحده وبليس وحده وفي رواية ويستني وحده فالاب بالفلام اولى والام
بالجارية حتى يرضى ومن عجز حتى يبلغ حد الشهوة (٣) ومن لا ولاد له من النساء لا يبق
لها حق الحضانة بعد الاستغناء بالفلام والجارية فالعصاة اولى بتقديمها الاقرب فالأقرب
ولا حق لابن العم في حق حضانة الجارية من حضانة الثانية • واذا طلع الرجل امرأته
وله منها ابنة احدى عشر سنة فخطبها الى نفسها وامها تخرج من بيتها الى كوت وتترك
البيت ضائعة كان للاب ان يأخذ البنت عنها (٤) لان للاب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت
حد الشهوة والاعتداع على هذه الرواية تفساد الزمان واذا بلغت احدى عشر سنة فقد
بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا من اجل الزبور • وقيل بالمرأة لان الاب ليس له
انراج الولد من بلدته حيث كان لها حق الحضانة حال في الظهور به في المقتضى ابن سبيعة
عن أبي يوسف وجعل تزوج امرأته بالبصرة فولدت ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده
الصغير الى الكوفة فوطقه اغفاسه فولدت له ولدا واودت ان يرده عليها قال ان كان الزوج
أخرجها بها بأمرها فليس عليه ان يرده وقال له اذهبي اليه وخذيته قال وان كان
أخرجها بغير أمرها فعليه أن يجي بها اليها وروى ابن سبيعة عن أبي يوسف في رجل خرج
مع المرأة ولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردها الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يردها
فيترد ذلك لهما انتهى وفي الحادي القدسي واذا تزوج امرأته في قرية من دسنان
لها قرى قرية بعضهم بعضا فادارت أن تخرج بوفدها من قرية الى قرية لهما ذلك ما لم

قوله ولا خيار الخ الى ان لا يبايع سنين ٥١

(١) الامة بالحد فحق بها حتى تخص
واختلف في حد الشهوة فتدبره أبو الويث
بشبع سنين وعليه الفتوى كذا في منع
الفقار في الحضانة

(٢) سئل عن المطلقة اذا كان معها ولد
من الحلق وأرادت أن تخرج به الى بلد
قريب ولكن عند أهلها والبلد مصر
هل للاب منعها من ذلك أم لا يجب ان كان
البلد المد كورقيا يمكن الاب من
مطالعة ولده في يومه ويرجع فيه ليس
للاب منعها كذا في فتاوى ابن نجيم
(٣) والاعتداع على هذه الرواية كما يجي
بعد هذا عن الثانية

ونظروا الى المسبوق لن وجدنا مستفيين عن
الرواية بان يأكل وحده وشرب وحده
وبليس وحده ويضعه الى الاب والافلا كذا
في أحكام الصاوي في الطلاق

(٤) ولا حضانة لى تخرج كل وقت وتترك
البنت ضائعة بمرور حتى في الحضانة

(١) وهذا أي الصغير الولد إلى الوطن لأن
فقط ولا يخرج به الأب إلا أن يستغنى
ولا غيره عن يستغنى الحضانة نظر الصغير
كذا في آخر حضانة القهستاني ع
وأحق المرحوم أنه إذا سقطت الحضانة
بالترج بالابن أو بالاستغناء عنهم أن
يسافر الولد كما يحضه جميع هذه المجموعة
٨١

وليس القاب أن يخرج وإنه من يلحقه
ينحط حد الاستغناء لما يقضي الحال شي
الأم في الحضانة وليس لأن ذلك إلا
أن يخرجها إلى وطنها وقد وقع التدفد
لأن التزوج بمبداً دليل المقام فيه ظاهر
فقد التزم المقام في بلدها وأزواجها اتساعه
بحكم الأزواج وما إذا زالت الزوجية جاز
لها أن تعود إليه لأنه مرضى بذلك إلا
أن يكون تزوجها في دار الحرب وهو
وطها لأنه ضرر بالصبي لأنه يتعدى بخلاف
الكفار ويعمل بهمهم وإذا الموائد أن
تخرجها إلى بلدها ولم يقع التدفد في بلد
ذلك لأنه لم يلزم لها ذلك المتبادر في الحضانة
قوله عنده هكذا في التسع ولعله يحزن
والاصل عنه وأومنه تأمل ٨١ مصححه

استل عن الخلق هل تشك من السفر
سواء كان المطلق دون رضاه أم لا يجب
أن تصعدت السفر إلى بلدها وقد كان
تزوجها فيها ظهر ذلك ولا تقع وإن لم تكن
بلدها وكانت وتزوجها في غيرها فلا بد
التع من قواي ابن خنيم ع

تفصل عن أيه إذا أراد أن يتزوج له كل يوم وكذا الأب إذا أراد أن يخرج له الحقل
ذلك وليس به أن يخرج من مصر إلى القري صغيراً أمه إذا كان صغيراً انتهى
وفي الجمع ولا يخرج الأب ولا يقبل الاستغناء انتهى (١) وعلة في الشرح بأنه لما نه
من الاضرار بالأم لإبطال مقها في الحضانة وهو يدل على أن حاضتها إذا سقطت جاز له
الخروج وفي القواي السراجية سئل إذا أخذ المطلق ولده من حاضته لتزوجه هل
أن يصغره فأجاب بأن به أن يسافر به إلى أن يعود حتى أمه انتهى وهو صريح فيما قلنا
وهي حادثة الفتوى في زماننا من حضانة البصر الرائي (في شرح قوله ولا تستأجر مطلقاً
بوجها) • فإذا ماتت الأم فصار الولد إلى جدة من الأم أو بعض من يجب له أخذه من
النساء فأرادت أن تخرج الولد من مصر الذي قلناه الاتحالي فصر آخر لم يكن له في ذلك شأن
كان ذلك المهر من مصر الذي وقع فيه عقد نكاح أمه العج ٣ بخلافه في الحل لا تمتد لأن
الاتحاد كان لها أن تخرج به الولد إلى ذلك المهر بمقتضى المقد الذي جرى بينهما في ذلك
المهر وعقد النكاح جرى بين الزوج وبين الأم خاصة قال وليس لأن الولد إذا اعتقه مملوكاً
أن تخرج به الولد من مصر الذي فيه أو به لولاية غيره لأن ولاية الانخراج بحكم العقد ولم يكن
بينهما عقد قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحالفوني ينبغي أن تحفظ هاتان المشلتان مسئلة
من الولد ومثله الجدة لأنها المستفدة من صاحب الكتاب لا وجدان في الميسوط وهما
أن خواص هذا الكتاب في باب المرأة يطلقها زوجها ولها منه ولد من مختصر شرح
آب القاضي (ع) الأم أم من الصغيرة وإن كانت سيرة معروفة بالصغيرة بالجمهور
أو كانت مطربة حاله تعقل ذلك وإذا اقترعا وتزوج كل واحد منهما حفظة الصغيرة للأب
إذا لم يكن لهما من تمكن لها الحضانة ولو تزوجت الأم وتزوج آخر وتصل الصغيرة معها أم
الأم في بيت الزوجية فلا بد أن يأخذها منها من حضانة القنية • فعل هذا نسط
الحضانة أما تزوج غير المهر أو بسكاها عنده البعض ولكن وقع في تردد في أن انفالة
وهو إذا سكنت عند أجنبي من الصغير ولم تكن متزوجة هل تسقط حاضتها قياساً على
المثلية إذا سكنت في بيت بنتها المتزوجة وهذا خاص ببيت زوج الأم باعتبار رفضه كما هو
المصادق والذي يظهر الأول لأنه يتصور بالسكن في بيت أجنبي • حسنة على حضانة
البصر الرائي • الأم إذا كانت تشرى بالشراب وتغتر مجلس القسوة بعد طلاق زوجها
والوفاة معاً كان في حالة الرضا لا يتردد منها الولد لأن القسوة لا يحل بتريسة الولد
بالإرضاع لكن إذا استغنى عن اللبن يؤخذ منها إلا أن الولد يغلق بالاخلاق السوء • حرمة
الفتن في الحضانة • ثم اعلم أن الحضانة حق للصغير لا حاجة إلى من يمكنه قيادة يحتاج
إلى من يقوم بتفقدته في حاضته وتأول إلى من يقوم بمالحته لا يلحقه الضرر وجعل كل
واحد منهما إلى من هو أقوم به وأبصر فالولاية في المال جعلت إلى الأب والجد لأنهم أبصر
وأقوم في القيادة من النساء وحسن الحضانة يصل إلى النساء لأنهن أبصر وأقوم على
حفظ المصان من الرجال لا يادة شقيقتين ولا زمين البيوت واتفقوا على أن الأب يجبر
على تفقد مطلقاً ويجبر على إسكانه وحفظه وصيائه إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق

الجبر عليه واختلقوا في وجوب حصته على الآم ونحوها من التسامق بجرها إذا
استنتج فصرح في الهداية بأن الاختيار لانهما استأنى بغير عن الحصانة وصحة في الدين
وفي الوالدية وعليه القنوى وفي الواقعات والقنوى على عدم الجبر لوجهين أحدهما
انهما بما لا تقدر على الحصانة والثاني أن الحصانة حق الآم والمراد بالجبر على استيفاء حقه
اتهمى وفي الخلاصة حال ما يتجنى الاختيار الآم عليها وكذلك انما لا يمكن لها زوج
لانها بما يتجنى عن ذلك انتهى فاعاد أن غير الآم كالاتم في عدم الجبر كما في الوالدية وكذا
الفقهاء الثلاثة أو الالف والهندوا في نحو ارزاده انما يتجنى على الحصانة (١) والحاصل
أن الترجيح قد اختلف في هذه المسئلة والاولى الاتية بقول الفقهاء الثلاثة لكن قسده
في الطهيرية بأن لا يكون للصغير ذرور محرمة عند تجبر الآم كذا يسمع الولد أما إذا
كانت له حقة مثلا واستنتج الآم من امساكها ورزيت الحقة بما ساء كانه يدفع الى الحقة
لان الحصانة كانت حقا لها فإذا أسقطت حقتها أصبح الاسقاط منها وعزا هذا التفسير الى
الفقهاء الثلاثة وعاله في الحقي بأن الآم لما أسقطت حقتها بقي حق الولد فصارت الآم بمنزلة
المسئلة أو المتروكة فتكون الحقة أولى وظاهر كلامهم أن الآم إذا استنتج وعرض على من
دونها من الحاضرات فان استنتج أجبرت الآم لان دونها وإذا قيد بالموافق بأن رزيت
الحقة بما ساءك من حصانة الغير الرائق • ومن له الحصانة لا يدفع الولد اليه الا بالطلب
وإذا انتهت حصانة الآم فالاولى بالحفظ الاقرب فالأقرب من العصباء وإذا امتنع
من الاختيار جبر عليه من حصانة الوجيز لمخاضه وفي الكرماني انما لا يتجنى الا اذا لم يكن له
ذو رحم محرمة فاجبرت عند ذوقه اشارة الى انما أولى من المحرم وان طلبت أجرة ولم يطلبه
المحرم (٢) والاصح أن يقال لها أمسكه أو ادفعه الى المحرم كافي للمهر (امسكك) والى
أن يدفع اليها لطلبها لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحصانة من أول
حصانة القهستاني • وسنأجر من يرزعه عندها أي وسنأجر الاب من يرزعه الطفل عند
الآم لان الحصانة لها والنفقة عليه وأطلقه وقده في الهداية بإرادة الآم للحصانة وهو مبيح
على ما يحسمه من أن الآم لا يتجنى عليها لانها حقا وعلى ما اختاره الفقهاء الثلاثة من الجبر
فليس مطلقا بإرادتها لانها حق السي عليها وفي الذخيرة لا يجب على الظفر أن يمسك
في حق الآم إذا لم يشترط عليه ذلك وقت العقد وكان الولد يستثنى عن الفتر تلك الحالة
بل أيما أن يرضع وتعود الى منزلها كالمالك أن يحصل السي الى منزلها أو تقول أن وجوده
قترضه في فناء الدار ثم يبدل الولد على الوافدة الا أن يشترط عند العقد أن تكون الفتر
عند الآم فحينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط وفي الغاية عن التفريق لا يجب للحصانة
أجرة الممكن الذي يمتنع منه السي وقال آخرون يجب أن كان للسي مال والأفعلى من
تجب عليه فتعفى من حصانة الغير الرائق • حال في الخلاصة وغيره ما صغره لها أب معسر
وعمة موسرة أو أدات العمة أن ترى الولد ما لمجانا ولا تمنع الولد من الآم والآم ثاني ذلك
وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلوقه والصحيح أن يقال لآم شأنه في نفسه وفيه
أجر (٣) وأما أن تدفعه الى العمة انتهى ورويت منقولة عن النبي اذا تزوجت أم الصغير

(١) هذا إذا طلبت الحصانة أما إذا لم
تطلب لم تجبر عليها ويغير الاب إذا امتنع
من أخذها بعد الاستغناء من نفقات
المضرات غير

(٢) مثل من رجل طلق امرأته وله منها
فطيم وهو في حصانته لم يستحق أجرة
الحصانة أم لا أجاب نعم تستحق عليه أجرة
الحصانة ما دام في حصانتها من فتاوى ابن
عجيم غير

وذكر في السراجية أن الآم تستحق أجرة
على الحصانة اذا لم تكن منكسرة
ولامسكة لايه وذلك الاجرة غير أجرة
أوضاعه كالمساكن في النفقات بحروائق
من الحل المزبور

(٣) أي بلا أجر للحصانة والا للنفقة
كما اخفاه في روضها على الاب ولو معسرا
فلا وجه لابطال حقها في الحصانة بطلبها
لمهر الآم نزعاً عن ارزاده

صرح على أن آية أن العمة لو طلبت بلا أجر
يقال لآم شأنه في نفسه بلا أجر وقد نصه
فعممة وانظر ان العمة ليست بتبديل
بكل من لاحق له في الحصانة وكذلك
وفي التاويلية ما يشير اليه ولنفقة مات
الآم انما يرزعه بدو رحمين أو أراد الاب
أن يرزعه غير هذين رحمين فالآم أولى
وكذلك اذا كانت الآم ترزعه بغير ابر
والاجنسية كذلك كذا في فتاوى
أمين الدين في الطلاق غير

الموتى أبو رزق استمر وأرادت أن ترى الصغيرين غير تفرقة له من ماله الموروث من أبيه وأراد وصيه أن يريه بالثقة المذرة يدفع هو إليها لاله انتهى وله وجهه بين حضنة من الغفار (١) وظاهر الشرح أن الامة لو طلبت أجرة المثل والأجنبية متبرعة بالارضاع فالام أولى لانهم يعلوا الام حتى في سائر الاحوال الا في سلطة طلب الزيادة على أجرة الأجنبية والمصرح به بخلافه كافي التبيين وغيره أن الأجنبية أولى لكن هي أولى في الارضاع أمافي الحضنة ففي الواجب وغيره رجل طلق امرأته ونسبها مني بالمسيحة أمة أراد أن يريه ونسبها من غير أن يريه غرضه غنى الام عنه والام تأتي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد فالام أحق بالولد وتطالب حتى الام اذا طلبت الام في أجرة الارضاع أكثر من أجر مثلها والصحيح أنه يحال للام أن تأمن نسك الولد بغير أجر مما أن تدفعه الى العمدة انتهى (٢) ثم اعلم أن ظاهر الواجبية أن أجرة الارضاع غير نفقة الولد الحنفية وهو الضامع فإذا استأجر الام للارضاع لا يكتفى عن نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه المثل بل يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصاً الكسوة ونفقته في الناحية نفقة غير أجرة الارضاع وضراً أجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أجرة الارضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد أمأجرة الارضاع عقد صريح وانما (٣) وأما أجرة الحضنة فنصرح بها فإحدى الهداية في تناوؤه وأما نفقة الولد فقد صرحوا بها في الاجارات في اجارة النخل والزيلى فيها والاعطام والشراب والنياب على الوالد انتهى فلما حصل أن الام ليس عليها الارضاع واصلاح طعامه وغسل ثيابه من نفقة العمدة الرائق ملصقاً الام أحق بحضنة ولها قبل الفرقه ويصدها (٤) ثم أتتها وان علت ثم أم الاب ثم أخت الولد لا يوين ثم الام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم حته كذلك وشات الاخ لا أخ من شات الاخ وعن أولى من العمات ومن تكلمت فغير محمول سقط حقها من تكلمت بحرمه كما تكلمت به وبجدة تكلمت به وجدة ويولد الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ملحق الابج في الحضنة. وقد كرسنا في النقاشات فإن كان للصغيرة جدة الام من قبل أبيها وهي أم أبي أمة فهذا ليست بغيره من كل من قرأه الام من قبل أمها وكذلك كل من كان من قبل أبي الام فليس بغيره قرابة الام من قبل أمها انتهى وفي الواجبية جدة الام من قبل الاب وهي أم أم الام لا تكون بغيره من كانت من قرابة الام لا أخها الحق لقرابة الام انتهى قال مولانا في جبره بعد تفصيل اقتناءه وظاهره تأخير أم أبي الام من أم الاب بل عن الخلفاء أيضاً وقد صارت جادة الفتوى في زماننا من حضنة من التفاسير ثم الخلفاء كذلك أي فهو من أولى من العمات ترجيحاً لقرابة الام وزيل كارت الاخوان مخرج الخلفاء لاب وام ثم الام ثم لاب وهو الراد بقوله كذلك والخلفاء أي أخت أم الصغير لا مطلق الخلفاء لان خالة الام وغيره من عمه الصغير وكذلك خالة الاب كاسننه وأما كلامه أن الخلفاء أولى من شات الاخ لانها تملك الام وذلك بالايج قوله ثم العمات كذلك أي تتقدم العمدة لاب وام ثم الام ثم لاب بل يذكر المصنف بعد العمات أحد من النساء والمذكور في غاية البيان وغيره القدر لا تم لاب بل يذكر المصنف بعد العمات أحد من النساء والمذكور في غاية البيان وغيره القدر وغيرها أن بعد العمات خالة الام لاب وام ثم الام ثم لاب ثم عمه خالة الاب لاب وام ثم الام

(١) وفي الجني لو استأجر زوجته من مال الصبي لارضاعه جاز وفي ماله لا يجوز حتى لا يجمع عليه نفقة التمسكح والارضاع انتهى كذا في نفقة الجبر لو استأجر منك زوجته لتزويج ولده من غيرها جاز من المثل الموزع

(٢) ولم أر من صرح بأن الأجنبية كالمصنف أن الصغير يدفع الماله إذا كانت متبرعة والام تريد أجره في الحضنة ولا تقاس على العمدة لانها حاضنة في الجدة وقد كرسنا السؤال من هذه المسئلة في زماننا وهو أن الاب يأتي بأجنبية متبرعة لحضنة فهل يقال للام كمال قال لونه بنت العمدة وظاهر القول أن الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمدة على الصبر الآن يوجد قول صريح في أن الأجنبية كالمصنف والظاهر أن العمدة ليست بقدر ابل كل لحضنة كذلك بل الخلفاء كذلك بل أولى لانها من قرابة الام كذا في نفقة الجبر الرائق في شرح قوله أي أحق بها

(٣) وظاهر كلامهم أن وجوب أجر الارضاع لا يترتب على عقد جارية بل الام بل تستحقه بالارضاع مطلقاً في المدة المذكورة وقد قلنا أنها ليست بغيره كذلك في نفقة العمدة الرائق

(٤) فان قال انما دفعه باجره من الخلفاء فهي أولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك في نفقة الاولاد من الثانية

ثم لأب ثم بعد ذلك على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف أيضاً نبات
 الأخ وفي التبيين أن نبات الأخ وأبى من العمات ولم يذكر أيضاً أولاد الخالة والخالة
 لاحق لنبات العممة والخالة في الحضانة لأنهم غير محرم وكذلك نبات الأعمام والأخوال
 بالأولى وكذلك في كثير من الكتب وفي غاية البيان والعمدة أحق من ولد الخالة وهو
 نساع لأنه لاحق لولد الخالة أصلاً لما اقتضاه من حضانة الصبر الرائق • ابن عمر وعال قاتن
 الم أولي بالذكر والنخل أولى بالأنثى والأخ من الأم أولى منهما أم ولد إذا اعتقت مع الحرة
 سواء في الحضانة ولا حق للأم الوفاة التي تعتق ولا لأمه في الوفاة الحرة في أوائل الطلاق من
 سنة المقتضى • وفي البدائع لاحق للربال من قبل الأم وهو محمول على ما إذا كان من قبل
 الأب من هو موجود من حضانة الصبر (١) ماتت الأم وليست من التماسات وحرم
 منه فالحق للمصيبة من الرجال فإن لم يكن مصيبة من الرجال فالحق لذوي الأرحام على الترتيب
 من حضانة سنة المقتضى • لا تدفع مية إلى عصة غير محرم كولي العتاقة وابن الم تبيع
 الم القلام ولا فاسق ما جن أي ولا تدفع المصيبة إلى محرم فاسق ما جن أي لا ياتي ما منع
 وكذا الصبي وإذا اجتمع مستحقو حضانة في درجة واحدة فاصطبرهم أو ولي وإن تساوا
 فأورعهم وإن تساوا فأسهم وإذا لم يكن للمصبر عصة يدفع إلى الأخ ثم إلى ولده ثم إلى
 العم ثم إلى الخال لأب وأم ثم لأب ثم لأم ثم لأم له ولا ولاية في النكاح عند أبي حنيفة (٢)
 وفي الفتاوى الصغرى فإن لم يكن عصة فالحق لذوي الأرحام ينبت على الترتيب (٣) من
 حضانة شرح الثغابة للعلوي • وكذلك في حق القدير • قوة ثم المصبات بترتيبهم يعني
 إذا لم يكن للمصبر أحد من محارمه من النساء واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقرهم
 تعميماً لأن الولاية للأقرب فيقدم الأب ثم الجد أو الأب وإن علم أن الأخ الشقيق ثم الأخ
 لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب وكذا كل من حصل من أولادهم ثم الأم شقيق
 الأب ثم لأب وأما أولاد الأعمام فانه يدفع إليهم القلام فيبدأ بأب الأم ثم الأم ثم ابن الأم
 لأب ولا تدفع إليهم المصبرة لأنهم غير محرم وكذا لا تدفع إلى الأم التي ليست بمأمونة ولا
 لعصبة الفاسق ولا إلى مولى العتاقة فتحرزاً عن الفتنة وبها علم أن إطلاق المصنف في محله
 التقيد لكن ينبغي أن يكون محله عدم الدفع إلى ابن الأم فإذا كانت الصغيرة تنسب
 وكان غير أمون أمناً إذا كانت لاتنسب كيف سنة مولا فلا منع لأنه لا فتنة وكذا إذا كانت
 تنسب وكان أمون أمناً في غاية البيان معزى إلى حصة الفقهاء وإن لم يكن للبرال من
 عصبته شيء وإن لم • فالاشتباك في القاضى إن رما أصله فمضى إليه والأوضح عند أمية
 أنه • ولم يذكر المصنف الدفع إلى ذوي الأرحام فإذا لم يكن للمصبر عصة يدفع إلى
 أي حصة في النكاح وهذا علم أن مرادهم ذوي الأرحام ههنا وفي ولاية النكاح
 قرابة ليست بعصبة لالذكور في القرائن أنه قريب ليس بذى سهم ولا عصة لأن بعض
 أصحاب القرائن داخل في ذوي الأرحام ههنا كالأخ لأم من حضانة الصبر الرائق •
 وهذا الذي ذكرنا من ثبوت حق الحضانة لذوات الرحم المحرم إذا لم يكن لهم أن يزوج

(١) وقال بعد لاحق إلا من قبل النساء
 والتدبير إلى القاضى يدفع إلى ثمة كذا
 في الثلاثين من حلاق التارخانية نقل
 من السفاقي غير

(٢) فإن كان للمصبر أخوة فأنفصلهم أولاً
 وإن كانوا أسوا فأكبرهم سنًا لأن الأكبر
 جده أولاً الأب وهو أسكنه ثقة كذا
 في المناس من نكاح الولو الجلية عند
 (٣) وفي الصبر أيضاً لا بد في ثبوت حق
 الحضانة في ذوي الأرحام من المحرمية به

(١) إذا اجتمع النساء ولهن أزواج
بضعه القاضى حيث شاء لانه لا حق لهن
بغيره من لاقية كذا في حضانة نزلته
الفتن بعد

(٢) وفي الظهيرة فإذا بلغت الحاربة مبلغ
النساء ان كانت بكرًا كان للاب أن يضمها
الى نفسه وان كانت ثيبًا فليس له ذلك
الا اذا لم تكن مأمومة على نفسها والغلام
إذا اعتل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب
فليس للاب أن يضمه الى نفسه الا اذا لم
يكن مأمومًا على نفسه فكان له أن يضمه الى
نفسه وليس عليه نفقة الابن بطوع وبقي
كانت الحاربة بكرًا الخ كذا عبارة الفرس
(وهذا الهامش وان كان عين ما نقله بعد
عن الخلاصة الا انه أفاد في آخره أنه صدور
عبارة الظهيرة السابقة فلم يحل من قاعدة
اه مصححه)

(٣) ولو كان له ابن وبنت كانت نفقته
عليه ما على السواء وقال بعضهم أن لا
والفقوى على الاول كذا في الحاشية
وكذا في مختارات النوازل وبقي ذكره
بعد هذا بعد

(٤) وعند الاستواء في الحرمة يرجع
نم كان وارثًا حقة في هذه الحاشية
لو كان له عم وشال فالنفقة على العم كذا
في فتاات الخلاصة بعد

(١) فأما اذا كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها اذا رسم محرم من الصغير لانه
يطعه الجاهل والمذلة من زوج الام اذا كان اجنبيا وبضعه القاضى حيث يشاء من فتات
المضمرات (جامع المباح) التي اليهودى في اخوان مسلم ويهودى قال يهودى اولى
وفي العلة واذا كان الهوى مسلما فالأخ المسلم اولى في الثلاثين من مطلق التاتاريخانية *
طلعت وهي أم ولد أو أمة أو مكاتبه ولدت قبل الكفاة لاحضانها ومولاهن بالولد الرقيق
اولى لا لمولود ولد بعد الكفاة فهي اولى من حضنة منية الملقى * وبعد ما استغنى
السلام وطلعت الحاربة فالعصبة اولى بقدم الاقرب فالأقرب من حضنة الثانية *
وفي الظهيرة (٢) متى كانت الحاربة بكرًا يضمها الى نفسه وان كان لا يحاق عليها القصاد
اذا كانت حديثة السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقل فليس للاوليا معق
الضم ولها ان تنزل حيث أحبت لا يتوق عليها وان كانت ثيبًا غفوا عليها وليس لها أب
ولا جد لكن لها أخ أو عم ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الأب والجد والفرق ان
الاب والجد كان له ما ولاية الضم في الابتداء بخلاف الجد اها الى غيرها اذا لم تكن
مأمومة أو أمًا غير الاب والجد فليس له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا
اتمهي وان لم يكن لها أب ولا جد ولا عصبة أو كان لها عصبة مفسدة فلقاضى أن ينظر
في حالها فان كانت مأمومة خلاها فنظره بالسكنى سواء كانت بكرًا أو ثيبًا والوضع ما عند
أمرأة أمينة نفقة تقدر على المنطق لانه جعل نافر المسلمين كذا في التبيين وذكره
الاسيما في أن الابن يؤتب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي الوالدية الابن اذا بلغ
يضمه بين الابوين فان كان فاحقًا يجتمع عليه شيء فالأب اولى من الام من حضنة البحر
الرائق * واذا بلغت الحاربة مبلغ النساء ان كانت بكرًا كان للاب أن يضمها الى نفسه
وان كانت ثيبًا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمومة على نفسها والغلام اذا اعتل واجتمع
رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه واذا لم يكن مأمومًا على
نفسه كان له أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقة الابن بطوع وبقي ذكره
في النفقة * الا في النفقة الوالدين والموالدين أنه يعتبر القرب والجزئية ولا يعتبر
الميراث (٣) فان استويا في القرب فصب على من له نوع رجحان فاذا لم يكن لاحدهما
رجحان فليخذ شجب بالنفقة من الميراث (٤) بيان هذا الاصل اذا كان النقص والد
وابن ابن مويران فالنفقة على الالهة اقرب وان كان له بنت وابن فالنفقة على البنت
خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت اقرب وان كان له بنت وابن بنت وأخ فاب
وأم فالنفقة على والد البنت ذكرًا كن أمًا أو ابًا وان كان الميراث للاح لا لوالد البنت فسلم
أن العبرة بقرب القرابة والجزئية وان حصل ولد الولد وكذا لو كان له بنت وولد ابن فمهم
سواء في النفقة عليهم دون الاخ لما قلنا وان كان له ولد وولد وهم مويران فالنفقة
على ولده وان استويا في القرب الا أن الابن يرجح اعتبار التأويل النابتة في مال ولده
في النوازل ولو كانت ابنة وابن ابن فنفقته على ابنته خاصة (م) ولو كان لرجل
جسد وابن ابن فالنفقة عليه ما على قدر ميراثهما على الجسد السدس والباقي على ابن الابن

لم يمتنع عن ذلك لبيان أن العبرة في نفقة الوالدين والمولودين بالتقريب والجزئية دون
الآثار بماثل منها أن المعسر المسلم إذا كان له ابنتان موسران أحدهما مسلم والأخرى
نقطة عليه صاحب مال السوية وإن كان الابن لا يجرى بين المسلم والكافر وكذلك إذا كان
للمرسل الفقير بنت وأخت لاب وأُم وهما موسراتان فالتفقة على البنت وإن استوتوا
في المهرات وكذلك إذا كان لفقير ابن فصراتي وأُم مسلم وهما موسران فالتفقة على الابن
وإن كان المهرات ثلاثاً وكذلك إذا كان للفقير بنت ومولى عاتقة وهما موسران فالتفقة
على البنت وإن كان لغيره ابن في المهرات وكذلك المعسرة إذا كان لها بنت وأخت لاب وأُم
فالتفقة على ابنتها وإن كانتا شتر كلن في المهرات في فصل نفقة ذوي الأرحام من نفقات
الإنسان وحاشية • ونفقة الأبوين على الابن والموسر والبنت الموسرة على السوية في ظاهر
الرواية وهو الصحيح ولا يشترط العجز من الكسب فيها (١) بخلاف نفقة ذوي الرحم المهرم
فإن العجز شرط في الذكر دون الإناث من نفقات عورات التوازل • ونفقة الوالدين
والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى إذا غفروا أحدهم منهم جهنم حتى أنه لا يأخذ
وأما نفقة سائر الأعراب لغيره بالانقضاء أو الرضا كذا في المنع وأنفع الوسائل • أن كان للغائب عند
المولدين أو الولد أو الزوجة مال من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جازوا ويقتضوا
لأنهم غفروا وجاهن حقوقهم وكانت لهم ولاية الأخذ بقدر حقوقهم وإن كان عند غيره هم
فأعطاهم بأمر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم ليعضن صاحب اليد وأن أعطاهم بغير
أمر القاضي كان ضامناً لأن صاحب اليد مأجور بالحفظ ودفعه إلى غيره لينفق على نفسه
ليس من الحفظ في شيء فيصير به ضماناً ضامناً له في الثالث من نفقات الأسرة • الأب
إذا أنفق مالاً ولما للغائب على نفسه فحضر الابن وأدعى أن الأب كان موسراً وقت الاتفاق
وأنكر الأب بغير جله وقت التصوم فأن كان الأب معسراً وقت التصوم كل المقر قوله
والأفلاوان أحاطاً باليمين على دواهما كانت اليمين بين الابن لأنه ثبت أمر عارضا في نفقة
الوالدين من إنسانية • لو كان لأمره ابنتان فتعفى للقاضي عليهما بالنفقة فغاب أحدهما
أو امتنع أو أنفق الآخر يرجع على الآخر بالتصم مختارات التوازل (في نفقة الأولاد
الصغار) • وإن لم يكن لصبي مال ولا لاب أيضاً ولا لام مال فلهما أن النفقة على الأب
دون الأم وتجب على الاتفاق على المقيور ويكون ديناً على الأب وهو الصحيح كما في حال غيبة
الأب ولم يخف مالا ولا لام مال فأنها تجبر على الاتفاق على الصغير ثم يرجع على الأب كما في
الخيرية من نفقة المضررات • ونفقة الطفل المضر على أبيه المهر والأب أهم من الموسر
والمعسر إلا أنها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كما في الحظ من
نفقة القهستاني • والموسر في هذا الباب من جلاله مالا فاضلا من نفقة معاله ويبلغ الغاضل
قدراً واجباً فيما لا كراهة (٢) فإن كان للفقير ابنتان أحدهما فاق في المهر والآخر عريان
نسباً كانت النفقة على ما على السوية (٣) وكذلك إذا كان أحد الاثنين مسلماً والأخر
ذنباً كانت النفقة عليهما على السوية فاحضيان نفقة الوالدين ولا تجب على الفقير أي

(١) والأب يستحق النفقة على الابن
بغير دلالة وجعده من الأعراب بها
وبالعجز عن الكسب في الرابع من
التكاح من منية الحق ع

(٢) وهو قول أبي يوسف وعليه الفتوى
كما في القضي الكركي في النفقة ومن عهد
وجه الله أنه مقدراً على من نفقة نفسه
وعاله شهراً والفتوى على أنه مقدراً
بالتصليب كما في مختارات التوازل كذا
يخط جامع هذه الجموعة ع

(٣) وتدل على الخلو أن أنه قال مال
مشابهة إذا انفار في السائر تقاوتاً
بسر أو إذا انفار فاحشاً يجب أن تقاوتاً
في قدر النفقة كذا في الخيرية ع

نفقة أهله فشرط أبو يوسف قبله بداره - قال صاحب فاضل من المراجع الأصلية بلا شرط
 تمامه وبقي ملخص ما في شرح الجميع * (قح جم) كل نفقة يتصور فيها العصار من يجب له
 الزوجة في باب نفقة الأتباع من النفقة * الفقير لا يجبر على النفقة إلا لزوجته الولد
 الصغير والبنات البالغات أكراراً كن أو بنات والزوجة والمولود من نفقة الوالد من
 النسية (١) وفي شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين إذا كان معسراً
 إلا إذا كان بهما زماناً أو بهما فقر فقط فأنهما يخلان مع الابن وما كان معه ولا يفرض لهما
 نفقة على حدة انتهى وفي النسية لا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكاه ابن
 الوالد بقدره على العمل وإن كان الوالد زماناً ولا يقدر على العمل ولا ابن عيال كان على الابن
 أن يضم الأب إلى عياله وينفق على الكل من نفقة البصر الرائق * وأما بيان حصة من
 يجب له هذه النفقة فهو من كان ذارحم محرم وهو الضابط عندنا والأمر لا يلازم ليس
 بشرط حق وجبت على النحال والنكاح دين ابن العم والميراث له وإن يكون فقيراً معسراً
 ثم لا يخلو أنما إن يكون فقيراً أو كبيراً بالغا فإن كان صغيراً اقتصر على فقره خاصة سواء كان
 ذكراً أو أنثى وإن كان كبيراً بالغاً فخلوا أنما إن يكون ذكراً أو أنثى فإن كان ذكراً اقتصر
 فيه مع الفقر أن يكون أنثى زماناً أو أنثى أو مسقراً أو مغلوباً أو أشلى الدين أو مقطوع
 الرجلين أو السدين أو مقوقر العينين أو مضطراً أو مجنوناً أو كل به عليه من العوارض ما
 يمنعه من الاكتساب حتى لو كان محصياً مكنتها لا يقضي له بالنفقة على غيره فثبت يجب له
 النفقة وإن كان بالغاً وإن كان أنثى بشرط أنها ما اشتربت في الصغير والصغيرة وهو الفقر
 خاصة ثم اختلف في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة قبل هو الذي لا يعمل له الصدقة
 ولا تجب عليه الزكاة وقبل هو المحتاج والذي له منزل وخدام هل يستحق النفقة على
 قرية المعسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت اختلا بؤسر الآخر
 بالاتفاق عليها وكذلك لو كانت بنتاً أو أمّاً وفي رواية يستحق وهو الصواب من امتنع
 الوسائل في النفقة * وجعل معسر زمن وله عيال هل يجبر من عليه نفقة على نفقة عياله
 إن كان من عليه نفقة أنما يجبر على نفقة زوجة أبيه وإن كان أباً لا يجبر على نفقة زوجة
 الابن لأن زوجة الأب تنضم الأب وخدمة الأب على الابن واجبة فنفقة من ينضم الأب
 على الابن واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيكون واجباً ولا كذلك زوجة الابن
 في نفقة شرح النقاية لقسطلو بضا * معسر قلها ممكن تسكنه ولها أغموسر قالوا لا يجبر
 الآخر على نفقتها وقال الخصاص يجبر وقال شمس الأئمة الحلواني الصبي قول الخصاص
 والقول الأقول قول شريك فإنه قال إذا سكن للابن دأو بسكنها وخدامه خصمه
 أو دأب بركها لا تجب النفقة على ذي الرحم المعسر وقرى بين ذوي الأرحام وبين الوالدین
 والمولودين وقال في الوالدین والمولودین ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندها الكل سواء
 وملاذ لا يمنع النفقة إلا أن يكون فيها فاضل بأن كان يتكفيه أن يسكن في ناحية ويبس
 الناحية الأخرى وكذلك لخدام والداة إن كانت نفقة يمكنه أن يبيعها أو يشتري بها
 خسية يرتق الفضل على نفسه فثبت لا تجب له النفقة إن تم معسر لها سكن ولها

(١) امرأة لها زوج معسر وأخ موسر قال
أبو يوسف يبيع الاخ على أن يثق عليها ثم
يرجع على الزوج كذا في نفقة الوالدتين
من الحائضين ع
وفي الأصل امرأته لها زوج ولها ابن من
غيره وهو موسر والزوجان معسران قال
أبو يوسف لا فرض على الابن نفقة
الأم وقال محمد أغرضه ويكون دنا على
الزوج والبنث اذا تزوجت سقطت نفقتها
عن الاب فان طلقت أو انفقت عدةها
عادت النفقة على الاب كذا في نفقات
الخلاصة ع

أبو موسر يبيع الاب على نفقتها الآن يستثنى في التزل فقل فلا يبيع من نفقة
الوالدين وذوي الارحام من الثلاثة (١) والاصل في هذا انه اذا جتمع من يجب له النفقة
في رتبة موسر ومعسر يتنزل الى المعسران كان يجوز كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر
الى من يرث من يجب له النفقة عليهم فيجعل النفقة على قدر ميراثهم وان كان المعسر لا يجوز
كل الميراث تنقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فذهب المعسر
لانها قد وسع عليه على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان
هذا الاصل فقيرة أم وأخت لاب وأم وأخت لاب وأخت لأم الآن الأم والأخت لاب
وأم موسر تان ومن مواهما معسرة كانت نفقة الصغرى على الأم والأخت لاب وأم وعلى
أربعة ولا شيء على غيرها ولو جعل من لا يجب عليه النفقة كالمعسر أصلا كانت نفقة
الصغرى على الأم والأخت لاب وأم أخا سلاة أخا سلا على الأخت لاب وأم وانما سلا
على الأم اعتبارا بالميراث صغيرة أم موسرة وأخوان موسران أخ لاب وأم وأخت لاب
كانت نفقة الصغرى على الأم والأخت لاب وأم أسدا أسدا السدى على الأم وبسطة الاسد اس
على الاخ لاب وأم اعتبارا بالميراث من المثل الزبور * (فيحط) لعدم وجود أم وأم
موسران فنفقة على أبي الأم وان كان الميراث لأم (فيح) ولو كان له أم وأم موسران
فعلى الأم وفيه اشكال قوي لأنه ذكر في الكتاب (اي المبسوط) اذا كان له أم وأم موسران
فان نفقة عليهما أثلاثا فلم يمسح على الأم اقرب من المم وجعل في المسئلة المتقدمة أبا الأم
اقرب من المم ولم منه أن تكون النفقة على أبي الأم مع الأم ومع هذا وجبها على
الأم ويتوزع من هذه الجملة فرع أشكل المطالب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأم
موسر وقد يحتمل أن يجب على الأم لأخيه لأن أبا الأم لما كان أولى من المم والأم أولى من
أبي الأم كانت الأم أولى من المم لكن يترك جواب الكتاب ويحتل أن تكون على الأم
والمم أثلاثا في باب نفقة الاطارب من القنينة * والارحام ثلاثة الاولاد ورحم محرم
ورحم غير محرم كالاولاد الاصنام ونحوهم فلا نفقة لهم أصلا بل الاجماع والرسم المحرم
كالاخوة والمعمومة والمنفوعة والاصل فيه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراد
الوارث الذي هو ذو رحم محرم وهو قول عبد الله بن مسعود وهكذا يقرأ به أخذ أصحابنا
حتى لا يجب النفقة على ابن المم وان كان وارثا لأنه ليس بمحرم للصغير من نفقة
التاثرانية (في نفقة ذوى الارحام) * وجعل مات وترك ولدا صغيرا أو أبا كانت نفقة الصغير
على جده فان كانت للصغير أم موسرة وجده موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم
أثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير
على الجد كالأولاد مكنن الجدة اب وان كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد
ويجعل الأم كالمعسرة في نفقة الوالدتين وذوى الارحام من الحائض (٢) * ولو كان للفقير
أولاد صغار وجده موسر لم يفرض على الجد ولكن يزوم الجد بالاتفاق صيانة لولد الولد
ويكون ذلك دينا على والد الصغار هكذا ذكره القندوزي قال يجعل النفقة على الجدة حال
عسرة الاب وقد ذكرنا في أول هذا الفصل أن الاب الفقير ملحق باليتيم في استحقاق

(٢) واذا كان للولد أم وجده أم وعم
أو أخ لاب وأم النفقة عليهما أثلاثا
نكح الارث في نفقة ذوى الارحام
من الخلاصة ع

الثقة على الحق وهذه امور الصريح من المذهب وما ذكره القدوري قول الحسن بن صالح
هكذا ذكره المصنف والشهد في شرح ادب القاضي لخصاف من ثقات الصراحي
واحدة أو الأب عند عدم الأب في الثقة بمنزلة الأب من ثقة الخاتمة • صغيرة أب
معسر وسيد أو أب موسر ولا صغير مال غائب يؤمر بالخطأ عليه ويكون ذلك دينا
له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير وإن لم يكن الصغير مال كان ذلك دينا على
الأب • وإن كان الأب زنا وليس الصغير مال يفتى بالثقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك
على أحد من الجهل المزبور (١) • صي موت من أمه مالا أو أب معسر محتاج ثقة
الأب على الولد الصغير وكذا إذا كان للأب أولاد من امرأة أخرى تكون ثقة هذم
الأولاد على مال هذا الصبي الذي ورث من أمه لأن الأب إذا كان معسر التفت بالاموات
وإذا كان مستأنس تكون ثقتهم على أشبه فكذا هنا من ثقة أحكام الصغار لا تروى
ويجوز أهل الثقة على ثقة سبعة تفر من المسكين ثقة الأم والأب والجد والدة والولد
والوفا والزوج (٢) من ثقتهم ثمانية • وفي القدوري وثقة الصغير واجبة على أبيه
وإن خالفه في دينه كاتجب ثقة الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينه أحكام المهر
لا تروى • حرسان خلاف داود الإسلام بأمان ولهما وللمسلم لأتجب ثقتهم على
ولدهما وتجب على المسلم ثقة أبيه الذمتين وكذا ثقة الولد المسلم على الأب الكافر في
ثقة الولد ابن وذوي الارحام من الخاتمة • إيمان موسر مسلم وذمتي فالثقة عليهما
وإن كان لا يجري بينهما الإرث وكذا لو كان لمسلم ابن كافر أو مسلم فالثقة على الابن
ولو كان له ابنة وصعق فالثقة على الابنة وإن استولى على الإرث في التاسع عشر من ثقات
البنات • وإن احتاج الأب إلى زوجة والابن موسر وجب على الابن اعضائه زوجة أو
جارية وتزويجه ثقتهم وكسوتهما كاتجب ثقة الأب وكسوته • وإن كان للأب ولزم
الابن ثقتها أيضا • وإن كان للأب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن الاثقة واحدة ويذهب
إلى الأب وهو زوجة ما لم ين • من ثقات الحدادي • ويجب على الابن ثقة أبيه الصغير
تجب عليه ثقة خادمه امرأة كان أو رجلا إذا كان محتاجا إلى الخدم في أمثال مثل
ثقة الولد من الخاتمة • والابن يبر على ثقة زوجة أبيه ولا يبر الأب على ثقة زوجة
أبيه من ثقات البنات • (٣) ويجوز الأب على ثقة امرأة أبيه الغائب (٤) ولدها
وكذا الأم على ثقة الولد ليرجع بها على الأب وكذا الابن على ثقة الأم ليرجع بها على زوج
أخيه وكذا الأخ على ثقة أولاد أخيه ليرجع بها على الأب وكذا الأبعد إذا غاب الأقرب
في أول ثقات الأقارب من القينة • (٥) إذا فرض الثقة على أبي الأب لا تفرض على
ثقة خادم الولد ولا حاشيته إلا إذا كان صغيرا لا يشترط على الكل أو من اقتصر من ثقة
خادمه في باب فرض القاضي من ثقة القينة والخمسة • رجل غاب فآذنت امرأة أن في
يد أبيه ودعيه وطالبته بالثقة فهذا على وجهين أما أن يكون الأب منكرا أو مقرا فإن كان
منكرا فلا خصوصية بينهما أصلا وإن كان مقرا فهذه على قسمين أما أن تكون الودعة غير
المرام والذاتية وما لا يبلغ في ثقة الزوج من طعام أو كسوة أو تكون دراهم أو دينار

- (١) وفي ظاهر الرواية البتة بالثقة
والغلام البالغ الرمن بمنزلة الصغير ثقتهم
تكون على الأب خاصة من ثقة الخاتمة
في ثقة الأولاد •
- (٢) وفيما هو أم ذلك لأتجب الثقة منه
اختلاف الدينين في أدب القاضي
لخصاف وكذلك في ثقات الحدادي •
- (٣) يبر الأب على ثقة امرأة أبيه الغائب
وعلى ثقة ولدهما • (فك) ولا يبر
الأخوة والأعمام على ذلك فمن غاب
واضطر عنه كذا في ثقات الإلهدي •
وفي ظاهره مخالفا في القينة فسدر كذا
في الواقات إلهدي •

(١) مسئلة زيد هل عروده كما ماتت اياه من زوجة بي هذ زيد آخر دأردا يسكن نفقة سجيون عروده المنة قادر ولوروى الجواب عرو امانت وعرض زيد زوجة بي ايديكته معترف اياه راي ساكرا له ولورا امانات ياخو زوجيته منكر اياه منه ايه اثبات ايديوب التي يمكن فكادر أبو العود اقلدي ع (١٠٨)

(ترجمة)

أي غاب زيد وكان له عند عروده مائة من التقد فهل زوجته عند أن تأخذها من عرو ولا جعل نفقتها الجواب ان كان عرو مائة زوالا ومائة ومائة فابان عندا زوجة زيد فالرأي في ذلك القاضي وان كان منكر الا احدهما فاقامت على ذلك مئة غلبت لها أن تأخذ الوديعة

(٢) وقد افق المحرم يحيى اقلدي قال لا بد ان لم يتبرع بالاموال لتناق ترجع بشرط الامر بالاستدانة وان لم يأمر بالاستدانة افق بان لا ترجع وكذا افق فأرى الهداية كذا يحيط جامع هذه المجموعة ع

وأفق بخلافه أبو السعود اقلدي كما افق موافق قوله

(٣) سئل عن فرض الحاكم زوجته أو ولده نفقة في كل يوم وأمرها ان تستدين عليه فأت الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع عما أنفقت في تركه أيا ب انهما الرجوع بذلك في تركه كذا في فتاوى ابن نجيم في النفقة ع

قال في الاختصارات وذكر في التوازل قال أبو بصير ولو فرض القاضي نفقة لصبي على أبيه وأنفقت الأم عليه ما لها أن تراجعه على أبيه بما أنفقت عليه من وقت القرص ولا يسقط بعنى الزمان بخلاف نفقة ذى الرحم المحرم شرف الدين عزى ع

سئل عن قدر ولده في تطهير نفقة وكسوته قدر معلوم في كل يوم بغنى عنه مشهور ولم يدفع له ذلك هل لاته المطالبة عليه بذلك لكونه في حضنتها فان امتنع من الدفع حبس أو لا أيا ب لا مطالبه لها

عليه بذلك لتوطأه بغنى الزمان حيث لم يأذن لها في الاستدانة عليه والامتناع لترجع عليه بخلافه من فتاوى ابن نجيم ع (١)

(٤) ولو ادعت انها ثبوت الاستدانة وأنكر الزوج فاقول له كما في المجتبى كذا في معين الفتى ع

أو كما يصلح في نفقة الأزواج حتى القسم الاول لا خصوصية بينهما وفي القسم الثاني لها أن تحصل من لكن يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمر الحاكم بدفع اليها لانه من جنس حقها وليس لادب أن يدفع اليها بغير أمر الحاكم في باب الوديعة من الوقاعات الحداية (١) • وإذا لم يكن للصغير لاته مال فأمر الحاكم بالامتناع من دفعه الى الصغير حتى ترجع عليه بعد البلوغ لا يصح ولا ترجع برأيه وكذا في نفقات الصغير للقاضي (٢) • فان كان القاضي بعد ما فرض لها نفقة الاولاد أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الأب فأت الأب قبل أن يؤدى اليها نفقة النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان تركها لا ذكر انصاف في نفقتها ايه ليس لها ذلك وذكر في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة بأمر القاضي ولا ية حكمه بخلاف استدانة الزوج بنفسه ولو استدانت الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذا هيها عند الاستدانة بأمر القاضي وأما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولكن لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدى ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله ان تركها لا بالانصاف في الثالث من نفقات المذخرة البرماتية (٣) • وفي الحاوى سئل أبو بكر بن صبي كان بين أبوين فرض القاضي النفقة على الأب فاجتقت النفقة وكانت الامتنع من ماله ما حالها أن أن تحلب مقدار ما أنفقت بعد فرض القاضي من نفقات التاتارخانية في نفقة ذوى الارحام • ولو قالت للقاضي افرض النفقة لهذا الصبي على أبيه وعرفني أن استدتين على الأب فان القاضي يفعل ذلك فإذا ايسر رجعت عليه بما استدانت فان لم ترجع حتى مات ليس لها أن تأخذ من تركه هو المعجم • وان أنفقت من ماله أو من المسألة من الناس لا ترجع على الأب وصك كذا في نفقة سائر الهارم هكذا ذكر في الاصل وفي أدب القاضي يناسي أن نفقة ذوى الارحام هل تصير بان القرض فيه رواية ثان في رواية لا كما ذكرنا وفي رواية الجامع الصغير قصير شافوي الأب مع الابن اذا اختلفا في السار قال الابن هو غنى وليس على نفقته وقال الأب انما صر ذكر في المتن أن القول قول الابن والبيضة مئة الاب من نفقات المخلصة (في جنس آخر من نفقة ذوى الارحام) • وتفسير الاستدانة أن يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكل ما ينبغي لترجى بجنسها من الزوج لأن يقول استرضي على الزوج لان التوكيل بالاستدانة قراض على الغير لا يصح من نصف نفقة الخفين • وإذا استدانت هل تصرح بان استدتين على زوجي أو تنوي أمّا ذكر صرحت فخره كذا اذا فأت وان تصرح ولم تتولى نفسك استدانة عليه بجرور اتق في النفقة (في شرح قوله لا يفرق بغير عن النفقة) (٤) • ولو فرض الثاني النفقة على الأب فلم تستدين الأم أو كل الزوج مسألة الناس لا ترجع على الأب بشئ وان حصل له مسألة الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الابن أو نصف الاستدانة بالنصف الباقى وكذا اذا فرضت عليه نفقة الهارم فكلها من مسألة الناس لا يرجعون على الذي فرضت عليه النفقة بشئ المرأة اذا فرضت لها النفقة أو كتبت من مال نفسها أو من مسألة الناس كأنها أن ترجع بالقرض على زوجها من نفقة الاولاد من المخلصة

عليه بذلك لتوطأه بغنى الزمان حيث لم يأذن لها في الاستدانة عليه والامتناع لترجع عليه بخلافه من فتاوى ابن نجيم ع (١)

(١) استندت قبل الفرض لا ترجع عليه
بإزالة يد

(١) • ولو أنفق من ماله أبدا الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه كسائر الديون وكذا إذا استندت على الزوج سواء كانت استندت إليها باذن القاضي أو بغيره فإنه غير ناشئ أن كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغير أن يطالب الزوج بها استندت وإن كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الفرض على الزوج فطالبه بالدين وهو قائم اذن القاضي بالاستدانة في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من نفقة البدائع • للزوج عليه ادين وطالب النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بلارض الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فأشبه ما إذا كان أحد الحقيقين جدياً والآخر ودباً لا يقع التقاص بل اترض في الوكالة بالبيع من وكالة البرازية (٢) • فثبت عهدها إلى الحاكم للنفقة فيرضي المهر أن لها أن حاموسرا وأنكرت برئ المهر من النفقة في العاشر من دعوى البرازية • وبفرض على الزوج أن كان مويسر نفقة خادمها لان عليه أن يقيم لهما من يصلح طعامها وشرابها وأما شرطه في ذلك كونه مويسراً فلهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو الأصح وعنه أيضاً لا يفرض لخادمها وإن كان معسراً وهو قول محمد في نفقات الخدام • إذا قال الرجل لمرأته لا اتفق على أحد من خدمك لكن أعطى خادم من خدي لضدك فأبى المرأة لم يمكن الزوج ذلك ويجوز الزوج على نفقة خادم واحد من خدم المرأة إذا كانت من نبات الاشراف ولها خادم يجير على نفقة خادمين لانها محتاجة الى خادمين أحدهما للخدمة والآخر للرسالة من نفقات التجهيز والمزيد قبل فصل نفقة المطلقة مخلصاً • تزوج عبد أو مكاتب أو مديراً أو ماذن المولى أو ولد أو الأجير على نفقة الاولاد سواء كانت أمتهم حرة أو أمة أو أم ولد أو مديرة أو مكاتب لان نفقة الولد له محضة ولا تنسحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لانها عوض من وجه فزوج على هذا فقال إذا لم تحب على الاب نفقة الاولاد فعلى من يحب فيها إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليه لان الولد تابع الأم في كلتها فكان كالمملوك لها لا يرى أن كسبه لها وأرض الخنابة عليه لها وميراثه لها فتكون نفقته عليها كسائر عبيدها وفيما إذا كانت المرأة مديرة أو أم ولد أو أمة اجتزأت مما تكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمديرة وفيما إذا كانت المرأة أمة ورجل فنفقة الاولاد على مولى الأمة وفيما إذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام ان كان الام مال وإن لم يكن لها مال فنقتهم على من يرثهم الاقرب فالأقرب وكذا أسر تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مديرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدر والمكاتب في مسائل نفقة الأقارب من جميع القساوي • وبإيعاق القن نفقة زوجته وقد نفقة زوجته لان نفقة الاولاد لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلا ن الاولاد أحرار تجالها والحر لا يستوجب النفقة على العبد الا الزوجة وإن كانت الزوجة أمة فنفقة الاولاد على مولى الأمة وإن كانت نفقة الأم على العبد لان الاولاد تتبع الام في المالك فتكون نفقة الاولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولاءية • زاد في الكافي الحاكم وشرحه للسرخسي وشرح الطحاوي والشامل وكذلك المكاتب لا تجب نفقة ولده سواء

كلفت امرأته مرة أو ثمة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه ولم يسموا على
واحدة فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للأم في كآبها ولهذا كان كسب الوالد لها وأرض
الجنابة عليه لها وميراثها فكذا نفقة تكسبون عليها بخلاف ما إذا رضى المكاتب أمته
فولدت حيث يجب نفقة الولد على المكاتب لأنه داخل في كآبته ولهذا يكون كسبه له وكذا
أرض الجنابة عليه له ولأنه جازق فإذا تبعه في العقد كانت نفقته عليه كنفقة نفسه انتهى
من نفقة البصر الرأى مطلقا * وفي غاية البيان أن الزوج قد يدره وأم أو أم ولد ووجدت التوبة
تلازم النفقة في الزوج والافتلا لأن النفقة جزء الاحتباس ولم يوجد السكن هذا في غير
المكاتب لأن المكاتبه لها النفقة والسكن وإن لم يوجد التوبة صرح في شرح
كتاب النفقات لم ينفق * والفرق بينهما وبين الأمة والمدره وأم الولد أن المولى لا يملك
استخدام المكاتب فلا يحتاج إلى توبة المولى بخلافه فإن المولى استخدمه من بيان
الرواية شرح الوقاية في باب نكاح الرقيق * ولا نفقة للزوجة في نكاحها زوجها سواء كانت
سامة أو غير سامة (١) إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا
في الفتاوى (٢) من نفقات الحدادي * لا نفقة لأمته تموت مطلقا إلا إذا كانت
أم ولد وهي حامل من نفقات تنوير الأبصار وفي الكافي السام لو أعتى أم ولد له لا نفقة
لها في عدته من عدة البهر الرأى * أعتى عبد صغيرا أو أمة صغيرة نفقات النفقة عن
المولى وكانت على يده المال بزازية في التاسع عشر من النكاح (في شرح قوله المنكوسة
نكاحا فاعدا) (٣) * ونفقة نفقة الزوجة مأسورة أو مملوكة في مدة نفقة
ولم يصل إليها بالهجرة أو لمسته أو غيبته بالحبس أو غيره إلا إذا سبق فرض فاض بالنفقة مع
الاستدانة أولا أو رضيا بشئ معلوم منه الكل شهر أو سنة فاق ولأيه عليه أقوى من ولاية
القاضي عليه فوجب النفقة المفروضة أو المرضة لما مضى من زمان الفرض أو الرضا مادام
سعين وإن مات أحد هما بعد أحد هذين أو ولطفا قبل قبض من الزوج شيئا منها ظرف
القبض منقط بالموت أو الطلاق المفروض بالقضاء والرضاء النفقة لانهما صلة ساقطة
بأحدهما قبل القبض كالميتة وفي رواية الفقيهين أن المفروضة لا تقط بالطلاق على الأصح
(٤) وفيه اشعار بأنها لو لم تبين بأحد هاتين بطريق الأولى كمال المحط إلا إذا استدان
بأمر من ضمن قائمها لا تقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة أنه في سقوط المستدانة بالموت
روايتان والصحيح أنهما لا تقط كإحدى المحط من نفقة القهستاني في جواهر الفتاوى *
النفقة المفروضة تقط بالموت وحل تقط بالطلاق أشرف الماشيخ (٥) واختار أيضا جند
الذين أنهما لا تقط وذكر القاضي أبو علي "التي" أن فيه رواية وقر بعض مشايخنا بين
الطلاق البائن والرجعي والفتوى في الرجعي "أنهما لا تقط" كإيضاح الناس ذلك من حله
اتى كلامه منع القمار من باب النفقات * وإذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة
ووضعت شهيرة نفقة النفقة وكذا إذا ماتت الزوجة لأن النفقة صلة والصلوات تطل
بالموت كالميتة تطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي "تصير دينا قبل القضاء ولا تقط
بالموت لأنها عوض عنه وما يبط بالموت هل يسقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم

(١) وقد اختلفت المذاهب فيها إذا كانت
سامة قال بعضهم لا نفقة لها في مال
الزوج وهو الصحيح وقد غلط ابن الكمال
عليه وجهه للتحال كذا في معين الفتى
في النفقات ع

(٢) سئل عن زوجي مات من أم ولده
الحامل هل لها النفقة في ماله أجيب نعم
لها النفقة في ماله حتى تضع من فتاوى ابن
نسيم ع

(٣) أعتى عبدنا من سقطت عن المولى
نفقته وصارت في يده المال بزازية في
التاسع عشر من النكاح ع

(٤) يخالف لما عليه المتن وأما ابن
نسيم بالبدو فاعلم أنه لا يسقط النفقة
المفروضة وكذا الكسب بالطلاق الرجعي
في طلاق الاستل والابوية ع

(٥) وفي الجران الرابع سقوطها بالطلاق
كالوفاة خصوصا وقد أتى به الشرحان
الصدور الشهيد والامام طه جالدين

المرغشاني كافي الذخيرة قال وتظاهر
مستلهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق
البائن والرجعي لأنه في عبارة الظهيرية
والجنابة قد عطف البائن على الطلاق
وفي البرازية فرض القامى لها النفقة
أو صالح معها أو وضعت المدة ولم تده
ومات سقطت لانهما صلة والطلاق
تقط بلا خلاف والبقاى ذكر فيه
خلافا بين الشافعي ومحمد انتهى كذا
في منع القمار في شرح قوله يسقط
المفروض من باب النفقات من النكاح

ع

ثم وهو الاظهر كذا في الفتاوى • ولو أبرأت زوجها من نفقتها في الاوقات المستقبلة لم يصح البراءة لانها برائة عمليه لا تجوز • ولو فرض لها القاضي النفقة فلم ينفقهها حتى انقضت عدتها لم ينفقهها حتى انقضت عدتها • ولو فرض القاضي لها النفقة على الزوج وانقضت من مالها نفقتها الرجوع في مال الزوج مادام حيا ونقضت عدتها احداهما الا ان يكون ما نفقته دينيا لم القاضي فانه لا يسقط من نفقة الحداوى • وفي الفيات المفروضة لنقض بالشور (١) هكذا في قضاء الجماع اما المسئلة فتعبر على الروايتين يجب أن لا تسقط جميع الفتاوى في النفقات من النكاح • قال وان أبرأت المرأة أن تتحول مع زوجها الى مسكنه أو أراد الزوج أن يفرجها الى بلد من البلدان فامتنعت من ذلك فلا نفقة لها ان كان قد أعطاها مهرها لانها مبطولة في هذا المتع • وإن كان لم يسطها مهرها ثابت أن يجيبه الى ما أراد فلها النفقة عليه لانها محقة في هذا المتع • هذا اذا لم يدخل به الزوج فان دخل بها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة وفي قوله حال النفقة لها في الوجهين جميعا ويدخل في هذا المسئلة قول أبي القاسم الصفا وقد ردت المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من مختصر شرح أدب القاضي للصفار • وقال أبو القاسم الصفا وهذا كان في زمانهم وأما في زماننا لا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها لان في زمانهم كان الغالب من حالهم الصلاح وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين عشرين لايستمكنه ظلمها متى نقلها الى بلدة أخرى ظلمها وهي لا تقدر على الاستغاثة بأحد في باب المطالبة بالمر من شرح مختصر أدب القاضي • ولو كان الزوج ساكنا معها في منزلها فنفقت زوجها عن الدخول عليها كانت نائمة الا اذا امتنع ليصور لها الى منزله أو يكرى لها منزلا فينتقل لا تكون ناشرة • ولو كانت مقبلة في حقها ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة في باب النفقة من نكاح اللبانية • واذا سلئت نفسها اليه في منزله (٢) فقبله نفقتها وكسوتها وسكاها محتاجات التوازل في أول النفقات • لان نفقة الصغيرة التي لا تجميع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب فان كانت لا تصلح للجماع وتصلح للخدمة اشترط المشايخ فيه وهذا بخلاف الملوكة • في شرح الفتاوى وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت ناسع سنين فقبل ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان اشترط المشايخ فيه من نفقات المملوكة • (المحيط) المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء وصارت مجنونة أو أصابها بلاء يقع الجماع أو كبرت حتى لا يملك وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مائعة نفسها من الزوج بغير حق في أوائل نفقات التارائية • القاضي اذا حبس الزوج في سجن السلطان ظلمًا اختلوا فيه والصحيح أنها لا تستحق النفقة من تصحيح القدوري (في النفقة) • سئل عن الزوج اذا حبس زوجته بدین عليها هل لها عليه النفقة وهي محبوسة أم لا يجب لها النفقة من فتاوى ابن نجيم (في النفقة) • ولو أسلئت المرأة أو ابى الزوج أن يسلم فلها النفقة لان الفرقة بالاباء وهو منه بخلاف ما لو أسلم الزوج وأبى هي لا تجب النفقة لان الامتناع جاء من قبلها وليس له ان يسقط به مهرها كذا اذا كان قبل

(١) سئل عن الشور واسقاط النفقة والنكسة أجاب هو المخرج من محل الزوج بلاذنه بغير حق من فتاوى ابن نجيم في النفقة •

قوله قول أبي القاسم الصفا هو ما ذكره بعده هذا •

(٢) قد بدله فلم يزل الى بيت زوجها لا تستحق النفقة وهو رواية عن أبي يوسف ومختار بعض المتأخرين لكن في ظاهر الرواية يجب لها النفقة اذا لم يطالبها الزوج بالانتقال لانها ملئت نفسها اليه معنى كذا في ابن مالك شرح الجمع •

الرجول من نفقة الزاني • ثم إن كان الزوج هو المرتبة فلها كمال المهر ونفقة العدة أيضا
 إن كان دخلها ونفقة ان لم يدخل بها في نكاح المشركين من ابن الهمام • إن الفقرة
 إذا وقعت من قبل الزوج مباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا إذا أقر الزوج
 أن نكاح امرأته كان قاسدا وكذبته المرأة وتزوجت معها بعد الدخول أما إذا وقعت النفقة
 من قبل المرأة فإن وقت فعل مباح كنيانها بالبلوغ وشيئا بالعتق وعدم الكفاءة كان لها
 النفقة والسكنى من فتاوى الظهيرية في نفقة المطلقة (١) • صلحته على أكثر النفقة
 والكسوة إن كان قد رما يتعين فيه الناس بصح وان زاد أو أجاز يادة من دونه وتلك نفقة
 المثل والقاضي إذا فرض النفقة فخص سقط الزيادة ولا يطل القضاء • وكذا لو فرض لها
 النفقة لخص بالآقل من الدراهم فخلالها أن تطلب الزيادة وفي الأصل صالحت على قدر
 لا يكتفي بها أن ترجع ولو على الزيادة المنع من نفقات الزانية • (ق) لو صالحت المرأة
 زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت إليه إلا
 إذا تفرع عن الطعام ويعلم أن ما دون ذلك يكتفي • وإن صالحت الباتنة زوجها من سكاها على
 دراهم لا يجوز أن السكنى حتى الشرع وهي لا تتقدر على إسقاط حتى الشرع سواء كان
 يعرض أو يغير عرض في الباب الثالث من صلح نقد الفتاوى • مثل عن قدر زوجته في
 كل يوم قدر معلوما في تفسير نفقة ورؤيت منه بذلك فأراد الرجوع عن ذلك التقدير وإن
 يتفق عليها ما يحتاج إليه أصنافا فهو له ذلك • أجابه الرجوع عن ذلك التقدير وله أن يتفق
 عليها بقدر الحال والكفاية من فتاوى ابن القيم في أواخر الطلاق • (٢) وللزوجة أيضا أن
 ترجع ولو بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذي ساسها بقدر الحال من فتاوى ابن القيم في
 أواخر الطلاق • المرأة إذا لم تستعمل الكسوة ألقاها زوجها فانه إذا مضى من الوقت
 مقدار ما لو استعملت أمعنا وانقضت الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج قبل
 فصل مسائل العذر من أجابات مجمع الفتاوى • وإن فرض لها القاضي الكسوة لسنة
 أشهر أو أعطاها فاضاعت الكسوة وأسرفت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تكن ستة أشهر
 وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتزقت قبل مضي المدة بجرق لبسها • ولو لبست
 لبس معتادا فتزقت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وإن مضت المدة الكسوة
 فائمه إن لم تلبسها في تلك المدة قضى لها بكسوة أخرى • وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها
 ثوبا آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وإن لم تلبس معها أو بالآخر قضت المدة الكسوة
 فائمه لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تتزقت تلك الكسوة • وكذا النفقة على هذه التفاصيل
 إن هلك أو أسرفت أو أسرفت أو أكلت فلم يقبل مضي المدة لا يقضى نفقة أخرى
 وإن لم تسرف فلم يقضى نفقة أخرى في باب النفقة من اختصاصية • (ق) للصغير
 دين على أبيه إذا نفقه عليه لا يراد قضاء إلا إذا شهد بقبال شره لو أدى لأقضى عنه من دين
 له • إذا لم يورث لا يصح في الإلاد • وكذا الوالد من ثوبه أو أطعمه من خبز أو أحشمه
 من دين له عليه في الثامن والعشرين من الفصول • (ث) ترك طعاما مدقة أو سبنا
 بين ورثته وفهم سفاروا أمر أن ظلمهم كل ذلك فيهم ومن كان منهم كبيرا أخذ حصته ولو لولي

(١) الأصل في الفقرة أنه إذا كانت من قبل الزوج بفعل مباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى أما إذا وقعت الفقرة من قبل المرأة فإن وقت فعل مباح كنيانها بالبلوغ وعدم الكفاءة كان لها النفقة والعق والبلوغ وعدم الكفاءة كان لها النفقة وإن وقت فعل محظور كالزنا ومطالبة ابن الزوج لا تجب النفقة كذا في فتاوى مختارات النوازل ع

(٢) سئل عن شخص يقبل عليه نفقة زوجته وكسوة مدونة معلومة فطالبت عند ما لم كفاة صرفت وأدى أنه مسر عنها فهل يقبل قوله في ذلك غير أنه أم لا بمن ينسب تشهد بذلك بعد حبه أجاب يقبل قوله بمنسب في الأعراسها ولا ينسب عليه ولا لا يحبس ما لم يتشكك كذا في فتاوى ابن القيم في الطلاق ع

بعض المال وأتفق الكبار بعضهم على أنفسهم وعلى الصغار فاقروا وهو على كاهم وما
 انفقهم الكبار ضمنوا وصحة الصغار ولو أنفقوه بلا أمر القاضي أو الوصي ولو بأمره حسب
 الوسم إلى نفقة مثلهم * (ق) لو ترك طعاماً أو ثوباً أو ما يطعم الكبير الصغير وألصقه الثوب
 وليس بوصي لم يضمنه الكبير استصفاً بخلاف اتفاق النفقة من المثل المزبور * (من)
 للوصي أن يخلط طعامه بطعامه ويأكل كل بالمعروف في السابغ والعشرين من الفصولين *
 وفي النفقة للزاهد والوصي - خلط النفقة المفروضة بماله نفسه وإن لم يأذن له الحاكم وكذا
 له خلط نفقة بعض الأيتام ببعض وأتفقوا عليهم جله واحدة أو نحو ذلك منهم أو تعدد ولكن
 إذا كان الخلط فيه ما خيرا لليتيم من وصايا الضمانات التفضيلية * وصي - أتفق على الصغير
 من مرقه وخبز حتى يبلغ قريب ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا هلك أو أتفق عليه ليرجع
 عليه قسبة (فما يتعلق باتفاق الأب والوصي) * (في إيجاب الالة على الأرض) * قال
 الفضالك إذا لم يكن للصبي أو للاب مال أجبرت الالة على الأرض وهو الصحيح لأنها ذات
 يسار في الدين فصار هذا قياس ما ذكرنا أن الاب إذا عاب وليس له مال وترك أمراً وصغيراً
 وأما مالاً فأنه يجبر على الاتفاق على الصغير ثم يرجع عليه بذلك فكذلك ما قال فإن طلبت
 من القاضي أن يقرض لهما نفقة الأرض حتى إذا أيسر رجعت عليه فعلى ذلك لأنها
 أنصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف *
 قوله وليس على الالة أن ترضعه يعني في الحكم إذا امتنعت وإن كانت الزوجة طاعة وهو
 مقيد بالتسديد الذي سنذكره وقوله وهذا الذي ذكره بيان الحكم أي عدم الجبر بيان
 الحكم قضاء بمعنى أنها إذا امتنعت لا يجبرها القاضي عليه وهو واجب عليها ديانة
 وكذا غسل الثياب والطبخ والتدبير وكس البيت واجب عليها ديانة لا يجبرها القاضي عليه
 إذا امتنعت لأن المستحق عليها بالنكاح تسليم نفسها للاستمتاع في باب النفقة من ابن
 الوسم * قوله ولا يجبر أنه لترضع أطلقه فيشمل ما إذا كان الاب لا يجبر من رضعه أو كان
 الولد لا يأخذ ثدي غيرها ونقل الزبلي - والاتصاف - أنه ظاهر الرواية لأنه يتقذى بالدهن
 وغيره من المالحات فلا يؤذى إلى ضياعه ونقل عدم الإيجاب في هذه المسألة في المجتبى عن
 البعض ثم قال والأصح أنها تجبر عند الكل انتهى وبجزم به في الهداية وفي الثانية
 وعليه الفتوى وذكر في فتح القدير أنه الأصوب لأن حصر الرضيع الذي لم يأكل الطعام
 على الدهن والشرب سبب مرضه وموته انتهى وفي الثانية وإن لم يصحكن الاب والولاء
 الصغير مال فيجوز الالة على الأرض عند الكل انتهى فعمل الخلاف عند قدرة الاب بالمال
 وفي غاية البيان معزيا إلى الثقة عن إجارة العيون عن محمد بن إسحاق بن عمار قال أجبرها أن ترضع
 فلما انقضت الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدي غيرها قال أجبرها أن ترضع
 من نفقات البصر الرائي ملصقا * وفي طريقة (ب) قال للقاضي هذا الدابة ودبعة
 أو لظلة أو هذا القن آبن رددته من مسيرة سفر والمالك غائب فربى بالانفاق لارجع عليه
 فأقاضي بطلب البينة فلو أقامها حكم بالنفقة على الغائب وكذلك أمرأة الغائب
 فإن القاضي يكلفها إقامة البينة على التكاح وعلى أن لا زوج مال ودبعة عند حاضر

فلما تمت فرض لها النفقة في الخامس من الفصولين * ونفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح في باب نفقة المالك من القنية * عبيدين رجلين غاب أحدهما فجاءت نفق الآخر على العدة ومنطوق من نفقات البرارية * ذكر عن إبراهيم في الرجل يطلق امرأته وهو غائب فلا يملك نفقة أن تستعدي صلى ماله قال تستعدي عليه فنفق عليها فان لم تطلب النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كما في حال قيام النكاح وأما إذا فرض القاضي لها نفقة فلم تقبض حتى انقضت عدتها لم يذكر في الكتاب أنه هل يقاس على الموت حتى نسقط أم لا حال الشيخ الإمام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني في شرح هذا الكتاب فيه كلام يذكر في غير هذا الموضع في باب نفقة المطلقة من مختصر شرح أدب القاضي للتصانيف المعتدة إذا لم تخصص في نفقتها ولم يرض لها القاضي شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها لأن النفقة في حالة العدة فان كان الزوج غائبا فاستدانت عليه ثم قدم بعد انقضاء العدة يعرض عليه نفقة مثلاً وهو قول أبي حنيفة الأول ثم يرجع وقال لا يعرض عليه كافي نفقة النكاح وأما لو فرض القاضي لها النفقة في حالة العدة وقد استدانت على الزوج أو لم تستدتن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئاً من الزوج فان استدانت بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك لأن استدانة المرأة بأمر القاضي والقاضي ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه وأما إذا استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدتن أصلاً هل ترجع بذلك على الزوج أم لا قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي فيه كلام قال الشيخ الإمام الأجل * التمهيد والظاهر عندى أنه لا يسقط وأشار شمس الأئمة السرخسي إلى أنه يسقط حيث على فقال والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة والمستحق بهذا السبب في حكم الصلة فلا بد من قيام السبب لاستحقاق المطالبة ألا ترى أن الذمى إذا سلم وعليه نواج رأسه لم يطالب بشئ منه فكذلك هنا وهو الصحيح فذكر

في الفصل الثاني من كتاب النفقات * ثم المرأة كما تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق ذلك حال قيام العدة أما إذا كانت العدة عن طلاق رجعي فإنه تستحق بالاتفاق لأن النكاح قائم وإن كانت العدة عن طلاق بائن فعندنا تستحق وعند الشافعي لا تستحق وذكر في الكتاب حديث إبراهيم وهو يدل على مذهبناه فانه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب ولم يفصل بين طلاق رجعي وطلاق بائن وأوجب النفقة ثم عندنا لا تستحق النفقة استدانة بل يتحقق ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى إن كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح لا تستحق في حالة العدة كما في العدة عن النكاح القاسد والتاشرة والامة إذا لم يوتها المولى ميتاً فلن لم تطلب المرأة نفقتها في العدة حتى انقضت عدتها أو ماتت سقطت نفقتها لانها من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية فغيرت من له الحق يسقط الحق كمن له العطاء اذا مات قبل أن يأخذه في باب الرجل يغيب عن امرأته من مختصر شرح أدب القاضي للتصانيف * ذكر عن التمام أنه قال إذا خربت المطلقة في عدتها فلا يمكن لها ولا نفقة لأن العدة حادثة باقية كان النكاح باقياً من وجهه ولو نكحت في حال قيام النكاح من كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذلك إذا نكحت في حال قيام النكاح

(١) المدة بعد اذالم تزوج من العدة بل تسكن
 زمانا وتخرج زمانا لا تنقض العدة لانها
 ناشئة كذا في الحاشية في نفقة العدة
 (٢) سئل عن الحائض اذا ادعت انها حامل
 من الحائض وانكر الحائض الحمل هل يقبل
 قولها لو انها النفقة أم يصحاح إلى قائله
 أو مضى مدة يظهر فيها الحمل أجاب القول
 قولها ولو تنقض النفقة ولا يصحاح في ذلك
 إلى قائله ولا للمدة يظهر فيها الحمل وينفق
 عليها إلى انقضاء العدة من فتاوى ابن
 تيمية في النفقة
 (٣) ادعت الحائض امتداد الطهر وعدم
 انقضاء العدة صدقت لأن العمل بالأصل بقاؤها
 الا اذا ادعت الحمل فإلزامها النفقة إلى
 ستين فان مضت ثمانين أو أكثر لم يثبت
 وجوب عليها كإيجاع القدر وكذا في القاعدة
 الثالثة من الامايم
 (٤) ولو حمل الزوج لم ينافه مدة ثم مات
 أحد هاجل مضى المدة لم يرسم عليه ولا
 في تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وعليه الفتوى كذا في التائيد الثانية خلا
 عن الخلاصة
 (٥) وان حمل نفقة الاجنبة لغيرها
 ثم مات قبل أن يتزوجها فله ان يسرقها
 انقضاء كذا في باب النفقة من حقائق
 شرح الجميع
 (٦) سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا
 وانقضت عتق منه فدين له ما تنفقه
 في عدة الحمل لغيره جميعا بعد انقضاء العدة
 فأبى أن يتزوجها له أن يرجع عليها بذلك
 فأجاب أن أعطاهم درهم كان له أن يرجع
 ما لم يتزوج كذا في فتاوى ابن تيمية
 في المطلق

من وجه من الحمل الزبور في باب نفقة المرأة (١) * (سَم) حصلت المرأة العدة
 عن نفقة العدة ككل شهر ثلاث دينار ومضت مدة ولم يؤد المأكل لا يسقط البذل
 ولا فرق بين أن يكون مسلما وبين أن يكون القرض حكم حكم لا حكم ولو تزوج بعد
 القرض من البيت الذي وقعت فيه الفقرة بغير رضاه لا يسقط قدر المدة التي غابت في باب
 قرض القاضي النفقة من الفقة * (قَا) رجل صالح امرأته المطلقة عن حقها على
 دراهم معاومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضي عتقها وعتقها بالاشهر يار ذلك وان
 كانت عتقها بالمخض لم يجز لأن المخض غير معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين
 وقد لا تحيض في عشرة أشهر في الثالث من ملح تنقض الفتاوى * ولو ادعت المرأة طالت
 بها العدة فله النفقة والسكنى وكذلك اذا ارتفع حوضها بعد الحمل أو بعد زواجها
 النفقة والسكنى وان امتد ذلك إلى عشرين سنة لم تدخل في حد الإياس وتنقض العدة
 بالظهر بعد ذلك من نفقة شرح الطحاوي * وان طالت المدة فارتفع الحوض كان
 لها النفقة إلى أن تصير آيسة وتنقض عتقها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة
 بالحض كان القول قولها مع البين وان أمام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة
 سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فالتعت أم حامل كان لها النفقة من وقت
 الطلاق إلى ستين فان مضت ستين ولم تلد وكانت كنت أو أن أنى حامل ولم أحض إلى هذه
 المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد في ذلك لأن هذا محاشيه فكان لها النفقة إلى
 أن تنقضي عتقها بالمخض أو تصير آيسة تنقضي عتقها بالاشهر في فصل نفقة العدة من
 الخبارة (٢) * وان ادعت حبلا أتفق عليها ما بينها وبين ستين منذ طلقها فان قالت كنت
 أو أنى حامل ولم أحض أو نائمة الطهر إلى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يري
 وأناريد النفقة حتى تنقضي عتق وقال الزوج وقد ادعت الحمل أو كثره ستان فالقاضي
 لا يلتفت إلى قوله ويأمره النفقة ما لم تنقض العدة ثمانين لا تحيض أو يدخلها أحد الإياس
 ومضى ثلاثة أشهر بعده (٣) وان حاضت في هذه الاشهر الثلاثة استقبلت العدة
 بالحض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يصح بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة
 وقد وقعت حادثة في زماننا هي أن ادعت الجبل ولم يصدقها فنفق عليها النفقة على أنها
 ان لم تكن حامل ولدت ما أخذته ولا عتقها بشرط باطل من نفقة الصراحي * لاستدرة
 معناه مدة مات أحد هاجل قبله أحد أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بسبب لها نفقة
 ما مضى وما بقي الزوج قردة وكذا زمنية المالك ولا تزنية الهالك بالاتفاق خال في النفقة
 وشرح الاستيعاب في الصحيح قولهما شرح التتابة لطلوعها في باب النفقة (٤) * ولو أعطاهما
 الزوج النفقة ثم طلقها لم يكن له أن يسرقها ما على عهد أبي حنيفة وعليه الفتوى من نفقة
 التائيد الثانية وكذا في الوالدية * سئل عن رجل أفق على معتقة الغير ليتزوج بها فبعد
 المدة تزوجت بغيره هل له الرجوع عما أنفقه أم لا أجاب نعم له الرجوع عليها بذلك ان دفع اليها
 الدراهم لتنفقها على نفسها من فتاوى ابن تيمية (٥) * هذا اذا دفع اليها الدراهم
 لتنفق أما اذا أكلت معه فانه لا يرجع عليها بشئ ظهر الدين (٦) * قال شهاب التمهيد على

المكسوة أنها أسننه من الرضاع وقد دخل بها وأنفق عليها سنين فترى يجمعها من يرجع إليها بالنفقات أجباب أن أخذت النفقة بفرض النكاح ثم وإن أنفق عليها مساهمة لأولئها في أدب النكاح في باب نفقة امرأتها بعد التهود على طلاقها من شهادات القاعدية

كتاب العتاق

(١) (الاول في القضا الذي يقع به العتق) • قال لعبد • أولأنت قد أعتقتك الله يعنى وإن لم يشوذك ركني الباب الثاني منه وشرط النية وقال مجد اختار هو الاول في الاول من عتاق العتاق والكبرى (١) • ولو قال لعبد • سر في بلاد الله سيئت فوفى العتق لا يعنى من عتاق القرض الكركى • وكذا في النية • قال كل عتاق لا يقدّم فهو حر وأكتب ذلك في وصية عتق منهم من مضى له حر ولو أكره كشف في قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم (٢) • ولو بيعت غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلت أحد قتل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر أن كان المولى قال له حين بعته سميتك حرًا فإذا استقبلت أحد قتل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعنى وإن لم يكن المولى قال له سميتك حرًا وانما قال له اذا استقبلت أحد قتل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعنى فخصا هو ما لم يقل العبد أنا حر لا يعنى (٣) • قالوا قال لعبد • قل أنا حر لا يعنى ما لم يقل أنا حر • ولو قال لعبد • قل للعسلى أنا حر أو قال أنا حر عتقتك للعسلى • ولو قال للمأمور قل للعسلى أنا حر لا يعنى ما لم يقل للمأمور • ذلك في الاول من عتاق النخانية • ورجل قال لعبد • أليس هذا حرًا وأشار الى عبد نفسه عتق في القضا • ورجل قال لعبد • أليس هذا حرًا وهم عشرة عتق عبيده وإن كانوا ثمانية من المصل المزبور • ورجل قال لعبد • أليس هذا حرًا وعدها بالفرسية بأزاد يعنى من أوائل عتاق الوعيز • (وكذا في القنية) • ورجل أشهد أن اسم عبيد حر ثم دعاه بالفرسية بأزاد يعنى لأنه دعاه بغير اسمه وكذا لو دعاه بالفرسية بأزاد ثم دعاه بآخر يعنى من عتاق النخانية • ورجل قال لكل مالى حر وله عبد فقال لم أو الملقى لا يعنى عبيده من فضل لما لا يقع به العتق من النخانية • ورجل قال لكل عبيد في الدار حر وله عبد أو قال لكل عبيد أهل بغداد أو أروهم من أهل بغداد أو لم يحر عبيده قال محمد بن عبيد • وقال أبو يوسف لا يعنى وعلمه الفتوى من عتاق تعصم التمددوى • أنت حر من العمل يعنى بلانية فان قوى الحارزة عملادين لا قضاء من عتاق البرازية • ولو قال لستى بأمة أو قال لاسقلى عليك لا تعنى وإن قوى قبل فصل الطلق من النخانية • ولو قال لعبد • أنت غير مملوك لا يعنى لكن ليس له أن يذعه بعد ذلك فان مات ليرثه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك لم يفسد كنه مملوكه • وكذا لو قال ليس هذا بعبد لا يعنى • ولو قال لعبد • خلعت سبيك وأراد به العتق عتق • ولو قال وجهك رقبتيك فقال هو لا أقبل عتق من عتاق فيض كركى • ولو قال لعبد • عتقتك على واجب لا يعنى من المصط البرهاني في أوائل الثاني من العتاق • ولو قال لعبد • أو أسنه أنا عتقتك إذا نوى من عتاق القنية • مسئل عن قال لعبد • بأسيدى هل

(١) مسئل عن قال لعبد • أعتقتك الله ولم يفسد ذلك عتقا هل يعنى بذلك أجباب نعم يعنى بذلك وإن لم يفسد العتق كذا في فتاوى ابن خزيمة في العتق • (٢) ورجل قال في وصيته أعتقوا عبيدى الذى هو قديم العصبه تكلموا في قديم قال أكثرهم قد يم العصبه من عصبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم فاضيقان في فصل فيما لا يقع إذا لم يشوم كتاب العتاق • (٣) ولو قال أعتقوا عبيدى الذى هو قديم العصبه قديم العصبه تكلموا فيه واختار أن يكون عصبه سنة كذا في السادس من عتاق الفتاوى الكبرى وتماه فيه

(٣) وفي التعيين والمز يد من العتاق لا يعنى ديانة ويعنى قضاء •

(١) المسئلة في أواخر الفصل الأول من
طلاق الثانية وقال فيه في فصله لأن
المولى كان بمنزلة المكروه ٥١

(٢) ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى
للعققة ولدت قبل العتق وهو عتق وقالت
• بل ولدته بعد العتق وهو حر حكم فيها الحال
• أن كان الولد في يدها فقول قولها وإن كان
في يد المولى فقول قوله بخلاف المدبرة
كذا في تدبير البالدع وكذا في البرقة فلا
منه في شرح قوله قال الولد تبع الأم من
العناق عير

يعتق بذلك أم لا أجاب لا يعتق بذلك سواء فوى العتق أولا من فتاوى ابن نجيم في العتاق
• أعتق عبد امرئ يضارح حياته ويخاف عليه جاز وإن كان لا يرعى لا يجوز في النذر
في الإيمان من خرافة الفتاوى • وإذا أخذ العبد مولدا في مكان حال وقال إن أعتقتني
والأقتلتك فأعتقه مخافة القتل عتق وصي في قته للمولى (١) وإذا قال لعبد
أنت لله عتق مندأى يوسف وعند أبي حنيفة لا يعتق من عتاق قبض كركي • رجل
أعتق جارية أسان فأجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد من أوائل اعتاق الأنثاة
(الحيض) وفي نوادر بشر عن أبي يوسف وجعل أعتق أمته ثم اختصها عبد القاض
وفي جرحها ولد وفيها كسب كسبته وقال المولى أعتقتك بعد الولادة والكسب
وقالت المرأة لا بل أعتقتي قبل الولادة والكسب قال قول قوله المرأة ولو كان الكسب
في يد المولى فاقول قول المولى هذا قول أبي حنيفة ومحمد في التسليم من بعض
التأخرات • وفي الأنثاة من الدعوى في مسئلة اعتاقها لو كان الولد في أيديهما
فكذلك يكون القول قولها لا يعتق الولد في أقرب الأوقات وفيه حرية الولد ولو أقاما
الينة فينتها أولى لأن ينسب المولى قامت على نفى العتق وينتها قامت على اثبات الحرية
وكذلك في الكتابة • وأما التسديد فاقول قول المولى لأنهم تصاد قاعلى رضى الولد وذكر
في التتقى عن محمد أنه قال إن كان الولد يعبر عن نفسه يرجع إليه ويكون القول للولد والوالا
فالقول له وفيه منهما انتهى (٢) من عتاق البصر الرأقي • رجل أعتق عبده
مال خاله المولود أو يورى العبد أي ثوبت المولى قيل فصل فيما يقع به العتق إذا
لم ينو من الأنثاة • (الثاني في التعليق) • ولو قال كل مملوكي حر إن دخلت الدار أو قدم
الشرط فقال إن دخلت الدار فكل مملوكي مملوكي ومثله هو حر فهو على ما كان في ملكه
وقت المقابلة ويعتق عند وجود الشرط • ولو قال إن فعلت كذا فكل مملوكي مملوكي ومثله هو
حر فهو على ما كان في ملكه عند وجود الشرط • ولو قال كل مملوكي أشتر به فهو حر إن كنت
ظلا فافهم على ما يشتر به قبل الكلام • ولو قال إن كنت ظلا فكل مملوكي أشتر به فهو حر فهذا
على ما يشتر به بعد الكلام • ولو قال كل مملوكي أشتر به إذا كنت ظلا فافهم حر فهو هذا على
ما يشتر به بعد الكلام • ولو قال كل جارية أشتر بها فهي حر إلى سنة فاشترى جارية قال
محمد لا تقتحق حتى تتم السنة في التطلق والاضافة من عتاق الأنثاة • وأما التعليق بالملك
أو بسمه صورة ومعنى ففصون يقول لعبد لا يملك إن ملكتك فأنت حر وإن أشترتك فأنت
حر فإنه صحيح عند طحق لو ملكه أو أشترته يعتق وإن لم يكن الملك موجودا وقت التعليق
وقال الشافعي لا يصح ولا يعتق • وقال بشر الراسبي يصح التطليس بالملك ولا يصح
بسبب الملك وهو الشراء من البدائع (في كتاب العتاق في فصل وأشترائط الركن) •
رجل قال لغيره جاري هذا عتق حتى أنعتقت عني بعد ذلك فلا تقبل لأن ذلك قبض الجارية
لم تكن الجارية ملكا حتى يعتق العبد عن الآخر له ملك الجارية فإذا تخلت العبد منه
في ضمن الاتفاق والتعلق إذا كان في ضمن الفعل لا يتم إلا بتسديد ذلك الفصل وما لم يوجد
تعلق العبد لا يتم تعلق الجارية في فصل الاتفاق من القبرين الثانية • (ج) قالت

المولى لأن أعتقني خدمتك ما دمت حيا وأدفع لك ثمن فأعتقها بهذا الشرط وتكتبه عتقته
 وإليه أن تنسئ في قوتها في الانقضاء التي يقع بها العتق من القنينة * (١) أعتقتك على
 أن تخدم ثلاثة عتق وعلمه فتمت له الماله البدل قلت وسئلت عن مال العبد أعتقتك بشرط
 أن تخدمني إلى أن أموت فأجبت أنه عتق وعلمه فتمت لما مر من المحل الزور * (٢) في
 ومن أهتق أمته على أن يتزوجها فقبلت الجارية عتقت ثم إن أبنت أن يتزوجها فقبلها
 الرعاية وفي أم الولد في هذه المسئلة اختلاف في الرعاية بمنازلات التنازل * (٣) في
 رجل أهتق أمته على أن يتزوجها فقبلت فأبنت أن يتزوجها فلا شيء عليها من الرعاية
 في خاص قول أبي حنيفة لأن رقبتهما غير متقومة فحينئذ في العتق يعوض ويكفي
 في الواقعات الحسابية * قال مالك أنه إن كنت عبي فأتت حر لا يعق لانه ليس بعبد
 مطلقا في التطليق والاضافة من عتاق الخاتمية * وفي مجموع التنازل قال لعبد
 أنت حر بعد موتك إن لم تشرب الخمر فأعلم شربها ثم شرب الخمر قبل أن يموت بطل عتقه
 وإن رفع الأمر إلى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر وأضئ فيه العتق ثم شرب
 الخمر بعد ذلك لم يرد في الرق ولو قال لعبد أنت حر على أن لا تشرب الخمر فهو حر وشرب
 الخمر أول يشربه في الثالث من عتاق التنازلية * إذا قال المولى لعبد إن أتيت
 إلى أفسا فأنت حر فجاء العبد بالمال وشئ بينه وبين المولى يصير المولى على القبول وليس
 منعه الأكره بالسيف وإنما معناه أن العبد إذا أحضر المال بحيث تمكن المولى من قبضه
 وشئ بينه وبين المال بثلث المولى فأبلا ويحكم بعق العبد وهذا استصسان أخذ على أن
 الثلاثة ويجب أن يعلم أن هذا التصرف عين ابتداء أو يقبل كاية عند الأداء أما عين ابتداء
 فلا صورة صورة العين لأن العين ذكر شرط وجزا وهذا التصرف بهذه المنايا وأما
 كاية معنى عند الأداء فلا معنى للكناية أن يعق العبد بمال يؤديه إلى المولى وقد وجد هذا
 الحد عند الأداء فوفر على الشيعين حفظهما بطلناه بمنا ابتداء على الصورة فقلنا بأنه يتم
 بالمولى وحده ولا يحتمل التسليم ولا يمنع جواز التسليم ولا يصير العبد أحق بأكرهه المال
 حتى كان للمولى أن يأخذ منه بغير رضاه وبطلناه كاية معنى عند الأداء فقلنا إذا أذى
 العبد المالك يصير المولى على القبول كما في فعل الكناية وهذا لأن المولى رضى بالعق على
 وصول العوض إليه والعبد ما يعق في اكتساب المال لا اليمين إلى العتق فالعق يصير المولى على
 القبول على التفسير الذي قلناه فضرره العبد ولو أجبر المولى على القبول لا يضر ربه بهذا
 الطريق أجبر المولى على القبول في المكتابة وإذا أجبر المولى على القبول صارا القبول
 موجودا تقدير واعتبارا فيحقق الشرط وهو الأداء إلى المولى في الثالث من عتاق الخط
 المبرهاني * (الثالث في العتق بدوى النسب) * ولا عتق في النداء إلا في صلته بإحدى زوجة
 بامولى بامولى ذكر في المتن هذا على أو شأى بعتق هذا أو شأى ولا يصح أنه
 يعق في الكل رواد الحسن عن الإمام من أوائل عتاق البرازية (٤) * والأصح أنه إذا
 وصف العبد بصفة من يعق عليه إذا لم يكن فانه يعق عليه إلا في قوله هذا أو شأى وهذا أو شأى
 من عتاق البهراني (٥) * رجل قال لعبد يابني لا يعقك ولو قال يابني يعقك ولو قال

- (١) ولو قال هذا على ذكر في بعض الروايات أنه يعق والصحيح أنه لا يعق كذا في الخاتمة ع
 (٢) وهو عتاق المأمور من البرازية ع

بأسند لا يعنى ولو قال عسى يعنى ولو قال لعبد هذا ابني أو أبي يعنى ولو قال هذا ابني
لا يعنى وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعنى من أوائل عتاق الظهيرة لمصا (١) •
وجل قال لعبد هذا ابني أو قال لجارية هذه ابني ان كان المملوك يصح ولده وهو مجهول
النسب يثبت نسبه ويعنى العبد سواء كان العبد اجماعا أو ولدا وان كان العبد يصح
ولده فثبت معرفته بالنسب يعنى في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصح ولده
لا يثبت النسب ويعنى العبد في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يعنى ولو قال لعبد هذه
ابنتي أو قال لجارية هذه ابنتي ذكر في الأصل أنه لا يعنى واختلف المشايخ فيه قال بعضهم
المذكور في الكتاب قولهما لا تعلى قول أبي حنيفة يعنى ومنهم من قال لا يعنى عند الكل
ولو قال على وجه النداء يا ابني لا يعنى وقال الحسن عن أبي حنيفة أنه يعنى والصحيح هو
الأول ولو قال لعبد يا ابني أو قال لا تمتع ابنة لا يعنى وإن قوى (٢) كما قال ابن أبي
قال يا ابنة لم يثبت الي نفسه فلا لا يعنى وإن قوى ولو قال لعبد هذا ابني أو قال لجارية
هذه ابنتي ومثلهما لا يعنى فإن لم يكن له أبوان معروفان وصداقته يثبت نسبهما
والأختا وقال بعض مشايخنا في دعوى البتة أيضا لا يثبت النسب إلا بتدقيق الكلام
والعصم أنه لا يشترط تصديقه ولو قال لعبد هذا ابني لا يعنى وروى الحسن عن أبي حنيفة
أنه يعنى ولو قال هذا ابني لا ي • أو قال ابني لا يعنى في فصل في العتق دعوى النسب
من انسانية • وفي انحرافه ولو قال أنت على مثل ولدي لم يعنى إذا لم ير العتق في الثاني
من عتاق التارخانية • قال لعبد أنت ولدي الأكبر يعنى قضاء قال ابي بصير
لا يعنى من عتاق منية المفق • مملوك صغير يقول لولاء يا وقل له المولى ليك لا يعنى
من عتاق البرازية • ولو قال لعبد يا بل يعنى كما ذكره في الصغرى فحسناني في العتاق
(الرابع في عتق البعض) • ولو أعتق شريك حظه أعتق الآخر أدرج فروع العتق من
التدبير والكتابة فيه فإن للشريك الساكن أن يصرف فيه بهذه التصرفات أو استعاده
أو يفتن المقتن موصرا أي حال كون المقتن موصرا فحظه لا يصبر أو والوالاهما مان
أنفق الموصتنى وله حق ان ضمنه وزججه على العبد وقاله حنيفة فنيا والسعاية فقيرا
فقط والوالاهما مقتن • الصلح ايتاح (الكتاب الثاني) • عتق البعض كل كتاب
الافى ثلاث الاول اذا عجز لاداء الرق والثانية اذا جع منه يومين في البيع بعدى
المطلان الى التفتي بخلاف المصكبات اذا جع والثالثة اذا قل ولم يترك وقام يجب
النصاص بخلاف الكتاب اذا قل من غير وقادان النصاص واجبه ذكره الربيع
في الجباب (الثانية في المراج الوهاج والاولى في التون) اشياء في كتاب العتق
• وفي الأصل أنه اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار العادة ولو اختار العاية لم يكن له
اختيار التضمين تارة ثانية وكذا في العبر (في شرح قوله وأنه أعتق نصيبه الخ) •
ولو امتنع العبد من السعاية بوجبه جبرا في عتق البعض من العبر الرائي • روى
عن أبي يوسف أن المقتن إذا كان موصرا فوجبت السعاية فلم يسع فهو بمنزلة حر عليه
دين إلى أن يقضيه والحكم في الحر هكذا أنه ان كان بمن يعمل يده أو له عمل

(١) سئل عن شخص قال لعبد يا ابني
أو يا ابني هل يعنى بذلك أجاب لا يعنى
بذلك من فتاوى ابن نجيم رحمه

(٢) وإذا قال لعبد يا ابني ذكر
في النوادر أنه يعنى وروى الحسن عن
أبي حنيفة أنه لا يعنى وهو الصحيح كذا
في عتاق المخط البرهاني رحمه

مصرف أن يؤجر من رجل وأخذ أجره فبقيت به دينه فهو هنا كذالك وإذا كان
العبد صعبا والعق موصرا فأراد الأخر أن يؤجره والسلام بعقل ورش في ذلك جائز
عليه وكان الأجر الذي لم يعق قضا من حقه في الخامس من عتاق التاتارية الثانية
ومن جعل ذلك إذا مات العبد قبل أن يختار بالسكينة والعق موصرا وأراد تعين
العق فله ذلك في المشهور عن أبي حنيفة وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول
أنه ليس له ذلك (١) وبوجه ذلك الرواية أن التعيين أن يصير نصيب السالك
مملوكا للعق بالضمين والمثل لا يحتمل التملك والتك وجه المشهور أن وجوب الضمان
بالاعتاق لأن الضمان به يتعين ووقت الاعتاق كان محلا للقتل فلا يمنع الضمان بسبب الموت
كقافي العبد المصوب وذكر شيخ الإسلام في شرحه إذا مات العبد وترك كسبا أو كتبه
بعد العتق فلا كت تعين الحق بلا خلاف وهذا أن يأخذ العبدية من كسب العبد
أختلف المتأخرين فيه منهم من قال بهذا واليه مال الحاكم أبو نصر وعامة المشايخ على أنه
ليس له ذلك والله أشار محمد في الأصل هذا إذا مات العبد قبل أن يختار بالسكينة (٢)
والعق موصرا فإذا كان الحق مصرا وباقى المسئلة بمحالها فلا كت أن يأخذ العبدية
من كسب العبدان ترك العبد كسبا أو كتبه بعد العتق بلا خلاف وإن لم يترك العبد كسبا
أو كتبه بعد العتق يثبت العبدية بغير العبدية التي كان عليها من قبله بالسكينة وإن
كان العبد قد ترك ما لا كتب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق كما كتب قبل العتق
فهو بين المولين وما كتب بعد العتق فهو للعبد وإن كان لا يطرق في كتبه فهو بمنزلة ماله
أو كتبه بعد العتق لأن الكسب حدث فيصالح بعد وفاته على أقرب ما ظهر في الخامس من
عتاق المحيط البرهاني وإذا مات الحق والعق في حصته يؤخذ الضمان من ماله وإن كان
العق في مرضه فقد هما لا يجب شيء على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو
رواية عن أبي يوسف وأما إذا مات السالك فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو
السكينة لأنهم قائمون مقام مورثهم فإن اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك
وروي الحسن بن أبي حنيفة ليس لهم إلا الاجتماع على أحدهم إلا أن السكينة بمنزلة المكاتب
عنده ولو كانت عبيدا ثم ماتت ليس الورثة إلا الاجتماع على الاعتاق أو الضمان وكما لو كانت
المولود حباليس له الاختيار أحدهما فكذلك الورثة وبوجه ظاهر الرواية أن ماله كل واحد
من الورثة متفرع من ذلك لا شرف تعين أحدهم بلزم الباقي لأنه إذا تفرق المالك صار العبد
بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه وما كان الغائب وعاصب الغائب ليس للمالك أن يضمن كل
واحد بعضه ولو مات كان لورثته ذلك فكذلك هذا في باب عتق المولود بين الشركاء من محبط
السرخسي وتتمير القصة في الضمان والسكينة يوم الاعتاق لأنه السبب كقافي المصنف
وكذا حال الحق في النسيان والاعراض حتى لو كان موصرا أعتق بغيره ولا ينافي بالعسر
الطارق وإن كان مصرا حيثئذ فالعق ليس بسبب للضمان فلا يجب من بعد في باب عتق
بعض العبد من الكافي ثم المختار يسار التيسر وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب
الأخر لا يسار النفي لأنه بعدل التفرع من الجانبين بتحقيق مقاصدها العتق من القرية

(١) وكذا يسقط بالورث من الاعتاق
كذا في فصل المجلس من قضاء الهداية ع
المريض إذا أعتق في مرضه وموته عبدا
مشتركا لا يجب عليه الضمان عند أبي
حنيفة كذا في غاية البيان (في المجلس من
القضاء) ع
(٢) ولو مات السالك قبل أن يختار شيئا
فلورثته من اختيار ما كان له لأنهم قائمون
مقامه بعد موته وليس هذا في بيت الحمار
بل العتق الذي أوجب اختيار المورث
ثابت في الورثة من عتاق ابن الهمام
(في باب العبد يعق بعضه) ع

- وإصايل يدل حق الساكت اليه في باب العبد يعتق بعضه من الهداية **والمروى** عن محمد أنه إذا كان المقتى مالكا مقدارا قسمة نصيب الساكت من المال سوى عليه وقوت يومه فهو موسر وعليه عاقبة الشايخ وهو الصحيح (١) وتعتبر بقية العبد يوم الاعتاق في الخامس من عتاق التاتارتانية **(الخاص في عتق المريض والورثة)** قال ان مت من مرضى فانت حرة فتقتل لا يعتق ولو قال ان مت من مرضى يعتق كذا (قصدا) في كتاب العتق من الرابع والثلاثين من الفصولين **(جمع)** مريض حرقه ورش به الورث قبل موته فالعتق لا يسي في شيء كاتب في مرضه ولا مال فاقتر بقبض بدل الكتابة جاز من الثالث وبسني في ثلثي قيمته بخلاف ما إذا باعه من أجنبي ثم أقر بقبض عنه حيث يصح من كل ماله كذا (ص) وفي (ج) مثله إلا قال في البيع لو أقر بقبض عنه صدق لولا دين عليه وبأق حقه في بيع المريض وانقاراه من أهل المزبوره رجل مات وتر لأعبدا وعليه دين مخيط برقبته فأعتقه الوارث لا يند فان بيع في الغين يطل عتقه وإن أبرأ الغرما الميت من الدين وأتبعه أجنبي بقضاء دينه بغير عتقه من عتاق خزائنه الفقه لا في المثل الحر قندي **ولو مات وتر لأعبدا أعتقه أصغرهم ولا يدرى أن الميت عليه دين أم لا** فأعتق الوارث العبد ثم بعت ألف درهم بدائلي الميت فإن العبد يرد قسما في الثلاثين من دعوى التاتارتانية (٢) **(السادس في التدبير)** التدبير ثبات العتق عن دبر عنه وأنه عتق معلق بطلاق الموت ولو علق عتقه بموته بصفة شواء يقول ان مت من مرضى **ككذا** أو من مفر كذا أو من **اله** معنى يقتل أن يوجد ويحتل أن لا يوجد فليس بدبر وعناه أنه يجوز بيعه ولا تثبت أحكام التدبير فيه ولكنه ان مات كمال متق من التجريد للكرمان في باب التدبير **والمقتد** كذا إذا قال ان مت من مرضى هذا أو مرضى هذا أو مت وكذلك ان قتلت فانت حر أو ان غرقت فانت حر أو مات من غير ذلك الوجه لا يعتق وإذا مات منه بعتق في آخر يوم من أيام حياته أو أول التدبير من غاية البيان **(في المقدورى)** قال ان مت من مرضى هذا أو مرضى هذا فانت حر فليس بدبر ويجوز بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرناها عتق كاعتق المذبر في شرحه بعتي من الثلث من تدبير نقد الفتاوى **قوله** بين المقيدين ومن التدبير المقيدين يقول ان مت الى سنة أو الى عشرين سنة فانت حر فان مات قبل السنة والعشر عتق مدبرا وان مات المولى بعد السنة أو والعشر لا يعتق ومقتضى الوجه كونه لو مات في رأس السنة بعتق لأن الغاية لو لاها تناول الكلام ما بعدها لأنه لا يخرج عتقه فمصر بعد السنة والعشر فتكون للاسقاط من تدبير ابن الهمام **(ن)** رجل قال لعبد أنت حر ان مت الى مائتي سنة (٢) ثم باعه بانيه لانه مدبر مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى مائتي سنة (١) في باب التدبير من التنبيس **(ومزيد)** **(حك)** ولو قال أنت حر فليس موق به فليس بدبر وان كان يعتق بعد موته ويجوز بيعه كما في شرح الجمع أما عند أبي خنيفة فقلنا لعله أضاف العتق الى وقت وهو شهر قبل موته وأنه لا يمنع البيع وعند همام ليس بدبر مطلق بخلافه ثم إذا مضى شهر قبل لا يجوز بيعه لأنه مدبر مطلق (٥) وأكثرا الشايخ على أنه يجوز بيعه وهو الأصح **(شد)** غدا
- (١) وقول محمد أصح وفي شرح الهداية -
 وقول محمد هو ظاهر الرواية كذا في تبصير القدورى **ع**
 (٢) الوارث أعتق عبد التركة ثم ظهر دين الميت فعلى العبد أن يسي في قيمته للفرما لأنه ظهر أنه أعتقه وقد كان حق الغرما متعلقا به فبسي بطن الغرما كما قال كان الدين ظاهرا فأعتقه الوارث وهو معسر **ككذا** في كتاب الرحمن من محيط الرشي **ع**
 وهو مخالف لما في التاتارتانية **ع**
 (٣) وفي تدبير جواهر الفقه لو قال ان مت الى مائتي سنة قال أبو يوسف يصير مدبرا مقيدا يجوز بيعه والحسن ابن زياد وهو مدبر مطلق وسلفه في الخاتمة **ع**
 في التحليل والإضافة من العتاق **ع**
 (٤) وهو مخالف لما في التشديد ولأن من أنه إذا غلب الموت فيها يكون مدبرا مطلقا وان كان مقيدا في الصورة ولا يكون مقيدا بمجرد تصور أن لا يموت فليأخذ **ككذا** في ضبط جامع هذه المجموعة **ع**
 صرح في الظهيرية والخاتمة أن التقيد قول أبي يوسف والطلاق قول ابنه ابن زياد واختار الوالي في التقيد كما في التنبيس **ع**
 (٥) لأن العتق يتعلق بالموت وذكر في بعض المواضع أنه لا يصير مدبرا ويجوز بيعه لأن العتق عند أبي خنيفة يثبت مستندا فلا يكون مطلقا بالموت ولو أبيع في التدبير **ع**

مات المولى بعده بشهر فغضب أي حنيفة ومن تابعه يستند عنه إلى ذلك الوقت فبعضهم
 فيه فإن كان صحيحاً في ذلك الوقت يمتنع من جميع المال والاثنى الثالث وعندهما يمتنع
 من ثلث ماله غير مستند وعند الشافعي إذا مضى شهر بعد العينة في الحال ولو مات
 المولى قبل بعض الشهر لا يمتنع بالأجاص من تدبير الزاهد **•** رجل صحيح قال لعبد أمت
 حر قبل موتي بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يمتنع من ثلث ماله وقال بعضهم يمتنع من
 جميع المال (١) وهو الصحيح ولو قال أنت حر بعد موتي بشهر مات بعده لا يمتنع بالموت
 لعدم أهلية المولى للاعتاق من تدبير فقد الفتاوى **•** ولو قال أنت حر قبل موتي يوم
 لم يكن مديراً فإذا مات اعتقد العتق إلى ذلك الوقت عند أي حنيفة من وجوب السرخصي
• (ب) قال نصير إذا قال لعبد إذا مات فلا سبيل لأحد عليك فإنه يصير مديراً في الفصل
 السادس من صفات الفتاوى الكبرى **•** إذا دبره ثم كاتبه ثم مات المولى وهو يخرج من
 ثلثه عتق بالتدبير وطلعت عنه الكتابة فتح القدير لابن الهمام **•** دبر أمته ومات وهي
 تخرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل أن تفصل إلى الورثة فلم يحسم حق السعاية من عتاق
 الفتنة المديراً إذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته يوم أن يشترى عبداً آخر فديره ونقل
 حكم العبد الأول إلى يده في مسائل الشرط في الوقف من وقف الخيرية **•** قال وإن كان
 عبد بين رجلين فديره أحدهما وهو موسر فلا تنظر في شدة أشياء أحد هأن يضعه
 إن شاء أو يديره كأدبر صاحبه أو يقره كأهو يستخذم ماله جميعاً وإن شاء استعاده في قيمة
 نصيبه منه وإن شاء اعتقه فإن ضمنه كان العبد للذي دبره نصفه مديرو نصفه غير مديراً فإن
 مات عتق نصفه من الثلث وسي في نصفه للورثة والوالاة نصفه للمدبر ونصفه للورثة كما كان
 للمدبر فلا ذكور من عتبه وما كان للورثة فالصكوك والائات فيه سواء وإن دبره
 فيكون مديراً بينهما فإذا مات عتق من ثلثهما وإن تركه كأهو يستخذم ماله فإذا مات المدبر
 عتق نصيبه من ثلثه وبسي للآخر في نصيبه والوالاة بينهما وإن عتق نصيبه كان للشرية
 المديراً إن ضمنه قيمة نصيبه مديراً وإن استنسى العبد قيمة نصيبه فإذا مات عتق فإن للشرية
 المديراً إن استنسى العبد قيمة نصيبه منه وليس له أن يضع شرية في هذا الوجه قيمة نصيبه
 من العبد وهذا كله قول أبي حنيفة وأما في قول أبي يوسف ومحمد إذا دبره الأقل صار
 مديراً كله تدبيره وعلى الذي دبره للشرية ضمان قيمة نصيبه منه موسراً كان أو ميسراً
 لأنه قد أقصد عليه عبده والعتق والتدبير عندهما سواء لا يجتمعان في نفس واحدة قبل
 كتاب المكاتبين النفس **•** سئل عن شخص ذبح دبر أمته ثم عتقها وتبني حاكم
 حتى توحيه بوجه قعد مدة أسبعت هل تعتق بالاسلام أو لا وهل عليها سعاية أو لا أجاب
 لا تعتق بالاسلام وتبني في قيمها وتعتق بأدائها من فتاوى ابن القيم **•** لا يتبع الولد الأم في
 التدبير المتصد وتبعها في المطلق وإن كانت حاملاً حين دبرها ظهر مرة من العتاق في
 المقتضات **•** (٢) وولد المدبر والدة المدبر مديراً أم ولد المدبرة بطلاقته وأما ولد المدبر بإجماع
 الصحابة لأن التدبير وصف لا نفي يفسر إليه كونه المكاتب من تدبير مختار أو التوازل
 ولو اختلف المولى والمدبرة في ولدها فقال المولى ولته قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي

(١) مثله في الخائنة وذكر في الخائنة في
 تعليقه لأنه على قول أبي حنيفة يستند
 العتق إلى الأول شهر قبل الموت وهو كان
 صحيحاً في ذلك الوقت **•**

(٢) ولما المدبرة مديرة فيعتق بموت سيد
 أمته والمراد ولد المدبرة بالخلق وأما ولد
 المدبر تدبيراً مقيداً فلا يكون مديراً
 كذا في باب التدبير من ابن الهمام **•**

لا بل ولده بعد التدبير فهو مدبر فالتقول قول المولى مع عنه على علم والبيئة منه المدبرة
 لأن المدبرة تدعى سراجاً للتدبير إلى الولد والمولى شكر فكان القول قوله مع عنه ويحذف
 على علمه لأن الولادة ليست فعله والبيئة منه المدبرة لأن فيها إثبات التدبير في فصل في حكم
 التدبير من البدائع (١) • دبرته قد ذهب عنه فالتدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية
 بخلاف ما لو وصى برقبته لم يرل حتى مات تبطل الوصية والقرينة أن التدبير يحتمل معنى
 التحليل والتعلق لا يسلط بجنونه • وكذلك لا يحل برجوعه بخلاف الوصية وإذا جاز تدبير
 المكره لا وصيته • جامع الفصولين في كتاب العتق من أحكام المرضى • وقيمة المدبر ثلثا قيمته
 قساعاً ما قالوا (٢) • قوله على ما قالوا طرقت في مثله الأشعار بخلاف فقيل قيمته قساعاً
 وهو غير مدبر لأن القيم متفاوتة بتفاوت المنافع الممكنة • وقيل نصف قيمته قتالته يتبع
 بأهل بيته • وبه وفات السائقون الأول وقيل تقوم خدمته مدة عمره عزرافه • ما
 بلغت قيمته • وقيل ثلثا قيمته قتالاً لأن الاستعانة بالوطء والسعاية والبدل وانحازال الأخير
 قطع والماله مال الصداق والشهد وعليه الفتوى إلا أن هذا الوجه يخص المدبرة دون المدبر
 وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلم بالوجز واسع هذا الوقت المنفعة المذكورة تم تلغ فهو
 قيمته وهذا حسن عذري فأما قيمة أم الولد فثلث قيمة أم البنين لأن البيع والامتعاء قد انتصفا
 وفي ملك الاستمتاع وقيل قيمة خدمتها مدة عمرها على الحرز كأنه قد ماله وجه أن يقال
 مدة عمر أحد هما مائة • وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلم بالوجز واسع على
 ما ذكرنا • وقيمة المكاتب نصف قيمة أم البنين لأنه مدبر • فخرج القدر لأن
 الهام • قيمة المدبرة قدر ثلثي قيمته • وقيمة أم الولد قدر ثلث قيمته لأن المالك في ملكه
 ثلث منافع الاستعداد والاسترباح بالبيع وقضاء ديونه من ماله به بالاستعانة بعد موته
 فبالتدبير يندم أحد هذه المعاني وهو الاسترباح بالبيع • وفي منفعته والاستعداد يندم
 اثنان • وفي واحد قنوز (القيمة على ذلك نهاية) (في باب الاستعداد) • أقول اختلف
 نصيب المشايخ في قيمة المدبرة فقيل هي ثلثا قيمته فتأخّل في الجوهر في البيع القاسد وهو
 الأصح والمشايخ اختلفوا • وقيل نصف قيمته قساعاً في الجوهر في الجعة وعليه الفتوى وفي
 المصنف والبيع مال الصداق والشهد • وعليه الفتوى • وفي فتح القدير وعليه الفتوى وفي البرازية
 والخلاصة والجرو وغيره يفتي وقال في جامع المختصرات اختلفوا في قيمة المدبر المختار نصف
 قيمته لو كان قنزا • تنوير البصائر في التدبير • (السابع في الاستعداد) • وحكمه أي حكم
 المستولدة كالدره فكذلك الجواب وقصروا الجارية أم ولده وتعتن من جميع المال وإن
 تسعى من استيلاد الدر • وإذا أقر في حصته أن أمته قد ولدت منه فأنما تصير أم ولده
 ويكون عتقه بمن جسم المال سواء كان معاه ولد أو لم يكن • وإن أقر بذلك في مرضه
 إن كان معاه ولد فكذلك الجواب وقصروا الجارية أم ولده وتعتن من جميع المال وإن
 لم يكن معاه ولد لم يصح الإقرار بالاستعداد بل تعتز وصية حق من ثلث المال في مسائل
 أم الولد من اعتاق الذميرة الجارية • ولو قال حل جاريتي هذه معنى أو قال ما في يديها
 من ولد فهي من فاستقطعت ما استبان خلقه أو بعض خلقه تصير أم ولده (٣) وإن لم يستبان

(١) ومن الاختلاف بين الولد والمقتن
 في ولده في أول عتاق هذه المجموعة •

(٢) قيمة المدبر اختلفوا فيها الأصح أنها
 نصف قيمته كذا في المحيط للسرخسي
 وعليه الفتوى كذا في تدبير نقد الفتاوى
 بعلامه كاش •

والفتوى به أن قيمة المدبر ثلثا قيمته قساعاً
 واختاروا لصداق الشهيد أنها النصف وهو
 مخالف لما في ابن الوصام كذا في تدبير
 من الفتاوى • وإذا كان التدبير مطلقاً
 فأنما يقوم مدبراً وإن كان مقيداً بقوم
 فأنما يضربان في التدبير •

وبه أفتى أبو السعود وقال ثلثاني أوافق
 الظاهر وبعض مشايخ قسوم أهل خبره
 إليه معلوم وأولورده عشر •

(ترجمة)

وقال كونها الثلثين الظاهر وقال بعض
 المشايخ فلهن توبهم أهل الخبرة

(٣) وسقافري بعض خلقه كذا أو جعل
 أو أصعب أو غنصر أو شر ولد فتكون به
 فقامت تقتضي العدة وتصير لأمه أم ولد
 كذا في الدرر في باب الحيض •

لا تسمى أم ولد له عندنا ولو قال حمل هذا الجارية متى أو قال ما في بطنها من ولد فهو متى ثم قال بعد ذلك كان يصح ولم يكن ولد انصهتته المرأة في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها متى ولم يقل من حمل أو من ولده ثم قال كان ويحاصفقه المرأة لم تكن أم ولده من أوائل استيلاء الخانية • (ط) أم أو قول موته يشهر أن جاريته حامل منه فأقطعت بعد موته بأربعة أشهر طامستين الخلق بكاه صارت أم ولده في باب الاستيلاء من عقاق الخانية • رجل قال إن كان في بطن جاريتي غلام فهو متى وإن كانت جارية فليست متى فولدت ولدا لاقول من ستة أشهر ذكر عصام أنه ثبت نسب منه غلاما كان أو جارية لأن الإنسان لا يعلم ما في بطن الحمل (١) في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولدين دعوى الخانيسة • لا تنوب أمومية الولد في الجنون على الدعوة من استيلاء الخانية (٢) • يصح استيلاء المعتوه والجنون مع عدم الدعوة منهما من المحل المزبور وكذا في عقاق فتاوى البرزانية • ذكر في الكافي ومن قال لامته إن كان في بطنك ولد فهو متى فعالت فولدت وشهدت فأبى على الولادة ثبت النسب منه وصارت أم ولده هذا إذا ولدت لاقول من ستة أشهر من وقت الاقرار فإن ولدت لسة أشهر فصاعد لا يلزمه لاحتمال أنها حملت بعد قول المولى فحكم بكم المولى مدعيها هذا الولد من حاشية شرح الوقاية للمولى الشهيرة • كمال في ثبوت النسب • قال لامته إن كان في بطنك ولد فهو متى فشهدت امرأة على الولادة لاقول من ستة أشهر مد أو قول متى أم ولده في ثبوت النسب من الفرز • ولو قال إن كان في بطنك ولد فهو متى إلى سنتين فولدت لاقول من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وإن ولدت من أكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب والتوقيت باطل من استيلاء الخانية • ينبغي لنا أن نعرف أنه فيما إذا قال إن كان في بطنك ولد أو قال إن كان بها حمل فهو متى بانفاد التعليق أمّا إذا قال هذه حامل متى يلزمه الولد وإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر إلى سنتين حتى ينفض فيه ويصرح في الاجناس في كتاب العتاق في آخر ثبوت النسب من طلاق غاية البيان • ولو أنكر أن أمه حبل منه ثم جاءت ولده لسة أشهر ثبت نسب منه لأن الدعوة صادفت ولد موجود في البطن وإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لافلا لم تنقح بوجوده وقت الدعوة لاحتمال بدونه بعدها ولا تصح الدعوة بالثبوت ولو حرم عليه وطء أمه بآن وطها أو بآن أو بآن هو أمها أو أبنتها لحاشية لسة أشهر لا يثبت النسب منه إلا بالدعوة لأن الفراش قد انقطع بالحرم المؤبد ولو جوب العدة فنصار ككفر الفراش المتكوح لا يثق مع الحرمة المؤبد فضرها أولى والنسب بدون الفراش لا يثبت إلا بالدعوة ولو مات سدها أو أعفها ثبت نسب ولدها إلى سنتين من يوم الفراق (٣) لأن المعتدة والفراش يثق ما يثبت العدة ولا يمكنه نفيه لأنه لا تكدر فراشا لم يخل به دليل أنه لا يثبت نفيه إلى غير ما للتزويج فالتحق بفراش المتكوح في الوكادة والقوة ولا كذلك قبل العتق والنسب معتق من الفراش منتر عن وقتها كذا كده ووضع بضعة فلا يملك نفيه بعدت كده كالأجل قطع فراشه ولو حرم عليه بالخص والنفس أو الأحرار أو الصوم يثبت النسب من المولى لأنه لم يصر المحلل وانما حرم الفعل فلا يثبت بالفراش

(١) وفي الأصل رجل له أمة حامل فقال إن كان حملها غلاما فهو متى وإن كان جارية فهي من فلان أو قال ليس متى فولدت غلاما أو جارية لاقول من ستة أشهر يثبت نسبها منه في دعوى التناو خانية عذر من قال لامته إن كان في بطنك ولد فهو متى فشهدت على الولادة امرأة فهي أم ولده كذا في ثبوت النسب من الوقاية عذر (٢) في توجد هذه المسئلة في الخانية والمسئلة الثانية موجودة في استيلاء الخانية عذر

(٣) وإن مات عن أم ولده أو أعفها لخاص بولد ما بين سنتين يلزمه وإن جاءت به لاكثر من سنتين لا يلزمه لأن الولد لا يثق في البطن أكثر إذا الدعاء فثبتت لأنه لما ادعاه تبين أنه أعفها في حال قيام العدة وهي في تلك الحالة فاقعة على حكم فراشه فكان مشا ولأنه كذا في الرجعة من طلاق البسوط عذر

كما في النكاح من المخطأ للسرخسي في باب أم الولد من العتاق * وفي نوادر ابن سماعة
 عن محمد بن رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقه قال يلزمه وعليها العدة
 في الثلاثين من دعوى التناحرانية * لومات رجل عن أم ولد غيبات بولدها ميتا وبين
 ستين ونفاه الورثة لم يثبت نسبه من الميت في قول أبي حنيفة ولم يرث إلا بشهادة شاهدين
 إلا أن يكون جلاظا هراقت قبل فيه شهادة امرأة ولو أقر به الورثة ثبت نسبه منه وورثه
 وعندهما يقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فإن كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة
 امرأة كفاية وإن كان المولى مسلما وأم الولد كفاية لم تقبل منه الشهادة امرأة مسلمة
 في نفي النسب من دعوى خرافة الأكل * وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى ورجل باع
 جارية قد حبست عنده فولدت في يد المشتري فأدعى البائع الولد تصح دعواه وتصير الجارية
 أم ولده ويصل البيع استصحابا فلأن المشتري أعتق الولد ثم ادعى البائع فدعواه
 باطلة ولو أعتق المشتري الأم فهو رائه وتعتبر دعواه فيرد على المشتري حصته من الثمن هذا
 إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشتري هذه الجارية وباعها
 بعد ستين حتى علم أن العلوق كان في ملك البائع فإن كان مشكلا بأن جاءت بالولد ستة
 أشهر فصاعدا من وقت البيع ولأقل من ستين فأدعى البائع لا تصح دعواه إلا بتصديق
 المشتري ولو ولدت لأكثر من ستين من وقت البيع فأدعى البائع وكذا في المشتري لا تصح
 دعواه ولا يثبت النسب وإن صدقه المشتري يثبت النسب ولا يصلح البيع ويجعل ذلك على
 الاستيلاء بيمين النكاح في العاشر من دعوى الخلاصة وكذا في البرازية * وفي المتن
 رجل باع أمة ولها جارية فقال البائع ليس هذا الحبل مني وهو من غيري فولدت عند
 المشتري لأقل من ستة أشهر فأدعى البائع جازت دعواه وردت الجارية بولدها البائع
 ولو ادعى البائع ثم ماتت الأم أو أعتقه المشتري فعنه باطل ويرد إلى البائع ويضمن
 في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع من المحل المزبور * أمة ولدت عند المشتري
 فقال البائع هو ولدي ولده لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقال المشتري دعواه باطلة
 لأنها ولده لا أكثر من ستة أشهر من البيع فاقول للمشتري وإن أقام أحدهما ينفى بغير
 له وإن أقامها الميتة فعند أبي يوسف دية المشتري أولى لأبائها مصحة البيع وعند محمد
 دية البائع أولى لأبائها الحرة قنية من باب دعوى الولد من كتاب الدعوى * رجل
 تزوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فأدعى المولى أنه منه يثبت النسب لأنه أقرب نسب من
 غيره وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبورا لم يثبت النسب من المولى لأنه ثابت النسب
 من الزوج وعلى الزوج كمال المهر لوجود الدخول حكاه في النسب من نكاح الخفائية *
 رجل تزوج أمته من عبد فجاءت بولد ثم ادعى البائع ولدها يثبت النسب منه ولكن يقتضي طهراره
 بالنسب والولد ولد الزوج لأنه فرأى في الاحتلاف من محضارات النوازل * كل مملوك
 يثبت نسب ولدها من مملوكها أو مملوك بعضها كانت أم ولدان يثبت نسب ولدها منه وكذا
 الجارية إذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح أو وطء شبهة ثم مملوكا من ثبت نسب ولدها منه
 تصير أم ولده عندنا وإن ملك ولده منها عتق عليه وإن ملك ولدها من غيره يكون مملوكا

ولأن يبعه في فعل الاستيلاء من الغلبة • وإذا تزوج الرجل أمة وحل فولدت له ثم اشتراها ولملكها بسبب آخر صارت أم ولد له لأنه ملك جارية ولد منها ولد ثابت النسب قصير أم ولده قاسا على ما إذا استولد في ملكه في العاد من دعوى الولو الجارية • ولو زنى بجارية فجاءت فولدت اشتراها لا تصير أم ولد (١) لأن أمة الولد باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما إذا وطئها ثم ملكها ثم جاءت فولدت في الاستيلاء من محضارات النوازل • من ملك ولده من الزنى فإنه يثنى عليه ومن ملك أخته لا يمين من الزنى لم يثنى • ولو كانت أخته لا تسمى الزنى عتقت والفرق في غاية البيان في باب الاستيلاء أنباء في كتاب العتاق • ولو اشتري جارية قد فولدت منه مع بنت لها من غيره قصير الجارية أم ولده ليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت وإن تزوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت لأن بها ولدت البنت بعد ما صارت أم ولده بعد النكاح من استيلاء الغلبة • وفي القنينة في من تزوجت العتاق رجل وطئ جارية أياه فولدت منه لا يجوز له بيع هذا الولد أي الواسي النسبة • ولأنه ولد وله يثنى عليه حتى دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يثنى عليه وإن لم يثبت نسبه منه في نكاح الرقيق من العبر • ولو وطئ جارية امرأة أو جارية والده أو جدته ثم ولدت وأدعاه لا يثبت النسب ويذكر عنما أخذ النسبة (٢) فإن قال أحط إلى المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدقه المولى في الإحلال (٣) وفي أن الولد منه فإن صدقه في الأمرين جميعا يثبت النسب والإحلال وإن كذب المولى ثم ملك الجارية يومها من الدهر يثبت النسب من استيلاء الغلبة • وفي التبين ولو ولدت منه جارية غيره وقال أحط إلى مولاها الولد يصدقه المولى في الإحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فإن ملكها ولو لم يثبت نسبه وصارت أم ولده ولو صدقه في الولد يثبت نسبه • ولو استولد جارية أحد أبويه أو امرأته وقال ظننت أنها تحمل فللم يثبت نسبه منه ولا حد عليه وإن ملكه وما عتق عليه • وإن ملك أخته لا تصير أم ولده لعدم ثبوت نسبه انتهى • في باب الاستيلاء قيل كتاب الأيمان من البررائق • ولو أذى عبد أمينا أنه ابنه من الزنى لم يثبت النسب صدقه المولى أو كذبه لما ينسب • ولو ملكه عتق عليه لأن العتق باعتبار البتة والغلبة والبضية وإنما تأتي وإن ملك أخته لم تصير أم ولده لأن الاستيلاء يثنى على ثبوت النسب فلا يثبت دونه فإذا صادق الزوجان على أن الولد من الزنى من فلان يثبت النسب من الزوج لأن حب ثبوت النسب قائم وهو القرائن والسبب يثبت حقا للعبي عصابة له عن الضياع فلا يصدحان على إبطال حقه في الرابع عشر من دعوى القنينة الفتاوى • (علم) استولد وطوء ما لا بد بعد موته يثبت نسبه وإن كانت مشتركة بتلك المستولت نصيب صاحبه في باب الاستيلاء من القنينة • الأب إذا وطئ جارية ابنه فجاءت فولدت فإنه يثبت النسب منه لأن الأب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قية الجارية لأنه ليس بحاجة أصلية هذا إذا كان الابن حرا مسلما وإن كان الابن ميتا يثبت من ابنته أيضا • وكفر الأب بفرقه بغير موته في استيلاء محضارات النوازل • وإن وطئ أبو الأب مع شاء الأب لا يثبت النسب منه لأنه لا ولاية لغيره حال قيام الأب • ولو كان الأب ميتا

(١) وبه أنقضى ابن خنيم وفي الظهيرة لا تصير أم ولده استحصانا وإن اشترى الولد عتق الولد لمكان الجزية والبغنية •

(٢) وأنقضى أبو السعد فغن وطئ جارية امرأته بالرجم ويمكن التوفيق بأن يحصل ما في الخانية في صورة فلان حصل وطئها ويدل عليه ما في الخانية في فصل تكرار المهر وسعي في حدود هذه المجموعة ويحيى أيضا في البراءة لاحد في هذه الصورة •

(٣) الإحلال انما يكون بالنكاح أو بملك العين •

ثبت القسب من الجسد لظهور ولا يشبه عند فقد الأب في الخامس عشر من عقاق لسان
الحكام • وان مات الرجل وترك أمة حاملاً وترك ابنين فأدعى أحدهما أن الحبل منه
وأدعى الآخر أن الحبل من أبيه وخرج الكلامان معا صحت دعوى الذي ادعى أن الحبل
منه ولا تصح الدعوى من الذي ادعى أن الحبل من أبيه وضمن نصف قيمة والعقر أشربة
وقال شيخ الإسلام هذه المسئلة تنصب من باب دعوى تنظم الأقرار بالوطء كدعوى
الاستيلاء وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ على ما يأتي بيانه هذا الذي ذكرنا إذا خرج
الكلامان معا وكذلك الجواب فيما يدعى الحبل من أبيه بالدعوى لا تصح دعوى في حق
النسب ولعل من يعتق نصف الجارية ونصف الولد باقراره ويقت نصف الجارية ونصف الولد
وقبلاً لا ترعد أي حنيفة ولا يضمن المدعى لأخيه شيئاً من الأثم ولا من الولد وأما على قول
أبي يوسف ومحمد إذا ادعى أن الحبل لأبيه عتق الولد والجارية كله ما كان ادعى الاستيراء
بعد ذلك أنه أبيه فتدعى حنيفة صحت دعواه وصار له من الجارية أتم ولد ولا يضمن
لصاحبه شيئاً من الولد ولا من الجارية وعلى قول أبي يوسف ومحمد ثبت نسب الولد
منه استصفاً ما وإن لم يكن مك في ضمن نصف العقر لصاحبه في الثامن والعشرين من
دعوى التاتارخانية • ولا يضمن أم الولد بالنسب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي
حنيفة قاضيان في الاستيلاء (١)

﴿كتاب المكاتب﴾

المكاتب عاقل خمس خصال يافر ويبيع ويشترى بالتقذ والتسبيته ويدفع المال مضاربة
ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق ببيع ولا بغيره ولا يتزوج إلا بإذن
المولى ولا يهب ولا يشترى ولا يهني بحاشية كالعبد المأذون (٢) في فصل المكاتب
من الخيانة • للمكاتب أن يبيع ويشترى لأنه صار ما ذوناً في التصرف والبيع والشراء
من باب التجارة وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأي جنس كلن وبالتقذ والتسبيته في قول
أبي حنيفة وعندهما لا يملك البيع إلا بما يقاين الناس في مثله بالدرهم والدينار والتقذ
لأب التسيته كالوكيل بالبيع المطلق وهي من مسائل كتاب الوكالة وله أن يبيع ويشترى
من مولاه لأن المكاتب فيما رجع إلى ملكه ومناقه كلن فكان فيها بمنزلة الأجنبي
فيوزعه من مولاه وشراؤه منه كالمجنوز ذلك من الأجنبي إلا أنه لا يجوز له أن يبيع
ما اشتراه من مولاه رجعة إلا أن يبيع وكذلك المولى فيما اشتري منه لأن بيع
المرجعة بيع أمانة فيجب صماته عن الخيانة وشبه الخيانة ما أمكن وكسب المكاتب
مال المولى من وجه فيجب أن يبين حتى ترتفع الشبهة ولا يجوز له أن يبيع من مولاه مدرهما
بدرهمين لأنه بعدد الكتابة صار أحرى بكاسبه ضاراً كالأجنبي في المعامضة المعلقة
وكذا لا يجوز للمولى ذلك ما ينافيه في فصل ما يملك المكاتب من البدائع وذكر في فتح القدر
أنه يخالف المكاتب في إحدى عشر مسألة الأولى إذا مات العبد قبل الأدام ترك ماله لأهله
للمولى ولا يؤدى منه عنه ويقت بخلاف الكتابة الثانية لو مات المولى في يد العبد كسب

(١) أم ولد من اثنين مات أحدهما صحت
ولم تسمع الآخر عند أبي حنيفة لأن مالته
أم الولد لا قيمة لها عنده من الفيض
الكرمي

(٢) المكاتب كالمأذون في جميع
التصرفات ويمنع من السرقات إلا
ما جرت به العادة وله أن يسافر وأن شرط
المولى أن لا يعسر بحسن البلد ويزوج
الامة بخلاف العبد فإنه لا يزوج
ويكاتب عبده كذا في خزائن المفتين
في المكاتب

قوله أنه أي المقت على جعل إضافته
المكاتب الخ اه

كان قولة المولى وبيع العبد بخلاف الكتابة الثالثة لو كانت أمه قولت ثم أدت فحققت
 لم يعتق ولده لأنه ليس له اسمكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة الرابعة لو قال
 العبد للمولى سلعني ما غط المولى وأدى تسع مائة لا يعتق بخلاف الكتابة زاد في البدائع
 أنه لو أدى مكان الدار هدمه نأى لا يعتق وإن قيل لعدم الشرط الخامسة لو أرى المولى العبد
 عن الألف لم يعتق ولو أرى المكاتب يعتق كذا ذكروها وانظرها أنه لا موقع لها إذا الفرق
 بعد تحقق الإبراء في الموضوعين يكون والإبراء لا يتصرف في هذه المسئلة لأنه لا دين على
 العبد بخلاف الكتابة السادسة لو باع المولى العبد ثم اشتراه أو رده عليه فبأن العيب فحق
 وجوب قبول ما ياق به خلاف عن أبي يوسف ثم وعند محمد لا ولكن لو قبضه متى بخلاف
 الصنعية في أنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله وبعد قابضا الدائمة أنه يقتصر على
 المجلس فلا يعتق ما لم يرد في ذلك المجلس قبلوا اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر فأدى
 لا يعتق بخلاف الكتابة هذا إذا كان المذكور من أدوات الشرط لفظة إن كان كان لفظة
 إذا ومضى فلا يقتصر على المجلس الثامنة أنه يجوز للمولى بيع العبد بقوله هذا قبل
 أن يردى بخلاف الكتابة التاسعة أن السيد أن يأخذ ما ظفر به مما كتبه قبل أن
 يأتيه بما يردى به بخلاف الكتابة العاشرة أنه إذا أدى وعق وفضل عنده مال مما كتبه
 كئن السيد بخلاف الكتابة الحادية عشرة لو اكتسب العبد ما لا قبل تعلق السيد فأداه
 إليه بعده متى وان كان السيد يرجع بماله بخلاف الكتابة لا يعتق ما ياد لأنه ملكت للمولى
 الآن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه يصير حثيثا حتى به من سيده فإذا أدى منه عتق
 انتهى في العتق على جعل من البصر الرائق (في شرح قوله ولو عاق عققه باده) • إذا
 لا تصد بالشرط الفاسدة إذا كانت الشروط غير داخل في طلب العبد بأن كاتبه على أن
 لا يخرج منه من البلد فان الكتابة على هذا الشرط تضع ويطل الشرط وأما إذا كان الشرط
 داخل بأن كاتبه على خيرا وخسيرا فانه يفسد به فليحط في باب المتفرقات من
 البيوع • ثم الجاهالة البسيطة لا تمنع صحة الكتابة كما إذا كاتبه على عبد مطلق أو على ترك خطبة
 مطلقة جائز ونعريف إلى الوسط في الفصل الثامن من عناق الثانية • وأعلم أن حكمكم
 الكتابة القاسدة أن يكون للمولى حتى الفسخ وإعادة له إلى الرق من غير رضا العبد وللعبد
 أن يفسخ الجائزة والفسادة بغير رضا المولى عادية • ويجوز الاعتراض عن الأجل بين
 المكاتب والمولى حتى لو قال لولاه ردني في الأجل حتى أن يردني في البذل وقال سلعني من
 بدل الكتابة كذا حتى أتزل حتى في الأجل وأجل لأن البذل صاع في الثامن من صلح البرازية •
 وإذا كاتب مدبره جائز لأنها باقية على ملكه كتم الولد فان مات المولى فلا مال لغيره (١)
 كانت بالنيابة من أن تسمى في ثلث قيمته مال أو جميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة وقال
 أبو يوسف نسي في الأقل بلا خسار وقال محمد نسي في الأقل من ثلث قيمته أو ثلثي الكتابة
 والصحيح قول أبي حنيفة لأنه بالتدبير عتق الثلث منها من غير رضا والكتابة وعقب بعد
 التدبير فتتناول ما لم يتناوله التدبير وإذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت
 عنها السعاية بالأجباع لاستحقاقها الجزية بالتدبير والمستسى إذا استحق الجزية من جهة

(١) وانما يقيد به لانه لو كان له مال غيره
 وهي تخبر من ثلثه تحققت بالتدبير
 وسقطت عنه الكتابة لو وقع الاستفتاء
 بها من أداء المال فكان هذا بمنزلة
 ما لو عتق المولى مكاتبه كذا في البسوط
 ثم أشرح الهداية

أخرى بطلت عنه الصحابة في آخر المكاتب من المضمرات شرح القدوري * وجعل قال
المكاتبه وبحث ما في عليك لك فقال المكاتب لا أقبل عتق والمال عليه لأنه الدين من
عليه الذين تصع من غير قبول قترت بالرد ولعن لم يظهر الرق في حق العتق لأنه لا يقبله
ويظهر في حق بدل الكتابة من جهة المقتطعات * مكاتب عليه دين لمولاه وليس له ثم يجز بطل
دين المولى عليه ويباع العبد في دين الاجنبي * من عتق خزانة الاكمل * واذا استحق
بدل الكتابة أو كان زوفا غرقه ما يبطل العتق في المكاتب من خزانة المقتن * ولو وجد
المولى البدل ستوة أو وصاها لم يعتق بخلاف الزوف والمستحق فان كان القاضى قضى
يعتقه في الستوة عتق ويرجع المولى عليه ما دراهم من المحل المزبور * فان خدم
المكاتب المولى شهر اثم مات المولى انقضت الاجارة ويرى المكاتب من حصة ما خدم
والباقى دين عليه يحيط برشوى * واذا مات المكاتب وترك ولدا ولد في الكتابة يبيع في
مجموعه فان كان المولود مسترى يقال له ثلثا أن تؤدى الكتابة حاله والارث في الرق من مكاتب
الكتابة * وفي الاصل اذا مات المكاتب عن وفاة وعليه دين لاجنبي ولو له سوى بدل
الكتابة ولو وصاها من تدبير وغير ذلك يبدأ من تركته دين لاجنبي لأن دين الاجنبي أقوى
حتى يبق عليه بعد الهجز ثم يدين المولى ثم يسد الكتابة فان بقي بعد ذلك شيء يقسم بين
ورثته فان لم يبق الباقي بعد قضاء دين الاجنبي يدين المولى وبدل الكتابة يبدأ يسد
الكتابة ولا يبدأ بالدين لوجهين أحدهما في السداد ما للدين ابطاله انتهى لأنه اذا بدئ
بالدين والباقي لا يفي بدل الكتابة يموت عبدا ويبطل دين المولى والمولى لا يستوجب عمل
عبده دينا وليس في البداية يسد الكتابة استدا ابطال لها انتهى فكانت البداية قبل
الكتابة أولى والثاني انه اذا قبض بجهة الدين لا يصل العبد الى شرف الحرية واذا قبض
بجهة الكتابة يصل الى شرف الحرية فكان هذا الوجه أولى في كتاب المكاتب قيل الباب
الثاني من المحط البرهاني * وجعل قال لعبده اذا أدبت الى ألف أو مئى ما أدبت الى
ألفا فانت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يصح كون مقتصر على المجلس ولو قال ان أدبت
الى ألف يعتق قبل الاداء يقتصر على المجلس وله أن يبعه قبل الاداء وان جاء العبد
بالفداء أو بغيره الا ان يبيع بغيره على الضول فان وضعها في موضع بقدر المولى على قبضها
سكان ذلك قبضا وعتق العبد في التعليق والاضافة من عتاق الخاتمة * ولو قال لعبده
أنت حر على ألف أو باع نفس العبد منه فقبل العبد عتق بقبوله كما في البيع والمال دين
في ذمته حتى تصح الكتابة به بخلاف قبل الكتابة لأنه ثبت مع المناف وهو بقاء الرق على
ما عرف مختارات التوازل في المكاتب من العتاق * ومن قال لعبده أنت حر على أن
تخدمنى أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل أن
يخدمه بطلت الخدمة لا شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي
يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين ولو كان خدما سنة
ثم مات المولى فعلى قوله ما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته
ثلاث سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالاً يرضى لولاه في ماله بقيمة نفسه على قوله ما وعلى

قول محمد بن قتيبة الملقب (١) في أوائل عتاق شرح مختصر الطحاوي للإمام أبي
 ولم أرسك كما إذا مرض العبد مرضا لا يمكن معه الخدمة ويخفى أن يكون كالموت
 في العتق على جعل من العتق الرائق * إذا قال له أخدم فأولى سنة فأنشأت
 بعضهم قبل تمام السنة لم يعتق في فصل شرائط الركن من عتاق البدائع (٢)

(كتاب الولاء)

قوله ومن تزوج من العجم بمحنة العرب وولدت له أولاد أقول له ولد له المولى العبد أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف حكمه في هذا حكمكم * به لأن النسب إلى الأب كالأب
 عربيا بخلاف ما إذا كان الأب عبدا فإن العبد إذا تزوج بمحنة فولدت له أولاد أقول له
 لمولى الأم ولهما أن الأب مجهول النسب لأنه ليس له نسب معروف ولا ولا عتاقه وليس له
 عتاقه فكان ولا ولد له لمولى أمه كالمولى الأب عبد الأم بمحنة أقوم ولا يشبه هذا
 ما إذا كان الأب عربيا أو مولى عتاقه أن ولا ولد له أقوم أمه ومروءة المستلفة
 رجل حر الأصل يحمي من غير العرب ليس يحمي لاحد ولا مولى لاحد تزوج بمحنة
 العرب فولدت أولاد فعند هذا أولاد لمولى الأم لأن غير العرب لا يتناصرون القبايل
 فصارت بمحنة تزوجت عبدا وقال أبو يوسف ولا وهم لمولى أمهم خالي في شأنان الوضع
 بمحنة العرب وقع انقضا فحق لو كان التزويج بمحنة غير العرب يكون الحكم فيه كذلك
 فإن كانت الأم حرة ولا ولد له عليه الاحد والأب مولى فالولد ولا ولد له لأن الولد يتبع
 الأم في حكمه ومن ولا ولد له الحداوى * (الظهيرية) ولا العتاقه للمعتق أو لعبد ولا يكون
 لعبد عتاقه بغيره امرأه أعنت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المعتقة فولد العبد
 للأم لأن له عتاقا فان مات الاب لا يتحول ولا العبد إلى أمه لأنه عتاقه لمعتقها في آخر
 الثالث من ولا التناحر خاتمة * علول له اثنتان اشتراك الأب فعق عليها ثم أحدهما
 مع الأب اشتراكا للأب فعق عليها ثم مات الأب فقامت من ابن أو بنت فالمراتب بينهم
 لذلك مثل حظ الاثنين ولا شيء للولد فإن مات الاب بعد ذلك فقامت من ابنتين وعن
 ولا ثابت عليه لخص من أحدهما ميت وهو الأب والأخرى * فللاختين الثلثان والثلث
 الباقي بحكم الولاء يكون نصفين نصف العشرة مع الأب ونصفه للأب ولا يكون
 بين الاثنين نصفين للولد الشابت لهما على الأب فإن المرأة تزوجت معتقة معقها بالولد
 كما تزوجت معتقة فيكون أصل القرية من ثلاثة ثم انكسر بالانصاف وتبين فإذا
 نصفت ثلاثة مرتين يكون اثني عشر فخص نصف المسئلة لهما ثمانية والخمسة والثمانية
 المشتركة من ولد نصفا وسهمان بولد الأب بينهما نصفان مبسوط من كتاب الولاء
 في كتاب الفرائض * المحقة ان تزوجت نفسها من معتق قوم في هذا الوجه الولاء لمولى
 الأب لأنه استوى الجانبان في الولاء لأن في كل جانب ولا عتاقه والأب هو الأصل في الولاء
 فكان الاثبات من جانب الأب أولى شرح المنظومة لابن النخعي * لو أعنت مسلم ذنبا
 أو ذنبي مسلم أقول له العتق منهم للمعتق لما قلنا الأم لا يرث لاتعد أم شرط الارث وهو اتحاد

(١) وفي الحواشي القديمة ويقول محمد
 نأخذ كذا في البر الرائق في العتق على
 جعل وفي عتاق مختصر الطحاوي قال
 محمد عليه قيمة خدمته وهذا قول أبي
 حنيفة الأول وبه نأخذ كذا ينظر
 جامع هذه المجموعة ورأيت في محط
 السرخسي ويحيى في وصايا هذه
 المجموعة *
 (٢) وإن أخذت يقيم عند غير السلطان
 فخصه بفرقه مولاه برضاه فهو جازل لأن
 الكلفة تنسخ بالتراضي من غير عذر
 وبالعبد أولى هداية من باب موت
 المكاتب وعجزه

الملة قال عليه الصلاة والسلام لا توارث أهل ملتين شتى وقال عليه السلام لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز أن يكون الولاء ناشألا لانسان ولا يرث به لانسان شرط الارث به على ما ذكره كسبي لو أسلم الذي منتهما قبل موت المقتى ثم مات المقتى برث به لصقني الشرط وكذلك كان للذي الذي هو مقتى العبد المسلم عصبته من المسلمين بأن كان له مسلم أو أب أو ثم مسلم فانه يرث بالولاء لأن الذي يجعل بغيره الميت وإن لم يكن له عصبته من المسلمين يرث آليات المال ولو كان عبد مسلم بين ذمتي ومسلم فأعتقه ثم مات العبد فحصب ولأه المسلم لأن المسلم يرث المسلم والمقتى الآخر لا يرث عصبته الذي من المسلمين إن كان له عصبته وإن لم يكن يرث آليات المال من أوائل ولأه البهائم • ولومات وجمل واختصم رجلان في ميراثه وأقام كل واحد منته أنه أعتق الميت وهو ملك وأه وأرثه لا وارث له غيره ولم وقت البتتان وقتان في الميراث ثم ما لانتما استويا في الدعوى والحق ولم يقن القاضي بكذب أحدي البيتين بل أوزان كل واحد من الفريقين ما ينشأ بطلان فداء الشهداء وهو التصرف في العبد وأعتاق العبد به وذلك والمشهور به (١) مما يحتمل الاشتراك في قضيتهم ففسخا كافي الاطلاق هذا إذا لم يوقت البتتان فإن وقتا وقت واحد أهما أسبق قضى لاسبقهما وقتا اعتبار الثابت بالينة بالثابت عيانا ولو كان جاء أحد التعمين أولا وأقام البينة أنه أعتق الميت وهو ملك وقضى القاضي بينته ثم جاء المدعي الآخر وأدعى وأقام البينة أنه أعتق الميت فاضى لا يقضى للثاني ولو جاء أحدهما وأقام البينة على دعواه قضى بالولاء بينهما من ولأه المحلة البرهاني • ولو قضى القاضي بالولاء والارث لاحدهما ثم شهد آخران لاخر بغيره لا يقبل إلا أن شهدوا أنه اشترى من الأول قبل أن يمتعه فيقبل قضاء الأول لأنه ظهر أن القضاء وقع بمقتى غير نافذ ولا ما ملل فيكون باطلا بمتلاف الأول لأنه القضاء بالمقتى قد ضمن حيث الظاهر والحق لا يحتمل الفسخ فكذلك القضاء به لا يحتمل الفسخ ومصار كالوإذا عانصيب واحد وأقام البينة قضى بينهما ولو قضى لآخره هاهنا ثم أقام الآخر البينة لا يقضى لأن القسب بدعي لا يحتمل النقض فكذلك هذا في باب الشهادة بالولاء من محيط السرخسي

﴿كتاب الأيمان﴾

- (١) الأول ثبأ يكون يمينا وما لا يكون يمينا • ولو قال بسم الله لأفعل كذا لا يكون يمينا مختارات التوازي في الأيمان (٢) • ولو قال يميني الرسول أو يميني الأيمان أو يميني القرآن أو يميني المساجد أو يميني الحرم أو بالصلاة أو بيمين دين الله أو حدوده أو طاعته أو بشرعته أو بالقرآن أو بالمصحف أو بعلامته أو بأسمائه أو بأوصيائه أو بالصلاة لا يكون يمينا فتاوى ظهري في الفصل الأول من الأيمان • ولو قال يميني النبي لا يكون يمينا لأنه غير متعارف (٣) ولكن حقه عظيم وكذلك لو قال يميني القرآن ويمين الأيمان لا يكون يمينا مختارات التوازي من الأيمان • وفي الفتاوى لو قال إن فعلت كذا فاني بري من القرآن أو التلبه أو بالصلاة أو صوم شهر رمضان فالتكليف هو المختار في نوع القضاء اليمين من أيمان فيض
- (٢) المختار أنه ليس بيمين تقدم التعارف
فقر القدر في ما يكون وما لا
في الأيمان وأما إذا تعارف في ديارنا
فدين أن يكون يمينا كذا فيض جامع هذه
المجموعة
- (٣) وأما إذا تعارف في ديارنا فيض
أن يكون يمينا

(١) وهو الولاء واستحقاق الميراث كما لو
أعتق نائب واحد صكك في محيط
السرخسي

كرهه • والبرائة من الشفاعة لا تكون عينا في الاصح - برائة في التوبة الثانية في البرائة
 من الفصل الثاني (من الأيمان) • وكل ما كان تميزه كفا يكون تطبيقه عينا عندنا
 مثل أن يقول إن فعلت كذا فأنا بريء من التقصير في المال لأن البرائة من الله تعالى
 في المال كفر والكفر واجب الاستماع فإذا علمه بشرط فقد أكد الاستماع فبكون عينا
 مختارات التوازل في الأيمان • لو قال صليح وصابي لهذا الكافر لا يكون عينا عليه
 الاستنفار - جامع الفتاوى وكذا في الزبد • ولو قال إن كنت فلانا فهو مجرسي فكلمه
 لا يكفر لأن هذين • ولو قال أنا مجرسي بكفر لأن الأول تطبيق وتعلق الكفر بالشرط عينا
 والثاني تميز من إيمان الواجبة وكذا في التبيين في باب ما يكون عينا وما لا يكون عينا
 • أما الميم فبدراسة ذكر شرط صليح وحرام عالج يحلف به عادة فهو مشروع أيضا لأن
 الجزاء يحمله على وجود الشرط أو نفيه وصبي الأيمان على العرف عادة والعادة فيما يعرف
 الناس الخلق به يكون عينا والأفلا وتجريم الحلال عينا عندنا (١) خلافا للشافعي
 ولو قال الخمر على حرام فالصحيح والختار أنه يكون عينا مختارات التوازل في أول الأيمان
 • قال هذه الدراهم على حرام (٢) أن اشترى بها شيئا ويشتري بها أو يهبها لا يثبت
 في باب ما يكون عينا من التبيين والمزيد • ولو قال هو ردي أو أصراني أن فعل
 كذا أو شترته الكفارة في كفره اختلاف المشايخ • وقال شمس الأئمة السرخسي
 (٣) أن اعتقده عينا يكون عينا وإن اعتقده كفرًا لا يكون كفرًا ولو قال أنا شر من
 الجوسي أن فعلت كذا فهو عيم • وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار أو
 فعلت كذا في نوع الصلوة الميم من إيمان فض كره • ولو قال أنا شر حرامت
 حرام أو حتى كفتن (أي حرام على أن أكل) يكون عينا ولو قال هذه الدراهم على
 حرام يكون عينا على الانشاق وفي الطعام على الأكل وفي التوبة على التمس مختارات
 التوازل (في كآب الأيمان) • وحمل قال والله والرحمن والرحيم لا يفعل كذا يفعل
 في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويعتد الميم بعتد الاسم إذا لم يجعل الاسم
 الشاق نعمًا لا قول وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة وبأخذ المشايخ
 مرقته لأن الواو بين الاسم الأول والثاني والثاني والثالث والواو والقسم لا والواو عطف
 فلم يجعل الثاني بالأول ولا الثالث بالثاني فإذا ذكرنا برقيب الثالث اقتصر العطف على
 الثالث فبكون عينا واحداً أو كثرنا شايخ على ظاهر الرواية • ولو قال والله والرحمن
 لا فعل كذا ففعله يلزمه كفارة ثلث في قوله لهم • ولو قال والله لا فعل كذا تعتد الميم
 في ظاهر الرواية وروى ابن جماعة عن محمد أن في الاسم الواحد لا تعتد الميم ويحمل الثاني
 على التوكيد والتكرار • ولو قال والله لا أدخل هذه الدار ثم قال والله لا أدخل هذه الدار
 فدخلها مرة يلزمه كفارتان • وكذا لو قال لا أمره والله لا أقر بك ثم قال في مجلسه والله
 لا أقر بك فقر به مرة يلزمه كفارتان وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن
 الفضل قال إذا قال الرجل والله لا أكل فلانا ثم قال مرة أخرى والله لا أكل فلانا فكلمه
 مرة ثلث في الثاني التكرار والثالث كيد يلزمه كفارة واحدة وإن نوى به الجالفة

(١) تحريم الحلال عينا حتى لو قال هذا
 التوب على حرام فليس به حنت كذا
 في نواة الفتاوى في فصل ما يكون
 عينا وما لا من الأيمان ع

(٢) والختار الفتوى أن أودبه التحريم
 غيب الكفارة وإن أودبه الإخبار
 لا يجب وإن لم ينو شيئا فكذلك لأنه لا يمكن
 تعصيه اختيارا وكذا في باب ما يكون عينا
 من التبيين والمزيد ع

(٣) والختار الفتوى في جنس هذه المسئلة
 ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر
 إن كان الحالف يعتقد أن مثل هذا اليمين
 كاذبا كفر بكفر والا فلا لأن الأقدام
 عليها لا يكون وضعا بالكفر كذا في باب
 ما يكون عينا من التبيين ع

أو لم يوشبها بآزمه كفارتان رجل قال والله لا أنفل كذا فهي بين واحدة لأنه جعل الاسم الثاني نعتاً للآخر فكأن بيننا واحدة كالأول والله العزيز لا أنفل كذا ولوقال بالله لا أنفل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رخصها يكون بيننا لله ذكر اسم الله بحرف القسم وإنطلق في الإعراب لا يمنع صحة اليمين ولوقال الله لا أنفل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون بيننا لأنعدام حرف القسم الآن يصير بها الكسر فيكون بيننا لأن الكسر يقتضي سبق الحرف المنخفض وهو حرف القسم وقبل يكون بيننا بدون الكسر ولوقال الله لا أنفل كذا قالوا لا يكون بيننا لأنه لم يذكر اسم الله إلا إذا أمر بها بالكسر وقصد اليمين ولوقال والرحمن لا أنفل كذا وأراد به سورة الرحمن روى بشر أنه لا يكون بيننا ولوقال والحق لا أنفل كذا وقال بالحق لا أنفل كذا ليكون بيننا لأن الحق من أسماء الله تعالى ولوقال حقاً لا أنفل كذا اشتقوا فيه قال بعضهم لا يكون بيننا والصحيح أنه إن أراد به اسم الله يكون بيننا ولوقال باسم الله لا أنفل كذا يكون بيننا من أوائل أعيان الخلائق ولوقال أشهدك الله وأشهد ملائكتك أن لا أنفل كذا أفضل ويستغفر الله وتنازه الكفارة بخلاف أشهد بالله أو أشهد مسلماً في تكريم (أي لم أفضل من الإسلام شيئاً) أن أفضل كذا أو فعل لا يجب عليه شيء إلا إذا نوى أن ما أقام من المفروضات لم يكن سقاً كأنه قال إن فعل كذا فهو كافر في باب فيما لا يكون بيننا من أيمان الزانية • ولوقال مرا سوكتة بطلانك كهـ شراب مخدوم (أي على بين بطلان لا أشرب خراً) فشرط بطلت امرأته وإذا لم يكن حلف ولكن قال قلت لرفع تعزيرهم لا يصديق قضاء ولوقال مرا سوكتة خاله است كهـ شراب مخدوم (أي على بين بطلان أهل المنزل لا أشرب خراً) وشرب بطلت امرأته لأن الإوهام تنصرف إليه ولوقال لا تخرجني من الدار بغير إذني فاني قد سلطت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لأنطلق لأنه ما أضاف بالطلاق إليها من أيمان معسراج الدواية في باب ما يكون بيننا وما لا (١) • وفي الخلاصة والخلاصة للفقهاء لا يبرأ أخذه صاحبه الذي بالطلاق والعناق والتندر وفي فتاوى محمد بن الوليد ولوقال إن لم يكن هذا فلا تافعلي بحجة ولم يكن فلا تافعلي لأن لا يشك في أنه فلا تافعلي انتهى فقد علمت أن اليمين بالطلاق على وقوع الفلق ذاتين خلافاً لموجب لوقوع الطلاق من أيمان الجور الرقيق (في شرح قوله وفلتا لقي) • رجل أخذ السلطان فلقه بإزد (أي بآله) فقال الرجل يزد مثل ذلك فقال له كهـ روز آريه يسلي (أي تضر يوم الجمعة) فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يثبت لأنه لما قال يزد وسكت ولم يقل قل يزد لم أنفل كذا لم يكن بيننا وقتب من هذه المسئلة كثير من المسائل في باب ما يكون بيننا من التعبين والمزيد • الحالف على عقد لا يثبت إلا باليجاب والقبول إلا في نسخ فاته يثبت بالإيجاب وحده والهبة والوصية والإقرار والإبرام أو الإباحة والصدقة والأعارة والقرض والمكفالة قبيل كتاب الحدود من الأشياء • (الثاني في بيان نية الحالف والمختلف) وإذا حلف الرجل على شيء ثم بدى فيه فاته قال ذلك على ثلاثة أوجه أحدها أن بدى فيه نية عملي بجزء في العرف ويصحته الكلام فيه فاته

(١) قال حلف أو قال سلطت بالطلاق أن لا أنفل كذا ثم فعل بطلت وحش (في) لا تطلق رواية قسبة وإن كان كذا بأو أدب المقسرة أن لا يقول بصديق ديانة لأنه تعليم بل أدبه أن يقول لا يصديق كذا في البرائة فيما يكون بيننا • ولوقال مرا سوكتة خاله است (أي على بين بطلان أهل المنزل) يكون إقراراً بيمين الطلاق كذا في مختارات التوازل في الإيمان بعد

بصدقه في ذات في قول الفقهاء فيما بينه وبين الله تعالى والثاني أن يدعى بغيره بما يجوز في العرف ولا يفعله الكلام بوجه فانه لا يصدق في تلك النية والثالث أن يدعى فيه نية لا يجوز في العرف ويصدق الكلام في وجه فانه لا يدعى في القضاء وبين فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن يكون ذلك بما يلزم به سلباً أو عتاقاً فاعرف ذلك من أيمان التفت * (ق) ولو قال المستخلف وهو غير معلوم أمر أن يكون ما قلت أو هل يكون ما قلت فقال المستخلف عليه نعم ثم قال المستخلف أردت به فإني أمر أن لا أتابع سوا مسكت الخائف أو قال أردت به سلباً فقط لأن المعتبرية المستخلف لنية الخائف حدد إذا كان اليان منه ما في مجلس الخلف وأما إذا كان بعده فتنة الخائف معتبرة لانيته لأن الخلف على الإطلاق غير مشروع لانه منهي عنه فتنة الخائف امتناع عنه ونية المستخلف ارتكابه فتعتبر نية الخائف لانية المستخلف فلا يقع وكذا لا يقع لو قال الخائف عند ذلك لا أقبل سواك اليان منه ما في المجلس أو بعده وكذا لا يقع لو قال المستخلف أردت به غير الإطلاق أو ما أردت به شيئاً ولو نوى المستخلف عليه الإطلاق يجوز به يقع لأن قوله هذا كناية فتعتبر نية الخائف إذا لم ينو المستخلف شيئاً ولو قال المستخلف هل يكون سلباً فلا تأثم أو أياً ما فقال المستخلف عليه أكرن أو نعم يقع لأن الجواب يتضمن ما في السؤال وإن لم يكن صريحاً وعند تصريحه بما لا طريق الاولي حاوي الزاوية في طلاق السكران * ذكروا أن المقام إذا أشهد عند استحلاف العالم بالطلاق الثلاث أنه يحلف كاذباً يدعى في الحزب وبالطلاق جميعاً وهذا صحيح في نوع التوكيل به وكذا منه من طلاق البرازية * قال من حلف رجلاً بالطلاق والعتاق فإني نية الخائف سواء كان ظالمًا أو مظلوماً وإن حلفه بالله فإني نية الخائف قال في الاصل روى بشر عن أبي يوسف قال كل من حلف به رجل رجلاً رجلاً والخائف معلوم فإني نية الخائف وإن كان ظالمًا فإني نية الذي استحلفه إذا كانت اليقين بالله من أيمان القاعدية * رجل حلف رجلاً بخلف ونوى غير ما يريد المستخلف أن كانت اليقين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك فتعتبر نية الخائف إذا لم ينو الخائف خلاف الظاهر ظالمًا كان الخائف أو مظلوماً وإن كانت اليقين بالله فإن كان الخائف مظلوماً كانت النية الخائف كان الخائف ظالمًا ما يريد بعينه إبطال حتى الغير فتعتبر نية المستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد في أوّل فصل في حلف التلمذة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستخلف من الخائفة * رجل قال لأخيه أنه أعطيت من حنظلي أحدًا فأنت طالق وقال فويت بذلك أمها صدق ديانة لا عتاقه * (١) لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين الله وعلى قول الخلف صحته في هذا مطلقاً (٢) فالواحد إذا قال بالعرة قان قال بالقرصة لا تصح نيته لأن تخصيص العام من كلام العرب والصحيح أنه لا فرق بين القرصة والعرة وتصح نيته فيما بينه وبين الله هذا إذا لم يكن الخائف مظلوماً فإن حلفه ظالمًا كان له أن يأخذ بغير الخلف أو يفتقر الخلف إلى خصوص في أواسط باب التعليق من طلاق الخائفة * وكذا في البرازية * (الثالث في حث الخائف بالباشرة والتوكيل في اليقين الموقوت) * وبه السائل التي تحت فيها الخائف بالباشرة والتوكيل ستة عشر النكاح والطلاق والعتاق بمال أو غير مال

(١) قوله صدق ديانة أي لامة في المقتضى يجيبه على وفق ما نوى لا قضاء أي لرفع إلى القاضي يحكم عليه بوجه كلامه ولا يلتفت إلى ما نوى لكان التهمة لا لعدم الجازم من أوائل التلويح

وفيه إشارة إلى أن إبطال لا يمكنه القضاء بالفتوى ولا بد من كون القاضي الحاكم في الدعاء والفروج عالمًا بشاوصرح به في البرازية والعتاق كالملاق في التفت وكنائه فعلى هذا لا يبقى المصطفى في أمثالها أن يبقى ويصحب على وفق ما نوى لكثرة الجهلة في القضاة قية نقل من خط جامع هذا المجموعة ومزمت المسئلة في أوّل الكتاب

(٢) قال في البرازية في الثاني والعشرين من الايمان إذا أخذ بقول الخلف جميعاً إذا وقع في يد التلمذة لا بأس به وقد ذكرنا من السلف أن الذين على نية الخائف كان كان مظلوماً وعلى نية المستخلف ان كان الخائف ظالمًا وفي الدابة يصدق في الاسوال كلها بالإخلاف ومعناه أن المقتضى يبقى أمكن غير حاث في اليقين بهذه النية لكن القاضي يحكم باليمين ولا يصدق به انتهى

والكفاية والايديع والاستبداع والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقراض
والاستقراض والضرب في العبد والحباسة والذبح والبناء والقضاء والاقضاء
في فصل التزويج من ايمان الخانية • وحاصل الحبس بالامر في ثلاث وعشرين السكاح
والطلاق والتمتع والعقربال وبغير مال والكفاية والهبة والصدقة وضرب العبد
والحر وان كان سلطانا أو خاضا أو كسوة في الحلف على أن لا يمسكوه ولا يمسكه على
دابته والحباسة وذبح الشاة ونساء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العمد
والقرض والاستقراض والايديع وقبوله والاعارة وقبولها وما لا يحسن بالامر سنة البيع
والشراء والاجارة والاستقراض والقسم والصلح على مال والقضوى على أن المسومة
ملحقة بهذه السنة في آخر النوع الثاني من رابع ايمان البرازية • ومنها حلف لا يسبح
(١) أو لا يشتري أو لا يؤجر أو لا يمتأجر أو لا يبالغ عن المال أو لا يقاسم أو لا يتخاصم
أو لا يضرب ولده ثم يحنث الابا بالبراة ولا يحنث بالتركيل لانها الحقيقة وهو مجاز لا
أن يكون مثله لا يحنث بذلك الفعل بنفسه كما غاضى والامر يحنث يحنث بهما (٢) وان كان
يأمر مائة وروك أخرى فانه يعتبر الا حلف في النافعة الثانية من الاشياء • حلف أن
لا يعمل مع فلان شأ فعل مشر يحنث كما لو عمل مع وكيله بخلاف ما اذا عمل مع عبده
المأذون به يحنث ولو حلف لا يشاء فلا فاشراكه مع شر يحنث ويحذر السر خشي
في آخر باب الحلف على الشراء • حلف لا يقبض ماله من المديون قبض من وكيله حث
ومن كعبه لا منية الحق في مسائل الجين عن العقود • رجل حلف أن لا يأخذ ماله
من غيره اليوم وقد كان وكل وكبلا قبضه قبض الوكيل بعد الجين ذكر في المتن أنه
لا يحنث في عينه قال وفيه في أن يحنث كالوكيل وكبلا بالسكاح ثم حلف أن
لا يتزوج فزوج الوكيل حث الحالف في الغير الموقته من الخانية • ولو حلف لا يتخاصم
فلانا فوكل بخصومه وكبلا لا يحنث في فصل التزويج من ايمان الخانية وكذا في المتن •
وفي الخانية حلفه السلطان أن لا يخاصمه في المال الذي أخذ منه قال ابن مقاتل خاصه عنه
غيره بغير أمره ويتقدم هومع انسان الى الحاكم فيقول انه قد حلف بكذا وكذا حتى يعلم
الحاكم أن غيره لم اذا خضعه وهو لا يتخاصم بنفسه بأمره بر المال عليه في الفصل الثاني
من ايمان الشا نرانية (٣) • مثل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يشكو فلانا
للعام ثم فعل اذا وكل وكبلا في شكواه وشكاه الوكيل للسكاح يحنث عليه الطلاق أم لا أجباب
نعم ان شكاه وكبلاه يقع عليه الطلاق من فتاوى ابن نجيم في الحلاق • (نوع في اليمين
الموقته) • (الخطبة) يجب أن يعلم بأن اليمين باقة نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع
من ذلك فعل وجب من اثبات أن يكون مطلقا أو موقتا فأما المطلق في الاثبات بان قال مثلا والله
لا تكن هذا الطعام والله لا شرب هذا الشراب ولم يقل اليوم وما أشبهه قال بقره انما يكون
بصدق الاكل والشرب في العمر وقوان الرب لا الحالف أو الحلف عليه حتى أن في هذه
المسئلة اذا حلف الطعام بأن استرق أو كاه غيره وما أشبهه ذلك أوعت الحالف بضع الحنث
وتنزيه الكفارة فأما اذا وقت لذلك وقتا بان قال مثلا والله لا تكن هذا الطعام اليوم والله

(١) مثل عن حلف لا يسبح فلو كان
باع منه عمل يحنث أم لا أجباب ان كان من
يتولى البيع نفسه يحنث بالتركيل وان
كان من لا يتولى كالامير وغيره لا يحنث
من فتاوى ابن نجيم في ايمان
هكذا في الاصل وهو مختلف لما في الصلب
المثول عن الاشياء فأقول اه مصححه
(٢) كذا في الرابع من ايمان البرازية
والثاني والعشرين منه وفي العشرين أيضا
وكذا في القنية سجد
(٣) قالوا الخلية في ذلك أن يخاصمه عنه
غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب
معهما حتى يصل الى القاضي الخ كذا
في تحصيل التلقة من الخانية وهو انفي
أو السود عليه راحة الفود ودرجة
واحدة سجد

• قوله ثم ان شكاه الخ هكذا في الاصل
ولعل الاولى حذف كلمة ثم لئلا
أن تكون راجعة للشق الثاني في السؤال
وهو قوله أم لا فأقول اه مصححه

لا شرع في هذا الشراب اليوم قال رحمه الله تعالى يكون يتصدق بالاكل والشرب في اليوم وفوات
 البرية حتى اليوم مع شقاء الطعام والشراب وبها الحالف ولا يفوت البرية موت الحالف
 قبل مضي اليوم حتى لا يحنث في عيته بالاتصاف وهل يفوت البرية لئلا الطعام أو الشراب
 قبل مضي اليوم أوجه وعلى أنه لا يفوت قبل مضي اليوم حتى لا تلزم المكافاة قبل مضي
 اليوم واختلفوا فيها إذا مضى اليوم قال أبو يوسف يفوت البرية ويجب المكافاة وقال
 أبو حنيفة ومحمد لا يفوت البرية ولا يجب المكافاة في الفصل الثاني من أيمان التمارينية •
 مدحون قال الرب الذين ان لم أدفع المذحك يوم الجمعة فعدي حركات الذي الذي قبل
 يوم الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان دفع الى وارثه أو وصيه بر
 وان لم يدفع حتى مضي يوم الجمعة حث في اليمين الموقنة من أيمان الثانية (١) • وبالله
 حلف فقال ان لم آخذ مالي عليك غدا فامرأته طالق وحلف المدحون أيضا أن لا يعطيه غدا
 فأخذته جيرا لا يحنثان وان لم يكنه يجزى الى باب القاضي فذا خاصه بر في عيته ولو قال
 لا أدع مالي عليك اليوم وحلف عليه فقد نهى القاضي نفسه أو حقه بر في عيته وكذا
 لو قسمه الى القاضي ولا ذمه الى الليل خراطة القسارى في فضل اليمين في القبض والقضاء
 وكذا في الخلاصة في أوائل الفصل التاسع عشر من الأيمان • وجعل حلف أن لا يقبض
 دينه من غيره اليوم فقبض من وكس له حث وان قبض من مسيرع لا يحنث وان قبض
 من كسبه حث إذا كانت الكفالة بأمره وكذا لو أقاله الغريم على رجل فأخذ الطالب
 من المحتال عليه حث وكذا لو أقال الطالب بعد اليمين رجلا ليس له على المصيل دين فقبض
 المحتال له حث الحالف لا أن يتأهل له وكيل ولو اشتري الطالب من الغريم شيئا في يومه
 وقبض المبيع اليوم حث وان قبض المبيع غدا لا يحنث ولو سخط الطالب بعض قسمه
 وقبض البعض اليوم لا يحنث لأنه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم في اليمين الموقنة من
 أيمان الثانية • مدحون قال لصاحب دينه واقه لا تقض دينك الى يوم الجمعة فلم يقض
 حتى طلع القمر من يوم الجمعة حث في عيته لأنه جعل يوم الجمعة غاية والنهاية لا تدخل تحت
 المضروبة النهائية إذ لم يكن غاية لاخراج ولو قال لا تقض دينك الى خمسة أيام لا يحنث
 ما لم تقرب النفس من اليوم الخامس لأنه وقت اليمين بخمسة أيام ودين اليوم الخامس
 لا يتكون خمسة أيام فصارت كمال لا تقض دينك حتى خمسة أيام • من أجل المزور •
 ولو قال ان لم أدفع المذح الذي في وقت كذا فامرأته كذا فقد مضى خمسة أيام • من أجل المزور •
 في باب اليمين التي تجرى بين رب الدين وغيره من القنية • سئل عن رجل عليه دين
 لا تحرقه بالطلاق الثلاث أنه يدفعه في وقت معلوم فقات الوقت ولم يدفعه له
 فأدعى عليه عند الحاكم وقوع الطلاق عليه بالتمضي المذح وكذا دفع الدين الى
 ربه قبل دخول الوقت فهل يمتد في ذلك ويمنع عليه الوقوع أم يقع عليه الطلاق ولا مرة
 بدعواه الدفع بلائنة • أجاب نعم صدق في الدفع بعينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا
 يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قلت وفي القبول العبادية
 قال الزوج يثبت النفقة اليها وعلت اليها وأنه كرهت هي فبقي أن يكون القول قول

(١) مثل عن لادين على أن يتركه له أن
 يدفع الدين له في يوم معين فأتى وبالله
 قبل الوقت المأخوذ عليه هل يحنث
 الحالف أم لا أجاب لا يحنث عند الامام
 الاكظم من فتاوى ابن القيم في كتاب
 الايمان •

قوله اذا لم يكن غاية الاخرى في نسخة
 اذا لم تكن الخ وفي أخرى اذ لم يكن الخ
 ظنن
 وفي حاشي الاصل ومثله دخول الغاية
 مذكورة في السادس والعشرين من
 الظواين فتراجمه •

الزوج لانه متى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العدة هكذا سمعت القاضي الامام
 الاستاذ ثم رجع بعد عدة وقال لا يكون القول قولا وكذا في كل موضع بدعي ايضا حتى
 ويكون القول قولا لها وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن
 ما أفنى به شيئا هو المرافعة لما تناقفت عليه المتون وعلة الشروح من أنه اذا اختلفا
 وجود الشرط فالقول له الاصل لا يصح الامن جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن
 المعول عليه لان المتون والشروح موضوعا لنقل المذهب من فتاوى ابن نجيم في الخلاصة
 كمثل نفسه على أنه ان لم يوافقه غذا فعليه الاتف بخاصة فتاوى المكحول له وأوجب بطلاق
 امر أنه ان لم يوفقه اليوم الاتف بخاصة بالمال فتاوى الدارق ان علم القاضي قصته وقصده
 الى الاضرار ونسب وكذا لا يسلم له المال ولا يكون كسرا بالمال ولا تطلق امر أنه فان لم يعلم
 قصده لا يجب ولو نسب وكلامه هذا واصله اليه ثبت الاجكام المذكورة في نسخة القضاء
 لكونه صحيحا فيه فقبل الفصل الثالث من اجارة البرازية وكذا في الكفاية (١) وجعل
 عليه دين رجل وطالبه صاحب الدين وقال لا بدون ان لم أقضك ما آتاك اليوم فامر بالطلاق
 أو بعده ثم تنبى عليه الطالب فخاف الخائف ان يثبت في يمينه بخلاف الطالب الى القاضي
 وقص قصته فنسب القاضي الخائف وكذا في قصته قد قم اليه المال فحكم القاضي
 بذلك ثم رفع ذلك القاضي آخر قال أبو يوسف خفاء الاول باطل لا يثبت النسي وكرر
 الساطق في الواقعة من حسن بن زياد ان القاضي نسب وكذا لا يثبت في دفع
 اليه المال ولا يثبت الخائف وقال الساطق وعليه الفتوى في فصل فيما يقضى
 في اجتهاد ولا يثبت الخائفة • ليصن فلا نأخذ ما آتاك ولا يثبت وان آتاك
 ولم يستأذن أو لم يجده في يمينه حث في آخر الفصل السابع عشر من ايمان البرازية • قال
 متى عليه سوكند خورده فمر بالاجماع بين قاضي ييام فردا حالف أمده وخصم
 في ورور كذا ثبت لا يثبت من اقرار ايمان القاعدية (شز) • ان لم يعزب بيت فلان غذا
 هكذا قيد ومنع ولم يعزبه حتى مضى القدا اختلف فيه واختار لقنوى الحث (٢) (م)
 قال لها وهي في بيت اتمان ان اذهب بك الى دارى فأت طائق ثلاثا ثم اخرجها من دار
 انتهت فترت منه ولم يقدر على أخذها فوقع الثلاث (٣) حاوى الفتية للزاهدى في قول
 باب العير من فعل فتعنه • حلف الوالد بالرجلان بجي اليه امرأته أو غيرها من يقدر
 عليه غذا فغابت المرأة ولم يجدها حتى مضى القدر قبل يمينه ولا يثبت والقول الثاني
 أصح (٤) هذا الذي حثت عليه باسماق زوجها واليمين اجاعا من الحمل المزور •
 سئل عن شخص هل آتدوين خنثى بالطلاق أن يدفعه في الوقت الطلاق فلهذه أتر
 بغير اذنه في عيشه هل يقع عليه الطلاق أم لا يقع وبز في يمينه بالدفع المذكور اجاب نعم
 يقع الطلاق مع عدم الدفع منه في الوقت الخوف عليه من فتاوى ابن نجيم • (الراج
 في الخلاف التمسك بالطلاق والماتق والامح والنشر ومسارعه فتود الحاملات والحقوق
 والطاعات والعاصي • وفي المتن اذا حلف لا يتزوج امرأه فتزوج صبية حثت في يمينه
 في الحادي عشر من ايمان التارخانية • لا يتزوج فلاقة ولها زوج فهذا على التكاح

(١) ليقوت حثه اليوم خنثى عنه الدارق
 يرفع الامر الى الحاكم ويطعته وان
 لم يكن ثمرة الحاكم يثبت به يفسق كذا في
 السابع من ايمان البرازية •
 سئل عن له في آتدوين خنثى بالطلاق
 ليقضه دينه في يوم عيشه بخلاف فيه
 ولم يجده ما خلاصه في عدم الحث
 اجاب يدفع الدين الى القاضي أو الى من
 ينسبه القاضي ولا حث عليه من
 فتاوى ابن نجيم في الطلاق •
 ليأمنه غذا ويرنه وجهه فأنه فلم
 يجده لا يثبت به آخر ابن نجيم برازية
 في ١٨ من ايمان •
 (ترجمة)

(حلف الذي عليه انه يضرع انصم
 غذا بين يدي القاضي فلما جاء القدر حضر
 التها ولا يثبت
 (٢) ولو قال ان لم اخرج المظنة من الدار
 فامر أن طلق فانزج البعض دون
 البعض فانه لا يثبت اذ لم يقدر على
 اخراج الكل كذا في ايمان جواهر
 الفتاوى •

(٣) أقول ولعل الوقوع لعدم العجز عن
 الذهاب الى داره ولا حثا في أمرها
 ليكونها امرأه وبحكمه جوى
 زاده •

(٤) أقول من المثلث في مثله واصل
 الخلف من جهة تحقق العجز في صورة
 غيبه لعدم الظفر بها بخلاف صورة
 فراوها جوى زاده •

دعواه بطل التفریق وهذا قول أبي يوسف أما على قول محمد لا يفرق لاحتقال صدق الحالف
من طلاق عدة الفسأوى وكذا في الخالية في فصل التعليق • (ق) دفع الى عصاره ما تم بحسبه
القصار فقال ان لم يكن دفع ثوبى اليك فامر أن طالق ثم ظهر أنه دفعه الى ابن الصار
أو لم يذ لا يثبت اذا كان في عيال القصار (١) الا اذا وى نفس القصار فثبت يثبت
في الخامس من أيمان تعد الفسأوى وكذا في الحبس البرهاني • ذكر في التوازل وقال لانه ان
سرق من مالى شيئا فأتاك طالق فسرق منه أجرة ان كان الحالف يحل عنهم هذا المقدار يثبت
والأفلا (٢) روى أن محمد استعمل عن هذه فلم يجب رسول أبو يوسف فأجاب بهذا الجواب
فأجبر محمد بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف من أيمان
القاعدة • حلف ليصام امرأته فبادرن الفرج فلا عبا ومن ذكره احدى فحذفها
أو أدخل ذكره باطن احدى وكتبها أو أنزل لا يثبت في بيته وتكون عيبه على المباشرة • في
باب التعليق من طلاق الخالية • قال لها اكرأ كسى سرام كفى (اى اذا فعلت مع احبى
سراما) فكذلك اذا بانها تم بامعها في العدة طلقت عندها لانها يعتبران عموم القفا
والامام الثانى يعتبر النرض وعلى هذا لا تطلق عنده وعليه الفتوى في الثالث عشر من
أيمان البرازية • امرأته اتممت زوجها بفلام فخطته ان لا يأتى سراما قبل غلامه أو مسه
بشهوة لا يثبت وان جامع الفلام في الفرج أو في غير الفرج حنت وان لم يغزل الخي لانه
هو المراد عرفا وجعل قال ان اتيت سراما فامر أنه طالق فأق بيهة لا تطلق امرأته لانه لا يراد
باليمين الا اذا كان الحالف مستاقما من الجهال يعنى خاف الدواب في باب التعليق من
• (الخامس في اليمين بالسكنى والدخول والتزوج والذهب والاذن) • وان
حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو خارج بها لم يثبت حتى يسكنها بنفسه وينقل أهلها اليها
ان كان له أهل ومن متاعه مقدار ما يسكن به ويحتاج اليه في الاستعمال وان حلف أن
لا يسكنها وهو في الميرق يمينه حتى ينقل منها أهلها وولده ومتاعه ومن كان معه من الفلام
وان بقى من متاعه وتداره حنت في يمينه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يعتبر أن
ينقلها كغير متاعه (٣) وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كخدا يمينه وهو حسن في الذخيرة
والفتوى في هذه المسئلة على قول أبي يوسف من أيمان المخبرات • وجعل حلف أن
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهلها ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره
كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يثبت في يمينه
وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبرأ الا ان يأخذ في النقلة من ماعته لان الدوام على
السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة يشترط للبرئ على الأهل وكل المتاع حتى لو بقى فيها وتدار
مكنة كان حاشيا وعلى قول أبي يوسف اذا نقل الأهل وكل المتاع برى يمينه والفتوى
على قوله وعلى قول محمد اذا نقل الأهل وما يقوم به الكفدية صابرا انفقوا على
أن نقل الأهل وان لم شرط للبرئ فاذا نقل الكل الى السكنى أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى
غيره اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حاشيا لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان
أجر داره المملوكة أو كان ساكنا في الدار بإجارة أو أعاره فردها على مالكها ولم يتخذ منزلا

(١) لان الدفع الى من هو في عيال الاستاذ
بجنزة الدفع اليه كذا في المحيط
البرهاني •
(٢) والمسئلة مذكورة في فاضل ان في
أو اسطباب التعليق من كتاب الطلاق •

(٣) قال القصة أو البث يقول أبي يوسف
ناخذ هذه اذا كان الحالف كفدا اليها
أما اذا كان في عيال غيره أو كان ابنا
كبريا يسكن مع أبيه أو كان امرأه خلف
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك
قائما فيها لا يثبت لان السكنى لا تنسب
اليه وهذا كله اذا كانت اليمين بالعريفة
فان كانت بالفارسية اذا أخرج على نية أن
لا يعود لا يثبت في الأحوال كلها لانه
في اليمين لا يعتدسا كالمحل المزبور
كذا في الواقيات الحسامية بسلامة
التون •

(١) سئل عن رجل حلق بالطلاق أن لا يسكن في دار بعينها وكان الحلق بالليل نكح الخروج خوفه من الوالي أو غيره فاقبل في القلعة هل يحنث أم لا أجاب لا يحنث من قناني بن شبيب في الأيمان ع قوله وهو الصحيح كذا في المختار ع (٢) حلق لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث بخلاف المصر والقريّة تور الإيمار ع

(٣) رجل حلق لا يسكن فلما قُبل منزله فكنت فيه يوماً أو يومين لا يحنث لأنه لا يكون ساكناً معه حتى يقيم معه في منزله ستة عشر يوماً وهذا بخلاف رجل حلق لا يسكن الكوفة فخرجها مسافراً أقوى أربعة عشر يوماً لا يحنث وإن نوى خمسة عشر يوماً حنث كذا في الواقيات ع الحساسة في الأيمان بعلامة العين ع قوله لا يحنث فيه أفق ابن شبيب ع سئل عن رجل حلق بالطلاق أن لا يسكن مع فلان ما دام في هذه الدار فاقبل فلان مدة فوجد إلى الدار هل له أن يسكن معه ولا حنث عليه أجاب نعم أن يسكن معه ولا حنث عليه من قناني بن شبيب أي لا قطع الديوم بما لا يتقال مدة وقد مر ع

(٤) وكذا إذا ورد على الخروج بطرح نفسه من الحائط أو بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك إن اعتصم بالقدرة على الخروج من الخرج المعهود عند الناس كذا في شرح المنظومة لابن روهبان ع

اتر لا يكون حنثاً في أول فصل في المسكنة من أيمان الخالية (١) حلق لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمتاع فخرج بعد داراً أخرى أبا ماريكته وضع المتاع خارج الدار لا يحنث وكذا الخروج واشتغل بطلب الدار لينقل عليها المتاع فلم يجد داراً أن كانت العين في جوف الليل ولم يكن له الخروج حتى أصبح أو كانت الائمة كثيرة فخرج وهو ينقل الائمة بنفسه وهو مكنته استكره الدواب فربس بكر لا يحنث في جميع ذلك منتحب ظهيرة للعيني في الأيمان ع ورجل حلق أن لا يسكن في هذه المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وإن كانت العين على سكنى القريّة اختلفوا فيه قال بعضهم القريّة بمنزلة الدار وقال بعضهم القريّة بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكة والحلة بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصر (٢) رجل حلق أن لا يسكن فلأن في هذه القريّة فهو على أن يسكنه في دار منها في المسكنة والسكنى من أيمان الخالية ع وفي الفتاوى لو حلق أن لا يسكن فلان فدخل فلان دار غيباً لم يأخذ هو في القلعة حنث وفي الأصل لو دخل عليه زائراً أو ضيفاً فأقام فيه يوماً أو يومين لا يحنث والمسكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه (٣) ولو سافر الحالف وسكن المخوف عليه مع أهل الحالف يحنث عند أبي حنيفة بناء على أن السكنى تقوم بالأهل والمتاع وعند أبي يوسف لا يحنث وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المتن لو سافر الحالف أقل من مدة القريّة يحنث عند أبي يوسف وفي مجموع التوازل رجل حلق لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فأبى أن يخرج فدخله أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت قاتلة لم يحنث شامخ إلى السلطان أولم يتخاصم وكذا لو منعوه وأوقفوه لانه مسكن وليس يسكن في آخر الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة ع لوقال أن لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرأته طالق فقد الحالف ومنع من الخروج حنث وكذا لوقال الرجل لامرأته وهي في منزل والد هذا أن لم تحضري الليلة منزلي فأنت طالق فذهبا الوالد عن الحضور قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يحنث في يمنة وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام فخرج فإذا الباب مغلق لم يقدر على الخروج أو يقدر لم يقدر على الخروج وغفلة تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصبر أنه لا يحنث فيها (٤) قاله في أبو الليث سوى بين ما إذا حلق أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا قال أن لم يخرج من هذه الدار وقال إذا منع ما لم لا يحنث في المثلين والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل فرق وقال في قوله أن لم يخرج إذا منع ما لم حنث وفي قوله لا تسكن إذا منع ما لم من الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لأن في قوله لا تسكن شرط الحنث السكنى والفضل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله أن لم يخرج شرط الحنث عدم الخروج ولا يفتقر بدون الاختيار في فصل التزوج من أيمان الخالية وكذا في فصل المسكنة ع (المتن) عن أبي يوسف حلق لا يسكن هذه الدار فإذا أراد أن يخرج فوجد الباب مغلقاً يحنث لا يمكنه الفتح أو قيده أو منعه السلطان من التحول لا يحنث وإن أقام على ذلك أياً ما يجتاز لاف ما لوقال أن لم

(١) وهذا معنى ما قاله بعض علماء الثاني
هذه الباب ان كان شرط الحنث عدسيا
ويخرج من مباشرة فالحنث والحنت وان كان
وجودا ويخرج فالحنث عدم الحنث كذا
في شرح المنظومة لابن وهبان **سبح**

أخرج من هذه الدار فأمر أني طالق فقد ومنع من الخروج بحث (١) ولو قال ان يت
هذه البلدة المأخرة أنه طالق فأصابت الحصى وعار مجال لا يمكنه الخروج حتى أصبح
حنث بخلاف ما إذا قيد في باب السكنى من أيمان الوجيزه ولو حلف أن لا يدع فلا يدخل
هذه الدار فإن كانت المنع بالقول والفعل فغلبه بالقول ولم يغلبه بالفعل حتى دخل حنث في عينه
ويكون شرطه المنع بالقول والفعل بشروطهما طبق وإن لم تكن الدار الحالف فغلبه بالقول
دون الفعل حتى لو دخل لا يكون حنثا ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلا يخرج على هذه
الفتوى فغلبه بالقول يكون بارة لأنه لا يملك المنع بالفعل ولو قال لا يشبه أن تركت تفعل
مع فلان فأمر أنه كذا فإن كان الابن بالطلاق لا بد على منعه بالفعل فغلبه بالقول يكون
بارة وإن كان الابن صغيرا كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعا في العين على الترتيب
من أيمان خزانة المقتن * ولو حلف لا يدع فلا يدخل هذه الدار لو كان لا يملك منعه
عن الدخول فهو على التهي ولو كان قد قدر على المنع فهو على التهي والمنع جميعا بتمه
القضاوى في أوخر فصل مسائل العين على العقود * ولو قال لأدع فلا يدخل هذه
الدار فإن لم تكن الدار ملكا فغلبه بالقول وفي المالك بالقول والفعل من أيمان عدم
القضاوى * وجعل أجر دار من رجل سنة ثم قال لا أترك في دارى فإذا قال له أخرج
من دارى فقد برئ في عينه لأنه لم يترك حيث أمره بالخروج واقعات حساسة في باب العين
بعلامه الثون (٢) * وفي القضاوى رجل قال أن أدخل فلا يأتى أو قال أن أدخل
فلا يأتى أو قال أن تركت فلا يدخل بيتى فأمر أنه طالق فقله أن أدخل على أن
يدخل بأمره وقوله أن دخل على نفس الدخول أمر الحالف ألا يعلم ولم يعلم وفى
قوله أن تركت على الدخول يعلم الحالف أن شرط الحنث الترتيب على علمه ولم يغلبه
فقد ترك حتى دخل في آخر فصل العين في الدخول من أيمان الخلاصة * لا يمكن هذه
الدار فأشترى صاحبها يتامى دار أخرى في جنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد
باب البيت الذى كان فيه فسكن الحالف في هذا البيت وجعل يدخله بلا دخول الدار
يبحث لا يشترى من هذه الدار شأفا شترى هذا البيت منه لا يبحث بخلاف المسكن
في الخلامس عشر في المسألة كتمه من أيمان البرازية في الباب فحلان فصل في إضافة المالك
كالدار والعبد وغير ذلك وفصل في إضافة النسبة كالزوج والابن والصدق وغير ذلك
وكل فصل على وجهين أما أن جمع بين الإضافة والإشارة وأقر الإضافة والاصل فسمه أنه
حتى جمع بين الإضافة والإشارة في إضافة النسبة تعميم الإشارة دون الإضافة فيبحث
وان انقطعت الإضافة وفي إضافة المالك كذلك عند محمد وعندهما كما تعتبر الإضافة وتعتبر
الإضافة فلا يبحث ان انقطعت الإضافة وان أقر الإضافة عن الإشارة أجمعوا على أن
في إضافة المالك إذا وجد الفعل بعد زوال الإضافة لا يبحث واختلفوا في فصل النسبة
قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وجد الفعل بعد زوال الإضافة لا يبحث وقال محمد يبحث
وهل يدخل في العين ما حدث بعده في إضافة النسبة لا يدخل الحادث في ظاهر الرواية
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يدخل وفى فصل المالك يدخل الحادث كما يدخل القديم

(٣) سئل من حلف لا يمكن فلا ناداه
فسكن من غير أنه هل يبحث أم لا أجاب
ان سكت بعد سكاه ولم يأمره بالخروج
يبحث وان أمره ولم يخرج لا يبحث من
قضاوى ابن جهم في الأيمان **سبح**

من قيادات فاضلخان (في أول باب من الإيمان التي يشرع فيها المآثم من حركات
 الإيمان) • وإذا حلف لا يدخل دار فلان هذه مقاييس ثم دخلها فهاذا في الاختلاف
 لعدم أن الإشارة إلى ما يقع من التعريف خلقت الاختلاف كما صديق والمرأة ولها من الداعي
 إلى البين معنى في الحذف السبب بخلاف إضافة النسبة كالصديق والمرأة لأنه يعادى ذاته
 فكانت إضافة التعريف هذا وذكر في فتاوى شيخ الإسلام قال مشايخنا هذا الاختلاف
 فيما إذا لم يكن له نية فأما إذا نوى البين فدخلها أو ركبها بعد ما بعها يبحث بالاتفاق وإن لم
 يشتر فربما أو دخلها بعد ما بعها لا يبحث بالاتفاق فيما يكون بيننا وما لا يكون بيننا من جميع
 الفتاوى (١) • ولو حلف أن لا يدخل دار فلان ولم يشتر أن يدخل دارها يسكنها فلان بإجارة
 أو أجرة ذكر الناطق أنه يبحث في بيئته وإن دخل دارها لم يملكه ففلان وفلان لا يسكنها
 حيث أيضا وكذا الوصف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن بإجارة أو أجرة
 كان ساكنا • ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وغيره لكن فلان يسكنها
 حيث وإن لم يكن فلان يسكنها لا يبحث في فضل في الدخول من أيمان الخيانة • رجل
 حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارها أنه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل أن لم يكن فلان داره لم يملكه تنسب إليه سوى هذه الدار يبحث من المحل الزور •
 (ن) حلف لا يدخل دار فلان وفلان دار يسكنها أو داره فدخل دار الفلانة لا يبحث إلا
 أن يدل المحلل على دار الفلانة وغيرها في الأساس بعلامة النون من أيمان الواقعات
 الخاصة • ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف
 كان حاشا أن يقول فلان عن الدار لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويبحث في قول
 محمد وكذا الوصف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره ويحول عنها لا يبحث في قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف في فضل الدخول من أيمان الخيانة • رجل حلف وقال امرأته
 طالق إن دخلت دار فلان فباع فلان الدار ويحول عن الدار ويحول عن الدار • رجل حلف وقال امرأته
 لا تبحث وإن كان عليه دين مستغرق قال محمد بن مسلمة يبحث في بيئته وقال أبو الليث لا يبحث
 وعليه الفتوى (٢) من المحل الزور لمفسدا وكذا في فضل البين في الدخول من
 خيانة الفتاوى وكذا في الخلاصة • حلف أن لا يدخل دار اشتراها زيد فاشتري زيد الدار
 فاشتري الحالف منه فدخل لا يبحث ولو هو باع من الحالف فدخل يبحث في فضل
 الدخول من أيمان خيانة الفتاوى • رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فباعه بمسقة
 وفي محيطه ودخل حيث وإنه قدم مسقة وحيطه ودخل العرصه لم يبحث وكذا الوحي
 بينا بعد ذلك فدخل لا يبحث في فضل الدخول من أيمان الخيانة • ولو حلف لا يدخل بيت
 فلان ولا نيسة له فدخل في ضمن داره لم يبحث حتى يدخل البيت لأن شرط الحدث الدخول
 في البيت وهو لم يدخل البيت وهذا في عرفهم وعرفنا الدار والبيت واحد فيبحث
 وإن دخل في ضمن الدار وعليه الفتوى كما في شرح الروافي (من باب البين في الدخول
 والسكنى من كتاب الإيمان) • ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار أخرى لم يبحث ولو
 أشار إلى حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بعد ما انتهت وصارت حصرا بحث لا تاسم

(١) ثم إن الأصل أن المعرفة لا تدخل
 تحت السكنى والإضافة والاشارة معرفة
 ولو حلف لا يدخل دارى هذه أحد والدار
 له أو غيره فدخل الحالف لم يبحث ولو قال
 دارى لم يدخل الحالف تحت البين ودخل
 الحالف ولو قال إن من هذه ما ليس أحد
 أو هذا الرأس لم يدخل صاحب اليد
 والرأس ولو قال إنه ألبست هذا القميص
 أحد فالبسة نفسه لم يبحث في الفضل
 الثالث من أيمان القياسية في الباب
 الثاني

(المتفق) ولو حلف لا يدخل دار فلان
 فدخل دار امرأته فلان وفلان فيها
 ساكن إن لم يكن فلان دار تنسب إليه
 سوى هذه الدار وحاشا أن الحالف أراد
 هذه الدار ولأن السكنى للرجل والمرأة تابعة
 له والدار تنسب إلى الساكن كذا في المحيط
 الرضوى وكذا في أيمان عدة الفتاوى •
 (٢) لأن التركة أن لم يملكها الورثة لتسلم
 الدين لا يتبع على مالك الميت حقيقة لأن
 الميت ليس من أهل الملك وإنما يقبض على
 حكم مالك الميت فلم تكن مملوكة للبيت
 من كل وجه خاتمة

(١) وقالهم الداراسم لعرصة عند العرب
والجيم ضعيف اذ اسم الدار لا يقع على
العرصة قبل البناء لكن اذا بنيت تسمى
دارا وان انتهت ولم يبن هذا الحلقف ان
لا يدخل دارا فدخل دارا شرية لم يحنث
ولو كانت الدار اسمال لعرصة يحنث فقال
التقبة او البت ان كان العين بالفارسية
لا يحنث فهما لا يدخل المنية كذا في
أعيان الكافي شرح الوافي ع

(٢) سئل عن حلقف لا يدخل داره فلان
وقلان فدخل احداهما هل يحنث أم لا
أجاب لا يحنث من قتوى الشيخ محمد
الوافي ع

(ترجمة)

قال ان دخلت دار زوجتي فهي كذا
ثم باعت الدار من أجنبي فاستأذنه الحالف
في الدخول ودخل

(٣) ولو أدخل احدتي رجله لا يكون
حاشا قيل هذا اذا كان الدار داخل
والخارج متساويين فان كان داخل الدار
مهيظا فدخل احدتي رجله كان حاشا
لان كتمه يكون داخل وقال الشيخ
الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح
أنه لا يكون حاشا كذا في فصل الدخول
من أعيان الخلية ع

الدار اسم لعرصة أدبر عليها الحيطان فلا يزال ذلك رفع البناء الا ترى ان العرب تطلق اسم
الدار بعد دخول البناء تقول دار عامرة ودار غامرة من الحسل المزبور (١) • رجل حلقف
أن لا يدخل دار ابنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلقف لا يدخل دار أمه وأمه تسكن
في بيت زوجها فدخل الحالف حنث في فصل الدخول من أعيان الخلية (ص) حلقف
لا يدخل دار قلة فدخل دارا ووزوجها تسكن فيه لا يحنث لان الدار تنسب الى الساكن
والساكن هو الحالف فخدای في السادس من أعيان الفتاوى الكبرى • ولو حلقف
لا يدخل داره فلان فباع فلان داره فدخل لا يحنث في قوله • وكذا العبد والداية وكل شيء
يكون مضافا إليهم المالك رجل قال لا يدخل دار فلان هذه قباع فلان داره فدخل الحالف
لا يحنث في قول أبي حنيفة واحد الزاين عن أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية يحنث
في قوله دار فلان هذه وقال محمد يحنث كاتال أبو يوسف في رواية • وروى هشام عن محمد أنه
رجع الى قول أبي حنيفة وان لم يكن فلان داره لم يحنث فلا دار بعد العين فدخل الحالف
حنث في قول أبي حنيفة وعنه ولا يحنث في قول أبي يوسف في أو اخر فصل الدخول من
أعيان الخلية (٢) • ان دخلت دارا في فكذلك تسكن الاخ دارا أخرى ودخلت الحادية
ان كان الحالف غلاما فدخل من الدار لا يحنث وان كان غلاما من الاخ يحنث وان لم يحنث
واحد حنث عند الامام محمد وان دخلت الدار التي كانت لآخر عند العين وهي في ملك
الاخ الا أنه لا يسكن فيها حنث لان خرجت عن ملكه بعد العين جبة وأغترها في الخامس
والعشر من أعيان الزاينة • قال اگر حضنة زنی اندر آیم چنین زن خانه بدیهه کوری
فروخت حالف ایازت گرفت وندارد آمد قال في الوقعات ان كانت الكراهة من المرأة
سقطت عینه بالسمع وان كان الحامل على العین من البيت حنث وتكون الاضافة الى المرأة
للتعريف من أعيان القاعدية • ولو قال كل امرأه أمكها فهي طالق ان دخلت الدار
أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سبيل لانه حقيقة الصالح المأمور فاذا وجد الشرط
طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عني الاستقبال مذكور في التخليق فتطلق
عن كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سبيل ما قرره في باب العین في العتق والطلاق من
أعيان الكافي شرح الوافي • ولو حلقف لا يدخل الدار فأدخل رأسه ولم يدخل قدمه
لا يكون حاشا وكذا لو أدخل يده في الدار وأخذ من متاع الدار ولو أدخل رأسه واحدتي
قدمه كان حاشا (٣) وان استحل انسان وأدخله فيها فان كان الحالف لا يقد على الاستماع
لا يحنث في قوله • وان كان يقدر ولم يستمع وهو واض بقله اختلوا فيه والصحيح أنه
لا يحنث مروى ذلك عن أبي حنيفة • ولو حلقف لا يدخل هذه الدار فجاء الى بابها وهو
مستند في المشي فمربع رجله وأناقته رجله ووقع في الدار اختلوا فيه والصحيح أنه لا يحنث
وان دفعته الرج وأوقعته في الدار اختلوا فيه والصحيح أنه لا يحنث اذا كان لا يقدر
على الاستماع ولو كان على دابة فأدخلته في الدار ان كان يقدر على مشيها وأمسكها
حنث والا فلا وان أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلوا
فيه والصحيح أنه يحنث ولو حلقف أن لا يدخل من باب هذا الدار ولم يشوبه فقتب الدار

باب ودخل حنث ولو نوى السباب الذي كان له صدق ديانة القضاء ولو حلف لا يدخل من هذا الباب لا يحنث في الوجوه كلها ما لم يدخل من ذلك الباب في فصل الدخول من أيمان الثانية * وجعل حلف لا ينعقد منه في دار فلان عند ظهارها كالأوامش ما حلفوا أو متعسلا حيث كان نوى ما شاعص فآذ دخلها راكبا لا يحنث ولو أدخل مكرها لا يحنث فإذا أدخل وهو بحال بقدر على المتع ورضي بقلبه اشتق المشايخ فيه والأصح أنه لا يحنث وهذا إذا دخل فأدخل فأن دخل بتقديمه يحنث قول واحد في فصل الدخول من أيمان الخلاصة * (بت) (فع) قال لها في الخصومة الحلال على سراح ان لم تقترجى وقال ما أردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات يحنث ان كانت الخصومة في الخروج والاختلاف في باب البين يكون على القوم من أيمان القنينة * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار أو قال ان لم أذهب ونوى عن الذهاب وعين الخروج ولم يرد السكنى فسكن فيها لا يحنث إذا لم يرد القوم وان نوى السكنى يعني لا أمكن فسكن بعد البين حنث في عينه في فصل المسألة من أيمان الثانية * وجعل حلف لا يسكن هذه القرية تذهب على ما هو المشرط ثم عاد وسكن يحنث هذا في الفتاوى الصغرى وأفتى القاضي الإمام أنه إذا نوى القوم لا يحنث إذا عاد وسكن وكذلك ان كان هنالك مقدمة القوم في الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة (١) * (ن) حلف لا يدخل بل أو الرى أو قال مدينة بل أو مدينة الرى أو حلف لا يشرب خمر في هذه القرية قد دخل في كرومها أو ضياعا فاشرب فيها لا يحنث إذا كانت الكروم أو الضياع في العمران لأن القرية وبلد والرى اسم للعمران وكذا الحلف لا يدخل بلدة كذا فهو على العمران لأن البلدة اسم لما هو داخل الرض بفضل قوله لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فقد دخل في أرضها سبعت يحنث (٢) في السادس من أيمان الفتاوى الكبرى * وان حلف لا يذهب إلى مكة قد اشتق فيه نصيرين يحيى ومحمد بن مسلمة قال نصيرين يحيى بمنزلة الاتيان فلا يحنث ما لم يصل إلى مكة وقال محمد بن مسلمة أنه بمنزلة الخروج قال السد والشهد في واقعاته وهذا أصح وصحح خلافة في الخلاصة (٣) * وجدت في المتن أن الذهاب بمنزلة الخروج وهذا إذا لم تكن له نية فإن نوى بالذهاب الاتيان فهو على ما نوى من أيمان التناوؤة * رجل قال لاهر أنه ان خرجت إلى بيت أيتك فأنت كذا فخرجت فأسبغت ثم تذكرت فخرجت فهذه ثلاث مسائل الخروج والاتيان والذهاب قال الشيخ الإمام أبو جعفر محمد بن الفضل في الاتيان لا يحنث إذا لم تصل إلى دار أبيها وفي الخروج يحنث واختلقوا في الذهاب وأصح أن الذهاب كالاتيان قال رحمه الله وبنى أن نوى في ذلك ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل على الاتيان لان الناس يريدون به الاتيان والوصول في فصل الخروج من أيمان الثانية * امرأته كذا ان خرجت الابن أو برضاي أو على فهدا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عند سماران قال أذنت لك أبدا والدمهر وكل أردت أو شئت فهو ان لها في كل مرة وان قال أذنت لثلاثة أيام فخرج فيها ما شئت

(١) وجعل حلف وقال أأندرين ديتاشم (أي لا يكون في هذه القرية) يخرج باهله ومشاعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يتعد لا يطل البين فيه بالبر في فصل المسألة من أيمان الثانية

(٢) وقبل لا يحنث الا بالدخول داخل العمران كذا في سنبة المفتي ولم أجد منه (٣) في الايمان بقوله وأصح أن الذهاب كالاتيان لما سجي عن الثانية

وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لاجسكون اذا ان خرجت من الدار فبراذني فأذن
مزة تغربت ثم خرجت مزة أخرى بلاذن حدث ان خرجت حتى آذن فبني الجين بالاذن
مزة فلا يشترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحق ومن انقضاء وان أراد بكلمة
حتى الاصدق انبشا لانه قبله والاول يقتضيه في التاسع من ايمان البرازية • ولو قال
لها لا تغربى الا باذني يحتاج الى الاذن في كل خروج فان قال لعنت الاذن مزة واحدة
عند أبي يوسف أنه لا يدين في القضاء وسطه الفتوى ولو قال لها الا أن آذن فأنا أوتي آذن
لأن يحتاج الى الاذن مزة واحدة في فصل الخروج من ايمان الخامسة (١) • وفي التوازل
اذا قال لها ان خرجت بغير اذني فأنت طالق فاستأذنته فتعزى الى بعض أهلها فأذن
لها فلم يخرج في ذلك ولكنها كانت تكس الدار فخرجت الى باب الدار لتكس الباب وقع
الطلاق لانها خرجت بغير اذن لانه انما آذن لها في الخروج الى بعض أهلها ولم يخرج الى
بعض أهلها فان ترك الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي آذن لها في
الخروج قال أشاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة
في السابع عشر في الايمان بالطلاق من ايمان المحطة البرهاني • (ط م) عن أبي يوسف
سلطان حلف رجله أن لا يخرج من المذهب بغير اذنه ثم عزل السلطان سقطت اليقين
وكذا الزوج الا اذنه وكذا الزوج بعد الامة ولو أعدي في محل لا يعود ولو مات لا ينقض
عن محمد حلف الوالي وجلا لغيره من محل هذا الطعن فرفع الاحتياط بغيره حتى عزل
حدث وفي القياس لا يحن وبالأخصان أخذ وبأكثر خبر زمانا لا يحن عالم بعزل في باب
اليقين على فعل من القنية • قال اكره دستوروا شهر روم (أي ان اذهب بغير اذنك
من المدينة) فأنت طالق ثم استأذنها فقالت مستوري دادمه بروي دموز زيادت في
(أي آذنتك) أن تذهب عشرة أيام لأجسكن فذهب ولم يبعث أكثر من عشرة أيام
لا تطلق لان الحالف عليه هو الذهاب بغير اذن والذهب ههنا كان باذن فأما الملك
هنا أكثر من عشرة أيام فليس بداخل في اليقين من طلاق المساعدة • سئل عن رجل له
على آخر دينه طلقه بالطلاق على أن لا يخرج من البلدة التي حسمها الا اذنه فوفاه دينه
وخرج من البلدة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه الطلاق لان اليقين مقدرة
بصل عيالم الدين فإذا أوفاه أو أبرأ بطلت اليقين بين فتاوى ابن نجيم في الطلاق • رجل
حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت لم آذنك وقال الزوج
قد آذنتك في القول قول الزوج من وأخر فصل الخروج من ايمان الخامسة (٢) • (مح)
قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فأنت طالق فوقع فيها غرق أو سرق غالب فخرجت
لا يحن في باب اليقين في الفعل الا اذنه من ايمان الخامسة • رجل قال لا تخرجن مع
فلان الصام إلى مكة إذا خرج معي فلان والبيت ووجب عليه قصر الصلاة • فقد روي ان
بداه أن يرجع رجع ولو قال والله لا أخرج من بصره اذ خرج مع جنازة والمقابر خارج من
بصره اذ فهو حلت في وأخر فصل الخروج من ايمان الخامسة • (شيخ قن) حلف
لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في قافلة فخرجهم فلان حلت (قن شيخ) لا يحن عالم يجمعهما

(١) رجل قال لاهلها لا تغربى الا باذني
يحتاج في كل خروجه الا اذنه فلو قال
عنت مزة واحدة دين قضاء في قول أبي
حشيمة وأبي يوسف ويحمد وروى عن أبي
يوسف رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء
لانه نوى خلاف الظاهر فلا بد في وعده
الفتوى كذا في باب اليقين والاذن من
ايمان التبعين والمزيد
والحيلة منه أن يقول كذا أدت الخروج
قد آذنتك فاذا قال ذلك لا يعمل
فيه عند أبي يوسف وعند محمد يعمل
ويخشى ولو آذن لها بخرقة واحدة
ثم نهاها عن تلك الخرقه يعمل فيه
بالاجماع في مثل النهي عن الخروج
من منية الفتى •

(٢) لان الزوج يسكن وقوع الطلاق
والنية المرأة لانها تكتب •

الطعام الواحد قتيبة (قضايا العين على انظرهم والمذهب أبو البسر) وجعل تلك اثناء دخول
 الدية الدية ولم ألق فلان فاعلم ان طالق ظهر قبل الدية ولم يصادف فلان في مرة ولم يطلقه
 الصبح فالوان كان عالما وقت البين انه غائب عن منزله حنت والا فلا وهو كالوفا لان لم
 كل هذا الرغبة اليوم فأكمل غيره قبل غروب الشمس لا يحنث في قول أبي حنيفة
 في وأخر فصل فيما يكون على القور أو على الابد من الثانية (السادس في البين في الكلام
 والذوق والاكل والشرب والتبس والضرب والشتم واللعب) وفي الجاهم اذا غاب واقفه
 لا أكمل في اليوم الذي يقدم فيه فلان فكملة في أول يوم وقدم فلان في آخر ذلك اليوم
 حنت في عينه ولو قدم فلان في أول يوم وصكلمه في آخره للبا اليوم وقم في بعض النسخ
 لآخره فأتى يحنث وعامة المشايخ على أنه لا يحنث ولا ذكر لهذه المسئلة في الكبك عن
 محمد والوجه في ذلك أن القدوم وإن كان في معنى الشرط من حيث أنه مفقود على خطر
 الوجود إلا أنه ليس بشرط حقيقة وصورة لأن الحالف ما جعله شرطاً له ما قرره بحرف
 الشرط وما عطفه على الشرط بل جعله معترفاً لشرط وهو الكلام وانما يكون معترفاً
 للشرط اذا وجد الشرط قبله لأن من شرط المعترف للشيء أن يكون ذلك الشيء ما يقاومه
 حتى يحصل التعريف بوجوده نفس المعترف ولم يوجد ذلك ههنا فمطلبا بالمعترف وقتنا اذا وجد
 القدوم قبل الكلام لا يحنث في عينه وعلمنا بالشرطية فقلنا اذا وجد القدوم بعد الكلام
 يقع الحنت قصور علمه عملاً للمعنيين بقدر الامكان في الفصل العاشر من أيمان
 الخط البرهاني * لا يكلم ولا يكلم أبداً فهو على الابد وإن نوى يوماً أو يوماً أو ثلاثاً
 أو بلداً أو متزلاً يدين ولا يحنث حتى يكلم بكلام مستأنف بعد البين منقطع عنها حتى
 لو وصل وقال ان كلكم فأنت طالق فاذهي لا يحنث ولو قال اذهبي أو واذهبي يحنث
 في نوع آخر في المعارضة من الثاني من أيمان البرازية * رجل حلف لا يكلم فلان عابداً
 هذا فاعلم من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف في فصل الكلام
 من أيمان الثانية * رجل حلف لا يكلم فلان فخرج فلان الباب فقال الحالف كيست
 (أي من) لا يحنث ولو قال كذا أي نو (أي من أمت) يحنث وهو المختار وبه أخذ الفقيه
 أبو الليث لأن قوله كيست ليس بخطاب الأبري أنه يجوز أن يخاطب غيره فيقول بالسالي
 بين يديه كيست ابن (أخ من هذا) وقوله كذا أي نو خطاب له واقعات حسامية في أواسط
 باب البين بعلامه النون * لا يا كل هذا الابن نشره لا يحنث في الثالث عشر من أيمان
 البرازية * لا يا كل هذا الصفر فجعل في تقابح (اسم للمرق) فأكلم يحنث لأن عين
 الصفر في اللطيفة (تقابح) فاعلم ترى والاسم ليرل في الحادي عشر من أيمان البرازية
 (١) * ولو حلف أن لا يأكل من أيمان الثانية (٢) * رجل قال لامرأته تراكرن دهم
 يا تدهم واطلاق (أي أن أعطك شيئاً أو لم أعطك شيئاً) فالحلف في ذلك أن يعطى
 الذهب اليها لتشتري الخبز أو يأتي بثلثه إلى الدار ولا يعطى اليها فتستعمل المرأة من غير أن

(١) وفي المحيط والاصل فيه أن الحالف
 متى أكل الخبز عليه بعد ما خط بخلاف
 جنسه فان صار ما تكلم كل وجهه أو
 من وجهه لا يحنث وإن لم يصبر هالكا
 وكان فاقسام كل وجهه يحنث

سئل عن حلف لا يا كل من هذا الصبح
 فأكل من شبهه هل يحنث أجاب نعم يحنث
 أتى بقوله ما من فتاوى ابن نجيم
 (٢) لو حلف لا يا كل من غزل فلانة
 فباع غزلة غزلها فأكل من شبهه لم يحنث
 من أيمان مختارات النوازل وهو محصل
 تأمل

يعطى إليها في أوائل الإيمان من جواهر الفتاوى • وإذا حلف الرجل على شئتين
بين واحدة قائم على ثلاثة أو خمسة أحدهما أن يقول واقع لا أكلم من هذا وهذا أو قال
لا أكلم فلا نؤاخذنا فإذا فصل واحد منهما لا يبحث حتى يفعل الآخر والثاني أن يقول
واقع لا أكلم هذا ولا هذا أو قال لا أكلم فلا نؤاخذنا فهذا عينا فإذا حلف في أحدهما
لزمته الكفارة وإن حلف في الآخر لزمته كفارة أخرى والثالث أن يقول واقع لا أفعل
كذا وكذا فله عين واحدة فإن حثبأ أحد الأمرين بطل الآخر ولزمته الكفارة

(ترجمة)

(إن لم يشرب خراولم العيب فإرأولم أذن
فأنت طالق متى ثلاثاً فإن لم يفعل واحدا
من هذا لا حور يطلق)

(إن أشرب بخرا والعيب قائما وإن
فأمر لم يملك)

(إن قال لها أمر لم يملك فإن لم يجرع شرب
صبروا ونجا فشرب البغي صبرا لا يجرعها
لأن كل واحد شرط على حدة وليس الكل
شرطا واحدا)

(قال أمر أنه طالق إن شرب خرا ولا يعب
تجارا ويملك جاما)

(أي ولو قال لا يشرب خرا ولا يعب قارا
ولا يملك جاما)

(١) لأنه متى كثر كلمة النبي صار كل واحد
من ذلك عينا على حدة كذا في جواهر
الفتاوى

(٢) قال أمر أنه طالق إن شرب المثلث
وقامر وأب الجاهم حكى عن الشيخ أبي
بكر محمد بن الفضل أن كل واحد من هذه
الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ
جعلوا الكل شرطا واحدا ولو حلف
أن لا يشرب المثلث ولا يعب قارا ولا يعب
الجاهم فكل واحد شرط على حدة بلا
خلاف كذا في النوع الثاني من الفصل
الرابع من طلاق البرازية

من أوائل أيمان التتف • (فتين) أكر من يادته خوروم وقار كنتم وذا كنتم أكر من سه
طلاقا أكر بكى أكرها نكته تطلق ولا خلاف في التقي واختلاف في الأيمان وهو
ما إذا قال أكر يادته خوروم وقار كنتم وذا كنتم أمر لم يملك ففعل واحد من ذلك لا يصير
الأمر يدها وقبل يصيرها الغرض من مثل هذه الألفاظ منع النفس عن المحذور وكل واحد
من هذه الألفاظ باختياره يجعل غرضه لا يقتضي أن لا يتوقف على الكل وإن كان القصد للجمع
(بالتقوى) قال الفضل كل واحد منها شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد (فعلهم)
قال لعلنا أمر لم يملك أكر يادته خوروم وقار كنتم وذا كنتم خوروم يكتفى خوروم ومع
يدها كعقل استبريكي بهذا كأنه فكاهة قال نه يجملكي كذا أجب وواقع الباقر
من أهل زمانه خلاصة (وما في الخلاصة مذكور في البرازية والفتنة) • وفي المحط قال
أمر أنه طالق أكر يادته خوروم وقار كنتم وذا كنتم وأمر كل واحد شرط
على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطا واحدا ولو قال يادته خوروم وقار كنتم
وكبريكي دارد فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف فورا لعين في أواخر الفصل الثاني
والعشرين • رجس قال واقع لا أدق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يبحث وقال أبو القاسم
(١) ولو قال واقع لا أدق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يبحث وقال أبو القاسم
الصفار يبحث في عينه لأن المراد من هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يتو في ذلك فإن لم يتوشأ لا يبحث بأحدهما وعلمه
الفتوى في فصل الأكر من أيمان الثانية • (بم) حلف لا يشرب خرا غير أنها
أمرت أنها لم تفتل فتداني (أي الرائي لك) فتو أذن في باب الدين في الفعل الأمانة من
الفتنة • رجس حلف أن لا يشرب الخمر ولا يتوشأ كان اليمين على التفرع والغير
الله عنه وفي عرفنا يقع اليمين على كل مسكر في الشرب من أيمان الثانية • وقال
القاضي الإمام أبو علي "النبي" في عرفنا اسم النبي يقع على كل مسكر من ماء العنب
نبا كان أو مطبوخا واسم يقع على التفرع واسم يقع على كل مسكر من العنب أيضا
وعلمه الفتوى في فصل اليمين على الشرب من أيمان الثانية (٢) • أن كنت من غزل
فاشترى من غزلها ونسجه ولبسه لا يبحث وقيل إن كان الحلف لمع في الغزل يبحث
والأفلا كما إذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل إن كان لمع في الدار يبحث
والأفلا لا يلزم من قولها فاشترى وليس لا لقطع النسبة إلا أن يؤى من غزلها في الرابع
عشر من أيمان البرازية • جعل أمرها يدها أن ضربها فامر غيره فشر بها فله

مشكلة الخلق على أن يضربها غم غير فضر بها غيل بحث كالو ليل يضرب قته فأم
 غيره وقيل لا يحن كالو ليل يضرب وله فامر غيره ولوقر صها أو مد شعرها أو عضها
 أو خنقه فاما لم يصبر الامر بيدها إذا الضرب فعل يصل بالحق ويحصل له الالم قالوا هذا
 لو لم يكن في حالة المزاج أما لوقطه فيها من حال يصبر الامر بيدها وان آلمها وكذا لو أصاب
 رأسه أو نفعه حالة المزاج فاما ما لا يحن هو العصي لانه لا يعد ضربا عرفا وبهضم قالوا
 لو حلف بالفارسية لا يحن بهذه الا قاعيل لانها لسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط)
 أقول وحسب ذلك التركية وهذا هو الحق عندى (يحن) حلف لا يضربها تشعرا
 أو عضها أو خنقه حاشى عرفهم لاقى عرفنا أقول وكذا لا يحن في عرف أهل الروم
 (فقط) ولو نقص توبه فأصاب وجهها لا يحن لانه لا يتعارف ضربا فلا يقصده بعينه
 (نه) ولو رمها بحجارة أو فشاها أو نحوها لا يحن لانه رعى لا ضرب وكذا لو دفعها
 دفعا لم يوجهها لا يحن ولو تعمد ضربها بالضرب فاصابها قبل يحن وقبل لا
 في الثالث والعشرين من الفصولين * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقصصها أو عضها
 أو خنقها أو مد شعرها فوجهها حاشى في عينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملاعبة فان كان
 في الملاعبة لا يحن وهو الصريح وكذا لو أصاب رأسه في الملاعبة فاما ما لا يحن
 وقبل هذا إذا كانت العين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحن في جميع ذلك والصحيح
 أنه يكون حاشا إذا كان على وجه القضب وان تعمد غيرها وأصابها لا يحن وكذا لو نقص الثوب
 فأصاب وجهها فاما وجهها لا يحن وان رمها بحجارة أو فشاها أو نحوها ذكر في النوادر
 أنه لا يحن لأن ذلك رعى وليس يضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يحن في فصل الضرب
 والتسليم من إيمان الخانية * وفي الجامع لو قال لها ان لم أضربك فأنت طالق فهو على
 أربعة أقسام فان كان فيه دلالة القوريان قصد ضربها بفتح انصرف الى الفور وان نوى
 القوري بدون الدلالة يستدق أيضا لان فيه تغلظا وان نوى الايدي دون الدلالة يستدق
 أولم يكن له نية انصرف الى الايدى ونوى اليوم أو اللد لم تعمل نيته قنية في باب العين
 يكون على الفور ولو أرادت المرأة الخروج فقال زوجها ان خرجت فأنت طالق قلت
 ثم خرجت لم يحن وقدر في الطلاق وكذا لو أراد الرجل أن يضرب عبده فقال الاسترحان
 ضربه فعبدى حرقته ثم ضربه وهذه تسمى عين فور وتفرّد أبو حنيفة بإظهاره وجهه
 ان مراد التكلم الرضى تلك الضربة والخروج عرفا وبقي الايمان على العرف بمقتضى
 التوازل * ولو حلف لا يخذف أو لا يشتم أحدا فخذف أو شتم مشاكت لا يخذف ولا يشتم
 وفي حاشى (ن) قال له بعد ان شتمت فأنت حرقته قال له لا بارك الله فيك لا يمتنع لان هذا
 ليس بشتم بل انما هذا دعاء عليه في الفصل العاشر من الباب الخامس من مطلاق المتاوى
 الكبرى * (السابع في النذور والكفارة) * النذر يحجب عن الفعل المباح على نفسه
 تعظيما لله تعالى بذكر اسمه وإيجاب العبد معتبرا بإيجاب الله تعالى حتى لو قال لله على صوم
 أو صلاة صم نذره ولو قال على تسبيح أو تحميد لا يصح نذره ولو قال لله على حجة أو صوم

سنة يلزمه فوجب الوفاة وان علق بذكره بشرط بأن قال ان فعلت كذا فعلى حجة
أو صوم سنة ففعل فقبله الوفاء بنفس النذر لطلاق الحديث وهو ظاهر الرواية ولا يخرج
عن العهدة بالكفارة ومن أبي حنيفة أنه يرجع من ذلك وقال أجزأه كفارة عين وهو قول
محمد ويخرج عن العهدة بالوفاة بما سمي أيضا يعني هو مخير بين الكفارة وبين الوفاء
بما سمي وهو أحد قولين الشافعي وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي من إيمان مختارات
الأنوار • المتذور إذا كان له أصل في الفروض لزم النذر كصوم والملاقاة المصدقة
والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم النذر كعبادة المربى وتسييح الحنافة
ودخول المسجد ونساء القنطرة وأرباط والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلّي ولو نذر
مطلقا فهو لله على صوم هذا الشهر أو معلقا بشرط يردده فهو لله على كذا ان قدم غائب
فوجد في وان تدمر معلقا بشرط لا يردده كان زنت فعلى كذا وفي أو كثر (١) وبه يفتي
دور في الإيمان • ولو قال ان يرتب من مرضي هذا ذهبت شاة أو على شاة أذهبها
ورب لا يلزمه شيء (٢) ولو قال على شاة أذهبها أو أتصدق ببله هازمه في فصل النذر
من الخرافة • (الفتاوى) نذر بصق رقبة يملكها وفيها والآن ولا يصبره القاضي
من إيمان الدرر • ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا لزمه الحج ولا يجوز به كفارة الحسين
وعن القاضي الروزي أنه بانيلان شاء كفر وعن الامام أنه يرجع وقال يجب الكفارة
وعليه الفتوى لكثرة البلوى في الثالث من النذر من إيمان البراني • سئل عن
شخص قال فعلى أن أتصدق بدراهم معلومة في يوم معين فتصدق بها في يوم غيره هل يجوز
ذلك أجاب بجزءه ذلك من فتاوى ابن نجيم • وأما كفارات الميت اذا مات وعليه
كسائر وأوصى باخراجها من ثلث ما كان كانت كفارة بمعين خبر الوصي بين الاطعام
وبين الكسوة وبين النحر وفي كفارة القتل والظهار والافطار تبين الضرر ان بلغت
قبته الثلث والاعتين الاطعام ولا تدخل الصوم في الكل كذا في الصرفة لاعتين البدائع
معن الظاهر • اعتق المرتد عن الكفارة لم يميز كفر من إيمان كثيرة رعايا وأضرعا ولم ينز
عن كل واحد بيان اعتق الاتيين من الكفارة جاز في باب النذر والكفارة من منية الحق

كتاب الحدود

(١) الأول في شرائط الاحسان وفي الوطء الذي وجب الحد والذي لا يوجب به شهادة
الزنى • وشرائط الاحسان ستة اسلام الزوجين ولو غفما وعقلهما وحرتهما والدخول
بالمكحولة بالتمكاح الصحيح في قبل أنزل أو لم ينزل وعند الشافعي اسلام الزوجين ليس
بشرط واحسان كل واحد من الزوجين شرط عندنا بالصبر الآخر به محصنا في قول
أبي حنيفة ومحمد وظاهر قول أبي يوسف قلوان عاقلا بالغض ان تزوج امرأة صغيرة وأمة
ودخل بها أو تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها أو تزوج المسلم فقتله ودخل بها لا يصبر به
محصنا وان دخل بالنكح الصغيرة فماتت أو دخل بالنكح الصغيرة فماتت أو دخل بالنكح الصغيرة فماتت لا يصبر
أحدهما محصنا ما لم يجامعها بعد البلوغ والحز في قولهم وأما الفدية اذا أسلمت لا يصبر

(١) وفي المتن هو الصبر وهو أي التفصيل
الذكور هو الصبر كما في الهداية الان
الاولى أن يرجع الصبر الى ما يليه من
الكفر في الصغرى أنه يرجع من الوفاء
الى الكفارة وهو اختيار السرخسي
وقد روي يفتي كما في الخلاصة من إيمان
التمسكتاني في فصل من حلف لا يدخل

يثا

(٢) اذا أراد أن تصدق فتوبر
أو الا أن يقول فقه على أن أذهبها الآن
الزوم لا يكون الا بالنذر والعدل عليه
الثاني لا الأول من إيمان الدرر والغرر

بحر

عليها بكر أمرها بشئ وحلقه ثم ربيع عليه على الأمر فلا يفيد الثمن دعت أمة هيبا
فرفق بها ببيض المهر لأن أمرها لم يصب في حق المولى في نوع مشتركين الحدود والمنايات
من حدود البرازية • وفي التظلم غضب أمة فرفق بها وهي مطاوعة يجب الحدود والمهر ولأنها
أن لم يتقصها وإن مكروهة عليه المهر ولا حسنة (١) من المحل الزبور • وفي نكاح فواحد
صاحب المحط الحدود والضمنان لا يجتمعان إلا في مستثنى الأولي إذا نفي بجارية بغير يجب
الحدود نقصان الزكارة والثانية إذا نشر بغيره حتى أي بغيره أنه يجب الحدود ونقصان المهر من
حدود أحكام الصغار • والبالغة الحاقلة إذا دعت حيا فوطئها لا حد عليها عاتت بلحرمة
أولها تعلم وعليها العدة ولا مهر لها والبالغ الصحيح إذا نفي بصيغة أو نائمة فعليه الحد
ولا حد عليها ولو أكرهت المرأة على الزنى لا حد عليها عند الكل ولا رجل إذا أكره على الزنا
قال أبو حنيفة أترأ وهو قول صاحبنا لا حد عليه وكان يقول أترأ ولا حد عليه وعليه الفتوى
من حدود الثانية • ولو كان المكروه غير السلطان يحد وقال لا يحد وعليه الفتوى
من تناوى السراية في الحدود (٢) • رجل زنى بأمة أخذها فقال هي أمة فرفق بها
فزوج معروف فأنه يسقط الحد عنها وعليها العدة ولها المهر بإقرار الرجل من نكاح
البواهر • والمحال أن الزانيين إماما مسلما أو حرة مسلمة أو أمة مسلمة أو أمة هيبا مسلمة
والآخر حتى وهو صادق بصورته أو أحد هيبا مسلمة والآخر مسلمة من وهو صادق بصورته
أو أحد هيبا حتى والآخر مسلمة من وهو صادق بصورته فهي تسع صور والحد واجب
في الكل عند الإمام الأبي المستأمنين والأخفاء إذا كان أحد هيبا مسلمة أو أمة فلاح
عليه في ثلاث منها كما لا يخفى في باب الوطء الذي وجب الحد من حدود البهر • ولو زنى ثم أسلم
وكان زناه تابيا بمنه مسلمين لم يسقط الحد بسلامه ولا سقط في أحكام التي من الانشاء
(٣) • سئل عن التي إذا نفي بذمة وثبت عليها بطريق شرعي هل يحدن أم لا أجاب
نعم يحدن بالحد لا بالرجم من فتاوى ابن نجيم • وفي شرح الطحاوي وطئ بجهة يبرز
فإن كانت مأكولة تذبح ولا تؤكل وعن الفاروق أن أنصرق وفي الصغرى أنها تؤكل عند
الإمام ولا أنصرق وعند الثاني لا تؤكل وقرق كالمأكول مما لا تؤكل والى لا تؤكل وقرق
بعد الذبح ولا تحرق قبل الذبح وينهين الفاعل أن يغيره فيها قال الصدوق والشيباني والاعتقاد
على رواية شرح الطحاوي وذكر في التلم أنه المختار والأحرار قطع القصد (٤)
في الثاني من حدود البرازية • رجل قبل حرة أجنبية أو أمة أو عاتقها أو مسها بشفوة
يبرز ولو جلس بها فهادين القصر فأنه يبرز وكذا الأوطى • في قول أبي حنيفة وفي قول
صاحبنا إذا لم يوطئ حد حقا نفاقا كان المفعول به بالفاقر وفي قول أبي حنيفة وفي قول
صاحبنا يحدون كأن صياقلاشي عليه من تعزير الثانية • زنى بأمة أجنبية في
دبرها عاتقا جماعا (٥) وفي الزبادات وفي الطحاوي أنه على الخلاف لا بأمة أو أمة أو
عبد لا حد من أوائل الثاني من حدود البرازية وكذا في الخلالة • ولو عاتق الموطاة قتل
الإمام مصنا كان أو غير مصن سباحة في الوطء الذي وجب الحد من حدود ابن همام •
وإنما ساقطة الرجال بالرجال فأنه لا يحد بشفوة التعزير وليس فيه الحد في قولهم جميعا

(١) وفي المنية ادعى عليه أنه وطئ بجارية
وجلبت منه وأدعى النقصان بهذا السبب
له أن يجلقه إن أنكر المدخول فأن سلب
له أن يطلب من الملاحصكم تعزير الذي
ولو برهن الذي في طلب النقصان كذا

في الفصل المزبور من البرازية •
(٢) وفي المحط ذكر محمد الاختلاف
في الأكره على الزنا فعلق البعض اختصاصه
بما أتى غير هال السلطان وغيره موافقه
عنده أيضا والصحيح مذهب السلف
الآخر من أنه يحد في أحكام كلها كذا
في ضمان الأكره من ضمانات فضيلة •
(٣) سئل عن التي إذا دعت منه
ما وجب الحد فقبل إقامته عليه أسلم
هل يستوفى منه أو يدأ عنه أجاب أن ثبت
عليه بإقراره أو بشهادة مسلمين عدلين
يقيم عليه الحد وبشهادة شين لا يقيم
عليه الحد ويسقط عنه من فتاوى ابن
نجيم في الحدود •

(٤) وفي التفتة قبيل مسائل الأمر
بالعصوف وإن كانت مأكولة تذبح
وتؤكل ولا تحرق قال وفي شرح الطحاوي
خلاف هذا والاعتقاد على هذا هو
في حدود الأصل كذا ضبط جامع هذه
المجموعة في آداب الأعراف الزنا •
وأقوى أبو السعود يؤكل ويشرب بلبنه
وما وقع في بعض الكتب من خلافه فهو
غلط •

(٥) هذا مختاف لما في المتن •

وأما مساحة الرجال بالنساء فإنه في التصريح كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد في قوله لم
 جمعا وأما مساحة النساء بالنساء فإنه لا يعزّم شيئا وفيه التعزير وليس فيه الحد . وأما
 مساحة النساء بالرجال مثل العنين وانطى والجبوب والخلان الذين لا يصلحون للاستمتاع
 فإنه في التصريح كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد أي أو أمتا أيان الرجال الجوارى
 الصغار الواقي لا يصلحون للاستمتاع فإنه لا يعزّم شيئا إلا أن يأتها في الفروج فإن وطئها
 في الفروج وجب عليه العقر فإن قلها الواقي وجب عليه الدية ودخل العقر الدية . وأما
 صلب النساء بالخلان الصغار الذين لا يصلحون للاستمتاع فإنه لا يعزّم شيئا وفيه التعزير
 وليس فيه حد من نكاح الشف . وفي المتن قال أبو سليمان عن محمد إذا قال زنت
 بفلانة وهي حرة مسلمة نفى على ذلك ولم يرسح فطلته بمحمد ضرب له الحد عانين بقذفه إياها
 ولا يحد هرحة الزنى لانه حكم بكذب حين ضرب حد القذف في السابع من حدود الخطأ
 البرهاني . أمّا بالزنى بامرأته وهي تكرر منه لا يحد وعندها يحد . وكذلك لو كانت المرأة هي
 المخزوعة للربيل غائب حكم الرجل حكم المرأة تانارخانية . وكذا في حدود النية . ولويله
 أربعة متفقون وشهدوا على الزنى واحدا بعدوا حد القذف قبل شهادتهم ويحدون حد القذف
 وإن تكروا . وعن محمد إذا كانوا أعمدوا في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد
 فالشهادة جائزة وإن كانوا خارجين من المصد دخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر
 وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم من حدود النية . شهد أربع
 من الناصري على نصراني بالزنى قضى عليه بالحد ثم أسلم لا يحد لأن الغار في الحدود على
 القضاء كالقمارن له ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداء . فكذا إذا طرأ على الشهادة
 يطلها ولأن الإسلام يجب ما قبله بالنص في باب الحد على الزنى من حدود الخطأ
 لغير شئ . شهد أربع من أهل الذمة على ذمتي أمه وفي جملة لا يحد وحد الشهود لأن
 الشهادة قامت على فعل مشترك بينهم وهو الوطء والتحكين منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق
 المرأة لأسلامها فلا تقبل على الرجل للشركة بينهما من المحل المزور . سئل عن شهد عليه
 ثلاثة من زانية هل يلزمه حد أم لا أجاب لا حد عليه يعتق عدم كمال التصاب وعلى الشهود
 حد القذف من فتاوى ابن نجيم من الحدود وكذا في النخاعة . سئل عن جماعة شهدوا على
 رجل أنه أقر بالزنى هل تقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أم لا أجاب لا تقبل شهادتهم عليه
 بذلك ولا يلزمه الحد من المحل المزور . وإذا أرادوا الرجوع لا يجوز للاب والام والجد والولد
 وولد الولد وكل ذي رحم محرم منه أن يرجوه فإن فعلوا ذلك لم يصروا من الميراث في الرابع
 من حدود التانارخانية . (الثاني في حد القذف) أو أمه أو مديرا أو مكاتبا أو أم ولد أو وصيا أو مجنونا أو
 كافرا أو محددا أو قال زنت بان أو يقره أو يحدود في الزنى أو أصر أو ألعنه أو ولد أو
 قذف امرأته أو أولادها يعرف عليهم والد من خرافة القصة أي اللبث (١) . ومن قذف
 امرأة أو زنت أو شرب مرارا الحقة فهو لكره وأطلق في قوله قذف مرارا يشمل ما إذا كان
 المذنوب واحدا أو جماعة قذفهم بكلمة واحدة أو بكلمات ويشمل ما إذا كان في يوم

(١) وإذا قال لامة القبر أو لام ولد القبر
 أو لدنية بأزانية يجب عليه أقصى غايات
 التعزير لأن الحد لا يجب هنا لعدم احصان
 المذنوب كذا في التانارخانية في الثاني
 من الحدود .
 . سئل عن القذف إذا قذف ذمتا مثل
 يحد أم لا أجاب لا يحد بسبب القذف
 ولكن يؤذّب . سئل عن يهودي قذف
 يهوديان ناهل يلزمه حد القذف أم لا
 أجاب لا يلزمه حد القذف وإنما يلزمه
 التعزير من فتاوى ابن نجيم في الحدود بعد

واحد أو أياهما وماذا طلبوا الحدة كلهم أو بعضهم وماذا حضروا أو حضروا أحدهم
 كافي الخاتمة وغيرها في أوامر باب حدة القذف من حدود البصر • ولوقذف واحد
 جماعة بكلمة أو كلمات متفرقة يتداخل عندنا في حنيفة فيحد سقا واحد الكونه حقا
 تعالى ولا يتداخل عند الشافعي لكونه حق العبد شرح يجمع لابن المالك (في القذف) •
 ولو قال بجماعة كلكم زان الا واحد يلجب عليه الحدة لان القذف يوجب الحد فكان
 لكل واحد منهم أن يذهب ما لم يبين المشتكى من حدود الخلاصة • ولو قال لأهل قرية
 ليس فيكم زان الا واحد أو قال كلكم زان الا واحد أو قال لرجلين أحد كافران تقبل هذا
 لاحدهما بيته فقال لاحده عليه من أوائل فصل في الإلهاظ التي توجب الحدة
 وما لا يوجب من حدود الخاتمة • ومن قذف رجلا يجبو بأوامر أو رقعة واحدة عليه
 (١) من خشي التنازع فيه وكذا في حدود البصر • ولا يقطع هذا الحد بالعفو
 ولا بالإبراء مع ثبوته وكذا إذا عاقب قبل الرقعة القاضي وكذا لو صالح عن القذف
 على مال يكون باطلا ردا للمال عليه وله أن يطالب به بالحد عند ذلك عندنا (٢) • ولو قذف
 حيا مات من القذف بطل الحد ولا يورث عندنا (٣) • من أوائل حدة القذف من
 الخاتمة • المقدوف إذا كان حيا حضرا أو غائبا لا خصومة لحدسوا • وان كان ولده
 أو ولده وان كان ميتا لا خلاف في أن ولده ذكر كان أو أنثى ولا بن أبية وبنت ابنه
 وان سقطوا ولولده وان علان يتخاصم القذف في القذف وأما الولاد البنات فيمكن كون
 الخصومة عندهما خلافا لحد وان كان حيا وقت القذف ثم مات ليس لأحد من
 الخصومة لأنه لا يحتمل الارث لمخلص ما في البدائع (٤) • حدة القذف غيم مشروط
 بحضور المقدوف عند الحد من شرح المحامى (في حدة القذف) • رجل قال لغيره
 يا ابن الزانية وقد مات أبواه كان عليه حدة واحد لأنه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه
 الا حدة واحد سوا قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حد سواء
 حضروا جميعا أو حضروا واحد في فصل الإلهاظ التي توجب الحد من الخاتمة • ولو قال
 لرجل يا ابن الزانية يكون قاذفا لآبائه وأمه فان كلف حسين كل طلب الحد لهما
 وان كانا ميتين كل طلب الحد من أهل المزبور • ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي
 ولده مسلمة فليحد له وان كان كافر فلا حد عليه ولا يبالى به الحد لان الآية
 حقيقة للولادة والحد تسمى بها مجازا من قذف معين المصطفى • ادعى على رجل
 أنه قذف أمه وقال يا ابن الزانية وطلب الحد يال أن كانت أمه حية كل طلب الحد لها
 فلا يقمن ثبوت وكالتة لتصح دعواه وان قال أمي ميتة لا يقمن ثبوت موتهما وثبوت
 كونه حية لا وارث لها غيره ولا يقمن ثبوت كون أمه حية مسلمة حتى يصح طلب الحد
 من دعوى القاعدية ملخصا • قذف أم أبية وهي ميتة فليس له أن يتخاصم أباه لان
 الاب لو قذف أبية وهو حي يحسن ليس له أن يتخاصم أباه تعظيما له في قذف الأم الميتة أولى
 من البدائع • وكذلك المولى إذا قذف أم عبده وهي حرة ميتة فليس للعبد أن يتخاصم
 مولاه في القذف لأنه عبد مملوك لا يقدر على شيء من أهل المزبور • وإذا قال لغيره

(١) لا تهاجم إلا لجهتهما الله إن ذلك يظهر
 كذبه يبين كذا في البصر

(٢) ولا يقطع حدة القذف بالتقدم
 مختار

سئل عن المقدوف إذا عاقب القاضي القاذف
 هل له الطلب بالحد بعد ذلك أم لا أجاب
 نعم له الطلب بالحد بعد ذلك من فتاوى
 ابن تيمية في الحدود

(٣) وفي الكشف في أوائل سورة النور
 فان قلت هل يورث الحد قلت عند أبي
 حنيفة لا يورث لقوله عليه السلام الحد
 لا يورث ويورث عند الشافعي

(٤) يحد القاذف بطلب المقدوف ولو كان
 غائبا عن مجلس القاذف حال القذف
 ذكر هذا التعميم في التنازعية كذا
 في الحدود

(١) ومن قال لغره في غضب لست بآب نخلان لا يه الذي يدعي له بعد ولو قاله في غير غضب لا يحد لأن عند الغضب يرايه حقيقة سباه
وفي غيره يرايه المعايير بنى مشابهة الما في أسباب الحروب مستكذافي الهدا في حد الغضب
سئل عن قال لا تشر في حال الخصامة أنت لست لايك وانما قلت ابن لغره (١٥٥) وهو معروف السب منه هل علمه حد الغضب

ألا أم أجيب نعم عليه حد الغضب من
فتاوى ابن نجيم ع

(٢) رجل قال لأمرأة يا زينة فقات
زينة بك حدث المرأة دون الرجل شاة
في أوائل فصل الذي وجب الحد ع

(٣) وإذا قال لا تشر يا شيت بجوزان
يقول لا بل أنت الألف كلمة وجب الحد
مثل أن يقول يا زينة فقال لا بل أنت
فأما بعد أن جميعا فاق معناه بل أنت
زينة فقتلات التوازي من الحدود بعد
سئل عن قال لا تشر يا زينة فقال له بل أنت
زينة هل الحد عليا أم على أسدها فقط
أجاب يجب الحد عليا لما لا كلامها
فأذا في آخر من فتاوى ابن نجيم ع

(٤) ولو اخلف الشاهدان في الأيام
لا يخلل شهادتهما عند أبي حنيفة خلافا
لما لو شهد أحدهما بالغضب والآخر
على إقراره لم يحد كذا في حدود خزانة
الأكلي ع

(٥) ولا يحد في شرب الخمر لأن الشرب
مباح ولو سكر يحد لأن السكر حرام
في الأدبار كلها وهذا في بعض الروايات
الصد والشهد أنه يحد وكذا في بعض
المواضع أنه لا يحد وإن سكر في أوائل
كتاب الأشربة من الوالوية ع

إذا شرب الخمر وجب عليه الحد عفاون
سواء شربا أو كثيرا وإذا شرب غير الخمر
لا يحد عليه الحد ما لم يسكر وإذا شرب
وهو مريض لا يحد حتى يبرأ وإذا شهد
عليه الشهادة هو شرب ولا يوجد منه
رائحة الخمر لا تقبل شهادته ما عدا أبي
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد تقبل
ما لم يتقدم وإذا وجد دماء في الخمر
ولم يشهد الشهود فإنه لا يحد ولو قام

بالد الزني بعد القاذف أن كانت أمه سرة محصنة وفي تحصيل التامري قال محمد بن
الزني كقولها والد الزني وفي المتن رواية الحسن عن أبي حنيفة في قوله بالد الزني
أن هذا ليس بقذف فلا حد عليه في السام من حدود التاثرانية * ولو قال لرجل
يا ابن الزني أو يا ولد الزني كان قاذفا آثما أن كانت محصنة حد في الألفاظ التي وجب الحد
من حدود القاذف التاثرانية * رجل قال لرجل يا زينة لا يكون قاذفا في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف وقال محمد يكون قاذفا ولو قال لأمرأة يا زينة في غضب الحد في قوله جميعا من
الحمل المزبور * عن أبي يوسف فيمن قال لغره في رضا أو غضب لست لايك فهذا حد
من حد من حد الحكم * وقول ليس هذا أبدا لأن قاله في رضا أو غيبه الاستهزاء
فليس يحد ولو قاله في غضب أو غيبه التهم وهو حد من الحد المزبور (١) *
وأجمعوا أنه لو قال لأجنبية ليس هذا لغري ولا من زوجك لا يسير قاذفا ما لم يقل أنه من
الزني ففقد القدر لأن الهمام * قال لأجنبية يا زينة فقتلت بك لا يحد لرجل
لصدقتها وقصة المرأة (٢) * محمد وضوي (في القذف) * ولو قال لرجل يا زينة فقال له غيره
صدقت حد الميضي دون المصدق ولو قال صدقت هو كالتف فهو قاذف أيضا في أوائل
باب حد الغضب من حدود العبر * رجل قال لن ولي امرأته أباهاض أو أمته الجبوسة
بارأي كان عليه الحد ولو ولي امرأته في نكاح فأسد أو ولي بارية مستكرهه وبين غيره
أو استكرهه بارية فهو لها مستكره فقتله إنسان فقال يا زينة لا يحد في فصل الألفاظ
التي وجب الحد من الخفية * ولو ولي جارية أنه قذف يسأزي لا يحد عند الشافعي ولا
رواية نفسه من الإمام هبة المهدين (في التوابع) * رجل قال لغيره يا زينة
فقتله العبد لا بل أنت حد العبد لأنه قذف المحسن ولا يحد للمز لا يحد قذف غير محسن
من حدود الخفية (٣) * ولو قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد من حدود
العبر الرائي وكذا في قذف الخفية * قطف قذفه إنسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه
في كتاب القطف من الخفية * وإن شهد أحدهما أنه قال له يا زينة يوم الجمعة وشهد الآخر
أن قال له يا زينة يوم الخميس قال أبو حنيفة تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل
وكذلك لو شهد أحدهما بالفرار والآخر بالانكسار من الفتاوى الظهيرية (٤) * رجلان
شهدا على رجل أنه قذف فلأنا واختلفا في الوقت وفي المكان جازت شهادتهما في قول أبي
حنيفة ويحد القاذف وقال صاحبنا لا تقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد أحدهما
أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قذفه بالشارسة أو بلفة
في قرواه ولو شهد أحدهما أنه قذفه بالعريسة وشهد الآخر أنه قذفه بالشارسة أو بلفة
أخرى لا تقبل شهادتهما في أوائل فصل الألفاظ التي وجب الحد من الخفية *
ويقام على الذي سألنا الحد ودال الحد السكر والشرب في قول أبي يوسف وقال أبو حنيفة
ويحد لإقام عليه حدًا لا الحد القذف في أوائل فصل حد الشرب من أثره الخفية *
ولا حد على الذي شرب الخمر في ظاهر الرواية فإن أظهر آداب وعن الحسن أنه يحد إذا سكر
كألم إذا سكر ما جعل شرب قليل في باب حد الشرب من الخماري القدوس (٥) * ولا يحد

الخمر لا يحد من أحكام السكران من أحكام النافعي ع
مثل عن السكران إذا أتى السكر أنه سكر من الخمر ما تعاهل يحد
أجيب لا يحد حتى يصرف قتر أو تقوم عليه البيئة من فتاوى ابن نجيم ع
أي رويحه أو موجودة حال لا في أنار أو أظلمة البيئة

بإقراره فيه أى السكران إذا أقر بالزنى أو بغيره في سكره لا يكون إقراره موجباً للحد لأن السكران لا يثبت على شئ فأقيم سكره مقام الرجوع إلى الحد القذف أى إذا أقر بما يوجب حد القذف أو القصاص أو غيرهما بما فيه حتى العبد في السكر يحد له لأنه لا يجهل الرجوع شرح جميع في حد الشرب * وأما إذا شرب الخمر أو سكر من غير الخمر ثم ارتد والعاد يلقه ثم أسلم فإنه يقام عليه حد الزنى وحد السرعة وجميع أنواع الحدود إلا حد الشرب لأن السكر ولو كان مقارناً للشرب ينع حد الشرب فإذا اعترض كان أولى بخلاف سائر الحدود وإن باشر أسباب الحد في ردة لا يقام عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب والسكران باشر سببها في ردة قبل أن يأخذها لإمام لا يقام عليه حقاً إلا حد القذف وإن باشر أسباب الحد في ردة بعد ما أخذها لإمام وصار بحال لا يمكنه الذهاب إلى دار الحرب ويقام عليه الحدود إلا حد الشرب والسكر لأنه كافر لا يمكنه الذهاب إلى دار الحرب فكان بمنزلة الذمي في أو آخر فصل حد الشرب من كتاب الأشربة من الخلفاء *
 حلف لا يشرب الخمر فشهد أنها وجداء سكران ووجد في فيه ريح الخمر يحد وفي الأصل القاضي لا يقتضي بهذه الشهادة وفي الملقط الحاكم لا يقبل شهادة من لا يمين الشرب خيانة القتاوى في فصل البين في الشرب * وإن أقر أو شهد وأعله به زوال وجه الحد خلافاً لحد ولا يحد من وجبت منه راحة للشر أو تقاضاها أو أقر ثم رجع أو أقر سكران والسكر موجب الحد أن لا يعرف الرجل من المرأة ولا الأرض من السماء وعندهما أن

(١) عن ابن الزبير قال سألت أبا يوسف عن السكران الذي يجب عليه الحد قال انه يستقر أقال يا أيها الكافرون فلا يقدر عليها قاله كيف حيث هذه السورة وربما أخطأ فيها الصاحي قال لا تقهرم الخمر نزل فمن شرع فيه فاسلم يستطع قراءتها أكمل الدين ع

(٢) مثل من وجد منه راحة الخمر هل يحد أو يزرأ يجب يميز ولا يحد ما لم يثبت شر به من الخمر بطريق شرعي من شأوى ابن نجيم ع

(٣) وقال الشيخ أبو العباس العنبري حتى لا يحد يجوز الإبراء عنه وفي نوادر ابن رستم عن محمد بن بل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة ويجب فيه البين ويجوز زنه العفو وتصح فيه الكفالة بنفسه ثلاثة أيام كذا في حدود خيانة الأكل من التعزير ع

بهذا ويحلف في كلامه وبه يفتى ملحق بالجر (١) (مت ع) (ق) ووجد سكران ووجد منه الراحة لا يحد ولكن يميز بأقل من أربعين سوفاً (٢) (مت) ولو وجد منه راحة الخمر دون السكر يميز (يخ) ولا يوزن التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يعمل آتية فيها خمر يميز والحاصل أن باب التعزير مبني على الغالب والمغالب في مثل هؤلاء الجماعة والقاضي فيعزرون شاه على الظاهر في أول باب التعزير من القبة * سكران قذف رجلًا يجب حدان حد الشرب وحد القذف لأن السبب يختلف في الخناس من حدود جوارح الفتاوى * ولا يحد إلا عرس بالشرب أو مشهد الشهود عليه أو أشارة أو إشارة معهودة ويكون ذلك إقراراً منه في المساملات لأن الحدود لا يثبت بالشهادات جوارح (٣) (الثالث في التعزير) (مت) وفي مشكل الاستاد وأما التعزير إلى الإمام عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والشافعي والأغصاني أيضاً وقال الطحاوي وعند أبي العفو ثابت للذي جنى عليه لا لإمام قال رضي الله عنه وعلق ما قالوا من أن العفو إلى الإمام فذلك في التعزير الواجب حقه تعالى بأن ارتكب منكراً ليس فيه حد مشروع من غير أن يبين على إنسان وأما قاله الطحاوي فيما إذا سبق على إنسان من تعزير القبة (٤) (علم) رأى غيره على فاحشة موبغة لتعزير غيره بقدر أن الحد المتبني فله مستحب أن يميز زنا العزير أن عزره بعد الفراغ منها قال رضي الله عنه قوله أن عزره بعد الفراغ منها إشارة إلى أنه لو عزره سال كونه مشغراً لا بالفاحشة فله ذلك وأنه حسن لأن ذلك يهيئ عن المنكر وكل أحد مأمور به وبعد الفراغ ليس يهيئ لأن التهيئ مما مضى لا يمهزور فيتعزير تعزيراً وذلك

الى الامام من المحل المزور • وعن أبي بكر الاسكاف وجعل له عيادته الادب
لا يفتي به أن يضربه ولكن يرفع الامر الى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول يخالف
بقول اصحابنا وعندنا المولى لا يقسم الحق على مخلوقه له أن يزره وكذا الزوج يضرب المرأة
من تعزير بالشانية • وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف قال العزير مائة شوط فليت
الرجل قال لا تضربه وفي الفخيرة ان زيادة على المائة في التعزير مائة نصف الدية في بيت
المال (١) لانه ضمان • والى خان جاسم ذلك ما يعلم أنه تعدد وليس بضابطه وعلى عاقله
في التعزير من حدود التارخانية • وذكر الحماوي وتعزير الأشراف كالقضاء
أو الصلوة أن يقول له الحاكم بلفظ أنك تفصل كذا وكذا وتعزير الأشراف كاللهاقنة
الاعلام وأجلز الى باب الحاكم وتعزير الأوساط كالوصية الاعلام وأجلز الى باب الحاكم
والجس وتعزير الشانسي الاعلام وأجلز الى باب الحاكم والجس والضرب بعده والتعزير
بأخذ المال ان رأى المصلحة فيه جاز قال مولانا خاتمة المجتهدين مولانا زكريا الدين الوفاضي
انوار رضى عنه أنه يأخذ ماله ويؤدعه فان طلب ربه عليه كما عرف في قبول القيادة
فصله رسمه الامام يظهر الدين والقراشي انوار رضى (٢) ومن جلت من لا يضرب
للبسامة يجوز وتعزير به بأخذ المال من حدود البرازية • ولو اجتمع التعزير مع الحدود
عقد التعزير في الاستيفاء تمصه حقا لعبد من تعزير مخرج الفقار • وان شتم اثنين
أو ثلاثة فبدى التعزير على قدميها الامام في التعزير من حدود نائة الاكل • ومن
موجبات التعزير الزهدة الباردة وفي الواقعة روى أن رجلا قد وجد قربة ملصقة في سوق
المدية في زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه القربة وهو
يكثر كلامه ويعزفها سراد من هذا الكلام فلما رآه زهده وورعه وبات على التماس
فسمع عمر رضى الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد فانه رجع بغضه الله
وضربه بالردة • في التعزير من حدود التارخانية • لو قال له يا خبيث فقال له أنت كذا
ولا يعزرك مني سمعنا لا تحران التعزير من الاذى وقد وجب عليه مثل ما وجب الاخر
تساويا كذا في فتح القدير • وفي الفتية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا انهما
يعززان ويؤدبهما التعزير بالبادي منبها لا تأظم والوجوب عليه سبق انتهى فعمل أن
التعزير بالغير كذا القذف وان التكاثر انما هو في الشتم (٣) بشرط أن لا يكون بين
يدى القاضي قالوا لو شتم الخصمان بين يدي القاضي عزرها من أو اخر حدة القذف من
الجر (٤) • خصمان تشامت على القاضي فلا يحدهما وتعزيرهما اقامة حرمة الجلس
ولو فعله أحدهما صاحبه لا يعزرمالي عليه خصمه في الفصل الأول من القصول • قال
المفتي عليه القاضى أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على عزره (٥) في مسائل شتى
في نوع ولاية القاضي من قضاء البرازية • ولو قال ألاما لأعل بتوى الفقهاء وليس كما قال
العلماء فانه يعزرو ولا يكتفى في فصل التسليم من الحظرو والاباحة من الخانية • ومن اتعب
الى النبي عليه السلام يضرب ضربا شديدا ويصعاب يشهرو ويصبر طويلا حتى تظهر
نوبته لانه استخفاف بحق الرسول عليه الصلاة والسلام • من الحكماء • أنظر مسلم

(١) لان ما زاد على مائة شربة ما دون فيه
فيعصل القتل بفعل ما دون وبفعل غير
ما دون فبعض نصف الدية كذا في مبسط
رضوى في باب التعزير من الحدود ع

(٢) والحاصل أن المذهب عدم التعزير
بأخذ المال وأما التعزير بالشتم فله الاق
الجبني قال وفي شرح باب النسيب التعزير
بالشتم مشروع ولكن بعد أن لا يكون
تافقا كذا في تعزير الحر الزاني ع

(٣) ويمكن الفرق بأن الضرب يختلف
كبينة وكينة فلا يمكن القول بالتكافؤ كما
في نوع من أنواع الشتم لعدم المماثلة
معين المفتي ع

وهذا يشترط أن إذا كان الشتم بلفظ آخر
لا يفتن الا في الوجود التكاثر ع

(٤) خصمان تشامت بين يدي القاضي فلم
يقتبأ بهي قالوا الى القاضي يصحهما
ويعزرها وان عفا فحسن من تزانة
القناوى ع

(٥) مثل من المذمى عليه اذا قال لقاضى
أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على
هل القاضي أن يعزره على ذلك أجاب نعم
أن يعزره على ذلك من قناوى ابن
نسيم ع

المسلم اذا شتم الذي يعزرها تارخانية ع
ولو سقى ابنه النعير خرابه ع

مقيم في رمضان متعمدا يعزرو بحسب هذا ذلك . فانما الثانية من الحدود وفي التعزير . وفي
 القنينة من أهككل في رمضان متعمدا شهرة في رمضان بقتله ووجه ابن وهبان بأنه مستتر
 بالدين أو منكر لما ثبت كونه من الدين بالطرفة . مصنف الفتى في كتاب الصلاة . مسلم
 يبيع الخمر ويأهككل الزبا ولا يرجع عنه فانه يعزرو بحسب المصنف والمحدث والسابعة
 يعزرو بحسب حتى يحدث فوبه . في القصد الثاني من النوع الرابع من القسم الثاني من
 هدية المهديين . يعزرون وجد في يته الخمر . وكذا من جلس مجلس الشراب وان لم يشرب
 يعزرو يضرب المسلم جميع الخمر ضربا وبياحا بخلاف الذي (١) . فانما الثانية في التعزير .
 وفي القنينة لو قال لا بأس ثم أراد أن يشرب فقهه بالينة لسدق التعزير عن نفسه لاسم
 يسته لان الشهادة على مجرد الجرح والصق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم أثبت زناه
 بالينة قيل لانه متعلق الحد ولو اراد اثبات فسقه فعنه لا تصح فيه الخصومة بجر الشهود
 واذا قال رشونه بكذا فعليه ردته تقبل ينته كذا هذه انتهى . وهذا اذا شهدوا على فسقه
 ولم يثبتوا لم تقبل . وانما اذا يثبتون بما يثبتون اثبات حتى اقره أو العبد فانه تقبل كما اذا قال له
 يا فلان خمر فلما رفع الى القاضي اذى أنه رآه قيل أجنبية أو عاقبتها أو شربها . ونحو ذلك ثم
 أقام رجلين شهدا أنهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولهما وسقط التعزير عن القاتل
 لانها تفتض اثبات حق الله وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى لا يحتج بالحد بل
 أعظم منه ومن التعزير . وكذلك يجري هذا في جرح الشاهد بانه واقعة البيئة عليه وبني
 على هذا القاضي أن يسأل الشاتم عن سب فسقه فان سب سببا شرعيا لم يطلب منه إقامة
 البيئة عليه في فصل التعزير من البر الرائق . واقتصر المصنف في مسائل الشتم
 على النداء . وليس يشهد لان الاخبار كذلك كما اذا قال أنت فاسق أو فلان فاسق ونحوه من
 الحمل المزور . (ك) قال لما ساق أو أنت متساق يعزرو من تعزير القنينة . وان
 قاله ما لم حال المخاية لا يلزمه شيء لان ذلك مساو وقية لاسم (٢) من حدود ماوى
 القنينة . وجعل شتم الناس ان كان من نوعه وان كان شتما بغيره بحسب حتى يترك
 برأية . ومن الاقاصد الموجبة لتعزير برأية ساقى ويا ابن الأسود ويا ابن الحجام وهو ليس
 كذلك (٣) كذا في التبيين ومنها باحث كافي الطهري . ومنها ما سفي كافي الشيب في
 فصل التعزير من البر . وكذلك قال ما كتب بحسب عن الهندو واني أنه قال يعزرو في
 عرف ديارنا والاصح أنه لا يعزرو لان من عادة العرب اطلاق هذا الاسم لمعنى المبالغة في
 الطب وقلة الاستحباب فقد يسمونه كالكلي ونحوه ثم كل أحد يعلم أنه كاذب فالثمن يلقن
 القاذف دون المذوف من حدود الميسوط . ولو قال يا زني وباحفة أو يا بلدي يجب
 التعزير من ثمة الفتاوى (في القذف من الحدود) . ولو قال لأمر يا زني (بمعناه
 بلسان العانة شرمولة) يحد بخلاف ما لو قال يا باجة فانه يعزرو (٤) قيل قبل التعزير من
 ابن الهمام . وكذا في فصل فيما وجب التعزير من الخيانة . ولو قال يا ولد الحرام لا يجب
 التعزير من تعزير الخيانة . ولو قال حرام زاده (أي ابن حرام) يعزرو ولا يحد . وكذا لو قال
 لابنه قيسل كتاب السرقة من البرأية . كل فعل اختياري يعزرو شرعا ولا واجب حدا

(١) (تع) ضرب المسلم جميع الخمر ضربا
 وبيعها بغير خلاف الذي حتى يتقدم اليه
 فان بلغ في الخمر بعد التقديم ثم أسلم لم
 يسقط الضرب (ست) هذا دليل على أن
 التعزير لا يسقط بالتوبة قنية من باب
 التعزير من كتاب الحدود .

(٢) وأقضى المرحوم يحيى بن زكريا أنه
 يلزمه الاستنفار فيما أقال في القنينة
 أنه كافر وأقضى أبو السعود في أمثاله أنه
 مقفول الى رأى القاضي ان رأى استقامه
 يسمع ويجري على القاتل ما يلزم شرعا
 كذا يقط جامع هذه المجموعة .
 (٣) وانما يجب التعزير فيما لا يحد اتصافه به
 فتح القدير من حد التذوق .

(٤) وكلت الفرق بينهما أن روسي . مرجع
 في القذف لا يحد بخلاف القنينة فانه كاذبة
 على الزانية كذا في البر .

(١) والظاهر أن كون المرأة صغيرة ليس بشرط وضيمهى راجع إلى البنت لاني امرأته وأبنته على سبيل البدل لأن خصوصية الزوج ليست لغرض الزوجية كذا يحيط جامع هذه المجموعة **ع**
 (٢) فأدبقوله الأخذ خفية أن الشرط الخفية وقت الأخذ ودخول الحرز لئلا أوتها رأو أمّا الخفية في الاستماع فإن كانت السرقة شهارة في المصر فهي شرط أيضا ومابين العشاء والعقمتن النهار وكذا قال في الاختيار ولودخل بائنه العشاء والعقة والناس مستترون فهو غزلة النهار وإذا كانت السرقة ليلا فليست بشرط حتى لو دخل البيت خفية ثم أخذ المال مجاهرة ولو بعد ما قاله فإن فيده قطع به لاكتفاء بالخفية الأولى كذا في أوائل سرقة العور **ع**
 قوله والخفية والاستسراخ هكذا في النسخ التي بيدي ولا يخفى اختلافه لما قبله مع أن العز وجل واحد وكذا قوله بعد ذلك لها شرائط لا يخالف لاصور العبارة ولعل المستلخ خلافة فلترجع إله صحيحه
 (٣) ولوشهدوا على العبد المجبور بسرقة عشرة دراهم وهو يجحد لا يقضي حتى يصحروا له قضاءه يقضي بالقطع وذا لمن ان كانت فائمة ولا يقضي بالضعان لأن المجبور لا يملك خصوصية في المال ولا تقبل الشهادة عنه خفية المولى ولوشهدوا على أفراد لا تقبل أصلا وإن كان مولا حاضرا لانه لا يقضي بالقطع بمسألة البيئة فكذا المال والشهادة على الأفراد بالسرقة مع جهود السارق لا تنفع قاضيان في أوامر كتابي المأذون

وبعد ما عرنا فاستناده إلى المسبوب وجب التميز بوالا فلا الآن يكون تحقير الاشتراك فالتقدير بالاختيار وجهه ظاهر إذا لا يجب غيره شي فالجار تحقير الاشتراك (مصنف) رجل جاء إلى امرأته رجل أو أبنته وهي صغيرة (١) فخذها وأخرجهما من مثل أيها أو زوجها كان للاب أو الزوج أن يخاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في فصل الدهوى من الخيانة • رجل خدع صبية وذهب بها إلى موضع لا يعلم قال بمحدها • حبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في الثالث من غيب الظهيرة وكذا في الخائفة • سئل شيخ الإسلام القاضي محمد بن نيش قبرا قال انه يعز من جواهر الفتاوى في الباب الثالث من كتاب الجنائيات والحسد • ومن قال لا سراحا لمباي يميز ولو قال يعاون فالعوان في عرفنا يقع على السبي والظالم ومن كان بريئا فذهب به يعز من المحل الزبور • سئل عن مثولي إذا سرق البائع القيمة وتعدى بعض السوئية وباع بأكثر من القيمة له أن يعز به على ذلك • أجب إذا تعدى السوقي وباع بأكثر من القيمة يعز على ذلك من تساوى ابن نجيم •

﴿كتاب السرقة﴾

السرقة التي يعلق بها قطع اليد أخذ مال الغير على سبيل الخفية والاستسراخ (٢) استسراخا أو شهارة أو نهارا أو شهارة أو نهارا • ثبوت السرقة على سبيل الخفية والاستسراخ لا يتم بأخذ المال عن فيده على سبيل المبكرة جهارا بأن استيقظ صاحب المال فأخذ المال سكرته منه في أوائل كتاب السرقة من التنازل خفية • والخفية والاستسراخ في السرقة عند بدء أخذ المال أو عند انتهائه أو بينهما انما تنقطع إذا كان الأخذ في النهار أما إذا كان في الليل فلا تنقطع والخفية والاستسراخ حال الدخول من المحل الزبور • ثم لها شرائط الخفية والاستسراخ أو انتهاء فان نقيب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مبكرة بأن اعتد على صاحبه لا يقطع ومنها أن لا يكون السارق فيه شركة ولا شبهة ملكة • ومنها أن لا يكون مأذونا في الدخول فان أذن بالدخول في بيت فسرق من بيت آخر من تلك الدوا اختصوا فيه • ومنها أن يكون للسارق منه يد حقيق على المال حتى لا يقطع السارق من السابق • ومنها أن لا يكون بين السارق والمسرقة منه زوجة ولا رسم كامل • ومنها أن يكون السرقة متوقفا أو لا يوجد جنبه مباحا في الأصل ولا يكون ناهيا ولا تسامح إليه القصاد وقتية عشرة (٣) وقت السرقة وذكر الجواهر أن العجز عنه يوم الأثر لا يخرج إلا تمام السرقة وفي بعض النسخ أن كمال التصيب شرط وقت القضاء فان اتص العين لا يسقط القطع وإن اتص من حيث السعر يسقط القطع ومنها أن يكون المال المأخوذ حرزا أما المكان المعطى كالدير والمدكاكين والجنائيات والأخبية والفاطمة أو الحافظ حتى لو سرق من الجواهر وله ما قل بأن سرق من تحت رأسه وهو نائم في الجواهر أو في المسجد يقطع وإن موضوعا بين يده اختلقوا فيه قال السر حتى انه عجز وعن محمد فليس سرق من رجل أو باع عليه أو قلنوة أو من امرأة نائمة حيا

أولاً متى لا يستأ بطع في أوائل كذب السرقة من البرازية وكذا في الخلاصة •
 جمع المسافر متاعه في الصبر وأبلى عنده بطع السارق منه لأنه عزز بالحفاظ فاعتبر
 الحفظ المعتاد والنام عند متاعه بعدة ساقطة (١) ولأوق بين أن يكون صاحبه ناثماً
 أو غير ناثم • والمتاع يفتنه أرحمده وهو الصعي (٢) من سرقة محتارات التوازل • إذا
 سرق الغنم من المرعى فقد أطلق محمد عدم القطع فيه (٣) وفي البقرة والقرص وهو مقصد
 بما إذا لم يكن معهما من يعتزلها فإن كان قطعاً إذا لم يكن راعياً فإن كان راعياً ففي البقال
 لا يقطع (٤) وهكذا في المتنعي عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع إذا كان
 معاً حافطاً ويمكن التوفيق بأن الراي لم يصد حفظها من السراق فغنى القدر لابن الهمام
 (في فصل الحرز من السرقة) • وفي المجتبى لا قطع في المواشي في المرعى وإن كان معهما سوى
 الراي من مصمها يجب القطع وكثير من مشايخنا أفتوا بهذا في فصل الحرز من سرقة
 البحر • وإن كان الغنم ياروي إلى بيت في الليل له باب مغلق فكسره ودخل فيه وسرق منها
 شاة قطع وفي البقال ولا يستبرأ الخلق إذا كان الباب مردوداً الآن يكون يثامفرداني
 الصبر (٥) من سرقة الخلاصة • وفي الحاروي يفتن من بحر أو الشول وخبرة • ومع هذه
 الاعتناء وهو ناثم عندها قطع وعن محمد قطع سواء كان معاً حافطاً أولاً ولا عليه عتة المشايخ
 انتهى في فصل الحرز من سرقة البحر • والخلة والنساء وسيرت الشعر وقوله ما إذا كان
 حافطاً يقطعان أو ناثم فيها أو قريب منه فهو حرز والأخلاق وإن كانت الخلة أو ألباء وحدها في
 برية أو صحراء ولم يكن لها حافط لم يقطع السارق منها كافي الحاروي معين المتنعي • وفي
 الحاروي إذا كان باب الدار مردوداً غير مغلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع قطع ولو
 كان باب الدار مفتوحاً دخل نهاراً وسرق لا يقطع ولو سرق من السطح شاة أو ناسوا نصاباً
 يقطع لأنه حرز في فصل الحرز من سرقة البحر • ولو سرق نفس القسطا فإنه لا يقطع لعدم
 إسرائه إلا إذا كان القسطا غير منصوب وانما هو مفروق عنده من يفتنله أو في قسطا
 آخر فإنه يقطع فغنى القدر في فصل الحرز من السرقة لابن الهمام • وفي المتنعي سرق من بيت
 السوق ليلان عندهما من يفتنله يقطع والألا دخل على سوق نهاراً فسرق من حائوته
 لم يقطع وفي الحاروي دخل السارق نهاراً وباب الدار مفتوح لم يقطع ولولا من باب الدار
 وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما صلى الناس العتقة وسرق خفية أو مكابرة أو معه سلاح
 وصاحبه يعلم به أو لا يقطع • ولو دخل بين الناس العتقة والناس يجهرون ويذمهون فهو
 بمنزلة النهار • ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص والصل لا يذمه أن ذمه صاحب الدار
 أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم بقطع ولو علم لا يقطع • ولو لم يعلم لا يقطع من سرقة
 البرازية وكذا في الخلاصة • ولو أن سارقاً كبيراً ناساً لالاحي سرق متاعاً قطع معي قوله
 كبيره أنه دخل عليه بسلاح وقتله على أخذ ماله • ولو كبره نهاراً فغضب بيته مراً أخذ
 متاعه معاً يقطع والقاس أن لا يقطع في الوجهين في الثاني من سرقة التارخانية •
 بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لأن ما يلي الدار محرز ما يلي السكة من سرقة
 البرازية • ثم الحرز نوعان حرز يمكن الدخول فيه فإن تقب وأخذ يده فيه وأخذ لا يقطع

- (١) وقال في سرقة العتقة إذا سرق متاعها من رجل في الصبر • وهو حافط لا قطع سواء كان الحافط ناثماً أو يفتنلاً فالحفظ في الصبر كذلك يكون وهذه إشارة إلى أن الراي إذا نال لم يكون تارك الحفظ لكن هذا إذا نال فاعداً لا منقطعاً انتهى أقول فيه إشارة إلى أنه يقطع وإن كان الحافط راعياً كما يجب جامع هذه المجموعة •
- (٢) مثله في البرازية • وقال فيه خمس الأئمة الصعي أنه يلزم القطع بكل حال لأن المعتبر الحفظ المعتاد •
- (٣) ولا يقطع السارق من الغنم لما يورى عن علي رضي الله عنه وقد أفتى برجل سرق من الغنم فذره عنه الحد وتعالى أنه نصيباً كافياً •
- وفي المتنعي قال الإمام لو أن الراي رعى غنمه لا يقطع وإن أرادها الموضع وهو عنده قطع من سرقة البرازية وكذا في التنف •
- (٤) قال البقال في المتنعي لا يقطع وهو المختار لأن الراي يقصد الأصلاف والإسالة لا الحفظ •
- البرازية •
- (٥) وفي البقال والراح والجسر من حرز وإن لم يكن عليه حافط وقبل هذا إذا كان معاً حافطاً في أوائل الفصل الثاني من كتاب سرقة التارخانية •

وسر لا يمكن الدخول فيه كالموالت فلأخذ قبله وأخذه يقطع من سرقة البرازية وكذا في الخلاصة وقال الطحاوي سرز كل شيء يعتبر سرقة حتى أنه إذا سرق دابة من أصطبل يقطع ولو سرق لؤلؤة من أصطبل لا يقطع من سرقة الخلاصة وكذا في البرازية وقال الكرخي كما أن سرز النوع فهو سرز لأنواع كلها حتى لو سرق لؤلؤة من شريحة يقال يقطع وكذا لو سرق ثياب الرامي من المراح قال الامام السرخسي هو المذهب عندنا من المثل المزبور ولو كابر انسانا لا يسرق متاعه قطع ولو كابر نهرا لا يقطع بأن نخب بيته سر أو أخذ متاعه معاينة والقياس أن لا يقطع في الفضلين وفي الفتاوى جماعة نزولوا بينا أو ما نأفسر بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو نخت رأيه لا يقطع ولو كان في المسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت وأخذ قبل المزبور لم يقطع من سرقة الخلاصة وكذا في البرازية ولا قطع على من سرق مصفا وان كان مصفيا الأصل في هذا أنه متى جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب القطع لا يجب كماله ولو سرق شرابا أو ماء ورد في آنية من ذهب أو فضة لا يجب القطع لأنه جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب فأورث شبهة في أمره كالو سرق جماعة منهم من يجب القطع ومنهم من لا يجب فلا يجب القطع على واحد منهم كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي ولو أن جماعة دخلوا منزلا وسرقوا سرقة وجعلوها على واحد منهم فأخرجها فالقياس أن يجب القطع على الحامل لا غير به قال زفر وفي الاحتسان يجب القطع عليهم جميعا لأن الباقيين كانوا ردها لله وعونا له فيشتركون جميعا في القطع كما قلنا في قطاع الطريق كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة إلى مالكه لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته عن النصاب قبل القطع أو ملكه بعد القضاء أو أدهى أنه ملكه وإن لم يثبت وكذا لو أدها أحد السارقين ولو سرقا وغاب أحدهما وشهدوا على سرقتهما قطع الآخر ولو أقر العبد المأذون بسرقة قطع ورذت وكذا المحجور عند الامام وعند أبي يوسف قطع ولا رذة وعند محمد لا يقطع ولا رذة ومن داه بسرقة والعين فائمة رذها وإن لم تكن فائمة فلا ضمان عليه وإن استملكها وإن سرق سرقات يقطع بكليها أو بعضها لا يضمن شيئا منها وقال يضمن ما لم يقطع به في فصل كيفية القطع من سرقة المثلوق ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم وهو يحمده لا يضمن حتى يحضر مولاه فيقضي بالقطع ورذ العين إن كانت فائمة ولا يضمن بالضم إن أقره ولا يحمده ولا يضمن على المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على أقراره لا تقبل أصلا وإن كان مولاه حاضرا لأنه لا يضمن بالقطع هذه البيئة فكذا المال والشهادة على الأقارب بالسرقعة مع جحد السارق لا تسع في أو آخر كالمأذون من الخانية العبد إذا سرق لا تقطع يده العبد عترة المولى عند الامام ومحمد وكذا القصاص والخلاف في سماع البيئة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا تقبل عليه إجماعا من سرقة البرازية وإذا أقر العبد بسرقة لا يجب في مثلهما القطع كان أقراره ماطلا لأن كسبه ومالية رقبته حتى يولاه فلا يصح في أقراره بالمال ما لم يضمن الآن يكون العبد

ما ذكرناه من أن مقتضى إقراره بالمال بهذا السبب صحيح كإقراره بالتب من إقراره بسقوط السرقة • وقوله وطلب المسرور منه شرط القطع أي وطلبه المال فلا قطع بدونه لأن الخصومة شرط ظهورها أطلقه فمثل ما إذا أقر أو أنكرت عليه البينة لا احتمال أن يقره بالمال فيسقط القطع فلا بد من حضوره عند الاداء والقطع لتتقن تلك الشبهة • وما ذكرناه ظهر أن ما في التبيين معزى إلى البدائع من أنه إذا أقر المسرور من فلان القاتب قطع احتسابا ولا ينتظر حضور القاتب وتصديقه (١) فالظاهر هو ما ذهب إلى يوفى وليس هذه عبارة أبدع فإن عبارته حال أو حشفة ومحمد الدعوى في الإقرار شرط حتى لو أقر السارق أنه سرق مال فلان القاتب لم يقطع ما لم يحضر المسرور عنه ويضام عندهما وقال أبو يوسف الدعوى في الإقرار ليست بشرط الخ وفي البدائع أيضا حال محمد ولو قال سرق هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال سرقها ولا أخبر لمن مساحتها لا يقطع لأن جهالة المسرور عنه فوق غيبته ثم الغيبة لما تمت القطع على أصله فالجمله الأولى انتهى ولم يعين المصنف مطلق المسرور عنه فأحفل شيعته أحداهم طلب المال وبهم التماس وإنابهما طلب القطع وأشار الشيخ إلى أنه لا بد من العلمين وأن أحدهما لا يكفي لكن ذكر في الكشف قيل بحثنا الأمر أن وجوب القطع حق تعالى على الخصوص ولهذا لم يتبدل بالمثل وما يجب حقا للبعد بتقديره ما لا كان أو عقوبة كإتيان القاتب والقبض على المقتصر ولهذا لا يملك المسرور منه الخصومة بدعى الحق وإنابها ولا يملك المقتصر بعد الوجوب ولا يورث عنه انتهى فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الآن يقال أنه لا يملك طلب القطع بمجرد أن طلب المال والتظاهر أن الشرط انما هو طلب المال ويستمر حتى حضره عند القطع لا طلبه القطع إذ هو حق الله فلا يتوقف على طلب العبد (٢) في فصل كيفية القطع من البصر الراق • إذا سرق الرجل من المستودع أو المستعد أو المستبضع قطع بخصومة هؤلاء عند علمائنا الثلاثة وفي السناني وكل من لم يداخلة كتمولى الوقت والاب والوصى (م) وروى ابن جماعة في نوادره أنه لا يقطع بخصومة هؤلاء حتى يحضر المالك وكذلك السارق من القاصب والمرتهن يقطع بخصومتهما من سرقة آثاره تاريخية • والقاصب والمستودع أن يضام في قطع يد السارق وكذلك المستعد والمساير والمستبضع والقاض على سواهم الشراء والمرتهن والمضارب مختارات التنازل وكذا في الملقى في كيفية القطع • ويقطع طلب المالك أيضا في السرقة من هؤلاء • في فصل كيفية القطع من الملقى • أو شهد به رجلان عدلان فلم تقبل شهادة النساء ونقل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كالحقبة الشهادة على الشهادة كإتيان المحيط وعقره من سرقة القهستاني وكذا في سرقة البصر • وإذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة مال لا يقطع الكافر ولا يقطع المسلم من سرقة البصر • ادعى أنه سرق فقال كرهته (أي أخذت) ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع أيضا في فصل ظهور السرقة من التارخانية • أقر بسرقة ثم جرح ثم أقر بضمين ولا يقطع من المحل المزور • لا يقطع بالكنول وإن ضمن المال من سرقة البصر • طلب المسرور منه أن يحلف السارق بقوله لا أنقض أي أن يدين المال أو أنقض أن قال أريد

(١) وما في الذخيرة وافق ما في التبيين حيث قال وإذا أقر بالسرقة من فلان القاتب قطع احتسابا ولا ينتظر حضور القاتب وتصديقه هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في القدوري على قول أبي حنيفة ولا محمد لا يقطع حتى يحضر القاتب ويطلبه سواء على قول أبي يوسف يقطع ولا ينتظر حضور القاتب ذكر في الثالث من سرقة الذخيرة وفي التارخانية فعندنا لا بد من حضور المسرور منه في الإقرار والشهادة عند الاداء وعند القطع وفي باب السرقة من شرح العمون روى هشام عن أبي يوسف أنه قال أقطع السارق لا ينتظر المسرور منه وهو قول ابن أبي ليلى وهو خلاف قول أبي حنيفة ومحمد وليس للقرينة من كونه كذا يحيط المحرم جامع هذه المجموعة (٢) وفي نوادر ابن جماعة عن محمد الأشهد الشهيد على رجل أنه قطع الطريق وأخذ المال وقتل ولم يحضر معهم أحد لم أقم عليه الحد وعززه من سرقة التارخانية

المال خلفه وان قال أريد القلع لا يحلفه في التوكيل بالخصومة من الخيانة * والاصل
اذا دخل دارا فانسأ وأخذ الساع وأخرجه فلأن يقاتله مادام التساع في يده فاذا رمى به
اليه لم يقاتله (١) وجعل استقباله الصوم ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حل له أن
يقاتله لم يعرف وجده رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس أن يقاتله
وقبل له أن يقاتله وله أن يأتي به الى الامام ليحبسه الى أن يتوب لأن الحبس للزبر (٢) قوم
أخذ السراق أموالهم فاستأفوا يقوم فخرجوا في طلب السراق فان كان ارباب الاموال
معهم أو عاينوا وكنهم يعرفون متاعهم يقتدرون على رد المتاع عليهم جاز لهؤلاء القوم
المستغاث بهم أن يقاتلوا السراق لاسترداد المال وان كانوا لا يعرفون المتاع ولا يقتدرون
على الرد لم يجز لهم أن يقاتلوا السراق من تساوى فيض كرك في أو اخر السرقة

باب قطع الطريق

وقطع الطريق على أربعة أوجه ففي اثنين منها إتمام الحد وفي اثنين لا إتمام الحد أما اللذان
يقام فيهما الحد أحدهما أن يقطعوا الطريق في سفارة والآخر أن يقطعوا على قرية ثمانية
عن المصر لا يقتدرون أن ينعوا القطع عن أنفسهم ولا يحكمهم الاستغاثة وأما اللذان
لا إتمام فيهما الحد أحدهما أن يقطع الطريق في مصر أو مدينة والآخر أن يقطع الطريق
خارجا عن المصر من حيث يحكمهم الاستغاثة فانهم لا يقطعون في قول أبي حنيفة وأصحابه ولا
يقام عليهم الحد ولكن يدفعون الى أولياء الدم فيكون الامر اليهم فيما قتلوا وفيما جرحوا
وفيما أخذوا من الاموال من أو اخر سرقة التفت * قالوا ان الشراطة المختصة بالسرقة
الكبرى ثلاثة في ظاهر الرواية الاول أن تكون من قوم لهم قوة وشوكة أو واحد كذلك
الثاني أن لا تكون في مصر وما هو بمنزلة كايين المصريين أو القرين الثالث أن يكون
بينهم وبين المصر مسرة خفر وعن أبي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيتمتع في المصر
للاول عليه الفتوى لمصلحة الناس في أوائل باب قطع الطريق من المصر وعن أبي يوسف
انهم لو كانوا في المصر ابلا وفيما بينهم وبين المصر أقل من مسرة خفر يجزى عليهم أحكام
قطاع الطريق قال في الاختصار وعليه الفتوى في باب قطع الطريق من الدر * وعن أبي
يوسف ان كان خارج المصر ولو كان يجر به يجيب عليهم الحد لانه لا يلحقهم الفوت وعنه
أبى إسحاق المصر ان قالوا انها بالاسلح يجب الحد لان السلاح لا يلحقهم الفوت وعنه
لا يضر سلاح لان الفوت يخطى بالي في أو اخر كتاب السرقة من محتوات التوازل *
ومن شهر على المسلمين سفنا وجب قتله ولا نبي قتله عليه الصلاة والسلام من شهر على
المسلمين سفنا فقد أبطل دمه ولا ن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذ لم يكن دفعه
الا به ولا يجب على القاتل شيء لانه صار باغيا بذلك وكذا اذا شغل على رجل سلاحه قتلته أو
قتله غيره دفعه عنه فلا يجب قتله شيء لما يشا ولا يختلف بين أن يكون بالاسلح أو بالهراقة
المصر وخارج المصر لان السلاح لا يلحق الفوت بالليل ولا في خارج المصر فكذلك دفعه بالقتل بخلاف ما اذا
خارج المصر لانه لا يلحقه الفوت بالليل ولا في خارج المصر فكذلك دفعه بالقتل بخلاف ما اذا
كان في المصر وقيل ان كان مسلحا لا يلحق بمقتل أن يكون مثل السلاح عندهما فيعز

- (١) ولو أن لصا دخل دارا ولا صلاح معه
وصاحب الدار يعلم انه يجرى على أخذه
ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذ بعض
متاعه ولا يقدر عليه ومعه ضربه وقتله
كذا في سرقة البزازية
(٢) مسئلة للامام أن يقتل البارقة مسلمة
لصحه في الارض بالفساد في كتابه
السرقة من الدرر وكذا في التاخرية

قتله في المصير هاركا في السيف زيلعي في آخر باب ما يوجب القود وما لا يوجب من الجنائيات • وإذا أخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا صار القتل إلى الأولياء إن شاءوا استوفوه وإن شاءوا عفو عنه وأما سقوطه إذا أخذ بعد التوبة فلا إن التائب مستثنى من هذا الحكم في آخر الآية أعلم أن هذا فيما إذا أخذ بعد التوبة ورد المال وأما إذا تائب ولم يرد المال فمقتضى لا يسطر كما لا يسطر سائر الحدود والتوبة وقيل يسطر والله أشار في الأصل لأن الله تعالى استثنى التائب في السرقة الكبرى ولم يستثن في سائر الحدود كذا في المحيط • وكذا يسقط الحد عنهم إذا أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وأخذوا من المال إذا عزم لا يصيب لكل منهم نصيب فالأمر بالقصاص إلى الأولياء وفي الفوائد الظهيرية هذه مسئلة بحجية من حيث أنهم إذا أصدر منهم القتل فقط لم يلتفت إلى عفو الأولياء بل يقتلهم الأمام حذا وإذا وجد معه أخذ المال القتل اعتبر فيه عفو الولي من شرح الجمع لابن الملك

﴿كتاب الجنائيات﴾

• (الاول فيما يجب فيه القصاص والدية وسكوة العدل) • يقتل الذك بالاتي والاتي بالذكر والحر بالعبد والعبد بالحر والمسلم بالكافر الذي يؤذي الجزية ويحرق عليه أحكام الإسلام ولا يقتل المسلم المستأمن ولا يقتل والد الولد ولا جنة من قبل الرجال والنساء وإله عدا ولا يولد الولد وإن سفل ولا والدة يولد لها ولا جنة من قبل الأم والأب علت أو سفلت ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل المولى بعبد • مككاه أو بعضه ويقتل العبد بولده ولو جرح القتلى بعد القتل لا يقتل ويشطب حالا ويقتل سليم الجوارح بنقص الأطراف من خرواثة الفتاوى • لقصاص بين الأحرار والعبد ولا بين الذكور والنات فيبدون النفس من أوائل كتاب الدييات من الخلاصة وكذا في خرواثة المقتنين • وفي الصكافي لقصاص بين الحر والعبد فيبدون النفس وبين العبدتين خلافا للشافعي في جميع ذلك إلا في الحر يقطع طرف العبد في الثالث من جنائيات التارخانة • وفي الجامع الصغير رجل ضرب رجلا بجره فقتله فان أصابته الحديد قتل به عند الكل وإن أصاب بظهره ولم يجرح فقتلهما لا شك أنه يجب القصاص (١) وكذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص فعل هذه الرواية يعتبر الجرح سواء كان حديدا أو عودا أو حجرًا بعد أن يكون آلة بقصد بها الجرح وقال الصدوق الشهيد في نسخة وهو الأصح لأن المعتبر عند أبي حنيفة الجرح وسبغات المجران من الحديد على الروايتين في أوائل الموجب للقصاص من كتاب الدييات من الخلاصة • وفي شرح الطحاوي إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الذي ضرب عنقه فقتل من كان عمدا وإن كان شطأ نجس بالدية وعلى الذي شق ثلث الدية وإن كان الشق نفذ إلى الجانب الآخر فثلث الدية وهذا لأن كان مما يعيش بعد شق البطن يوما أو بعض يوم وإن كان لا يعيش ولا يتألم منه الحماصة ولا يبقى معه إلا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتل في العمدة ونجيب الدية في الخطأ والذي

(١) وإن أصاب بظهره بالحديد إن جرح يجب القصاص على الأصح والأفلا كذا في الخزانة

ومن ضرب رجلا بجره فقتله فان أصابه بالحديد قتل به وإن أصابه بالعود فثلثه الدية قال رضي الله عنه وهذا إذا أصابه بحدة الحديد لوجود الجرح فيصكك الدية وإن أصابه بظهره بالحديد فقتلهما يجب وهو رواية عن أبي حنيفة اعتبارا منه فلا كراهة وهو الحديد وعنه أتما يجب إذا جرح وهو الأصح (وهو رواية الطحاوي) على ما سنده إن شاء الله تعالى كذا في الهداية

(١) به ألقى المرحوم كذا بمحنة جامع هذه المجموعة وفي شرح المختصر (١٦٥) والقشوري على قول الامام جسيم بن عيسى بن جابر

الجنائيات

(٢) وفي الخلاصة قال الصدوق الشهيد وهو الأصح يعني الاشتراط في الحديد كذا في أوائل جنائيات جنائيات فضيلة

وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يعتبر القتل بالحديد كذا كان أو جرحاً كذا في شرح الجامع لقاضيان وفي أوائل الجنائيات من شرح القرائني قال القدوري جرحاً بالطلح واستحسان والقبض ما ذكره الطحاوي وعندهما يقتضيان بكل حال وعليه القشوري كما في منتخب التاتارخانية

عنه

(٣) وفي جامع الرموز لوقتل بالابرة أو المسلة بمقتل وعليه القشوري قاله الحديد بالجرح كما في تمة الأوقات اتبع وفي التاتارخانية وفي المنتقى أبو يوسف عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلاً بارة أو بشي يشبه الابرة متعمداً وقتله فلا قود فيه وأما المسلة فتبها القود وفي الكبرى خلاف ما حفظنا في مسائل الخلاف أن غرزه بارة فتات يجب القصاص لكن ذكر قاضيان أنه لا قصاص في الابرة وفي المسلة القصاص وفي الذخيرة ذكر شمس الأئمة السرغسي في روايات الأصل أن في الابرة إذا أصابت المقتل يجب القود انتهى كذا بمحنة جامع هذه المجموعة

(٤) قالوا في المسلة ورايات والقشوري على أنه لا قصاص في غرزه الابرة وفي المسلة قصاص كذا في الظهيرة

غرزاله أو الابرة فتات قصم القصاص منه الحق وفي شرح الجامع لقاضيان وكذا لغرزه بارة يقتل بوجود القتل بصيغة التكامل

ضرب العلوة بعزير وكذا لوجرح رجلاً بارة مخففة ما لا يجرمهم العيش معها فوجرح آخر بارة أخرى فالتقاتل هو الذي جرح بالبراحة المخففة هذا إذا كانت البراحة حسان على التعاقب فان كانتا معاً فلا تان وكذا لوجرحه ورجل عشر رجالات والاعتبر حرجه بارة واحدة قتلها فلا تان لان المرحوم جرحاً واحدة ويسلم من الكثير من القتل المزبور • اذا كانت الجنائيات من رجلين فتات من احداهما دون الأخرى انه اذا كان ذلك كله عدلاً على صاحب النفس القصاص في النفس وعلى صاحب الجنابة فيعادون النفس القصاص في ذلك ان كان يستطاع وان كان لا يستطاع فالارض فان كان ذلك خطأ فعلى صاحب النفس دية النفس وعلى صاحب البراحة فيعادون النفس أرض ذلك وان كان احدهما عدلاً والأخرى خطأ فعلى العائد القصاص وعلى الخطأ الأرض ولا تدخل احدهما في الأخرى سواء كان بعد البراة أو قبل البراة لان الجنائيتين ان كانتا من شخص واحد يمكن جعلهما بكتابة واحدة كأنهما حصلوا بشرية واحدة وتوان كانتا من شخصين لا يمكن أن يصح بكتابة واحدة لان جعل فعل أحدهما فعل الآخر لا يصح وقد لا بد أن يعتبر فصل كل واحد منهما بما يقع ادهو سائر الجنابة الأولى أو لم تنأ على ماتين في فصل من جنائيات البدائع • اذا قتل انساناً معصوماً بغير العظم أو النشب الكبير الذي لا ينطبق البنية احتسبه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة (١) وهو قول زفر وعندهما وعند الشافعي يجب وهذا إذا جرح فان جرح بالنشب أو بالجرح فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديد يجب القود جرح أو لوجرح في ظاهر الرواية وروى الطحاوي عن أبي حنيفة اذا قتل رجلاً جرحاً جرحاً القود بارة كانت وان لم يجرحه لا يجب القود بارة كانت (٢) في باب معرفة وجوده والوقوف على أحكام النظم من كشف الزدوي وكذا في الثانية في باب القتل وقته تفصيل • وان ضرب به باله فتات منها قتل وان ضرب به بارة متعمداً أو ما يشبه الابرة فتات لا يجب القصاص (٣) وذكر في الأصل اذا ضرب به بمعدية لاحده كسفة الميزان والعهد يجب القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوي عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص اذا لم يجرح كالوضر به بالعصا الكبيرة أو بحجر مدقور لم يجرح لا يجب القصاص في قول أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية في الحد يدوماً يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص في فعل فيقتل ضاعاً وفن لا يقتل من انما في • رجل شجر رجلاً موصية بالعصا محمداً يجب القصاص بالموصية فان مات منها لا يجب القصاص ولو شجر رجلاً بالحديد لا يجب القصاص في الهاتمة فان مات منها يجب القصاص يقتل به ولو جرح رجلاً بالنشب فتات لا يجب القصاص ولو شجر رجلاً موصية بالحديد يجب القصاص وان مات منها يقتل به من المذبور • ولا قصاص في اللطمة والوركة والوجأ واللغة وفي النتح ضرب رجلاً بغير مسد فاقطع الغند فقتله يجب الدية لا القصاص وان بارة لا قصاص فيه الا اذا غرزه في القتل (٤) وكذا لوضعه حتى مات والماصل أن كل ما يتعلق به الذكاة في الهاتمة يتعلق به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الذكاة لا يتعلق به وجوب القصاص كذا ذكره التالفي في الاجناس

(١) وأما الموضع والهاشمة والمنفعة كانت موضع هذه الشجاعة الثلاث الرأس والوجه جميع المواضع منسحقاً في ذلك على السواء حتى لو وجدت هذه الشجاعة في غيرهما من البدن يجب (٢٣٦) فيها حكومة عدل والذوق من أوجهه بلا خلاف والعظم الذي تحت الذقن

وهو اللسان من الوجه عندنا حتى لو وجدت هذه الشجاعة الثلاث في اللسان كان لها أروش مقدرة تداخلاً في المالت كذا في الثالث من جنائيات التارخانية ع (٢) لأن الأرض لا يسقط إلا إذا زال سبب وجوده من كل وجه شاوياً أي السعدون (٣) كل جراحة انعدمت ولم يبق لها أثر لأنني لم عند وعند أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعند عبد الله أجرة الطبيب وغن الأدوية وان بقي الأثر وجب حكومة عدل كذا في العمدية أن ينجح موضحة فبرأت وتبت عليه الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال أبو حنيفة لا شيء عليه وقال محمد عليه أجرة الطبيب كذا في جنائيات الخانية وهي من أمة المؤمنين هو المختار قال القبيصة أبو الوليث الفتوى على قول محمد أنه لا شيء عليه أن لم يبق لها أثر إلا في الأدوية وأجرة الطبيب كذا في التارخانية واستأجر أصحاب المتون قول الإمام أنه لا شيء عليه سوى عن الأدوية وأجرة الطبيب قال هذا قول محمد وأما على قولهما إذا انعدمت يجب شيء وعليه الفتوى كذا في عمدة الفتاوى الصدر الشهيد ع

واختلفوا في تقصير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن ينفرد إلى الجني عليه لو كان كائن تقصير عتقته في الجنابة يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنائيات البرازية ع

وفي فتاوى الإمام اختلفوا في حكومة العدل قال بعضهم ينفرد إلى الجني عليه أنه لو كان مملوكاً يقتص من عتقه بهذه الجنابة إن كان يقتص عشر قيمة حتى المثل يجب عشر دية قال والفتوى على هذا في الثالث من جنائيات الخلاصة ع

في النوع الأول من جنائيات البرازية ع شج العاصم مخصصة لا يجب القصاص وإن مات منها الإيجاب أيضاً وإن شج بالحد فهاشمة لا يجب القصاص وإن مات منها يجب القصاص وإن شج بالحد يدم موضحة يجب القصاص فإن مات يقتل في الثالث من جنائيات البرازية ع ولا يصح كسهم قصاص في قطع ولا جراحة حتى يكون البرء منها وكذلك لا يصح كسهم بارشها في الجنابة على الأطراف من الظهريّة ع وأما حكمها في موضحة إذا كانت عمداً يجب القصاص بلا خلاف وفيما قبل الموضحة روى الكرخي عن أحمد بن إسماعيل أنه لا يجب القصاص وإن كانت عمداً وبه أخذ بعض المشايخ وذكر محمد في الأصل أنه يجب القصاص وبه أخذ طائفة المشايخ وفي الذخيرة وفيما بعد الموضحة من الهاشمة والمنفعة وغيرهما لا قصاص بالاجتماع وإن كانت عمداً (١) وفي العيون شج رجل بالمنفعة فزالت حتى لا يبق لها أثر فلا شيء عليه ما خلا من الدواء الذي عالج به وهو رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة لا يجب شيء ولو برأ من أثر الشجة وبني شيء قيل قال أذا بقي شيء من أثرها بعد البرء وإن قل فعليه أروش المنفعة (٢) وفي الكرخي وبني ينفق وفي شرح الطحاوي هذا كله أذا برئ ولم يبق له أثر فلا شيء عليه في العمد والخطأ إلى رواية عن أبي يوسف أنه قال يجب مقدار أجر الطبيب وأما أذا بقي له أثر وكان خطأ فيحدون الموضحة ليس له أروش مقدّر ولكن يجب حكومة العدل (٣) وفي الحاروي في كتابه لا يخفى على من قال شجة تحت الذقن فيها حكومة العدل لا ينفرد أرشها بالتقدير ع وما فوق الذقن فيلحق بالمشجوع شجنا للظهر أثر الشجة في الثالث من جنائيات التارخانية وفي المتن إن كان بين الاثنين والبرء حتى وصل إلى الجوف فهي جائفة وفي الحاروي الجائفة ما بين اللبة والهاشمة ولا تكون فوق النسبة ولا تحت العانة قال أبو حنيفة الجائفة ما دون الذقن لا تكون فوقه ولا تكون الجائفة في الرقبة ولا في الحلق إلا ما وصل إلى الجوف من الصدر والظهر والجنين ولا تكون في المدين والرجلين وتكون بين المنكسر والاثنين إذا وصل إلى الجوف وأقصاص في الجائفة فإن كان عمداً ففي ماله ثلث الدية وإن كان خطأ ففي عاقلته وإن نفذت من ورثته فيه ثلثا الدية وفي العيون أصلع ذهب شعره من كبره شجبه رجل موضحة عمداً فعل الشاح الأرض دون القصاص فإن كان الشاح أصلع أيضاً وجب القصاص المساواة وإن لم يكن الشاح أصلع لكن رضى أن يقتص من نفسه ليس له ذلك ويجب حكومة العدل وفي واقعات الشاخي موضحة الأصل أخص من موضحة غيره وكان الأرض أنقص أيضاً وفي الهاشمة يستويان لأن الهاشمة كسر العظم والأصلع عظم غيره على السواء أما الموضحة شق الجلد وجلد الأصل أخص دية من جلد غيره وكان فيها حكومة عدل وفي المتن شج رجلاً أصلع موضحة خطأ فعليه أروش الشجة دون أروش الموضحة في ماله وإن شجبه هاشمة فيها أروش دون أروش الهاشمة في الثاني من جنائيات التارخانية ع وأذا برئت الموضحة أو الجراحة ولم يبق الأثر لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الإمام أيضاً وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال القبيصة الفتوى على قول محمد أنه لا شيء عليه الأثر الأدوية قال القاضي أنا لا أثر له ولها وإن بقي أثر جرح أروش ذلك الأثران منسحقاً مثلًا قارض

البلق في قيل نوع الشجاج من النالاش من جنابات البرازية • وجل برح انسا فاعجز الجروح
عن الكسب يجب على الجراح النقطة والدواة جامع الفتاوى وكذا في الباب الاول من
جنابات الطواهره • واذا قطع الرجل شيئاً من انسان فاصاب منه شيئاً آخر فهو عمد وان
اصاب غير ذلك الانسان فهو خطأ ويان ذلك رجل تسمد ان يضرب برجل بالسيف
فأخطأ فاصاب عنقه فابان رأسه فهو عمد ولو قصد برجل فاصاب عنقه فخطأ
من جنابات خزائة المقتين • وفي شرح الطماوى • ومن قطع من رجل يد أو رجل أو أصبعاً
أو أنفه من اصبع أو ماسوى ذلك أو مفصلاً من المفاصيل عمداً فخطي القصاص بعد البرء
من الجنابة ولا قصاص عليه قبل ذلك • واذا قطع رجل يد آخر عمداً كان القصاص
ولم يقطع من رجلين مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلم والاخر كافي يجرى القصاص فيما
بينهما أو كانت امرأتين من مسلمتين أو أحدهما مسلمة والاخرى كافية أو كانتا قسيتين
يجرى القصاص ولو كانا عديين أو أحدهما عبداً والاخر حر أو أحدهما ذكراً والاخر
أنثى فلا يجب القصاص بينهما (١) • ويجب أرض الجنابة في ماله سالا في الجنابة على مادن
النفس من التاتارخانية في الرابع من الجنابات • امرأة قطعت يد رجل عمداً فهو
بالتلوا ان شاء قطع يدها ناقصة وان شاء أتمد الارض ولو قطع الرجل يد امرأة فليس
لها الا الذية لان الكامل لا يستوفى بالنقص عمداً الفتاوى في الجنابات • شلت
السيد والضرب بحيث لا تنقبض ولا تنبسط ذية في الثالث من جنابات البرازية •
وفي الكافي وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فمثل مما بين من الاصبع أو كل
السيد فلا قصاص في شيء من ذلك بالاجماع • وينبغي أن تجب الذية في المفصل الاعلى
وفيما بين حكومة عدل في الرابع من جنابات التاتارخانية • واذا قطع الرجل
اصبع انسان فثلث أخرى يجهنم فليسه أرض الاصبعين دون القصاص في قول أبي
حنيفة وعندهما عليه القصاص في المقاطعة والارض في الاخرى وفي الكافي وهو
قول زفر والسني وفي المتنق والصحيح قولهما في الخامس من جنابات التاتارخانية •
وجعل قطع لسان انسان ذكر في الاصل أنه لا قصاص فيه وقال أبو يوسف لا قصاص في بعض
اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان مع الكلام تجب فيه الذية وان منع بعض
الكلام دون بعض تقسم ذية اللسان على الحروف التي تتلف باللسان تجب الذية بقدر
ما فات من الحروف في أوائل كتاب الجنابات من الخبانية (٢) • ويقص الضرس
بأضرس والثنية والثنية والثالب بالباب (٣) • ولا تؤخذ العليا بالقبلى ولا السفلى
بالعليا من جنابات الظهيرة • ولا تؤخذ الفنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى جوهره
في الجنابات • لظهر رجل انكسر بعض اثنائه يقص من الضارب ثلثه القدر ولو كثر
المائة لا مقدورة والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدوسن الكاظم والكاظم
صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسر من السن ان قصفاً أو ثلثاً أو ربعاً كذلك ان انكسر
مستوراً يستطاع الاقتصار يقص بالبرء وان انكسر مثلثاً فغير مستور ولا قصاص
فيه وعليه الارض في الثالث من جنابات البرازية • وعن الشافى أنه لا يؤجل في سن البالغ

(١) مؤ في أول الباب اذا قصص
فبادون النفس لا يجرى بين المزد والعبد
ولا بين العبد وبين ولا بين الذكر والانثى
(٢) عشرة في الانسان في كل واحد الذية
الكاملة الا في اللسان والذك والعضل
والراس اذا حلق فلم يمت والحية والضب
اذا كسر وفي الدبر اذا لم يمسك الطعام
بول وفي الدبر اذا لم يمسك الطعام
وفي عشرة أخرى يجب في كل اثنين الذية
العينين والاثنين والشفتين والحناجيين
والسدين والرجلين والاثنين واليسيين
والسمع والبصر كذا في ديات الملقط
(٣) ان ما لا قصاص فيه من الجنابات على
مادن النفس وليس له أرض مقدرفيه
الحكومة ففي كسر العظام كلها حكومة
عدل الا السن خاصة لان استشفاء
القصاص بصفة المصالحه فبما سوى السن
متعذر ولم يرد الشرع فيه بأرض مقدرة
تجب الحكومة وأمكن استشفاء المثل
في الدن والشرع ورد فيها بأرض مقدرة
أيضاً فلم تجب فيه حكومة عدل كذا
في البدائع فصل واما شرائط الوجوب
من الجنابات فمفصلاً

(١) وإلى هذه الرواية مال بعض أصحابنا
مثل خواهرزاده وغيره بفتح خلاصة

ع
(٢) ولو كسر من انسان فاسودت
أوجرت أو اخضرت يجب غم الارش
في ماله وفي (جس) حكومة عدل وجواب
(ج) هو الصواب كذا في جنائيات القنية
من باب ما يجب فيه القصاص ع

(٣) وفي الخلاصة وبالجملة التزاع مشروع
والاخذ بالمبرد احتياط كذا في ضمان السن
من الضمانات ع

(٤) وفي دعوى السن لا بد من ذكر أنها
يضاه أو سوداء اذ لا يجب تمام الدينة
في السوداء كذا في أوائل جنائيات جميع
الفتاوى ع

(١) اعتماد ذلك في سن العسي لكن ينظر ان الى ما وضع السن وان قيل ان الضرب
ينظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشاقق الزنادات اني أنه يؤجل وذكر
السرخسي يستأنى حولا كاملا في الكبير الذي لا يرجى نيته في الكسر والقطع والاول
يقى بأنه لا يؤجل من المحل المزبور ع وقال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما
يبرد بالمبرد اذا كسرت عن عرض أو مألوع طول فقبه الحكومة وان كسر بعضه فاسود
النقي يجب الارش لا القصاص لان هذا شيء واحد من المحل المزبور لا يقطع من القاصع
ولكن يبرأ الى أن يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جاز (٢) والامرد احتياط لثلاث
يؤدى الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عام كم الذهب فيبرد منها ذلك القدر
من المحل المزبور ع وفي الابضاح رجل ضرب سن رجل آخر كما واضطربت ان كان حرا
لا شيء فيها وان كان عبدا فقبه الحكومة عدل فلو انظر حولا فان اجرت أو اخضرت أو
اسودت يجب كمال الدينة (٣) وان اخضرت اختلف المشايخ فيها واقتاروا أنه يجب الدينة
كالسوداء فلم يخبر لونها لكن تحرر فجاء آخر وقطعهما يجب على كل واحد منهما
حكومة العدل ثم اذا اخضرت أو اسودت أو اجرت انما يجب الدينة اذا تمت منفعة
المضغ فان لم تمت كانت من الانسان التي ترى يجب الدينة أيضا لقوات منفعة
الجمال وان لم يكن واحد منهما فقبه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء في الفتاوى
الصغرى في الثالث من كتاب الديات من الخلاصة وكذا في الثالث من جنائيات البرازية
(٤) • ولو ضرب سن انسان فحزرك فأجل فان اخضر أو اجرت يجب دية السن خضاهة
وان اصة واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب شيء ولو اسودت يجب دية السن اذا
قامت منفعة المضغ وان لم تمت الا أنه من الانسان التي ترى فأت جاله فقبه كذا
وان لم يكن واحد منهما فقبه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء فاضخان من أوائل
الجنائيات • ولو كره فسقط منه سنة المتحرر كقبيل ذلك الحكومة عدل ولو سقطت بعد
ثلاثة أيام ولا يدوى أمن الوكرة أم من التحرك السابق يضاف الى الوكرة وان تأخر السقوط
لانه آخر السنين ويجب حكومة عدل من جنائيات القنية في باب فيما يجب فيه القصاص
• (ج) امرأة قطعت ذواتي امرأة أخرى عند الراس ومقت سنة فلم تبلغ الذواتان
النهاية القديعة بل بقيت كاقطعت قطعا فحكومة عدل من المحل المزبور • ان قطع
الاذن كلها عمدا ففيها القصاص وان قطع بعضها ففيها القصاص ان كان يستطاع
ومعرف هذا هو لفظ الكرخي وهو اشارة الى أن الماعلة في الاطراف في مقدار المقطوع
شرط وفي المتن في أي خيفة اذا قطع نصف الاذن فكان يقدر على أن يقتص منه
يقتص منه وكان أبو يوسف يقول لأن ذلك من مفاصل فاذ قطع منها شيء وصل إلى القطع من
المفصل اقصر منه والمراجع في معرفة المفاصل الى أهل البصر فان قالوا الاذن مفاصل
وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من اذن
القاصع مقدارا قطع وفي الحيون للسنين زيادة عن أبي يوسف أنه قال اذا قطع شعبة
أذن اقتص منه وفي الاجناس اذا كانت اذن القاصع صغيرة الخلقه وأذن المقطوع

كبيرة الملقحة كان المقطوع أذنه بالنيلار ان شاء الله نصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقة أو مستقوفة كان كانت الناقصة هي التي قطعت كان فيها حكومة عدل وكذا في الكبرى • (٢) وإذا قطع الرجل أذن الرجل خطأ فأثبتها المقطوعة أذنه في مكانها فثبتت على القاطع ارض الاذن كما قال الشيخ أحمد الطحاوي وبني هذا الجواب غير صحيح لأن الاذن لا يتصور اثباتها بالاحتمال وانما ثبتت باتصال العروق فإذا ثبت فالظاهر أنه اتصل بالعروق وذلك الجناية في قول موجب عند أبي يوسف وفي الكبرى وان جذب أذنه فانتزعت شحمته فغلبه الارض في ماله دون القصاص اتعذر مراعاة التساوي وفي الناصرية وعن أبي حنيفة فمن قطع أذن عبدا أو امرأة فغلبه ماله نصه في الرابع من جنابات التناوئية • (٣) ان ضمان العين على مرتب ثلاث احداها أن يكون في احدها نصف بدل الذات وهو الاذن في المثل نصف الدية وفي المأول نصف القيمة والثانية أن يكون في احدها ربع بدل الذات كالباقي التي يجعل عليها ويركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة أن يكون الواجب في احدها العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلاب والسنور وغير ذلك كذا في فاضل في الثالث من جنابات نقد الفتاوى • ورجل فقتل عن رجل محمدا قال محمد كان أبو حنيفة يقول لا قصاص في العين الا في مودة واحدة إذا ضرب عن رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيها القصاص اذا تعدد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب وقد التزم على المراتبة تلتب ثم تقرب من العين التي يريد القصاص ووضع على وجهه وعينه الاخرى خوفا فإذا سالت ناظره ثم القصاص ويكف عنه من جنابات التناوية • وعن الحسن اذا قطع العين اليمنى من رجل اليسرى من الفاقية ذاهبة وعينه اليمنى صميحة بقتل من عينه اليمنى وبترك أحمى وعن الحسن اذا قطع عن رجل وكانت عينه حولا لا أذن الا يضرب بصره ولا يقتص منه شيئا فقتلها انسان عدا بقتل منه وان كان المأول شديدا يضرب بصره فقتل كان فيها حكومة عدل (١) ولو كانت عين الفاقية شديدة المأول يضرب بصره فقط عينا اليسرى بما حوّل كان الحق عليه بالنيلار ان شاء الله من عيني القصاص وان شاء ضمه نصف الدية في ماله من أجل المزور • وفي عين الاور نصف الدية في الثالث من جنابات المقاصد • وفي ذكر الضنين والخصم الحكومة وكذا في اسان الاخرس والعين المقاعة اذا ذهب ضوؤها واليد الشلاء والرجل الشلاء حكومة عدل في الثالث من جنابات التماسية • وفي الضلع والرقبة وفي كسر الساعد وكسر الزند وفي الساق حكومة عدل في كله وفي قطع نصف الساعد يد اليد وحكم عدل في يمين الكف الى الساعد فان كان من المرفق في الذراع عديده الكف حكومة عدل أكثر من ذلك وفي كسر الاتح حكم عدل من أوائل ديات خزنة الاكمل • وفي التماسية من شرح الطحاوي لو قطع الحنفة لاقصاص عليه ولو يذكر أنه ما يجب عليه وفي الفتاوى تجب حكومة عدل انتهى في الرابع عشر من ضمانات فضيلة • ولو قال اقتنى فقتل يجب الدية لا القصاص وتجعل الاباحة شبهة في ذمة القصاص لا الاستبدال بمال من جنابات البرازية • لو أن رجلا

(١) واختلقوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن يتفرأ الى الحق عليه ولو كان قص عشر قيمته بالنيلار يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنابات البرازية كذا في المتن • الا أن الكرخي ضعفه بأنه يؤذى الى أن موجب هذه الشجاج أي ما دون الموضة أكثر من موجب الموضة بان كان نقصان قيمتها أكثر من عشر الدية كذا في القهستاني من الديات وفيه تفصيل • ويمكن ايراد هذه النسبة في الاصح بان يكون نقصان القيمة على تقدير برفوع من الثلث فيها أكثر من عشر الدية على تقدير كمال الثلث الواقع فيها تأمل • وأما بالنيلار وأما أهم الى ما قاله في بيع الرموز بصفه كماله على مفسلا • الاصح أنه ما رى القاضي بمشورة أهل البصر أنه كما في المبصرات •

أنتك وجلسن قتله الأقران القتل وجلس المسك في السجن وهو عجب وكذا
 لوطه وقاله أخته قتله في أوائل جنابات خزانة الميتين * رجل قد رجا فطر حنيفة
 سبع لم يكن عليه قود ولديه ولكن يعز ويحبس حتى يموت * ومن أبي حنيفة الدية * ولوطه
 صنفاً ألقاه في الحبس أو في ما يرد حتى مات على عاقلة الدية في جنابات خزانة الفتاوى
 وكذا في أوائل جنابات البرازية والملاصة * ألقاه من جبل أو سطح لأشخاص عليه عتده
 خلأهاهما في النوع الأول من جنابات البرازية * ولوري رجلاً لأصاب جانيها ثم رجع
 فأصابه فهو شتاً في الثاني من ديات الملاصة * وفي الظهيرة ولوطه فألقاه في الثلج
 أو جرد وجعله على سطح إلى أن مات فعلى عاقلة الدية المقلطة وكذا في القامه شطاً في بحر
 قرب ثم طاقمنا أو نجسه في بحور فمات حتى مات ولوا القاء في البصر فرب سجين
 الطرح ولم يدر وجهه ولا موته لا يلزم حتى يعلم أنه مات وكذا الأشي عليه لو ألقاه
 مراراً وبه سياتي ولم يدر حاله ولم يدر عليه وفي المتن قد قذف في * أو دجته قارب كما وقع
 ومات فعلى عاقلة الدية المقلطة وإن ارتفع ساعة ثم فرق فإن غلاني عليه لأنه غرق
 لبحر ذكره العتاي * وفي المحيط وكذا لو كان جسد السباحة فنجح ساعة وقرقر لم يضمن
 لاضافة الفرق إلى سبه لا تخضع فوره بهمه ذكر الكردى (١) * وفي الإجناس
 للأمام خواهر زاده غرق فمات كان الماحل لا لا يقل مثله السأ أو كلن بر حمنة النصة
 غالباً أو كلن يمكنه النصة مثله السباحة وهو يجهنما أو يدر عليه بأن لم يكن مشدوداً
 ولا مشلولاً فهو شبه عمد وماتاً ولو لم يمكنه النصة أو كان الغالب الهلاك فكذلك عند الأمام
 وقاله محمد في الضمان في أصناف القتل من الجنابات من ضمانات الجاني (٢)
 * وفي المحيط إذا دخل إنسان في بيت حتى مات جوعاً وعطشاً لا يضمن شأناً أبي حنيفة
 وعندهما نجيب الدية وفي الكبرى إذا طبع عليه الباب فمات جوعاً أو عطشاً لا يضمن عند
 أبي حنيفة وقال عليه الدية وفي النسيئة قال محمد بعالم الرجل وعلى عاقلة الدية وفي
 الظهيرة ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقتله وجب في بيت حتى مات جوعاً قال محمد وأوجهه
 مقبوة والدية على عاقلة الفتوى على قول أبي حنيفة في أنه لا شيء عليه في الفصل الثاني
 من جنابات التارخانية (٣) * أدخلتني وسد عليه باب فمات جوعاً أو عطشاً لا يضمن
 عند أبي حنيفة وقال عليه دية ولو دقته حيا في قبر فمات قتله به عند محمد والفتوى على أنه
 على عاقلة دية في الأقرار وفي الحبس الفتوى على قول أبي حنيفة من قتل بقاءً وكذا
 في الظهيرة * وإن ألقاه من سطح أو جبل على رأسه فمات فلا قصاص عند أبي حنيفة
 وعندهما فيه القصاص إذا كان لا يتخلص منه في الغالب من جنابات السراج الوهاج *
 ولو أقرقه بالتارخية يجب القصاص فحين يقتل قصاصاً من جنابات النسيئة * رجل
 نهشته حتى في يده وضربه عقرب في رجله وبرسه أسد في ظهره وشبهه إنسان ثم مات
 من كاه ضل الإنسان نصف الدية والباقي عذر خزانة الأكل من الجزية في كاه الديان *
 صاح إنساناً فمات منه أو سلب جلده وجهه فمات منه فدية في الثاني في الخطمان جنابات
 البرازية وكذا في الثاني من جنابات التارخانية * وإن عقاه السم ومات إن دفعه إليه

(١) أوقع السبا في البصر فبيع ساعة
 لم يضمن وقبل يضمن هو المختار كذا
 في حصة الحق في أوائل الحدود
 (٢) سئل عن رجل رمى رجلاً في الماء
 فغرق فمات له أبا إن كان الماء حياً
 لا يمكنه الضلع وهو لا يعرف القوس
 بالزهر الدية من فتاوى ابن نجيم
 (٣) أخذ إنساناً فقتله وحده في بيت حتى
 مات جوعاً أو عطشاً فادية على العاقلة
 على المختار وعليه العقوبة * أخذ رجلاً
 فأدخله في بيت وسد عليه باب حتى مات
 فيه جوعاً أو عطشاً لا يضمن على الأصح
 وهذا اختلاف الأول كذا في جنابات
 خزانة الميتين
 وذكر القديري إذا طبع على حيز حتى
 مات جوعاً أو عطشاً لا يضمن في قول أبي
 حنيفة وقال عليه الدية لأنه أدى إلى القتل
 انتهى في الفصل الثالث من جنابات
 الفتاوى الكبرى للناسي

(١) قتل من رجل دفع لا يبرأ وهو
لا يصح له قتل من يبرأه إذا كان وارثه
وهل عليه شيء بسبب ذلك أجاب نعم يبرأه
ولا شيء عليه كذا في الخلاصة من فتاوى
ابن تيمية من الجنائيات ع

(٢) ولا يصح رجوعه عن الاقرار بالقتل
ولأن الاقرار بالقتل لا يبرأ من ذلك من
حقوق العباد من حدود شرع مختصر
المصاوي ع

(٣) رجوعه ولم يزل صاحب فراش حتى
مات يصحكم به وان لم يشهد وأنه مات
من جوارحه لأنه لا علم لهم في الثلث من
جنائيات البرائة ع
واذا شهد الشهود أنه ضربه فليزل
صاحب فراش حتى مات فان كان عمدا
فعلية القصاص كذا في التارخانية
في الثاني من الجنائيات ع

وشربه هو نفسه لا يضمن وان كان قال كذا فانه طيب ولكن يمس ويحذر وان أوجره
ومات منه فانه على عاقبته في نوع من الثاني من جنائيات البرائة (١) ع ضرب
امرأته لثوب أو فحوى فماتت فهو ضامن اجزاء ولا يرث من اجزائها الحقة ادنى ع
يبيع زوجه بته جاعا يبيع مع ثمنها وماتت لا يضمن في السادس من اجزائيات البرائة
(الثاني في الشهادة على الجنابة والاقرار بها وفي اختلاف القاتل وولي القاتل في العمد
والعمد وفي اشد الجروح) ع والقصاص يقام بالشهادة والاقرار وان يثبت مع الشبهة كسائر
بالعمد والحاصل ان القصاص عوض لانه شرع جبارا لانه يثبت مع الشبهة كسائر
الاغراض التي هي حق العمد كافي في مسائل شتى وكذا في مسائل شتى من آثار الهداية ع
والاقرار بالقتل المطلق (٢) ع يوجب الدية كالتشديد بالقتل المطلق ولو ادعى عدم اقتال
قتله أو لو قتل عمدا وانكر قتلان أو كلفان فأنما يثبت أن يقتل المتمر ولو ادعى أنك قتلنا حتى
عمدا فقال نعم فهو اقرار ثم قال لم يقتله أنت بل قتلته غيرك وقال المقتل بل قتلنا أنا وصنفه
لم يقتله في العفر من الجنائيات من خزانة المختار ع شهدا بقتله ولا جهلنا أنه وجب الدية
والقياس أن لا يجب شيء لأن القتل يختلف باختلاف الآلة فيجوز المشهود به وجه
الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بجعل ليعتق العمل بقدر البيان فيجب
أقل موجه وهو الهدية في الشهادة في القتل من جنائيات الدرر وفي المحرر روى الحسن
ابن زياد عن أبي حنيفة رجل أقر أنه قتل فلانا بحد يده أو قال بالسيف ثم قال انما أردت
غيره فأمرته دعى عنه القتل ولو قال ضربت فلانا بحد يده أو قال بالسيف فقتلته
ثم قال انما أردت غيره فأمرته لم يضل ذلك منه ويقتل ومن أبي يوسف إذا قال ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا
أو قال وسألت بسيفي فلانا ثم قال انما أردت غيره فأمرته دعى عنه الحد ولو قال قتل
فلانا بحد يدي فلما أخذ بذلك قال كنت يومئذ غلاما لم يستحق وقتله وفي المتن إذا
قال الرجل قتلنا فلانا بأنا ساقنا متعمدا ثم قال كان معي غريمي لم يستحق وقتله ولو قال
ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال لا أدري مات منه أم لا ولكنه مات وقال الولي مات
منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية نبتت منه أو من ضرب وقال الولي مات من ضربك
فأقول قول القاتل وعليه نصف الدية في الفصل الثامن من جنائيات الخطأ البرائة ع
واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات
فعلية القصاص (٣) ع بائنه فاعلن ابراهيم وهذا لأن الثابت بالينة عكس الثابت
بأمانته وقد ظهر بوجه هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجب إضافة الحكم اليه
والروح لا يمكن أخذه مشاهدة وانما طريق الوصول الى اذهاق الروح هذا وهو ان يجرحه
فيوت قبل أن يبرأ فوضعه لا طريق للناس حقيقة معرفة كون الموت من ضربه
وما لا طريق له الى معرفته لا يثبت عليه الاحكام وانما يتيقن على اظاهر المعروف وهو أن
ضربه ويكون صاحب فراش حتى يموت من الميسر السرخسي ع وإذا أقر بالجلان
كل واحد منهما أنه قتل فأنقش الولي قتلنا جميعا فإنه أن يقتلها وان شهدا على رجل

أول قوله وبما الاستران على آخره فله فقال الولي "فقتلناه به ما بطل ذلك كله لمقتضى
 أن الأقرار والشهادة يتناول كل منهما ما يوجد كل القتل وجوب القصاص وقد سبق
 التكذيب في الأول من المقترة وفي الثاني من المبتدوء أنه غير أن تكذيب المقترة المقترة
 في بعض ما أتت به لا يبطل إقراره في الباقي وتكذيب المبتدوء الشاهد في بعض ما شهد به
 يبطل شهادته أصلاً لأن التكذيب يفسق وفسق الشاهد يمنع قبول الشهادة وأما فسق
 المقترة يمنع صحة الأقرار هداية في الشهادة بالقتل * باب من الجناية التي يذى الولي
 العمد وانطأ فوجب له فيه الأرض أصل الباب أن تذر استيفاء القصاص إذا كان من له
 القصاص يسقط القصاص وإن كان من جهة الضائل فوجب الدية لأن الأصل فيه القتل
 الخطأ وانطأ معنى في القاتل ودعوى العمد لا تنافي وجوب المال لأن القصاص قد تغلب
 ما لا ماد دعوى المال تنافي وجوب القصاص لأن المال لا ينقلب قصاصاً قال محمد وجعل
 أذى على رجلين قصاصاً وقال إنكما قتلتما ولي محمد فأقر به أحدهما وقال الآخر
 ضرر بتبعا لصاحبا قضى له عليه ما بالدية استصفاً أو القياس أن لا يجب شيء لأن ما يدعيه
 لا يقضى به إجماعاً وما يقضى به وهو المال لا يدعيه وجه الاحتصان أن تذر استيفاء
 القصاص انما جاء بمعنى عليه القصاص وهو مشاركتهم مع الخطأ فيصير ما لا يدعي العمد
 لا تنافي وجوب المال للمقترة فوجب الدية في مالهما لأنه وجب الاعتراف ويجب في ثلاث
 سنين له ~~بطل~~ بدل الدم ولو أذى الولي الخطأ أو أقاتل بالعمد لا يجب شيء لأن
 دعوى المال تنافي وجوب القصاص ولو أذى العمد عليه ما فقال أحدهما قتلنا محمداً
 وجهد الآخر القتل أصلاً فيقتل المقترة لأنه أقر على نفسه بالقصاص والولي يذى ذلك
 وشركة الآخر لم تثبت لانكاره والعمد لا يكون شبهة حتى لو كان الذي يذى الخطأ في هذه
 الصورة لا يجب شيء لماء (١) وإن قال أحدهما قاتلته أنا وفلان هداية أنكر الآخر
 وقال قتلنا خطأ وقال الولي لا بل أنت قتله وحدهما عمداً كأنه أن يقتله لا لتفاهيسها
 على القصاص وشركة الآخر لم تثبت لتكذيب الولي من جنائيات شرح الزايدات
 للعتاب * ولو أذى الخطأ وأقر بالعمد أو أقر أحدهما بالعمد وجهد الآخر لم يقض
 بشيء ولو أذى العمد عليه ما أقر أحدهما وجهد الآخر القتل المقترة ولو أقر أحدهما
 بالعمد ولا الآخر بالخطأ وأنكر الولي شركة الخطأ فيقتل العامد من مقتزحات جنائيات
 الكافي ملخصاً * إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وأذى ولي القاتل العمد كانت الدية
 في مال القاتل لورثة المقتول ولو أقر القاتل بالعمد وأذى ولي القاتل الخطأ لا شيء
 لورثة المقتول وروى زفر عن أبي حنيفة وجوب الدية في الوجهين جميعاً في فصل القتل
 الذي وجب الدية من جنائيات العتابة * القاتل إذا أقر بالخطأ أو صالح عن دم العمد
 على مال يكون للمال على الجاني في ماله إلا أن في الأقرار رتبة الدية في ثلاث سنين وفي الصلح
 من هديب المال حالاً إلا إذا شرط الأجل في الصلح فيكون مؤجلاً وكل يوم من
 الدية إذا وجب على العاقلة أو في مال الجاني يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها في فصل
 المصالح من العتابة * وذكر بكر أشهد الجروح أن فلاناً لم يبرح جرحه ومات الجرح منه

(١) إذا أذى الخطأ فصدق أحدهما
 وقال الآخر هداية العتابة
 في مقتزحات جنائيات الكافي

- (١) وفي جنابات العصام لو قال الجروح
لم يجر حتى فلان مع اقاربه حتى لو مات
ليس الورثة على فلان سبيل قال (مع)
هذا اذا كان الجراح أجنبيا ولو كان
وارثا لم يصح كذا في حصة المريض من
القصورين في الرابع والثلاثين ع
(٢) هذا عندهما وعند الامام القصاص
يثبت للورثة ابتداء واعند عليه المتون
كذا يجمع هذه المجموعة ع
(٣) فعوا الاولاء قبل موت الجروح
لا يصح قسا واصح استحسانا عندا كانت
الجراحة وخطأ ربيع فعوا الجروح أيضا
كذا في مبسوط خواهرزاده من مجموعة
محمد بك ع
(٤) دية القتل عليها أولا ثم تقتل الى
الورثة ومنها الفرقة عليها الجنين فتورث
عنه والقصاص اذا قتل بالمقصود بشيا
أزال اسمه وأعلم منافعه ملكه واذا خلط
المنلى بمنلى بحيث لا يميز ملكه كذا
في الاشباه في القول في المثلث من الفن
الثالث ع

ان كان جرحه معروفًا عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد وان لم يكن معروفًا صحت الاحكام
الصدق (١) فان برهن الوراثة في هذه الصورة أن فلاناً كان جرحه ومات منه لا قبل
لان القصاص حتى الميت (٢) ولقد يذكر في سهم الارث وتقتضي ديونته والمورث
أكذب شهوده وقطعه ما اذا قال القذوف لم يقتل فلان ان لم يكن نكف فلان معروفًا
يسمع اقاربه والا لا وعوا الاولاء قبل موت الجروح يصح كما يصح فعوا الجروح (٣)
لوجود السبب وحصة الابراء تعتقد وجود السبب قبل نوع في التصالح من القتل الثالث
من جنابات البرائة وفي المشتق وجعل جرح نكف فلان قتلتي ثم مات وأقام وأرث الميت
بنسبة على وجعل آخر أنه قتله لا تقبل بيته في أوائل الناس والعشرين من جنابات
التاثرانية • اذا قتل شخص وله وليان حاشر وعاقب فأقام الحاضر البينة على القتل
لا يقتل القاتل قصاصا فان عاد القاتل قبل ان يمان له ان يقتله تلك البينة بل لا بد له من
اعادة البينة لقتله وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يصعد ولو سكت ان اقتل خطأ أو دنا
لا يصعد ما بالاجماع وأجود على أن القاتل يحبس اذا أقام الحاضر البينة لأنه صار متما
بالقتل وانتم يحبس وأجود على أنه لا يقتل بالقصاص ما لم يحضر القاتل لان المقصود
من القصاص الاستبقاء والحاضر لا يتحقق من الاستبقاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان
خطأ أو دنا لأنه يتمكن من الاستشفاء في أوائل الشهادة في القتل من جنابات الزبلي •
(الثالث فين يستوفى القصاص وغيره بمنقح الديه) • القصاص حتى الورثة ابتداء
ومعدها حتى الميت ثم يدخل الى الورثة وتقتضي ديون الميت من الدية ويبدل الصلح في الاول
من ديون الخلاصة • الدية تقبيل المقتول أولا (٤) حتى تقتضي منه ديونته وتتخذ وصاياه
وكل واحد من الورثة يكون خصما فيا بدى الميت فلا يحضر القاتل الى اعادة البينة
بخلاف العفو والصلح لان ذلك ما عاين بالشهادة والقصاص لا يثبت في باب الوكالة من
جنابات التاثرانية • ويورث دم المقتول كسائر أمواله ويصهقه من يرث ماله ويصرم
منه من يصرم ارث ماله ويدخل فيه الزوجان خلافا لما لك ولا يدخل فيه الموصى له لان
ما يصهقه من ماله انما هو بطريق الصدقة لا بالارث من أوائل جنابات الحفادى شرح
القعودى • الموصى له يثبت المال لا يثبت حقه في القصاص واذا انقلب حاله لا يثبت حقه
فيه في باب الوصية والعين والدين على الاجنبي من المبسوط في الخيرة وجعل قتل عدا
وعلى المقتول ديون ثم ان والى القتل صلح مع القاتل على مال يقضى من ذلك ديون
المقتول وكذلك لو كان المقتول أوصى بوصايا يقضى من ذلك المال وصاياه وكذلك لو كان
للمقتول اولياء معاقب الاولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يقضى من ذلك
المال ديون المقتول وتتخذ وصاياه وزعم بعض مشايخنا أن الصدقة اذا انقلب حاله في
الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء ألا يرى أنه يقضى من ذلك ديون الميت وتتخذ
وصاياه وليس الامر كما زعم ألا يرى أن الميراث اذا قتل وجلا عدا والمقتول أولياء ففشا
أحدهم حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يجب ذلك من مال القاتل ولو سكتان خطأ من
الابتداء يجب على عائلة القاتل من متفرقات جنابات التاثرانية • وليس لبعض

(١) وما إذا كان الورثة كلهم مضافاً
فاستنفذ القصاص إلى السلطان وهو
الاصح ويحيزه
(٢) ولابد كآلاب على مافي الزبط وأخي
جليه
وليس الوصي أن يقتض في النفس كافي
التون
وان كان بين كبير وصغير فالكبير استنفاه
عنه أي حنيفه خلافاً لهما ولو كان
الشريك أباً له استنفاه بالاجماع وكذا
للسلطان استنفاه مع الكبير عنه خلافاً
لهم ولو كان الكل مضافاً قبل الاستنفاء
إلى السلطان وقبيل ينظر إلى بلوغهم
أو بلوغ أحدهم ولو كان الكل كباراً
وأدهم غائب فليس بالساحر الاستنفاء
كذا في مختصر المحمّد
(٣) وفي الكلام إشارة إلى أنه لو كان
الكل مضافاً ليس للأخ أو الوصي
يستوفيه كافي جامع الصغار فقبيل
ينظر بلوغ أحدهم وقبيل يستوفى
السلطان كذا في الاختيار والقاضي
كل سلطان كذا في جنابات القهستاني
(٤) قوله إن القاضي كآلاب هو الصحيح
كذا في المتن
(٥) إذا قتل رجل رجلًا بعض جماعة
وكان له ولي واحد فإنه يقتل القتال
بنسبه حتى لو كان متعدداً فإن اتفقوا
سكوا أو كانوا عدداً
(٦) ولو كان القتال اثنين فمضافاً إلى من
أحدهما فإنه يقتل الآخر قائلاً وقال
عقوب عن بعض دم المقتول سقط عنها
كذا في أول الفصل الثاني من جنابات
قنارى المعاني

الورثة استنفذ القصاص إذا كافى كباراً حتى يجمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يترك
بإستنفاء القصاص في فصل فمن يستوفى القصاص من الخمانية • وذكر في الأصل بلفظ
أتر فقال إذا قتل الرجل وله ورثة مضافاً وبكر (١) فأراد الكبير أن يستوفى بموجب
القتل كله هل ذلك جعل المسئلة على وجعين أم أن يكون القتل خطأ أو عدواً أي قوته
وان كان القتل عدواً كان الشريك الصغير أباً كان أن يستوفى القصاص (٢)
وان كان الشريك الكبير أحياً يأن قتل عدواً وهو مشترك بين اثنين أحدهما صغير
والآخر كبير ليس للكبير أن يستوفى القصاص بالاجماع وفي السناقي إلا أن يكون
لصغير أب فاستوفاه (٣) وان كان الشريك الكبير أباً أو مضافاً على قول أبي حنيفة
له أن يستوفى القصاص قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما ليس بذلك (٤) حتى يبلغ الصغير
الآن يكون للصغير أب فاستوفى الأب نصيب الصغير مع الكبير في السابع من جنابات
التاوشانية • وفي الخيرية وأما القاضي هل يملك استنفاء القصاص للصغير ذكر تبعين
المتابع المتأخرين في شروحه أن القاضي كآلاب في هذا الباب (٥) واستوفى في ذلك
بفعل السلطان فقد ذكر محمد في الكليات أن القاضي لا يستوفى القصاص من المخل
الزبور • (ق) ولولى أم الولد والمدبر وليهما استنفاء القصاص كافي القتل ولو قتل
المكاتب لم يكن وفاء فلوله ولاية استنفاء القصاص ومعنى البعض إذا قتل عبداً
ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وان قتل المكاتب وترك وفاء وورثه أتر
سوى المولى لا يجب القصاص بلهامة المستوفى فان اجتمع المولى والأورث على استنفاء
القصاص لا يقتل أيضاً لان قبيل اجتماعهما المستوفى ليس يعلم وان قتل المكاتب
وترك وفاء وليس له وأتر سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا يستوفى المولى وهو رواية عن أبي يوسف في الباب الخامس من جنابات فقد
الفتاوى ملخصاً • قتل من له ولي واحد هل أي ذلك المولى قتل القاتل قصاصاً (٥) قبل
قتل القاتل القصاص بنفسه أو أمر القوي ولا ضمان عليه أي على ذلك القاتل إذا كان
الامر ظاهراً في باب ما يجب القود من الدرو والفرير ومن له القصاص ليس له أن يطلب
الدية بغير رضا القاتل ولو صالح معه على مال جاز في الفصل العشرين من جنابات
التاوشانية • ولو صالح أحد الورثة أو مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على
القاتل ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلان وجلاهما فمضافاً إلى من أحدهما كان له أن
يقتل الآخر (٦) وكذا لو قتل رجل رجلين فمضافاً إلى أحد المقتولين فلولي الآخر أن
يقتله ولو كان في ورثة المقتول وله القاتل أو ولده وله وان سفل بطل القصاص ووجبت
الدية في فصل فمن يستوفى القصاص من جنابات الخمانية • (الرابع في العفو وسقوط
القود وفيما يتطلب القصاص فيه مالا) • رجل قتل عدداً فبعض ورثته عن القاتل
ثم قتله باقي الورثة أن علموا أن عدواً بعض بقط القصاص بلزهم القود وان لم يعلموا هذا
الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو في ضل من يقتل قصاصاً من لا يقتل من جنابات
الخمانية • (ب) لو قطع يده فقال عفوته عن القطع نسري قتل فله الدية وأما لو قال

عقوبة عن القطع وما يحدث منه أو قال عقوبته عن الجنابة لاشئ على القاتل وقال صاحباه العقو عن القطع عقوب من القتل أيضا وكذا الضرر والنسبة حُرمة الأكل (في أواسط الديات) هـ وان عفا عن القطع أو البراحة والنسبة والجنابة ثم مات أو لاقان كان عدا فالجروح لا يحلوا ما أن يقول عقوب من القطع أو البراحة أو النسبة أو الضرر وأما أن يقول عقوب من الجنابة والاول لا يحلوا ما أن ذكر معه وما يحدث منها وأما لم يذكر حال الجروح لا يحلوا ما أن يرى وسع وأما أن مات من ذلك فإن برئ من ذلك صح العقو في القبول كلها وان سرى إلى النفس ومات فإن كان العقو بلفظ الجنابة أو بلفظ البراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شئ في القاتل وان كان بلفظ البراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العقو في قول أبي حنيفة والقياس أن يجب القصاص في الأشخاص بسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لأنه محد وعنده أبي يوسف ومحمد يصح العقو ولا شئ على القاتل هذا إذا سكن القاتل عدا فأما إذا كان خطا فإن برئ من ذلك صح العقو بالاجماع ولا شئ على القاطع سواء كان بلفظ الجنابة أو البراحة وذكر ما يحدث منها أو لم يذكر وان سرى إلى النفس فإن كان العقو بلفظ الجنابة أو البراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم إن كان العقو في حال حصه الجروح بأن كان يذهب ويحيى ولم يصر صاحب فراش يعتبر من جميع ماله وإن كان في حال المرض بأن صار صاحب فراش يعتبر عقوبه من ثلث ماله لأن العقوبة ترفع منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فإن كان قد راد اليد يخرج من الثلث بسقط ذلك القدر عن العاقلة وإن كان لا يخرج كله من الثلث قتله بسقط عن العاقلة وثلاثة يؤخذ منهم وإن كان بلفظ البراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العقو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العقو وهذا قوله عقوب من الجنابة أو من البراحة وما يحدث منها سواء وقد ينال حكمه في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من البدائع ملخصا هـ (ب) عقو الولى عن نصف القصاص بسقط الكل ولا يقلب الباقي مالا فجاب أمر الضمير بالجنابة من جنابات القنبة هـ ولو كان القاتل اثنين فعفا الولى عن أحدهما أنه يقتل الآخر فأما لو خال عقوب من بعض دم المتوكل سقط عهدهما في أول الفصل الثاني من جنابات العتاسة هـ ويسقط قود وورثه أى استحقه احد على أبيه مثلا فلو قتل أب أحده وأورثه ولد ذلك الأب سقط القود عن أبيه سلمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من أخوته ومات واحد منهم لم يقص منه شيه لأنه ورث جزءا من دم نفسه مع الأخوة ولو قتل أحدهم الآخرين لأب وأُم وأُمهما عمدا والآخر أتهما كان الاول أن يقتل الثاني بالأم ويسقط القود من الاول لأنه ورث عن أتهما الفتن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فخرم لورثة الثاني سبعة أثمان الدية من جنابات القنساتى (١) هـ قوله ومن ورث قصاص على أبيه سقط ضرره رجل قتل أم ولده أعني به أمر أنه وولده وأورثها أو قتل أم ولد له من الأم وهو وورثه وهذا كل من قتله الأب أو ولد أو موته مكذلتا لو قتل رجل رجلا عمدا لم يتوفى الولى القصاص حتى مات وورثه الابن كما إذا قتل جدته من الأم وأجدته

الجنابة

(١) اخوان لأب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا ثم قتل الآخر الأم عمدا فالاول يقتل الثاني قصاصا بالأم ويسقط القصاص من الاول ويغرم لورثة الثاني سبعة أثمان الدية كذا في الفصل الاول من ديات الوالدة هـ
 اخوان لأب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا والآخر أتهما ورى عن أبي يوسف أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين إذا لم يكن للعقولين وأورث سواهما كذا في الفصل الاول من باب قصاص

فقتل منه الام حتى ماتت فورتمها الابن دون الاب ولو حركات الاب وارثا لوابسقت
 القصاص ايضا لانه وورث قصاصا على نفسه . وكذلك القتل اعدام اخوه فقتل بقصاص
 منه بقية الاخوة حتى مات واحد منهم لانه وورث جزءا من دم نفسه مع اخوته فسقط عنه
 القصاص من اوائل جنائبات المخرات . وجب القصاص لانسان مات من القصاص
 فورتم القاتل القصاص سقط القصاص (١) في فصل ما يسقط القصاص من جنائبات
 البدائع . وجلان اجتمع في قتل رجل هذا ولم يجب القصاص على احدثهما كالاجنبي اذا
 شاركه الا في قتل ابنة لا يجب القصاص على الزنا وكذا الصبي العاقل مع الجنون
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع والاجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله
 ولدهما وانطاعا مع العاقل في باب القصاص من الثانية (٢) . وجلان اشتركا في قتل
 رجل احدثهما بعصا والآخر بمعدية لا قصاص على كل واحد منهما وجب الدية عليهما
 نصفها على صاحب المعدية في ماله ونصفها على صاحب العصا . وكذا لو قتله بسلاح
 واحد احدهما صبي او معتوه لا قصاص عليهما وهو بمنزلة انطاعا مع العاقل في اواخر
 المعاقلة من الثانية . (الخاص في الجناية بالحقير والتدبير وفي ضمان المداوى) .
 اما جنابة الحاضر فالحفر لا يتناولها ان يكون في غير الملكة فيقتل ان كان في غير الطريق
 بان كان في المقاعة لا ضمان على الحافر لعدم التعمد في السبب لان الحفر في المقاعة مباح
 وان كان في الطريق يجب الضمان على الحافر . او يكون في الملك فان كان في ملك غيره
 بغير اذنه يضمن . واذا نه لا يصدق الملك في قوله انا امرته بالحفر وان كان في ملك نفسه
 لا يضمن وان كان في قتله داره يضمن لان الاتعاذ به مباح بشرط السلامة . كالحفر
 في الطريق من البدائع في فصل ما يسقط القصاص به وجوبه من الجنائبات فلهما وفي
 الجامع الصغير رجل جعل قنطرة بغير اذن الامام فتمد رجل المروعة فاعطى لاشجان
 على الذي جعل القنطرة . وكذا الوضع خشية في الطريق فتمد رجل المروعة فاعطى
 لاشجان على الواضع خلاصة فليل كآب الميطان . فخريرا في سوق الصلابة لمصلحة
 المسلمين فوقع فيها انسان ومات ان كان باذن الامام لا يضمن وان بغير اذنه يضمن . وكذلك
 اذا اتخذ قنطرة للصلاة من البدائع في اواخر فصل ما يسقط القصاص به وجوبه من
 الجنائبات . رجل فخريرا في المقاعة في موضع ليس بمنزلة ولا طريق لانسان بغير اذن الامام
 فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر (٣) . وكذلك فخريرا في الطريق وغطى راسها ثم جاء
 آخر وزعم الغطاء فوقع فيها انسان ضمن الاقل . ولو احتقر الرجل نهرا في ملكه فغطى به
 انسان او دابة لا يضمن . وكذا لو جعل عليه جسر او قنطرة في ارضه واذا حفر في غير
 ملكه نهرا او قنطرة لا يضمن . وكذا لو جعل عليه جسر او قنطرة في غيره فملكه
 وعين او يوصفانه لا يضمن وان احدثه في غير ملكه اذا كان بحيث لا يضره بغيره
 لانه محتسب ينتفع بالناس بما احدثه . وفي ظاهر الرواية يكون ضامنا الا اذا حفر باذن
 الامام كالحفر في موضع الذي يحتاج الناس اليه يكون ضامنا لما عبط به اذ لم
 يفعل باذن الامام وان مشى على جسر انسان فمدا فاختص به لا يضمن واضع الجسر

(١) لو سقط القصاص لا ضمان وجوب
 القصاص له وعليه يسقط ضرورة من
 المله المزبور

(٢) وفي التدبير ولا يقتل شر يك من
 لا قصاص عليه كالااب والاجنبي
 والعاقل وانطاعا مع الصغير والكبير
 في الثاني من جنائبات التارخية ع

(٣) احتقر فخريرا في طريق مكة او غيره من
 الناس في غيرهم الناس فوقع فيها انسان
 لم يضمن بخلاف الاصطلاح كما عرف
 ان المسراة الطريق في الكتب والاصارى
 في الاصطلاح دون المناز والاصارى
 لانه لا يمكن الصدول منه في الاصطلاح
 غالباً دون الاصطلاح . وكذلك في شرح
 الرضا على التدوير في اواسط
 الديات ع

لأنه لما تمّ متعمداً كان التقبض مضافاً إليه في فصل ما يحدث في الطريق من جنائيات الخناية لمخاضه رجل سحر يترافق الطريق فجاء آخر وحضر منها طاعة في أسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس ضمن الأول وبه أخذ محمد لان الأول ككادافع كمن سقط في القعر الذي حفره صاحبه في أسفل وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لأن كل واحد منهما متعمد في الحفر من الجهل المزبور • ولوقع من حفر الاجراء الاربعة على واحد منهم وقتله ضمن الثلاثة كل واحد وقع الذية وهو ربيع الدم كالأول واستأجر ابراهيمهم جابط فقط على واحد منهم وقتله في باب الخناية بالحفر من الوجيز • رجل اذى على آخر سرقه وقدمه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقة فضره مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير تعذيب وشاف المحبوس من التعذيب والضرب فقصده السلطان ليعتق فخط من السلطان ومات وقد كان خلقه خرافة في هذه الحادثة وقد ظهرت السرقة على يد غير ميسكان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بديه أيهم وبالقرعة التي أذى الى السلطان (١) من منتهزات سرقة التكاثر خاتمة • (ج) شكاعة الولي بغير حق وأقرباً بضرب المسكونة فكسرته أو يده ضمن الشاكي أرشه كالمال ولومات المسكونة منه بضرب القائد لا ضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فعبه لا تقضى اليه غالباً (٢) في ضمان الساعي من غصب القنية • وليس على البزاع والقصار والحجام ضمان السراية اذ لم يقطعوها زيادة على ما أذن لهم فان قطع الختان المجلدة وبعض الخشعة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الخشعة حكومة عدل وان قطع الخشعة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الذية وان مات من ذلك كان عليه نصف الذية وان شرط على هؤلاء العمل بالصبح دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتفرق صبح شرطه لأن ذلك مقدوره قبل فصل في القصار من اجارة الخناية • البزاع أو القصاد أو الحجام اذا بزغ أو فسد أو بهيم وكان ذلك باذن المولى في العبد أو باذن الولي في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان على هذا فهو ولا يضمنون بالسراية بخلاف (٣) واذا شرط السلامة عن السراية على هؤلاء لا يصح الشرط ولو شرط على القصار السلامة عن الخرق صبح ذكره شيخ الاسلام في باب ما يضمن الا شبر • واذا قال لغيره اقطع يدي فقطع وسرى الى النفس فلا ضمان على القاطع واذا قطع الختان بعض الخشعة في العبد أو في الصبي فعليه حكومة عدل وان قطع الخشعة كلها بغير فعله في العبد كمال القنية وفي الصبي كمال الذية • وان مات فقه نصف الذية في الصبي ونصف القنية في العبد لانه اذا مات فالنفس حمل بعين أحد هما مأذون فقه وهو قطع الحلدة والثاني غير مأذون فقه وهو قطع الخشعة فاذا ارى قطع غير الخشعة مأذون فقه فجعل كان لم يكن وبقي قطع الخشعة وهو غير مأذون فقه فوجب ضمان الخشعة كاملاً وهو الذية في السابع والعشرين من جنائيات الخطأ البرهاني • (ص) سئل عن فساد داء البسه غلام وقال افدني فقصده فصاد معتاداً لانه قال يضمن قيمة الفتي وتكون على عاتقه القصاد لانه خطأ وكذا الصبي تصب دية على عاتقه القصاد وسئل عن فساد ناعماً تركه حتى مات بسبب لانه قال بقاء

(١) لأن الكل حمل بديه وهو متعمد في هذا التسبب فكذا ذكر في مجموع النوازل قبل ويؤيده ما في القنية هذا الجواب مستقيم في حق القراءة أصله مسئله السعاية غير مستقيم في حق الذية لانه معد السلطان باختياره وقيل هو مستقيم في الذية أيضاً لانه مكره على الصود لفرار من حيث المعنى لانه انما قصد الفرار خوفاً على نفسه من التعذيب انتهى كذا في الصريح قبل كآب السير • (٢) والضمان انما يوجب على الساعي اذا كان معيماً سيالاً بالتف غالباً وذلك القدر من التلف الموجود في أخذ المال وتلف مادون النفس وانه معدوم في الموت كذا في النية (٣) وهذا كذا اذ لم يحموا المعتاد وان جاوز فقه ضمان كآب في الدور وبشر الاله المسئلة المذكورة بدها وهو قوله واذا قطع الختان بعض الخشعة الخ كذا بخط جامع هذه المجموعة • ولا ضمان على حجام وبزاع وفصاد لم يحموا المعتاد فان جاوز عن الزيادة كلها اذا لم يهلك وان هلك ضمن نصف دية النفس كذا في اجارة تنوير الابصار •

(١) وجعل دفع جارية مريضة الى الطبيب وقال له عالمها بالاعمال غارزاد من قهها بالحصه فالزبد لك ففعل الطبيب فبرأت الجارية بحسب اجر
الذي وعى الادوية والمنفعة والكسوة ان اعطاه (١٥٨٩) وليس منتهى الاستغناء اجر المثل في الخامس من اجازات الخلاصة بعد

في ضمان النقص من ضمانات التصويل (٥) (جمع في ٢٣) مدي علم الطبيب تضمن بخصه
وزيادته لا في رايته وبه أفنى الوري في ضمان المداوى من ضمانات التقنية • وبجعل
التي بمرض المنة وهو الخمر والسم والبلع وحسب احوال الطبيب المحرم كذلك أراءه الطبيب
بطلب خط البراءة واخذت القاضي قال روي ابو جيون غالب بسلامت يود (أي يجوز ذلة
المغالب الساحة) وبرجم غرامت يود يعني ان هذا يجب الغرامة في الجاني • وعن أبي
يوسف وجعل له جبراً وأراد ان يستخيره ويصاف منه الموت قال ان كان أحدهم له فصلاً
باس بأن يفعله في الباب الاقل من ضمانات جواهر الفتاوى • عجم قال لا شران
في عينك لا خسة لو لم تره عيت عينك وقال أن يملكك ففعل الجاني لما من عينه وهو ليس
بما ذق في هذه الصنعة فثبت من الرجل يلزمه نصف الدية منية الكبرى • صب
الكساح الدور في عين أو قد حبضوه أو لا يضمن كالفنان اذا انحط فان قال رجلان
انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا من غلظه لا يضمن وان سوي رجل وسعاه ورجلان
فالخلف صاحب والمذوق يخطئ ويضمن في ضمان الجاني والبراع من الجارة البرازية وكذا
في الخلاصة (١) • أصاب الكرم عنه ويرحمه اذا راء الطبيب بشرط الضمان ان
ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الأطراف • في الثالث في الأطراف من
جنايات البرازية (٢) • (جمع) مثل من حصة سقطت من السطح فانتزع رأسه فقتل
كثير من الجرحاء حتى ان شققت رأسه مات وتقال واحد منهم ان لم يقتلوه اليوم تموت وأنا
أشقه وأبرئها فتقته ثم مات بعد يوم أو يومين لم يضمن فقتل لما تم قال لا اذا كان
الشنق باذن وكان الشق مقصداً ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقتل له انما أذني انشاء على أنه
علاج مثلها فقال ذلك لا يوجب عليه (٣) • فاعتبر نفس الاذن قبل له فلو كان حال هذا
الجرح ان مات فأما ضمان هل يضمن قال لا في باب ضمان المداوى من ضمانات التقنية
• استأجر عجماء ايقطع له سناً فقتل فقال صاحب السن ما أكرمتك بتلك هذا السن كان
القول فيه قوله وضمن الضائع أرض المسقى أو أن خر فصل في البقا والراعي من اجارة
الخصانية (ق) • امر رجلان بزع ستمه لوجع أساه وعين السن والمأمور بزع عنها آخر
ثم اشتغافا فقتلوا قالوا لا حلف فالدية في ماله لانه عاهدوه على القصاص السلبية
في الثالث من جبايات نقد الفتاوى • ولوقطع مأمراً فاقطع سن آخر تملى بهذا السن
لا يضمن ذكر في الخلاصة في ضمان العاصد من ضمانات النعام • عدا قال للصيام اقطع
سن فقتل بغير اذن المولى ضمن وأمره لا يضمن • من ذوات جنبايات الساترا خانية
(السادس في رأي رجلان في مع امراته فقتله وقتل الشناق والساحرو الزين) •
اذا وجد رجلاً اجنيا مع امراته أو أمته أو حماره ورأى يديه علامة العهد كقلبه
واللس واللب فله أن يقتله ما اذا باشر الفعل كلاهما من الجانبين طوعاً واخذته ان يقتل
المسره دون المكره فلا يجازى في اقامة البينة • والمجنية ومقام البينة ولا يفعل
هذا الا عند فوان الضب لا بالتقدم عناية • رجل رأى رجلاً في بصر امراته
أو بامرأة أخرى وهو يحسن نساءه به فله يرب ولم ينتج من الزنا فقتله لا شيء عليه وكذا

(٢) سئل شيخ الاسلام عن ذكره رجل على
عينه فخرها فذاع الجرح رجلاً مرفوعاً
بداوا والاعين لبدا ويا اقل المذمورات
هذه العين لا تصلح عداواي فقال داوها
فان لم يصلح ففعل وجهها يسكن فداوها
فان لم يرحها بعد زمان وقت وجهها
ولكن ذهب بصرها فنقول هذا الجرح
انك افسدت بصرى وأنت لعت عيني فأنت
ضامن قال لا يضمن لان أقصى ما في الباب
أنه أمر بالانقضاء المأمور بان لا طرف
الانسان من جهة صاحب الطرف غير
ضامن بغير خلاف ما اذا قال اثنان فقتله
يجب عليه الدية للورثة وكذا اذا قال
لا شرقتك عيني لا يضمن قتله لان الحق
للمولى وقد أبطل حقه بالامر ويا بصره
في هذا كما يروى ويوجب وكذا المذمور
اذا كان غير مكره ويجب على الجرح
اجرمثل دوائه ونفعه • وكذا لو قال
للمداوى أصلي البصر يجب لا يذهب
البصر فداوها ذهب البصر لا يضمن هو
أيضاً وتضاف السرية الى الجراح
ولامداوى أجرمثله • أذن مريض
لطبيب بالعلاج ثم قال لو مته من مته هو
يرى من الدية فثبت لم يضمن ان لم يخطئ
في علاجه بأن كان عالماً بكل مرض بدوائه
وعلاجه ووقته وسواء كان بالشراب
أو بالغير وان لم يعلم ذلك فهو ضامن غالباً
فيضم • ولو قال الطبيب ضامن مرضك
في هذا الدواء أو في هذا العلاج فرفض
هذا الدواء والعلاج شاء على القول
منه فثبت من ذلك ضمن لان هذا الرضا
منه ليس باذن لكونه مبنياً على الشفاء
بهذا القول منه حاوي النية في ضمان
المداوى من الجنايات بعد

لذا رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا يتجسس حائطه أو يخلط فيه وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب وكذا لو قتل طامع الطريق لاشئ عليه وكذا لو قتل المسلم مرتدا أو مرتدة لاشئ عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا ولا تحصان فزكيت الشهود وليس لربهم غدا فقتل رجل لاشئ عليه في الفصل الأول من جنائبات ضمانات الغنائم من رأى رجلا يريد أن يرتد مع امرأته أو جاريته أو مع محرم له وهو مكره لخالقه قتله ولو كان طامعا أو عين قتل الرجل والمرأة جميعا والكلام في المباحة إذا أنكر وارثه قتله وجوه أصحابها كان القتلان في فراش واحد أو في منزل واحد أو في بيت واحد فالعين على القاتل وقيل أن مدرك القتل عن يستبعد منه ذلك وبها سمي عثمان قبل ذلك فاقول قول القاتل مع عينه وقيل حطب فاقوله تعالى خمس مرات كلوا مما في حياضكم وما مع ذلك قتل الرجل والاصح الأول كالتوهم في التصاريع الطريقين لم يطلب منهم غير العيين ولو قتل رجل منه في الحافلة طعموا بالقتله الآتي الحافلة على أموالها إذا أنكر وارث الطامع قتله قطع الطريق وكذا لو قتل امرأة رجلا مكرها عليها الزنا كالمهمل كور في القنينة في أول جنائبات جميع الفتاوى للسجستانية * وفي نوادر ابن جماعة وجد قتيل في دار وصاحب الدار يقول أنا قتلته فأنته فأنته أراد أخذ طاعن كان على القتل سبيل المصروف لا قصاص عليه ولا دية وهكذا روى الحسن عن الامام وقال هشام عن محمد بن يزيد الدية وانقضت الروايات على أنه إذا لم يكن المقتول متسما يقتضى القاتل أن لا يرهن على ماله قتله ولو لم يقتض صاحب الدار بقتله دية والقصاص وفي الحافطة ولو رهن صاحب الدار على أنه كبره هدر دمه وإن لم يكن له دية أن لم يكن المقتول معروفًا بالنسب والسرقة قتل به القاتل وإن كان متسما به فكذلك في القتل وفي الاستحسان عليه الدية في ماله وفي العناية ولو أدى كبره وهو معروف بالمكره قتله الدية استسحبنا ما روى الحسن أنه لاشئ عليه في أصناف القتل من ضمانات الفضيلة * ولو غنى رجل غنا فهو شبه العبد لأخصاص فيه إلا أن يكون معروفًا بذلك فيقتل وعندهما أن دام على خنقه أو مقدار ما يموت الإنسان منه حتى مات بسبب القصاص والاغلا (١) في أوائل القصص من الوجيز (ص) يخلق رجلا غنا فلاقوه فدفعه عنده أي خنفة لكن إذا اعتاده بقتله الامام سيئة وإن تاب قبل أن يقع في الدام لا يقتل وإن تاب بعد ما وقع في يده لا يقتل في ربه كالساحر وعندهما فيه التواء إذا خنقه حتى مات وإن تركه ثم مات فإن كان خنقه مقدار ما يموت الإنسان منه فالباقية القصص والاغلا من جنائبات الزاهدية * والخنق والساحر يقتلان إذا أخذ السعوط في الأرض بالقصاص فإن تاب قبل الظفر قبل التوبة وبعد لاخذ لا يقتل ويقتلن وكذا الزنديق المعروف والداعي إلى إلحادوا الإباحي ولا يقتل في ربه كذا أفنى الامام من الذين الكندي وقبل المصنفان إبراهيم بن محمد فتروا وقتلهم في الفصل الأول من جنائبات البرازية * والساحر يقتل إذا علم أنه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله في أنزل الساحر وأقرب بل إذا أقر أنه ساحر فقتله حل دمه وكذا إذا شهد الشهود به ولو أقر أنه كان مدة تساحر أو قدر كمد زمان قبل منه ولا يقتل وكذلك لو ثبت

(١) وعندهما أن دام على الخنق حتى مات بسبب القصاص لأنه قصد القتل فكان عده أقان ترك الخنق ثم مات بغير أن دام على الخنق مقدار ما يموت الإنسان منه غالبا يجب لأنه قصد قتله وإن كان مقدار ما لا يموت الإنسان منه غالبا لا يجب لأنه قصد خنقه لا قتله فكان عدا لا يجب أن الخنق خطا باعتبار القتل فكانت شبه العمد هكذا في قصاص الحيطة البصر عليه

ذلك بالشهود فيما يخلص فيه في المقتوعات من النوع الثاني ما يوجب التبرؤ من
 سيرة الظلمية. وكذلك المرء السار إذا دعي أنه يخلق ما يفعله يقتل إن لم يقب وكذلك السار
 إذا اعتقدت ذلك بالاثروان كانت المرتبة لا تقتل بضد لعبة للناس ويترق بين المرء
 وزوجته تلك اللعبة فهذا مصر ويحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطلقاً وهذا محمول
 على ما إذا اعتقد أنه أثراً في أوائل حدود البرازية. (السابع في جنابات الصبيان
 والجناتين وعلهم وفي اتلاف الجنين) • إذا قتل الصبي أسداً فلا قصاص عليه وكذلك إذا
 قتل الجنون أسداً فلا قصاص عليه في ذلك وفيهما الدية على عاقلتهما في كتاب القصاص
 من التتبع (ن) أبو بكر صبيان رمون لعباً فلا يصحهم أحد منهم من أحرأه من
 قسم سنين ونحوه فإدابة في مال الصبي ولا شيء على الأب وإن لم يكن له مال فخطرة إلى ميسرة
 قال أبو الليث وأما واجب الدية في مال الصبي لأنه لا يرى لهم عاقلة قال وأما إذا كان
 للصبي عاقلة وثبت بالينة فلي عاقلة ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد من
 (١) في باب جنابات الصبيان من الفتنة وكذا في الخلاصة والبرازية • صبي قتل أباه عدا
 لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلة ويرث الصبي منه وكذا الجنون في باب
 الشهادة في الجنابات من الخيانة • من يمين ويقيم إذا قتل انساناً في سالة الاغاثة يقتل
 كالصحيح فان جن بعد ذلك أن كان الجنون مدقاً سقط القصاص عنه وان كان شريفاً لا
 من أوائل ديات الخلاصة • صبي ضرب بسنن صبي حتى انتزعه انتظر إلى بلوغ الصبي أن بالغ
 ولم ينت يجب على عاقلة خمسة مائة درهم وإن كان من العجم في ماله خزنة • صبي عاقل
 أشلى كلباً على غنم آخر فقتلته وذهبت ولا يدري أين ذهبت لا يضمن وعن شرف الاثقة
 المكي أن منى عند الاشلاء معه خطرات يضمن والا لا (٢) من جنابات غائم البغدادى
 وكذا في الفتنة في باب ما يستلزم البهائم من الجنابات • رجل قتل ولده عدا لا يجب عليه
 القصاص ويجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لأن قتل العمد لا يوجب
 الكفارة وكذلك الاجداد وان علوا وإن كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلته وعليه
 الكفارة في المصالح من ديات الخيانة • رجل ضرب ولده الصغير في أدب فقتل قال
 أبو حنيفة يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضرب به المزدب
 بآذن والده لا ضمان على المزدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال
 أبو يوسف في القتل الذي يوجب الدية من جنابات الخيانة • وذكر في أوائل فصل البخار
 والرأي من اجارة الخيانة مفصلاً • والمعلم إذا ضرب عبداً والاستاذ المتصرف إذا ضرب
 التلميذ مات من ضرب بذلك قال الامام الفضلي أن ضرب به امرأته أو وجهه ضرباً متاداً
 في موضع معتاد لا يضمن وإن ضرب به غير معتاد ضمن وكذلك إذا ضرب به غيراً من غير ما في قوله
 ضرب به معتاداً أو غير معتاد وفي الحافظة ضرب الاستاذ أو المعلم الصبي أو الفتى بلا إذن
 ولده أو مولاة قتل ضمن والا لا وكذلك لو مات من ضرب الوصي أو الأب فمات ما يضمنان
 لأن ضربهما لا تقسم لأن منفعتهم تعود إليهما بخلاف معلم ضرب بآذن الوصي حيث
 لا يضمن لأن ضرب معلم ليس لنفسه لأن منفعتهم تعود إلى غيره • آخر الجنابات على الصبيان من

(١) وإنما يجب الدية في ماله إذا ثبت ذلك
 بالينة أو بالمعينة لا بالقرار لأن إقراره
 لا صبرة به كذا في نوع في الجنابة على
 [الصبي من جنابات البرازية عدا

(٢) أي لأن الاشلاء موقوف عدا

(١) اذن الاب لما اثر في اسقاط الضمان
عن العمل ففعل الاب بنفسه كفى وجوب
الضمان على الاب وحال الاب أقوى
من حال المسلم كرا التاقي أن الانسان
قديس ضد أمر من جهة غيره ثم يكون حاله
أقوى من حاله كالمسلم والاب والوصي
وكذا الاب لا يبيع مال ولده الكبير ووصي
الاب بذلك وكذا المريض مرض الموت
اذا باع بالمهادة السيرة لا يجوز ولا يكون
عقرا والوصي يملك البيع بالمهادة السيرة
وقيل هذان من محمدا استدلال على الرجوع
من ايج حنفية عن قوله في فصل الاب
وجوهه أن اذن الاب لما اثر في سقوط
فعل العمل فأولى أن يؤثر في منع الضمان
عن الاب اذا فعل بنفسه والله مال شخص
الائمة السرخسي وذكر في شرحه أن أبا
حنيفة يرجع الى قوله ما هو العيص كذا
في جنائيات أحكام الصغار للاسوة في عهد
(٢) أدخل صيدا ومغى عليه أو ناسا
في بيته فسقط البيت قال محمد ضغن في الاثر
والثاني الثالث فور العين في الجنسية
على العيص من الفصل الثاني والثلاثين
عج

(٣) ولو بعث صغيرا الى حاجته بفقران
أهله فلاقى فوق بيتهم العيان ووقع
ومات ضمن وكذا لو أدخل صبياه
فسقط البيت كذا في ضمانات فضيلة عج

(٤) دفن سكيناً يدعى قتل به نفسه
لم يضمن ولو ضربه (أي لعب) فمات ضمن
كذا في التصويل في ٣٢ عج

ضمانات فضيلة (١) • أمر العيص المحجور الذي لا يقبل التصرف فأتى وهو بأخذ القرس
السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهالك أو قال له اصعد السلم فأكسر النخيل أو أمره
بتحسين سلمه وشعوه أو أمره بدخول الدار لطلب الدلو وشعوه فقتل العيص بقتل الكلب أو
بضر بقر القرس برجله وذنبه أو وقع من السلم أو لقي فمات فالتفت على عاقلة الآخر في كله
وجعاه أو يفتي كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور في باب حكم الجنين من ضمانات مينة
المفق • رجل قال لصي محجور اصعد هذه الشجرة فواقض لي ثمارها فصد العيص • ومقط
وهذا كان على عاقلة الآخر دية العيص • وكذلك لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب ولو قال
لصي اصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقبل في فحصل ذلك الأمر فخطب اختلاف
المشايع فيه والصحيح أنه يضمن سواء قال انفض في هذه الفترة أو قال انفض ولم يقبل في
(ص) • في فصل في القتل الذي يوجب للميت جنائيات الجنسية • قال الصداقيا • وصي
أورق الشجرة وانفض الفاكهة ثلثا كل قبل يضمن وقيل لا ولو قال سقي أكل يضمن ولو
قال لنا كل ضمن المتأهب (٢) • من غصب مينة المفق للصبي • وفي المحط قال لصي
اصعد هذه الشجرة ولم يقبل شراً أو قال وانفض الفترة لنفسك فسقط اختلافه المشايخ
وفي المتقي أمر صبي يسي دابته من الثور أو أرسله في حاجته فمات أو ضل قال العناني • معناه
إذا ذهب الى ما أرسله ثم توجه الى غيره فضل • لم يلزمه شيء وإن غرق في النهر أو نهشته
فحوسبة ضمن عاقلة الآخر الدية وفي الصبابة أمر بصي دابته وقال لا تدخلها الماء
فأدخلها فغرق العيص • يضمن الآخر • ولو كان المأمور قناضين لانه يستعمله صار قناصا
فأقرقا وفي الخلاصة بعث صغيرا الى حاجته بلا إذن فلاقى مع صيدان يلعبون الى سطح فوقع
منه ومات قال النووي ضمن عاقلة الباعث الدية • وفي حال الأمام لانه باستعماله صار قناصا
به ذكره في الجنسية في الجنسية على الصبيان من ضمانات فضيلة (٣) • أمر صبيان
بشيء دابته من ثور أو أرسله في حاجته فقتل أو مات لاشئ على الرجل أمالو غرق في النهر أو
طرحته الدابة أو نهشته حبة ضمن عاقلة الآخر • من ديات خروا الأكل • ولو أخطى رجل
صيدا سلاحا أو حصا ليكسك ولم يأمر بصي فخطب به العيص • فدينه على عاقلة الرجل أمالو قتل
الصبي • نفسه أو قتله به انسان لاشئ على المرافق (٤) • من المصل المزبور غريبا من أوائله
• ولو أعطاه عصا أو حديدية أو شأسان السلاح لوكسك ولم يأمر بصي فخطب به ضمن
عاقلة الرجل دية العيص • لأن المرافق لما أول العيص السلاح ليكسك فقد صار مستعملا
في حمل من أعماله وهو حذو السلاح ومن استعمل صيدا محجورا في حمل به بفقران وله وثق
الصبي • من ذلك الاستعمال كان ضمانا لأن استعماله جنائيا يعاقب لانه منتهى حكاك مضمونا
عليه وإن قتل نفسه لم يضمن لأنه يفتى بيب عمل آخر لم يستعمله الآخر في ذلك العمل
ولو غصب سزا ضمن دية إن قتل أو أصابه حجر أو برح وإن مات حنفا أنه لم يضمن
الاجنبية أو أكل سبع أو ردى لأنه يفتى بيب لانه لا يفتى بيب لانه لا يفتى بيب لانه لا يفتى بيب
فقد بواسطه فعل آخر يستقيم إضافة التفت الى اثر ضربه كافي حفر المثل التفت اتصل بأثر
فعله وهو العنق بواسطه فعل آخر وهو فعل الماشي واستقام إضافة التفت الى اثر فعله فانه

بستقيم أن يقال لولا أثر قطعه وهو المسمى لما تلقى الماشي هذا الحق ختامه ويؤيد به أصل
التلف بأثر قطعه وهو حصوله في المكان الذي تشبه له بواسطة فعل آترويه ومنه في الطبيعة
والتردى وغير ذلك ويستقيم إضافة التلف إلى أثر قطعه وهو حصول المسمى في المكان الذي
نقله إليه فانه يستقيم أن يقال لولا حصول المسمى في هذا المكان لا تلف المسمى لانه قد
الصواعق التي حلت بالمسمى لا تم الا ما كن وانما توجد في بعض الاماكن والمسمى
ضمن من يجب الخصال في المباشر فاذا ماتت سقطت ضمن الجسي أو غيره لا يمكن إضافة
لثبوت إلى أثر قطعه وهو حصول المسمى في المكان الذي نقله إليه لانه الموت مما يصيبه
في الاماكن كلها لم يكن نسبيا حتى لو كان موضعاً فطلب فيه الحى والامراض ينسب إلى
يضمن في الفصل الثاني من ديات الولو الجلية • غصبه ومات في يد غاصبه فجاءه أو يحمي
لا ضمان عليه وان مات بصاعقة أو بنوش حية ضمن عاقلة مديته لانه تسبب في إتلافه
بالنقل إلى مكان الصواعق والحيات والسباع وقالوا الوجه في مكان يكفره الجسي أو الولو
بأن كان المكان مخصوصاً بذلك ضمن أيضاً لا يسبب العدوى لانه لا يقول به باطل (٩)
بل لانه الهواء ينفق اقله مؤثر في بن آدم وغيره كالثداء (١٠) في نوع آترو من الجنابة على
المسمى من جنابات البرازية • غصب مبياً ثم غصبه منه اتعطل بطريق هو أم ميت لاشئ على
الغاصب ولو كان المسمى عبداً ضمن في الباب الثالث من جنابات العتابة • رجل
غصب مبياً ثم اغتصب المسمى من يده فان الغاصب يحمي حتى يجي المسمى أو يعلم انه مات
ولو غصب مبياً وتوفي في المالك فله ان كان عليه دينه ان كان حراً مبياً هو ابن تسع سنين
سقط من سلعته أو توفى في ماء قال بعضهم لاشئ على الوالد لانه ممن يحفظ نفسه وان كان
لا يعقل أو كان أصغر سناً قالوا يكون على الوالد من أوعى من كان المسمى في حجره ملكة فله
أنه يحفظ وقال بعضهم ليس على الوالد من شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الآن يسقط من
يده فحقتد كان عليه الكفارة في فصل في ألاف المدين من جنابات العتابة • (ثم)
امراً متصرفاً سناً فاحتاج إلى سفلها لانها تلتقي نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها
فعلبه سفلها فان لم يحفظها حتى ألفت تسبها في نار عند المصراع فعلى الزوج ضمانها
وكذلك الصغيرة التي تحتاج إلى حفظها وهي مسئلة إلى الزوج ان لم يحفظها وضاعها ضمن
من جنابات القنية في باب جنابة المبيان والمجانين • (ثم) مبياً ابن ثلاث سنين وهو في
الحضرة لا تم تغرب وتزكت المسمى فتوقع في النار ضمن الاتم (ط) لا ضمن في بنت ثمت
سنين في فصل في جنابة الصبيان عن حاوى الميتة وكذا في القنية • (ع) امرأة تزكت
ولم تهاضد امرأة وحالت استنظله حتى أوجع فذهب وتزكته فتوقع السفوف النار فسلها
الدية لا تم وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) أو دعت مبية فوفقت في الماء
فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا من المحلل الزبور من فتاوى القضاة •
وفي لسان المسمى الدية اذا كان استنظله أو ماذا لم يستنظله ولم يمتزك نفسه حكومة عدل
وفي الجامع الصغير الحاسي فان قطع لسان المسمى اذا كان قد استنظله نفسه حكومة عدل
وان تكلم فالدية في الخطا ولم يذكر في القود علم أنه لا قود فيه استوعب الكل أو قطع البعض

(٩) لان العدوى تنسب بقول النبي
عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا عدوى
ولا معايرة ولا قول
(١٠) غصب مبياً ثم اغتصبه من الان مات
سقطت نفسه فلو غرق أو أحرق أو قتل فمات
ضمن كذا في غصب نور العينين

(١) كذا هذلك لولاه كلوب في جواروب ضربا بمثل استوب هندو خذون مستدين انقلض من التا ايلمه من كرون مكره هندو فاوله زيهه نلازم اولو الجواروبه ديت هند وغره لازم اولو (١٨٣) أبو السعد كذا اثنى ابن كمال عد

(ترجمة)

(١) تعرض فيلهند في الطريق ولسي السبق وأراد أن يضربها به فأما قطعت من خونها فقامت سبينة الخلق وماتت هند بعد عتبة أيام فها لم يرد الجواروب يلزمه دية هند والفرقة.

(٢) لو صاح على آتو فثات من حصته يجب الدية كذا في ضمانات غاشر في لو غير صورته غفور فسرأ أبو عبد الحق ضمن تقدا لتا في الثالث من الجنابات عد وه أثنى أبو الود وأثنى بالفرقة فيها اذا صاح على المرأة فألقت جنينا كذا اضطر باع هذه المجموعة ولو ضرب ببل امرأة فثات الأم وخرج منها جنين ميت فطبعه دية الأم ولو يجب للبنتين شيء فقرة بها نية في فصل من مسائل الجنين من الجنابات عد

(٣) امرأة إذا سقطت ميتا بدواء أو فصل فقه الترة على عاقلتها في مئة واحدة كذا في الدور وإن لم يكن لها عاقله فقه مالها في مئة وجزير عد

(٤) قوله لا شيء عليها يضلفه ما في التمة حسب قال في المتيق إذا شربت دواء فأنسقت وقد كانت شربت لغير ذلك يعني لغير اسقاط الولد فليها الفرة ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة • ومحمد وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا يخالف ما ذكر في الزيدات انتهى وما في البعارة في موافق لما في الخانية ويمكن أن يروى بأن قوله وهذا الشارة أي قوله انها عليها الفرة تأمل كذا في خط المرحوم عد

ومن أبي يوسف أنه يجب إذا استوب والصحيح جواب الكتاب في الهاموي إذا قطع لسان مبي • وكان يصح فاذعى القاطع أنه أنكر وصاحه أنكر لم يقبل قوله وعليه الدية في الخطا والقصاص في العمد وإن لم يسمع له صاح في القاطع حكومته عدل في الفصل الرابع من جنابات التا تاريخية • وجعل صاح على مبي فثات هل ضمن الصالح دية أم لا أو صاح على امرأة فألقت جنينا أو خوفها بالضرب فألقت جنينا ما الحكم الجواب لا يضمن الصالح في المستحبية لأنه قد تم فعليه في مسئلة ما لو خوفها بالضرب فإنه يصير ضمانا (١) من حواي أمين الدولة عبد المال • صاح انسا فانك منه أو صلح بجلده وجهه فثات منه فدية في الثاني في النظام من جنابات التا تاريخية • وكذا في الثاني من جنابات التا تاريخية (٢) • وفي الأصل وإن كانت الأم أمة فإن كان الجنين ذكرا كان من مولاها يجب فيه الفرة ذكرًا كان أو أنثى • وإن كان الجنين من وبقية قوم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان صاها كان ذكرا فله كفارة نصف عشر فتمت وإن كان أنثى فمها عشر فتمت وهذا ظاهر الرواية وفي جنين الهائم لا يجب شيء إلا إذا انفصل الولادة الأم فليزم ضمان النقصان حال ولو ضاع الجنين ولم يكن تقو بمطالون واللبينة لو كان حيا واختلف في الفقة الضارب والمولى صدق الضارب بعينه كالأول واختلف القائل والمولى في فقة الفقة القبول ولم يكن تقو به باعتبار حاله وقتها حيث يصدر عنها القتال بعينه لا نكارة الزيادة التي يذهبها المولى فكذا بعدا في الضيق من الجنين من جنابات ضمانات فضيلة • (٣) ومن ضرب بطن بجمعة فألقت جنينا ميتا فإنه لا يضمن في الجنين شيء أو يضمن نقصان الولادة إن نقصتها الولادة في أوائل انقاص الشهر من جنابات التا تاريخية • وإذا سقطت المرأة الولد بعلاج أو شربت دواء فتمت دية الاسقاط فقط الولد وجبت الفرة على عاقلتها (٤) • وإن شربت دواء ولم تمت دية الاسقاط الولد سقط الولد لا شيء عليها (٥) شرط لو جوب الفرة في شرب الدواء فسد اسقاط الولد في حقها وفي حق غيره لا يشترط قصد اسقاط الولد وتكون الفرة للزوج حافظة عندنا خمسة مائة درهم نصف عشر الدية أو بعد أو فرس قيمته خمسة مائة درهم ذكرًا كان للولد أو أنثى في أقل فصل الثلاث الجنين من الخانية • ولا ترضى من الفرة لهما قاله يعقوب بن القائل لا يرضى بخلاف ما إذا فلت ما ذكر في الزوج حيث لا يجب القسرة زلمي في الجنابات • من ألقت المرأة جنينين وجب في كل واحد منهما طاعة الاجتماع ما يجب طاعة الاثراد • في باب الفرة من القرض الكركي • وفي الكركي وجب جامع صغير لا يجمع مثلها فثات إن كانت أجنبية فالدية على العاقلة وإن كانت مشكوكا فالدية على المصادلة والهر على الزوج في الرابع من جنابات التا تاريخية • (الثامن في جنابة الفرة في قوله) • وإن تلى العبد رجلا شاعا أو استلم رجلا لا آخر وضرب رجلا فانه يدفع إلى ولي الجنابة ثم تبعه الآخر في دفعه في دين الامتلاك • ولو ضرب صاحب المال أو ألباعه القاض في المال الذي استملكه فإذا حضر في الجنابة بعد ذلك لم يكن له شيء في جنابة العبد من الحواي القدسي • (الجم) عبد محجور يرضى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقة العبد يباع بها إلا على من اشتراء بخلاف الجنابة على النفس في باب أمر

المسرح الجنانية من جنابات القننة • فرق بين الجنابة على الآدمي وبين الجنابة على المبال
ففي الأول خبر المولى بين الدفع والفساد وفي الثاني خبر بين الدفع والبيع في التاسع
من جنابات التارخانية • فإن وجه السد بعد الجنابة أو بعبارة صحيحة فإنه بالفساد
لم يصح عتار القننة إلا إذا سلم كافي الهداية أو عتقه أو دبره أو كتبه أو استوفىها أي
الحاربة الجنانية والحال أنه لم يعلم السيد بها أي الجنابة عنده هذه التصرفات ضمن الأقل
من قيمته ومن الأرض وانصرف السيد واحد من هذه التصرفات وقد علم السيد
بما حرم وتضمن الأرض لأن كلامه دليل اختبار الأرض وفي الاكتفاء اشعاراً به لوزن جها
أو وطها أو أبرها أو رحتها لم يكن عتار الأرض وعن أبي يوسف أن في كل منها سوى الأول
اختياراً له كافي الخشعة في فصل جنابة العبد من القننة • حرره مسبق وعبد
معصا فالتصا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتلها أو لا يدري أيهما بدأ بالضرب
فليس على ورثة المار ولا على مولى العبد شيء وإن كان السيد والعبد والعاصي الخضر في
قاعة الخضر فقيمة العبد ولا شيء لورثة الخضر على مولى العبد وإن كان يد كل منهما عاصي
وضرب كل واحد منهما صاحبه وشبهه موضحة ثم ما لا يدري من الذي بدأ بالضرب
فصل في قاعة الخضر قيمة العبد بمصالحه ثم يقال للمولاه دفع من ذلك قيمة الشهة إلى ورثة
الخضر وهذا استقصان والقاس أن لا يكون له شيء بمحض سرخسي • ولو أن رجلاً قتم
وجلى إلى الحيا كم قد أي أن غلامه قد استحق ما لا أو جنى عليه جنابة فمادون النفس أو
أذى أنه جنى على ابنه أو على عبده جنابة في النفس أو فيادونها أو أذى أنه قتل وليلاه
خطأ أو عهد أو أراد استغلاف المولى على ذلك فهذا على وجهين إن أذى جنابة موجبة
للمال فلا بد بحلف المولى وليس له أن يحلف العبد لأن شرعية اليمين لم يزلها التصحكول
الذي هو بذل أو اقرار أو اقرار المولى بالمال على عبده صحيح فأما اقرار العبد بالجنابة
الموجبة للمال فإنه لا يصح ولهذا لا يخذبه في الحال ولا في ثاني الحال بعد القنن (١)
بمخلاف ما إذا أذى المبال على العبد فإن اليمين يترجمه على العبد لأن اقرار العبد (٢) على
نفسه بالمال صحيح في حق نفسه لأنه لا يستوفى في الحال حتى المولى يدل على أنه إذا قطع
المولى بالعتق يطلب السيد ذلك بمخلاف الجنابة الموجبة للمال على ما ذكرنا فأما إذا
أذى جنابة موجبة للقصاص فإن اليمين على العبد دون المولى لأن اقرار العبد على
نفسه بالقصاص صحيح واقرار المولى على عبده ليس بصحيح الآن في هذا الوجه يستحق العبد
على البتات لأنه يستحق على فعل نفسه وفي الوجه الأول يستحق المولى على العبد لأنه
يستحق على فعل غيره في باب اليمين على العلم من تحت مشرح أدب القاضي للشافعي
• (٣) إن جنى مدبراً أو أم ولد خطأ ضمن السيد الأقل من قيمته أي قيمة كل منهما بوصف
التدبير والاستلا يوم الجنابة وتعلمه في الكتابة ومن الأرض فيصا أقلهما في فصل
جنابة المدبر من القننة • وأما الولد إذا قتل سدا خطأ فليس عليه إمامة على ما عاين في شيء
لأن عتقه ليس بوجبة وموجب جنابته على غير المولى يكون على المولى فلا يلزمها بالجنابة
على ولا عاتني قال وإن قتل عداً ليس إمامته ولا كان عليها القصاص فان عداً أحد

(١) فرق بين الاقرار بجنابة يتوجب المال
وبين الاقرار باسمه لأنه المال فإن الأول
لا يصح ولا يؤخذ به العبد أصلاً بخلاف
الثاني تأمل كذا يخط جامع هذه المجموعة

على أي العبد المحجور فإن اقرار المأذون
(٢) يصح في حق المولى ويؤخذ به في الحال
كذا يخط جامع هذه المجموعة
ويجوز في العبد مسائل اقرار العبد
المأذون والمحجور وأما العبد لينتفع بها

الوارثين سمعنا لا نعرف قبها لان نصيب الاثر انقلب مالا بعد ما عرفت وصارت احق
 بكسها وان سكان لها منه وبطل عنها القصاص لصيرورة بر منه لولدها
 وعليها ان تسي بغيرها لان القصاص انما انقلب مالا بعد موت المولى حين ورثها
 بر منه في باب الوصية لا جنبي والوارث والقاتل من وصاها بسوط الشرعي
 ولا يقاد بموكله اى لا يقتل المولى ولكن يعز بقتل قتل ومدر ومكاتب وآم ولده (١) من
 أوائل جنابات القصاص في النوازل اذا حلق رأس عبد فله بنت قال أبو حنيفة ان شاء
 المولى دفعه اليه وأخذ قيمته وان شاعرك في الفصل الثاني من جنابات النساء تاريخية
 وذكر ابن دسقم عن محمد بن قنبر عن امرأة أو حلق شعر جارية وذلك يتقصه ما قال لاشي
 عليه الا أنه يؤدب (٢) في أوائل جنابات الظهيرية • غضب عبدا فقتل العبد نفسه
 يضمن في الثالث من غضب البرائة (٣) غضب تنافعا عورته عنه مرة وضمن الارض
 فيما عمو له فاطفي الباض منه مستتر به ربع القاصص بالارض على البايع في غضب الفتن
 من الفصل الثالث من الثلاثين من الفصول (٤) التساع في جنابات الدواب وعليها وفيه
 بعض مسائل الاصطدام (٥) وفي المسوط الامام الحوي • وشيخ الاسلام
 شواهرنا من جنابة الدابة على الاموال والانس في ملك مالكها ولو بشركة يجز منه
 يسره وسواء كان بوط مطلقا أو كدم أو نضح رجل أو ضرب بالذنب ومواء كانت سائرة
 أو واقفة أو موقوفة اذ لم يكن معها مالكها أو كان بقودها فيه أو بسوقها فان ركبها وسرها
 فيه ضمن وماله ولو رجل لانه حينئذ سائر لا كدم وضرب بالذنب وما يتلقها يبول
 أو روث وان جنت في ملك غيره أو غير ملك وقد أدخلها فيها اذ غنيتها مضمونة مطلقا
 وسواء فيه السرو والوقوف لان تسيرها نه وابقائها جنابة فيضمن كل ما يتولد منها على اى
 وجه يتولد وان جنت في طريق العامة فان سككت في وقوفها وقد أوقفها فيه مالكها
 فكذلك لانها سائرة من جنابها لان الطريق للسرو والسلوك لا الاشغال والوقوف
 وان كانت في سرائها بالمال فان كان أرسلها هو كذلك لان التسبب فيسبب للثقب وهو
 فيسبب مستعد وقد أمكن له الحد منه بان أرسلها بما حفظه فضمن ما تلفه في وجهها في قودها
 لاضافة فعلها الى امره المكون بعد ما اعتد بها فلوقفت جهة ثم سارت فان تلفت لا يضمن
 لان الدابة اختيارا معتبرا ووقوفها واختيارها فيقطع به اضافة الفعل الى المرسل لان تقطع
 الواسطة الاختصاصية قاطعة للتسبب لانها مباشرة فان زدها وادخلى الرادما أصابت
 في قودها لانه كالناتق لها في وجهه الذهاب حتى لو أوقفها أو تركها فوقفت لحنة
 ثم سارت أو ماتت من سن الرثيمة أو يسره أو الطريق ليس بواحد لم يضمن لما من الانقطاع
 وان سرها مالكها في الطريق بأن زادها أو أضافها ضمن ما تلف بكمها أو وطئها يابداً أو رجل
 بالضرب بالذنب ولو سار عليها في الطريق أو أوقفها يبول أو وورث أو ووقت حتى لاحدها
 أو رثا أو بات في سريها أو مال منها مرقا ومن فيها لعاب فغلب ما مال أو نفس لم يضمن
 لان التسبب في الطريق مباح لكل أحد فلا يتعد خطه ذلك بشرط السلامة الا بما يمكن منه
 الحدروا لا يشد عليه باب التلحق وهو مفتوح وهذه الاشياء لا يمكن عنها الحد فلا تعتبر فلا

- (١) واذا قتل الرجل عبداً أو مدبره أو أرم
 ولده فانه يحبس ولا يجب القصاص ولا
 الدية كذا في ضمانات غانم
 (٢) وفي اجناس الناطق اذا قطع صفرة
 امرأته أو امرأته غيره يضمن أن لا يجب
 شيء في المال في أوائل الفصل الاول
 من جنابات الظهيرية
 (٣) ذكر في المسوط وشرح الطحاوي أنه
 لو أرسل في الطريق ببيعة فاصابت في
 قودها شاة في ذلك الوجه ضمن ولو لم يبق
 أو قود أو جزلان غيرها في منها مضاف
 الى مرسلها فاضل كما اذا كان معها ولو
 انطلقت عنه أو يسره فأصابت فان لم يكن
 لها غيره فكذلك لانها في قودها بعد
 فضمن وان كان لها طريق آخر لم يضمن
 كما اذا وقفت لحنة ثم سارت حيث لا يضمن
 وان لم يكن ثمة طريق سواء لانها في
 فعلها اختارة فيقطع بوقوفها وانقطعها
 الارسل كذا في الضمانات القضائية
 من ضمان جنابة الدواب
 وفي الخلاصة عن المتق أرسلها في الطريق
 فاستقبلها في وجهها ساطعاً في عينها أو
 يسارها طريق فأخذت منه أو يسره
 فالتفت شيئا ضمن المرسل ما تلفته
 في صفتها تلك لانها في قودها بعد
 لو ساقها ثم كف عن سوقها أو زجرها
 فالتفت ذلك من جنابات الدواب من
 ضمانات الخاتمة
 (٤) قوله ما يتلقها فكذا في التسع واصل
 صوابه ما تلفه تأقل اه صحيحه

يخفى وهذا بخلاف الوطء لانه لكونه جرمي منه يمكن التميز عنه بالتحقق في السر في ضمن
ولو ارتفعها الغير بول أو روث فبالتأويل أو روث فزني به ما زنتها أو تلف حاله ضمن حاله فبالتأويل
وقسه المال لتوادمه من ايقافه الذي هو حياية في حياية الدواب من الضمانات القسيلة
مخلصا ولا يضمن الزاكب بالجرمي ملكه الا في وطء شيء وهو رايها والسري ملك غير
بانه كان كذلك والاضمن ما تلف حيايات الدرر مخلصا ويضمن الزاكب كل ما أصابت
الذباية سد ها أو برأسها أو كدمت أو شبطت لا ما تحت رجلها أو ذنبها وان وقعها
يؤخذ بنقطة الرجل والذنب أيضا وكل ما ضمنه الزاكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن
لا يضمن في الرابع من حيايات البزازية وفي المتن في وقعها الزاكب في الطريق فأمر
غيره بالنفس ففعلها فاسارت من موطئها ثم تحت ضمن الناحس لا الزاكب وفي شرح
المختصر وقع على دابة في ملكه أو سار عليها فيه أو في طريق العاتة ففعل بها الاثر
أو وقعها بالأذن منه ففعلت الذباية برأسها أو ذنبها أو رجلها أو رجلها وجعلت
أو تحت بدنها أو رجلها أو كدمت أو روث ففعلت في فورها أو تلفت أو تلفت مال ضمن
الناحس أو الضارب لانه مسبب معتد لانه متصرف في ملك الغير بغير الأمر فيضمن ما يتولد
من الجناية بالاصابة على أي وجه كانت كانه أو وقع الذباية عليه بشرط كونها في القروان
ما تصبه بعد الحمل والسكر فيفعلها الا اختارى يكون فلا يضاف الى الغير وتعل العشاء
جبار فلا يضمنه أحد وصار كمنها أصابته قبل النفس ولو وقع عليها في طريق لم يؤذن فيه
فضمن ما أو أفلت أو وقعها بالأذن أو بدونه فأنت شئ ضمن الناحس والزاكب على
المخاضة لأن كلاهما معتد ولا كفارة على الناحس في القتل لانه مسبب ولو كانت
واقعة في ملكه أو في ملك غيره يأنه أو سار في الطريق ففعلها بالاذن ففي التفتيح ولو لم يصد
لا يضمن أحد لانه لم يصح أمره به لا بائنه ما رقه كقول الزاكب وفيه ما لا يضمن الناحس
لا امتناع التميز عنه فلا يضمنه المأمور أيضا وفي المحط وكذلك في شرطها فبالتأويل
لا يضمن وفي الوطء ولو بالرجل يضمن كل منهما النصف وفي الضمان عند محمد لا مكان
التميز عنه وعدم كونه مأذونا في ضمنه الاذن بالنفس لا انقصا عنه فلا ينسب
تعديه الى الاذن ثم النفس على السرا أو شرطه وجوعه الوطء كل كروب فلا يرجع صاحب
أحدهما على صاحبه في الضمان على ما عرف في الاصول وعن أبي يوسف أن الضمان كله
على الزاكب لا تتقال الفعل اليه لصحة الامر ذكره ابن جماعة في نوادره وفي الهداية
(١) وانما يضمن الناحس اذا كان الوطء في غور النفس والا فالضمان كله على الزاكب
لا تطلق أو بل يكون فيبق السوق مضافا الى الزاكب على التكامل قال ثم قيل يرجع
الناحس في الزاكب لانه فضل بأمره وقيل لا يرجع وهو الاصح في رأاه لأن الأمر به
وهو النفس شئ عنه الاصله فلا يكون مأمورا به فلا يرجع قال السقي في التفتيح
وهو الاصح وفي شرح القسري وروى ابن جماعة في نوادره عن أبي يوسف أن الزاكب
ضامن للناحس ولو وقعها بالأذن لان التفتيح فعله وفعل الناحس قلنا هو مدفوع
بالنفس كل كروب على انه ليس عسى في الزكوب وضمان التسبب بالاعتدلى وفي الكافي

(١) وكذا في الدرر قال فيه ثم الناحس
انما يضمن اذا كان الاصل في غور النفس
حين يكون السوق مضافا اليه واذا
لم يكن في غوره فالضمان على الزاكب
لا تطلق أثر النفس فيبقى السوق مضافا
الى الزاكب عذ
قوله مدفوع بالنفس كل كروب هكذا في
النسخ ولم يظهر معناه قلل نفسه بغيرها
والاصل هكذا مدفوع بأن النفس ليس
كل كروب فليأخذ ويصرفه

فخصها بالاذن فوثبت على شيء أو وثقت ضمن الناحس لا الرابك لانه متعلق بالتسبيح
فنجعل حكم المباشرة في الضمان والوقوف في ذلك والسبر عليها يعني في الطريق سواء فيه
وفي الهدية سار عليها في الطريق فخصها غيره بفقرانه فألقت احكامها وقتله ضمن عاقلة
الناحس الهدية (١) ولو خصها بالاذن هددومه لان ضلعه حينئذ كفعلى الرابك
فلا يكون مسيما متعلقا بالوثقة الهدية الناحس هددومه لانه جالب لثقله فهو الجاني
على نفسه (٢) قال القدوري انهما لو وثقت الهدية غيره ضمن الناحس وفي
المنقذ اوقفها في الطريق فخصها غيره يأمره فلم تسر ولكن فخصها فأخصها أو اجنبيا
فهدية الاجنبي علم ما وقفه دية الناحس على الرابك ولو سارت ثم أصابت في غير
فخصه اجنبيا ضمن الناحس لا الرابك ولو وثقت هي يتسبها فخصها الرابك وغيرها
فوثقت فلا شيء عليها لان التسبب مطلق في الاجتناب عملا بحكم عنه المفسر
وفي الجمل والنسب ما ولو وثقت في غير فخصه فخصه في رقبته بدفعه مولاه
أو يده بحججه أو كان أو مملوكا وهذه اقسام اذ فخصها بالاذن فان فخصه بالاذن فلا شيء
عليها ما في الهدية فإذا سارت في الطريق وفي الوطأة في قود الخمسة ضمن عاقلة الرابك
فخصه الهدية والنصف الآخر وفي وقبة القدر بقرعة السائق مع الرابك ثم يرجع المولى على
الاحمر بالاقلام من قبة القدر ومن نصف الهدية بحججه ولا يستعمل اياه في النفس صار
تأصيلها فإذا خلق بحوله في ذلك غرامة وجعها على الفاضل لانه مسبب متعلق ولو كان
القدر لم يرد ثم يرجع المولى على الاحمر لانه المأذون بدها على نفسه وفي الغرامة وكذا
اذا اخذها القدر أو ساقها بأمر الخزانة والصبي في هذا كالرجل لانه مؤخذ بأفعاله فضمن
عاقلة النفس ونفسه المال قلت وهو المراد من قول صاحب الهدية وان كان مبيانا في
ماله أو هو محمول على مالها مكان من المبيع على قول من يقول انه لا عاقلة للمبيع أو على
مالها كانت الغرامة أقل من ارض المرحمة والا فالاحمر واضح والله اعلم وفي الهدية
ولو خصها شيء منسوب في الطريق فالضمان على الناصب لانه متعلق بشغال الطريق
فخصاف الهبة كانه فخصها بيده وفي المنقذ وكذا الوعوت بحججه موضوع في الطريق
أية كل شيء ثم ما مكتوب عليه ما أثبت شيئا فان الضمان على من فعله دون الرابك
وفي الناحسية ولو كان لها عاقلة وسائق فخصها بحججه بالاذن ضمن الناحس ما أصابته
ولو بالفتح لا القيد والسائق ولو خصها بالاذن لم يضمن في التبع أحد اذا كانت تسير في
الطريق ويضمن الاحمر والناحس في غيره قال الكردوي لانهما كلرا كبة والفتحة بجوار
في سبعة فكذا في فتحها الا اذا كان القود والسوق في ملك القير بغير اذن فيضمن مع
الناحس الا اذن وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي دابة يسير عليها صاحبها فخصها
وبجل بغير اذن فأصابته بجوارجل أو ذنب أو كفيها أصابته ضمن الناحس وان كان
بالاذن ضمن الا في الفتحة بالرجل أو الذنب فانها جيبان الا اذا كان الرابك واقفا في ضمير
ملكه فأمروا بجوارجلها فثبتت ضمنا وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس
في جنبايات الدواب من ضمانات الفضلي ساق حمار عليه وقرطبط وهو يقول

(١) ولو خص دابة راكب بغير أمره فوثبت
في فورها وألقت الرابك بضمن الناحس
كذا في جنبايات الدواب من الخلاصة
(٢) سئل عن شخص دابة وعليها راكب بغير
أمره فخصت الناحس برجلها فقتلته هل
على الرابك ضمان بسببه أم لا أجاب
لا ضمان عليه بسببه ودومه هددومه
فتاوى ابن القيم ع

ماتق طرق أو بالقارسية كوس كوس أو عبر من الطريق ورجل واقف في الطريق فلم
يسمع أو سمع ولم يتيسر له التخلي عن الطريق فأصابه الحطب وخرق ثوبه بضمن السائق
وان سمع وتباً لكن لم ينتقل لايضمن لأن عدم الالتغال دليل الرضا ولا فرق بين الاسم
وعبره رازية في الرابع في الجنابة • وإذا وقف الرجل دابة الرجل في الطريق
وربها رغب فأمر رب الدابة رجلاً حتى تخضعه فثقت رجلاً أو ثقت الآخر فديته على
الناسخي وان كان الآخر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلاً حتى تخضعه فثقت رجلاً
فديته على الآخر والناسخ لصفتان في جنابة البهية من السابع عشر في المحيط البرهاني
في الجنابات • أوقف دابة في سوق الدواب لأضمان على صاحبها وكذا السفينة المروطة
على الشط قال محمد أوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر بضمن
ماقتت رجلاً أو ذنبها إذا كان أعداً للموضع لا يقاطع الدواب (١) في الرابع من
جنابات الرازية • وفي الجنابة أوقف دابته في الطريق وأوقف آخر في دية فهرت
أحد أهما وأصاب الأخرى وأحطتكم لم بضمن رب النافرة لأن قوله زال بالنفور حتى
لوعطت النافرة بالواقعة ضمن صاحب الواقعة النافرة لبقاء جنابته من جنابات الدواب
من الضمانات الفضيلة • ربط جواره في موضع جنابة آخر وربط جواره في ذلك الموضع
فضمن أحد الجاويين الآخر فان كان لهما ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق العاشة
ولامك أحد فلاضمان (٢) والافان كان المتأخر هو العاصي ضمن صاحبه وان كان
الأول فلا من ضب منتخب النافرة وكذا في الضمانات الفضيلة • في دابة بعيرة
وأدخل عليها آخر بعير امتملاً أو غير مقسم بأذن حيا حباً تقتل الداهل ذلك المابل
لايضمن وان بلاذته بضمن في الرابع من جنابات البرازية وكذا في ضمانات القسولين •
أدخل بقرانطو حافي سرح انسان فتطبع بحشا لايضمن (٣) مشغل الاحتكام قتلا من
البرازية • (بث) أدخل ثورا في السوق خاتمة فتهرب عنه واستلمت حيا لايضمن
(ج) ربط كبشاً على طريق العاشة فأشهد عليه فله دية حتى قطع صيدا وكسر ثبته
بضمن (ب) ثورا في اصطبل غيره لصاحبه وطمع ثورا لاخر لايضمن في باب
ما يستلزم الهائم من جنابات القننة • وفي شرح الطحاوي دخل دار فضة كب عقور
رب الدار لأضمان عليه إذا أشلاه أو أعراه فبضمن من جنابات الدواب من الضمانات
الفضيلة • كب عقور كلباً لمز عليه مازعه لاهل القرية أن يقتلوه فضمن أناساقتله
فان قبل التقديم اليه فلاضمان وان بعد التقديم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل
الشهاد بعدده وفي المنية في مسئلة قطع الثور بضمن بعد الاشهاد النفس والمال في
آخر الفصل الرابع من جنابات البرازية • وعن الحكيمة كلب بيا كل الغيب فرفع
اله ذك فله يحفظه حتى أكل من كرم الجبار لم بضمن مالكة لأن الاشهاد انما يحصل
بما يضاف منه تلاف الادبي كالحائط والناسخ والفقور حتى ولو لم يهدمه ولم يحفظه
ضمن ما تلف بعده والاموال تبع للانفس في جنابات الدواب من الضمانات الفضيلة
وكذا في القننة • وفي المنتقى إذا أرسل دابته في زرع غيره وأفسده ضمن قيمة الزرع وطريق

(٢) قال القاضي الامام لأن ذلك كلاً ما يقع
في القلاة بحيث لا يتصرف به الناس وأيضا
تخرج تلك القننة عن كونها بطناً لا ذن
الا إذا أوقفها في نفس الجميع من القلاة
فانه بضمن حثته لأنه مضر للمارة فصار
كل طريق بضمن كذا في جنابات الدواب
من الضمانات الفضيلة ع

(٢) أي على صاحب الجوار بعد أن يكون
في المكان معة وان كان في الطريق •
أو موضع لم يكن لهما أن يبطأ هناك
جوارهما فهو ضمان لما أصاب جواره
في جنابة البهية من جنابة منية المقي ع
وفي جامع القساري لو كان ذلك في طريق
العامة أو ملك الغير ضمن مالك العاص
سواء ربط أولاً أو ثانياً لأنه لم يكن لهما
ولاية الرضا فيه فيكون العوض متولداً من
جنابته فيضمن أمواله لم يكن فيها
وفي المكان معة لم بضمن لأنه لو ضمن لضمن
بالربط وهو ليس بتعدي فيه سيق زير
ذكر في القنينة ع كذا في الضمانات
الفضيلة من ضمانات جنابة الدواب ع
قوله ذلك المابل كذا في الأصل ولعل
الاولى تلك البعيرة أو تلك الناقة كما لا يخفى
ام مصنفه

(٢) لأنه تلحقه باختباره ضمانات

معرفة فقيته أن يقرم الأرض مع الزرع الثابت فيضن حصة الزرع في الرابع عشر
من جنبايات التارخانية • في الخانية أرسل جاره فأفسد زرعاً إن ساقه الله بأن كان
خلفه من الألقان أفسده على قودها في الوجه الذي أرسله بإعطاء غيبة أو بيرة
فكذلك وان عطف فان كان الطريق واحداً فكذلك وان كان متعدداً فلتتد لا يضمن
كأن وقف ساعة ثم ذهب فأصاب من جنبايات الضمانات الفضيلة في جنبايات الدواب •
وفي القصة رأى جاره يأكل زرع غيره فلم ينع حقاً كله فنه اختلاف المشايخ والصحيح
الضمان (١) من الجهل المزبور • وقال القاضي الإمام على السقدي إذا وجد في
زرعه دابة فقد أوجدها عن ملكه لا يكون مضعوباً عليه فإذا ساقها ورواها ذلك القدر
يسير ضماناً بنفس السوق وهكذا قال أبو نصر الدوبسي إلا أنه قال إن ساقها في موضع
يأمن منها لا يكون ضماناً (٢) وقال بعضهم إذا وجد الرجل دابة في زرع غيره فأسرها
فقتلها سابع كان ضماناً لأنه لا يذبح في أن يضر غيرها ولكن ينبغي أن يستعدي على صاحبها
حتى يضرها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الإمام على السقدي أن له أن يضر غيرها عن
ملكه ولا يسوقها وإن كان ساقها بعدما أخرجهما عن ملكه يصيرها ضماناً وإن ساقها
ليرة هاهنا على صاحبها فعطبت في الطريق فأنكسرت وجعلها كان ضماناً في باب جنبايات الهائم
من الخانية • دابة رجل دخلت زرع إنسان فأخرجها صاحب الزرع غداً فذهب فأكلها
أخرجها ولم يبق منها بعد ذلك فلا ضمان وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للقنوي وإن ساقها
بعد ما أخرجهما فأنكرها ضماناً على الله يضمن سوا ساقها إلى مكان يأمنها فيه على زرعها أو
أكثره عليه القنوي من غصب منتجب التارخانية فخلاص قنوي أبي المثلث • (الحاوي)
وإن ساقها بعدما أخرجهما بإشارة عليها يدهاً وبغشة فوقع في يده فقطعت يمينه في قولهم
وكذا الزاعي إذا وجد دابة روكته يفرق من غيرها وطردوا فقد رما بغير حق من ياروكته لا يضمن
وإن ساقها بعد ذلك ضمن (الطهيري) وإن ساقها وأراد دابة هاهنا على صاحبها فعطبت في الطريق
أو أنكسرت وجعلها يضمن أيضاً (٣) قال الفقيه أبو المثلث ولستأنا نأخذ بهذا وإنما نأخذ بما
روى عن محمد بن الحسن أنه لا يضمن من الجهل المزبور • إذا ركب دابة غيره قتل وتزكها
في مكانها (٤) يضمن عند أبي يوسف ووفى في المتزقات من غصب خزانة القنوي ورجل
ركب دابة الغير بغير الأمر فأتت الدابة اختلقت الزوايا والصحيح أنه لا يضمن عند أبي
سفيان حتى يتوجه عن موضعها (٥) في حبس الدواب من غصب المقاصد • (م) وفي
قنوي الفضل إذا قطع الرجل يدها بآلة إنسان أو رجلها كان لا يترك لها في الخانيات قيمتها
وليس للمالك أن يسلك الدابة ويضمنه التقصان وإن كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقير
فكذلك في مظاهر الرواية وصح بعض المشايخ أن المالك في هذا الفصل بالتأثير أن شاعنه
جميع القيمة ودفع الدابة إليه وإن شاء أمسه • ها وضعت التقصان والقنوي على طاهر
الرواية وفي غصب خمس الأمانة المرسوسة إذا غضب دابة فقطع يدها أو رجلها فلصاحبها
أن يضمن الناصب قيمتها بخلاف ما لو غصب عبداً أو قطع يده أو رجله حيث يأخذ مع أدنى
القطع إن شاموا الفرق أن الأدنى يقطع طرفه ولا يكون مستهلكاً إذا دابة تصير مستهلكة

- (١) رأى جاره يأكل حنطة غيره فلم ينع حقاً كلها فنه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يضمن كذا في ضمانات غنم وقالوا أكثر مشايخنا يضمن وعليه القنوي كذا في موجبات الاحتكام ع
- (٢) (جس) لو ساقها إلى مكان يأمن منها على زرعها لم يضمن كنه أخرجهما من زرعها وقال أكثر مشايخنا يضمن وبه يفتى
- كذا في جنبايات الدواب من الثالث والثلاثين من القنوين ع
- وإن أخرجهما صاحب الزرع فأكلها أو ذبح في المشتق لا يضمن وفي القنوي والمختار وإن ساقها بعد الأراج يضمن والا لا • كذا في الرابع من جنبايات البرازية ع
- (٣) وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للقنوي ذكره في الحط كذا في جنبايات الدواب من الضمانات ع
- (٤) أي الذي أخذها منه ما وضاع ولا يرأس الضمان ما لم يسلم إلى صاحبها كذا في غصب جامع القنوي
- (٥) قال في التفسير لو ركبها ضمن حاقها أولاً في مظاهر الرواية وروى أنه ضمن ولو ساقها كذا في القسم الثاني من معين الحكم في الباب السادس والأربعين قبل الفصل الثاني ع ومثاله ما في المقاصد

(١) نزع شاة انسان ظلالها تحبها بالنهار وان شاة ترك المذبح عليه وضئته قيمته وان شاء أخذ المذبح وضئته النقصان وكذا اذا سفلها بجعلها عضوا عنها وعن القصة في بغيره اذا أخذها ليس له ان يضئته النقصان والقنوى على ظاهر الرواية كذا في غصب الجنابة في فصل فيما يصير به صاحبها والظاهر ان في هذه المسئلة اسقاطا من الناصح **ع**

(٢) قطع احدى قوائم الدابة يتعين كل قيمه هذا اذا كانت لانو كل فان كانت مأكولة يخرجه اذا كانت له قيمة بعد قطع المذبل وضئته القيمة وأمسكه وأخذ من البدان النقصان وفي العيون استعمله جارا للغير وأبطله بغيره أو بغيره ان شاء سلمه اليه وضئته قيمته أو بغيره ولا يضئته شاة كذا في جنابه البرازية في الرابع في الجنابة على غربي آدم **ع** وجعل غصب دابة قطع يدها ان كانت الدابة لا يؤكل لحمها لا يكون لصاحب الدابة ان يغيره لانه استعمله من كل وجهه وان كانت يؤكل لحمها انما لانه استعمله من وجهه كذا في الولو الجنبية في الثالث من الغصب **ع**

بقطع طرفها وكذلك لو كانت بقرة أو جروا قطع يدها أو رجلها أو كانت شاة فذبحها وهذا يؤيد ما اختاره للفتوى (١) في السابع عشر من التاثرات من الجنابات (عدة) قطع احدى قوائمها فلو لم تكن مأكولة اللحم ضئته جميع القيمة وان كانت مأكولة اللحم سلمها اليه وضئته تمام القيمة وأمسكه وضئته النقصان (عن) قال أبو حنيفة لو أهلك جارا أو دبلا بقطع يده أو بغيره ضئته وسلم اليه أو أمسكه ولا شيء له به يبقى ولو ضرب دابة نقصارت عرجا فهو كقطع كذا في (عدة) فيما يجب بالجنابة على الدواب في الثالث والثلاثين من الفصولين (٢) * ذكر في العمون قال الامام رضي الله تعالى عنه اذا استعمل بقل انسان أو جارا بقطع يده أو بغيره فان شاء صاحبه ضئته قيمته وسلم اليه وان شاء صاحبه فلا يضئته شيئا وقال محمد ان كان له قيمة بعد القطع واستأجره به بضئته النقصان قبل والقنوى على قول الامام وهذا في غيرنا انما قول فان كان يمايز كل وقد ذبحه لم يكن له امساكه وأخذ النقصان بل ان شاء أخذ قيمته ودفعه الى الذابح وان شاء أمسكه ولا شيء له ولو ذبح جارا غيره فلما أمسكه وتعيين النقصان وان قتله قتلا بغير تعيين النقصان قال البراهاني وهذا التفصيل انما يأتي على قول محمد أما على قول الامام ليس له تعيين النقصان في الوجهين جميعا ان اختار الاخذ من جنابات الدواب من الضمانات الفضيلة * وعن شريح اذا قطع ذنب جارا قضاني يتعين جميع القيمة وان كان لغيره بضئته النقصان لا غير في الفصل الثاني من غصب المحيط البراهي * وفي شعر ذنب الفرس وشعر المكتبة قوم بدونها ومعها فغرم النقصان في نوع من مسائل القيمة في الثالث من جنابات البرازية * (ذ) قطع اذن الدابة أو بعضها أو ذنبها ضمن النقص جعل قطع الاذن نقصا تابسيروا في الثالث والثلاثين من الفصولين * (ع) ولو قتل عيني جارا فاصحاب الجوار نقصان الجار لانه قد ينفع به للاستعمال وفي قول أبي حنيفة لا يأخذ النقصان (ق) ظلم قتل عيني جارا فخلعه ربع قيمته ثم اذا قتل الاخرى أو قتلها معا لم يجمع القيمة ان سلم الجثة وقال غفر القضاء يجب نصف القيمة بخلاف الادعي في باب الجنابة على الدابة من جنابات القيمة * ضرب بقرة العرفه قتل وشعب تلفها فباعها من قصاب فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان من غصب البرازية وكذا في الغنات * لو مال جمل على الذان فقتله المصول عليه فدفع الشرع ضم قيمته عندنا كما في الهداية البعير السكران اذا سال فقتله المصول عليه بضئته قيمته من الخلاصة في جنابة البهيمة من ضمانات غانم * قوله واذا اصطدم الفارسان فخا فخطي عاقلة كل واحد منهما دابة الاثر هذا اذا كان الاصطدام خطا أما اذا كان الاصطدام عدا فخطي عاقلة كل منهما نصف دية الاثر لان كل واحد منهما قد مات بقتله وبقتل غيره فوقع الفرق هذا اذا كان بين حزين في العمد والخطا أما اذا كان بين عديم وكان الاصطدام خطا فانه يرد درهمه الا ان الجنابة تعلقت برقتها فدفع واحدة وقد غابت الرقبة لالاي خلف من غيره فلو المولى فهدر الدم وكذا في العمد فان كان أحدهما حرا والآخر عبدا وكان الاصطدام خطا وجب على عاقلة الحرة قيمة العبد فخطا خذها ورثة الحرة المقتول ويطلق حق الحرة المقتولة في الدية فيما زاد على القيمة وان كان عبدا وجب

(١) فكذلك في جميع التورن وأقرب أو السعدو وهي أن تدي وجوب نصف الدية فكان على العمل بالقرن كما في الإجماع المشترك ددا
بخط جامع هذه المجموعة ع. (٢) ولا تقاسم على ص. ولا يحزن ولا امرأة ولا ع. فكذلك في الهداية والتورن (٣) والمرأة
تدخل مع العاقلة في القتل (١٩٢) على اعتبار التآخرين كذا في خزانة المفتين ع. (٤) وجعل قتل في ملازويل ولا يعرف

قائله فآثر رجل أنه قتله لا يعرف المالك من
الدية ما لم يصدق الورقة وان وجد في محلة
يرأ أهلها ولا يحتاج إلى تصديق الورقة
لان وجوب الدية على أهل الميرس قويا
لوجوبها على المالك فاذ لم يكن أفراد
القتل بطريق المواضع يكتفي في إسقاط
الوجوب الضعيف عرجة ملق قواوي أبي
السعد وقيل باب الارمن الجنائيات
وأقرب سعدى أن تدي بانه يحتاج الى
تصديق الورقة في القرية ع.

في القسامة لا يستلزم ثبوت الدية بالدية
تجب بدون القسامة فكذلك اذا وجد
في الشوارع العامة وسوق السلطان نقله
البعض عن البيهقي فلا مخالفة في قول
الهداية وقول الخزانة تأمل كذا يحفظ
جامع هذه المجموعة ع.

ومال الهداية فيما اذا وجبت الدية على
أهل القرية وما في الخزانة فيما اذا كانت
المرأة قاتلة وقد وجبت على عاقلة القاتلة
وفي الصورة الاولى لا تجب الدية على المرأة
كما في أو السعدو كذا يحفظ جامع هذه
المجموعة ع.

أهل محله ديت لانهم اولاد قد بر
لوه كسبه فادرت كسبه ولو لم ير
آخر اود بر كسبه اوله اعتبارا وهه
يوشه رؤسه البلول اوده اوما حكم
رؤسه اعتبارا بته يآثر أو السعدو
(ترجمة)

اذا وجبت على أهل محله دية ويوجد في بيت
واحد أربعة أشخاص فادرون على الكلب
وفي بيت آخر شخص واحد كذلك فعدل
باعتبار البيت أم الرؤس أجاب بعضنا ببيت
واذا اعتبر الحاكم الرؤس يجوز ذلك

مذبحا قال أبو يوسف ضمن الاستر الدية وقال محمد لا ضمانه لان القتل قتل
نفسه ومحمّل أن يكون قتل الاستر فلا ضمانه لك لا يوجب أن الظاهر أن الإنسان
لا يقتل نفسه فكان التورم ساقطا كالوجوب قتل في محلة لا يلتفت إلى هذا التورم فكذلك
هذا (١) وروى عن أبي يوسف ان كانت الدار مفرقة وهي محقة فوجد فيها قاتل
فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة فلو حنيفة يعتبر المالك دون
الكني فصار وجود الكني ومعهما بمنزلة وأبو يوسف يرجع الكني على المالك عند
الاجتماع فان لم يكن غنة سكنى يعتبر المالك قبيل كتاب الجنائيات من المحيط المرسى •
(المحيط) وفي مجموع التوازي اذا وجد رجل قتل في دارا بشه وقد كان حال قبل موته
وهو يجرى قتل في ثلاث فقدر أرقا على الدية الا انه لا يطلع من الابن ماله من ذلك
اذا كان من أهل العطامنة دواهم وأول من ذلك من قسامة التآخرانية • وفي
المحيط اذا وجد في دار صي فلا قسامة عليه وانما على عاقلة كاديه وهذا بالاجماع
لانه لا تدبر له في ملكه بنفسه ذكره في المبسوط (٢) • وفي المبسوط ولو وجد في دار امرأة
في مصر ليس فيها من شعيرتها أحد فالقسامة والدية على عاقلة أقرب القبائل منها عندها
(٣) وكذا عند أبي يوسف في قوله الاول ثم قال آخر انما على العاقلة جميعا وروى انه اذا
انقرض أهلها فالقسامة عليها والدية على الأقرب من قبيلة قومها فذكر العتاني وجه
قوله الأخير أن وجوب القسامة باعتبار النصرة وهي ليست من أهلها فأنشبت الصي
ولهذا أيضا لا تدخل في قسامة قتل ويوجد في محله وجه قوله الأول أن وجوب القسامة
باعتبار الملك وهي فيها كالرجل الا يرى انها المختصة بالندب فيها وهي المتولية في حفظها
فعلها القسامة عند وجود القاتل فيها كالرجل بالندب فيها وهي المتولية في حفظها
البدية بخلاف المرأة والقسامة في معناها هذا المعنى تثبت القسامة في جهاد من الصي
وبخلاف المحلة تكون القسامة فيها باعتبار القيام بحفظها وهي كالصبي لا تقوم بحفظ
المحلة والذب عنها والتدبير فيها كما انها تقوم بحفظ ملكها لاختصاصها به دون ما غيرها
في الضمان في صور الوجودان من الضمانات الفضيلة • ولو وجد القاتل في قرية لينا
وليس في تلك البلاد من غيرهم أحد فليس على النسي قسامة ولا دية ولكن على عاقلة
الدية والقسامة بمنزلة ما لو باشروا القتل بأيديهم فان كان أحدهم مدر كفضله القسامة يكثر
عليه الدين لان له قول لا زماني ايلنا في ثم على أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين جميعا
لانهم قتل النسي فان النسي ليسوا من الديوان والساسر بالديوان فاهم في ذلك
كذلك النساء من قسامة مبسوط المرسى • قال محمد في الجامع الصغير اذا قتل رجل
وعشره بالآخر ولا حرماني فوجد فيها قاتل فهو على رؤس الرجال دون تفاوت المالك حتى
ان القاتل لو وجد في دار بن اثنين اثلاثا فالدية تجب بينهما نصفين • في القسامة من جنائيات
التآخرانية • وفي الأخيرة اذا وجد قاتل في دار فان ادعى ولي القاتل على صاحب الدار
تجب الدية والقسامة على صاحب الدار وان ادعى ولي القاتل القاتل على رجل آخر
فلا تجب القسامة والدية على صاحب الدار (٤) في الحادى عشر من جنائيات

وهذا بخلاف أهل المحلة فان الوجوب فيها ابتكر القسام النصره والتعاقد ذلك بالنسبة فالقرية بعد الدية
دون الرؤس ذكره في المحيط كذا في الضمان في صور الوجودان من الضمانات ع.

التآخرانية

(١) والكلام فيه يرجع الى أصل الجمع

عليه ان كل من يذهب خصما في حادثة

ثم خرج من أن يكون خصمالم تقبلي شهادته

کالو کیل اذا خاصم ثم عزل کذا فی اواخر

کتاب الجنایات من الطہیریۃ

(٢) فان ادعى ولي القتل القتل على

رجل بعينه من غير أهل المحلة كان ذلك

ابراء منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه

بعضدك القتل على أهل الخلة ولو أقام

ولی القیل شاهدین بذلک من أهل المحلة

لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة

وَتَقْبَلُ فِي قَوْلِ صَاحِبِهِ كَذَافِي يَاب

الشهادة في الجنايات من جنابات الخطيئة بعد

مثل اذا وجد المقتول في أرض بلد ولم يعلم

قَاتِلْ قَادِي وَلِيهِ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْبِلَادِ أَنَّهُمْ

قتلوه وأنكروا أهل بيعة فبعد ذلك الدعوى

على باقي أهله، بذلك و يلزمهم القسامة

والدية أم تمنع من ذلك الدعوى على بعضهم

أجاب الورقة المطالبة على باقي أهل البلد

ولا يمنع من ذلك الدعوى وتلزمهم القسامة

والدیه بالطریق الشرعی من فتاویٰ ابن

فجيم من كتاب الكراهية والاستقصان .

(۳) ولو شهد اثنان من أهل المحلة على رجل

من غيرهم أنه قتل لا تقبل شهادة ما

وان ادعى الولي القتل على واحد من اهل

المحكمة يعينه قسماً شاهداً من أهل المحلة.

عليه لم تقبل اجابا عن

وإذا شهد اثنين من أهل المحلة على رجل

من غيرهم أنه قتلهم تقبل شهادتهما قال

الامام بهاء الدين في شرحه وهذا قول

أبي حنيفة وقال أصحابه تقبل والصحيح

قوله وعليه اعتمد الحبري والتسفي

وغيرهما كذا في تصحيح القديري

لنطاول بها في أواخر القسامة

التاريخية **هـ** ذكر في المخطوط أنه إذا وجد قتل في المحلة فآذى الولي على أهلها فاعلى
أوعلى بعض منهم غير معين وأنكره ويحلف منهم بخبره ورجاله ما يقتله وماملته فاقلا
بطلت ورود الشهود ولا يحلفون فيه باقه ماقتله فان حلفوا عزموا على أهل المحلة كلهم الدية
في ثلاث سنين ووسنوى فيه دعوى العمد والنطافان نكلوا أو تركوا كل بعضهم حبس
النكا حتى يحلف لأن العين هنا مستحقة لأنه تغليظ الذي تولهذ لا يبدى في سبيل الدية كما
قطب سيذل ما يدعى في غير ما هو عليه ظاهر الرواية وقيل هو قولهما وقول أبي يوسف
الأول ثم قال آخر لا يجبس النكا بل يقضى على عاقبتهم بالدية في ثلاث سنين وهو رواية
الحسن عن أبي يوسف ولواذعى على بعض معين منهم واحد أو اثنين أو ثلاثة فكذلك على
محمد وعال أبو يوسف في غير رواية الأصول لا تقسمه في أولاديه على الباقي منهم بل يقال
للمدعى أمان تبرهن أو تحلف النقص عينا واحدة كافي سائر الدعاوى وهو القياس
وقول محمد استكمل ولو لدعى على غير أهل المحلة فلا تقسمه ولا دية عليهم يحلف
المدعى عليه مرة ولا يرى اختيار صلحا أهلها العيين استكمالهم سوى يتبرجون عن العين
على عدم عليهم بالقتال وهم يعلن فيفهمون فتنظرون في فائدة القسامة لكن ليس
للولى تركها للأصول وتكرار الدية عليهم فيكلهم عين يتابعه من الحقة كذا روى عن أبي
في غير رواية الأصول وقال أهل الحنابلة واحد منهم يتقدم فلا دية لأهلها والولى
لا بدى القتل على أحد منهم بعينه لا تقسمه الدية والقسامة لأنه به أراد إسقاط
النصوص عن نفسه فلا يقبل وأبضا يحتمل أن يكون هو شر يكافلن في القتل أو يكون
غيره شر يكاله قول أبي يوسف يحلفون ماقتله ولا عناه فأن لا غيره لأنه إذا لم يقبل
قوله صار وجوده ككفده (١) فكان كله لم يقبله وعلى قول محمد وهو القى به
يحلفون ماقتله ولا عناه فأن لا غيره فلا لأن المقر طيه منهم بالقتل صار مستثنى عن
العين فلا يزنها إلا فى غيره وعلى هذا إذا وجد في البلدة أو العشيرة في الضعان
في مورد الوجدان من الضمانات الفضيلية (٢) أمّا الأبرار من القسامة فلا فهو
أن يذمى ولي القتل على رجل من غير أهل المحلة فيما أهل المحلة عن القسامة والدية
فان أقام العينة على المدعى عليه والأحلف فان سقبرئ وإن نكل حبس حتى يحلف
أو يترق في قول أبي حنيفة وعندهما يقضى بالدية ولو شهدا شتان من أهل المحلة للولى
في هذه الدعوى لا تقبل شهادة ما في قول أبي حنيفة وعندهما تقبل وسه قولهما
أن المانع من القبول قبل الدعوى كلن التهمة وقد زالت بالبرائة فلا عينة في رد الشهادة
ولا يي حنيفة لأنه تكثرت التهمة في شهادة منهم وجهين أحدهما أن من الجائز أنه أبراه
ليقبل بالابرا لا ينصع شهادتهم والثاني أنه أوجب اليهم الابرا حيث أوجب القسامة
والدية وحسن وجهين أولى (٣) في أول الفصل الثامن من قسامة الدية أعمها الذي
وفي القتل على رجل بعينه من أهل المحلة فالقسامة والدية على حلفائها في ظاهر الرواية
وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أن القسامة تسقط وكذا روى عن محمد وقال

أبو يوسف القياس أن تسقط القسامة إلا آثار كراهة لا أثر فلو شهد شاهدان من أهل المحلة
عليه لا تقبل شهادتهما على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لأن المصومة بعد هذه الدعوى قائمة
فكان الشاهد متبهما لأنه يقطع المصومة عن نفسه بشهادته (١) من المحل الماز بورمضا
وإن لم يدع أولياءه ولكن أدعى أهل المحلة على رجل منهم أو من غيرهم فإنه تصير دعواه
فإن أقاموا بيعة على ذلك الرجل فإنه يجب عليه القصاص في العمد والدية في الخطأ إذا
وافقهم الأولياء في الدعوى وإن لم يدع الأولياء على ذلك الرجل فلا يجب على ذلك الرجل
شيء لأن الأولياء أبرؤهم حيث أنكروا قتله ولا يجب على أهل المحلة شيء لأنهم أثبتوا القتل على
غيرهم وإن لم يقيم لهم البيعة وحلف ذلك الرجل فإنه القسامة تجب على أهل المحلة يحلفون
بأنه ما قتلوه ولا على أهله فلا غير فلا في قول أبي حنيفة وبمحمد وفي قول أبي يوسف يحلفون
بأنه ما قتلوه ويرفع عنهم ما علم أنه قاتل (٢) من شرح الطحاوي في باب القسامة وإن
أدعى أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه هو الذي قتله وأقاموا عليه بيعة من غيرهم قلت
يستعملونهم يسقطون هذه البيعة المصومة عن أنفسهم ومن أدعى في المصومة عنه وأثبتته
بالبينة كان ذلك مقبولا منه كالأقلام ذو السد البيعة أن العن وديعة في ذمة لفلان ثم
إن أقام الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم وإن لم يدعوا ذلك ليس عليه ولا على أهل
المحلة شيء لأن أهل المحلة صاروا خصميا في إسقاط القسامة والدية عن أنفسهم في إثبات
موجب القتل على غيرهم إنما الخصم في ذلك الولي فلا بد من دعواه ليعضى بموجب القتل
على ذلك الرجل (٣) مبسوط شرحي من باب القسامة من الديات وإذا جرح الرجل
في قبيلة أو أصابه الجرح ولا يدري من رماه فحسبه ولم يزل صاحب فراس حتى مات فعلى
الذين أصيب فهم الدية والقسامة فالقسامة على أهل القبيلة والمحلة والدية على هؤلاء
فإن لم يصرم صاحب فراس فإن كان معجبا ذهب وبجي ثم مات فلا شيء عليه على أهل المحلة
التي جرح فيها وذلك المثلة في المتى وزاد فيها رجل إلى أهل وذكر أنه على قول أبي حنيفة
إذا لم يزل منها صاحب فراس حتى مات فعلى أهل المحلة القسامة والدية فإن كان بجي
ويذهب ويخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسامة وقال أبو يوسف لا شيء عليه إذا جرح إلى أهل
حياء هو قول ابن أبي ليلى وفيه أيضا رجل معه جرح وبدرق حله رجل إلى أهله فكنت
جرحا بولوا أو يومين ثم مات فلا ضمان على الذي كان في ذمة عن أبي يوسف في قياس قول
أبي حنيفة هو ضمان من قسامة التاتارية من قسامة التاتارية ولو جرح في محله أو قبيلة فحل جرحا
ومات في محله لا شيء على أهل الجرحاة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها وعند
ابن أبي ليلى لا شيء على أهل المثلين والعصبي قولنا لأن القتل حقيقة وجد في المحلة الأولى
دون الأخرى لأن الموت متصل بذلك الجرح لأن اتزاع الروح من متولدات فصله وفصله
هو الجرح فصارت قتلًا ولهذا وجب القصاص لو علم أنه قاتل وإذا كان صاحب فراس استند
إليه في باب القسامة من المحيط للشرعي وإذا وجد بدن القتل أو أكثر من نصف
البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محله فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه
مشقوقا إلى أطول أو وجد أقل من نصفه فلا شيء عليهم فيه (٤) وإذا وجد العبد والمكاتب

(١) وهذا كله إذا وجد القتل وبه أثر القتل فهو الجرح والضرب وأما إذا وجد ميتا لم يكن به أثر القتل كالجرح وغيره فلا
شيء عليه كذا في قسامة التاتارية عن
(٢) وفي المحوى القسامة والدية والتكليف
وقولهما أحق من المعراج قوله أظهر
وقولهما أحق من خط زاده أنتد
(٣) الظاهر أن هذا مبن على جواز
دعوى الدفع من غير ما أدعى عليه لتوجه
الدعوى عليه فيصير مدعى عليه معنى كما
قال بعضهم وإنما قلنا ذلك لأنه لو فرض
سبق الدعوى من أولياء القتل على أهل
المحلة يبرأ غير المحلة من الدعوى كما
صرحوا به فلا يمكن أولياء القتل من
الدعوى على غيرهم فلا يستقيم قوله هنا
ثم إن أقام الأولياء على ذلك الرجل
أخذوه بالدم كالأبني ثم رأيت الإمام
الاسمعي صرح به في شرح الطحاوي
حيث قال في ذمة المثلة فإن لم يدع هو
ولكن أدعى أهل المحلة على رجل الخ كذا
حز والمردوم جوى زاده
(٤) وإذا وجد الرأس في محله لا تجب
القسامة وإن وجد البدن كله إلا الرأس
تجب القسامة كذا في الجنايات من تحمة
الفتاوى

(١) ان كان ملكا على الملك القسامة والدية على عاقلته وان كل من مباحا لآله في أيدي المسلمين غالية يثبت المال كذا في قسامة بدة الفتاوى بعد لان المختص بتدبير ذلك الموضع المأثورة ولا يعتبر بالسكان مع المال وقيل في قياس قول أبي يوسف بنحو أن يكون على التنازل فيه لانهم عنده كالمال كذا في الضمانات القضائية (١٩٥) في صورة الوعدان عه وكان الجريفة يقول

الصوت على قدر آذان الناس في المعتاد كذا في سير القناص عه

(٢) ومن أبي يوسف بقوله رجل يهودي الصوت من أقصى الصحراء ناث على مكان عال وشادي بأعلى صوته فأى الموضع الذي يسمع صوته فيه يكون قريبا أو بعيدا الموضع الذي لا يسمع صوته فيه يكون بعيدا كذا في تحفة القناص من كتاب الشريعة عه القائل وصول صوت يهودي الصوت اليمن أقصى الصحراء كذا في آخر كتاب الشريعة من البرازية عه

(٣) الشارع الأعظم هو ما يكون مرورا جميع الطرق فيه على السوية كالطريق الواضحة في الأسواق وخارج البلدان وهذا قال في الهداية ومن ويحده في الجامع والشارع الأعظم فلا قسامة فيه كذا في باب القسامة من مع القفا عه أراد به أن يكون نائما على الحال أما الاسواق التي تكون في الحال فهي المحفولة يحفظ أهل المحلة فتكون القسامة والدية على أهل المحلة نهاية وفيه تفصيل عه وانما أراد به أى بالشارع الأعظم أن يكون بعدد من الحال أما الاسواق التي تكون في الحال فهي محفولة يحفظ أهل المحلة وكذا في السوق النائية اذا كان يسكنها في القباي أو كان فيها أحد دار ملوك كذا تكون القسامة والدية عليه لانه ياتيه صوته تلك الموضع فهو ينفذ بالتقصير فيجب موجب التقصير على كذا في ميسر ط نحر الاسلام وفي المتنق ويحدد قتل في صف من السوق فان كان أهل ذاته الصفيين في صف من السوق فينبغي ان ينفذ في القتل عليهم والا فغاية في ملأنا لخواص كذا في الفخيرة وكذا في معراج الدارية عه

وأما الولد أو المرد فتلا في محله وجبت القسامة والدية في ثلاث سنين وأما الدواب والمهاجم والعروض فلا قسامة فيها ولا قية وإذا وجد منهم اثنين أو وسط فلا شيء فيه عليهم وان كان تاما وبه أثر فو قتل وفيه القسامة والدية ولو وجد المكاتب في دار نفسه قتل فلا شيء فيه وليس هو كخلف في هذا من الكافي لما كره فيه وإذا وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وموضع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيها إذ لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان وان كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجدهم كوجوده في مسجد المحلة وثم تجب القسامة على أهل المحلة والدية على عاقلته (١) وان وجد في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه في باب الشهادة في الجناية من الخلية عه وان وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجد جامعهم فهو على بيت المال وليس فيه قسامة وان كان في دار رجل حاضر فلكها في السوق على عاقلته القسامة والدية من الكافي لما كره فيه وفي التبريد وان وجد في دار من الارض فان كان ملكا لانسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن له مالك وكان موضعاً يسمع منه الصوت في مصر قتل أقرب القاتل إلى ذلك الموضع من العمر وان يسمع الصوت قدمه صدر (٢) وفي المتنق وإذا وجد القتل على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت المال وان وجد القتل في بعض هذه الطرق العظام التي ليست ملكا لحد وانما هي لجماعة المسلمين فأن الدية على أهل الحال التي تشرع الى هذا الطريق وفيه أيضا فاحد القتل في مثل خندق مدينة أو في بعض طرقها يثبته الطريق الا تخلف على بيت المال الحال اليه (٣) وان وجد في أرض ليست ملكا لحد جزيرة أو غلات من الارض فعلى أدنى القرى اليه من يجمعهم الصوت فان لم يكن حولهم من القرى من يجمعهم الصوت من عند القتل الى القرى فدمه مدهو من قسامة التارخانية عه وفي الباقي اذا وجد القتل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال وان كان الوقف على قوم معلومين غالية والقسامة عليهم (٤) من قسامة التارخانية وفي قتل على دابة بين قرينتين أو سكتين أو محلتين أو قبيلتين كانت القسامة والدية على أقربهما من القتل فمستأفى عه اذحم الناس يوم الجمعة في المسجد الجامع أو غيره فقتلوا رجلا ولا يدري من قتل فدمه على بيت المال وكذا لو قتل رجل من المسلمين ولكن لا يدري من هو من قسامة التارخانية عه وإذا وجد قتل بين القرينتين أو السكتين فأى أجسما كان عليه القسامة والدية ثم قال لا تجب الدية والقسامة على أقرب القرينتين اذا كان يسمع منه الصوت وأما اذا كان يسمع منه الصوت فانه لا تجب القسامة ولا الدية على واحد من القرينتين وانما يجرى حال المكان الذي وجد فيه القتل من قسامة التارخانية عه وإذا وجد قتل بين قرينتين هو في القرب للهم سواء وفي إحدى القرينتين أو في وبل وفي الأخرى أقل من ذلك فغاية على القرينتين نفسان ولا خلاف من قسامة التارخانية عه ولو وجد القتل بين القبيلتين من العسكر فلهما جميعا

وقد أتى بوجوده على أقرب المحلات شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الديار المصرية وقال وانما يكون على المال فحالا اذا كان الشارع نائما عن المحلات نص على ذلك في شرح الهداية وعامة كتب الفتاوى من المجلد المزبور عه (٤) وأما اذا لم يكن على قوم معلومين كأولئك السلاطين فعلى أقرب القرى على ما أتى به المرحوم كذا في تحفة جامع هذه المجموعة عه

(١) قلت والفرق بين أن أسكننا على كل من الطائفتين في المصيبة بخلاف الباقي الكثرة كذا في الضمان في صورة الوجهة من (١٥٦) فقول هذا الفرق لم أره في شيء من كتب المذهب ولا وجه له لأن أسكننا بطرية الضمانات الفضيلة ع

على أهل المكان أن يجعل قبيل أهل المكان والكلام في أنه لا يجعل قبيل المكان ولا يلزمهم عدمه بل أن أسكننا عليهم كون القبيل قبيلهم بل الفرق ما ذكر في المحبة البرهاني وغيره أن في مسئلة لقاء العدو وأهل البيت قتل العدو ولا قتل المكان لأن قتل أهل المكان على الصلاح بخلاف ما إذا قتل المسلمان حصنة لأنه في أي الأحرار أسكننا القتل عليه لم يكن فيه حل أهل المسلمين على الصلاح لأن كلا الفريقين مسلمين فبقي حال القبيل مشكلا ولا يجاب القسامة على أهل المكان حال وقوع الشك في القاتل سائر الناس لا على غيرهم والتمسك فيه في النسفة المصلحة جري زاده ع (٢) وأن التقي قوم من المسلمين بالمعروف ونحوه وأوصده ولم يقتلوا فاقبلوا أي انكشفوا من قبل فعل أهل المصلحة القسامة والدية لأن حقت المصلحة عليهم إلا أن يدهي الولي على القوم الذين تصاربوا أو على معين منهم حال الرازي خشيته لم يكن على أهل المصلحة تولي على أولئك حتى يقيم على أولئك البينة لأنه أبرأهمه المدعى أهل المصلحة كذا في شرح المكلف لابن بطي ع

القسامة والدية إن كان القاتل الجاسورا لا ينافي قتل العدو والقسامة على السواجدة لقتل بين المقتل غاية السيل في القسامة * وإذا وجد القاتل في عسكر والمسكر قد نزلوا في أرض فذاعلى وجهين أما أن نزلوا قبائل أو نزلوا جملتهم فقتلهم وقد وجد القاتل في قسطة أحداهم أو في خمسة أحداهم أو وجد خارج الخيمة والقسطة فان كانوا نزلوا في مكان خاص لرجل فالقسامة والدية على مالك ذلك المكان سواء وجد قبلا في الخيمة أو القسطة أو خارج الخيمة نزلوا قبائل قبائل متفرقين أو نزلوا جملتهم فقتلهم فقتلوا في موضع صريح فقتلوا على وجهين فقتلوا نزلوا قبائل قبائل أو نزلوا جملتهم فقتلوا قبائل قبائل أو وجد هذا القاتل في خيمة أحداهم أو قسطة أحداهم فقتل القسامة والدية على صاحب الخيمة والقسطة فقتلوا أو وجد خارج الخيمة فقتل القسامة والدية على القاتل وجدته القاتل وجان وجدته القاتل فقتلوا القاتل فقتلوا القاتل على السواء فقتل القسامة والدية عليهم وإن كان على أحداهم أقرب فقتل أقربهما كالو وجد ببر الخمين أو الفريقين هذا إذا نزلوا قبائل قبائل فقتلوا نزلوا جملتهم فقتلوا في مكان واحد أو وجد القاتل في خيمة أحداهم أو قسطة أحداهم فقتل صاحب الخيمة أو القسطة كذا كرنا وإن وجد خارج الخيمة فقتل أهل العسكر كلهم وإن كان أهل العسكر قد لقوا أعدوهم من الكفرة فأجلاوهم قتل مسلم فلا قسامة ولا دية وكذلك إذا كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والأخرى عادية فأجلاوهم قتل من أهل العدل فلا دية في القبيل ولا قسامة وإن كان لا يدري من قتله فمروا بين هذا وبين ما إذا قتل الفريقان من المسلمين في عصية فمروا بين هذا وبين ما إذا قتلوا بادي والدروازي بغيرا فقتل القسامة والدية على أهل المكان الذي وجد فيه وجعل قبيل المكان الذي وجد فيه ولم يجعل قبيل المكان الذي وجد فيه ولما جعله قتل العدو في الموضعين جميعا إذا كان لا يدري من قتله أحق أن يكون قتل المكان وأحق أن يكون قتل العدو فقتل في مسئلة الدراوي مع الكللابي إذا دعي على القبيل على الفريق الآخر أنهم قتله أو على رجل بعينه أنه قتله بغير أهل المصلحة من الدية والقسامة ولكن لا يثبت القتل على أولئك البينة في الفصل الحادي عشر في القسامة من التارخانية وفي السراية ولو وجد قبيل في الأرض المباحة في أيدي المسلمين فالدية على بيت المال وإذا وجد القاتل في فلاة من الأرض فقتل فيه شيء وقال رحمه الله في الأصل شيء أن يقول أنه نجب الدية في بيت المال من قسامة التارخانية * ولو وجد القاتل في غير عظيم يجري به الماخلاشي فيه وإن كان التهر صغير القوم معروفين فهو عليهم (٣) والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل من يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الأقران وجيرون فهو عظيم ولو كان القاتل محتسبا في جانب من التهر كانت القسامة والدية على أقرب الأراضي والفريق إلى الموضع الذي احتسب فيه القاتل إذا أسكننا يصل صوت أهل الأراضي والفريق إليه

(١) وهذا بخلاف الدابة إذا كان عليها قنبل وهي تسير في الحلة فإن الدابة تجب على أهل الحلة كذا في قسامة التناظرية

والأقل (١) قبيل الوكالة في الدم من جنسات الخيالة * وفي شرح العاصي وإن كان النسط ملكا كان ملكا خاصا فهو كذا وإن كان ملكا عاما فهو كالحلقة من قسامة التناظرية

(كتاب المعاقلة)

وفي حديث ابن عباس موقوف على عمر بن الخطاب عليه السلام لا يصقل العاقلة عدا ولا صلحا ولا اعتراقا ولا ماديون أو شرا الموضوعة من معاقلة الميسوط للسرخس وكذا في المتن * اختلف المتأخرون في العاقلة قال بعضهم لا عاقلة للبعير وهو قول الفقهاء أبي بكر الجلي وأبي جعفر الهندواني وقال بعضهم للبعير عاقلة عند التناسر والمقاتلة مع البعض لأجل العيش نحو الأسا كفة والصفارين جرو ودوية الخنازير وكلاهما يتعارف وكذلك طلبة العلوهوا خنازير شمس الأتمة الحلواني وكثير من المشايخ وكان الشيخ الإمام لأجل الاستاذ ظهر الدين المرخني بأخذ بقول الفقهاء لأن العبرة بالتناسر واجتماع الأسا كفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناسر فلا يلزمهم التحصيل عن غيرهم في أول المعاقلة من الخيالة ملخصا وفي صورة وجوب الدية على العاقلة لو كانت المرأة هي المقاتلة أو العاقلة لم يكن عليهم ما شيء من الدية بخلاف الرجل لأن وجوبه على المعاقلة باعتبار أنه أحد المعاقلة وهذا لا يوجد في النساء والصبيان قال القاضي الإمام واختلف المشايخ في وجوب شيء من الدية على المقاتل إذا كان امرأة أو صبغيا أن المقاتل يسأله المقاتلة بمجنونها كان أو صبغيا أو امرأة لأنه مباشر حقيقة فلم عليه ما لازم على العاقلة من ضمانات فضيلية ذكره عصام أن حمدا روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن من لا عاقلة له إذا قتل رجلا خنثا فإن دية الفضل تكون في مال الخنثى من معاقلة الخيالة * ومن لا عاقلة له فقهه على بيت المال وقيل في مال الخنثى وهو اختيار الزبادات قبيل كتاب الوصايا من نزاهة المقتنين

(كتاب الآتي)

لأجعل للسلطات أو الشفعة أو الخفير في ردة الآتي والمال من قطاع الطريق لوجوب العمل عليهم ابن حماد قتلا من الميسوط (٢) * السلطان إذا ظفر بعد آتي فهو بالخيار إن شاء أمسكه أو أطلق عليه من بيت المال فتكون دينه على صاحبه أو في غنمه وإن شاء وأما الأولى أن لا يعمل ببيعة فإن مالها لم يفتن ببيعة ولا يؤجر ويختلف الفاضل حيث يؤجره في الفصل الخامس من الفصولين * والرجل إذا أخذ عبدا آتيا ووقع الأمر إلى القاضي فإن القاضي يأمر الذي في يده أن ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يأمر العبد بالإكساب كالأباني من نفقة الخيالة * ونفقة كنفقة لقطعة أي حكم نفقة الآتي حكم نفقة الملقطة لأنه لقطعة حقيقة فلا آتي عليه الاستحباب أمر القاضي كل من عاينته كان له الرجوع بشرط أن يقول على أن يرجع على الأصح أنه أن يجسه بنفقة الدين فإن طالت المدة ولم يرجع صاحب بابه القاضي وخففت غنمه كما قتلناه وأطلقناه ولا يؤجره

(٣) وأتى المرحوم بأن لسانه الأديب جلا وبأنه لا أخذ من أخذ ليرة على صاحبه وليس عليه الاثبات عند الأخذ وله طلب الجعل وإن لم يسافر للردة على صاحبه كذا الخطط جميع هذا المجموعه

المخاض بخلاف القطة ولكن بحسبه تزرأه بخلاف الضال وعقد في المدة بالخالية مدة
حسبه بستة أشهر ثم يبعه بعد خال ويقتن عليه مدة الجلس من بيت المال اشحن هذا
في الاقبن من مع الفطار * وكسب الاقبن لمولاه لانه كسب عبده وان اجره الرافقا لافرة
له ولكن تصدق به ثلث في السبب عكارات التوازل من كتاب الاقبن * خان ادهى
انسان انه عبده وجره من دفعه اليه واستوثق بكفيل ان شاء بلوا زن بدعيه آخر وان لم
يبرهن واقر العبد بدينه دفعه اليه ايضا لعدم المنازع وبأخذ كفيل (١) فان طالت
المدة باعته القاضي وحفظ ثمنه لصاحبه فان ساء صاحبه بعده وجره من دفع الثمن اليه وليس
له تقض البيع لان بيع القاضي لولاية شرعية ولوزعه المدهى انه دبره او كانه لم يصدق
في حق تقض البيع من اوائل ايام البصر * والمدير واثم الودعية التي فيه هو الصعي ثم
من بدعيه انه ملكه لا يصدقه الابينة ولا يخدمه كفيل وان اشده لا يكون مسبا وان لم
يكن له دينة واقر العبد انه يدفعه اليه بكفيل من اياق عكارات التوازل * الثالثة
تخلف مدهى الاقبن مع البينة باقته انه باق على ملكك الى المكان لم يصح بيع ولا بعة (٢)
كأن اياق فخر القدير من اوائل دعوى البصر * وأما المدفع فهو على أربعة أوجه أولها
أن الذي أخذ الاقبن اذا باعها له أن لا يدفعه الى صاحبه حتى يأخذ الجمل والثاني أن
لا يدفعه الى صاحبه حتى يقيم البينة أنه * والثالث أن يقض العبد انه له فعليه أن يدفعه
الى المولى الاقبن أن لا يدفعه اليه الا بأمر القاضي والرابع اذا دفعه بغير أمر القاضي فهلك
في يد المدفع اليه ثم جاور جمل فاحتفظه لأن دفعه ان دفعه ان شاء ومن المدفع
اليه فان ضمن المدفع فخر فان كل المدفع حين دفعه اليه صدقة له لجلسه فان رجع عليها
بما ضمن ولن كان حين دفعه اليه كذبه أو لم يكذبه ولم يصدقه أو صدقه فموضع قد أن يرجع
عليه في الاقبن من التقف * جاء الاقبن بحسبه لاستفتاء الجمل فان هلك بصدقه حكمه
بالاصالك البعل أو قبل المراجعة اليه لاضمان ولا جعل في الاقبن من للبرانية * وان اقبن
سنة أي العبد من الذي أخذته فلا عليه أي لا شيء للمولى عليه من التضمن لان الاقبن كان
في يده إمارة على تقدير أخذه بالأشهاد وفي القنينة لما الاقبن اذا استعمله في المرقى في
سابقة نفسه ثم أي منه يضمن وانه أي لا جعل للأخذ على المولى لانه في معنى الدائع من
المولى ولهذا كان للأخذ أن يحمي الاقبن من المولى لاستفتاء الجمل فصار كالبيع
الهالك في يد البائع من اياق شرح الجميع لان ملكه * اقبن من المشتري الى بيت البائع فباع
البائع لغيره المشتري فاقبن من منزله ايضا ان كان لم يستخذه ولم يلقه من موضعه لم يضمن
من اياق البرانية * ويجب الرافعة من مسيرة ثلاثة أيام أو بربع درهم فيكون بازاء كل يوم
ثلاثة عشر درهما وثلث درهم يقضى بذلك ان رد من مسيرة يوم أشار اليه في كتاب البناء
فيه تأخذ وبضهم فلوا يقضى الى رأى الامام (الابانة) وهو الصعي (القنينة) وعليه
الفتوى وفي الجرد عن أبي حنيفة واذا اوجده في العصر فلا شيء له (العصابة) والصعي انه
يجب الرضخ (٣) قال محمد في الاصل والحكم في رد الصفر كالحكم في الكبر ان رد من
دون مسيرة الصفر الرضخ وفي الكبر استمر مما رضى في الصغير ان كان الكبير أشد

(١) سئل عن وجد قطة أو عبد أبعده أبا
فردعها الى من يدهى ملكها هل له أن
يأخذ كفيل لا احتال مدع آخر أبا ب ان
دفعها بغير الحاكم بعد الشكوت ليس له
ذلك وان دفعها بالاعلامه أو تصديق العبد
الاقبن انه سيده له أخذ الكفيل من
قاضي ابن الجيم ع
(٢) الا أن يطلب المدهى بالله ما بعته
ولا وهته وفي التهذيب ولا فصل وكله
ذلك واذا حلف دفعه اليه ككذافي
التاوية ع

مونة قالوا وما ذكركم الجواب في الصغر مجهول على صغر يعقل الاياق انما لا يعقل فهو
 خال وراذ الخال لا يستحق الجعل في الفصل الثاني من الملقطة من مختصر التاتارخانية
 الملق الا فتعل ما اذا كان اثنين فيشتري كان في الادب عين اذا اردا الى مولاه كما في لطارى
 وشمل ما اذا كان الراد بالغا او مبيعا حرا او عبد الان الصبي من اهل استحقاق الاجر بالعمل
 وكذا العبد الان الجعل لمولاه لانه ليس من اهل تلك المال كذا في البدائع وشمل ما اذا
 رده بنفسه او بآثمه قال في المصطأخذ ابقا من مسرة سفر ودفعه الى رجل وامره ان ياتي
 به الى مولاه وان يأخذ منه الجعل ياتر وذكر في آخر الباب لو اخذ عبد ابقا فاعتقه
 منه وجعل وجاهه الى مولاه فدفعه اليه وأخذ جعله ثم جاء الذي اخذته وأقام البينة انه
 اخذته من مسرة ثلاثة أيام فانه يأخذ من مولاه الجعل فائسا ويرجع المولى على الغاصب
 بمادفعه اليه لانه اخذ به بغير حق انتهى واطلق في السيد فتعل البالغ والصبي فيجب الجعل
 في ماله وشمل ما اذا كان متعذرا للجعل على قدر النسيب فلو كان البعض غائبا فليس
 الصاغر ان يأخذ حتى يعطى تمام الجعل ولا يكون متبرعا بنصيب الغائب فيرجع عليه
 وأطلق في المردود فتعل ما اذا كان صغيرا فهو كالكبيرة كره الحاكم في الشكاف لكن ذكر
 بعده واذا اقبلت الامة وله صبي رضيع فزدهما بجعل كان له جعل واحد وان كان ابنها
 شقا فاقدره قارب المظلمه الجعل ثمانون درهما انتهى فبدولدا لا يقدرا بالرهق ولم يشدد آولا
 فانظروا ان الصغير ان لم يكن معالدا هو به لا يشترط ان يكون مراهقا والافق وشروط
 لكن لا يضمن تقسيمه بالعقل قال في التاتارخانية قالوا وما ذكركم الجواب في الصغير
 فعمد على ما اذا كان يعقل الاياق اما اذا كان لا يعقل الاياق فهو ضال لا يستحق له الجعل
 انتهى من اباي البصر الرائي رجل قال لا تتروقا ابي عدي فان وجدته فقدته فقال
 نعم فوجدته المأمور على مسرة سفر وجاهه الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه
 وعرفه وعنده الاعانة في كتاب الاتيين من الخلاصة وجعل المصوب اذا اتي من يد
 الغاصب عليه وان كان الاتيين خدسه لرجل وبقته لا تتروقا لجعل على صاحب الخدمة
 فانما انقلبت الخدمة وبيع صاحب الخدمة على صاحب الرقبة او باع العبد فيه في الاتيين
 في الفصل الثالث من التاتارخانية وفي جامع الجوامع اتي من المودع فاذا الجعل كان
 متبرعا وقه اتي فقتله عدا او قه دين فاجبه رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جني عند
 الاستحسان او تلف المالا اتي المولى دفع الجعل ولم يصلم ثم دفع البناية يرجع بالجعل ان كاتب
 قبته مثل ادرش البناية وكذا في الدين وان كاتب احصى ثمن الاوش يرجع في الجعل حصه
 ما ادى من ثمنه او دية او جنيته في كتاب الاتيين من التاتارخانية (في الفصل الثاني)

(حكايا النفود)

عن أبي حنيفة ان مدة النفقة موزعة الى اربعين الفاضل فيكم بما ادى اليه اجتماعه فمضم
 ماله حينئذ بين الاحياء من روثته (مت) وهذا قص على انه انما يكم بكونه بقاءه لانه امر
 محتمل في الموضع اليه القضاء لا يكون حجة من مفقود القنية والعنف في موت النفود

قوله وفيه ابن قتله الى قوله وفيه جني
 هذه العبارة لم توجد الا في نسخة واحدة
 ولا تخلو عن تأمل اه متبعه

(١) موت أقرانه (١) وقيل تسعون سنة وبه يفتى من مفقود منه المفقود وكذلك في التارخانية (٢) • ولو أقر ورثته جونه وفي أيدهم مال قسم القاضي بينهم لأن قولهم معتبر فيما يفتى أيدهم ولا يصحون على دينه ودينه إذا جحد القريم والمودع موته (٣) يحيط بوضو • وإذا كان للمفقود دبعة وأدين أنفق القاضي من ذلك على زوجته وولده ووالديه إذا سكن بالمودع معتمدا بالودعة والمديون مقر بالدين (٤) فإن أعطى الورثة شيئا بغير أمر القاضي فالودع بضم والمديون لا يبرأ وإن أعطاهم بأمر القاضي فالودع لا يضمن والمديون يبرأ والقاضي أن ينصب وكذا في جميع جهات المفقود طلب الورثة أولم يطلبوا أو لا ذلك الوكيل أن ينقاضي ويقضى ويخاصم من يجب حقا وجب به عقد جوي بينه وبين هذا الوكيل ولا يخاصم ماسوى ذلك إلا أن يكون القاضي ولاء ذلك في الفصل الثاني من مفقود التارخانية • إن ادعى أحد من المفقود حقا من الحقوق لم يثبت له دعواه ولم تقبل منه ينة ولم يكن وكيل القاضي ولا أحد من الورثة خصما وإن رأى القاضي مباح البيعة وسك بذلك لم يتذكركم لأنه لا اختلاف في نفس القضية ذكر ما يلي دورقور • في مفقود السراجه ويستوفى حقه أي القاضي من جنس النفقة كالدواهم والدنانير والفلوس والنجوة والكسوة والمأكول ولحموه وفي النابيع سواء كان في ينة أو كان دينا على الناس أو ودعية عندهم وبهم مقزون • تارخانية (في الفصل الثاني من المفقود)

﴿كتاب القبط﴾

أمر القاضي الملقط أن يتق على القبط على أن يرجع به على القبط جازو يرجع عليه بما أنفق إذا كبر وإن أمره بالاتفاق ولم يقل له على أن يرجع عليه فبطل الرجوع كالأفق عليه بأمر مجرد بالويع وفي الأصح لأنه ليس بأمر يقضه الدين بل من شرط الرجوع كما إذا قال أن ذكركم أنفي في كتاب الاتقي والقبط من مئة الحق • (م) إذا أنفق الملقط على القبط من مال نفسه أن أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك منقطع • وإن أنفق بأمر القاضي أن كان القاضي أمره بالاتفاق على أن يكون دينا عليه فإن ظهر له أب كان للملقط حق الرجوع على الأب وإن لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه إذا كبر وإن كان القاضي أمره بالاتفاق عليه ولم يبق له على أن يكون دينا عليه ذكر شيخ الإسلام أن في المسئلة روايتين وذكره خمس الأئمة السرخسي أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن أصحابنا أن لمن الرجوع والأصح ما ذكر في ظاهر الرواية وإذا بلغ القبط مائة الملقط فيما دعي من الاتفاق عليه رجوع بذلك وإن كذبه كان القول قول اللقيط وعلى الملقط البيعة في الثالث من قبط التارخانية

﴿كتاب القطة﴾

وأما الاتفاق فهو على ثلاثة أوجه أحدها أن يتق على ما أخذ بغير أمر القاضي فقال مالك

(١) القول قول صاحب الدابة في عدم اتفاق الملقط وان كانت نفقة مثلها كما في ضمانات غايمة في مسائل القطة واللقطة

(٢) لانه منتهى من الاختلاف فيه يصير به غامضا منا واقصا

(٣) لانه اجارة فاسدة كذا في صحيح الرضوى

(٤) وفي الثانية هذا الخلاف فيه اذا أمكنه أن يشهد أما اذا لم يجد أحدا يشهد عند الرق أو خلاف من أعاد أو شهد بأخذه منه العقاب فقلنا لا يشهد لا يكون ضمانا بالاتفاق كذا في شرح الجمع من القطة لأن ملك

(٥) مخالف لما في الثانية غير مبات في بيت رجل وليس له وأرثه معروفه وخلفه مالاً وصاحب البيت يقبله لأنه أن يتصدق به على نفسه لانه في معنى القطة كذا في آخر النوع الاول من الفصل الثاني من لقطة الطهسية كذا في مسائل الاثن من منية الفخ وفي الوجه الثاني اختلاف الروايتين من امر حنفية وصحيح في الهداية خلاف ما في الثانية كذا في جامع هذه المجموعة

وابن شبرم ترجع بالنفقة (١) وله أن لا يرد النافعة وكذلك ان أخذ النافع لبعضى بالكره فعلى صاحبها الكراء وسواء اتفق بأمر القاضي أو السلطان أو بغير أمره وقال أبو حنيفة وأصحابه والقاسمي ولدت بن سعد وأبو عبد الله لا يرجع إلا أن يتفق بأمر القاضي فخرج حديثه والثاني اذا وجد النافعة ثم اتفق بأمر القاضي ثم ماتت النافعة قبل أن ردها أو يرجع بالنفقة أم لا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك لا يرجع وقال نفر وأبو عبد الله يرجع عليه بما اتفق عليها والثالث أن اتفق عليها بأمر القاضي ثم ردها على صاحبها فله ما اتفق عليها في آخر كتاب القطة من التتبع ولولعل معنى فقال من دلى فله كذا فله الانسان لا شيء له لانه لا جعل له اذا ازال بالإجماع (٢) لعدم السماع فيه وان قال لرجل بعينه فله يومئذ مختارات التوارق في الأباقي ولو قال من وجدته فله كذا فاني به انسان يستحق أن يجرم (٣) تارة ثانية قال أبو القاسم اذا أخذ القطة لنفسه ليس له أن يتصدق بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم الغاصب ولكن يتصدق بها على الفقراء من لقطة جميع التتبع وان عرف أن القطة للذئبة لم يتصدق بها وكانت في بيت المال توارق تارة ثانية أخذ للقطة لغيره فله ما أعادها الى مكانها ان كان قبل القول بغيره ضمانا وبسده لاق الأصح لانه من غاصب من غصبه منية الحق قال الملقط أخذته المالك وكفها المالك فانه ضامن عندهما وقال أبو يوسف لا يضمن والقول قوله (٤) ورجع في الحاوي القدسي قول أبي يوسف قال وبه أخذنا اتهم في كتاب القطة من الجرار اثنى ملخصا التقط لقطة وضاعت منه ثم وجدها في يد رجل آخر فلا خصومة بينهما قال وليس الملقط في هذا كالمستودع والفرق هو أن المستودع مأثور في الحفظ من جهة المالك فله ولا يملك له الحفظ الا بالاسترداد فكان مأثورا من جهة المالك بالاسترداد والنسبة ولا كذلك الملقط في الفصل الرابع من القطة من المحيط العرفاني سكران نائم في الطريق أخذ انسان نومه لم يلفظ عليه فله في يده فلا ضمان عليه واذا كان التوب وقت رأسه فأخذ من خلوף الصباغ ضمن لانه محفوظ

وكذا لو كانت الدراهم في كفه فأخذها لم يلفظها ضمن غناي في القطة في آخر الملقط بالقطة لرجل وقع بغيره فغاصبها ثم أقال آخر البينة فأنها ضمن له بها ما وان دفعه بضاعة لا يضمن وبه يتفق وهو قول أبي يوسف في الاثن والقطة من منية الحق كذا في القطة في يد مسلم فأتاها رجل ووصفها فالى الذي في يده أن يسله الابينة فأنام شاهد من كافر بن لم يجر شهادتهما لأن الذي في يده مسلم فان كانت في يد كافر فكذلك في القياس أيضا لعلها مسلم ولكن أن ضمن فاقضى له كافي في القطة رجل مات في البادية كان له ناقة أن يبيع جواره ومناعه ويحمل عن ذلك الى أهله من لقطة الثانية وكذا في آخر النحاس من الصولين ورجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يسيروا عنه هو أهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة القطة من أهل المزبور (٥) غريب مات في دار رجل وله درهم فلما اد صاحب البيت أن يتصدق على نفسه لانه كان فقيرا كالقطة من لقطة

البرازية * ولو سبب داية فآخذها انسلت فأصلها سائر جاء صاحبها فان كان حال عند
التسبب بطلانها ان آخذها فلا سبيل لصاحبها عليها لانه أباح القليل وان لم يقل ذلك
أن يأخذها محيطا سخرسي (في أو ان يربا معرفة أحكام القطة) ارجل نخل من
كواره صاحبه الى كواره غيره فهو للمالك لانه لا يكون في معنى الصيد وكذا الورج
ولد نخله ودخل في كواره غيره أو طار فوقع على شجرة غيره فآخذها فهو للمالك * ساوى

❦ (كتاب الوقف) ❦

❦ (القول في بيان ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل تبعها وما لا يدخل وفي وقف
المنقول والمنازع وفيمن يقر بأرض في يده أو غيرها وقف) * ولا يلزم الوقف عند الامام الا
بما يقين أحد هاتين القاضيتين يلزمه والثاني أن يخرج به مخرج الوصية فيقول أو وصيت
بغلة لأرضي هذه أو بغلة أرضي هذه أو يقول إذا مت جعلت هذه الدار وقفا لصدقة أو لفلان
على المساكين * وكذا الوأوصي بأن يوقف يجوز من الثلث في قولهم من أوائل وقف
الغانية ملصقا * حال ولا يتم الوقف عند أبي سنيعة ومحمد حتى يجعل آخره لمصلحة لا تنقطع
أبدا وأقال أبو يوسف إذا سمي فيه جهة تنقطع جائز وصار بعد حاله فقرا وان لم يسمهم لهما
أن موجب الوقف نوال المالك بدون القليل وأنه لا يأتد كالعتق وإذا كانت المصلحة توهيم
انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاها فلها كان التوقيت مبطلا له كالتوقيت في البيع ولا في
يوسف أن المقصود هو التمسك بالحق تعالى وهو موقوف عليه لأن التقرب تارة يكون
في الصرف إلى جهة تنقطع ومرة في الصرف إلى جهة تتأبد فيصح في الوجهين وقبل أن التأيد
شرطا بالاجماع الا عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لأن لفظة الوقف والصدقة مثبتة عنه
لما ذكرنا أنه إزالة المالك بدون القليل كالمعتق ولهذا حال في الكتاب في بيان قوله وصار
بعد حاله فقرا وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد بشرط لأن هذا صدقة
بالمصلحة أو بالغلل وذلك قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا لقطعة لا يشترط إلى التأيد فلا بد
من التخصيص من كتاب الوقف في الهداية * وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخره لفقراء
تكمال المشايخ والاختلاف أنه يجوز في قولهم جميعا قال أرضي هذه موقوفة وأقال أرضي
هذه وقف كانت وقفا على الفقراء عند أبي يوسف خاصة وبه أفتى مشايخ بلز به يبقى لمكان
العرف وهذا القول يذكروا الفقراء أمثالوا قال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الانفاط
الثلاثة كان وقفا عند أبي يوسف وحلال هذا القول يذكروا التأيد فلا بد ذكره وقال أرضي هذه
صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وكذا في الانفاط الثلاثة صار وقفا عند أبي يوسف
أن في هذه الفصول التسليم إلى المتولي ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد شرط به يبقى
تاسم بن قطلوبشاعن وقف خاضيجان * قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو قال
على وجه الخير أو قال على وجه الخير والبر يكون وقفا صحيحا على الفقراء لأن البر عبارة عن
الصدقة وفي وصاياهم أيضا رجل قال مالي وقف ولم يذكر على هذا قال أبو نصران كان ماله
نقد فهدا القول باطل بنزلة هذه الدراهم وقف وان كان ماله ضياعا يصير وقفا على

الفقراء في الباب الثاني من وقف العسكري * وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه
 أبو جعفر عن قال جعلت جحرى لدهن سراج المسجد ولم يزد على هذا أصارت الحجرة وقفا
 على المسجد بما خلل وليس له الرجوع ولأنه أن يجعل لغيره وهذا إذا سلم إلى المتولى عند
 محمد وليس المتولى أن يصرف غلته إلى غير الدهن في الفصل الحادي والعشرين من
 وقف التاتارخانية * وفي الخانية ولوجعل أرضه صدقة موقوفة على مائة مسجد كذا
 وعن روايه أقرت قناديه وما يحتاج إليه ذكر الخصاص أنه باطل فان زاد على ذلك وقال
 وان استغنى عنه المسجد كانت الفسلة للمساكين يار تاتارخانية (في الفصل الحادي
 والعشرين من الوقف) * وفي فتح القدير وقف عقارا على مسجد أو مدرسة هيا
 مسكنا لبنائهما قبل أن يبنيا اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف قلتم إلى الفقراء
 أنه أن يبنى فإذا بنيت رقت إليها الفسلة أخذ من الوقف على أولاد قلائد وأولاده سكموا
 بصحته وتصرف غلته إلى الفقراء إلى أن يولد قلائد انتهى من وقف البصراوي وكذا
 في الثالث عشر من الفصول وفيه تفصيل * رجل جعل أرضه وقف على كل مؤذن
 يؤذن أو امام يؤتم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف
 لأن هذه قرية وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكونان غنيين فلا يجوز أن كان
 المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحية في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل
 مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب هذا المسجد ونحوه من أهل تصرف
 الغلة بعد ذلك انفقوا المسلمين فيجوز أمّا إذا قال مؤذن فقير فهو ويجوز فلا
 يجوز من وقف بجميع الفتاوى وكذا في البصره قال محمد إذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين يار
 وليس له أن يرجع فيها بعد تمامها وقسمها أن يقرب فيها انسان واحد بأذنه أو أكثر من ذلك
 وهل يتم بالتسليم إلى المتولى فلا رواية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك إذا
 جعلها خانا للمارة من المسلمين وشي بينهم وبينها فإذا نزلها بأذنه واحدا أو أكثر فلا دليل له
 بعد ذلك عليها وإن مات لم يكن شيء من ذلك مبرأنا وإذا سلمها إلى المتولى يتم بالقبض ذكره
 محمد في الأصل فعلى قول من قال في مسئلة المقبرة لا يتم بالتسليم إلى المتولى يحتاج إلى الفرق
 بين المقبرة والنظام والفرق أن المقبرة لا يكون لها متولى في العادة فلا يعتبر قبضه بخلاف الخان
 وكذلك السقاية يجعلها في أرضه فيسكنون ويشربون ويتوضؤون فتسرب منها انسان
 أو سلمها إلى المتولى وليس له أن يرجع بعد ذلك عنه وكذلك الخوض والبر يجعله في أرضه
 في الفصل الثاني والعشرين من وقف المحيط البرهاني * وفي الجامع الصغير أن الوقف على
 أهل بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام لا يجوز وفي الظهيرية لا يصير وقفا في الثالث
 من وقف التاتارخانية * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبد أو لم يزد يصير
 وقفا ويدخل فيه ما بينهما من الشجر والناحور والزرع والنفرة كأي البيع ويدخل فيه أيضا
 الشرب والطريق استحصا نالها انما وقف للاستقلال وهو لا يوجد إلا بالتمام والطريق
 فكان كالاجارة بخلاف ما لوجعل داره أو أرضه مقبرة وفيها أشجار عقلا وأبنية فانها
 لا تدخل في الوقف ~~تتمة~~ كون له ولورثته من بعده في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز من

الأسعاف • وذكر الباطني رجل قال جعلت أرضي • وقض على القمار ولم يقل بمحرقها
يدخل البناء والشجر الذي فيها ثعبا ولا يدخل الزرع الثابت فيها حذقة كان أو شعيرا أو غيره
وكذلك البقل والاس والرايعين والخلاف والطرقاومافي الأجمة من الحطب يقطع
في كل سنة والورد والياسمين وورق الحناء والقطن والبادشبان وزهر بصل المرجس
والرطب قانها لا تدخل وأما الأصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع إلا بعد عامين أو
أكثر قانها تدخل بها ولوزاد محرقها تدخل الثمرة القائمة في الوقت وهذا أولى خصوصا
إذا زاد جميع ما فيها ومنها من المحل المزبور • رجل وقف بستانا بما فيه من البقر
والغنم والرقق فانه يجوز في وقف المتقول من الخيانة • وقف بقرة على رباط ليكون
الغنم والسن لبناء الميل ان تصارفوا ذلك جاز • وقف سبعة المقي (١) • وقف دارا
بجميع ما فيها وفيها حمامات بطرن أو بنا وفيه كرويات على دخول الحمام والمثل بها
فقد اذرو العسل كماله وقف شعبة وذكر ما فيها من العبيد والدواب وآلات الحراثة
فانها تصير وقفا بحالها وان لم يجز أصالة كالسواء والهوا • والأطراف في بيع الأراضي
والعبيد ونفقهم من غلة الوقت وان لم يذكرها الوقت في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز
من الأسعاف (٢) • تكسروا في وقف المكتوب والخيار جواز ملكه لكن العرف • وبه
أخذ أبو الليث وكذا الوقت مصاحف للمسلمين • وكذا حبس القصر في سبيل الله • فاسم
ابن قسلوبا (في كتاب الوقت) • وعن الأنصاري وكان من أصحاب زفر بنين وقف
الدرهم أو الذنير أو الطعام أو ما يكال أو ما يؤن يجوز قال ثم قيل وكيف قال يدفع
الدرهم مضاربة ثم تصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو ما يؤن يباع
ويدفع منه مضاربة أو مضاربة من وقف البصر الزائق • (الغنية) • وقد درهم أو مكيل
أو ثيابا لم يجز وقيل في موضع تصارفوا ذلك يبقى بالموافاة متغيب التاتانية في الفصل
الثالث • (ج) وقف مائة نخسين دينار على مرضى الصوفية ومات يصح ويدفع الذهب
الى انسان مشكورة فاستغلها وبصرف الربع اليهم (ط) • وقف الدرهم والمكيل
والمونون كذلك من أوائل وقف القنية • وفي تناوي فاضحان وقف بنا بدون أرض
قال حلال لا يجوز ان يسمى لكن في المنصاف ما ينفذ أن الأرض اذا كانت مقصورة للاحتكار
جاز خانه قال في رجل وقف بناء داره دون الأرض انه لا يجوز قيل فيهما تقول في حوائث
السوق ان وقف رجل حائواها قال ان كلت الأرض اجارة في أيدي القوم الذين
يتوكلوا يخرجهم السلطان عنها فالوقت جاز لا نارا شاعفا أيدي أصحاب البناء يتوارثونها
وتقدم بينهم لا يتصرف لهم السلطان ولا يزعمهم عنها وانما غلة تأخذها وتداولها
الخلق • ومنى عليها وهو وحي في أيديهم يتوارثونها ويؤجرها ويجوز فيها وما لها
وبه دون بناءها ويؤن غيره فادان ما كان مثل ذلك جاز وقف البناء فيه والافلا
وذكر في موضع آخر من تناوي فاضحان اذاني فطره للمسلمين جاز ولا يكون بناؤها
مراثمة ذكر انه انما يخص البناء بذلك لأن العادة أن تتخذ على جنس التبرعات يسمى بذلك
غير علو له ثم قال وهذا ما شبه دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل ثم نقل عن الأصل

(١) مثل من وقف ذرا أو غل تاجوس
على أهل بلدة وغيرهم للائزاه على قراتهم
وجاههم هل يجوز ذلك أم لا يجوز
يحه أم لا يجب لا يجوز يعه من تناوي
أن يجيب في الوقت

وقف الغنم والابق من البقر يجوز
مستقلة لوجود الاتماع بالبناء بخلاف
الثيران كذا في تناوي أي العود
في الوقت

وفي الخاتمة وعده الفتوى

(٢) ولو وقف بناؤه كرويات العمل
يجوز تصير الأصل تابعة للعمل كذا
في تناوي الكبرى فيما يرجع الى
المعروف عليه

(١) سئل هل يجوز وقف البناء والفراس دون الارض آجياب نعم الفتوى على صحة ذلك فارق الهداية ع
 سئل عن وقف الاشجار بدون الارض هل يصح أم لا آجياب نعم يصح ان كانت الارض وقفا ولو قلنا الوقف من فتاوى ابن نجيم
 (٢) وفي جامع الفوائد والصلابة في المستسبر أو غرس في أرض (٢٠٥) الوقف صالحة فيها من القرار أرى الاستقامة

بأمر الشل انتهى
 كذا في الفتاوى
 الخيرية ع

ومما واقعته الفتوى بدمشق وجعل وقف
 حصة شائعة في انصبا على أرض الغير
 على نفسه ثم على شخص آخر الخ عجب
 بأن الوقف باطل والحكم بالباطل باطل
 لأن حقيقة الوقف حركة من جهة مدين
 محتلفين فأبى يوسف ان يصح الوقف على
 النفس ووقف الشارع باطل ووقف المتقول
 قصد أو مجرد اسم ووقف المتقول باطل
 ووقف الشارع والوقف على النفس وقد
 صرح جامع مقنن العلماء بما كان كذلك
 فهو باطل بإجماع المسلمين بطلان ذلك
 هو عند كون الحكم مقيدا أما إذا كان
 مطلقا فلا ريب في صحته كذا في عمدة
 الكتب نقل من خط أبي السعود ع
 وبجوه صاحب أنفع الوسائل وأقبح
 الشيخ عرين نجيب في إجابة السائل وفي الفتنة
 البرهانية في فصل القضاء في الجهد ما يدل
 على ما ذكر في أنفع الوسائل صرعا فليسمع
 البطلان حفظ جامع هذه المجموعة ع
 وفي الكتب ما يدل على أن التفسير من
 المذهب جائز فانه صرح أن القاضي لو حكم
 على الغائب بتمهدة الفاسق نفسه مع أن
 من جواز الحكم على الغائب لم يجوز تمهدة
 الفاسق كذا ينظر جامع هذه المجموعة ع
 (٣) سئل إذا وقف الراعي العين المرهونة
 هل يصح هذا الوقف أم لا آجياب نعم إذا
 اتفقت فهو صحيح وإن لم يتفك فهو
 باطل في الرقبة وليس أن يصح كذا
 في فتاوى قارئ الهداية ع

سئل عن وقف العين المرهونة والمستحجرة
 هل يصح أم لا آجياب نعم يصح فيما لا اجارة
 على حالها إلى نهاية المدة فإذا انقضت كان

ان وقف البناء بدون أصل الماد لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة
 وان كانت ملكا أو وقف البناء عند البعض وعن محمد إذا كان البناء في أرض وقف جاز
 على الجهة التي تكون الارض وقف عليها ذكر الكل في الفتاوى واطلاق الاجارة يعارض
 قول المصنف في أراضي الحوزة أم لا لأن يجعل تخصيصا بسبب أنها صارت كالملك
 على ما ذكره وجمعه من وقف ابن الهمام (في شرح قول المصنف ولا يجوز وقف ما يتقل
 الخ) وفي الفتاوى السراجة سئل هل يجوز وقف البناء والمرس دون الارض آجياب
 الفتوى على صحة ذلك انتهى وظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الارض ملكا أو وقف من
 وقف البناء (١) وذكر في الواضحات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء
 من غير وقف الأصل لم يجز وهو الصحيح وكذلك وقف الكرداد دون وقف الأصل لا يجوز
 هو الفتاوى لأن الكرداد هو البناء منقول ووقفه ليس بمتعارف وإذا كان أصل البقعة
 موقوف على جهة قريبة في عين البناء ووقف بناءه على جهة تارة أخرى اشتبك المباح
 فيه قال بعضهم لا يجوز لأن جهة التمرة إذا اختلفت لا يصح البناء على البقعة فلهذا
 ما إذا كانت البقعة واحدة انتهى نفسه وقال بعضهم يجوز لأن جهة التمرة وإن اختلفت
 فأصل القرية يجمعها واختلفت الوجهة يجب اختلاف الحكم بعد اتفاق أصل القرية
 وهذا كافنا في سبعة فقرات غير موقوفة وبعضهم الأصح وبعضهم عدى المنة
 أوالقران وبعضهم من أصل الصد وبعضهم التلوع جاز أصل القران وعنده لوني بعضهم
 العلم لا يجوز كذا هيها وأما إذا وقف البناء على الجهة التي كانت البقعة ووقف عليها يجوز
 بالاتفاق يصح بناء البقعة كما لو وقف البناء أو المرصعة على جهة واحدة وأما إذا
 غرس شجرة ووقفها أو اشترى بها في أرض غير موقوفة فلا يخفى ان وقفها وبعضهم من
 الارض صح مع اتصالها بغيرها وان وقفها دون أصلها لم يصح وان كانت
 في أرض موقوفة أو وقفها على ثلثها لم يجز وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف
 الذي مر وهذا لأن الشجرة تعد البناء من حيث أن قبلها بالارض وهي تتبع بحكم الاتصال
 كالبناء (٢) في الفصل الثالث من وقف الخيرية ثم اعلم أنه لا يشترط لصحة عدم
 تعلق حق الخيرية فالوقف ما في اجارة الغير صريح ولا يطل الاجارة فإذا انقضت أو مات
 أحدهما صرفت إلى جهات الوقف وأما وقف المرحون فان اتفقت أو ماتت مع وفاء عادلى
 الجهة أو ماتت مع غير وفاء ع وبطل الوقف كذا في فتح القدير ويمكنه عن حكمه
 حال الحياة أو كونه موصرا وفي الأصل في وقف المرحون بعد تسليمه أجبره للقاضي
 على دفع المثل من كان موصرا وان كان موصرا باطل الوقف بانه عليه ما سبق
 وقد كذا في المنشئ من المصنف من أوائل وقف البصر (٣) (فاضيان) لا يجوز وقف
 البناء في أرض هي عارية أو اجارة وفي فتاوى القاضي عليه الدين وقف الكرداد بدون
 وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء دون الارض والعكس دار تراب يكس
 في الارض ثم يفرس فيها الاشجار ويبنى عليه الابنية في الخيرية وفي الواضحات ذكر هلال
 البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الأصل لم يجز وهو الصحيح وكذا وقف الكرداد

الفتوى ل
 وقفا على ما شرطه وكذا الرهن على حاله في يد المرحون حتى يشك الرهن فان اتفقت
 فالوقف نافذ على شرطه وان لم يشك حتى مات ان كلنه مال اتفقت الوارث أو الوصي وان لم يكن له مال يساع في وفاة الدين من فتاوى
 ابن نجيم في الوقت ع

عن غير وقف الأصل لا يجوز لأن التكرار والبناء منقول ووقفه عند بيعه متعارف على آخر
 الباب الرابع من وقف الكرماني * ولو وقف أرض غير فأجازها المالك جاز الوقت عندها
 خلا فلا خلاف في بناء على جواز تصرف الموقوف في موقوفه عندنا وبطلان عند غيره
 يبطل من الوقف من الاعراف * وقف المشاع صحيح عند أبي يوسف غير صحيح عند محمد
 ومثابح بن علي أخذوا بقول أبي يوسف ومثابح بن عمار أخذوا بقول محمد وبني ولوا الجنية
 * (ج) والاصح أن وقف المشاع جاز عند مثابح بن عمار ولا يجوز عند محمد
 وبنا عند جماعة مثابح بن عمار ومثابح بن عمار والمتأخرون أخذوا بقول أبي يوسف أنه يجوز وهو
 المختار من وقف غزاة الخليلين (١) * ولو استحق نصف موقوفه ونقصه للمستحق
 يستحق الباقي وقفا عند أبي يوسف خلافا لجم (٢) من وقف المشاع من الاعراف *
 جعل داره مسجدا ثم استحق شيء منه خرج الباقي من أن يكون مسجدا لأن المسكن
 استحق البعض بحق سابق وكان مسجدا فأنه يبطل في كل جنس مسائل لا يصح
 فيها الشترط من جهة الخلية * قلت فإن اشترى أرضا بشرا صحيح وقطعها فوقفها
 وقف صحيحا وبطل آخرها لمساكين فاستحقها المستحق فأخذها ورجع الواقف بالثمن
 على البايع وأخذ هل عليه أن يشاع بينهما أرضا فحقها قال ليس عليه ذلك من قبل
 أنه وقف مالا لا كذا قلت فإن استحق نصفها ماعا ومعلوم أخذ المستحق ما استحق منها حال
 خياقي منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي يوسف في باب الرجل يوقف أرضا من
 أرض الخراج من وقف الخصاص (ج) وقفه على أنه بالثمن يبطل الوقت ولو جعل
 أرضه مسجدا على أنه بالثمن يبطل الثمن الممسك في آثار الفصل الخامس والعشرين
 من المصولين * واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالثمن جاز الوقت والشرط باطل
 من وقف التناوخية * وشراؤه أهلية الواقف للبر من ماله من سواه عا لا بالثمن
 وأن يكون مخرجا غير معلق فإنه مما لا يصح تعلقه بالشرط ولو قال إن قدم ولدي فداري
 صدقة موقوفة على المساكين فباع ولده لا يصح وقفه وذكر في جامع المصولين الوقت مما
 لا يصح تعلقه بالشرط فدواية غاشا إلى أن فيه رواية بين من يبيعه إضافة وفي الزلزلة
 تطبيق الوقت بالشرط باطل وفي الخلية ولو قال إذا جاءه غدا فبني صدقة موقوفة وأقال
 إذ لم يملك هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لأنه تعليق والوقت لا يحتمل التعليق
 بالنظر لأنه لا يحلف به فلا يصح تعلقه كالاصح تعليق الهبة بخلاف النذر لأنه يحلف به
 ويحتمل التعليق انتهى من أوائل وقف الجوارق (٣) * رجل أقر بأرض في يده أنها
 صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جازا فارقا ومصرفا للأرض وقفها على الفقراء في أوائل فصل
 في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف من الخلية (٤) * رجل أقر بأرض في يده أنها وقف
 على قوم معلومين وسماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم فلو زادهم معهم وأقص عنهم
 لا يلتصق إلى قوله الآخر ويبطل بقوله الأول ولو أقر بجزء بأرض في يده أنها وقف وسكت
 ثم قال إنها وقف على فلان وفلان وسمى عددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الاسترلان
 بكلامه الأول صارت القصة للفقراء فلا يملك الإبطال وفي الاستسكان يقبل قوله من

(١) وقف مشاعا لم يجوز عند أبي حنيفة
 ومحمد وبني قاسم بن قنبل فقام
 وفي الخلية في وقف المشاع والقنوي على
 قول محمد وبني التفسير عن الخلية
 قول محمد المريض وكذا في النسبة
 (٢) وهذا بناء على أن وقف المشاع جاز
 عند أبي يوسف لا عند محمد
 (٣) وقف على ولده وشرط أن يمانح
 عن أصابعه ما كان شرط في الوقت بطل
 الوقت وعند الثاني الوقت صحيح والشرط
 باطل من متفرقات وقف البرازية
 (٤) أقر بجزء صحيح بأرض في يده أنها
 صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صحيح
 إقراره وقصر موقوفها على الفقراء والمساكين
 لأن الأوقاف تكون في أيدي القسوم
 عادة فلو لم يصح الإقرار من هو في أيديهم
 لم يثبت أوقاف كثيرة كذا في الاعراف
 في فصل إقرار الصالح بأرض في يده أنها
 وقف
 ولو وقف أرضا على رجل ونحوه فقال
 الموقوف عليه لا قبل اختلافه في حال
 هلال بطل الوقت وقال النصارى يصح
 الوقف ولا يبطل بارة من أوائل كتاب
 الخلية

الحمل المزبور • وبطل المقر وقت صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا إقراره على نفسه جائز وليس لأورثته أن يأتوا بدعوى ولا تسع دعواهم في القضاء من الحمل المزبور • ويجب أن يعلم أن قول من يده أرض هذه الأرض وقت إقراره بالوقت وليس بأداءه وقت حتى لا يشترط في شرائط الوقت (١) في الخامس من وقت التاتارخانية • في الأصناف لو أقر أرض في يد غيره أنها وقت ثم اشتراها وأورثها صارت وقفا مأخوذة لمزعمه انتهى من إقرار التائب (٢) • أرض في يد ورثة أقر وأن أمهم وقتها وذكركل منهم جهة أخرى قبل غولهم وتصرف حصه كل إلى الوجه الذي أقره ولو لا هذا الوقت للماكم بوليم من شاء ولوى الورثة صفاء وغلب لا يحكم بجهتهم حتى يدرك الصغير ويحضر القائب قبل نوع في الشهادة من السابغ من وقف البرنزية • (الثاني في الدعوى والشهادة في الوقت وفي بيان حكم الأوقاف المتقدمة وغن ثبت القرابة) • ثم اعلم أن الاعتبار في الشروط للماتككم به بالوقت لما كتب في مكتوب الوقت فلو أقرت بنته بشرط تمكلمه بالوقت ولم يوجد في المكتوب عمل به لما في البرنزية • وقد أقرنا في الوقت على ماتككم به لأعلى ما كتب الكاتب فندخل في الوقت المذكور وغيره المذكور في الصلح أعي كل ماتككم به انتهى من وقف البصر الرائق (٣) • ولوشهد للشهود أنه أقر عندنا وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذا الأرض وقفا صحيحا وأنها كانت في يده حتى مات فاقضى لا يقضى بالوقت • ولوشهد للشهود أن فلانا أقر عندنا أنه وقف هذا الأرض وسددها وأنه كان ملكها في وقت ما وقفها فغضينا بأنها وقف من قبل الوقت وأقر جناها من يده الذي هي في يده • تاتارخانية في العشر من من الوقت • ولوشهد وأعلى إقرار الوقت بالوقت لا قبل إلا إذا قالوا أقر بالوقت وهو ملكك في الثاني من شهادة البرنزية في نوع في التناقص • (ط) القضاء بالوقت قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ربح التولى على وغضبة أرض وعكم بها على ذي الدخا الذي آخر أنه ملكه تسع دعواهم فعل قضاء بجزء الأصل وقيل لأحى لو أدى آخر أنه ملكه تسع جعل كقضاء مالك في أول الثالث عشر من الفصولين • أرض في يد رجل أقر أنها وقف بين شرائط الوقت وقضى للقاضي بالوقت ثم جاء آخر ولحق أنها ملكه قالوا قبل بينة المدهى لأن القضاء بالوقت بمنزلة استصافى الملك وأيسر بغيره لا يرى أنه لو سجع بين وقف ومك وباعها ما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو سجع بين حر ومك وباعها ما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقت بمنزلة القضاء بمالك وفي القضاء بمالك يقصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقت في باب ما يبطل دعوى المدهى من دعوى تلبية وكذا في الظهيرة • ولا يشترط في الشهادة بالوقت بيان الواقعة على ما ذكره في وقت البرنزية بشرط لقبولها في كتاب الشهادة هو الصحيح من شهادة البصر الرائق • (ضط) الشهادة بالوقت ببيان واقعه تقبل (نش) لا تقبل (عده) ينبغي أن تقبل لو كان قدما (٣) • ولو ذكر الوقت لا يصر في تقبل لو قدما يصر في الفقراء وقف مشهور قدما لا يعرف واقعه استولى عليه ظالم فأدى التولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدوا وكذلك

(١) أي التنازل التي يصيرها الوقت لازما
(٢) أقرته وقف فلان ومات لتصح دعوى الورثة أنه ملك مورثا على ما قضى به أبو السعود وبصرف في الكتب وأما إذا باع المقر لا بد من قصد بغير المشتري على ما في الأصناف كذا يجمع هذه المجموعة

(٣) شهدوا أنه وقف ولم يدينوا الواقعة تقبل قال الامام طهري الذين هذا إذا كان الوقت قدما وقبل لا بد من بيان الواقعة على كل حال ومن الصحيح برنزية في نوع زيادة الشاهدين للنقل الثالث من كتاب الشهادات

فالتحذير به يجوز إذا شهد على أصل الوقت بالشبهة فيجوز في الاختار ولو كان الوقت على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو الاختار كذا (فو) وفي (فشر) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقت وكذلك شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسمع ولو صرح به إذا شاهد رجلا يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقت ما تستحقه فيحقق القاضي أنه شهد بسمع فإذا لا فرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسمع فأنهما لو صرحا أنهما شهدا بسمع لا تقبل في الثالث عشر من الفصولين * وقف قدیم مشهور لا يعرف واقفه استولى عليه نظام فأدعى المتولى أن هذا وقف في كذا مشهور معروف وشهدوا كذلك فالتحذير أنه يجوز لأن الشهادة على أصل الوقت بالشبهة فيجوز على الجواب الاختار وإن كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو الاختار كذا في الفتاوى في العاشر من العمادية * تكلم المشايخ في الشهادة على وقف شهد بالشبهة الاختار جوازها وبأخذها بالثالث وفي الذخيرة وتقبل الشهادة على أصل الوقت بالشبهة وعلى الشرائط لا هو الاختار وفي المجتبى الاختار أن تقبل على شرائط الوقف أيضا انتهى ولما حجت البلوى بالوقف فأفيدك زيادات مهمة منها ما نقل في الأصول أن كان الوقف على فقراء بأعيانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو على المسجد عند أبي يوسف ومحمد تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وهذا التفصيل هو الاختار وهو أقوى أي الفضل الكرماني وفي الذخيرة وذكر أن الشهادة عليه خصصة بدون الدعوى وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح وإنما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه خصصة بدون الدعوى وكذلك وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى فاسم ابن قطلوبغا * إذا شهدوا أن هذه الضيعة وقف ولم يذكروا الجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقولوا وقف على كذا قيل ياب من تقبل شهادة من لا تقبل من ابن همام * أدعى أرضا أنها وقف ولا ينسب له فصاله المنكر لقطع الخصومة جائز وطيب له إذا كان صادقا وفي الاجناس لا يصح لأن فيه معنى البيع ويبع الوقف لا يصح في آخر صلح البصر الرافق * وفي فتاوى رشيد الدين في باب الصلح أدعى على رجل محسودا أنه وقف على كذا فأناكر فصاله المدعى عليه على مال لا يصح لأن الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولى شيئا إلى المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز إذا لم يكن في يده على إثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لأنه ليس بخصم والقضوى لو فعل ذلك يجوز لأن الموقوف عليه فعل ذلك بأخذ الدار وأما الفضولى لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار في العاشر من فصول العمادية في دعوى الوقف * الوقف الذي تقدم أمره ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين أما أن يكون له رسوم في دواوين القفلة المعقود عليها أو لم يكن ففي الوجه الأول إذا وقع التنازع فيه أجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لأن ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثاني يجعل موقوفها بمن أثبت في ذلك حقا قضى له به لأنه لا دليل ههنا أصلا فتعذر القضاء أصلا هذا كله إذا لم يشهد

ورثة الوقت فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقب في الوجهين جميعا فان اقتردا
 بنى مؤرخا بقراهم لانهم قائمون مقام الواقب فكان الرجوع الى ورثة الواقب أولى
 فان تعدد يرجع الى الرسوم فان تعدد يجعل موقفا الى قيام الدليل من وقف واقعات
 حسامة بعلامه الواو • وقف قد يمد لا يدرى شرائط الواقب ومصارفه بفعل ما فعل من
 قبل في دواوين القضاء ولا يصرف الى الفقراء من وقف مختصارات التوازل • ذكر في
 الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقفه مشهورا شبيه بمصارفه وقدر ما يصرفه الى
 مستحقه قال يتنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
 والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
 الواقب وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة قلت وهذا ايضا
 ظاهر لا يخفى فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمراد بشيخ الاسلام والله اعلم
 خواهر زاده في مسئلة اشتباه مصارف الوقف من انفع الومائل (١) • رجل ادى ان
 هذه الارض وقف عليه لاسمع واتسع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال يسمع
 والفتوى على الاول في السابع من وقف انفسه • (عنة) لاسمع الدعوى من
 الموقوف عليه (نو) تسع بالاول يبقى في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٢) •
 الدعوى في الوقف على المتولى تجوز أما القاضي لو أمر رجلا بان يؤجر دار الوقف
 مشاهرة فهو ليس بنفسه لانه وكيل القاضي بالاستقلال وليس بأذن في الخصومة فلم تجز
 بنصه لانه اذا اذن القاضي بخصومته والمأذون بالاستقلال ليس بتول والمتولى من
 على التصرف في الوقف في الثالث عشر من الفصولين • وفي الشروط وقف على فقراء
 قرابة فاذا رجل الله من فقراء قرابه اتسع على الواقب او على قيه او على وصيه او على
 ارباب الوقف كانوا أخذوا شيئا من الفقه من كفاية القراني • ولو لم يكن له رضى اقام
 القاضي للوقف فيما وجد له خصما لى يذى انه قرابة الواقب ولو احضر المدعى وارث
 الواقب واذاى عليه لا يكون خصما الا ان يكون قبا على الوقف في اثبات قوم مشاركة

القرابة من الاسعاف • وقف على فقراء بنى بغير رجل واذاى الله من اقرباء الواقب وهو
 فقير كاف ان يبرهن على الفقر والله من اقراب الواقب والله لا أحديج عليه نفقته وسبق
 عليه في السادس من وقف البرازية (٣) • فان ادى أحداه من القرابة ان الواقب
 حيا فهو الخلف لان الوقف والغلة في يده والذى يذى عليه حيا وان مات فخصه الوصى
 الذى الوقف في يده وان له وصيا فان ادى على أحداهما جاز ولا يكون الواقب ولا ارباب
 الوقف خصما كالميراث لانه لا يملك لهم غير الاتباع فان برهن على المتولى بانه قريب الواقب
 لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة والابن وأولاد أولادهم ولا يقبل على الاخوة
 المطلقة وكذا الممومة فان قالوا لا نسبه وارثا ترأعطاء وان لم يقولوا ذلك تأتي نعماتهم
 يدفع اليها يأخذ كغلة عند من كان الميراث من المولى المزبور • ولو وقف أرضه على
 فقراء قرابه فمن أثبت قرابه وقرعه بسحق والا فلا فان اقام البينة على قرابه لم تقبل
 ما لم يفسر الشهادة بوجه قرابه وان اقام البينة على فقره بنى أن يفسر الشهادة بغير

(١) حائل عن الوقف القديم المشهور اذا
 ضاع كتابه واشتبه على المتولى مصارفه
 كيف يصرف على مستحقه ايجاب يتنظر
 الى المعهود من حاله في الزمان السابق
 الاستحسان رجدا والمهاشات العادرة
 في زمن تقار الوقت قبله كيف يعملون
 فيه والى من يصرفونه من ارباب
 الوفاة يفتنى على ذلك من فتاوى ابن
 نجيم في الوقف ع

(٢) وقد ذكر في الفصولين قبل هذا ان
 الامه لا يصح لان له حقا في الفقه لا غير
 وقال بعده وبقي بأنه لا يصح لان نسبه
 أخذ الفقه لا التصرف في الوقف وهذا
 اذا ادى بغير اذن القاضي وأما اذا ادى
 باذنه يسمع وفاقا كذا في الفصولين بعلامه
 (فخ) وهذا الاختلاف فيما اذا كان
 الموقوف عليه واحدا وأما اذا كان
 جماعة فاذاى أحداهم وقف بغير اذن
 القاضي لا يصح رواية واحدة ع

في الفصولين ١٣ ع
 وهذا دليل على أن الموقوف عليه دعوى
 حسم من الغلة من المتولى وعليه فتوى
 المرحوم وأما دعواه من تصرف الوقف
 فلا تجوز كما صرح به في الفصولين ع
 (٣) وانا اختتم القسم وبإشهادين
 شهدا على اقرب هذا الواقب فان القاضي
 لا يقبل شهادة تهما حتى يشهدا بنسب
 معين فشهد الله انه ان أشوه أو
 ابن عمه أو ما أشبه ونسب مع ذلك ان بينا
 انه أشوه لاسيه وأتمه لاسيه وألته
 كذا في التاتارخانية في أول الفصل
 الحادى عشر من كتاب الوقف ع

معدم لا تعلم له مال ولا أحدا يلزمه تنقيته وكل من له مؤنة من مال الغير وعليها استيفاء ما يغير
 فرض القاضي فلا حلق في هذا الوقت كأن ولد الغني إذا كانوا اقترأ صفاء أو كبار الأنا
 لا تزواج لهم أو ذكورا ذمى أو مباحين وكل من له مؤنة من مال الغير ولكن لا يملك
 استيفاءها لا يفرض القاضي فله حلق في هذا الوقت كذى رحم محرم منه في باب الوقت
 على فقر اقترائه من وقف الوجيز للسرخسي * ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة الوقت
 ثم حضرته وأقام ينفقه على ابن المحكوم له كفاء ذلك لاستحقاق الوقت والمرأة وابنها
 والجد وولد له وان سفل كالرجل وإنه في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة
 الوقت ونفسه الشهود يقرائه لا يوجب آخر وأقام ينفقه على أخو المقتضى له من أويه قضى
 لها كذلك ولو نفسه وأقرائه بأنه قرابة لا ينفقه وأقام آخر ينفقه على أخواته لا ينفقه
 له كذلك وهكذا حكم قرابة الأم ولو قضى لرجل بأنه من الوقت وأخاه مثلا ونفسه وأخاه
 سفل رجل وأدعى عليه أنه قرابة الميت وأقام على ذلك ينفقه القاضي إن كان المقتضى
 له أخذ من الوقت شبهة أو الأفعال لعدم كونه خصما وهذا الاستحسان وفي القياس يقبل
 مطلقا في إثبات قوم مشاركة القرابة من الأسعاف * (الثالث في الوقف على الأولاد) *
 سئل شيخ الإسلام عن رجل وقف دار له على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على
 أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا
 يوجب الفساد لأن هذا وصية للورث والوصية للورث باطله قال ينفق أن ينفق في ذلك
 فيكتب في حال حياته وصيته قال وكذا سمعت من السيد الإمام أبي خضاعة وهذا الجواب
 صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له
 وارث آخر في أول التاسع عشر من وقف التتار خانبة * ولو قال أرضي هذه صدقة
 موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لأن
 الوصية للورث لا تجوز وعلى ولده ولده يجوز لكن لا يكون السكن لهم مادام ولد الصلب حيا
 فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الصلب فهو لهم وقف وما أصاب ولد
 الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات
 بعض واد الصلب فالغلة تنقسم على رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب
 الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة للأحاديث لا لموات كل من كان حيا عند موت
 الواقف هذا في الفتاوى في باب الباء في الفصل الخامس من وقف خانبة * رجل وقف
 أرضه على أولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم قال لعل لا يصرف الوقت إلى الباقي فان
 ماتوا يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد في باب الوقت على الأولاد من الثانية (١) * ولو
 قال وقف على أولادي وله ولد واحد وقف وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف الآخر
 للفقراء ويدخل فيه الذكر والأنثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا (٢) لمقتلان
 ولد الابن ينفقه ولده من الخلق المزبور * أرضي صدقة موقوفة على أولادي الذكور
 والآنثى على السوا يصرف على ولد صلبه الآن يقول على الذكر يغنيته لا تمدخل الآنثى
 ومادام من ولد الصلب يصرفه فإذا انقرضوا فالفقراء لا إلى ولد الولد وإن لم يكن له يوم

(١) رجل وقف أرضا على أولاده وجعل
 آخره للفقراء فمات بعضهم يصرف الوقت
 إلى الباقي فان ماتوا يصرف إلى الفقراء
 لا إلى ولد الولد كذا في الخامس من وقف
 الخلاصة وكذا في البرازية عه
 وهذا الإعتاق عاصي آغا خان المراد من
 دخول ولد الابن تناول لفظة الأولاد إذا
 لم يوجد وقت الوقف ولد صلب بل وجد
 ولد الابن فقط ويدل عليه قوله لما قلنا
 إن ولد الابن ينفقه ولده ومراعاة الإشارة
 إلى ما قال أنصاف أن يكون ولد الابن
 منه لعدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب
 قلنا غسل كذا بخط جامع هذه
 المجموعة عه
 قال أبو السعود وما ذكر في الخط
 الرضوي وفي الفخيرة وفي فتح القدير
 وفي الدرر من تناول لفظة أولادي غير مكرر
 لولد الولد غلط صريح ولا بد للتناول من
 ذكره مكررا كما ذكر في البرازية وخالفة
 فعلين بالمرجعة للكتب المختارة والتأني
 في الفرق عه
 (٢) أي عدم ولد الصلب كافي أول فصل
 في الوقف على الأولاد من الثانية

(١) ولو قال أولادى بلغوا اتجمع يدخل النسل كله كذا الطبقات الثلاث بلغوا ولدى حصة كذا ابن حمام وكذا فى المهر سيد
(٢) وبظهر مما ذكره فاضلان فى نسل الوقت على الاولاد أن عدم الدخول فى ظاهرا الرواية فيها اذ لم يذكر الاولاد مكررا وأما افها
ذكر ما كثر فى الاشبه فى الدخول به صرح أبو السعود بقتل (٢١٤) خمس الأئمة السرخسي وقال وما وقع فى الكتب من عدم
الدخول فهو غلط هكذا يقتضى جامع

هذه المجموعة سيد

وصحبه فاضلان فى فصل فى الوفاة
على الاولاد والاقرباء والجيران وفى
الولاية والفتوى على عدم الدخول
وكذا فى أواخر الفصل الأربعين من
الفصول وكذا فى النسبة والسراجية
نفلان (غش) بقوله فيه وبينان
والفتوى على أنهم لا يدخلون كذا ينط
يلعب هذه المجموعة سيد

(٣) ويدل وقتراض على أولاد وأولاد
أولادهم أيضا ما تلتسوا لاولاد أولاد
قسم بينهم على السوية ولا يفضل الذكور
على الإناث كذا فى الحادى عشر من وقته
الكرباسى سيد

(٤) وهو الصحيح كذا فى الدرر يكون
الذكور حصة الولد الأنثى وهو الأصل
كما عرف فى محله كذا ينط جامع هذه
المجموعة سيد

مسئلة زيد وقته سنه ذكور مقصد
قلوب على ولدى ولدى ولدى الذكور فيه
اولاد شين وشانند ذكور وبداخل
الجابواب الورور الذكور حلت
قربينك صفى اولين أبو السعود سيد

(ترجمة)

زيد قدس وقته بالذكور فقال على
ولدى ولدى ولدى الذكور فهل يدخل
الذكور كلهم من أولاد البنين والبنات
الجابواب أنهم يدخلون فان الذكور حصة
لقربيه

اولاد وأولاد اولاد مشروط اولان
وقته اولاد بنات ذى حصة الورور
الجابواب الورور اولاد بنات حصة الحق لفظة
اولاد مكررا ولدى ضرورية درامام

الوقت واجبى وله ولدان يصر فى اليه ولا يشترط من دونه من البطن ولا يدخل فيه
ولد البنات فى ظاهرا الرواية به أخذ حلال وذكر المصنف عن محمد أنه يدخل فيه ولد البنات
أيضا والصحيح ظاهر الرواية أنه من ذوى الارحام من أوائل الخامس من وقت الزانية •
رجل وقت ضيعة على ولده وابنه وله صلب وله ولادة فان الفلحة تصرف الى ولد الابن
فان حدث بعد ذلك الوقت وله صلبه حال الفلحة أو يصفى تصرف الفلحة الى الولد الحادث
ويشترط في شكل غلة الى مسحةها يوم الادراك ولا يترامى سوا حدث بعد الوقت
أو كان موجودا وقت الوقت فى الوقت على الاولاد من الثانية • وقت ضيعة على
أولاده وأولاد أولاده إذا مات تساووا وله أولاد أقسم فيها بين الاولاد بالسوية لا يفضل
الذكور على الإناث وأولاد البنات يدخلون فى رواية المصنف أما فى ظاهر الرواية لا يدخلون
وكذا لو كان مكان الوقت ضيعة والفتوى على ظاهرا الرواية وهو عدم الدخول
موجباً الاسكام اقطاعا (١) • وفى الفتاوى رجل وقت أراض على أولاد وأولاد
أولادهم قسم بينهم على السوية لا يفضل الذكور على الإناث وكذا لو لم يوص على شرط
الوقت والوقت على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية فى الخامس من وقت
الخلاصة • وقت على أولاده وأولاد أولاده يصر فى الأولاد وأولادهم إذا ما
تساوا ولا يصر فى القسراء مادام واحد منهم باقيا وان شغل لأن اسم الاولاد يتناول
الكل بخلاف اسم الولد فإنه يشترط ذكر ثلاثة يعاون حتى يصر فى التوافل ما تساووا
فى الخامس من وقت الزانية (٢) • رجل وقت ضيعة على ابنه ولده وأولاد أولاده
إذا مات تساووا حال أبو القاسم قسم غلة بينهم على من كان من ولده ابنه على عدد الرؤس
يستوى فيه الذكور والبنات قبله أولاد الابنة حال يدخلون لتسوية أولاد أولاده قال
مولانا رضى الله عنه وهذا وقت علمان فى ولدى ولد يدخل أولاد البنات كما يدخل أولاد
البنين • فصل الوقت على الاولاد والاقرباء من الثانية (٣) • وذكر حلال فى الوقت
إذا قال وقت على ولدى ولدى ولدى الذكور فاذ كور من ولد البنين والبنات يدخلون فى
الوقت (٤) من أهل المزبور وقت رأيت رجلا قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبدا
على ولدى فإذا انقرضوا ففى على المسكين قال الوقت ينزى قلت فلن تكون غلة هذه
الصدقة قال ولده صلبه من الذكور والبنات من كل ولد وقت هذا الوقت وكل
وله صدقة بعد ذلك وأما ينزى الله يوم تاتى تسكون لكل ولد يكون له يومئذ قلت
فان ولده مولود بعد ما طلت الفلحة قال ان كان ولده هذا المولود لاق من ستة أشهر منذ
خلعت الفلحة دخل فى هذه الفلحة وتبايا من الفلحة بعدها وان كان هذا المولود له أكثر
من ستة أشهر منذ طم طلت هذا الفلحة فإنه لا يدخل فى هذه الفلحة ولا يكون فى بناتى
ويدخل فى كل غلة تاتى بعده قلت بن مات من ولده قبل أن تاتى هذا الفلحة قال لاسن
له فيها ومن مات منهم بعد أن مات هذه الفلحة حصته منها الورثة يقضى منها شيه وقت
مها وصاها ما يكون الباقى منها الورثة فى الباب الرابع عشر من وقت النصف • قلت
أرأيت رجلا قال أرضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى أولادهم قال يعلى ولد الصلب

محمد بن أبى روات انه در تصدق صورته اشتلاف روايات وقد اولاد بنات اولاد اولاد داخل اولادى بمقتدر خمس الأئمة
تصرح بالسنه بعد صورته دعى أبى روات اولوب عدم دخول اولاد ديونهم وانوب كتب فتاوى جوف كانه بارزهم
بمناطة اولوب دعى ومواب خمس الأئمة السرخسي يدعى شيرا بالسعود (ترجمة) هل أخذ أولاد البنات حصة من الوقت =

والشرب واللاولاد والاولاد والاولاد لا
 بطوابتهم بالحديث وكذلك ياخذون
 حصة من الوصفي صورة ما اذا لم يتكرر
 لفظ الاولاد وان كان في هذه الصورة
 روايتين عن الامام محمد واما صورة
 لاخذ خلافا لغيره فيها فدخل اولاد
 البنات فيها امر محقق صريح به
 الاحقة السرخسي وما وقع في اكثر نسخ
 الفتاوى من جعل الروايتين في صورة
 التعمد وان الاول في عدم دخولهم وهم
 بالصواب ما عليه ليس الاقوة

وولد له الصلب خاصة فاذا انقرضوا كانت القلة الفقراء قلت ارايت من حدث من
 ولد الصلب ومن اولادهم ايعطون جميعا قال نعم قلت ارايت اذا انقرضوا ولد الصلب
 واولادهم ايعطى من هودون ذلك البطن قال لا قلت ولم قلت ذلك قال لانه انما
 هذين البطنين خاصة فاقترع على ما معي دون ما لم يمس قلت ارايت لو قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة على ولد واولدي وعلى اولادهم قال جائز واعطهم جميعا قلت اقلعني
 من هو اسفل من ذلك قال نعم هذا بقرينة قوله ولهم ما تناسلوا الاله قد ذكر ثلاثة بطون فاذا
 ذكر ثلاثة بطون استحسن ان يجعل هذا بقرينة قوله ولهم ما تناسلوا وكان القياس ان
 لا يعطى الا البطن التي سماها خاصة دون من تركه نعمته والذي استحسن ان اعطاهم
 ما تناسلوا في باب الرجل يقف على ولده ونسبه من وقف هلال قلت ارايت لو قال ارضي
 صدقة موقوفة على ولدي والخلوقين وعلى اولاد اولادهم ولم يذكر ذلك قال هذا جائز
 لا يعطى البطن الثاني شيء لانه لم يسهم وتركهم فاعلم الوقت على ولد الصلب وعلى البطن
 الثالث قلت اقلعني من يحدث من البطن الثالث قال نعم من المجل المزبور ولو قال
 وقت ارضي على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد شلوا في الوقت لان النسب بعضهم القريب
 والبعد القريب بمحققته والبعد بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين
 يدخلون في لفظة النسب وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقت
 على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد ثم حدث له ولد لم يولد له بعد الوقت دخلوا في الاستحقاق اما
 ولده وولد له لان لفظ الولد يتناولهم وكذا لو قال على ولدي والخلوقين ونسلي يدخل فيه
 الولد الحيات بلطفة النسب لان الولد الحادث من نسبه ولو قال على ولدي والخلوقين ونسبهم
 لا يدخل فيه الولد الحادث من نسبه لانه ثبت الاستحقاق لاولاده والخلوقين والمهدوم
 لا يكون مخلوقا فكذلك اولا ولا يدخل فيه الولد الحادث لا يدخل فيه اولاده والخلوقون
 واولاد اولادهم ابد ما تناسلوا لان اولادهم المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلطفة الولد
 وثبت الاستحقاق لم يعد منهم من البطن بلطفة النسب لانهم من نسبهم وكذا لو قال على
 ولدي والخلوقين وعلى اولادهم لحدث له ولد لم يولد له لا يكون لهذا الولد الحادث شيء في فصل
 الوقت على الاولاد من الثانية ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نسلي او على ذريتي
 يدخل فيه من كان من ولده ونسبه مخلوقا يوم الوقت او اخلق بعده وان كان في نسبه اولاد
 البنات لا يدخلون فيه (١) في باب الرجل يقف على ولد وولد له من وقف الجزء من النسب
 الولد وولد الولد ابد ما تناسلوا ذكرنا اوانا ما والعقب الولد وولد الولد من المذكور
 في آثر باب ذكر الوقت على اولادهم من الاستعفاء قلت ارايت اذا قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة على عقب زيد ثم بعد على المساكين قال الوقت جائز والقلة لعقب زيد
 ابد ما تناسلوا قلت ومن عقب زيد قال وله وله ولد وله ابد ما تناسلوا ومن اولاد المذكور
 دون الاناث الا ان يكون ازواج الاناث من ولده زيد فكل من يرجع لنفسه ما تابه الى زيد
 فهو من عقب زيد وكل من كان ايوهم غرو لزيد فليس من عقب زيد في مسئلة
 هل يدخل اولاد البنات في لفظ الاولاد وانسلس والعقب من اتفق الوسائل على ولو قال

(١) سئل عن اولاد البنات هل يدخلون
 في الوقت على الذرية او النسب او العقب
 الجواب لا يدخلون قلت هذه اقسامها
 اختاره الامام الطرسوسي في فوائد من
 احادي الروايتين عن أبي حنيفة لكن يرجع
 شيخ الاسلام عبد البر في شرح المتقدمة
 في الوقت المشمول كسفة في فتاوى ابن
 نجيم

قال الطرسوسي
 آل واهل واولاد كذا عتب
 نسل وجنس كذا ذكره حصروا
 فلا دخول لاولاد البنات فيها
 فيما ذكرت وقد مر الذي ذكره

عسى زيد وعمرو وقيله ليس لزيد شي من الفلانة وانما هي لزيد وعمرو وولد عمرو ولا شاة
 الولد اليه في باب الوقف على قوم يتقدم بعضهم من الاسماع (١) وقضايا
 على اولاده وهم فلان وفلان وفلان فمن بعدهم على اولادهم وفلاد اولادهم
 حاقوا بالابن ابعد بيت (١) طومات واحد منهم عن اولاد فلان اليهم مادام في
 البطن الا لشي في باب ما يتبع بالوقف على اولاده من القنية • ولوقوف على اولاده
 وسماهم فلان وفلان وفلان وجعل اسمه للفقراء غلات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى
 الفقراء في انما من من وقف البرازية وكذا في النخانية • ولو قال ارضى صدقة موقوفة
 على بني فلانة او أكثر كانت الفلانة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقف وجود الفلانة
 كان نصف الفلانة والنصف الاخر للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال لجلال كانت الفلانة
 لهم على السواء لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن أبي حنيفة في رواية تكون
 الفلانة للبنين خاصة (٢) والصحيح هو الاول وهو قال ارضى صدقة موقوفة على اخوتي
 وله اخوة واخوات اشتركوا جميعا في فصل الوقف على الاولاد من النخانية • ولو قال
 ارضى صدقة موقوفة على بني فلانة ليس معنى ان كانت الفلانة للفقراء مولائي للبنات
 لان اسم المثل لا يتناول البنات عند الانفراد وكذا الوقف على بناته وله بنون ولا بنات
 له كانت الفلانة للفقراء من المحل الموزع وكذا في النخاف • وقف على بني فلانة وله بنون
 وبنات قال لجلال هم قسموا موقفي امام الله له لان قال بعض المشايخ في المسئلة
 روايتان وهذا انما يصح في بني أبي حصينة وانما لا يحصون بصره ان قال هذه المرأة
 من بني حمير في النخاس من وقف البرازية • ولو قال جعلت ارضى صدقة موقوفة على
 المتحابين من ولدي وليس في ولده لا يحتاج والمسئلة والنصف والباقي للفقراء من وقف
 العسدة (٣) (الرابع في الوقف على القرابات وعلى آتومات الاولاد وعلى الاحل والصال
 وعلى الفقراء والمواقي) • رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على اقاربي او على
 قرايبي او على ذي قرايبي قال لجلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه
 والد الواقف ولا جدته ولا ولده • اول فضل في الوقف على القرابات من وقف النخانية •
 قلت فان قال قيرى غلة هذا الوقف على فقراء قرايبي ابدأ قال فالوقف بائز وتكون غلة
 هذا الوقف لكل من يكون فقيرا يوم تأتي الفلانة قلت ولا يشتر في ذلك الحي من كان فقيرا يوم
 وقف هذا الوقف قال لا وانما تقسم الفلانة على فقراهم يوم تقع القضية لا ترى اتم لو كانت
 قرايبي فقراء وقرايبي أغنياء فانتقم بعض الاغنياء واستغنى بعض اولئك الفقراء قبل مجي
 الفلانة ثم جاءت الفلانة انما يصح كل من كان فقرا يوم جاءت الفلانة فان قال قائل انما أنتظر الى
 من كان فقرا من قرايبي يوم وقف هذا الوقف وأعطهم تلك الفلانة قبله فان استغنى اولئك
 الذين كانوا فقراء وانفقوا الاغنياء في قولك يجب ان تدفع الفلانة الى هؤلاء الذين قد استغنوا
 ويعتبر الذين انفقوا وهذا خلاف ما عليه المسلمون في باب ذكر القرابة من وقف النخاف •
 وقف ضمة على فقراء قرايبي وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون اولادهم
 أراد انهم تفضيل البعض فالمسئلة على وجود ان كان الوقف على فقراء قرايبي وقريته

(١) اعلم ان فلا بعد فلي لا يحصل وفي
 افادة الترتيب بل يعمل على افادة التأييد
 كالوقوف قريته بعد قرن اللهم الا ان يكون
 اصلاح أهل ديار الوقف على عدم
 الفرق بين البطن والنسل كذا في فتاوى
 أبي السعود رحمه

(٢) انما مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أن
 البنين جماعة الابن يجمع هذا اللفظ على
 النكح وكون الاناث لا يمكن أن
 يصرف الكلام الى الحقيقة فيستغنى عن
 الجواز وحقيقة هذا اللفظ لذلك كروكنا
 في غاية البيان في باب الوصية للاطالبي من
 الوصايا رحمه

وهم يملكون أو لا يملكون أو أحد الفريقين يصون والاخر لا يفي الوجه الاول يصرف
 الفلّة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان تصدده الوصية
 وفي الوصية المحكم كذلك وفي الثاني للقيم أن يجعل نصف الفلّة للفقراء والآخر
 للفقراء قوته ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لأن
 تصدده القرينة وفي الصدقة المحكم كذلك وفي الوجه الثالث يجعل الفلّة بين الفريقين أو لا
 يصرف الى الذين يصون بعددهم والى الذين لا يصون سهمها واحد الا أن يعطى لهم
 رغبة ولو لا يعطى صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يصون
 من شاء ويفضل البعض على البعض في هذا السهم في وقع في الفساض جارية في الوقت من
 الثالث من البرازية • (ن) وقف ضحية على الفقراء وله بنت محتاجة فلو وقف في حصته
 جاز الصرف اليها والى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف اليها (١) وبصرف الى ولدها في
 كتاب الوقف من الفصولين (٢) • رجل وقف في حصته أرضا على الفقراء فاحتاج بعض
 ورثة الواقف قالوا لا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء بأحد الشرطين
 أحدهما أن يصرف البعض اليه والبعض الى الاجانب والكل الى ورثة الواقف في بعض
 الاوقات لأنه لو صرف الكل اليهم في الدوام قلن الناس انهم وقف عليهم فربما يتخذونه
 ملكا في الوقف على القرابات من وقفنا خنا • رجل وقف في حصته وقف على الفقراء
 فاصرف الى أي فقير أفضل ذكر الناطقي أن الصرف الى ولد الواقف أفضل (٣) ثم
 في قرابة الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل المصر من كان أقرب
 الى الواقف معزلا (٤) من أهل المزبور • ولو احتاج الواقف فانه يعطى له في قول أبي
 يوسف وقبل يجوز على الاطلاق وقبل لا يجوز من وقف خراطة أو كحل • وقف وشرط
 السك أو البعض لنفسه مادام حيا وبعد له الفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال وقال
 الثاني يصح ومنا يخيل أخذوا بقول الثاني وعلمه الفتوى فيما يتعلق بالشرط من وقف
 البرازية ملخصا • قال في الكافي ولو شرط الفلّة لأماه وأولاده فهو كشرائطها لنفسه
 فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على قول أبي يوسف في باب
 الوقف على اتومات الاولاد من الامعاء وفي النسخة اذا جعل أرضه صدقة موقوفة
 على عبده أو زيدا فالفلّة له ما ولو مات كانت الفلّة كلها للفقراء وان سمي جماعة قسمت
 الفلّة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحد منهم صارت حصته للفقراء والباقي ان بقي منهم
 ولو قال على ولده عبدا فلان وفلان مات أحدهما كان نصف الفلّة للفقراء ولو قال على
 زيد وعمر ووزيد الثلث كان لعمر الثلثان وكذلك اذا سمي ثلاثة وينصيب الاثنين وسكت
 عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا اذا سمي جماعة وذكر بعضهم أن زيدا فاصفاة فانه
 يعطى ما سمي والباقي لمن لم يسم ولو قال زيد النصف ولعمر الثلث وسكت يعطى لكل
 واحد ما سمي والباقي بينهم نصفان وكذلك ان سمي لكل واحد منهم ما شاء فان زادت
 الفلّة على ما سمي كانت ازيدة بينهم على السوية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة
 لعبدة الله من غلاتها مائة درهم وزيد مائتان فزادت الفلّة خالفة لان الله يتكون الفقراء

(٤) لان الوقت في المرض وصيته لا يجوز
 الوصية للوارث بعد

(٢) وقف ضحية على الفقراء ماتت بنت
 صغيرة ضحية فلان كان الوقف في الصحة جاز
 للتبني أن يصرف اليها قدوسا جهاد هو
 الفضل ولو كان في حال المرض لا يجوز
 لان هذا بمعنى الهبة والهبة لا يرث في
 حال الصحة تجوز في حال المرض لا تجوز
 قال الصدوق في تهذيبه واقفا عرف هذا
 التفصيل عن أبي القاسم الصفار وبه يفتي
 كذا القسمين بنقله وبها من موجبات
 الاحكام بعد

(٣) كذا ذكر الناطقي في واقفاته
 وهلال في وقفه غير أنه قال يعطى أقل
 من مائة درهم وان كان نصيبه أكثر من
 مائة درهم كذا في وقف الخلاصة بعد
 (٤) والافضل في صرف الصدقة أن
 يصرفها الى الاخوة ثم الامعاء ثم زوي
 الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل
 مدينته كذا في كتاب جامع الفتاوى بعد

ولا تكون منهم بضلاف المشقة الاولى في الحادى والعشرين من وقف الكرماني
 * الهداية * ولو وقف بشرط البعض أو الكل لاتمات أولاده ومدير به ماداموا أحياء
 وإذا ماتوا فلهم الفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقيل على الخلاف أيضا
 وهو الصحيح على الخليفة رجل وقف على أتمات أولاده في حال وقفه وعلى من يحدث
 منه من بعد ذلك في حياته وبعد وفاته ما لم يتزوجن فهو جائز أما على أبي يوسف
 فلا عنه يجهز الوقف على نفسه فكذلك على أتمات أولاده وعلى قول محمد بن جابر
 الوقف على أتمات أولاده لانه لا بد من تعميم هذا الوقف بعد موته لانه إن أجنبت
 وأجاز بعد الموت جائز في حياته تعاكم من شئ يجوز تعا ولا يجوز أصلا في الرابع
 عشر من وقف التنازخانية * رجل وقف وقفا على أتمات أولاده الامن تزوج فانه
 لا شئ لها تزوجت واحدة ممن ثم طلقها فزوجها فلها أن يكون لها شئ إلا إذا شرط الواقف
 في الوقف أن من تزوجت وطلقها فزوجها فلها أيضا فكذا يكون لها شئ (١) كن
 وقف على بنى فلان الامن تزوج من هذه البلد فخرج بعضهم ثم عاد فوقع على هذين الوجهين
 وكذا الوقف على بنى فلان عن تيمم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذين الوجهين
 يعنى لا شئ إلا أن بشرط الواقف أنه لو عاد فله أيضا قبل الوقف على أهل البيت من وقف
 خزائن الملقين * قلت رأيت رجلا قال أرى هذه صدقة موقوفة على مولى وهو رجل
 من العرب قال فالوقف جائز والفقير لكل من اعتقه هذا الواقف وكل من يدركه العتق من
 قبله بعد هذا الوقف ومن كان على دين المولى ومن كان على غيره دينه قلت وهل يدخل في هذا
 الوقف أتمات أولاده ومديره إذا اعتقوا بعد موته قال نعم قلت فإن كان مولى أو مولى
 يعتق منه رقيقا من رقيقه بعد موته أو مولى أن يشتري رقيقا بعد موته فيعتقه فإنه قال
 نعم يدخل هؤلاء جميعا في الوقف قلت فدخل الذي كوروا الإناث جميعا قال نعم لأن قوله
 مولى اسم لجميع الذكور والإناث قلت فهم جميعا في الوقف سواء قسم الغلة إذا كان
 على جميعهم على عددهم يوم تقع التقسية قال نعم قلت فمن مات منهم قال أما من مات بعد
 أن جازت الغلة فتعيه من الورثة ومن مات قبل جئى الغلة تلاحق له في الغلة في باب
 الرجل ينفق الأرض على مواله من وقف الخلف * رجل حر الأصل وقف على مواله
 فالوقف جائز والغلة لمن اعتقهم ولين يعتق من قبله بعد الوقف ولين يعتق بونه من أتمات
 أولاده ومديره ولين اعتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان المولى أو كافرا ذكر أو أنثى
 ويدخل فيه أولاده ومواله لانه مولى لهم غير الواقف فإذا اعتق عبد الله وولده وامرأته
 حررت دخل الولد في الوقف في أول باب الوقف على الموالى من أو خاف الناصبي * قد ذكرنا
 أنه لو وقف على مواله دخل فيه أتمات أولاده ومديره ولو أوصى لمواله لم يدخلوا
 في الوصية لأن الوصية يجب لمن كان مولى يوم مات الموصى وهو لا يحدث ولا يؤمر بعده
 والوقف يجب لمن كان مولى يوم تطلق الغلة وقد كان لا ترى أنه لو أوصى لولد عبد الله وجب
 لولد يوم يموت الموصى دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله
 يوم تطلق الغلة وكذا لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه أتمات أولاده ومديره

(١) ولو شرط أن من تزوج منهم فلا سكنى
 له أسقط حق من تزوج منهم ثم لا يعود
 حقه بجموته وأطلاقه إلا إذا شرط أن من
 مات تزوجها أو طلقها عاد حقه إلى السكنى
 كذا في الأسعاف ع

(١) التولية أمانة كالقضاء والقاضي في مال الميت كذلك نحاي التولية

التولية من قرض اليه التصرف والقبض من قرض اليه الحفظ والبيع والتفريق فالقبض تحت اليد المتولى وهو يفعل ما دون التولية ذكره ابن قاضي ساجدة في الحاشية **ج** وهو بمنه أهل مصر (الجماع) بالمشاورة أهل الزمر بالقبض **ج** (٢) وهو قول مجمل وهو أنه متى ما خرج بقضار

واعقده صاحب الهداية في التولية من الاختلاف
والبرازانية والقضية عليه فاقى الجثون
أن ذلك وإن لم يشترط وهو قول أبي
يوسف كذا في القواعد الزينية وقال
صاحب القواعد الزينية في جواب ساجدة
سئل عنها بعد نقل اختلاف الأشعة في
الترجيح فقد علمت أن الترجيح قد اختلف
وإن القضي على قول محمد كذا ضبطه
هذا المجموع **ج**

(٣) سئل عن وقف وقفنا نربها وجعل
ولاية لنفسه ومن بعده من بعدهم أراد أن
يعزل نزيها ويعمل الولاية لنفسه فهل له
ذلك مع عدم أن يشترط ذلك لنفسه في
وقفه أجاب نعم لأن بعهده من ذلك ويعمل
الولاية إلى غيره ولو لم يشترط ذلك لنفسه
في عقد الوقف من قضاوى ابن خزيمة في
الوقف **ج**

(٤) أقول أطلق الناظر فمثل ما إذا كان
الوقف هو الناظر بأن شرط الولاية
لنفسه وهو كذا قال الزياي في شرح
الكنز عند قول صاحب الكنز ويجعل
الولاية لله صم ويترفع لونا كالموصى
وإن شرط أن لا يترفع معناه أن الوقف
لغيره الولاية لنفسه وهو غير ما مومن
على الوقف فلا يقاضى أن يترفع معناه
ولو شرط الواقف أن ليس للقاضي ولا
للسultan نزع لانه يخاف حكم السرعة
فيقبل وتظهر هذا الوصى إذا كان غير
سأمون نزع منه فزاد الجواهر على
الأشياء والتظاهر **ج**

(٥) أقول فيه قصور لا يفتى لأن القاضي
يقدر أن يعزل الناظر المشروط لانه إذا كان
غير أهله القصور يرى بأنه وتصرفه وكذا
إذا كان كامل التصرف والرأى ولكن له

خيانة وتطمع قالوا لو وجد بدون الثاني تأمل **ج** يعنى لو قال بدل قوله بلا خيانة ولا أهلية لكن أنولى وأحسن
(٦) سئل عن الناظر في الوقف إذا عزل نفسه هل يعزل أم لا أجاب أن كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد من علمه بما يعزل
وقبله لا يعزل وتصرفه صحيح كالوكيل من قضاوى ابن خزيمة رحمه الله **ج**

- (١) وصلح وصاوا من اذكره في الاشياء
في أحكام الميراث اه
- (٢) هذا يدل على أن تولية الذي وصيته
وبني على شخص وقت الذي كان تولية
الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع
شرط الواقف فيها من شرط ابن نجيم اه
- (٣) وفي الأصل الحاك لا يبعد من يصلح
من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف
من يصلح لذلك فإذا لم يجد من يصلح لذلك منهم
فصحب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح
صره عنه إلى أهل بيت الواقف كذا
في القاضى وقت البرازية اه
- (٤) ما قولكم في ظاهر بشرط الواقف
أشهد على نفسه أنه لاحق في الوقت وأن
الحنن تعلقان وتجر القاضى فلا تأثم تأم
وأراد أن يطلب النظر هل في ذلك اجاب
حيث أقر أنه لاحق في النظر مسقط
حقه وتعلق الحنن بعلان بزعمه واقراره
وأكد ذلك بتقرير القاضى فليس له
الطلب بعدما تعلق حق المقر نعم لم يتعلق
الحنن بالمقر كان للقاضى ان شاء ما يقره
تقريراً مبتدأ من فتاوى سراج الدين
الحاوي وكذا في نقد الفتاوى نقلت منه اه
- (٥) قوله فان لم يوجد الى قوله كافي حقيقة
المالك لو ذكره مصيب قوله فيسأل ما دام
يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح
لذلك كان مناسباً لا ينبغي اه مصيبه
- (٦) مشعل عن ظاهر وقت لم يشترط
الواقف به معلوماً هل لما كان يفرضه
معلوماً اجاب نعم لما كان كذلك من فتاوى
ابن نجيم اه
- (٧) وليس للمنفرد على القسم أن
يتصرف في مال الواقف كذا في فصول
العادي

كلهم في الفضل سواء تكون التولية إلى أكبرهم سنناً من أنفع الوسائل • وقسر
في الذخيرة الفضل فقال هو الأصل والاحد في أمور الوقت وإذا استوى
الثلاث في الصلاح فالأصل بأمر الوقت أولى من أنفع الوسائل • ولو جعل التولية
لقائى أقام القاضى مقامه رجلاً أن يقدم فإذا قدم رآه • في باب التولية على الوقت
من الاسعاف • قلت أ رأيت اذا قلنا أرضي صدقة موقوفة على أن لا يتألى ولدى ولهم
الصغر والكبير قال يدخل القاضى مكان الصغر ورجلان شاء أقام الكبار مقامه قلت
أ رأيت اذا أوصى في وقفه إلى من قال القياس أن تكون وصيته بائناً ولكن استحسن
أن أبطلها مادام صغيراً فإذا كبر كانت التولية إليه من وقف أنفع الوسائل • ولو أوصى
للمصبي (١) يدخل في القياس مطلقاً في الاحتصان باطله مادام صغيراً فإذا كبر
تكون التولية إليه وحكم من لم يحتل من ولده ونسبه في التولية بتحكم الصغير قياساً واحتصاناً
ولو كان له مدعي لا يجوز قياساً واستصحاباً لاحتية في ذاته يدل أن تصرفه الموقوف على
المولى يتدخل بعد الحق زوال المانع بخلاف المصبي والقضى في الحكم كالمصبي (٢)
فلو أخرج ما للقاضى ثم استن العبد أو أسلم الذي لا تعود التولية اليهما في باب التولية
على الوقت من الاسعاف • (د) مات الواقف ثم مات القيم فلما أوصى الواقف إلى غيره
فوصيه بمنزلة ولو لم يوص إلى غيره تولية نسب القيم إلى القاضى ولا يجعل القيم من
الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك (٣) ولو أقام القيم غيره
مقام نفسه في حتمه لم يجز الا إذا فوض إليه على سبيل العموم وفي محل آخر وللقاضى عزل
قيم نفسه الواقف لو خير الوقت وذكر (ذ) القاضى لا يملك نصب وصى وقيم مع بقا
وصى الميت وقيمة الا عند ظهور انطباقتهما في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٤)
• (س) اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جعله قيمياً حياته وبعد وفاته وجبته يصير
وصياً وعند مجده التسليم إلى القيم شرط صحة الوقت فلا يكون القيم كوكيل فلا يشرى بوجه
من أهل المزبور • فان لم يوجد (هـ) لم يصلح من الاجانب فان أقام اجنبياً ثم صار من
يصلح من ولده صرته إليه كافي حقيقة الملك في باب التولية على الوقت من الاسعاف وكذا
في البرازية • وقف جميع على مصالح مسجد بنيه ثم مات قيمه واجتمع أهل المسجد ونسبوا
منولياً بغير أمره فاض تقصام على ذلك مدة وأقروا من غلته على المسجد المعروف بتكم
المشايع في جواز هذه التولية والمشاراة لا يجوز ولا يضر هذا المتولى ما أنفق ثم قال
المتأخر القنوي أنهم لو نسبوا إلى مسجد منولياً بغير استطلاع رأى القاضى أنه لا يصح
من موجبات الاحكام لتعاقب من قبله • وفي الفتاوى القاضى أن نصب قضا على غلات
المسجد بأمره وان لم يشترط الواقف انتهى (٦) ومنه في التقنية منع الغنار في الوقت
وان كان الوقت متروكاً ومشرفاً لا يتصرف في الوقت الا المتولى لأن المشرف مأمور
بمحق المال لا غير (٧) في آخر باب التولية على الوقت من الاسعاف • وجعل في مسجد
وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بمرتبه وعمارة وبسط البواري والطهر وتعلق القناديل
والاذن والافامة والامانة كان أحلاً لذلك وان لم يكن ظاهراً في ذلك إليه في فضل

في البعده من صلاتها الثانية * (البيد في شرط الزيادة والنقصان وفي استبدال الوقت وفي شرائها المتولى بنفسه الوصف داوا أو مستغلا) * ولو شرط في وقفه أن يزيد في وثيقته من يرى زيادته وإن ينقص من وثيقته من يرى نقصانه من أهل الوقف وإن يدخل معهم من يرى ادخاله وإن يخرج منهم من يرى اخراجه جاز ثم إذا زاد أحداهم شيئا أو نقصه زيدا أو أدخل أحدًا أو أخرج أحدًا ليس له أن يغيره بعد ذلك لأنه شرطه وقع على فعله برأه فإذا أراه وأصله فقد انتهى ما واره وإن أراد أن يكون له ذلك دائما مادام حيا يقول إن قسلا من قسلا أن يزيد في مرتبه من يرى زيادته وإن ينقص في مرتبه من يرى نقصانه وإن ينقص من زاده ويريد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى ادخاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى وأيا به رأى ومثنية بعد مثنية مادام حيا ثم إذا أحدث منه شيئا عاشر شرط لنفسه أو مات قبل ذلك يستتبع الأمر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته وليس لمن يلي عليه بعده شيء من ذلك إلا أن يشترط له في أصل الوقف وإذا شرط هذه الأمور أو بعضها للمتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له أن يفعلها مادام حيا لأن شرطها لتفسير شرط منه لنفسه ثم إذا مات جاز للمتولى فصل ما شرطه ولو شرط هذه الأمور للمتولى مادام حيا جاز له وللمتولى ذلك مادام حيا ولو شرط لنفسه في أصل الوقف استبداله والزيادة والنقصان ولم يزد عليه ليس له أن يجعل ذلك أو شأنه للمتولى وإنما ذلك له خاصة لا تقتصره في الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له أن يفعل إلا ما شرط وقت الصدوق في هذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص في فصل اشتراط الزيادة من الاعفاء * (فرع مهم) * وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين من الواقف إذا جعل لنفسه التبدل والتغير والاخراج والادخال والزيادة والنقصان ثم نفس التبدل باستبدال الوقف هل يكون ذلك محصيا وهل يكون له ولاية الاستبدال فأثبت فيها والتشيخ الوالد الامام حصص ذلك وأن يكون له ولاية الاستبدال لأن الكلام ما أمكن جعله على التأسيس لا يجعل على التاكيد ولقد التبدل يحتمل المعنى المذكور وجعله على معنى يضارعه ما بعده أولى من جعله كدابة وباشي موافقة بعض أصحابنا من الخنفية على ذلك وبخلافه بعضهم من وقف شرح المنظومة لابن الشحنة (١) * قلت أرأيت إذا قال على أن يبيعها واستبدل بينهما فربها حتى مات الذي أوصى إليه أن يبيعها ويستبدل بينهما قال لا يكون له وإنما هذا شرط له خاصة قلت أرأيت أن شرط ذلك لوصيه من بعده قال فلو صه أن يبيعها ويستبدل بينهما قلت أن شرط أن لكل من ولي هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جاز ولو لم يستبدل به قلت أرأيت أن يجعل الاستبدال للرجل آخر سواه قال فالشرط جاز ولو أوقف أن يبيعها ويستبدل بها قلت وللرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم إذا شرط بها الاستبدال للرجل كان ذلك جازا وله من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لأنه كلوكيل لها كان للوكيل أن يفعله فلم يملك أن يفعله قلت أرأيت أن قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجتك عما جعلت اليك من البيع قال فهو يخرج من ذلك وليس له أن يبيع هذه الصدقة بعد ذلك

(١) استبدال الوقت جاز ما لم يكن

مجهولاً منية الحق ع

قلت فلو باع الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فيبيع الواقف أولى من بيعه
ولو باعها الرجل ثم باعها الواقف ~~سكان~~ يبيع الواقف باطلا وانما يتلوا إلى أول البيعين
في مسئلة استبدال الواقف من أتبع الوصائل (عده) وفي الثانية لو شرط أن يبيعها
ويشترى بثمن بعد البعثة أو تصدق بثمنها أو يتصدق على نفسه فهو باطل وقال أبو نصر بطل
الشرط ويصح الوقف (م) وإذا وقف ضيقة على أنه أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى حاجته
قال أبو نصر الوقف جائز والشرط باطل ومن أتى القاسم نحوه وقال أبو بكر الاستكاف
الوقف باطل قال الصدوق الشهيد وهو المختار وفي فتاوى التبيين الوقف والشرط باطلان
هو المختار في الفصل الرابع من وقف التنازخانية شرط في أصل الوقف الاستبدال أو
البيع وشراء أرض أخرى بثمنها مع الشرط والوقف عند الخلف وعند محمد وحلال الوقف
جائز والشرط باطل وقد كراهنا في قول حلال مع الثاني وعليه الفتوى لأن الوقف يحصل
الاتقال من أرض إلى أرض في الثلاثين وقف البرازية (د) وإن كان الواقف حال
في أصل الوقف على أن يبيعها بما يدلى من الثمن من قبل أو يستكثر أو قال على أن يبيعها
واشترى بثمنها بعد أو قال يبيعها ولم يزد على ذلك قال حلال هذا الشرط فأنسد بنفسه
الوقف لأن هذا الشرط ولاية باطل الوقف كأنه قال على أن يطله وانما لا يطل الوقف
إذا شرط الاستبدال بأرض أخرى لأن ذلك نقل ونحوه بل وأجوعا على أن الواقف إذا شرط
الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال أما استبدال
الوقف بغير الشرط أشار في السر إلى أنه لا يملك الاستبدال إلا بالنقض إذ هو أي المصلحة
في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على أن يبيعها واشترى بثمنها أرضا أخرى ولم يزد على ذلك
في القياس بطل الوقف لأنه لم يزد كرامة أرض أخرى مقام الأولى وفي الاستقصان يصح
الوقف لأن الأرض الأولى تصبغ للوقف فيكون ثمنها فاعلم مقام الأولى ولا يحتاج إلى مبشرة الواقف
الثانية فغير الثانية وقفا بشرطه الأولى فاعلمه مقام الأولى ولا يحتاج إلى مبشرة الواقف
بشرط في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لانه لا يملك إذا قل خطأ أو شذت قيمته واشترى بها
عبد آخر بحيث حق الموصى به بالتقدم فيه من غير تعديده وكذا المذبر إذا قل خطأ أو شذت
المولى قيمته يؤمر أن يشتري عبدا آخر فديده وبقولكم الأول إلى بطله فكذلك
هو قائم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لأن هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد
في الأولى دون الثانية في مسائل الشروط من وقف الخالية قلت فإذا شرط أن يبيعها
ويستبدل بها فباعها ثم قال فيها أنه أن يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم يقل لأنها عادت
على غير المالك الأول فإذا عادت على غير المالك الأول فكأنه باع الواقف واشترى بثمنه أرضا
فوقها فليس له أن يبيع البدل لأنه لم يشترط فلو رقت عليه فبيع بعد البيع قضاء فاض له
أن يبيعها ويستبدل بها لأنها عادت على المالك الأول ولو رقت عليه بغير قضاء فاض
فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لأنها عادت على المالك الأول قلت وأما
لو باعها على أن المشتري بالخيار أو البائع بالخيار أو بطل الذي له الخيار بالبيع قال فقد عادت
على المالك الأول وله أن يبيعها قلت وكذلك لو رقت عليه فباعا بغير قضاء أو بغيره قال نعم

(١) وإن شرط في الوقف أنه أن يبيع ذلكم
ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا
يكتفه قال محمد الوقف باطل ومن أتى بوسنة
أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبرى
هو المختار كذا في أوائل الفصل الرابع
من وقف التنازخانية ع

(١) زيد متولس اديني وقت منزل هرول منزل شرانجا استبدال موجوده اديني حاله استبدال ايله جا زولوروي الجواب
اولور متقاري زاده (ترجہ)
وجود شرط (٢٢٠) الاستبدال الجواب علم يجوز متقاري زاده

وقف عقار لا يبيع واستبدال في موقوفات شرعية موجوده اولسه وفي بيعه واستبداله اذن ورمكند قضائي منع ايون امر شريف وارد اولشودر الجواب احدي وخمسين وتسعمائه تارخنده وارد اولشدر أبو السعود (ترجہ)

هل صدر امر شريف بفتح القضاة عن اذنه في بيع الوقف واستبداله وان كانت الموقوفات النعمية لبيع العقار الموقوف وابقيه الموجودة الجواب نعم صدر الامر بذلك سنة احدى وخمسين وتسعمائة أبو السعود

(٢) شرط الواقف عدم الاستبدال للقاضي الاستبدال اذا كان اصل كذا في وقف الاشياء

جواب عن وقف شرط في وقفه عدم

الاستبدال فعاد الوقف صفة متوقفة

للاستبدال هل يصح استبداله أم لا يصح

لمنع الواقف ذلك وما الحكم في

نم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو منع

الواقف من تناوب ابن خييم في الوقف

(٣) وقف سائل عليه غاصب وحال بينه وبين المتولي ومخار التولي عن الاسترداد

فأراد الغاصب أن يدفع قوته كان المتولي

أن يأخذ القبة أو يسأله على شيء يشتري

بأن يؤمنه أرضاً أخرى فيجعله وقفاً

على شرائط الأول لأن الغاصب اذا جدد

يصير بنية المستحق فيجوز أخذ القبة

ككذا في أو اخر فصل اجابة الاوقاف

من الخاتمة

(٤) الفضل من وقف المسجد هل يصرف

الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء

وايه صحيح ولكن يشتري به مستغلا المسجد

ككذا في محبة البراءة

قلت فلو باعها واشترى بغيرها أرضاً فوقها وقتت اليه الأرض الأولى بغير قبضه قال
قد عادت الى الوقت وأما الأرض التي اشتراها وقتها فهي الواجب بغير قبضه
في مسئلة الاستبدال بالواقف من كتابة السائل من أنفع الوسائل (ج) • مسألة دار
الوقف وأخرى انما يجوز اذا كانت في محل واحد وتكون هذه المملوكة شرا من محل
الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة أكثر مساحة وقبضة وأجرة لاستعمال
شراها في أدوية الخلقين لئلا تنها وقتها وقتها للناس اليها (١) في باب بيع الموقوف
من وقف القبة • اذا شرط الواقف أنه لا يستبدل فهل رايه فيه شرطه أو لا نقول
الاصل أنه يجب مراعاة شرطه حدث أمكن لقوله من شرط الواقف كص الشارح يجب
استماعه ولا يترك للضرورة ولا شك أن مقصوده إبقاء الوقف على الدوام فيتمتع شرطه •
وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل هذه المسئلة وقال انه لا تنقل فيها ومقتضى قواعد
المذهب أن القاضي أن يستبدل اذا رأى المصلحة في الاستبدال انتهى قالوا اذا شرط الواقف
أن لا يكون للقاضي أو السلطان الكلام في الوقف بشرط باطل ولا يصح كلام لا تقرر
أعلى • وهذا شرط ذهني فثبت المصلحة للموقوف عليهم وتعليل الوقف فكون شرطاً
لإبقاءه فيه الوقف ولا مصلحة فلا يقبل انتهى وهو مردود لانه لا ضرر في ترك القاضي
وغيره بل فيه مصلحة فلم يعتبر شرطه وأما شرط عدم الاستبدال ففيه مصلحة وهو تأديده ولأن
ما ذكره عارضته فاعداً أخرى ان شرط الواقف كص الشارح ولا يفتى ولا يصح
بنته الطرسوسي ابن خييم في الرسالة المسئلة بالاستبدال (٢) • مثل عن استأجر
داراً وقضاة معلومة فاستبدل بغير بشرطه في أثناء المدة هل تنفس الاجارة بذلك
أم لا أجاب لا تنفس الاجارة بذلك ويستأجر المستأجر واضعاً يده الى الدار المؤجرة الى نهاية
مقدمته لا يجوز لبيع من تناوب ابن خييم • وجعل وقف موضعاً في حصة وأخرجه
من يده فاستولى على الوقف غاصب وباليه وبين الوقف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن القنبل يؤخذ من الغاصب قوته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائط
الاقبل قبيل له ليس يصح الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب باعها وليس
لواقف بنية بصير مستهلكا والشيء المسبل اذا صار مستهلكا يجب له الاستبدال كالفرس
المسل اذا قتل في فصل وقف المتوفى من وقف الخاتمة (٣) • (حك) اجتمع من مال
المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به دار الوقف ولو فعل وقف يكون وقفه ويضمنه (ث)
محمد بن مسلمة أن في بانه يجوز (ث) وهذا السحمان والقياس أن لا يجوز ويشتري
ويبيع بأمر الحاكم ولا يشتري بالثمن حائزاً لا يستقل ويساع منه الحاجة فهو أقرب
الى الجواز في باب تصرفات القيم من وقف القبة (٤) • متولى المسجد اذا اشتري به مال
المسجد حائزاً أو داراً بمالها اذا كانت ولاية الشراء وهذه المسئلة تنساع في مسئلة
أخرى أن متولى المسجد اذا اشتري من غلته داراً أو حائزاً فانه اذا دار وهذه الحائزات
هل تلحق بالحائزات الموقوفة على المسجد ومعناه أنه لا تصرف وقفاً اختلف المشايخ فيه
قال الصدر الكشي المختار أنه لا تلحق ولكن صغير مستقل المسجد وهذا لان الشراء

التي تتعلق بها لزوم الوقف وصحته حتى لا يجوز نسخه ولا يسهل ويحدث من ذلك هتكا
 فلم يصح وقفا فيصور بيعه في التاسع عشر من وقف الأخيرة * المتولى اذا اشترى
 من غلة المسجد حاقنا أو دارا أو مستغلا آخر جاز لان هذا من مصالح المسجد فان اراد
 المتولى أن يبيع ما اشترى وبيع اشتقاقيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع فان هذا صار
 من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري يذ كرشيا
 من شرائط الوقف فلا يكون ما اشتراه من أوقاف المسجد في باب الرجل يصعد داره
 مسجدان من وقف الشافعية * (السابع في عبارة الوقف وفي البناء والغرس فيه وفي صرف
 أحد الوقفين على الأثر وفي بيع البناء المهدوم وفي الاستئذنه على الوقف) * قال
 والذي يدل عليه من ربح الوقف عبارة شرط الواقف أو ما هو أقرب به الى العبارة وأعم
 الى الصلصة كالامام للمسجد والمدرس المدرسية يصرفهما قدرتهما ثم السراج
 والبساط مكن ذلك الى آخر المصالح انتهى وظاهره تقديم الامام والمدرس على جميع
 المستحقين بلا شرط والتسوية بالعبارة تقتضي تقديمها عند شرط الواقف أنه اذا اشاق
 ربح الوقف قسم الربع عليهم بالحقبة وأن هذا الشرط لا يعتبر من وقف الصرا لاني
 في شرح قوله يجوز بيعه من غلته * والواجب أن يد من غلة الوقف بعبارة شرط الواقف
 ذلك أو لم يشترط اذا كان الوقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وان كان
 الوقف على رجل بعينه وآثره للفقراء فهي في ماله أي ما فضل من حال حياته ولا تؤخذ
 من الغلة الا أن الوقف اذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبهم بالعبارة لكنهم وغلة الوقف
 أقرب أموالهم فتجب فيها والعصارة وان لم تكن مشروطة في الوقف تصافى مشروطة
 اقتضاء لان مقصود الواقف ادوار الغلة مؤيدا على المسكين وهذا المقصود انما يحصل
 باصلاحها وعمارتها وان كان الوقف على رجل معين يمكن مطالبته بالعبارة بطالبها
 ولا يصبر شيء من الغلة لاجلها لانه معين يمكن مطالبته وانما تستحق العبارة عليه بقدر
 ما يقع الوقف على الصفة التي وقف المالك وان خرب بيت على ذلك الوصف لانها بصفتها
 صارت غلتها مستحقة الصرف الى الموقوف عليه ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك
 في الصحيح لان صرف الغلة الى العمارات لغرضه ابقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة فوجب
 صرف الغلة الى مصرفها وهو الفقراء (١) ولو وقف دار على سكنى ولده فالعبارة على
 من له السكنى فان أبي من ذلك أو كان فقيرا ابرها المالك وعمرها بأجرها فاذا عمرت ذهالى
 من له السكنى لانه لم يصرفها لعل حق الوقف وحق صاحب السكنى أصلا ولو عمرها بآخر
 حق صاحب السكنى وتأخير حقه أدى من ابطال حقه ما من كل وجه ولا يصح الا في حق
 العبارة ولا يكون اباؤه مضايلا لحقه ولا يصح ايجارة من له السكنى لانه لا ولاية عليها
 وصرف المالك تقضه الى عبارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسه حق يحتاج الى
 عبارة يصرف فيها فان احتاج اليه في الحال صرف اليها والا فخله لوقت الحاجة وان
 تعذر اعادته الى موضع يبيعه بصرف غلته الى المربة صر فالبلد الى مصرفه المبدل
 ولا يقسم النقص بين مستحق الوقف من وقف الكافي شرح الوافي لمنها * ولو دخل

(١) ولو وقف دارا على سكنى شخص بعينه
 فالعبارة عليه ولو أبي أو عمرها المالك
 بأجرها ولا يصح ايجارة من له السكنى لانه
 غير ناظر ولا مالك لكن المالك يؤجرها
 له أو لغيره فبعمرها بأجرها بقدر ما تفي
 على الصفة التي وقفها الواقف ولا يزيد على
 ذلك الا برضا من له السكنى لانها بصفتها
 صارت مستحقة له قدرته الى ما كانت وان
 كانت وفاة على الفقراء فكذلك في رواية
 حتى لا يزيد على ما كانت وفي رواية يجوز
 والاقل أصح كذا في وقف الزاوي غلة

(١) قلت أرايت هذا الرجل الذي جعل له
السكنى ان مات بعده ما يباحا حال الذي
تبعه ميراث لورثته دون أهل الوقت
وبذلك لورثة هذا الرجل اوقعوا هذا
البناء كذا في باب الرجل يقب دارا على
أن يتركها قوم بسمهم من وقف
الاعقاب على
(٢) نأزير الحائض أن يصلح أحفادها
ذلك كالأزار ومنه قوله أزد حيطان
الدار الموقوفة مغرب

سكنا أو أحدهما واحد تكون مرتها أو إصلاحا على من بدأه الواقف بالسكنى (١)
وإطلاقه رتفا مرتة لا يخفى عنها على ما يقع من غير ما لا يترتب من ذلك ولو أوزر (٢)
الأول خطا بها أو أدخل جدوا على سقها بالاعمال انكسر منها ثمانيات واشتقت الدار إلى
الثاني يكون ذلك لورثة الأول ويقال لذلك ان شئت فادع الهم قيمة ذلك ويكون ملكا ثالثا
ولا أي وإن لم يمتدح قيمة ذلك فهو يمتدح الهم قيمة ذلك من الأجرة ثمرة ومكالم الملك ولو
انتمست وقال الأول أنا فيها أو سكنها كان له ذلك وأما ما يكون البناء لورثته وقال لهم
أرضوا انتم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها أن ما ربه لا يمكن تخليه أو
غيره إلا بضر ويختلف البناء فإن كله لهم فلم أخذه وليس للثاني أن يتكلم فيه بغيره بدون
رضاهم ولو جسدوا الأول أو طين سطوحها ثم مات لا يرجع ورثته بشئ لا ما لا يمكن
أخذ منه حتى يحكم الهالك في ضل في وقف دار على سكنى أولاده من الاعقاب
وفي الظهور به فإن كان المشروطه السكنى رتم حيطان الدار الموقوفة بالأجر وجسدوا
أو أدخل فيها أحد أعمام مات ولا يمكن نزاع من ذلك إلا بضر بالبناء فليس للورثة الأخذ
بشي من ذلك ولكن يقال المشروطه السكنى بعده ضمن لورثته قيمة البناء وليس السكنى
فإن أي أوجرت الدار وصرفت الفل إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء فإذا وقت غلته بقيمة
البناء أعدت السكنى إلى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقطع ذلك وعنده
وإن كان مائة الأقل مثل قميص الحيطان أو طين السطوح أو ما أشبه ذلك ثم مات
الأول فليس لورثته أن يرجعوا بشئ من ذلك إلا يرى أن يرسلوا واشتروا دارا وجسدوا
وطين سطوحها ثم اشترت الدار لا يكون للمشتري أن يرجع على الباقي بقيمة الحصص والطين
وإنما يكون له أن يرجع بقيمة ما يمكنه أن يقضه ويملك بقضه إليه انتهى وجعل في المتيقن
مسئلة ما إذا جرها ومات فظهر ما إذا جرها بغيره بغيره من وقف البصر الرائي وظهر
كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا تكون العصا عليه بناء على أن من له الاستغلال
لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في الغزاة وفي فتح القدير
بقوله وليس الموقوف عليهم الدار سكنا بل الاستغلال كما ليس الموقوف عليهم السكنى
الاستغلال انتهى من المحل المزبور (٣) ولو جسدوا على رجل وأولاده وأولاد
أولاده أبدا ما تناسلوا فإن تقطعوا على الفقراء ثم بنى واحد من أولاد الأولاد الموقوف
عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وجسد البعض وبسط فيه الأجر فطلب منه
الاسترخصه ليسكن فيها فخصه منها حتى يدفعه حصته مما أفق فيها ليس له ذلك والطين
والجسد منارها الموقوف له أن يتقاضى الأجر حاله وإنما يتقاضى الأجر إذا لم يكن في تقضه
ضرر بالوقف كن في المساقاة المسجل فله رخصه إذا لم يضر بالبناء القديم والأفلا في باب
ما يتعلق بعمارة الوقت والبناء والقرص منه من وقف القنينة (٤) دار لسكنى الإمام
هذه ما وسانها لنفسه ويقضها من انقضاء القديم لم يكن له بيع البناء إن بناها كما كانت
من المحل المزبور (٥) قلت أرايت سكنى هذه الدار وإن كان جعل فيها الرجل بعد هذا الرجل
الأول فقال أنا أعطى قيمة البناء وأبي أن يدع الورثة برفعون البناء قال ليس له ذلك

(١) مثل عن استأجر دارا وقفان من مزرع شريفة مذكورة بأجره المثل ثم إن المستأجر تعدي على بناه أو رده وبيع وعمر غيره بحسب ما أراد فهل يلزمه هدم بنائه وإعادة العين الموقوفة كما كانت عليه أجاب أن كان ما عمره فيه نفع كان عليه الوقت ولا يرجع له بما أنفقه وإن لم يكن فيه مطلقا يلزمه هدمه وإعادة الوقت إلى ما كان عليه من وقت (٢٢٢) فتاوى ابن نجيم ج ٤

(٢) سئل بيني في أرض الوقت فهو الوقت أن يشاء من مال الوقت أو مال نفسه وقواه للوقت أو لم يشأ وإن بقي لنفسه وأنه يد عليه كان له يومئذ على المالكين جائز أو لوري الجواب أولو أو السعود (ترجمة)

هل يجوز أن يعمل بهذه المسئلة الجواب نعم يجوز

وإن لم يكن متوليا فإن بيني باذن المتولي ليرجع فهو وقت والأقرب بين الوقتين فروق وإن بقي لنفسه أو أطلق رده فهو بشرط وإن أخر فهو المبيع للمالك فليترص إلى خلاصه وفي بعض الكتب الناظر في ذلك يأخذ بالتقنين للوقت متوقفا وغير متوقع بمال الوقت كذا في أوائل الوقت من الأشياء ج ٤

(٣) سئل عن المستأجر إذا بيني في أرض الوقت باذن القاضي هل أن يرجع في الأجرة هل يكون البناء للوقت ويرجع بما أنفق في العمارة أجاب نعم يكون البناء للوقت ويرجع بما أنفق من فتاوى ابن نجيم ج ٤

(٤) زيد متولى أنفسه وقف رده وقاهزبه متولى منعه فاد أو لوري الجواب أولو ضروري وأما بقى أو السعود ج ٤ (ترجمة)

لو أراد زيد أن يغير بئر في أرض موقوفة بلا إذن متوليه أو هل للسولي أن ينعنه من ذلك نعم نعمه إن حصل منه ضرر سئل عن رجل استأجر أرضا وقفان الناظر مقصود عمله له أن يغير فيها الإختار بغير إذن الناظر أم لا بغير إذنه أجابه الفرس يدون أن الناظر لم يضر الفرس بالأرض من فتاوى ابن نجيم ج ٤

والمنا الموقوفة دون هذا الرجل لأن يطلو من ذلك على شيء وهذا على قياس قول أبي حنيفة في القصب في باب الرجل يفتل دار على أن يسكنها القوم يسكنهم من وقت هلال (ص) حاشيت وقت بيني فيه ما كنته بلا إذن متوليه وقال أنفق كذا وكذا لو لم يضر نفسه ببناءه القديم رفعه وهو لساكن وما يضر نفسه فهو الذي ضيع ماله فليترص إلى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مانعا من صحة الأجرة من غيره إلا لأجله على ذلك البناء حيث لا يخلو نفسه ولو اضطلحو على أن يعمل ذلك للوقت بين لا يجوز أكل التقنين متروعا أو مبينا فيه ص (١) ولو بيني بأمر متولى على أن يرجع في غلة الوقت فالبناء للوقت ويرجع بما أنفق في أحكام الله حارة في الأوقاف من الفصل الرابع والثلاثين من المصولين (عدة) المتولى بين في عرصه الوقت لو بين من مال الوقت فهو الوقت ويكفي ذلك لو لم يضر كذا كان للوقت (٢) بخلاف الوقت ولو لنفسه من ماله فلا أثر له ذلك ولو لم يضر كذا كان للوقت (٣) بخلاف أجنبي بين في ملك غيره ولم يضر كذا فانه لو بين من ماله على ما ذكر (٤) غلة المستأجر بين في دار الوقت على أن يرجع في الغلة فله الرجوع (٥) قيل المسئلة السابقة من المصولين رجل وقض خبيرة على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم إن الوقت غرس فيها خبيرا قالوا أن غرس من غلة الوقت أو من ماله نفسه لكنه ذكر أنه غرس للوقت يكون للوقت وإن لم يضر كذا أو غرس من ماله نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفا ولا غرس في المسجد يكون المسجد له لا يفرس نفسه في المسجد (٦) أرض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المتولى وطرح فيها السريق وغرس الأشجار ثم مات المستأجر فإن الأشجار تكون لورثته وتزهر الورثة بقلعها وأداس الورثة الرجوع بما زاد السريق في هذه الأراضي عندنا في فصل الانحصار من وقت الخبيرة (٧) غرس خبيرة في أرض موقوفة على الرباط وقام عليها فسقها وتعهدها حتى كبرت ولم يضر كذا الفرس أن الرباط قال الفقهاء أبو جعفر أن كان هذا الرباطي يلى تساهل الأرض الموقوفة على الرباط فالخبيرة تكون وقفا وإن لم يكن له ولاية الوقت فالخبيرة تكون للفقراء وله أن يرضها (٨) مسجد فيه خبيرة الفتح قال بعضهم يباح لقوم أن يقطروا به هذا الفتح والصحيح أنه لا يباح لأن ذلك صار للمسجد يفرس إلى عمارة المسجد من أجل المزبور (٩) وفي القصة يجوز للمستأجر غرس الأشجار والمسكوك في الأراضي الموقوفة إذا لم يضر بالأرض بدون صريح الأذن من المتولى دون خسر الجباة (١٠) وأما يحمل للسولي الأذن في غرس خبيرة في أرض موقوفة على مصلحتها قلت وهذا إذا لم يكن له حق في قراءة المسماة وقتها أمّا إذا كان لا يجرع الحفر والفرس لوجود الأذن في مثله من وقت البصر الرائي (١١) بناء الحائز من غلة المسجد هل يجوز ذكره يجوز مطلقا والمسئلة على وجهين أما أن يكون في البناء مسئلة المسجد أم لا يمكن في الوجه الأول لأبأس به لأنه من جهة البناء وتقسيم المسئلة أن يكون أوسع لقوم وفي الوجه الثاني لا وتقسيم عدم المسئلة أن يكون المسجد في موضع جمع كل أهل المسجد إذا كان

(١) أما بناء المتارفين وقتنه شرط الواقف فيجوز أن لم يعرف شرطه أن كان لا وقف سعة وفي بناءه مصلحة تقوم بأن يسمع الأذان به كل اليوم يجوز والا فلا كذا في مختارات التوازل بعد

(٢) ولو أن قيم المسجد أراد أن يفي حوائث في حريم المسجد ونشأه هل العقبة أبو الليث لا يجوز له أن يجعل شيئاً من المسجد مستقلاً كذا في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخليفة كذا في الأصناف والتوازل بعد

(٣) به أن ابن نجيم وكذا في المرسوم يجبي اقتدى به

(٤) بنى رجل مسجدين وعين مصالح كل منهما ووقف كل مرسوم بعض الموقوف عليه بأن تنقص مرسوم امام أحد المسجدين أو يؤذيه مثلاً بسبب كون وقفه خراباً أو لما حكم أن يصرف من فاضل الوقف إلا تبرأه لانهما حينئذ كشي واحد وإن بنى رجلان مسجدين أو رجل مسجداً والآخر مدرسة ووقفاً لهما أو قافلاً لا يجوز لهما أن يصرف من فاضل وقف أحدهما إلى الآخر كذا في البرازية من وقف الدور لمصالحا بعد

بغير المناسبة (١) في باب اقتضاء المسجد والتصرف في رقبته من التعيين والمزيد استأجر حاققاً موقوفاً على الفقراء وأراد أن يني عليه غرفة من ماله ووقف بها من غير أن يني في أجرة الخانوق على قدر ما استأجر فانه لا يطلق له البناء إلا أن يني في أجره حينئذ يني على مقداره لا يضاف على البناء القديم من الضرر وإن كان هذا حاققاً لا يكون معطلاً في أكثر الأوقات وأما رغب فيه استأجر لأجل البناء عليه فانه يطلق ذلك من غير زيادة في الإبر لا في مصلحة الوقف من آخر وقف الأخيرة مسجداً منهم وقد اجتمع من غلته ما يحصل له البناء حال الخصاف لا ينفق الغلة في البناء لأن الواقف وقف على مرته ولم يأمر بأن يني هذا المسجد والقنوي على أنه يجوز لنا بناء تلك الغلة في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخليفة • ضبعة موقوفه على مسجد على أن ما يفضل من حجارة المسجد فهو لفقراء حاجتكم الغلة والمسجد لا يحتاج إلى الصدارة للصلل هل يصرف شيء من تلك الغلة إلى الفقراء بكلمة وفي ذلك والصحيح ما قاله القسبة أبو الليث أنه ينظر أن اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضبعة والمسجد إلى العمارة بعد ذلك • كن العمارة منها ويترك شيء تصرف تلك الزيادة إلى الفقراء في الوقف على القربان من وقف الخليفة وكذا في أهل المزبور • قيم المسجد إذا أراد أن يني حاققاً في حصة المسجد وأما لم يجوز ذلك لأن فيه جعل المسجد مسكناً وفيه إبطال مرسته والقناصع للمسجد فنياً خذ حكمه (٢) من وقف تهذيب الواقعات تقلل من التوازل • لو لم يكن للمسجد أوقاف واحتاج المسجد إلى العمارة لا بأس بأن يؤجر بها من المسجد في أواخر الثالث عشر من القسوة • مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس التبرأ أن يخلط غلتها وإن خرب حاققاً منها فلا بأس بعمارة من غلته حاققاً آخر لأن الكل للمسجد سواء كان الوقف واحداً أو مختلفاً لأن المعنى يجتمعها في الباب الثاني عشر من وقف الكرماشي وكذا في الحط والخلاصة • ولو خرب أحد المسجدين في قرية واحدة قلل القاضي مصرف غلته إلى عمارة الآخر إذا لم يعل بأنه ولا ورثته وإن علم بصرفها هو بنفسه قلل أن شاء كما مر في باب المساجد من وقف القنية (ط شخ) • حوض أو مسجد خرب وتفرق الناس عنه فقاضى أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر أو حوض آخر (٣) وفي شرحه لا زبادات والمسجد إذا استخفي عنه المسارن ولا يصلح فيه أن يخرّب ما حوله يعود إلى صاحبه كما كان أن كان حيا أو ورثته أن كل ميتاً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يني مسجداً أبداً فأما أوقاف المساجد فإن كان يني المسجد ومتخذها واحداً تكون ميراثاً وان كانوا جماعة تصرف إلى أقرب المساجد في تلك الجهة لأن قصد الواقف في الأول عمارة مسجد وفي الثاني عمارة الجهة والصرف إلى مسجد آخر في الجهة عمارة من أهل المزبور • وقد تفرق قسارى خوارزم أن الواقف ومحل الوقف أحق بالمهية أن اقتصدت بأن كل وقفان على المسجد أحدهما إلى عمارة الآخر والآخر إلى امامه ومؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر قتلته المرسوم (٤) للساكن الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح إلى الامام والمؤذن باستصواب أهل المصالح من أهل الجهة أن كان الواقف مقصداً لأن غرض الواقف احياً وقسمه وذلك يحصل بما قلنا أو أماً إذا اختلف الأوقاف وأما اقتصد

الواقف واختلف الجهة بأن يمدية ومسجد ومن لكل وقفا وفصل من غلة أحدهما لا يتبدل شرط الواقف وكذا إذا اختلف الواقف لجهة واحدة بقبح شرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العتبات أحكام الوقف ورعاية شرط الواقف في آخر نوع في المنقول من الثالث من وقف البرازية • وفي المسح إذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل الجهة عن الصلاة فيه بقي مسجد اعتدلى يوسف وهو قول أبي حنيفة وفي حال الشافعي ومالك ولا يتقلد إلى ما يليه أن كان حيا ولا إلى الورثة أن كان ميتا • وقال أحمد بإزالة وقفه وصرف الغلة إلى مسجد آخر وعنه أبي يوسف يقول إلى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود إلى مكان الباقي (١) لسان الحكماء من كتاب الوقف • حاوثة هو وقف صميم احترق السوق والحاوثة وصار حال لا يتخفف به ولا يستأجر من البيت يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق بطل الوقف يصير معانا ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاه صميم على مقبرة معلومة غريب هذا المنزل وصار حال لا يتخفف به بقا من قبل ومجربون فيه ثامن ماله بقراذن أحد فالس لورثة الواقف والميتا لورثة الباقي • ومن هذا الجنس وقف صميم على أقوام مسجون غريب ولا يتخفف به وهو بعيد من القرية ولا يرغب أحد في عمارته بطل الوقف ويجوز زعمه (٢) في مسائل الوصية من وقف الخيرات • المسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك إلى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن إلى آخر جاز (٣) قبيل وقف المريض من وقف الخاتية • أهل المسجد باعوا غلة المسجد أو وقفه بقراذن القاضي لا يصح وهو الأصح • مسجد عتيق لا يعرف بأنه خرب فاحتج به مسجد آخر ليس لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا ببقية في مسجد آخر لأنه على قول أبي يوسف هو مسجد أحد • وفيه يقضي من وقف خاتية المقي • وفي فتاوى القاضي ظهر الدين بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده وكذلك الانبعاث المرفوعة لا يجوز بيعها قبل القطع ويصور بعده وان كانت الانبعاث مرفوعة يجوز بيعها قبل القطع وبعدة من الفصول السادسة وكذا في السائر خاتية والبحر • (جو) أهل مسجد افترقوا وتدعى المسجد إلى الخراب وبعض المتغلبين يستولون على خشب المسجد فله يجوز أن يباع الخشب بأذن القاضي ويعمل الثمن ويصرف إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد • قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض المرقف ولا يتخفف به المارة • وفي أوقات حال يجوز صرفها إلى رباط آخر يتخفف به المارة لأن الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة • ويحصل ذلك في الثاني في التماس من وقف تصد الفتاوى •

حوادث مال بعضها إلى بعض والأول منها وقف والباقي ملك والمتولى لا يعود الوقف قال أبو القاسم أن كان وقف غلة سكان لأصحاب الخواجات أن يأخذوا القيم بتدنية الخاتمة المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقوف غلة فيد القيم رفقوا الأمر إلى القاضي لأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس له أن يستدين بغير أمر القاضي • كذلك الخاتمة من وقف البحر الرافق • ليس للقيم أن يستدين على الوقف في اصلاح الوقف بغير أمر القاضي • وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقوف غلة فيضاح إلى

(١) والقوى على قول أبي يوسف كما في السراجة والمنية •

(٢) وقفاتهم وليس من الغلة ما يمكن عمارته بطل الوقف وعاد تقضى البناء إلى الواقف أو إلى ورثته وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة حل يعمل بهذه المسئلة الخواب لهم بعمل بها من يعمل معناه ويطالع على ما أراد بها من الحكم الشرعي وأما من ليس كذلك فيعمل عنها وعن النظر إليها من فتاوى أبي السعود •

(٣) سئل عن المسجد إذا خرب وليس له ما يصير به حل يصير بانقاضه مسجد آخر أم لا أجاب أن عرف ببناءه وأورثته أخذ الانتفاع والانتفاع بها وإن لم يعرف فحصر به مسجد آخر من فتاوى ابن نجيم في الوقف •

أنهم من الوقف وليس من الغلة ما يعاد به بناءه دفع التقضى إلى الواقف أو ورثته • احترق حاوثة الوقف والسوق وصار بها لا يتخفف به بطل كونه وقفًا وعاد إلى الواقف أو ورثته وكذا حوض القرية أو المسجد خرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل الجهة • وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة يحذف على فقير ثم يشتري منه ويتخفف به • كذلك البرازية يقتل الخناس من الوقف • وسئل أن لا يجوز لأهل الجهة ويجوز رأى القاضي لأنه يختلف فيه وفعل القاضي يرفع الخلاف تأمل •

المقرن ولا يستدانه أثناء إذا كان الوقت فيه غائط من حال نفسه لاصلاح الوقت لكنه
 أن يرجع ذلك في غلة الوقت في باب الرجل يصعل دارة يصعد من وقت الخبثية (هـ) (جـ)
 الاستدانة لصلاح الوقت عند الضرورة هل يجوز أن أمر الوقت يجوز وإن لم يأمر نكحوا
 فيه والمختار أنه يرجع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة (١) وفي شواهد
 القاضي عليه الذين والأحوط في مثل هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم إلا
 أن يكون يعطيه ولا يمكنه الحضور وتحبس يستدين بنفسه في السابغ والعشرون من
 فصول للمعمدين وكذا في القصولين • والذي يظهر لنا في ذلك أنه أن أمكنه القرض بدون
 ربح فلا يهدل إلى ما فيه ربح وإن لم يمكن إلا بربح أصحها القاضي وفعل ولا أدى إلى
 شراب الوقت خصوصاً في زماننا الذي قل فيه من يقرض الدرهم بدون معاملة شرح
 الوهابية للمصنف فلو عدمه ولم يكن فيه غلة للمعاملة في الحال واستقرض العشرة بثلاثة
 عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً بثلاثة دنانير يرجع في غلته بمشروء وعليه الزيادة
 في باب تصرفات القيم من القنية • (الناس في تصرفات المتولى وضمانه وفيما يقبل قوله
 وفيما لا يقبل وفيمن يستحق الوثيقة ومن لا يستحقها وفيه مسئلة النياحة عن الوثائق) •

فإن قلت إذا شرط الوقت ناظر أو واجباً وأصير قائماً على كل منهم قلت الأمر والنهي
 والتدبير والهتود وقبض المال ونفقة الناظر وجع المال من المستأجرين هـ لابساً أو
 نراجاً ونفقة الجاني وتقدار المال ووفقه ونفقة الصريف • فإن قلت فهل لابساً أو صوي
 على المستأجر وهل له اجارة المستفقت لا لا يتوكل الناظر وهذه الموثائق اثنتان على
 العرف فيها كاذرة في فتح القدر في المنصرف وأما بيان ما له فإن سكن من الواثقة
 المنصوب ولو كان أكثر من اجرة المثل ولو كان منصوب القاضي فله أجر مثله واختلوا
 هل يستحق بلا تعيين القاضي فنقل من القنية أولاً أن القاضي لو نصب قياماً لطلبه وإليه
 أجران في فسيحة فلا شيء • وثانياً أن القيم يستحق أجر مثل صبه سواء شرطه القاضي
 أو أهل المحلة أجزأ أو لا لأنه لا يقبل القرومة ظاهراً إلا بالخدمة والاجرة والمعهود كل شرط
 (٢) من وقف البصر الرائق • وليس لأحد الناظرين التصرف دون الأمر عند ما خلافا
 لا يوجب وفي الخاتمة ولو أن تعيين في وقف أقام كل واحد منهما قاضي بلدة غير قاضي بلدة
 أخرى هل يجوز لكل أحد منهما أن يصرف دون الأمر قال الشيخ السبكي الزاهدي
 ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحداً من هذين القاضيين أراد أن يعزل
 القسيم الذي أقامه القاضي الآخر فإن رأى القاضي المصلحة في عزله سكن في ذلك
 والأقل انتهى وفيه دليل على أن القاضي عزل منصوب قاضي آخر بغير شبانه إذا رأى
 المصلحة انتهى فإن قلت هل لأحد الناظرين أن يؤثر الأمر قلت لا يجوز ذلك في الخاتمة من
 كتاب الوصايا لو باع أحد الوصيين صاحبه شيئاً من التركة لا يجوز عنه أي حقة ومعدلات
 عنه هـ لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف انتهى والناظر انما يصح أو وكل من أهل
 المزجور قبيل المسئلة المزجورة بوقفة • (صطخ) ليس للمتولى إبداع مال الوقت والمسجد
 الأيمن في صاله ولا قرأه فلا قرأه ضمن وكذا المستقرض (٣) ودكر أن القيم لو أقرض

(١) والمختار ما اختاره الصدوق والشهدى أبو
 القسادة أن يمكن بدقن الاستدانة رفع إلى
 القاضي بناءً عليه بالحقبة يرجع إلى القلة
 وعلمه في (ط) كذا في تصرفات القيم في
 الأوقاف من وقف القنية •

(٢) في السراجية من مبسوط نقر الاسلام
 وإذاعات من وقت غلة من بيت المال
 حتى الشرع وأجاز الاسلام كالأمانة
 والتأذين وغير ذلك ما فيه صلاح الاسلام
 والمسلمين والله سبحانه يراهم ويعلمون
 حتى الشرع وأجاز الاسلام كما يراهم
 ويقيم الأب فلا مأم أن يعطى ونظيفته
 لا بناءً على ما فيه ربح لمصلحة المقصود
 والتجديد فلا يربحهم والامام حرب تلف
 الموقوف باذن الشرع والشرع أمرها يشاء
 ما كان على ما كان كائناً ما كائناً لا لغيرهم
 من خزانة الروايات من باب بيت المال
 ومعلومه •

(٣) مثل من الناظر إذا أجاز المستأجر من
 تنقضي من الاجرة هل يصح إقراره وبسري
 على الوقت أم لا أبواب لا يشترط إقراره على
 الوقت ويضمن من فتاوى ابن نجيم •
 ولو أجاز القيم المستأجر عن الاجرة بعد
 علم الحق نصح الدعاة عند أبي حنيفة
 وعبدوي يضمن في تصرفات القيم من حاوى
 القنية •

مال المسجد لأخذه عند الحاجة وهو أرز من أمساكه فلا بأس به • (عده) بيع المتولى أراض مافضل من غلة الوقت لأرز في السابيع والعشرين من الفصولين • وأشار المؤلف إلى أن نقاضي ولاية أراض مال الوقت كإجماع الفصولين فيسبيل جسد المتصميم من الجرارائق • (حجج ب) بطلب القيم أهل الجهة أن يقر من مال المسجد للأمام فأبى فأمره القاضي فأقره ثم مات الإمام فبطلت البيعتين القيم (ج) مثله في تصرفات القيم من القنية • وفي الجواهر ظالم طمع في حال الوقت فاته لا يجوز لقضولى أن يدفع البسمة شيئا ليقبى الباقي بمفوطها هذا ما ذكره الصبيح بخلاف الوصى حيث لم يمكن دفعه حسلا • لا لأصلاء ولم يضمن من وقف نقد القضاوى في النظام من ملصقا وكذا في وصايا النقة البرهانية • ولقيم صرف شيء من مال الوقت إلى كتابة الفتوى وبها حضر الدعوى لاستئصال من الوقت في باب تصرفات القيم من وقف القنية • وفي البرزاية يتم الوقت أنفق من ماله في الوقت ليرجع في غلته الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو أذى لا يكون القول قوله المتولى إذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقت لذلك فإن شرط الرجوع يرجع والا فلا انتهى وفيها أيضا تسليم المسجد اشتري شيئا لمئة المسجد بلا إذن الحاكم رجلا لا يرجع على الوقت انتهى وظاهره أنه لا رجوع في مطلقا إلا بإذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أولا سواء رفع إلى القاضي أولا سواء برع على ذلك أولا من وقف الجرارائق • (يق) أذى وصى أو قيم أنه أنفق من مال نفسه وأراد الرجوع في مال التيمم والوقت ليس بذلك أذى حتى يتأنف نفسه على التيمم والوقت فلا يصح بغيره الدعوى هذا هو الأذى من مال نفسه فلا واذى الانفاق من مال الوقت والتيمم فلا واذى نفقة المثل في تلك المدة صدق في الرابع والثلاثين من الفصولين • (د) ولو استعمل المتولى مال الوقت حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال الوقت لا يبرج عن العهدة لأن الواحد لا يصلح أن يكون مملوكا ومقتلا والمصلحة أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يصيب جلا يدفع إليه ثم يدفع ذلك الرجل إليه ولو أنفق في عبادة الوقت يبرج عن العهدة في تصرفات المتولى من حصول العمادة • (هـ) القيم ضمن حال الوقت بالاستعمال ثم صرف قدر الضمان إلى المصروف بدون إذن القاضي يبرج عن العهدة في تصرفات القيم في الأوقاف من القنية وكذا في البرزاية • ولو خلط المتولى ماله بالوقت لم يضمن وقبل يضمن ولو خلط مال الوقت بماله بالوقت لا يضمن • (و) في السابيع والعشرين من الفصولين • لو كان في يد رجل أوقاف مختلفة فخلط أموال الأوقاف وغلط الوقت كان ضامنا • (ز) وكذا البائع والمسا إذا خلط أموال الناس والخصان إذا خلط سنطة الناس للأى موضع يكون الخصان مأذونا بالخلط عرفا في فصل أداء الزكاة من الخانية • إذا أضر الوقت أوقفه أو وصى الأوقاف والأقاضي أو أمينه ثم قال قبضت الفلانة فضاء أو تزقت على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول له مع يمينه • (ح) في الباب التاسع عشر من وقف الكرملى • نائب الناظر كره في قبول قوله فلا واذى ضياع مال الوقت أو تفرقه على المستحقين وأنكروا فالقول له كالأصل يمكن مع يمينه من دعوى الجرارائق • قال قلت إذا قصر

- (١) المتولى خلط أموال أو خلاها بمختلفة
 بضمن في الكراهية والاستحسان من
 القنية •
 يضاف إلى الفصولين موافق لما في
 الخانية
 (٢) لأن الخلط استعمال فكون سبب
 الضمان للأى موضع جرت العادة والعرف
 فظاهر إلا بالاذن بالخلط كما عرفت العادة
 بالإذن من أرباب الخطة للخصان بالخلط
 ولا عرف في حق السامرية والبايعين كذا
 في ركعة الواقيات الحسامة •
 (٣) وأحق أبو السعود أن يقول أن كل
 قاض ما يذكر لا يقبل قوله في صرف مال
 الوقت بيمينه •

(١) المشهور عند علماء زماننا أن المتولي إذا مات مجهلاً فإدراهم المورثة التي هي أصل الوقف لا يضمن ويصع من شيع الإسلام ولا يابى السوء أنه قال رأي على الضمان لكن لما لم يكن وقفة الإدراهم والمسائل المتعلقة بما ذكره في الكتب لم تذكر في الكتب المستقلة في الكتب وجدت مسئلة في الكتب المعتمدة وهي أن (١) الواجب إذا شرط أن يستبدل الوقف ويصاع ويشترى بغيره أرض فانه جائز

عند أبي يوسف بعد ما به الترتيب إذا مات مجهلاً تلك الأدوار التي هي من الوقف بغير الاتفاق وقت المصلحة على رأي وأيضاً لتعليق عدم ضمان فله الوقف إذا مات مجهلاً لم يلزم صرفه إلى مصادرة غير ما زكى الإدراهم التي هي أصل الوقف فأن أصل الوقف لا يصر في هذا يحصل من سلك الإسلام في الواجب إذا شرط في الإدراهم المورثة شرطاً وانفسه المتولي فانه يلزم الضمان قال شيخ الإسلام وهذه المسئلة أينا غير مذكورة في الكتب لكون وقفة الإدراهم غير مذكورة لكن استنبطت من مسئلة ذكرت في كتاب الوكالة وهي أن الوكيل إذا خالف شرط الموكل بغيره الضمان فغايض فيه المتولي وكيلاً اتام من جانب الواجب فاجوز أي أبي يوسف ومن جانب الفقهاء كاهوراي محدودي كلا التقديرين يكون المتولي ومسكلاً تخالفته ترجيح إلى مخالفة الوكيل فليزم الضمان هذا ما ذكره شيخ الإسلام أقول على رأي محدودي أنه يكره أن ناقش بأنه ليس للفقهاء شرط حق بمخالفة المتولي بل الشرط للواقف والمتولي ليس بوكيل من جانبيه ويمكن دفعه تأمل من خط سعدى اقتدى به

(٢) أي في صورة لشرط الواجب غشاه دشم ثم يصرف الفائض إلى الفقراء ولم يظهر الخ فأن دفع اليهم ذلك ضمن وإذا ضمن بشيء أن لا يرجع على المستحق بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياساً على مودع الابن إذا اتفق على الابن بغيره وبغير إذن القاضي فأنهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابن قالوا لا ملكه للضمان

الموتى في شيء من مصالح الوقف هل يضمن قلت ان سببنا ان عين ضمانه وان كان في مال في الذمة لا يضمن قال في الفتية انهم لم يجدوا في الجسد قبل ضمانه التمسح حتى ضاعت شبهة ويضمن المسترى القسم من الدمان وهذا وقع الثمن ثم أقبل الدمان لا يضمن انتهى وفي البازية استمع المتولي عن تقاضي ما حصل التقيان لأبأنه قال من بعضهم بعد ما اتفق عليه مال كثير حتى التباينة لا يضمن المتولي من وقف البصر الرائي • وإذا اشترى متولى الوقف من غلته شيئاً ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضماناً هكذا قالوا وقيدوا العدم في أن تقع الوصائل بما لا يزال له المالك المستحق وأما إذا طاله المستحق ولم يدفعه ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضماناً انتهى ومقتضاه أنه لو أدى في حياته الهلاك لا يضمن فله لأنه صار ضماناً بمنع المستحق بعد الطلب من أهل المزبور • ولو باع المتولي أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يكن حال الثمن كأن يثاق في تركه (١) في فصل الشرط من وقف الثانية وكذا في شرط استبدال الوقف من الأصناف • لو كان في يد القيم من مال المسجد خسون بناها إذا اشترى بها مستغلاً لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها معاملة فصل القيمة وزيادة قليله من ذلك في الباب الثالث عشر من الكرامى وفي باب نصرة خانات القسم من الفتية • ولو زوج الحاكم جارية الوقف يجوز وعده لا يبرئ لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج بعد الوقف من أمة الوقف لا يجوز فوجبة عبد الوقف في مال الوقف في نوع في وقف المتول من الثالث من وقف البازية • إذا حصل تصدع الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كاله وبعضه لم يقطع لا يرق ليهدمه على الوقف إذا لاحق لهم في الغلة من التصدير بل زمن الاحتياج اليه أمر أولاً في الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن انتهى وفائدة ما ذكرناه لو كانت الغلة في السنة الثانية وقاض شيء يصدر فمعلومهم في هذه السنة لا يطعهم الفاضل عوضاً عما قطع • وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للفقراء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير بل يعطى الفاضل في السنة الثانية لهم أم للفقراء فاجبت للفقراء لما ذكرناه والله أعلم وإذا اختلفا بضعين الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بمادفعه لكونهم قبضوا أم لا يستحقونه أولاً ولم يمسروا السكن تقاضوا في باب النفقات أن مودع الغائب إذا اتفق المودع على أي المودع بغيره واذن القاضي فانه يضمن وأذا ضمن لأربع عليه حالاً لا يضمن حين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه إلى وقت التمدد كأي الهداية وغيره قالوا في آخر كتاب النصب أن الغائبون مات ملكه للضمان مستنداً إلى وقت التمدد في أوامر كتاب الوقف من الأشياء • ولو لم يظهر دين في تلك السنة وطرف الفائض إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الوقف جرت ذلك من المدفوع اليهم (٢) في باب الشرط من وقف الفتية • فان قلت هل للمتولي أن يصرف غلة سنة عن سنة قبلها قلت لا لما في المأوى والمصري وغيره مثل أبو جعفر عن تميم بنه الغلة وقسمها على أهل الوقف وحوم واحد منهم ولم يعطه وصرف نصيبه إلى ساجدة نفسه فلما خرب الغلة الثانية طلب المهر ونصيبه هل لذلك قال ان شاء من القيم وان شاء أتبع شركاءه فشاكرهم فيما أشعروا وأعان اختارهم في القيم سلم

عند أبي يوسف بعد ما به الترتيب إذا مات مجهلاً تلك الأدوار التي هي من الوقف بغير الاتفاق وقت المصلحة على رأي وأيضاً لتعليق عدم ضمان فله الوقف إذا مات مجهلاً لم يلزم صرفه إلى مصادرة غير ما زكى الإدراهم التي هي أصل الوقف فأن أصل الوقف لا يصر في هذا يحصل من سلك الإسلام في الواجب إذا شرط في الإدراهم المورثة شرطاً وانفسه المتولي فانه يلزم الضمان قال شيخ الإسلام وهذه المسئلة أينا غير مذكورة في الكتب لكون وقفة الإدراهم غير مذكورة لكن استنبطت من مسئلة ذكرت في كتاب الوكالة وهي أن الوكيل إذا خالف شرط الموكل بغيره الضمان فغايض فيه المتولي وكيلاً اتام من جانب الواجب فاجوز أي أبي يوسف ومن جانب الفقهاء كاهوراي محدودي كلا التقديرين يكون المتولي ومسكلاً تخالفته ترجيح إلى مخالفة الوكيل فليزم الضمان هذا ما ذكره شيخ الإسلام أقول على رأي محدودي أنه يكره أن ناقش بأنه ليس للفقهاء شرط حق بمخالفة المتولي بل الشرط للواقف والمتولي ليس بوكيل من جانبيه ويمكن دفعه تأمل من خط سعدى اقتدى به

(٢) أي في صورة لشرط الواجب غشاه دشم ثم يصرف الفائض إلى الفقراء ولم يظهر الخ فأن دفع اليهم ذلك ضمن وإذا ضمن بشيء أن لا يرجع على المستحق بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياساً على مودع الابن إذا اتفق على الابن بغيره وبغير إذن القاضي فأنهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابن قالوا لا ملكه للضمان

تبيين أنه دقم ما تنفسه وأنه متبرع ولا يرجع فيه كذا في وقف الجصري شرح قوله ويد من غلة الوقف الخ • قوله يثبت أن لا يرجع على المستحقين أقول نعم تنظر بل مادام المدفوع قائماً في يده الرجوع فيه لا ما إذا هل أضراراً أم نهية وفيها الرجوع مادامه العين قائمة بالتراضي وأوقفاً للمنفعة لا المنع قد برهنت في ذلك القول المذكور لا ينافيه ما في الأشياء

لأن الناظر ليس بمتحدة في هذه الصور لعدم ظهور الدين وقت (٢٢٩) الذبح فلم يصبه القاضى فكان للناظر استداده

لهم ما أخذوا وليس له أن يأخذ من غلة هذا العام أكثر من نصيبه انتهى وظاهره أنه إذا اختار اتباع الشركة فإنه لا مطالبة على المتولى وأن المتولى لا يدفع إلى المحروم من القصة الثانية شيئا سواء اختار نصيبه أو اتباع الشركة لكن في الأخيرة وإن اختار اتباع الشركة والشركة فيما أخذوا وكان له أن يأخذ ذلك من نصيب الشركة من القصة الثانية لأنه لما اختار اتباع الشركة تبين أنهم أخذوا نصيبه فله أن يأخذ من أنصباهم مثل ذلك لأنه جنس حقه

فحق أخذ يرجعوا جميعا على القيم بحسب تلك القيم من حصة المحروم في السنة الأولى لأنه في ذلك حقه للجميع انتهى فظاهر أن المتولى يدفع من القصة الثانية شيئا أو أوجب اختيار اتباعهم ومفهومه أنه لو لم يصرف حصة المحروم إلى نفسه وانما صرف القصة إليهم وحرم وأحسد أنهم إما لعدم حضوره وقت القصة أو اعتدائه أنه يشاركهم ولا يضمن المتولى وأنه يدفع إليه من القصة الثانية من أنصباهم وظاهره ما في إلحاحه أنه يتعهم فيما أخذوا ولا يعطى من الثانية أكثر من حصته وهو الظاهر لأن حقه صار في ذمتهم والمتولى ليس له ولا يضمن قضاء ديونهم ومقتضى القواعد أن المحروم في صورة تصرف الجميع إليهم أن يضمن المتولى لكونه متعديا كماله أن يرجع على المستحقين من وقت التصرف في القصة وفي القصة (من حج) قضى للقاضى بدخول أولاد البنات في الوقت على أولاد الأولاد بعد مقتضى سير لا يظهر حكمه إلا في غلة المستقبل (١) دون ما مضى وغلات تلك السنين معدومة (٢) كالأظهار الحكم بفساد السكاك بغير الوفاة للحاضرين والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة

ببعض أولاد البنات بقيت حصة غيرها (من حج) وغيره أن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه وفي الكبرى أخوان أحدهما موقوف وأحداهما موقوف الآخر غلتها ثم حضر الغائب وقدمت الحاضرة فأراد القاضى أن يرجع نصيبه في تركه فأن كان الحاضر فيما كان له أن يرجع لأنه ان استغل فأن استغل القيم كان نصيبه على المتأخر في الحادى والعشرين من وقت التكرامى كذا في الواقات الحسامية في كتاب الوقت بعلامة اللون

• دار موقوفة عليه ما غاب أحدهما وقضى الآخر غلتها سبع سنين ومات عن الوصى ثم حضر الغائب وطالب الوصى بمصنوع من القصة أن كان الحاضر الذى قبض القصة هو القيم كان للغائب الرجوع في تركه المصنوع من القصة وان لم يكن القاضى فيما إلا أنها كانت أبرامعا كذلك وان أبراهم الحاضر كانت القصة كلها ولا تطالب به بل يصدق بحصة الغائب في السابع من وقت البرازية والقهيرية • فان جعل الاجرة واقعهما الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القاضى أن تنقض القصة ويكون للذى مات من الاجرة حصته قدر ما عاش لكن تنصيص ولا تنقض القصة (٣) في السابع من وقت مختصر التاتارونية

• (حك) ولا يجوز أخذ غلة وقف مدرسة حتى يكون سكة فيها أكثر مما في داره وأكثر غلة فيها (٤) ولا يصح أخذ غلة من قرأها كل يوم سبع أو سكر في داره (م) أم في المسجد سنة فلأول غلة الوقت فيه مات فهي لورثته بفساد وقف القاضى في فضل قبله ل

لمدرس والمعلم من وقف حارى القنية • قال القضاة أبو الليث من يأخذ إلا من طلبه

بجدا لا مستقلة لا تمتد لكونه صرف عليهم مع علمه بالمطالبة إلى التعيم كذا في الانشباة ونظامه في قرياسين المسئلة المتقولة به

(١) لأن دخولهم مختلف فيه كذا قال ابن تيمية وقال أبو السعود لا اختلاف في الدخول إذا كان لفظ الأولاد مذكرا كما روي في الوقت على الأولاد به

(٢) قبل أن يستند هذا الحكم إلى وقت الوقت فقال إلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة هكذا عبارة القنية في المسائل المتفرقة به (٣) هل يجوز لناظر أن يجعل معلوم مسبق قبل استيفاءه يعني أن يجوز والأفضل خلافه قياسا على ما في البرازية المصدق إذا أخذ بجملة قبل الوجوب أو القاضى استوفى رزقه قبل المقتضى والأفضل عدم التصديق لاحتمال أنه لا يعين إلى المدة وهذا ما استطاعت ولم أراه معقولا من خط ابن تيمية كذا في الصريح (٤) نديد المصنف وأولاد في مدرسته ذلك جبره عند أولاد هو كون أولاد دوس اوقفه وتلفه الملقه رخصته وأريد

(ترجمة) إذا كان زيد المشتغل بالعلم في مدرسة وهو ساكن بجبر عنها له سكن خلع عنها وهو باق على يوم البها بقرأ درسا فيها فله أن أخذ الوظيفة

الجواب لا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة حتى تكون سكة فيها أكثر مما في داره وأكثر غلة فيها ويستغل بالقرآن وأما من قرأ فيها كل يوم سبعا وسكن في داره لا يصح أخذ غلتها خزانة الأكلا في آخر الوقت به

العلم في يوم لا درس فيه أو جوا أن يكون جائزا وفي الحواشي إذا كان مقفولا بالكتاب
 والتدريس في الثامن عشر من وقف التا فاولمانية . العلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء
 لا تعلم أن كان في المصروف يستغل بكتابة العلم وشي من الفقه لنفسه عما يحتاج إليه فلا بأس به
 أن يأخذ الوظيفة لانه متعلم والكتابة من جهة التعليم وان كان لا يشتغل بشي لا يصلح له ذلك
 ولا يحصل للثمن أن يصطبه وإن خرج من المهران خرج إلى مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا
 فلا يأخذ من الوظيفة شيئا لأن هذه مدة طوبى وإن أقام أقل من ذلك يتطهران خرج
 لأمره معه بقدر كالتزج والتفريح لا يأخذ من الوظيفة وإن لم يكن له بقدر كطلب القوت
 فانه يأخذ وظيفته لانه قبل دفعه عنه من وقف تهذيب الواضات فتعلا من التوازل
 . (قم) استخلف الامام في المسجد خليفة لوزم نفسه ومان غيبته لا يستحق الخليفة من
 أو خاف الامامة شيئا ان كان الامام أمّا كتر السنة (١) في باب ما يحل للصدر من وقف
 الخليفة وكذا في القنية . فان غلبت حقود النيابة في الوظيفة مطلقا أو بعد رأوا مطلقا
 قلت لم أر فيها تضلعا عن أصحابنا الا ما ذكره الطرسوسي في أفع الوسائل فخصامن كلام
 انصاف فانه قال قلت أرأيت ان حلت هذا القيم آفة من الآثار مثل الخمر والعصى
 وذهاب العقل والفالج وأشباه ذلك هل يكون الاجرة تمامها قال اذا حل شيء من ذلك شيء
 يمكنه معه الكلام والامر والنهي فالاجرة تمام وان كان لا يمكنه معه الكلام والامر
 والنهي والاخذ والاعطاء لم يكن له من هذا الاجرة شيء انتهى . قال الطرسوسي
 فاستبطننا (٢) منه جواب مسئلة واقعة وهي أن المدرس أو الفقيه أو المفسر
 أو الامام أو من كان مباشر اشياء من وظائف المدارس اذا مرض أو حج وحصل له ما يجبه
 الناس عذر اشترضا على اصطلاحهم المتعارفين الفقهاء أن لا يحرم من رومعه المعين بل
 يصرف اليه ولا يكتب عليه غيبة ومقتضى ما ذكره انصاف أنه لا يستحق شيئا من العلوم
 متذلل العذر فالمدرس اذا مرض أو الفقيه أو أحد من أرباب الوظائف فانه على ما قال
 انصاف ان أسكنه أن يسائر ذلك استحق وان كان لا يمكنه أن يسائر ذلك لا يكون له
 شيء من العلوم وما جعل هذه العوارض عذرا في عدم منعه من معلومه المتروكة بل أدار
 الحكم في العلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان لم توجد لا يكون له
 معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا أيضا من هذا البحث والتقرير جواب مسئلة أخرى
 وهي أن الاستنابة لا تجوز سواء كان بعدزا أو بغير عذر فان انصاف لم يجعل له أن يستتبع
 مع قيام الاعذار التي ذكرها فلو كانت الاستنابة تجوز كان قال ويجعل من يقوم
 مقامه إلى أن يزول عذره وهذا أيضا ظاهر الدليل وهو فقه حسن انتهى وقد متاعن
 ابن وهبان أنه اذا سافر للبحر أو صلة الرحم لا يعزل ولا يستحق المعلوم مع أنها عذران
 عليه والامامة . في القنية استحق الامام خليفة في المسجد لوزم فبعض زمان غيبته
 لا يستحق الخليفة من أو خاف الامامة شيئا ان كان الامام أمّا كتر السنة انتهى وحاصله
 ان النائب لا يستحق من الوقف شيئا لأن الاستحقاق بالتفريق ولو وجدوا يستحق الاصيل
 الكل ان عمل كتر السنة (٣) وسكت عما بينه الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة

(١) فريد اعلمت ايتيوب نائب نصب
 ايتديكي كوترده حرمشولي من بورك
 وطفه سفي ورمعه قادر اولوري
 الجواب اولوري أبو السعود
 (ترجمة)

اذا لم يباشر زيد الامامة بنفسه ونصب
 نائب عنه فهل لعمرو المتولي أن لا يعطى
 ذلك النائب اجرة أيام نيابته أم لا
 الجواب لا ذلك

(٢) قوله فاستبطننا منه الخ مع قوله
 ومقتضى ما ذكره انصاف الخ لا يقتضي
 حافه من التضارب وليس هو

(٣) هذا على أن يكون ما يدفع المصلحة
 وأما اذا كان اجرة فلا يستحق الاصيل
 شيئا في أيام لم يزوم فيها كما أفق به أبو
 السعود

هل يستحقه النائب عليه أولا والظاهر أنه يستحقه لانه اجرة وقد وفى العمل بما سأل
قول المتأخرين الحق به من جواز الاستنثار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى
هذا اذا لم يهمل الاصل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للتأخر الصرف الى
واحد منها ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالفتنة على جواز الاستنباط في الوظائف
وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام
يجوز استخلافه بلا إذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة وتصح النيابة
وعمد على الطرسوسي أنه انحصار صرح بأن القسم أن يوكل ويكبل بقرم مقامه وله
أن يعمل له من معلومه شأواً من كذا في الامعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستنباط لأن
النائب وكيل بالاجرة كما لا يخفى فالذي يفتقر جواز الاستنباط في الوظائف من وقف العمر
الرائق * (ب) وقف دارا على امام مسجد مكتبة بشرائطه ثم أخذ يوم نفسه ليس له أن
ياخذ اجرتها في المسائل المتفرقة من وقف الفتنة * ولو شرط المستحقين غير واحد
معنا كل يوم فلقم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة
في أوائل كتاب الوقف من الاشياء * (ب) ثم علق على المتفقة حنطة فبذرها القيم
فناهى فليس لهم طلب الحنطة ولهم أخذها فانما انشاؤها ولو أبرأ صاحب الحق القيم عن نصيبه
بهذا المستطاع لا يصح (١) في باب ما جعل للمدرس من وقف الفتنة * شرط أن يعقد
بفاضل الفقه على من يراد في مسجد كذا كل يوم لمرار شريطه وللقم التصديق على سائل
غير المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يراد من وقف الاشياء * وقد مثلت من تقرير
القاضي المراتب (٢) بالوقوف فأجبت بأنه ان كان من وقف شروط الفقراء فالتقرير
صحيح لكنه ليس بلازم ولناظر الصرف الى غيره وقطع الاقل الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير
غيره فخرقه بلازم وفي أوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يعمل
ويكذلك ان كان وقف الفقراء وتزود من تلك نصيبا ثم مثلت لو تزود من فائض وقف
سكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضا لما في التائمانية
أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا (٣) وصرح
في البرازية وسعه في الدروا الفر بأنه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتصد واقفها
أو اختلف انتهى في القاعدة الخامسة من الاشياء * (ث) يجوز صرف الفائض
عن المصالح الى الامام الفقير بادن القاضي (بو) لا باص بأن عين شيأ من ممتلكات
لمصالح الامام (ح) زيد في وجه الامام من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر له
أخذها اذا كانت الزيادة لقسمة وجود الامام وان كانت لمصلحة في الامام الاقل لمخوفه
أو زيادة حاجته فلا خلاف في فصل فيما جعل للمدرس من وقف الفتنة * وان خلق
المسجد من أهله جاز للمتولى أن يدخل بعض منزل الوقف فيه ولو أدخله بلا ساحة لا يصح
مسجدا من وقف البرازية في التبرعات * ولو جعل المتولى المنزل المعروف على المسجد
مسجدا لا يصح مسجدا ولو ساق المسجد جاز أن يزيد واقفه بأمر القاضي في الثالث عشر من
وقف الكرماني * (ج) كسب ولو اشترى من مال المسجد شععا في رمضان يشتم قلت هذا

(١) الظاهر انه لا يمكن قبضه حتى

يصح امره بعد

(٢) المراد بالمراتب في اصطلاحهم

احداث المصالح للاشخاص لافي مقابلة

الخدمة بل بحاجتنا لصلحه أو عمله ويصح

في عرف الروم بالزوائد

(٣) الفاضل من وقف المسجد هل يصرفه

الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء وانه

صحيح ولكن يشترى به مستغلا لمسجد

كذلك في المحيط البرهاني في النوع الاخر

من الوقف بعد

أذ لم ينس الوقت عليه * (ق د) الوصي بثلاث ماله أن يتفق على بيت المقدس جانبا يتفق
 في سرجه ويقوه قال هشام فدل هذا على أنه يجوز أن يتفق من مال المسجد على قتاديه
 وسرجه والنفط والزيت (طعنه) منه (كس) كسبت إلى المشايخ (قعه) هل للقيم
 شراء المرواح من مصالح المسجد فقال لا (عب) الدهن والحصى والمرواح ليس من
 مصالح المسجد اتفاهل حماره (شم) الدهن والحصى من مصالحه دون المرواح قال
 رضي الله تعالى عنه وهو أشبه بالصواب وأقرب إلى غرض الوقت (علل) أنهم
 المسجد فلم يصفه القيم حتى ضاعت خشية يضمن في باب تصرفات القسم من القنية
 * (التاسع في الاجارة في الوقت وفي قسمة الوقت) * (فج) قيم الجامع القديم آجر
 موضعاً فقتلته الباب لبعض الصكاكين لا يصح (شخ) قسم بيع فناء المسجد لغير
 فيه القوم لا بأس به إن شاء الله إذا كان فيه مصلحة للمسجد وكذا الوضع في فناءه كرامتي
 وسروا وأجرها إذا لم يكن من العاقبة والمستاجر يكون معذورا إن شاء الله إذا كان
 لأصلاح المسجد وقتناه المسجد ما كان عليه فناء المسجد إذا لم يكن من العاقبة المستأجر
 له الوضع القديم على فناء المسجد سوق كرامتي وسروا يؤجرها ويصرف الاجارة إلى نفسه
 أو إلى الامام فقال ليس بذلك (مت) وعند الله أن يصرف الاجارة إلى من شاء لأن السرد
 ملكه وإن لم تكن ملكه يتصدق بها على الامام إذا كان قفرا في باب المساجد وما يتعلق
 بهما من وقت القنية * المتولى إذا استأجر رجلا في حماره المسجد درهم ودينار أو جرمته
 درهم فاستعده في حماره المسجد وتقدرا لا جرم من مال الوقت فالأبكر من ضمانه جميع ما تقدم
 لأنه لما زاد في الأجر أكثر مما يتغير فيه الناس يصير مستأجر نفسه دون المسجد فإذا تقدم
 الاجر من مال المسجد كان ضمانا من وقت البصر الرأى وكذا في باب الاجارة في الوقت من
 التنبيس * المتولى إذا أجر نفسه في عمل المسجد وأخذ الاجارة لم يجز في ظاهر الرواية
 وبه يفتي وقبل يجوز كلوصي وهو اختيار المبدائي في باب تصرفات القيم في الاوقاف
 من القنية * ولو عمل في الوقت بأجر جاز قيا على المضاربة ويتفق بهدمه إذا لم يصلح
 من جوار واستأجر وصح لو أمره الحاكم أن يعمل فيه في السابيع والعشرين من القسولين
 تخلص (مق) * متولى الوقت إذا تقبل أرض الوقت من نفسه لا يجوز لأن الواحد
 لا يتولى طرفي العقد الا إذا قبلها من القاضي لنفسه فبم العقد اثنين (١) من فسل
 اجارة الاوقاف من الثمانية وفسكتا في الاسعاف وإذا أجر القيم دار الوقت من نفسه
 لا يجوز (٢) وكذا لو أجر من عبده أو مكايله لا يجوز كالأجر من نفسه قبل ان لا يجوز
 اجارة القسم من نفسه على قياس الوكيل وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس الوصي
 إذا باع مال الصبي من نفسه إذا كان فيه منفعة للوقت يجوز عند أبي حنيفة خلافا
 لهما وإن أجر من أبيه أو من ابنه فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما
 يجوز في تصرفات التوام من وقت الظهيرة * (نقل) لو باع القيم مال الوقت أو أجر من
 لا تقبل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقيل الوصي كضارب وفيه المتولى
 إذا أجر دار الوقت من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة إلا بكر من أبي المثل كبيع

(١) فإن قلت هل للقاضي ولاية لا يجاز
 مع وجود التولى قلت نعم من أواخر
 وقت البصر في شرح قوله وإن جعل
 الواقع به
 (٢) وفي مجموع التوازي إذا أجر القيم
 دار الوقت لنفسه لا يجوز وكذا لو أجر
 من عبده أو مكايله كذا في الباب الثالث
 عشر من وقت المكرامى به

الوصى لو بقية صم عندها ولو خير التيم صم عند أي حنيفة وصككوا متول امر من نفسه لو خير صم والا ومعنى التيم يترقى بيع الوصي من نفسه وبه يقضى في السابع والشر من الفصولين • ولو اجر المتولى الوقت من الموقف عليه أو فقير يسكن وقت التقراء بأجر وترك ما وجب عليه بحساب ما يجوز ألا يرى أن من لم حق في بيت المال تركه عليه خارج أرضه لمكان حقه جاز فكذلك هذا في باب تصرفات المتولى والموقوف عليهم من الوجيز • وفي حنيفة المقتى وقت منزلا على ولده أو ولادها أبا ماتنا سألوا ليس لهم أن يسكنوه لأنهم ممان في الغلة وفي التنصيص في الفتاوى رجل وقف منزلا على ولده وعلى أولادهم أبا ماتنا سألوا فأراد السكنى ليس لهم الحق السكنى في الباب العشرين من وقفا الكرماني • ولو جعل سكنى داره ولده ثم من بعده رجل بعينه ليس لولده (١) ولأول من بعده أن يسكن غيرهما إلا بطريق العارية دون الاجارة لأن العارية لا تجب حقا للتمتع وهو غير خاضع لغيره فمما خلف الاجارة قلنا ما وجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يجوز له من غير نظر الوصية بخدمته للعبد في عدم جواز إيجاره في فصل وقف داره على سكنى أولاده من الأسعاف وكذلك في وقف الصر • وفي دفع التقدير أجمعوا أن الكل لو كان وقفا على الأرباب وأرادوا التمسك بالصور وكذا التهاوي وعليه فرع ما لو وقف داره على سكنى عموم بأعيانهم أو ولده ونسبه ماتنا سألوا فإذا انقرضوا كانت غلته للساكنين فإن هذا الوقت جازي على هذا الشرط فإذا انقضوا فكسرى ووضع غلته للساكنين وليس لأحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكره ما لو زادت على قدر حاجته سكناه ثم له الاعارة لأغير ولو كثر أولاد هذا الوقت وولد ولده ونسبه حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاستكاثان تقسط على عددهم ولو كانوا ذكورا أو إناثا أن كان فيه حجر ومقاصير كان ذلك كروا أن يسكنوا أناسا هم معهم ولأننا أن يسكن أزواجهن معهم وإن لم يكن فيها حجر لا يستقيم أن يقسم بينهم ولو باق فمما هيأنا وأغاسكا لمن جعل الوقوف لذلك لا نفهم (٢) ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فبعضهم لم يجز الاسترموضا بكيفية لا يتوجب أجرة حصة على الساكن بل إن أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج كان لأحدهم ذلك والا ترك المشتري ونخرج أو يطرأ ما عكس في بقعة إلى جنب الآخر من وقف الصر الرائق (كبح) دفع الامام واحد من دوره الموقوفة إلى وجهه إلى رجل يسكن بها فاسكن فيها مدة وكان التيم من هذه الدور إليه ليستقلها بنفسه فهل الساكن أبرأ من كل آثاره في سكنى الوقت والاجارة من وقف القنية • وإذا أبرأ الموقوف عليه الوقت كان كل الاجارة له لم يكن له شئ لم يكن الوقت محتاجا إلى العارية جاز في الدور والمواهب (٣) وفي الأرض من سكان الوقت بشرط البدء بالتمتع بالاجارة والعشر ثم عاك أن يزاوله ولو جاز لسكان كل الاجارة بشرط بطلان شرط الوقت وإن لم يكن شرطه أن يزاوله ويتردع بنفسه والمدة والنسب عليه وعلى هذا لو كان الحصار في مدة أو أربعة فأرادوا المهاديات (٤) إن كان الوقت بشرط ما ذكرنا لا يجوز ولا يفرض من متصرفات وقف العارية • أجز الوقت غير التيم ومضى المدة فليس للقاعد ولا شئ التيم عليه كأي الاملاك (٥) وللقيد

(١) وقال أبو بكر له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر من يوسف ليس له ذلك وعليه الفتوى كذا في وما ياتلونها

(٢) وإن كانت دار واحدة لا يجوز أن تقسم ولا يبصمها إلا من جعل لهم الوقوف السكنى دون غيره ومن نساء الرجال ورجال النساء كمن في وقف داره على سكنى أولاده من الأسعاف وفيه تفصيل

(٣) ولو أبرأ الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم يصح أنه للمستأجر في العارية قاله أتفق ليرجع على أحد وكان متعلقا كذا في آخر المتن الثاني من الاشياء

(٤) أي يسكنون بطريق المهاديات أي المرحوم يعني بن زكريا (٥) اعلم أن الموقوف عليه إذا لم يكن ناظرا قلنا لا عاك الاجارة على المعتقد فندفع للمستأجر الاجارة به من المدة كما في القنية فيما ذكرنا المفضل الخ من تعليقات ابن شبيب

والمالك أن يرجع على العاقد إذا أجاز الأجرة في المدة (ج) أجرة الفصول دارا موقوفة
 واستوفى الأجرة فخرج المستأجر من العهدان سكان ذلك أجرة المثل ثم سئل الأجرة
 للعاقد أم لا وقف فقال رده إلى الوقت في أول باب أجرة غير المال من أجرة القنية •
 (ن ج) ولو أجرة القنية ثم عزل ونصب الآخر قبيل أخذ الأجرة لمعزول ولا يصح أنه
 لمعزول لأن المعزول أجرة الوقت لا لنفسه • في باب قصر فوات القيم من وقف القنية •
 رجل أجرة مولا كان والده وقفه على أولاده أبا دامت سلوا فاجره هذا الرجل أجرة مولا •
 وأتفق المتأجر في عمارة هذا الوقت بأمر المولى قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 أن لم يكن المولى ولاية في الوقت بأن لم يكن متوليا جكون المولى غاصبا وكان على
 المستأجر الأجرة المسمى وبه تدبر ولا يرجع المستأجر عما أتى في العمارة على الأجرة وعلى
 غيره لأنه كان متعاقدا وان كان المولى متوليا جكون على المستأجر الأجرة المسمى إن كان
 ذلك مقدرا أجرة المثل أو أكثر يرجع المستأجر في غلة الوقت بما أتى في العمارة في فضل
 أجرة الوقت من أجرة المثل أو أكثر • (ب) لتقيم فسخ الأجرة مع المستأجر قبل قبض الأجرة
 وبه فسخه على وقف وبعد القبض لا في فضل قصر فوات القيم من وقف حاوي القنية •
 وسئل عن متولى الوقف إذا أجرة بشرط انفساره ثلاثة أيام هل فسخ هذه الأجرة بشرط
 المذكور وان شاء فسخها في المدة ثلاث أيام لا • أجب نعم فسخ الأجرة بشرط انفساره
 الفسخ في المدة أرشاه (١) من وقف فتاوى ابن نجيم • متولى الوقف إذا أجرة السكن وجلا
 بغير أجر ذكره لعل لا شيء في الساكن وعامة المتأجرين أن عليه أجر المثل سواء كانت
 الدار مدة للاستغلال أو لم تكن وعليه الفتوى (٢) وكذا لو سكن دار الوقف بغير أمر
 القسيم وبغير أمر الواقف وكذا لو سكن الوقف حين لم يصح فسخه المربعين يجب أجرة المثل
 سواء أعتد بالاستغلال أو لا (الغاية) قال الصدوق الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى
 في السابع من وقف مختص التماثلية • (خص) متولى الوقف لو أجرة الوقف بدون
 أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا الأجر لو أجرة منزل الصقة بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر
 مثله إذ ليس لكل منهما ولاية السلط في التخلص من وقف نقد الفتاوى • ثم أعلم أن المتولى
 إذا أجرة أقل من أجر المثل ينقص فاحش حتى فسدت لأثمان عليه وانما يلزم المستأجر
 أجرة المثل وقد فوههم بعض من لا خبرة له ولا دابة أنه يكون ضامنا ما نقص وهو غلط صرح
 به العلامة قاسم في فتاواه مستند إلى القول الصريح (٣) من وقف البصر الرائي وكذا في
 أجرة البصر وفيه تفصيل • ولو أجرة الوقف بالاعتيان فيه لا يجوز إلا أجرة وبقي للقاضي
 إذا رفع اليد ذلك أن يعلمها أن كان المولى مأمورا وكان ما قلناه في سبيل السهو والغفلة
 فسخ الأجرة وأقرها في يده وإن كان غير مأمور أخرجهما من يده وبقيها إلى من يوثق به
 في أجرة الوقف من الأسعاف • وإن جاء واحد وزاد في الأجرة تدبره في عشر فهو
 يسر حتى لو أجرة بثمانية وأجر مثله عشرة لا تنقص في فسخ الأجرة من أجرة التفضيل
 الكركي • استأجر أراضا موقوفة وبني فيها حائطا وناسكها فأراد عهده أن يزيد في الغلة
 ونحو جسمه من الحائطون بطلان كان أجرة ما مشاهرة لتقيم فسخ الأجرة عند رأس الشهر

(١) سئل عن فسخ أجرة الوقف من وجلا
 أجرة شرعية بأجرة المثل وبه
 الأجرة ثم تقابل مع المستأجر أحكام
 الأجرة فهل تصح الإقالة أم لا • أجب
 لا تصح الإقالة من فتاوى ابن قسيم في
 أول الوقف •

(٢) والفتوى على أنه يجب أجرة المثل كذا
 في أجرة التماثلية في فضل في أجرة الوقف
 ومال القسيم •

(٣) وقال أبو السعود في الجواب برأيه •
 نصي متولى نصي مستأجره نصين أو لقصور
 برأيه • نصي مستأجره نصين أو لقصور
 فتاوى نائية به قول أولي الأصول أصحاب
 حقيقته به أو فقدر أما فتوى قول ثاني
 أو فدره بدوهم مسطور •

(ترجمة)

في رواية يضمن نصفه المتولى ونصفه الآخر
 يضمنه المستأجر وفي رواية يضمن المثل
 المستأجر وفي فتاوى الخاتمة قول الأول
 أو فدره بأمسول أصحاب أبي حنيفة لكن
 الفتوى على قول الثاني

ثم رفع البناءان كان لا يضر بالوقف فلبس في وقفه وان كان يضره ليس له رفعه ثم ان رضى
 المستأجر ان يملكه للقيم بقية مبنيا ومنوعا لمسا كان أقل ملكه ما والاقبتر الى ان
 يقتلص • حاوت لرجل في أرض وقف فابى صاحبه ان يستأجر الأرض بأجر مثله وان
 كانت العمارة لو رفعت يستأجر بأكثر مما استأجر فانه يؤجر برفع العمارة والاقتر
 في يده ذلك الاجر من وقف منسبة المقي وكذا في الثالث عشر من القصولن • حاوت
 وقف وجماعة على رجل ان يملكه للعمارة ان يستأجر بأجر مثله يتقرر كانت
 العمارة لو رفعت يستأجر بأكثر مما يستأجر به صاحب العمارة كرفع العمارة
 يؤجر من غيره والا فلا ويتروك في يده تلك الاجرة لان نفسه ضرورية من المحط الرضوي
 لمضافي اوائل باب نصر فالت المولى • ولا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج بها
 بعد عقود متفرقة فيكتب المستأجر غلان من غلان كذا بلاثين عقدة كل عقدة على حسنة
 فيكون العقد الاول لازمالا له ولغيره والباقي لا لانه مضاف في نوع من العقود من الثالث
 من وقف البرزانية • وبهذه الشايع يفرق هذه المسئلة لان الاجارة الطويلة انما تجز
 على الوقف • كذا يروى في ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستأجر فيه تصرف
 المالك في انكر المستأجر الوقف بهذه الناس بالثاني حتى في هذا المعنى لا فرق بين العقود
 والعقد الواحد قال ابو بصير الهنوي على ابطال الاجارة الطويلة في التاسع عشر من
 وقف الكرماني نقلا من الأخيرة • أجزا المولى الوقف حسنة ان كان الوقف شرط
 أن لا يؤجر حسنة لا يجوز وان بشرط يجوز في ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه أبو الليث
 وقال الامام أبو حنيفة الكبري في الضباع كذا وفي غيره لا يجوز أكثر من سنة وقال
 القاضي أبو علي لا ينبغي أن يضره لو فعل في وقت محض فإذا أراد أن يبيع بالإجماع رفعه بعد
 الاجارة بأكثر من ثلاث سنين الى الحاكم فيحكم بجوازها كعالم فيجوز في قول الكل ان
 وجدت شرائط الحكم (٩) في نوع في اجارة الوقف من الثاني من اجارات البرزانية قال
 السيد والشهد في وقته والفتاواه يفتي في الضباع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا
 كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضباع ان يفتي بعدم الجواز في ازيد على السنة
 الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان
 من وقف التاتارية • ولو أجزا القسم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم
 البجلي لا يجوز اجارة الوقف أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تغيير الاجرة بحال
 من الاحوال في اجارة الوقف من الاسعاف • ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من
 التوزيع قسم الدار يؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر يفي بوفد من عنده ثم بعد ذلك
 يرذ اليه نصيبه في فصل وقف دار على سكتي اولاد من الاسعاف • (جيم) ضبعة
 موقوفة على الموال فيلهم قسمها حصة حصة وعمارة لا حصة غل فيما يجوز الموقوف
 عليهم من التصرفات من وقف الفتية • (هـ) اقتصر ارض موقوفة بتراضهم ثم أراد
 أحدهم بعد سنين ابطال تلك الضبعة فله ذلك في باب ضعة التسعين حصة الفتية • (ف)
 مسئل عن أرض نصبة موقوفة نصفه ملك في يجوز رفعها بطلب المتوف والمالك اجاب نعم

(١) مسئل عن وقف شرطه لا يؤجر
 وقفه أكثر من سنة فاجبه الناظر ثلاث
 سنين هل يبيع أولا اجاب بان الواقف
 اذا شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من
 سنة والناس لا يرغبون في استئجاره
 وكانت اجارته أكثر من سنة انفع
 للفقراء من الناظر أن يؤجرها أكثر
 سنة ولكن يرفع الامر الى القاضي
 فيؤجره القاضي أكثر من سنة لان
 القاضي الناظر على الفقراء وعلى الوقف
 أيضا ذكره قاضيان في فتاواه
 من فتاوى ابن القيم في الوقف •
 مسئل عن الوقف اذا شرط في وقفه انه
 لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتج
 الوقف على العمارة بغير ما عليه لقاض
 ليستأجر مدة طويلة لعدمه بآخرة
 يستجملها عن المدة هل الناظر أن يؤجره
 في باذن الحاكم للمنفعة المذكور أم لا
 اجاب نعم الناظر أن يؤجره بغير ما
 للمنفعة المذكور من فتاوى ابن
 القيم •
 (الثانية) وهذا أقرب وهو اختار وهو
 هذا لا يحتاج الى المسئلة في الاجارة
 الطويلة • كذا في وقف منقضية
 التاتارية •

تجاوز الحصة وبغير الوقت من الثلاث حيث كان ذلك أنفع الوقت من قساوى ابن نجيم من كتاب الشفعة • سئل هل يجوز خعة الوقت من وقت آخر إذا كان فيه مصلحة أم لا أبايوان كان لكل وقت فاطر يجوز لهما القسمة وإن كانتا تظن واحد رفع الأمر إلى الحاكم ليقيم فيه فيما يقضيه من قساوى ابن نجيم من المجل المزبور •

(العاشري وقت المرض والوقت المضاف إلى ما بعد الموت) قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الوقت على ثلاثة أوجه أما أن يكون في الحصة لوفى حالة المرض أو وقت بعد الموت فكان في الحصة فالتبض والافراز يكون شرطاً للحصة كالهبة وما كان بعد الموت فالتبض والافراز ليس بشرط لحصة لأنه وصية الأئمة يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقت في الحصة وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض تعتبر من الثلث وتشرط فيه ما يشترط في الهبة من التبض والافراز كذلك الوقت في المرض وذكر الطحاوى أن الوقت المتقد في المرض كالنصف إلى ما بعد الموت لأن تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة تصرفه في ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الأئمة السرخسي الصريح أن وقت المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الحصة حتى لا يمنع الارت في قول أبي حنيفة ولا يتعلق به الزم كالعارية إلا أن يقول وقتت في حياتي وبعد حياتي لم يتبدل ويكون لازماً إذا كان مؤبداً وبمصر الإقفى كعمر الموصى لم يتبدل دمه في يوم الوصية بعد الموت • وفي وقت المريض من الخالية • (م) وذكر الطحاوى أن الوقت المباشر في مرض الموت عند أبي حنيفة كالنصف إلى ما بعد الموت حتى إن الوقت المباشر في مرض الموت يقع جائزاً لا زماً عند أبي حنيفة وفي الطحاوى قال شمس الأئمة السرخسي الصريح أن المباشرة في مرض الموت عنده كالمباشرة في الحصة حتى لا يجوز في ظاهر الرواية من ضرورة (١) أو بالإضافة إلى ما بعد الموت وحتى لا يلزم على ما ذكره شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الإسلام الوقت المباشر في مرض الموت إذا لم يكن مضافاً إلى ما بعد الموت حنيفة عن أبي حنيفة وروايتان في الثاني من وقت التنازلية • أما ما يتعلق بالموت فالصحيح أنه لا يزول ملكه إلا إذا صدق بمقتضاه مؤبداً فإنه قصار بمنزلة الوصية بالتنازع فإنه من غير حكم الحاكم ولو وقف في مرض موته فهو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم الأئمة يعتبر من الثلث بمقتضى التنازل في أوائل كتاب الوقت خلاصاً • ولو قال في مرضه اشترياً من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم غير أن المسلمين صاروا داراً وقفاً كعقوله وقتت دارى بعد موتى على المسلمين المسكين في آخر وقت شرائه الأكل وكذا في باب من يجعل داره مسجداً من الخليفة • (قع عنك) قال إن مت هذه الدار بمسجد المله ثم ماتت صارت مسجداً (ث) عن أبي بكر الهذلي إذا قال أذا مت من مرضى هذا فقد وقتت أرضى هذه لا يصح لأن الوقت لا يتعلق بالانقضاء (صح) مثله من أوائل كتاب الوقت من القسمة • قلت أرايت أن قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء والمساكين ولا مال غير هذا في الورثة أن يجيزوا ذلك قال يكون الثلث منها وقفاً على الفقراء ويحل الثلث الباقي قلت

(١) وقتها الوصية أن يقول جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيتها بعد موتى والوقت المباشر في المرض كالنصف إلى ما بعد الموت دليل أن تبرع المريض وإن لم يصفه إلى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واستدل السرخسي أن المباشرة في المرض كالنصف في الحصة عنده لا يلزم كذا في وقت الجزاءية •

فإذا أطلق القاضى الثلثة من الورثة وحسب الثلث منها الوقت ثم ظهر مال كثير لا موزع
يخرج من ثلثه الوقت قال برد الثلثان الى الوقت فتكون الارض كلها وقتا ويكون
المال للورثة قلت فان باع بعض الورثة ماصلا اليه من الارض ولم يبع البعض الاخر ثم
ظهر لميت مال كثير كيف يكون الامر عندك في ذلك قال يوزع جميع ما بين من هذه
الارض لثمة فيكون وقفا من الثلث ويوزع من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض
ويشتري بها أرض أخرى فتكون للوقت وقسم الورثة الباقي بعد ذلك على قدره وارثهم
ويحسب على الذي باع حصته من الارض بقيمة ماصلا فيدهمها قلت ولا يردهم قال لا
من اتفق الوصائل (١) • وقف أرض في مرضه وهو يخرج من الثلث كتاب المال قبل
موته وماله لا يخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة ثلثها وقف
ولثاها للورثة في الاول من وقف البرائة • قلت أرأيت رجلا وقف أرضا في مرضه وله
مال كثير ثم اقامه ذهب قبل أن يموت ثم مات ولما له غيرها قال يفيز الثلث منها ويعل
الثلث الباقي قلت أرأيت لو وقفها وأوصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك ولم
يقض الورثة ماصلا لهم من المال حتى ضاع المال قال يجوز الوقت في الثلث منها ويعل
الثلثان الباقيان منها من اتفق الوصائل (٢) (قط) • وقف أرض في مرضه على ولده وولد
ولده ولما له فثلث الارض وقف على ولده وله اياها الورثة أولا وثلاثاها بين ولده والصلب
وبين ولده والولد النسوية أولا وياها والا فمساكين الورثة • وقفها في مرضه يخرج من الثلث
ثلاث ماله قبل موته مات ولما له سواها ثلثها وقف لثلاثاها وكذا الثلث قبل أن يصل
الى الورثة بعد موته ياتي ثلثها • وقفها في مرضه على بعض ورثته فلأبجد ياتي كوصيته
لبعض الورثة ولو لم يميز فلو خرجت من الثلث فهي وقف والا فقدر ما يخرج منه وقف ثم
يضم جميع غلة الارض على ما جاز فيه الوقت وما لم يميز على فرائض الله مادام الموقوف
عليهم أرواحا منهم في الاحياء فلو مات أحد من وقف عليهم من الورثة وبقي الاخرون فالمت
في حق قسمة القلة مادام بقية من وقف عليهم في الاحياء يجعل كانه في نفسه ثم يجعل
سهمه مع ما لورثته الذين لاحقة لهم من الوقت • وقفها في مرضه وأوصى بوصايا
قسم ثلث ماله بين الوقت وسائر الوصايا القليلة فلاهل الوصايا حسمت وما أصاب بقية
الارض أخرج من الارض بذلك القدر ثم يبر وقفها على من وقف عليهم قال ولا يكون
الوقت المنفذ أو على خلاف العنق المنفذ فانه يقدم على عامة الوصايا في كتاب الوقت من
أحكام المرضى من ان يحصل الرابع والثلثين من القسولين • وإذا جعل المريض أرضه
صدقة موقوفة قدمت على ولده وولد ولده ونسبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على
المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صاحب موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها
على جميع الورثة على سهام المرات حتى انه اذا كان له زوجة وأولاد يعطى لها الثمن
ولو كان له أبوان وأولاد يعطى لهما السدس ويقسم الباقي بين أولاده للذكور مثل حظ
الانثيين وهذا اذا كان له أولاد لصلبه ولم يكن معهم أولاد الاولاد فان كان معهم أولاد

(١) • مثل عن وقف وقفا في مرضه
موته ومات فأجاز بعض الورثة بقدر
الخلف من الميت من المال وبعض الورثة
قاصرات القاصر وانتهت حصته الى
الورثة المحضين هل يمكن في الاجازة
المذكورة أو لا بد من اجازة في الحصة
المنتهية اليهم بالارث عن القاصر
المذكور أو لا بد من اجازة في الحصة
المذكورة لحدوث المثلث فيها من
قفاوي ابن خنيم في الوقت

الأولاد وباقي المسئلة بحالها فانه تقسم القلة على عدد رؤس الأولاد لمصلحة وعلى عدد رؤس أولاد الأولاد دغاً أصاب أولاده لمصلحة من ذلك قسمت بين ورثته على فرائض الله على نحو ما بنا وأصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية فإذا انقرض أولاد المصلب قسمت القلة على أولاد أولاده ونسبه ولا يكون لزوجته ولا ليوهم من ذلك شيء وإن كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث فإن أجازت الورثة الوقف جاز والوقف جاز وتصحكون القلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الأنثى وإن لم يميزوا الوقف جاز الوقف من الثابت وصار ثلث الرتبة وقفاً للفقراء وتقسم القلة بين جله الورثة على فرائض الله وهذا الذي ذكرنا قول هلال والنساض أبي بكر النصارى والنقبة أبي بكر الأعمش والنقبة أبي بكر الأسكاف في وقف المرحى من وقف المحيط البرهانى ملخصاً (ف) قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ابن فلان فإن مات فعلى ولدى وولده ولدى ونسبه ولم يميز الورثة فهمى أرث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حياً وإن مات صار كاله التل في الأقل من وقف البرازية • امرأه أوقفت داراً في مرضها على ثلاث بنات لها وآخرها للفقراء وليس لها مال غير الدار ولا وارث لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلث لهن يصنعن ما شئن وهذا قول أبي يوسف رحمه الله لأن عند وقف المشاع جائز أنما على قول محمد لا يجوز الوقف على قول محمد في وقف المشاع من وقف الخفانة • (ف) امرأه أوقفت منزلاً في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وعلى أولادهن أبدأ ما تناسلوا فإذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت بنتين وأختاً والاش لا ترث من هذا الوقف ولا يخرج من قبل من الثلث قال الشيخ الامام الرازدى جازا الوقف بقدر الثلث ويصل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يكون ملكاً للورثة على سهامهم وقد اختلفت بصيرة وقفنا خاسر من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعاً على فرائض الله تعالى ما عاشت الإبتان فإذا ماتت صرفت القلة كلها إلى أولادها وإلى أولادهم ولا شيء للاخت من ذلك في الوقف على الأولاد من وقف الخفانة • وفي تناوى قاضى خان مريض وقف وعلمه دين يصط بماله يساع ويتقضى الوقف كالأوقاف داراً ثم جاء الشقيق كان له أن يأخذها بالشفعة وتقضى الوقف انتهى من غير نصيبه يكون ذلك قبل الحكم وهذا بخلاف ما لو وقف المدينون الصحيح وعلمه دين يصط بماله فإن وقفه لازم ولا يقضه أرباب الدين وإن كان قبل الجرح بالاتفاق لأنه لم يطلحق حقه بالدين في حال صحته (١) من وقف ابن حمام • ولو وقف المريض داره وعلمه دين يصط بماله لا يصح فإن لم يكن بمحطاص بعد قضاء الدين من ثلثه في مسائل الوصية من وقف خزانة الأكل • وجعل أقر في مرضه بأرض في يده أنما أوقف أن أقر بوقف من قبل نفسه كل من الثلث كالأقر المريض يعق عبده أو أقر بانه تصدقه على فلان وإن أقر بوقف من جهة غيره أن صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وإن أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث في فصل في إقرار المريض من إقرار الخفانة • (الحادى عشر في وقف الذمى) • نصراى وقف ضبيعة على أولاده أبدأ ما تناسلوا

(١) (ف) سئل عن وقف وقفا وعليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أولا وهل يوفى دينه من غلته أجاب الوقف صحيح فإن وقفه على نفسه بشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وإن لم يشترط يوفى دينه من الفائض عن كفايته بلا إسرف وإن وقفه على غيره وجعل القلة له فقبل لمن جعله خاصة من تناوى ابن نجيم في الوقف •

وأخوه الفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده يعطى له من ذلك لأن الوقت كان باسم الأولاد
وهذا الاسم يتأق بعدد الاسلام . فصرافى وقف ضبعة على أولاده وعلى أولاد أولاده
فاذا انقرضوا قطي الفقراء المسلمين جازا الوقت على هذا الشرط لأن هذا وقف على فقراء
المسلمين وكذا لو قال فاذا انقرضوا قطي الفقراء جازا انقرضوا صرف الى فقراء المسلمين
لأن حق فقراء المسلمين أقوى لشرف الاسلام فبعتون عند الإطلاق ولو قال فاذا
انقرضوا قطي فقراء النصارى لا يجوز أنما عند أى ضبعة فلا نعدام الاضافة الى ما بعد
الموت وأما عنده فلا نعدام هذه معصية فى حقنا فى مسئلة وقف الصبي والمصكاف من
وقف الكرماسى . واذا وقف الرجل من أهل الذمة نصرانيا أو يهوديا أو مجوسيا أرشاه
أودار أو عشارا على ولده وولد ولده ونسبه وعقبه أبدا ما تناسلوا وجعل آخر ذلك لمساكين
فذلك جائز قلت فهو لا المساكين من هم قال من يسهم الوقت قلت فان لم يسهم
الوقت قال لا المساكين فترى ذلك فيهم فهو جائز قلت فان ترى ذلك فى مساكين المسلمين
فهو جائز وان ترى ذلك فى مساكين أهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت أرايت أن قال قد
جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أيداعى مساكين أهل الذمة والوقت
فصرافى قال الوقت جائز ويصرف عليه الوقت على مساكين أهل الذمة فان ترى ذلك فى
مساكين النصارى أو اليهود أو المجوس جاز ذلك فى باب وقف أهل الذمة من وقف
الخصاف . قلت أرايت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل بيته
أو قراىة منهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين قال الوقت جائز ويكون وقف على
ما وقفه على ما شرطه من ذلك من المصل المزبور . الذى لو جعل داره فى حياضه
أو كنيسة غير أن عندهم لأنه كوقف المسلم فلازم عنده وعدم جواز ملأه معصية
عندهما من وصايا البرانية قبيل نوع فى الرجوع . مسئلة اذا وقف الذى وقف على
الكنيسة أو البيعة هل يجوز آداب الوقت باطل (١) ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا
أن وقف على الرهبان والقسيسين وأن وقف على فقراء النصارى جاز من وقف حائرى
المهادية . ولو وقف أرضه على الرهبان الذين فى بيعة كذا أو على القسيسين بها كن باطلا
بخلاف ما لو وقف على قراىة كذا فإنه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقف على مصالح
بيعة كذا من عمارة وحرمة وأسراج وأذخرت واستغنى عنها تكون القلة لا سراىة
أقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز ولا يتفق على البيعة فى باب أوقاف أهل الذمة
من الخصاف وكذا فى الخصاف

• (مسائل شتى من الوقت) • الوقت اذا انقرض واحتاج الى الوقت رفع الامر الى القاضي
حتى يفسح ان لم يكن مسجلا من وقف الخلاصة وكذا فى الثالث من نصوص النصوص بعلامه
(عده) • لو حاكم الحاكم بمسدموت الوقت بازم الوقت لم يجوز ولم يزم لأن الوقت
اذا لم يكن لازما لا يتصل الى الورثة بموت الوقت قسبة فى كتابه البيوع (٢) ولو وقف
مجدودا ثم باعه وكسبا لقاضى شهادته فى مصلح البيوع وكتب فى الأصل فلا ينعزل كذا
أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما ببيعة البيوع وتغنى الوقت ولو كتب باع

(١) قال يجوز الوقت ويكون فى الفقراء
والمساكين ولا يتفق على البيعة من ذلك
شئ حكذا فى وقف أهل الذمة من
الخصاف ع

(٢) ولم أجده فى القنية ولكن أنقى به
السعود كذا ينقض جامع هذا المجموعة

جائزاً جميعاً كان حكماً بصفة البيع وبطلان الوقت وإذا أطلق الحاكم وجائز بيع وقف غير
مستعمل إن أطلق ذلك الورثة كان حكماً بصفة بيع الوقف وإن أطلقه لغير الوارث لا يكون
ذلك نقضاً للوقف أما إذا بيع الوقف (١) وحكم بصفته فاحق كان حكماً بطلان الوقف
من وقف البرازية

(١) أي وإن لم يكن البائع وارثاً والظاهر
من التصاق أن هذا إذا كان البائع
الوارث أو الوارث كذا يفتى جامع
هذه المجموعة

﴿كتاب البوع﴾

(الزول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل)
أنواع البيع بالنظر إلى مطلق البيع أربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ
ما أقاد الحكم له المال والموقوف ما أقاد الحكم عند الاجازة والفاسد ما أقاده عند القبض
والباطل ما لم يفده أصلاً كذا في الحواشي وغيره وبالنظر إلى المبيع أربعة مقايضة
وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالدين وهو السلم
وعكسه وهو بيع العين بالدين كالمكاتب والسيارات والنظر إلى الفئسة أربعة
وقولية واشترائك ووضعة ومساومة من بيع الميراثين ملصقا • ويجوز بيع أم
الولد من نفسها وكذلك بيع المدر من نفسه فاحق خان من البيع الباطل من البوع •
ولا يجوز بيع المكاتب والمدر وأم الولد ومعتق البعض وفي الخاتمة ولو باع أم الولد
وسلمها لا يملكها المشتري وفي فتاوى الخلاصة وجب باع مدبرة أو أم الولد فملك عند
المشتري لأخيه عليه وروى المصنف عن أبي حنيفة أنه يضمن قيمة المدر بالبيع كما يضمن
بالثراء ومشائنا جميعاً هذه الرواية قال أبو يوسف ومحمد يضمن قيمتها بالثراء (م)
وأما لا يجوز بيع المكاتب بغير رضاه وإن باعه برضاه ذكر المصنف في كتبهم أنه يجوز
البيع وتنفسح الكتابة وفي الهداية فيه روايتان والأظهر والمأثور (م) وحكي عن
المتأخرين أنه كان يقول لارواية نفسه من أصحابنا وأما ما هو في قوله مشائنا
المتأخرون وقد أشار محمد في الحاشية إلى أنه لا يجوز ولا تنفسح الكتابة في السبع من
بيوع التاتار خاتمة وقامه فيه • ولا يجوز بيع الدقيق في الخطة والزيت في الزيتون
والدهن في السهم والعصير في العنب والنبي في العنبر ويجوز بيع الخطة وسائر الحبوب
في سناها • في فصل وأما الذي يرجع إلى المقدود عليه من بيع البدائع • وصح بيع غرة
لم يمد صلاحها أي لم تظهر صورتها منه مع ما بان بأحكامها حيوان وقبل لا يصح
والعصير هو الأول كافي الكافي وغيره أو قد أوجب قناعتها وشرط تركها على الشبر
يفسد البيع عندهما وعليه الفتوى كما في البرازية والنهاية ولا يفسد عند محمد إن بدأ صلاح
بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في الخبرات (٢) فاستأ في البوع ملصقا
وإذا اشترى نزل الكرم وهو حصر مجاز وهل للسابع أن يأمره بقطع العنب في الحال
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن اشتراطاً مطلقاً كأنه أن يأمره بقطع العنب وإن
اشترى بشرط الترتل إلى الضيف فسد البيع فاضيفان في فصل بيع القار والزروع من الخاتمة
وأما بيع القار على الأشجار فهو على وجهين الأول أن يبيعها قبل ظهور وفي هذا الوجه

(٢) وفي الأسرار الهداية على قول محمد بن
أحمد الطحاوي وفي المتن ضم إليه أبا
يوسف وفي النسخة والعصير قولهما

لا يجوز البيع الوجه الثالث أن يبيعها بعد الطلوع وأنه على ثلاثة أوجه أحدها أن يبيعها قبل أن تصير منقطة ما لم تصل لتناول بني آدم وعطف الدواب في هذا الوجه اختلاف المشايخ ذكره جنس الأئمة السرخسي وشيخ الاسلام خوهرزاده أنه لا يجوز ذكر الشئ أبو الحسن القدوري في شرحه والقاضي الاصبهاني أنه يجوز والله أشاهر محمد في كتاب الزكاة في باب العشر وفي الجامع في كتاب الأليات وهو الصحيح والحيلة في ذلك حتى يجوز هذا البيع على قول الكل أن يبيعه مع أدائه بأن يبيع الكثرة في أقل ما يخرج من ورد مع أدائه فيوز البيع في الكثرة بما يبيع في الأوراق ويجعل كائنه ورق كاله حتى يجوز البيع الوجه الثاني إذا باعه بعد ما صار مستقما لأنه لم يأت به عظمه وفي هذا الوجه البيع جائز إذا باع مطلقا بشرط القطع وإن باع بشرط الترتل فالبيع فاسد إذا جاز البيع إذا باع مطلقا أو بشرط القطع فذا ترتل المشتري حتى أدركه أصل طيبة الزيادة فإن ترتل بقلن البائع واستأجرته الاستأجر طيبة الزيادة الوجه الثالث إذا باعه بعد ما تناهى عظمه (١) ولا شك أن في هذا الوجه يجوز البيع إذا باعه مطلقا أو بشرط القطع وإن باع بشرط الترتل فاقاس أنه لا يجوز فيه أخذ أو حنفة أو ورق وفي الاستحسان يجوز فيه أخذ عهد (٢) في السادس من يوع الخطب وإذا اشترى غارستان على ما هو المعروف وقاله بالنارسة برباغ وبعض القواعد خرج بعضها لم يخرج بعد هل يجوز هذا البيع ظاهر للذهب أنه لا يجوز وفي الكافي خلافا لذلك وكان جنس الأئمة الخلاف في بقاء ما يجوز في القارو بالاذن من الطبع وغير ذلك وكان يرمي أنه مروي عن أصحابنا وهكذا سكت عن الشيخ الامام محمد بن الفضل أنه يفي بجواز هذا البيع وكان يقول أجل الموجود أصلا في هذا العقد وما يحدث بعده ذلك مستعاضا ولهذا شرط أن يكون الخارج أكثر لأن الأقل يعمل نايبا لا أكثر وقد روي عن محمد بن يبيع الوردي أنه يبيع في القشوي وفي القشوي للعناية مع أنه يتلاحق بعضها بعضا (٣) قال جنس الأئمة السرخسي الأصم عندي أنه لا يجوز (٤) وإذا اشترى أنزال الكرم وبعض الفواصير مستغفا والبعض لم يصبر مستغفا لا شك أن هذا الشراء جائز على قول من قال بجواز شراء الثمار قبل أن تصير مستغفا ومن قال بأن شراء الثمار قبل أن تصير مستغفا لا يجوز فاختلطوا فيها بينهم قال جنس الأئمة السرخسي الأصم عندي أنه لا يجوز وفي تناوئي أهل حرقند إذا اشترى أنزال الكرم وبهني وفيه وبهني قد نفع قال كان كل نوع بهني وبهني قد نفع فيلزم أن كان بعض الأنواع عينا والبعض قد نفع لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا إذا باع الكل فإن باع البعض وبهني أو الكل في لا يجوز وكذا إذا كان مشتركا بين رجلين باع أحدهما نصيبه وبهني في أو الكل في لا يجوز وهذا إذا باع من اجبى فإن باع من شريكه افتقر ركن الاسلام السفيدي أنه لا يجوز وقال بعضهم لو باع من العامل لا يجوز ولو باع العامل من رب الكرم يجوز كافي الزرع على ما يأتي بيانه فاما إذا باع من الاجبى لا يجوز في البيع من يوع للثان ثمانية • خال محمد إذا باع غركرم وأدرك من كل نوع منه حتى قبضه واشترط أن يبيعه في أرضه حتى يدركه فالبيع جائز والشرط جائز وإن لم يحصل لتركة

(١) كفا في الفصل الثاني من القسم الثاني من يوع القهار بنوفيه قال محمد لانه إذا تناهى عظمه باعنا الضعيف من الشمس والون من القمر والطم من الكواكب ع

(٢) وفي شرح القدوري وشرح الطحاوي والإيضاح بيع الغار بعد الوجود والظاهر وجاز إذا لم بشرط الترتل وإن لم يبد صلاحها ولم يكن مستغفا به هو الصحيح والحيلة حتى يجوز عند الكل أن يبيعه مع الشجر ع

(٣) وهذا ظاهر المذهب على ما عرفته في الخافية في فصل بيع الغار وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمار قبل أن تصير مستغفا بها ع

(١) الظاهر أن هذا على ما قال محمد بن
 بسد شأه في عقد ولو شرط الترتيب يجوز
 البيع استحضاراً وقال لا يفسد
 شراء الفار على رؤس الاشجار صنفه
 لا يجوز وصنف آخر بعد الادوات يجوز
 في الثالث من يوع الخلاصة ووقع
 في عبارة البرازية سهون النسيج حيث
 وقع النصف بدل النصف في الموضوعين
 (٢) يحيى ما يتعارف به لوكية الكلا في كتاب
 المزارعة فقلنا عن شرب منتقب فاضحيان
 (٣) هذا الاختلاف سبق على ما ذكر
 في هذا الكتاب سابقاً

أجلا معاً ما قلنا للبائع أن يأخذ ما تقاطع حتى يدرك (١) من يوع العدة للصدر الشهيد
 رجل اشترى أوراق التوت فان اشترها على أن يأخذها من اعته يجوز ولو اشترها
 مطلقاً فأخذها اليوم جاز وإن مضى اليوم فسد البيع لأن ما يحدث بعد البيع حتى
 الساعات لا يمكن الاحتراز عما يفعل فعوان اشترى على أن يأخذها شاة أنشأ لا يجوز
 لأنه زاد فاختلط المبيع بغير المبيع وكذا لو اشترها على أن يتركها على الشجر والجلد أن
 يشترى الشجرة بأصلها فأخذ الأوراق فبيع الشجر من البائع لسان الحكم في السابع
 عشر من البيع (٢) وأما قوائم الخلاف وسف الفل اختلاف المشايخ فيه منهم من لم
 يجوز بيعه ومنهم من جوزه ذكر أبو الحسن الكرخي جوازه وروى الحسن بن زياد عن
 اصحابنا جوازه ومن لم يجوز من المشايخ اختلافوا فيما بينهم وفي السنفق وكان الشيخ محمد
 ابن الفضل يقول الصحيح عندي أن يبيع قوائم الخلاف لا يجوز في السابع من يوع
 النصارا خانية (٣) ولو اشترى قبل أن يفسد صنفه ما اختلف في جوازه ولو بعد
 ما صلح لعقب الدواب جاز لو أطلق البيع أو شرط القلع وفسد لشرط تركه إذا قبضه العقد
 وهو شغل ملك الغير أذهو صفقة في صفقة وهي إعاره أو اجارة في بيع جامع القصرين
 في الثاني والثلاثين لو أن رجلاً في أرضه كلاً فاشترها صاحب الأرض فقام عليها أو كانت
 في حصص انقسام عليها وشترها حتى ارتفعت جائز له ما في قول الفقهاء ولا يجوز في قول
 ما لم يجرها فإذا اشترى منها ما حوت ملكاً جواهر القتاوى في الشرب يبيع الكلا الذي ينبت
 في أرضه بغير رتبته لأجل أنه ليس بمأوك (٤) وكذا يبيع الماء في الخوض أو في البئر
 فاضحيان في البيع الباطل ولا يجوز بيع ما نبت في أرضه من الحشيش إذا قطعه
 فيجوز بيعه فله أن يستره من أخذه منتقب النصارا خانية في الشرب ذكر الصدر
 الشهيد في شرح الجامع يبيع الشرب يجوز تبعاً للأرض بالاجاع ومقصود في رواية وهو
 قول مشايخ بل وإذا اتلفه منتقب يبيع العثمان وإذا باع الأرض بشرط أرض أخرى
 اختلف المشايخ (٥) وسأني في آخر الباب السادس من جفر ذلك جواهر الفتاوى
 في الخنافس من البعوض قال ملك المأوك أبو العلا وذكر في نوادر عثمان أن يبيع الماء
 جائز عند أبي يوسف والحققون من اصحابنا قد أولوا ما ذكر محمد في الأصل أن يبيع لا يجوز
 فقالوا لئلا يكره في شرب العراق وأما في بلادنا فخلافة ونفاذاً الحكم ببيعة يبيع الشرب
 منصوص عليه في الأجناس وقدمتني من ذلك في آخر الباب انقسام جواهر الفتاوى
 في السادس من البعوض قضى يجوز بيع الماء ليس لغيره لابطاله لأنه روى عن الثاني
 جواز بيع الماء بدون الأرض برأية في الرابع من القضاء وسأع رد القز وضه
 أما رد فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة لأنه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز إذا ظهر فيه
 القز شعاعاً وعند محمد يجوز كغيره ما كان لكونه منتقباً وأما ضه فلا يجوز بيعه عند أبي
 حنيفة وعند محمد يجوز لكان الضرورة وقبل أبو يوسف أبي حنيفة كما في دوده وأما
 اختار المؤلف قول محمد في الدود والبيض لكونه المنقب به جوازاً في البيع الفاسد يبيع
 الذرير العار الذي لا يؤخذ إلا بصفة لا يجوز منه المنقب في باب يبيع المراهون وأشار

المؤلف إلى أن الذممين إذا باعوا شرا أو خبزاً أو أسلماً أو أسلم أحدهما قبل القبض فإن البيع
ينفسخ لأن التسليم والقبض حرام كالبيع بخلاف ما إذا كان الأسلام بعد القبض لأن
الموجود الدوام وهو لا يشافي ولو أقرض الذي خرم من ذمى ثم أسلم أحدهما فإن أسلم
المقرض سقطت النذر لأن أسلامه مانع من قبضها ولا يشيئ له من قبضها على المستقرض لأن
الجزء من قبضه وإن أسلم المستقرض فقهه وروايتان في رواية كالأول وفي أخرى وهو قول
محمد يجب قبضها كذا في البدائع وقيد بالنذر والخزير لأن بيع آلات المالك والربط والطبل
والمزمار والدف صريح مكره عند الإمام وقال لا ينقض بيعها والصحيح قوله لا تنقاع بها
شرعاً من وجه آخر وعلى هذا الاختلاف بيع الترد والشرط على وعلى هذا الاختلاف
الضمان على من انقلها فغده بعض وعندهما لا كذا في البدائع ولكن الفتوى في الضمان
على قوله ما كاسباً في القصب ومحملاً ما إذا كسرها غير القاضى والمقتضب أمّا ههنا فلا
ضمان انقلها بغير رائق في البيع الفاسد * وإن كان المشتري قبض النذر ولم يؤد الفسخ حتى
أسلم أو أسلم أحدهما فالبيع ماضٍ والنظر عليه مبسوط سرخصى في البيع (شس)
اشترى بالخطئة لا يصح ما لم يبرأ منها جديّة أو وسطاً وردية قبيحة في حبس المبيع لأن من
البيع * ولو جعل الكيل * والوزن * ثمانى في الذمة بشرط بيان محل الإيفاء حتى لو باع قنابك
بر في الذمة بشرط بيان محل الإيفاء عند أي خنيفة هو الصريح في السابع عشر من
الفصولين * إذا كان له على آخر طعام أو قفوس فاشترى منه عليه دراهم وتفرق فأقبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فأن مسخرة من الخطئة أو الشعر يتلفها ثم يدايه المالك بها
ويجوز عن الأداء فيبيعها مقرضها منه باحد التقدين إلى أجل ويسوئها كندمها كردنى
وإنه فاسد لأنه اقتراف من دين يدين في أوخر صرف البرازية والحيلة في ذلك أن يبيع
الخطئة ويحرقها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم أو دنانير ويؤلم الثوب إليه زيادة الفناوى
فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وكذا في الثامن يبيع البرازية قبل المتفرقات وكذا
في دعوى القاضية وكذا في صلح الجواهر قال يكرى راضى من كندم راح
داده بود چون بازخواست گفت مرا كندم نیست بیهوده كندم سیدم كندم كفت بدو قیمت
ووز قیمت داد ووی قبض كردا ككون مسئل آن سیم آورد ووی دهنده من صد من كندم
خواهم آیدش بانی اجاب آید (١) لأن هذه معاوضة فاسدة لأن الخطئة في الذمة تصلح ثمناً
أما لتصلح مبيعاً إلا في السلم من دعوى القاضية وجعل باع عبداً بثوب موصوف
في الذمة فإن ذكر الثوب اجلازاً وإن لم يذكره اجلازاً يجوز لأن الثوب لا يجب في الذمة
بعد المعاوضة الأصل والسلماً لا بد من الاجل فإن ذكر ثوب اجلازاً فقبل قبض
العبد لا يشد العقد فاضیان فی فصل قبض الثمن * ولو اشترى شيئاً بدراهم الكسادة
فإن كانت الدراهم بينهما جازاً لأنها بعد الكسادة صارت سلعة فإن لم تكن بعينها قالوا لا يجوز
البيع قال رحمه الله ويثبت أن يجوز لأنه إن كانت بعد الكسادة تباع وزانقة تباع
بجوزون في الذمة وإن كانت تباع عدداً فبعدمى في الذمة عدداً معلوماً فاضیان
في الصرف * وجعل باع شيئاً بمشرة ثم باع من المشتري أيضاً بمشرة عشر صلح البيع الثاني

(ترجمه)

(١) له على آخر ما من خطئة تناولها
طلب أمسه قال له ليس عندى خطئة
فأعطيت خطئة الخطئة فقال له أعطى قبضها
الجارية في هذا اليوم فأعطاه أمّاها
فقبضها ثم أحضر القاضى مثل تلك القيمة
ويريد أن يسله أمّاها قال لا أنا طلب منك
ما من خطئة له ذلك أم لا اجاب له ذلك

(١) وأما إذا اشتراه عرض آخر عنه
أقل مما باع أو اشترى من غير المشتري
يجوز بالاجتماع $\frac{1}{2}$ إذا في منفذ وقت
كتاب البيوع من الميزانية

وبنوع البيع الثاني انصاع البيع الأول فكذلك وهو الصحيح وسواء كان البيع باقرا
من الثمن الأول أو باقرا يكون ضمنه الأول حق ولو أعاد البيع للينة على أنه باع دأوا
من قلان بالقبض وبقائه المشتري البينة له اشتراها في شترال بنفسه بقية بعض البيع
الثاني ذكره الناصح في الخامس من يوع الجواهر اشتراها باقرا بما باع قبل نقد الثمن
لا يجوز (١) استصناا والصحيح أنه يتقدم فاعده أمضد المالك وشراؤه من وادته لا يجوز
لأنه خاتم مقصده في الملك بخلاف ما لو اشترى وفيه البائع بعد موته وهو مجرد بيوع شهادة
البائع له فلا يمتنع في البيوع • ولو باعه بدنا ثم اشتراه بدها ثم اشتراه بدها ثم اشتراه بدها ثم اشتراه بدها
لا يجوز لأنهما جنس واحد في حق التفتة ولو باعه بدنا ثم اشتراه بدها ثم اشتراه بدها ثم اشتراه بدها
التبرع حين وإذا اشترى بالثلوس باقرا قبل على غول محمد لا يجوز لأنه ممن عنده وعلى قياس
غولها لا يجوز لأنه ملحق عندهما متانة في فصل بيع الشارع وقد جماع لا إذا بيع
لو انتقص خرج من أن يكون شرا ما باع فكبره نقصان من الثمن في مقابلة ما انتقص من
العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما انتقص أو با أكثر منه وعلى هذا فترع ما قالوا
وقد الجواهر عند المشتري ثم اشتراها بالبيع باقرا أن كانت الولادة نقصانها جاز كما لو دخلها
عقب عند المشتري ثم اشتراها منه بالآل وان لم ينقصها لا يجوز لأنه يحصل ربح لم يدخل
في ضمانه كذا في فتح القدير مجردا في البيع العاسد وفي الأصل في آخر باب العيوب
شرا ما باع باقرا مما جماع من الذي اشتراه أو ممن وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة
هذا البيع بهما لم يرد ولم يتصور بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الأول أو كان هو باع بالقبض
نفسه سنة ثم اشتراه في سنة من ثمنه عندنا ولو باع بالداهم فاشترى بالدينار لم يجز
استصناا وإذا التفتل المالك إلى الآخر بيع أو عيبة فاشترى من ذلك الرجل باقرا جاز
ولو اشتراه أكثر من الثمن الأول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو شخص السعر فانتقص من
حيث السعر فاشترى باقرا لم يجز ولا عيب من لو كان بوكيلا بالبيع فاشترى لنفسه
لم يجز خلاصة في الرابع من البيوع فإذا أمر بجل اشتراعه بعد الذي باع باقرا بما باع قبل
نقد الثمن صح وملكه الموكل ملكا صحيحا لأن المعتبر عند أي حصة حال العقد لا حال التامر
والوكيل واشترى لنفسه صح فكذلك إذا اشتراه لوكله وعند أي توصيل التوكيل ويكون
مشتريا لنفسه كذا في شرح الوافي في البيع القاسد وفي التفتة لو قبض نصف الثمن ثم اشترى
النصف باقرا من نصف الثمن لم يجز وكذا لو أعاد البائع على المشتري انتهى وفي السراج
الواحد لا يجوز أن يشتريه باقرا من الثمن وان بقى من عنه درهم ولا بد من نقد بيع الثمن
ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد إليه فأن عاد إليه بكم ملك جديد كالأمانة
قبل القبض أو بعده وبالشراء أو الهبة أو الميراث فشرائه البائع منه باقرا جاز وان عاد
إليه بغيره فصح كتيار روية أو شرط قبل القبض أو بعده فاشترى منه بالآل لا يجوز
من يوع العير الرائق • وجعل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم ترض المرأة أن لم يكن
للمرأة على العبد مهر فظلموا أن يبيعه بدون رضاها وإن كان عليه المهر ليس له أن يبيعه
بدون رضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون من نكاح الجواهر (شم) بعثنا

(١) وهذه المسائل مذكورة في السامع من
التأريخات في نوع في جهات البيع

عبد إلى نفسه اختلاف والامانة لا يجوز البيع (سب) فيه اختلاف المشايخ والرايين
عن محمد ولو قال عبد إلى مكان كذا جاز قبة في باب جهات البيع (١) (س) خفاف
قطع خفافا جلد جلد حرقلة ويمن من الجلد قطع فاستلمها الخفاف منه فقال صاحب
الجلد لا عرفها ولكن بعت منك ما بقي منه وهو في يديك هذا قال اشترت صم (ط) بيع
مالم يعلم البائع والمشتري بخلافه يجوز ان لم يتبع فيه إلى التسليم والتسليم لم يكن اقتران فيه
متاع فلان غسبا أو ودعة ثم اشتراه الخنز من الخنز جاز وان لم يعرفه مقاداره (ش) قال
لنفسه يبيع ما في يدي بكذا فباعه ولم يعلم البائع به فاذ هو جوه البائع جاز (ن) أبو القاسم
رجل قال لغيره لك في يدي أرض خربة في شعبة كذا لا تسألي شيئا فبعها مني بسنة دراهم
فباعها ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك فالبس جاز من المحل المزور • باع
عبداه ولم يصفه ولم يشر إليه فان كان له عبد واحد حيز وان كان له عبدان أو أكثر
لا يجوز وفي العبد لابد أن يصفه إلى نفسه بأن يقول بعت عبدي منك أما لو قال بعت لهما
واحد سالم لا يجوز ولو قال بعت لهما به التي اشتريته من فلان أو الجارية التي في هذا
البيت يجوز في الثالث من الخلاصة والبرازية • ولو قال بعت عبد أو جارية ذكر في المتفق
في موضع رجل قال لغيره عبدي جارية بضا فبعها منك بكذا فقال المشتري قبل لم يكن
ذلك بيما الآن بين الموضع أو غيره فيقول أبيعك جارية في هذه البيت أو يقول جارية
اشتريتها من فلان فحذبت • البيع وذكر في موضع آخر إذا قال بعتك جارية جاز إذا
لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جارية بثلث فسد البيع وذكر في باب الاثمة الشريفة
إذا أضاف إلى نفسه فقال بعتك جارية جاز البيع وان لم يصفه إلى نفسه لا يجوز فاضحان
في البيع الفاسد • وجعل باع دوا على أن البائع يسطر يقام هذا الموضع إلى باب الدار
يكون فاسدا وكذا الوشرط الطريق للأجنبي • ومن موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا
ولو قال أبيعك هذه الدار الاطريقا فباعها من هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الطول
والعرض جاز البيع بشرط الطريق لنفسه أو لغيره (٢) من المحل المزور ملغى • ولو قال
أبيعك داري هذه بعشرة آلاف درهم على أن في هذا البيت بعينه لا يبيع • ولو قال الا هذا
البيت جاز البيع بجميع الثمن فباصول البيت • ولو قال بعتك داري هذه الخارجة على أن
تجعل لي طريقا إلى داري هذا الدار لا يجوز • ولو قال بعتك داري هذه الخارجة
الاطريقا إلى داري الدار لا يجوز وطريقه مقدر عرض باب الدار الخارجة من المحل
المزور • قال بعتك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جاز ويدخل فيه ما في البيت من
المتاع من المحل المزور • رجل قال بعت منك جميع ما لي في هذا البيت بكذا جاز وان لم
يعلمه المشتري لا يلحقه في البيت بسيرة فاضحان في البيع الفاسد • (ن) بعت منك
جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لم يميز عندهما ويجوز أن ي
يوسف • ولو قال بعت منك جميع ما في هذه القرية من متاع لم يميز عندهما ويجوز أن
إذا حكان في صدوقه قبة في باب جهات البيع • وفي المحل قال الفقيه لو باع ما
الدار يبيع أن يجوز في قبيل قول أبي يوسف ولا يجوز في قبيل قول أبي حنيفة ومحمد

(٢) ولو باع أرضا هذه الشجرة بعينها
بقرارها جاز البيع من البيع الفاسد
وقامه في حاشي مسائل شتى من البيوع
من هذا المجموع

ولو قال بعت جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما به جاز وان لم يعلم لا يجوز خلافا لابي يوسف وفي القرية لا يجوز اجمالا وفي التوازي اذا قال بعت ما في هذه الدار من الثياب او قال بعت منك جميع ما في هذه القرية من الخطة والدقيق والقياب جاز تاما وخاتمة في نوع في جهة المبيع • وجعل قال لا تحرم بعتك جميع ما في هذه القرية من الدقيق والبر والقياب فهنا خمس مسائل احداها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الخواص وكل وجه على وجهين اما ان علم المشتري بما في هذه المواضع او لم يعلم ان علم جاز في الكل وان لم يعلم في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز من الخلاصة قبل الفصل الرابع • ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطع البائع كان للمشتري أن يرده ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع الباقي لم يرض به المشتري كان لازما على المشتري خراطة المقتين من اوائل البيوع • باع برأس ماله او بما اشتراه او بعت ما اشترى فلان او بعت ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا ان يكون شيئا لا يتفاوت غنه كالنخل والجم فان علم المشتري بالثمن في المجلس صار جازا وبشر المشتري ان شاء اخذ وان شاء ترك • خيضان في البيع الفاسد • لعلمه دين طال به فأرسل اليه شميرا وقال شذه يهر البلدان كان الدرهم معلوما وهما يعلمانه كان يهر وان لم يعلم أو لم يعلم الا يكون يهر في الثاني من بيع البيوع البزائية وكذا في الخلاصة • اذا باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشتري معرفة جيرانها • خاضعان في البيع الفاسد وكذا في بيع القاعدية بتقلعه • وجعل اشترى من آخر ساحة أو أرضا وكر حدودها ولم يذكر ذرعها لا طول ولا عرض جاز البيع المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز ولو لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهما قيد حدود وقد عرفها جميع المبيع خلاصة في أول الثالث من البيوع • وفي شروط الحاكم اذا كانت الضعة المستراة ذات أرض كثيرة متلازمة أو متباينة لا يمكن تحديد الكل ولا يعلم درأها المتعاقدان ولا الكتاب ومنه الحاجة الى التكاليف ولكنهما عروفة بالنسبة الى رجل حتى أو منعت فعنه الامام الثاني ومحمد يكتب اشترى منه جميع الضعة المنقولة على أرض كثيرة بحقيقة متلازمة موضعها في قرية كذا مشهورة بالنسبة الى فلان مستغنية عن التعديد برؤية في آخر الثاني من الشهادة • وجعل باع شيئا وامتنع عن الاشهاد بدو امره لانه حق المشتري والصلح شعر واجب على البائع ولا يجبر هو على الترويج لكن عليه أن يقر بين يدي الشاهدين فان أبي ربح القاضى فان أقر بين يدي القاضى يكتب القاضي سجلا عدة الشاهدين في البيوع وكذا في الخاتمة في أو آخر البيع الفاسد وكذا فيهم ما في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر • وان طلب المشتري من البائع الصك القديم فعليه الا يصبر عليه وان احتسب المشتري يكتب من صك البائع لنفسه متكامل ذلك وثبت فيه أسامي الشهود والدين بذلوا خطوطهم في الصك القديم فان أبي البائع أن يعرض الصك القديم لكتب المشتري من ذلك مكاهل يجبر البائع على ذلك اختلافه • قال النقيب أبو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه • خاضعان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر • وجعل

(١) كذا في أكثر النسخ والصواب الموافق لما في القاعدة وهو أن أخذنا بقول القلع بدل القلع ع
 (٢) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها فانه يقطع او يقطع بعضها فيقتطع بقطع وبعبارة القاعدة بان شرط البائع قطعهما على وجه الارض أو لم يشترط ولكن القلع بضره بطله أو نهى عن بيعه عن الحفر بل يؤمر بقطعهما على وجه الارض ع
 (٣) رجل اشترى بيتان من منزل بمقدوده وحقوقه ومساكن المنزل بغيره من الحقوق وبأمره بفتح الباب فلهما على وجهين ان بين صاحب المنزل وبينه من لغيره بغيره وليس له منه لانه دخل في البيع وان لم يبين طريقا اختلف المشايخ فيه واختلفا انه ليس له ان ينفه أيضا لان الباب الاقل دخل به في الحقوق ولولايته في الفصل الثالث من البيوع ع
 ولو باع دارا وله الطريق قدسده صاحبها في ذلك وحصل لها الطريق بقا خرتمها بها بصرفها الطريق الثاني الاقرار والوصية كالبيع في ان السرب والطريق لا يدخلان الا يذكر الرهن والصدقة والقسمة كالاجارة في أنهم لا يدخلان من غير ذلك خلاصه في ١٤ من البيوع ع
 رجل اشترى أرضا ودارا لا يدخل السرب والطريق الا يذكر الحقوق لانها لا يدخلان الا يذكر الحقوق اذا لم يكونا أصلا وكذا في الاقرار والوصية والصنع وغيرها ويدخلان في الاجارة والقسمة والرهن والصدقة الموقوفة ولولايته في الثالث من البيوع ع

اشترى شجرة بشرط أن يقطعها تكلموا في جوازها والصحيح أنه يجوز والمشترى أن يقطعها من أصلها وان اشترى الشجرة بشرط القلع قال بعضهم ان بين موضع القطع أو مكان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح فاضحان في فصل فمادخل في بيع الكروم من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر • وشرا الشجرة على ثلاثة أوجه اما بشرط القلع (١) وأنه صحيح في الجميع والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فقلعهما ببرههما على العادة ويدخل أصلهما في البيع ولا يمتنع خالي نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع مضرة للبائع من يؤخر بناءه ونحوه أو يقطعها (٢) من وجه الارض فإذا قلع أو قطع وبنت من العروق أخرى فالبائع أرضاء المشتري بدخل ذلك القدر في ملكه الا اذا قطع من أعلى الشجرة فالتاب اذا المشتري وان شرط القرار فيها لا يؤمر بالقطع قال قلعه فان يفسر مكانها أخرى وان مطلقا قال الثاني لا تدخل في الارض وقال رحمه الله الشجر يبيع القرار والقسمة والهبة والصدقة والوصية على الاختلاف والقنوي في مسئلة البيع على قول محمد وإذا دخل ما تحت الشجرة في التمتع فأن التمتع يدخل بدخله بشرط قطعهما وقت البيع فإذا زاد القلع عليه البائع تحت ازائه ولا يدخل ما ينحى اليه العروق والاضمان برزاقية في الثالث من البيوع • وان اشترى أرضا دخل في البيع الا انما العرف بغيره المذكور وغيره فمادخل صغيرا كان أو كبيرا ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط وشجر القطن لا يدخل على الصحيح والصكرات ونحوه وما كان على ظاهر الارض من غير ذلك وما كان مغيا في الارض من أصوله الصحيح أنه يدخل من يوع خزافة الخنثين • اذا اشترى بيتان منزل بمقدوده وحقوقه ومساكن المنزل بغيره عن دخوله وبأمره بفتح الباب الى السكة نظر ان كان البائع بينه طريقا معلوما ليس له منه ع وان لم يبينه اختلف المشايخ فيه منهم من قال له منه ومنهم من قال ليس له منه قال الصدوق الشهيد هو المختار (٣) فانما رخصة في السادس من البيوع • ورجل له علف وسفل فقال لرجل بعت منك علف وهذا السفل بكذا في البيع ويحكي عن سطح السفل لصاحب السفل والمشترى حق القرار عليه وكذا لو اشترى هذا المالك من المشتري أن يبيع عليه علفا خرتمت الاول فاضحان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر • ويدخل العلف في بيع القرص والقمام في بيع البصر ولا يدخل المقود في بيع الجمار برزاقية في الرابع من البيوع • ويدخل العلف في بيع القرص ولا يدخل السرج ولوعله الا بالنسب وقد يدخل لوعله والجر لوعله كقعة دخل الا كلف والبردة ولوعره كقعة لا يدخل ولو باع عبد أو أجرة بدخل في البيع ثياب تكون على من المبيع عادة والبائع أن يأخذ هذه الثياب ويضع غيرها ولو اشترى ثياب من الثياب لا يرجع بشئ من الثمن وكذا كل ما عليه ثياب مثل المبيع لان الدخول تحت العقد بل عرف ثياب مثله وكذا الحكم في العلف والبردة برزاقية في الرابع عشر من البيوع • وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقت كالبيع وعدد

محمد دخل وعطه الفتوى من المحل المزبور • ولو باع عبد مع ماله فان سعى المحال ولم يكن ديناً بائناً • ويشترط التقاض في المجلس فباكت صرفاً ولو كان بهضمه شاملاً يجمع التناوي في فعل ما يدخل في البيع • باع جارية وعليها ثياب وقطران ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهبها والبائع ساكت كان سكوتها بمنزلة التسليم مكان الخلق لها • كذا في الظهيرية في القرن الأول من الأشياء • رجل قال لا تسرق الناس يشترطون كرمك هذا بأثني درهم فقال بهتمتك بألف درهم وقال اشترته صم ان لم يكن على طريق الهزل • وان اختلفا في الهزل والجد فالقول قول من يدعي الهزل وان اعطاه شيئاً من الثمن لا يصح دعوى الهزل خلاصة في الثمن من البعوض • لو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يزم المشتري ولو يبين الجانب فقال من هذا الجانب فقطعه البائع لزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يردّه • فاحضن ان في فصل قبض المبيع • وفي الخاتمة لو اشترى حنطة على أنها كرم فقال البائع هي كرمنا الا ان افلان فلما اخذها تغذها بنشرة فأخضعها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يصرفه حتى يبيد مائة وكذا في الموزون فان لم يملكه حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنها وأصل النذر قالوا لا يبطئ له فيه عليه الصلوة والسلام • وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل التي يحمل على ما اذا لم يكن المشتري حاضر اوقت كبل البائع فان كان حاضر ورأى رأي العين لا يحتاج بعد ذلك الى التكامل • ثانياً في الثانية في الفصل الثامن من البعوض • باع حنطة غير مصنة ولا مشارة (٩) اليها في ملكه في السواد وعليه المشتري فلا خيار له وان لم يعلمه الخيار (١٠) وذكرنا في السواد على جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المصر لا يجوز ولو كان الكل في المصر في موضعين يجوز بلا إشارة في الاصح سواء كان الثمن نقداً أو ديناً على البائع فان لم تكن له ملكه واشترىها ولم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض في ملكه لانه باع الموجود والعدوم بزيادة في الثالث من البيع وقبضه تفصيل وكذا في انقاس عشرين المدعى • (بشم) باع حنطة قد راها معلوماً ولم يبينها الا بالاشارة ولا بوصف لا يصح قسمة في باب جهالة المبيع والخ في البيع • وعن أبي بكر محمد بن الفضل باع ثوبه لاه ولم يصف البيع اليه ولا وصفه فالبائع جائز لانه باع ما عاك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع يبال في كماله لانه باع ما يملكه وما لا يملكه (قب) باع كراماً من حنطتان لم يكن في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المصدوم وقصد في الموجود وان كان في ملكه من نوعين أو في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البيع الهائل قال بهتمتك كذا ما من الحنطة باع واذا علم المشتري مكانه لم يضر ان شاء أخذها بذلك الثمن في ذلك المكان وان شاء تركها وعن أبي يوسف شهود من المحل المزبور وكذا في الخاتمة في البيع الفاسد وكذا في الثالث من البرازية من البيع • ابراهيم بن محمد في رجل اشترى ألف من قطن ثم اختص البائع والمشتري بعد ذلك وفي يد البائع ألف من من القطن يوم النصوصة فقال البائع لم يكن في ملكي يوم البيع قطن أصلاً أو قال قد كان وقد بعته ذلك القطن ولم يكن هذا القطن في ملكي يوم البيع وانما حدث

(١) قوله ولا مشارة اليها كذا في غالب النسخ وفي نسخة وأشار اليها غليظ ١٠

(٩) وانما ثبت له الخيار اذا لم يعلم موضع الطعام لما يطقه من مؤنة الحبل ولو علم لا خيار له لانه رضى بمؤنة الحبل كذا في مجموعة المرسوم وبعد كذا عه

بهـ وذلك فالقول قول البائع أنه لم يبيع هذا القطن في العاشر من يوع الذخيرة • دار
بين رجلين مشاع غير مقسوم فباع أحدهما شيا منهما بعينه قبل القسمة وأباع قطعة
من الأرض بعينها لا يجوز لافي نصيبه ولا في نصيب صاحبه ولو باع جميع نصيبه من
الأرض والأرض بائز بدائم وكذا في الخاتمة في البيع القاسد • دار بين اثنين باع أحدهما
معتنا من وجعل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي • لو باع
أحد الثري بكن في الدار نصيبه من يتبعين فلا • ثريان يطل في الثالث من يوع
البرازية • رجل قال لا • تر بعتك نصيب من هذه الدار بكذا إن علم المشتري نصيبه ولم يعلم
البائع باع بهد أن يتر البائع أنه كالأقال المشتري وإن لم يعلم المشتري عند أبي حنيفة ومحمد
لا يجوز طه البائع أو لا ولو قبضه وأباع صح كالبيع القاسد في الاغتنة خلاصة في الثالث
من البيوع • (صل) دار بينهما باع أحدهما بناء هلمن أجنبي لم يجوز إلا بغير ما أبا باعه
بشرط الترتل أو بشرط القطع أما الأول فلا يجوز إذ فيه شرط منفعة للمشتري سوى البيع
فصار بغيره بشرط الإجارة في بيع وأما الثاني فلم يجوز لغيره بشرط جامع القسولين
في الحادي والثلاثين • ولو باع نصف البناء مع نصف الأرض باع من أجنبي • أو من
شريكة ولو باع نصف البناء دون الأرض من أجنبي • أو من شريك لم يجوز فالو هذا لو كان
البناء بغيره أو لو كان بغيره من جاز يبيع نفسه من أجنبي • أو من شريك إذا التناهي بغيره
يجب قلعه وجواب القلع كالأوع ولو مقلوعا حقيقة جاز يبيع نفسه من أجنبي • ومن
شريكة وكان كبسوع زرع بدون أرض وهو متصف في الزرع فانه يجوز من المحل المزبور
(ج) داره فباع من رجل نصف بنائها بالأرض لم يجوز ولو باع معهما شائنا محدود هذا
السهم قال النسق قال مشايخنا ربهم إقده انه وجب الفساد ذوبهم الأفران فالقرع يكون
له الحدود وأما الشائع فلا والصحيح عندى أنه لا يفسد من المحل المزبور • (جن)
شري نصيب أحد الثري بكن من البناء دون الأرض لم يجوز (صل) يبيع الأرض مع نصف
الزراع لم يجوز ولو بينهما باع من أجنبي نصيب أحدهما بلاذن الآخر لم يجوز وكذا
الشجرة والزرع • ولو باع من شريك جاز (هـ) لم يجوز من المحل المزبور • وفي الفتاوى
الزرع إذا كان كله لواحد أو كان مشترك بين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد قطعه بلا
أرض إن مدر كبايز وإن لم يكن مدركا لا يجوز • قال لم يفسخ حتى أدرك عاد جاز الزوال
المائع وهو لزوم الضرر بمطالبة المشتري بغيره الأرض كعدم من صف • (القاضي)
شجرة بين شري بكن باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجوز وإن من شريك يجوز وإن بين
ثلاثة باع أحدهم من الآخر لا يجوز • وإن باع منهما جله يجوز • وكذا الزرع لو بين ثلاثة
باع أحدهم نصيبه من أحدهما لا يجوز • وإن باع منهما باع برازية في الثالث من البيوع
• شجر بين رجلين بلغت الأشجار المقطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر
وللمشتري أن يقطع من المحل المزبور • وكذا في الحادي والثلاثين من القسولين • (م)
رجل قال لغيره إن شيا زار بغيره بعه درهم (أ) وكان ذلك قبل أن يخرج الخرجة
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أنه يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البلطخ

(ترجمة)

(١) بعتك هذه البلطخة بعشرة دراهم

دون ما يخرج من المنفعة فان اخرج الحرجة بعد ذلك كانت الحرجة المشتري قلنا
نعم المالك وان كان البيع بشرط الترتل لا يجوز البيع فاضحان في بيع الفخار والزرع
• (ط) شرط جوار البيع كون المبيع قائما مطوما قد واد التلم ويقام المنفعة وامكان
الانتفاع الصالح ليس بشرط وفي الاجابة شرط حتى جائز بيع المهور والخض والطفل والسبعة
ولم يميز اجازتها فنية في باب ما يجوز بيعه من كواب البوع • رجل باع المصوب من غير
الغاصب ان كان الغاصب باحدا يبقى أنه لم يكن المصوب منه مينة لا يجوز بيعه
وان كانت مينة جائز بيعه فاضحان في أوامر البيع الفاسد • اذا باع عقارا على ملكه
لم يكن هي في يد آخر القسوى على أنه لا يصح عملا يقول محمد لانه لا بد على تسليمه
في الخامس من بيع المواهر • فخصوه فخرج عن استرداده فقال اجني القمالي حتى
استرده فباعه فأراد اخذ من غاصبه وقال هو ذكذبه الغاصب فلف المشتري بطلاق
امرأته ثلاثا ثم نوبه قالوا لا يثبت اذ شراء المصوب صحيح وروى عن أبي يوسف ليس له
حق القسح والمشايع اخذوا بهذه الرواية جامع الفصولين في الثاني والثلاثين (١)
(فصل في البيع الموقوف) • (ج) باع الراهن الرهن المشاع لا ينفذ على الرهن ان كان
الرهن سابقا على الدين قال رضى الله تعالى عنه وانه صحيح فان الرهن المتأخر حكم الصحيح
اذا كان سابقا على الدين من حق الحس وكون الرهن احق به من سائر القرماء بعد الموت
فان كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولواعي الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه
ففيه خلاف فنية في بيع المستأجر والمروهن • بيع المروهن غير نافذ حتى حق الرهن
وليس الزمان والمروهن حتى القسح كالمستأجر (٢) وبقي باع المستأجر والمروهن صحيح
لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد ومعناه أنه غير نافذ حتى للمستأجر والمروهن
لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أوقت الاجارة ولم البيع واذا علم المشتري بكونه
مرهونا أو مستأجرا فندعهما لا يملك انقض (٣) وعند الشافعي وبأخذ المشايخ أنه يملك
انقض اذا لم يكن عالما كالعيب بأن اشترى امته ذات يعل ويعلم هو بوجبه لا استحقاق
والعلمه لا يمنع الرجوع واجاب عن المسئلة بأن الزوج لا يمنع التلم وانما علم المستأجر بغير
مزاوية في التمسك فان من الصرف • وان علم المشتري عند الشراء بانه رهن والاجارة
روى عن أبي يوسف أنه لا يكون له حق القسح والمشايع اخذوا بهذه الرواية فاضحان
في قصر قلت الوكيل من أوامر البوع (٤) • رجل اشترى أرضا مستأجرة فهدأ على
وبعها لثان لا يعلم المشتري وقت الشراء او علم غفل الوجه الاول له الخياطوا شامر بيس
وان شاء رفع الامر الى القاضي وطالبه بالتسليم واذا جاز فسخ القاضي بينهما وفي الوجه
الثاني كذلك في ظاهر الرواية وعلى القسوى في الثالث عشر من بيع التار مخانية وكذا
في التبسييعين العبارة في باب من له اختيار بغير شرط • الراهن اذا باع الرهن أو التجرد اذا
باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المروهن والمستأجر في أصح الروايات الآن المروهن يملك
فرض البيع واجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقص وان لم يميز المستأجر حتى
انقضت الاجارة فهذا البيع السابق وكذا المروهن اذا لم يفسخ البيع حتى فاك الرهن فند

(١) وفي أوامر البيع الفاسد من البصر
ذكر أن البيع الموقوف لثلاثة
وعشرين موضعا
(٢) واختلفت الروايات في بيع المروهن
والمستأجر والصحيح أنه موقوف وليس
للبائع أن يفسخ كذا في السباع
من التار مخانية وكذا في أوامر البيع
القاسد من التمانية
(٣) كذا في أكثر القسح والظاهر أن
لنفسه لا زائدة وقت سهوا من المبيع
والصواب خلافه كما في بعض نسخ
(٤) وذكر الصدر الشهيد في واقعته أنه
اذا كان يعلم بكونه مرهونا أو مستأجرا
فله الخيار في ظاهر الرواية وذكر القاضي
الاعام الاسيحي في شرحه اذا كان
عالمًا بكونه مرهونا أو مستأجرا فلا خيار له
في ظاهر الرواية كذا في السدس من
الخط والسابع من بيع التار مخانية

البيع قاضيان قبل باب الخيار من البيع * وان باع المستأجر باذن المستأجر له أن يبيعها
من يده وقال الصدر الشهيد لا شيء يؤدي مال الاجارة وفي الجامع - حق الميراث اذا أجاز
البيع بثمن في السبد وهو الثمن وحق المستأجر لا اذا أجاز البيع بزيادة يبيعها يكون
فرضا من أحد هاتين الاجارة * ومن بعضهم باع المستأجر الاجارة بغير رضا المستأجر وسلم
ثم أجاز المستأجر البيع والتسلم بطل حقه في الخيار ولو أجاز العقد لا يطل حقه في الخيار
من المحل المزبور * ولو باع المزارع الموردة والمشتري يعلم بالاجارة فانه يملك رقبتهما وتبقى متعقبا
على حق البائع حتى يملكها المستأجر عليه بالاستفاء ويكون الاجر للبائع بسقوط في باب
الصلح في العقل * (ق) سمع المستأجر البيع فقال للمشتري انها في اجارتي ولكن
من كرمك أن تترك حق أخذ الاجارة التي دفعها اليه فهو ايازة ورثة هذا البيع قبية في بيع
المروحة والمستأجر * (ق) اشترى دارا في اجارة انفسه فقال أخو المشتري اني
اشترى الدار التي في اجارتك فقال مباوئاد (لكن مباركا) فهذا الاجارة قبية
في البيع الموقوف * ولو باع جارية تزوجته فقال ليدفع ثمنها المشتري الثمن جيد فهو اجارة
من المحل المزبور * (ح) فصولي باع عبدا ورثه حاضر ساكت لم يكن سكوت الاجارة
ولو يباعه فقال مالكه أحسنت أو أميت أو فقت أو كفتي مؤنة البيع أو أحسنت فخرنا
الله خيرا لم يكن ايازة لانه يذ كر الاستسقاء الا أن يجد فقال قوله أحسنت وأميت اجارة
استحصانا فصولين في الرابع والخامس * (خطا) قال للفصولي بئسما صنعت
فهو اجارة في بيع ونكاح وطلاق وبيعها كذا من محد وهو ردة في ظاهر الرواية وبه بقي
من المحل المزبور * (ب) اشترى من فصولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه أنه فصولي
ثم ذلك الثمن في يده ولم يميز المال البيع قال الثمن مضبوط على الفصولي (ق) يرجع على
الفصولي بمثل الثمن (ب) لا يرجع عليه بشئ (ضم) ان علم أنه فصولي وقت أداء الثمن
يملك المالك ذكره في (م) قال رضي الله تعالى عنه وهو الاصح قبية في البيع الموقوف
* وفي نروق الكرايحي شراء الفصولي على أربعة أوجه الأول أن يقول البائع بعث
هذا فلان بكذا والفصولي يقول اشتريت فلان بكذا أو قلت ولم يقل فلان فهذا
يتوقف والثاني أن يقول البائع بعث لأجل فلان والمشتري يقول اشترته لأجله أو
قلت يتوقف والثالث أن يقول بعث هذا منك بكذا فقال اشتريت أو قلت ونوى
أن يكون لفلان فانه يتوقف والرابع أن يقول اشتريت فلان بكذا والبائع يقول
بعث منك بطل العقد فيصح الرأيتين انتهى وفي كافي الحاكم ولو أن رجلا اشترى عبدا
وأشهد أنه يشتريه لفلان وقال فلان قد ردت فادار المشتري أن يبيعه كان له أن يبيعه
ذلك فان سأل له وأخذ منه الثمن كان هذا بغير بيع جديد مستقبلا بينهما انتهى (١)
بحر دائق في الوكالة بالبيع والشراء لمصنفه (ق) قال بعث هذا العبد من فلان فقال
الفصولي اشترته لفلان لا ترجع الحقوقي الى الفصولي لانه أنشج الكلام مخرج الرسالة
(ط) الاصل فيه أن من اشترى شيئا بغيره بغير أمره كان له ما قد وان أجاز فلان
(٢) الا اذا أضفاه اليه بأن قال اشترته لفلان أو قبله أو قال البائع بعه من فلان

(١) كان ذلك يعاينها بالتماطي كذا
في النسخة في التوكيد والشراء من
الوكالة بعه

عبارة الاصل قال البائع بعث هذا العبد
من فلان وقال الفصولي اشتريت
منه فلان قلت فلان أو قال اشتريت
قلت ولم يقل فلان أو قال الفصولي
لصاحب البائع هذا العبد من فلان
بكذا فقال البائع بعث وقال الفصولي
قلت فلان اشتريت فلان أو لم يقل
لسلان في هذه الوجوه يتوقف العقد
ولا يتوقف على المشتري هكذا وجدحت
في حاشية القنية بخط بعض الاكابر بعه
(٢) لان الاجارة تفعل في الموقوف دون
التأخير كذا في الحاشية في التوكيد

بالشراء بعه
والمسئلة مذكورة في البصري بيع
الفصولي فضلا وفي التامع من يبيع
الخبرة تفصيل لابن عمره بعه
والاجازة تلحق العقود الموقوفة دون
المسوقة وتلحق الاعمال ايضا وهو الصحيح
وتهمة في ضمان النسيب من الضمانات
الفصلية ولا تلحق السائد كما أشير اليه
في هذه النسخة بعه

وقال القسولي اشترت أو قبلت غنم شذيت وقف ولا ينفذ على العاقد قنية في البيع الموقوف • (قد) يتوقف بيع القسولي عندنا ويطل عند الساقى ثم لا يخلو أما إن باع بقرين عين أو دين فلو باعه بقرين كشدتين وفلس وكبلي ووزني بشم عنه بشرط لصحة الاجازة قيام أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الفتي (١) فان هلك أحد الأربعة لم تجز الاجازة ويجوز مع قيام الأربعة فالاجازة اللاحقة كوكالة سابقة فالقن المحبوز لو قاموا ولو هلك في يد البائع يملك أماته • (عد) وقيام الفتي بشرط للاجازة أيضا وإن باعه يقن لا ينفذ بالثنتين • (هد) ولو كان الفتي عرضا بشرط قيامه أيضا ويكون هذا اجازة نفذت الاجازة عقد حتى يكون العرض مأكلا للقسولي وعليه مثل المبيع ان مثله او الا فقيته لانه شرامن وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا تنفذ اجازة الوارث في الفصلين أى في ثمن دين وعرض وذكره في (نهي) بعد هذه المسئلة بخلاف القسمة عند أبي يوسف وهو أن التركة اذا كانت بين كرام عايبين عيون على قسمها فقتنوها بلا أمر القاضي وبعضهم غائب فيه وقف على اجازة القنايب فان مات قبل الاجازة ما جاز ووثته جائز استغسانا لا عند محمد قنايسا • (جم) في بيع المقايضة من القسولي اذا هلك العرض الذي من جهة القسولي ثم اجاز المالك فبقي أن يجوز جامع الفصول في الرابع والعشرين • ومن البيع الموقوف بيع النبي المحبوز الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو لقاضي وكذلك المعتوه والنهي المحبوز اذا بلغ فيها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي والعبد المحبوز اذا بلغ ثبنا من مال المولى أو من مال وهبه أو اشترى شيئا يتوقف ذلك على اجازة المولى والرجل اذا باع عبده المأذون المديون بغير اذن الفرما يتوقف على اجازة الفرما فاضيفان في البيع الموقوف • ومن الموقوف اذا باع المريض مرض الموت عسنا من أعيان ماله من وارثه ان صحيح جاز بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجوز الورثة بطل البيع • ومنها المرتبة اذا باع أو اشترى يتوقف ذلك ان قتل على رقة أو مات أو لحق بدار الحرب بطل نصرفه وان أسلم جاز ونفذ بيعه • ومنها الراهن اذا باع الرهن أو ألتبر اذا باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة الرهن والمستأجر في أصح الروايات الآن المرتبة يملك نقض البيع واجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقص فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجازة ينهم ما نفذ البيع السابق وكذلك المرتبة اذا لم يفسخ البيع حتى فدا الرهن نفذ البيع من الفصل المزور • (نهي) باع ملك غيره فشرامن ماله وملك المشتري لم يجز وبيع باطل لا فاسد وان لم يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع المنسوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو اشتراه الغاصب من ماله أو وهبه له أو ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله (سقي) غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم النصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع فتولين في أواخر الرابع والعشرين • باع مال أبيه بلاذنه ثم ورثه لا ينفذ بلا تحديد وصية اذا زوج أخته برضا حال حياة الأب بلاذنه ثم انتقل الى الآخر ولاية جاز واجازته بعد انتقال الولاية لا بالملك والفرق أن السكاح ولاية فينفذ

(١) ولابد أن يكون الفتي رائجا لآن الفتي لو كان كلسدا في حال الاجازة لا تصح الاجازة كذا في الخامس عشر من أنواع الهداوى من البرازية بعد

بالاجازة والبيع تملك فيشترط كونه مالكا برازية في العاشر من البيوع • (عدة)
قبض الثمن اجازة وكذا طلبه (نقط) دفع الثمن اجازة ولو باعه العضوي وأخذ المالك
بثمنه خطا من القضي فهو اجازة فصول في الرابع والعشرين من البرازية • ولم يشترى
فصح البيع قبل الاجازة زرع زرع لزوم العقد بخلاف القضي في النكاح ليس له أن يفسخ
بالقول ولا بالفعل لأنه سبغ ببعض في الاجازة تنتقل العبارة الى المالك فتصير المحقوق
منوط به لا بالقضي • محررات في فصل القضي • (فتر) باع فضولي فبعض المالك
على الاجازة وأراد أخذه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن القضي • وكله قبض
ثمنه في الرابع والعشرين من الفصول • (خل) المشتري من الثمن لو حذر فأجاز
المالك يسه لا يتخذ عقده قياسا وهو قول محمد وينفذ عندها استحسانا ولو باعه المشتري
من الثمن فأجاز المالك البيع الأول لم يتخذ بيع المشتري وقائما والمشتري من الزمان
لو باع أو حذر فأجاز المرحم البيع فذهب عنه ويصح وقائما • وكذلك المشتري من الوارث
والدين يحيط من المحل المزبور • الاصل عندنا أن العقود تنسحب على الاجازة لو كان
له غير حاله العقد والابطال وقال الشافعي يطل مطلقا يانه أن الهبي المجهول لو تصرف
تصرفا يجوز عليه فوفعه وليه في صفة كبيع وشراء وتزويج وزوج ومأنة وكافة ثمنه
ومحورها فاذا فصله الهبي بنفسه يتوقف على اجازة توليه مادام صيدا ولو بلغ قبل اجازة توليه
فأجاز بنفسه جاز ولم يجوز بنفسه البلوغ بالاجازة ولو طلق الهبي امرأته أو خلفها
أو حرقه بمائها أو بعوض أو وهب ماله أو تصدقه أو وزوج نفسه امرأته أو باع ماله بمحابة
فأحسها أو اشترى شيئا بأكثر من ثمنه فأحسها أو عقد عقدا أو فوفعه وليه في ماله لم يجوز عليه
فهذه كلها باطلة وان أجازها الهبي بعد بلوغه لم يغير لأنه لا يجزها وقت العقد فلم يتوقف
الا اذا كان قبل الاجازة بعد البلوغ ما يصلح لاشداه العقد فيصح ابتداء الاجازة (١)
كقوله أو وقت ذلك الطلاق والعقد فصح لأنه يصلح للاشياء من المحل المزبور
(فصل فيما يتعلق القبض وجوب المبيع) باع أربابا وقال سلفها اليك وقال المشتري
قبضها لا يكون قبضا وان قرصة قبض لأن القليلة أقيمت مقام القبض عند التحكك وكل
مالا • ممكن اغلاقها فهي قرصة وان لم يكن اغلاقها من ذلك المكان فيصيده • وفيه قال
المخالفون • والناس من هذا غافلون فلهم بشرقوا الضيعة في السواد ويرقون القبض وذلك
بما يصح فيه القبض وان كان يقر بيب يصير قابضا • وفي المحيط يصير قابضا بالقليلة وان بعد
العقد عليه عنهما • وفي التوارد واشترى عقارا فقال البائع لته الك وقال المشتري قبلت
والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا • وفي قول الامام • وقالان كان يشترط على اغلاقه
ودخوله قبض والا برازية في الثاني عشر من البيوع • وفي التلمسية ذكر في ظاهر
الرواية القليلة في الدور والعقار لا تكون قبضا بالاتقارب منهما • والاعتقاد في ما ذكر
في ظاهر الرواية (٢) في الرابع من التائراشانية • وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر
فيه خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية قاضيان في قبض المبيع • (ع) واشترى
دارا من انسان يلدته أخرى فله أن يمنع عن أداء الثمن للعالم لأن البائع غير قادر على تسليم

- (١) الرواية شاذة عن أبي يوسف
ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها كذا
في الرابع من التائراشانية والثالث
من المحيط البرهاني ع
(٢) ذكر في ظاهر الرواية أن القليلة
في الدور والعقار لا تكون قبضا إلا
بذوقها قاضيان في أوائل باب قبض
المبيع من البيوع ع

المبيع للمال فوهم البائع أن يضر بجمع المشتري إلى تلك البلدة أو بعت وكلا وجهيهما
 له وبقي الفئ هناك فقد التاوى في الرابع عشر من كتاب البيوع • وفي الاختصاص
 وأبو جعفر إسان في العراق وقد الفئ وكلاه بالقبض والتمومة فراجع وقال لم يسلم الدار إلى
 من يسده الدار لا يسترد الفئ ما لم يبرهن على ذلك في الخامس من دعوى البرازية وكذا
 في الخلاصة وفي آخر الخامس من دعوى التارخاية • ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن
 البائع قبل نقد الفئ كان البائع أن يسترده فان شئ المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصبر
 البائع قابضاً ما لم يقبضه حقيقة وأجمعوا على أن القفلة في البيع الجائز تكون قبضاً
 وفي البيع الفاسد وإسنان والصحيح أنه قبض قابضان في قبض المبيع • قال
 أبو حنيفة القفلة بين المشتري وبين المبيع تكون قبضاً بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول
 البائع خلعت بينك وبين المبيع قابضه ويقول المشتري قد قبضت والثاني أن يكون
 المبيع بمحضرة المشتري بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع والثالث أن يكون المبيع مقرراً
 غير مشقوف بحق الغرثان كان شاعلاً حتى الغير كالحفلة في جوارق البائع وما أشبه ذلك
 فإذا لا يمنع القفلة واختلف أبو يوسف ومحمد في القفلة في دار البائع وقال أبو يوسف
 لا تكون حفلة وقال محمد تكون حفلة ومن ذلك رجل باع خادمًا فقال البائع خلعت
 منك وبين الخادم فاقبضه والخادم في منزل البائع بمحضرة ما يصل إلى قبضه فقال المشتري
 دعه إلى الغد وأبي أن قبض تلك الخادم فانه يموت من مال المشتري عند محمد (١)
 ومن مال البائع في قول أبي يوسف من المحل المزبور • (م) وتسليم المبيع هو أن يعطى بين
 المبيع والمشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير مانع وكذا التسليم في جانب
 الفئ وقال الشافعي القفلة ليست قبض وإن اشترى حنطة بعينها وشئ البائع بينها وبين
 المشتري في يد البائع فعلى قول أبي يوسف لا يصبر المشتري قابضاً حتى لو هلكت هلكت من
 مال البائع وعلى قول محمد يصبر المشتري قابضاً حتى لو هلكت هلكت من مال المشتري
 فعلى هذا الاختلاف إذا اشترى خلا في دن المشتري وشئ البائع بين المشتري وبين الدن
 في بيت البائع وشئ المشتري على الدن يصبر قابضاً عند محمد خلا فلا يبرى وفي الظاهرية
 فان هلكت من مال المشتري في قول محمد وعليه الفتوى وحاصل الخلاف يرجع
 في القفلة في بيت البائع هل هي صحيحة فعند محمد صحيحة خلا فلا يبرى يوسف فانارخاية
 في الرابع من البيوع • باع ثراعى ثقل وشئ بينه وبين المشتري صار قابضاً في التلق
 عشر من بيع البرازية • وفي الفتاوى الشفوية وأما قوله المبيع قابضه فله قبضه حتى
 أخذه أنس أن كان حين أمره قبضه بكنهه قبضه بلا قيام مع التسليم وإن لم يكنه بلا
 قيام لا يصح (٢) من المحل المزبور وكذا في جميع الفتاوى • ولو اشترى شيئاً فأنفذه بعض
 الفئ ثم قال البائع تركه رعا عندك يبق الفئ أو قال تركه ودعته عندك لا يكون ذلك
 قبضاً قابضان في قبض المبيع من كتاب البيوع • رجل باع مكيلاً في بيت مكابله أو
 موزوناً واذنه وقال المشتري خلعت بينك وبينه ودفع إليه المتاح ولم يكنه ولم يبره صار
 المشتري قابضاً ولو أنه دفع المتاح إلى المشتري ولم يقل خلعت بينك وبينه فاقبضه لا يكون

(١) ويجوز في الحائنة بعد وفاة تفرست
 أن القفلة على قول محمد •

(٢) قال في القواعد قريمان أو آخر
 لكتاب البيوع القبض أتم بقى أو
 حكى وهو التقن من القبض بحيث
 لو مذهب قبضه من غير واسطة فعل
 آخر غير مذهب السيد ولو احتاج إلى المتي
 لم يكن قابضاً وإن وجدت القفلة •
 أي بأن كان يفعل البائع كافي خلاصة
 فلا من شرح الطحاوي •

خافضا فاضيفان في قبض المبيع من كتاب المبيع • (م) قال أصحابنا والمبايع حق
 حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان الثمن حالا وان كان مؤجلا لم يكن له حق الحبس
 ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فله حقه حتى يستوفي الثمن الحالى • ولو بقي
 من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع وفي الفتاوى اختلاصا اذا استوفى الثمن
 وسلم المبيع أو سلم بعضه قبض الثمن أو قبض المشتري ما ياتى بالبيع لفظا أو قبضه وهو راء
 ولا يباه منه ليس له أن يترد عليه بالثمن وفي الترخيد والمشتري أن لا يسلم اذا كان
 المبيع غائبا ولو دفع بالثمن رهن أو كفل به كفل لم يسقط حق البائع في الحبس • ولو أحال
 المشتري البائع على غيره بالثمن لا يسقط حق البائع في الحبس • واذا أحال البائع غربا
 من غرباته على المشتري حوالته مقيدة بالثمن يسقط حق البائع عن المطالبة بالثمن ويسقط
 حقه في الحبس وفي القدوى • اذا أحال المشتري البائع بالثمن على انسان أو أحال البائع
 رجلا على المشتري يسقط حق البائع في الحبس في قول أبي يوسف وقال محمد اذا أحال
 المشتري البائع بالثمن على انسان لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال البائع رجلا
 عليه سقط حقه • فانما روائية في الرابع في البيع • قال في التصفه ولو دفع المشتري إلى
 البائع بالثمن رهن أو كفل به كفل لم يسقط حق الحبس • ولو أحال البائع رجلا على
 المشتري بالثمن قبل سقط حق الحبس • وكذا اذا أحال المشتري البائع على رجل وهذا
 عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية كاتال أبو يوسف وقال في رواية أن
 أحال البائع رجلا على المشتري يسقط حق الحبس • واذا أحال المشتري على رجل
 لم يسقط حق الحبس • وهي مسئلة كتاب الحوالة وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن
 أو لأعلى المشتري فصار اذا كان المبيع حاضرا غاية البيان ملصقا قبل بل خيار الشرط •
 وان كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبه وكذا ان أحال به البائع إلى غريم
 وعند الثاني يسقط بالحوالة وان سلمه قبل الاستيفاء ان باذنه لفظا أو كان راء ولم يمنع
 لا على استرداده وان يفسد اذنه من الاسترداد وتقص كل تصرف يحتمل التقص
 كالبيع والهبة والعق (١) وفروعه وان دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع
 الدراهم زورفاً ومستحقة أو مستوفقة فقبض قبضه وان باذنه لا في الزورف واسترد
 في الرصاص والمستوفقة والمستحقة • وان تصرف فيه بعد قبضه بباطل أو بغيره ثم وجد الثمن
 كذلك لا يتقص لا تصرف لا تصرف • فالمشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه
 وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك يتقص
 من التصرفات ما يحتمل التقص • وان علم البائع قبضه بلاذنه ورخص به فهو كالاذن استداء
 برائة في الثالث عشر من البيع • اذا تعبانس القضاة تناووا بأن كانا قبض أمانة
 أو ضمان وان اختلفا في الغبن عن غيره لا غير سبانه أن الشيء متى كان قبضه فمقبض
 أو عقد فاسد فاشترى من المالك مبيعاً ثوب القبض الأول عن الثاني حتى لو حلف قبل
 أن يصل إلى منزله • ثم كان من قبضه حلف عليه ولو قبضه أمانة كوديعة أو عاوى بتقوى
 منه ما لم لا يحتاج إلى قبض آخر • ثوب القبض الأول عن الثاني ولو قبضه فاسد

(١) قوله والعق وفروعه هذه دسمة
 وفي نسخ لا التقص فليزاد ما مضى

أو غضب فوجهه لا يحتاج إلى قبض آخر ويوجب المضمون عن غيره ولو في يده ودقة قبضه
المالك منه يحتاج إلى قبض جديد ولا يوجب الأول واد التمس إلى مكان يمكن من قبضه
يصير قابضاً بالتقليد والهرن كالعارية أو أمثل غلامه في سجنه فباعه من ابنه الصغير جاز
فإن مات قبل أن يرجع مات من مال الأب وبطل البيع وإن رجع أن كان الابن صغيراً
فقبض الأب قبض له وإن بلغ حين رجع الغلام فالقبض للابن حتى لو هلك قبله يرجع
بالثمن بترازيه في أول الثاني عشر من البيع

(فصل في هلاك المبيع والثمن (١) وفيه المقبول على سوم الشراء) هلاك المبيع بآنا
أو بضار الشرط في يد البائع بآفة حموية أو باستهلاك البائع أو كان حياً أو مات قبل نفسه
يعطى البيع لأنه مضمون بالثمن فبقط الثمن فلا يكون مضموناً بالقيمة لأنه لا يؤول إلى شيء
واحد ضماناً فإن أنقذه المشتري أو البيع بات أو انخار المسمى لم يزم الثمن على المشتري
وإن انخار البائع أو البيع فاسد أزم المثل في الثمن والقيمة في القبي وإن فعل أجنبي خير
المشتري فإن ضيع عاد المثل البائع وضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون أن من جنس
الثمن وفيه فصل لا يطيب القفل وإن من خلافه طالب وإن اختار المشتري أمضاء البيع
اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وكما الفصل ذكرنا في جانب البائع واختياره اتباع الجاني
قبض عند الثاني خلافاً لحد (٢) وأثره فيما إذا تولى على الجاني وفيما إذا أخذ من الجاني
مكة شيئاً آخر جاز عند الثاني وإن هلك بعد القبض فعلى المشتري إذا أنقذه البائع
والقبض بلائذه والثمن حال غير منقود فالبايع يصير مسترداً ويعطى البيع وسقط الثمن
عن المشتري وإن هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر
أو وصف وخير المشتري بين القسح والامضاء وإن فعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب
في جميع البيع وإن بآفة حموية أن نقصان قدر وطرح عن المشتري صفة الفاتحة من الثمن
وله الخيار في الباقي أو نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن ولكنه يصير بين الأخذ بكل الثمن
أو التوك أو وصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر كالاختصار والبناء في الأرض والأطراف
في الحيوان والعودة في الكلب والورث وإن فعل الماعقود عليه فالجواب كذلك
وإن فعل المشتري صار قابضاً ما ألتص بالانحلاف والباقي بالتعيب فإن هلك الباقي قبل
حسمه فعلى المشتري وإن بعد الحسم فعلى البائع وعلى المشتري صفة ما أنقذه لآخر فإن
جسر بعد سقوط حصه في الحسم فعلى المشتري كل الثمن وعلى البائع ضمانه ولو هلك
البعض قبل القبض فعلى المشتري إذا كان قبضه البائع فإن لم يكن له حق الاسترداد
فهو كالاستهلاك من الأجنبي وإن كان له حق الاسترداد انسخ البيع في قدر ما أنقذ
وسقط حصه من الثمن من المشتري فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه سقط من الثمن
إذا أنقذ هلك الباقي من مراهبة جناية البائع فيكون مسترداً له أيضاً فيسقط الثمن وإن
زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري أنه هلك قبل قبضه فالقول للمشتري وأما ما رهن
قبل وإن رهنه فللبائع وكذلك لو ادعى البائع أن المشتري استهلكه وقبله المشتري
وإن أنقذه المشتري الأسبق أولى في الهلاك والاستهلاك وهذا كله إذا لم يكن قبض المشتري

(١) إذا هلك بعض المبيع فإن كان قبل
القبض وحللاً بآفة حموية يتقارن كل
النقصان نقصان قدر بأن كان مكمل أو
موزناً أو معدوداً بنفسه المقدّر
الهلاك وقت حسمه من الثمن والمشتري
بالنظر في الباقي إن شاء أخذ حصه من
الثمن وإن شاء ترك لأن الحقيقة قد توفقت
عليه وإن كان النقصان نقصان وصف
وهو كل ما يدخل في البيع من غير نسبة
كالشجر والبناء في الأرض وأطراف
الحيوان والعودة في المكبل والموزون
لا ينسخ البيع أصلاً ولا يسقط عن
المشتري شيء من الثمن والمشتري بالخيار
إن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك
لتعيب المبيع قبل القبض كما في البدائع
في فصل حكم المبيع من كتاب البيوع
ملخصاً

(٢) قوله وأثره فيما إذا تولى إلى قوله عند
الثاني وكذلك في القسح وهي عبارة غير
محزنة كما لا يخفى اهـ

ظاهرا فان كان ظاهرا واذى كذا استملاك الاخر فاقول البائع وأما برهن قيل
 وأن برهنا فله المشتري ثم إن كان البائع حق الاستعداد فليس عليه مسترد أو انفسح البيع
 وسقط الثمن عن المشتري وإن لم يكن له حق الحس فله المشتري أن يفسخه القيمة ولا يطل
 البيع فيها في الثاني عشر من يوع للبرازية • وفي التصريح إذا كتبت عن المشتري بطل
 البيع عند الامام • وعند الثاني عشر من يوع العقد وعند محمد فقهها آخر ما لم يملد الناس ثم
 عندهما الكساد في بلدة كاف الفساد في بقا البلدة وقيل بالكساد في جميع البلدان
 (١) • وإن رخص العدائي قال الامام عليه السلام لا يعتبر هذا وبطله بملوكه على المعاملة
 بالمعاملة الذي وقت المعاملة • وفي المتن غلبت الفلوس أو رخصت ففسد الاول والثاني أو لا
 ليس عليه غيرها • وقال الثاني ثانيا عليه فقهها من الدراهم يوم البيع والقض وعليه
 الفتوى وفي المحقق عليه في النقط فقهها في آخر يوم القطع من الذهب والفضة قال
 هذا هو المختار والاختطاع والكساد سواء • وحقق الاختطاع أن لا يوجد في السوق الذي
 يباع فيه ويستوى أن يكون البيع مقبوضا أولا وإن لم يكن البيع مقبوضا فلا حكم لهذا
 البيع وإنه مقبوضا فيكون كالبيع الفاسد • والابارة كالبيع والدين على هذا • في الثالث
 عشر من يوع البرازية في نوع الكساد • والمبيع إذا اقام اليه أن البازية التي باعها من
 فلان ماتت فيه • وأما المشتري اليه أنه ما ماتت في يد البائع فبينة البائع أول لانها
 تزام الثمن ولو أن خالف السابق أولى ولو بقيت البينة فاقول قول المشتري لأنه منكر
 في الحادي عشر من يوع الخلاصة • المقبوض على سؤم الشراء مضطرب لا المقبوض
 على سؤم النظر كافي الوجيز ذكره في يوع الاشياء • وفي موضع آخر منه المقبوض على
 سؤم الشراء مضطرب عند سليمان الثمن وعلى وجهه النظر ليس مضطربا مطلقا كما ينافي
 شرح الكثر انتهى قلت وهذا هو المقتضى بما اوافق لما في الكتب المتسيرة من ضمانات
 الفاسخ • والمقبوض على السؤم انما يفسد إذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى (٢)
 في الثاني من يوع البرازية • وجعل اشترى ثوبا ولم يقضه ولم يتقدم الثمن فقال لا باع
 لا اعتك عليه ادفع الى فلان ليكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفع البائع الى فلان
 فملك عنده كان الهلاك على البائع • ثانيا ما في الرابع من كتاب البيوع وكذا في الخاتمة
 والبرازية قبل الثالث عشر • (الفقرة) أخذت ثوبا رجل وقال أذهب به فان رضىته اشترته
 فذهب به وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته أخذت به عشرة فضاع فهو ضامن قيمة الثياب
 وعليه الفتوى (٣) • من يوع منتقب الثياب ما في • رجل قال لغيره هذا الثوب يا بشره
 دراهم فقال هات حتى انظر اليه أو حتى أرى به غيري فأخذه على هذا فضاع قال أبو حنيفة
 لا شيء عليه وإن قال هاته فان رضىته أخذت به فضاع فعليه عليه • ولو قال ان رضىته اشترته فهو
 باطل ونفك قال أبو يوسف رجل ساءم رجلا فقال البائع هات ثوبا بعشر من يوع المشتري
 لأجل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك وأبرض البائع بعشرة فليس هذا البيع إلا أن
 المشتري أن اسم الثوب بزمه عشرون • وهذا هو أن برده ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة
 وأبو يوسف التماس أن يصحكون عليه فقهها لكن تركا القياس للعرف وبزمه عشرون

(١) قاله لا يبطل البيع بملك الغير
 كما يطل بسلوك المبيع أوجب فهم وحلائ
 الثمن أن يرد ذلك النوع في جميع البلدان
 أو سقط عن أيدي الناس في الأسواق
 وإن ردت وصار سلعة لم يقطع على القايعة
 فهو بمنزلة عيب فاحش فيضرب البائع
 بين يديه وبين فسخ البيع وفي الاستحسان
 بتزلة الهلاك لأن القصور من الدراهم
 البينة فلو باعها كذا الدائن وان انقطع
 ولم يرد كذا في يوع الواقعة أنه لا يبطل
 البيع لأن البينة لا تبطل بالعز كالأصل
 بالفلان والرخص ولكن عليه فقهها في آخر
 يوم القطع من الذهب والفضة قال هو
 المختار وإن انقطع ورد في هذا البلد وهو
 راجع في بعض البلدان ذكره في الباب الثاني
 منه أنه لا يبطل البيع وهو بمنزلة عيب
 فاحش فيضرب البائع بين يديه وبين بعض
 فقهها من الدراهم ومن الدراهم الراجحة
 في آخر يوم الزواج كذا في الأول من يوع
 القاعدة وكذا في أواسطه فقهها
 (٢) وسئلته المساومة • وسئلته
 النطق من يوع التاجر حاتية على وجه
 الاستقصاء
 (٣) وصارته الخلاصة أن رضىته
 أخذت بعشرة فوقع فاضحيان بين قول
 المشتري ان رضىته أخذت به • بين قوله
 ان رضىته اشترته • ففقال ولو قال ان
 رضىته اشترته فهو باطل ولم يفرق هنا
 في قول في المقبوض على سؤم الشراء

ما ضحكنا في أوائل باب البيع

• فصل في الفين والمائة وما لا يتعاقبان فيه • قبل في العروض ده نيم (في العشرة نصف) وفي الحيوان ده بازده (العشرة بخمسة عشر) وفي العقار ده دوازده (العشرة باثني عشرة) وقبل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (١) جامع الفصولين في أوائل السبع والشرين • قال شيخ الإسلام في شرح المضاربة هذا التحديد ما ليس له قيمة معلومة في البلد كالهبد وغيره وأما الذي له قيمة معلومة كالخيز واللحم وغيرهما زاد الوكيل بالشراء أقل أو كثر لا يتبدل في الموكل لأن هذا مما لا يدخل تحت تقويم المقومين لأنه اعتبار يدخل تحت تقويم ما يحتاج فيه إلى تقويم المقومين وهذا لا يحتاج إلى التقويم فالحق الفصل هذا وبه يقى وسيأتي نحوه وفي وكالة هذا الكتاب تنبيه برهانية في مسائل تصرف الفضول من البيوع والغبن البسيط جازم متصل إلا في مسائل منها الوكيل إذا باع من عبده نفسه وسطا من قيمته بقدر ما يتعاقبان الناس فيه أو باع من لا يجوز شهادته له ومنها رب المال إذا باع مال المضاربة وسطا شيئا بسيرا ومنها إذا حال قيمة الجارية التي غصبها ألف وأخذها رب الجارية بقدر ما مع يمينه ثم ظهر أن قيمتها ألف ودانق كان لصاحبها أخذها الجارية ومنها إذا وصى بثلاث ماله فباع الوصي في مرض موته شيئا وجابه بمحابة بيرة فإن تلك المحابة تدخل في ثلث ماله ومنها المرض الذي عليه دين يحبط بحاله إذا باع وبابه بمحابة بيرة لا تصح المحابة إذا جازت الورثة أو لم تجز ويشال للمشتري أن ما أن تبلغ تمام القيمة أو لا يفسخ البيوع ومنها الوارث إذا اشترى من موته في مرض موته (٢) فالخاص في بيان من يصح له منه الفين ومن لا يصح له أن الوكيل بالبيع يبيع بقليل الفين وكثيره وكذلك المكاتب والهبد والحي في باعوا واشتروا والأولياء نحو الأب والجد والوصي والقاضي لا يبيعون بالآقل إلا بعيتان الناس فيه وشراؤهم كبيعهم خرافة الغنمين من كذب البيوع قبل الاستحقاق وكذلك في الثقة العرانية في مسائل تصرف الفضول من البيوع وكذلك في الفضول في السبع والعشرين • (مصل) للمريض إبطال حق وارثه عن ضرورة المال حتى لو باع كل واحد منهم يجوز فضولين في بيع أحكام المرضى • (زخ) مريض عليه دين يحبط بحاله لو باع عنان من ماله من أجنبي بغير يدي لم تجز المحابة وقفا جازت الورثة أو لا فلا تشتري يتم القيمة أو يفسخ البيوع ولولا دين جازت بقدر الثلث (٣) وصى المدفون لو باع تركته له بغير يدي يفسخ ويصح بعد ما من يوجب المسائل أن النائب ماله لا يملكه المالك ولو كان هذا مع الوارث لم تجز عند أبي حنيفة أصلا لا برضا ورثته ولو بثلث قيمته وعندهما يجوز ويخير بين فسخ وإتمام لو فيه غبن أو محابة قلت أو كثرت وكذلك وصى الميت لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذلك وارث صحيح باع من موته المريض فهو على هذا الخلاف لا يجوز عند أبي حنيفة ولو بقرته وعندهما يجوز (قتر) غم الادوية يعتبر من كل ماله لو شراها من أجنبي أمّا لو شراها من وارثه لم يجز (صف) ففس البيوع أي يبيع المريض من وارثه لم يجز بلا جازة بقية الورثة وكذلك المحابة معه لم تجز إلا بهاذكر على وجه الاستشهاد ألا يرى أن مريضاً لو شري من وارثه شيئا بعينه الشهود وأعطاه منه جاز لولا محابة نفسه كثر منه من أجنبي والوارث

(١) الفين الفاحش في الإبر مقدر بده بازده (في العشرة خمسة عشر) رسيحي
في كليب الإجابة ربي

(٢) وزاد في الفضولين في السبع والعشرين سابعة وهي مادون مديون بأعده مولاة ستر

(٣) ثم يقال له يشتري أمّا أن تبلغ الفين إلى تمام ثلثي القيمة ولا ترتد شيئا من البيوع وأما أن تصنع العقد كذلك في التنازع عشر من يوع ليا تارخانية ستر

يحالف الاجنبي في الاقرار أما فيما ثبت عياناً فهو مأمور ولم يذكر خلاف فهذا دل على
جواز شراء المريض من الوارث عند الكل (ص) المجادلة مع الوارث لم تجز أيا زنت الورثة
أولاً وبتم القيمة وهذا يشك الا اذا حمل على مريض مدين ضولين من يوع أحكام
المريض • وأذا باع عينا من أعيان ماله من وارثه عند أبي حنيفة لا يصح أصلاً من غير إجازة
بأبي الورثة سواء سأل أو لم يحاسب باع عند الكل القيمة أو بأضعا في القيمة وعندهما البيع عند
القيمة أو بأضعا في القيمة جائز (١) • والوارث اذا باع عينا من أعيان ماله من مورثه
المريض فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وفي الزوائد ان تأخر البيع من الوارث لا يصح
أصلاً من غير إجازة الورثة عند أبي حنيفة وعندهما يصح من غير إجازة الورثة والمجانبة
مع الوارث لا تصح الا بإجازة باقي الورثة وهو الصحيح ثانياً رخصة في التاسع عشر من البيوع
• اشترى عبداً في محضته بدين فاحس على أنه بالتبليغ ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز أو سكت حتى
مضت المدة فاللهامة من الثلث منية الحق في أقرار المريض • بيع ما يساوى درهما بألف
درهم يجوز ولا يكره عند أبي يوسف وقال محمد بكره ولا يجوز منية الحق في باب ما يجوز
بيعه وما لا يجوز • قال لسان الله أرضاً خربة في موضع كذا لا تساوى شيأ بمها منى
يكذا ولم يعرفها البائع فباعها منه بذلك الفن وهي كانت تساوى أكثر من ذلك جاز في آخر
مسائل قض المبيع من منية الحق وكذا في الخلاصة في الثالث من البيوع وكذا في الرزازية
• اذا غاب المبيع المشتري وقال له قيمة مناهى كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن
فاحس فأنه رده • وبقي وكذا اذا غاب المشتري البائع ورده المشتري بغير رد الدال (٢)
أشياء من التكاليف • (ج) قال لغزال لا معرفة لي بالغزل فأشترى بغير أن يشترى فأشترى بغير
بغير لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالاً بينهما فاشترى ذلك الغزال بأزيد من
ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالفن وعاد مع ظهروا الباقي بعينه من
الفن قال رضى الله تعالى عنه والصواب أن يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد
جميع الفن كمن اشترى شيئاً معلوماً بزيادة دفعه وكان عظيم فله الرد وأخذ جميع الفن قبل
التناقض منه وبعد رد الباقي وحصل ما أتفق ويسترد الفن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد
قصة في باب شيا من المقبوض • ولو تصرف المشتري المقبوض في المبيع تصرف المالك بعد
ما عرف الفين به لا يرد ولو تصرف نفسه تصرف المالك لا يرد به حاوى القضية في خيار
المقبوض

(مسائل سبق) يكره بيع الأهر من رجل فاسق يعلم أنه يعصى لأنه اعانته على المعصية
فاحتمان في له فيما يخرجه عن النعمان من كتاب البيوع • لا يجوز أن يقرض دين جارية
ولها المدة في بيع ولا هبة ولا صدقة ولا وصية وكذا كل ذي رسم محرم والكفار
والسلم فيه سواء • من يوع خرافة الاكل • (قعك) دلال قال ليزا هذه السلعة بدينار
فخذها فقال الرزازية فوضع وخرج ولم يأخذ الفن قال أحسن أن يكون بها • ولو قال
ليزاز رجل بكم تدفع هذا فقال كل • قد يشارين فقال فن منها ما منين فوزه وتركه ولم
بأخذ الفن فهذا ناقص ليس ببيع (بت) مثله وان قصص الفن فيبيع قنية فيما يعقبه

(١) وأتفق مولانا أبو السعود وأستاذنا
الماضلي يحيى أفندي بأنه لا يجوز بيع
المريض من وارثه بمثل القيمة مكانها
اختار أقول الامام عبد

(٢) والصحيح أنه يبقى بارزاً اذا وجد
التفسير ويدونه لا يبقى بارزاً وكذا قال
القرطبي في حاشية القنية • وكذا في
التبيين والمهاية والكافي في آخر فصل
المراجعة والتولية عبد

(١) قال في شرح الصحاح: «يثاق في مذهب ما في نروق الضمير» أي: ومنه اخذت قال في لسان هذا القديس وبشره فقال: «ثاق في مذهب» أي: أخذته. قال في شرح الصحاح: «يثاق في مذهب ما في نروق الضمير» أي: ومنه اخذت قال في لسان هذا القديس وبشره فقال: «ثاق في مذهب» أي: أخذته. قال في شرح الصحاح: «يثاق في مذهب ما في نروق الضمير» أي: ومنه اخذت قال في لسان هذا القديس وبشره فقال: «ثاق في مذهب» أي: أخذته.

التي وعلى وجه النظر ليس يحتمل مطلقا كإبداء في شرح الصكف (١) من يوع
الاشياء • اشترى شيئا بئ إلى أجل سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يدر
حتى نصف السنة فالأجل السنة المستقبلة عند أبي حنيفة وكذا لو كان في البيع خيار
يعتبر لأجل من وقت سقوط الخيار عنده • خزانة القادري في فضل التأجيل من البوع •
لو اشترى عبدا بثوب بمو صوف في القتمه ولم يسره له جلا لم يجر وان شرب أو أكل جاز
ولو انتفخ قبل قبض العبد لا يطل البيع • وحيز في باب معرفة المبيع من الغن من كتاب
البوع • وفي الثاني عشر من بوع الأبنية • (مهم) ومن وجب له من قرض أو غن
مبيع فاسع به شيئا منه فقبضه أو لم يقبضه الدين لا يخلو أمان أن يكون ذمهما أو ذمان
أو فلو أو وكلا • وأوزنا في واقع المسئلة في المشتري به ما بينه وبين ذمهما • أمثلا
اشترى به شيئا بعينه في القول كالمجانا لشرائه • قبض الغن ليس بشرط لا تسقط قضا
من عينه إن إذا كان صرفا كما إذا اشترى دراهم أو ذنانير بدشمه وهو دراهم أو ذنانير
فخشنا القبض من شرطه وان اشترى به شيئا بعينه فإنه يتظران كلتا الدين دراهم أو ذنانير
أو فلو فاشترى به دراهم أو ذنانير أو فلو فاجازا لشرائه لأن قبض المشتري قبل التقري
بالإبداء شرط حتى لا يكون الاتفاق من عين دين لأنه لا عين للحد • وان عين فان اشترى
به كيل أو وزنا أو باعه بدمه دراهم أو ذنانير أو فلو فاشترى هذه الاشياء به فجاز قبضا
كان ولكن القبض قبل التقري شرط حتى لا يقع الاتفاق من دين دين • وان اشترى به
كليا خلاف قبضه يتظران جعل الدين مبيعا أو الاترخشا فاشترى ما بين وان كان
غيره عنه ولكن القبض في المجلس شرط وان جعل الدين غنا أو الاتخوم مبيعا فالشراء
المطل وان أضر في المجلس لأنه ما دون ما ليس عنده • وذلك لا يجوز • خزانة القتمين
في الألف • ويجوز بيع العمان المختلفة بعضها بعض متفاضلا وهو ادعاه الأول
والثاني والتمس لأنه أجناس مختلفة فاما الثمن والجوا ميس جنس واحد لا يجوز بيعه مع
الغير بغير ما لا يجوز متفاضلا وكذا المزج من الثمن والعراب والاضاف لا يجوز بيعه مع
منه ما لا ختمت قضا أو فاعل جاز بيعه مع المبيع الواحد من الطيور كالمسك الخيل مثلا
والعصافير متفاضلا لأنه ليس مال الزاد ولا يؤمن علم الطيور كالمسك • وفيه أن يستقي

المقبوض على سؤم الشراء مضمون
لا المقبوض على سؤم النظر كما في الضمنية
اسمياً في آحاد البيع وفي التصليب وعليه
الاشتري (م) وهذا بناء على أن المقبوض
على سؤم الشراء انما يكون مضموناً
بغية اذا كل الغن مقبوضاً كما
في الثاني من نوع التارخلة مع

والقبوض على يوم التثارة غايضهم
إذا كلن الثمن مسمى وعليه القنوى من
المحل المزبور وكذا في الثاني من يوع
التاريخانية

وعلى الخاتمة في فصل في المقبوض على سوم
الشراء من البيوع المقبوض على سوم
الشراء لا يكون مضموماً إلا بهيئان الثمن
في طاهر الرواية وكذا في الثاني من بيوع
الخلاصة نقله عنه عليه

وكان الثمن من جهة البائع وحده اذا
أخذ المشتري يده على وجه السوم
كألف لفتعانه كذا في العصر في باب تسديد
الشرط طرعا قبله والظاهر من كلامهم أنه
يأخذ من جهة المشتري والاحتساب كذا وفي
الآخره عن أبي يوسف أن التجبور على
سوم الشراء مضمون بالثمن المتجبر على
هذه القيمة وما ذكره الطبرسي من أن
هذه تضمنت الثمنه واسمها كالتجبر
على البيع ليس صحيحا لأن التجبور اذا أخذ
الربح يوجب البيع بالسوم بدليان كذا
فهو قول كان عليه فيه وما ذكره الطبرسي
وآثار المتأخرين يده وموت المشتري

من لحوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة ديار مصر بعقله فتح القدرى وأما
 الربان كآب البيوع • اشترى شيئا بأدراهم فقد البلد فترده حتى تغير الخبز ان كان
 لا يروح في السوق قد البيع وان كان يروح لكن اتقص لا تقتض البيع وليس للبائع
 الا ذلك وفي التبريد بهذه العبارة اذا اشترى بفلس شيئا فكسدت قبل القبض بطل البيع
 عند أي حنيفة وعندهما لا يطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قبل يوم العقد وعند
 محمد تعتبر قيمتها آخر ما ترك الناس المعاملة بها خلاصة في الثالث عشر من البيوع • وقع
 البيع بالعدا في أو الفلوس وكذا قبل قبضهما فسد البيع وان خلا أو ورخص لا بل خيار
 لاحدهما برزاية في الثالث عشر من البيوع • ولو باع أرضا لهذه الشجرة بعينها
 بقرارها جاز البيع ولم يشتر أن يمنع البائع من تدلي أغصان الشجرة في ما بين
 لأن المستثنى مقداره غلظ الشجرة في باب البيع القاسم من الثانية • الزيادة في الثمن
 والممن جازت حال قيامهما من جنس الثمن أو غيره ولو بعد المدة ولا يقسمه التماس بعد
 الزيادة حتى يصير على تسليمها أن أبي وتلق بأمر العقد حتى يرد منهما ما إن ردا وشروط
 زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه محلا للتقابل في حق المشتري حقيقة وجوز القائل الزيادة
 في المبيع بعد ذلك كما بخلاف الزيادة في الثمن على ظاهر الرواية • ولو جارية فأعتقها أو أنشأ
 فيها شعبة لا تصير الزيادة في الثمن حكما ولو باعها من غيره وهو قوله ما وروى في الامام
 أنها تجوز ولو أبرها أو رهنها أو شاة فذبحها تجوز في الثمن لا بعد الموت لعدم بقاء
 الحمل وفي الأول باق لتمام الاسم والصوره وبعض النافع واحد عشر فعلا من المشتري
 تمنع الزيادة في الثمن اذا كانت حنطة فطبخها أو دقها فخبزها أو لحما فطبخها أو جعله قليلا أو
 سكبها أو اعتاق بشعبه حتى الاستبلاذ أو قطنا فخره أو غرز لافسجه والحادي عشر
 موت المبيع والثاني عشر فلا (١) لا تمنع الزيادة في الثمن الشاة وتدف المصلوح وحل
 غيره المصلوح وجعل الكبرياء خربة لا قطع وجعل الحديد سيفا ودفع البيوع
 واجارته ولو أرضا أو باعه ثم ان المشتري الشاة لقي البائع فزاد في ثمنه أو زاد ربه
 الا أرض سددت في نصيب المزارع والثور منه قبيل أن يستحصد جاز وبعده لا ولاية
 للزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرق فاعين المجلس قبيل قبول الاسترجع بطلت الزيادة
 وحكما نص من الماقد تصح من وارثه أيضا والزيادة تصح وان مفسدة للعقد وانقصت
 بأصل العقد وأفسدت العقد عنده خلافا لهما ونقص الزيادة من الاجنبي أيضا لكنه
 ان بأمر المشتري تلازمه لاجنبي كالعلم وان بلا أمره ان أجاز جازت وان رد بطلت
 ولو كان حين زادهما من المشتري أو اضافها الى مال نفسه لزم الاجنبي وان بأمر
 المشتري رجع عليه وان لا بأمره لا يرجع والحط جائز في جميع المواضع جازت الزيادة أولا
 لكنه ان حط بعض الثمن التحق بالعقد وان حطه كله لا يلحق من الحل المزبور وكذا
 في الخلاصة • رجل اشترى جارية ولم يشأ فقال للبائع بعها أو طامأ أو كان طعاما
 فقال كله ففعل كانه ذلك فسحقا للبيوع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون فسخا إنما الاكل
 ولو طه فان البائع لا يكون نائبا عن المشتري في ذلك فيحصل مجازع الفسخ حتى يكون

(١) قوله وانشاء عشر فعلا لا تمنع الزيادة في
 الثمن كما كاهما على ما في النسخ التي بأيدينا
 له مصحح

واما اذا كلاما لنفسه وأما البيع فهو على وجه ثلاثة ان قال البائع بعه لنفسك قبضه
 يكون فخفا ولو قال بعه لا يجوز البيع ولا يكون فخفا ولو قال بعه عن ثقت قبضه
 كان فخفا ويجوز البيع الثاني للمأمور في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فخفا وهو
 كقوله بعه ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال البائع بعه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل ان كان ذلك قبض المشتري وقبل الرتبة يكون فخفا وان لم يقبل البائع ثم لأن
 المشتري يتصرف في الشيء الرتبة وان قال بعه لى أى كن وكفى في الفسخ فالمراد بقبض
 البائع ولم يقبل ثم لا يكون فخفا وان كان ذلك بعد القبض والرتبة لا يكون فخفا ويكون
 لو كلف بالبيع سواء قال بعه أو قال بعه في فاضحان في باب قبض المبيع من كتاب البيوع
 • اذا كانت الاجرة عينا وقد شرط التجديد لا يصح بيعها قبيل القبض وكذلك بدل الصلح
 عن الدين اذا كان عينا لا يجوز بيعه قبيل القبض وأما المهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم
 العمدان كان عينا فبيعها بالتزويج قبيل القبض وفي الكافي والاصح أن الاجارة لا تصح انقضا
 وعليها القنوى (م) ولو صدق بالقبول المشتري بلى القبض وما هو في معنى المشتري فهو
 الاجرة وبدل الصلح عن دعوى الدين فعلى قياس أبي يوسف لا يجوز بيع قول محمد يجوز
 وعلى هذا اذا وحيه والقرض والوصبة على هذا الخلاف وهذا اذا تصرف المشتري
 في المثل للمشتري قبل القبض مع أجنبي وأما اذا تصرف فيه مع بانه بأن بعه منه لم يبر
 بيعه أصلا قبيل القبض وان وحيه له لا تصح حبه وتصح آقالته وفي فتاوى الخلاصة ولو
 رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل البائع بنفسه (١) وفي شرح الطحاوى وان لم يقبل البائع
 الهبة بطلت والبيع صحيح على حاله (م) اشترى دارا ووجهها الغنم البائع قبل القبض
 وأمره بالقبض جائزا لاتفاق وذكر الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع قبل القبض
 بعه لنفسك فقبله، ونقض بيع ولو قال بعه لا يكون فخفا وفي التعبير بالاتفاق
 (م) ولو بعه لم يبر بعه ولو قال بعه ولم يقبل ولا تنفس قبيل فهو نقض لا ذلك وهذا
 قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكون فخفا وفي فتاوى الخلاصة ولو قال بعه لمن
 ثقت لا يصح وفي الذخيرة اذا اشترى من غلام شيئا ولم يقبضه حتى أمر البائع أن يهبه من
 ثقت فقبل ثم البيع وصار المشتري أيضا (م) ولو قال المشتري للبائع قبل القبض اشتبه
 فأعتقه البائع جازا لعتق عن البائع وينفسح البيع الا قبل ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي
 حنيفة وعند أبي يوسف العتق باطل ولو لمثل المثل بالوصبة أو المثل لا يجوز بيعه قبل
 القبض وأما مسئلة العقار منقول العقار اذا ملك بالبيع أو الاجارة أو الصلح عن الدين
 لا يجوز التصرف فيه قبل القبض عند محمد وزفر والشافعي وفي شرح الطحاوى وهو
 الاستحسان وفي التوازل اذا اشترى دارا ووقتها قبيل القبض وقبل الثمن فالامر
 موقوف ان أدى الثمن ونفسها جازا لوقف قبيل هذا على قول من يوقف صحة الوقف على
 التسليم الى الترتي وفي الذخيرة يبيع العقار قبيل القبض لا يجوز وأما اجارته فعلى قول
 محمد لا شك لا يجوز وأما على قول أبي حنيفة فتد اختلاف المتأخر فيه والصحيح أنه
 لا يجوز تانار خائفة في الثاني من البيوع • اشترى حنطة لم يرها ولم يقبضها حتى

(١) وبعبارة الخلاصة في أو اخر الثاني من
 البيوع اشترى عبد او بعه من البائع قبل
 القبض لا يفسخ البيع ولو وحب قبيل
 القبض ينفسخ وفي التعبير ولو وحب من
 البائع أو رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل
 البائع ينفسخ البيع انتهى بجم

باعتها البائع من غيره وسلمها إليه وأنفقها التمسع البيع وعليه رد الثمن على الأول قسمة فيما يتعلق ببعض البيع • اشترى داراً أو عبداً أو عرضاً وتركها في يد البائع وأعطىها وبيعها فالباع باطل وإن أجاز المشتري فقامد أيضاً ويجب خضه من أهل الزور • ولو باع عبداً فغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدري مكانه فأطام البائع البينة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل المنة ويبيع العبد ويضئ دين الغائب من غنه فإن فضل شيء وضع على يدي عدل بخزائن القناوى في فصل القضاء على الغائب من أدب القاضي • اشترى لها فذهب ليأتى بالثمن فأبطأ بأبباع البائع ثلاثاً فسد محل العمل بالقصة شرأه فان باع بأزيد قصه فيه وإن أنقص فالتقصان موضوع وأصله مسئلة الجامع الصغير اشترى عبداً وغاب قبل قبضه الخ برزاقه في فرع من المتفرعات من الفصل الثالث من كتاب البيوع • اشترى في مصر خطبا قصه غاصب سالجه إلى منزل المشتري من البائع ضمن البائع لأن عليه التسليم في منزل المشتري بالعرف كمن استأجر دابة إلى مصر له أن يتبع عليها إلى منزله بالعرف برزاقه في الثاني عشر من البيوع • لو باع شيئاً بدين له عليه ثم قصه قال لا دبر كل السبع محل ذلك الدين في دمة المشتري من خلخلة الخلية • باع عبداً ثم أقر البائع أنه كان حراً وأكره المشتري لا يدأ المشتري عن الثمن ولم يجعل ذلك الاقرار من البائع أبراهم من الثمن تافوا خاتمة في الخمس والعشرين من كتاب الاقرار • قال باع عبداً بالثمن وقبضه باع ثم أقر البائع أنه كان بده قبل أن يباعه وقد أقر العبد من يدا المشتري أو حلك على بقدر المشتري على الرجوع بالثمن من غير أن يرد الباع عليه في الفصلين أجاب نعم (١) من بيع القاصدية

(باب الخيارات)

ثم الخيارات وصلت إلى ثلاثة عشر الثلاثة المخارباتها وخيارات التعيين والخيار بفوات ورف من شوب فيه وخيار العقد والاستحقاق وتفرق الصفقة بسلوك بعض البيع واجازة عقد الفضي والقبالة في المراجعة وخيار الفتن والكسبة وخيار الكسب وأغلبها ذكره المصنف يعرف ذلك من فاش الكتاب (٢) ثم رفاق من باب خيار الشرط من البيوع • (فصل في خيار الشرط) • هو بيع في ثمانية أشياء في بيع الجوز وقصة وبلغ من مال بعته أو بغير بعته وكله وخلع وعنت على مال جامع القصولين في الخمسين والعشرين • ومن مال إذا شرط وقت العقد أو لحاقه فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جالسك بالخيار ثلاثة أيام صرحا جاعدا من الحر الرائي في خيار الشرط • (بسر) • ولو باع بشرط أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع عند أي خنفة فإن أجاز ذلك والخيار في الثلاثة أو سقط الخيار بوجوب ذي الخيار أو بعوت الثمن أو حرره المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع بائز عند أي خنفة وعليه الثمن في الخمسين والعشرين من القصولين • (بسر) • حلك المبيع في يد المشتري فلو كان خيار البائع فقتض البيع وبازم على المشتري قيمته ولم يشتري بآزمه الثمن وبزم البيع من أهل الزور • باع عسدين على أنه بالخيار فباع

(١) لأن البائع أقر بطلان البيع وأن الاصل ليست يبدل عن العبد وإذا لم تكن بدلا لم تكن له جسيها بالعبد كالواقر أنه قد أعنته قبيل البيع أو كان من الاصل كذا في القاصدية في تعليق هذه المسئلة بعد

(٢) لفظ فاش غير عربي والصواب أن يقال من الممارسة بعد

(١٥) وان هذا قيد البائع أو استلحه
فيلقب المشتري بقيد البائع كذا
في قول العاصدي في خيار التبرع

وقد عساه المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وإن تراخى
اجازة البيع (١) ولو قال البائع في حصة العبد بنقصت البيع في هذا بينه أو قال في
أحدهما كان نقضه باطلا كونه لم يكتم بالنقص وتبقى الخيارات بينهما قاضيتان في باب الخيار
ملخصا وكذا في التخصيص وقال فيه وهذا المثلثة من مسائل الاصل • (٢) إذا باع عبدا
بأنه على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فقال أحدهما بعد ثلاثة مات العبد في الثلاثة
وتجب القيمة على المشتري وقال الآخر بل أين قال قول قول من يدعي الاثبات والقيمة بينهما
أيضا وقال عيسى بن ابيان يجب أن تكون الأمانة قيمة من يدعي الهلاك ولو قال أحدهما مات
في الثلاثة وقال الآخر بل مات بعد الثلاثة ويجب الثمن قال قول قول من يدعي موته
في الثلاثة والقيمة قيمة من يدعي موته بعد الثلاثة ولو صادف على موته بعد الثلاثة في يد
المشتري فأقام أحدهما القيمة على نقض البائع البيع في الثلاثة بمحض المشتري وأقام
الآخر أنه أجاز في الثلاثة فالقيمة قيمة من يدعي النقض ولو صادف على موته في الثلاثة
والمسئلة بهما فالقيمة قيمة الذي يدعي الاجازة ولو ادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة
وأن البائع نقض البيع في الثلاثة وادعى الآخر أنه مات في الثلاثة وأن البائع أجاز البيع
قبل موته فالقول قول الذي يدعي النقض والقيمة قيمة الذي يدعي الاجازة ولو كانا بالخيار
جميعا وقضى العبد فادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة وأنهما نقضا البيع في الثلاثة بمحض
منهما وأقام القيمة وأقام الآخر القيمة أنه مات في الثلاثة وأنهما أجازا البيع قبل موته
فالقيمة قيمة من يدعي الجواز من سوغ خزانه الاكمل • شري بقره أو شاة بخيار
خلفها قال أبو حنيفة بطل خياره وقال أبو يوسف لاحق يشرب اللبن أو يلقفه ذوا الخيار
في الحامس والعشرين من الفصولين • (٣) لو استخدم الخادم مرة وليس الثوب مرة
أو ركب الهابة مرة لم يطل خياره ولو فقه مرتين بطل (قصط) شري قناجيرا وفراة بجميع
الناس بأجرة فكفت فهو رضا لا لولا أبر لانه كاستخدام الأتري أنه لو قال له اجمعني
لجميعه لم يكن رضا شري امة فأمرها بارضاع ولده لم يكن رضا لانه استخدام من المحل
الزبور • وجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه عرض العبد على بيع لم يطل
خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه قاضيتان في باب الخيار من كتاب البيوع
• لو عرض المشتري بشرط الخيار المبيع على البيع بطل خيار الشرط لا الرؤية عادية
في الحامس والعشرين • ولو اشترى على أنهم بالخيار فرض أحدهما لبرء الآخر
عند أبي حنيفة وقاله أن برءه على هذا الخلاف خيار العيب والرؤية فكذا في الهداية
وخسه في العناية بما إذا كان بعد القبض أمنا قبله وليس له الرد يعني اتفاقا وقوله رض
أحدهما لبرء الآخر اتفاقا ولو رد أحدهما لا يخبر الآخر ولم يرهصر بها ولكن قوله
لو رد أحدهما مع الرد يدل عليه وكذا قوله أو اشترى إذا لو باع ليس لاحدهما الاقرار اذ اجازة
أورد أكا في الحائسة وجعل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن الباعين بالخيار
فرض أحدهما البيع ولم يرض الآخر لمهما البيع في قول أبي حنيفة انتهى من البصر
الرائق • (مجموع) إذا كان الخيار للبائع فله أن يطلب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسطر خياره

المسح أو حدثت الزيادة في يده سقط الخطاء من جواهر الكرماني • رجل اشترى أرطام
برهاوا والكاروت في الأرض في ديال كار بالا كارنة نزوعها لا كار ثم أراد المشتري
أن يردها بضار الرتبة لم يكن ذلك لأن فعل الاكار مستقل اليه فصار كأنه زرعهما بنفسه
فأضحى أن فعل خيال الرتبة من السورج

• (فصل في خيار العيب) • رجل اشترى شاة فعلم بعيب قبل القبض فقال باطلت البيع
بطل البيع أن كان بمحض من البائع وأن لم يقبل البائع فإن قال ذلك في غيبة البائع لا يطل
المسح وأن علم بعيب بعد القبض فقال باطلت البيع الصحيح انه لا يطل البيع بالقبض أو
رضا فأضحى أن في الرد العيب • ويصح الرد ولو لم يكن العيب حاشراً أيضاً في الثالث
من القصولين • ولو وجد المشتري عيباً رده على العاقد المقتضى لاعتل الجبر لأنه صار
كل واحد من الابتداء • من دعوى المساعدة • رجل باع عبداً وأجاره وقال أنا بريء من
كل داء ولم يقل من كل عيب فإنه لا يبرأ عن العيوب (١) لأن الداء يدخل في العيوب أما
العيب لا يدخل في الداء في السادس من بيع الخلاصة • ولو اشترى كرام فوجد في الكرم
سونا كثيرة القتل فهو عيب ظهري في العيوب وكذا في الخاية في العيوب • إذا كان
الكرم عز الغيرة ومسيل ماء الغيرة فهو عيب • ولو وجد هامة نعمة لا يسل الماء إليها لا يسكر
فهو عيب خزائفة القسوى في فصل ما يكون عيباً في السورج • رجل اشترى داراً وبقيها
وأدعى رجل أن فيها مسيل ماء وأقام البينة قال هو عيب واشترى بالتسارئة شاء أمسكها
بجميع الثمن وإن شاء ردها • فأضحى أن فيما يرجع بفصل العيب • قال رحمه الله اشترى
داراً ولها مسيل ماء إلى ساحة الغير ثم ظهر أنه بغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه بغير حق فله
الرد وإن شاء أمسكها • وبما يرجع بفصله (ط) منه ولو كان للدار كتب شاعر في الطريق
أوله شارع فأمره القاضي برفعها بضمه أو أنه لم يرد الدار لأنه ليس من حقوقها الواجبة
ولو كان لباب في الطريق إلا أنه لم يرد في مكان غير نافذة أو عام أهلها بئنه أنهم أعادوا والبائع
هذا الطريق فأمره القاضي بصدقه بغير المشتري إن شاء رده وإن شاء يرجع بفصل ذلك
الطريق والتقدير هنا بخلاف سائر العيوب فنية في باب العيوب • الزوج والزوجة عيب
للعبه والامة • وجده سارقاً أو كافراً أو مختناً في الردى من الأفعال ردة • وأما الذي له دعوة
وإن في صوته وتكسيف مشيئة أن قبل لا وأن كبروت • والزنا عيب فيها فيه • إن امرأة
أو متزين لا ولو كرر ردة ولو عد منارة • ويشترط المعاودة عند المشتري في كل عيب إلا في الزنا
وفي الخون أيضاً عند التساقط والخل والتناول وفي موضع فحل بالزنا عيب أما في موضع
لا يخل بها كعت الأبط والركبة لا • والصورة في الشعر والنطق وهو اختلاط البياض
بالسواد في الرأس والوجه ويوجب القم والاحت والابط عيب لا في العبد ولو أمر بالزنا يكون
من داء • هذا إذا خسر فإن قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيباً في الجارية أيضاً اشترى
غلاماً أمر فوجد محلول العبة ردة • وشرب الخمر فوجد ما كان ينقص الثمن عيب • وإذا ذك
(٢) فخطأ الماء دائماً إلى الزينة عيب والادرة في الغلام والعلة (٣) ورم في فرج الجارية
عيب والسرق الساقط والخضر والسوداء ضرراً ولا عيب (٤) واختلف في الصفرة

(١) وظل الكردى هنا وقال برئ من
العيوب أيضاً بدل قوله فأنه لا يبرأ عن
العيوب وهو هو ظاهر

(٢) قوله والادرة فخطأ الخ في القاموس
الاذن من يسيل فخرأه معصمه
(٣) فصلت المرأة عقلان باب تعيب إذا
خرج من فرجها شيء يشبه أدرة الرجل
مصانيع المتبرع
(٤) والسرق الساقط عيب ضرراً كان
أو غيره وهو الصحيح كذا في الخالص عشر
من التان وخاتمة

(١) وفي نوع آخر في الرؤية العالي
القديم عيب إذا كان سداً

والسعال القديم عيب (١) وعندهما في الرجي عيب لا البائن والاعسر وهو أن يعمل
بصار مريضه لأن عمل بكنايد به والظفر الاسودان نقص القيمة عيب وعدم استقامة
البول عيب والحزن في الدابة وهو أن تقف ولا تتقاد والجروح وهو أن لا تقف عند الالتجاء
عيب وخلع الرسن واللبام عيب والدين في العبد والجوارح عيب إلا أن يقضى البائع
أو يرى الغريم والأباق مادون السقر والسرقة مادون النصاب عيب وهل يشترط في
الأباق الخروج من البلد قبل وقيل وإذا أقر باعقه من المشتري ليس له طلب الثمن من البائع
قبل الرد إليه وسرقة التقدم مطلقا عيب وسرقة المأكولات لا كل من المولى لا ومن غيره
أولا لا كل كالباع ومحمود مطلقا عيب والمنطقة عيب كثيرا يساع منها عيب مطلقا
والأفليس عيب من المولى وإن أذن من الغاصب إلى المولى لا يكون عيبا ولو لا أنه ان عرف
منزله وقوى إلى الوصول إليه ولم يفعل عيب والألوان من المستعير والمودع والمستأجر
عيب برزاقية في السادس من البيوع وكذا في انطلاعه * والهرم عيب والسعال القديم
عيب إذا كان من داء وأما المعتدلا الحرب عيب وناحيه عيب وسيلان الماء من
الخضرين عيب برزاقية في نوع في الرؤية * وعن أبي حنيفة في العنار إذا كثر وغش فهو
عيب خزنة الفتاوى (قسط) شري أمة على أنها غيرة السن فاذا هي كبيرة السن ليس له
الردا المقتصد وهو الخسدة والكبيرة أقدر عليها في الخامس والعشرين من القصول *
اشترى أمة على أعاصير فاذا هي كبيرة مائة لا ترد خزنة الفتاوى في باب ما يكون عيبا *
وإن ناعب في الجارية لا في الغلام لأنه يفسد القرائن وقد قصد القرائن في الاما بخلاف
الغلام إذا انحش وصار اتباع النساء عادة فيكون عيبا فيه أيضا لأنه موجب تعطيل
منافعه على المولى وكذا إذا ظهر وجوب الخسدة عليه فهو عيب بدائع في تفسير العيب الذي
يوجب انذار من كآب البيوع * والجنون إذا وجد مرة فهو عيب لا بد أسوأ ما وجد في
الصغر أو بعد البلوغ (٢) مبسوط مرخص في باب البيع بشرط البراءة من العيوب *
والجنون عيب لا يختلف باختلاف السن فلو وجد عنه باعته في صغره وعاد عنه المشتري
بعد كبره برزاقية عين ذلك الأول وقيل لا يشترط المعاودة عند المشتري بل إذا ثبت أنه كان
يجنون عند البائع رده وان لم يعاد عنه المشتري والصحيح أنه لا يرد حتى يعاد عنه
زيلي في شيا العيب لمنها * قال والجنون لما ذكرنا ولا يفي به وجوده عند البائع ثم
عنه المشتري كذلك كما لا يخفى سواء انحدت الحالة أو لا فلو جنى عند البائع في صغره ثم عند
المشتري في صغره أو بعد بلوغه فهو عيب الصحيح كونه عين الأول لأنه عن فساد الباطن ولا
يختلف فيه بالصغر والكبر كافي العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد عيب أبدا
وليس معناه عدم اشتراط العود في يد المشتري لأن الله قاد على ازالته وان كان قلما
مازول كذا في الهداية وهو الصحيح وهو قول الجمهور وهو المذهب كور في الاصل والجامع
الكبير * وبه أخذ الخطاوى ولكن قيل الخلواني وشواهر زاده إلى ظاهر كلام محمد بن عدم
اشتراط العود عند المشتري لعدم شئ من ساعه لم يبق أبدا وقال الاستيعابي ظاهر
الجواب عدم اشتراط المعاودة في المشتري وقيل يشترط وهو الصحيح وقيل يشترط بلا

(٢) وفي التلويح الجنون اختلال القوة
المرة بين الاشياء الحسنه والقبيحة
المدركة لا هو اقباته والاختصر
اختلال القوة التي بها ادراك الكليات
وبه يعرف تعريف العقل من أنه القوة
المدركة كذا في البصر الرائق في باب
شيار العيب في شرح قوله والجنون عيب

خلاف بيع المشايخ فكذلك في عاتة الروايات فالاصل أن المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال فمنهم من جعله كالباقي والبول في القراش فلا بد من المعاودة واتحاد السبب وهو قول أبي بكر الاسكاف البلخي كما في غاية البيان معزى إلى أبي الحسين في شرح الجامع الكبير ومنهم من لم يشترطه نظر إلى قول محمد في الجامع الصغير أن الجنون يجب لأزيم أيد الخازن في يد البائع كني لرد واختاره نفسه أبو الثلب كما في غاية البيان والخلوافي وخواهر زاهد كما في قضاياه وعاتة المشايخ على اشتراط العود في يد المشتري وإن لم يتعد السبب واختاره الصدر والشهد وقاضخان وصاحب الهداية وصحوة وحكموا بابطال عاذه من العبر الرائق في خيار العيب • وفي الذخيرة إذا اشترى جارية قد كانت في يد البائع فله أن يردها وإن لم يترن عند المشتري رواه محمد من الفصل الخامس عشر من بيع التانرا ثانية • ذكر في كتاب الاجارات تشترط المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب الا الزنا وهذه رواية عن محمد خال في الاملاء قال أبو يوسف وكذا الجنون وكان الزنا في الجارية يجب كذلك ولذا زنا في الجارية يجب نقد العتاي في السادسة من البيوع وكذلك في خزنة الفسوي فيما يكون عيبا • (م) اشترى جارا ذكر اعلاه الجرويا فونه في دبره قال وقت هذه بضاري فلم يستقر فيها جواب الائمة قال عبد الملك النسفي ان طارح عيب والاخلا وقيل عيب (قب) سمعت من به ضمه لو اشترى عبد يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باعرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كعقما كان لانه يفسد القراش فتنة في باب العيوب من البيوع • ولو اشترى جارية زهنا ثم ادعى أن لها زويا أو أراد أن يردها فصال البائع • سككاتها زوج عند أبياتها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا رد عليه ولو أقام المشتري البيعة على قيام النكاح للرجال لا تقبل ولو أقام البيعة على اقرار البائع بذلك قبلت بيته فاضيان في فصل العيوب • برهن المشتري على أنه للمشترة زوجا غائبا ان ادعى المشتري أن البائع أذن لها بالتزوج أو زوجها بنفسه وبرهن على ذلك يحكم بالرد الزوج معلوما وان شهدوا مطلقا بلان لها زوجا أو بائع البائع زوجها لا تقبل لانه في القول ادعى على الحاضر بسبب ما يدعى على الغائب فثبت كلاهما ولا كذلك في الثاني وقال في المحررة الفتاوى يحكم في حق الرد ولا يحكم في حق اثبات النكاح ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح الجامع لا يقبل في حق الرد أيضا في الثالث عشر من دعوى البرازية في المتن فأت ملخصا • إذا اشترى جارية قد ولدت عند البائع لامن البائع أو عند آخر ولم يصلم المشتري بذلك وقت العقد هل له أن يردها ويأتمن على رواية البيوع لا رد إذا لم يكن لها بسبب الولادة نقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة رد لان على تلك الرواية الولادة تعيب لان لا التكر الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول أبدا عليه الفتوى نفس الولادة (١) عيب في بن آدم وفي البهائم لا لأن وجوب نقصانها في ما دون الكبير بخلاف زنده وبه يبقى من الفتاوى الصغرى في مسائل العيب وكذلك في التفة البرهانية والمننة وكذلك في خزنة الفتاوى فيما يكون عيبا • (م) والسبل في الجارية عيب يزول بالولادة ذخيرة من البيوع • لو اشترى جارية

(١) المراد بالولادة هي القديسة صرح به في الذخيرة

فوجد حاملا ومقط الجبل وأراد ردّه إلى الس لانه حصل النقصان في يده فبيع الرّد
فم جمع بالنقصان يعني نقصان الجبل لان نقصان الولادة لان ذلك حصل في ملك المشتري
جواهر الفتاوى في الباب الأول من البيوع • وجل اشترى جارية فكان يهاويل ولم يعلم به
فولدت عند المشتري ولم يتقمها الولادة ثم ماتت لثني على البائع (١) فاضيان فيما يرجع
بنقصان العيب • اشترى أمه حبي فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصوصه فان
ماتت في يد المشتري في خلاصه يرجع بالنقصان (٢) لا يملك القتيان لم يعلم بالجبل عند الشراء
بنازلة في السادس من البيوع • اشترى جارية وادّعى أنها حامل والبائع منكر ووضع
على يد امرأة أمينة حتى شين جلها والنفقة في هذه المدة على المشتري لأنها ملكه جواهر
الفتاوى في الباب الخامس من البيوع • عيب الجبل يثبت بقول التمسك لانه لا ردّه
يقولون في آخر باب العين من شرح أدب القاضي للشافعي وكذا في فتاوى المغيرة
من مسائل العيب • لو اشترى جارية وقضها ثم قال إنها حبل ربها القاضي التمسك
ان قلن هي حبل يحلف البائع أنه نكح لم يكن عنده وان قل ليست بحبل فلا شيء على البائع
فاضيان في العيوب لمخلصا (ن) شراها وهي من شخص فوجد هامر نفقة الحوض فعند
أبي حنيفة يدعيها حتى تبين أنها ليست بحامل وقال أبو طريح يدعيها ثة أشهر وقال
سفيان الثوري يدعيها سنتين وقال محمد بن أبي ربيعة أشهر وشرا جامع القموين
في الغلام والمشر بن • (خ) تخض عند المشتري شهر أو أربعين يوما قال عدم الحوض
عيب وأخذ شهر فإذا ارتفع هذا القدر عند المشتري فله الرد قلوا ثبت أنه عند البائع (٣)
(عبد) طريق أثبتة اقراوا البائع أو نكحه لا غير من الحمل المزبور • وعن خواهر زاده
رجل اشترى جارية بمائة من ماهر حال مردها ما لم يدع الرد فباع الحوض بالداء أو الحبل
والرجوع إلى الأطباء في الداء (٤) وبشرط اثنان وفي الجبل إلى النساء ويكتفي بالواحد
وان دنا الحوض لأحد هذين المير ليس يعيب فلا دعي بسبب الحبل عن محمد وائسان
في رواية ان كان من وقت الشراء أربعة أشهر وعشرة أيام تسع الدهوى وان كان أقل من
ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه على الناس اليوم وانما يتغير في الباب أقصى
ما غنم في اليه أشد اميض النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة وإذا
بلغت هذا المبلغ حكم بغيرها وان لم تر شيئا واشتقت الروايات عنه في الغلام في رواية تسع
عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة وفي التصريد وفي مختصر
القدوري اعقد على ثمان عشرة سنة وعندهما في الجارية والغلام خمس عشرة سنة (٥)
وانما يعرف هذا اذا أشكل أو وقعت المنازعة بقول الأئمة ولكن في حق سماع الدهوى
وقبحة العين لا في حق الرد كذا في الخلاصة فلا دعي أنها مائة الحوض عند البائع
يسمع في الحال ولو أقام البينة أنها مائة تسعة الحوض عند البائع لا تقبل لان انقطاع الحوض
لا يوجب على ولو أقام البينة أنها كانت مستحاضة عند البائع تقبل وان عجز عن إقامة
البينة يحلف وكيفية التعديل كما تقدم ولو اشترى امرأة أو جارية وامرأة أو أكثر
أنها لا يجل بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على التقي فلو قال البائع ان هذه

(١) لا هذا عيب قد ذهب كما من عيب
قد ذهب وهذا قول أبي حنيفة وأبي
يوسف كذا في الخلاصة في السادس من
البيوع

(٢) يرجع بنقصان الجبل لان نقصان
الولادة لانه حصل في ملك المشتري كذا
في الجواهر وقدمت أنفا

(٣) قوله فلوا ثبت الخ لم يذكر الجواب
وسأني ما يؤخذ منه الجواب في قوله فلوا
أدعى أنها مائة تسعة الحوض عند البائع يسمع
في الحال هذا ما يظهر ويصير ادم مصححه

(٤) وقال مشايخنا يقبل قول الأطباء
من أهل الكفر كذا في خبره الأكل من
البيوع وأحق قارئ الهداية بأنه لا يقبل

ويجيء النقل في بطن المجموع بعد ثلاث
أوراق

(٥) وعليه الفتوى كما في أكثر الكتب

المرأة ليست لها بصارة فالتقاضى يحتاج من لها البصارة فيض كركى فيجانب الرذ من
 خيل العيوب • قال وعدم الميضي والاستحانة وتعتبر في الاوتضاع أقصى غاية البلوغ
 صبيح عشرة سنة عند الامام ونحو عشر سنة عندهما ويعرف ذلك بقول الامامة
 لا يبرئ منه غيرها (١) ولكن لارتبة ولها بل لا بد من اختلاف البائع ترتبة كونه كان
 بعد القبض فان كان قبله فكذلك في الصحيح ولو اذاع في مدة قصيرة لم يسمع وأقلها ثمانية
 أشهر عند الثاني وأربعة أشهر وعشرة أيام عند الثالث وأبدانها من وقت الشراء
 وحاصلا أنه اذا صح دعواه سئل البائع فان صدقه ردت عليه والام يحلف عند الامام
 كما سألني وان أقر به وأنكر كونه عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البيعة على أن
 الانقطاع كان عند البائع الحق يكذبهم بخلاف الشهادة على الاستحانة لانها وروى العلم
 والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى الاطباء وهم عدلان كذا ذكره الشارح
 تعالى لها به والادوية ولصك في أن الرجوع الى قول الامامة وروى العلم
 في ظاهر الرواية فلا قول لامة في ذلك انتهى وبما تقررنا ظهور ان انقطاع الميضي لا يكون
 عيبا الا اذا كان في اوانه أما انقطاعه في سن الا صغر أو الاياس فلا تنافا كما في المعراج
 بمرور اثنى عشر من شمار العيب ملخصا • واعتبر فاضحان في فتاواه (٢) مدة الانقطاع
 بشهر (٣) ورجحه في فتح القدير وكذا لم يشترط فاضحان لصحة دعوى الانقطاع
 تعيين أن يكون عن داء أو حبل ووجهه في فتح القدير لا وان لم يكن عن داء فهو طريق الداء
 وطريق توجه المصومة على ما صح في فتح القدير (٤) أن يذهب الانقطاع في الحال
 ووجوده عند البائع فان أنكر وجوده واعترف بالانقطاع في الحال استخبر الجارية
 فان ذكرت أنها منقطعة اتجهت المصومة فيصفا ما وجدته عنده فان نكل ردت عليه
 وفي الفتية ولو وجد الجارية فيصير كل حسنة أشهر رتبة الرذ من الحبل المزبور ملخصا
 • ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
 لا تسمع دعوى المشتري الا أن يذهب ارتفاع الحيض بالمجسبل أو بسبب الداء فان ادعى
 بسبب المجسبل تسمع دعواه ويرى القاضي النساء ان قلن هي حبلى يحلف البائع أن ذلك
 لم يكن عنده وان لم يكن ليست حبلى فلا يمين على البائع وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى
 الاطباء ثم قال الامامة شهادة رجلين اذا شهدا أنه قد تم وبها لا ينظر اليه الرجال كل قرن
 والرتي ونحوه استلقت فيه الروايات وأخر ما روي عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو
 عيب لا يحدث ترتبة بشهادة النساء في قول أبي يوسف الاستخار والمرأ قالوا واحدة والمرأتان
 فيه دواء والمرأتان أوفى وأما المجسبل فثبت بقول النساء في حق المصومة ولا ترتبة
 بشهادتهن فاضحان في فصل العيوب • واشترى جارية على أنها بكر فاذا هي ثيب غير
 بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فان تعدد الرذ يرجع المشتري على البائع
 بحصة البسكرة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالقض ولو شرط انثى فهو بحدها
 بذكر الاشارة فان كان الاختلاف بعد قبض النثى فلو قال المشتري لم أجدها بكرا (٥)
 فقال البائع بعتا ولسنها وهي بكر فزالت البسكرة عن ذلك فأنزل قول البائع (٦) مع عينه

(١) حتى فتح القدير ويعرف ذلك أي
 الارتفاع والاستمرار بقول الامامة لانه
 لا طريق الاذلل فاذا انقضت الى ذلك
 نكل البائع اذا استخاف قبل القبض
 أو بعده في الصحيح ردت •
 (٢) ولم أر في فتاواه وسيخلافه نقلا
 عن الفضلي •
 (٣) وكذا في البرازية في آخره من
 السادس من البيوع في الرتبة وقد سبق
 في البرازية كترين أو اثنى هذا النوع
 تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وبخسة
 أيام وعليه على الناس فلا تكون دعوى
 انقطاع الحيض على دعوى الحبل بل
 يكون بينهما جافى •
 (٤) وقال في فتح القدير بعد أسطر ظاهر
 أن ما ذكر في النهاية من لزوم دعوى الداء
 أو الحبل في دعوى انقطاع الحيض ثم انه
 يحتاج في وجه المصومة الى قول الامام
 أو النساء ليس تقصير ما في الكتاب بل
 ناذر كمن سأل آخرى فقلب على الخلق
 سخطهم •
 (٥) وليس المراد من قول المشتري
 لم أجدها بكرا الا المصان بالوطا فانه مانع
 من الرذ بل انه علم بحدها أو غير غيرها
 كذا في بيوع التارخانية •
 (٦) لان الأصل هو البسكرة ولا رجا
 القاضي النساء لان البائع مقر بزيوال
 البسكرة وانما يقول زالت بسكره كذا
 في فتح القدير •

بأنه قد بدتها وسلمها وهي بكر ولم يدكر أنها بر بها النساء وذكر في كتاب الاستحسان أنه بر بها
 النساء لأن وضع المسئلة مثال أن البائع يدعي أنها بكر في الحال فغيرها النساء أن قلن هي
 بكر يلزم المشتري من غير عين البائع وأن قلن هي ثيب يملك البائع أن حلف لمز المشتري
 أيضا وإن نكل ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول
 هي ثيب بر بها النساء والامتحان بيض الجملة أو الهيك هل يسع أم لا فالقول رضى الله تعالى
 عنه صححت من ثقة أن الامتحان بيض الجملة المفسرة فإن كان القاضي ليس بحضوره
 من النساء من يثق بها الزمت الجارية المشتري من غير عين البائع حتى تقتصر من النساء
 من يثق بها الكل في الجامع الكبير الخ لاصلة في الخاضع من البيوع وهذا على أصل
 أبي حنيفة فأنما على قولهما فتبادة النساء فيما لا يطلع الرجال حجة مطلقة فيجب أن تثبت
 الشهادة بشهادتين في حق القسم على قياس قولهما وقاعدة شهادة النساء على قول أبي
 حنيفة الجوين على البائع فإن نكل ردت عليه فإن لم يكن بمحضرة القاضي من النساء من
 يثق بها الزمت الجارية المشتري من غير عين البائع متعقب التاخر ثالثة في الثامن من
 البيوع • ولو شرها على أنها بكر فقال هي ثيب يرجع إلى النساء فإن قلن هي بكر
 فالقول للبائع بلاعين وإن قلن هي ثيب فالقول للبائع مع عينه فإن وطئها المشتري فعلم بالوطء
 فلو زنا بها كاطم أنها ليست بكر بلائبث فله الرد والزامه وعن أبي يوسف أنها ترد بشهادة
 النساء كذا (خ) وفي (ذ) شرها على أنها بكر فأنق البائع أنها ثيب فله الرد ولو امتنع
 الرد بسبب وجع المشتري بحصة السكارة من الفخ فتقوم بكرا وثيبا فيرجع بفعل ما بينهما
 ولكن من الفخ ولو شرط الله وبه فإذ هي بكر فهي له ولا خيار للبائع • (ن) وانما شرط على
 كونها بكر باتقرار البائع لأنه لو علم بالوطء فإنه يمنع الرد وإن علم بقول النساء فيقول له
 لا يثبت الرد • (ع) وطئها وقبلها بشهو لا ترد بسبب وجع بقصائه إلا إذا مرضى البائع
 بأخذ هذا لا يدفع نقصانها ولو وطئ المشتري فعلم عيبا عابها بعد العلم وقبله لا يرجع
 بنقص عيبها لا بشرط الرجوع أن لا مرضى البائع برده ألا ترى أنه لو مرضى بها ففلا شيء
 عليه ولم ينقص هذا الشرط بعد البيع ولو وطئها غير المشتري بزنا أو نكاح أو رتجها
 المشتري ولم يطعها الزوج ثم رأى عيبا فله الرجوع بقصه لا الرد لتحقق المانع في الوجود كلها
 جامع الفصولين في الخامس والعشرين • ولو اشترى عبدا في عيبه سيماض فقال باده
 فقال له من الضرب ويزول إلى عشرة أيام ومضت العشرة ولم يزل ليرده فنية فيما يقع
 الرد بالعيب • ولو باع فرسا أو عبدا وبه جراحة وقال للمشتري لا تصف منها فإن ذلك
 يسببها فأخاضها من فأخذته وهذا يسببها لا شيء عليه من مستقبل الأحكام وكذلك
 في القبة في المسائل المتفرقة من العيوب • (ق) اشترى غلاما بر كيته ورم فقال أنه
 حديث أصابه من الضرب فأشترى على ذلك ثم ظهر أنه قد رم فله رد • (ك) بخلاف ما لو
 اشتراه وبه حتى قال البائع إنها غيب فاداهي وبيع وأعطى العكس فله برده • (ط) اشترى
 فرسا ظهر برده فرسه هي أو تراخا وقال البائع هي فرسة أخرى واشترى على ذلك ثم ظهر
 أنها كانت أو تراخا ليس له الرد كسنة أو يوم وقدم أو مثانها • (ن) محمد بن مسلمة

(١) قال رضى الله عنه هذا إذا لم يبين
 العيب فأذا بين العيب ثم ظهر أنه
 كان بسبب آخر غير الذي بين كان له الرد
 كما لو اشترى عبدا وهو محوم فقال البائع
 هو حى غيب فإذا هو غير ذلك كان له أن
 يرد لأن العيب يختلف باختلاف السبب
 كذا في فصل حيا والعيب من الخاتمة بعد

(١) لا قد هذا مما يشبهه في التامس نجاء
أن يذنبه عليه هكذا في حرارة القتين
والخاتمة ع

(٢) الكشكباب أو بصرفي كخشيته
أي جرد جوباب معناه منه فارسيد وأصرى
(ترجمة)

هنا العبر بقوته للمرض وهي قارسية
بمعنى شعير وماء

(٣) ذكر في السراجية قبل باب الأقالمة
حيث قال ولو ازداد المرض في يد المشتري
وقد كان أصل المرض في يد البائع ولم يعلم
المشتري بذلك الرذ وفي البرازية في نوع
فيما نفع الرذ اشترى عبدا وبه مرض
فازداد في يده لا رذ وقيل رذه كافي
وجع السن إلا أن يكون صاحب فراش
خلأ رذه وغال بعده، وقد قيل ولو زاد المرض
عنده لا رذه بل يرجع بالنقص ع
(ترجمة)

(٤) ظهر ما سوري في يد المشتري بعد يومين
وشبهه ببيان بأن هذا المذهب لا يظهر
في الخارج إلا بعد حدوثه في الباطن مدة
(٥) والناظر ما دون السفر عيلا
خلافه وتكلموا على بشرط الخروج
من البادية كذا في حاشية الفقيه وقديسين
في البرازية ع

اشترى جاريتهما قرحة فنظر المراهق لم يعلم أنه عيب ثم علمه الرذ (١) * (ط) والصحيح
أنه إذا كان عيبا ينشأ لا يفتي على التماس لا يكون له الرذ والأفلة الرذ * (يخ) للزبادات
قبض البيع وهو عيب ودأ لم يسلط حقه من الرذ الرجوع لأنه قدره ولا يعرف تلك
الصفة وكذا ينظر إلى مكان العيب وبما ولا يعرفه وقد يكون به يوم فخطئه جنائا وورم
ولا يعرف من أي نوع هو أو يفتي أنه أمر به سريته عليه فلا يسلط حقه حتى يعرف
حقيقة العيب ويرضيه عنه في فصل ما بين الرذ والعيب من البيع * رجل اشترى جارية
فوجد بها قرحة فداها وأداها وأها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وإن داها
من عيب حدث فيها إلا عن الترحه لم يكن ذلك رضا بالعيب * فاضطرب من فصل العيوب
* ولو اشترى عبيدا فرأى عيبا آخر فعلى الأول مع العلم بالعيب الثاني لا رذ ولو علم ثم علم
عيبا آخر فله الرذ جامع الله ولين في التماس والله شريين * اشترى جارية ففتحت أيام
تظهر شعاعا السعال حاصلا فظهر أنه قد عيب أو حديث فظهر أنه قد عيب إن قال الأطباء
في باطنها عيبا أنه أن يرذها لأنه لما عيبها من حرارة الكبد تبين أنه عيبان فرضي بأحدهما
دون الآخر في الباب الأول من بيع جوارها الفقاوي * (قهط) وجد الفتن مرض كوما
فساقه كشكبابا (٢) * في أن لا يبدل الرذ يتخلف ما لوسه أو داها * رجل أطلق فانه يسلط
في التماس والعشرين من الفصولين * وفي التمس اشترى عبدا وهو ما كان تأخذه الحصى
كل يومين أو ثلاثة فأطبق عليه منده فها أن يرذوه وأنه يتكلم ما ذكر في الفتاوى لأبي الليث
فقد ذكره إذا اشترى عبدا وبه مرض فاذا زاد المرض في يد المشتري فليس له أن يرذوه * في
البائع (٣) لكنه يرجع بنقصان العيب فإن كان صاحب فراش عنده فهذا عيب غير
الحصى فلا رذوه ويرجع المشتري بالأرض وكذلك إذا كانت قرحة فانتجرت عنده أو
جدري فانتجرت أنه أن يرذوه محط برهاني في الرابع عشر من البيع * قال ناسير طاهر
دروست مشري به أن يرذوه ووروز وطبيب ازهر لشدن مكوشد ناين بجاري مدق
در باطن نشو وظهر نشود (٤) لا رذ المشتري لأنه وان ثبت أنه كان قد عيب في يد البائع لكنه
كان كاسنا فله ووروز في يد المشتري زيادة عيب فيقتع الرذ ويرجع بالنقصان من دعوى
القاعدة * وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبدا وبه مرض فاذا زاد المرض في يد المشتري
فليس له أن يرذوه في البائع لكنه يرجع بنقصان العيب وإن كان به قرحة فانتجرت عنده فله
جدري فانتجرت أنه أن يرذوه ولو كان به موصحة فالتأمة فليس له الرذ في النوع الثاني من
الفصل الخامس من القسم الأول من بيع الطهريه * (فخ) اشترى ثوبا بأبى من
قرية المشتري إلى قرية البائع لا يكون عيبا في الغلام عيب * (ج) هو عيب في الثوب يتكلم
الرسن عيب فهذا أولى (قب) أن دام على ذلك فعبأ أن الزمان والثلاث فلا حال رضه
القهة وجواب (ج) أحسن قنينة في العيوب * (يخ) أبن العبد من المشتري إلى بائعه
ولم يفتع عنده لا يكون عيبا من المحل المزور * وحده الأما إذا استغنى عن سواه
تجدد فهو باق وهذا المستطاع طهر الدين الكلدسي (٥) * وفي الأصل الألق من محلة
على أخرى ليس باق وكذا من قرية إلى مصر ومن مصر إلى قرية وإن وصل إلى موضع

يرضخ لرد إلا بقي يكون عيبا وإن كان دونه فلا يترأى القتاوى في فصل فيما يكون عيبا من
 اليسوع * أراد المشتري أن يرد العبد بعيب الأباقي بعد ما أبق عنده وادعى أنه كان أبق عند
 البائع والبائع يقول ما أبق عندي وإنما بعثته في حاجتي وأقام المشتري دية على أنه أبق منه
 لم يقبل وإن أقام دية على أنه أبق بانه أبق مني تقبل وكذلك لو ادعى راد الأبق الجعل وقال
 مولاه ما أبق مني وإنما بعثته لحاجتي فاعديه في اليسوع وكذا في الدعوى منها رجل
 اشترى عبدا فأبق من يده وقد كُن أبق عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب
 مادام العبد حيا أتقاضي قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب
 لا يرجع بنقصان العيب كاضحيان في فصل العيوب من اليسوع * أبق العبد ليس له
 الرجوع بالقص إلا أن يموت العبد أو يعود لأن له أن يقول أقله كذلك برازية في نوع
 فيما يمتع الرد وما لا يمتعه من خيار العيب * قال فان اشترى عقلا فوجده يول في الفراش
 أن كان يحمال يول مثله على الفراش عادة لا يملك الرد بالعيب وإن كان العبي يحمال لا يول
 مثله في الفراش عادة يملك الخصومة ثم صاحب الكتاب أشار إلى أن العبدان الذين يولون
 في الفراش أن يكون ربا عدا وخماسا فإذا جاوز هذا فالقول فيه عيب فان لم يخاصمه حتى
 بلغ وهو يول في الفراش فإنه لا يملك الخصومة في الرد بالعيب لأن هذا عيب يتعدد فلا يملك
 الرد به من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في الباب التاسع والسبعين من مختصا *
 شراء فاذا يول في فراشه يضعه القاضي عند عدل لينظر فيه في الخامس والعشرين
 من الفصولين * ولو اشترى عبدا قد كان أبق أو سرق أو بال في الفراش عند البائع ولم يفعل
 عند المشتري قال أبو بكر سعيد البلخي أنه أن يرد وقال أبو بكر الاشكاف لا يرد ما لم يعد عند
 المشتري وهو الصحيح وفي فوائد صاحب المحیط المعاودة في السرقة عمل هي شرط الصحيح
 أنه يشترط العود في رد المشتري بخلاف الجارية إذا زنت في يد البائع ههنا لا يشترط المعاودة
 في رد المشتري بالاتفاق حمادية * وفي فوائد التلمهيرية وههنا لمسته له بحسية وهي أن
 من اشترى عبدا صغيرا فوجده يول في الفراش كان له أن يرد وإن لم يتمكن من الرد
 حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب ولو رجع بنقصان العيب ثم كبر
 العبد هل للبائع أن يسترد ما أعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ لا رواية له هذه
 المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه ~~كان~~ والذي يقول يذبح أن يسترد
 استدلالا بمثلين أحدهما أن الرجل إذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له أن
 يرد هاتان تميت عنده بعيب آخر رجوع بالنقصان فإذا رجع بالنقصان ثم أبان أن زوجها
 كان للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا ففيها نحن فيه والثانية إذا اشترى
 عبدا فوجده مريضا كان له أن يرد وإن تعيب عنده بعيب آخر رجوع بالنقصان فإذا رجع
 ثم برئ من مرضه هل للبائع أن يسترد النقصان قالوا إن كان البر من المداواة لم يكن له
 أن يسترد ولا فله ذلك والبلوغ هناك لا بالمداواة فسكان له أن يسترد كناية في باب
 خيار العيب * (ج) رد المبيع بعيب بفساد أو بغير فساد أو بفساد لا ثم فطر البائع بعيب
 حدث عند المشتري فله الرد قسبة في أحكام الرد بالعيب * (ق) علم بالعيب القديم

(١) وان كان العيب غير ظاهر فاعلم انه
الاطباء بخروج الحال والكبد فان
القاضي يرى الاطباء الواحد في هذا
الباب يكتفي وتبين قرة في حق فوجه
الندوة والدين على البائع ولا يقبل
في حق الرد كذا في شرح آداب القاضي
- سام الدين الكندي في الرابع والثلاثين

معه

وبقول القاضي للبائع هل كان هذا
العيب عندنا فان لم نعلم أو أنكر وأطام
المخري بينه عليه يقدر بالرد وان لم يكن
له شبهة يصف البائع إلا أن يدعي
الرضا أو البراءة كذا في النهاية (م) من
شأنه لا يبيع في شرح قوله وان لم يكن له
شبهة فالحمد

وفي فصل العيوب من الثانية وفي معرنة
داه في ما هنا يرجع الى الاطباء ثم في الداء
بردة شهادة تبطل اذا شهد الله قديم معه
(٢) لأن لم يشهد من حقيقة الامر
وانما يشهد من غايته وانما لا يصح حجة
لرد كذا في النسخة البرهانية في فوج
آخر في دعوى العيب والنقص في الثاني

عشر من البيوع معه

(٣) وفي السابع من بيوع الخطأ
والنقص في دعوى اشوية لأن شهادة
النساء لا يطلع عليه الرجال بحجة طلقة
غيبية في أن ثبت الشبهة بهما فمن
في حق النسخ في قولهما ثم قال في الردية
قد روي من محمد في الوارد أنه ثبت
الشبهة بشهادة من في حق النسخ على
قياس قولهما في مسائل العيب من
الغفر والتقية قبل محمد شهادة النساء
قبل القرض وبه وقيامه به
أي العمل في زمانه على هذا ويكتب
في الصلح على هذا مع

بعد ما عيب عنده فراجع بالنقصان ثم زال العيب الجسدي فله أن يرد العيب مع النقصان
(ج) مثله (كع طم) ليس له الرد وما ل (ب) أي أنه يرد إذا كان بدل النقصان
فأما ولا فلا فتية فيما يمنع الرد بالعيب * (م) وأما إذا كان العيب باطنا فان كان يعرف
بما فارقا في البدن وكان ذلك في موضع يعلم عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة يعرفه
الأمراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك بل علم من بصيرة في ذلك ويقتد
على قول مسلم عدل وهو هذا أسوأ والواحد يكتفي فإذا أخبره مسلم واحد بذلك ثبت
العيب بقوة في حق فوجه النقصان فيصحب البائع بالرد ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا
ذكره بعض المشايخ (١) وذكر بعض المشايخ أنه ما لم ينع اثنتان عدلان من الأطباء
لا يثبت العيب في حق فوجه النقصان فيعد ذلك بغيران كان هذا العيب معقول الحدوث
في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو اثني أو أشكل عليهما ذلك واختلوا
فيما بينهم فله لا يرد على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب لا يحفل الحدوث في مثل هذه
الآفة ان عرف وجوده بقول الواحد لا يرد ويحلف للبائع وان عرف وجوده بقول اثنين
ذكر في القصة وفي القدوري أنه يرد به قوما وما هكذا ذكر بعض المشايخ وعنه أبي يوسف
أنه لا يرد بقول اثنين ويحلف البائع وفي باب القاضي ان قس القرض يرد بقول اثنين
وبعد القرض يحلف البائع وان كان عملا لا يطلع عليه إلا القس لا يحلف وما أشبه ذلك
فأما القاضي يريه النساء والواحدة العدة تكن اثنتان أسوأ فإذا قالت واحدة عدلتها
حبسني أو لم تثبت ذلك ثبت العيب في حق فوجه النقصان فيعد ذلك ان قالت أو قالتا
حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان نكل إلا يرد عليه وان
قلت أو قالتا كان ذلك بعد البائع أو كل ذلك بعد القرض لا يرد ولكن يحلف البائع وان
كان ذلك قبل القرض فكذا لا يرد بقول الواحدة وحل يرد بقول اثنين ذكر بعض مشايخنا
أن على قياس قول أبي حنيفة لا يرد وعلى قياس قوله ما يرد وذكر النصارى في آداب
القاضي أنه لا يرد في ظاهر الرواية عن أصحابنا (٢) وفي القدوري أنه لا يرد في المشهور
في قول أبي يوسف ومحمد وروي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة مطلقا أنه يثبت الرد
بشهادة من (٣) وعن محمد في رواية ابن جماعة مطلقا أنه يثبت الرد بشهادة النساء وعن
محمد في رواية يثبت بشهادة النساء عملا لا يطلع عليه الرجال إلا القابل وفي الزوائد عن
أبي يوسف ان قس القرض يثبت الرد بشهادة من يخلص ما بعد القرض في الخلف
عشر من بيوع التاتارية * ادعى أن بالجرية داما طامعا معلوما وشهد طبيبان من
أهل الشهادة بذلك ثبت حق النقصان فان كان هذا قبل القرض يرد بقوله رددت
لأنه لا حجية فيه إلى القضاء وان كان بعد سألها ما حل يحدث هذا في مثل هذا المدة أي
منذ تباعا إلى الآن لم لا قالوا لا يردت بقوله ١ ذكره في شرح الطحاوي من
دعوى القعدة * سئل هل يقبل قول الدعي الطبيب في قدم العيب وحده وهل
يؤدبه على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من السبل أجاب
لا يقبل قول الكافر على المسلم كافر الأهمية من مسائل البيوع * قال مشايخنا يقبل

قول الأطباء من أهل الكفر من خزنة لا كل • فان ادعى أن بيعه مباح السبل
القاضي يرى العدول من الأطباء فان قالوا نعم ان كان يسهل القبض بخلف البائع على ذلك
وان كان قبل القبض يرد على البائع بالاتفاق في الرابع والسبعين من شرح أدب
القاضي للخصاف • (٢) وأما اذا كان العيب باطنا لا يعرف بالقرينة في البعدين
فالمحذون والباقي والسرقة والبول في القرائن فانه يحتاج الى اثباته في الحال بالينة
في الخامس عشر من بيع التاتار ثانية وقامه فيه • فان لم يكن له ينسب وسأل
القاضي أن يحلف البائع ما يملك أنه ابن أوسرى أو بن أوبال في القرائن عند المشتري قال
أبو يوسف ومحمد ذلك هكذا ذكر في الجامع الكبير ولم يذكر قول أبي حنيفة واختلف
المشايخ على قوله والعصم أنه لا يحلف في الرابع والسبعين من شرح أدب القاضي
للخصاف • وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال بعضهم ليس بعيب
لم يكن له أن يرد اذا لم يكن عيبا عندها عند الكل فاضحان في فصل العيوب • (رفع عن) اشترى
جارية على وجهها خشفة (١) واسمها طنج من حبها فلما غسل وجهها زال ذلك
الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيب ستره الاسفد ارج والخشفة وهذا صحيح فقد صرح في (ط)
أن القيم في الجوارى ليس بعيب قس في آخر باب اخبار المتقون • اشترى على أنها جارية
فوجدها خشفة خزنة له تاوى في فصل ما يكون عيبا • اشترى عبدا أهرم فوجده
محمول للعبة أو متوفها كان له أن يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم أنه كان عند البائع
فاضحان من العيوب في البيع • وفي فتاوى الولوالجي رجل اشترى غلاما فوجده غير
محمول ان كان معبرا ليس له أن يرد له ليس بعيب وان بالغيا فالمسئلة على وجهه ان كان
مولا له أن يرد له عيب وان كان جليبا لا يرد له ليس بعيب لسان الحكم وكذا
في الصغرى والنفقة في مسائل العيب من البيوع • والكي عيب الا ان يكون سمعة كما
الدواب • خزنة المنة من العيوب • والمهقوق عيب (٢) وهو مأخوذ من الهقعة وهي
دائرة تكون في صدر الفرس الى جانب فخره يشاء بها فتوجب نقصا في الشرب يجب تشاؤم
الناس ولوالجي • في الثامن من البيوع • ولو اشترى دابة فوجد بها قلة الاكل فهو
عيب ولو كانت بطيئة السير ليس بعيب الا اذا شرط أنها تعمل وفي فوائدهم السلام
ولو كانت اكولا خارجا عن العادة ليس بعيب وفي الجارية عيب في السادس من
بيوع الخلاصة • وفي المتني اشترى مصفا فوجده حروقه سقطا واشتره على أنه منقوط
بالتوفو فوجد في نقطه سقطا قال هذا عيب يرد به • وفيه أيضا اذا اشترى مصفا على أنه جامع
فاذخره آسان ما سقطت أو آفة قال هذا عيب يرد به محيط برهاني في الرابع عشر من
البيوع • وحذف الحروف أو نقصها أو النقطة أو الاعراب في المصحف عيب بحرراني
في خيار العيب • (وص) اشترى عشر صيات فوجد احداهما مزرعة لا قيمة لها وأعشر
بطيئات احداهما فائدة لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه اشترى ما لا يتغير مال بخلاف
الثواب في الجيوب لانه لا يضاف القعد لها قيمة قبل بيع الاشياء المتصلة وانما •
اشترى حنطة فوجد فيها اربابا ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان

(١) خشفة بالفارسي غازه وبالكري
قوله

(٢) قال في المحط في الرابع عشر من
البيوع نسر في الأصل وقصر في المتني
فقال المهقوق الذي اذا سارع من بين
خاصره وفرجه صوت كذا في حاشيته
القبة بضم بعض الاكبر وكذا في الجيب
من خيار العيب على

تفرق الصفة وقيل قبضهما أو قبض أحدهما وذهبها وأمسكها وإس له رد المبيع خاصة وبعد قبضهها المرد المبيعة خاصة وإن كان باع أحدهما (١) في السادس من يوع البرازية في نوع فيما يبيع الرد * وفي الإيضاح والقوائد القيسرية قال مشايخنا لو اشترى زويج فور رد ألف أحد هـما الآخر بحيث لا يصح أحدهما بدونه لكان رد المبيع (٢) من فتح القدير من باب شياء المبيع * (ج) اشترى غزلا وبيعنا فأنه فوزنه بعد أيام فقص بأن كان ربها قبضه الردان صدقة البايع في الرطوبة فإن اختلفا فالقول للبايع لأنه أنكر وجوب الرد * ولو نسي القتل وجعل الضلع أبريسا ثم ظهر ذلك رجوع بالنقصان بخلاف ما إذا ما عودم * (ن) أبو بكر باع من أبريسا ثم ظهر ذلك فوزنه عليه وقضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فإن كان أكثر قبضه كذا من غلاني له والابن رد حصة النقصان من الفلن إذا لم يكن نقصانه للحوالة لتفاوت الوزنين فتبين في المسائل المتفرقة في العيوب * وفي فوائد صاحب المحيط اشترى أبريسا فلها الماء ثم طلع على عيب فانه يرجع بثمنان العيب وكذلك إذا لم يذوقه الماء ثم طلع على عيب به ليس له أن يرده وإن رضى البائع بذلك وكذلك إذا اشترى كرما أو كل الثمار ثم طلع على عيب أو اشترى بقره وشرب لبنها ثم طلع على عيب يرجع بالنقصان ولا يرده وإن رضى به البايع في هذه المسائل (٣) ولو اشترى سكر سكتا وحده ثم وجد به عيبا أن حده بالرد ليس له أن يرده لأنه ناقص منه شيء وإن حده بالقره أن يرده من الحل المزبور * (ق) في شري جراب هووى فوجد به عيبا بالثياب وقد أنفق الجراب فله رد الثياب بكل الفلن وببني أن يكون الجراب في الفلن والأمة كذلك إذا وجد به عيبا بعد ما أنفق جميعا فله رد بكل الفلن شري شاة أو بقره مع ولدها فاعطى المبيع فارتفع منها ولدها فله ردّها وإن لم يكن ذلك رضا ولو أرسل هو عليها أو احتلب المشتري من لبنها شاة فشر به الولد أو ألامه هو أباه بعد العلم بالمبيع فهو رضا (قد) شري بقره فشر لبنها فوجد به عيبا لا يرده ويرجع بثمنه (شع) لا رد رضي به البائع أو لا ولكن يرجع بثمنه وكذا الوأثر الثبني فأكله ولو أكل غنّه فالتن أو ألامه ردّه * (م) شري أمة فأرضعت ولدها فشرى فوجد به عيبا فله الرد وقد مر أنه استخدام جامع الأصول في الخامس والعشرين * وفي فتاوى الديباجي اشترى بقره فشر من لبنها ثم طلع على عيب لا يردها ويرجع بثمنان العيب * وفي مسائل البهي ولو حلب لبن البقرة وشرب أو لم يشرب يكون رضا لأنه لا يمكن الرد بدون اللبن لأنه غنّاه ولا يمكن لأن الفصل فلا يحسن فتح النقد فيه تعال الفصح في الأصل مما دعي في الخامس والعشرين * اشترى برنا وخصصه ثم علم به عيب كان له أن يرده لأنه ليس بتعيب فلا ينع الرد * (٤) خاضيقان فباع رجعا بثمنان العيب * (ج) اشترى أربعة برود على أن كلنا خمسة عشر ذراعاً فباع أحداً فباع ذراعاً من البقية فأذا هي خمسة عشر فله رد البقية فتبين في بيع النبي أنه كذا * اشترى عدل طبرزد فباع منه خمسة أمنا فوجد الباقي رديا فلأن يرده بالمعيب وليس هذا حكم الطعام فإن كل طبرزد غير العبدى فله أن يرده المبيع بخلاف الطعام (٥) جواهر الفتاوى في الباب الأول من البيوع خلاصا

(١) وبجاءة الخلاصة فلو قبضه ما ثم وجد بها أو واحداهما عيبا وقد باع أحدهما له أن يرده المبيعة

(٢) وفي السادس من البرازية له ردّه في ظاهر الجواب وقال المشايخ إن لم يعمل الاسترخاء له لا يرده خاصة بل يردها عيب اشترى كرما بقره وذكر الفروا كل منها ثم وجد به الكرم عيبا فله أن يرده الكرم (ج) مثله كذا في الغنية فيما يبيع الرد بالمعيب

(٤) إذا لم يقبضه انقصاؤه كره في فتاوى أهل حمير وقد كان الشيخ الإمام المرحوم يفتي بخلافه كذا في الحامس من البيوع التاتارية عيب وأنا إذا اشترى فرسا جديا انقصاه فالتن أبرده أو لا ولم أبره

(٥) الرعاة ليست بعيب في كل ما يكال أو يوزن سوى الدراهم والدينار كذا في أقرارنا الخامسة في فصل في الاستثناء والرجوع من الأقرار ملخصا

اشترى طعاماً كل بعضه أو عرضه على البيع أو باع برء الباقي عند محمد ويرجع نقصان العيب في الأكل لا في البيع والهرض عليه عند محمد وعليه المتوى اشترى دقيقاً فخب بعضه فوجده مراً برء الباقي بمحضه ويرجع نقصان ما استهلك عند محمد وبه أخذ الفقهاء (١) برأية في نوع فخب الخبز لا يمنع الرذوم لا يمنع * ولو ليس الثوب حتى تقتز من اللبس أو أكلة الطعام ثم أطلع على عيبه قال أبو حنيفة وجهه الله لا يرجع نقصان العيب وقال لا يرجع وفي الذخيرة والصحيح قول أبي حنيفة وفي السفناتى الفتوى على قوله ما تناوشت في الخامس عشر من البيوع * (م) وفي المتن عن أبي يوسف في اشترى ثوباً وباع نفسه ثم وجد به النقص إلا ثم عيباً أنه يرده ما بيني وقال أبو حنيفة لا يرد ويرجع نقصان العيب قال أبو الفضل هذا خلاف جواب الأصل ولو اشترى حنطة أو سويقاً فطس الحنطة أو أوان السويق بعت ثم أطلع على عيب يرجع نقصان العيب وإذا اشترى طعاماً وأكل بعضه ثم وجد به الباقي عيباً فعلى أبي حنيفة لا يرد ما بيني ولا يرجع بأرض ما كل ولا بأرض ما بيني وقال أبو يوسف لا يرد ما بيني ويرجع بأرض ما كل وما بيني وقال محمد يرد ما بيني ويرجع نقصان العيب فيما كل وفي الغنات رض بذلك أول مرض وفي واقعات الناطق * وبه كان يفتي النقيب أبو جعفر وبه أخذ الفقهاء أبو الوليث وفي النجاشية وبه على لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى وفي النصاب وإن باع نفسه برء ما بيني عند محمد أيضاً وعليه الفتوى ولا يرجع نقصان ما باع (م) هذا جلة ما ذكر في الأصل وذكر في موضع من المتن عن محمد أنه إذا كل بعض الطعام ثم علم بالعيب أنه يرجع نقصان العيب فيما كل وفيما بيني ولا يرد الباقي وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف أنه إذا حصل بعض الطعام يرجع نقصان العيب في الذي بقي عنده وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إذا كل بعض الطعام ثم أطلع على عيب كل ما أدى أكله والذي بقي يرجع بنقصان ما كل * ولا يرجع ما يسكر أو يوزن مما لا ينقصه التبييض وإنما ذاب ما باع بعض المكيال والموزن فنشد أبي حنيفة وأبي يوسف لا يرد ما بيني ولا يرجع بشئ من النقصان (٢) وعن محمد أنه يرد ما بيني ولا يرجع بمحضه العيب فيما باع هكذا ذكر في الأصل وكان النقيب أبو جعفر والنقيب أبو الوليث يثبتان في هذه المسائل يقول محمد على ما ذكر في الأصل وفيما بالاس وعليه اختيار الصدوق والشيخ حسام الدين من المجل المزبور * ولو اشترى أمة واحدة وباع بعضها وأطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما باع وفاطمة وكذلك بمحض الباقي في الظاهر وهو الصحيح برأية في نوع فخب الخبز لا يمنع الرذوم لا يمنع * ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرد ويرجع نقصان العيب على المختار كما لو اشترى أرضاً ففعلها ثم علم بعيب خزائنه المقتنين من العيوب * ويطلق العرض على البيع وإجارة المشتري وورثته وتكاته والبئر والكوب والسكنى برأية في نوع فخب الخبز لا يمنع الرذوم لا يمنع * ولو بعته إلى المرء لا يفسق - فقه في الرذوم فخب الخبز لا يمنع الرذوم لا يمنع * كل تصرف في بدل على الرضا بعد العلم يمنع الرذوم والرجوع بالنقص وعلى المشتراء وأولئك حطها الأجرة في الأجرة ثم منع على عيب لا يرد

(١) كذا في المختارات وفي العايب وهو المختار للفتوى

(٢) ولو باع بعضه لا يرجع بنفسه فيما باع ولا يرد الباقي في قول أصحابنا الثلاثة

(٣) وعن محمد لا يرجع بنفسه ما باع ويرد الباقي بمحضه من الفتي وعليه الفتوى

كذا في الظاهر والمختار من المصنفين

(١) وهذا لأن المشتري الثاني قام مقام الأول بالبيع فصار ككون البيع فيه المشتري الثاني ككونه في المشتري الأول ولو كان البيع فيه الأول وأراد أن يرجع بقتن العيب مع امسكان الرذ ليس له ذلك وعند تميز رذله ذلك وكذا إذا كان في يده الثاني

بيان هذا الأصل إذا تعيب المبيع في يده المشتري بعيب ثم طلع على عيب كان في يده البائع ليس له أن يردّه إلى البائع فان أخرج المبيع من ملكه ليس له أن يرجع بقتن العيب وإذا اشترى ثوباً فبقي بقتن العيب أو دارقني فيها ثم طلع على عيب به ليس له أن يردّه وإن رضى البائع فان أخرج من ملكه في هذه الصورة رجع بقتن العيب كذا في المحيط البرهاني في تيسيل هذه المسئلة

هذه المرن معرفة القصد ذكره في الخامسة في فعل فيما يرجع بقتن العيب ولا يردّه

(٢) أي استفادة المشتري دوره الضمان كاستخذ المشتري العوض فإذا أخذ العوض لا يرجع فكذا في استفادة دوره الضمان

(٣) فان كان تفاوت ما بين التيقن العشر بربع بعشر الثمن وإن كان نصف العشر بربع نصف عشر الثمن كذا في باب البيع بشرط البراءة من هذا الكتاب يعني البسوط

ولا يرجع بالنقص بكذا كانت أو ثيابا نقصا الوطء أو لا يضاف الاستخدام وكذا قولها بشهوة أو أساهو يرجع بالنقص لأن يقول البائع أقلها وإن وطئها الزوج إن تباركها وإن جسر الأنا وجد الوطء عند المشتري أو أساهو عنده ونظم عند البائع في الصميم ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقص إلا أن يقبلها البائع وفي التصديق نقص جعل الأجنبي أو وطئها من وجوب العسر لا يرد ويرجع بالنقص وإن ذوقها المشتري أو جنى عليها ثم طلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج وأولدت بشبهة لم يرد ويرجع بالنقص إنما قبلها كذلك لم يكن له ذلك بخلاف ما ادعى المشتري وقال البائع أقلها كذلك لأن وطء المشتري لا يلزم المهر ووطء الزوج يلزم ووطء المولى إذا كان مطلقاً أو يرجع بالنقص لا إذا لم يكن. قلنا لأن البائع له أن يقبل في الثانية ولو وطئها وهي في يده البائع صار قابضاً والتمس أن يردّها منه حتى يستوفي الثمن. فان منع ونقص الثمن ثم طلع على عيب والوطء ما كان نقصاً له رذها لرضا البائع بترابيه في وجع فقبضت الرذ ما لا يرد ويرجع بالنقص والمهر في ثيابها بعد العلم بالعيب لا يرجع وإن وطئها غير البائع ثم أخرجها يرجع بالنقص والأصل أن تفسد الرذمي كان بأمر من جهة المشتري يطل حتى الرجوع بالنقص وحتى كان من جهة المشتري لا يرد ويرجع بالنقص لا يرجع بالنقص حتى الرجوع بالنقص وفي الثانية لا امتناع كان حاصل قبل البيع كإقتناء من أهل المزبور. وإذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب فالأصل في هذا أن كل موضوع لو كان المبيع قابضاً على ملكه أن يرد إلى البائع إنما يرد إذا وبقدره فإذا أزاله من ملكه بالبيع أو أساهو لا يرجع بقتن العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرذ ولو كان المبيع قابضاً على ملكه فإذا أزاله من ملكه يرجع بقتن العيب (١) محيط برهاني في وجع في بيان مانع الرجوع بالأش. الأصل أن امتناع الرذ أصل بأمر مضمون من المشتري كالتقليل من الرجوع بالنقص وإن يغير مضمون كالاتفاق يرجع وأن الامتناع بجهة البائع أو الشرع يرجع بالنقص لأن امتناع الرذمي كان من البائع فالمشتري يرد لأن البائع لا يرد به لكونه ناقصاً لوقبه يجوز فظهر يحصل الأصل من المشتري فيرجع وكذلك إذا كان الامتناع لشرع كالنكاح بعد قطع النكاح وولادة المبيسة لأن التبعيض في الشرع للزوج النكاح بأقل مما يوجب لوقبه التبعيض وأما بالمراد من المعدل المتفقون أن لو كان في ملكه لغير المراد النكاح على المشتري فاستفادته النكاح كان خاسراً

العرض (٢) وكذا أخرج المبيع من ملكه بترابيه في آخر السادس من البيوع. (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

جارا بثلاثة ناندرها ثم أعطاه عوضها دواهم ثم رده بعد شهر يعيب وقد انقص سعر
 الدواهم ثم أن يطلب من البائع عن الذهب ويجهله أجاب في الإقالة إذا دفع مكان الذهب
 حذقة قنية في مسائل متفرقة من العيوب * اعلم أن الزيادة نوعان منفصلة ومتصلة
 وكل منهما متولدة أولا والمتصلة التي لم تتولد كصنف وبنوا فحوقه تمنع الرد وقاوا من قبله
 البائع أنه الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا تمنع الرد في ظاهر الرواية
 فان أراد المشتري الرجوع بنقصه لارقه أنه ذلك عند محمد لا عندهما والمنفصلة المتولدة كوراد
 ونحوه ونحوه كالرش وعقر تمنع الرد وكذا تمنع القسح بسائر أسباب القسح والمنفصلة التي
 لم تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والقسح بسائر أسباب القسح كذا (نقط) وفي (خ)
 أنما الزيادة المتصلة كسمن وجمال ونحوه فالصحيح أنه لا تمنع الرد يعيب (قع) لا فرق في كون
 الولد ما نعام الردين ما نمرها ما سلا وما تلافولت منسدة فإذا ولدت الامة تمنع رده
 يعيب سواء ملك الولد أو لا بخلاف غيرها حيث لا تمنع رد الاتعيب إذا هلك الولد إذا الولادة
 لا تنقص في غير نبات آدم ولو اشترى أمة حاملا فولدت زال العيب * (خل) خدار الشرط
 والرؤية يماثل بولادة الامة مات الولد أو لا إذا الولادة تنقص في نبات آدم لا في غيره
 في الخامس والعشرين من الفصولين * الزوائد المنفصلة بعد القبض كالوراد والفرد والارش
 تمنع الرد والعيب ويرجع بالنقصان وأنما الزيادة المتصلة كالسمن والجمال فالصحيح أنها لا تمنع
 الرد * فاضحيان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب وكذا في القنية في فصل فيما يمنع الرد
 بالعيب وقه تفصيل لابد من معرفته * وفي خدار العيب وإذا امتنع الرد بسبب الولادة
 فومات الولد ليس له الرد ولو كانت دابة فولدت لم ير خيارا للرؤية ولا خيارا للشرط لما ذكرنا
 أنه زيادة منفصلة ولومات الولد له الرد لا إذا الولادة لا تنقص في غير نبات آدم حمادة
 في فصل في أن الولادة عيب أم لا * اشترى جارية فولدت ولدا ثم وجد بها عيبا لرد فان مات
 الولد كان له أن يرد الجارية فاضحيان في وأخر فصل الرد بالعيب * (مع خوئيت عجم)
 فأبى ثورايقرت كامل فولدت عند المشتري ووجد لا * آخر بالثورة عيبا فرد به * (مع خوئيت عجم)
 البقرة (ن) مثله قنية من أحكام الرد بالعيب * ولو اشترى أرضا بقب فيها أو غرس
 شجرًا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع
 أنا أعلمه كذا أو رد كل الثمن لم يكن له ذلك * خزاعة الفنتين في العيوب من المبيع * اشترى
 جارية وقبضها ونقص البائع في عيب الجارية ثم ترك النقصومة أو أمانه خاصه فقال له
 البائع لم أمسكها طول المدة بعدما انطاعت على عيب فقال المشتري انما أمسكها لا انظر هل
 يزول العيب (١) قال الشيخ الامام ترك النقصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يردّها
 على البائع فاضحيان في العيوب * آخر الردع القدرة عليه بالتراضي أو بالنقصومة
 بأن كان هنالك ما لم يفعل ولم يفعل ما لا يملك على الرضا فعندنا لا يطل خيارا لردقته * وعند
 الشافعي يبطل (٢) فخر القدر في شرح قوله ومن اشترى جارية * (و) لو باع عبدا فوجده
 المشتري معيبا فردّه فقال له البائع ادع به وتهده الى عشرة أيام فان زالت العيب
 وان هلك في مالي لا يكون ردًا قنية من أحكام الرد بالعيب * لو باع عبدا أو جارية

(١) قال لا تطروا سؤال هذا عيب فلان
 يخاف من العيب كذا في القلوهيرة
 والبرازي ع

(٢) وعندنا ما لم يوجد منه نصرة
 يد على استبقاء المثل لا يعطى خياره
 كذا في معراج الدراية ع

(١) وجد في البيع عيباً عرض على البائع منع الرد بخلاف ما لو قضى ديبه ذو فائدة قال: أنقصه فإن راجع والردة على من لم يرج له أن يردّه استحقاقاً كذا في المختارات، بجي: في أوائل فصل في المنابر من البيع والمداينات تغلق عن العمادية سج (٢) وفي الفتنه فرق بين استخدام العبد وبين استخدام الحارثية وبين استعمال الدابة فأنظر إلى حاشي ٢٥٩ المختارات سج (٣) ونسب هذا الصحيح صاحب

الزبان إلى السرخسي وعطف فيه بل التصحيح من صاحب الخلاصة وقد قال نفسه بعد رورقين ولم يجعله السرخسي دليل الرضا مطلقاً سج

(٤) وفي الكفاي استخدام ما في المباشرة وفي فتح القدير الاستخدام رضا ولو مرة وفي الميسرة الاستخدام أن الاستخدام ليس رضا وقال في الخلاصة بعد ما ذكر ما في الميسرة أن الرضا ثمانية دليل الرضا وما في الفتح مخالف لكل أي ففتح القدير سج

(٥) وقد أجاز استخدام بسط الثوب وإنزاله من السطح ورفعها كذا في الخلاصة سج

وفي السابع من بيع الزبازية أن استخدام مراراً لا يكون رضا انتهى وفي حاشية الفتية ضبط بعض الأكابر أن استخدام مؤثرين يكون رضا وبه يفتي سج

(٦) ولولا أن يرجع نقصان العيب كذا في جميع الفتاوى فبما يمنع الرد وكذا في الخلاصة وفي الصراة وكذا في مشقّل الأحكام قلنا من الزبازية وكذا في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع من الزبازية سج

(ترجيح)

(٧) إن ينزل الخل في وسط الطريق جهلته فتركه على طهر الدابة حتى وصل المنزل اه

(٨) سئل عن شخص اشترى دابة فوجد بها عيباً ما وأدارها على البائع فوجدته عيباً ففسخ البيع فصرح جماعة وأوردوها عند آخره يحضر البائع يردّها إليه فأنات فخر البائع بعد ذلك فويل يصح الضم المذكور برجوع عليه بالأمم أم لا أجاب لا يصح الضم إن ذكره بغيره البائع ولا يرجع عليه. لكن كذا في تساوي ابن القيم من البيوع سج

فوجد المشتري عيباً فباع البائع عرض على البائع قال: أنقصه فأنقصت والاردها على من عرضها ليس له أن يردّها عيباً لأن العيب (١) قسمة في المداينات • ولوجود الفتن زبازية قال المشتري أنقصه فإن لم يرج فبني • فلم يرج ردّه استحقاقاً في السادس من بيع الزبازية • ولو استقال لقلعه فأبى أن يقبله فليس هذا بعرض البيع على البائع فله الرد ولو ساءم البائع المشتري وقال هل بيعتني فقلنا لم يطل حق الرد كذا (خ) ولو قال المشتري للبائع إن لم أردك اليوم فقد رصبت بالعيب لغاها ردك في الخامس والعشرين من الفصولين • رجل اشترى عبداً وقضه فساوموه رجل آخر فقال المشتري لأعيب فيه فلم يفتق البيوع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيباً ردّه بخلاف الثوب فخلص ما في الخاتمة في العيوب • أحصى ما في المشتري بعد ما عليه العيب فيه ورأتان بزازية في نوع فيما يمنع الرد من البيوع • إذ اشترى جارية عرضة فوجد بها عيباً فأمر أن ترضع عبداً لا يكون رضا لأن هذا استخدام والاستخدام لا يكون رضا (٢) مختارات النوارس من المنابر • قال السرخسي الصحيح (٣) أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا (٤) ونحوه الرجل لا عن شؤنه ولا من بالطحن وإن لم يزره لا ولو في العادة رضا بسط الثوب وإنزله من السطح ورفعها (٥) فإذا جاز عن هذا الاستخدام فهو رضا وإن عاد السكي رضا لادامها بزازية فيما يمنع الرد من السادس • وفي (خ) لو استخدم لخدم مرة وليس الثوب مرة وأورسك الدابة مرة لم يطل خيار ولو لوله لم يطل في الخامس والعشرين من الفصولين • ولوجود في الدابة عيباً في السقف وهو يخاف في الطريق فأبى السفر لا يكون رضا للعيب (٦) بزازية فيما يمنع الرد وكذا في الخزانة في الفصل المزبور سئل (ش) وجد عيباً في الدابة في الطريق وله عليه أهل الزبازية ما روي من رايين دابة كذا شئت فسمها بريد (٧) هل له الرد بعده أجاب لا وقال بعضهم أقضوا بأنه رد لما فيه من الضرورة كالوجه عليه العلف في وء واحد فركبه والفرق بينهما واضح لأنه عوت بلا علف فلا يمكنه الرد بغيره بخلاف الجمل في النقصان والعشرين من الفصولين • أو دار العيب ولم يجد بائعه فأطعمه وأمسكه أياماً ولم يصرّف فيه فصرح قائل على الرضا ثم وجد بائعه فله الرد من الجمل المزبور • اطلع على عيب بها فاعل القاضى ورجع على الشراء والعيب فوضعهما القاضى عند عدل ومات عنه ثم حضر البائع إن كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع البائع وإن كان قضى يرجع لان للقضاء على الغائب فكذا في الظاهر من أصحابنا (٨) بزازية في نوع فيما يمنع الرد وكذا في الدور • رجل اشترى داراً بائعاً حاصريه فودع إلى البائع التسليم بغيره اليوم ثم ظهر عيب وورد الدار فانه يرجع إليه بالتامرية التي وقع عليها العقد لا بما أدى كذا ذكره وهو الصحيح وكذا إذا رجع بالرد في وقت لا يرجع عما وقع عليه العقد وفي الكفاي يرجع بما كفل والمأمور بقضاء الدين يرجع ما أدى ذكره في كفاي الايضاح جواهر الفتاوى في الباب الأول من البيوع • (ذ) إذا وادركه بعيب فيه من بائعه أن المشتري أقضه بائعه من زيد ليس للمشتري أن يردّه سواء كان زيد حاضراً أو غائباً • فرق منه وبين ما لو عرض أن المشتري بائعه من زيد وهو غائب لا يصح ولا يصح للمشتري ردّه عليه بسبب وقد قيل يجب أن يصح

في الثاني أيضا قاسا على مسئلة صورتها اذ جاء فيه ذوالدائه باعه من زيد بقسط يسيرة
ولورهن البائع أن المشتري باعه من زيد وهو حاضر لصكته ما جدد البيع لا يرده المشتري
الاول (خ) لا يجوزهما عزلة الا فالا لآن يجوزهما عند الكساح فسخه فلا يرده العيب
(١) في العاشر من القصولين • رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري
الثاني بها عيبا يحدث فأراد أن يردها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك
وأقام المشتري الثاني البينة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها القاضي على المشتري
الاول كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف وقيل هو
قول أبي حنيفة ولا يرده في قول محمد • فاضين في العيوب • رجل باع جارية وسلمها إلى
المشتري ثم وجد بها المشتري عيبا فأراد أن يردها على البائع كان للبائع أن لا يقبل الرد بغير
قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يصح • يكون أن يردها على بائعه (٢)
ناظر الثانية في البيوع • المشتري اذا ادعى بالمبيع عيبا وانكره البائع فقام المشتري ببينة
ورده عليه كان له مردود عليه أن يرده على بائعه وان كان المشتري أنكر العيب أولا لأن
القاضي حين رده عليه قد أبطل قوله في انكاره العيب • فاضين في الرد بالعيب • اذا
اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردّها على المشتري
الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردها على
بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردّها على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره
لم يكن ذلك ردّا على البائع الاول الا ان البائع الثاني لو أقام البينة على أن هذا العيب كان
عند البائع الاول قبل بيعته ورد على البائع الاول من المثل المزبور • رجل اشترى عبدا
وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب • كان عند البائع الاول فإن
المشتري الثاني يرجع بقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بقصان العيب
على البائع الاول لأن البيع الثاني لم يفسخ بالرجوع بقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني
لا يرجع البائع الثاني على الأول (٣) • فاضين فيما يرجع بقصان العيب من البيوع •
اشترى عبدا وقبضه فأقام العبد بينة أن البائع كان قد رده قبل البيع وقد تعيب في يد المشتري
بعيب • كيف يصنع المشتري أجاب يرده ويحيط قدر قصار العيب الحاصل في يده من الثمن
من دعوى القاعدية • المهر ويدل الخلع ويدل الصلح على عدم العمل لا يردها العيب المبرور
بالبع انما يحس • وفيما وردها من العقود يردها العيب المبرور انما يحس • جميعا • وانما
لا يردها المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكبرا أو موزونا أو ما اذا كان مكبرا أو موزونا • فاضين فيما
اليسير أيضا • من حراة المفق في أول العيوب من البيوع • جميعا • وبعد بالمبيع عيبا
فاصله على أن يدفع البائع شيئا والمبيع في يد المشتري باز • ولو اصطلم على أن يدفع
المشتري شيئا والحاجة للبائع لانه لا بد له اذا باعه بأقل من الثمن الاول في السادس من
بيوع البرازية • ادعى عبد في المبيع فاصطلم على أن يسد البائع للمشتري ما لا يمان من
للعيب أو كان لكنه قد رآه استرد بدل الصلح من المثل المزبور • أراد المشتري الرد بالعيب
فقال البائع المبيع غير هذا قال قول قول البائع وان أراد رد المثل لكونه زيو فاقطال المشتري

(١) وفي السادس من البرازية أراد الرد به

فادعى البائع بعه من غيره ويرهن بصل
حتى الرد • وقال بعد ورقة ونصف تقريرا
أراد الرد بالعيب فقال البائع انه باع العين
أو قال باعه من فلان والمشتري وبنان
يجهد ان ويرهن البائع قبل ولا يرده لانه
اذا جهده فلان والمشتري فجمودهما
كما لا خلاف وان بيع جديد في حق الثالث بعد
أو كتر نسخ البينازية اذا جهده فلان
والبائع بدل والمشتري وقبول بعض
القضلا في حاشيته الصواب المشتري بدل
البائع حمل تأمل •

لا وجه لتأمل فكلهما يصح لان المشتري
في الصورة الثانية هو البائع
(٢) لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة
والاقالة بيع جديد في حق ثالث فيكون
مشتريا بعد العلم بالعيب •

(٣) وفي السادس من بيوع الاخلاصات

العبد في يد المشتري الثاني ثم اطاع المشتري
الثاني على عيب يرجع على بائعه بالتقصان
وبائعه لا يرجع على بائعه عند أبي حنيفة
خلا فالحما •

(١) اختلاف في كون القرحة قد عتبت قرحة
البصر أم لا لاطباء أنها لا يحدث مثلها
في المذة التي فيها المشتري منه تقبل
شهادتهم ويرد حادى المنية

التي غير هذا فالقول قول المشتري من محل النزور وفي المتق وجعل باع من آخر جارية
فقال بعتهما وبها قرحة في موضع كذا أو جاء المشتري بالباطية وبها قرحة في ذلك الموضع
وأراد ردّها فقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة والقرحة التي أقررت بها قد برأت
وهذه قرحة عادته عندك فالقول قول المشتري (١) وكذلك لو قال البائع بعتهما واحدى
عينيها بياض وجاء المشتري بالباطية وعينه اليسرى بياضاً وأراد أن يردّها فقال البائع
ههنا البياض بعتهما البني وقد ذهب وهذا بياض حدث بعينه اليسرى فالقول قول
المشتري وكذلك إذا قال البائع بعتا برأسهما شعبة إلى آخر الحديث فإن قال البائع في فصل
الشعبة كانت شعبة موصفة فصارت منفصلة عندك فالقول قول البائع في هذا وكذلك في فصل
بياض العين لو قال البائع كانت بعينها نكتة ساض وقد ازداد عندك والعين مبضة كلها
أو عامتها فالقول قول البائع وإن كان بعينها نكتة بياض فقال البائع كان البياض مثل
الظردل أو أقل من هذا قال إذا جاء من هذا أمر متقلب جعلنا القول قول المشتري وإن
تفاوت فالقول قول البائع ولو قال بعتهما وبها سحى فجاء المشتري بها محمومة يردّها فقال
البائع زادت الحى لا يصح البائع وكان للمشتري أن يردّها ولو قال البائع بعتهما وبها عيب ثم
سأله المشتري بها وبها عيب وأراد ردّها فقال البائع لم يكن بها هذا العيب وإنما كان كذا
وكذا فالقول قوله فالقول بعته وبها عيب في رأسه فجاء المشتري وأراد أن يردّه بسبب رأسه
فالقول قول المشتري أنه هذا العيب وإن كذبه البائع فالجواب أن البائع إذا نسب العيب
إلى موضع وسماها القول قول المشتري وإذا لم ينسبه إلى موضع بل ذكره مطلقاً فالقول
قول البائع في الخامس عشر من يبيع التناور ثانية وكذا في الرابع عشر من الهبط

باب البيع العاشر

في زيادات القاضي الإمام غير الدين خان قال العقود التي تتعلق بتمامها بالقول أقسام ثلاثة
قسم يطله الشرط الفاسد وبجهاة البدل وهي مبادلة المال بالمال كالبيع والاجارة
والقسمة والصلح عن دعوى المال وقسم يطله الشرط الفاسد ولا بجهاة البدل وهو
معاقبة المالك على مال هكالكساح والخلع والصلح عن دم العمد وقسم له شبه بالبيع
والنكاح وهو الكتابة بطلها بجهاة البدل ولا يطلها الشرط الفاسد وإذا جع بين اثنين
فقبل العقد في أحدهما في القسم الأول لا يجوز حتى لكل واحد منهما ما لا أول لم يتم
وفي القسم الثاني لا يجوز على كل حال وفي القسم الثالث ان سعى لكل واحد منهما ما لا يجوز
والأفلا والدلائل في الزيادات خلاصة في الخامس من البيوع • ويفسد البيع بشرط
حرف الباء وعلى دون ان وإن كان خلاف الظاهر فإن ما يطل البيع وإن كان في شرطه
ضرراً لا في صورته أن يقول بعته ما رضى فلان في قوله قال أو الأفضل يجوز أن يفسر أنه إذا
وقعت ثلاثة أيام كما في آخره الباء وبغيره (٢) والمبادلة أن يكون بلا أو فلا قال بعته هذا
العبد بألف درهم وعلى أن ترضى عشرة جاز البيع كفى المحيط لا يقتضيه العتد أي لا يجب
بنفس البيع وفيه أي في ذلك الشرط تقع لاحدهما أي المتعاقدين كشرط البائع أن لا يسلم

(٢) وفي أوائل الخامس من البرازية البيع
بشرط أن يكلمه على ذكرناه وان يكلمه
أن قبائل الأفي صورة بأن يقول بعته ما
رضى علان في ثلاثة أيام ما رضى فلان

فيها

الى المشتري الى شهر أو اقل أو أكثر أو يقرضه مالا أو يبيع ما أو يتصدق عليه بمال أو يواجره أو يعمره وكذا شرط المشتري أو يقع لمبيع ينصق أى ثبت له حق فبعضه من طلبة مثل أن يبيع مائة بشرط أن لا يخرجه من ملكه أو يتولد أو يكتب أو يدبر أو غير ذلك فان كل واحد منها فسد لمبيع وفيه اشارة الى أن البيع جائز بشرط يقضيه العقد كشرط تسليم المبيع أو التفرغ أو المثل للمشتري وكذا بشرط فيه حذرة لاحد ههنا خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فنه تقع لمبيع غير مستحق كشرط أن لا يخرج فارس مبيع من ملكه فانه ربما يكون للمشتري أكثر مما هو عليه وكذا بشرط أن لا يقع ولا ينصرف طعا مائة بشرط الاكل كافى المحط وكذا بشرط أن يقع لمبيعهم كشرط أن يقرض أجنبيا درهم فان الشرط باطل كافى الاختيار والى انه لو كان شرطا لا يقضيه لكر بلاغه (١) كاعطاء المشتري الكفيل والرجوع بالنهي أو لا بلاغه لكن رد الشرع بجواز ههنا كالتأجيل أو الاجل أو لم يرد لكنه متعارف كالاتصاف وحذو البائع فعلا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كافى المحط وغيره فمستأنى في الثالث من البيوع • البيع بشرط البراءة من كل عيب صحيح متى العيوب وعدها أولا على البائع أو لم يعطه وقت عليه المشتري أو لم يقف اشارة اليه أولا موجودا • كان عند العقد واقترض أو حدث بعد العقد قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية وقال محمد يدخل الحادث قبل القبض وهو رواية عن أبي يوسف وقول زفر الشافعي ومالك وقال زفر اذا كان عيبه ولا يصح البيع وفسد الشرط وقال الشافعي لا تصح البراءة من كل عيب ما لم يقل عيب كذا وعن عيب كذا من شرح الهداية لا لكل الدين • اذا باع شيئا بألف درهم على أن يقرضه فلانا الاجنبي لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين احدهما القدين وبين الاجنبي ومنسل هذه الاية البيع ولا خيار البائع ان لم يقرضه الاجنبي • فاضطرار في الشروط المفسدة وان شرط اية ضرر كافتراض اجنبي الفالا والقدرى على أنه يفسد برأية في الخلفى في البيع بشرط ومنها ما يكون فيه منفعة لاجنبي كبيع بشرط أن يقرض فلانا كذا وفى فساد اختلاف بين المشايخ والمصنف خشار عدم الفساد تبعيا لصاحب الهداية وهو رأى بهضم (٢) لكن الاصح هو القول بالفساد لا دليله الانقضاء الى النزاع فبشرط كاضر جوابه وهو جارى في الصورة ان كورة • هذا زيادة على السابقة تغلا عن النصفة من حاشية آخر جلي وفى الجزر زيادة تفصيل • ولو باع على أن يعطيه ألف درهم كنفلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفل حين عهده لم يكفل كان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا أو غائبا لم يحضر قبل الاقتراف وكفيل جازا استحسانا • ولو باع على أن يعطيه البائع رجلا بالثمن على المشتري ففسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على أن يعطيه المشتري البائع رجلا بالثمن على غيره بالثمن ففسد قياسا واستحسانا فاضحان في الشروط المفسدة • ولو باع على أن يعطيه المشتري بالثمن رجلا فان كان الرهن مجعولا كان فاسدا وان كان معلوما فاعطاه الرهن فى المجلس جازا استحسانا (٣) من المحل الزبوره ولو قال أبيع هذا العبد على أن تبعه ففعل على ثمنه فسد البيع ولو قال على أن تبعه فالبيع جائز ان شامعه وان شامعه زيدة الفتاوى فى فصل ما يفسد بحكم الشرط • باع عبد على أن تبعه من فلان كان فاسدا وان باع

(١) وذكر في الجبر الرائق وهو في كونه ملاشا أن يركب موجب العقد كذا في المذخبة والسكافي في أواخر البيع الفاسد

والم

(٢) وفي الثامن من التاتارخانية تذكر الصدقات الهدية أن العقد لا يفسد وذكر في القدرى أنه يفسده على

(٣) مثل من باع شيئا من آخر بغير معلوم مؤجل بشرط أن يرعى تحت يده على الثمن وهما معلوما هل البيع صحيح أو لا يجب البيع صحيح كذا في فتاوى ابن عديم بن البيرع

على أن يبيعها جزأ فاضحان في الشروط المقدسة (ح) رجل اشترى عبدا على أن لا يبيع
أولا لهيب ولا يمتدق بالبيع فامد نقد الفاضل في البيع القادم ورجل اشترى شيئا على
أن يوفيه الثمن في بلد كذا أن كان الثمن مؤجلا جزأ وإذا حبل لا تجل أن كان الثمن شأه
حل وموتة كان عليه الإيفاء في المكان المشروط وفيما لا محل له ولا مئة لصاحب الدين
أن يطالبه في أي مكان شاء وأن لم يكن الثمن مؤجلا أو كان الاجل مجهول لا يبيع البيع
كان له حل وموتة ولم يكن له ومن أبي يوسف إذا لم يكن له حل وموتة جزأ مستحسا تأوله أن
يطلبه حيث شاء من الثانية في آخر السلم وكذا في البيع المقدسة وكذا في القنة
البرهانية في مسائل البيع بشرط وفيه تفصيل • رجل باع سفلا داره على أن يكون له حق
قرار العلوة عليه جزأ • ذكره شمس الأئمة السرخسي في القصة وكذا باع رقبة الطريق
على أن يكون البائع حتى المروفة جزأ فاضحان في الشروط المقدسة • بت الدار
الخارجية على أن يجعل في طريقها ما إلى الدار فامد و لو قال الاطريقها إلى الدار
صح وله قدم عرض باب الخارجة • ولو اشترى يتاعلى أن لا يطريق له في الدار على أن يابيه
في الدار جزأ ولو على أن لا يطريقا فامد عليه الرد • برزانية في الخماس في البيع بشرط
• ولو باع زرع أو هو يقل على أن يرسل المشتري فيه دوابه جازا مستحسا تأوله عليه الفتوى
وفي الخماس يفسد ويأخذ بعض المتأخر • فاضحان في الشروط المقدسة • اشترى لبنا
على أن يحمه البائع إلى منزل المشتري لا يجوز ولو باع الفارسية جزأ لا في العريية يترى
بين الحبل والإفاه وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحبل بغيره شرط الإفاه ولو حله
فرد المشتري ليس له خيار الرؤية كذا استأذنه الفقيه أبو الليث خلاصة في الخماس من
اليوسع • رجل باع شيئا بالف درهم على أن يعطيه في التفريق أن كان ذلك شرط في البيع
لا يجوز البيع فان لم يكن ذلك شرط في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه
بالفني حله • فاضحان في فضل الاجل من اليوسع • وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا
أذا لم يفي كل جمعة أو إلى شهر لا يكون تأجيلا (١) برزانية في التأجيل من اليوسع قبل
الاربع عشر • ولو اشترى كتابا على أنه كتاب السكاح من تأليف محمد فادها كتاب الطلاق
أو كتاب العيب أو كتاب السكاح لا من تأليف محمد بل من تأليف مالك أو الحسن برز فادها
يجوز البيع لأن الكتاب هو البوادعي البياض وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه
واختلفا النوع لا يتبع الجواز (٢) • ولو اشترى شاة على أنه فجة فادها مع جزأ
البيع ويجوز المشتري لأنها من جنس واحد (٣) فاضحان في الشروط المقدسة • اشترى
عبدا على أنه غل فبان حسيه لا رد ولو عسا قال الامام الحنفى العبد عيب فإذا بان غلا
صار كأنه شرط العيب فبان سليما وقال الثاني النحوي أفضل لرغبة الناس فيه فغير
برزانية في البيع بشرط • وفي الفتوى اشترى جارية على أنها مولدة الكوفة فادها مولدة
الصبرية فادها لا مولدة الكوفة أفضل ولو اشترى غلاما تركا أو بجارية تركية أو على أمها
تركة فادها هندية فادها تعدر يرجع بالتقصان (٤) وان كانت الكوفة لا يرجع
بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله خلاصة في الخماس من اليوسع • اشترى أهلا على أن لا يبيع

(١) مثل عن اشترى من آخر شيئا بشرط
أن يحضره الثمن في بلد كذا فادها على أن لا يبيع
يحضره الثمن فيه فلا يبيع منها على البيع
على هذا الحكم جميع أم لا وإذا مضى النقد
ولم يحضره الثمن على أن لا يبيع البيع أم لا
أجاب نعم البيع صحيح فإذا مضى اليوم
الذكر ولم يحضره الثمن فيه يطل البيع
كذا في تساوي ابن نجيم من اليوسع وكذا
في الملقى في باب الخيارات •
(٢) لكن يغير المشتري كابد له عليه
ساق كلامه وقال في الخماس من
الخلاصة جاز البيع وله الخيار وكذا في يوسع
العبد لا يفسد والمشهد •
(٣) قال في فتح القدير ومن المختلفين
جنسا ما إذا باع نصلا أنه ياقوت فإذا
هو زجاج فالبيع باطل ولو باع ليلا على
أنه ياقوت آخر فظهر أصغر صح ويغير
اتهم وفي القهستاني إذا اشترى نصلا
على أنه ياقوت آخر فادها أصغر فالبيع
جاز لا لأن المشتري الخيار فيه إدارة •
(٤) ولو تعدد الرد فترجع بالتقصان على
بأنه لم يكن إنهم أن يرجع على الأول
خلافا لما كذا في الزاهد شرح
القُدوري قبيل البيع الصايد •

لم يكن وطهائمتين خلافة له الردة والختان وليس له الردة منية المقتضى في باب اشتراط قدرا المبيع وقبضه * ولو اشترى جارية لترضع ولده فوجده في لبنها نقصا فالبيع له أن يردّها اذا لم يكن في العقد شرط الابن ولو اشترى ابنا بشرط أن يغزيرة الابن فالبيع فاسد جواهر الفتاوى في الباب الاقل من سماع المحيط * اشترى شاة أو ناقة على أنها حامل ففسد البيع الا في رواية الحسن والاصم في الامة جوازهم بمجيئ في البيع

* (نوع آخر) * اذا باع رذونا على أنه هلاج فالبيع جائز واذا اشترى شاة على أنها حامل واو اشترى ناقة على أنها حامل فالبيع جائز وفي ظاهر الرواية لا يجوز لأن الحمل في البهائم زيادة فلا يدري وجودها وقت البيع ولكن عزير انفسد البيع كالمالوا على أن معها ولها بخلاف ما لو باع رذونا على أنه هلاج لأن الوقوف على المشروط ممكن وقت البيع بالسر ولو باع شاة على أنها حلوب فالبيع جائز كذا ذكره الحسن في المجز (١) وكذا ذكره الطحاوي في البون لأن المشروط صفة من أوصاف المبيع ويمكن الوقوف على وجوده وقت البيع فنصار كالمالوا باع رذونا على أنه هلاج وبه أخذ الفقيه أبو الالبان وشمس الائمة السرخسي وفي الواقيات وعليه الفتوى (٢) وذكر الكرخي أن البيع فاسد وهكذا روى ابن سماعة في نوادره وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني * واذا اشترى جارية على أنها ذات ابن فهذه اموالوا واشترى شاة على أنها لبون سواء * وفي السراجية اشترى شاة على أنها حلوب يعني بالشرجاء * ولو اشترى على أنها لبون يعني شربانك لا يجوز وفي الظهيرية ولو باع شاة على أنها حامل تكلفه وابنه قال الفقيه أبو جعفر كان الشرط من قبل البائع جائزا وان كان من قبل المشتري لا يجوز من الثانية * ولو باع جارية على أنها مري من الحمل

جاء روى الحسن عن أبي حنيفة أنه اذا اشترى جارية على أنها حامل فأذا هي ليست بهامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يردّها * (٣) ولو باع شاة على أنها تحلب كذا وكذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات وهكذا لو اشترى جارية على أنها تضع بعد شهر فاعقد فاسد في الثامن من سماع التاتارخانية * اشترى جارية على أنها ذات لبن ففسد عند الغضلي * وجاز عند الهندواني وعليه الفتوى وهو المختار موجبات الأحكام من البيوع * اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر السرازمي (٤) كالمالوا واشترى على أنها خبازة وبالفارسية دايكرا قال المصنف والشهد وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع * (ثم قال) قال أشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باعها للمقدم سلاما بشرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الردة فتنه في بيع الشيء على أنه كذا * ولو اشترى جارية على أنها حامل ففسد ذكر أبو بكر الجني أن المشايخ اختلفوا في جواز هذا العقد بعضهم قالوا لا يجوز كالمالوا واشترى الحمل في البهائم (٥) وقال بعضهم البيع جائز (٦) قال الفقيه أبو بكر الجني هذا القول أصح عندي وعن الفقيه أبي جعفر أن اشتراط الحمل ان كان من جهة البائع فهو بري من العيب فلا يفسد العقد وان كان من جهة المشتري فهو مشروط على الحقيقة والمشرط على أن خطر العدم يفسد العقد ومن المشايخ من قال اشتراط الحمل في الجارية

(١) باع على أنه حلوب فإذا هو غيره فإنه يرد على ما يفتهم من البرازية في مسئلة الهلاج

(٢) واذا وجدها بخلافه ردها وان كان البيع جائزا كما هو المفهوم من الكتب

(٣) وفي المجتبى والاصم في الامة جوازهم بكاسبي م

(٤) ويرمز به في الروا الجلية

(١) وفي الثانية في الشروط المقدرة ولو
اشترى جارية قلنقورة على أنها حامل فيجن
البيع على

ان كان لآيل الزيادة بأن كان اشتراها بغيرها فلهذا يشترط في البيع (١) وان كان لا يريد
اتخاذها فلهذا يشترط الحمل على وجه التبري فيكون البيع جائزاً وقد ذكره شام في نوادره
عن محمد ما هو أقرب من هذا فإنه روى عنه أنه قال البيع جائز إلا أن يظهر المشتري أنه
يشترىها لقلنقورة حنفية لا يجوز البيع وذكر الشيخ أحمد الطواويسي أن الحارثية كانت
تقبضه فالباع جائز وان كانت حنفية بحيث تشتري لتتخذ فلها البيع فاسد قال محمد
الأن يكون الحمل عينا فيها فيجوز البيع فيها أيضا في الثامن من يوع التاتارية
قال محمد في الزادات وإذا اشتري الرجل من آخر عبدا على أنه كاتب أو خباز فالباع
جائز فان قبضه المشتري فوجده كاتباً أو خبازاً على أدنى ما يطلق عليه الاسم لا يكون له حق
الرد لوجود الشروط فالشعبي يطلق العقد أدنى ما يطلق عليه الاسم لا التباينة في الجودة
ومعناه أنه يفتل أدنى ما يبيع الفاعل به خبازاً أو كاتباً وان وجده لا يحسن الكتابة
أو الخبز بمعناه أنه لا يعرف من ذلك مقدار ما يبيع به الفاعل خبازاً أو كاتباً كان للمشتري
الرد تاتارية في الثامن من البيوع وكذا في شروط الهدايا في خيار الشرط ورجل
اشترى عبداً على أنه يدور بالطاعة فإذا هو ليس كذلك فله أن يردّه للبائع كما إذا اشترى عبداً
كاتباً فوجده غير كاتب من يوع العدة للصد والشهد • اشترى عبداً على أنه خباز
أو طبّاخ يحسن ذلك فوجده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده في الرد كان له أن يرجع
بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة في رواية لا يرجع • كاشفان في فصل خيار بيع يشقان
العيب • اشترى جارية على أنها مغنفة فسد عند الامام ومحمد في مبدوط القصة جاء
رجل إلى محمد وقال اشترتها على أنها مغنفة تقبى كذا لو أفاذا هي لاتدري قال ثم
لزمك البيع لأنه أخبرك عن عيبها ولو لم يكن الباع مغنفة لكان شرط البراءة من
العيب برائة في الثامن من البيوع • ولو باع على أنها مغنفة على وجه التبري من
العيب يجوز خلاصة في الثامن من البيوع • ولو اشترى جارية على أنها مغنفة جاز
البيع • كاشفان في أوائل الشروط المقدرة • باع جارية على أنها مغنفة جاز ولا ترد
سواء كانت تقبى أو لا ولو اشترى على أنها مغنفة فاسد على أبي حنيفة ومحمد (٢)
خزانة الفتاوى • سئل عن شخص اشترى من آخر رساة كرا لبايع أنهما من نسل شبل
فلان أو فرس مشهورة بالعودة تم تبين كذبه هل المشتري الرد أياب إذا اشتراها بناء على
ما وصف به يغفر لو لم يصفها بهذه الصفة لا يشتري بذلك الفن والتفاوت بين الثمن فاحش
وهي لا تساوي ما اشتراها به (إذا تباين شتبه الرد ولوا منع الرد بيمين
إذا اشترى قوسرة فعلى أنه فارسي • فإذا هو دخل شتبه الرد ولوا منع الرد بيمين
الاسباب يقوم فارسي على أدنى ما يطلق عليه الاسم ويقوم دقلا على حلقته ويرجع بفضل
ما بينهما ولكن من الفن وكذلك إذا اشترى قوسرة قمر فارسي • على أنها جيدة فإذا
هي رديئة وقد امتنع الرد بسبب من الاسباب يقوم فارسي جديداً على أدنى ما يطلق عليه
الاسم ويقوم رديئاً كما هو ويرجع بفضل ما بينهما في الثامن من يوع التاتارية
وكذا في السابع من المحيط • سئل عن رجل باع ديساجاً على أنه جيد أو على أنه

(٢) يظهر مما ذكر في خزانة الفتاوى
أنه فرق بين البيع على أنها مغنفة وبين
الشراء على أنها مغنفة • وجهه أن اشتراط
كونها مغنفة أن كان من البائع فهو التبري
من العيب فيجوز وان من جهة المشتري
فهو شرط على المغنفة والشروط على غير
العدم ففسد العقد وهو نظير ما مر من
التاتارية في اشتراط الحمل في الحارثية
فليست على

من نوع كذا وليس للمشتري بصاوة فيه فاشترى على ذلك الشرط فأراء الصبر فإذا هلك
 بغيره وأنه من نوع آخر هل للمشتري أن يرد على البائع فقال لم يبق من البائع من البوع •
 اشترى على أن يخرجها ثلاثة أرباع فباعها ثلثا وأقص منه فسد لأنه باع بشرط أنه يجب
 على المشتري خراج أرض أخرى بهذا إذا علم أن لديه علم جاز وخبر المشتري بنات الزام
 الخراج كله أو القليل اشترى خراجية الأصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بأن كان
 البائع خراجية وضم خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الأصل خراجية فوضع عليها
 جاز لأنه ظاهرا اشترى على أنها حرة من التوائب الدوائية أو على أن قانونه كذا فإن خلافا
 في الأول أو أكره في الثاني قال الامام ظاهر الدين المروغاني يفسد كالتراج وقال القاضي
 بغيره المشتري وكذا بشرط أن لا يؤخذ منه جباية ولو بشرط جباية الأولى على البائع وانفق
 عليه جاز برأيه في نوع الخراج من البوع • باع جازا على أن غلته عشرون درهما
 فإذا هي خمسة عشران أراد بذلك أن غلته ما مضى كانت عشرون جازا البوع وان أراد
 أن غلته فيما يستقبل عشرون فسد البوع كالمواضع جازا على أنها كل يوم تجلب كذا
 وان لم يبدن مراده فسد لأن الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل من بوع خزانة الغلوتين
 وكذا في الخلاصة في الخامس من البوع • (ص) ولو اشترى أرضا وبين هذا وذكر أنها
 كذا جريا أو قال جندين فحمى برد (تاخذ قدر كذا من البذر) فوجد أنقص جريا جاز
 البوع بلا خيار إذا لم يفسد طرقة كراحيه والبذر وقع زائدا جامع القصورين في السابع
 • (ط) اشترى أرضا على أنها عشرون جريا وفيها عشرون نخلة فزاد الجريب والفضل على
 عدد جري فهو للمشتري بمن سعى إذا الجريب كزروع في الدار والفضل كبناء في الدار حتى يدخل
 في البوع من غيره كرو زيادة الصفة لا فوجب زيادة النخ ولا الخيار من المحل المزوره باع
 أرضا على أن فيها كذا وكذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البوع وبغيره المشتري ان
 شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لأن النقص يدخل في بيع الأرض تعا ولا يكون له
 قطعه من الثمن وكذا لو باع دأرا على أن فيها كذا وكذا مينا فوجدها المشتري ناقصة جاز
 البوع بغيره على هذا الوجه (١) ولو باع أرضا على أن فيها كذا وكذا نخلة عليها ثمارها
 باع الكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مرققة فسد البوع لأن الفروقت من الثمن فإذا كانت
 الواحدة غير مرققة لم يدخل المردوم في البوع فماتت حصة الباقي مجوه ولا فيكون هنا اشتداد
 العقد في الباقي مجوه ولا فسد البوع فاضمان في الشروط المقدسة • (خ) قال لا تخر
 بعث منك غنم هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان وقر الغنم مع لوماعندهم والغنم جنس
 واحد يبقى أن يجوز البوع في وقر واحد عند أي حنفية وفي الكل عندهما وجعلوا هذه
 المسئلة نوع مسئلة صفة البر ولو غنم الكرم أجناسا قالوا يبقى أن لا يجوز البوع في شيء
 عند أي حنفية ويجوز عند هاتين الكل ويبقى قوله انبعاثا على الناس (قط) اشترى
 غنم ثمن على أنه أفسد فإذا هو ثمنه فلو اشترى أشد البائع بمائة من من الثمن
 قالوا على قياس قول أي حنفية فسد البوع في الباقي وروى هذا عن أي حنفية وبه يبقى
 (ع) وقال (ش) مع العقد فيما وجد (ش) هزرا من انكروا زرين زرين وقر وقر (٢)

(١) وفي البرازية أو دارا على أنها مائة
 ذراع فقص خبير لأنه وصف لا يشابه
 عن محمد

(ترجمة)

(٢) بئذ ألف من غنم هذا الكرم

جاء لومن نوع واحد كبسج كز من برقي شيه وله برمن نوع واحد ولو كان البرمن نوعين
لم يجز (ق) شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على أنه خسمائة من جاز ولو وجد
كذلك (قصصا) جاز ولو وجد به ذلك الوزن أو أقل أو أكثر في أو اخر الثاني والثلاثين من
القصولين • (مق) انما يجوز شراء العنب من الكرم ولو لم يشترط كذا كواوة وانما لم يذكر
الكواوة ويظهر الحق مومن تقدر القيمة فلو شرط كذا كواوة وبين وزن الكواوة جاز
لواجتماع شرائط السلم واللا يجوز • ويضمن المشتري ما تلفه ولا شيء عليه من غن الباقى
وإذا كان الجائر ما لا يتربط فيه ذكر الكواوة وعددها فلو وجد ناقصا أو زائدا فلا شيء
لأحدهما على الآخر إذا اشترى نصف هذه الجلة من غير تقدير من الحمل المزبور • رجل
اشترى حنطة بهيمة على أن يبيع عشرة أقدرة فوجدها كذلك جاز ولو اشترى على أن يبيع
عشرة فوجدها أكثر جاز وإن وجدها عشرة أو أقل من عشرة لا يجوز ولواجتماع على أنها
أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وإن وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز • وعن أبي
يوسف (١) انه يجوز ذكر المائل في المأذون الكبير ولو اشترى دارا على أنها عشرة
أدعرجاز في الوجوه كلها في أو اخر فصل الشروط المفسدة من بيع الخالية • رجل
باع كواوة في الميزان مثقالا فوجدها أكثر مما اشترى لان الوزن فيها بغير التبعية
وصف غيره الذراعان في الثوب تسل الزيادة للمشتري كالواوة باعى انه عشرة أدعرج فوجد
أكثر فاضطاع في أوائل الشروط المفسدة • ولو اشترى خمسة على أن فيه كذا وكذا داهنا
أو حنطة على أن فيها كذا وكذا دقيقا فالبيع فاسد خلاصة في الخلفاس من البيع •
بيع المكره فاسد منه مضمون لذلك إذا اتصل به القبض خلا فالزفر والفرق منه وبين
العاسد لا يكره أن المشتري ههنا لوباعه أو وهبه أو تصرف فيه أو كساه أو أجره وشو ذلك
ما يقبل النقص فليأتم أن ينقصها (٢) وثمة ليس له أن ينقض ذلك (٣) من يبيع
الفاعدية • ولو باع مكره فقبضه المشتري وباعه من غيره وترادف عليه العقود فالبائع
أن يصح فإن جاز واحد من العقود جائز العقود كلها ما قبله وما بعده فاضمان
في الإكراه • مشتري العبد شراء فاسد إذا باع العبد من غيره • يعاصي ليس للبائع الأول
أن يأخذ العبد من المشتري الثاني وانما له أن يضمن المشتري الأول قيمة العبد (٤) ولو
أراد أن يضمن المشتري الثاني قيمة العبد هل لذلك لم يذكر محمد هذا الفصل في شيء من
الكتب وذكر في المشتري من المكره إذا باع العبد من غيره واعتق المشتري الثاني العبد
كان للبائع أن يضمن المشتري الثاني كأنه أن يضمن المشتري الأول فمن مشايخنا
قال على قياس مسئلة الإكراه ينبغي أن يكون للبائع حق فسخين المشتري الثاني القيمة
في هذه المسئلة لأن الشراء من المكره فاسد وإنه نوع من أنواع الأشرية الفاسدة ومنهم
من قال ليس للبائع الأول فسخين المشتري الثاني قيمة العبد وانما له فسخين الأول وهذا
القائل فرق بين المكره وبين سائر البيوع الفاسدة وهو الأصح • ذخيرة في الثاني من
البيوع • الفاسد إذا تعلق به حق عذر لم يورثهم الفساد إلا في مسائل البيع فاسد فاجره
المستأجر بعضها فلا تعلق فيها المشتري من المكره لوباع صحبها للمكره ففسد المشتري

- (١) كذا في البرازية يجوزده الله
(٢) وفي موضع آخر يبيع بعض
تسع وروايات كثيرة من يبيع القاعدية
لواقي في بيع المكره على المبيع باعات
كثيرة وتداولته الايدي يكون حق الفسخ
للعامل ناقصا
(٣) في القاعدية والفرق بين بيع المكره
والبيع الفاسد أن المشتري في البيع
القاسد إذا باع المبيع من آخر أو وهبه
انقطع حق المائل في الفسخ لو أتى الخ بغير
(٤) وفي أو اخر أكرام الخالية انه إذا اعتق
المشتري بعد القبض ففسد عهده

فاسدا اذا جرد فللبائع نقضه وكذا اذا تزوج أشباهه من البيوع • ولكل منهما فضنه أي يجوز لكل من البائع والمشتري في الفساد فضنه دفعا للفساد إلا أن يبيع المشتري مخلقه فيشمل ما إذا قبضه المشتري الثاني أو لا ولكنه مقيد بما إذا لم يكن فيه خيار الشرط لأنه ليس بالزوم وفي البرازية لو صدق وجابح القصولين أقام المشتري بينة على بيعه من فلان فلان الشرط لا يقبل فللبائع الاخذة لوصفة فله قيمة انتهى • ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء القاضي فللبائع حق الفسخ ولو لم يقض بقيمة لزوال المانع • ولو رد بعيب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كالواشترأ ثيابا • وبأن في الضابط • بمجرد رائق في فصل قبض المشتري المبيع في البيع الفساد ملغى • ولو اشترى جارية شرا فاسدا واستوفىها بطل حق الفسخ • كالواشترأ ثيابا وبغير قيمتها للبائع واختلافه في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وان وطئها ولم يستولمها ردّها على البائع وبغيرم العقر عند الكل باتفاق الروايات • فاضطران في الشروط المقدسة في البيوع • ولا يخل اكل طعام اشتراه فاسدا ولا وطأ جارية بعد القبض أيضا (١) • وان صبغه المشتري جرد بطل حق البائع • وقيل يكره وطأ الجارية المتزوجة شرا فاسدا • وقيل يحرم • ولو سلمت صارت أم ولد للمشتري • وبغير قيمتها لا مقرها • وفي رواية البيوع العقر أيضا • برزاية في البيع الفساد • • ولو كان المبيع ثوبا انقطعه المشتري وخاطه بقصا • ربطه وحشاه بطل حق الفسخ وتقرع له قيمته يوم القبض • بدائع في بيان ما يخل به حق الفسخ ويلزم المبيع • قال الامام الخفاف في أحكام الاوقاف ولو اشترى أرضا مائة فاسدا وقبضها ووقفها وقفها وصاحب جعل آخرها للمساكين فقال الوقف جائز وعليه قيمتها للبائع من قبل الله استعملها حين وقفها وأخرجها من ملكه انتهى (٢) وهكذا في الاسعاف • بمجرد رائق في البيع الفساد • والزوائد لا تنفع الفسخ في البيع العاصد المتمثلة غير متولدة كالصنعة والخياطة • والمتولدة كالسكر والسنن وان منفصلة متولدة كالسكر والزوائد تنفع ولا يضمن الزوائد ان هلك • ويضمن ان استعمل وان هلك المبيع لا الزوائد اخذها البائع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كاليه استردّها مع المبيع • ولا يوجب له الزوائد ان هلك • أو استعمل الزوائد لا يضمن خلافا لهما في الاستهلاك وعلى الخلاف زوائد الغنم المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد لمشتري بخلاف المتولدة منه • برزاية في نوع في بيع الثمن في الثاني في الرابع من البيوع • قال اذا اشترى أرضا شرا فاسدا فبقي فيها أو غرس ثم أراد المشتري أن يفسخ البيع • وردّها بكم الفساد هل له ذلك آجابه ثم لأنه رضى بضرره وهو قصص ثباته بخلاف ما اذا أراد البائع ذلك ولو اتهمه البناء أو هدمه المشتري هل يعود حق الفسخ للبائع كما يعود حق الرجوع لو اهب أم لا آجابه نعم الآن يكون القاضي فضله يلزم المبيع بشرائط القضاء • من الفتاوى القضاة • (م) وفي كل وضع تعدد زوائد المشتري شرا فاسدا على البائع فعلى المشتري المثل قيمته من ذوات الامثال والقيمة فيما ليس من ذوات الامثال • ثم في كل موضع تعدد على البائع فسخ البيع واسترداد

- (١) وان حصل المثل بالقبض فهو كما ذكر في النسيئة في أحكام البيع
الفساد (م) ع
(٢) وفي الرابع من البرازية ويجوز التوقف عليه مبيحا بلا بيان لا يطل حقه ع

المبيع للمائع ثم زال ذلك المائع بان فلك المشتري الرهن أو وجع في الهبة أو هجر المكاتب عن
 ادا بدل النكحة أو ورثة المشتري على المشتري الاول بالعيب المبيع بعد القبض بقضاء كان
 البايع حتى الاسترداد (١) اذا لم يكن الفاسخ فمضى على المشتري بالقيمة فان كان قد
 قضى عليه بالقيمة لا يكتفى بالبيع حتى الاسترداد في الوجود كلها ولو زاد المشتري في يد
 المشتري لا ينعى الفسخ في الاحوال كلها الا اذا كانت الزيادة من جهة المشتري بان كان
 المشتري قويا فبقيته المشتري يصح يزني فيه أو كان موقفا فله بيع أو عزل في تنفيذ
 الفسخ على المشتري حتى لو رضى المشتري بالفسخ واسترداد المشتري مع الزيادة كان البايع
 حتى الاسترداد واذا انقص المشتري في يد المشتري بغيره أو باقية مما يوهى أو بغيره
 المشتري فالبايع يسترد المبيع مع أرض القصاص وليس له أن يترك المبيع على المشتري
 ويضيقه غلام القيمة ازالة الفساد وان كان القصاص بغيره فبايع أن يأخذ الارض
 من المشتري ان شاء وان شاء اخذ من الحافي ولو قتل اجنبى المبيع في يد المشتري فبايع
 ان يضمن المشتري وليس له أن يضمن القاتل من التارخانية في التاسع من البيع
 (٢) (شعب) الفساد فلو دخل في صلبه وهو البذل والمبدل فلكل منهما فسخه وأبو حنيفة
 ومحمد بشرط حاضرة صاحبه لا أبو يوسف ولو فسد بشرط باع لاحدهما فلكل منهما
 فسخه قبل قبضه وأما بعده فان له الشرط فسخه لا الآخر (ج) لكل منهما فسخه بحضور
 الآخر قبل قبضه وأما بعده فلو كان الفساد في صلب العقد ولا يقبل جائزاً كبعض بغير
 بقوه ففسخ ذلك ولو بشرط أو لا قبل فاسد فكذا عندهما وقال محمد لم يفسخ من له
 منة الشرط صح بحضور الآخر وان لم يقبل ولو فسخه عدم المنفعة لم يصح فيه الا قبول
 الآخر أو بالقضاء (د) لكل منهما فسخه قبل قبضه وكذا بعده لو كان الفساد في صلب
 العقد ولو كان بشرط أو لا قبل له الشرط فسخه لا الآخر (هـ) لكل منهما فسخه قبل
 قبضه اجماعاً وعلى بشرط علم صاحبه اختلف فيه المشايخ وبعد قبضه فلكل منهما فسخه
 بحضور الآخر أى بطله ولو في صلب العقد والاكثر الى حصاد فقامت المشتري فسخه لا البايع
 الا برضاء وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف (ط) عن بعضهم لو كان الشرط للمشتري فله
 فسخه بحضور الآخر بالرضا ولو البايع فله فسخه كذلك وفي ثوابه في البيع الفساد
 لكل منهما فسخه بحضور الآخر اذا كان بعد القبض في الثلاثين من القبولين * اذا
 اشترى شيئاً فاشترى ما من أحدهما فلو رده انتقص (ح) مثله (ط) ولو نهب
 عنده فله الرد فساد الشراء ان كان العيب يبرأ أو الا فلا وفي مختارات أبي حنيفة اشترى
 جارية بشراء فاسد فاعورت عنده وردها مع نصف قيمتها ولو فسدت رد جارية فانتقص
 ولو وادت ردّها وولدها ولو ماتت الا ثم ردّها فقيمة الام قال أبو حنيفة وهو قولهم
 وفي القنية ولو فسخه ورده نصف قيمته فقيمة في البيع الفساد في القنية * اشترى عبداً
 بشراء فاسد او قبضه واشتدب عنده ثم ردّه الكسب معه من يوع التارخانية
 (شعب) لو ردّه مستردب على بايعه انتقص البيع على أى وجه ورده عليه بيع اوجه أو صدقة
 أو عارية أو وبيعة اذا اذبح عليه فعلى أى وجه ورده يقع من الواجب دليله العوارى

(١) وفي الفقه واين ثم الاصل أن المائع اذا
 زال كنكك لرهن ورجوع الهبة وهجر
 المكاتب ورد المبيع على المشتري بصحبه
 بعد قبضه بقضاء البايع حتى الفسخ ولو لم
 يتغير بغيره كان هذه العقود لم يوجد
 تنصيح من كل وجه في حق الكل على

(١) وتصلقي شعبان الوكالة بالثمن من الثمنات الشمالية إلى الصنف شرح قوله ولا يضمن تعرفة قدر وصفه
 (٢) التلينة والمزل في الصلح سوا كذا في الكشف من التفسير شرح تلخيص الجامع في باب ما يكون أقاله
 فصل في التلينة التلينة على ثلاثة أوجه أحدها في نقض (٢٩٢) المبيع أن يقول الرجل لغيره أني أريد أن أبيع لك عبدي هذا

والودائع وكذا الوكالة من وكيل البائع بشرائه وبيع ربك عن شعبان (فصحا) لورده عليه
 بوجه من الوجوه ومن وضعه ودفع في يد البائع ربك عن شعبان جامع الفصول في أحكام
 البيع الفاسد • وإذا أصر البائع والمشتري على إتمام المبيع فلهما ما عدا ما علم به القاضي
 له فسخه فالشراء أو أي طريق رده المشتري فيه إلى البائع صار تاركًا لبيع وربك عن
 شعبان وإن باعه من البائع وقبضه البائع انقض المبيع وإن كان خلاف الثمن الأول وإن جاء
 بالمبيع فيه إلى البائع فلم يقبله فعاذه المشتري إلى منزله أو الفاسد فعل ذلك وهلك في يدها
 لا ضمان عليها وإن وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فخل إلى منزله فلا ضمان له
 بالنقل ثانياً أعياده المصلحة بخلاف الأول لأن الرقم يتم بهما ثم الوضع برتبة في الرابع
 من البوع • باعته جميعاً باعه فاسد أمته أسخض الأول لأن الثاني لو كان صحيحاً ينفسخ
 الأول فكذلك لو كان فاسداً لأنه يلحق بالعصم في كسبه من الأحكام برتبة في الرابع من
 البوع في نوع بيع الشيء في الشيء • وفي الجامع الصغير لو مات البائع وعليه دين آخر
 في البيع الفاسد ولا حال له غير المبيع فالمشتري أحق به من مائر القرماء كافي الزن والبيع
 الجائر عند الفسخ ولو مات المشتري شراء فاسد البائع أحق بعالية المبيع من غرامة المشتري
 خلاصة في الرابع من البوع • باع عبداً فاسداً فبطل المبيع ثم أكره البائع من قيمة الغلام
 ثم مات لم يضمنه وإن أكره من العبد ثم مات لم يضمنه لأنه أخرج الغلام عن كونه مضموناً
 والإبراء عن القيمة حال قيامه ببيع لأن الواجب له رفع الصادر عن العينة وبعده الهلاك
 بإصرائه القيمة برتبة في الرابع في بيع الشيء في الشيء • وفي المشتري لو اشتري حطبة شراء
 فاسداً أو أصر البائع بطبعها فلا فرق للبائع ولو كان عبداً فقتل البائع قبل القبض انقضت
 عن فاعقه متوق على البائع خلاصة أحكام البيوع الفاسدة • وفي الرتبة في تفصيل
 وفي التصريح يجوز التصرف في الأثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والسلم وكذا
 في الديون والمنقولات الموروثة في الرابع من بيع البرازية والملاصة • والدرهم تنعين
 في البيع الفاسد حتى إن في البيع الفاسد يجب على البائع رد عين ما قبض ولا تعين
 في البيع الصحيح حتى لا يجب على البائع رد عين ما قبض إذا انقض البيع بينهما ولا تعين
 فيما يتقضى بعد الحصة وفي قيمته فساد الصرف لعدم القبض في كتاب الصرف وروايات
 والأطهر أنه تعين وهو الصحيح فقه برهانية في الصرف • التقليل تعين البائع في العقد
 مع عدم تبيينه فيه أو إشارته عند الشراء إلى تقديره بأن قال اشتريت مثله هذا العبد
 بهذه الدراهم كأنه أن يتركها ويقع إلى البائع غير هاتين الدراهم لما أن الحسن عند الشراء
 يجب في ذمة المشتري لا باعياً تلك الدراهم المشراؤها وإنما قلنا في العقد استأجر من
 الغصب والوديعة والشركة • غايه في آخر البيع الفاسد • التقويع تعين في الوكالات
 والشركة والمضاربات بعد التسليم إلى هؤلاء تكون أمانة وقبل التسليم لاتعين (١)
 كافي الشيء في أوامر الوكالة

• (فصل في بيع (٢) التلينة) • وإذا أخال الرجل لغيره أني أريد أن أبيع لك عبدي هذا التلينة
 لأمر أخاته وحضره الملقاة ثم ودفعها للمشتري ثم غرّبها إلى السوق وتبايعا ثم أهدا على

في الطاهر ولا يصح ذلك في الطاهر ولا يصح ذلك في الطاهر
 في الحقيقة فقال لأن لم يأنه وأشهد على
 عقائده ذلك في بيعه في مجلس آخر يألف
 درهم وقصد فاعلى ما كان بينهما من
 المواضع كان البيع باطلاً وهو البيع
 الهازل فذكر محمد في كتاب الأقرار
 في الأصل أن هذا قول أبي حنيفة وقوله
 وعن أبي حنيفة في رواية أن البيع جائز
 هذا إذا قصد فاعلى أن البيع بينهما كان
 على تلك المراجعة فإن أذهى أحدهما
 أن البيع كان تلينة وأنكر الآخر
 لا يشر قول من يدعي التلينة ويصنف
 الآخر وإن أقام مدعى التلينة البينة
 على ما دعي فثبت قيمته ولو قصد فاعلى أن
 البيع كان تلينة ثم أجازا البيع بعد ذلك
 صححت الأجازة كالأبواب خلاصة
 بعد إصبعه إذا أجاز أحدهما لا يصح
 أجازته وإذا أكرهت المرأة على قول
 انقطع قلت ثم أكرهت أن كان خلع فباطل
 التلينة لا يبرأها المال والطلاق وإن
 كان ينفذ الطلاق على قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف تصير بائناً وبزها المال إذا
 وصيت وعلى قول محمد يكون زوجاً
 ولا يبرأها المال وفي بيع التلينة انقض
 المشتري لعبد المشتري وأعتقه لا يبرأ
 اعتاقه وليس هذا كبيع أكرهه فإن
 المشتري هنالك إذا اعتقه بعد القبض ينفذ
 اعتاقه لأن بيع التلينة هزل وذكر في
 الأفراد من الأصل أن بيع الهازل باطل
 أنما بيع المكروه فاسد هذا إذا كان التلينة في
 نفس البيع فإن كانت في الثمن وصورة
 أن يتقضى السر إن الثمن القدر درهم وباعا
 في الطاهر بأن يثني درهم فالجهد الثمن
 السر ولم يتركه خلافاً وروى المصنف
 أبي حنيفة أن الثمن في العلانية وإن اتفقا في السر إن يكون الثمن مائة درهم وأشهد على ذلك ثم تابعا في الطاهر بآية
 دينار قال محمد يطل البيع في القياس وفي الاستحسان يجوز البيوع عامة يشاروا ولقوله • فاصحان من أكره كتاب الأكره

ذات

ذلك فهذا المسئلة على ثلاثة أوجه إذا تصادقا بعد البيع أم ما قبله البيع على تلك المواضعة
ففي هذه الصورة لبيع فاسد بلا خلاف الثالث إذا تصادقا بعد البيع أم ما قبله البيع أم ما قبله
اعراض عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف الثالث إذا
تصادقا على المواضعة بالتبعية قبل البيع الآن أحدهما أدى البناء على تلك المواضعة
ولدى الاستمرار عرض من تلك المواضعة قال أبو حنيفة البيع جائز والقول لمن يذى
الاعراض عن تلك المواضعة وعلى هذا الاختلاف إذا انتفعا على المواضعة ثم تصادقا قالوا
لم يخطر ببالناش وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد
ولو أدى أحدهما المواضعة على التبعية وانكر الاستمرار المواضعة قالوا لنكر المواضعة
فإن أقام مدعى المواضعة يثبت على المواضعة وقال بيننا البيع على تلك المواضعة إن صدقه
الاستمرار في البناء فالبيع فاسد وإن قال الاستمرار عرضنا على تلك المواضعة فالمسئلة على
الاختلاف على قول أبي حنيفة البيع فاسد وعلى قولهما البيع جائز فإن انتفعا على أن
البيع كان تبعية وقضى المشتري المصد على ذلك وأعتقه فالتعق باطل ولو تواضعا على
أن يصفوا أم ما قبله بعد المبد أمر بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم أقر بذلك فليس هذا
بيع فان قالوا بانهذا البيع بمعنى البيع الذي أقر رنا به لا يجوز وإن أدى أحدهما (١)
هذا الاقرار عزل وتبعية وأدى الاستمرار مائة فالتبعية لم يذى المبد وعلى الاستمرار البينة (١)
هذا إذا كانت تبعية في ذات البيع وإن كانت التبعية في المبدل بان تواضعا في السر إن
الفن ألف درهم أم ما قبله أقر في العلانية بألف درهم ليكون أحد الالفين جمعة فان تصادقا
على تلك المواضعة فعلى قولهما البيع جائز بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي
حنيفة (٢) وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكره نفس الأئمة السرخسي وإن
تصادقا على أنه لم يخطر به مائة وقت المعاهدة فعلى قولهما البيع بألف درهم وهو إحدى
الروايتين عن أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عنه البيع بألف درهم وهذا الرواية أصح
ولو تواضعا في السر أن الفن مائة دينار وتسلط في العلانية بمائة ألف درهم انعقد
البيع بمائة ألف درهم وهذا استحسان والقياس أنه لا يجوز بيع ثمانية آلاف درهم في
أول الثامن والعشرين من البوع هـ ثم لا يجوز بيع التبعية لا يجوز الاقرار بالتبعية
بأن يقول لا تنزى أقرت في العلانية بمائة ألف درهم ولو تواضعا على فساد الاقرار لا يصح
اقراره حتى لا يهلك المقتضى بدائع الصنائع في التبعية

• (في بيع الوفاء) •

واختلفوا في البيع الذي يجهه التماس مع الوفاء مع الجائز قال أكثر المشايخ منهم
النسخ الإمام أبو شجاع والقاضي الإمام أبو الحسن على السقدي حكمه حكم المهر
لا يملك المشتري ويضمن المشتري ما كل من غره ولا يباح له الانتفاع ولا الأكل إلا بما أحسنه
المالك وبسطة الدين بملأه إذا سكن به وقام بالدين ولا يضمن الزيادة إذا ملك لا يضمنه
وقد بانع أن يستردها إذا قضى الدين والصحيح أن العدة الذي جرى بينهما أن كان طبقا
البيع لا يكون وهما غير نظرا ذكر استمرار الصبح في البيع فساد البيع وإن لم يذكر ذلك في

(١) وإن اختلفا قاضي أحدهما أن البيع
كان تبعية والاستمرار شكر التبعية لا يقبل
قول مدعى التبعية إلا بينة ويستحب
الاستمرار صك في الخفية في أحكام
البيع القاسد
(٢) وفي الوجهين جاء بيع التبعية وفي رواية
عنه جائز وهو قولهما وهو الأصح

(١) الصفة في بيع الوفاء ثلاثة أقوال اظهرهم كاذب الاله الا كقولهم لم يبيع ثيابا كذا اذا كان البيع من غير شرط على ما في انسابه
 وغيره او يبيع فاسد قبل واصله الفتوى وفي دعوى التلخيص في باب ما يبطل دعوى المدة ان يبيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بغير الرهن
 وعند مشايخ طبرستان يبيع الفاسد على (٢٩٤) هذا في فتاوى مشايخ سمرقند ان يبيع الوفاء فاسدا وأنه يبيع بشرط رآه يفسد

المثل عند القبض قال طبرستان الرهن في البيع
 هذا اذا دخل الشرط في البيع فان لم
 يشترطه فكذلك قول بعض أهل سمرقند أما
 على قول كبارهم وهو ان خياره عند يبيع
 البيع والشرط واليه كان يميل على قاضي
 محمود في آخر الرابع من ربيع الجواهر

ثم
 والبيع بطريق الاستفلال والاستخبار
 من المشتري انما يجوز على قول من جعله
 باعاجا لا يبرأ فلا يجوز على قول من جعله رهن
 أو بيعا فاسدا إلا ان الرهن من ذلك الرهن
 فلا يجب عليه الاجر والبيع فاسدا اذا
 وصل الى البائع بأي طريق كان يتحقق
 البيع وهو دال على ملك البائع فلا يجب
 الاجر على

(٢) وفي الثانية في باب التلخيص ولو اطلقا
 بالقدار الصحيح مكان التلخيص بشرط فاسدا
 يبطل الشرط ولا يفسد العقد في قولهما
 وقال ابو حنيفة يلحق بالشرط الفاسد
 وبفسد البيع على

(٣) وأما في ابن كمال وأبو السعود بان حكمه
 حكم الرهن وبضمن المشتري ما أكل من
 ثمره وتبعهما الاستاذ المرحوم يحيى بن
 زكريا على

(٤) ومصلحة بيع الطبقة مذكرة
 مفصلة في الثامن والعشرين من يبيع
 التاتارخانية على

(٥) تأييد لاعتراض الذي لا جواب عنه
 كما هو منه ظاهر التصريح كذا في بعض
 اقتضد فيكون ظاهره مخالفا لما يزم به
 في الثامن عشر من يبيع الوفاء انه لا يجوز

اجارة العقار من البائع قبل قبضه على
 (٦) وفي الأول من يبيع الوفاء فاسدا
 العقار قبل القبض على قول محمد لا يملكها

البيع وتلفها بفساد البيع بشرط الوفاء أو تلفها بالبيع الجائر وعندهما هذا البيع عبارة
 عن يبيع غير لازم فكذلك وان فسد البيع من غير الشرط ثم ذكر الشرط على وجه
 المواعدة قال يبيع جازر يلزم الوفاء بالوعد لأن الواجب قد يكون لازمة فتعطل لازمة
 لحاجة الناس (١) فاضيفان في الشروط انفسد من البيع * (فحين) ثابعا
 بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذ الشرط الاخر يلحق بأصل العقد عند
 أبي حنيفة (٢) (محض) الشرط الفاسد اذا لم يلحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عند
 (نقص) وهل بشرط الاصل في مجلس العقد الصفة الاتفاق اختلف فيه المشايخ والصحيح
 انه لا يشترط في الثامن عشر من الفتاوى * شرطه بشرط فاسدا قبل العقد ثم قبله يبطل
 العقد ويبطل ومقارنا في الثامن عشر من الفتاوى (٣) (بق) والفتوى على أن يبيع الوفاء
 فاسدا يورعه على أحكام البيع الفاسد إلا أن المشتري لو ابيع من آخر قلبه في الأول أخذ
 الوفاء المشتري من المكره من آخر (٤) وزوائد المبيع فاسد كزوائد المبيع فاسد اذ
 بالتعدي لا بد منه كزوائد الغصب وأنتى (س) ومشايخ زمانه أن المشتري يملك زوائد
 المبيع وقاموا لا يضمنها بالتلفها من المثل الزبور * وفي فوائد البرهان في بابها مطلقا ثم أطلق
 الوفاء يلحق عند الامام كتابات الشرط الفاسد واسقطه ان لم يكن فلو ابعده فاسدا
 وان شرط الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يبق ابله على الأول فالعقد جازر ولا عقدا السابق
 كافي الطبقة عند الامام (٤) بزيادة بيع الوفاء من الرابع في البيع * وان ابر المبيع
 وقام من المائع من جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لان المشتري جهة اذا وصل
 على وجهه الى المشتري يقع على تلك الجهة * والرتب كجعله الفاسد لازم يقع عنه * ومن جعله
 رهنه فكذلك يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن اياه يجوز الاجارة من البائع وغيره
 وأوجب الاجر * وان ابره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية أنه لا يصح
 واستدل بما لا يبرر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في البيت فافانك في
 الجائر غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذى ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق
 فلا بد من القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يبيع به قبل قبضه يجوز اجارته وما لا فلا
 ويبع المقار قبل القبض جازر فكذلك الاجارة وقال الامام الاوساني في الاجارة
 المقار ارضا قبله لان العقد يرد على المتعة وهي مقفلة فارتضى عليه الكرماني بأنه ان
 صير أم لا يجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خبر (٥) بأن
 العدين قائم مقام المتعة في حق ارتباط الاتنين فينتزعا ان اى مقامه المتعة من المثل
 الزبور * (ط) كل ما يابعه قبل قبضه جازر اجارته قبله وما لا فلا يبيع المقار جازر
 قبل قبضه فكذلك الاجارة تجز اجارته في الاصح وبه ينق (٦) وفي الثانية المشتري
 دارا أو عقارا فهو قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو ابره يجوز عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف ولا يجوز في قول محمد وأبو حنيفة الا من من البائع أو غيره لا يجوز
 عند المصنف في الرابع من يبيع الوفاء فاسدا * واجارة المقار قبل القبض على
 انطلاق والاصح ان الاجارة لا تصح اتفاقا عليه الفتوى من يبيع الكفا قبل باب الزا

لا يجوز وانما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجوز وفي التاسع عشر من العمادات والثامن
 والعشرين من الاستروشنية تفصيل وفي الثامن عشر من يبيع الزاوية والاجارة من البائع لا يجوز منقول كان أو عقارا على

(١) وقال قبل هذا وقتين تقر بأن بيع الوفاء في الموقوف وتصح في العار باستحسان بعض المتأخرين ع (٢) وإيضاحه عرق فوائده بدل المشتري أو ضامع أنصارها بعبارة ثم أحرق بعض الأنصار أوداراً فانهم بنوا وهل البائع أن يملك حصصه الثمانية من الثمن أجاب لا ويكون له الخيار كما أثرنا في الفصل التاسع من (٢٩٥) العمادية ع قلت وقوى أئمة زماننا ومن أدركنا من

استبدنا وغيرهم على هذا الاختيار الذي من وافقنا اختياراً ونهيه حكم الرهن قالوا بأنه إذا انتقص المبيع وفاء في يد المشتري سقط حصصه الثمانية من مال الوفاء ويقسم مال الوفاء على قيمة الباقي والمالك ثمانية أرباعاً والباقي نصفاً وما أصاب الباقي بين كاهو المحكم في الرهن كذا في العمادية في التاسع عشر وفاقه أبو السعود ع (٣) (ثم) لو سعى بيع عقاره ما جازاً وأعطى أئمة سرقندباً له على أن لا يملك ما عايناه وما فاض به بغيره وقال ملك اليتيم وما فاضه لغيره ووجه جواز أنه غير المال للقيم باستحقاقه ملكه ودفع حاجته كذا في المصنفين في الرابع والعشرين وفي أواسطه على القاعدة ببيع الوفاء على قرار الصغرى باطل لأنه لا يملك إلا ما كان له من غير عرض قال يجب أن يأمرهما

القاضي بنقض ما فعل ع

(٤) وهذا على أن يكون بيع الوفاء بيعاً لازماً لأنه إذا كان رهنياً لم يكن بيعاً

البائع فلا معنى للرجوع ع (٥) ويصحب فيه أن الإمام محمد كذا في النونية وفي التائمانية من المنفردات أئمة الثاني وفي فتح القدر وكر في الفرعية والذي في فتاوى فاضل خان أن قول أبي حنيفة قول محمد وفي الخلاصة

واشتادوا قول محمد ع (٦) المشتري إذا قال للبائع عما زاده (أعطى لنا) فقال البائع بدهم (أعطى) يكون فضلاً كذا في الخلاصة في الإجابة الطويلة ع

(٧) والظاهر أن هذا على قول من شرط الإعطاف في الجاني ع

إذا قال له كبيع فلابد في البيع من

التباض من الجاني فكذلك الإقالة كذا في المصنفين في أحكام التعاطي قلت هذه العبارة تنضم على قول من شرط الإعطاف في البيع

من الجاني وأما على قول من قال البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين فهو قاطع وهو الصحيح كما في أسرار الإقالة البرازية ع

وان زعم البائع أنه كان قبل قبضه واجب بالبيع وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض لا يقول للمشتري بدهم إلا بعد أن يملك المال في أثناء المدة تنقضي الإجابة ويجبر المشتري على القول بعدم لزوم العقدة الأجر بحساب الماضي برأيه في بيع الوفاء من الفصل الرابع • باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع بيع المبيع ولا يبيع من غيره بلا حضور المشتري وإذا جعق في البيع الجائز بين العتار والارال الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بأن لم يكن تعامله قاسحاً فقد في المنقول لا ينتمى إلى العتار بل يجوز فيه وهذا الشارة إلى أنه لا يجوز في الوفاء في المنقول (١) وفي التوازل يجوز الوفاء في المنقول أيضاً (٢) واشتد أئمة سرقندب في أن الوصي هل يملك بيع عقار الوصي وفاء فأكبرهم على أنه لا يملك وقوى صاحب الهداية على أنه يملك (٣) من المحل المزبور • إذا باع المبيع وفاءً بآثار وفي الثمن لا يبيع البيع البات الموقوف ويحتاج إلى تجديد بعد القضاء لكنه ينفذ بآثاره المشتري وفاءً إذا جاء إليه بالثمن وقال بضم المبيع وفاءً منكم من آثاره بآثاره ودهم من ذلك فلهذا ما عايناه بكون آية إلى التصديق برأيه في بيع الوفاء • (فصل) باع جازاً فاحتاج إلى العمارة بفعل الأمر القاسح على أن يرجع فله الرجوع (٤) في الثامن عشر من التصويل وكذا في البرازية • (فصل) الكعالة بجال الوفاء بضم ما لا في الحال أو المال يجب على البائع بعد الفسخ لا في الحال من المحل المزبور وكذا في البرازية والعمادية

• (في الإقالة) •

وفي المنفردات ولا تصح الإقالة إلا باللفظ الإقالة حتى لو قال البائع له تری بعضی ما شریتمی بكذا وقال المشتري بعت فقبل البائع وهو بيع بالأجاء غير أنه في ذلك شرط البيع تائماً رهنياً في الإقالة من البيع • ولو قال البائع للمشتري أظني فقال أظنت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف ثم الإقالة وإن لم يقل قبلت فاضحان في أواسط الفصل الأول من كتاب السكاح • أصله أن الإقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ما من والآخر مستقبل كقول أظني فقال الآخر أظنت وقال محمد لا إلا بما صدر كالبيع واختلاف في الفتاوى قول محمد (٥) برأيه في الثاني في نوع الإقالة • حال البائع لا أخذ الثمن فاقبض البيع فسكت وهذا كان خصاً من المحل المزبور • بيع بن بازده (أعطى المبيع) فقال دادم (أعطيه) لأنهم الإقالة ما لم يقل بذرفتم (قلت) وبه يعقرون المحيط ببيع بن بازده (أعطى المبيع) فقال هل بدهم (حالا أعطى) ينسجم وإن لم يدفع (٦) من المحل المزبور • طلب أن يقبض من الثمن فقال البائع هات المبيع وتمك هذا فقال المشتري هيصانكم (أجعل مثل ذلك) أظني بأنه إقالة من المحل المزبور • جامعية العتار المشترة فاضدها بالبائع وتصرف في العتار فاقالة وفي الخزانة دفع القبالة إلى البائع وقبضه ليس بآثاره وكذا لو تصرف بالبائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن (٧) من المحل المزبور • وأعلن أن الإقالة تنعقد بالتعاطي أيضاً من أحد الجانبين على الصحيح كما في البرازية • من يبيع الجرارائق في شرح قوله

التباض من الجاني فكذلك الإقالة كذا في المصنفين في أحكام التعاطي قلت هذه العبارة تنضم على قول من شرط الإعطاف في البيع من الجاني وأما على قول من قال البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين فهو قاطع وهو الصحيح كما في أسرار الإقالة البرازية ع

ويعاد العشاوى الخلامه ولوبا المشتري الى البائع وقال انه عام على "بمن قال ورده البائع
 علمه ما قبض من الثمن ولصكن لم يقبض لمباع لانه" الاطالة في الحادي والعشرين من
 التاتارية الثانية • تركت البيع فقال وضعت وأجرت فاطلة • يراى به فى نوع فى الاطالة
 ملخصا • طلب البائع الاطالة فقال المشتري مات الثمن فاطلة كقولها أقلنى وقبولها بقصر
 على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بان خاطب بصد قول المشتري أقلت فاصفيل
 المشروعة والتسليم بكلام ويشترط لصحة قيام البيع أو بعضه لا الثمن ويمنع الرد فى البيع
 الفاسد والمبطل من الاطالة من اجل المزور • هلك البيع بعد الاطالة قبل
 التسليم بطلت • يراى به فى الاطالة • وما يمنع الرد بالعيب يمنع الاطالة وكذا اذا حلت الزيادة
 المتصلة أو المتصلة أو استهلكها أجنبى من شرح النقابة للشيخ طلم • (شم) طلب
 البائع من المشتري فيه البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبته غيلة ودفعها اليه
 فأخذها منه ورده البيع فهو فسخ • (شم) ولو قال المشتري منى هذه الجارية وانكر
 فان عزم البائع على تولد الخصومة فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس • (قم) رده
 المندقة بعد الفسخ وقال انه اتخذها أخرى أو فسح فقال المندقة ضعتها ففسخ ذلك أخرى
 أو فسح ففسل ووضع المندقة فى المنيح فهو فسخ • قسمة فى الاطالة • باع بقرة ثم قال المشتري
 بتم امتك وخسعة فقال المشتري ان كانت وخسعة فخذها وبها وسحقها واستريح بها لنفسك
 وأوصل الى ثمن يفرق التي يعتما من قباها وبيع فان كان قبل القبض أو بعده وقال له
 مستريح بها لنفسك فهو فسخ والبيع له والافه ووكيل والبيع للموكل • قسمة فى الاطالة
 • (ق) اشترى ابريسما فآخذ ثم قال للبائع لا يبيع لعملى فخذها ودفع الى الثمن فليبي وقال
 تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي فقبل فهو اطالة وعلى البائع رد كل الثمن لا يبيع مبتدا
 تعدا الفتاوى فى الباب الخامس عشر من البيوع • وفى المتن اشترى من آخر عبدا أو قبا بعضا
 ثم قال البائع أقلنى حتى أذكر لك الثمن سنة فقال فعلت جازت الاطالة دون التأخير وكذا
 لو قال أقلنى حتى أن أضع عنك عشرين فقال فعلت جازت الاطالة دون الحط ويدفع كل الثمن
 وهذا قول محمد (١) وقال أبو يوسف جازت الاطالة على المسمى من الاجل والتقصان
 فى الشئ من بيع أو خلاصة فى آخر الاطالة ورجل اشترى عبدا بالقدر وهم ودفع الثمن
 ولم يقبض الصدف فقال للبائع بعد ما لقيه وهبت لك العبد والثن • كان ذلك نقضا للبيع
 ولا يصح حبة الثمن فاضطران فى الاطالة • (مح) جاء الدلال بالبائع بعد ما باعه
 بالامر المطلق فقال البائع لا دفعه هذا الثمن وأخبره المشتري فقال لا اريد به أيضا لا يفسخ
 لأنه ليس من القضا الفسخ ولا ان اتحاد المجلس فى الإيجاب والقبول شرط فى الاطالة لم
 يوجد • قسمة فى الاطالة • (مح) اشترى حمارا ثم أتى بركته فليجده البائع فأدفعه الى اصطبله
 فحار البائع بالبيطار فربضه فليس يفسخ لأن فعل البائع وان • كان قبول لا يشترط فيه اتحاد
 المجلس وكما يصح قبول الاطالة نصا فى مجلس الاطالة فكذلك الاطالة بالفعل والاخلا لا ترى أن
 من باع ثوبا وطلبه ثم قال للمشتري أقلت البيع فاططعه لي قسما فقطع فى المجلس فهو اطالة
 والاخلا • قسمة فى الاطالة • رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بهدأ ثم ورد على البائع فلم يقبل

(١) وفى المية الكبرى كذا الامام محمد
 رحمه الله

البائع رد وقال لا قبل ثم استعمله بعد ذلك أما ما تم أراد أن يرد على المشتري ولا يرد الفئ
كان له ذلك لأنه لما قال لا قبل بطل رد المشتري وأقاله فلا ينفسح البيع مما استعمل
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان دليلاً على الرضا إلا أنه دون الصريح فلا يسلط به
صريح الرد فاضطر في الإقالة وكذا في نوع في الإقالة من البرازية * ولولدت المبيعة
ولداً معي بعد القبض ثم تقابل الإقالة بالطله عنده لأن الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة
إذا كانت بعد القبض يتعددها القسح حقاً للشرع بخلاف ما قبل القبض والحاصل أن
الزيادة منفصلة كانت كالسجن أو منفصلة كالولد والأرض والعقار إذا كانت في القبض لا تنضم
القسح والرفع وإن كانت بعد القبض فإن كانت منفصلة فكذلك عنده وإن كانت منفصلة
طلت الإقالة لتعدد القسح معها والإقالة لا تصح على قوله إلا فصلاً وعندهما يكون بيعاً
في القدر في الإقالة * وأشار أيضاً بقوله لزمه الفئ الأول إلى أنه لو كان الفئ الأول حالاً
فأجله المشتري عند الإقالة فإن التأجيل بطل وتصح الإقالة وإن تقابل لم أجده بنى أن
لا يصح الأجل منه أي من حصة فإن الشرط الآخر بعد العقد ملحق بأصل العقد عنده كذا
في القنية وإلى أنه لو أبرأ المشتري عن الفئ بعد قبض المبيع ثم تقابل لم تصح منها أيضاً والأ
يلزم أن يشتري رد المبيع وفي القنية اشتري ماله حل وموثة ونقله إلى موضع آخر ثم تقابل لم
الرد على البائع من الإقالة البصر الرائي * ولو اشتري عبداً بقرعة وصوغ وتفاضل ثم
العبد في يد المشتري ثم تقابل لا الرقصة فاقعة في يد البائع صحت الإقالة لأن كل واحد منهما
مبيع لزمه بالتعيين فكان معقوداً عليه بقي البيع بقاء أحدهما وعلى البائع رد عين
الرقصة ويسترد من المشتري قيمة العبد لكن ذهب الأئمة لأن الإقالة وردت على قيمة العبد
فلا يسترد قيمته فضة والقيمة تختلف فتزداد وتنقص فيؤدي إلى الرأى ولو كان العبد حياً ووف
الإقالة ثم قال قبل الرد على البائع أنه إن يرد الرقصة ويسترد قيمة العبد إن شاء ذهب وإن شاء
فضة لأن الإقالة هنا وردت على عين العبد ثم وجبت القيمة على المشتري بدلالة العبد ولا يرد
العبد وقيته (١) شرح النجاشية للشيخ قاسم في الإقالة * وجعل باع من آخر كرم حواصله الم
وأكل المشتري زلته ثم تقابل لا يصح وكذا لو هلك الزيد المقتضلة أو منفصلة أو استأجرها
البيعني في الثاني من إقالة الخلاصة من البيوع * (ج) اشتري كرم مذهب ودفع مكانه
سبعة ثم تقاضى المبيع قبل أن يطلب الحنطة * (ح) اشتري بدارهم جساد ودفع زلوا
مكانه وتيقظ بها البائع ثم تقابل لا يشتري أن يرجع بالحباد وكذا ذكره في الرد بالعيب قنية
في الإقالة * اشتري شياً بعشرة دنانير ودفع إليه الدراهم عوضاً عن الدنانير ثم تقابل لا العقد
وقدر رخصت الدراهم يرجع على البائع بما وقع العقد عليه وهو الدنانير دون ما دفع وكذا الوردة
بعبب خلاصة في نوع من آخر الفصل الثاني من البيوع * وأن تغترب الجارية إلى النقصان
بأن تصيب الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة فتمساوية فإن تقابل لا يغترب الفئ الأول
أو يستأجر ذكر الفئ الأول يجعل الإقالة فصلاً عنده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت
الإقالة كان له الخيار إن شاء أمضى الإقالة وإن شاء رد وإن علم بالعيب فلا خياره تأنا ثانية
في الحادي والعشرين من البيوع * (ق) تقابل لا فهو على الفئ الأول وإن سعى أكثر من

(١) مثل من وجعل باع من آخر ساعة بالقول
رائحة وقبضها واسلمه الساعة ثم إن ولى
الامر أبطل المأساة بالقول ثم تقابل
هل للبائع رد القلوس المقبوضة أم بدلها
أجاب نعم رد القلوس ولا يلزمه غيرها من
قضايا ابن شبيب من البيوع علم

(١) وفي فتح القدر الآن يكون حدث
بالمبيع عيب فبيع بالتقصان جعل البسط
ما زاد ما قل بالمبيع

الفتح الأول أو أقل أو جنسا آخر عند أبي حنيفة لأن الأقالة خرج فيعود البعير رأس ماله كما
كان بلا زيادة ولا نقصان إلا إذا حدث بالمبيع عيب فيجوز باقل (١) نقد الفتاوى في الأقالة
• ولو اشترى عينا ثم تقابلا البيع ولم يتقابض حتى اشترا من البائع جائز ثبوته ولو باعه البائع
بعد الأقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه فاضنيان في آخره فحصل قبض البيع • أقالة
الوكيل في السلم يجوز عند أبي حنيفة ومحمد كالإبراء وكذا أقالة الوكيل بالمبيع عندهما وأقالة
الوكيل بالشراء لا يجوز أجماعا وضع الموكل مع المشتري جائز (ج) أقالة الوارث جائزة
وروى أنه ليس وأطلق في الجماع جواز أقالة الوصي من شرح القدر في الزايدة في
الأقالة • وفي جامع الفصولين الوكيل إذا قبض الفئ لا يملك الأقالة أجماعا يحرر رائق في باب
الوكالة بالبيع والشراء • وإذا أقال الوكيل بالبيع صحت الأقالة وسقط الفئ عن المشتري
عند أبي حنيفة ومحمد لأن عندهما يملك إسقاط الفئ عن المشتري بالإبراء فيملك الأقالة
ولكن إذا استغنى الأقالة في حق الوكيل والمشتري لا في حق الموكل حتى لا تعود العين إلى ملك
الموكل وعلى قول أبي يوسف لا يسقط الفئ عن المشتري بالإبراء فلا يملك الإسقاط بالأقالة
ذخيرة في الفصل العاشر في إبراء الوكيل وأقالته من البيوع • (ف) المتولى يملك الأقالة
لو شتر في الوقف وقال الوكيل بالبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو سخط أو هب صاع عندهما
وضمن لموكله إلا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الفئ لا يملك الأقالة أجماعا في السابع
والعشرين من الفصولين • (ح) أو وكيل بالشراء لا يملك الأقالة أجماعا من المحل المزبور
(د) باعت صفة مشتركة بينهما وبين ابنها البالغ وأجاز لابن البيع ثم أقالته وأجاز لابن
الأقالة ثم باعتها لابنها بغير إجازته يجوز ولا يتوقف على إجازته لأن الأقالة يعود بالمبيع إلى
ملك الماقد لا إلى ملك الموكل والمخير فنية في الأقالة

• (في بيع الاب والوصي مال الصغير والشرائه • بيع الاب مال طفله من الاجنبى على
ثلاثة أوجه فأن الاب إما عدل أو مستور الحال أو غلق فجائز في الأولين فليس له نقضه بعد
بإوغه إذ لا يشفقة كلمة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر وكان هذا البيع نظرا وفي
الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه بعد بإوغه هو المختار إذا كان خيرا بان باع بضعف
قيته (٢) إذ عارض ذلك المعنى معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظرا وبيع منقوله جائز رواية
ويؤيد عنه يبعد على رواية لا خير بضعف قيته وبه يفتى كذا في (خ) وفيه الوصي في
بيع العقار كالأب المقدس جاز لو باع بضعف القيمة والأفلا وفيه صم في الوجهين بيع عقاره
يسير العين في السابع والعشرين من الفصولين • للأب بيع عقاره كالأب ولا يشترط له الأخذ
منه لنقصته لأنه جنس صم من المحل المزبور والوصي في بيع العقار مثل الأب المقدس
لا يجوز بيع الوصي إلا بضعف القيمة أو نجاسة الصغير وأدين لأوقافه الأب من أحكام
العقار ولا تستوفى في مسائل البيع • وصي الميت باع التركة لقضاء الدين والدين غير محبط
جاز بيعه في الكل عنده وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى ولو لم
يكن في التركة دين وفي الورثة صم فباع كل التركة بثمن عنده وإن استغرق التركة بثمن
الكل عروضا وعقارا ففسده إذا ثبت للوصي • ولا يبيع بعض التركة له بيع كله ولو لأدين

(٢) وفي الخاتمة وعليه الفتوى في التاسع
عشر من التاتارخانية

والورثة كإرغب ببيع المتقول لا العقار الا اذا كان محال ولو لم يبيع بهلك تخيذه بغير العقار
كالعروض بترازيه في تصرفات الوصي • وفيما وفي الاقضية والصغرى والثمانية بيع الوصي
على خمسة اوجه أن تكون الورثة كأمهم صفاراً تخيذه أن يبيع كل المتقولان ولو يبيع الفين
وليس له أن يبيعهما فاحشة وليس له أن يبيع العقار الا زيادة في الفين بان يبيع نصف القيمة أو
الضرورة تدين أو لوصية مرسلة (١) في التركة لا تنفذون بيعه أو لوصية بعينه وهو لا يقسم
أو للضرورة القصحة أو لحاجة التيمم أو لزيادة مؤنته وخراجه على غلته وارتفاعه
أو لدعائه الى الخراب فبما اذا كان داراً أو حائطاً أو لغرف من تسلط جائزى شوكة عليه
ذكره في النكاحية وغيره حتى لو باعه بدون شيء من هذه المتونات التسع ويكون للقيم قضاة اذا
بلغ أدب الاوصياء في البيع • وفي القنية للزاهدي ولو باع الوصي مال الهي بفاحش
الفين قال القاضي علاء الدين المروزي • يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال
نجم الدين الحكيم بل يفسد البيع • قلت فيقال للمشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من
المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائماً في يد المشتري من المحل المزبور • وفي المحاور باع
الوصي ضبعة للدين فبين أن قيمتها أكثر فالباع باطل ولا يحتاج الى ضم الحاكم فلو باعها
ثانياً بثلث صاع البيع الثاني من المحل المزبور برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول
كان باعه بدين فأنشأ أرباع العقار المتروكة لقضاء الدين مع وجود المتقول بقبول ويطل
البيع في نوع من الدفوع من دعوى الترازية • ومن سبب الاثمة السائل • وصى باع كرم
الصغير وبيع الصغير رادى عبثاً وأقام بئنه وأقام المشتري بئنه أن قيمة الكرم في ذلك الوقت
مثل الفين الفين أولى في باب متى المتضادين من شهادة القنية • ومنه اختلاف
الوصي والقيم بعد بلوغه فقال الهي • بعت عشارى الى حاجتى لكن بدين فاحش وقال
الوصي بل بعتهم بمثل القيمة لا يكون القول (٢) في باب اختلاف المتبايعين من دعوى
القنية • وصى باع ضبعة للقيم من مفسر يعلم أنه لا يقدر على أداء الفين قال أبو القاسم إن
كان البيع بيع رغبة فالبايع حتى يوجد المشتري ثلاثة أيام قال أو فى الفين فيها لا اخضع
البيع قال رضى الله عنه • وبقي أن لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر
على أداء الفين لأن بيع الوصي • من هذا كله يكون استهلاك الأمانة اذا أدى الفين فدل أن
يقضى القاضي بطلان البيع الا أن يصح هذا البيع • فاحضن من تصرفات الوصي •
وان أنكر المشتري الشراء واليمين في يد المشتري رفع الوصي الامر الى الحاكم فيقول ان
كان يملك جميع فقد خفصت البيع بترازيه في نوع في تصرفات الاب والوصي • وان
كانت الورثة كباراً غيباً وليس على الميت دين ولا وصية فللوصي أن يبيع غير العقار استحصانا
لأن غير العقار يخشى عليه التواء والتلف مكان البيع خفصاً ومحصناً عماك اجازة الكل
فان كان بعض الورثة حضراً أو بعضهم غائباً أو واحد منهم غائباً فأن الوصي يملك بيع نصيب
الغائبين من العروض والمتقول والرقق لاجل الحفظ • واذا ملك بيع نصيب الغائب يملك
بيع نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة • وعند صاحبه لا يملك وهذه أربع مسائل
أحداهما هذه والثانية ان كان على الميت دين لا يحيط بالتركه فان الوصي يملك البيع

(١) مظنة بان يقول ثلث مال أو بعه
مثلا وصية تخيذه يجوز بيع العقار كلها
في الدرر في اصابته ع

(٢) لو ادعى الابن بعد البلوغ أن والدعه
باع منك في حال صغرى بدين فاحش فانه
كانت قيمته يوم اجماعة وقد باعه بصمين
نقد الحسن ورد على ملكي • وقال المذنب
عليه لابل كانت قيمته خمسين فله يحكم
الحال اذا لم تكن المدة نمدة تنفذ فيها
الاصهار فالقول قول المشتري كذا في
مسائل البيع والشراء من أحكام الصغار
لاستروثي وذكر في الثالث والعشرين
من فصوله وكذا في السابع والعشرين
من العمادية ع

(١) الأصل عند أبي حنيفة أنه إذا مات الموصي يبيع بعض التركة بثبته ولاية بيع الكل كذا في الخاتمة في فصل تصرفات الوصي ع

(٢) وفيه اختلاف ذكره في السادس من الفصولين وفي آخر مسائل القضاء أن حقوق القدر ترجع إلى ورثة الوصي ع

بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة يملك (١) وعندهما لا يملك والثالثة إذا كان في التركة وصية بمال مرسول فإن الوصي يملك البيع بقدر ما تقوم به الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عند يملك وعندهما لا يملك والرابعة إذا كانت الورثة كبارا فهم صغيرا فإن الوصي يملك بيع نصب المخبر عند الكل ويملك بيع نصب البكال أو باعته وعندهما لا يملك وكل ما ذكرناه في وصي الأب فكذلك وصي وصيه ووصي الجد أب الأب ووصي وصيه فاضطرب في بيع الوصي من البيوع وكذا في تصرفات الوصي منه • أب أو وصي باع مال وصي من أجنبي فبلغ حقوق المقتدر جمع إلى العاقد (٢) فصولين في البيع والعشرين • وفي مساوي رشيد الدين مات الوصي فبلغ المصفي فولاية قبض ممن ما باع الوصي والمطالبة من المشتري لورث الوصي أو وصيه دون اليتيم الذي بلغ من أدب الأوصياء في إيصاء الوصي • رجل مات وترك أولاد أصغارا وأبا ولم يوص إلى أحد يملك الأب ما يملك الوصي فإن كان الميت أو وصي كان للأب أن يتخذ الوصية وليس له أن يبيع العقار والمرض لقضاء الدين فرق بين الجد والوصي فإن وصي الأب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد ذلك أقام محمد الجدة قام الأب فقال إذا ترك وصيا وأما فالوصي أولى وإن لم يكن وصي فالأب أولى ثم وثق في أن قال فوصي • الجدة أولى ثم وصي القاضي حنيفة في تصرفات الأب من كتاب الوصايا • الأب أو الوصي إذا باع عقارا لا مفرق قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل إن رأى القاضي نقض البيع خيرا للصغير كان له نقضه فاضطرب في بيع الوالدين من البيوع • قال استأذنا لطلاق الجواب في كتاب المأذون في الأب والوصي تنصيص على أن الأب أو الوصي وإن كان مصلحا فلا يقضي نقض بيعه إذا رأى المصلحة فيه فنية في باب ولاية القاضي من أدب القاضي • وفي الخاتمة لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من الوصي ويبيع ماله من اليتيم ثم الوصي يقبله حيث يشاء وزوان كان الوصي وصيا من جهة أدب الأوصياء في البيوع • الخلاصة عن قلم الزندقي حواز بيع الوصي ماله من اليتيم وجواز ثمرته مال اليتيم أمّا هو في وصي الأب وأما وصي القاضي فلا يملك فكذلك من يقوم مقامه من أهل المزبور • وفي الخلاصة والحفاظة لا يملك وصي القاضي البيوع عن لا يقبل شهادته لأنه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم من أهل المزبور • الواحد لا يعلم بأفعاله ومشرط من نفسه إلا الأب والجد عند عدم الأب فانهما يبايعانه على القيمة أو بما يتفان فيه في ظاهر الرواية (٣) ويكتب في عبارة واحدة بقوله تمت على من أبي وأشرقت عليه وأعطت عبد أبي هذا من أبي هذا عندنا • والشافعي يشترط عبارتين ويكون أصليا حتى نفسه فابن عاصم صغيره فإذا بلغ أو باعنا فالله عليه وإذا اشترى مال ابنه لا يبرأ من الفتن حتى يسلمه إلى وصي ينصبه القاضي ثم رد وصيه إليه ويكون أمّا عندنا برأية في الثامن من البيوع • باع ماله من ابنه الصغير لا يوجب ذلك عن قبض الشراء غلبي يمكن الأب من القبض حقيقة يملك من ماله الأب منية الفتن في باب تصرف القضي من البيوع • حل للأب شراء مال طفله لنفسه يسير الفتن لا ينافحه ولم يجز الوصي ولو بعت قيمته ولو باع أكثر جاز خلافا لمحمد (شئ) الجد كالأب في ذلك

(٣) وفي السادس من الولوالجية وفي ظاهر الرواية يجوز هذا البيع من الأب بعت القيمة أو بعت ما بين الناس في مثله وروى حسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز لأب بعت القيمة والأصح ما ذكره في ظاهر الرواية ع

(١) وتفسير الخيرية في غير العتار قال شمس
الاعانة السرخسي أن يبيع مال نفسه من
اليتيم مابساوى خمسة عشر بعشرة وان
يشترى لنفسه مابساوى عشرة بخمسة
عشر وتفسير الخيرية في العتار عند
البعض أن يشترى لنفسه بعشر القيمة
وأن يبيع من اليتيم بنفس القيمة كذا في
بيع الوصي وشرا من يوع الخاتمة بعد
(٢) والمشهد في الخاتمة في صل نصرفات
الوصي وقال فيه هذا قول محمد وأما على
قولهما قول أوادى يعني بعد
(٣) ثم لا يرجع شيعة الورثة بذلك على
هذا القولان كما لم يثبت له شهادته اشتراه
لورده كذا في يوع الخاتمة في فصل
في بيع الوالدين بعد
(٤) ولا يبيع المسلم الأببيع شرائط
تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم
وصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل
معلوم ومعرفة مقدار رأس المال إذا
كان مما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل
والموزون والمعدود ونسبة المكان الذي
يؤ فيه إذا كان له أجل وموثة كذا
في شرح القدرى للزاهدى بعد
(٥) مثل عن المسلم إذا انقطع بعد
حصول الاجل وصار لا يوجد له بلزم
المسلم اليه فتمت أم لا يلزمه ونسخ العقد
بعد حلول الاجل أجاب بلزم المسلم
اليه قيمته وأغلب السلم الخباران شاء
فصح وإن شاء انظر الى حال وجوده فان
صح أخذ رأس ماله كذا في تاوي اب
تخيير بعد

(نص) جائز الوصي ذلك لو خير (١) وتفسيره أن يأخذ بخمسة عشر مابساوى عشرة أو
يبيع منه بعشر مابساوى خمسة عشر ويهتفى بوضع يوع عتار اليتيم على القيمة ويهتفى
بأنه لا يجوز إلا بضع القيمة أو لأضررة. ومن جعلها أن تزيد موثة العتار على غلته وضع
لأب يوع ماله من أنه لو لم يضر في السابع والعشرين من المصروفين * وصى "اشترى
لنفسه شيئا من مال الميت أن يملك الميت وارث لا صغير ولا كبير جائز فاضحان في نصرفات
الوصي * إذا باع الوصي مال الميت ثم ابتاع منه واحدا بكثر مما باع نظر الى القيمة
أن قال عدلان أنه باع القيمة فأبيع صحيح ولا يلتفت الى الزيادة (٢) من وصايا العدة للمدر
الشهيد * اشترى خادما لابنه الصغير لا يرجع عليه بالنقن وكذا إن مات قبل الأداء
ويؤخذ من تركه كونه لا إذا أهدأ أنه أخذ له لانه لم يرجع قيمته على ابنه (٣) ويظهر
الاشهاد وقت الشراء وقبل وقت نقد النقن وفي الوصي "رجع أشهد أم لا وع محمد إذا
لم يرد على الرجوع لكنه فواه وقت الشراء وتقدر على هذه النية ببيع الرجوع دابة
اشترى طعاما للصغير من ماله وللصغير مال كان متبرعا وعن الثاني أن اشترى لانه شيئا
يجر عليه كالأطعام والكسوة والمال للصغير لا يرجع وإن أشهد وإن عملا لا يجبر عليه
بأن كان للصغير مال فاشترى طعاما أو كسوة أو اشترى دارا أو ضايعا أن أشهد وقت
الشراء على أن يرجع يرجع والأغلا في الثامن من يوع البرازية والخلاصة * وفي
المتن إذا اشترى الوصي بمال اليتيم غلاما لنفسه أن كان الفخ خير اليتيم أجرت الشراء
وأن كان الغلام خيرا لليتيم جعله لليتيم ولم يبر شراء لنفسه * وفي غريب الروايات
وجامع الفتاوى من مجموع التوازل وصى "اشترى مال اليتيم غلاما وباعه مراجمة غلاما
اليتيم قال كتب اشترى الغلام على فارحى وقال الوصي "اشترى في فلاحى للتمن الرخ
يكون الرجح كاه لليتيم وإن نوى المال بغيره الوصي * أدب الوصايا من البيع
(في السلم) *

قلت أتمار شرط صحة السلم فذكرها المصنف بسبعة (١) وفي المحيط أربع عشرة هذه السبعة
المذكورة وسبعة غير هاتين ذكرها المصنف في عقد الشرط وأن ذكرها قبل احداها دارم
وجود السلم فيه من وقت العقد الى الحمل (٥) وثانيها أن يكون السلم فيه مما
يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الاثمان وفي التبرجوا يشان وفي العلويس يجوز عند هوما
خلافا لمحمد وثالثها أن يصحكون المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات والمذروعا
أو المعدودات المتقاربة حتى لا يجوز السلم في الحيوان ورابعها قبض رأس المال قبل
الاتفاق سواء تعين بالتعيين أو لا وخامسها أن يكون رأس المال مستقدا عند أبي
حنيفة خلافا لهما وسادسها أن يكون عقد السلم بالنا لا بأخر فيه حتى لو أسلم بشرط
التسليم لهما أو لا حدهم فسد إذا أطل صاحب التبرجوا خياره قبل التفرق بالاذن
ورأس المال قائم في يد المسلم اليه فحققت بقلب جائزا وسابعها أن يكون السلم فيه
مضبوطا بوصف يتحقق به بدوات الامثال وذكر الشرط في (يج) سبعة
عشر هذه الاربعة عشر وشرطان آخران في رأس المال وهو بيان نوعه أنه محمود أو

مصر به ودراهم عشرين مائة أو عدلية وبيان صفته أنه جيد أو ردي أو وسط إذا كان في البلد تقود مختلفة وشرط في المسلم فيه وهو أن لا يشعل البدلين أحد وصفي عليه الربا كاستلام الخطة في الشحير أو الثوب الهروي في الهرويين فانه يحصر التسليم من شرح القدوري للزاهدی * وكذا في التارخانية من السقاني * واشتلت الروايات في أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه وعن محمد أنه قدر أن دام بشهر فصاعدا وعليه الفتوى وفي الكافي وأجل الاجل شهر في الأصح وعليه الفتوى وفي السراجية وأدنى مدة الاجل مائة مائة ~~م~~ تحصل المسلم فيه هو المختار في الثالث والعشرين من التارخانية لمخضا * الحواشي برأس المال جائزة وكذا الكفالة وبالمسلم فيه منية المفق في سائل السلم * اذا شرط في السلم الثوب الجدي بقاءه شوب وادعى أنه جيد وأنكر الطالب فالقاضي يرى اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فان حاله جيد أجبر على القبول خلاصة في الاقل من البوع * ولاخير في السلم في الطلبة عزرا وكذلك في الخطب حرما وأقاراقان بين شيأ من ذلك على وجه لا يمكن المناذعة بينهما في التسليم والتسلم يجوز وفي بعض الشروح لو بين الطول والعرض والغلط في المستثنى أو كان عرف ذلك جاز تارخانية في الثالث والعشرين * وفي بوع الاصل لا بأس بالسلم في الجذوع اذا بين ضرر بامعها وبين الطول والعرض والغلط والاجل والمكان الذي يوصفه وكذلك السباح وصنوف الصدان والمقصب وأعلام الغلط في القصب ما يشبه أنه ذراع أو شبر يحيط برهاني في أوائل السلم * ولا بأس بالسلم في الحصر والبوارى اذا وصفت وبين طولها وعرضها وصفها لانه من روع كالتينات والحصر ما يتخذ من البردى والخشيش والبوارى ما يتخذ من القصب مجمع الفتاوى في مسائل السلم * وفي تقييد شواهر زاده يجوز السلم في البسط والحصر اذا شرط من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة تارخانية في الثالث والعشرين * ويجوز السلم في اللبن والعصير والخل كيدا أو وزنا واذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه من سلم البرازية * وفي الثانية واذا سلم الدراهم في سطة والدراهم لم تكن عنده فدخل في يته وأخرج الدراهم فان نواى من عين المسلم اليه متعدد دخول البيت بطل السلم والافلا تارخانية في الثالث والعشرين * ولا يطل الاجل بعت رب السلم ويطل بعت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا فاضيفان في السلم * الوجه الثالث اذا اختلفا في الاجل فهذا لا يصلح من ثلاثه أو وجه اثنان اختلفا في أصل الاجل بأن قال أحدهما كان بأجل وقال الآخر بغير أجل أو اختلفا في مقدار الاجل بأن قال رب السلم كان الاجل شهر وقال المسلم اليه لايل شهرين أو اختلفا في المضي بأن قال رب السلم كان الاجل شهر او قدمضى وقال المسلم اليه لم يعض بعد وانما أسلت الى الساعة فان اختلفا في أصل الاجل فهذا على وجهين أما ان يكون مضي الاجل الطالب أو المطلوب فاذا كان مضي الاجل هو الطالب والمطلوب يشكر ولم يرق لهما مائة فالقياس أن يكون القول قول المطلوب مع عينه وفي الاستحسان يكون القول قول الطالب مع عينه هذا اذا كان طالب الاجل هو المذمى فاما اذا كان المطلوب هو المذمى

الاجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن القول قوله استسحنا وقال أبو يوسف ومحمد بأن
 القول قول الطالب هذا إذا لم يقيم لأحدهما بينة وإن قامت لأحدهما بينة قبلت بينته وإن
 أعادها البينة فالبينة بينة من يدعى الاجل هذا إذا اشتق في أصل الاجل وإن اختلفا
 فيه مقدار الاجل إن لم يقيم لأحدهما بينة فالقول قول الطالب مع عبته ولا يتصلحان عند
 علمنا الثلاثة وقال زفر بن الحسن وفي التمهيد وفي الخبر لم يتكلم به الجعالي (م) هذا إذا
 لم يقيم لأحدهما بينة فإن قامت لأحدهما بينة يقضى بينته وإن أعادها الجعالي البينة فالبينة
 بينة الطالب ولا يقضى بغيره عندهم جميعا من التائرا ثانية في الثالث والعشرين
 من البوع • وإن اختلفا في المضي إن لم يقيم لأحدهما بينة فالقول قول الطالب وإن
 لم يقيم وإن قامت لأحدهما بينة قبل بينته وإن أعادها الجعالي البينة بينة الطالب من المحل
 الزبور • اختلفا في مقدار المضي أو وضعه أو ذرعانه أو اختلفا في رأس المال
 كذلك تصالفوا وإذا أعادها الجعالي البينة قضى له وإن أعادها البينة قضى لرب السلم
 ولو اختلفا في رأس المال أو أعادها البينة قضى المسلم اليه • وبغيره في الاختلاف في السلم •
 وإذا كان السلم حطلة ورأس المال مائة درهم فصار له على أن يرد عليه مائة درهم أو مائة
 درهم وخمسين كان باطلا (١) فأما إذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان
 جائزا (٢) وكذلك إذا قال على خمسين من رأس مالك كان جائزا • بهذا اختلف
 المشايخ في قوله صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك أنه يصير أقالة في جميع
 السلم وفي نصف السلم وإن قال صالحتك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز
 يرد بقوله لا يجوز الزيادة (٣) هكذا ذكره شيخ الإسلام في شرحه وأشار شيخ الأئمة
 السرخسي في شرحه إلى أنه تبطل الأقالة في هذا الوجه أصلا وفي الذخيرة الأقالة
 في باب السلم على • ثم من رأس المال لا يجوز تائرا ثانية في الثالث والعشرين
 • (قوله) بما عرّب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال أو رأس المال
 لا يصح ولا يصحكون أقالة (قوله) أسلم دينار في مائة من من ذهب فلا محل
 الأجل ويجزى عن أدائه قبا عرّب المسلم من المسلم اليه مائة من من ذلك الزيب الذي على
 المسلم اليه دينار وقضى أنه يشار لا ينقش السلم في حصة الديار (قوله) السلم في الغنم
 الصلاني في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التفاح الشناني قبل الإدراك يصح لأنه
 يدعى ثفا (قوله) أسلم زيباني كزخطة لا يجوز (م عك) يجوز فأبو الفضل
 جعل الزيب كباوهاجلاء وقتها قبية في السلم

• (كتاب الصرف) •

يجب أن يعلم أن الرهن والحلوة والكفالة يبدل الصرف جائزة عند علمنا الثلاثة وإذا
 جازت هذه التصرفات فالقول بعد ذلك أن قبض من المحتال عليه أو الكميل قبل الاتفاق أو
 هات الرهن في يد الرهن قبل الاتفاق تم الصرف بينهما وبغيره اتفاق مجلس المتعاقدين
 ولا يعتبر اتفاق الكفيل والمحتال عليه وإن اختلف المتعاقدان والرهن قائم تبطل الصرف

- (١) لأن الصلح من السلم إذا لم يكن متصفا
 إلى رأس المال يقع من المسلم فيه وهنا
 الصلح غير متصاف إلى رأس المال فإنه
 لم يقبل مائة وخمسين من رأس مالك ويصح
 المسلم فيه قبل القبض لا يجوز كذا
 في الذخيرة قبل نوع آخر من الثاني
 والعشرين من البوع •
 (٢) لأن الصلح على رأس المال في باب
 السلم أقالة وأقالة السلم قبل القبض جائزة
 كذا في الذخيرة وقيل النوع الأخير من
 الثاني والعشرين من البوع •
 (٣) لأن الأقالة في باب السلم على أكثر
 من رأس المال تجوز عندهم جميعا لأنه
 لا تثبت الزيادة وتقع الأقالة على مقدار
 رأس المال كما في بيع المتقول ولو تقايلا
 على أكثر من الثمن الأقل قبل القبض
 قص الأقالة في الثمن ولا تثبت الزيادة
 هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه •

في الفصل الرابع من صرف التاتارخانية • يسع الدين بالدين جائز إذا حصل الاقتراق بعد قبض الدين حقيقة عند صرف كان أو لا نظير الصرف باع دينار بدوهم ولم يكونا بغيرهم ثم ما ثم قد اتفقا به اقل الاقتراق جائز وكذا لو قضا حكا بأن كان له على آخر دينار ولا خر عليه دراهم فاشترى كل مائة ما حبه بما عليه ثم بنس المبيع وكذا لو كان لا خر عليه طعام أو ثوبوس وله على آخر دراهم أو دينار فاشترى من عليه الطعام بالدين الباقي له عليه ذلك الطعام صح وتم يجوز البيع الربل ادا باع خلية آية ضيقة بجملة ما على آية قبل لا يجوز لانه يسع دين لها على ثلث وذ كر على السكر حتى ما يدل على الجواز بزيادة في الصرف • وعقد الصرف بذكر الاجل في أحد البدلين أو انذار بشعقد بوصف الفساد وفرق الامام بين المتعقد على الفساد وبين ما عترض عليه الفساد باسلاف شرط البقاء على الصحة فقال اذا باعها ألف وفي عتقها طوق قد رماه بألف وتمت فاقبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق ولو باعها بالطوق الى أجل بطل في الطوق وقاها وصح في الجارية عند هاشع الفساد عند الامام اشترى نضة كثيرة قبضة قلبه معها شيء غيرها ان لم يكن لهذا الخرقية ككف من تراب أو حصاة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوي الفضة الزائدة من ذلك الطوق أو ان خص من المساوي قد رماه بثلثين الدار فيه يجوز بلا كراهة والا كئله أو يجوز بيجوز بالكراهة قبل لعمد كلف تجود في قلبك قال مثل الجبل من الحل الزبور • يسع السيف الحلي بدراهم الفضة على أربعة أوجه الاقول ان تكون الفضة التي هي غن أكثر من الفضة في السيف فهذا جائز ويجعل يتقابل الفضة التي في السيف من الدراهم ما هي مثلها والباقي يكون بازاء النصل والجنس والحاصل فان تقابضا في المجلس جاز البيع والصرف والا بطل الصرف وأما البيع ان كانت الحلية تقتل من من غير ضرر (١) كالطوق في عنق الجارية والفضة الموقوفة في قبضته جاز البيع وبطل الصرف وان كانت لا تقتل الا بضرر بطل باجمعا ولو شرط ان تجار والا أجل بطل الصرف بالاجماع وكذا البيع عند مساواة كان من قبيل الاول أو من قبيل الثاني وقال ان لم يكن التخلص من غير ضرر فهو كاقال الامام وان أمكن كالطوق جاز البيع في الجارية وبطل في الطوق والوجه الثاني ان تكون الفضة التي هي غن مثل الهضة التي في السيف والوجه الثالث ان تكون أقل من ثمن السيف والوجه الرابع ان تكون بحيث لا يدرى ان الفضة التي هي غن مثل الحلية أو أقل أو أكثر ففي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع وان لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم وكانت أكثر من الفضة التي في السيف فان علم في المجلس جاز البيع وان علم بعد الاقتراق لم يجوز وكذلك لو اختار أهل العلم فقال بعضهم الثمن أكثر من الفضة وقال بعضهم مثلها ملصق ما في الحداى عشر من صرف التاتارخانية • هذا اذا كان الثمن من نفس الحلية فان كان من خلاف بنسهم ايجاز كيفما كان لجوارا خاضل ولا خصوصية لليلة مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذا جتمع مع الصرف غيره فان نقد لا يخرج عن كونه صرفا بافتحام غيره اليه وعلى هذا يسع المزككس والطوز بالذهب والفضة بغير رائق

(١) قوله من غير ضرر رأى ضرر يعود الى البائع كذا في جامع الرموز للفتاوى وهذا لا يجوز شرعا وان دعى البائع كما اذا باع جذعا من سقف فيكون كما اذا نضر ركل الشراك في القسمة في اذا كان البيت صغيرا فانه لا يقسم الشرائي وان دعى المشرع كانه بل يتركه لايح اذا اقتسموا

(١) في شرح قوله من ابع سبعا حليته
نخسون (٢)

في الصرف (١) • فتميزنا أن يبيع المقتض الاولي أن يباع المقتض بالذهب
وكذا يبيع الزركش بالقضة ولو بيع بالقضة يصفى الدراهم المضمومة أو غيرها من
القضة فالواجب أن ينظر الى ما في المبيع من القضة فان كانت قدرا للدراهم لا يجوز
وان كانت أقل من الدراهم التي هي القن فيوزان كانت أكثر فلا يجوز وان كانت
لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز أيضا وفيه خلاف فرفضنا في صورة واحدة يجوز وهي
أن تكون القضة التي في المبيع أقل من القن الذي هو الدراهم وفي شبه الصور لا يجوز هذا
اذا بيعت بالقضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقل والاكثر لكن لا بد من
قبض العوض كما في الاول أيضا لا بد من القبض في صورة الجواز ولو بيع المصوغ من
الذهب أو الزركش منه أيضا بالدراهم فلا يحتاج الى معرفة قدره هل هو أقل أو أكثر بل
يشترط التقاض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب يحتاج فيه الى ما قد منه من الوجوه
الاربعة وفيه وجه واحد يجوز كأي قضة والناس في هذا واشكاله أن عند اتحاد جنس
الثنى والمبيع يعتبر التساوي في الوزن والتقاض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر
التساوي بل التقاض وحده انهم الموائل • وبيع السيف الحلي بالقضة بقضة خالصة
وبيع المصفاة المقتضة بالدراهم أو بالبر لا يجوز الا أن يعلم أن القضة للخالصة أكثر وكذا
لو باع حلما من ذهب فيه جواهر لا يمكن ائراجها الا بضرر فباعه بذهب لا يجوز الا أن يكون
أكثر مما في الحلي من الذهب فاضيفان في باب الريان البيوع • وجل اشاع لزوجة
قرطة مركبة مصنعة متقومة فان كان لا يمكن تخلصها الا بضرر لم يضر البيع كالسيف الحلي
وان لم يلفه من فصلها بضرر فالبيع جائز ولو قال وب القرطة بأربع الزلوة وأسلمها الى
المشتري والمشتري لا يقبلها فان لا يجوز على القبول الا اذا ائتمها وسلمها اليه وتسلم فله حنث
يكون بيعا بالتسليم والاعطاء جواهر الفتاوى في انطاس من البيوع • واذا باع من آخر
حلي ذهب فيه لزوجة أو جواهر يدinar وقبض المشتري الحلي فلهذا على أربعة أوجه
احدها أن تكون الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي الوجه الثاني أن تكون الدنانير أقل
من الذهب الذي في الحلي الوجه الثالث اذا كان لا يرى أن الدنانير التي هي عن مثل الذهب
الذي في الحلي أو أقل أو أكثر وفي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز لبيع أصلا في الذهب
ولا في الجوهر سواء أمكن تخلص الجوهر من غير ضرر أو لم يمكن وأما اذا كانت الدنانير
التي هي عن أكثر من الذهب الذي في الحلي فالبيع جائز في الكل في الذهب وفي الجوهر
ويصر في الذهب الذي في الحلي من الذهب الذي هو عن قدره مثله والباقي بأزاء الجوهر
واللائي فعند ذلك المسئلة على ثلاثة أوجه ان تعد الدنانير التي هي عن كلها قبل أن يتزاعا
فالصدد حاض على الصفة وكذلك ان تعد من الدنانير التي هي عن حصاة الذهب الذي هو
في الحلي • يريد به ان تعد من الدنانير التي هي عن قدره الذهب الذي هو في الحلي ولكن لم
ينص على أنه حصاة الذهب فالصدد ما على الصفة في الكل فان لم يتقدشيا من الدنانير حتى
تبرقا لاشك أن العقد فيما يخص الحلي من الذهب يفسد وفيما يخص الجوهر هل يفسد نظر
ان كان الجوهر بحيث لا يمكن تخلصه الا بضرر فلهذا وأما اذا أمكن تخلصه من غير ضرر

لا يفسد العقد في الجوهر هذا إذا باع الحلي بدنانير فقد فاسد ما إذا باع الحلي بدنانير فبسته فهو
على أربعة أوجه أن كان المسمى من الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي أو أقل منه أو أكثر منه أو كان
لا يدري ذلك فالبيع فاسد في هذه الوجوه الثلاثة في الحلي وفي الجواهر ما إذا كان استكاثات
الدنانير أكثر من الذهب الذي في الحلي لا شك أن العقد يفسد فيما يخص الحلي من الذهب
فأما فيما يخص الجوهر هل يجوز البيع نظران لم يمكن تخلصه إلا بضرر يفسد البيع في
حصة الجوهر وإن أمكن تخلصه من غير ضرر يجب أن تكون المثلثة على الخلاف في قول
أبي حنيفة لا يجوز البيع في الجوهر وهو نظير ما لو أسلم كزخطة في كوشعور و زيت فالحقد
يفسد في الزيت عند أبي حنيفة وعندهما العقد في مسئلة السلم لا يفسد في حصة الزيت
فكذا في هذه المسئلة لا يفسد العقد في حصة الجوهر محيداً برهاني في الحادي عشر من
العصف و ولو باع خاتم فضة بعشرة دنانير وفيه فسخ ياقوت وقبض المشتري الخاتم ويحل
تدريس حصة الفضة من الثمن أو أكثر جاز البيع في جميع الخاتم فإن يحل له أقل من حصة الفضة
ثم اقتربا نظران أمكن نزع القص من الخاتم بغير ضرر جاز البيع في النقص في قدر ما حل له
من حصة الفضة وإن كان لا ينزع إلا بضرر بطل البيع في كله وكذا أن لم يحل له شأحي اقتربا
فإن أمكن نزع القص بغير ضرر جاز البيع في النقص بحصته من الثمن وبطل في الفضة وإن
لم يمكن إلا بضرر بطل البيع في الجميع وكذا يحل الدنانير كلها ولو قبض الخاتم حتى اقتربا
فإن أمكن نزعها بلا ضرر جاز البيع في النقص بحصته والأبطل البيع في الجميع وكذا إذا
اشترى بعشرة دراهم والفضة و زنه درهم فقبل درهمها وقبض الخاتم قبل أن ينزعها جاز
البيع في الجميع وإن لم يحل شيئاً حتى اقتربا ولا ينزع القص بغير ضرر بطل البيع في الجميع
وإن أمكن نزعها بغير ضرر جاز في النقص تسعة دراهم وكذا السيف الحلي إذا باعه بمائة
وفي خنجر حلي وكذا المنطقة والبرج والقدح وغير ذلك مما فيه حلية خزانة الأكل
(الجامع) الدراهم المضروبة على هذه الأنواع إما أن يكون صفراً غالباً على الفضة أو كان
سواء أو كانت فضتها غالبية عليه فإن كان صفراً غالباً نظران أمكن تخلصها بالاذابة
والسبك بعشر بنزلة صفرة فضة منفصلين لا يجوز بيعها بالفضة الخاصة إلا أن يكون
الخالص أكثر مما في الدراهم من الفضة لتكون الفضة بأزاء الفضة يتناولها الباقي بأزاء
الصفرة وإن لم يمكن تخلصها بالاذابة والسبك تكون الفضة مستهلكة بغيره فبطلت فكون
بنزلة النحاس ويجوز بيع هذه الدراهم وأحد البائنين ويجوز استقراضها والمبايعتها
عددان كانت تروج بين الناس عدداً وإن كانت تروج وتناول عدداً لا يجوز ذلك إلا أن
لها لافعة مربية بالاذابة اصطلاحاً فإذا لم يوجد الاصطلاح بقيت ووزنية وأما إذا كانت
فضتها غالبية فإن كان ثلثها فضة وثلثها صفراً ففي حكم البروف (١) ولا يجوز بيعها
الاجتماع من الفضة الخاصة ولا يجوز استقراضها والمبايعتها إلا أن تكون كالفضة الخاصة
وكذا حكم الفضة المشغولة إذا كان ثلثها فضة بالفضة فكون كفضة وأما إذا كان
صفراً ونقصها سواء فلا يجوز بيعها بالفضة البشاً إلا إذا كان الخالص أكثر ولا يجوز
استقراضها والمبايعتها إلا أن تكون بنزلة الدراهم الردية والفضة فيها موزونة فترا

(١) وإذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها
صفرة بنزلة الدراهم إلى فضة لم يمكن
مشاركتها لا يجوز الثمن بها من غير وزن
كما في الدواهم الربعة والبرهجة أن اشترى
بها ولهذا الميزان استقراضها إلا أن تكون
كانت مشاراً إليها يجوز الثمن بها من غير
وزن كما في الدراهم الربعة كذا في
التأريضة من البيوع غير

كالخطة في السبيل فلا يجوز استقراضها إلا بغير الأمان بشرط أن يشر البائع المبيعة بتسليمها
 القدر كالأشياء إلى الدواهم الجديدة ولا يتقاضى القديس لا كما قبل التسليم ويعطيه منها
 لا تمنع ولم يتعين في العقد ولا يجوز بيع بعضها بعض خسيئة لأجل الوزن من المحيط
 السرخسي في باب الصرف بمجازفة • ثم إن كانت هذه الدراهم التي غلبت من ترويح
 بالوزن فالبيع بها والاستقراض بها بالوزن وإن كانت ترويح بالماله فالبيع والاستقراض بها
 بالعقد ليس غير وإن كانت ترويح بها فكل واحد منهما مأمور بالترويح فهي أمان لا تتعين
 بالتعين ولو لها كت قبل القبض لا يطل العقد وإذا كانت غير راجحة فهي سلعة تتعين بالتعين
 ويسهل العقد بهلاكها قبل التسليم وهذا إذا كانا يعلمان بمخاله أو لم يكن من العاقد من أن
 الآخر يعلم فإن كانا لا يعلمان ولا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل الآخر يعلم فإن
 البيع يتعلق بالدراهم الراجحة في تلك المدة لا بالشارب من هذه الدراهم التي لا ترويح وإن
 كانت يقبلها البائع ويردها البعض فهي في حكم الزحف والهبوط فتعلق البيع
 بتجسها لا بتسليمها كما هو في الرابحة لكن يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمره لأنه
 رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذي يقبلها وإن كان البائع لا يعلم بتعلق العقد على
 الأرواح فتح القدر في الصرف • عادت شهر ضاوي ومرة سد أنت كبيع بشار
 ميكنكده وانكا هريدي راسي ديم رانج ميده دي ~~تصغير~~ وكسي • وأنه كنه كنه
 سلطان تأديب ميكنكده أمادوي شرع كيد كنه زخواه دياني أجاب في جون حرف مستفيض
 شده است (١) من أوائل بيع القاعدية • قال من لم على آخر جاد إذا التقى زوفا
 ولم يعرف قاعدته فارت عليه بسبب الزاغة فإن كان علم حين أخفها أنها زيفة ليس له أن
 يردّها على الآول والأخاه الرذ على الآول سواء ردتّ فضله أو رضاهم دعوى القاعدية

(كتاب المداينات)

(من) رجل طلب من آخر قرض عشرة دراهم بأكثر لا يجوز لأن نفسه وبها الجديدة في
 ذلك أن يبيع المقرض ثوباً يساوي عشرة قاً كقر من عشرة ثيابان عليه ثم يقرض
 رجلاً آخر عشرة ثم يبيع المشتري ذلك الثوب من المستقرض بعشرة ويأخذ منه
 العشرة ثم يبيع المقرض من البائع الأول بالعشرة التي استقرض منه فيقرض المقرض
 من العشرة وأيسر فيدهن وقد وصل الثوب إلى صاحبه وحصل له على المشتري الأول
 ثمن الثوب وهو أكثر من عشرة ويوصل إلى المشتري عشرة تجديس ومن يفي فضل
 القضاة يحكم الزمان البيوع العائدة • رجل له على آخر عشرة دراهم فأراد أن يجعلها
 ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشتري من المدين ثياباً العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من
 المدين ثلاثة عشر إلى سنة فيقع التخزين الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله عليه
 السلام أنه أمر بذلك رجل طلب من رجل دراهم بقرضه بده وازده فوضع المقرض
 متاعين يدي المقرض ويقول المقرض بمتعتك هذا المتاع عامة درهم فبشترى
 المقرض ويذيق الدراهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المقرض بمتعتك هذا المتاع عامة
 وعشرين فيبيعه فيحصل للمقرض عشرة مائة درهم ويعود إليه متاعه ويجب المقرض عليه

(ترجمة)

(١) عادة أهل مدينة بخاري ومدينة
 عرقند أنهم يجعلون البيع بالشار
 ويجهلون قيمة كل شار ثلاثين درهما
 بغير تكبير ولاية درأحد على أن تكبر
 لأن السلطان يؤذيه فهل يجوز شرعاً أن
 يطلب الديناراً ولا أجاب لأن العرف
 كان مستفضاً

مسئلة مذ كوره سائر كتبه ما ولان
 حيله من احسن واجبه اولوب عل شرعي
 اولوري الجواب مشرود در كذا آخي
 ابو السور درجه الله

(ترجمة)

هل تكون هذه المسئلة المذكورة أحسن
 وأوجه من المسئلة التي في سائر الكتب
 ويعمل بها شرعاً الجواب نعم

مائة وعشرون درهما والواثن الاوسط أن يقول المستقرض المقرض بعد ما قرا المعاملة
كل عقالة وشروط كان متناقدا تركته ثم يقعدان يبيع المتاع وهذه المسئلة دليل على
جواز بيع الوفاء اذ لم يكن الوفاء شرطاً في البيع هذا اذا كان المتاع المستقرض فان كان
المتاع للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر الى أجل فان
المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم إن
المستقرض يبيع السلعة من أجبى بشرة ويدفع السلعة الى الاجبى ثم الاجبى
يبيع السلعة من المقرض بشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض فيبيعها
الاجبى من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بشرة والمقرض
على المستقرض ثلاثة عشر الى أجل وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض ساعة
بثلاثة عشر الى أجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجبى
ثم إن المستقرض يقبل البيع من الاجبى قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من
المقرض بشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه المقرض ثلاثة عشر
وتصل السلعة الى المقرض بشرة والمقرض وان كان مشترياً ما باع بأقل مما باع قبل نقد
الثمن الا أن ذلك جاز لتخالف البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجبى
فحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن موجب ويدفع السلعة الى
المستقرض ثم إن المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك التقدير يبيعها من
المقرض بما اشترى فتصل السلعة اليه ويتهاموا بأخذ الثمن ويدفعه الى المقرض فيحصل
المستقرض الى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة التي هي الهيئة التي ذكرها محمد
وقال مشايخ بل يبيع الهيئة في زمانها خبر من البيع الذي يجري في أموالنا من أبي يوسف
أنه قال العينة بائنة مأجورة وقال أبو جهم لمكان المقرض من الحرام فاضحيان في فصل
خير ما يكون فإرا من الراي من كتاب البيوع • (حم) لا بأس بالبيع القى به عليها الناس
للتخزين من الرأه • (عن) هي مكرهة وذكر القائل في تفسيره أن عند محمد مكره عند
أبي يوسف لا بأس به لو عند أبي حنيفة مثله قال الزهرى خلاف محمد في العقد بعد المقرض
أما إذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق فتنة في باب الكراهية فيما يتعلق بالثمن في
الاموال • قضى المدون الذين المزيل قبل الحلول أو مات فأخذ من تركه جواب
المأثورين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة بينهما الا بقدر ما مضى من الامام قبل
لنيم الذين اتفق به أيضاً قال نعم وقال لو أخذ المقرض المقرض والمراجعة قبل مضى الاجل
فلم يدون أن يرجع منها بمصة ما بقي من الامام (١) فتنة في المدائيات • رجل أقرض
عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلاً وأخذ فلم يستقرض أن يحسب ذلك من الاصل جواهر
الفتاوى في أوائل اكتماله (٢) كان يطلب الكفيل بالدين بعد أخذ من الاصيل
ويديه بالمراجعة شيئاً حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم يسأله أن قد أخذ فلا شيء له لأن
المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن فتنة في المدائيات • ولو أقرض على أن يؤديه
بالكوفة فهو وفاء (٣) خلاصة (٤) في الصرف • القرض الفاسد فيفسد المال

(١) وبه يفتى كذا في فتح القدير والمختار
ومما قيل القرض ذكرت في البرازية في آخر
الفصل الاول من البيوع وفي الثانية في
باب الصرف

كجميعه حتى لو استقرض مائة قبضة ملكه وكذلك اسائر الاعيان ويجب القيمة على المستقرض
 اورده هذه المسئلة في اخرى وهي ما اذا امر بشرائه القن بأمة المأمورة فعمل فالتن للامر
 * (قت) لم يجز قرض القمي كتاب وحطب وخشب وقصب وسائر الرابحين الرطب والقول
 اذا الواجب في القرض رد المثل وان لم يرد المثل فلهذا الجواز لم يجز عند المالكية وجوز
 الشافعي كما يجوز زبله الا في الجوارى وأما الخنازير والوحوش والرباحين الباسية التي تكال
 فلا بأس باستقرضها لانها مضمونة بالمثل ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الانتفاع
 الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت الملك كبيع فاسد اذا المقبوض بقرض فاسد
 كقبوض ببيع فاسد سواء جامع القسولين في الثلاثين * (م) استقرض ثورا بشور يعني
 استعار ثورا ليس ليعمل به يومه لغيره فوره فالت في حالة الاستعمال لم يضمن وما في الجامع أن
 استقرض الثور ليعمل به يومه لغيره فوره فالت في حالة الاستعمال لم يضمن وما في الجامع أن
 الحمل المزبور به ابن جماعة عن الشافعي استقرض قواكه كبل أو ورنانم قطع بصرى إلى أن
 يدخل الحديث الا ان تراضي على قيمته كن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم
 التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلد وعين محمد
 استقرض طعاما بالعراق ولفيه بكمه عليه فبقيته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه أن يرجع
 معه إلى العراق لاختدم وقال الشافعي عليه فبقيته يوم أقرضه وبشر عن الشافعي أقرض طعاما
 أو قصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخص يستوفى منه بكفيل حتى يوفيه في مكان
 الاخذ وقال الشافعي أبيع ما طلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة أفضى به وأقول فيها
 قول المطلوب وان كان قائما في يده ألزمه أخذه ولا أفضى بالقيمة بزانية في القرض من
 كتاب البيوع * رجل استقرض من رجل حنطة في خراسان ثم التقيا في كerman
 فلما قرض أن يطالبه بأن يخرج اليه أو إلى وكيله في خراسان أو أن يخرج اليه من قيمته بشيء
 خراسان في كerman أو أن يكلفه يئذل كفيل ليخرج اليه عند موافاقته أو موافقة وكيله
 بخراسان فان أي المستقرض دفع الكفيل اليه يجبه حتى يخرج اليه بخراسان أو يخرج اليه
 من قيمته بكرمان لكن يسهر خراسان وإن رضى المقرض بالقيمة وأبى المستقرض يؤاخذ
 بتسليم القيمة إلى المقرض وإن رضى أن يأخذ منه القيمة بقيمة خراسان فلما أن يؤاخذها حتى
 يخرج اليه في الموضوع الذي خصمه فيه من كerman هكذا ذكر وهو الصحيح والغصب كقرض
 في هذه الأحكام ذكر في المنتقى جواهر الفقه في الكفالة * رجل استقرض من
 رجل دراهم بخارية بخاري أو اشترى سلعة بدراهم بخارية بخاري فالتقيا في بلد لا يوجد
 البضاعة فيها قالوا يؤجل بقدر المسافة ذاهبا وجائبا ويستوفى منه بكفيل لانه ذو عسرة
 فكانت النظر إلى المسرة من صلح الخاتمة في الصلح في الدين * القدوري استقرض
 دراهم بخارية والتقى في بلد لا يقدر على البضاعة أن كانت تنفق في ذلك البلد فان شاء
 صاحب الحق أحله قدر المسافة ذاهبا وجائبا ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذه وان كانت في
 بلد لا تنفق فيه وجبت القيمة محتمصرا لتاريخه في الرابع والعشرين من البيوع * رجل
 أقرض من الناصري مبلغا قيمته سبعة مثاقيل فصد ثاريسا بوري وصدت سنون وتغير

تسهر التامسرى حتى صارت ثلثه ثمانية عشر به نار يسابورى فله أن يعال به بالنقد الذى
 دفعه اليه وان لم يوجد ذلك يجب عليه من النيسابورى من جواهر القشوى في الكفاة
 والمحوالة والقرض * استقرض فلوما فكسدت وضمنها درو التفرق في الصرف ان
 الدائن اذا استوفى من غيره زوفا فاقضتها ثم علم انها زوف يرد على الزوف ويرجع بالجداد
 شرح المجمع لابن مالك في فصل فيما يدخل في البيع تبعا لمقتضا * استوفى دينه دراهم
 فاقضتها ثم علم زوفا ثم يرجع بشئ معتد بها وعند أبي يوسف يرد على الزوف ويرجع بالجداد
 فتدفع في بيع النسيئة على أنه كذا من البيوع * ومن له على آخر دراهم جاد فاقضها زوفا
 ودخل يعلم ثاقفها او هل سكنت ثم علم فلا يس له نسيء وقد تمت استفاؤه عند أبي حنيفة ومحمد
 وان كان المقبوض قائما له أن يردّه ويرجع بمثل حقه (١) كافي شرح الوافي من مئة وثلاث
 البيع لمقتضا * قال اذا كان له على آخر دراهم جاد فاقضها زوفا وقال انقضاءه فان لم ترج
 فردّ على نفسه ولم ترج فله أن يردّها ولو وجد المشتري المبيع معيا فأراد أن يردّه فقال
 البائع به فان لم يشتر فردّه على نفسه فله أن يردّه فليس له أن يردّه (٢) والفرق أن الزوف
 لا تنصير ملكا للقبض بالجداد ما لم يجرزها وانه على التصور بروجها ورواجها أن يقبضا
 انسان بكن الجياد في شئ مبيع أو فضاء دين فلذا وجد القبول من ذلك ثم القبض لهذا
 قبله سابقا عليه اقتضاء واداء لم يوجد القبول لم يصير ملكا فكأن كان الزوفا كما كان
 فانه انما يمتد اذا دخلت في ملكه ولم تدخل بعد خرواها انما تصرف في ملك الغير وفي فصل
 الغيب المبيع ملكه وامساع الرد كله معقبا بالتصرف فيه فانه دالة الأرض وأمر البائع
 ببيعها ووعده القبول اذا لم يشتر باطل لا يلزم شيئا (٣) قال ومن له على آخر جاد اذا قضى
 زوفا لم يعرف فاقضتها فردت عليه بسبب الزيادة فان كان علم حين انقضاءه انها زيفة فليس له
 أن يردّها على الاول والاقله أن يردّها على الاول سواء ردّ قضاء أو رضيا بخلاف المبيع اذا
 ردّ بغير قضاء حيث لا ردّ على بائعه لانه انما امتنع الردّ على لان الردّ بغير قضاء جعل بها
 جديدا في حق الثالث وهو البائع الاول وهما لا يمكن أن يجعل لها جديدا لانه لا يعلم
 الردّ لما قلنا ان ملكه متعلق بالتصور بما لم يوجد ولا يبيع بدون الملك من دعوى القاعدية
 * أخذ دراهمه من عليه وأقضى بها الساقط ثم وجد بعضها زوفا قال ضمان على الناقد
 ورد على الدافع وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوقعه قال قول قول القاضي (٤) لانه
 ينكر أخذ غيره هاو هذا اذا لم يقصر باستنفا حقه من الجداد فان كان أقصر لا يرجع ان
 أنكر الدافع أن يكون ذاهو في أواخر السابيع من قضاء الزاوية * ولو أمر خذ طاله
 أن يقدر فلان عنه ألف درهم جسد فقفده ألما نهج عا وغتله لم يرجع الا بمثل ما أعطى
 لانه لم يرجع بحكم الاقراض ولو كان المأمور كقبض لا يرجع بألف جديدة لانه يرجع بحكم غلظه
 على ذمة الاصيل (٥) منية المفق * المديون اذا قضى الدين أجودوا عليه
 لا يجيبون الدين على القبول كما لو دفع اليه أنقص مما عليه لا يجيب رب الدين كما لو أعطاه
 خلافا لجنس وقد كرر في بعض الكتب أنه اذا أعطاه أجودا عليه يجبر على القبول عنده
 خلافا لشرع والصحيح هو الاول ولو كان الدين مؤبلا فضاء قبل حلول الاجل يجبر على

- (١) وان علم فلا نسيئة انقضاء وليس له ان
 قائما أن يردّه لانه امسقط حقه في الجلود
 كالمبيع في القاعدية
 (٢) سئل عن له على آخر دين من الدنانير
 أو النضة دفعه له وشرط أن لا يرجع ران
 لا يردّها عليه فراجعها اليه بض وبقى
 البض هل له أن يردّه أجاب نعم له ردّه كذا
 في فتاوى ابن نجيم في آخر القواعد
 (٣) والمسلتان مذكوران في الصلح عن
 الدين من الضمان والتاخير خاتمة في خيار
 الغيب نقلها من القنية والمقتضيات
 (٤) كذا في الفصل السادس من اجارة
 الخلاء وقد تقدم في كتاب الاجارات
 (٥) مرما ياب هذه المسئلة في كتاب
 الوكالة دلائل في النعيان القاعدية

القبول وان أعطاه المسديون أكثر مما عليه ورنما كان الزيادة تخرج بين الوزنين جاز
وماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال انه مباشر الأعيان
هكذا وزن مجهول على ما إذا كانت الزيادة زيادة تخرج بين الوزنين وأجسوعا إلى أن الدائن
في المائة يسير يجرى بين الوزنين وقد زاد الدرهم والدرهمين كثيرا لا يجرى واختلاف في نصف
الدرهم قال أبو نصر الدوسي نصف الدرهم في المائة كغيره على صاحبه فان كانت الزيادة
كثيرة لا تخرج بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة رد الزيادة على صاحبها وان علم المديون
بالزيادة فمطاع الزيادة اختيارا لم تحصل الزيادة للقاضي ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة
أو مصحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والتابع ويكون هذا هبة المشاع
فما يحصل القسمة وان كان المدفوع مصحاحا يضره التبعض وعلم الدافع والتابع جاز ويكون
هذا هبة المشاع فما يحصل القسمة فاحضيان في أوائل باب الصرف (جن) رب الدين
اذا طهر اجتنس سقته من مال المديون على سقته فله أخذ بغير رضاء ولا يأخذ الجيد بالرد
وله أخذ الردي بالجيد ولا يأخذ خلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعن أبي بكر الرازي له
أخذ الدنانير بالدراهم وكذا أخذ الدراهم بالدنانير استحسانا لا قياسا ولو أخذ من الغرم غيره
ودفعه إلى الدائن قال ابن سلقه وغاصب والغرم غاصب الغاصب فان ضل الاستحسان لم يصير
قصاصا بدينه وقال نصر بن يحيى صار قصاصا بدينه ولا يأخذ عين له وبه يفسق (١)
ولو غصب جنس حصه من المديون فقصه منه الغرم فاختار هنا قول ابن سلقه قسمة في كتاب
المداينات رجل أخذ دراهم المديون ودفعها إلى الدائن قال نصر لا يصح لأنه كالمدين
وعليه العتوى كذا ذكره في غصب الواقعات من غصب القاعدة ملغضا وفي جمع البخاري
أخذ غير الدائن من مال المديون قد رد الدين ودفعه إلى الدائن ان كان مأخذه من جنس
الدين فاختاره وفيه قول نصير ان كان من غير جنسه فاختاره قول ابن سلقه ضمانات فضيلة
في ضمانات غاصب الغاصب والمحال من البواب أن صاحب الدين اذا استهلك شيئا من مال
المديون فان صح كان من جنس دينه بصير قصاصا بدينه وان لم يتقاصا وان لم يكن لا يصير
قصاصا وان استهلك شيئا من ذوات القيم لا يصير قصاصا بدينه ما لم يتقاصا (٢) عمادية
في بيع الوفاء وفي وكالة البرازية لا زوج عليه دين وطلت النفقة لا تقع المقاصة بين
النفقة بلا رضا الزوج بخلاف سائر المديون لأن دين النفقة أضعف ضار كاختلاف اجنسي
فتابعه ما إذا كان أحد الطرفين جديدا والاسترود لا يقع المقاص بلا تراش عند رجل
ودعة ولقد وقع عليه دين من جنس الودعة لم يكن قصاصا بالدين حتى يمتد بعد الاجتماع
لا يصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبض وان فيه يكتفى الاجتماع بلا تجديد قبض فتقع المقاصة
وسكن المقصوب عند قيامه في يد رب الدين كالدوية (٣) انتهى اشياء في المداينات
وفي الفتاوى وجب له عند رجل ألف درهم ودية وعلى المودع رجل ألف درهم دين
فدفع المودع الوديعه إلى الغريم المودع فقامودع الغريم ان شاء أجاز القضاء ولا شيء له على
المودع وان شاء ضمن المودع فأخذ منه القموصل المودع لرب الدين لأن المودع ملاك الوديعه
بادا الضمان سابقا على الدفع إلى الغريم وتبين أنه قضى دين القسرين ماله بغير أمره فيكون

(١) كذا في النفاضة في ابراء القاصية

والمديون من كتاب القصب

(٢) سئل عن رجل له دين على آخر

فطالبه فوجد مدهم ثوبا فاخذ منه وقال

لا أعطيك حتى تعطيني حتى وذهب به ثوبا

له المديون بعد مدينه وطلب ثوبه منه

فأدى له هلاك هل يكون حكمه حكم

الره ويكون مضجعا عليه من دينه أم لا

أجاب نعم بملك هلاك الرهن مضجعا عليه

كذا في فتاوى ابن القيم في الرهن

(٣) ونحو هذه المسئلة في كتاب الوديعم

نقل عن وكالة البرازية

مستعرا وأشار بمجد في كماله الاصل الى أن المودع ضامن يدفع الوديعة الى غريم صاحب الوديعة وصورة ما ذكر في كتاب الكفالة رجل دفع الى رجل الوديعة وقال له ائض بهذا ما واجب لفلان على من الدين ولا تدفعها الا بمحض من فلان فدفعها اليه بفرض حضر من فلان كان ضامنا ألا ترى أن مجدا ضمن الوكيل الدراهم مع أن الدراهم أمانة في يده وقد دفعها الى غريم صاحب الامانة ذخيرة في الثاني من المدائيات قضاء الدين طريقه المقاصة حياته أن ما يقضيه رب الدين يصير مضمونا لانه يقضيه لنفسه على وجه التملك ورب الدين على المدينون مثله أي مثل ما في ذمته فلتشأن قصاصة وقد تحققت بمجرّد البيع لان نحن العبد أمر الدين يكون قضاء عن الاول وانما كان طريق قضاء الدين المقاصة لان قضاء الدين حقيقة لا يتصور لان القضاء يصادف الدين وحق صاحب الدين وصف في الذمة ولذا قالوا المدينون تقضى بأتمالها (١) غاية في آخر كتاب الاعيان * (ش) طلب دينه العشرة من المدينون فأعطاه المامن المحظية ولم يمسها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو يسع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان الدين ديني يمسها معلوما لتكون يسعا بقدر قيمتها من الدين والا فلا يسع بينهما قضية المدائيات * (ج) قضى دين غيره لتكون له ماعلى المطلوب فرضي جائز وفي (ط) و (ح) بخلافه (٢) وقال ولو أعطى الوكيل بالبيع الأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري عن أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا أقاسم أو يرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حله من المجل المزبور * وفي الذخيرة صالح الوكيل الأمر على حله جارية بيعها عن أن يكون الثمن للأمر على المشتري لا يجوز الصلح ولو أن الوكيل قضى الأمر الثمن الذي له على المشتري ولم يشترط في القضاء أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري الوكيل فله هذا القضاء لا يجوز وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلا أيضا (٣) تارة ثانية في الوكالة في الفصل المزبور * وفي العيون ميت عليه لا شرأ له وله على رجل ألف فأدى الرجل دين الميت الى دائمه بقبر أمر وصيه أو وارثه قال محمدان قال للدائن حين القضاء خذ هذا الألف الذي على فلان الميت عن الألف الذي لك عليه برئت ذمة الميت ولم يكن الوصي أو لوارث مطالب بمدين الميت بالآلف وان لم يقل ذلك فصح ذلك تبرأة ذمة الميت وبيع عليه دين الميت على حله حتى يكون الوصي أو لوارث مطالبته بالدين لانه فاض دينه بماله متبرع بقضائه وبه لا يقطع عنه دين الميت ضمانات في مسائل نصرت الوصي * (ش) اذا كان على الميت دين وللميت دين على رجل سكن المدينون الميت أن لا يقضى دينه عالم بقصر الدين الميت لان مدينون الميت لا يبرأ بدفعه الدين الى الوارث حال قيام الدين على الميت في الثامن والعشرين من القصولين * (ص) تبرع رجل بأداء دين بدار ضامن عليه صح وكذا لو قبل المخلو بغير أمر المصيل برضا المخلو له صح ولو تبرع بدين ثم انقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضى اذا تبرع بضمنا دينه ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه وبيع للقاضى مثله ولو تبرع به ثم خرج من المهرية برزهم أو أخرجه نصفه من المهرية بطلاق قبل الدخول

- (١) معنى قضاء المدينون بأمر الهاء على فاعه قوله أن الدين يصنف ثابت في الذمة وهذا الوصف لا يزول عن الموصوف فأذا انصف الدائن حال كونه آخضا ما أعطاه عن المدينون برئ منه وخلص من المطالبة بطريق المقاصة كذا وجدت فقط بعض العلماء على
- (٢) لانه يكون قلبك الدين من غير من عليه الدين على
- (٣) تجيء هذه المسئلة في كتاب الوكالة بتقلاص الاشياء بطريق النقل من القضية وذكر ما يناسبها فيه أيضا بتقلاص التنازلية ونورالعين هم

يرجع الى ملك التبرع و~~كذا~~ المتبرع بالنقن اذا اتمتع السبع رجع بالنقن في الرابع
والثلاثين من الفصولين • (ع) تبرع بقضا الدين على انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب
على وجه الاسقاط فله تبرع أن يرجع عليه بما تبرع قسمة في المدائنات • اذا
تبرع انسان بقضا الدين بغير أمره ثم ظهر أن لا دين يعود الدين الى ملك التبرع خزانة
المعتن في آخر فصل في التبرع من البيع • ولودع المديون الى الطالب ليقضه فله
في يده كثبت في الفصل الثاني عشر من كتاب الغصب أنه يهلك على المطلوب من رجوع
المتاوى الكبرى في البيع • أعطى المديون دينه من الدائن حيث أخذ العوض
الطريق يأخذون أموال المسافرين فأراد الدائن أن لا يأخذ منه ليس بذلك لأن المديون
حيثما قدر على الاداء فله أن يؤدى كذا ذكر عن ابراهيم بن يوسف • قال القاضي أبو الليث
وعندي أن اللصوص اذا استولوا عليهم فله أن يتجن من القبض لأن المال صار في أيدي
المحوص الأرى أن الكفيل بالنفس اذا سلم في مقاضاة أو في موضع لا يقدر المكفولة
على استيفاء حقه منه لم يصح تسليمه وكذا الغاصب اذا سلم المقصوب الى المالك في موضع
يخاف عليه لم يصح تسليمه حتى كان للمالك أن لا يقبل واذا لم يقبل لا يبرأ الغاصب عن
المقصوب وبشروط القسمة يبقى ذخيرة برهانية في كتاب المدائنات • (ق) يبيع للمديون
طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هوروق الكتاب ولومات الدائن بعد
الاستيفاء وبقت القبالة في ورثته فلم يدون طلبها منهم ان كانت الكاغدة مملوكة له وان
كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذا جدد القبالة ولا بد في بيان
صحة دعوى المبالة من بيان قدوا الكاغدة وصحتها بيان قدرا المال المكتوب فيها قسمة
في أوائل كتاب المدائنات • (ش) قال المديون بعشرة للدائن أعطى القبالة وخذم في حجة
فأخذها منه ودفع القبالة من غير صلح جرى بينهما لا يسقط حقه في الباقي في باب ما منع به
البراءة من مدائنات التمنية • قال المديون وفي يده قبالة عشرة دنانير بغير دينار بدء الله
بتوهم (١) يبرأ عن الباقي وبه يبقى جامع الفصولين • وجعل أو رد الى بعض التبار
من وجعل سفينة فأعطاه التاجر بعض المال وبني البعض هل يكون لصاحب السفينة أن
أن يطالب التاجر بأداء ما بقي قال روجه الله ان كل كتاب مال قبل المكتوب اليه فكتب
اليه أن يدفعه الى صاحب السفينة فأقر المكتوب اليه بالكتاب وأقر أن المال دين عليه
للكاتب يجبر المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقض المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا
لم يقض أن المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا أقر المكتوب اليه أن لصاحب السفينة ديناً
على الكتاب ونقنه لصاحب السفينة فبعض ختمه وبوخذه فاضحيان في كتاب
الكمالة • والمقرض لو نجسه كل شهر ثم جمع فذلك جامع الفصولين • والمقرض في حجة
تأجيل القرض أن يجبل المستقرض المقرض على آخر دينه فأجل المقرض ذلك الاجل
مدة معلومة فانه يصح حتى ليس له أن يطالب المستقرض بدونه اذا لم يبرأ أو برأه فله
في رواية وبراءة المطالبة في رواية وليس له أن يطالب ائتمان عليه قبل الاجل جامع
الفصولين في الرابع والثلاثين • (رس) قال الدائن للمديون بعد المطالبة اذهب وأعطى

(١) أعطى خمسة دنانير أعطى القبالة
ترجمة 7

كل شهر عشرة قليس تأجيل لأنه أمر بالاعطاء (ط) ما يدل على أنه لو باعها على
سنة على أن يؤدى اليه كل شهر كذا صبح البيع من شروط انصاف • قال أى المدين
سر الدائن لا أقر بمالك حتى تؤخره حتى أوقفه فقبل أى التأخير والخط لأنه ليس بمكر
عليه أى الدائن حتى أنه بعد التأخير لا يتمكن من مطالته وفى الحال لا يتمكن من
مطالبة ما حاط أبدا ولو أعل أى ما فاه سرا أخذنا لا تأى أخذ المالك من المتز فى
الحال بلا خط وتأخير دورى باب الصلح • ماتت المرأة والمهر على الزوج تأجيل سائر
الورثة شهرا فلو لمسم أن يطالبوه قبل الشهر أم لا أجاب نعم لأن التأجيل قبل مدة العقد
فليس بدعى قضاء العقد كان زيادة وقضاء العقد قضاء المعقود عليه ولم يرق لأبى أنه لو أجل
فى الفنى بعد هلاك المبيع أو زاد فى الفنى أو فى المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع
أو المشتري والمبيع قائم لهذا قاعدة فى كتاب الدعوى • والتأجيل ثلاثة أشهر
تأجيل بأيام أو شهور أو سنين معلومة وأنه صحيح إذا قبل المطلوب والاغلا والمال حال
وتأجيل إلى أجل مجهول جهالة متقاربة كالمصداق والديان والجداد والنور والمهرجان
ومهرهم فصمم التأجيل وإن كان البيع بهذه الأجل قاعدة السكن التأجيل فى الفنى إلى
هذه الأجل جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاحشة كالأجل إلى يوم الربيع أو طهر
السماء أو قدوم الحاح أو قدوم شريكه من سفر وغوفا لأجل باطل والمال حال فى
باب ما يتعلق بالأجل من مدائن القنية • صح تأجيل بدل المستفاد دواهم كان أو دواير
أو غير ذلك وقال زفر لا يصح جامع الفصولين فى الرابع والثلاثين • ولو كان له على آخر
ثمن مبيع بقوله فجمعا على أنه أن أخر عليه فجمعا فالأجل عليه حال فلا امر كاشطر جمع
المتاوى • وبطل له على رجل ألف درهم فرض فصاله على مائة منها إلى أجل صمم الخط
والمائة حال وإن كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة إلى الأجل فاحضن فى
الصرف من كتاب البيوع • من عليه الدين المؤجل إذا قضى المال قبل حلول الأجل ثم
استحق المقبوض من يد القابض عاد المال مؤجلا لأن الأجل ماسقطه هامة مقصودا إنما
سقط حكم القضاء من قبل له الأجل وفى التتقى من محمد وبطل له على آخر ألف درهم حال
فقبل له رب الدين أن دفعت إلى غدا خمسة مائة فخالصه ما الأخرى مؤخره عتلت سنة
وإن لم تدفع غدا خمسة مائة فالأجل عليه على حالها فهذا جائز (١) ذخيرة فى أول كتاب
المدائنات (حسبش) قضاء قبل أجله برى وليس للطالب أن يأتى القول • (ثمن)
ولوردة بالزينة عامر وجلا ولو اشترى منه شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعيب فبعض عاد
الأجل ولو قضا لا لا يعود ولو كان بهذا الدين كميل لا تعود لكافة فى الوجهين فى آداب
ما يتعلق بالأجل من مدائن القنية • عليه مال مؤجل فخالصه حال أو قال
أو أبطلت الأجل أو قال تركت هذا الأجل فهذا كله حال الأجل وبصير المال حالا ولو
قال لأحاجة فى الأجل أو قال برئت من الأجل فالأجل مؤجل على حاله (٢) قبل
المسئلة المذكورة • ولا يجوز أن يرضى بدين يرضى بدين بغير القرضاء ودين بعض (٣)
سواء كان الدين فى العصة أو فى المرض الاما استقرضه فى مرضه ولو اشترى شيئا فى مرضه

(١) مثل من رجل عليه دين آخر مفسد عليه فى غرض كل شهر قد راعى ما أو أشهد
عليه أنه أقره فى الشهر ودخل من
الثانى نفسه ولم يوف قطعه كان لاحق
عليه فى القطر ويكون المال حالا فهل
الانتهاء صحيح ويعمل بموجبه أم لا
أجاب نعم الانتهاء صحيح كذا فى فتاوى
ابن تيمية ع
(٢) كذا فى خزانة المفتين فى اقرار
الريض ع
(٣) الآن يكون استقرض فى مرضه
ألفا ورضى أو اشترى شيئا على قيمته وقضيه
ثم قضى القرض وقد عمن ما اشترى فإن
ذلك يجوز بطل القرضاء كذا فى خزانة المفتين
فى اقرار المريض ع

(١) وكذا في القبولين في اقرار المريض من أحكام المرضى وذكر في الهداية وكذا في الخلاصة والبرازية في اقرار المريض مع التصيل بعد

فيجوز قضائه خزنة الاكل (١) في اتركاب الاقرار • وجعل مات وعليه دين زيل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحة الاتب التي كانت لي عليه وغرماء الملت قالوا لا بل قبضت في مرضه الذي مات فيه وليس في المداينة فيما قبضت منه قالوا ان كانت الاتب المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاختلاف في قبض الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض ولو كانت المقبوضة هالكة لاشي الغرماء الملت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايجاب الضمان في اقيام الاتب هو يدعي نفسه سلامة المقبوض والغرماء يتكبرون ذلك وقد اجمعوا على أن المقبوض كان ملكا لملت فيصلح الظاهر شاهدا لهم وبعد ذلك المقبوض حاجبة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهدا لهم فاضيان في اواخر الروايات

• كتاب الكفالة وفيها فصول •

• الفصل الاول في الفاظها وما يكون كفالة وما لا يكون •

وفي التفرقة الفاظ الكفالة كل ما يثنى عن العهدة في العرف والعادة في الثاني من كفالة التامارية • وفي فتاوى التفرقة • لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان انا أدفعه لك انا اسلمه لك انا اقبضه لك لانه يكره كلاما في حكمه بل لا يدل على الالتزام بان يقول كفلت أو عتقت أو على أو الى وفي فتاوى الامام خالي لو قال مغبرا لا يكون كفالة انا لو قال تملقيا يكون كفالة فيكون ان لم يؤد فلان انا اؤدى يصح في الاول من الخلاصة والبرازية • وجعل عامل انسانا فقال له الفارسية من تراك كطالم أو قال اترك كطالم كتم فقال رجل اذن (٢) لا يثبت الضمان بهذا اللفظ المجرى الا ان يضم اليه شيء يعتبر عن الكفالة جواهر الفتاوى في الخامس من الكفالة • وجعل قال يقوم عرجه شمارا اترك فلان يدبر من (٣) قالوا هذا كلام باطل لا يلزمه شيء (٤) فاضيان في الكفالة فيسئل مسائل الستة • قال اترك لي بنفس هذا الموقال اترك لي بمعاطيه فقال كفلت تمت الكفالة فاضيان في اواسط الباب الاول من الشكاح • طلب من غيره قرضا فلم يقرضه فقال لرجل اقرضه ف اقرضته فانا ضامن فأقرضه في الحال من غير ان يقبل منه له صريحا يصح وبكفي هذا القدر برأيه في الفصل الاول من الكفالة • رجل قال لا تخر ادفع الى فلان ألف درهم على أن يضمن لها والمدفوع اليه حاضر يسمع هذه المقالة فدفع قال لا تخر قرض لا ادفع على الامر والقابض وكيل القبض وليس للمأمور ان يأخذها من القابض ولا امر ان يأخذها بعنه من القابض وانما قال في الكتاب والمدفوع اليه حاضر يسمع لان المدفوع اليه يصبر وكلام الامر بالقابض والوكلة لا تصح قبل علم الوكيل فتستمر حضرته وجماعه فلو استعملها القابض يضمن ولو هلك في يد منتهك امانة وكذا لو قال اعطه ولو قال اقرضه على أن يضمن والمدفوع اليه حاضر يسمع فدفع فهو قرض على القابض والامر ضامن ولو قال القابض أعطني أن فلا نأضمي وذلك لرجل حاضر يسمع فقال تم فهو قرض على القابض والامر ضامن في اواخر السامع من

(ترجمة)

(٢) من أين املك أو قال من اطلبك فقال لرجل في

(ترجمة)

(٣) كل شيء ابنى عليكم من فلان فهو على

(٤) ولو قال انجبه ترا بر فلا نسب من بهم (الشيء الذي لا يملك على فلان انا

أعطيك) لا تكون كفالة في البرازية في نوع في الفاظ

في

(ترجمة) (١٧) جواب مالك عليه علي "أما أقول الجواب عنه أولي مني لك عليه علي" (ترجمة) (٢٤) التي التي علي فلان أنا أقول الجواب عنه (٣) ويزعم بالآول في كفاية الميتة والفتاوى الصغرى والفتحة بعد (ترجمة) (٤) أنا أن أقول علي أن أحضر فلا تجواب مالك علي" (٥) هذا الإجماع (٣١٦) يتصل عن الغائب في الجلس رجل فأن قيل أو تأمل الفصول من

الطالب بأن قال نعمين فقلنا وأضحى قلنا فقلنا قد فعلت بتوقف على إجازة الغائب ولكن قيل أن يخرج عن الكفاية قبل إجازة الغائب كذا في الخلاصة بعد (٦) وفي تصحيح القدوري الشيخ قاسم بن قنلو هذا الخبر وقوله حاشية المحرر في التفتي كذا في تلخيص الجامع الكبير على ما في الدرر بعد

(٧) وفي كفاية الأسرار القدوسي الكفاية لغائب لا تتوقف على إجازته حتى يقبل عنه حاضر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أترى يصح نحن شايعة من يقول يصح فأما فيهم من يقول يصح متوقف على إجازته ونظاهم الراوية يدل على القول الأول لأنه ذكر في الأصل أنها إجازة على الفصول الأول والجواز أن ياطلقه محمد على التألف والموافق فيسببه محمد باطلا لأن يصح بعد

(٨) وأما الاختلاف بعد ما قدم الطالب فقال أردت به الإقرار بكفاية وجهه فيها بطلب وقبول وقال الكتبيل لا يردت بها الإنشاء وما أردت بطلان الإقرار فقال قول الطالب فهذه المسئلة انما تأتي على قول أبي حنيفة ومحمد فأما قول أبي يوسف فالكفاية صحيحة على كلامه على جلي الإقرار أو على الإنشاء كذا في الخامس عشر من كفاية التائراخانية بعد

(ترجمة) (٩) أناضت وقيل علي أن أيسع بسائنه وأعلى لك هذا المال وأقاله قبلت علي أن أعطيك هذا المال من تركته (١٠) وفي الأول من كفاية البرازية وأن ضمن علي أن يسع مال نفسه ووفيه هذا المقدار أيسع ويحجر على البيع وقضاء المقدار بعد إذا كفل بالدين على أن يسلم من مال أصيل قال بعضهم لا يسع وقال بعضهم لا يسع ويجب الملازمة عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كفاية السراجية بعد

الاستروشي • وذكر من السلام جواب مال بورين أو جواب كوم وهو حرة ترابري اديرمين (١) لا يكون كفاية أخيه ترابري لانت من جواب كوم (٢) فهو كفاية بحكم العرف ولا (٣) الذهب الذي ملك في فلان زمن قبول كن لا يكون كفاية وقد ذكرناه من المجل المزبور • وفي أجناس الناطق إذا قال لك عندي هذا الرجل أو قال لي أو قال دعاه لي فهذا كله كفاية من المجل المزبور • وأما إذا قال هدي فنفق أن يكون كفاية وإذا قال أخيه ترابري لانت من جواب كوم أن هذا كفاية بحكم العرف وكان الشيخ الإمام عليه السلام يفتي بأنه لا يكون كفاية وكذا كان يسق في قوله جواب مال بورين أو جواب مال قومين يكوم أنه لا يكون كفاية وعن القاضي الإمام وكن السلام على السفي أنه قال إذا كان كسوم من فلان كس را حاشير شوام كرو جواب ان مال بورين (٤) أن هذا إذا لا يكون كفاية في الثاني من كفاية التائراخانية (ج) قال لا تتركفل مني بماعلي من الدين فقال فليكن وكب في القباة تكفلت فقلنا ابن فلان هذا القدر المذكور في هذه القبالة ولم يتلف به ليس للدين أن يطلبها به ولا تصح هذه الكفاية وان قبل الدين الخط وأشهد على نفسه في الصورة الأولى لا يصح أيضا • (ب) كفاية الكفاية في الخط بعد ما طلب الدين كفاية وان لم يتلف بها فتسبب أو اكل كتاب الكفاية • إذا كان المكتول له غائبا فهو باطل خلافا لثاني (٥) وأجروا أم لو أخير عن الكفاية حان غيبته يجوز ولو كان المكتول له غائبا فتسبب أو إجازة الطالب وهو حاضر جاز وان قيل عن الغائب في المجلس قابل وقوف وان لم يقبل عنه قابل بطل عندهما (٦) وفي بعض الكتب أن الفتوى على قول الثاني (٧) ولو قال الطالب أشد من الكفاية حال غيبته المكتول له أو جاز وقال الكتبيل كان أننا ما نقول للطالب (٨) في الأول من كفاية البرازية • قال محمد في الأصل أنا كفي بكل ما يقتره فلا نفاذي المكتول له على فلان مالا فأنكر لحاق فتسبب وقضى عليه ما مال لا يصبر كفاية ولو كلفنا أقرا من كل وجه لصار كفاية كذا في الجامع الصغير فقاضيان والقرواند الظهيرية نهاية في المتن في باب عتي أحد العبدین • (الناييع) ولو قالت الورثة المرض شفا الناس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك من الورثة والمريض عقيب لم تصح الكفاية ولو قالوا ذلك بعد موته تحت وفي رواية أخرى فهو كذا ليس في مرضه وان لم يطلب المريض منهم وقال أبو يوسف الكفاية جائزة في الوجهين جميعا تائراخانية الأول من الكفاية • (فنج) أنه على أشعر عشرة فطالبه فقال رجل من شعبان كرم وبذيرتم كفاية بور افروشم وابن مال شوههم أو قال لا يشرتم كما كان مال اختر كذا فيهم (٩) لا تصح الكفاية ولو شافها لي بيع ماله تصح حتى لو باع بمره ذلك المقدار ويحجر عليه قننه من باب تعليق الكفاية وكذا في الأول من كفاية البرازية • ضمن أقال علي أن يوتيه من عن الدار هذه فلم يصح الاضمان على الكتبيل ولا يلزمه بيع الدار في الثاني (١٠) من كفاية البرازية وكذا في الخلاصة • كسلف نفسه وسله إلى طالب المورث فلازم الطالب المأخو بفضال الكتبيل دعه وأما على كذا في فتاه فهو كتبيل بنفسه يقبل منه وهو ترك

الملازمة عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كفاية السراجية بعد

(ترجمة)

(١) قلت علي أن أحضر لك قفلا أو

قال ابدلنا عندك علي

(٢) وفي الثقة عن أبي يوسف أنه كتب

إلى أبيه في ثلاثة أيام وهو أبوه يعرفه وأتفق

أنه أدامت المدة المذكورة فالغرض

يخرج من الكفالة وكذا في الصغرى

وفي آخر الفصل الأول من الورق الجسنة

وإذا كفل عن إنسان مالا أو نساء إلى شهر

فقال بطل به بعد مضي الشهر قال بعضهم

يصير كفلا لأن شهره لا يزال في الشهر

أصح

(٣) وفي الظهيرة أنما يقع الطلاق بعد

انقضاء المدة على قول آخر

(٤) وفي السراجية وهو الأصح وفي

الصغرى وبه يقتضي كذا في السادس من

التاسعة وكذا في التنية

(ترجمة)

(٥) قال قلت الكفالة بمن فلان عشرة

أيام

وفي الحديث لو قال أنا كفيل بنفس فلان

في عشرة أيام وإذا مضت العشرة قالنا

بري منها قال محمد بن الفضل لا يطالب

بهذه الكفالة في العشرة ولا بعد ذلك

في الفصولين لا يتحقق فهو قفلا بل

(ترجمة)

(٦) ولو قال في عشرة أيام

(٧) وهذا الحديث أنا أنتمني على ما قال عامة

الشافعية لا يصير كفلا في الحال وهو

ظاهر الرواية لا على ما قاله أبو جعفر (م)

(٨) وقوله لا غنى في السر خشي أنه به

كفلا صلاطيا لا طاليا وبه يقتضي من أوائل

كفالة التنية

اللازمة ولولم يزل ينبغي أن لا يكون كفسلا لا فصيح الكفالة لا لقبول الطالب ولو قال
 خلت حديدي على أن أو أفكاه تكون كفالة بنفسه احتصاصا ولو قال على أن أو أفكاه أو
 أن أفكاه فهو كفل فعل هذا القول يترفع كقولنا بمراسم أو قال أوردن فلان يزدك
 فور من (١) فهو كفل جامع القصولين في الكفالة الفاسدة وفي المتن عن الحسن إذا
 قال لن يلزم غريمي خلت حديدي أنا أو أفكاه ما إذا لم يكن كفالة بنفس ولو قال خلت
 حديدي على أن أو أفكاه ففي القياس كذلك وفي الاحتصاص يكون كفالة بنفس تاسعة
 في التام من الكفالة • وإن كفل لمر أو قبل نفقة كل شهر لم يكن كفسلا لا نفقة شهر
 واحد وعند أبي يوسف إذا كفل نفقة كل شهر فكان كل شهر كان على الإحصاء وكذا القول
 رجسلا لمر أو تزوج فلا نعلي أي شمس نفقت كل شهر كان على الإحصاء ولو
 قال الكفل كفلت لمر عن زوجة نفقة سنة كان كفسلا نفقة السنة وكذا القول كفلت لمر
 النفقة أبدا وما عاشت كان كفسلا مادامت في نكاحه وإذا كفل إنسان نفقة شهر أو سنة
 فطلبها لزوجها أبدا أو رجعا بل أخذ الكفيل بنفقة العدة فاضطران في باب النفقة (م) (ع)
 قال لا امرأته مادامت حية ودمت حيا فنفقتك على صمغ (م) لا يصح حتى يقول قال نفقة
 التي تجب علي أي فعلية قنية في باب ما يصح من الضمان رجسلا كفل بنفس رجسلا إلى
 ثلاثة أيام ذكر في الأصل أنه يصير كفسلا بعد الأيام الثلاثة وجعل يترفع ما لو قال لا امرأته أنت
 طالق إلى ثلاثة أيام قال الطلاق بقية بعد ثلاثة أيام وعن أبي يوسف أنه يصير كفسلا في الحال
 (٢) وفي الطلاق يقع الطلاق في الحال (٣) أيضا وقال القاضي أبو جعفر يصير كفسلا في
 الحال قال وذكر الأيام ثلاثة لتأخير المطالبة إلى ثلاثة أيام للتأخير الكفالة ألا ترى أن
 هذا الكفل لو لم تقص المكفول عنه قبل الأيام الثلاثة يغير الطالب على القبول وما ذكر في
 الأصل أنه يصير كفسلا بعد الأيام الثلاثة أراد به أنه يصير كفسلا مطالبا بعد الأيام الثلاثة
 وغيره من المشايخ أخذوا بظاهر الكتاب (٤) وقالوا لا يصير كفسلا في الحال فإذا مضت
 الأيام الثلاثة قبل تسليم النفس يصير كفسلا أبدا لا يخرج من الكفالة ما: بسم فاضطران
 في أوائل الكفالة (ع) قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس ولو قال كفلت بنفس من
 هذه الساعة إلى شهر يبرأ بمعنى الشهر بلا خلاف وكذا القول على أي يرى بعد الشهر قال
 يترفع عن فلان رادد روز (٥) يصير كفسلا الحال ويبرأ بمعنى العشرة ولو قال نادد روز
 (٦) يصير كفسلا بعد العشرة (عده) كفل نفسه إلى شهر على أنه يرى بعد الشهر فهو كما
 قال في السادس والعشرين من الفصولين • ولو أراد أن يكفل نفسه إلى شهر ولا يصير كفسلا
 فالحال (٧) على ظاهر الرواية أن يقول كفلت بنفسه إلى شهر على أي يرى بعده لا يصير
 كفسلا أصلا لا يصير كفسلا الحال في الظاهر لأنه يصير كفسلا بعد طأ شرط أنه يبرأ بعده
 بطل أصلا في الثلاثين من الفصولين • ولو قال كفلت بنفس فلان شهر أو ثلاثة أيام لم يذكر
 عهد هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ في حال بعضهم هذا وما لو قال إلى شهر أو إلى
 ثلاثة أيام أو سواهم منهم من قال بأن في هذه الصورة يطالب الكفيل في المدة ويبرأ بمعنى المدة
 والله مال الإمام عبد الواحد الشيباني (٨) في السادس من التاسعة وأنه ذكر في الأصل

أن لو قال كملت بنفس فلان شهر راجح يكون كفيلا أبدا فاضيفان في الكفالة

• (الفصل الثاني فيما يصح منه الكفالة وما لا يصح وما يصح من الكفالة وما لا) •

اعلم أن الأعيان بالنسبة إلى جوار الكفالة بها تنقسم بالقسمة الأولى إلى ما هو أمانة ولا تضمن كالوديعة والمستعار والمتأجر ومال المضاربة والشركة وإلى ما هو مضمون ثم المضمون ينقسم إلى ما هو مضمون بغيره كالبيع والمروهن وإلى ما هو مضمون بنفسه كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمضروب والكفالة فيها كلها أمانة تكون بدونها أو بتسليمها فإن كان الأول لم تصح الكفالة فيما يكون أمانة أو مضمونا بالغير وتصح بما يكون مضمونا بنفسه عندنا وإن كان الثاني فصحاً كان مضمونا بغيره جائزاً وفيما كان أمانة كان غير واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا تجوز الكفالة بتسليمه وإن كان واجب التسليم كالمتأجر تصح الكفالة والتكفل مؤاخذه - لمع ما دامت باقية فإن

هكذا فليس على التكفل شيء عناية في الكفالة • وتصح الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسه ما كان مقبوضاً على سوم الشراء والمضروب والمبيع فأما أنه يجب تسليمه عنه حال بقائه وبقية حال هلاكه فكان مقدوراً للتسليم فتصح ولا تصح المضمونة بغيره ما كان البيع والمروهن لأنه لو كان لا يجب شيء بل ينسخ البيع وينسخ المروهن فلا بد من البيع وقبله وهو الأصح ويطل بالهلاكة لا قدره قبل الهلاكة والعجز بعده من كفاة الاختيار قال ولو كفل بالامانة ولم يضمن صارت الامانة مضمونة هل تعود الكفالة جائزة حتى يؤخذ بها التكفل أم لا لأن يكون أضاف الكفالة إلى حب الضمان من شخص معلوم وعقلها به شعرات يقول إن أفد التصارو يكفدا ولو ضمن بنفس النوب من غير شرط الافساد لا تصح عند أبي حنيفة وعند ما تصح لأنه غير مضمور على الإيجار عند مضمون عندهما قاعدة من الكفالة • ولو دفع ثوباً إلى قاصر أو قصره مضمون به رجل لو كان جائزاً على قول من يضمن القاصر لا عند أبي حنيفة وكذلك أمثاله من الصنائع • ولو قال إن أفد جازاً لا جاعاً ادعى التكفل بما يوجب الضمان جامع القصورين في الكفالة القاصدة وفي المحط أمر رجل أن يكفل عنه فلان ففعل لم يكمل لا يرجع عما أدى في الآخر (١) في الأول من كفاة البرازية • مريض كفل عن رجل بماله ثم مات التكفل وأبى الورثة أن يجزوا الكفالة فإن لم يكن على الكفل دين يحط بماله جازت الكفالة ثلثه وان أفد المريض أن الكفالة بذلك كانت في وجهه لزمه جميع ذلك في جميع ماله إذا لم تكن الكفالة لوارث ولا عن ورث (٢) فاضيفان في مسائل الأعراف قد المال من الكفالة • ومنها ما لا يفي به شرط فاعذر التصرف فلا يجوز كفاة العبد بمجهوراً كان أو مأذوناً في التجارة ولكنها تنقضي حتى يؤخذ به بعد الموت من كفاة البدائع (٣) لحظنا • ولو أذن المولى بالكفالة لفرق فكفل بنفس أو ماله على مولاه صحت كفاة ولو مجبوراً عليه فبياع المحجور في الدين كان أتم أهلاً ماله من كفاة الضمانات القضائية • كفاة المكاتب لا تصح وإن أذن بها المولى وإن كفل يؤخذ به بعد الحزبة منية المفتى في أواخر الكفالة • ضمن بدل الكفالة لم يصح فلا يؤدي على ذلك الضمان ربيعاً من محل الزبور • الوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن لا يأنع عن المشتري لم يجز لأنه يصير عاملاً

(١) لأن الكفالة قول له غائب فتكون

الكفالة باطلة وقد سبق في أول النوع

وهذا يشير إلى أنه لو أدى بحكم الكفالة

الباطلة لا يرجع فليست على

(٢) وكفاة المريض على ثلاثة أوجه في

وجهه كدين العصة بأن كفل حالة العصة

وعلى ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض

بأن قال ما ذاب لك على فلان فمضى

أو ما وجب لك على فلان فمضى فثبت له

على فلان في المرض وفي وجهه بعدة دين

المرض بأن أخذه في المرض أي كفل

كفلت فلان في حالة العصة لا بد من تدقيق

حق غرماء العصة والمالك قول له مع

غرماء المرض وفي الأول مع غرماء العصة

وفي وجهه كسائر الوصايا بأن أذن الكفالة

في المرض الذي مات فيه كذا في

الخلاصة في نوع آخر في مجلس الأول من

أوائل الوصايا وكذا في البرازية (٥) عند

(٣) وكذا في محط الشرعي وفي

الخلاصة ولا تصح الكفالة من الصغير

وأما العبد فلا يطالب في الحال ولا يطالب

بعد العتق عند

لنفسه كما مقرر ولو أذى بجهكم الضمان يرجع لطلانه وبدونه أي بدون حكم الضمان لا أي
 لا يرجع ليكون تبرعا في باب الوكالة بالنصومة من الدور • كقول بألف درهم باذن سيده
 وقبته أقبتم كقول بألف أخرى باذنه لم يلزمه حتى يقضى الاقل فإذا زال حق الاقل بالقضاء
 بواخذة الزوال للمنافع فان عتق قبل أن يقضى الدين لزمه من محيط السرخص من
 كفالة العبد مطلقا • وكفالة العبد وأتم الولد والمدرج بال أو نفس بدون إذن المولى
 لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيح يؤخذ بهد العتق وإن باذن المولى ولا دين عليه
 صحته برضاء ومبايع في دين الكفالة وإن كان عليه دين مستغرق لم يصح في حق القرماء وإن
 إذن المولى فإذا أدى ديونهم أجبرهم الزوال للمنافع وإن كفل العبد باذن المولى بنفس رجل
 ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئا وإن عبال ضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين والطالب ان شاء
 اتبع المولى وإن شاء اتبع العبد وإذا أدى أحدهما رجع على الاصيل ان الكفالة بأمره
 برأية في الاقل من الكفالة • عهده ما دون دين على رجل فكفل مولاه لعبد ان كان العبد
 مدوي حاجات الكفالة فلو أن هذا العبد قضى الذي كان عليه بطلت كفاة المولى فاضحان
 في الكفالة • وكفالة الصبي التابع باذن وليه أو بغيره أنه بنفس أو عبال باطله وكذلك المعتوه
 والمبرم وكذلك رجل عليه مال فأدخلى إيشة غير بالغ معه في الكفالة أو بنفسه ولو
 أقر بعد بلوغه أنه كفل بجال أو نفس وهو صبي • كان أقرارا باطلا وإن ادعى الطالب أنه كفل
 بعد بلوغه لم يصدق على دعواه فان أقر أنه كفل وهو مغمى عليه فان كان ذلك عرف منه
 فاقول قوله وإن لم يعرف منه أخذ به من الكافي العام في الوكالة بالنصومة من الكفالة •
 أقر الصبي بعد بلوغه بالكفالة حال صحابه والمسمى بعد افاقته أنه كفل حال انغماله لا يصح
 برأية في أوائل الكفالة • وإن وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال
 الطالب كفلت وأنت رجل وقال الصبي كملت وأما صبي فاقول قول الصبي • ولو قال كفلت
 وأنجنون أو مغمى عليه أو مبرم أو نكر الطالب ذلك وقال كملت وأنت صحيح إن كان ذلك
 معهودا من المقر فاقول قول المقر • وإن لم يكن معهودا فاقول للطالب في الثالث من
 كفالة التار شائسة • (ج) وكذا الوبايع الوصي أو الابن ضمن للقاضي أو للقيم بعد
 بلوغه لم يميز بخلاف القاضي أو أمينه لو بايع وصي للقيم بعد بلوغه جاز قبة في الكفالة ولو
 كفل بنفس رجل غائب لا يعرف مكانه لا يصح في التاسع والعشرين من العمادية • مات
 الرجل ولم يتولد شيئا فكفل عنه وجعل بالدين لا يصح عند أي حنفية لأن الطالب ساقطة
 وعندهما ص (١) خلاصة من أوائل الفصل الاول من الكفالة • قلت فنصرت لسان
 هذا كله أن الكفالة عن الميت المقتل لا تصح عند أي حنفية وعند أبي يوسف ومحمد تصح
 هذا إذا لم يكن الميت مال لا قليل ولا كثيرا أصلا فاعلم إذا كان له قليل من المال تصح بالاتفاق
 لكن عند أي حنفية تصح بمقدار ذلك المال لا غير وعندهما تصح في جميع ما كفل من غير
 تقدير فوضعه ترك الميت مثلا مائة درهم أو مائة أو مائة درهم ودينه ألف درهم وكفل
 عنه رجل بالالف فعند أي حنفية تصح في مقدار ما خلفه وهو مائة ولا يلزمه أن يزيد من ذلك
 وعندهما تصح ببلوغه الف بقسمها ولا فرق بين أن يكمل عن الميت المقتل إيشة أو واحد

(١) وأيد ابن القرمس قولهما في حاشيته
 على الهداية بتجديد أبي قتادة وزيف
 دليل الامام فان شئت فراجعه ع

من ورثته واجبني والخلاف في الكل واحد انفع الوسائل في الكفالة • (فح) كفل
 عن ميت مفلس ثم طهره مال صحت الكفالة بقدره قنية في باب ما يصح من الضمان • ولو
 تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فكمثل رجل • هو المثل جازت الكفالة كما تجوز لكفالة بالسي
 وان دخل به الزوج يؤخذ التكفل بعمر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجبت النكحة
 ولا يؤخذ التكفل بالنكحة من نكاح خاتمة الفتن • الكفالة بالجرعة جازة وكذا الحوالة
 ولا يطلب بشئ منها حتى يجب باستيفاء أو شرط التحجيل وهو كالإضافة إلى سبب الوجوب
 فاذا وجب له أن يطالب به أيها شاء ولو عمل التكفل قبل الوجوب لم يرجع على الأصل حتى
 يبيح الوقت وليس للتكفل أن يأخذ المستأجر حتى يؤذ به لكن إن أزمه هو يلزم التكفل
 عنه للمعرف في كتاب الكفالة خلاصة في الرابع من الكفالة وكذا في الرابع من اجارة
 العزاية • فان أعطاء المستأجر كفيلا بالجرعة ملازم المستأجر لم يكفل ولا تسقط هذه
 الكفالة بالموت كالاتم الكفالة بالدرنك وليس للتكفل بالجرعة أن يأخذ المستأجر قبل
 أن يؤذ في فاذ أذى التكفل كان له أن يرجع بدلا على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره
 فاضمان قبل فصل القضية من كتاب الكفالة • مجل الاجرة فكفل بها رجل ان لم يوفه
 المتافع صحت لانه دين مضنون بزيادة في الرابع من الاجارة • قصا القضاء بضمان
 الانحلاص باطل (١) صورته استخلاص الدارس يد المشتري اقتبشرا أو جهة أو بوجه من
 الوجوه من شرح أدب القاضي النصف • (ق) اشتري الوكيل بالشراء فطالب بالبيع
 الموصى به بالثمن وكفل به رجل لم يصح من كفالة القنية • (م) الكفالة بأدية على رواية
 القدوري تصح اشار في الأصل ان كان لهم حظ في الديوان لا تصح والاتفق قنية في باب
 ما يصح من الضمان والكفالة • (ح) له ما دين مشترك على آخر فضعي أحدهما نصب صاحبه
 لم يجز فرفع ما أدى بخلاف ما لو أدام من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما أدى ولو نوى نصيبه
 على المديون مرفى مسائل الشريعة • (مك) في صورة الضمان يرجع عما دفع اذ قضاءه على فساد
 فويرع كالأدنى لكفالة فائدة وتظهر لو كفل بديل الكتاب لم يصح فويرع عما أدى اذ حسب
 أنه يجبر على ذلك لضعفه السابق ويظهر لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لثبته وكذا
 وكيل البيع اذ ضمن الثمن لموكله لم يجز فويرع ولو أدى دفع ضمان جاز ولا يرجع • (ط) قال
 لغيره بع من هذا المحجور ومساخا أو أفاض من لفته فباعه وقبضه وألفقه لم يضع ارضه الثمن
 ولا يضمن عليه لفساد البيع ولو قال ما يبيعه من دهره الى مائة فافاض له فباعه فوفاقته
 بخسونه عانة وقبضه واستهلكه ضمن قيمة الثوب وقوله أنا ضامن له بخلاف لقوله أنا ضامن
 للثمن • (مك) قال له ادفع الى هذا السبي عشرة دراهم فنفقه على نفسه على أي ضامن لها
 والصبي محجور ففعل كأن ضامنا لا لورثته بعد الدفع في الثلاثين من الفصولين • السفاق
 ولو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الاموال الطاهرة والباطلة لا تصح فانوارضانية في الحادى
 والعشرين من الكفالة • تصح الكفالة بالثمن والثواب قبل هي ما يكون بمقتضى كاجرة
 الحارس وكري النهر المشترك والمال الموطف لتجهيز الجيش وقدا الاماري وقيل هي ما ليس
 بمن كلبايات التي في زماننا أخذ الطلبة بغير حق أو يد الاوّل جازت الكفالة بها انما ما

(١) لانه لم يعل بضعة الكفالة بالانحلاص
 بهذا المعنى

لانه واجب مضمون وان اردنا الثاني فقه اختلاف الشايخ در عرف الكفالة • فان
 كفل عن رجل بالحيات ان اختلف واقبه والصحيح انها تصح ويرجع على المكفول عنه ان كان
 بأمره وكذا السلطان اذا صادور رجلا فأمر الرجل غيره أن يؤدى عنه المال بكل ما هو
 مطالب به حسب اجازت الكفالة به فان أمره غيره بذلك ان قال على أن يرجع على "بذلك كان له
 أن يرجع وان لم يصل على أن يرجع بذلك على" اختلف واقبه والصحيح أنه يرجع • فامضنا
 في الكفالة بالمال • وفي الخاتمة وتيمم الكفالة والرجوع بالنراج والتواب التي تكون
 بحق ذكره في الهداية ويرجع على الاصل ان كانت الكفالة بأمره وصحت هذا الحيات
 والمصادرات السلطانية في الصحيح • وفي الكافي للشيخ "قبل المراد النراج المونظ وهو كل
 بر يمسب من الارض قنبر هاشمي" ودرهم لا المقاسمة وهو ما يعين عليه من ربح الخراج من
 الارض أو يسه الى نصفه لا يربح من لا يشت في الخدمة فلا يمكن فيها الكفالة • وأما التواب
 الحق في كسرى النهر المشترك وأجر سراس بلدى بلاد الاسلام من الاعداء وما وظف
 الامام كصبيز الجيوش ونعمه الجسور والقناطر ونحوها عند خلق من المال عن المال
 وهذا لأن كلامنا مدين مطالب يمكن الاستيفاء فيمكن ترتيبه موجب الكفالة عليه وفيه
 استيفاء بالرجوع • كما في سائر الديون ضمانات قضائية في الكفالة • صادرة الى رجل
 ومطلب منه مالا ومن رجل ذلك وبذل الخطأ ثم قال الضامن ليس على شيء لانه ليس للوالي
 عليه شيء قال خمس الاسلام والقاضي يملك المطالبة لأن المطالبة المسبة كالمطالبة الشرعية
 برتبة في الاول من كتاب الكفالة • قال المشرى انه يصرف فقال البايع عنه فان خسر
 فعلى "بيع غسرا لا يربح من من اذلة البرازية • ولو قال ان قتلك فلان أو شئت فلانا
 ضامن لربك لم يصح في قول أبي حنيفة ويصح على قول محمد ولو قال من قتلك أو غصبك
 من الناس أو بايعت من الناس فأنك ذلك ضامن فهو جائز ولو أن رجلا قال ان أبى عبدك
 فأنا ضامن فهو باطل (١) فكذلك لو قال ان غصبك كذا أو قتل عبدك ولو قال ان غصب
 فلان ضامنك فهو باطل في الحادى والعشرين من كفالة التاتار خاتمة • ولو قال ان قتلك
 فلان أو ان شئت فلان أو ان غصبك فلان أو ان بايعت فلانا فأنا ضامن لقتل سائر • ولو قال
 من قتلت من الناس أو من غصبك من الناس أو من شئت من الناس أو من بايعت من
 الناس لم يميز لأن جهالة المضمون عنه تمنع معهما من كفالة البدائع ملخصا • وبجملة
 المكفول عنه في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك انسانا فأنا كفيل ببيع جوارحه
 لا في الكفالة المرسل • (نبي) قال لا تراسل هذا الطريق فان أخذ مالك فأنا ضامن
 فأخذ مالك مع الضمان (٢) والمضمون عنه مجهول • (يق نبي) قال ما ذابك على الناس
 أو على أحد من الناس فليس لا يصح بطلان المضمون عنه وكذا لو قال ما ذابك للناس أو
 لا أحد من الناس عليك فعلى لم يصح بطلان المضمون عنه وكذا ان استهلك مالك أحد (٣) جامع
 التصولين في الثلاثين • رجل قال للمودع ان أنف المودع وبنتك أو جده فأنا ضامن مع
 • ولو قال ان قتلك أو أبوك فلان ضامن فأنا ضامن الذي مع بخلاف قوله ان كل سبع (٤)
 ولو قال ان غصب فلان مالك أو أحد من هؤلاء الترم فأنا ضامن لك مع • ولو تم فقال ان

(١) وعند محمد جائز بناء على أن غصب
 العمار لا يتحقق عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف وعند محمد يتحقق كذا في البدائع

نجد

(٢) وهي مذكورة في الثالث والثلاثين
 من التصولين مع ما عليه نجد

(٣) وفي الثامن عشر من كفالة
 التاتارية يجعل جهالة المكفول له

مانعة عن جواز الكفالة ولم يجعل جهالة
 المكفول عنه مانعة نجد

(٤) وكذا لو قال ان أهلك مالك سبع
 كافي التصولين

فحبس الإنسان شيئاً فأناله ضامن لا يصح الكل في الأصل في أول الثاني من الخلاصة
 • (الثالث) فيجب أن يكفل عنه وما لا يكفل •

وفي الأفضية في التفقات أجمعوا أن في الدين المؤجل إذا قرب حلول الأجل وأراد المديون
 السقر لا يجبر على إعطاء الكفيل • وفي الأصل وجعل كفيل بنفس رجل أو مال بأمره
 فأراد النقص أن يخرج من البلدان كان ضمانه إلى أجل ليس للكفيل أن ينعنه وإن لم يكن
 إلى أجل له أن يطالبه إتماماً للمال أو بتسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المديون
 إذا أراد أن يقبض ليس لرب الدين أن يطالبه بإعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل
 بأن له أن يطالبه قياساً على نفقة شهر لا يعد • وفي المتن رب الدين لو قال للقاضي إن
 مدوني فلا يريد أن يقبض عنه فانه يطالبه بالكفيل وإن كان الدين مؤجلاً خلاصة
 في آخر كتاب الكفالة • وفي التظهيره قالت زوجي يريد أن يقبض بالنفقة كفلاً لا يجيب
 الحاكم إلى ذلك لأنها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل وفقاً لها
 وعليه الفتوى (١) ويجعل كأنه كفيل بمذاب لها عليه • وفي المحط لو ألقى يقول الامام
 الثاني في سائر الدواوين بأخذ الكفيل كان حسناً وفقاً للناس برأيه بقيل الرابع من
 الكفالة • أخذ الكفيل بعد إتمام البينة قياساً واستحسن وقيل إقامتها بمجرد الدعوى
 استحسن عندنا كما في باب البين من دعوى الكافي • وعن الثاني اشترى من رجل
 عبداً وتقاضى فزم المشتري أن رجل لا يدفع هذا العبد وطلب من القاضي أن يأخذ من
 البائع كفيلاً أنه إن استحق المبيع رجع بالنقص على الكفيل في القياس وهو قول الامام
 لا يجيب لعدم ادراكه الدرك واستحسن الامام الثاني وقال يجيبه القاضي إلى طلب الكفيل
 فإن أدركه كفى طالب الكفيل برأيه في مسائل شتى من كتاب القضاء • وإن قال المدعي
 لي بينة حاضرة في المصر وطلب الكفيل من خصمه قبل له أعطه كفلاً لا يقبل ثلاثة
 أيام لأن الكفالة بنفس جائزة عندنا وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسننا كما عصار
 الذي عليه في مجلس القاضي لأن فيه تضرراً للمدعي ولا ضرر بخصمه ولا فرق بين الحاضر
 والوجيه والخفي من المال والخطير منه في الظاهر وإن قال شهودي فيب لا يكفل بل يخلصه
 فإذا حضر بعد ما حلف تقبل بينته من مختارات النوازل من الدعوى • (ب) وليس
 للمدعي ولا القاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل سانه الدعوى قضية قبل
 باب تعليق الكفالة • قال لو ادعى الوارث على رجل دينا لم يثبت بكفله بمجرد الدعوى ثلاثة
 أيام حتى يثبت الوفاة والنسب والذين ولو كان المدعي وصياً أو وكيلاً لا يكفله ما لم يثبت
 الوكالة والوصاية من أرواسه دعوى القاعدية وتماه فيه • فإذا أصبحت الدعوى وطلب
 المدعي قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضي من المدعي عليه كفيلاً بنفسه فإن القاضي
 يقول للمدعي أنك بينة أن قال لا يكفل خصمه وإن قال نعم لكم إجابة فكذلك لا يكفله
 وإن قال لي بينة حاضرة في المصر كفه القاضي بطلب النقص وعن محمد أن طلب المدعي
 ليس بشرط وقبل أن كان المدعي عليه رجلاً مجهولاً يتوارى منه غالباً كفه القاضي
 من غير طلب وإن كان رجلاً مشهوراً فلا يكفله وقال بعضهم إن كان المدعي مهتدياً إلى

(١) وقال في التاسع عشر من كتاب
 التكميل والثاني يكفل شهر وعليه
 الفتوى ولو علم أنه يبتكأ أكثر من ذلك
 يكفل عنه على ذلك الظاهر

انصرمات لا يكفلهم غير طلب المذبي وان كان به حجة لا يأس بأن يرشده القاضي الى طلب الكفيل فيقتل خصمه فاضيقنا في أوائل الدعوى * واذا ثبت أن القاضي يأخذ كفيلا من المذبي عليه بنفسه بطلب المذبي فيجب أن لا يجبره على اعطائه الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا فيجب أن يكون الكفيل معروف الدوام معروف الضارة وبعضهم شرط أن لا يكون بلوا جاعرا وفا انصرمصة وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريبا (١) واذا كفله كفله مدة مؤقتة واختلف الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي الى المجلس الثاني وان كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال نعم الاثمة الحلواني ذلك موقوف الى رأى القاضي هذا اذا كان المذبي عليه وجلا من أهل المصر وان كان مسافرا لا يكفله ولكن يوجب المذبي الى آخر المجلس فان أعام يئسه والاضل القاضي بميله فاضيقنا من المحل المزبور * والتقدير ثلاثة أيام مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح تانار خاتمة في السابع من القضاء وكذا في باب العين من دعوى الكفيل * وفي الذخيرة رجل على آخر أنفد درهمه وله طلب وب الدين من المدون كفيلا فالتقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا أنه لا يطلب باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا ولو طلب المشتري من البائع كفيلا بالرد لا يظهر له ذلك في الدين المؤجل أولى لسان الحكم من الدعوى

*(الرابع في تطبيق الكفالة بالشرط) *

واذا قال الرجل ان مات فلان قبل أن يعطى لك ألف التي لك عليه فأنا كفيل بها أو كانت الألف الى أجل فقال ان حلت ولم يعطك فأنا كفيل فذلك جائز وان أذى الكفيل بعد موت المطلوب أو بعد مضي المدة أن المطلوب أعطاه المال ولم أصر كفيلا وقال الطالب لم يعطه المال وصرت كفيلا فاقول قول الطالب مع عيئه وفي الذخيرة قبل هذا استحسان والقياس أن يكون القول بالمطالبة * (م) هكذا ذكر محمد المسألة في الأصل قال القاضي الامام أبو جعفر ما ذكر محمد استحسان والقياس أن يكون القول قول الكفيل تانار خاتمة في الفصل السابع من الكفالة * قال محمد في الأصل اذا قال الرجل لغيره ما ذاب لك على فلان فهو على ومعه ما ذوب لك على فلان ورضي به الطالب ثم ان الطالب أقر بوجوب شيء معين على نفسه بعد ذلك وأنكر الكفيل ذلك ازم الكفيل ما أقر به وهذا بخلاف ما لو قال ما قضى لك عليه فنهريه حيث يلزمه ما قضى به على الطالب بعد الكفالة ولا يلزمه ما يقر به الطالب وفي الذخيرة واعلم بأن الذوب والزم في عرف أهل الصكوفة برادهاها الوجوب بجهة القضاء ففي قوله ما ذاب لك على فلان وما زمت فلا تأكل لا يلزم الكفيل ما أقر به المطلوب للطالب ولم يقض به للطالب وما قضى به للطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لك على فلان يحكم عرفهم بتزلة قوله ما قضى لك على فلان أما في عرفنا الذوب والزم عبارة عن الوجوب وكل ما وجب على المطلوب يلزم الكفيل وان لم يكن ذلك المال مقتضيا به وجواب هذه المسألة في الذوب بناء على عرفنا وفي الصغرى يبقى هذا من التانار خاتمة في التاسع من الكفالة * فان قال الكفيل

(١) أعلى المذبي عليه كسب لا فقال المذبي الكفيل غير ثقة يجبره القاضي على اعطائه كفيل ثقة والثقة هو الذي لا يئس نفسه ولا يجبر من البلدة بأن كان له ادوم معروف لا يسكن بكرة في بيت يتركه ويمر به منه وهذا لا يحفظ كذا في التانار خاتمة في مسائل شتى من القضاء

ما يابعت فلان نفسه على " أو قال كذا يابعت فلاناً " وقال الذي يابعت فانه يقع ذلك على جميع
 ما يابعه ولو لم تكن كفالته بهذه اللفاظ الثلاثة ولكنه حال ان يابعت نفسه على " أو قال اذا
 يابسته " أو قال متى يابسته فانما يرخد الكفيل بنقن أول المبيعة ولا يرخد بنقن ما يابعه بعدها
 من آخر كفالة بشرح المحامد * وجعل قال لا " يربيع فلا على أن ما أصابك من
 خبران فهو على " أو قال رجل لرجل ان هلك عبدك هذا فأنا ضامن به لا تصح هذه الكفالة
 فاضيفان في فصل الكفالة بالمال * وجعل حال الطالب ان يحجز عنك عن الاداء فهو
 على فالحجز يظهر بانفس ان حبه ولم يوقلزم الكفيل خلاصة في الثاني من الكفالة *
 وجعل قال لا " شران لم يملك فلان مالك فهو على " فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة
 تقاضاه لزم الكفيل استحسانا فاضيفان في الكفالة بالمال * وجعل قال ان تقاضيت
 فلاناً لم يملك فأنا ضامن للمالكات المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن جماعة في النوادر انه
 يطل الضمان من محل الزبور * (فقط) كذل نفسه على أنه متى طاله أسلمه والا فهو
 ضامن بدنيه فمات المطلوب فطالبه الطالب فحجز لا رواية فيه ويبنى أن يبرأ اذا المطالبة بعد
 موته لم تصح فلم يوجد الشرط فلا كفالة بالمال ولو قال لم يملك فلان مالك عليه فأنا ضامن
 فأنا يلزمه المال لو تقاضاه أو مات فلان قبل تقاضيه في الثلاثين من الفصولين * وجعل
 كهل بنفس رجل على أنه ان لم يواف به فغدا فعليه ما عليه فمات المكفول عنه قبل مجي الغد
 يلزمه المال جواهر الفتاوى في الثاني من الكفالة * ذكر في كفالة الذخيرة اذا كفل
 بنفس رجل على أنه ان لم يواف به فغدا فعليه ما عليه فمات المكفول عنه قبل مجي الغد
 في الغد فطلب الكفيل فلم يجده حتى مضى الغد لزمه المال فحجز الخامس من فصول
 الاسترواقى * لو كفل نفسه وقال ان لم يوافك غدا فعلى " ألقب درهم والطالب يدعى الألف
 والمطلوب يشكره وكذا الكفيل يشكره أنه عليه شيئاً لزمه المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد لا شيء عليه وهو قول أبي يوسف آخراً أما لو ادعى الطالب المال والمطلوب يشكره
 فكم كفل رجل بنفس المطلوب بأنه ان لم يواف به غدا فعلى " المال الذي ادعاه على المطلوب
 فلم يوافك به غدا والا فعلى " المال لا تصح الكفالة بخلاف قوله ان لم يوافك به غدا ولو قال
 المطلوب ان لم يوافك بنفسه غدا فعلى " ما تدعيه فلم يواف لا يلزمه شيء ان لزمه المال في ضمن
 كفالة باطله اذ لا يكون كفيلاً بنفسه بخلاف الاجنبي في الثلاثين من الفصولين
 * وجعل قال لا " تنكرت لك بنفس فلان فان غاب عنك فأنا ضامن لماعليه فغاب المكفول
 به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم رقه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة
 فالكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالقبضة ولو قال قد كفلت لك بنفس فلان فان
 غاب ولم يوافك فأنا ضامن لماعليه فغاب قبل أن يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان
 غاب قبل أن يوافك به ولو قال فان غاب لم يوافك به فأنا ضامن لماعليه فهذا على أن
 يوافيه بعد الغيبة فاضيفان في أو آخر مسائل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة
 * (الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال) *

سأله الى الطالب يرى قبل الطالب أولاً في الثالث من كتاب البرازية (ج) كفل بنفس
 رجل على أن يسأله الى المكفول متى طال به ثم سأل اليه قبل أن يطالبه به ولم يقبله براء
 (١) قنية في تعليل الكفالة • وان شرط الكفيل على أن يدفعه اليه عند الامير فدفعه
 اليه عند القاضي وأشرط عليه أن يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير وأشرط
 عليه دفعه عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني يرى قاضيان
 في تسليم نفس المكفول به • قوله ولو شرط تسليمه في مجلسي القاضي سلمه لأن الشرط
 مقيد فان سلم في مجلسه يرى وأما بدفعه سلمه إلى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق
 لم يبرأ وهو قول زفر وبه يفتى في زماننا لتاوان الناس في اقامة الحق ومحمل الاختلاف
 في بلادة لم يصادوا واطلاق الغريم من يد النجم كذا في اتاننا رائية • وهذه احدى المسائل
 التي يفتى فيها بقول زفر ومنها قعود المريض في صلاته كقعود المجلي في التيمم ومنها ما مع
 البينة من امرأة القاصي ليقدر القاضي لها نفقة • ومنها أن الوكيل المخصوصة لا يلي
 القبض • ومنها بين الساعي اذا سعى به الى السلطان وعقره شياً ومنها أن رؤية البيت من
 الحسن لا يهتدى بل لا يهتدى من رؤية داخله • ومنها أن رؤية الثوب مطوية لا تكفي بل لا يهتدى
 من شرفه في سبع وليس المراد المحرم من البراءة التي في كتاب الكفالة • كفل بنفسه
 على أنه ان لم يوفاه يوم كذا فعليه المال فتواى الطالب في ذلك اليوم ولم يجده الكفيل
 يرفع الامر الى الحاكم لينصب وكيلاً يسلم اليه في الثاني من كفالة البرازية • فان قال
 لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول به سقط المطالبة وان لم يصدقه يصح
 حتى يظهر بغيره (٢) وحل يصف قال القاضي الامام لا يجمع الفتاوى • فان كان المكفول به
 غائباً لم يكن هو يعمل حتى يذهب ويحصى وان لم يذهب يصح وان كان غائباً بحيث لا يوقف
 على أثره • ومن ذلك عند القاضي لا يصح وكذا اذا مات المكفول به يرى الكفيل بالنفس
 منه المقتى في باب التسليم من الكفالة • وذكر في الواقات كفل بنفسه وجعل وهو محسوس
 فلم يقدراً بأن في الكفيل لا يصح الكفيل لانه جزء من احضاره ولو كفل به وهو مطلق
 ثم حبس حبس الكفيل حتى يأتي لانه حال ما كفل به فادري على الاتيان به عناية في الكفالة
 • الكفيل اذا حبس فهو محسوس المكفول منه وان لازمه الطالب فهو لازم المكفول منه
 ان كانت الكفالة بآمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن ريب المال لو اراد ان
 يصح الكفيل والاصل له ذلك وهي واقعة القسوى وكذا يصح الكفيل وكفيل الكفيل
 وان تكروا في التاسع من نفس الخلاصة وكذا في البرازية في العاشر من ادب القاضي • وفي
 الثاني ثلاثة كملوا بألف معاً بذل كل واحد بنتاً لالقوان كملوا على التمسك
 بطالب كل واحد بالالف كذا ذكره السر شمس والمرغنياني والقرطبي • نهاية في الكفالة
 في شرح قوله ومن أخذ من رجل كفيل بنفسه ثم ذهب

(السادس فيما يقع به البراءة من المال وما لا)

(١) لأن حكم الكفالة وجوب التسليم
 وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسأله
 اليه متى طال به كذا لا يكد لا للتعليل
 فقد سلم في حال كونه كفيلاً بغيراً كذا
 في القنية •

(٢) وأما ان لم يصح حال المكفول به
 ومكانه وأثر ذلك المكفول به بنفسه أن
 لا يصح اذا المذني أقضاه لم يظفر به
 ويكون ذلك بخبرة الموت وان مات بطلت
 الكفالة ويصح ان لم يظهر به سزوه وان
 ظهر لم يصح

وفي المتن يرى عند بعضهم وأنه خلاف
 جواب الكتاب ولو فعل به قاض شسن
 وفي الخامس من القسوين قال لو فعل به
 قاض فلو علم أن النجم يفتد ذلك فهو
 حسن ولو قال ان لم أقضك مالك اليوم
 فأمر أتي طلق فتسوى انصم ذكر في
 الثاني من الاستروثنية عن القاضي أن
 القاضي يثيب عن الغائب وكيلاً ويقتض
 ما عليه ولا يثبت وعليه العسرى والظاهر
 أنه لا فرق بين المشتدتين تأمل •

لا يلقى قبله ولا يلقى ولا يقيم الاوصيه والوقوف امانتوله فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر
 في آخر وكالة البدائع • ضمان الغرور في الحشفة هو ضمان الكفالة • اشداء في الكفالة •
 ضمن بانف على فلان فمعه فلان على القضاء قبل الضمان برئ الاصيل دون الكفيل
 ولو برهن على القضاء بعد الضمان برئ جميعا بخلاف ما في الخاتمة في الصكوكه بالمال
 في مسائل الامر بقدر المال • الدائن اذا برأ الدين عن الكفيل لا يرجع على المكفول عنه
 واذا وهب يرجع من وكالة البرازية • (قلت) صالح الدائن مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال
 على صكوكاته ان كان الصلح بين الدين والاغلا • (ثم) راء الاصيل انما يوجب راءة
 الكفيل اذا كانت بالاداء وبالبراءة فان كانت بالخلاف فلا لانه الحلف بقدر راءة الخلاف
 فتعقيباً تقع به البراءة من الكفالة • الطالب اذا وهب الدين من المدفون وبه كفيل فرد
 الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى راءة الكفيل • قاضيان في اوامر فصل الكتابة
 من كتاب العناق • ولو وهب الطالب المال من المطلوب أو أبرأ منه فمات قبل الرد فهو برىء
 وان لم يمت ورد الهبة فردت جميعاً والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله وان رد الابراء
 لا يبرأ الاصيل وهل يبرأ الكفيل لانه كلفه المسئلة في شيء من الكتب • واختلف الشايخ
 فيه منهم من قال لا يبرأ فهذا الضائل سوى بين الهبة وبين الابراء ومنهم من قال يبرأ الكفيل
 تارة خاتمة في المعاش من الكفالة • ولو أبرأ الكفيل المطلوب قبل ادائه بصح (١) من كفالة
 الهداية قبل فصل الضمان يورقة • واذا كفل رجل على رجل بمال باع الاصيل من
 الطالب عبداً بذلك المال وعله اليه حتى برئ الكفيل من الكفالة حكم كبراءة الاصيل ثم
 استحق العبد من يد الطالب وأردت العيب بقضاء القاضي عاد المال على الكفيل ولو ردغير
 قضاء لا يعود للمالك على الكفيل تارة خاتمة في السادس من الكفالة • الكفيل بالدين
 يأمر المطلوب اذا اتى ثم ادى المدفون ولم يعل باداء الكفيل أجه ما يتردأ جاب الاصيل
 لانه قد قضى ديماً مطلقاً لانه قد سقط ولو كان كفلاً بغير أمر أو كان متبرعاً بالقضاء
 فكذلك لان الهبة لا يتفاوت • قاعدة في الكفالة • ادعى على عبداً لا فكل رجل بنفسه
 ذات العبد برئ الكفيل • ولو ادعى رقية العبد فكفل به رجل ذات العبد ثم اقام المدعى بينة
 ان العبد من المدعى عليه فية العبد لا مدعى فكذا كفيل (٢) • ولا يصدق ذولي في موت
 العبد ويجوز هو الكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة وكذا الودية المحبوبة وان لم يكن
 للمدعى بينة فحلف ذوال اليد فشكل أو اقر ضمن حولا كفيله • غرناشي في اقول كفالة العبد
 من الكفالة ملخصاً • ولو ادعى رجل على انسان انه عبده وانكر المدعى عليه وزعم انه حر
 فشكل بنفسه وجعل اقام بينة انه عبده فحلف المدعى عليه لانه لا شيء على الكفيل • بدائع (٣) في
 الكفالة • وجعل كفل لرجلين بنفسه وجعل ثم دفعه الى أحد همارئ من كفالة هذا وكان
 للاسرا أن يأخذ الكفيل لانه اقرم التسليم اليهما وأحد همارئ يثاب عن الاخر • مجمع
 العناوي في فصل لتبار في الكفالة

• (السابع في الدعوى في الكفالة) •

ادعى انه كفل له فحلف ان مات فلان بمجهلاً ولو دعته فأناضاً من فحلف فلان بمجهلاً ولم عليه

(١) حتى لا اتى الكفيل بعد الابراء
 لا يرجع كذا في شرح الهداية (م)

(٢) لا يباذلة البينة بين كفل وضمون
 كذا في البدائع •

(٣) وكذا في السامعي والعشيري من كفالة
 التاخرانية •

ضامن ما بين المذمى ومعهم له ان يرضى برأيه في دعوى الكفالة من الدعوى (ط)
 غاب المكفول عنه فادى الكفيل على الطالب ان الالف التي كتبت بها عن ثلاث من غير
 وقال الطالب لا بل من عن عبد قال قول للطالب ولو برهن عليه الكفيل لا يقبل ولا ينصب
 الطالب خصما فيه بخلاف ما لو كان المطلوب حاضر او برهن على الطالب ان الالف التي
 تدعى على عن خرجت بقبول كذا (ط) أقول ينبغي ان تقبل منه الكفيل أيضا (١) على
 ما نقل قبل من (غش) حيث قال ولو طالب الدائن كميله يد منه فبرهن الكفيل على أداء
 المديون الغائب يقبل وينصب الكفيل خصما من المديون اذ لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا
 فكذلك نقول هنا في الغش من القصرين وجعل كفيل عن رجل بألف بأمره ثم ادعى
 الكفيل ان الالف التي كتبت بها اقرار او غش خرا وما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل
 قوله ولو قام البينة على اقرار المكفول بذلك والمحسوس قوله يصح ولا تقبل منه ولو
 أراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل اذى المال الى الطالب وأراد ان
 يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كن المال مقاردا وعن ستة او
 ما شبه ذلك وأراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بینه ويؤمر بأداء المال الى الكفيل
 ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل وأقر
 الطالب عند الغاشي ان المال كان من غير اقراره أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا
 خاضعين في الكفالة بالمال

(١) الشان في الرجوع على المكفول عنه)

قضى عليه بالكفالة يتكوله طالب الاصيل ان أقر بأمره أو برهن عليه والا برأيه بقى آخر
 الثالث من الكفالة • الكفيل بأمر الاصيل أدى المال الى الدائن بعدما أدى الاصيل
 ولم يعد له لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكيم فلا يشرق فيه العلم والجهد كقول الوكيل
 ضمنا فتنه قبل الكفالة بالنفس • ولو ان صاحب الحق أخذ الحق من المطلوب ثم جدد
 فأخذ من الكفيل والكفيل شكره أخذ الحق قد أدى يرجع الكفيل به على الاصيل
 مؤثرا دافيا للكفالة والحلوة لئلا تلتزم التاثرانية • لو كفل عن رجل بمال بأمره فقال
 الكفيل بهذا كلفه وصدة المكفول عنه وكفه صاحب المال وحلف وأخذ من
 المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو ان الآخر جدد القضاء أيضا قام
 المأمور بینه فضاء ورجع على الآخر وقبيل هذه البينة على الطالب أيضا وان كان غائبا
 وينصب الآخر خصما عن الطالب منتخب التاثرانية (٢) في الكفالة • وجعل عليه دين
 لرجل فكفل رجل بالدين بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمر المطلوب ورضى به المكفول
 عنه ثم قال المكفول له قد رضى بكما تلتك جاز • فإذا أدى الكفيل المال يرجع على
 المكفول عنه • ولو قال المكفول له ألا قد رضى بكما تلتك ثم قال المكفول عنه قد رضى
 أو قال قد أجرت وأدى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولزم
 الكفيل فلا تفرج بجازة المحسوس فعنه خاضعان في الكفالة بالمال • قال لرجل ا كفل
 بنصر هذا الكفيل ففعل ثم أخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن لكفيل بالنفس على

(١) أقول ما ذكره ليس بسديد فان
 الكفيل اذا أدى ان الالف التي كتبت بها
 عن غير فقد أنكر صحة الكفالة فلا تسع
 دعواه لانها انما تسع على اعتبار ان
 الكفالة تضمنت الوكالة فاذا أنكر الكفالة
 فقد أنهى أثره فله فلوله فلا تسع دعواه
 أو نقول ان اقدامه على التزام المال
 اقرار منه بصحة سبب وجوب المال
 فلا تسع منه دعوى الفساد ولو برهن
 على ايشاء الاصيل وعلى ابرائه تقبل لانه
 تقرر للوجوب السابق ويجوز تقريره
 في الفصل العاشر من فصوله بعلامه (قش)
 وقال في المبسوط في باب ادعاء الكفيل ان
 المال من غير خزانة الكفيل أو قال بعد
 ما طالب الاصيل ان المال الذي كتفله
 عن المرفوع وليس يضم لانه التزم المطالبة
 بكفالة مخصصة والمال يجب على الكفيل
 بالتزامه بالكفالة وان لم يكن واجبا على
 الاصيل وهو مع هذا ما قضى في دعواه
 لان التزامه بالكفالة اقرار منه ان الاصيل
 مطالب بهذا المال والمسلم لا يكون مطالبا
 بمن يحسب فكون مناقضا له قوله والمسلم
 لا يكون مطالبا بمن خسر المطاهراته على
 قوله ما قال على قول الامام ان المسلم
 قد يجب عليه عن خبر بان وكل ذنبا
 بشرائها وعلى قوله لا يجب ثمن انظر
 على المسلم بمال ذكره في الثالث
 والعشرين من دعوى المخط •
 (٢) وكذا في السادس والعشرين في
 الكفالة من التاثرانية •

الذي أمره بذلك سبيل ولو كان أمر رجلا حتى كفيل عن الكفيل بالمال ثم إن الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كله إن رجع على الذي أمر بذلك هكذا ذكر المسئلة في المتن وقد ذكره في الامتعة السرخسي في باب الامر بالضم إن الأمر الرجل رجلان بكفل عن فلان فكفل وأدى لا يرجع على الآخر تارة ثانية في آخر الخامس والعشرين من الكفالة وفي الخبر إذا كفيل عن رجل من ردهم صحح جباة فأعطاه زبواً ومكسرة وتجاوزهم أرجع على الاصيل بمثل ما ضمن لا بمثل ما أدى (١) وليس هذا كلاماً ورأى ادالدين خلاصة قبيل الخامس من الكفالة وكذا في البرازية • ولو كفيل بالزبواً وأدى الجباة رجع على المكفول عنه بالزبواً نهاية في الكفالة •

• (مسائل شتى) •

(محمدي) دفع المدينون الى الكفيل الدين قبل أن يوفى الكفيل ولم يقل قضاء ولا جهة الرسالة فانه يقع عن القضاء لانه الغائب وصحت عليه أيضاً فكان وقوعه على نفسه في باب أداء الاصيل الى الكفيل من كتاب الكفالة • رجل أمر رجلاً بأن يكفل رجل بالثوب ورجل فكفل ثم إن المطلوب دفع الثوب الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد المال من الكفيل إن آذاه على وجه القضاء فليس له أن يسترده لانه إنما وجب للكفيل عليه بقصد الكفالة (٢) وإن آذاه على وجه الرسالة (٣) فله أن يسترده لانه أمين في الاداء • في الثاني من كفالة الوالدية وكذا في الخامس من التنازلانية • الكفيل إذا أخذ المال من المكفول عنه قبيل أخذه المكفول له المال من الكفيل ينبغي أن يكون مضبوطاً حتى لو ضاع المال في يد الكفيل ضمنه وإن دفع المكفول عنه المال الى الكفيل له جازاً المكفول عنه ما لم يؤذ الدين الى المكفول له ليس له أن يسترجع من الكفيل ما أعطاه جواهر الفضاوى للمكرمان في الخامس من الكفالة • وفي المحط ولو كان بالمال كفضلان ثم آذاه الاصيل ولم يبرهن فهو عنه لانه يدفع الترجيع بالامر • وكذا لو كان لكل نصف منه فكفيل على حدة فأدى الاصيل نصفاً منه ولو قال هو مما كفيل به فلان فهو عنه لانه جعل نفعه لاحد ما يحتفظه فوقع عنه فيصدق فيه وكذا إذا كان الائتلاف متقراً عليه في الاصيل بان كان من غرضين أو يبيع أو يملك جباة يبيع مختلفين بان كان أحدهما قرضاً والآخر غنماً وكفل أحد الكفيلين بأحد المالين والآخر بالآخر فأدى الاصيل بضمهما فهو قال هي التي كفيل به فلان فهو على ما قال قال في الكتاب ألا يرى انه لو كان بكل شخصاً متصل أو رهن فأدى شخصاً فهو قال هي من هذا الصلح أو من هذا الرهن يتقبل قوله فكذلك إذا هتار كذا إذا كان باحدى الجسمتين فكفل فأدى شخصاً فهو قال هي ما لها كفيل يتقبل قوله من كفالة الضمانات التفضيلية • ولو كان بالدين رهن عنه الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن عتابة • وكذا في أواخر السادس من كفالة التنازلانية • رجل كفيل عن رجل بمال ثم إن المكفول عنه أعطى الكفيل رهنه كفي في الاصيل انه لو كفيل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه المكفول عنه رهنه جازاً الرهن بذلك فاضيفان في الكفالة بالمال • لو جعل الكفالة مؤجلة الى أجل مجبور نحو أن يقول كفلت بنفس

(١) وهو أخذ الردي مكان الجيد كذا في العناية في الرهن •
لو أدى زبواً وقد كان كفلاً بأجباة يرجع بالبياد • كذا في التنازلانية تنقل عن الفخري (م)

(٢) روي خزانة الفتنة الآن بأخذ الطالب بالمال فليكنه أن يأخذ الكفيل حتى يقضيه الطالب أو ردها •
(٣) بان قال المطلوب الكفيل خذ هذا ركن رسول به الى فلان كذا في الوالدية بعد هذا ما سطر في الخامس من التنازلانية • حال إن كان يعطى المكفول عنه على وجه الرسالة بان يكره مطالبة الكفيل فأعطاه المال وقال خذ ودفعه الى المكفول له • وكذا في الكافي والنهاية •

فلان الى المصداق أو الى الدباس أو الى خروج العطايا بجزء تأخير الكفالة الى ذلك الوقت
فأضيقان في الكفالة • اذا كفل بالقرض الى أجل هل يتأجل على الأصل أم لا وتحرير
الكلام في ذلك ذكر المقدوري في شرح مختصر الكرخي • ألا يرى لو أن رجلا اقترض رجلا
مالا وكفل به رجل عنده الى وقت كان على الكفيل الى وقته وكان على المقرض حالا (١) وذكر
في المحيط السرخسي • قال الكفالة بالقرض الى أجل جائزة وهو حال • على الأصل لا
ما وجب على الأصل قرض لانه وجب بالاستعانة بالقرض لا قبيل الاجل وما وجب
على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهو استعانة • بقرض حقيقة لكن
الكفيل يسير بمنزلة المقرض بالاداء فانه على الدين بمقابلة ما أدى فمصر معاوضة ومبادلة
حقيقة وذكر في خزائن الاكمل الكفالة بالقرض الى أجل جائزة والمال على الكفيل الى
الأجل وعلى الأصل حالا • وذكر مثل هذا في شرح التكملة وغيره وبقيته الكتب أيضا
قلنا فقتصرنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى الاجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
وسجده وعلى الأصل حالا كما كان ولا يلتفت الى ما قاله المصري من قوله في التحرير اذا
كفل بالقرض الى أجل يتأجل على الأصل وهذه لطيفة في تأجيل القرض فان كل
الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره • أهم الوسائل (٢) من مسائل الكفالة
• كمال عن انسان بحال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على الأصل
حالا • وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا • بزيادة في الكفالة • ولو كان المال حالا
فكفل به انسان مؤجلا بأمر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيلا في حقهما
في ظاهر الرواية وفي رواية من سمعته عن محمد أنه حال على الأصل مؤجل في حق الكفيل
من كدالة تحفة الفقهاء • وكذا في الهداية ومحيط السرخسي • وان كفل ولم يذكر الاجل
يجب على الكفيل كذا يجب على الأصل حالا أو مؤجلا • منية في قول الكفالة • ضمن
على أن يعطى نفسه ما عهدنا ونفخها بسمرقند ولم وقت أخذ • حيث شاء منية الحق في كتاب
الكفالة والحوالة • ضمن عن رجل مالا بأمره أو نفسه فأراد ان يلزم أن يخرج الى السفر
فخذه الكفيل قال محمد أن كان ضمنه الى أجل فلا سبيل له عليه وان لم يكن الى أجل
فله أن يأخذ حتى يخله ما أباد المال أو يبرأ منه وفي كدالة النفس رد النفس منية
الحق في الكفالة وكذا في النكاح • ولوضن بالبراءة بنقطة كل شهر عن زوجهما ليس له أن
يرجع عند رأس الشهر (٣) • ولوضن بالبراءة بنقطة كل شهر قد أن يفسخ ضمنه
عند رأس الشهر من كدالة ضمانات الغنم • كذا في الثالث والعشرين من كدالة
التأخرائية • وضمان الدار لمهر ضمان الفرس عند استحقاق المبيع • واذا استحق المبيع
بخصاص المشتري البائع أو لا فلا اقتضى عليه الفسخ يكون قضاء على الكفيل وله أن يأخذ من
أهله ما شاء • وليس له أن يتخاصم الكفيل أو لا في ظاهر الرواية هذا اذا كان المبيع ماسوي
العبد فان كان عبدا فظهر أنه حر بالنية للمشتري أن يتخاصم أهله ما شاء بالإجماع من
كدالة البدائع • (٤) صحيح قال لغريمه ما أقتر به فلان فهو على ثمنه الكفيل ثم أقر
فلان بشئ لزم المال المقر به في تركه الكفيل ظهريه قبيل كالمصلح • ولو كفل بمال

(١) وفي الصادق من كدالة التأخرائية
نقلان في الأخيرة لو كفل بالقرض الى
أجل فالمال على الكفيل الى أجل
وعلى الأصل حالا وكذا في العتابة •
(٢) وكذا في المنية أقول هذا يختلف
لما في الهداية وشروحه من أنه يتأجل
على الأصل أيضا في ظاهر الرواية وكذا
في التبعة وقال في المنية بعد ما ذكرها
بوقرة قريبا ككفل مؤجلا • من حال
تأخر الدين عنهما وهو استعانة فذكره
الكردري • قياس وهو قول زفر كافى
الهداية ورواية عن محمد كافي التبعة
وبحيط السرخسي • فيحتاج الى أن ينكفأ
ويقال إن المراد هنا من المال هو القرض
وهو بعيد اللزم الآن يقال إن المعنى
وان سلم أهله حال على الأصل كما قال
زفر وروا ابن سماعة عن محمد فهو مؤجل
على الكفيل أو يقال إن المعنى وان كان
على الأصل حالا لا يقبل التأجيل كما
في الترمذ •

(٣) الظاهر أن هذا على ما ذهب
إليه أبو يوسف فأما على مذهب الإمام
لا يكون كفيلا لا بصفة شهر واحد •
(٤) وكذا في الثالث والعشرين من
كدالة التأخرائية نقلان في الأخيرة •

على فلان فقامت البينة عليه بالثبوتها الكفيل لانه تبين انه كقيل فعضون على الاصيل وان لم تقم البينة فالقول قول الكليل مع عينة في مقدار ما يقرب ولو اقر الكفيل عنه بالكره ما اقر به بصق على كفه .
 دنا في آخر فصل شرائط الكفالة مخلصا

(كتاب الموالاة)

تقدم قبول المحال والاحتال عليه واتصاف في غيبة المحال كالقفاة إلا أن يقبل رجله
الحوالة ولا يشترط حضرة المحتال عليه لصحتها حتى لو أقال على غائب قتل بعد ما علم صحت
والاحضرة المحل أيضا حتى لو قبل لصاحب الدين ذلك على فلان آف فأحل بها على فرض
الطالب بذلك وأجاز صحت فليس أن يرجع بعد ذلك ولو قبل المدينون على آف فإعلان
غافل لم يباعي فقتال المدينون أملت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عندنا أمام ومحمد من
حوالة البرازية وكذا في الخلاصة * وكل دين جازت الكفاة فيه فالحوالة تاتر من حوالة
الخلاصة * يجب أن يعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقتدة فالقاعدة أن يقبل المحل الحوالة
بالدين الذي على المحتال عليه أو الدين الذي في يد المحتال عليه بالغصب أو ولو بدعة
والمطلقة أن يطلق المحل إطلاقا ويرسلها الرأى ولا يشهد بالدين الذي على المحتال عليه
ولا بالدين التي في يد المحتال عليه أو يحصل على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين
في الفصل الأول من حوالة الخط البرهاني * ولو قال الطالب أن دفعه الدين الزاير التي
قتال هذا لا يكون أو قبل يكون فكيلا بفضله الدين فالتأخير حاشية * قال ائدر
حواله مردمان هم لفظ حوالتهم فكيف يشهد من قدمكم بشككم في دهرهم كمر
رتب بوى ده وما تده إن واحكم حواله وبادحكم وكاله أجاب أن ابن كسى رحمه
دين است حكم حواله وادكم وكاله (١) من حوالة القاعدية * ولو أن وكيل
البائع أقال الأمر على المشتري فسي وكاله وليست بهوالة لأنه لا شيء للأمر على الوكيل
خلاصة في الرابع من وكالة التيسيع * الحوالة جائزة في إحتراز من الاعيان فأن
الحوالة لاتص من وأمر الفصل الأول من حوالة التائراينية * لو أقال مائة من من
المنطقة ويمكن للمحصل على المحتال عليه منى * والصل على المحصيل لم تصح الحوالة وكذا
لو قبل المحتال عليه فلا شيء عليه كإفي المنة فاستأن في الحوالة * ورجل عليه دين
لو رجل فأقال الطالب على رجل ليس عليه الجسد دين فقامه فقتضى المال عن
المحال عليه تبرعا كان للصل عليه أن يرجع على المحل (٢) كالوأي المحتال عليه
المحال بنفسه وليس عليه دين كانه أن يرجع على المحصيل ولو كان المحصيل دين على المحتال
عليه فأقال الطالب على مدين به ذلك المال فقامه فقتضى دين المحتال على المحصيل
الذي عليه أصل المال كان للمحصل أن يرجع به على المحتال عليه كانه أقال فقتضى
عنه كقضاة بنفسه ولو قضى المحل على المحصيل أن يرجع به عليه بعد الحوالة كان له أن يرجع
على المحتال عليه بدنه كذلك ههنا (٣) وليس للقتضى أن يرجع على الذي عليه أصل الدين
لأنه متبرع * ولو اختلف المحل والمحال عليه كل واحد منهما بدى أن الفتوى قضت عنه

(فرد)

(١) لا تسلم العلم لفظ الحوالة وإنما يقولون أعطه العشرة الدراهم التي عليك فهل يكون مثل هذا القول حكماً الحوالة أو حكماً الوكالة ؟ أجاب إذا كان للقاتل دين على الممل عليه يكون لذلك حكم الحوالة والاختصاص في كافة قوله على الحمل في نكحة الحمل وكتب عليه صبحه وقبضه النسخ الحوالة ويساعده التنبؤوا بقرائن الحكم المصلحة

(٢) وهذا المشقة مذ كورت في محيط السرخسي ونزاعاً الأكمل والتأهية

美

والعضوي

والقبض لى لم يبين عند القضاء أحدهما يمينه يرجع الى قول القاضى عن أحدهما قضيت
فان مات القاضى قبيل البيان أو غاب كان القضاء من المحتمل عليه لأن القضاء يكون
من المطلق ظاهرا فاضنات في مسائل الحوالة (١) من كتاب الكفاية * ولو كانت
الحوالة مطلقة ثم ان المحل قضى دين المحتمل ليجب المحتمل على القبول ولا يكون المحل
مستعرا ولو أرى المحتمل المحل مما كان على المحيل أو وجهه منه لا يصح تاتارخائية
في أواخر الناق من الحوالة * وفي المحيط بأع مسلم من مسلم خيرا بألف وأحال على
المشتري مسلحا حوالة فسد متالفين ثم قال الحويل وهو المشتري ان لا يقبض الخرو قال
المحيل بل عن متاع فالقول للمحيل يمينه ولا تطل الحوالة ولو برهن عليه الحويل جمع
بينه أمالو كانت الحوالة مطلقة بان يقول أحلت عليك فلا تأبألف ولم يرد فالحوالة ياتر
برهن الحويل أن ما عليه من الألف عن خروا لا قال البرهان في فرق محمد بين الحوالة المضافة
الى الدين والبسع المضاف اليه اذا تصادقا بعد العقد على أن لا دين عليه فانه قال يجوز
البسع وتطل الحوالة ضمانات فضيلية في الحوالة المقيدة * غلب المحيل وزعم المحتمل عليه
أن المال المحتمل به على المحيل كان عن غير لا تصح عوام وان برهن على ذلك كافي للكفاية
ولو دفع المال المحتمل عليه الى المحتمل وأراد الرجوع على المحيل فقال المحيل المال المحتمل
به كان عن غير لا تصح وان برهن ويقال للمحيل أنه الى المحتمل عليه ثم خاص المحتمل
فان برهن على المحتمل أنه كان عن غير يقبل ثم المحتمل عليه بالتأخير بين الرجوع على المحيل
والحتمال بزيادة في أواخر الحوالة * ولو كان للمحيل دين على المحتمل عليه فاحالة مطلقة
ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه * ما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله ولا يبطال به
بخلاف ما لو رده به ضمانه الاكمل في الكفاية في آخره ملخصا * وذكر في الزبادات وشرحه
أنه لو أقال دأته على مدونه أو مودعه أو الفاسد منه عينا أو شيئا مقيد بعماله عليه أو
عنده جائز ولم يسكن للمحيل أخذ ماله من الحويل كما كان كذلك في الحوالة المطلقة فالق فمه
الحويل الى المحيل بعد ما طلبه منه فقبض عنده ضمنه الحويل للصالح من ضمانات فضيلية
في قول ضمان الحوالة المقيدة ملخصا * واذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي ودعة قيد
الحتمال عليه أو غصب فلهكت الوديعة أو استحققت تطل الحوالة ويعود الدين على المحيل
ولو هلك الغصب في يد المحتمل عليه لا تطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاع الوديعة
وحلف على ذلك بطلت الحوالة وان استحققت الوديعة أو استحققت الغصب بطلت الحوالة
في الثالث من حوالة التاتارخائية * سئل عن شخص باع سلعة من شخص وأحال عليها
شخصا وقبل المحتمل عليه الحوالة وكذلك المحتمل ثم تقبلا البسع ما حكم الحوالة هل تنسخ
أجاب المقابلة صحيحة ولا تنسخ الحوالة وازن المحتمل عليه دفع المبلغ ثم يرجع على المحيل
من فتاوى فائى الهداية في مسائل الحوالة * اذا باع عدا من رجل بألف درهم ثم اراد
البائع أحال خروا عما عليه على المشتري حوالة تقيد بالثمن فالت العبد قبل القبض حتى سقط
الثمن أو رد العبد بخار روية أو أخار شرط أو أخار ميب قبل القبض أو بعد القبض (٢)
لا تطل الحوالة عند علمنا الثلاثة استبان (٣) وقال زفر تطل الحوالة ولو استحق

(١) المستوفى في السابع من حوالة المحيط
وكذا في التاتارخائية عظم

(٢) وفي المنتبه بعد القبض بقضاء وقبل
القبض من غير قضاء عظم
(٣) وفي الظهيرية وروى أبو مسلم أن
عن أبي يوسف في رجل باع عبدا من
رجل بألف درهم فزنتا بضاعتى أحال
البائع خروا على المشتري بيمين العبد
ثم مات العبد في يد البائع أو فسخ
المشتري البيع فيه بمحكم أو بغير حكم
بطلت الحوالة وهو ضمانا للمحل في المحيط
وأشهر اليه في التاتارخائية وفي الزبانية
قال أبو القاضى هذا على خلاف الروايات
وأما التسليم بعد القبض بمحكم باع البائع
بالعيب لا تطل الحوالة عظم

العبد المبيع أو استحق الدين الذي يقبضه المولى من جهة القرماء أو يظهر أن العبد المبيع كان حراً بطلت الحوالة وفي الفقهية ما لا يجتمع (١) وفي الثامن من حوالة التارخانية وكذا المحط • ولو أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن إلى المحتال ثم استحق الدار من هذا المشتري فالمشتري على من يرجع بالبائن ذكر في مجموع التوازي من شيخ الإسلام السدي أن المشتري يرجع على البائع قبل له فإن نظير المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال كالأل وفي الجامع أن المشتري بالخيار أن يرجع على القابض أو أن يشترى من البائع على الأمر (٢) في السابع عشر من بيع التارخانية • ولو باءه مبرراً وأسال بفضه لغيره على المشتري فاستحق المبيع فالمحتال أن يعال به الباقي لو كانت الحوالة مطلقة لا لو كانت مقيدة • وله أن يرجع على بائعه لاداءه بامرره وهل له أن يرجع على المحتال بما أدى في الجامع إشارة إلى أنه ذلك في الثامن عشر من المصولين وكذا في التاسع عشر من العمادية • أحال الطالب على رجل بآل أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني قضاء للآخر منية المفتي في مثل الحوالة الكفالة وكذا في الفقيهية والوالمجسدة • وفيه كانت حوالة التارخانية • ولو أحال المطلوب الطالب على رجل فلا يملك الوكيل بالقابض على المحيل فإن مات المحتال عليه مفلسا عاد الغير على المحيل وعدت لمصلحة الوكيل عليه ولو كان بالدين كفيل قال أبو يوسف والوكيل أن يقبض من الكفيل ومن الذي يتبعه بقضائه من الأصناف خلافاً لعدم من وكلة الفتاوى العتائية • وإن مات المحتال عليه بلا تركه ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال المحيل منه رجوع على الأصل المحتال أحد الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه مفلسا لا يعود الدين إلى ذمة المحيل سواء كفيل بامرره أو بغير امرره والكفالة حالة أو موجد له أو كفيل حالاً ثم أجله المكفول له بتراف في الحوالة • رجل أدى على رجل مالا فاقفال المدعي عليه أنه قد أحلته بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك فقال صاحب الدين أن المحتال عليه مات مفلساً قبل أداء الدين فأبى القول قوله • عني عنه ولا يقبل قول المحيل أنه مات مفلساً وكأنه أن يرجع على المدفون بدنه (٣) كذا ذكر في الأصل فاضحاً في باب ما يملك دعوى القضي من الدعوى • زعم المدفون أنه كان أمال الدائن على فلان وقبضه واستكره الطالب سأل الحاكم من المدفون البينة على الحوالة أن أحضرها والمحتال عليه حاضر قبلت ويرى المدفون وإن غابا قبلت حتى التوقف إلى حضوره والمحتال عليه غاب قدم وأقر بما قال المدفون يرى أن الأمر بإعادة البينة عليه وإنما هو دما أو غاب أو خلف المحتال عليه وإن لم يكن للمدفون بينة وطلب حلف الطالب بأنه ما احتال على فلان بالمال فحلفه فإن تكلم يرى المطلوب بتراف في الحوالة • مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون حكمة فمات المحتال مع سائر القرماء على السواء ولا يرجع المحتال بسبب الحوالة وكذا التوقيد بدنه الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء يشدوى المحتال مع سائر القرماء بتراف في الحوالة • رجل عليه آفة

(١) والفرق أن في الأول سقط الدين بعد الوجوب مقصوداً فلم يطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الحوالة فبطلت وإذا لم يطل وأدى فإنه يرجع على المحيل كذا في الجرار الرافق • (٢) وفي استحقاق التارخانية من كتاب الدعوى فلو كان أدى الثمن إلى المحتال فهو بائناً وإن شاء يرجع على البايع المحيل وإن شاء يرجع على المحتال القابض وكذا في استحقاق الخلاصة من دعواه • وأفتى حارثي العمادية بأنه إذا طهر أن المبيع مستحق وأخذ المستحق يرجع المشتري بالثمن على القابض لا على المحيل وهو مخافاً لمقتضى العمادية نقلاً من صاحب العمادية ولساني التارخانية • (٣) فالومات المحتال عليه فقال المحتال مات مفلساً وقال المحيل بخلافه في الشافعي القول بالصالح مع اليقين على العلم لتسكه بالأصل وفي شرح الألفي قول المحيل مع اليقين على العلم لا سكره دعوى الدين ولكن ذكر في المبسوط كما ذكر في الشافعي فقال القول قول الطالب مع اليقين على علمه لأنه تمسك بالأصل ودعوى العصرة كذا في العمادية •

درهم دين حال الطالب بما على رجل على أن يؤدى من الاثني عشر عليه فلم يؤد الحال عليه حتى مرض المحصل فأدى الحال عليه ثم مات المريض من مرضه وعليه دين ولا مال له سوى ذلك الألف الذى على الحال عليه سلم الألف للحال وليس للقرمان في ذلك حق وهو غريم الحال عليه لا غريم المحصل والحال عليه باء الألف غريم من غرماء المحصل وصار موقوفاً الألف الذى في ذمته بدنه فلا يخصص به بل يشترك فيه القرمان ويسلم له حصته من حواله الخلاء وكذا في البرازية • لو غلب الحال عليه بحيث لا يدري مكانه لمصر لم يرجع الحال على المحصل بالدين لكنه لو ما طهق الحال إلى المحصل فقال أن زرعود كبرك بن غي دهم فقال المحصل سملت من كبرم أو من غي أو ما كرت

(ترجمه)

(١) خذ ما لك بشك فانه لم يعطى فقال المحصل ذلك على يسيراً وقال فكيف أخفق ذلك

(١) رجح الحال على المحصل بالدين لأنه يعطى بالحوالة كحاق الجواهر فمستأنى في الحوالة ولو كانت الحوالة بألف كانت المحصل على الحال عليه ثم إن الحال أبرأ الحال عليه من حال الحوالة برئ المحصل والحال عليه من دين الحال له المحصل بالحوالة والحال عليه بالبراء • رجح المحصل بدنه على الحال عليه ولو وجب الحال له مال الحوالة للحال عليه فبحوز الهبة ويظل ما كان المحصل على الحال عليه ولا يكون المحصل أن يرجع بدنه على الحال عليه فاضيفان في مسائل الحوالة • رجل عليه دين رجل وبه كميل وأحال الكميل الطالب بالمال على رجل فقبل الحال عليه برئ الأصل والكميل جماً إلا أن بشرط الطالب في الحوالة براءة الكميل خاصة فخذت لا براءة الأصل فاضيفان في الحوالة • أحال رب المال شرطه على مدونه وبالدن كميل ثم أحال غريم آخر على الكميل بذلك لم تصح الكفالة الثانية (٢) ولو أحال أولاً على الكميل ثم بذلك على المدون أو كانت الحوالتان معاصمتاً منه التقي من الكفالة والحوالة • رجل على رجل مال فقال الطالب للمدون أطين بما على عليك على فلا على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ بالمال أيهما شاء لأنه لم يشترط الضمان على المحصل فقد جعل الحوالة كفالة لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحصل كفالة فاضيفان في الحوالة • رجل على رجل ألف درهم وللمدوني على رجل مائة دينار أحال الذي عليه الدراهم غريمه على الذي عليه الدراهم على أن يعطيه الدراهم التي عليه من الدراهم أو على أن يعطيه الدراهم من الدراهم التي عليه فالحوالة باطلة ولو كانت الدراهم في الحال عليه فاضيفان • ودودة وهي خاتمة بعينها وباقى المستبد بها كانت الحوالة جائزة في آخر الخامس من حوالة المحيط البرهاني • ومن صور فساد الحوالة إذا كانت الحوالة بشرط أن يعطى الحال عليه مال الحوالة من غن دار المحصل أو من غن عبده كانت الحوالة فاسدة لأن هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها وهو يسع الدار والعبد فأن الحوالة بهذا الشرط لا تكون ولا يسع دار المحصل بخلاف ما إذا قبل الحال عليه الحوالة بشرط أن يعطى مال الحوالة من غن دار نفسه أو من غن عبده فأنه يجوز الحوالة ولكن لا يجبر الحال عليه على يسع داره ولا يسع عبده (٣) في آخر حوالة الخلاء • ولو أحال على أن يعطيه من غن دار المحصل لا يسع إلا أنه أمره بالبيع في التاسع من حوالة التاتارخانية وفي القبطية احتال على أن يؤدقه من غن دار المحصل

(٢) كذا في النسخ وكذا في المراجعة والظاهر أنه سهو والصواب الحوالة بدل الكفالة •

(٣) وفي التاتارخانية والمحيط والتاتارخانية وهل يجبر على البيع بغير أن كان البيع مشروطاً في الحوالة فيجب عليه كافي الرهن وفي التاسع من التاتارخانية ولو باع يجبر على الاداء •

(١) وفي حوالة التلمية والناق من حوالة المحيط لم يذكر محمد في الاصل ما اذا حصلت الحوالة بمسبحة على يديك الاجل في حق المحتال عليه قالوا وينبغي ان يثبت كافي الكفاية بعد فرق بين الحوالة والكفاية فان الكفاية اقل اذ كل يدن وأعمال الطالب الدين ولم ينفذ الاجل الى الكفيل صاروا الاجل مشروطا ٢٤٤ لا يصل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الاصل مؤجلا وفي الحوالة متى

أشرف الاجل الى الدين ولم ينفذ الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى ومات المحتال عليه فطابقا يرد الدين الى الاصل حالا كذا في البرازية وهي عين عبارة المحيط في التامين من الحوالة بعد
(٢) بتفلا فما اذا أدى به على الكفاية القاعدة وقد سبق في الحصة من الفصول بعد
(٣) لا تقبل الحوالة الى الغير اقر بالدين كما في نزاهة المقتن بعد
(٤) وكذا في التامينة والثاني من المحيط وأما الحوالة التي نزاهة المقتن (م) بعد (٥) قال في الخلاصة في الفصل الاول من القضاء السلطان اذا قلنا القضاء مجرلا واستثنى خصومة اورد لا ممناسم الاستكنا ولا يصير هو قاضيا في تلك الخصومة أي حتى في ذلك الجدل بعد
(٦) كذا في اكثر النسخ الصحيح عليه للسلطان وفي دعوى الضامية لو أمر السلطان أن لاتدفع المدعى بعد ثلاث سنين لا يجوز السماح ولا يتخذ الحكم قائم يكون للقاضي معزولا ان لا يكون مقتدا في حق هذه الخصومة ولكن اذا كانت القضاء مجرلا من معاص هذا النوع من الخصومات يجب على السلطان أن يجمع ينهه انتهى وقدره على الفصل الاول من قضاء البرازية قال قلد السلطان ولا قضاء وشروط عليه ان لا يصح قضية وجعل بينه وبينه الشرط ولا يصح قضاء القاضي على هذا الرجل ويجب على السلطان ان يقبل قضية بعد
قال في الجرار الثاني في آخر باب التحالف اقال من الفرس وفي البسوط رجل ترك

وذكر ان امره بذلك الباع حتى جائت الحوالة لا يصير المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويبيع على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كافي الزمن من او اخر حوالة البرازية • لو احتال على رجل على أن احتال بانيها فهو جائز وكذا اذا احتال على أمه حتى شامر مع على المحيل جازو يرجع على أمه ماشاء • برز في الحوالة وكذا في خزنة الفتاوى من الحوالة • ولو احتال متى حصلت بمسبة ثبت الاجل في حق المحتال عليه كافي الكفاية (١) ولو كان المال سالا على النوى عليه الاصل من قرض أو غضب فأحال به على رجل السنة فهو جائز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى اصيل حال من حوالة البرازية • ولو احتال الوصي بمال صغ لواملا فلا ينفذ هذا واجب بعد ائنة الميت فلو وجب بعد ائنة الوصي جاز الاحتال ولو لم يكن من الاول أملا • ولو احتال الوكيل بالبيع مع ويقر الموكل عند أي حصة ومحمد اذا الحوالة ابراء وقت وانحلاف في الوقت والمطلق سواء • ويستوى فيه الأملا والافلس بخلاف الاب والوصي قائم بالحوالة على الاملا لا ينعنا اذا امر بتمتع على احسن الوجوه جامع الفصولين في السابع والعشرين • والحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه المال هو بانها وان شاء رجع على القاضين وان شاء رجع على المحيل هذا الجامع الكبير (٢) وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق في حوالة الخلاصة ملخصا • قال المحتال قبضت مالي لانك احدثت يدي على وقال كنت وكيل بالتبضع قال قول للبعيل ولو قال المحتال عليه ادبته منك في الرجوع وقال المحيل ادبته دنائي عليك قال قول للبعيل عليه (٣) ولو زني الحوالة • ولو كان المحتال غائبا فأراد المحيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحله بوكالة ولم يكن له عن دين قال أبو يوسف لا صدقه ولا أقبل ينته لانه قضاء على القاطب وقال محمد يقبل قول المحيل انه وكله فاضيان في الحوالة (٤)

• (كتاب القضاء) •

• (تملحها ما يتخذ من القضاء وما لا يتخذ وما يطل القضاء وما لا يطل وما يشابهه) •
القضاء يجوز تخصيصه وتقيده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كافي الخلاصة (٥) وعلى هذا لو أمر السلطان بدمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تنفع ويجب عليه معامها (٦) أشاء في القضاء • قال اكرسلطان فمردك ومستهلكا بغيري بذهب شافي حكم كتبه وقضى دهيته بذهب أبي حنيفة اكنون شاذير قاضي ومضى را بقول أبي حنيفة وقتن أبي اجاب في (٧) لا به امره بليس بمسبة ولا يتخالف شرع يبين وطاعة أو لا في الأرض في مثل واجب من دعوى القاعدة وفي الوعائية وقوله لا طرش الاصم جوازها وقسمه الشرا بان يسع بأقوى الاصوات الاصم بخلافه وهو من لا يصح البتة من الجرار الثاني في شرح قوله أهله أهل الشاة من القضاء • اذا قضى القاضي في حادثة يسيئة ثم قال رجعت عن قضائي أو بد لي غير ذلك أو وقتت على تليس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر القضاء حاض اذا سكن بعد دعوى خصية وشهادة

الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم يسجد دعواه لان تزلد الدعوى مع التكرار يدل على عدم استقامة الحق ظاهرا بعد (ترجمة) (٧) وان أمر السلطان في مثله الشكاك بغيري بالعلم بذهب الامام الشافعي اتفاقا احكموا وادعوا في ولا ينفذوا بذهب الامام أبي حنيفة على يلم الثاني وانفي العمل بذهب أبي حنيفة ولا جواب لا

(١) وفي العاشر من التواريخ والقضاء
ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة
وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة
انتهى وهذا يشير الى أنه لو قال ذلك
فما زال احكمكم والشهود فقطعوا
القضاء ولم امر صريحا به

مستقيمة (١) فأما الملقى في مسائل شتى من القضاة القاطن اذا قضى فقا ضا آخر
أن يطله من أو آخر وقسمية الحق قيل الدعوى وفي المصطلح حكم الذي بين أهل
الذمة بطلان أهل للشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراصها عليه في حقهما
كتقليد السلطان أيامه وتقليد حكومة الذي ليسكم بين أهل الذمة صحيح نهاية في مسائل
التصميم من القضاء (٢) القضاء بالواقعية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن
التولى على وقعة أرض وحكمها على ذي الدخا أي آخر أنه ملكه لا تسع دعوا لم يجعل
كقضاء بغيره الأصل وقيل لا حتى لو أدى آخر أنه ملكه تسع فيصير كقضاء بالملك جامع
القصور من أول الثالث عشر وفي تمة الفتاوى الصغرى الذي على آخر وقعة محدودة
وقضى له بالينة ثم أدى آخر الملك المطلق على المقتضى له يقبل لأنه بمنزلة الملك المطلق بخلاف
العتق لأنه قضاء على الناس كافة فتية في آخر باب البنين المتضادين من الشهادات
وكذا في البرازية في نوع في انضمام من الناس عشر من الدعوى أكثر المقتضى به بعد
القضاء أنه حرام أو أمر بيان يشترى من من المقتضى عليه يطل القضاء أصله برهن على أن
هذا العين له بالشر أو لا بد وقضى ثم قال لم يكن في بطل القضاء ولو قال ليس هذا بل

(٢) وهذا لأن قوله ليس ملكي يتناول
الحال وليس من ضرورة نفي الملك له بالي
انتفاء وفي الأصل بخلاف قوله لم يكن
في كذا العاشر من قضاء التواريخ
والحيط به

لا يطل (٢) الذي الحرية وبرهن عليه وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يطل
القضاء لأن الحرية متى نفي الناس كافة (٣) فلا يطل ابطالها وأما الملاحقة بحسب في الرابع
من قضاء البرازية في نوع في ابطال القضاء وكذا في الخلاصة والحكم بالحرية الأصلية حكم
على الكافة حتى لا تسع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروجه وأما الحكم في الملك
المؤرخ فعمل الكافة من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبركانك عدي ملكك منذ سنة
أعوام فقال بكراني كنت عدي بملكك منذ سنة أعوام فأعطني وبرهن عليه اندفع
دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبركانك عدي ملكك منذ سنة أعوام وأنت ملكي الآن
فبرهن عليه يقبل وبغير المحكم بغيره ويجعل ملكا للصمود ويدل عمله أن قاضيا
قال في أول البوع في شرح زبادان فصار مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق في ملك
مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء العتق
في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن
هذا على ذكر من قال الكتب الشهيرة خالية عن هذه القاعدة وهما قائمة أخرى هي أنه

وكذا في الرابع عشر من المحبط
والتاريخية به

(٣) وقال في العاشر من قضاء المحبطات
في الحرية حتى الله تعالى والعبد لا يقدّم
على ابطال حق الله تعالى به

لا فرق في كونه على الكافة بين أن يكون بينة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق
كما صرح به في المحط الدرعاني أشباه في كتاب القضاء (٤) أكثر الذي بعد القضاء بالينة
أنها كانت في المذهب عليه وفيه بطل آخر بطل القضاء لأن المذهب باقراه كاذب شهوده
في بعض ما شهدوا به بعد القضاء وتكذب المذهب شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء
يجب بطلان القضاء على ما عليه آثار الأصل والجامع ولو أدى الذي عليه ذلك
لا تسع دعواه ولا بينته (٥) فتية في باب ما يتعلق بكون المذهب في المذهب عليه شرط الصحة
الدعوى وفيه تفصيل (الابنية) الذي داروا به له الشهود بذلك وقضى القاضي لما دارم
انتر أن البناء ملك الذي عليه لا يطل القضاء بالأرض لأنه دعى ولشهوده وبال الأصل والبناء

(٤) أي أقام البينة على أن الدار المدعاة
كانت في يده ويدخل وقت الدعوى كذا
في حاشية نصيصة بخط بعض الأكابر به

نصا والمصلحة بها لا يطل تاتار ثانية في أوائل التاسع عشر من الدعوى (م) رجل
 ادعى على رجل أنه يمانه تدرهم وأكسر المذمى عليه ذلك فأقام المذمى دية على دعواه وقضى
 القاضي له بالاربعة ثم إن المذمى أقر المذمى عليه بمانه تدرهم قال أبو القاسم المضار
 بطل عن المذمى عليه الثلث الباقية وبه أقر عبد الكريم وأقر أبو جدي عيسى بن النضير
 وغيرهم من أصحابنا أنه لا يطل عندنا الثلث الباقية وفي الناصري وعن أبي جدي عيسى
 ابن نضير أنها لا تسقط وعليه الفتوى تاتار ثانية في العشرين من الدعوى • القاضي إذا بدا
 له أن يرجع عن كل الذي قضى خطأ لا خلاف فيه أنه رده وإن كان محتلفا فيه أمضاه وفي
 المستقبل يقضى بالذي يرى أنه أفضل فإن ظهر له نص بخلاف قضائه ينقض قضاءه بعد ذلك
 إن كان في حقوق العباد كالنكاح والطلاق والعتق ولو نظر رأيت الشهود وعبد
 أو محمد ودون في قذف إن قال القاضي تعددت بعض والضمائم في ماله ويمز القاضى
 للشيء وإن كان خطأ يشتر المقتضى له الدية وفي الطلاق تركة المأثرة إلى زوجها وفي العتق ردة
 العبد إلى مولاه (١) وفي حقوق القسمة كذا في الشرب والسرة إذا ظهر أن الشهود عديد
 وأحال تعددت قهروا من الدية وإن كان خطأ فضائه في بيت المال وهذه إذا ظهر الخطأ
 بالينة أو باقرار القاضى له أمّا إذا أقر القاضى بذلك لا يصدق ولا يطل القضاء كله ود
 إذا رجعوا في الأربع من قضاء الخلاصة في نوع أو إبطال القضاء كذا في الأربع عشر من
 المحط والناو ثانية • وفي التوازي السلطان إذا حكم بين اثنين لا يتفد • وفي أدب القاضى
 للخصام يتقد وهو الأصح وبه ينهى في الأربع من قضاء الخلاصة وكذا في البراز بقا القصول
 • ويجوز قضاء الأمر الذي يولى القضاء وكذا كتابه إلى القاضى الآن يكون القاضى من
 جهة الخليفة ففضاء الأمير لا يجوز (٢) من الملتصق في كتاب الدعوى • وفي المتن عن
 أبي يوسف أن للأمير الذي ولاه السلطان على ناحية وجعل خراجها له وأطلق له التصرف في
 الرعية كأنه نفيه الأمانة أن يقتل ويمزل (٣) وكذا حال السلطان مع الخليفة أمّا لو قال
 فلان ولايت شردادم أو تزداد (٤) لا يملك تقليد القضاء • في أول الجنس الأول من
 الفصل الأول من قضاء الخلاصة • قال أبو يوسف إذا كان القاضى من الأصل ثم مات
 القاضى فليس للأمير أن يولى قاضيا وإن كان أمير عشر حواجرها لانه قد عزل عنه الحكم
 حدث كان القاضى من الأصل وإن سلك الأمير يجوز سلكه فإن جاء هذا القاضى الذي ولاه
 هذا الأمير بكتاب الخليفة إليه من الأصل لا يكون أمضاه للقضاء في الأول من قضاء النصاب
 وكذا في الخلاصة من أجل المزبور بعد المصلحة المزبورة • قضاء قاضى العسكر (٥) لا يتخذ
 في العقول لانه قوض إليه القضاء في أمور العسكر وذلك يقع في المتقولات دون العقارات
 إلا إذا وجد التنصيص على ذلك عند تقليده في الثالث من قضا جواهر الفتاوى • ولو في
 مصر قاضيان كل منهما في محلة قضا صم ورجلان واختلفا في حصصهما اليه فإن كان
 منزل القضا صم في محلة واحد حصصهما إلى قاضى تلك المحلة • وإن كانا من المحلتين
 فأراد المذمى أن يختصمه إلى قاضى محله فإلى الاستحقاق أبو يوسف المبرة للمذمى وقال
 محمد لابل المبرة للمذمى عليه وبه ينهى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من

(١) وإذا كان المقتضى به مالا ردت المال إلى
 من أخذ منه في الخطا وبعض القاضى فيها
 إذا قال تعددت الجور كما في الرابع عشر
 من المحط والتاوار ثانية وفي أجناس
 الناطق إذا قضى بمقتضى أو خصاص أو مال
 أو مضاربة ثم قال قضيت بالبور وأما أهم
 به ضمن ذلك من ماله وعزل •
 (٢) لأن هذا اللفظ يقتضى فهو بعض أص
 المال كذا في النصاب في الفصل الأول من
 القضاء •
 (٣) وهذا إذا لم يكن القاضى من جهة
 السلطان فصرح به في النصاب ويحيى •
 يانه •

(ترجمة)

(٤) أعطيت للولاة لولاية أو أعطيتكم
 (٥) ليس المراد من قاضى العسكر من يطلق
 عليه هذا الاسم في زماننا بل المراد من
 يقال له بالتركى أو دى قاضى • (م) •

أهل البلد فهو على هذا ولا ولاية للقاضي العسكري غير الجندي ويختص سوق العسكر
جندي في الأول من القصولين • وأما إذا تعدد القضاء في المذاهب الأربعة وكثروا كما في
القاهرة فأراد المذمى فاضيا فاضاء ثلاثا وأراد لا ترمال كما لو لم يكن من جعله ما كان النصار
المذمى عليه وهذا هو القاهره أقيمت مرارا من البحر الرائق من أوائل الدعوى •
السلطان ولو قلدر بلين قضاء ناحية قضى أحدهما ليميز كوكلين ولو قلدهما على أن
يتقدم كل منهما بالقضاء ينبغي أن يبروز أي حكم أحدهما في الأول من القصولين • القضاء
يقتضى بالزمان والمكان فإذا ولد خاضعا يمكن كذا لا يكون فاضيا في غيره وفي المقتضى
وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واشتلتوا فيما إذا كان القضاة في غير ولايته فاختار
في التكملة عدم صحة قضاءه وجعل في الخلاصة الصحة واقتصر فاضيا عليه من الاشياء
في كتاب الشهادة والدعوى • (قد) محمد وديرد دعوى كردوان محمد وددولايت ابن
قاضي يست حكم فؤاد كركد أبياب فؤاد كركد (١) ولو كان في ولايته من قلده في الأول
من القصولين • اختص غير سامن من ولاية أخرى عند قاض وقضى يصح لهما بالرافعة
صار كما لو كان الدعوى في دين أو غير يصح حكمه وإن في عقار لا في ولايته وحكم القصر
والقبيل لا يصح لعدم الولاية فاندفع العيين والدين لا الولاية بالضرورة والصحيح أن الحكم
في المهدود يصح ويكتب حكمه إلى قاضي تلك الناحية حتى يأمره بالتسليم وقصر الباع
(٢) برائة في النوع الرابع من حركات القضاء والقضاء إذا نصب متوليا في وقت
ليس في ولايته لا يصح فإن كان أو فرف عليه في ولايته بلن كافر الطلبة العلم أو باطلا أو
مستعبدا في مصره ولم تنكر شعبة الوقت في ولايته أبياب ركن الاسلام أنه يصح إذا كان
المقضى عليه حاضرا • وقال شمس الأئمة الخواري تعتبر المراجعة والتطاليم وهذا أقرب من
الأول وما يوافق هذا في مجموع النوازل فإن قاضي مرق قد نصب قضايا في المهدود وقت
بنيار والى المذمى عليه بمر قد صرح الدعوى والسبيل خلاصة في الثامن من القضاء
• قال لرجل غريم في بلدة أخرى وشهوده ههنا فاقضى أن قاضي تلك البلدة حضر
ههنا فلما أقام الرجل شهوده بين يديه واتبعه إلى تلك البلدة فاقضى له على غريمه بما شهدوا به
هل يجوز ذلك أم لا أبياب نعم من أوائل دعوى القاعدية • النطفة إذا أذن للقاضي
بالاستخلاف أن يستخلف له أيضا أن يستخلف ثموم والأذن الأول لا يكتفى ولا حاجة
إلى إسماء الأهل ولو أرادوا أن يثبتوا قضاء النطفة عند الأصل فهو ثابتان قضاء قاض
آخر عند القاضي برائة في الرابع من كتاب القضاء • ولو لم يكن مأذونا بالاستخلاف
فاستخلف وقضى السائب ثم أضاء القاضي فإذا كان السائب أهلا للقضاء كان لا يمكن
أهلا (٣) لا يجوز في الرابع من قضاء الخلاصة في جنس آخر في الاستخلاف • القاضي
لو استخلف بلاذن لم يميز ولو مرض أو سافر ولو يأتى خلفته قاض من جهة الإمام حتى
لا يبلغ القاضي عزله إلا إذا حال له الإمام ولم يثقت واستبدل من ثقت ولو لم يؤذن
في الاستخلاف وحكم خلفته بغيره جاز كوكيل وكل غيره فباع بغيره الأول ولو حكم
في غيبته ثم أجاز للقاضي فخذ منه ما استحسن وكذا الواجز حكم المحكم في المهدودات كذا

(ترجمة)

(١) الذي محمد وداعند قاض وليس ذلك
المجد ود في ولايته هل يصح أن يحكم أجاب
نعم يصح ٨١

الصحيح أن ولاية القاضي في المهدود يصح
وان لم يكن في ولايته والمسئلة مخصوص
عليها في أدب القاضي النصف منه في
البشر الرابع من الفصل الرابع من
قضاء الخلاصة فلا منه ٨٢

وفي الرابع والعشرين من قضاء
التاثر رانية خلا من اللولبية والكبرى
خلافة فليثقت عند الفتوى ٨٣

(٢) ولا يشترط أن يكون المتداعيان
من بلد القاضي إذا كانت الدعوى
في المنقول والدين وأما إذا كانت في عقار
لا في ولاية فالصحيح الجواز كما في الخلاصة
والبرائة وباللذان تفهم خلاف ذلك فانه
غلط كذا في البحر في أوائل كتاب القضاء
بهي في المقدمة ٨٤

(٣) بأن كان عبدا أو ذميا أو موصيا أو
مجنونا كذا في السادس والأربعين من
شرح أدب القاضي ٨٥

(نقطة) في الاقل من جامع الفصولين • وان كان المذنب متفقاً لا يمكن نقله الا بمقتضى
 وضوحه ونحوه الخشب العظيم وبحر الرعي والغنم الكثير والمكيل والموزون واحتقوله قال
 بعضهم ينقل الى مجلس القاضي • ووجه النقل تكون على المذنب عليه والصحيح أن القاضي
 يستمع من جميع الشهادتين بحضور المذنب وشهود معه فيشهدون عند القاضي أن شهود
 المذنب شهدوا للمذنب وحده بقضى القاضي المذنب • والذي بعثه القاضي لجمع
 الشهادة لا يكون قاضياً فلا بد من القضاء بتلك الشهادة • فاضحيان في دعوى المتغول • فلو
 أن الاحام قلد وجدا القضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضي وجدا ليعلم المذنب
 والشهادة في حادثة ويسأل من الشهود أو يسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب
 بذلك الى القاضي • وبني • حتى يقضى القاضي نفسه لم يكن لهذا النقطه أن يحكم (١)
 وانما يفعل بما أمره القاضي • واذ ارفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك
 الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المذنب والمذنب عليه ويأمر باعادة البينة فإذا
 شهدوا بذلك بحضور الخصمين تحتد بقضى القاضي تلك الشهادة • قالوا هذه المسئلة
 يغلب فيها القضاء فان القاضي يستخلف رجلا يسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه في كتاب
 يفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا وعندي بكذا • يكتب اللفظ الشهادة
 أو يكتب أن المذنب عليه أقر عندى بكذا • يقضى القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده
 فلا يسمع هذا القضاء لأن القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف
 يقضى بتلك الشهادة • وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الآن يشهد الخليفة مع آخر عنده
 القاضي على اقراره ويكون قائدة • هذا الاستخلاف أن يشتر الخليفة هل لحدى شهود
 أو يكذب ولعل له شهود الا انهم غير عدول وقد لا تتفق ألسناظهم فيقرض القاضي النظر
 في ذلك الى الخليفة • فاضحيان في اوائل الدعوى • النائب المطلق اذا سمع الشهادة
 جاز للقاضي أن يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب • وكذلك جاز لقائب أن يقضى بتلك
 الشهادة التي قامت عند الاصيل • قضى كرك في فروع آخر من القضاء • وفي شرح العناوي
 وكل من لا يجوز شهادة القاضي • كالوالدين والمولودين والرقبي والزوجة لا يجوز قضاء
 القاضي له في العشرين من قضاة التاريخانية (٢) • قال لا يجوز قضاة لمن لا يجوز
 شهادته (٣) • ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه • فاضحيان في فصل من لا يجوز قضاؤه
 القاضي • لو وكل من لا يقبل شهادة القاضي لم يميز حكمه لو وكل • جاز على الوكيل
 كما لو كان أصيلاً لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي وصي لم يميز حكمه • وفي أمر البتيم إذا
 فيه يميز حكمه • البتيم حق القبض ثبت للوصي • فميز حكمه لانيته في الثاني من الفصلين
 • ولو قضى بشهادة توله لاجنبى • فترفع ذلك الى قاض آخر أشده القاضي • فاضحيان في كتاب
 الدعوى والبنات في فصل من يتخذ قضاؤه من لا يتخذ • اذا كان للقاضي خصومة
 فغاصم عند خلقته قضى له أو عله هل يتخذ قضاؤه • اختلف فيه • قال بعضهم يجوز حكمه له
 وقال بعضهم لا يجوز من فصل الاخر وثق في الفصل الاول • وقت للقاضي حادثة
 أولاده • فأب من هومن أهل النابة وخصما عنده وقتى له أولاده جاز قضى الامام

(١) لا تخلفه ليس يتأخر فيخذ حكمه
 كذا في الرابع من قضاء الخلاصة ويقسم
 منه أنه اذا أرسل نائبه المأذون لجمع
 في حادثة قضى القاضي باخباره جاز
 (٢) كذا في الرابع من قضاء الخلاصة
 في نوع في الاختلاف وفي البرازة في نوع
 في الامضاء من كتاب القضاء وكذا منه
 في الثاني من كتاب القضاء قبل نوع
 في التعريف والترجمة •
 (٣) الا في مسئلة ما اذا ورد عليه كتاب
 القاضي قائم يقضى له • كما في السراج
 الوهاج كذا في البحر في شرح قوله أهل
 أهل الشهادة •

الذي قلده أولوا الإمام جعفر متبعية المتقي قبل مسائل كتاب القاضي إلى القاضي • القاضي
إذا كان له خصومة على إنسان فاستخف خلقت نفسه على خصمه لا يتعد لأن قضاء نائبه
كقضاء نفسه وذلك غير جائز واستشهد بأحد كجمادات من وكلي رجلا مني ثم صار الوكيل
قاضيا فنقض لوكه في تلك الحادثة لم يميز لأنه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا
القاضي والوجه أن ابتلى جمل هذا أن يطلب من السلطان الذي ولاه أن يولي قاضيا آخر
حق بمقتضى ما إليه ليقتضى بينهم فيجوز أو أن يبقا كما إلى حكم يصح ويتراضيا بقضاءه ليقتضى
بينهما فيجوز جواهر الفتوى في الباب الثالث من القضاء وفي أدب القاضي للصفاء
ولي قاضيه على مثل ترأسه وأمره بأن يولي قضاء على الكور ففعل ثم خاسم القاضي الأعلى
إلى بعض من ولاه قضاءه جائزه وعليه وكذلك قضاء الأعلى للاستقلال وعطيه لأنه لو شهد كل
واحد منهما لصاحبه جائز فكذلك القضاء خلاصة في الرابع من القضاء السلطان إذا أمر

(ترجمه)

- (١) أعطيت الولاية القضائية
- (٢) ترجمته قوله بعد وأقال قلد من شئت
بمعنى لو قال بالجملة أو بالعريضة وكذا
ما بعد اه
- (٣) ولو قال السلطان لا والى قلد من
شئت يصح ولو قال له قلد أحد الأصبح كذا
في الأول من قضاء البرازية وكذا في قضاء
الخلاصة ع

عبد على بلد وأمره بسب القاضي جائزه التقليد بطريق القياس من السلطان ولو قضى
هو لا يتعد ولو قال السلطان رجل فلان ولاية يتوادم (١) لا يملك نصب القاضي لأن ذلك
تفويض لقبض الأموال في الفصل الأول من العبادية والاستروثية وكذا في التصديق
بعلامه (عدة) وكذا في خزانة المفتين • ولو أمره على بلد يجعل خراجها وأهل له
التصرف في الرخصة كانت خصمه الامارة فقلد وأن يعزل قال الإمام لو والى البلدة
هر كوى بایدن تقليد كن قضاء (٢) أو قال قلد من شئت مع ولو قال كسى واتخذ كن
أو قال قلد أحد الأصبح (٣) كما لو قال لو كوى وكل من شئت مع لا وقال وكل أحد كذا (٤)
في الأول من التصديق وكذا في خزانة المفتين ملخصا • يجب أن يعلم أن جمعة ظهور الزنا
عند القاضي الاقرار والبيئة أمامه للقاضي فليس بجمعة في هذا الباب وكذلك في سائر
الحدود الخالصة منه تعالى كذا السرعة وحد الشرب علم القاضي ليس بجمعة حتى لا يجوز
للقاضي أن يقضى بعلمه في هذه المراضع وهذا استحسناننا تأريخية في أول النسل من
الحدود • وفي (ط) حكم القاضي في المتهمة وهو لا يصح به بعض المتابعين طوا يتعد
وعاقبهم على أنه لا يتعد وإنما يتعد لو علم بكونه متهمة عليه قال (شيخ) هذا ظاهر المذهب
وهنا شرط آخر لتمام القضاء في المتهمة وهو أن يصير الحكم حادثة غيرية فيه خصوصية
بجمعة هذه القاضي من خصم على خصم في الثاني من الفصولين • وإن لم يصرف
مواضع الاجتهاد والخلاف في نفاذ قضاءه روايات الأصم أنه يتخذ من قضاء خزانة
المفتين في القضاء في المجهلات • وذكر خمس الائمة السمعية في وجوب الشهادات
قضى برأفا أو هو تليس لا يتعد في ظاهر المذهب ومن أي حنيفة يتعد إن قضاء
القاضي في المجهلات انما يتعد إذا أصدر من اجتهاد أمّا إذا لم يكن عن اجتهاد لا يتعد وذكر
الخصاف أنه يتعد وإن لم يكن عن اجتهاد كذا كذا في كتاب الأكرام وفي الاقضية انما يتعد
القضاء على مذهب غيره إذا كان يعلم بأنه على الاجتهاد والالا يتعد وأما كونه بجمعة
لا يشترط لنفاذ قضاءه في المجهلات في أسع الروايتين (٤) من فتاوى الترمذيين من كتاب
القضاء • (قعهك) القاضي المقلد إذا قضى على خلاف مذهبه لا يتعد • (ط) اختلاف

- (٤) ومن الإمام القضاة ولو لاجن بمجهاد
مستند في البرازية في الرابع من القضاء
في نوع في علمه ع

(١) وفي الأكل من الأول جلسة فأبد
الضمان وما ينطه الضمان اتفق على
شعوى المذهب قول أبي حنيفة
ولو فرض أن غيره اتفق على وقت مذهبه
فقد جاء كذا في الرابع من البرازية
في نوع في عمله وفي التلافة في فصل ضا
يخص في الجتهادات وإن فرض أن
الشعوى لبعض برأه أو لبعضها
هو ممكن للشرح في هذا المثل
(٢) وفي الرابع من البرازية وقال
الصبر أنه يتخذ هذا الاحتياط وأن
لا يرد ذلك

(٢) وفي الحاشية قيل في الفصل الثاني
لوقمى يتنشد قصداً وفي الظاهر الرايين
وكذا في القصص الصادرة في القصص
الاستروغنية في الفصل الثاني القاضى
على الفأب وهو لا يرى ذلك حال
بعد لا ينفذ وقال أبو يوسف يتنشد
القصص في قوله في مستند مع أبي يوسف
وعليه القاضى في الحاشية مع أبي يوسف
القصص قال ظهر البرق في نفاذ القضاء
على الفأب ورايان ومن تنقأ أنه
لا ينفذ حتى لا ينفذ على عدم مذهب
أصحابنا وكذا في الفتاوى والمبطل وشبهها
وفي المبطل والآن في الحاشية فخص
بمقتضى تنفذ وفي فتح القدر مبطل
أن القضاء على الفأب لا بد فيه من تنفذ
خاص آخر لأن التلافي في نفس القضاء
وهو على هذا ما ذهبنا إليه حتى تنفذ قاض
بمقتضى تنفذ فكذا في الحاشية
(٤) وفي مذكرة في الفصل الثاني
والثلاثين من التاتارخاستي في مواضع
وفي آخره في القصص والمبطل والتفتة
وفي الخامس من جامع القصص في

الروايات في خاص جهته هذا القضي على خلاف رآه قسبة في باب التفتيش في الجهاد
• وفي المعري قضي بخلاف رآه في جهته الامام الثاني وعليه المقشور براية
في الرابع من الفتاوى في نوع من علمه • (ص ١٠٠) وما به التفتيش من التفتيش الى
تأشئة المذهب في فتح العين المذقة وسبع المدير وقدر ذلك انما يهوض اذا كان القضي
يرى ذلك بان حال لا يحل اجتهاد ذلك آتاء اذا كان لا يرى ذلك لا يسع فهو يسع وقيل
يصح التفتيش بان كان لا يرى ذلك وهو المختار (١) من مختارنا في الفتاوى • (ص ١٠١)
ومن اخذ القضا مشروطة فالصحيح انه لا يسير فيها سوى القضي لا يفتخها • (٢) (ص ١٠٢)
ويبقى الامام اوله بمرشدة اخذها هو اولوه وهو عالم بمرشدة بمرشدة كفتها بمرشدة
(٣) من اخذ القضا بمرشدة او فتها فهو كسبكم في نوع حكمه في قاض آخر غيره
لواقتها وبالاطل • (ط ١) من اخذ بمرشدة لا يفتخ حكمه ولا يحل في قضا ومن اخذ
بفتها فهو كسبكم في نوع الفتاوى وهو كسبكم في نوع حكمه في قاض آخر غيره
حال (بز) فيفتها سواء قال (ض) بطل فيها والاخر لاخذ (شخ) جامع القصولين
في القضا الاول

١٠٠ فصل في الضمان القاتل وقوله والقصر نفق أو ماله أو ماله القصر وهو المودون
الذي على غائب ليس للقاضي أن يوجب وكلائه ومع ذلك لو سمع البينة على القاتل
بلا وكيل وحققه فقد كفره (٣) والحد (٤) في إثبات البرن على القاتل أن يكفل
الذي يرحل بكل ماله على القاتل بموجب الذي كفاه فانه ضامنا في الذي عليه مالا
بما كان الكفاة الملققة فيزول الكفيل بلكافة من كفلهم لمال القاتل على القاتل فيمن
الذي على زوم المال على القاتل فيقضي بالنال على الكفيل لا لزوم الكفاة ثم يبرئ
الذي الكفيل من الكفاة فيثبت لمال على القاتل ليكون الكفيل ضامنا له لأن
ما دعي في الحاضر لا يثبت إلا بعد ثبوت المال على القاتل وفيه يكون الحاضر
ضما عن الغيب وهذا إذا كانت الكفاة بكل ماله على القاتل أما إذا دعي
على القاتل أن يوفو كفيل عنه ويرى في ضامنه أن يكون قضاء على القاتل إذا دعي
الكفاة من القاتل بأمره فمقتضى يكون الضامنا لمال القاتل في قضاء على الكفيل والقاتل
وفي دعوى الكفاة بكل ماله على القاتل فانه يبال معين يكون قضاء على ماله إذا دعي
الكفاة بالامر أو لا يترتب في أوامر الثامن من القضاء وهو قضاء أو على المجرى
الامر أنه مسخر ولا يشترط إذا دعي لزوم صورة الضمان بدعي ويتابع غائب ثم أحضر
ولا إذا دعي أنه هذا الرجل كفل لي على القاتل فيقول الرجل لي أنا كفل
والشئ قل على القاتل فأقام دعي البينة أنه على القاتل أنه دعوهم فخصي القاضي
بأن البينة غائبة فلا يكون قضاء على القاتل فاضيان في فصل ابن بضرورة قضاء القاضي
ه (ب) قضى البينة غائب القاضي عليه وأصل عهده الناس لا يدفع إلى القاضي بدعي
يحضر القاتل إلا بضرورة المرأة أو الولاد للنفار والبرن كذا من محمد (ص) وكذا
لومات ولما لا غيب ومال في المصرد المقتضى به مقتضى عليه فاضيان لا يدفع شيأته

(١٧) وفي عبارة الخلاصة اذا غاب المذني عليه أومات عه وكذا اذا مات المذني عليه كما في النسخة وغيره عه وقول أبي حنيفة وعبد شمس اذا اذني على رجل مالا وأقام بينه فزكت شهوده تقبل ان يقضي القاضي تلك البيعة مات المذني عليه فالقاضي لا يقضي تلك البيعة معناه لا يقضي بدون انصم فان كان له ورثة يقضي عليهم (٢٤٤) فان كانوا غيبا في بلدة منقصة عن هذه البلدة ينسب القاضي وكلها كذا في النسخة في فصل

من يكون خصما عه

وفي الثالث والعشرين من دعوى التاخرانية تعلق من التفتان كان انصم شعثا في البيعة ان يقضي وفي دعوى التفتة وذكر في آخر الباب الثاني والثلاثين من أدب القاضي اذا ثبت له في غيره مال انا فارق او ابيينة قامت عليه بجضره ثم غاب المصلي عن تحميمه وامتنع من الحضور معه فالقاضي على قوله أبي يوسف ينسب عنه وكلا ويحكم عليه بالمال ان سأل انصم ذلك (م) عه

(٢) كل يوم الا فليضرب بالباب القاضي فان لم يحضر يقض القاضي عليه فان لم يضر قضى عليه وان لم يوارو لكنه غاب لا يقضي عليه لعجز القاضي من الاعذار وهذا اروق لقاس وقال الشافعي يقضي وهو اروق لقاس كذا في الرزانية في نوع من المعاملة في الفصل الثاني عه

وقول محمد اروق بالقاس كذا في الظاهرية عه (٣) فان كان المدعيون يسكن دارا بارة واحتنع من المحضو والى باب القاضي هل يضر القاضي بانه اختلف واخيه والعصم انه يجره والتعذر الضرب بالماء كذا في السادس من كتاب الدعوى والبيئات من الظاهرية عه

(٤) هكذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضي على وكله بما يذني عليه انصم قال شمس الا انصم المذني وان كان القاضي الامام الاستاذ يقول رأيت في التواد مشعل هذا من أبي حنيفة ومحمد فكان ذلك منهم انصافا قال أبو يوسف وكذا لو كتب القاضي الى الثاني كتابا في حادثة فلم يرد

حتى يحضر فودته أو يحضر القاضي عليه لو غابنا قال ماذكر هنا صا ماذكر في الاصل أن القاضي يقضي بنفقة لامرأته الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مودعا وبعة ونكاح نصائح الى الفرق في الخامس من الفصول (هـ) المذني ابرأ المذني عليه عند القاضي أو برهن عليه المذني عليه بغير المذني فغاب المذني فغلب المذني عليه من القاضي كما بالبراءة كاسع فانه يصيبه ويكتب من الفصل المزور هـ وذكر في فتاوى خاضعان اذا غاب المذني عليه (١) بعد ما سمع القاضي البيعة عليه أومات الوكيل بالنصومة بعد قبول البيعة قبل التعديل أومات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة لا يقضي بها وقال أبو يوسف يقضي وقال شمس الا المولى هـ هذا اروق لقاس واذا غاب الموكل بعد ما أقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل ادغاب الوكيل بعد ما أقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضي عليه بتلك البيعة ويحكم كذا يقضي على الوارث قائمة البيعة على المورث ولو كان الوارث قائما غائبا عن منقطعة ينسب القاضي وكلها يطلب انصم ويقضي عليه بتلك البيعة وكذا الواقف البيعة على أحد الورثة ثم غاب يقضي بتلك البيعة على الوارث الاخر وكذا الواقف البيعة على نائب الصغير بلغ الصغير يقضي على الصغير بتلك البيعة والذي وجهه عليه الحكم ثم اثنى لا يقضي القاضي عليه عند أبي حنيفة وقال محمد بن زياد (٢) على بانه ثلاثة أيام فان خرج والا قضى عليه وان لم يخرج فليكنه غاب لا يقضي في الفصل الخامس من المعامدة هـ فان ارسل القاضي فلم يجد المذني عليه وقال المذني انه ثوري حتى وسأل ان يسير الباب فانه يكفاه واقامة البيعة أنه في بيته فان شهدا اثنين وقالوا شيئا اليوم أو أمس أو ثلاثة أيام فانه يقبل ويؤمر بالختم وان كانت الرؤية قد قصدت لا يقبل وسد معقوض الراي القاضي ولا يقدر ثلاثة أيام فان حصل له العلم أنه في البيت ولا يحضر يسير الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جانب السطح ويسير الدار المستأجرة وكذا دار امرأته ان كان ساكنا فيها (٣) والعمدة لما كتبه فان قال انصم بغيره الباب انه جلس في داره لا يحضر قال أبو يوسف يبعث رسولا معه شاهدان عدلان فينادي على بانه ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات بافلا ان القاضي يقول لا احضر مع خصمك فلان من فلان مجلس الحكم والا فليدناك وكلا ولا قبل عليه البيعة (٤) ويثبت أن يكون وقت جلوس القاضي ومن أي حنيفة ومحمد كذا وأما الهجوم فقد رسل في ذلك بعض اصحابنا ممن أي يوسف انه كان يفضل ذلك وقت قضاءه وصورة انه لو قال انصم انه ثوري حتى في منزله وطلب الهجوم يبعث اثنين معهما أعوان القاضي وقضاء يقوم أعوان القاضي حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل السامرة ثم يدخل أعوان القاضي فيفتشون الدار عرفها وما تحت السرير وعرضي اقله عنه جميع على بيت وجلين بقله أو في بيت ما شربا فربطت بيت أحد هذين الاخر ويحجم على بيت النخلة بالمدينة وأخرجها وعلاها بالدرية حتى سقطت التمارين وأنها وعن هذا قال مشايخنا اذا جمع صوت القصاد من بيت انسان لاسبأ بالهجوم عليه وعامة اصحابنا لا يجوزون الهجوم خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاء هـ واجوبوا انه لو اقر به لهذا المذني ثم غاب يقضي

القاضي المكتوب اليه على انصم ٨٦ اخرى ل فان القاضي يوكل منه على نحو ما قلنا قال شمس الا انصم المذني انصم انما يجوزوا الهجوم وصورة انه يبعث القاضي تسعة يطلبونه في البيت واعوانا يأخذون النسل والموكل كرهير قال الشيخ الامام على البرزوي انه مودع من قول أبي حنيفة ان القاضي لا ينسب وكلها بعد انصم ولكن ينسب عليه كذا في التانية في الدعوى في فصل =

القاضي عليه حال غيبته وهذا اذا اخرج عند القاضي اما اذا اخرج عند غير القاضي ثم انكر
شهادته على اقراره عند القاضي وغاب فهو كالغيبه وقد ذكرنا الخلاف • ولواذعت امرأه
المسلمة على زوجها او اذعت أمة العتق على مولاهار اقامت البينة وغاب الذي عليه
لا يقضى عليه تلك البينة من الحمل المزبور • ولو اقر الزوج أو المولى وغاب يقضى نفقة
في الدعوى في فصل من يكون خصما • وان مات الذي بعد ما برهن قبل أن يقضى يقضى
لورثته برأية في نوع في المعاملة من الفصل الثاني من القضاء • وبيان شهادة على
رجل بحق من الموقوف فقال المهود عليه هما عدا ان فقالا ككاتبين فلان الغائب
الا أنه اعتقنا وأقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضى بمقتضاهما ويكون ذلك قضاء على
مولاهما حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره فاضمان في الدعوى
في فصل فيما يقضى في الجتهادات • (ص) انهم شرطوا لقبول البينة لو اراد الذي أن
يأخذ من يد انهم الغائب شيئا اتموا اراد أن يأخذ منه من شيء مال كان الغائب في يده
لا يشترط حضره فانهم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل وتلقبه ولو شرا فغاب قبل
قبضه غيبة منقطعة جاز لقاضي بيع المبيع وايضا من البائع (ا) وفي طريقة (ب)
بأمره القاضي باقامة البينة لظهور من يصح بيع المبيع وفي الفتن • (ح) وكذا
لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الزهاب حتى
انقضت الاجارة قلده استأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة فاذا أتى
مكة بوضع الامر الى القاضي فقرأ على المبيع الدابة ويدفع بعض الاجر الى المستأجر جاز
• (عبث) شراء وغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز لقاضي بيع المبيع
وايضا الفتن لو كان المبيع منقول لا عقارا فقل هذا الورع المديون فغاب غيبة منقطعة
فرجع المدين الامر الى القاضي حتى يسع الزم به فيجب أن يجوز كافي هاتين المشكلتين
في الفصل الخامس من التصولين • واذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري
ولا يدري أين هو فرجع البائع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفى
ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة وهو تظهير جاز جامدا الى القاضي
وقال هذه لفظة فيها فان القاضي لا يبيعها حتى يقم البينة على ذلك من أوائل الخامس
من دعوى التاخرائية • (جس) باع دابة ولا يوقف على المشتري فطاعا كمن يأذنه
في بيعها فباعه فغنه من ثمنه لو من جنسه ولو أذنه أن يوزر جوا ويبلغها من أجرها جاز
في الخامس من التصولين • القاضي اذا وكل بولاية بعض ديون الغائب لا يكون هذا
الوصي كليل وكلا بانطومة في قولهم من وكالة الخاتمة في فصل في التوكيل بانطومة
• (عدة) لقاضي أن نصب عن المقر دوسا يطلب ديونه من غيره • (د) ولا ينصب عن
الغائب • (ن) ادعوا - فتوقا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي
عنه اذ الغيبة المنقطعة كوت في جرح في غير المنقطعة ولو نصب القاضي فيما في مال الغائب
غيبة منقطعة هل في المنطومة في ديونه قبل تم وقيل لا • (و) في الفصل الخامس من
التصولين • ولا يطلب - فتوقه من العقار والروض التي في يد رجل لانه يحتاج الى

= فليأخذ بحق على القاضي ونعالمه فيه
لكن ذكر في الخاتمة قبيل كتاب الوكالة
بعضه فتوقه رعا عاثة المتأخر لا يصح
هذا القول أي قول أبي يوسف فليأخذ
الى المعلة •
(ا) وفي الخاتمة في فصل في نوع عوى
المالك ويقتد القاضي باليمين ويستوفى
منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى
الدين أو أيا المشتري من الفس فان كان
فيه فضل أسك الفضل للغائب وان كان
فيه نقصان فذلك على المشتري وفي غزاة
القضاي فان فضل شيء يوضع في يده
(د)
(د) احسن في المفرد خاصة أن يجعل
ابنه وكلا في طلب - فتوقه لان المفرد
كالميت في بعض الاحكام وللقاضي ولاية
نصب القيم في مثل بخلاف الغائب كذا
في التاسع عشر من فضاء الخط البرهاني
من البيوع ملخصا وقام الكلام فيه (د)
(د) وفرق الخلفاء بين الوصي والقيم
وقال الوصي - من قرض اليه المقتدة
والتمصرف والقيم من قرض اليه المقتدة
دون التصرف وقالوا الفرق بين الوصي
والقيم في زمانا فالتيم في زمانا كالوصي
كذا في الثامن عشر من التاخرائية من
أدب القاضي ملخصا •

المعومة وهو ليس بمضمون اتفاقاً ولا من جانب القاضي والمخالف في أن الوكيل
 يقبض الدين وكل في المعومة المتعبر في وصيكل متعبر من المال وليس للقاضي أن
 يصب ويكبل عن القاضي المعومة وأعليه شرح صحيح لأن ملك من كتاب المقنونة (ن) **فمن**
 المجلس المتعبر بسبب الدين على إثبات بعض القراء على البعض إلا أن القاضي منقطعة
 تحتل في قسم القاضي ماله يتم بالمص (١) وهذه المسئلة دليل على أن القاضي أن يقبض
 دين الغائب • (ملك) حبس المديون وغاب الطالب فمال المديون أن يؤذي المال
 فالقاضي أن شاء أخذوه ووضعه عند عدل وإن شاء أخذ منه كدلائل نفسه وعذائل
 على أن القاضي يقبض دين الغائب من مدونه في التمس من القسوين في التصرف
 في أموال الغائب • وفيه ترك ما لا يدور على نقد أو عقار أو غير غادى رجل أن ذلك
 أو دعه البت أو نفسه منه البت وصرفه فوالد بذلك بأنه لا يعلم المتزكوا وثاروا
 وارثاً غائباً فإن القاضي لا يدفع إلى القاضي شيئاً بقرادى اليد ويجعل في دين المال به د
 التلوم والانتظار في آخر الثمان والعشرين من القسوين • ذكر الخلفاء الذي دينا
 في تركه وكل الورثة كبار غيبان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن ذلك التوفي لأناني
 ولا يذهب إليه القاضي نسبة القاضي وصبا وإن لم يكن منقطعاً لا يصب برأية في التمس
 من أدب القاضي • (مطله) استحق فأراد المشتري أن يرجع بمثله ودرمات باعه ولا وارث
 له فالقاضي يصب عنه وصبا يرجع المشتري عليه • (ذ) ظهر البيع حرّاً وقدمات باعه
 ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً غير أن ياتى الميت حاضر يجعل القاضي الميت وصياً يرجع
 عليه المشتري ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت في السادس عشر من القسوين •
 ظهرت المشترة حرّاً وقدمات البائع لآخر وارث وتركه وبائع البائع غائب فصب الحاكم من
 البائع الثاني وصبا يرجع المشتري عليه وهو يصاحم البائع الأول في السادس عشر من
 دعوى البرازية • مات عن عروض وعقار وعليه دين فامتنع ورثة الكار عن البيع
 وقضاه الدين وقالوا الرب الذين سلكوا التركة اليك قبل يصب القاضي وصبا وقيل لا يل باصر
 الورثة بالبيع فإن امتنعوا حبسهم كالعدل السلط على بيع الرهن وإذا حبسهم ولم يبيعوا
 الاثن يصب وصبا وأدعه الحاكم بنفسه برأية في آخر كتاب الوصايا • رجل في دينه مال
 (رجل غائب مات الغائب غداً رجل وذى أمه أنه صدقه ذواليد فالقاضي يتلزم
 ولا يدفع المال إلى الذي سواه قال الميت وارث آخر أو لم يقل فإن ظهر له وارث آخر ولا
 دفع المال إليه وتقدر مدة التلوم فوض إلى القاضي وقدر التلوم مدة التلوم بالحول
 قبل ما ذكر التلوم أو له ما فأملاً أو حصة فلا يرى التقدير فاضطرب في فصل دعوى
 الميت بسبب • القريب إذا مات وترك مالاً للقاضي أن يتر بص مدة حتى يحضر الوارث
 فإن لم يحضر يضعه في بيت المال ويصرفه إلى القناطر وثيقة الايام فلا مصرف ثم يحضر
 الوارث يقضى ما له من بيت المال من دعوى خزانة المتعبر قبل التناقص • إذا مات
 الرجل وعليه دين كثيرة فقام رجل إلى القاضي وأقر أن الميت عليه كذا وكذا من الدوام
 أو لا فإنه فأمراً القاضي المقر بأداء ما عليه إلى غير الميت صاعاً أمره فإذا دفع برئ عن دين

(١) لأن ولاية القاضي نظرية ولا إيجاب
 والتقديم شافى النظر كذا في البرازية
 في نوع في ولاية القاضي من مسائل شق
 من القضاء بد

المات ولو أن هذا القرض قضى دين الميت بما عليه بغير أمر القاضى على قولى شمس الانفة
 السرخسى أن القضاء صحيح وسقط عنه ديون الميت من مديات الخيرة لمخاضا *
 اذا مات الرجل وترك بنتين وابناء مفقودا ولهذا المفقود بنتان وابن وترك في يد البنتين
 والكل يقرن بأن الابن مفقود فاختصموا الى القاضى فادّعى القاضى لا يفتنى له أن يترك
 المال من موضعه أى لا يتركه من البنتين (١) خزانه الفنتين في المفقود ولا يأخذ
 القاضى ماله الذى في يد مودعه ومشاربه العنق لان يدهما يد نيابة عنه في الحفظ وكان
 محفوظا بحفظه معنى فلا حاجة الى حفظ القاضى بدائع في المفقود * وذكر
 (شيخ) في (ملك) القاضى لو أخذ ودبعة المفقود من حى يده ووضعها عند ثقة لا بأس به
 في انعام من القصولين * (فرض) لقاضى ولاية ايداع مال الغائب ومفقود * (خه)
 للقاضى اقراض مال الغائب وبيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا يلزم
 ادعيته أن يبعث اليه اذا خاف التلف فيه بصفته حفظ العين والمالية بهما * (قضى)
 وأما الى (من) الأمانة القصوى اذا كان مالكة غائبا فالتقاضى لا يبيعها انما يبيع مال
 المفقود من المحل المزبور * (فتح) القاضى لا يفتى ببيع أمة الغائب والمجنون ونهما
 وله أن يكتبهما ويبيعهما (٢) * (قد) لا يفتى ببيع أمة الغائب وان لم يكن له مال
 وفيه للقاضى بيع ثمن المفقود وأمنه لا لو كان المالك غائبا غير مفقود من المحل المزبور
 * (مده) الودبعة لو كانت شيئا من الصوف ووربها غائب وشغل فساد هارفع الى القاضى
 لبيعهما وذكر (ع) في (بني) للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المدعيون غائبا
 لا يبيع القاضى موضعه يدينه عند أي خيفة وفلا يبيعها وأما العقار فلا يبيعه عند
 أي خيفة وكذا قوله لما في الظاهر وعنه ما أن يبيعه كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع
 عروضه في ثقة امرأته وفي العقار منهم ما دأبنا * (عن) ما ن ولا يملكه وارث يباع
 القاضى داره بازولوم موضع الوارث بازو ويكون حفظا (٣) ألا يرى أنه لو باع الابن
 يجوز وفيه يبيع منقول المفقود لا يفتنى له أن يبيع عقاره ولو باع جاز والوصى ولو باع
 عتاد الكبير يميز من المحل المزبور * للقاضى يبيع مال المفقود والاسم من المتاع
 والرقين والعقار اذا خيف عليها الفساد وليس له بيعها بنفسه عياله ومضى بأعماله
 المشاع فصار ثمنها دارهم أو دنانير يعلو الثقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها بالثقة وان فعل
 فخذ ولو باعها فصار ثمنها جاز وكذا لو علم عياله لكنه لا يرجع منه شيئا من المحل المزبور
 * والثقة في زمانها يشاؤون البيئة على التكاح لفرض الثقة لانه يجتهد فيه والناس حاجة
 وعلى قول من قبل هذه البيئة لا يحتاج المراءى الى اقامة البيئة أن الغائب لم يخلصها بالثقة
 في باب الثقة من تكاح النائية * اجمرداره وغاب وكان له من خارج عندهما أيضا
 لا يجوز للقاضى بيع داره لانه انما يبيع دين ظاهر عنده ولا يمكنه اثبات الدين على الغائب
 بترافيه في نوع ولاية القاضى * (ع) لا يفتنى على المفقود دين لقرينه * (مده)
 ايسر للقاضى أن يفتنى في مال المفقود ولا يفتنى عليه من أحكام المولى حتى يدين على مونه
 في انعام من القصولين * (قيم) مثل (شين) عن غصب شيئا الغائب هل للقاضى

(١) وانما قال لا يفتنى لانه ذكر
 في انعام من القصولين بلامه (ملك)
 القاضى لو أخذ ودبعة المفقود من حى
 يده ووضعها عند ثقة لا بأس به
 (٢) مثل عن رجل صاغر غائب خفية
 منقطعة وله جارية لا تحمد من يفتنى عليها
 وشغل عليه الفساد هل للعاكم أن
 يزوجها أو يبيعها اجاب الساكم أن
 يبيعها ولا يزوجها كذا في تناوئ ابن
 نجيم سند
 (٣) ولظهور الوارث فالبيع ماض كذا
 في السابع عشر من قضاء التامارية
 سند

(١) وفي المتن عن أبي يوسف أن المدون إذا رأى أن بعضي ما عليه أن كان من يعمل يده أوله من معرفة ما يؤجر من رجل وفرض أخذ الأجرة ويقضي منه ما يشاء من الحبس البرهان في الحاشية من القضاء بوجوب تخليصه ع (٢) ثم أتى بتقديره في قوله لا بد من ماله ويساع مساواة ليدرك محمد هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى ٤٥٥ عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال فتمت له

شأه وسد مسخته وخادمه ومركبه وفي رواية قال تركه شأه وخادمه ومسكته وبهذه الرواية أخذ بعض القضاة وفي رواية قال يباع بجمع ماله وبأجره ونصرف غلته إلى غرضه وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يباع إلا في رواية عن أبي يوسف ولكن إن أجره ونصفه وأخذ الأجرة تركه قوت يومه ومياله ونصرف مساوي ذلك إلى الدين يحبس برهان من القضاء ملخصا ع

(٣) قاله شمس الأئمة السرخسي كما قال يغتدى واختاروه في ضبطان في فصل فيمن يجوز له القضاء من كتاب الدعوى والبيانات وقال بسلكه من كتب النياب وقال في السقري المختار أنه ينبغي له دستين من النياب ع

(٤) (التمت) وسئل أبو حامد عن رجل أدهى على رجل ما لا فأنكر فقام عليه البيعة فقبل القاضي شهادتهم وحبس القاضي عليه بذلك المال هل يكون هذا قضائهم فقال نعم هذا قضاء وألا فالجواب كذا في العاشر من قضاء التاخرية ع

(٥) ذكره قاضيان في فتاواه من باب الدعوى من كتاب الدعوى والبيانات وقال رجل أدهى وشاعلي رجل فأقام البيعة عليه بعد الجود فقال القاضي ثبت عندي أن لهذا الرجل على هذا الرجل كذا اختف المشايخ قال بعضهم لا يكون حكاما القاضي وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي أبو حامد يكون حكاما وعليه الفتوى وكذا في أنفق الوصال ومعين الحكام تلاق من الكفر وقال قاضي الهداية في فتاواه الصحيح أن قول

قضى منه أوجب ذلك ولو كان هذا في ذلك المقفود فلا أخذ بالطريق الأولى فانه ذكر في (ين) أن للقاضي سلطة على مال المقفود ما ليس له في مال الغائب من المحل المزبور (ع عك) والقاضي يبيع بعد المقفود وأرضه إذا كان نقص بعض الأيام فتنة المقفود ولو باع ناد ما قبل التقديس المشتري أن يرد على ولده أمالوا استحق من يد المشتري فالجواب كروى عنهم ماله أن كان من جنس الثمن إذا علم وجود الثمن وحكم المدون حكم الثمن يراعى في المقفود يبيع القاضي ما يتسارع إليه الفساد من مال الغائب كالنار وضوحها جميع الفتوى في فصل ما يجوز للقاضي من كتاب القضاء ولا يبيع مال المدون في قول أبي حنيفة وفي قول صاحب يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية في رواية يبيع ما يبيع المقفول وهو الصحيح (١) فإذا أراد بيع ماله يملكه مستعين من النياب وإن كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها أو يكتفي بصرف الزيادة إلى الدين (٢) قاضيان في فصل من يجوز له قضاء القاضي من الدعوى وحسب القاضي المدون له شيء وقضى دراهم دهن من دراهمه وديناره من ديناره يباع كل قضاء الأثر لأرضه واعتقاره وهذا عند أبي حنيفة وأما عندنا فإن القاضي يبيع ماله يبيع عرضه وعقاره أولا فإذا لم يبعهما يبيعهما القاضي فبيع أولا العرض ثم العقار ويرتفع عليه دستان ثياب يبيعه ويبيع الباقي وقيل دستان لأنه لا بد من ثياب في ذلك في الخزانة أن الفتوى على قولهما (٣) من كتاب المظن شرح الفتاوى للبرجدي ملخصا (فصل في الفرق بين النيب والندم) (ع عك) قامت البيعة عند القاضي على رجل يحق فقال له بعدة أقمه وأطلب الذهب منه فهو حكم عليه (ع عك) الحبس بعد إقامة البيعة بالحق قضاء منه (٤) وفي فتاوى هذا الكتاب أمر القاضي بحبس المدعي عليه قضاء بلحق من قضاء القسنة في باب ما يكون حكاما القاضي وإذا قال القاضي ثبت مندي أن لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكاما القاضي كان القاضي الإمام أبو حامد العامري يفتي بأنه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختار أحمد والتهجد وفي الحاشية (٥) وعليه الفتوى (٦) وكان القاضي شمس الإسلام محمود الأوزجندی يقول لا بد أن يقول القاضي قضيت أو يقول سكمت أو يقول أنا قضيت عليك القضاء وحسبك ذكر السانق في وقائعه والذكر عك إذا أدهى رجل دارا في يد رجل فقال القاضي للمدعي عليه لا أدري لك حق في هذه الدار فهذا لا يكون حكما وهكذا كان يفتي الشيخ الإمام طاهر الدين المرنشاني وكان يقول إذا ظهرت تعدد الدالة الشهود في دعوى من محدودة فقال القاضي للمدعي عليه إن محدودين مدعي ده (٦) فهذا لا يكون حكاما القاضي وفيه أن يقول سكمت كرمدين محدودين مدعي را (٧) والعجى أن قوله سكمت وقضيت ليس بشرط وأن قوله ثبت عندي يكفي وكذلك إذا قال له عندي أو قال مع عندي أو قال علت فهذا كله حكم في العاشر من قضاء التاخرية وفي فتاوى رشيد الدين قال شمس الأئمة الحلواني قول القاضي ثبت عندي يكون حكما به وبه نأخذ لكن الأولى أن يبين أن النبوت بالبيعة أو بالاقتران لا أن حكم القاضي بالبيعة يثبت الحكم بالاقتران في الأول من

(١) لا معنى قوله أظن لو قال أظن لم يكن ذلك حجة كذا في الحقيقة فيقول من يقول غفلة القضاة ع (٢) قوله لو قيل انه حكم القاضي بيمينه الشبهة السريسة على صاحب يمينه في الراس من قضاة الازمة ومن الائمة على كعبان ظهره واليمين الربضاني وصاحب الذخيرة فلا وجه لنقل كلامه صفة التوهم دون كلام من دونه وفي دعوى التمتع بالعزيز امر كعبان تسليم بعض المديني او كما بعد اقامة البينة العادلة حكم منه القاضي في دعوى التمتع بالعزيز في حق الاستاذ الا ان القاضي في دعوى التمتع بالعزيز قد لا ينفذ ذلك حتى يظفر بالماثل في قضاء الحق وقد سبق سانه تقلال التاويات بخلاف معنى ليل أحد قوله دليل على صحة قوله الا خسران أن ما قلته من ضرورة ظهور الدين انما يدل على أن فعل القاضي ليس بحكم لا على أن امره ليس بحكم الكلام فهو لا غير صاحب الازمة العارية وقال يدل معنى امر وهذا أيضا يتلوه من حيث لا ينبغي أن يكون فصل القاضي حكما اختلاف المشايخ أيضا والآخر على أن فصل حكم فيما يكون موضع الحكم والبرسوى فيصكر في أنفع الوسائل في مسئلة تزويج المتأمة والآخر في مسئلة ما يصحكون سكان القاضي وما لا يكون مسائل تقلال التعمرات كلها يدل على أن فعل القاضي حكم وفي العبري في أوائل كتاب القضاء قال بعد ضبط الكلام في هذا المقام فمن نقل أن فعل القاضي حكم صاحب التمين والتقية والذخيرة وصرح به في يوع العطا والأمام من الائمة السريسة في يوع قساوي قاضيان وصرح به في جرد الأصل قال اذا حضر الزوجة الى القاضي فطلب القسم بينهما فادع غائب أو صغير (٣٤٦) والترجح عاقل قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بل قرارهم ولا أنصبي على الغائب والصغير

يقولهم لأن حجة القاضي قضاة منه وما في الأصل من قوله لأن حجة القاضي قضاة منه فاطع للشبهة كلها تصح الرجوع الى الحق على الصبر وخال في دعوى التقية وسئل والدي وعلني أين أحد عوز من رجل ادعى على آخر حضيعة أنها ملكة وأقام البينة على ذلك ثابن القاضي طالب الذي عليه جواب فقال أنا جدي دفع فأهلها فأموه القاضي حضيعة أشهر ثم انقضت إلى الذي حق يليق بالدفع ثم أتى بالدفع فبرسوع فنقل ان يقضي وقوله حكمت بان هذه الضعة فلم يأت على يكون هذا التسليم حكما فقال والدي ثم يكون حكما وقال على من أجاد فلتسليم بعد اقامة البينة العادلة حكم منه وبعد الحكم سمع منه الدعوى لهذا كانت حضيعة قال عز راد وقع التسليم

في القاضي وقد وجب القضاء ما بين زكيت البينة وه حكم الآن يقضي الحاكم على من خلاقه انتهى وفي كلام القضاة عز راد انما أتى أن لا خلاف في نفس القضاء ففاض آخر تنقيده فاذقه فاحضر آخر ليس ثلاث تنقذه وبما له لكن التنقيذ السريسة لا يكون الا بعد تنقيذ دعوى حضيعة وطى غير شتى على أنه حال بين الفرض ان وقع الثبوت على مقدمته الحكم أو بعضها فليس بحكم والنفوس حكم ومثال ذلك أن الدعوى اذا حصلت عند القاضي في عقد تابع وكان القصور مدني انتماهاوا الحكم للتمتري على التابع بالمع والمحصل ثبت عند القاضي جريان الصحن المبيعة بالصفة مقدور التسميان وإن المقار بالصفة الموصولة للاستئذان أو لأن التيم لا ماله سوى هذه وفي غير هذه المودة لا يكون الثبوت حكما على أن التعارف في اصطلاح المؤتمين أن الثبوت غير الحكم فهو التبادر عند الإطلاق بواسطة هذا التعارف فضايلة استعمالان ثبوت مجزوه أو اعتبار القاضي مقدمات الحكم أو بعضها وحكم كذا في أمانة الوسائل وقضاة فيه عز (٤) قال في أنفع الوسائل بعد أن ذكر ما في الكتب من الأقوال قلت فغير زائد هذا كله أشأمتها أن الثبوت حكم على المختار وهو الحق في المعنى ومنه أن ما ليس بعد اقامة البينة حكم ومنها أن فعل القاضي حكم أي فيما يكون موضعه الحكم حتى يخرج منها الأفعال وما شاكها غير تزويج المتأمة والآخر في يوع العطا والأمام من الائمة السريسة في يوع قساوي قاضيان وصرح به في جرد الأصل قال اذا حضر الزوجة الى القاضي فطلب القسم بينهما فادع غائب أو صغير (٣٤٦) والترجح عاقل قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بل قرارهم ولا أنصبي على الغائب والصغير

المصاديق وكذا في الاستروثية • (عدة) قوله لا أو في حاشائي هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادتوطلب الحكم من المحدود إلى الذي ليس بحكم (١) كذا (قضى) وقال وقبل أنه حكم (٤) لأن أمره الزام وحكم ونص في (٢) أن أمر القاضي ليس بحكم نزال فيها قوله ده (أعط) ليس بحكم ويثني أن يقول حكم كرم (أى حكمت) ويذل على حخته ما ذكر في (حمله) أنه لو وقف وقضا على قضا واحتج بعض قضاة على حمله القاضي تسميان للوقت لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بقررة التوى حتى لو أورد الرجوع في المستقبل فذلك بأن يعلى غيره من القضاة جميع القضاة أمثال قال حكمت أنا لا معنى غير قضاة نفذ حكمه فلهذا على أن فعل القاضي ليس بحكم في الأول من القضاة وكذا في المصاديق والاستروثية (٤)

• (غسل في الحبس والملازمة والملازمة) • يحبس دافق وفي كل دين داخلين المواليين أو الأجداد أو الأخذات لولده • ويحبس في خفة الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والمأذون في دين المولى والمولى يحبس في دينهما إذا كان المأذون مدني أو دين المولى ليس من يحبس بدل الكفاية لأنه لو منع منع القضاة فيحق والمكاتب والمأذون والمسي الحزما المأذون يحبسون والمسي المحبوس ولا يحبس دين الاستاذ بل يحبس والده أو وصيه فان لم يكونا أمر القاضي ويحلبا جميع حالفه دينه برزاق بقا العاشر من القضاء ملصقا • وفي الخلافة والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيره • وفي رواية ابن حنبله يحبس في غير مال

- (١) وفي أضع الوسائل أن المكاتب
لا يحبس دين بدل الكتابة لولا الاتفاق
وفي الدين سوى بدل الكتابة فيه خلاف
والفتوى على أنه لا يحبس فيه أيضا
- (٢) ويحتاجه ما ذكر في الخلاصة
والبرزنية
- (٣) وفي دعوى القاعدية إلا أن يعلم أنها
فواضحة في ذلك ليطبقها
- (٤) يشهد الدين إذا خيف الفراق كذا
في أول القضاء من الفتاوى المرفوعة
- (٥) أقول ويراد بأربعة وهي إذا خيف
خوف الخيوس قال في البرازنية وعن محمد
من حبس حتى وجعل بمشال الفروج
والهوى يؤذيه بالسبب لا يتبع عن ذلك
كذا في الزواهر شرح الأشباه
- (٦) وكل من أجبرته على النفقة أحبه
أما كان أو أمنا أو جده أو جده أو زوجا
كذا في الدابع والعشرين من التاثيرانية
- الكاتب والصحيح هو الأول وفي الكبرى والفتوى على الأول (١) في السابع والعشرين
من قضاء المال التاثيرانية • المالك يحبس دين الفتى والماتن وحكمه في العاشر من قضاء
البرازنية على ما في ريبيل دين لاحدهما أقل ولا تحراً كذا صاحب الألف حبه وليس
لصاحب الألف إطلاقه بل لا ضرر له أن أراد أحدهما إطلاقه بعد مرضا بحبه ليس ذلك
من المجل المزبور • المدين إذا قال أبيع عدي هذا وأقضي حقه ذكر صاحب شرح
عصام في أول كتابه أنه يؤجله القاضي يومين أو ثلاثة ولا يحبس في مسائل الحبس من
قضاء المصري (٢) عليه يومين ليعاقل واحد عشيتي ولو واحد عشرة ولا تحرمه من
غيبه صاحب المغانية في المزمضة أيام غلغل واحد من الباقين أن يخرجهم من المزم
ليكتسب بقدر نصيبه (٣) فتية في باب الحبس من كتاب القضاء • أفتون المراتبين على
تفسر رجل فعدها المزة وكتبها الزوج وأراد المزة أن يحبسها بالدين أو يمنعها من
المسافر يصح إقرارها في قياس قول أبي حنيفة ولعله أن يحبسها بالدين وتنع عن
المسافة (٤) وعلى قولها لا يصح إقرارها على الزوج ولم يكن للقاضي أن يأمر الخصم
علاقتها من شرح الزايدات لقاضيها في الإقرار • إذا حبس الرجل في دين امرأته هل
للقاضي أن يحبس امرأته معه أن حبس بهرالا • لا تلها أن تمنع نفسها من مغلها فساير
الدوين من دعوى القاعدية قبل مسائل القضاء في المقلب • الزوج إذا حبسته المرأة
بهرها أو دين آخر فقال الزوج للقاضي احبسها في مكان لي موضعها في الحبس لا يحبسها
مع بل في بيت الزوج • في مسائل الحبس من قضاوية الحق وكذا في المصري والنفقة •
واستحسن بعض المتأخرين أن يحبس المرأة إذا حبس للزوج ولكن قاضي لا أمر بحبسها
معه مسبا لتلها عن التبعير في مسائل الحبس من قضاء البرازنية • وفي فتاوى قاضيها
من ثم ما قبل والسرعة وضرب الشاس يحبس ويختلف في السجن إلى أن يظهر التوبة وقد
ذكر في كتاب الحسنة أن للبهمة ثبوت شهادة مستورين أو واحد عدل قطاهره أنه
لو شهد عند الحاكم واحد مستورين فاقضيه خض ليس لهما كبحه بخلاف
ما إذا كان عدلا أو مستورين فإنه لا يحبس بهرولتي في التعزير • وعز كرم سلام بن
سكين قال حمت الحسن بن قول أنه أبا من أهل الجازا فقتلوا فقتلوا بينهم قتل فاجت
البهير سولا فقتل الله عليه وسلم فبفسهم فأورد هذا الحد بثلاثين أن الحبس للبهمة
مشروع • وهذا موافق لما في جبرام بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة
والسلام حبس رجلا بالبهمة من الحدادى والثلاثين من شرح أدب القاضي للشافعي
من عليه ما في إذا امتنع عن قضاءه فإنه لا يضرب ويكفوا أو المدين لا يضرب
في الحبس ولا يبدد (٥) ولا يغل في ما في مسائل ثلاث (٥) إذا امتنع عن الانفاق على
قرينه كذا في كرمه في النفقات (٦) وإذا لم يقسم بين نسائه وعط ظم ربع كافى السراج
الوهاب في القسم وإذا امتنع من كفاية القهار مع قدرته كافر حواه في يابه والعله
الحاجة أن الحق يثبت باتا خبر فيها لأن القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمعنى
الزمن وحسنه في الجاع يثبت بالتأخير لا في خلف أنباء من أوائل القضاء والدعوى •

(١) وكذا في الخاتمة في باب ما يمنع عنه المحسوس من الدعوى قال شمس الأئمة السرخسي - الصبيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لأن مقتضى مقتضى محاسبته يكون في ذلك **م**

ما يدور على بينة في المحسوس من الاكتساب قال بعض المشايخ لأن فيه نظرا من الجانبين وقال شمس الأئمة يمنع وهو الصحيح (١) في مسائل المحسوس من قضاء الصغرى • لا يخرج المحسوس لجمعة ولا عيد ولا جراح ولا صلاة جنازة ولا عسكرة المرض ويحسب في موضع محسوس لا يسطر فرش ولا طلاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به • ذكر الامام السرخسي وفي الأئمة أنه لا يمنع عن دخول الجيران والأهل عليه لأنه يحتاج إلى المشورة معهم لأجل الدين ولا يمكنون من المكث طويلا معه كلاب يستأنس بهم • وعن محمد أنه يخرج في موت وارده وإذا لم يجد أحدًا يفسله ويصكه فنه أما إذا كان غدا من يقوم به فلا يخرج وفي غير الوالدتين والأجداد والأخوة والأولاد وفي غيره لا يخرج وعليه الفتوى ولو بين المحسوس قال أبو جعفر الأسكاف لا يخرج الحاكم وفي واقعات الناطقي لو مرض في المحسوس وأضناه ولم يجد من يتخذه معه يخرج من المحسوس هكذا روي عن محمد هذا إذا كان الغائب المهلاك وعن أبي يوسف أنه لا يخرج والمهلك في المجن وفي غيره سواء • والفتوى على رواية محمد قيل وإنما يطلقه **ب** قيل فإن لم يجد من يكفله لا يطلقه فإن كفل وجعل يطلقه وحضره انصم ليست بشرط في التاسع من قضاء الخلاصة • إذا أقر الكفيل بالنسب بالكفاية عند القاضي فإن القاضي لا يجبهه أول مرة • وكذا في سائر الحقوق فإن أعيد إلى القاضي ثانياً فإن القاضي يجبهه حتى يعلم نفس المكفول به • وإن ثبت الكفاية بالبيينة لا أقر كذلك في رواية انصاف لا يجبهه أول مرة • وفي ظاهر الرواية إذا ثبت الحق أو الدين بالبيينة يجبهه أول مرة • فاضيفان في مسائل تسليم نفس المكفول به • وكذا في منية الحق في الكفاية • فقير لشيء • ولا يجبد من يكفله بنفسه لا يجبهه القاضي ويعني بينه وبين غيره أن شاء لا زومه وإن شاء ترك • لأن المحسوس انقاسه لثروهم المعاطاة بذلك وذلك انما يكون عند التقدير وهو غير قادر لكن يلزمه لأنه يشوه حال فقأخذه (٢) من قضاء الوالدية فيما وجب المحسوس والملازمة من المسئل الثاني • وذكر في أدب القاضي عن شمس الأئمة الحلواني أن من أريد جبهه بالدين فادعى أنه معدوم وطلب بين المدعى أنه لا يعلم أنه معدوم يحلف فإن حلف جبهه وإن نكل أطلقه إلى الميسرة من دعوى القاعدية • وطلب المديون بين المدعى أنه ما يعلم أنه معسر حلف • فإن نكل أطلقه • ولوقيل المحسوس وإن حلف أبجبهه • ولأنه أن معناه ما لم يقمينة على حدوث عسرته • فتح التقدير وكذا في انصاف الراسائل • وفي المحيط إذا ثبت عسرته فالتقاضي لا يجبهه بعد ذلك ما لم يعرفه مال وفي التلخيص القاضي إذا أطلق المحسوس بسبب إفلاسه لا يجبهه إن ادعى عليه رجل آخر ما لا مال من بعض زمان يعلم حصول الفقي فيه • وقال القاضي الأحام ما لم يظهر الفقي لا يجبهه من قضاء مجمع الفتاوى وكذا في العاشر من البرازية • وبه الدين إذا ادعى أنه لا مال له ما لم يدع ما يراه على الإفلاس يحلف عند الامام برأية في العاشر من أدب القاضي • وفيه أيضا ولو عسر عليه دين وله على مؤسر دين يعلمه القاضي يحسب المعسر حتى يطالب المؤسر فإذا طالبه وسحب المؤسر أطلق المعسر انتهى • وفي البرازية في العاشر من أدب القاضي

(٢) وكيفية الملازمة أن يبقى المدعى مع الذي عليه في تمامه وجاوزه ومثله • إلا أن القاضي بأمر المدعى عليه بالمحسوس في مكان معين لا يخرج منه ولا يسي في أحواله لأنه نوع محسوس ولو دخل الذي عليه ما رزقه حاجته لا يمكن الذي من الدخول عليه الإبراء لكنه يجلس على باب الدار إلى أن يخرج كذا في أنشع الوسائل في آخر الكتاب **م**

(١) ويحبس القاضي المدون ليسع ماله لئلا يترك في جوارحه وفي جامع الرموز القهستاني • وحسب القاضي المبدون به أنه أي القضاء مدونه عليه كالمهر والكفالة لا يسع ماله لاجله كاطن لأن البيع غير متعين لذلك لا سكن القضاء بالاستدانة والاستقراض وأجده الصدقة وغير ذلك انتهى • ولا يخالفه القاضي الصغري والتمت المدون إذا أكله عتار حبس ليسع ويقضي الدين وإن كان لا يشترى الابتنى قليل غلظاً أمثل بنوع تخلص عنه (٢) وفي التاتارخانية نقلنا من الذخيرة قال أن خبرين أعادوه قبل الحبس وأحدهما عدل أو شهد بذلك اثنان فمنهم جردوا بيان في رواية قال لا يحبس القاضي وبه كان يقضي (٣٤٩) الامام محمد بن الفضل وهو قول اسمعيل بن

جاد وصغير بن يحيى وقال أبو بكر الاسكاف وعاتقة مشايخ ضاروا • النهر أن القاضي يحبس ولا يلتفت إلى هذا البيت انتهى وفي فتح القدر والاكثر على أنها لا تقبل وهو قول مالك وهو الأصح وفي المختصرات هو المختار وفي الخاتمة قال الشيخ الامام محمد بن الفضل الصغري أنها تقبل ويقضي أن يكون ذلك سقوطاً إلى رأي القاضي إن علم أنه وقع لا تقبل وإن علم أنه لم يقبل

وفي أنعم الوسائل نقلنا خاتمة من الامام محمد بن الفضل أن الصغري أنها تقبل وتقول في شرح أدب القاضي للقصاص أن الصغري أنها لا تقبل وقال وعليه عاتقة المشايخ واختاره خاتمة من معروض الرأي أن القاضي فإن رأى أنه لم يقبل وإن رأى أنه وقع لا في العاشر من أدب القاضي

وفي التاسع من خاتمة المختار أن القول اختاره عاتقة المشايخ (٣) وفي النزاهة وأما حديثه في أن من التقات والأشأن أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة (٤) فإن قيل نعم إن كان الدين واجباً بدلا عما هو مال كالتقاضي ونحو البيع القول قول مدعي البسار مدعي ذلك عن أي حصة وعليه الفتوى من دعوى الخاتمة

وفي أنعم الوسائل المذهب المتفق به أن القول قبيل قول المدون يبذل هو مال أو يهدد ويقع باختياره قول المدعي

ل أقول للمدون ولا يلتفت إلى مقال المحلف من أن القول للمدون في الجمع ولا يخفى به وفي غاية السائل أن فيه خمسة أقوال لا تختلف الروايات الأول ما اختاره الخلفاء وهو مروى عن الأصحاب أن القول لا يطالب مع الدين لشكبه بالاصل الذي هو النكر الثاني ما اختاره أبو عبد الله الجبلي وهو رواية عن الإمام الثاني وفي البسوط أن صاحب الكتاب يعني به الحاكم الشهيد ذهب هذا القول إلى أي حصة وأبي يوسف والاصحاب في أنه لا يجرع المودود في أن كل دين أصله مالي كمن البيع وبذل القرض فأقول للسلطنة وما لم يكن كذلك فالقول للمدعي عليه خاتمة وعليه الفتوى =

ولو لم يصحس مال في يده آخر يطلقه بكسيل • وعلم القاضي عصره له مال على آخر يتقاضى غريمه فإن حبس غريمه للمسرلة بحسبه انتهى وظاهر كلامهم أن القاضي لا يحبس المدون إذا علم أنه لا يملك ما يسره أو أنه بطلته إذا علم أحداهما (١) من الصراحتين في القضاء المدون تمام السنة على الإفلاس قبل الحبس فيه روايات قال الامام الفضل • الصحيح أنها تقبل قال رحمه الله ينبغي أن يكون موقوفاً على رأي القاضي إذا علم القاضي أنه مقدر لا يقبل وأعلم أنه لم يقبل (٢) جميع الفتاوى في فوائد فصل الحبس من القضاء وكذا في الخاتمة في أوائل الدعوى • أن تمام المدون سنة على الحساب بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تميل إلا بعد مضي المدة واختلفت الروايات في تلك المدة روى محمد عن أبي حنيفة أنها مقدر يشهرين أو ثلاثة • وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها من أربعة أشهر إلى ستة أشهر روى أبي جعفر الطحاوي أنها مقدر يشهر وقال شمس الأئمة المالوني • وهذا رأي الأماويل والحاصل أنه يفرض أن رأي القاضي أن وقع عند القاضي بعد مضي ستة أشهر أنه مقدر حبس الحبس وإن وقع منه قبل تمام شهر واحد فإنه عاجزاً بطلته وهذا إذا كان أمره مشكلاً أما إذا كان قهراً فلا يزال القاضي منه عاجزاً ويقبل البطل في الإفلاس ويحظى بجبله بحضرة حقه وأما بيان عن عصره من جبراً أنه وأمدقاه وأهل سوهام من الفتاوى دون التفتت فان قالوا لا يعرف له سالا يكتفي ذلك ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة وبعد ما حاشي سبيله هل لصاحب الدين أن يلائمه اختلافه والصحيح أن له أن يلائمه خاتمة من كتاب الدعوى قريبا • أنه • وخبر الواحد العدل للتمتة يمكن • والأشأن أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة (٣) فتاوى في فصل في الحبس وكذا في العاشر من البرازية • فإن برهن المطلوب على الإصرار والطلب على الميسرة في الطالب أولى كهيئة الإبرامع • سنة الاقتراض ولا يشترط يلزم ما به ثبت البسار في العاشر من قضاء البرازية • لو حكم القاضي بإفلاس رجل يأمر القريم بالملزمة • ولو حكم بإفلاس امرأة بأن امر بالملزمة من شرح الزيارات • أن الإقرار للمقاضين • وقال ان تصلف بئث الإفلاس يقول الشهود حوقه قسراً لا عدل مالا ولا عرضاً يخرج به عن القتر وعن المخار يشهدون أنه مفلس مدم لا تصلف مالا سوى كونه وثياب له واختبرناه سرا وعدا فان لم يصبر عن خاتمة أحد • يمكن أن المدون الأعار والرائن البسار حال في التجريد لا يستدعي في كل دين لبذل كمن أو عرض أو حصل بقتداً والقرام كعدا في وكفالة وفي جامع الصدر لا يصدق في المهر المحلل • يصدق في المؤجل وعليه الفتوى وفي الأصل لا يصدق في الصادق لا يصدق بل بمجهوده وتبذله وفي الاختصة وكذا يصدق في نفقات الأتاقب والزواجات وأرش الملبات (٤) برزاية في العاشر من أدب القاضي (ج) المحسوس

بالدين أقام البينة على إفلاسه فأراد رب الدين أن يطلق قبل القضاء بإفلاسه وأبى المحضوس
 أن يخرج حتى يقضى بإفلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يقيد به الدين ثانياً قبل
 ظهور رغبته قسبة في باب المحضوس من القضاء • إذا قامت البينة على الإفلاس لا يشترط
 لتمامه احتضار رب الدين لكنه إن كان حاضراً أو وصيه فالتقاضى يطلقه بضرته
 وإن لم يكن حاضراً يطلقه بكميل أتمع الواسل • إذا ثبت إفلاس المحضوس بعد المدة
 والسؤال فإنه يطلق بلا قبيل إلا في مال النيم كافي البرازية وألحق به مال الوقت وفيها إذا
 كان رب الدين غائباً من الأشياء في القضاء

• (فوع في الحيلولة) • أذى على ذات زوج أنتمسكوا حته فبجور الدعوى لا يحال
 ولو لا ذات بعدل لكنها في بيت أيها لا تقترج منه في الثامن قضاء البرازية في فوع
 في الحيلولة وكذا في أواخر الثاني والعشرين من قضاء التاتارخانية • أذى كساح كبيرة
 وهي تجهد فاعلم عليها بينة وسأل القاضي أن يصدها حتى يسأل عن شهوده لا يفعل
 القاضي ذلك لكن يكفلها وانما بعدل التي مع رجل يطؤها • أذى على امرأته تكسا
 بجور الدعوى لا يحال أذى على كبيرة تكسا وهي غير متصكة • وأقام البينة وسأل
 القاضي أن يضعه على يدى عدل لا يضيع وكذا البنت في بيت أيها أذعن على زوجها أنه
 حلقها ثلاثاً لا يحال بجور الدعوى لكن إذا أقامت امرأة عدلة يحال وإن أقامت
 فاسقة فنكذ في إحدى الروايتين أنه في يد رجل أقامت بينة أنها حرة فالحال
 يضعه على يدى عدل حتى يسأل عن شهودها (١) وإن طلبت النكاح من المولى مدة
 المسئلة من الشهود فالتقاضى بأمره بالانفاق ولا يضع العبد على يدى عدل وبجور
 الدعوى لا يحال بينه وبين الأمة والمرأة وفي العبد لا يحال وإن أقام شاهداً واحداً
 وإن أقام مستنورين حمل وقول هذا إذا كان مولا فاسقاً فحرقه فاعلم التغيب وإن أقام
 فاسقين نفسه روايتان وفي الأمة يحال بشهادة امرأة عدلة إذا كان المشتكى طلاقاً
 امرأة وشهد العدل ثبت الحيلولة بأن ينصب امرأة عدلة في بيت الزوج تحفظها إن
 كان الزوج عدلاً ولا تقترج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلاثاً لا ينصب امرأة ولكن بأمر
 القاضي الزوج أن يجعل بينهما سرة وإن كان الذي عنت أمة فوضع على يدى أمانة
 وتقترج وإن كان عبد الإجمال ولا يخرج إلا في ثلاثة مواضع أن يأبى الذي عليه إعطاء
 المكبل أو لم يجد ويجزى المذمى من ملازمته إلا أن يضعه على يدى عدل والثاني أن يكون
 فاجراً بالعلمان والثالث إذا كان يخاف عليه التغيب أو الأناق وإن كان المشتكى بدابة
 أو ثوباً لا يبيع إلا في الوجه الأول والثالث علم القاضي بجور امرأة قبل تقلد القضاء
 يجوز بالاجماع لكن لا يقضى بالفرقة أذى مثقولا وطلب بنفس الدعوى أن يضعه على
 يدى عدل ولم يكف بإعطاء الكنبل بنفس المذمى عليه والمذمى به فإن كان الذي عليه
 عدلاً لم يجبه التقاضى والإجبية وفي العقار لا يجبه إلا في الثمن الذي عليه ثمر لأن الثمن
 تقبلى قالت للقاضي لا آمن من أن يطأني زوجي في الحوض فأجعلني على يدى عدل
 في الحوض لا يجبه في مسائل الحيلولة من دعوى منية المتق

• الثالث ما اختاره صاحب الهداية
 والامام التنقي وغيرهما أن كل دين زسه
 بدلا عن مال حصل في يده أو زسه به فقد
 كالمهر المجمل والمكسفة القول •
 فيه الطالب وفي غيره القول لمطلوب
 كلش الجنائيات ودون التفقات وضمان
 الاعتقاد والمضروب وبدل الصلح من دم
 العمد وبدل الخلع الرابع ما قاله بعضهم
 أن كل دين زسه بمعاقدته كان القول فيه
 قدائن والأقاليدون الخامس ما قاله
 جعفر البني من أنه يحكم الزى إن كان
 بزي الفقرا فالقول به والأقله في الا
 في العلماء والأشراف كالعلوية والعباسية
 لانهم مكلفون في لباسهم مع فقرهم •
 (١) هذا على ما في الجامع وأما على
 ما في الأصل الحيلولة بطريق الاستصحاب
 والتفصيل في الثاني والعشرين من قضاء
 المحيط •

• (فصل في آية الشخص والسجبان والملك وغيرهما) • ولذهب إلى باب السلطان وذهب بمأخذ لأصله خضعه فأخذ منه زيادة على الرسم ربع التماس على المذهب يتبع الزيادة فان ذهب إلى باب السلطان أسداه وان ذهب إلى القاضي أثر لا ثم عجز عن استيفاء حقه في المحكمة لا يرجع ولوأمر القاضي بوجه لإزالة المذهب عليه لاستخراج المال ويسعى موكلا فخرته على المذهب عليه وقيل على المذهب وهو الأصح • (شطح) الزكيا بأخذها لبر من المذهب وكذا البعوث للتعديل قنية في أدب القاضي • (حت) وإذا بعث أميناً فعدل فاحل على المذهب كالمصيفة لقضية ما من المحل المزبوره ومونة المشخص على الخبز (١) هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فإذا أسخروا بحسبه القاضي عقوبة كاضحيان في فصل ما يرضى على القاضي من الدعوى • (شس) لأدب القاضي القاضي إذا بعث أميناً إلى القاضي عليه بصلادة تعرضت عليه فامتنع وأشهد عليه المذهب على ذلك وثبت ذلك فسدده فانه يعتل إليه ثانياً وتكون مونة الرجالة على المذهب عليه ولا يكون على المذهب شيء بعد ذلك قال (مت) فاحل على المذهب الرجالة على المذهب في الأبداء فإذا امتنع على المذهب عليه وكان هذا الحكم مال الله المزبور فاقض أن تكون على المذهب في الحالين قنية في كتاب أدب القاضي • ولولا أن يأخذ الأبرار من يعملون كالمذهب والمذهب عليه ولا يأخذون بكل جلسا أكثر من درهمين والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون لهم يأخذون في العصر من نصف درهم إلى درهم ولا يأخذون خارج العصر لكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم هكذا أوضح الاتفاق وهو أجور أمثالهم مجبى في آخر أدب القاضي وكذا في القسمة • وأجرة السجبان والسجبان زما يتأهب أن تكون على رب الدين خزانة الفتاوى في المجلس من القضاء يعمل القاضي أخذ الأجرة بكتبته السجلات والوثائق قدر ما يأخذها أمثاله (٢) في تحرير الكتابة والمطروروا وقد تقبل إذا كتب الوثيقة بما يبلغ ألفاً فاقسمه خمسة دراهم وفي الألفين عشرة ومشقة الأقل من الألف إن كانت مثله مشقة الألف خمسة وإن كانت ضعفها فضعفها وإن كان خمسمائة فدرهمان ونصف روي ذلك عن أبي حنيفة (٣) • (س) هذا يختلف باختلاف الزمان والقطر والسعة قال نعم الدين الزاهد في الأصح أنه مقدور بدو المشقة وقد زاد مشقة كتيبه الوثيقة في أجناس مختلفة يبلغ ما يبلغ جماعة على مشقة كتيبه ألف في التفرد ونحوها وقيل القاضي لا يحسن الأجر وقد انما يتخذه إذا لم يكن في بيت المال شيء شرح القصد دوى الزاهد في ثمة كتاب المظروا لإباحة وعقابه فيه ولو تولى القاضي القضية لا يعمل له أخذ الأجرة لكن يقول له الأجرة على الكتابة ولا يعمل له أخذ شيء على السجبان أن كان نكاحاً لا يجب عليه مباشرة نكاح الصغار وفي غيره يعمل ولا يعمل الأجرة على الجارية مع مال القيم ولواخذوا نكاح البعيع ويعمل للمنفق أخذ الأجرة على كتيبه الجواب بقدره لأن كتيبه الجواب ليست بواجب عليه في العاشر من قضاء الخلاصة ملخصاً • وفي المحيط وإذا أراد القاضي أن يكتب السجل وبأخذ على ذلك أجراً يأخذ مقدار ما يجوز أخذ لغيره وكذا لو تولى القسمة بنفسه بأجر (٤) في الثاني من قضاء الخلاصة • وأجرة القسمة على عدد

(١) وهي تفسير التزويد في مسائل شتى

(٢) كتاب تأجر المحكك والفتاب بأجر

كثير في مشقة قليلة كذا في الخامس

والثلاثين من الفصولين

بجب بقدر أجر المال هو المختار كذا

في العاشر من قضاء الخلاصة

(٣) قال في الثالث من اجارة جواهر

الفتاوى بصدا ذكر التقدير المذكور

قال علاء بن حنيفة كذا ذكر السيد الامام

أبو شجاع وقال كانه مروى عن أبي

حنيفة أو بعض اصحابه المتقدمين

(٤) وان كتب سجلاً ولو تولى ثمة وأخذ

أجر السجل لذلك ولو تولى نكاح صغير

لا يعمل له أخذ شيء لانه واجب عليه لا يجوز

أخذ الأجر ولا يجب عليه بأخذ الأجر

وذكر عن الباقر في القاضي يقول اذا

عقدت عقد البكر في دينار ولو تولى

نفسه أنه لا يعمل له أن لم يكن أمثاله

ولو كان ولي صغير يعمل يتابع على ما ذكرنا

كتاب أدب القاضي من البرازية في الفصل

الثاني

(١) الفتوى على أنه لا يعزل النائب عن عزل القاضي كذا في الرواية في نوع في تعليق عزل القاضي بشرط من الأول من أدبه القاضي
(٢) كذا في الخلاصة في كتاب القاضي في الجنس الرابع في العزل وقوله أنه إذا عزل القاضي لكن لم يصل إليه أنظر لا يعزل كذا في عزل
الوكيل ومن أي يوسف أنه لا يعزل وإن علم (٣٥٤٢) ما لم يقدم آخر صيانة لحقوق الناس كذا في قضاء جامع الرموز لقمة سائفة

الرئيس محمد أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد على قدر لا كسواء قال الأسدي في الصحيح
قول أبي حنيفة وعليه مشي المحبوي والسقي وغيرهما تصبح قدوري افتضال بقام
القصة (١) إذا دعي أحد الشركاء القسمة وأبى أحد الباقين فاستأجر القاطب قسما كان الأبر
عليه خاصة في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يكون على الكل من حصة خاصة بثمان
• (فصل في العزل والافترال) • ولوصات الخليفة لا يعزل قضاة ولا ولاه ولوصات القاضي
لا يعزل خلفاؤه سزاغة الفتاوى في أدب القاضي وكذا في الأول من القصولين
بعلامة (٢) وقال بعض المشايخ إذا عزل السلطان القاضي أنزل نائبه بخلاف
موت القاضي حيث لا يعزل نائبه فحل وبقي أن لا يعزل النائب عن القاضي لانه
نائب السلطان أو نائب العامة (١) ألا ترى أنه لا يعزل بموت القاضي وعليه
من المشايخ (٢) فمض ترك في نوع في عزل القاضي من كتاب القضاء وكذا في الأول
من القصولين • اختلف عبارات الأصحاب فيما إذا مات القاضي هل يعزل خلفاؤه أم لا
فذكر السائقي وصاحب المحيط والمكافي أنهم يعزلون بوجه وذكر انصاف وقاضيان
وغيرهما أنهم لا يعزلون وكل من هؤلاء لم يذكر خلافا فيما قاله أنفع الوسائل في مسئلة
تعلق الولاية بالشروط عليه فمخلصا • السلطان إذا عزل رجلا قضاء بد فمض بعد أيام
قد أقدم القضاء لا يجوز لم يعزل من الأول الظاهر والاشبه أنه لا يعزل (٣) برزاية
في نوع في تعليق عزل القاضي • أربعة خصال لوحت بالقاضي يعزل ذهب البصر
والسمع والعقل والردة (٤) في الفصل الأول من القصولين • قال هشام يارقة يعزل
القاضي والفتوى على أنه لا يعزل من موجبات الأحكام • القاضي لو قال عزلت
نفسى أو أخرجت نفسى عن القضاء أو كتب به إلى السلطان لم يعزل إذا لم يلقه كالوكيل
في الأول من القصولين

• (كتاب القاضي إلى القاضي) • في الرابعة كتاب القاضي إلى القاضي فيمادون مسيرة
سفر لا يجوز في ظاهر الرواية ومن أي يوسف أنه لو كان حال لو عهد إلى باب القاضي
لا يكتبه الرجوع إلى حنيفة في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى في الرابع والعشرين من قضاء
التاريخية • يرش قبل فيما لا يسهل ما يشبهه كالفير والفقار واللكاح والطلاق والعتاق
والوصية والنسب والمقصور والأمانة والمضاربة المحجوزين والشفعة والوكالة والوقافة
والقتل إذا كان موجبه المال والودانة وكلما ذكر في المختار في حقه وفقد غزوفي باب
كتاب القاضي إلى القاضي • وعلى أصل الرواية لا يقبل الكتابة في المدة لآلات بأسرها (٥)
وعن الشافعي يجوز في الصلح في الأمان دون الأمانة وحده الجواز في الكل والمختصمون
لم يأخذوا وبول الأحكام الثاني وهل الصفاة اليوم على التصوير في الكل الكتابة قال الإمام
الاسدي في وعده الفتوى برزاية في السادس من كتاب القضاء • ويكتب في وكيل دار
بشبهه أو في الصلح منها أي بوجه أو بإيجازها في السادس من قضاء البرزاية والخلاصة
• ولو كان المدعي به بالبالغ في إعلانه يذكر حجه وموقعه وصحته وقدره (٦) وإن أراد أن
يوجه وكليا يكتب وكذا في الكتاب ويعزف الوكيل باسمه ووجه من أهل الزبور وإذا

(٣) قال في الفصل الرابع من الباب
الأول في قضاء القضاة السلطان إذا عزل
وجلا في بلدة فيها خاص هل يعزل
القاضي فقل من أي البصر أنه قال
لا يعزل وقال الإمام على الأصح عدى
أنه يعزل قال فمض على القاضي •
الإمام فقال الأصح عدى أنه لا يعزل عدى
(٤) قال في الكفاية شرح الوافي من كتاب
الكرامة أن القاضي لا يعزل بالفتوى
هندنا خلافا للفتوة وقال في الخاتمة
في أوائل كتاب الدعوى الصحيح ما قال
حاشية المشايخ أنه إذا عزل وهو عدى ثم
فسد يستحق العزل ولا يعزل حتى لو
خصي جاز عقاره وفي الأشياء في أوامر
القاعدة الرابعة من ابن الكمال أن الفتوى
على ما ذهب إليه بعض المشايخ وهو
الافترال وقد قال في الصلح في كتاب الوقت
إذا فسد القاضي لا يعزل على الصحيح
المقرب به

(٥) ومن ههنا يقبل في جميع ما ينقل
عليه المتأخرون كذا في الهداية وقال
الاسدي في وعده الفتوى كذا في النهاية
والخاتمة وفي التاريخية في الرابع
والعشرين من أدب القاضي فقلنا عن
شرح الطحاوي والنهاية أن الفتوى على
أنه يجوز في الأمانة وفي التسليم واليمين
من شرح أدب القاضي دروي عنه
في الترادد أنه قال يجوز في جميع
المعروض به أخف من حيث المتأخرون
قال القاضي الإمام الاسدي في وعده
الفتوى

(٦) ولا بد أن يذكر المدة أي أنه غاب عن
خدمة المدة مدة السفر فإذا ذكر ذلك ولم
يعلم القاضي فسد إليه البينة على ذلك فإذا

أقامها كتب القاضي وذكر أنه غاب عن هذه المدة مدة كتب وقد ثبت عدى غيبته مدة سفر بالبيعة العادلة قال
ثم يكتب المدعي به بالبالغ في إعلانه على نحو ما بناهم يكتب وأنه اليوم مقبض بكورة كذا برزاية كورة القاضي المكتوب
اليه ثم يكتب وإن جاهد دعواه هذه في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني خلاصا وتقام التكلام فيه عدى =

== ويقيم على الكتاب بعد طه ولا اعتبار
النعم في أسفه فلما تكسر خاتم القاضى
أو كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم
في أسفه من شرح القضاة للهستافى
(١) وبعبارة الخط بعد في الاستيفاء
مروءة ما معنى فانا أخاف أن يخاف معنى
مروءة اخرى

(٢) وإذا خال الرجل أن ثلاثة بنت فلان
ابن فلان يولد كذا روى حتى وانما لم ينجح
نكاحه وان شهوى على النكاح ههنا
فاكتب على فان القاضى يكتب وكذا
لوا كتب امرأته امرأ فلان القاضى
أمرأته ولا عاقبة أولاد كذا
في الثانية وكذا في الرابع والعشرين من
قضاة القضاة متعلقه ع

(٣) وفي الخط كان وجد حلة العبد
بجملته لما يشهد به الشهود عند القاضى
الكتاب رد الكتاب وان كانت موافقة
قبل الكتاب ودفع العبد الى القاضى
(٤) واختار صدور الشريعة في شرح
الرواية هذه الرواية وصرح في فحاضر
الخط أن الرواية الأولى أصح
(٥) وخبني أن تكون صفة الكتاب في
جميع النقولات على الكيفية المذكورة
في العبد مع رعاية ما يناسب حال ذلك
المتقول المختص من الاعطاء بالكتاب
والارسال بالأمين في جهة ما فله
قضاة ما من الحكم بمجرى المكتوب
في النقولات كافي الصغار والذين كلام
كذا ذكره يعقوب باشا على صدر الشريعة
في القضاء ع

قال المدون للقاضى كنت استقرضت من فلان واديت اليه وأمراني عنه وهو في بلدة اخرى
وأريد القدوم عليه وفي سنة على مطلوبى هنا وأخاف أن يأخذني بجمته ولا يتنى عمة وطلب
منه على ذلك كما يكتب عند محمد خلافتاني وأجمعوا على أنه لو قال محمدى وطلب منى على
بينة على ذلك وأراد الاستماع والكتابة بجمته الى ذلك (١) من المجل المزبور وكذلك على
الخلافة اذا ادعى أن الشفيع سلم الشفعة وقاب وهو في مكان آخر وشهودى هنا وكذلك
انذا تمت النقالة على زوجها القاضى هل يكتب على الخلاف (٢) من المجل المزبور ع
فيه ولو أقام شاهد واحد عاذه قاض وأراد أن يكتب الى قاض آخر فله من المجل المزبور
وفي المجل العاقر يكتب في قولهم سواء كنت الدار في البلد الذي فيه القاضى على أو في بلدة
اخرى أو بلدة القاضى الكتاب وان كانت في بلدة القاضى المكتوب اليه فاذا توجه الحكم
يقضى القاضى المكتوب اليه وأمر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضى
الكتاب فهو بالخيار ان شاء قاضى وكتب الى القاضى الكتاب فله على كالمعتمد
بجملته وعنه ما يضمن لك جعت من القاضى والقاضى عليه فظهر الحق للقاضى وظهر أن
القاضى عليه كان ما في الدار من غير حق فثبت عليه ونفذ الحكم ولو كانت الدار في بلدة
لسلم اليه فاذا لم تكن كتبت كافي هذا البيت تسليم اليه وينبغي أن يكون هذا الكتاب على
رسم كتاب القاضى محتويا معنى ولو عليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بمحضرتهم وأشهدهم
في قول أمي حصة ويحمد وان شاء قاضى القاضى بذلك وأمر القاضى عليه حتى يثبت وكلا
يلهما اليه أو يخرجهما الحكم ويكتب الى القاضى الكتاب حتى يحكم القاضى الكتاب
فاضيان في فصل كتاب القاضى • وصورة كتاب العبد الا يقين من مصر بعد العنوان
والسلام شهد عدى فلان وفلان بان العبد الهندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته
كذا ووسنه كذا وقبته كذا فلان الذي وقد أبن الى الاسكندرية وهو اليوم في يد فلان
بغير حق وشهد على كتاب شاهدين مسافرين الى الاسكندرية على ما فيه وعلى خقه كما سذكر
فاذا وصل وفعل القاضى ما تقدم وفتح القاضى دفع العبد الى القاضى (٣) من غير أن يقضى له
بل انما الشهود الذين شهدوا بالكتاب العبد الذي لم يشهدوا بمحضرة العبد يأخذ كتملا بنفس
العبد من الذي ويجعل خاتما من القاضى في كتب العبد ولا حاجة الى هذا الا ان من
يعترض به يتهمه بصفة فاذا لم يكن لا حاجة ويكتب كتابا الى قاضى مصر وشهد ان على
كتاب على ما عرف فاذا وصل الكتاب اليه ففعل ما فعل المكتوب اليه ثم يأمر القاضى أن
يحضر شهوده ويأمره بالاشارة الى العبد أنه ملكه فاذا شهدوا قاضى له ويكتب الى قاضى
الاسكندرية عما يشاء من دليل على كتمه وفي بعض الروايات أن قاضى مصر لا يقضى بالعبد
لقمضى لا اذا خصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضى الاسكندرية فيمابعرى عنه
وشهد على كتابه وقبته ويرد القبط معه اليه لتقضى به بمحضرة القاضى عليه ففعل ذلك ويرد
المكتوب (٤) وصورة في الروايات كافي العبد الآن القاضى المكتوب اليه لا يدفع الجارية
الى القاضى بل يحتاج الى يد أمين لا احتمال أنه اذا أرسلها مع القاضى يطردها لاعتدائه أنها
ملكه (٥) شرح له ما لا يدين ههنا في كتاب القاضى الى القاضى • قال دوجيد آبن كافي

(ترجمة)

(١) أحضر كتاب من القاضي بشار عبده
وفيه شروط ملكية لا يطلان يد صاحب
البدل عدم علم موضع يد أحد عليه
والحال أنه قد وضع واحد يد عليه بما
ملكه والشهود لم يذكر وأوضاع يد بغير
حق مع أن هذا شرط فكيف يصح
القاضي أبايكم ملكية الغلام ويحتاج
إلى بطلان يد صاحب البدل إلى أن يهود
آخر ولا يملك صاحب البدل
(٢) وفي التارخانية أن الأدي
مرثا بعد موته في الرابع والعشرين
من القضاء ع
(٣) لأن قاضي الرستاق ليس قاض
وما يفعله هو على سبيل الصلح لا على سبيل
القضاء كذا في نقد الفتاوى في الثاني من
القضاء ع
(٤) وهي رواية التوادد وهي باقية كافي
البرازية قبل الفصل الثاني وقال فيه في
الرابع في نوع من اعتقاد بطلان على
رواية التوادد وهو المأخوذ به المصر
ليس بشرط لنفاذ القضاء وقال في نوع
من الخامس مشرق أنواع الدعاوى المصر
شرط للقضاء في الظاهر وأن كانت
الفتوى على خلافه وفي المحقق قبل الحادي
والعشرين من القضاء قال في خمس الأئمة
المشركين وكثير من مشايخنا أخذوا
برواية التوادد وقام عليه وفي الثانية
في فصل من بصورة قضاء القاضي وعن
أبي حنيفة المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء
وفي قضاء خزانة المفتين المصر شرط لنفاذ
القضاء في طاهر الرواية وفي التوادد
ليس بشرط وهو المختار وسيجي زيادة
بيان في الأول من كتاب الدعوى ع

قاضي آورده است وگواه در کتاب قاضی ملکیت عبد است و سلطان صاحب بدی فی که جنین
داشتند آنکه این عید و دست کسی نیست و این چاه بد و دست کسی است و این کس
میگوید بدی مفتحت چون گواهان کتاب قاضی شکفته باشند که در دست این مدعی علیه
بناحق است و این گفتار شرطست قاضی چه گونه قضا کند اجاب قاضی ملکیت غلام
حکم کند و بر بطلان بد صاحب بدان مدعی گواه دیگر خواهد مایر صاحب بد را
سو کند و دهند (١) من دعوی القاضیه فی و آخره • اذنی ایشا و ابنة أمه معروف
نسبه منه و هو فی بلد کذا یسترقه فلان بن فلان بفرق لا یکتب منه • (٢) وقال
أبو یوسف ینکب فی النسب قصدا ولم یدکر أنه یسترقه فلان ینکب بالاتفاق لانه دعوی
النسب قصدا فیکون کده وی الذین یختلف المسئلة الا انی لانه دفع المال والرق عنه
فیکون کده وی الذین یختلف المسئلة الا انی لانه دفع المال والرق عنه
• قال حاصل أنه اذا کن فی دعوی البیتو دعوی الاسترقاق لا ینکب فی قول أبي حنيفة
ومحمد الا ان یدعی ویقول هو انی خصبه فلان بن فلان منی فانه ینکب فی قولهم قاضیان
فی فصل کتاب القاضی من الشهادة • ثم ان القاضی الکاتب بعد ما ظهرت عنده عدالة
الشهود الذین شهدوا عنده بالحق لایدعی بصف الذی فان کان الذی به و دنیا یستخلفه
بأنه ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم أن رسولاً • أو کلا فلا قبض منه و ذکر القاضی
أبو یسری "النسی أن الحلف فی جمیع ذلک علی النبات والاصع عا ذکرنا و اذا هرقت حکم
الاستخلاف فی الذین و کذا فی جمیع الدعاوی التي یجوز فیها الکتاب یدکر فی کتاب استخلاف
المدعی و کيفية استخلافه وهذا اذا لم یذهب المدعی بالکتاب بل بعث و کلا • و اما اذا ذهب
بنفسه فلا یحتاج الى هذا الاحتياط والی تحلیف المدعی فی الرابع والعشرين من أدب
القاضی من التارخانية و کذا فی المحقق وقامه فيه • قال فی الاصل ولا یقبل کتاب قاضی
و ستاق و قریه و أعاملها (٣) ولا یقبل کتاب قاضی مدیة فیهما منبر و جماعة وهذا
على طاهر الروایة لان على ظاهر الروایة المصر شرط لنفاذ القضاء و لکن کتاب القاضی حکم
القضاء • اما على الروایة التي لم یشرط المصر فیه لنفاذ القضاء (٤) یقبل کتاب قاضی
الرستاق وقاضی القرية فی الرابع والعشرين من قضاء المحقق • قاضی قریه لا یقبل کتابا
سکما الى قاضی بل قال فی الاموال الخطیئة لا یقبل اما فی المال السیر فیقبل اذا کان
شهور الاصل عدولا فی الخامس من قضاء جواهر الفتاوی و العلوم خمسة شرط جوازها
وهو ان یتكون الکتاب من معلوم یعنی القاضی الکاتب الى معلوم یعنی القاضی المکتوب
الیه فی معلوم یعنی المدعی به معلوم یعنی المدعی علی معلوم یعنی المدعی علیه اما القاضی
الکاتب فینبغی أن یتكون معلوما لان الحجة کتاب القاضی ولا ید أن یعلم الکاتب بالمدعی
کتاب القاضی حتی یقبله و اعلامه یتكون بكتابة اسم القاضی واسم آیه واسم جده و قبله
و اذا لم ید • واسم آیه وجده لا یصل التعریف بالاتفاق وان ذکر اسم آیه ولم یدکر
اسم جده • و قبله • فانه لا یحصل التعریف و سببا فی الکلام فیه بعد ان شاء

الله تعالى وان كان مشهورا كني بالاسم الذي كان مشهورا بذلك وكذلك اذا كتب من
 أي فلان اذا كان مشهورا بذلك الكنية كالي حنيفة وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو
 مشهور به ككني إلى أبي ليكني ولا تقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن
 مكتوب باقي الكتاب (١) في الرابع والعشرين من المبحث ملخصا • ولو ذكر اسم القاضي
 الكتاب ونسبه ولم يذكر اسم المكتوب اليه بل عم وقال إلى كل من يبلغ كتابي اليه من قضاة
 المسلمين ولا تهم لا يجوز • والثاني وسع وأجاز وعليه العمل اليوم (٢) وأجمعوا أنه لو خص
 واحدا اسما ونسبا ثم عم بقوله إلى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين يجوز وعلى كل من يصل
 اليه المكتوب بلزم قبوله ولو لم يكتب في المكتوب التاريخ لا يقبله وان فيه التاريخ غير متحران
 كان قابضا وقت الكتابة يقبله والا لا • برأية في السادس من أدب القاضي • ولا يكتب
 (٣) بالشهادة أنه كان قاضيا في ذلك التاريخ اذا لم يكن مكتوبا • وكذا كونه كتاب القاضي
 لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا الوشيد وأصل الحادثة ولم يكن مكتوبا
 لا يعمل به خلاصة في السادس من القضاء • وكذلك اعلام المذني والمذني به والمذني
 عليه شرط لأن كتاب القاضي لتقبل الشهادة وهذه العلوم الثلاثة شرط لصحة الشهادة
 واعلام المذني والمذني عليه بما يجب تعريفه من ذكر الاسم والقسم على حسب ما بنا
 في القاضي عند أبي حنيفة لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم أبيه بل يشترط مع ذلك الاسم
 البلق • وعند أبي يوسف ذكر الجلب ليس بشرط وقول محمد مضطرب في الرابع والعشرين من
 قضاء المبحث • وفي شرح الاقضية أن ذكر الجلب عند أبي حنيفة وهو رواية ابن سبعة عن أبي
 يوسف شرط وفي قول محمد وهو قول أبي يوسف في ظاهر الرواية ليس بشرط وكان القاضي
 الامام علي السفيدي يقول في الابتداء لا يشترط ذكر اسم الجلب ثم يرجع في آخر عمره وكان
 يشترط ذكر الجلب وهو الصحيح وعليه الفتوى من المحل المزبور • اذ في دينا على غائب
 في الحاضر كان تكفي الإشارة وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والقسم إلى الأب
 لا تكفي عند الامام ومحمد بل لا بد من ذكر الجلب خلافا لقاضي برأية في السادس من أدب
 القاضي • فان لم ينسب إلى الجلب ونسبه إلى الخلفاء الأب الاعلى كعمي وعمي إلى أبي ليكني وان
 إلى الحرفة لا إلى القسبة والجلب لا يكتب عند الامام وعند هذا ان معروفة بالصناعة يكتب وان
 نسبه إلى زوجها يكتب (٤) والمقصود الاعلام ولو كتب أن فلان بن فلان القلابي على فلان
 السدي عبيد فلان بن فلان القلابي كني اتفاقا لانه ذكر تمام تعريف ولو ذكر اسم المولى
 واسم أبيه لا غرض ذكر السرشي أنه لا يكتب • وقد رشح الإسلام أنه يكتب • وبه يفتي
 لحصول التعريف بذكر ثلاثة أشياء العبد والمولى وأبوه • وان ذكر اسم العبد والمولى ان
 نسبه إلى قبلته انفاضة لا يكتب على ما ذكره السرشي • وكنتي على ما ذكره شيخ الإسلام لانه
 وجد ثلاثة أشياء وان لم يذكر قبيلة الخاصة لا يكتب وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسبه إلى
 مولاه ذكر شيخ الإسلام أنه يكتب • وبه أفتي المصنف لانه وجد ثلاثة أشياء شرط الحاكم
 في المختصر لتمام ثلثة أشياء الاسم والقسم إلى الأب والنسبة إلى الجلب أو الخلفاء
 أو الصناعة والصحيح أن النسبة إلى الجلب لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرد ومشهورا

(١) لانهم لم يشهدوا على القاضي

بدون الكتابة لا يقبل ذلك منهم فكذلك

على التعريف كذا في المبحث

وكذا في الخلاصة والمبحث تفصيل

(٢) وأما أبو يوسف فشرط أن يكتب إلى

قاضي معين حين يئتي بالقضاء واستحسنه

كثير من المشايخ تسهلا لا مكرها

في الإصلاح والابتناء من كتاب القاضي

إلى القاضي

فإن القاضي يحتاج إلى الكتابة إلى الآخر

ولا يمكنه معرفة قضاة الآخر وأصحابهم

كذا في المبحث

وفي فتح القدير وهو مذهب الثاني واحد

والوجه قول أبي يوسف

(٣) ويقع في نسخ البرأية يكتب بصقوط

لا وانما هو أنه مشهور

(٤) أي ولم ينسب إلى جدّه كما صرح

به في الخلاصة

كثره الامام الى حنفية يكنى ولا حجة الى ذكر الاب والجد من المجل المزبور وكذا في
 التتمة الصغرى في مسائل كتاب القاضى • وقوله روزه بن عبد الله الهندي لا يقع
 التعريف ويجب أن يقول عبد فلان أو مولى فلان والمعتق يعرف بولاه فان كان مولا
 معتقا فلا بد من أن يقول انه مولى فلان فان كان المولى الثالث معتقا أيضا ولم ينسبه الى
 معتقه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة المولى في القسب فيصور الاقتصاص عليه في الباب
 الثالث من دعوى جواهر الفوائد وكذا في التسليم من القصولين • وان كتب ان فلان
 على فلان السندى غلام فلان القلافى كذا وكذا يجوز ان يذكر اسم العبد والمولى واسم أبي
 المولى وليد بكر اسم هذا المولى ولا قبلته ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى ان ذلك
 لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام انه يكتفى واذا ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسبه المولى الى
 قبلته الخاصة لا يكتفى وان نسبه الى قبلته الخاصة فعل قياس ما ذكر القاضى الامام شمس
 الأئمة السرخسى في المسئلة المتقدمة لا يكتفى وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكتفى
 في الرابع والعشرين من قضاء التاتار تانية وكذا في المحيط • اما اذا ذكر اسم المولى واسم
 أبيه لا غير فظاهر ما ذكره شمس الأئمة السرخسى عن ادب القاضى لمجد أنه لا يكتفى ونص
 خواهر زاده أنه يكتفى ويهتفى في مسائل كتاب القاضى الى القاضى والتعريف من قضاء
 الصغرى والتتمة وقام الكلام فيه ما لو ذكر لقبه واسم أبيه فيقبل يكتفى وقيل لا ولا يصح
 انه لا يكتفى (١) : في التاسع من القصولين وسبغى • تناسل في الشهادات • (ج) ذكر محمد بن
 كسروى المراضع فلان بن فلان القلافى ولو حصل التعريف باسمه واسم أبيه واقبله فلا حاجة
 الى البدل وان لم يحصل بدكر أبيه وجده لا يكتفى به ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج
 الى القتب ولو لم يعرف الا بذكر القتب بان يشاركه في المصرتين في ذلك الاسم والقتب كافى
 أحد بن محمد بن محمد الا يقع التعريف به من المجل المزبور • وان كان المذنب يدعى الدار
 بالارث فللقاضى الكتاب يكتب فى كايه ويذكر أن فلان بن فلان مات فقصد ذكر تعريف
 من تلق المثلث منه بالارث ثم انتقل منه الى الوارث وتعرفه بذكر اسمه ونسبه ثم يكتب
 وتولد دار بالكوفة بن فلان الى آخر ما ذكرنا يكتب وكانت هذه الاداء ملكا وحقا فلان
 ابن فلان وفى يده ونحت تصرفه الى أن وفى وخلف فلا وارث له غير وتولد هذه الدار
 المهدودة ميراثا لولايته بنى ان يكتفى بذكر المذنب لا أعلمه وارثا غيرى ثم يذكر أن فلان
 المذنب بفلان وفلان وشهد أن فلان بن فلان وفى الى آخر ما ذكرنا في الرابع والعشرين
 من التاتار تانية • (م) قال في كتاب الحوالة اذ اذابه الرجل كتاب القاضى الى خاض
 آخر لم يجد خصمه فسال الطالب القاضى المكتوب اليه أن يكتب له الى فاض آخر بما أتاه
 من القاضى الاول فعل اذ ثبت ذلك عنده وشرفا الثبوت ما ذكرناه الا أن القاضى
 المكتوب اليه انما يكتب بضم ر ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضى الاول لا تنص المحرر
 ويكتب ويضم كتاب القاضى الاول لانه هو أصل الحق وان شاء حتى ذلك في كايه وكذلك
 ان كان المذنب قال للقاضى انى لا أحد من المشهود من يعصى الى بلد انقص فاكسب الى
 فاضى بلد كذا يكتب ذلك القاضى الى فاضى بلد انقص أجابه القاضى الى ذلك من المجل

(١) وفي التاسع من القصولين ولو ذكر
 اسمه ولم يسم أبيه وصناعته لا يكتفى
 الا ان كانت مصنعة يعرف بها الصانع
 فحينئذ يكتفى به

(١) وفي الثانية وذكر السارق الثلاث
ياخذ الحق مرتين بكافين

المزبور • لو أن الطالب قال ضاع مني الكتاب وطلب من القاضي أن يكتبه ثانيا يكتب
وين في الكتاب أنه قد كتب به هذه النسخة مرة وأنه زعم أنه ضاع مني (١) من المحل المزبور
(م) ولو أن دجالاً يده أعمام الأثر البينة أن له وقضى بها القاضي فقال الذي
في يده أني اشتريتها من فلان وهو في بلد كذا وقد دفعت إليه الثمن فاسمع من شهودي
واكتب لي فانه يكتبه في ذلك ما يصح عنده ولو أن جارية في يد رجل ادعت أنها حرة
الأصل بعد ما أقرت أو قامت البينة فقام القاضي يحضرها فان أعمام الذي في يده البينة
على أنه اشتراها من فلان القائب وتقدم الثمن وطلب من القاضي الكتاب يصحبه إلى ذلك ولو
أنهم لم يقيم البينة على حرة ولو أنكرت أقاربها بالرق ولم يكن لدى اليد
بينة على أقاربها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بلا يمين عند أي حينة خبلافا
لمساوان قال ذو اليد إلى اسم تهلن فلان وتقدمه الثمن فاسمع من شهودي لا رجع عليه
بالثمن لا يصحبه إلى ذلك من المحل المزبور • ولو كان الطالب أبرأ المطالب منه القاضي
أو كان التمسع لم الشفعة منه القاضي أو كان الزوج طلق المرأة عند القاضي فالتقاضي
بكتب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد ظاهر قالوا وعلى قياس قول أبي يوسف فيمن
أن لا يكتب جامع التقاضي • ولو كان الذي حاضر أو أبرأ من يدي القاضي ثم غاب وطلب
الذي عليه كايال البراءة كجامع فانه يكتب وكذلك لو أعمام البينة على البراءة على الذي
ثم غاب الذي وطلب من القاضي أي الذي عليه كايال يصحبه إلى ذلك (م) وإذا أراد القاضي
أن يكتب بجملة فاعلم بأن كتاب القاضي بجملة بغيره فانه يعلمه في كل موضع جاز له أن يفتي
بجملة جاز له أن يكتب بجملة من المحل المزبور • (م) قال في كتاب الاقضية وذاوكل
الرجل رجلا بالصورمة في صبي شادم اشتراه وأخذ ذلك كايال يجيز من المحل المزبور وقامه
فيه • وإذا أراد أن يكتب إلى قاضي آخر يكتب اسم المذهبي في الكتاب واسم أبيه وجده
وحاشه ونسبه إلى قبيلته ونخله أو صناعته وإن ذكر اسم أبيه واسم جده وتزلعما سوى
ذلك كتبه وإن ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده كان في صحة الكتاب خلاف كما ذكرنا
وكذا لو نسب إلى قبيلته ونخله وتزلعما اسم المذهب كان في صحة ذلك خلاف وإن ذكر اسمه ولم
يذكر اسم أبيه لكن نسب إلى قبيلته لا يصح الكتاب بالإجماع وإذا حجت النسبة فبعد ذلك
المسئلة على ثلاثة أوجه (٢) أما أن يعرف القاضي الذي أولم يعرفه لكن سأل الشهود عن
اسمه ونسبه إلى جده وأولم يعرف ولم يسأل في الوجه الاقول يكتب حضر مجلس المحكم يوم
كذا وكذا رجل يقال فلان بن فلان وقد أثبت معرفته أنه فلان بن فلان أو يكتب عرفت
أنه فلان بن فلان وزعم أنه له فلان بن فلان كذا إلى آخر الكتاب وفي الوجه الثاني يكتب
حضر مجلس المحكم يوم كذا وكذا وذكر أنه فلان بن فلان الفلاني ولم أعرفه فأعمام بينة
فتشهد أنه فلان بن فلان الفلاني وأثبت معرفته أو يكتب عرفته أو يكتب ثبت عندي
بجملة حكمة أنه فلان بن فلان الفلاني وفي الوجه الثالث يكتب حضر مجلس المحكم يوم
كذا وكذا رجل ذكر أنه فلان بن فلان الفلاني ويستقصي في تعريفه كدلا يسمي رجل باسم
رجل فباخذ ذلك المال بغير حق فإذا عرف الذي يعرف الذي عليه على نحو هذا يكتب

(٢) وهذه الوجوه الثلاثة مذكورة في
الربع والعشرين من قضاء الخط والأولان
مذكوران في الثانية

(١) ثم اذ سكر اسماء الله هو قالمسألة على وجهين ان عرفهم القاضى بالعدالة كتب ذلك في الكتاب وان لم يعرفهم بالعدالة سال عنهم فاذا عدلوا كتب في الكتاب اسماء الله عليهم فتدوا يعرفوا يعرفون لان القاضي المكتوب اليه يحتلج الى ان يقضى وانما يكتبه القضاء اذا ظهر عدالة الله هو فان لم يكتبه في الكتاب يقتصر عن سال الشهود الذين شهدوا عند القاضي بلحق في ظهور العدالة حيث يفتنى كذا في الروايات في ذيل هذه المسألة

(٢) لان القاضي في كل بلدة معروف فقم الاستسناع من ذكر الاسم والتسبب كذا في المحط

(٣) وفي الجواهر قاضى يسلمو كتب كذا في ما يصل اليه من قضاء المسلمين في حادثة فتوصل الى قاضى قلده القضاء بعد كاية هذا الكتاب فانه لا يقبل لان هذا شطاب والخطاب انما يصح اذا اكله ولا وقت الخطاب

(٤) اى يسأل من شهد الطريق وذكر انصاف في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود ووالسما في الصحيح انه يقضى الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا في التناويفية

(٥) وفي نوادر ابن رستم انه اذا وصل كتاب القاضي الى قاضى يفتنى فيكتوب اليه ان يسأل الشهود عن القاضي الكتاب اهو عدل فان عدله حل به وقيله فان لم يتدوه فلا يقبله ولا يعدل به وهذا السؤال لازم على الرواية التي نشتطها العدالة لصيرورة القاضي قاضيا وعليه الفتوى فكذا السؤال بطريق الاحتياط ليكون ابعد عن اختلاف قال ابن رستم قلت لعمد ان قالوا هو جاهل قال اكله في القاضي به فان كان موافقا لفتى ائمنه كذا في الرابع والعشرين من قضايا المحط

(٦) او يعلمه ما فيه اى بانباره كذا في فتح القدر والمط

(٧) اعلم ان الكتاب يدفع الى الشهود عندها وكذا عند ابي يوسف في هذه

(١) ثم اذ سكر اسماء الله هو قالمسألة على وجهين ان عرفهم القاضى بالعدالة كتب ذلك في الكتاب وان لم يعرفهم بالعدالة سال عنهم فاذا عدلوا كتب في الكتاب اسماء الله عليهم فتدوا يعرفوا يعرفون لان القاضي المكتوب اليه يحتلج الى ان يقضى وانما يكتبه القضاء اذا ظهر عدالة الله هو فان لم يكتبه في الكتاب يقتصر عن سال الشهود الذين شهدوا عند القاضي بلحق في ظهور العدالة حيث يفتنى كذا في الروايات في ذيل هذه المسألة

(٢) لان القاضي في كل بلدة معروف فقم الاستسناع من ذكر الاسم والتسبب كذا في المحط

(٣) وفي الجواهر قاضى يسلمو كتب كذا في ما يصل اليه من قضاء المسلمين في حادثة فتوصل الى قاضى قلده القضاء بعد كاية هذا الكتاب فانه لا يقبل لان هذا شطاب والخطاب انما يصح اذا اكله ولا وقت الخطاب

(٤) اى يسأل من شهد الطريق وذكر انصاف في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود ووالسما في الصحيح انه يقضى الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا في التناويفية

(٥) وفي نوادر ابن رستم انه اذا وصل كتاب القاضي الى قاضى يفتنى فيكتوب اليه ان يسأل الشهود عن القاضي الكتاب اهو عدل فان عدله حل به وقيله فان لم يتدوه فلا يقبله ولا يعدل به وهذا السؤال لازم على الرواية التي نشتطها العدالة لصيرورة القاضي قاضيا وعليه الفتوى فكذا السؤال بطريق الاحتياط ليكون ابعد عن اختلاف قال ابن رستم قلت لعمد ان قالوا هو جاهل قال اكله في القاضي به فان كان موافقا لفتى ائمنه كذا في الرابع والعشرين من قضايا المحط

(٦) او يعلمه ما فيه اى بانباره كذا في فتح القدر والمط

(٧) اعلم ان الكتاب يدفع الى الشهود عندها وكذا عند ابي يوسف في هذه

أما حاله هو الذين شهدوا عنده وأسماءهم وسلاهم وأسماءهم وعرفهم كما عرف المدي والمدي عليه لانه ربما يلحق بالشهود عليه القالب فيهم فذنى أن يعرف أسمائهم حتى إذا طعن في البعض يعرف المظنون من قهرهم (١) وأن لم يكتب أسمائهم وأسماءهم وأخلى واستكتفى بقوله شهد ذلك عندي فهو عدل وقد عرفتهم وأبى حرقهم كفا من الروايات في الفصل الرابع من كتاب أدب القاضي وقامه فيه إذا كتب القاضي كذا إلى قاضى وقال ضمان فلان بن فلان إلى قاضى فلا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم أبيه لا شفى للقاضى الذى إليه الكتاب أن يقبل فيقول أبى حذيفة ومحمد وأبى يوسف الأول وقال أبو يوسف آخر اقبل (٢) بشرط أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذى رده عليه الكتاب (٣) من فضل كتاب القاضي من شهادة الخائنة وكذا في الرابع والعشرين من قضايا المحط ولا يقبل الكتاب إلا بحضور من انصم وان قبل بدونه أيضا جاز وإذا ورد الكتاب بحضور من انصم مجلس القضاء فإن أقر بما أدى إليه وإن بعد قال لعدى لا بذلك من جهة فان قال هي كتاب القاضي اليك قال الامام الثاني القاضي يقبل الكتاب بلاينة وقال لا يقبل بلاينة ويقول لهات بلاينة أنه كاه اليه فان شهدوا على الختم والقرائن والادلة والوصاف فوقع القاضي سؤال القاضي عن الشهود (٤) فان عدلوا فتح الكتاب ولا يقع قبل العدالة ولا بد من ضرورة انصم ويسأل من الشهود عن عدالة القاضي الكتاب ليكون اختلاف (٥) وان كان القاضي لا يعرف الذى جاء بالكتاب أنه فلان بن فلان يسأل البينة أنه هي فان سأله قبل ذلك كان أفضل لأنه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يشد الاشتغال باثبات الكتاب فان قبل الكتاب وقرأه كتب أسمائه الشهود ليسأل من عدالتهم فان لم تعدل الشهود حتى مات القاضي الكتاب يقضى بحاف الكتاب بخلاف ما إذا هي أو خسر وكذا لو مات الكتاب أو عزل بعد وصول الكتاب إلى المكتوب اليه قبل القراءة ولو مات الكتاب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس للقاضي أن يشده عندها في السادس من قضايا البرازية وفي أدب القاضي لخصاف أفى يكتبه فقال المدي عليه لست على هذا الاسم والتسبب فالقول هو الذى جاء بالكتاب البينة أنه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وفى الحى فغيري بهذا الاسم والتسبب فالتقضى بأمره باثبات ذلك فان برهن اندفعت عنه التهمة والا فلا من المحل المزبور وكذا في فتح القدر والفتح والمغرى • ويجب أن يقرأ على من يشهدهم (٦) ويضمن عندهم وبسبه الهم وأبو يوسف لم يشترط شيأ من ذلك واختار الامام السرخسى قوله فتدلى أفى يوسف يشهدهم أن هذا كاه وشتمه وعن أبي يوسف انتم ليس بشرط (٧) أقول اذا كان الكتاب في يد المدي يقضى بأن الختم شرط وان كان في يد الشهود يقضى بأنه ليس بشرط (٨) من شرح الروايات بعد التمر يعمن القضاء • وفي الخائنة فإذا جاء المدي بكتاب القاضي إلى القاضي المحض المكتوب اليه وأخضر شخصه وشهد الشهود على كتاب القاضي وناخه بمضرة انصم وفتح الكتاب وقرأه على انصم وفصل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب إلا أنه لم يحكم حتى غاب انصم إلى بلدة أخرى وطلب المدي من هذا القاضي أن يكتب

الرواية فقلد قال ان لست ليس بشرط كذا في الاصلاح والاضحاح من كتاب القاضي

(٨) قالوه ان كان الكتاب مع اليهود لأن لا يشترط معهم بما فيه ولا الختم بل يكفي شهادتهم أن هذا كاه مع عدالتهم وان كان مع المدي يشترط صفاته لانيه فقط كذا في فتح القدر وتعمد فيه

الى القاضي الذي انعم في بلده لا يكتب في قول أي يوسف ويكتب في قول أي حنيفة
 ويحمد وفي التناوي السابقة ولورجع النصح الى بلد القاضي الكتاب فخر مجله لا يضي
 تلك الشهادة السابقة الا أن تصاد في الرابع والعشرين من قضاء التاخرانية وذكر
 انصاف في أدب القاضي وإذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب
 منشورا (١) وفي أمثلة خاتم القاضي (٢) فإن القاضي المكتوب اليه يقبل الكتاب إذا شهد
 الشهود أن هذا الكتاب كتاب القاضي فلا يرد له فقرأ عليهم قال انصاف عقيب هاتين
 المسئلتين وهذا قول أي يوسف فأتنا على قول أي حنيفة ومحمد فالتقاضي المكتوب اليه
 لا يقبل الكتاب إذا لم يكن محتوما غير أن أيوسف يقول إذا كان الكتاب غير محتوم لا تصح
 الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب (٣) وإذا كان الكتاب محتوما
 فعلم الشهود بما في الكتاب وشهادتهم على ما في الكتاب ليس بشرط من الحل المزور
 ولا يقبل إذا كان غير محتوم (٤) وقبل عند أي يوسف وقبل والعصم أنه لا يقبل الاضغاف
 لأن الكتاب إذا لم يكن محتوما يتزعمه التبديل والتفسير لأنه في يد القدي في باب كتاب
 القاضي الى القاضي من الحيل للفرس وقامه فيه • وذكر ابن جماعة عن محمد
 أن في قياس قول أي حنيفة إذا جاء الرجل بكتاب حق ينسب للقاضي أن يحضر الذي
 عليه فإذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي يدعي عليه فان قال نعم سأله بعد ذلك
 أو سئل أنت في الكتاب أم صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البينة
 على أنه كتاب القاضي وان قال أنا وكسل العال و تأملان بن فلان فاته بسأل البينة
 أنه فلان بن فلان وأن فلا تأكله فان أعاد بينة على الكتاب قبل أن يضي بوكالته القياس
 أن لا يقبل وهو قول أي حنيفة وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد وعن أي يوسف
 وروايات في الرابع والعشرين من قضاء التاخرانية وقامه فيه • وفي جامع
 التناوي ليواسر رجل بكتاب قاض وقال أنا وكسل فلان بآيات هذا وأفلان بن فلان
 فان القاضي بأمره ما قام البينة على أنه فلان بن فلان فإذا أعاد البينة القياس
 أنه لا يقبل البينة على الكتاب حتى تقهر عدالة الشهود ولكن استحسنوا وقالوا يقبل
 من الحل المزور • وفي نوادر جماعة عن أي يوسف رجل جاء بكتاب قاض الى قاض
 وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بينة صاحب الحق على أصل
 الحق مصر المكتوب اليه (٥) لا يعمل بالكتاب وأمر الطالب أن يضر البينة على أصل
 الحق (٦) في الرابع والعشرين من قضاء الحلي القاضي إذا كتب القدي كتابا حضر
 بلد المكتوب اليه قبل أن يضي المكتوب اليه يكتبه لا يضي يكتبه كالجو حضر شاهد
 الأصل قبل أن يضي شهادة الفرع فاشيخان في فصل كتاب القاضي الى القاضي
 من الشهادة • وإذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بداهم الرجوع الى وطنهم
 أو أرادوا السفر الى بلد آخر فأنشده واقوماعلى شهادتهم يجوز ذلك كالجو في شير كتاب
 القاضي وتفسير شهادتهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي
 بلد كذا فلان بن فلان في دعوى الذي هذا على غائب هو فلان بن فلان فقرأ علينا ونعم

- (١) وعن أي يوسف أن الكتاب وان
 كان منشورا يقبل فبهنا أولى لكن
 هذا فيما إذا كان الكتاب في يد الشهود
 أو كان الشهود شهدوا بما في الكتاب
 وفي شرح الفتاوى ويضم على الكتاب بعد
 طبعه ولا اعتبار بالتتم في أمثلة فلان
 خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم
 يقبل وان ضم في أمثلة كذا في الفتاوى
 (٢) كما هو الرسم في زماننا هذا
 (٣) أقول ظاهره وهو علم أن الكتاب
 إذا لم يكن محتوما لا يجوز الشهادة على
 الكتاب ما لم يشهد الشهود بما فيه وان كان
 الكتاب في يد الشهود وذكر في فتح القدير
 أن الكتاب إذا كان مع الشهود لا يشترط
 معرفتهم بما فيه وكذا في الحاشية
 (٤) لأنه إذا لم يكن غير محتوم فهو بمنزلة
 الصك وعلم الشهود بما في الصك شرط صحة
 الشهادة فعنده كذا في المطبق
 (٥) وفي الفرار أو وصولا الى المكتوب اليه
 ووجه النصح في ولاية قاض آخر
 (٦) لما مر من قبل أن الكتاب القاضي
 الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة
 وشهود الأصل إذا حضروا بأنفسهم
 لم يقبل شهادة القروى على شهادتهم
 فكذا هنا كذا في الحيل البرهاني في ذيل
 المسئلة

بجسرتنا أو شهدنا عليه فأنه قد أتم على شهادتنا هذه فاضيفان في فصل كتاب القاضى
 • (سائل شتى وفيها مسائل السلطان) • (خ) القاضى تأخير الحكم يأثم ويحزل
 ويبرز في الأول من القصولين • القاضى إذا لم يقضه إلا اعتقاد على تناوى أهل
 مصره قبعت الفتوى إلى مصر آخر لا يأثم تأخير القضاة أما إذا أخر الحكم خوفاً من المذى
 عليه أو أمراً (١) المذى بالصلح فعل بالصلح القاضى يأثم من انخراطه في العاشر
 من القضاء • القاضى إذا قاضى مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر روبا بعد خلافه فأنقصه
 للمذى عليه يوم القضاة مع القاضى والمذى أمانع المذى لأنه أتم بأخذ المال وأمانع
 القاضى لأنه أتم بالاجتهاد لأن أحد الناس من أهل الاجتهاد في زماننا برازية في وأخر
 مسائل شتى من أدب القاضى وكذا في الخلاصة • من صام وقضا عليه لا تسع دعواه فيه
 بعده إلا أن يرهن على إبطال القضاء بأن أدى على آخر دار بالارث ويرهن وقضى في ثم أدى
 الملقى عليه الثمن من موزته أو أدى المبالغ الثمن من فلان ويرهن وقضى له ويرهن
 المذى عليه على شراهما من فلان أو من المذى عليه (٢) أو قضى عليه بأية تبرع على
 تسامع عنده في الرابع من قضاة البرازية في نوع على وكذا في الخلاصة • ولواختلفوا
 قال المتقدمون من مشايخنا يؤخذ بقول أبي حنيفة وقال المتأخرون لو كان أحد هاجع
 أبي حنيفة يؤخذ بقوله ولو كان أبو حنيفة في حنيفة وقال المتأخرون لو كان أحد هاجع
 شه لو يجهدوا ولا يستغنى عنه فأنه يؤخذ بقوله كسعى • ولو في المصر فقيهان اختلفا بأخذ
 بأصوم ساعته ولو ثلاثة فاتفقوا أن يأخذ بقوله ما يؤخذ بقوله ما يؤخذ بقوله مالك
 والشافعى • فبخالف مذهبوه أن يأخذ بقوله فاض حكم عليه بخلاف مذهبه في الأول
 من القصولين • (سم) خرج الحاكم عن المحكمة ثم أشهد على حكمه يصح إشهاد
 • (قع على سم) أشهد القاضى שהוא أنى قد حكمت لفلسان بكذا فهو أشهد ما قبل
 لأمر به والحضور شرط قبة في يده حتى يجعل للشاهد أن يشهد في الشهادة • ويعلم بأن
 أخبار القاضى من إقراره وحصل بشئ لا يخفى لئلا أن يكون لأخبار عن إقراره بشئ يصح
 وجوعه كالحقة في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضى
 بالإجماع وأما أن يكون لأخبار عن إقراره بشئ لا يصح وجوعه عنه كالتقصص وسد
 الفذوف وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات الظاهرة عن
 أصحابنا وروى ابن سماعة عن محمد بن سماعة عن أبيه قال يقبل قوله قال ثيس الأئمة الخوافي
 ما ذكر في ظاهر الرواية قول أبي حنيفة أو أبي يوسف ومحمد أو لا وروى ابن سماعة قوله
 آخر ثم وقع في بعض النسخ رواية ابن سماعة مطلق وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل
 قوله ما لم ينضم إليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا
 وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد عن هذه الرواية هذا إذا أخبر القاضى عن ثبوت الحق
 بالاقراء وأما إذا أخبر عن ثبوته بالينة قبل قوله أنه لا يصحسك بها بخلاف الإقرار
 فانراية في السابع عشر من كتاب القضاء • وقول القاضى فيما يضر بغيره شهادة شاهدتين
 كالأول قال ثبت عندي زنا فلان واحصاه جاريه أو ثبت عندي قتله فاقوله ثبت ذلك عبيد

(١) المراد من الأمر الإلحاح بشراية
 قوله فصل بالصلح القاضى وفي الأول
 من القصولين إذا ألح القاضى على الصلح
 يأثم

(٢) كذا في النسخ والظاهر تقديم قوله
 قبله على قوله أو من المذى أو تركه قوله من
 المذى كما في الخلاصة

(٣) وفي السراجة في كتاب أدب المتقى
 قبل إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه
 في جانب فاتفقوا بالتساوي والأصح أن الفتوى
 على قول أبي حنيفة في الأخلاق إذا
 لم يكن المتقى مجتهدا

وذكر قبله أي قبل قوله ولو اختلفوا
 تفلان الخليفة وهو صاحب القصولين
 ولو خالف أبا حنيفة صاحباه فلو كان
 اختلافهم بحسب الزمان حكمكم
 فظاهر العدالة بأخذ بقوله صاحباه لتغير
 أسوال الناس وفي المزاورة والمصلحة
 يختار قوله بالإجماع المتأخرين على ذلك
 وفيما بعد ذلك قبل بغير المجتهد وبسمل
 بما أدى إليه رأيه وقبل بأخذ بقوله أبي
 حنيفة

(١) وفي شرح الطحاوي في القضاء إذا طلع القاضي في أن يطلع الخصمان فانه يامرهم بالصبر ويزعم مرة أو مرتين ليسعوا وفي آخر الفصل الأول من الفصول وإذا ألح القاضي على الصلح باسمه (٢) وفي فتاوى القاضي الامام ظهر الدين كان

قوله وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يصدق القاضي قبل أن يحرس في عرف الحجة التي بها يقضى في الأول من قضاء الوالدية ونظامه فيه • وإذا قال قضيت على هذا البرجم فأرجوه وسعك أن ترجمه وكذلك القطع والضرب وفي رواية لا قبل قول القاضي ولا قبل العمل إلا أن يعان الحجة فيخذل بصح الأفتاد ومثاقنا أخذوا هذه الرواية من قضاء خزانة الأكل تقلح من الجامع الصغير ونظامه فيه • إذا قضى القاضي لانسان يحق ونسبه غفاهه الطالب وأقام البينة على قضاؤه فعند أبي يوسف لا تقبل هذه البينة وقال محمد تقبل ملتقطات في كتاب أدب القاضي • ورأيت في عيون المذهب أنه لو قال قاض عدل عالم حكمت على هذا البرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعه وسعك أن تقبل الاعتدماك والقاضي في قول محمد في رواية أبي يعقوب في العاشرين من الفصولين ملصقا ونظامه فيه • لو قال قاضي قضيت عليه برجم أو ضرب فافعه وسعك فله أنه أمين وإذا كان كاهيه حجة ورده محمد مائة أتراس في مسائل الأمور والحجة احتياطاً على عيانه لا يقبل كاهيه أيضا وبه يبقى لفساد القضاء إلا في كلهم للضرورة قبل لو علم المداويع في التمهيد شرح الاشارات قبل كتاب الدعوى ملصقا • وإذا أدى رجل على القاضي المزمول أنه قتل ابنه وهو قاض أو أخذ ماله أو ضاع أو ما في يده أو شأنا من العقود والطلاق والصفاق وألح قد ضل بي ذلك ظلياً وتعدى فقال القاضي قامت عليك البينة فعدي بما فعلت أو أقروا بذلك حتى حكمت له بما حكمت فاقول قول القاضي المزمول ولا عين عليه في ذلك كتابنا ما صحت ذلك ولا تقبل بشيء يقيمها على ذلك • ولو قال الطالب للمزمول ما أتراس عندك ولا قامت عليه بينة أنه فعل ما يجب به القود وحضر الرجل الذي ذكر المزمول أنه مقتره بالقود والحق وكذب القاضي في ذلك وقال لم يتر على عندك ولا قامت بينة بذلك فاقول قول المزمول في ذلك ولا سبيل عليه إذا كان المدعي يتر أنه فعل ذلك وهو قاض وكذلك مسائل الحقوق إذا كانت مسلمة استجاعة من روضة القضاء لجمعنا في الفصل الأول من باب عزل القاضي وخلق الامام (١) • ولو أمر السلطان بأن يقضى في مسألة الذكاج بغير ولي على مذهبه الشافعي ويقضى به يجب الطاعة لأنه ليس بحصة ولا مخالف للشرع يقين وطاعة أولى الأمر في منه واجب بخلاف ما إذا كان معصية بأن قال لا قطع المهر من تركه الزوج مثلاً من دعوى القاعدية ملصقا • وبأساس القاضي أن يبعث الخصمين إلى المصالحة إن طمع منهما المصالحة فإن لم يطعم ولم يرضيا بذلك فلا يردهما إلى الصلح ويتركهما على الخصومة وينفذ القضاء في من خاض الحجة تحفة الفقهاء في آداب القاضي • وبني القاضي أنه إذا انخضم إليه أخوان أو برئ الاعام أن لا يجبل بالقضاء بينهم ويذافهم قليلاً لئلا ينكسر يسطووا إلا القضاء وان كان يحق لكن ربما يصير لعداوتهم بينهم من الواقع الحاسية في أدب القاضي بعلمه العن ونظامه فيه • المدعي عليه إذا استعمل حتى يأتي بالدفع فانه يحبس في ذلك (٢) ولا يجبل الحكم حتى لا يحتاج إلى قض القضاء في الثاني لأن صيانة قضاؤه عن النقض واجب ولو لم يبق في الفصل الأول من القضاء • ويجب حنفته فيما إذا قال المدعي دفع والمدعي عليه يسألني عن الدفع إن كان صحيحاً فهو له وإن كان

مشايخ المتفقون يجوزون دفع الدفع ومن التأخرين من مشايخ سمرقند وهم أهل عصر السيد الامام أبي شعاع على أن دفع الدعوى صحيح ودفع الدفع غير صحيح وقبل دفع الدفع صحيح مالم يظهر احتمال وتلبس في الثاني عشر من الفصولين للاستدشني • كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذلك دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو الفتاوى فصول في آخر الفصل العاشر • أدى مهر مورثته فقال الزوج كانت أبرأتني فبرهن الولد على اقترابه بالمهر بعد موته يقبل ويصل الدفع ولا خلاف أن الزوج لو ألح على بعد الاقرار بأبرأته يخفى أن يقبل لما مر من التمسك بالأبراء وقد فتى رأى دفع الدفع وإن أراد يقبل في المختار يتر أنه في نوع الدعوى من الدعوى • سئل (فبين) عن أدعي ماله فبرهن خصمه أنك أقروا بهذا المال بعد اقتراري بالبرائة هل يدفع المدعي عليه أجاب لا • ولو برهن أنك أقروا بعد دعوائك اقتراري بالبرائة يقبل والفرق أنه لم يخال بعد اقتراري بالبرائة صار مقراً في هذه الحيلة فكان دعواه اقترابه بالمال سائغاً على اقترابه بالبرائة وفي الاقرارات يصير للاخير بخلاف ما لو قال بعد دعوائك اقتراري بالبرائة لانه يقتضي الاقرار بها تطهير أدعي داراً انما عن أسبه وبرهن خصمه أنك أقروا أنه ملكي وبرهن المدعي أنك خصمه بعد اقتراري أنه اقترانه ملك أي هل يدفع يقين أن يكون على تفصيل من الفصولين في العاشر •

خامسة إلى ثلثت إليه في الخامس عشر من دعوى البرازية • وبه ثلاثة أيام أن حال المدعى عليه في دفع وانتميتها هذه المدة لأن القضاة يجلسون كل ثلاثة أيام أو خمسة • وإن كان يجلس كل يوم ومع هذا يمهله ثلاثة أيام يجوز • فإن مضت المدة ولم يأت بالدفع بأمر المدعى باحضار المدعى عليه ويقتضى عليه وكتب المحل وأمره القاضي بقض الحادان كان الدعوى فيها القضاء بقصر اليد • فمن ركز في نوع في المعاملة بين المتداعين من كتاب القضاء • برهن عليه بملكية شيء قبل القضاء به أو المدعى عليه • له قال في الأقضية • يقضى بالاقترارات شرط جامع البرهان والقضاء به الانكار وقد قالت (١) وقال في الجامع بالبرهان لا تعدى بالاقترارات لاقتصار إليه مال المستغنى من أوائل دعوى البرازية • وفي مجموع الدوازل في مسائل المستغنى فوشهه أربعة على رجل بائنا فأقر المشهود عليه بائنا ثم هل يقضى القاضي بائنا بالبينية أو بالاقترارات اختف المشتري عنه والامام المستغنى مال إلى أن القضاء بالبينية أولى لأنها أقوى (٢) من أوائل دعوى الخلاصة • وفي شرح بكرة ذكر السرخسي في أدب القاضي والشهادة في الحيطان إذا اجتمعت الشهادة والاقترار يقضى بالاقترارات من شرح الجامع للقاضي في الشهادة • رجل لا يصح الدعوى والنسوة فأمر القاضي رجلين فعلى الدعوى والنسوة ثم شهادته على ذلك الدعوى جازت شهادتهما أن كانا عدلين لأنهما علماه بأمر القاضي ولا بأس بذلك للقاضي بل هو بائز فمن لا يقدر على النسوة ولا يصح ما خصه على قول أبي يوسف لأن القاضي نصب ناظرًا وهذا من النظر وأحياء الحقوق • فاضطان في فصل فحين لا تقبل شهادة في النسوة من كتاب الشهادة • لا يلزم أحد احضار أحد خلا بزم الزوج احضار زوجته إلى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا يمنعها منه إلا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الأب إذا أمر أجنبيا بثمان أشه فطلبه الضامن منه فعلى الأب احضاره لكونه في تدبيره كافي جامع القصولين الثالثة ضمان القاضي خلى وجملان المصنوعين بحسب القاضي يدين علمه قارب الدين أن يطلب الجحان ما حضاره كافي القضية الرابعة أذى الأب مهر بته على الزوج فأدى الزوج أنه دخل بها وطلب من الأب احضارها فإن كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الأب باحضارها وكذا الواذي الزوج عليها شيئاً آخر ولا يرسل إليها أمثالاً أمثالته ذكره الولو إلى في فتاواه من القضاء • من كتاب الأشياء والتأثير وكذا من القوائد الزنية في كتاب الكفالة • قال عن أبي حنيفة إذا اختفى المشهود عليه لا يقضى عليه حتى يصدر وقال محمد بثلاثة أيام ينادى على يابه فإن ظهر والاقضى عليه وإن غاب عن المصر لا يقضى عليه • وقال أبو يوسف في الأمالي يقضى عليه من قضاء امرأة الأكل فتلان الصيون • قال هشام قلت لعمدة ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلا يجيبه إلى القاضي فأخبرني أن أبا يوسف كان يعمل بالأعذار وهو قول أهل البصرة وبه تأخذ والأعذار أن يعت إلى يابه من تناديه أياماً أن القاضي يدعو إلى مجلس الحكم فإن أجابه والاجل القاضي وكيلاعته ولا يأخذ أو يجنبه بالاعذار من المجلس المزبور • وأطلق بعض المشايخ الذهاب إلى باب السلطان والاستعانة بأمواله أو الاستعانة به قبل

(١) وفي السابق من القصولين للاسترواق
لأن الظاهر والأقرب إلى الصواب أن يقضى
بالاقترارات •

وقال في الفتاوى القاعدية في تعليقه لأن
الاقترارات أقوى من البينة حتى لا يصار إلى
البينة إلا عند اليأس من الاقترارات •

(٢) شهد وأعلى رجل بائنا وأقره ومرة
فمن أبي يوسف لا يجوز لأن الشهادة بطلت
بالاقترار ولم يوجد الاقترارات معا ومن محمد
يجوز لأن هذا الاقترار غير تام فهو كذا اقترار
كذا في الجامع للقاضي •

الجزء من الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أولا وأخذ تابعه أكثر عملياً أخذ من كل القاضي يزنسه ضمان الزيادة وإذا حال له الحضر وتجزد ولم يحضر وثبت تجزده عند القاضي بعاقبه على تجزده (١) بزيادة في الثاني من القضاء * الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى به ولكن لا جوع على سبانه وفي طلب المحاسبة بين المدعي والمدعى عليه فان امتنع لا جوع ومسا في المناقشة وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تخلف الشاهد ان رآه كافي الصرفة وفيما اذا باع الاب أو الوصي مقدار المصبي * فالرأي الى القاضي في نفسه كافي يوع الخالية وفي مدة حبس المدعى وفي عقيد المهورس اذا خفف فراره وفي حبس المدعيون في مجلس القاضي أو المص اذا خفف فراره في جامع الخصمين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر فيما لا يجوز كبيع الوصف أو رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عزه وان شاء مضى * الله ثقة بخلاف العاين فانه يضم اليه كافي القينة من الاشياء في القضاء * (ق) حبان القاضي مثل رجل من المحبوبين حبسه القاضي بدين عليه فطلب المال أن يطلب السجين باحضاره نقد القضاة في الباب الحادي عشر من القضاء * سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول صلى حتى شرع في ذهاب مع الرسول ليرضى خصمه بالرفع أو بالسحب فحضر الرسول واذا في هروبه منه وليس للرسول ينسب بذلك فقل يلزم الرسول بالمبلغ وحل القول قوله في هروبه أم لا * اجاب اذا هرب الرسول من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه * لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤذبه على التقرب فقه من متاوى قاتل الهداية * القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدعيون لطلب الغرام ان قال القاضي جعلتك أمناً في بيع هذا فباعه لم تكن العهدة على الامين حتى لو وجد المشتري به عيباً لا رد عليه لكن المشتري يطلب من القاضي أن يصب أمينة الرد عليه اما الاول واما غيره فان قال القاضي لا مينة مع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ فيه الصحيح أنه لا تلحق العهدة على الامين ولو باع القاضي أو أمينة العبد باذن الغرام وأخذ الثمن ضاع عنده ثم استحق العبد رجع المشتري بالنق على الغرام ووصى المبت اذا باع العبد لغرام المبت بأمر القاضي ثم استحق العبد أو هلك قبل التسليم وضاع الثمن عند الوصي يرجع المشتري بالنق على الوصي ثم الوصي على الغرام ولو باع أمين القاضي لأجل الوارث الصغير وقبض الثمن وضاع عنده وهلك العبد قبل التسليم أو استحق لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث أهلاً وان لم يكن أهلاً نصب القاضي عنه شخصاً فحضر دين المشتري من وكالة فاضمان في التوكيل بالبيع وقامه فيه * ذكر في فصل الاستحقاق من يوع الذخيرة مثل شمس الاسلام الأورجندى عن رجل شري من آخر جارية ثم ظهر أمه مرة وقدمات البائع ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غيرها بائع المبت حاضر قال يجعل القاضي المبت وصيا حتى يرجع المشتري على وصي المبت ثم وصى المبت يرجع على بائع المبت عبادية في الخامس عشر * (م) أمية بن رجبلين خاف كل

(١) التبريد أن يقول لا أحضر أو كنت أو قال أحضر في وقت كذا ولم يحضر فإذا أحضر عزره بجهل أو ضرب على حسب حاله على ما راه كس في نزاهة المفتين في أبر الوثاني من كتاب الدعوى جده

بمنها ما جبه عليها فقال أحدهما تكون عندك يوما وعندي يوما وقال الآخر تضعها على يدي عدل فأتى أحدهما ضد كل واحد منهما يوما ولا أضعا على يدي عدل قال مشايخنا ويحيط في باب القروى في جميع المراضع نحو القروى في المروى والمسلوق في النساء في الشهادة (١) وغير ذلك الأفي هذا الموضوع فانه لا يحيط بالمنحة فكله آثارا خاتمة قبل الثالث والعشرين من القضاء وفي الذخيرة إذا التقى رجل على امرأته وتزوجا قبل أنها منكوبة بغيره المسمى لا يحيط من الحل المزبور وكذلك في الثاني من البرازية في نوع في الحلولة

• مسائل الحيطان •

طاحونة على نهر أراد أن يضع فوقها طاحونة أخرى ويدب وضعها بقل ماء الطاحونة القديمة ويحتمل دورانها لصاحبها أن يمنع النافذ وإن كان ينصب عليه الأولى نصب الثانية ليس الأول أن يمنع النافذ إذا اتخذ في جنب نهر آخر حافوا بمثل نجارة الأول فكسدت نجارة الأول وانقضت ليس الأول المنع برأيه في نوع فمن يحدث حارة تضرب بصاحبهم كتاب الحيطان • نهر العانة يجنب أرض رجل خفر الماسريم النهر (٢) حتى صار الماء يصير في أرض الرجل أو أراد الرجل أن ينصب في أرضه وحى فله ذلك ولو أراد أن ينصب في نهر العانة فليس له ذلك لأنه لا ينصب في ملكه من التبنين والري في آخر كتاب الغصب • أو أراد اتخاذ به بستانا ليس للغيران المنع أن الأرض صلبة لا يتعدى إلى جدار البيران ضرره وإن رخصت لهم المنع وكذلك جعله كله طاحونة أو مقصرة أو جاما أو اصطبلا برأيه في أوائل كتاب الحيطان • سئل علي بن الدين عن اتخذ دكانه بيت قصارا بمنحه البيران إذا كانوا يتأذون بذلك قال لا قبل • سئل عن رجل كان يبيع بجزار ويعمل بجنبه حتى يتضرر وقبل أن وعن الحائط المستر لم يدق القصار يمنع والأفلا منه التقى في باب من يحدث حارة تضرب بجاره من القصة • وفي العناية أراد أن نصب تنور في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منه احتصنا وعليه القوي برأيه قبل الثاني من كتاب الحيطان • وفي كتاب الحيطان للصدر الشهيد أن الرجل إذا بنى شيئا تنور الخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو في الطين أو مبدق القصارين لم يميز قال الصدر والشهيد وكان والذي يبنى بأنه إذا استعان الضرر يباح من حال الصدر والشهيد والقوي عليه قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية أنه لا يمنع خلاصه من الحيطان • (شه) نصب منوالا لا استخراج الأبريسم من الصلح فليبران المتخذ أن تضربوا باليدان ورائحة اليدان (قم) يرفعه إلى الحطب فيمنعه إذا كان فيه ضرر من (مح) اتخذ دارا بويه عمل نسيج العنانيات فليس للجار الملامس منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع والبران منع ذقاق الذهب ملح ذرى أو كونه (٣) من دقة بعد العشاء إلى طلوع الفجر إذا تضربوا به (مح) اتخذ نائجا (٤) في دار مبدقة مستأجر ووضع فيها كوى القنور والجار المقابل يقول إن تلامذته تطلع علينا إذا كنا في السطح أو الميز أو عند الباب فشدوا الصكوري ليس له

(١) أي إذا شهد الله أحق أمته أو أطلق امرأته بآثما يحال بينهما حتى يزك الشهود أو البراءة في البرازية في نوع في الحلولة

(٢) عبارة ثمانية فشق الماء حرم التهرير كذا في سلطان البرز في أو آخر الفصل الأول نقله عنه وكذا في الخاتمة قبل كتاب الجنائز حرة خريسا

(٣) قوة ملح ذرى الخ لم يفضله على معق بعد الزوال والتفتيش والعربي مبرتب بدونه ولا أسقط من بعض النسخ

٥١
(ترجمة)
(٤) نائجا • معناه بيت الجواردة وهو المعروف بالسوق

الساحة بحججه لا تشرط ان صاحب الساحة ان يبنى ساحتها فيه بل ان يبنى ساحتها في موضع
 على صاحب الساحة ذلك في ظاهر الزاوية وليس له ان يبنيه في غير ذلك بل في موضع الساحة
 المتع على ذلك لو ابدان من جهات الوتر أو اوسع من ذلك من غير خلاف فمن يحدث
 حمار يتضرر بجواره من منية الحق في الساحة • ولو فتح صاحب البناء في طوئها ما لا وكثرة
 لا يلى صاحب الساحة منه بل ان يبنى ما يستره (١) بزانة في أوائل الحيطان
 وكذا في الملاحة • وفي الهند يبنون الساحة في موضع كثر في ساحة وغروها لا يمنع
 والقصور على أنه ان كانت الساحة في موضع الساحة وضع الساحة في مركزها
 التاخر في المتفرقات • اتخذ داره ساحة في موضع غير نافذ والميران ينادون في
 السرى ولا ينادون فيه الرعا ليس لهم في الحكم منه ومن أي يوسف اتخذ داره جهاما
 وتادى الميران من دخانه فلم يضره (٢) منية الحق في الساحة • (ج) دله في ساحة جهاما
 بن أسد هانوق سلمه بمرتان من شريك ثم اعاد الاذن منه من الهند ليس للمشتري
 أن يأمر برفع الجرد عن سلمه والمصلحة به الجرد كونه اذا استحسن من آخر دار
 الوضع جردوه عليه ووضعها ثم باعه للمير ليس له أن يأمر المشتري برفع جردوه لأن
 المستور ان لم يثبت الحق لازم لكن المشتري في ملك الحدار لا يستلزم له بيع المستور
 فكان حقه في ملكه فلا يمكن من وضعه قال أستاذنا هذان كان حسن المكن عرفت
 على مسئلة الاستعانة في الاصل (في) وفي فتاوى أبي القاسم على خلافه ويحل أن يجره
 في وضع الجرد على حائط أو جسر سداب لغيره ثم باعه للمشتري وضع الجرد
 والسرداب الا اذا شرط في البيع زلفه لا يفسد ولا يفسد (٣) ثم ذكر (في)
 مسائل من جنسه الى أن قال أحدث بناء أو غرق في مكان غير نافذ بمرضاة المالك فيكون له
 من غير أهل السكة دار امنه انه ان يأمر برفع الرفقة ولو باع بمرضاة فيها أو ضل عليه
 متدلية قائم يشرى أن يأمر بجره بغير رفع النافذة عن أعضان بغيره لأن المشتري يجره
 مقام البائع فيما كان البائع أن يجره وكذا لو مات صاحب النافذة كان لورثه أن يأخذ
 الجار بغيره في موضع الأعضان قال ومذكور (في) أو في الاصول وأجاب بالسرداب
 وان كانت مسائل عمدة السكة في موضع السكة جراب (ج) قبة في الحيطان في آخر كتاب
 الدعوى • أراد عدم داره وفيه ساحة لا يجره السكة جراب السكة التاخر ان لهم النفع وان
 عدم مع هذا وان يشرى الميران ان يجره السكة قادر على البائع بغير (٤) والاصح أنه
 لا يجره بزانة في كتاب الحيطان • (من) ثم دار في ساحة حماره فأراد أن يجرها
 فذهب فبما الاستحسان لم يجره (م) وقال (في) القوي اليوم على التماس لو عدم
 يشترط من وجوهه يتضررون به فلم يجره على البناء وقادرا على البناء كذا (قد) وقال
 (في) الفتاوى لا يجره الا بغيره لا يجره على يأسه بل على التماس في المجلس والتاخرين •
 رجلى داره عليه باب أو اد أن يجره يأسه من ذلك الباب والسكة غير نافذة ذلك
 وان أي أهل السكة خلاصة في الفصل الا أن من يجره السكة الحيطان • وحل في دار
 في سكة ظهر هذه الدار في سكة أخرى غير نافذة أو اد أن يجره الدار يأسه في هذه السكة اختلوا

(١) وأحق من يجره صاحب الزاوية
 وليس على ما يلقى لأن هذا مقيد بالزم
 تكن الساحة على التماس السكة
 تشرى على الساحة المذكورة
 يؤمر صاحبها بسدها وعليه الفتوى
 كافي المضربان • وكذا في الزاوية على
 الاشياء ولا يجره في الزاوية فيها اذا
 كانت الساحة مربعة غير نافذة لا
 التمس بذكره على صاحبها في كلام
 الزاوية •

(٢) وفي الرابع والعشرين من العادة الا
 أن يكون دخان الجرام مثله دخان الميران

(٣) وفي فتاوى المتأخرين ولو أن يجره
 بوضع الجرد على حائط داره أو اد أنه ان
 يجره سداب يجره ثم باعه الدار وشرط
 على المشتري أن يجره الجرد
 والسرداب هكذا يمكن للمشتري أن يطره
 بالتمسك • وكذا في السادس من جرح
 التاخر حاشية •

(٤) وفي الحاشية قبل كتاب الجنائز قال
 أو بغيره أو بغيره أن قد يجره ساحة فلم
 أخذها بغيره أو بغيره •

(١) اذا كان رجل دار ظهر حافى مكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح الباب ليس له ذلك هو المتأخر كذا في صيغ ان خلاصة
وهو يفتح الباب ليس له ذلك وان كان له حق المروية لا لا الاشتراك يقتضي ٢٦٧ ان يكون له حق المرور

(٢) لانه ليس له حق المرور اذ لم يمل من الباب
الاول كذا في جواهر الفناوي وفي الرابع
والثلاثين من العمادية ثم ذكر وطاعوا
بأنه ليس له حق المرور فليس يصح الا براه
أنه لو اراد ان يفتح الباب لكان له ذلك ولو اجاب
كان له ذلك ولا يكون ذلك بدون المرور
فالحاصل ان في المسئلة اختلاف الروايات
واختلاف المنازع واذا خاضوا في الاسلام
ان كان يفتح الباب ليس له جوارحه فليس من
الباب الاول وأعلى منه

(٣) قوله غير نافذة في فتح اسفل غير اه
صحي

(٤) وفي بعض نسخ العمادية العذر ولا يزم
بالرضا والالتزام

(٥) الجرح من قد اشترى عبد مقبولى
البرج وقيل يجري ما هو كذا في الحاشية
وعن الترمذى ويذكره غيره الانسان من
حاشية ابن عليه عزوب اه

(٦) وفي الرابع عشر من بنيات الخط
والاثرانية وان كانت هذه الاشياء
قدية لا يكون لاحد حق الرفع وان كان
لا يدري حالها فيجعل حادثة وهذا هو
الاصل ان ما يكون من هذه الاشياء على
طريق العائنة ولا يعرف حالها انه يجعل
حديتها حتى كان لزام حتى الرفع وان
أخرج شئاً من هذه الاشياء في الطريق
لنصا في سكة غير نافذة فكل واحد من
اهل السكة اذا كان له حق المرور حتى التزع
وان كانت هذه الاشياء قدية ليس لاحد
حتى التزع وان كان لا يدري حال هذه
الاشياء فيجعل قدية والاصل ان ما كان
في سكة غير نافذة من هذه الاشياء اذ لم
يصر حالها فيجعل قدية بخلاف ما اذا
كان على طريق العائنة

عنه والصحيح انه يمنع من ذلك اذا يكن له طريق في هذه السكة (١) فاضايف في واثر باب
الخطان من كتاب الصلح • وجعل له دافى سكة غير نافذة له باب أو اراد ان يفتح له باب آخر
اسفل من بابها اشتغرت عليه والصحيح انه ليس له ذلك (٢) ولو اراد ان يفتح له باب آخر أعلى من
بابه كان ذلك من فعل المروية • ولو اراد ان يفتح باقى موضع ليس له حق المروية قبل
له ذلك وقيل لا يوجب من تسعة مائة الفتي (٣) (٤) أحدث مسطرة حافى سكة غير نافذة
(٥) برضا الجيران ثم قبل تمام الصيانة منعه وليس له من فيه ضرر بين قلوبهم المتع فنية في
باب التصرعات والمحدثات من كتاب الكراية • من حق المروية أرض غيره في حرمه
يقبض صاحب الأرض على كل المؤنسية ما من صاحب الحق ليس له أن يضايف به ذلك
لا أن الحق يخلو ويسقط بالرضا بخلاف ما إذا كان له رتبة الطريق فحين صاحب الأرض
قاعدة ترفض أو أتى الدعوى • القرض لا يصر لان الرضا والاذن (٤) قاعدة
في البروع وقامه فيه • وفي الاجناس قال عثمان قلت لعمدة ما تقول في رجل له داران
احدهما حينة والاخرى يسر تو بينهما طريق المسلمين فينظر في ذلك ففرق الطريق عليهما قال
في فرق ان مسكن البنا لا يضر الطريقين لا بأس به وان خص به بعد البنا أحد لا يضرهما
ولنه خاصه قبل البناء فله منه خلاصة في قول كتاب الخطان • وجعل اقتضد كنيافا
في داره وأضرعه الى طريق المسلمين أو كانت داران احدهما حينة والاخرى يسر تو بينهما
طريق المسلمين فينظر عليه فلا • فهذا على وجهين ان كان يضر الطريقين لم يضره أن يفعل
وان كان لا يضر الطريقين لم يضره ومن خص به من المسلمين قبل البناء فله أن يضره وبعد البناء
له أن يضره لان الحق لهم ولو ابلغ في الاول من مسكناب الفضة • وفي الاخرية أخرج
الى الطريق الاكظم جرحنا (٥) أو غيره ما وجد كماله كذا في رده ان حديثه وار قدية ليس
لا حدة الرفع وان لم يعرف القدم والمحدث يجعل حاداً ما ويرفع وفي السكة الفسبة المتنافذة
يجعل قدية ما اذا أشكل ولا يرفع وإذا أحدث في الطريق فلا لكل أحد الرفع والتسع أضر
أم لا وكان بعد اذ لم يضر يجمع ولا يرفع وقال الشافى اذا لم يضر لا يجمع ولا يرفع (٦)
براق في نوع في الطريق من الخطان • ليس لاهل السكة أن يضايفوا على رأس سكرهم
دروا يضايفوا لراس السكة لان مثل هذه السكة ولو كانت مسكنا لظاهر لكن العامة فيها
نوع حق وهو ان اذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يصف الزحام (٧)
قال أبو حنيفة في سكة لا يفتح ليس لها بابا • يسر ولو انقروا عليه ولا أن يقتضوا حافى يجمع
اذا الطريق الاكظم اذا سكر فيها للناس كان لهم أن يضايفوا هذه السكة حتى يصف الزحام
نصوا في الخامس والثلاثين

• (كتاب الشهادات ومنها فصول) •
• (الاول في تحمل الشهادة وكيفية أدائها وما لا يقبض في الشهادة) •

وفي شرح هذه الشهادات ان من غير ادلة تبين ولا يترفع منها صلح ان يشهد بالادلة
المرتبعة بحسب الادلة الاخرى وبانتاج • وقد ذكر الشيخ الامام شمس النفاة السرخسي

(١) قال الماسئل من جهة محضه ذكره احقر فلان بن فلان ولم يذكر فيه الجذاه صحيح لانه حاشى فلا حاجة الى الجاهلثة في التعريف
بذكر الجذاه اما الغائب فلا يعرف دون ذكر الجذاه عند ابي حنيفة ومحمد وعامة العلماء انه قول ابي حنيفة وسفلا يمكن ثبوت الرواية ان
قول محمد كذا انه ناشد وكذا في الوقت ان شاهد الشهود ان فلان بن فلان وقت جسدكذا الا يقى بصحته لانه لا يصير وما يدون ذكر
الجذاه او ما يقوم مقامه وقال غيره من المشايخ ان الوقت يصح لانه يساهل في أمر الوقت قال وكذلك في الحدود لا بد من ذكر الجذاه
في تعريف الجذاه وقال وهكذا اتفق الشيخ الامام على بن حسين السعدي ٢٦٩ في آخر عمره بعدما كان لا يشترط ذلك في الحدود
وقال كان لا يفي في قرينه جلال من الاكزة

فيهارجلان محمد بن محمد بن عبد الله
فكتب بقية التعريف دون الجذاه ثم قال
بأنه يجب للعالم اذا لاح قول بخلاف
ما كان يقول به في الابتداء ان يرجع الى
الحق فالتفتوى في الحدود ان يشترط ذكر
الجذاه قد ثبت به بأن يقول الى دار محمد
ابن عبد الله فلا بد من ذكر الجذاه في
التعريف كذا في الثالث من دعوى
الخواهر ع

(٢) كذا ذكره في الباب الثالث من
دعوى جواهر الفتاوى وكذا في الرابع
عشر من دعوى تصاب الفقهاء وقال
فيله لا بد ان يقال عبد فلان بن فلان ولو
كان متبعا لذكره في فلان بن فلان ع
(٣) هذا في الشهادة اما في الدعوى فلو كان
ما يدعيه متقولا في بد الخصم ذكر المدعى
انه في بد يفرق في كافى الفرز وغيره وفي
أوائل دعوى الصرم ما حاصه يجب في
الدعوى ان يقول في المتقول انه في بد
بغير حق بخلاف الشهادة وفي فصل
دعوى الدور والاراضى من المتاينة لوال
ملكى وصنى ولم يقل في بد بغير حق فقد
ذكرنا اختلاف المشايخ فيه انتهى
اقول ما ذكره من الاختلاف في دعوى
المتقول انما هو في الشهادة فالظاهر من
كلامه انه لا فرق بين الدعوى والشهادة
الى هنا ما آخر من الصغرى في الفصل
الثاني من باب اداء الشهادة ع

ولو ذكر اسمه واسم امه وقيل له وقرنه ولم يكن في محله آخره هذا الاسم وهذه الحرفة
يكنى ولو كان منه آخر لا يكنى حتى يذكر شيئا آخر يحصل به القيد كذا (ب) وفي (ش)
لو كان المدعى عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشاؤه فلا حاجة الى ذكر نسبه
فذكره اولى واما الغائب فلا بد من ذكر نسبه عند ابي حنيفة وهو الصحيح وكذا في
التصديق لا بد من ذكر نسبه صاحب الجذاه وكذا في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجذاه
والفتوى على قول ابي حنيفة (١) كذا في محاضر (ش) وفي (صا) لو ذكر
اسمه واسم امه ونفذه او صناعه ولم يذكر الجذاه فقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء
ففي هذا الوقت ذكر نسبه واسم امه قبل يكنى والصحيح انه لا يكنى اقول الفرض التعريف
لا يتكبر الخروف فبني ان يكنى ذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروف بقبه وجده
يبنى ان يكنى ذكر لقبه وجده قال وفي اشتراط ذكر الجذاه اختلاف فلو كان يدون ذكره
فقد لا يفتقد فيه (ج) ذكر محمد في كثير من المواضع فلان بن فلان الغلاذى ولو حصل
التعريف باسمه واسم امه وبقية فلا حاجة الى الجذاه وان لم يحصل يذكر اسمه وجده لا يكنى به
ولو لم يكن يعرف باسمه واسم امه وجده لا يحتاج الى القيد ولو لم يعرف الا بذكر القيد بان
يشارك في امر غيره في ذلك الاسم والنسب كافي اجد بن محمد بن عمر في بد يقع التعريف
(ش) في تعريف القرنة - مثل السعدى من محضر في آوله روزه بن عبد الله الهندي
اذ هي آخره فاجابنا غير صحيح هذا النسبة على هذا الوجه لا يقع بها الاعلام ويجب ان
يكتب انه عبد فلان او مولى فلان اذ الحق به عرف مولاه معقبا ايضا لا بد ان
يقال انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معقبا ايضا ولم ينسب الى مولاه لا بأس به اذ
المولى الثالث بمنزلة الجذاه في النسب فيصور لاقتصار عليه (٢) كذا في محاضر (ش) وفي
(هد) ذكر القسيلة والقند كذا الجذاه في التعريف ولو قال فلان بن فلان التميمي لم يجز
حتى ينسبه الى نفذه وانما خاصة اذ التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يسمون وقيل
الفرغاني نسبة عاتة والاوزجندى نسبة خاصة وقيل الحرمدى والبشارى عاتة
والنسبة الى السكة السعدي ونسبة عاتة والى الكبيرة عاتة (طيم) الدقة والقرية والكورة
لست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها في التاسع من التصولين ع شهد وانه
ملكه ولم يقلوا في بد بغير حق يفتى بالقبول قال الامام الاجل الخواص اختلف فيه
المتابع الصريح انه لا يقبل لانه ما ثبت انه في بد بغير حق لا يمكنه المطالبة بالتسليم وبه
كان يفتى امكنه المشايخ وقيل بقبول في المتقول ولا يقضى في العقارى حتى يقولوا انه
في بد بغير حق (٣) والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق القضاء المالك لافي حق

٩٢ اتفقوا ل
ويوافقه ما في أوائل دعوى القاعدية قال ابي كرم بسبب الارث
اوغنيه وشهد وان هذا الملك بهذا اليب ولم يقلوا في بد المدعى عليه بغير حق وقالوا لا بد ان يفتى ان بغير حق هل يصح أم لا
اجاب الامام محمود بن ولكن قاضي كواه ديكروا هذه كدرستوى شاسق است لكن قال بعد عشرة اوراق تقر يا ان قولهم وفي
يد المدعى عليه بغير حق مما لا بد منه ع (ترجمة في المحاضر) ولكن القاضي يطلب دينة اخرى على انه في بد بغير حق ع

(١) ذكره في المحیط في الرابع من الشهادات ثم نوع مغارة وقال فيه بعد هذه الحصة وفي ثمانية والستين شئني الشاهدان يقول في شهادته ما من عن حق مدعي حتى لا يمكن أن يظن به وحسبى سب (ترجمة ما في الهامش) أن أخذ العين من المدعي حتى لا يمكن أن يظن به وليس حقه ٥١ (ترجمة) ٣٧٠ (٢) هذه الذاريطة أو ما يثبت فقال الشاهد بطلاقة واحدة فأخذ بعضا بطلاقة

واحدة وبعضها بطلتين قبل قبل لجواز كونهما بطلاقة واحدة وقت جعل الشهادة ثم صار بعضها بطلتين وتقصير منه بطلاقة وجدنا مذكورا في هامش بعض النسخ

الصحيحة ٥١

• (الثاني فيما يقبل من الشهادة وما لا يقبل وفيه أنواع) •

• (نوع فحين لا تقبل شهادة له على في الشاهد) •

(ط) شهدا يدان قسما لهما القاضي ابن ديار بك منبه است يادوسنيه فقال يك منبه فاذا بعضا يك منبه وبعضها دوسنيه وقبل قبل شهدتهما لجواز كونه يك منبه وقت جعل الشهادة ثم صار بعضها دوسنيه (٢) قال (صه) على قياس ما لو شهدا بداية وبطلاقة ساهلت (٣) فإذا هي جهار ساه (٤) لا تقبل شهادة تسامو بقل أحد بشيها لجواز كونه ساه ساه وقت جعل الشهادة والان صارت جهار ساه فبني أن لا تقبل شهادة تسامو في مسألة الدار أو بضاه (فش) لو وقع الشاهد فقال حين جعلنا الشهادة كان ساه كذا والان زاد كذا فشهدنا بناء عليه تقبل كما تقبل في مسألة الدار ما لا يسير أو ساه كذا كذا فشهدنا بناء عليه (٥) في الرابع عشر من المصولين • ولو شهد رجل وامراأتان بقتل خطأ أو بقتل لا يوجب القصاص قبل شهادتهما وكذا الشهادة على الشهادة في باب الشهادة في الجنابة من جنابات الخائصة • ولو أدى عليه دوازده درهم (٦) وهم شهدوا كذلك لا تقبل وكذا الوادي أنه ملكه زاده دوازده سال باز (٧) وشهدوا كذلك لا تقبل (٨) خلاصة في جنس آخر في الفاظ الشهادة في كذا في البرازة وما يما فيه • سكت

(٢) يعني عمرها عشرين سنين ٥١

(٣) (ترجمة)

(٤) فإذا همها أربع سنين ٥١

(٥) وذكر سنه الدار والداية في آخر الثالث من شهادة البرازية وقال في البرازية في نوع من الخاف من عشرين في أنواع الدعوى إذا خالف في الدابة الدعوى أو الشهادة بطلت الدعوى والشهادة سب

(ترجمة)

(٦) الذي عشره قدواهم وشهدوا بالجناب عشر درهما

(ترجمة)

(٧) الذي أنه ملكه من عشرين وشهدوا أنه ملكه من اثني عشر سنة

(٨) قال غري دعوى كرد وكفت ابن خرده

سأله است وديد آمدكهم ابن خرده

سأله است دعوى دوست بودك وصف

در معين لغو بود بخلاف ما لو أدى أنها

ملكها عشرين فإذا هي بنت ثلاث سنين

حيث لا تتبع لانه الذي الملك بسبب سابق

على وجودها وذلك بسبب فاسد كذا

في دعوى القاعدية سب

(ترجمة ما في الهامش)

الذي سارا وقال عمره عشرين سنين فظهر

أن عمره ثلاث سنين فصع الدعوى لأن

الوصف في العين يكون لغوا

(٩) قال في الباب العاشر من دعوى النصاب الشاهدان لو نسبوا أنفسهم إلى

الخطأ لا يوجب قدسا في بعض المواضع كذا إذا شهدا على القتل وقالوا لا أدري بأي آلة قتله يقبل في حق المدعي وكذا في الشهادة على المال إذا قالوا نسبنا التارخ لا يوجب قدسا في الشهادة سب

صبي فيه لا تقبل وتقبل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لأن كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس بالزام بل يقتل وشهادة أهل المسجد تقبل لأنهم لم يجزوا أنفسهم بهذه الشهادة تقع في الثالث عشر من القصولين وفي الفتاوى وقف وقفا على مكتب وعلى معلمه فيه فقبض رجل هذا الوقت فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب ومعلمه وليس له هود أولاد في المكتب تقبل ولولهم فيه أولاد تقبل أيضا في الأصح وكذا لو شهدت بعض أهل المحلة للمسجد بشي أنه وقف للمسجد وكذا لو شهدوا أن هذا المحصف وقف على هذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفة وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا بناء السبيل إذا شهدوا على أنه وقف لا بناء السبيل وتقبل إن كان الشاهد يطالب نفسه حقا من ذلك لا تقبل ولا تقبل وقال بعضهم منهم الامام الفضلي لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن حامد تقبل وقال في صغرى صدر الاسلام قال سیدی في هذه المسائل تقبل على كل حال لأن كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة والصبي في المكتب غير لازم بل يقتل ولو شهدوا أنه أوصى لفقراء جيرانه ولشهود أولاد محتاجون في حواري الموصى قال محمد لا تقبل في حق أولادهم وتقبل في حق الباقين وفي الوقت على فقراء جيرانه على هذا وذكره لعل أنه تقبل شهادة الجيران على الوقت ولو شهدوا أنه أوصى بنات ماله لفقراء أو أهل بيتهم فقراء لا تقبل وفي الاجناس في الشهادة على الوصية لفقراء أو أهل بيت الشاهد فقراء لا تقبل مطلقا شهد بعض أهل القرية على بائعهم زيادة الخراج لا تقبل وإن كان خراج كل أرض معنأ ولا خراج للشاهد تقبل وفي فتاوى النسفي أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة تشهدوا على قطعة أرض أنها من قرىهم أو من سكنهم لا تقبل وإن نافذة إن أدى نفسه حقا لا تقبل وإن قال لا أخذ شيئا تقبل كذلك في وقف المدونة شهد أهلها وتقبل في السكة النافذة تقبل مطلقا في نوع في الشهادات على فعل نفسه من شهادات البرازية * نهر في أرض رجل أدى رجل أن له حق الشرب من هذا الممر وأحضر شهودا تشهدوا أن المذبح كان يجري فيها الماء لا تقبل شهادتهم إنما تقبل إذا شهدوا أن له فيها يجري الماء أو حقا بناو بين ذلك ولو أقر المذبح عليه وقال المذبح كنت تجري فيها الماء وأنت غاصب وليس في فيها يجري الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقره باليد ولا يقبل منه دعوى الغصب الاينة حاضيان في تعرضل فین لا تقبل شهادته للثبته * تزوج امرأه فشهد جماعة بمحضهم عند القاضي أن هذه المرأة منكورة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا تثبت الجبولة لعدم انحصار الغائب في السابع من العمادة * (عدة) أراد تزوجها فشهدا عنده أو عند القاضي أن لها زوجا فترجها هو لا يقرب بينهما في العاشر من القصولين وكذا في الرابع عشر من كتاب البرازية * تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في أربعة عشر موضعا (١) في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها وحرة الامة وتدبرها والخلع وطلاق وصان والغصب وحده الزنا وحده الشرب والابلا والظهار وحرة المصارعة ودعوى مولاه ونسبه من الاشياء القضاء شهد أن الغائب اعتق أمته

مطلب شهادة الحبية

(١) وفي وقف متفومة ابن وحبان ذكر ثمانية الوقف والنسب والعق والطلاق والتدبير وعق الامة والطلاق والخلع منها وقال ابن خضنة في شرحه الذي تجزأ أن ما يقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل ثلاثة عشر حق الامة والطلاق والتدبير بعد

(١) أطلق رشيد الدين المسئلة هنا وقيد بها في موضع آخر من فتاواه وقال تقبل بدون الدعوى اذا كانت أم البعدية وان كانت ممتنة لا تقبل لان في المثل لا يتصور تحريم الترخيص ذكرهما علماء الدين في الاربعين من فضله

(٢) فلهذا في القنية على عتق العبد لانه قال لا تقبل على قول أبي حنيفة بدون الدعوى كالتشهاد على المتن والموافق جعل انشور يفتك بالنسبة الى الامة والعبد كافي عتقه ما تقبل في الامة عند الكل وفي العبد يجري الخلاف كذا في شرح ابن شحنة على منظومة ابن وهبان ويحتج فيه بما يجبهه

(٣) التشهاد على الطقات الثلاث بعد تقادم العهد من غير عذر من الاداء تسع سواء كان قبيل الدخول أو بعده وليس ذلك كالشهادة على الحدود لان هناك يحاط بقدرة وهما يحاط للآليات فهما في طرق التضييق كذا في الباب الثاني من جواهر الفتاوى وقال في السادس من الشهادة واقفه في ذلك الامام غفر الدين محمد بن محمود السجزي وسألت القاضي عبد الدين عن هذه المسئلة فقال لا تسع لصيرورهم فصفة ونظام الكلام فيه

(٤) وهو قول أبي يوسف ومحمد والامام أبو حنيفة لا يقدر في ذلك وفرضه ان رأى الامام وعن أبي يوسف قال جهدنا أبي حنيفة ان يوقف في التقادم شأن أبي وروى الحسن بن محمد عن أبي حنيفة أنهم اذا شهدوا بعد ستة أشهر لم تقبل وروى عن الطحاوي أنه ستة أشهر كذا في حدود الاختيار لمصلحة

أطلق امرأته لا تقبل وان كانت الامة طلبة أو الزوجة غائبة تقبل لانها لو حضرتا وصككتهما لا يفتن الى قولهما خلايا بان يقدم حضرتها في الخامس عشر من دعوى البراءة يبقى نوع من تشترط حضرتها وكذا في الثالث من القصولين والخاص من الصعادية • الشهادة بصحة العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدوا بالحرية الاصلية واثبتية تقبل لا بعد دعوى (١) الثانية شهدوا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبدوها في آخر العجادية والاولى مفترقة على الضعيف فان الصحيح عنده الشراط دعواه في العارضية والاصلية كافتقاره اشياء من كتاب القضاء والشهادات • (٢) الشهادة على الخلع بدون دعوى امرأته مقبولة كافي الطلاق وعتاق الامة وبسط المهر عن ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة سيما قالوا والشهادة على التدين كالشهادة على المتن لا تقبل عند أبي حنيفة بدون الدعوى والشهادة على دعوى المولى نسب عنه تقبل من غير دعوى قنية في أواخر الشهادات • عن أبي القاسم الصغارا اذا شهدا ثلثان على طلاق امرأته وعنت أمة (٣) وقال كل ذلك ما لم ألق جازت شهادتهما وان خبرهما الا بوجه شهادتهما قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهذا اعلوا أنه يمكنهما امسالة الزوجات والامام لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة اذا أخرجهما وارافقة فاضبطان في فصل من لا تقبل شهادته لثمة • اجاب المشايخ في شهودهم بالحرمة اللفظة بعد ما أخرجهما شهادتهم خسة أيام من غير عذر لأنه لا تقبل ان كانوا على ما بانهم ما يبدشان منسب الزوج علاء الحامى والطبيب النعماني وصكمال الائمة السامى • (قبحهم كمن) شهدوا بعد ستة أشهر باقرار الزوج بالطقات الثلاث لا تقبل ان كانوا اعلنين ببعضهم منسب الزوج (٤) وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تأخيرهم لعذر تقبل • (سز) مات عن امرأته ورثة فشهد الشهود أنه كان أكثر بجرمها حال عصته ولم يشهدوا بذلك حال حسبه لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا انهم فسقوا وشهادة القاضي لا تقبل • (يخ) أكثر بعض الورثة باعتاق المورث جارية وشكك البعض ثم شهد شهودان المتوفى اعترفوا بخبر الشهادة لا يكون طعنات كان لعذر أو لا قبل قال أسنانا فهذا الاشارة الى أن التأخير لو كان لا لعذر ولا تأويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وأنه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضوعين قنية في الشاهد يؤخر شهادته وعتاقه فيه • شهد بحدقة تقادم بلا عذر بان يكون قريبا من أمامه بحيث يقدر على إقامة الشهادة بلا تأخير لم تقبل الا في حدقة وفي ضمن السرعة ولو أقر به أي بالحيلة بعد التقادم بحد في الشرب وتصادم ما في الشرب زوال الريح والتقدم لغرض بعض شهره ووسع وقبل ستة أشهر (٤) في شهادة الزمان من حدود الدور لمصلحة • ولو شهد ابني منسب عن مجلس القاضي تقبل وان أمكن احضاره في المجلس بخلاف ما قاله بعض الجاهل انه لا تقبل ذكره هذا اللفظ ظهر من في جمعه خزائن الفتاوى قبيل الشهادات • شهد ان شاة هذا دخلت في غنم هذا ولا عقرها لا تقبل ولو قال لعبد شاة وادخلها في غنم ولا عقرها فاضى عليه بالقبية وقولهم الجاهل تمنع الدعوى ليس على اطلاقه وانما تمنع

في حق القضاء وأما في حق الحبس والقضاء بالقبض لو تعدد فلا من آخر الثالث من شهادة
 الزاوية * شهد على اقرار اراهن بقبض المرتين ولم يشهد على معارضة القبض كان
 أبو حنيفة يقول أو لا تقبل ثم رجس وقال تقبل وهو قهر لهما في آخر السادس من
 الفصولين * وفي الحاموي لو أن رجلا خبا قوما في بيته ثم أجلس خصمه في ساحة الدار ولا
 يرى الشهود فتزرق قتلهم بآل والشهود يرونه ويسمعون كلامه ثم يشهدوا عليه بذلك جازت
 شهادة قسم قال وان سمعته من وراء حائط أو من فوق البيت ولا يراه وهو يعرف كلامه فانه
 لا تقبل شهادته عليه لأن الكلام يشبهه بعضه بعضا تانا رائية في الأول من الشهادات
 وكذا في أول شهادة الزاوية * وفي أدب القاضي سمعوا اقرار رجل في موضع لا يرون وجهه
 لا يحل لهم أن يشهدوا عليه الآن يحيطوا عليه بان رأوه دخل بيتا وعلموا أن ليس فيه غيره
 وليس لهم سلك آخر أو يشهد عندهم عدلان أو رجل وامرأتان من قضاوي القرائني
 في النكاح * ادعى أنك قبضت من مالي جلا بغير حق وذكر قيمته وثبته وشهد شاهد
 أن هذا الذي هو ذوالبد قبض جلامن فلان غير المذني تقبل حتى يبرهنه الاضداد لانه
 ادعى أنك قبضت من مالي ولم يقل قبضت مني فاضافة الشهود قبضه من غير المذني لا تكون
 تنافضا في الحادى عشر من الفصولين * شهد شاهدان أنه كفل بنفس رجل لا يعرفه بل
 بوجهه جاز ويزاخذ به حتى يوافق في يعرف فانه بوجهه وكذلك لو قالوا لا نعرفه بوجهه يؤخذ
 بالكفاية ويقال أى رجل آتيت به وحلفت عليه فانت برى من الكفاية لأن الغالب أن
 الشهود لا يعرفون المكفول به لأن الانسان يكفل بنفس انسان ومعه قوم حضور لا يقفون
 على حال المكفول به لآعلى نسبة ولا على بلده وقبيلته وقد يكون المكفول به غائبا ولو لم تقبل
 هذه الشهادة مع هذه الجهالة لا ذى الى ابطال حقوق الناس كالو شهاد على انسان أنه
 غصب من هذا عبده أو دابته تقبل وان لم يبين قيمته ولا صفته ولا نعمان نقلا كما يحتمل فانهما
 سمعا من المكفول أنه كفل برجل يعرف فانه أو لا يعرف فانه بوجهه وقد نقلا كما سمعا ونحتمل
 ثم الاجمال جامن جهة الكفيل فوشد بيبانه من المحيط للشرخى في باب الشهادة
 بالكفاية من كتاب الكفاية * ادعى دارا أنه ملكك اشتراها من فلان وذوالبد يدعى
 الملك فيها لنفسه فتشهدا أنها ملك المذني اشتراها من فلان وهو يملكها أو قال كان ملك
 البائع واعها من المذني هذا أو قال من المذني هذا وعلما اليه أو قال باعها من المذني هذا
 وهي في يوم البيع أو قال باعها منه وقبضها منه هذا المذني أو كان مكان البيع حرة
 وذكر ما ذكرنا تقبل وان لم يقل لانه ملك المذني وان قال اشتراها هذا المذني من فلان
 لا غير لا تقبل وفي الاقضية فيما اذا شهد أن ثلثا باعها من هذا المذني وهي في يده ذكر
 اختلاف المشايخ وقال قيل لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع
 فشهد أن المذني هذا اشتراها من المذني عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملك
 من المحل المزبور وكذا في الثقة * ادعى عينا في يد انسان أنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن
 عليه لكنه لم يبرهن أنه كان ملك البائع وأنتكر المشهود عليه أن يكون ملك البائع فعلى
 المشتري أن يبرهن أنه كان ملك البائع فاذا برهن عليه يقضى بكونه للمشتري وان لم يبرهن

(١) وعبارة التثنية وقبل بأعمال كان أي كان له فاشترت منه عذر
 البرازية فوضع أن الضمير في دفع راجع إلى الذي كان في مسألة أخرى ذكره في الرابع من دعوى نصاب الفقهاء فخطن أنه مسألة النصاب
 (٢) ذكر في الثالث والعشرين من دعوى المبيع في نوع في دعوى الدين وفي متفرقات فضاء التباينانية فمضاهى الخبايا منها
 تقبيل ويرا الذي عليه وفي الثالث من محضر آخر فمضاهى وحمل الذي على آخر ما في درهم فقال الذي عليه دفعت السيلك منها خسين
 درهماً أنكر الذي قبض ثلثه فقام (٢٧٤) الذي عليه البينة أنه دفع إليه حين درهما فانه لا يكون دفعاً ما لم يتهدوا

أه دفع إليه أو قضاء هذا فحينئذ حسن إلى
 يتدنى شئ ولا يفتي أنه كلام البندى
 وهو مراد الكردى بقوله قبل وصرح
 به في المصنف وقد عرفت أن الأنسب إلى
 الصواب أن تقبل عذر
 (٤) قال دعوى يدفعه منقضة وأقامت بينه
 بر أن صاحب يدعى أن كرهه درستی ملك
 درست ثبت عند أبي خنيفة ومحمد
 ولكن درست صاحب يدعى كسب وابطال
 يد صاحب يدعى درست بوداني فأكار
 بينه أقامت كدراً تنكر أن محمد وده
 در سال داورش اندوختن بود واین
 صاحب بدست فكرده است قاضی
 از دستوی بیرون كند و بدستمدی
 نه و او را بر جفت دارد آجابه در قاضی
 امام مرغینانی آورده است كه نه و دارد
 فكه افق بقول أبي يوسف فان عندها
 لا يقضى بشئ إلا بالبدل والملك لأن القضاء
 لا يصح إلا بشئ معلوم وأمسد المصلحة
 مجبولة لانها متوعدة كذا في دعوى
 القاعدية عذر
 (ترجمة مافي الهامش)
 دعوى اليد المنقضية وأقامة البينة عليها
 وان كانت غير حصصة عند أبي خنيفة
 ومحمد في حق المثل هل تكون حصية

في إثبات يد المذني وإبطال يد المذني عليه حتى إذا أقام بينة على أن هذه المهدودة كانت في يد العام الماضي الموت
 وصاحب اليد هذا وضع يد عليه باجدياً خذها القاضي من يده المذني عليه ويضع عليها يد المذني ويعطيه حجة أجاب وأورد الامام
 المرحوم في فتاواه أن القاضي يضع وسطى اه
 (٥) وفي الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي ما حاصله أن الشهادة على يد زائلة لا تقبل في ظاهر الرواية وروى أصحاب الاماني
 عن أبي يوسف أنه تقبل هذه البينة عذر
 (٦) وفي الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي لصدر الشهد أن الذي أن أقام
 شاه رضى على إقراره أن الذي كان في يد المذني أمس تقبل لأن الثابت بالبينة كالتبني بالمعينة وفيه قبل هذا بأمر ولو أقر الذي
 عليه أن السبيل كان في يد المذني أمس يؤمر بالاعادة إلى يد المذني عذر

(١) قال قد دعوى المبسوط في باب الدعوى في الميراث الايدي لجمهورية عند الموت تنقلب يدك ولهذا اذا مات المودع بجحالة الورثة صار مملوكا شامنا وبقي تمامه في مجموعتنا هذه في فصل دعوى الرجلين من كتاب الدعوى غير (٢) وفي شرح الطحاوي من اذى شيأ بسبب الشراء ان ادعاء من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فحسب وذكر في الجامع أنه يشترط اثبات الميراث عليه وان ادعاء من غيره لا يصح حتى يذكر أحد الاشياء الثلاثة اثبات الميراث به وقت العقد واثبات الميراث لنفسه في الحال واثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الميراث فيها اذ في الشرائع اومن غيره كذا في نوع في الخامس عشر من دعوى البرائة وقام فيه وبقي في الخامس من الدعوى في مجموعتنا هذه غير ثم اهل ان السنة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراه من فلان وهو عليه كما في خرافة الاكل في السراج الوهلي لا تقبل الشهادة على الشرائع فلان حتى يشهدوا أنه اباعها منه وهو مسمى بطلانها او يشهدوا أنها لهذا الذي اشتراه من فلان وكذا وتقدمه في العلم والسبب لان الانسان قد يصعب ما لا يمكن بطرأ ان يكون وكذا او بعد فلا بد من المشتري المالك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع او ما يدل عليه انتهى قلت اذا كان البائع وكسلا فكيف يشهدون بأنه باعها وهو عليه فلان في البصر في دعوى الرجلين في شرح قوله وعلى الشرائع من الاثر غير

الموت من (١) في او احد دعوى القساعية برهن على الشراء من فلان بن فلان وتقدم الحق ان كان المبيع في يد البائع فقبل من غيره ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمذمى يدعيه لنفسه ان ذكر المذمى وشهوده ان البائع عليه كما او قالوا سلمها اليه او قال سلمها الي او قال قبضت او قال الشهود قبض او قال ملكي اشتريتها او قال اشتريتها منه وهي في قبض فان شهدوا على الشراء والتقدم بذلك والقبض والتسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولشهودوا باليد البائع دون الملك اختلفوا فيه وفي كل موضع قضى بالملك للمشتري باليد والمبيع في يد غير البائع وذو اليد بشكر كونه ملك البائع فحضر الغائب وانكر المبيع بالقبض الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البيعة ولو كان مقررا بأنه ملك البائع لا تقبل هذه البيعة عليه لانه حينئذ يكون مدعيا او غاصبا وعلى أي حال كان لا يكون خصما للمذمى الشراء من المالك وفي الاقضية هذا اذا لم يدع ذو اليد تلقى الملك من الذي يدعيه المذمى الشرائع اما اذا ادعاء فلا حاجة الى ذكر ملك البائع او كونه ملك المشتري وصورة ما ذكر في الصغرى في يد رجل دار بزم اشتراه من أبيه واذى آخر اشتراه من أبيه في حصته وبرهن على ذلك فقبل وان لم يقولوا باعها وهو عليه كما تصادقهما على كونها ملك البائع (٢) برائة في الخامس من كتاب الدعوى دار في يد رجل اذى رجل لهذا الشراء من فلان غيره اليد او قام البيعة ذكر في الاصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة أحدها ان تشهدوا به أنها كانت لفلان باعها من هذا الذي بكذا أو شهدوا أن فلان باعها منه وهو مسمى بطلانها جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا أنها لهذا الذي اشتراه من فلان بكذا جازت شهادتهم والثالثة ان شهدوا أن فلان باعها من هذا الذي سلمها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف أنها لا تقبل شهادتهم به أخذ القاضي ابو حازم ومثابعتنا أخذوا ويجوز الكتاب وجازوا هذه الشهادة والرابعة لو شهدوا أن هذا الذي اشتراه من فلان بكذا أو شهدوا أنه اشترى فلان باعها منه جازت شهادتهم والخامسة لو شهدوا أنه اشترى من فلان بكذا أو شهدوا أن فلان باعها منه بكذا أو كانت الدار في يده وقت البيع ذكر القاضي رحمه الله لا تقبل هذه الشهادة اذا كانت الدار في يد ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا أنه اشترى من ذي اليد بكذا أو شهدوا في ذلك ولم يزدوا عليه جازت شهادتهم فاضحنا في دعوى الدور والارض من كتاب الدعوى مسمى الامام السخفي عن اذى امرأه ذكر مدعواها وقال يدين فيها حسن مكابيل والشهود ايضا ذكروا الحدود كذلك وقالوا يدين فيها حسن مكابيل وأصاب الكل في الحد ودون ذلك لا يصح فيها الا عشرة مكابيل قال يقبل لان ذكر القدر لا يحتاج اليه بعد ذكر الحد ودون ذلك لا يصح فيه وعدمه سواء قيل له أيا فلان بخلافه فقال خطأ والصحيح ما قلت وقيل المسئلة على التفسير بل ان شهدوا بخسر الارض وأشاروا اليها وأخطأ في مقدار ما يدين بقبل وبلغ الوصف وان شهدوا بخسبة الارض لان الشهادة بملك موصوف والاضحى عدم القول مطلقا انهم انما يثبتون اذ كانوا في الشهادة وعدم كونه محتاجا اليه لا يدين

(١) قال محمد وقد دعوى كركو حذو

بيان كرد ولكن كفت در آتای دعوی که
این زمین یک خوار و غنچه بر دو کوه امان نیز
همین کوه ای دادند و این زمین در خوار
نعم می برد این دعوی و کوه ای درست
بودی که آجابه بود که این زیاد است که
لا یعلق به حکم شکون وجودها و عدمها
بجزله کذا فی دعوی القاضیه بعد

(ترجمه حافی الهامی)

ادی محمد دعوه و بین الحد و ولكن قال
فی أثناء دعواه هذه الارض تأخضت
التقاوى ركبیه واحدة و الشهود كذلك
یؤدون الشهادة و الحال انما تأخضت
التقاوى عشرة ز كائنه هل تكون هذه
الدعوى حصصاً لا آجابه ~~تكون~~
حصصاً لا هذه الزايدة لا یعلق بها حکم
(٢) وفي الباب العاشر من دعوى
النصاب لا یوجب قذف الشاهد فی بعض
المواضع كما اذا شهدوا على القتل وقالوا
لا ندري بأی شيء قتله تقبل فی حق الدية
و كذا فی الشهادة على الملك اذا قالوا
نسبنا النار لا یوجب قذف الشاهد
بعد

(٣) وفي جواهر الفتاوى فی الثالث
من الشهادات و فی رواية تقبل وهو
الصحيح وكذا قال لا یثبته واستختلف
المدعی علیه ثم فی البیة تقبل کافی
الخاتمة فی و آخر باب البین والاشترشنة
فی الشای عشر و التصویف فی العاشر بعد
(٤) لانه یعلق البراءة بالبرط وهو باطل
كذا فی القاضیه بعد

الخلل الا يرى ان الشاهد بالملك المطلق ان أطلق بناء على السد وانصرف يسوغ به ذلك
وتقبل وان بين ان شهادته بناء على الروية لا تقبل وان كان ذكر المطلق غير محتاج اليه (١)
برازية فی و آخر المجلس الثاني من الشهادة في التوازل ذكر عطاس من حصة وقع القطر في
الدعوى و الشهادة ثم أعاد أو أعادوه في مجلس آخر يلاخل ان زاد أو زاد الا تقبل وان
خلاص تناقض لان الظاهر ان الزيادة كانت ثلثين انسان وعن الامام شهده اعتد القاضی
ثم زاد انهما قبل القضاء و بعده وقالوا وهما وهما عدلان تقبل وعليه الفتوى أما تعين
المحتمل وتقسيد المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الاتفاق ذكره القاضي وعن الامام
الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شككت في شهادتي كذا وكذا فان كان يعرف
بالصلاح تقبل شهادته فيما بين وان كان لا يعرف به فهدية تهمته تنفي شهادته وقوله رجعت
عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا أو نيت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط
عدم المناقضة بين الأولى والثانية (٢) في زيادة الشاهد وتقسيمه من شهادة البرازية
ولو قال لا يثبته في برحق أهل البينة تقبل شهادته تقبل وعند محمد لا تقبل للتناقض فيبعد قول
محمد أصح (٣) تهيل في باب المتفرقات قال المذني لا يثبته في برحق وقال الشهود
لا شهادة لتسامعهم وشهدوا تقبل لعله نسي ثم ذكر وألم يكن لهم شهادة ثم صارت لهم شهادة
وقال محمد لا تقبل لانه صار مناقضاً لاوله للتناقض والاصح قول أبي حنيفة لما يثبته قبل
كتاب القرائن في مسائل شتى من الكافي ولو ان المذني قال المذني عليه عند طلب البين
اذا حلفت فانت بري من المال الذي على عليه لحق ثم أقام المذني البينة على الحق تقبل
ويضمنه بالمال (٤) في أو آخر باب البين من دعوى الخلية (ق) وبعد الأربعة الظاهر
قال المذني شهودي غيب وطالبين المذني عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا
بعد الحلف لا أصح شهادتهم فقال المذني فليكن خلف المذني عليه ثم أقام المذني بعد ذلك
تسمع شهادتهم في باب البينة بغيرها المذني بعد الاستحلاف من القصة و رجل يدعي على
رجل دينا فوكل المذني عليه و جعل من المخصوصة فأقام المذني شاهداً على أحد الوكيلين
وشاهداً على الوكيل الآخر جاز وكذا الوكيل شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل أو
أقام على المذني عليه شاهداً وعلى وصيه أو ورثته بعد موته شاهداً أو كان له وصيان
فأقام المذني على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز ذكره في المذني في أوائل
باب الدعوى من الخلية وكذا في نوع في الخلف عشر من دعوى البرازية وسئل والدي
عن ادعى على آخر شيئاً وانكر ذرو السد فأحضر المذني رجلاً كبيراً من أهل الجبال
لشهادة ذلك فقال المذني عليه هو كاذب لأنه لا يعلم الله ورسوله فهل للساكن أن يسأل
الشاهد عن الايمان والاسلام لظهور حاله حتى يسمع شهادته قال للساكن أن يسأل الشاهد
عن ذلك اذا اتهمه بذلك فأما اذا كان سواه ليسل الى مذهب من يقول بتكفير العوام فنقد
أخفا في ذلك وسئل عنها عن ابن أحمد فقال اذا كان يشهد بوحدة الله وبرساله محمد
عليه الصلاة والسلام فانه تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم رست ككافر فانه تقبل شهادته
في الشهادات من شعبة الدهر وعامة فيه اذا طعن المذني عليه في الشهود أنهم عبيد فعلى

(١) وفي دعوى القامدية في الأوطاس

ولو ادعى المشهود عليه أن الشهود عديد

وقال المشهود أنه أحرار كان القول

للمشهود عليه **بحر**

(٢) سواء شهد ضد من ردت شهادته أو غيره

وسواء كانت بهدنتين أو لا كذا في الأشياء

تفعلن القصة **بحر**

فإن المردود فيها لم يكن شهادة فإن الشهادة

لا تتحقق إلا مع من هو أهل للشهادة

والاربعة ليسوا بأهل للشهادة بخلاف

القاضي إذا شهد في حادثة فرت شهادته

ثم أعادها بعد التوبة فأنه لا تقبل لأن

المردود كان شهادة لأن القاضي أهل

لشهادة أشهر إليه في البسوط قبل باب

الشهادة على الشهادة **بحر**

وفي قضاءه شرح الطحاوي من ردت

شهادته تهمة **كك** النسق والزوجة

وقبرهما لا تقبل بعد ذلك وإن زال ذلك

السبب وان ردت لانهمة ولكن لبعض

في الشاهد فأنه لا تقبل إذا زال ذلك المعنى

كالعبد إذا شهد على حادثة لا تقبل فإذا

عنى ثم شهد على تلك الحادثة فأنه لا تقبل

وكذلك المسيء والكافر انتهى ووفقا

في التنقيح الشهادة بين الرقعة وبين

الرقعة وقال كل شهادة ترد لثمة إذا

ارتفعت التهمة لا تقبل كالقاضي إذا شهد

فردت ثم تاب فشهد على تلك الشهادة

فأنه لا تقبل وكل شاهد ترد لثمة فإذا

ارتفعت التهمة لا تقبل كالكافر إذا شهد

فردت ثم أسلم فشهد على تلك الشهادة

فأنه لا تقبل **بحر**

(٣) **كك** إذا في المصط ووقع في البرازية

أبو جعفر يدل أو البث **بحر**

(٤) لأنه في معنى الرشوة كذا في البرازية

في أول الشهادة تفعلن النوازل **بحر**

المعنى إقامة البيئة على حزمهم (١) في باب من لا تقبل شهادته من السراجية وهو ردت
لعدة ثم زالت لا تقبل إلا أربعة واضع بعد ردت شهادته ثم عتق كافر أسلم أي أبصر
مسيحي ردت شهادته ثم بلغ فأعاد والأداء لا تقبل وفي النصاب شهد المولى لعهده فردت
ثم عتق فأعاد لا تقبل لأن المردود شهادته بخلاف الأربعة ولو فاسق فردت ثم تاب وأعاد
لا تقبل (٢) تعدل المألول لشهادة ألعبي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبناه وشهد وأقبل
ولو بصير أحد التصلد وعي عند الأداء لا تقبل خلافا للثاني وفي الحدود لا تقبل انصافا
وفي النصاب شهادة الأعي تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالسمع **كك** النسب والموت
في الثالث من شهادات البرازية • والشاهد ثلثة أو أحوال التصلد والأداء والقضاء
فوجود العبي في واحد من هذه الأحوال يمنع القضاء وعند الثاني وجود حال التصلد يمنع
والأول من الجمل المزبوره • وذكر في المتن في شهود أعمال فلم يعدوا لطلب المذهب عليه
من القاضي أن يكتب وثيقة ويحكم بأنهم مردودوا والشهادة حتى لا يقبله فاض • حر حكم
وكتب فإذا فعل ذلك لا يقبل القاضي إلا هذه الشهادة فأن كان الأول لم يحكم برده
شهادتهم للثاني أن يقبل إذا عدلوا في نوع آخر في التعريف في العدا من أدب القاضي
من البرازية • فائق تاب لا تقبل شهادته ما لم يجر عليه زمن يثبت أن رتبته وهو عند البعض
سنة أو سنة عند البعض والصحيح تفريضه إلى رأي المدعي أو القاضي عدل عند
الناس شهرين ورد من بشر من أي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدا وروى عنه أبو جعفر أنه
تقبل شهادته وعليه القوي وفي الحادي والعشرين من قضاء التاتارية وعليه الاعتقاد
من شهادته موجبات الأحكام • ولو كان الشاهد شجاعا كبيرا لا يقدر على المشي ولا يمكنه
الحضور لإدائه الشهادة إلا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعت المشهود له
الدابة برزقها لإدائه الشهادة لا تقبل شهادته وإن يكن كذلك وهو يقدر على المشي
أو كان يبيع دابة فبعت المشهود له دابة برزقها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف فإن كل
الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال القنطري أبو البث (٣) الجواب
في الركوب ما قال أحادي العامان أن ليس المشهود به طعاما للشاهد بل كان عنده
طعام فقدمه اليهم أو كآكلوه لا ترد شهادتهم وإن حالهم طعاما كآكلوه لا تقبل شهادتهم
هذا إذا فصل لإدائه الشهادة فأن لم يكن كذلك ولكن جمع الناس للاستئذان وجها
لهم ما حالهم أو بعث اليهم دواب • وأخرجهم من المصير فركبوا أو أكلوا طعامه قال
أبو يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد
لا تقبل فيها والقنطري على قول أبي يوسف لأن العادة جرت بذلك فبما بين الناس
خصوصا في الانكحة في فصل فمن لا تقبل شهادته لانهمة من الخائفة • أربعة نفر
لهم على رجل ألف درهم فشهدوا شتمتهم أنهم ما أبرأ القريم عن حصتهم ما من الألف
جازت شهادتهم ما وإن كان ذلك ممن ميسر باعومنه في الثلاثين من دعوى التاتارية
وقامه فيه • ورجل باع عبدا ومله إلى المشتري ثم ادعى ورجل أنه اشترى من المشتري
وأشكر المشتري فشهد بالبايع للمدعي لا تقبل شهادته لأنه يبيع العبد عن نفسه

(١) لأنه أداء الشهادة يقتضي بطلان الشهادة حتى إذا قال الشاهد خيراً أو أعل لا يقبل ذلك منه ولغلق الشهادة لا ينحصر في الأخرى كذا في الميسر لمصرى في باب من لا يجوز شهادته بعد (٢) كذا في الميسر في باب من لا يجوز شهادته وكذا في أكثر الكتب المحسنة وقال القهستاني في معالم السمع وغيره من كتب الحديث أنها من العذر تقبل إذا كان عدلاً وهو الصحيح عند صاحب المنة (٧) لكن لا يعني أنه لا يبارض ما في كتب مذهبتنا على أن نفسه قد قال إن الأولى مذهبنا أن فصل أنه الصحيح في زمانهم وزماننا انتهى ومضى في القنية على ما في المنة واختاره ابن وهبان وتبعه ابن النخبة والاعتماد على ما في الميسر بعد (٧) وهو يدعي أن أي منصور صاحب مينة الفقه ما عدا صاحب القنية بعد مطلب شهادة الصكا كين

في فصل فيما لا تقبل شهادته للتهمة من الخانية • رجل باع عبداً وطله إلى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه فأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد بهذا أن يطل حتى الرد ولو وجد له المشتري عبداً من المحل المزبور • والبائع إذا شهد بغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري من المحل المزبور • رجل خاضع ورجل دار أوفى حتى ثم أن هذا الرجل شهد عليه في حق آخر يثبت شهادته إذا كان عدلاً في باب ما يطل دعوى المتدعي من الخانية • وفي الذخيرة شهادة ولد الزان كان عدلاً مقبولة في الثالث من شهادات التاتارية • وشهادة أهل السجن فيما يقع بينهم من نفسه لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الملاءمة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وإن مست الحاجة إليه في الثاني من شهادات البرازة وكذا في الثالث من التاتارية • في الفتاوى العنابية وتقبل شهادة الأعراي والمقطوع يد في السرقة والتجارة دار الحرب إذا كانوا عدولاً وهو المختار عندنا في الثالث من شهادات التاتارية • وأما أهل الصناعات الذئبة كالسكاح وهو الذي يسمى في عرف بلاد مصر قنواقي والزبال والحائك والحجام فقبل لا تقبل وبه قال النافعي وأحد وجهه يكثر خلعهم للوعد وكذبهم ورايات أكثر تخلف للوعد السكري والأصح أنها تقبل لأنه قد نزلوا حاقوم سلخون فقام يعلم الفاح لا يخفى على ظاهر الصناعات ومنه الحاسون والدلائل قائمهم يكدون كثيراً زيادة على غيرهم مع خلقهم فلا يقبل إلا من علم عدلهم منهم في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات ابن الهمام • شهادة السائل لا يجوز في قول ابن أبي ليلى في شيء من الأشياء وفي قول محمد بن جبر في الشيء التافه وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقبل إذا كان عدلاً وأما إذا سأل دهره حاجة أو لغيره حاجة أو بهتم أنه يسأل لغير حاجة فلا تقبل شهادته من شهادات التنف • وشهادة الصكا كين تقبل في الصحيح في الثاني من شهادات البرازة وكذا في الخلاصة • ولا تقبل شهادة الطبيب والرقاص والمجازف في كلامه والمضطرة في باب من تقبل شهادته من فتح القدير قال فصر بن يحيى من شتم أهله وماله كثر في كل ساعة لا تقبل شهادته وإن كان أحياناً تقبل وكذا الشتم للصبيان كدابة وأما في ديوانه فكثير يشقون بأفع قبحوا لولن قطع أيديهم بأهلك ولا من يصف في كلامه كثيراً ويخون من المحل المزبور وروى أن من أجبرته أن يبيع الخمر لم تسقط عدالته في أوائل الشهادات من الفتاوى العنابية • ولا من يلعب بالشطرنج لكن بشرط انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه إذا قام عليه أو شغلته عن الصلاة أو أكثر ما خلف عليه بالكذب والباطل فأما بدون انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه لا يبطر العدلان العلماء اختلقوا في حومة ألعاب الشطرنج وإباحته عندنا فدام هذه المعاني من شهادات خزانة الختمين ويصعد في الثالث من المحيط • (م) ولا يجوز شهادة الأخرى وفي الصغرى بالإشارة في حادثة ما عندنا (١) في الفصل الثالث من شهادات التاتارية • ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فمن لا تقبل شهادته لنفسه من الخانية • ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل إذا كان يتبعه عداوة (٢) قالوا هذا إذا

(١) ومثال العداوة المذبذبة أن يشهد المدّعى على القاذف والمقطع عليه الطريق على الساطع والمقتول وعليه على القاتل والجروح على الجراح والزواج على من قذف امرأته (٢) ذكر ابن وهبان وقال ابن وهبان قد يترجم بعض المتفقهة أن كل من يخمس شخصا في حق إذا أدى عليه حقا أنه يصير مدّعه فشهد بيمينه بالعداوة وليس كذلك ليل العداوة أنما تثبت بضموعا ذكرت انتهى ويدل على ما قاله مسئلة الخليفة كأم وفي أوائل شهادة خزانة الخميني العدى من يفرح بوزنه ويحزن بفرسه وفي يعرف يعرف (٢) كذا في بعض نسخ شرح المنظومة وفي أكثرها والزواج على امرأته ما إذا فعل مذار عليه ما في البصر من أن هذا الخلق المصّر سواهم من قبول شهادة عليا بآرائه (٣) انما عشر لا تقبل شهادتهم للثمة شهادة الولد الولد وشهادة الولد الولد وشهادة الجدة لثانته وشهادة الساقطة لخدمهم وشهادة الابن لاساودة والابن لاجبيرة وشهادة (٣٧٩) الشريك فيما يشتركان فيه وشهادة أحد الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لبيده وسكائبه ومذبه وأتم ولده خزانة الفقيه (٤)

ثم تمكن الثمة تارة لمضى في الواحد وهو الفسق لانه لا يترجم عن ارتكابه بظهور في دمه مع اعتقاده حرمته يتهم بأنه لا يترجم عن شهادة الزور وقد تكون للثمة الكذب في الشاهد مع قيام العداوة بدليل شرعي وهو حق المدّعي في القذف بيد النوبة فان الله تعالى جل جلاله جعل بجزء من الإيمان بارعة تدل على كذب وقد تكون لعن في الشهادة ما يختار وماله منه وبين الشاهد بوجوب أو ولدا أو أم أو شريك فتتمكن ثمة الكذب في شهادته بأن يعمل له وبؤره على الشهود عليه على ما عليه عادة الناس وقد تكون لعن في الشاهد وهو لا يقدح في عدالة ولا يثبه وهو العمى فترد شهادة الأعمى صكدا في الكافي في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل وتفصيله في الميسر في باب من لا يجوز شهادته (٤)

(٤) قال في البصر في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل الشهادة على أمه وقرع مقبولة الا إذا شهد بالحق على ابنه لا يثبت عليه فاعلم لا تقبل لوجود المانع من الشهادة قال محمد بن رجل من الشهود وفي المحيط قال محمد بن رجل

كانت العداوة بينهما بسبب من أمر الدنيا وأما إذا كانت العداوة بسبب من أمر الدين فإنه تقبل شهادته عليه (١) في الثالث من شهادة المحيط خصوصا لو قذف انسانا مع آخر شهد على المدّعى بالانقضاء بالحق على القاذف تقبل وبعدلا في شهادة المتهم من منية الحق في شهادته أمدها على الآخر تقبل ان كان عدلا في الشهادة على الشهادة من منية الحق وكذا في السراجية في باب من تقبل شهادتهم من الشهادة (نوع فحين لا تقبل شهادته لعن في المشهود به اعتبارا وماله بين وبين الشاهد) ولا يجوز شهادة الرجل لولد له وإن سفل ولا خلفه وإن علا (٢) في الثالث من شهادة المحيط البرهاني • ولا تقبل شهادة الأصل لفرعه الا إذا شهد الحسد لا يثبت عليه على ابنه وشهادة الفرع على أصله جائزة (٣) الا إذا شهد على أبيه لانه أو شهد على أبيه يطلق ضرورة أنه والام في كساحه في القضاء والشهادات من الأشياء • شهد ابنان على أبيهما يطلق أنهما مان كانا يجهلان تقبل وان ادعت لا ولو شهد على امرأته أيها أمها أو ثمة وهي تتكر فإن كانت أمها مائة لا تقبل وان كانت مائة فان شهد الأب تقبل وان ادعى في شهادة المتهم من الشهادات من منية الحق • ولو وكله يقض دين على رجل وغاب وشهد على ذلك الشاهد والمطلوب بمجدها تقبل الشهادة وان أقر المطلوب بها أو أخذها بجائز من وكالة شرعية الا كمال • ولو شهد ابن المولى أن أباهما وكل هذا الرجل يقض دينه لا تقبل إذا جهد المطلوب وكافة وكذا في وكالة المانصومة وشهادة ابن الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة أبويه أو جداه وأحفاده (٤) من الثاني في شهادة المودع من شهادة الخلاصة • وفي الأقضية تقبل لأبويه من الرضاة ولأن أرضته امرأته ولأن أمه وأبها وزوج ابنته وامرأة أبيه وامرأة ابنه وأخت امرأته في الثاني من شهادات البرازية • ومن لا يجوز شهادته لا يجوز شهادته لبيده ولا مكاتبه ولا أم ولد ولا مدبر ولا يجوز شهادة العبد والمكاتب والمدبر أو المولى في حقوق العباد عندنا وكذلك شهادة معتق البعض عندنا من منية لانه بمنزلة المكاتب ما لم يمسح في الثالث من الشهادة من المحيط البرهاني الأصل (٥) أن الشاهد إذا أبطل حقا أو جبه لفرعه لا يمكن من إبطاله إلا بالشهادة بأن غصب وهلك في يده ما يشهد بأن المصوب مفلح أو حوّل

شهد لا يثبت عليه ابنه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصير حجة الولد بل يصير حجة الحاكم كشهادته فحينئذ يصير حجة الجواب للشهادة والشئ لا يثبت موجب نفسه انتهى وهذا المتعلق بشيئات الكلام في شهادة الأب على إقراره بأنه ما قد تده وزوجته أنه لا في الاموال والاول في الاموال انتهى أقول يدل على ما ذكره سياق كلام السرخسي • وان أردت الاطلاع فراجع فظاهر من هذا أن كلامه في الأشياء إطلاق في مقام التقييد (٤) رجل أدى على رجل حصة فشهد المدّعي إياها القاضي قال بمجرده الله القاضي يقبل شهادة الاثنين صكدا في فتاوى حاشيتان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة (٥) قوة الأصل في قوله في أول فقه سرائر ظاهرة وكتب على قوله بأن غصب إلى قوله أو حوّل لم يوجد في بعض نسخ الكافي اه وقد سلف من بعض نسخ الاثر في ١٤ كية المصحح

(١) ثم الشرط عندهما المصومة في مجلس القضاء حتى لو خاصه في غيره وعزل قبل المصومة عنده تشهد للموكل تقبيل عندهما كذا في الثالث عشر من المحيط بعد (٢) لأن في الفصل الثاني لما قبل القضاء به صار الموكل خصما في جميع حقوق الموكل على غيره ما إذا شهد بالذات غير قصد منه دعاهو خصم فيه وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء مطلق بصرحهما في غيره ما وكل به وهو الدوام في غير شهادة بعد العزل في حق آخر كذا في المنتبة في شهادة المتهم من الشهادات مثله (٣) ولما صرح في الوكالة العامة بعد المصومة لا تقبل شهادة لمركه على المطالب ولا على غيره في القاعة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل كذا في شهادة البرازية في نوع في شهادة المودعين بعد (٤) قال صاحب المحيط البرهاني هكذا ذكرت المسئلة في الزيادة وفي شرح حبل الخصاف أن شهادة الوصي بعد ما خرج عن الوصاية ليست مقبولة فنصر في المسئلة روايات انتهى وما في التفتة كما في شرح الحبل وفي أكثر الكتب كما في الزيادة وذكرنا مسكوت المستقلان في البرازية ولم يتعرض لما يتهمان المخالفة مثله

(٥) ولا تقبل شهادة الوصي للمسي بعد العزل ولو شهد للورثة الكبار قبلت وان في حالة الوصاية كذا في البرازية في الثاني قبل نوع في ألفاظها كذا في الخلاصة بعد الظاهر أن هذا على مذهب الامامين بعد

ضما ناعله الى غيره لا تقبل للتممة والتناقض في أول فصل قبل الشهادة على الشهادة من الكافي وفيه تفصيل • الوصي يصير خصما يقبل الوصاية بعد موت الموصى قبل المصومة لأن الوصاية خلافة كالورثة مقام الميت بمجرد القبول حتى لو رد الوصاية بعد موت الموصى لا يصير خصما وقبلت شهادة الوكيل بالمصومة لا يصير خصما ما لم يخاصم وعند أبي يوسف يصير خصما بنفس التوكيل حتى ولو كلف بالمصومة في دار ثم عزله قبل أن يخاصم ثم شهد في تلك الحادثة لا تقبل عنده وعندهما تقبل (١) وصي منزل فشهد الميت بمال لا تقبل ولو وكله بكل حق له قبل فلان يحضره القاضي لخاصه في ألف منزل فان شهد بذلك الاقرار دلت وان شهد بمال آخر لا تزد وان لم يعلم القاضي بوكالته وانكر فلان وكالته وأثبتها بالينة ثم عزل وشهدت شهادة للموكل في كل حق فاثم وقت التوكيل (٢) الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل فان كانت الوكالة عامة (٣) بأن يرهن أمه وكله بالمصومة بكل حق في هذا البلد فخاصم واحدا من أهل البلد وأثبت الوكالة عليه فهو خصم له ولغيره في كل حق فاثم وأثبت بعد الوكالة قبل العزل الا اذا كان حقا عرف حدوده بعد العزل لا تقبل شهادته ولو أثبت بالينة أن فلانا وكله وفلانا القاضي بالمصومة في كل حق في هذا البلد تقبل وصار اخصصين وكذا الوصية لأن الوكالة واحدة من أهل المزبور مطلقا • وشهادة الوصي بعد العزل الميت ان خاص لا تقبل ولا تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية وكذا في الثاني من شهادة التفتة • وأما شهادة الوصي بحق الميت على غيره بعد ما أخرجه القاضي عن الوصاية قبل المصومة أو بعدها لا تقبل (٤) من المحلل المزبور وكذا في الخلاصة • شهادة الوصي للميت يدين أو عين أو وديسة والورثة كاهم كالأر لا يجوز لأن ولاية القبض حتى يبرأ المودع والغريم للوصي • فقد شهد لنفسه فلا تقبل في شهادة المتهم من التفتة • وصيان شهدا لوارث صغير بشئ من مال الميت أو من غير مال الميت لا تقبل شهادتهما لانهما يشتان لا تقسم ما حق التعرض في مال الصغير فلا تقبل كالوشهد المودع على المودع قبل الدفع الى المودع وان شهدا لوارث كبير بشئ من مال الميت لا تقبل وبغير مال الميت تقبل وقال أبو يوسف ومحمد تقبل شهادتهما للكبير على كل حال من شرح الجامع الصغير لقا ضيخان ونعمامه فيه • اذا شهد الوصي يدين للميت والورثة صفارا أو بعضهم صفارا لا تقبل شهادة لأنه لا يثبت بشهادته حقا لنفسه ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته (٥) فين لا تقبل شهادة التفتة من الخانية • ولو شهد أي الوصي لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز انشا قوا وان بالغا فكذلك عنده وعندهما يجوز ولو شهد للكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد لوارث الكبير والصغير في غير مراث لا تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية (٦) واذا شهد الوصي بالدين ان شهد بالدين لم يمت على غيره لا تقبل وان شهد على الميت بالدين قال تقبل الا ان يكون قضى الدين أولا من التركة ثم شهد بعد ذلك فحينئذ لا تقبل وان شهد لبعض ورثة الميت على الميت أو على أجنبي أو على بعض الورثة يدين فان كان المشهود له صغرا لا تقبل وان كان المشهود له كبيرا ذكرتم في الأئمة السرخسي أن الشهادة مقبولة

(١) الفرق بين الشهادة للميت وبين الشهادة للورثة ولم يفرق بين الشهادة على الميت والشهادة على الأجنبي وفرق بينهما في البرازية سـ

(٢) هذا القيد لم يذكر في الخلاصة

ولم يذكر فيه مخالفاً وذكر شيخ الإسلام على قول أبي حنيفة لا تقبل وعلى قولهما تقبل (١) في السابع من شهادة التاتارخانية * (العون) ولو شهد وصيان يدين على الميت وكان في الورثة صغيراً يجعل لهم وصاية هذا الدين وتقبل شهادة الوصيين في الثالث عشر من شهادة التاتارخانية * وذكر في النسخة والخلاصة أن شهادة الوصي للابن الصغير للميت يدين على الميت لا تقبل وقالوا كذلك الابن الكبير عند الإمام وقالوا لا تقبل شهادة الابن الكبير كان كبيراً وقت قبول الوصي (الوصاية ٢) أما لو كان صغيراً وقت قبول كبيراً وقت الشهادة فإنه لا تقبل شهادة له عندهما أيضاً في فصل الشهادة من أدب الأوصياء * رجل مات وأوصى إلى رجلين فباع رجل واحد على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا ولو شهدا أولاً ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين وقضا لا يباريهما الضمان وكذلك لو شهد الوارثان على الميت يدين جائز شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع في تصرفات الوصي من الخاصة لمصلحة * مات الرجل عن ورثة فافترأوا بدين على الميت لرجل ثم شهد له بهذا الدين ذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما الدين في حسمهما من التركة تقبل لأن مجبراً بأقرارهما قبل القضاء عليهما لا يصلح الدين في حسمهما وإن قضى عليهما بأقرارهما ثم شهد به عليه لا يقضى بشهادتهما لأنهما يريدان أن يحولا بعض ما زعمهما على باقي الورثة فكانت جزمهم ودفع مقرم في الشهادة على النبي من شهادات البرازية * رجل آذى على آخر ألف درهم وشهد الشهود بذلك فقبل أن يقضى القاضي له آذى الذي عليه ألف دينار على الذي وشهد هذان الشاهدان فإن القاضي يقضى بالشهادتين وتكذيب المدعي الشاهدين فيما عليه لا يجب التصحيف في الشهادة الواقعة له في الرابع من دعوى النصاب * إذا مات رجل وأفترأ وارثان بدين لسان على الميت فلم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهد بذلك الدين لرب الدين عند القاضي قبل وثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة (٣) من مقررات السراجية إذا شهد وارثان على الوصية جائز شهادتهما على جميع الورثة لأنه لا تنهية في شهادتهما وإن كانا غير عدلين وأقرأ ولم يشهد الزمهما بالحصة في نصيبهما لأن أقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وقاضي حجة عليهما في باب أقرار الوارثين وصايا الميسورة (م) عن محمد بن شاهدين شهدا على رجل رجلين بأن دفع درهم وشهد المشهود لهما للشاهدين على هذا الرجل بالف درهم والمشهود عليه حتى شهدا بدهم جائزة ولو كان المشهود عليه ميتاً لآفة هذه الشهادة حال مجده عندي جائزة هكذا ذكر ابن جماعة فقد ذكر محمد أولاً أن شهادة الغريمين على الميت غرمة مقبولة وقال به ذلك وهو عندي جائزة وأشار إلى أن ما ذكره لا قول غيره ولم يذكر أنه قول من وقد ذكرنا الخصاص أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر بشر في المال وذكر في الجامع أن على قول أبي حنيفة ومحمد تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في وصايا الميسورة وروى الخصاص عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنهم إذا جأوا معاً لا تقبل شهادتهم وأما إذا جأوا متفرقين

(٣) أفترأ وارثان بأن الميت أوصى لفلان بكذا وأنكر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان المقرآن به هل تقبل شهادتهما لمشاركتهما بالدين أم لا من المسائل التي لم توجد فيها رواية منصوعة ولا جواب من المتأخرين كذا في آخر القنية سـ

(١) وعبارة الخاتمة في فصل ثين لانقبل شهادته لانهم قبلها بحسب ما شهدوا بعد التوبة وفيه أيضا قال الحسن تشل في حق الكل وكذا في الشهادة سب (٢) وفي السراجية في بابين تحفظ ٣٨٢ شهادتهم شهادة الرجل لغريمه القتل جائزة وكذا في الميتة في باب الشهادة على الشهادة سب

(٣) لانه حتى يتعلق بعد موته بالحق كذا وقد سبق بيانه سب

(٤) قال ابن شحنة في شرح المنظومة بعد ذكر ما في القسمة من النقل وحاصله القول اذا كان مورا احيا والقولان في القتل وعدم القبول بعد الموت قول واحد لانه حتى بالترك كالمرضى له لكن رأيت في جامع الفتاوى لما نظف الدين البرزاني تفصيلا لاجازة اذ اشهد بياوسى جنس حقه انتهى وما في البرازية يخالف لما في الخاتمة وقد سبق النقل منه سب

(٥) وفي الثالث من شهادة التاتارية وشهادة الاجير الواحد لصاحبه لانقبل سواء كان في تجارته أو في شئ آخر وفي الكافي ذكر أنها لانقبل استسبا بالانقباض ان تقبل وفي الكبرى ذكر المصدرا الشهيد أنها لانقبل سواء كان في تجارته أو في شئ آخر وفي الكافي وذكر صمام الدين أنها لانقبل في تجارته وسكت عن الآخر قال قاضيان والفتوى على ما ذكر في الكافي وفي الرابع من شهادات الولوالجية وذكر في الصيون أن كان اجيرا لما وعتقبل أما اذا كان مشاهرة أو مسانعة لانقبل لانهم بعد ان من ماله يدخلان عليه وبما كان طعامه ولا كذلك اجيرا لما وعتقبل وفي الفتا في فصل في شهادة الماتم لانقبل سواء كانت الشهادة في تجارته أو في شئ آخر هو الصحيح سب

التبليغ انما هو الذي يأكل معه وفي ماله ليس له اجرة معلومة أما الاجير الواحد هو الذي استأجره مباومة أو مشاهرة أو مسانعة بأجرة معلومة كذا في الخلاصة سب

تقبل ولولا يمكن الامر على هذا الوجه وانما يمكن هذا وجلا أن دارا أو عبدا أو وصيا من العروس في يدى ورثة الميت أن الميت غضب ذلك وشهد لها شاهدان بذلك ثم شهد الشهود لهما للشاهدين على الميت بدعيان الشهادتين كما جازة كذا ذكر انطاف وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها لانهم ما لشركة لا تأتي عن ذلك لولم يدعيه القسب ولكن ادعيا الشرا من الميت وقد ألحق كان الجواب بانقلنا في دعوى القسب وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد القريين عناداً على القريب الآخر من غير أن يقبل شهادتهم وهذا أيضا يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد القريين الوصية بعد موته وادعى القريب الآخر الوصية بعد موته يقبل شهادتهم باتفاق الروايات في العاشر من شهادات التاتارية وفي ثلاثة فقرات لاجرا بعد اتم شهود على أنه في هذا لا يجوز ولو شهد اثنان منهم أنه عني متعاون هذا تقبل من هذا الرجل وهو قول الثاني (١) في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية وفي شهادة القريين أن الدين الذي عليه ماله هذا المذني لانقبل وان قضيا الدين شهدا استسبا يكون الدار للمذني ان قال المذني ان الاجارة كانت بأمرى لانقبل ولقال كانت بغير أمرى تقبل ولو كان ساكناً في الدار بغير اجارة فشهد له في التقبل ولو شهد عليه تقبل أيضا عندهما خلافا لما بعد ما على تحقق القسب في المعار وعنده في نوع في شهادة الموردين وأما من البرازية في مستأجر الدار اذا شهد مع رجل آخر أن الدار لا تجرة أو شهد للمذني أن الدار للمذني ذكر لنا طي أنه يجوز شهادة في الوجهين في قول أبي حنيفة وان كانت شهادته في الوجه الاول تصحيح الاجارة وفي الثاني لا ثبات حتى الفسخ لنفسه ومع ذلك قال يجوز شهادته سواء كانت الاجرة خصة أو غالبة وقال أبو يوسف لا يجوز شهادته في الوجه الثاني لا ثبات حتى الفسخ لما فيه من ايقاط الاجرة عن نفسه فيفضل فحين لانقبل شهادته لانه من شهادات الخاتمة وقامه فيه في يجوز شهادته في الدين لكونه مباحا ومن جنس دينه كذا ذكر في وكالة المصالح في لوشهدا ليدونه بعد موته تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بمال المدين في حياته ويتعلق بعد وفاته من أهل الزور (في حق) تقبل شهادة المدين لرب الدين (ط) ولا تقبل شهادة رب الدين ليدونه اذا كان مفلسا (ش) ووالد صاحب المحط تقبل شهادة رب الدين ليدونه وان كان مفلسا (٢) وفي شرح الحامم العناني رب الدين اذا شهد ليدونه بعد موته بماله لانقبل يتعلق حقه بالترك (٣) وكذا الوصى به بألف مرسلة أو بشئ بعينه لانقبل لانه يزاد به محل وصيته وأسلامه عنه (فح) يجوز شهادة الماتم ليدونه المحي دون الميت لاسم (٤) في فصل من تقبل شهادته ومن لانقبل من القسمة ولوا دعى بمتاعه لم يقضى به بذلك وقد تكرر في فائده ان القسمة ليدونه بدعيان لم يقضى على وجهه ألف درهم لانقبل لانه يتفق به في السابع عشر من دعوى التاتارية وشهادة الاجير الواحد لاستاذ لانقبل في تجارته وغيرها اجير مباومة كن أو مشاهرة أو مسانعة وشهادة الاجير المشترك مقبولة (٥) في شهادة الماتم من منية الحق اذا شهد الاجير لاستاذ وهو اجير ظهر ثم رد شهادته ولم يقبل حتى مضى

الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لأن شهادته لم تكن مقبولة فلم تصرف مقبولة لكن شهد لآخر أنه تم
 طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يكن أجيراً ثم صار أجيراً قبل القضاء بطلت
 شهادته لأن قيام الشهادة إلى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالوشهد وهو عدل
 قضى قبل القضاء ولو أن القاضي لم ير شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيراً ثم مضت
 مدة الاجارة لا يقضى بذلك الشهادة وإن لم يكن أجيراً حسد الشهادة ولا عند القضاء لأن
 اعتراض الاجارة على الشهادة أبطل الشهادة فلا أن القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل
 فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالوشهد لآخر أنه ظهر رد
 القاضي شهادته حتى أبانها ثم أعاد الشهادة تبارزت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته
 الأولى لآخر أنه ثم أعادها بعد اليشوية لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة
 وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبداً وكذلك في مسئلة الاجير في فصل من
 لا تقبل شهادته للتمعة من شهادات الخانية (شع) شهد لبت امرأته أو لطلقة تقبل (مت)
 وهذا بعد انقضاء العدة (شع) طلقها ثلاثاً وهي في العدة لا تقبل شهادته لها ولا لشهادتها
 (١) في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية * شهد المودع ان يكون
 الودعية ملك المودع المدعى تقبل ولو شهد أن المدعى أقر أنه ملك المودع لا الا اذا شهد
 به بعد مارة الودعية على صاحبها ولو شهد المرمغان المدعى قبلت وبعد هلاك الرهن لا
 وبعض قيمته للمدعى لاقراره بالغصب ولو شهدا على اقرار المدعى يكون المرمغان ملك الراهن
 لا تقبل فاعلم كان أو هالك الا اذا شهدا بعد رد الرهن على الراهن وإذا أنكر المرمغان
 فشهد الراهن بذلك لا تقبل وضمننا قيمته المدعى لما ذكرنا شهد القاصبان بالملك للمدعى
 لا تقبل الا بعد الرد على المخصوب منه وبعد الهلاك في يدهما لا تقبل شهد المستقرضان
 بالملك للمدعى لا تقبل بعد الرد وقبله لأن رد عنه كرمته لعدم التعين في نوع في شهادة
 المودعين من شهادات البرازية * (طيم) كقيلان بحال شهدا على رجل أنه كفل بهذا المال
 لا تقبل وقيل تقبل في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية * الكفيل
 ينفع المدعى عليه شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والكفالة لاجله
 لا تقبل في الصحيح في نوع في الشهادة على التني من الثاني من شهادات البرازية * الوكيل
 بشراء شيء بعينه أدى الشراء لنفسه فشهد البائع أنه أقر بالشراء أنه يشتره للموكل
 لا تقبل لأن المبيع اذا سلم إلى الموكل لا يملك الوكيل الرد بسبب فكان متبهما من المحل
 المزبور * الوكيل يقضي الدين فيكون شهادته بالدين في الثاني من قضاء الغناية * (يع)
 أمير كبير أدى فشهد له مشرفوهم أو كاه أو قواه أو خدماؤه أو شفعائه أو رعيته لا تقبل
 شهادتهم وعنه من يشكهم في أحاديث الرعية وقسمة التوايب والضرائب لا تقبل شهادته
 وعنه تقبل شهادة الزارع لرب الارض ثم خرج وقال لا تقبل لقصد الزمان وعن شرف
 الأئمة لا يفتدى لا تقبل شهادة أهل الرعية لو كسل الرعية والصحة والرئيس والعمال
 بلههم ويملهم خوفاً منهم وكذلك شهادة الزارع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من
 شهادة حاوي القنية وكذلك في القنية

(١) وفي الثالث من شهادات التاخرانية
 تفلان انطلافة لا تقبل شهادة الرجل
 لعذته من طلاق بائن عذ

• (نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى) •

وشهادة هلال رمضان بدون الدعوى تقبل عندهما وينبغي أن تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وقبل يشترط لفظ الشهادة وقبل لا وفي شهادة القطر والاضحى يشترط لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (فرض) شهادة هلال رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عبد القطر وفي هلال الاضحى اختلف المشايخ لانه اجتمع فيه حق الله تعالى وحق العبد فقام بعضهم على رمضان وبعضهم على هلال القطر • (عدة) في هلال رمضان لا تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كذا في الاخبارات وفي هلال القطر ينبغي أن تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كمن في القنن والوقت عنده (فقط) ينبغي أن لا تشترط الدعوى في هلال رمضان كمن في القنن والطلاق عند الكل ومن في القنن عندهما وعلى قول أبي حنيفة ينبغي أن تشترط كافي عن القنن وهل يشترط حكم الحاكم لثبوت الرضائية لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي أن لا يشترط حكمه بل يكفي أن يأمر الناس بالصوم والخروج الى الحبلى للعبد في الثالث عشر من الصومين وتعامه فيه • وأما هلال شوال فإن كان في السماء على لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين ويشترط فيه الحلف ويتوكل يشترط فيه الحلف وبالعدد ينبغي أن يشترط فيها لفظ الشهادة وأما الدعوى فنبين أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في حق الامة وطلاق الحلف عند الكل وعن العبد في قول أبي يوسف ومحمد وفي الوقت على قول الفقيه أبي جعفر وأما على قياس قول أبي حنيفة ينبغي أن يشترط الدعوى في هلال القطر وهلال رمضان كافي عن العبد عنده من الخالية في أوائل كلب الصوم

• (نوع في شهادة اذا بطل بعضها بطل كلها) •

أخ وأخت أعباء وشهد زوجها ورجل آخر تشهد تسما في حق الاخت والاخ فان الشهادة متحدة بعضها برز بعضها كلها من شهادة زيدة الفتاوى • مات وتولأنا وتبين فاذي الابن عينا بالارث والاختان لم تشهدا فشهد زوجا البنتين للابن على ذي السبد لا تقبل لان هذه الشهادة فيها تهمة لان ما ثبت له ثبت لزوجة الشاهد (١) من دعوى القاعدة • لو شهدا على رجل أنه قذف أو قذف أو قذف أو قذف لا تقبل شهادتهما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في حق الامت بطلت أصلا من الخاتمة وكذا في الأول من بينات الظهيرية • وفي جامع الفتاوى لو أذني ورجل مالين أحدهما كذا من مالين أو ليس فيه بيان صفته أو نومه والاخر كذا درهم أو قد بين صفته ونومه وصفته وأقام البيعة على ذلك هل يقضى بالمال الذي بين نومه وصفته قال لا لانها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطلت كلها من الساتر شافية في الثامن من الدعوى وكذا في جواهر الفتاوى في الثالث من الدعوى وفي الرابع والعشرين من شهادات التار شافية ما لو اجتمع فتلاعن الفتاوى المعروفة بالبرية وتعامه فيه • أذني دفعة واحدة مالين وبين صفته أحدهما فقط وبرهن كذلك لا ريب انه لا يحكم فيما لم يبين وهل يحكم بما بين قال التار شافية لا اقتصادا لما من القبول فيه وقال في جامع الفتاوى انه لا يحكم به أيضا لانهما الشهادة متحدة في ردت في بعضها ردت في الباقي (٢) في الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من الصومين والعامة به • (أهو)

(١) والمسئلة فيه اذا بطلت في حق الاولاد

بطلت أصلا كالوشد لان الشهادة واحدة على رجل أنه قذف أو قذف أو قذف لا تقبل شهادتهما غفر الله الخصة ولمن دعاها بالمغيرة

(٢) وقال في أوائل دعوى القنية بعلامة

(٣) فلقاضي أن يقضى بالذي بينه وان لم يقضى بالآخر كانه أشار بقوله فلقاضي الى الاختلاف وقتنا بجملة في الفصل الأول من كتاب الدعوى وقال في الفصل الثلاثين من دعوى المحيط لاشك أنه لا تقبل الشهادة على المجهول وهل تقبل على المبلل المعلوم اختلف المشايخ فيه

شهد وبالف وقضى ثم أقر أنه لم يكن عليه إلا التمسعانة فالتمسعاباطل في الكل لأنه لا يتجزأ في الأربع والعشرين من شهادات التانثا رثانية وقسمه فيه

• (الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به) •

• (حك) أحد الشاهدين قال هذا الشيء ملك المدعى كان في بعتته وقبضت الفين لانت قبيل شهادته من القنية في شهادة قرجيل على شيء حصل بفعله وكذا في الثانية • (فتين) لو شهد الأربع بالملك لشترية العين في يد غيره بأن قال هذا العين ملكة لاني بعت منه أو قال كان ملكا لي فبعتته منه لو كان المدعى أذى الشراء منه لا تقبل لانها شهادة على قول نفسه في الثاني من الفصولين وكذا في العمادية • وفي المحيط شهد أن فلانا أمره ببيع بئروج فلانة منه أو أن يخلعها منه أو أن يستقر به عبد أفعلناه فالحمد لله على ثلاثة أوجه أما أن ينكر الموكل الأمر والعقد أو يقر بالأمر لا العقد أو يقر بهما وكل على وجهين أما أن يدعي انحصم المتقدم الوكيل أو ينكر فإن كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول كلها وإن كان الأمر يقر بهما وانحصم بقر بالعقد قضى بالقرار لا بشهادتهما انطخ والنكاح والبيع فيه سواء وإن كان انحصم ينكر العقد لا يقضي بالنكاح والبيع ويقضي بالانطخ بالاطلاق بلا مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وإن أقر الأمر بالأمر ولكن بجحد العقد فإن كان انحصم مقررا يقضي بالسقوط كله إلا في النكاح عند الامام في نوع في الشهادة على النفي من البرازية • كان الامام رجسه الله يجوز شهادته القاسمين على قسمتهما وهو قول الشافعي ومحمد بن ذلك وهو قول الثاني أولا وصورته أن يشهد أن هذا النصف وقع في سهم هذا والنصف الآخر في سهم ذا وذكر انحصاف قول محمد بن الامام وجه القبول ان المالك لا يثبت بالقسمه بل بالتراضي أو بآسته مال القرمعة ثم القراض عليه والخلاف في القسمه بغير أمر أما لو يأجر لا تقبل اجماعا وكذا لو شهد أنه أمرنا أن نبلغ فلانا أنه وكاه يبيع عبده وأعلناء أو أمرنا أن نبلغ زوجته أنه جعل أمرها بيدنا فقلنا ها وطلقت نفسها تقبل أما لو قالنا شهد أنه قال لنا خيرا أمرنا أن نغيرناها فاختارت نفسها لا تقبل وكذا لو قالنا أمرنا أن نجعل أمرها بيدنا فقلنا ها وطلقت نفسها لا تقبل وفي المتنق شهد أنه قبض منه ألفا وهو ينكر وقال نحن وزنا ها لك ان قال كان رب المال حاضر لا تقبل والا لا وذكر بعده وزن الترمذ له المال ووضع بين يديه وقال خذ ما لك فقال المقتضى لا تخزنوا عليه فتناوله ثم شهد على المقتضى أنه الذي دفع اليه المال تقبل وذكر هلال في الشروط أنه لا تقبل شهادة الذي كاله في المال وتقبل شهادة الذي ذرع في المذروع في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية • شهادة الوكيلين أو الدالين إذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو انطخ إذا قالوا نحن فعلنا هذا انطخ أو النكاح لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح انهما منكموسه أو ملكه تقبل من أهل المزبوره ولو شهد الدالان وقالوا نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح بآبائيه لا تقبل ولو شهد أنها أمرنا أنه تقبل والحيلة أن يشهد بآبائيه النكاح ولا يذكر الوكالة من التسهيل شرح الطائفة قبيل كتاب الدعوى • (يم) فهو لو رقب امرأه من رجل بجمرة شهود وأجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل

(ترجمة) (١) قال لبيد ان تكلمت مع فلان اذ هبت منه في غلظ مشرتا يام فانت مژوئيد ذلك الشخص مع غيره انه في طرف تلك المشرة الايام تكلم معي اذ هبت منه اه (٢) قال صدقوا الربعة في شرح الوفاية في باب سلف الفصل الثاني الذي يحيط به من الشاهد مثل الاثبات على ما بين (٣٨٦) في الاصول في الترجيح ع (٣) قال شهادتي بتي بعض آتت كحفظ

تقي بود وهي من تقي بناتك اينه في ذلك وي نيت ووي انكار نكره دامت ويض آتت كحفظا في است دامت ويض بناتك طلقا عواما متقى فان معناه وسكت وبناتك قال عزير ابن الله ولم يقبل وقالت اليهود او قول اليهود او فمؤ ذلك وهو ان يقول في دستوري وقت اذهب مع الهبي والمخ وبعض ديكرا آتت كحفظ اثبات است وعني في بناتك ان اجمع العوام قاطبة كذا تفاوت حيث ايجاب هرتي كاورا في حدة بود ان اثبات خذو ذمه وقبول وهرتي كاورا اشد ادود ان اثبات ميري ثود لانه ليس بعض الاشداد بالاثبات باولي من البعض في تقي بناتك فلا يقبل وهي اثبات كضمن تقي بود فقبه اختلاف كما رفت كذا في شهادت القاعدة ع

شهادته لقضوي له اذ لم يبق له بعد الفضي نفسه في شهادة الرجل على شيء من محل فصل فضمنه القنية • يجوز شهادة المرأة على الارضاع من شهادة خزانة الاكل • قال لبيد ان دخلت دار هذين الرجليين اومست فوجها فانت مژوئيد ذلك الشخص الرجلان او انما معا على تحقق الفعل فتقبل ولو قالان انكما عدي هذا ومسته اوفيه فشهدا على تحقق الفعل لا تقبل ولو قال لبيد ان كلف فلانا وفلانا فانت مژوئيد انه كلمه لا تقبل • محضر بعق عديده على ان لا يستقرض فهدا انهما اقراضا لا تقبل ولو شهدا انه طلب منهما الاقراض الا انهما لم يقرضا فتقبل ان استقرضت من فلان فهدا مژوئيد • واما العبد انه استقرض من فلان كذا والخاص بنكر فتقبل في حق المال لا في حق العبد لانه شهادة الاب لا يسه في نوع في الشهادة على فصل نفسه من شهادات البرازية • غلام واكفنه است كذا كرا فلان ضمن كوفي باجانه ووي روي ناده روز ووا زادون فلان يا يسكر مرد ديكر كواهي دهنه كذا اين غلام دران دهر روز ووا فلان ضمن كفت باجانه ووي رفت (١) هل تسمع شهادة فلان لا ام آجاب في التكلم معه لا في الذهاب الى شتمه لان الذهاب الى شتمه بدونه والتكلم معه لا يثبت بدونه وشهادة الرجل على شيء لا يثبت الا بالجمع من اثار شهادات القاعدة (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(ترجمة عالي الهامس) الشهادة على التي بعضها يسهكون لفظة تضاد معناه في اياها هو هذا ليس له ذلك وهو غير منكر وبهذا لفظة تقي ومعناه اثبات فهو ملقها وما استسقي فان معناه وسكت وهو قال عزير ابن الله ولم يقبل قالت اليهود او قول اليهود وهو ذلك ويحوي ان يقول اذهب بلاذن ابي ذهب مع الهبي والتبع وبهذا يلفظ الاثبات ومعناه تقي بخوان ثم اجمع العوام فهدى كذا التفاوت آجاب كل تقي فهدا واحد يصح له عليه ويكون قبول لا تقي له اشداد لا يصح حمل شيء عليه لانه ليس بعض الاشداد بالاثبات باولي من البعض في تقي بناتك فلا تقبل وسكت اثبات متضمن تضاد في اختلاف اه

(٤) قوله لكنه قال في المحيط الخ كان في ذكر كلمة الاستدرا الما اشعار اضعفه ومحا لفظة لقوم فيما تقرر عندهم كيف لا رجل وقد تقرر عندهم ان الترجيح عندنا فائدة الدليل لا بكترة ولا ترجيح بكثرة الشهود كما تقرر في الاصول والقروع كذا يحيط بعض العلماء بعزالي الى سعة في القدي وعالي المحيط في مولانا ابو السعود ع

وجعل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة اليك بمكة يوم كذا وأقام رب الوديعة بجنة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع فيه بمكة فكان بالكوفة لم يجر هذه الشهادة ولوأقام البينة على إقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبل الشهادة من منفذ طخت وديعة الذخيرة هـ (يس) الشرط يجوز اثباته بسنة ولو كان نفيا كالقول قال لنفسه ان لم أدخل الدار اليوم فأنت حرة فمن القن أنه لم يدخل يعتق قبل فعل هذا لو جعل أمرها بديها ان ضربه باضر جناية ثم ضربها وقال ضربتها بجناية وورعنت أنه ضربه باضر جناية ينبغي أن تقبل بغيرها وان قامت على التقي لقضاء ما على الشرط هـ (ص) حلف ان لم يقتل صهره في هذه الليلة فأمر أني كذا وشهد أنه حلف كذا ولم يقتل صهره في تلك الليلة وطلعت أمر أنه قبل لانها على التي صوره وعلى اثبات الحلاق حقيقة والعبرة المقاصد لا لصور كالو شهد أنه أسلم واستغنى بأن يقول أسلمت وأرأت ان شاء الله وشهد آخر ان أنه أسلم ولم يستغن قبل بينة اثبات الاسلام ولو فيها في اذا فرض اثبات اسلامه

(١) في التسهيل في فصل عتق البعض ان لم أدخل الدار اليوم فهو حرة وشهد أنه لم يدخل اليوم تقبل لانها على التي تقبل في الشرط لانها لا يثبت معنى لانها قامت لا بآثار العتق والعبرة للمعنى فيقتضى بصفته وان قامت على التي عدا (ترجمة)

(٢) ادعت على زوجها أنه حلف بالطلاق الثلاث من ان يخرج من المدينة بغير اذني وانه قد خرج بغير اذني أو وان ضربه بضر جناية والآن ضربه بضر جناية والزوج منكرك ذلك كله وشهد الشهود بذلك أجاب ان أنكر الزوج الجميع أو أقر بالبين وأنكر الذهاب والضرب تسع الشهادة اهـ

(١) في الثاني عشر من المصولين هـ قال زن برشوى دعوى كركه ويمسك كند خورده بوجهه ملاق من كهي دستور فواشهر زوم وفي دستورتي من أشهر رقت باجنين سو كند خورده وكه في جناب مراندا كنون في جناب مراندا وشوى مسكرت وكواهان هينين كواهي دادنه أجاب اكر شوى همه رامنكر بود واسو كند واعقر بودورقن وزدن رامنكر كواهي مسمر بود (٢) لا يقال ان هذه شهادة على التي لا يقال لا بل هذه شهادة على اثبات شرط الحلف وهو الفصل العاري من الاذن لا على في الاذن بل انشاء الاذن يحصل شخا ولا عبرة به وان كان الزوج معتز بالبين والذهاب والضرب ولكنه ذهب يقول ما ذهبنا أضرمت بجنايتها فقال الشهود انهم لم تأذن ولم يحلف فانها لا تسامح لانها قامت على التي مقصودا من دعوى القاعدة هـ (الخاص في شهادة النساء والشهادة عليها أولها) هـ

وفي الاقضية يجوز شهادة النساء معهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة وغيرها ولا يشترط العدد ويتكفي بشهادة امرأة أو واحدة من مسلمة عدلة مندنا والتمني أسوط ويشترط احترق والفصل والابوغ والاسلام ولقد الشهادة عندهم مشايخنا ومشايخ بلخ خلافا لما يقره مشايخ العراق والهند وروي اعتمد على الاقوى وعليه الفتوى بخلاف البيانات وأما شهادة رجل واحد على الولادة والصبي في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ فيه والاصح أنها تقبل ويحصل على أنه وقع بصره على فرجه من غير قصد أو قصد فعمل الشهادة فلا يضر بكافي الشهادة على الزنا وفي استبدال الصبي لا تقبل شهادة النساء الا في الملاءة عليه وفي المرات لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل في ذلك كله شهادة الحرة المسلمة والشهادة على حركة الوليد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء والقناعة على هذا المرأة المنكوبة اذا جاءت بولد وقالت زوجها انه منكف فانكر الزوج ولادتها لا يقبل قوله بانه شهادة عاتلة فان شهدت تقبل وبشئ السب والتتان أسوط وتاويل المسئلة اذا كان زوجها يكذبها أما اذا كان

بصدقه أو لم يكن زوج ثبتت الولادة بمجرد قولها بدون شهادة القابلة في جنس آخر
في شهادة النسا من الثاني من شهادة الخلاصة وكذلك في البرازية بعبارة أخرى •
وفي الفتاوى العنانية وفي المهرود لا تقبل شهادة القابلة في السرققة حتى القطع وتقبل
في حق الضمان في الثاني من شهادات التاتارخانية (١) • اختلف المشايخ في أنه هل
يصح جعل الشهادة على المرأة إذا كانت متنبئة ببعض مشايخنا وسعوا وقالوا يصح عند
التعريف وقالوا تعريف الواحد يكفي في كافى المهرود والمهرود والاشان أحوط على الخلاف
الذى عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول (٢) مال الشيخ الامام خواهر زاده وبه ضمهم
قالوا لا يصح العمل عليها بدون وثيقة وجهها وبه • كان يفتى القاضي شمس الاسلام
الوزيرى والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني • ثم على قول أبي يوسف ومحمد إذا أخبر
عدلان أنها فلاينة بنت فلان يكتفى وعلى قول أبي حنيفة لا يصلح تلك الشهادة ما لم يسمع من
جماعة لا يتصوروا طوهم على الكذب والفتية أبو بكر الاسكاف كان يفتى بقوله من
في هذه المسئلة وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى في الاول من شهادات
التاتارخانية وكذلك في المحيط • وهل تسترط رؤية وجهها اختلف المشايخ فيه منهم
من لم يسترط وبه مال الشيخ الامام خواهر زاده وفي النوازل قال تسترط رؤية شخصها
وفي الجامع الاصغر شرط رؤية وجهها في الاول من شهادات الخلاصة • وقال
الامام أبو بكر لا تسترط رؤية شخصها أيضا وغيره على أنه يسترط رؤية شخصها من
أوائل شهادات البرازية وكذلك في الاول من شهادات التاتارخانية • (٣) من شهد
على امرأته اسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المذمى عليها
فقالوا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا نعم فلنا الشهادة على امرأته كذا ولكن لا ندري
أن هذه المرأة هل هي تلك ام لا صحت شهادتهم على المدعى فكان على المذمى إقامة البينة
أن هذه هي بخلاف الاول إذا أقر في الاول بالجملة لم يثبت شهادتهم • كذا (ط)
في التاسع من الفصولين • (ط) نقلا (و) أخبرنا شاهد عدلان أن هذه المقررة فلاينة بنت فلان
يكتفى بهذا الشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى الأبرى أنهم لو شهدا عند
القاضي بقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز الشهادة باختيارهما بالطريق
الاولى فان عرفها بها ونسبها عدلان يكتفى لعدلان أن يشهدا الأمر على شهادتهما
كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب
ويشهدا بأصول الحق أصالة فيجوز ذلك وقاما من المحل المزبور (٣) • وفي الجامع
الاصغر قال أبو بكر الاسكاف المرأة إذا حسمت عن وجهها وقالت أنها فلاينة بنت فلان
وقد وهبت لزواج المهر فان الشهود لا يحتاجون إلى شهادة عدلان أنها فلاينة بنت فلان
مادامت حية فان ماتت حينئذ يحتاج الشهود إلى شهادة شاهدين أنها كانت قدوة
بنت فلان قال نجم الدين عمر التقي ويصح تعريف من لا يسمع شاهد لها (٤) سواء كان
الاشهاد لها أو عليها وفي العناية (٥) وقبل في تعريفها قول أبيها وأولادها وأزواجها
(٢) ومن المشايخ من قال إذا كان الشهادتها لا يصح تعريف من لا يصلح شاهد لها

(١) وكذلك في معرفة التاتارخانية في فصل
في ظهور السرققة وفيه أنه قبل الشهادة
على الشهادة في حق المال لا في حق القطع
*
(٢) أى إلى صحة العمل بالشهادة على
المرأة المتنبئة عند التعريف *

(٣) وكذا في الاول من شهادة المحيط
*
(٤) والتعريف كالتعديل فيصح كلاهما
من المرأة والمهدود في القذف كذا
في الخلاصة في الجنس الخامس من
القضاء *
(٥) كذا في التاسع من الفصولين *

وفي التفة وسئل علي بن أحمد عن امرأة أقرت عند رجلين أنها اعتقت هذه الجارية ولم يريا وجهه المتيقن هل لهما أن يشهدا بذلك قال لا ما لم يعرفاها فإن لم يشارفاها منذ اعتقها ومعهما أن يشهدا عليها بالاعتاق وفي جامع الفتاوى ولو شهدوا على هبة مهرها زوجها فقالوا يتبين أنها كانت غيباً فلم يزوجهما قال أبو نصران كانوا يروونها ويروا وجهها قبل الهبة ثم لم يبرحوا حتى اتقبت وسقرت وجهها ولم يبرحوا حتى وهبت بازائها أن يشهدوا عليها بالهبة وإن وردت عليهم متينة لا يتطرون إليها وإلى وجهها حتى تكلمت بالهبة والنعمة تشبه النعمة فلا يشهدون على الاشتباه وفي الملقط ولو شهدوا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة وقالوا لا نعرفها لا تقبل وعن محمد بن مقاتل إذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عندها الشان أنها فلاة بنت فلان لا يجوز أن يشهد عليها أطلاق الجواب إطلاقاً وكان النقيب أبو الثلث رحمه الله يقول إذا أقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد عندها الشان أنها فلاة لا يجوز لمن سمع اقترارها أن يشهد على اقترارها إلا إذا رأى شخصها يعني حال ما أقرت فحينئذ يجوز له أن يشهد على اقترارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها وفي الحاشي سئل عن القول الموقد عليه في تعريف المرأة فقال أن يشهد على معرفتها رجلان عدلان أو رجل واحد إن في الفصل الأول من شهادات النساء في معرفة المرأة ولو عرف امرأة بعينها ونفسه كلامها فأقرت عندها بأمر من وراء الحجاب فغيرها به وتهاوأ خبت نفسها عندها أنها فلاة ونحو ذلك لكنه لم يرها فله أن يشهد بذلك هو المختار ولو لم يرها بصوتها لكن أخبرت النساء أو لم يخبر لكنه عرفها به وتهاوأ ونحوه فليس له أن يشهد في باب من يحل للشاهد أن يشهد من شهادات القنينة * (فصل) لو أخبرت امرأة أنها فلاة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لأن تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي وعرفها رجلان (١) وقالوا تشهد أنها فلاة بنت فلان من فلان حل في الشهادة وقالوا لا في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه عين باقة معني في التاسع من الفصولين وعما فيه * وفي الصغرى إذا شهد الشان أن فلان أطلق امرأته والزواج غائب لا تقبل وإن شهد عند المرأة حل لهما أن تعتقه وتزوج بزوج آخر وكذا إذا شهد عند رجل عدل وقال الشهادة والأخبار عند ولي المرأة كالشهادة والأخبار عنددها وفي شهادات فتاوى فاضيل ولو شهد عند المرأة أحد بعين زوجها أو برتبة (٢) أو بسلالة أو بأهل لها أن تتزوج وفي الخيرة وإذا غاب الرجل عن امرأته فأخبرها عدل أن زوجها مطلقاً فلان أو مات منها فلان أو تبت وتزوج بزوج آخر فإن كان الخبر فاقصرت (٣) وفي أخبار العدل بالموثقات عني خبره إذا قال عاينته ميتاً أو شهدت جنازه أما إذا قال أخبرت بحجر بذلك لا يعتد علي خبره في أوائل الثالث عشر من العمادة * ولو قال رجل لامرأة سمعت من الناس أن زوجها مات فلان مات بازائها أن تتزوج إن كان الخبر لا يخلو أن المرأة إذا تزوجت بزوج آخر ثم أخبرها بجماعة أن زوجها حي إن صدقت الأول فالنكاح جائز هذا في فتاوى النسق وفي المتنق لم يشترط تصديق المرأة لكن شرط العدالة على الخبر وفي التوازل إن كان الخبر عدلاً لكنه أعى أو محمد وفي قدق

(١) قوله وعرفها رجلان الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وظاهر أن المناسب أن يقول فلو عرفها الخ

اه معصيه

(٢) ولو شهد عند رجلان أنه ارتد عن الاسلام فقبضه روايتان كذا في المتن سجد (٣) وفي الخامس من كراهية الكافي ولو كان الخبر برتبة فأنها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا يدري أنه كاه أم لا إلا أن أكبر أي أنها حي فلابأس بأن تعتقه وتتزوج لأن الطالع طارئ ولا مانع كذا في الثاني عشر من الفصولين سجد

(١٩) والأشهاد يكون بطريق أحدهما
 أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصوروا طوطم
 على الكذب وفي هذا اقتصرط العدالة
 ولاقتضا الشهادة والثاني أن يشهد عنده
 عدلان بلفظ الشهادة كذا في الحقيقة في
 فصل في التاخذ بشهد بعد ما أخبر بوزال
 الحق من الشهادة وفي العتبة أن ثبت
 الشهرة بخبر عدلين اتفقوا عند الامامين
 لاثنين وفي الثاني عشر من الفصولين
 نقل عن (قطعا) وطريق معرفة التسبب أن
 يسمعه من جماعة لا يتصوروا طوطم على
 الكذب عند أي حنفية وعندهما لو أخبر
 عدلان بكفى وقدمت في أوائل جنى آخر
 من الفصل التاسع من الفصولين وهو فصل
 الإشارة أن العتوى على قولهما ع
 ومن الأول في الخلاصة والقاصدية
 والمثنية وشرح أدب القاضي والبرازية
 شهرة حسيقة والكتاب شهرة حكمة
 وفي الثاني عشر من الفصولين والشهرة
 لا تثبت بقوله ما سمعنا من الناس إذا السماع
 قد يكون من واحد خبر عدل أو جماعة خبر
 عدول (قطعا) الشهرة الشرعية أن يشهد
 عنده عدلان أو رجل واحد أو ثلثا بلفظ
 الشهادة من غير استبعاد ويقع في قلبه
 أن الأمر كذلك انتهى فيكون المصاد
 من الشهرة الشرعية المحكمة ع
 (٢) وفي الأول والجملة تقبل مطلقا سواء
 كان موثقه مشهورا أم يكن ع
 (٣) أن يسمع الناس يقولون أن هذا ابن فلان
 أو أخ فلان حصل أن يشهد على ذلك
 وكذا في الخبرين المذكورين عدلان عدلان
 والتسبب والنسكاح هما قلان الموت هناك إذا
 أخبره رجل أو امرأتين له أن يشهد وهنا
 لا يبعد حتى يخبره رجلان عدلان كذا في
 الأول من شهادات النصاب ومثله في نوع في
 الشهادت ما السماع من شهادات الخلاصة ع

هو جائز من أوائل شهادات الخلاصة وكذا في البرازية ونحوها القسمة • أصح
 القاصب إذا أخبره رجل بعينه وأخبره رجلان بجماعه فإن كان الذي أخبره موثقه شهد
 أنه عاين موته أو جنازه وكان عدلا وسعده أن تعدت وتزوج بزوج آخر عدها إذا لم يزوجنا
 فإن أنشأنا تاريخه شهدوا بحياة متأخر فشهادتهما أولى قاضيان في فصل انتقال العدة
 من كتاب الطلاق وكذا في فصل في الشاهد بشهد بعد ما أخبر بوزال الحق وكذا في أوائل
 شهادة البرازية والخلاصة • وفي فتاوى رشيد الدين ولو شهد رجل بالموت وشهد آخر
 بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهما سواء كان العدل أخبر بالموت أو بالحياة
 ولو صكنا بعدلين يزوجن بقول من يخبر بالموت لأنه ثبت العارض في الثالث عشر
 من العمدية

(٥) السادس في الشهادة بالقسم

إذا شهدت الشهود بما يجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم نعلم ذلك ولصكناه اشهر
 عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا يشهدنا بذلك لا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم في فصل
 الشاهد بشهد من الثانية وكذا في الأول من شهادات التاخر خاتمة نقل عن الذخيرة وكذا
 في البرازية والصغرى • وإذا شهد شاهدان على موت رجل فمذاهبي وجهان أن أطلقا
 لذلك إطلاقا ولم ينشأ وقالوا لم نعلم موته وانما سمعنا من الناس في الوجه الأول تقبل
 شهادتهما وفي الوجه الثاني أن يكن موت فلان مشهور لا تقبل الشهادة بخلاف (١)
 وإن كان موت فلان مشهورا ذكر في الأصل وفي كتاب الاقضية أنه تقبل الشهادة ونحو هذا
 ذكر الخصاص في أدب القاضي (٢) وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادتهم وبه أخذ
 الصدوق والشهد حسام الدين وفي العتبية وهو الصحيح (٣) وإن قالنا شهد أن فلانا مات
 أخبرنا بذلك من شهد بعينه عن يوق بجائز شهادتهما هكذا ذكر في كتاب الاقضية وهذا
 فصل اختلافه المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل
 هذه الشهادة إذا نسر بالسماع وكذا في الشهادة على الملك إذا نسر باليد وقد عرفنا على
 الرواية أنه يجوز الشهادة على رواية كتاب الاقضية في الأول من شهادات التاخر خاتمة •
 ولو شهد بعينه وقال أخبرنا بذلك من يوق به قال أصح أنه تقبل الشهادة وكذا ذكره الخصاص
 أيضا وفيه اختلاف المشايخ وكذا لو قالنا شهدنا قدما أو جنازه والموت لا تقتل من
 أوائل شهادات البرازية • ولا يتطرق في الخبر بالموت لفظ الشهادة وأما الذي يشهد عند
 الحاكم لا يلقنه لفظ الشهادة من أهل الزبور يتقاهم فيه مخلصا • الشهادة بالثمرة
 في التسبب وغيره بطريق الشهرة الحقيقية أو بالحكمة فالحقيقة أن يشهر ويسمع من قوم
 كثير لا يتصوروا طوطم على الكذب ويشترط فيه التواتر لا العدالة والحكمة أن يشهد
 عنده عدلان من الرجال أو رجل واحد أو ثلثا بلفظ الشهادة والشهادة إنما تقبل بالثمرة
 في أربعة التسبب (٣) والنسكاح والموت ولكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا تثبت
 إلا بخبر جماعة لا يتصوروا طوطم على الكذب وأخبر بعدلين بلفظ الشهادة وفي الموت بخبر

(١) وذكر خمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على العتق بالتسليم لا تقبل بالاجماع كذا في أوائل شهادة التساعدية وفي شرح أدب القاضي في الباب الرابع والمائة قال (٢٩٩) وكذلك الشهادة على الولا بالتسليم لا تجوز في قول أبي حنيفة ومحمد

وفي قول أبي يوسف يجوز ذكر صاحب الكتاب الخلاف في الولا وذكر خمس الأئمة الخلاف في شرح هذا الكتاب لأن الخلاف ثابت أيضا في العتق فإن العتق يثبت الولا والشهادة على الولا شهادة على العتق لكن صاحب الكتاب لم يذكره وذكر خمس الأئمة السرخسي في شرح هذا الكتاب أن الشهادة على العتق بالتسليم لا تقبل بالاجماع وإنما الخلاف في الشهادة بالتسليم على الولا ذكره صاحب الكتاب

(٢) ولو أن رجلا قال أنا فلان بن فلان لم يسمع السامع أن يشهد على نفسه ولا يقضي بقوله ما لم يثبت ذلك بدليل والبدليل هو الاشارة بذلك بيبط بطريقين - حقيقة او حكمية كذا في القاضية في أوائل الشهادات

(٣) تقبل شهادة الذي على مثله الا في مسائل لم يثبت اذ شهد نصرانيان على نصراني أنه قد قتل حيوانا أو شيئا فلا يصح عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يذمه فانها تقبل لا دون ويصح عليه بقول وليه كما في الخانية اشياء كافر مات وله ابنا مسلم وكافر فأقام المسلم بنته مسلمة أو كافرة على أنها مسلمة فأقام الكافر بنته على موتها كافر يقضي بالاثار للمسلم ويصح عليه كالرويين مسلم وكافر فيحكم باسلامه من شهادة أهل الذمة من شهادات الخطأ للسرخسي • الموكل يهودي والقريب مسلم ووجه الموكل يهودي نصراني تقبل لأن هذه شهادة انصراقي قامت بالوكالة على المسلم مضودا فان القريب نصراني تقبل لأنها قامت على النصراني مضودا

وفي القريب المسلم معا وحكما في باب الشهادات على الوكالة من شهادة الخطأ للسرخسي • القاضي هذه الشهادة وقضى لها بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع القرامين المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريبا مسلما بعد ذلك وهو يصحيد وكالته لم يكفه القاضي اقامة البيعة على الوكالة في حق جميع من كان بالكوفة كذا في المحيط المحل المزبور

• (السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم) •

(٣) وتقبل شهادة الكافر على العبد الكافر التاجر وان كان مولا مسلما وعلى العكس لا تقبل والوكيل مع الموكل بمنزلة العبد مع المولى في باب شهادة أهل الذمة من شهادات محط السرخسي • ملخصا • كافر مات وأوصى إلى رجل مسلم فشهد كافران يدين على الميت فإن القاضي يقبل شهادتهما وفي الظاهر وإن كان الوصي مسلما في الحادي عشر من شهادة التاجر تائس • اذا شهد كافران على شهادة مسلمين ككافر على كافر يبقى أثره على قضاء القاضي المسلمين على كافر لم يتركوا ككافر لم يقبل شهادتهما في باب الشهادة على الشهادة من شهادات البسوط للسرخسي • قال محمد في الجاه مع مسلم أتى أن غلاما نصراني مات وأوصى إليه وأقام شهودا من النصارى فإن أحضر غريبا نصرانيا قبلت الشهادة عليه قياسا واستحسانا وتعدى إلى غيره وأما اذا أحضر غريبا مسلما انقضى أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد أولا وفي الاستحسان تقبل في الحادي عشر من شهادة الخطأ البرهاني • والذي ينه عن الجواب في الوصاية هو الجواب في التسبب حتى لو أقيم نصراني بنته من النصارى أن تلامذات وأمه ابنه وواثله لا يعلون له وارثا غيره وأحضر غريبا لليت كافر انقبل شهادتهم قياسا واستحسانا فان أحضر غريبا مسلما القياس أن لا تقبل وفي الاستحسان تقبل من المحل المزبور • ولو أن مسلما أتى وكافة من نصراني بكل حق له في الكوفة وأحضر غريبا مسلما وأقام عليه شهودا نصارى لا تقبل لأن هذه شهادة نصراني قامت على المسلم مضودا فلا تقبل فرق بين الوصاية والوكالة والفرق أن الايصاء غالبا يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم غالبا قبلت شهادتهم لما ذكرنا صانعة قطعهم عن البطلان وأما الوكالة فتقع خارج دورهم غالبا والمسلمون يشاركون خارج دورهم فيمكن اتياد المسلمين عليها خلاضرون في قبول شهادة أهل الذمة فان أحضر نصرانيا قبلت شهادتهم لكونها نتيجة على النصراني (٤) من المحل المزبور وقبامه فيه ولا تجوز شهادة ذميين على وكيل المسلم مسلما أو ذميا يقضي دينه من مسلم أو ذمي • فان كان الطالب ذميا والوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما وان كان الطالب مسلما ومقر الدين والوكالة جازت أيضا شهادتهما وان كان مكر الوكالة لم يقبل شهادتهما في الاول من وكالة الكافي وفي السرخسي • والمبسوط تفصيل بأضر عبارة • ولو كان مسلم في يديه دار فادعى ذم فإدعوى وكيله كالبهانة أهل الذمة

• (٤) واذا قبل • لم يقبل القاضي هذه الشهادة وقضى لها بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع القرامين المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريبا مسلما بعد ذلك وهو يصحيد وكالته لم يكفه القاضي اقامة البيعة على الوكالة في حق جميع من كان بالكوفة كذا في المحيط المحل المزبور

(١) ولو كل كفر مسلما بمصروته شهد

عليه كافران بالدين قلب البينة كذا في
المبسوط للسرخسي قبيل شهادة النساء

ع

(٢) لأن الوكيل بالشراء والبائع في

حقوق العقد كالعاقد لنفسه فانما تقوم

هذه البينة على المسلم كذا في المبسوط قبيل

شهادة النساء ع

(٣) وما نقل من الخبرين تشافا لما في

المصليين والمطابق المبسوط في أواخر باب

الشهادة على البينة وهو رواية النوار

صريح به في المحيط ع

(٤) وكذا في الحادي عشر من شهادات

التاريخية بعين عبارته وقال فيه

هكذا ذكر في عامته روايات كفاة الأصل

وذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل هذه

الشهادة أصلا ع

(٥) وأعاد في التاريخية هذا المسئلة بعد

صحيحة منتقاة يا وقال فيه ذكر في المتن عن

أبي حنيفة أنه أفتى بنصف الدين في حصة

النصراني وأبطل النصف وذكر عن أبي

يوسف أنه أفتى بذلك في حصة النصراني

ولا أفتى على المسلم بشئ تبين بما ذكر

في المتن أن المذكور في الجامع قول أبي

يوسف ومحمد ع

وفي التاريخية نقلت عن الظاهرية

نصراني مات وترك أدهم منها ثلثا سلم

ونصراني وادى كل واحد منهما ألف

دروهم وأقام كل واحد منهما شاهدين

نصرانيين فإن الأقاب كلها المسلم في قول

أبي حنيفة ومحمد وزفر وقال أبو يوسف

الألف بينهما نصفان وفيه فتلا عن

العمرين قال هشام قال لمحمد هذا قوله

الأخر وكان قول أبي يوسف مثل قول

أبي حنيفة ثم رجع إلى هذا القول وقال

فيهما ع

لم يصح شهادتهم على الوكالة أتم المسلم بالوكالة أو أنكرها وكذلك العبد والوثوب وما
أنهيهما فإن كان ذلك في دين وعمره مقرر به والوكالة أجبر على دفعه إلى الوكيل وليس
هذا كله كالوكالة في انحصورة من أهل الميزور • لذا وكل المسلم الذي في خصومة فتشهد
شهود من أهل الثقة على إبطال حق المسلم لم يجز ذلك على ذلك المسلم ولو كان المسلم هو
الوكيل والذي صاحب الحق فتشهد عليه قوم من أهل الثقة جاز ذلك (١) واستشهد بالذي
إذا أوصى إلى مسلم فتشهد قوم من أهل الثقة عليه بحق قبلت الشهادة من وكالة المبسوط
للسرخسي ملخصا (م) ولو أن كفرا وكل مسلما بشرائه أو بيع لم يجز على الوكيل من
البينة إلا سبيلين (٢) ولو أن مسلما وكل كفرا بذلك أجرت على الوكيل الشهود من أهل
الكفر (٣) (٤) قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وكل النصراني مسلما جامع في ثوب أو
يشترى ثوبا فاشهد عليه نصرانيان بالبيع وهو يجحد أن ذلك جاز وكذلك الشراء في
الحادي عشر من شهادات التاريخية وقامه فيه • وإذا أدى رجل مسلم على مسلم مالا رجع
المطاب وادعى الطالب كماله رجل من أهل الثقة لمال بأمره ويحسد الكفيل ذلك فتشهد
رجلان من أهل الثقة على ذلك فإنه لا يجوز على المسلم شيء من ذلك ويجوز على الذي حتى
يؤخذ الكفيل لمال وإذا أدى لاربع على الأصل هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في
بعض روايات هذا الكتاب قال لا تقبل للشهادة أصلا في الحادي عشر من شهادات العهد
البرهاني (٥) (٦) (٧) إذا مات الكافر وترك اثنين وترك ألقى درهم فقتلهما جميعا مات مسلم
أدهمهما ثمانية كافر وادعى لنفسه من ثلث المبتور وأقام على ذلك شاهدين كافرين قال في
الكتاب أجرت ذلك في حصة الكافر خاصة (٨) أما إذا مات الكافر لمسلم وكفرا وادعى كل
واحد منهما دينا فأقام كل واحد منهما مائة من أهل الكفر قال في الكتاب أجرت حصة المسلم
وأعطيت حصة فان بقي شيء كان لكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة تقسم
بينهما على مقدار دينهما في الحادي عشر من شهادات التاريخية وكذا في المحيط (٩) (م)
قال محمد في الجامع نصراني مات وترك مائة درهم لا غروا فأقام مسلم شاهدين نصرانيين أن
عليه مائة درهم وأقام مسلم ونصراني شاهدين نصرانيين عليه مائة درهم بينهما يقضى
للمسلم المنفرد يقضى مائة ومضى ثلث المائة بين الشريكين نصفان ثم النصراني الشريك
بأخذ من شريكه المثل نصف حصة خذ تصادفهما أن الدين مشترك بينهما ما على يد النصراني
الشريك يضم إلى ما في يد شريكه • ولو كان مكان المسلم المنفرد نصراني منفرد بواجب المسئلة
بجمله فأقامه تقسم بينهما أثلاثا لكل واحد منهما الثلث ولو كان شهود الشريكين
مسلمين وشهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين بواجب المسئلة بجمله أو سواء وإن
كان شهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين بواجب المسئلة بجمله أو سواء وإن
لنصراني المنفرد نصف المثل يقضى بالنصف الآخر للشريكين في الحادي عشر من
شهادات التاريخية وكذلك في المحيط البرهاني • ولو شهد على إسلام النصراني رجل
واصرأ كان من المسلمين وهو يجحد أجبر على الإسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من أهل
دينه وهو يجحد فتشهدا مسلما طاهرا وكذا لو شهد الفاسق من المسلمين على الإسلام لا تقبل

(١) وفي برشرته الكل تخلع من النبي شهد نصرانيون على نصراني أنه أسلم بغيره على الإسلام ولا يتول ذكره ولم يورد من تفرقة ولا قتل من الاجتناس وقال وفي نوادره ستم لونه (٢٠٤٦) نصرانيان على نصرانية انها آمنت وصحت وأجبرتها على الإسلام ولا تقتل

بجذلاف مالوش وهو على نصراني فأنها لا تقبل عليه
وروى المدعي عن أبي يوسف أنه قال لا تقبل شهادة أهل الفتنه على الإسلام المكافري في سائر الحياه وأقبلوا بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب لأحد بشهادتهم وروى
عرو بن أبي عرق الأمله في رجل من أهل الفتنه مات شهده مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته وأتذكر أولاه من أهل الفتنه ذلك فيما له ولا يبايع من أهل الفتنه ولا يظاهره قال وبقى للمسلمين أن يبايعوه ويكفونوه ويصلوا عليه وكذلك ان كان محمد ودان قذف بمسأله أن يكون عدلا كذا في الحادي عشر من شهادات التاثيرانية
وفي شهادتة لعدة للصدقه والشهد ثمان شهدا على ذمي أنه أسلم لا تقبل لأن في زعمها أنه مر تدوشه أهل الفتنه على المرتد لا تقبل
وفي مقطعات شهادات الظهورية لوشهد رجل وامرأتان من أهل الإسلام أنه أسلم وهو يمجده بغيره الامام على الإسلام ويحببه ولا يقبل لأن نفسا تالقتل بشهادته لفساد موضع ما
ورجل مات وترك اثنتين شهدته مسلمانان أحدهما مات نصرانياً وشهد نصرانيان أنه مات مسلماً تقبل شهادة النصرانيين لاثباته للإسلام كذا في شهادة العدة للصدقه والشهد
(٢) لأن شهادتهم على اسلامه في حكم المرات تاجت على أولاه الكفار وشهادة بعضهم على بعض بجهة كذا في الفتنه في فصل الشهادة الباطلة
ولا يصح عليه
وروى المدعي عن أبي يوسف أنه قال لا تقبل شهادة أهل الفتنه على الإسلام المكافري في سائر الحياه وأقبلوا بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب لأحد بشهادتهم وروى
عرو بن أبي عرق الأمله في رجل من أهل الفتنه مات شهده مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته وأتذكر أولاه من أهل الفتنه ذلك فيما له ولا يبايع من أهل الفتنه ولا يظاهره قال وبقى للمسلمين أن يبايعوه ويكفونوه ويصلوا عليه وكذلك ان كان محمد ودان قذف بمسأله أن يكون عدلا كذا في الحادي عشر من شهادات التاثيرانية
وفي شهادتة لعدة للصدقه والشهد ثمان شهدا على ذمي أنه أسلم لا تقبل لأن في زعمها أنه مر تدوشه أهل الفتنه على المرتد لا تقبل
وفي مقطعات شهادات الظهورية لوشهد رجل وامرأتان من أهل الإسلام أنه أسلم وهو يمجده بغيره الامام على الإسلام ويحببه ولا يقبل لأن نفسا تالقتل بشهادته لفساد موضع ما
ورجل مات وترك اثنتين شهدته مسلمانان أحدهما مات نصرانياً وشهد نصرانيان أنه مات مسلماً تقبل شهادة النصرانيين لاثباته للإسلام كذا في شهادة العدة للصدقه والشهد
(٢) لأن شهادتهم على اسلامه في حكم المرات تاجت على أولاه الكفار وشهادة بعضهم على بعض بجهة كذا في الفتنه في فصل الشهادة الباطلة

(٣) (التمس في الاختلاف بين الدعوى والشهادة خلاف الشاهدين)

قال الشهادة لو شالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج اليها اثباتها أو شقان كذلك فأن ذلك لا يمنع

قبوله

(١) وفي الرابع عشر من دعوى النصاب يعني نصاب الفقهاء أذى المنيق على ر. ل. فشهدوا أنه حر لا تقبل وفي الامة تقبل لأن الدعوى ليست بشرط في حقها وكذلك في الطلاق والوقف قال وقال القاضي الامام (٣٩٥) دعوى المنيق والشهادة أنه مذبذوبة

وعلى هذا إذا ادعى أنه من الأصل

فشهد انه اعترفه فلان تقبل لانهم شهدوا

بِأَقْلٍ عَمَّا ادَّعَاهُ وَفِيمَا ذَكَرْنَا وَأَنْتُمْ شَاهِدُونَ

بأكثر الآن الأصل هي الحرية وهم

شهادت و اینک قال وقال الامام خلی اذا

شهدوا أنه أعتقه فلان لا تقبل إذا ادعى

هو حزية الأصل لانه اذى انه ما يرى

الرق عليه أصلا وهم شهداء على وجه

يقتل ذلك

رجل ادعى ان مولاي اعمقني وشهدا انه

حزقة لاندیته فی حریت عارضه وشهدا

بجريمة مطلقة فيصرف الى حرية الاصل

هي زائدة على ما ادعاء وقيل تقبل لانهما

لأشهد أنه حر يشهد بنفس الحزبية أقول

فیه نظر لانه لایندفع به مامر من دلیل

الرّد قال والامة لو ادعت ان فلانا اعترف

وهداياها حرة تقبل اذ الدعوى ليست

شروط هنا ولوا دى حربه الاصل وشهدا

من ولا يحقره قبل تردا قبل هيبين لاسما

هذا باطل حكاية الى احاديث طبرستان

أما في سنة ١٩٢٠م وأما في سنة ١٩٢١م

خبرنگار آزاد

(الفصل الثاني) (الجزء الأول)

(وَفِي شَرَاءِ الْاَقْسَى شَرَاءُ السَّوْءِ)

لا يمان النعم: ان شئ يداعل فحق الثمن

قبل كذا في زبدة الفتاوى في الفصل

لِلثَلَاثَةِ الْمَلِكِ الثَّانِي مِنَ الشَّهَادَاتِ

[illegible]

(اَدْعَى اَنْ مَوْلَايَ اَعْتَقَنِي مِنْ سِندٍ اَرِيحُ

شیر و حنظل و زنجبیل و ادویه علی عتقه و سیم سنبل

قبل ۴۰

(١) وفي الثانية في أوائل باب الدعوى
تفتي للمدعي بالتواظف انما هو من
التابع
(ترجمة)

(٢) اذني محدودة واحد تجب بمعلوم
وهو الشراء وشهدت الشهود على الملك
الطلق ولم يسمع القاضي ثم شهدت الشهود
على الملك بذلك السبب المعلوم هل تسمع
أم لا أيابلا

(٣) وقد آخر الباب الثالث من شهادات
النصاب قال القاضي الامام يعني فاضلان
لا تقبل لانه أكثر من ملك بسبب الشراء
واقراره عليه ويحيى مقامه في الثاني
عشرين كتاب الدعوى من مجيئنا هذا
نقد

منه عن فن شراء من وخمسائة من متاع شراء من وشهدا بمقتضاها قبل في خمسمائة
وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على أنه في دعوى الدين بسبب لو شهدا بمقتضاها قبل
ولا يشترط ذكر سببه وأنه أتى (ظ) في الحادي عشر من الفصولين (الكبرى) ولو اذني
ألفا وقال خمسائة من متاع من عن عبد قد قبضه وخمسائة من عن متاع قد قبضه فشده أحد
الشاهدين بخمسائة من عن عبد قد قبضه وشهد الآخر من عن متاع قد قبضه يجوز من
ذلك خمسائة ويصل المتاع هو العبد (١) في الحادي والعشرين من شهادات التاتارخانية
وكذا من شهادة الولوالجية • قال اذني ألقام من عن الجارية قد شهدا بمقتضاها قبل وكذا لو
شهدا على أقرار المدعي عليه بالانصب مطلقا وان اذني ألفا مطلقا فشدها بالانصب من عن
الجارية تقبل أيضا من دعوى القاعدة مطلقا • قال محدود دعوى كريد بسبب معلوم
وهو الشراء وكواهان بر ملك مطلق كواهي دادند قاضي فشنيدان همس كواهان كواهي
ميد هز بر ملك بأن سبب معلوم بشروط أي (٢) من المجل الزبور • وفي الجامع
اذني ملكا مطلقا وشهدا بسبب معين تقبل وفي العكس لا وفي الاجناس يسأل الحاكم
المدعي بطلق الملك المالك بالسبب الذي شهدا أم بسبب آخر ان قال به فتفي وان قال بالآخر
لا يقضي بشئ أصلا وفي الاختصية الشهادة بالملك المطلق اذا كان المدعي سلكا بسبب
كان الشراء انما لا تقبل اذا كان دعوى الشراء من رجل معلوم وهو فلان بن فلان اما اذا
قال اشترى من رجل أو قال من محمد تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوار قبل
لا تقبل وان اذنا من مجهول لا في حذنه شهادة تزيادة ما يدعيه فلا تقبل وفي المحسب
اذني الشراء من رجل أو اذني الارث من أبيه فبرهن على الملك المطلق لا تقبل وهذا اذا
اذني الشراء من معلوم أما لو اذنا من مجهول بأن قال من محمد مثلا وشهدا بالطلق تقبل
وسأني في الدعوى في أول الثالث من شهادات البرازية وكذا في أوائل الحادي عشر
من الفصولين • اذني الشراء مع القبض وشهدا بالملك المطلق فبسه اختلاف المتابع
وجواب الأكثر على عدم القبول ولا كوالقاضي اذني بسبب وشهدا بالملك المطلق لا تسمع
ولا تقبل لكن لا تطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالطلق المقيد بجمع كبران برهن على
ألمة وفي الذخيرة الفتوى على أنها لا تسمع ولا تقبل ويكون تناقضا (٣) في نوع في الدفع
من دعوى البرازية ويحيى منه في الثاني عشر من الدعوى من مجموعها هذا (م) اذني
الشراء منه اباهة والقبض لا تقبل فان قال بعد الشراء فاستوبه وأعاد البينة على
الهيئة والقبض تقبل في الثالث من شهادات تازة الفتاوى • ولو اذني ألمة ورثه من أبيه
وجايشه وشهدا به ألمة ولا عليه الفاني حبران من أبيهما جازت شهادتهما لانهم
شهدوا به بأقل مما ادعاه في الشهادة التي تناقضا الدعوى من شهادة الثانية اذني حذرين
دينا بسبب الكفاية وخسين بسبب الفقر من شهدوا أن له عليه ما تمولم وكروا للجب
تقبل في الحادي عشر من دعوى تسليم الفتاوى • اذني بسبب وشهدا بالملك المطلق ان
كانت الدعوى في الدين تسمع وان كانت في العين فلا والفرق معلوم من دعوى القاعدة •
(ط م) اذني على آخره بسبب وشهدا بالدين مطلقا تقبل وانما بخاري بأجمعهم أجاوابة

(ش) لا تقبل كاذب دعوى العين (ط) في نحو هذا اختلاف المناخي ولو ادعى المدعي قضاء دينه وهو أثبت فتشدها له أنه أعطى ربا للدين أقواله يقولون عن الدين فيه اختلاف المناخي قبية في الاختلاف بين الشهادة والدعوى وكذا في الحادي عشر من الفصولين • وإن ادعى رجل دينا على رجل ولم يبين السبب فتشهدت الشهود بالسبب جائزت شهادتهم وإن ادعى دينا بسبب فتشهدت الشهود بالملك المطلق قبل لا تقبل شهادتهم (١) كالواذي ملك بسبب فتشهد الشهود بالملك المطلق وانصحهم أنها تقبل ذكره في كفالة الأصل خاصيتان في أوائل باب الدعوى • (جو) شهدوا أم امرأته وحلها قبل لا تقبل ما لم يشهدوا على العقد وقبل أشار مجرد إلى أنها تقبل فانه قال لو كان المنهود عليه بازناني تزوجها أو قال هي امرأتى دري عنه لمصلحة سوى بين الآخرين فدل انهما ما واحدة قبل كذا (كفو) • وفي (ط) ادعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوبة أو ادعى أنها منكوبة وشهد أنه تزوجها قبل إذا النكاح سبب متعين لكون المرأة منكوبة فاستوى ذكره وتركه • (فش) ادعى نكاحا مطلقا بلا تاريخ وشهد أنه تزوجها في شهر كذا لا يقبل لا كذاب المذني شهوده وفي عسكه قبل في الفصل العشرين من الفصولين • شهدا بزوج الالب لا يقبل من اليه القبول تقبل إذا النكاح معاوضة فتكون الشهادة باليجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهد أحدهما أنه ابن بخواصه ابن زن راو وشهد الآخر ابن زن خود را بن داد (٢) تقبل وكذا لو شهد أحدهما أنه باعه منه وشهد الآخر أنه اشتراه منه وتكون الشهادة بالشرا شهادة بالبيع في آخر الحادي عشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من الفصايد • ادعى أن وليها تزوجها منه فأبكرت بغيرها بثا هذين شهد أحدهما أنها تزوجت نفسها منه والآخر أن وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى أنه تزوجت نفسها منه وشهد بذلك تقبل ولا يكون تناقضا لأن التزوج عما يتكرر فيمكنه التوفيق بأن يكون الأولى تزوجها ثم تزوجت نفسها منه في الرابع عشر من نكاح البرازية • وفي (فش) ادعاء النكاح مطلقا وشهد بسبب ثم شهدا بطلان تزوجها دتم • جاعل مطلق لانهما لم يشهدا بسبب حمل دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالمطلق بعده ولو شهدا بمطلق ثم بسبب تقبل شهادتهما بالانضمام أي بعض ما شهدا به أولا لا تقبل (٣) ولو ادعى ساجا فتشهدا بمطلق تقبل لأن عسكه لا دعوى المطلق دعوى أولوية الملك على حيل الإختال وشهادة التناج شهادة أولوية الملك على التيقن فقد شهدا بكثرة ادعاء متعرة وحده المسئلة تدل على أنه لو ادعى ساجا ثم حلفا تقبل لا لو ادعى مطلقا ثم ساجا • (ط) ادعى نكاحا وشهد بسبب تزده (فش) ولو ادعى مطلقا فتشهد أحدهما بمطلق والآخر بسبب قبل بخلاف عسكه ويحكم على حادث ولا يكون له الزوائد (ج) لا تقبل الشهادة في أوائل الحادي عشر من الفصولين • (ط) ادعى أنه له وقضه ذوالدين بغير حق وأرخ وشهدا بقبض مطلق لا تقبل لأن الشهادة بقبض مطلق بلا تاريخ تحصل على الحال والذي يدعى الفعل في الماضي والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كالأدعي قتله من شهر وشهدا بقتله في الحال وصككوا الوادي قضاها مطلقا وشهدا بقبض مؤرخ لا تقبل لما مر إلا إذا وقع وقال أردت بالمطلق قبضها

(١) التاخر إن القائل شمس الاسلام قال في أوائل الباب الثالث من شهادات النصاب لو ادعى الدين بسبب القرض وهم شهدوا بالدين مطلقا أفنى شمس الاسلام الاوزجندى أنه لا تقبل على قياس الملك عند

(ترجمة)

(٢) أن هذا المطلب هذا المرأة وشهدا بالستر أن هذه المرأة أعطت نفسها هذا

(٣) وفي البرازية في نوع في الشهادة على الشرا منه بالشراء بعد ما شهدا به بالملك المطلق تقبل عند

ذلك الوقت تقبل قبل تقبل فيه بلا فرق لأن المطلق أكثر وأقوى من المقيّد فشهد بأقل
عالماتهما ولو ادّعى أنه منهذنة وشهد أنه من مذعشرين لا تقبل وفي عكسه تقبل لأنها
شهد بأقل مما ادّعى ولو ادّعى أنها بتاريخ وشهد أنه بتاريخ أو عكس قبل تقبل وقبل لا
(ف) ادّعى قبضه بغيره وشهد أنه تقبل ويحمل القبض على القبض المطلق كما مر سواء
كان في الدعوى أو الشهادة فلا فرق الذي لا الشاهد أو عكسه تشهدانه لا اختلاف
الوقت في الفعل كما مر بخلاف البيع فإنه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه ادّعاء رما
من أيه ويرهن على ملائ موزنه فشهد أحدهما بطلاق والآخر بسبب يحكم لموزنه بثلث
بسبب ويحمل مطلق الشاهد الآخر على المقيد من المحل المزبور ولو ادّعى أنها منكوسة
ولم يقع التزوج وشهد أنه تزوجها أو ادّعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوسة تقبل إذ
النكاح سبب متعين لصيرورة المرأة زوجة فاستوى ذكره وتركه ولو ادّعى ملكا في الحال
وشهد أنه كان ملكه تقبل لأنها تثبت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم به عالم
يوجد المزيل من المحل المزبور فله عليه مخلصا (قنية) ادّعى على آخره سباعي موزنه
وشهد أنه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهد أنه مات وهو عليه وفيه لو شهد على
أقراره يدين فقال الشهود عليه أن تشهد أن هذا القدر على (أ) فقال لا أدري أو
عليك إلا أن أملك لا تقبل شهادته (ف) لو شهد أنه كان ملكه فكانت شهادته أنه ملكه
في الحال ولا يجوز القضي أن يقول امرؤ ذلك ويؤيد دعوت (ب) فعلى هذا لو ادّعى
دينا وشهد أنه كان له عليه كذا أو لا أو لا قدر وقتين بود (ب) فبني أن تقبل كما
في العين (ب) وفي (ط) ما يدل على قبولها فإنه قال لو اقترع بين عتد وجهين ثم شهد عدلان
عتد الشاهدين أنه قضى دينه فشهدا أقرا به شهدان أنه كان عليه ولا يشهدان أنه عليه
وفيه وكذا لو شهد أحدهما أنه ملكه والآخر أنه كان ملكه تقبل شهادتهما لا تفاهما أنه
في الحال معنى لما مر (د) وكذا الشهادة على النكاح والأقرار فإنه ذكر في (ف) ادّعت
فكاحه فشهد أحدهما أنها امرأته والآخر أنها كانت امرأته تقبل وكذا لو شهد أحدهما
أنه اقترأها امرأته والآخر أنه اقترأها كانت امرأته لأن الشهادة بأقراره بنكاح كان شهادة
بأقرار بنكاح حالي لا أنه ماتت بقي قال فعلى هذا لو ادّعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه
ولم يتعزضا الملك في الحال أو شهد أنه شرع من فلان ولم يتعزضا ملكه في الحال تقبل ولكن
ينفي القاضي أن يسأل شهود هل تعلمون أنه خرج من ملكه وكذا لو ادّعى أنه امرأتي
ومنكوسة وشهد أنه كان تزوجها ولم يتعزضا الحال تقبل من المحل المزبور (ف) لو ادّعى
دينا وشهدا باقرا بالملك تقبل وتكون إقامة البينة على أقرا كافاة البينة على السبب
(ش) اتقى (شيع) بأنه لا تقبل (ط) ادّعى ديناً وشهد أحدهما بالمال والآخر بأقراره
بالمال تقبل وكذا (عدة) أيضا (ح) تقبل عند أبي يوسف (ف) مثل هذه الشهادة لم تقبل في
العين لأنه حكم المطلق أنه استحق برزائه والملك بالأقرار بخلافه أقول الفرق بين العين
والدين أن الدين لا يتقبل الزاؤه فلا يلزم اختلاف المهود به بخلاف العين (ف) ادّعى
فرضاً فشهدا باقرا به بالمال تقبل وبلاسان السبب (س) ولو شهد أحدهما بالقرض والآخر

(ترجمة)

(١) عرفان اليوم أنه ملكه اه

(ترجمة)

(٢) هذا المقدار يكون له في ذمة هذا اه

(٣) اعلم أن عدم القبول يجوز به في النقل

السابق وأما قوله ينبغي فهو من كلام

المصنف في خصوصه فلا ينبغي به وأما قوله

إن القدر يدل على القبول فقد رده في فتح

القدير بأنه غلط ولا يدل على القبول

فكان المعتقد في المذهب عدم القبول

وكذا إذا ثبت به امرأه ولكن يحتاج إلى

الفرق بين الشهادة في العقد وبين الدين

فإن المصرح به في البيزانية وغيره بائنه

في العقد تقبل ابن خنيم في تعليقاته على

الفصولين اه

(٤) من أنها تثبت الملك في الماضي وما ثبت

في زمان يصححكم به مقامه عالم يوجد

للمزيل اه

(ترجمة)

(١) هذا متى ينسب للاعطاء

(ترجمة)

(٢) ينسب للاعطاء

(٣) لعل وجه النظر أن على هذا أثبت

الادنى وأدناها للودعية

(٤) ذكر المستوفى في المصنف في الفصل

الثلاثين من كتاب الدعوى وقال فيه كذا

ذكر في الجامع الصغير وذكر الجاوي

عن أصحابنا جميعاً أنه لا يفتى بالقرض

ودليل القول لم يذكره

(٥) وكذا في الخامس عشر من الاستروئية

(٦) وإن كان المشهود به من جنس الفعل

حقيقة وحكما كما في القسب والنجابة

واختلاف الشهادة في المكان والزمان

أو في الأثناء والأخبار لا تقبل شهادتهم

فأما في فصل في اختلاف الشاهدين

رحمهم الله

(٧) كذا في خزانة الأكل فلامن فتاوى

صاعد

(٨) وفي الثالث من شهادة التبعة إن شهادته

على معانة القرض جائزة عنده وعند

محمد بن شهاب على إقرار الراهن والواهب

والمصدق في جازت وعلى معانة القرض لا

بإقراره بالقرض قبيل (ق) أي دعي وهو عاقر شأه به هذا اللفظ كما هو إذا دعيست (١) لا يثبت القرض إذا قرض كما هو إذا دعيست (٢) فكذا الودعية إذا دعيست وقيل يثبت القرض لأن إذا دعيست أيضاً أقول فيه نظر (٣) ولو قال إذا دعيست بسبب القرض قبيل (٤) من الحمل المزبور (٥) ولوا دعي الاداء وشهد أحدهما أنه أداها والآخر أن الدائن أقر بشيء لا تقبل لأن أحدهما شهد بالفعل والآخر بالقول (٦) شهد بألف فقال أحدهما أنه أقره والآخر أنه أقره ثم قضاه فثبت القرض لا القضاء (٧) شهد بألف فقال أحدهما قضاه منه حجة فثبت القرض لا القضاء (٨) لأن يشهد معه آخر ويثبت لمن علم ذلك أن لا يشهد بألف حتى يقر المذني أنه قبض حجة فثبت (٩) الشهادتين بعدد قامة بالفضل كرهن ووصية وصدة يطعها لا اختلاف في زمان ومكان الاعتدال وفي البيع والإجارة والصلح والمخنع ولا يطعها لا اختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهد أحدهما بعدد والآخر بإقراره لا يثبت وكذا القرض ولو كان قامة يقبض ولو شهد أحدهما بإقراره اليوم بألف والآخر بإقراره أمس بألف قبيل (١٠) ولو اختلف الشاهدان في زمان ومكان وإنشاء وإقرار أن يشهد أحدهما على إنشاء والآخر على إقرار فإن كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني في قصره في فعله كنجابة وغيب أو في قول ملحق بالفعل ككساح لتضمنه فصلا وهو احتساب المشهود به يمنع قبول الشهادة وإن كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق وإقرار وإبراء وموثر وأرفق فصل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وإن كان القرض لا يتم إلا بفصل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المترض أن فرضك خصار كطلاق وموثر وبيع ولو شهد ابرهن فأختلفا في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معانة القرض قبيل وكذا إذا روي وصدة لأن القبض قد يكون غير مرة ولو شهد بإقرار وأحب أو تمتد في أرواهن القبض قبيل (١١) الاختلاف لا يخلو من وجوه ثلاثة أضافي زمان أو مكان أو إنشاء وإقرار وكل منها لا يخلو من أربعة أوجه أضافي الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو في عكسه أما الفعل كمنع فقبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع ووهن فلا يمنع قبوله مطلقاً وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه ككساح فمنع (١٢) من الحمل المزبور ولو شهد أحدهما أنه وقفها يوم الخميس وشهد الآخر أنه وقفها يوم الجمعة قبلات الشهادة فثبت هذا على قول أبي يوسف أما على قول محمد فلا تقبل الشهادة لأن الوقت وإن كان قولاً إلا أنه يتضمن فصل التسليم فإن التسليم عند محد شرط معه وكل قول يتضمن فصلاً ككساح واختلافه في الزمان أو المكان لا تقبل الشهادة في الثاني عشر من وقف الأخيرة وذكر في الجامع أنه إذا دعي ملكاً بشاهدين فشهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر أنه لا يملكه لا يملكه عليه أنه إذا دعي ملكاً على لا تقبل (١٣) ولو كان المشهود به قولاً لا يملك ككساح واختلاف المشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وإن اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه إلا بفعل القبض كالمدة والمصدق والراهن فإن شهدوا على معانة القرض واختلافوا في الأيام والبلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (١٤) والقياس أن لا تقبل

(١) فان صيغة انشاء التعذيب يازا في صيغة اخبارية قول القاضي فذنته بالزنا وشكته بالزنا وقتها يازا في صيغة انشاء تعذيبا فاصح
 اخبارية فلا تنفي الشهادة بان بخلاف البيع فان صيغة انشاء بيعت منه وكذلك صيغة اخبارية فانه شاهد على أحدهما ووافق الشهادة
 على الاسترقاق قبل بخلافه ما ترك في القهبل (٤٠٠) في فصل يجب ووافق الشهادة والبيع على (٢) وفي الحادي عشر من القصول

وهو قول زفر بن محمد وان شهدوا على اقرار الرهن والواهب والمسئق بالقبض جائز
 الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فشهدا على أحدهما على معانة القبض والاسترقاق
 اقرار الرهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا الجزع النصب فان اختلف
 ثم ود الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا تقبل كالأمر اختلف فهو البيع في جنس الثمن
 أو في مقداره فاضيفان في الشهادة التي تختلف الهوى من الشهادات • برهن المالك
 فشهدا أحدهما أن قيمة العصب كذا وشهد الآخر على اقرار العاصبه لا تقبل برزانية قبيل
 التمس من النصب • (١) شهد بضرب يسوع والآخر اقراره به لا تقبل لا قول فلاز قال اذا
 كانت صيغة الانشاء متطابقة صيغة الاخبار كقذف شهده وأقراره (١) ولو شهد بضرب
 غضب وأقراره برزانه فعل في الحادي عشر من القصول • (٢) قام شاهدان على
 الصلح فأبهما القاضي الى بيان التاريخ فقال أحدهما أفنى منه صبغة أشهر وأقل
 أو أكثر وقال الآخر أفنى منه صبغة أشهر وأقل لا تقبل لما اختلفا في الاختلاف
 الفاسق وان كانا لا يصحان الى بيان التاريخ (٢) قنية في اختلاف الشاهدين من
 الشهادات وكذا في دعوى ببيعة الله وقتها منه • وفي المتن شهدا على اقرار رجل يمال
 الاثمهما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لأن على الشاهد حفظ عين
 الشهادة لا يحلها وزمانها • وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات يازو فابطلها بالتمه (٣)
 ولو على الاقرار بالبيع والاغماو اختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهما القاضي عن
 الزمان أو المكان فقالا لا نعلم تقبل لانهما لم يكفاه • قال أحدهما أتوفي المسبوق وقال الآخر
 في السوق أو قال أحدهما أتوغدوه والآخر عشيبة تقبل برزانية في نوع في اختلافهما في
 الرابع من الشهادة • ولو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد على واحد واختلفا
 فقال أحدهما كآجها في مكان كذا وقال الآخر كآجها في مكان كذا أو قال أحدهما كان
 ذلك بالهذاة وقال الآخر كان ذلك بالهش • قال الشاهد جازمه لانهما اختلفا في مكانه
 لانهما لو كانا معناه جاز ولا يصبر هذا لا اختلاف مانعا في الخامس من شهادة لولو الجلية
 ملصقا • ولو ادعى ذرا فريد رجل أنه له جمل • يشاهد في شهدا أحدهما أنه ردها
 عن آية وشهد الآخر أنه ردها عن آية • قال الشاهد باطله لانه لا وجه فترقب بين الشاهدين
 وكذا لو شهدا أحدهما أنه اشترا حارس فلان وهو يملكها وشهد الآخر أن لا اشتراها
 منه وهو قبضا (٤) فاضيان في اذول من الشبهة التي يكذب الذي شاهد • وبيان
 شهدا (رجل على رجل) بأن شهدا عن جارية تباعها منه فقال البايع أنه قد أشهدا عليه
 والذي عليه عن المتاع أجرت شهادهما وتأويل المسئلة أنه شهدا على اقرار الذي عليه
 بجن الجارية فان المسئلة مسطورية في الكتب أن من ادعى على آخر أنه ودعهم عن بيع
 والشهود شهدا على الاتمس ضمان جارية غضبا وقد هلك لا تقبل هذه الشهادة وتوثقه في
 الاقرار تقبل وكذا في الكفالة لو شهدا أنه أتراه كمل بأن شهدا عن فلان فقال الطالب
 انه قد أتراه فذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان أن يأخذ المال لانهما متفقان في
 المتبوع فلا يضرهما الاختلاف في السبب ولو قال الطالب انه لم يقر بهما وانما أتراه كمل

بجلاء (ص) سكنت شاهد البيع عن بيان
 الوقت والمكان فساها القاضي فقالا
 لا نعلم ذلك تقبل شهدا لانهما لم يكفاه
 حفظ ذلك •
 (٣) في الحادي والعشرين من المحيط
 البرهان قال أبو يوسف ما له أبو حنيفة
 قيس لمكس استحسن فاعل في الشهادة
 بالتمه لكثرة الشهادات يازو •
 (٤) ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في
 سبب المالك فذا اتفقا على المالك فهو جبان
 يرضى به المالك كما قال فلان على ألف
 من عرض فقال القزلة لا يلزم عن مبيع
 يقضى به بالالف واختلف السبب لا يضر
 وكذا لو شهدا أنه أتراه كمل للذي بالف
 ودعهم عن فلان فقال الطالب • أو فذلك
 لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان
 للذي أن يأخذ المال وكذا لو شهدا
 بأن شهدا عن جارية فقال البايع
 انه قد أشهدا على هذا الشاهد فواذ في
 في عليه • فسد دعهم عن ثمن متاع آخر
 أو شهدا الشهود على الاقرار بأن من ضمان
 جارية غضبا منه • وقد هلك لا تقبل
 هذه الشهادة بخلاف الاقرار لأن السبب
 (٧) انما لا يبرأ إذا كان حكم السببين
 واحدا كما في الاقرار فان الف واجب
 بالعرض والنصب واحدا وانما حكم
 السببين مختلف لان الموروث من الاب
 يتفق سقوطا غير ما يتفق الموروث من
 الاثمه من قصاص دين الاب وتتقد وصاءه
 وغير ذلك فلا تقبل كذا في فاضيان في
 الفصل المزبور عقب هذه المسئلة •
 (٧) جواب لا يقال •

من فلان آخر فالشهادة باطل لأنه أكذب شاهد. خلاصة في الثالث من الشهادة وكذا في البرازية ملخصاً * رجلان شهدا بأنهم درهم لرجل على آخر وشهدا أنه قضى خمسمائة منه وقال المذنب على علمه ألف وما قضى لي شيء وشهودي صادقة في الشهادة على الالف وهو ما في القضاء فقبل شهادتهما ولو قال شهودي بالالف وفي القضاء باطل وزور لا قبل وكذا لو شهدا لرجل على آخر بأنهم درهم وشهدا أن المذنب عليه على المذنب مائة دينار من المحل المزبور وكذا في الخليفة في الأول من الشهادة التي يكذب المذنب شاهد. ولو شهدا بأية غيب منه هذين التوبين فقال المشهود له أنا أحدهما لم ينصب بطلت الشهادة ولو شهدا أن له على فلان ألفاً وقضاء منه الخمسمائة وكذبهما المذنب في القضاء فالشهادة جائزة (١) في العشر من دعوى التاثيرانية (ص) ادعى كفاية فشهدا بأقرارهما وشهدا أحدهما بالالف والاخر بأقرارهما فقبل (نح) ولو شهدا أحدهما بكفاية والاخر بمائة فقبل في الكفاية لأنها أقل وهذا انظران بطلان كفاية واحد في المادى عشر من الحولين * (نق) ادعت أرماداً وشهدا أحدهما أنها غلبت لزوجها في دعوى البها عرضاً عن الفت بيمان (٢) وشهدا الآخر أنها غلبت لأن زوجها أقترانه ملكها فقبل لأن كل بائع مائة ملك لشترية فكانت ما شهدا أنه أقترانه ملكها وقبل تزولاه لما شهدا أحدهما أنه دفعه عرضاً شهدا بالالف وشهدا بالالف فاختلف المشهود به وأما لو شهدا أحدهما أن زوجها دفعه عرضاً والآخر قراره أنه دفعه عرضاً فنقل لا فاقهما كالو شهدا أحدهما بالبيع والآخر بأقراره من المحل المزبور ملخصاً * ولو شهدا أحدهما أنه اعتقها وتزوجها وشهدا الآخر بأقراره بذلك ثبت العتق دون التزويج لأن العتق يثبت بالأقرار دون التزويج عناية في فصل فيما يجوز له ادعاه * وإرتفاقاً في الزمان والمكان واختلاف في الاجل وكلف الدعوى في الكفاية بالمال فقال أحدهما ككفله إلى شهر وقال الآخر كمل به إلى شهرين فان كان المذنب يذبح أقرب الاجلين فالقاضي يقبل شهادتهما وان كان يذبح أبعد الاجلين لا يقبل شهادتهما (٣) وفي الذخيرة وكلف لزوجها أحدهما أنه حال وتزوجها الآخر أنه إلى أجل فقبل الشهادة إذا كان المذنب يذبح الحال وان كان يذبح الاجل لا تقبل الشهادة (م) وان كانت الدعوى في الكفاية بالنفس فشهدا أحد الشافعين بأجل شهر والاخر بأجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه هذه المسئلة على التفصيل أيضاً ان كان المذنب يذبح أقرب الاجلين قبلت الشهادة وان كان يذبح أبعد الاجلين لا قبلت وذكر شيخ الاثمة الرضوي في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة مقبولة في الخمس عشر من كفاية التاثيرانية * وان اختلف الشاهدان في المال فشهدا أحدهما أنه ككفل بدارهم وشهدا الآخر بدارتهم لم يجب عليهم ادعاهما شيء من ذلك إذ في الطلبية حكم الصنفين أو اذى الصنفين جميعاً وان اختلفا في المال أنه ألف درهم أو اثمناً اختلفا فقال أحدهما قرض وقال الآخر عن متاع واذا المذنب أنه من عن مبيع لا يتقاضى بشيء هذا إذا ادعى المذنب أحد الصنفين فان ادعى الصنفين جميعاً قبلت شهادتهما وقضى به بأنهم درهم من المحل المزبور وفي الاضية تشهد شاهدان لرجل على

(١) وفي الجلس السادس من الفصل السابع عشر من دعوى الخلاصة أن تكذيب المشهود له الشهود وتقسيمه اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وبعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الجامع وحكي عن القاضي أبي علي النسفي أن تفسيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء وكذا في البرازية قبل انظام عشر من الدعوى ع

(ترجمة)

(٢) هو ما يرسل إلى الزوجة من جهة الزوج قبل الدخول وبطلان التزويج آخرى ويسمى بحرف مصر بالفتان اه
(٣) وأما إذا اختلفا في الزمان والمكان سواء كانت الكفاية بمال أو نفس فقبل ذكره في التاثيرانية قبل هذه المسئلة ع

(١) يعني بردي بكوني حجة على من لا يقبل من دعوى زكوة كراهية على طرفة نفاي كراهية داهه وليك كراهه بردي بطله حاج نفاي كراهية
برايحه كبريد كراهية ودعوى تحكم كراهية لان الجنس واحد ولا تنقض على الاقل كذا في دعوى القاعد جعل الغالب في حصة او لا حصة
اذ في رجل على آخر ما درهم على في ضمان درهم طرفة نفاي وشهد طرفة نفاي وشهد آخر على
أشهاد درهم طرفة نفاي كراهية لان الجنس اثنان وعلى هذا المألة والمألفين والمعلقة
والملتصون والمعلقة والثلاث كذا في الهبة في كراهية لان اختلاف في الشهادتين الشهادة وعلى البرزخية والواحدة اثنان وشهد أحدهما
بألف والآخر بألفين فتقبل على ألفا جملتها في الكسب وذكر في البصر أنه هو ج (٢) والمصنف يقتضي المغايرة فاختص
على أقل المألفين جازان بقضي بشهادتهما (٤٠٤) بالأقل كذا في الثاني عشر من المبحث ج (١) وان شهد أحدهما بألف والآخر

بألفين لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي
حيفة على حال حال وأما على قوله
ان كان المدي يدعي أقل المألفين فكذا
وان كان المدي يدعي أكثر المألفين
فإن شهد أحدهما على الأقل هذا الم
يدعي مقدرا فان كان ذلك فدعوى العقد
فهي مجاز مسائل البيع والأجرة والكفاية
والرهن والعقود على مال وانطلق والمصنف
عن دم العبد والنكاح أطلق البيع اذا
شهد أحدهما أنه اشترى عبدا فلان بألف
درهم وشهد الآخر أنه اشتراه بألف
وحصمنا فمقتضى قبول هذه الشهادة سواء كان
الذي يصدى الشراء بألف أو بألف
وحصمنا فهو سواء وجد الدعوى من البايع
أو من المشتري والأجرة قبل استيفاء
المخصة ومعنى المخصة بمنزلة البيع قبل
التسليم فان كان ذلك بعد معني المخصة
واستيفاء المخصة فهو دعوى الدين
والكلام فيه قسم معني والكفاية بمنزلة البيع
ان كان الدعوى من العبد وان كان من
المولى لا تقبل على الرهن ان كان الدعوى
من الرهن ان لم تقبل وان كانت من الرهن
فهي بمنزلة دعوى الدين فتقبل البينة في حق
تبرون المدين ويشترى الحسن بألفين
ويصدى الدين وقد المصنف على حال وانطلق
ان كان الدعوى من العبد والمألفين
دعوى العقد وان كان من المولى والزواج

رجل بألف درهم قال أحدهما بغير وقال الآخر سود وليس فضل على السود أو سودا
يكره حصة فقال أحدهما جدي وقال الآخر دوي أو شهد أحدهما بألف والآخر بألف
وحصمنا أو القسوعيد أو القسوعيد ان الذي المدي اقتضاهما حتى بألفا وما وان اذ
ألفهما بطلت الشهادة الا اذا وقع فقال كلني عليه ألق وحصمنا كانهما لكن إبراهيم
حصة أو أقيمت حصة أو ولو شهد اهل ما شهدوا امانة في يدايهم
وشهد الآخر أنها جارية وتولى يسابوري فضل على الضاري على هذا ان الذي المدي
اليسابوري يقتضي بالضاري وان الذي الضاري لا يقبل أصلا (١) ولو اشتق المألفين بأن
شهد أحدهما على كراهية والآخر على كراهية لا تقبل أصلا ولو شهد أحدهما على مائة
والآخر على مائتين ان كان المدي يدعي أقل المألفين لا تقبل بالانفاق ولو اذ في أمثل
المألفين عند أي حصة لا تقبل أيضا وعند ما تقبل وعلى هذا الخلاف ولو شهد أحدهما
على المعلقة والآخر على الملقطين (٢) أو شهد أحدهما على المعلقة والآخر على حصة
عشر عند أي حصة لا تقبل كافي الألف والاثنين وعند ما تقبل على العشرة وفي
الضاري لقاضي الإمام لأن حصة عشر كل واحد تدرك بغير عرف الصف وهي غير
العشرة فلم يتقضى على شيء لا تقبل بخلاف ما لو اذ في ألقا وحصمنا فشهد أحدهما بألف
والآخر بألف وحصمنا فانه يقتضي بالأقل لأن المألف وحصمنا كراهية يعرف المصنف (٣)
وكان الألف مذكورا في شهادتهما فمقتضى بما اتفق عليه ولو شهد أحدهما على عشرين
والآخر على حصة وعشرين فتقبل على العشرين بالأجماع هذا اذا في المدي حصة
وعشرين اما اذا في عشرين لا تقبل بالأجماع فلو وقع في حصة المستحق وفي الألف
والاثنين فقال كلني عليه ألقا لكن إبراهيم ان الاقل قبل (٤) في قول الرازي عن
شهادة خلاصة وكذا في البرزخية • وأما اذا كان المشهودا كراهية اذ في نحو
ما اذ في ألقا فشهد بألف وحصمنا أو شهد بألف درهم لا تقبل بشهادتهما بغير وثيق
لانه كذب الشهود بالزيادة فان وقع فقال كلني عليه ألقا وحصمنا الا ان إبراهيم عن
حصة أو ألقا استوفى منه حصة أو لم يسلم به الشهود فتقبل شهادتهما بخلافه لا يوافق
بين الدعوى والشهادة بأمر محقق وكذلك في الألف والاثنين ولا يحتاج الى اثبات التوثيق
بالبينة (٥) لأن التي لا يحتاج الى اثبات بالبينة اذا كان شأنا لا يبره ولا ينفرد باليمين
كألقا في المألف بالبراءة فشهد الشهود ما عليه فان نعمة يحتاج الى اثبات بالبينة اما البراءة

فهو دعوى الدين والمصنف عن دم العبد بمنزلة المطلق وقد النكاح من المشايخ من ذكروا الجامع الصغير إنما شهد أحد
الشخصين بالنكاح بألف والآخر بألف وحصمنا فتقبل قول أبي حنيفة يقتضي بالدعوى في قول أبي يوسف ومحمد لا يقتضي وهكذا ذكر
شمس الانعام الشريفي في شرح الجامع الصغير ومن المشايخ من قال على قوله لا تقبل هذه الشهادة فتقبل قول أبي حنيفة الجواب عنه
على التسبيل ان كل واحد من الزوج لا يقبل وان كان الدعوى من قبل المرأة فتقبل هكذا كره شمس الانعام الشريفي في شرح الموطأ كراهية
في شرح الجامع الصغير لقاضيان لمصنف ج (٥) وقال بعضهم فنسقط الشهادة على التوثيق والصحيح هو الاول وكذا في الغائبة
في الدعوى تخالف الشهادة ج

يستوي وسد مطلقاً لا استيفاء يضع اقراءه ولا يحتاج الى اثباته بالبيعة لكن لا بد من دعوى
 التوفيق وهنا استعفاً والقياس ان التوفيق اذا كان ممكناً يحصل عليه وان لم يدع التوفيق
 تصح الشهادة وصية لكلامه فاحشيان في الاول من باب الشهادة ان يكذب المذنب
 شاهد من الشهادة ادعى التماساً فشهد أسد على اقراءه بالقب قرض والامر
 بالقب ودية تقبيل وان ادعى أسد الشيشين لا لانه أكذب شاهد ولو شهد عليه
 بالقب قرض والامر ودية لا تقبيل بخلاف الاقراء وقد ذكرنا من قبل هذا اذا لم يدع
 بجهاد الا اذا ادعاه عقداً كالبيع وشهد أسد ما أنه اشترى عبدان بالقب والامر ان
 اشترى ما بالقب ومائة لا تقبل حينئذ سواء كان المذنب يدعي الاقل أو الاكثر والمذنب هو البائع
 أو المشتري والاجارة فيما قول المدة كالبيع وبعد المضي ان ادعى المشتري فكنكف وان
 ادعى الاجير فهو دعوى الدين في الحقيقة وقد علم والسكاية كالبيع ان الدعوى من العبد
 وان ادعى المولى لا تقبل لان السكاية غير لازمة في حق العبد وفي الرهن ان من الرهن
 لا تقبل لعدم الزوم في حق المرتين وان من المرتين فهو دعوى الدين وبثبت الرهن ما بالقب
 شعثا وبثبت الدين وفي الصق على مال والخلع من من العبد والمرأة فهو دعوى العقد وان من
 المولى والزوج فهو دعوى المال لوقوع الصق والطلاق باقرا والمالكين بقى دعوى المال
 والصقل عن دم كلطلع وفي التسكاح ان دعاه الزوج فهو دعوى العقد اجماعاً وان ادعت
 فهو دعوى الدين جنده والعقد عندهما برزاية في الرابع من الشهادة وكذا في الخلاصة
 ادعى رجل على رجل الف وسبعمائة فشهدا بالقب والامر فثبتت من غير توفيق وكذا
 لو ادعى ألفا وشهدوا بمضمانته ولو ادعى ألفا وشهدوا بالقب وسبعمائة أو الفين لا تقبل
 من غير توفيق بخلاف الفتاوى في اختلاف الدعوى والشهادة ادعى الودية وشهدا أن
 المودع اقترأ باليد اع تقبل كافي الفصب وكذا العارية ولو شهدا باليد اع وآخرا أنه اقترأ باليد اع
 فقبل قياس القرص فيقبض أن تقبل وعلى قياس الفصب ينبغي أن لا تقبل في المادى عشر
 من الفجرين وإذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاير المسعى في العقد والمسعى هو
 الجزاير والمستأجر فشهد أسد ما يشمل ما ادعاه المسعى والامر ما قبل أو أكثر
 لا تقبل الشهادة في الاصح محيط المسعى في الشهادة في الاجارة ولو اختلفا في
 البلاغ فشهد أسد ما على تطليقتين والامر على الثلاث أو شهد أسد ما على تطليقتين
 والامر على طليقة لا تقبل في قول أي حنيفة وقال صاحبهم وابن أبي ليلى جازت شهادتهما
 على الاقل ولو شهد أسد ما على طليقة والامر على طليقة ونصاً أو شهد أسد ما على
 طليقة والامر على طليقة وطليقة جازت شهادتهما على الاقل عندنا الحكم ولو شهد
 أسد ما أنه قال لها أنت خبيثة وشهدا الأمر أنه قال لها أنت بريئة لا تقبل عندنا الحكم لانها
 اختلاف في لغة الايقاع وان كان معنى الخبيثةين واحداً وكذا لو شهد أسد ما أنه قال
 اني دخلت ما له او قد دخلت وشهدا الأمر أنه قال اني دخلت فلا نأول قد كانت لا تقبل عند
 الحكم وكذا لو شهد أسد ما أنه قال اني دخلت وشهدا الأمر أنه قال اني دخلت على سرام
 ونوى الثلاث لا تقبل عندنا الحكم فاحشيان في الاول من باب الشهادة ان يكذب المذنب

شاهد من الشهادة • لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها فاشفاهة
 بالطلاق في قول أبي حنيفة وعندهما جازت شهادتهما على الأقل من أهل المذاهب ومن
 اشترى شيئا وأدى به عينا فأم شاهدان فشهد أحدهما أنه باعه به هذا البيت وشهد
 الآخر على إقراره بالبيع بالبيع لا تقبل شهادتهما من أهل المذاهب وكذا في آخر أخبار
 العصب من الثانية وكذا في الحادي عشر من الفصول • شهد أحدهما بالطلاق الرجعي
 والآخر بالباطن تقبل على الرجعي لثبوت اتفاقهما على أصل الطلاق وتفرّد أحدهما بإدعاء صفة
 وهي اليقونة فثبت ما اتفقا عليه وبطل ما تفرّد به أحدهما بحسب السرخص في اختلاف
 الشهادات وكذا في الشهادة في الطلاق • فلو شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج
 قبلت لاختلاف معناهما وكذا الهبة والعتبة ونحوهما • درر غرر في الاختلاف في الشهادة
 • اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا يمتنع التطابق لفظا ومعنى إلا في مسائل
 الأولى في الوقت يقضى بأقلهما كما في شهادتين فتح القدر معزى إلى النقصان الثانية في المهر
 إذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كما في البرازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والآخر
 بالعتبة تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج تقبل وهما في شرح
 الرطبى الخامسة شهد أحدهما أنه عليه ألفا والآخر أنه أقر بأن تقبل كافي للعمدة
 السادسة شهد أحدهما أنه اعتقه بالعمية والآخر بالفا رسة تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح القول فيهما (١) وهي السابعة وأجمعوا على أنها لا تقبل في القذف كما في
 العيرفة أشياء في القضاء والشهادة وليس الاختلاف بين الشاهدين بخبرة الاختلاف
 بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين في أن تكون كل واحدة منهما مطابقة
 للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى أما المطابقة بين الدعوى والشهادة فيلزم
 أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة بلفظ حتى لو أدى العصب وشهد أحدهما على العصب
 والآخر على الإقرار بالعصب لا تقبل ولو شهدا على الإقرار بالعصب تقبل في الثاني عشر
 من العمادة • وذكر الأوزجندى أدعت أن مهرها ألف عطرية وشهد ما ياف عدلية
 تقبل ويقضى بالعدلية الذي عليه أنه قبض منه مائة منها عطرية وبعضها عدلية
 وشهد ما ياف عطرية قال الأمام الأوزجندى أن شهدا بالقبض لا تقبل وإن على
 الإقرار بالقبض تقبل ويخفى أن لا تقبل الدعوى لجهالة لانه لم يذكر كل منهما بزيادة
 في زيادة الشاهد وتنقسم من الشهادة (٢) أي مهر أخته حين دناها يساوية
 وشهد شهود بخيرين محمودية تقبل لأنهم شهدوا بالمال وكذا عن السائي وعلى العكس
 لا تقبل (٣) فلم يكن أي النيسابورية وشهد بالعمودية لا تقبل قال اسنادا قال أنه
 اعتقد أن العمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (٤) فلم يكن أي
 المديون لا يصل إلى الدائن متوقفا وشهدوا بالامساك المطلقة أو جعله لا تقبل قسنة
 في الاختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى • (٥) أي المديون لا يصل إلى المدين وشهدوا به
 بالإبراء تقبل لا احتمال حصول الإبراء بالاستيفاء ولو أدى المديون الإبراء وشهدوا أن
 الذي صالح الذي عليه بمال معلوم تقبل شهادتهما • إن كان الصلح بين من حصل

(١) وفي باب اختلاف الشهادة من المحط
 للسرخص أنها تقبل في الطلاق وكذا
 في البرازية في نوع في اختلافهما
 وفي الحادي والعشرين من شهادات
 الثناونانية قال القاضي ببيع المدين
 الأصح أنهما (٧) سواء في النيزول ع
 (٧) أي الطلاق والمطابق

البراءة عن البعض بالاستغناء وعن البعض بالاسقاط من المحل المزبور • ولو ادعى البراءة
فشهد أحدهما بالنية والاخر بالصدقة لا تقبل لأن النية والصدقة مختلفتان لفظاً ومعنى
ولو ادعى الابراء والتعطيل فشهدا على الاقرار بالاستغناء يسأل النعم من البراءة والتعطيل
أن كانت بالاستغناء وبغيره فان قال بالاستغناء تقبل وبغيره لا تقبل وكذلك ان سكت لا تقبل
بمحيط السمرشعي في اختلاف الشهادتين ملخصاً • (ج) ادعى عليه ودية عشرة دنانير فشهد
أحدهما أن المدعى أعطاه عشرة دنانير وأما غيره فدعى أنه أعطاه عشرة دنانير ولم يقل أمانة
لا يقبل (ص) ادعى المدعيون ابقاء القرض ما تقي درهم فشهد أحدهما أنه قضاه الدين
وقبضه وشهد الاخر أنه أعطاه ما تقي درهم لا يقبل (ط) ادعى المدعيون
الادب والاشهاد بالايصال والاخر على اقرار بدين بالايصال لا تقبل
(ض) وأما أنه لو شهد أحدهما على معانة الفعل وشهد الاخر على اقرار بذلك الفعل
لا تقبل لانتهب اشهاد اياهم من مختلفين (ع) ادعى عليه الفاضل أحدهما أنه دفع له هذا
المدعى عليه ألفاً وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بما لا يجمع لأن هذا قول وفعل وذكروا
أنه لا يجمع بين القول والفعل بخلاف ما إذا شهد أحدهما بأنه للمدعى على المدعى عليه
وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بألف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل
قدية في اختلاف الشاهدين • (س) ولو ادعى فساد بنيه وشهد أنه أمهم باسقاطه
تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والاخر باقراره بالاستغناء في كافى النصب كذا (ح)
في الحادي عشر من القصولين • (ق) واختلافهما في أمر زائد الا بانهما على ما ليس
مدعى لا يطل الحجة كالو اختلاف في ثياب السارق فقال أحدهما سرق وعليه ثوب أحمر
وقال الاخر أبيض فانه يقطع وكما لو اختلفا في مكان الزمان البيت فقال في هذه الزاوية
وقال الاخر في تلك فانه يحد فتح القدير في الشهادة ملخصاً • اختلافهما في الحلية يتبع
قبول الشهادة اذ لم يكن التوفيق قال أسانيدنا لم يذكر تغير مكان التوفيق وذكر تغير
القامة الملواني في مسئلة أنه سرق بقره واختلفا في ثوبها قال أبو حنيفة تقبل شهادتهما
وقال لا تقبل عن أبي حنيفة أن هذا الخلاف فيما إذا اختلفا في صفتين متضادتين
كسك البواد والبياض وأما في المتقاربتين بأن شهد أحدهما على الصفرة والاخر
على البصرة فانه تقبل لأن الصفرة المنسوبة تضرب إلى الحمرة والحمرة أرق تضرب إلى
الصفرة وكثير من النوات لا يميز بينهما وكذلك إذا شهد أحدهما أنها غير اموالا والاخر أنها
يضاهي تقبل بخلاف (١) (س) من الكرخي غير هذا فقال هذا في لونين يتشابهان
كسك البواد والحمرة والصفرة فأما إذا لم يتشابها كالسواد والبياض فلا تقبل عندهم
جميعاً فتنة في اختلاف الشاهدين وفي فتاوى الشافعي في الشهادة على استلزام الدابة
لا يشترط ذكر اللون وبشرط ذكر اللون والذكورة وعدد الذكور والاثاث وذكر القيمة
عند الهلاك والاستهلاك ولو سأل القاضي عن اللون فذكر وأن شهد وعند الدعوى
وذكر اللون والاخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج إليه لا يضره أسهل في الجامع غير اشتقاق
في لون الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لا عند الامامين لانه كالسكوت عن ذكر اللون

(١) وفي النباه من عشر من الاسفونية
عن المحيط اذا شهدا على رجل بسرقة
بقره واختلفا في ثوبها تقبل عند أبي حنيفة
وعندهما لا تقبل وأجمعوا أن هذا
الاختلاف في النصب يتبع قبول الشهادة
وكذا لو اختلفا في الذكورة والانوثة
لا تقبل وفي الحادي عشر من القصولين
القاضي لـ سؤال الشهود وقيل الدعوى
عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى
شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل
عما لا يكلف الشاهد بياناً فاستوى ذكره
وتركه وخرج منه مسائل كثيرة وكذا
في الرابع عشر منه

ولو اختلفا في الذكور وتوا لا توفد لا تقبل بالاجماع وفي القصب لو اختلفا في لون الدية فخرج
 اجماعا في الحقس الثاني من شهادة البرازية (ب) اذ في قتلا وشهدا أحدهما والاخر
 أنه أقر به ترقاذا لا اقرار بتسكّر لا اقرار بالقتل في الحادي عشر من الفصولين • وجعل
 اذ في رجل أنه قتل أباه خطأ ويأباهدين فتشهد أحدهما أن المذني عليه قتله شاعا
 وشهد الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بالقتل والاخر
 على الاقرار بالقتل فلا تقبل كالمشهد أحدهما بالقصب والاخر على اقرار القاصب
 بالقصب وكذا لو اختلف شاهدان في مكان القتل أو في زمانه وكذا لو اختلفا في الاثر
 فتشهد أحدهما أنه قتله باعتر وشهد الاخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله
 بالعصا وقال الاخر أنه قتله ولا يحفظ بماذا قتله وان قال لا جعاقته ولا يدري بماذا قتله
 في القياس لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله
 لانهما انقضا على القتل والقتل غالبا يكون باليد القتل وانما لم يذكر الا في اسقاطها
 للقصاص قاضيان من الشهادة في الجنائين الجنائيات • واذا شهد برجلان أن زوج
 فلانة قتل أو مات وشهد آخر أنهما في مكان شهادة الموت والقتل أو في قاضيان في الشاهد
 بشهد بعد ما أخبر زوال الحق وصكذ في منية المذني في الشهادة بالسب والموت لمناه
 وفي فتاوى القاضى اذ في اقامتهم أحدهما بالقص عليه والاخر اقرار به عليه
 تقبل في قول الامام الثاني وفي المحيط ان اختلفا الشاهدين في الدين لا يمنع القبول
 واختلفا في ماله في السب أو في المنهوبة لو عينا نعمت القبول برأية في الرابع من الشهادة
 قال عني دعوى كرد ودرست يدكري باذن برديكري • وبسب كقت بالله وكراهان برقرار
 مدعى عليه بران مدعى ويردعى كواهي • ههذه مسوعة وود لكن بالذمة مدعى بكراهان
 تصديق كند كويدهين اقرار كرده است (١) من دعوى القاعدية وقامه فيه •
 ولو اذ في على آخر ماله قفيز حنطة بسب السلم مستعصما شراطة وشهد الشهود أن المذني
 عليه أقر أنه قتله عليه ما يقفون حنطة لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا في الشهادة أنه أقر
 بسب السلم وبين السلم ودين آخر فتفاوت هو الاصح كذا في الخلاصة (٢) من قبض
 السكر في قبض نوع في اختلاف الشاهدين • قال محدثي دعوى كرد بسببي معلوم كواهان
 بر ملك مطلق كواهي داد قاضى تشديد بازمين كواهي بر ملك بدان بسبب كواهي • ههذه (٣)
 لا تقبل من دعوى القاعدية • نية محدودة دعوى كرد بسبب درست وكواهي برهمه في
 محدودة كواهي داد ندما • بسبب قاضى نشود واكر باز رتيه كواهي • ههذه جان سبب
 لا تقبل واكر كرت اقول بر رتيه كواهي داد ولكن سبب كفت قاضى نشود واكر باز رتيه
 كواهي • ههذه سبب نشود هم لانهم ماردت لثمة مرة (٤) فلا تقبل أبدا • من قبل
 المزبور وجل اذ في دارا وأجارية في يد رجل أنها وبها شاهدان شهدا أحدهما أنها له
 وشهد الاخر أنها كانت له • وشهدوا جميعا أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف
 بخواجه زاده تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الاخر أنها كانت ملكه
 تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الاخر أنها في يده • وشهدوا جميعا

(ترجمة)
 (١) اذ في عينا في يد صغير أو بد تعالى غيره
 وبين سببا أو بين وشهد الشهود على اقرار
 المذني عليه بذلك المذني للمدعى تسمع
 ولكن يلزم المذني تصديق الشهود فيقول
 أقر كذا •
 (٢) قبيل الرابع من الخلاصة وكذا
 في الثالث من البرازية •
 (ترجمة)
 (٣) اذ في محدودة بسبب معلوم والشهود
 يؤدون الشهادة على الملك المطلق ولم يسمع
 القاضى ثم شهدت هذه الشهود على الملك
 بذلك السبب لا تقبل •
 (ترجمة)
 (٤) اذ في نصف محدودة بسبب صحيح
 وشهد الشهود على كل المحدودة بذلك
 السبب لا يسمع القاضى ثم ان شهدوا على
 النصف بذلك السبب لا يقبل وان شهدوا
 على النصف أولا ولكن لم يقولوا سببا
 لا يسمع القاضى ثم ان شهدوا على النصف
 بذلك السبب لا يسمع أيضا •

أنها كانت في يد المذبحي لا تقبل شهادتهم في قول أي حنفية ومحمد بن علي في قول أبي يوسف
وسوى بن حذاف بن مالح وشهدوا أنها كانت له ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها
ذكر الشيخ الإمام المعروف بجنار هرازي في شرح القصب الصحيح أنها لا تقبل ولو شهد
الشهود أن المذبحي عليه غصها من المذبحي تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه فاضنان
في فضل الدور والاراضي وكذا في دعوى المتقول • ولو ادعى المذبحي أنها كانت له وشهد
الشهود أنها له ذكر الشيخ الإمام المعروف بجنار هرازي أنها لا تقبل ولو شهد الشهود أنها
كانت في يد المذبحي أمس أو قال منذ شهر أو سنة لا يقضي بهذه الشهادة (١) وعن أبي يوسف
أنها تقضي ويؤمر بالقسب إلى المذبحي في قولهم ولو شهدوا على إقرار المذبحي عليه أنها كانت
في يد المذبحي أمرهم بالاعادة إلى المذبحي في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المذبحي
وأن المذبحي عليه هذا أخذها منه أو غصها منه أو انتزعها من يده أو ابن الصبد من يد المذبحي
فأخذ المذبحي عليه أو أوصله المذبحي في حاجته فأخذها المذبحي عليه أو أودعه عنده المذبحي
عليه أو أعاده لا تقبل وإن لم يشهدوا على ملك المذبحي فاضنان في فضل دعوى المتقول
• ادعى أنه ملكه لأنه دفعه ماله من دين له عليه وقبضت وشهد عليه ولم يبين أقدار الدين
تقبل لأن الناقض لا يحتاج إلى أن يقضي بل يزوم الغرض لأنه صار مستوفى حكمه فصار
كالوهد بالبيع والتقاضى ولم يذكر أقدار الدين من دعوى التساوية لمصلحة • وفي
المخط أدعى عليه عشرة دنانير فشهد أنه دفع إليه عشرة دنانير لا تقبل لأن الدفع قد يكون
أمانة تحصل عليها أنها أعلى فلا تكون ديناً فبذلة الفتاوى في الثالث من الشهادة ادعى
ديناراً وشهد أنه دفع إليه ديناراً لا تقبل إذ القبض لو ثبت بشاه على دفعه ثبت الإيداع
والقبض بجهة الودعة لا لوجوب الضمان في الحادي عشر من الفصول • ادعى حصة
دنانير فقال المذبحي عليه قد أونسكها لحام وشهدوا أن هذا المذبحي عليه دفع إلى
هذا المذبحي حصة دنانير إلا أن المذبحي من أي مال دفعها إليه من هذا الدين أو من دين
آخر جازت شهادتهم ويرى المذبحي عليه (٢) خرافة المقتن في التناقض والدفع من
الدعوى • وفي المخط أدعى عليه ألفاً دنانير فشهد أنه دفع إليه ألفاً ولا يرى بأي جهة دفع
قبل لا تقبل والأشبه إلى الصواب أن تقبل (٣) فأما الثامن من شهادات البرزانية
• ادعى فعل نفسه ويرى من على فعله وكذا وعلى العكس أو ادعى أنه ملكي شريته من فلان
بكذا فقال الشاهد شريته وكذا لا يقضي به الملك إذا ادعى الشريته نفسه وشهدوا على شراؤه
وكذا لا فلا واقعة ترجع حقوق العقد إلى المالك كيف وإن على أحسن المبرقين لم يصبها
رسمهم اقه الوكيل بصيرته لنفسه أو لأخيه بصيرته لغيره من موكلة فلو ادعى المدعي حقل
المدون قضيت حقه وشهد أن موكلاً المدون قضى تقبل إذ ليس له حقوق ادعى أن المالك
ملك حقله قال المدعي شريته ملكاً وشهد أنه شريته من وكيله لا يقبل في التاسع والثلاثين
من الفصول

• (التاسع في التصديق والشهادة على الحدود) •

(١) وهذا من على أن الشهادة على يد
منقضية لا تقبل عند الإمام ومحمد
وتقبل عند أبي يوسف وأما الشهادة
على الإقرار بمنقضية فتقبل في قولهم
جميعاً

(٢) وفي العاشر من الفصول بعلامه
(ث) هو الصحيح وقيل لا تقبل
(٣) كذا في مقترحات قضاء التواريخ
بعض مبارته وفي الثالث والعشرين من
دعوى المخط والتواريخ سكت عن شيخ
الاسلام السغداني أنه قال لا تقبل هذه
الشهادة ولا ترفع جهاد دعوى المذبحي
وعن بعض مشايخنا أنها تقبل وتندفع
جهاد دعوى المذبحي وهو الأشبه وأما قرب
إلى الصواب

وفي عبارة البرزانية قصور يعرف من نظرائه
المخط في الثالث والعشرين من الدعوى
في نوع في دعوى الدين

(١) وهو ظاهر مذهب أبي يوسف كذا

في الخلاصة

وفي الخامس عشر من دعوى المزانية في نوع في تصديق العقار ودعوى يتكفى بذكر الثلاث ويجعل الحد الرابع بأزاء الحد الثالث حتى يلقى إلى الحدة الأولى وهو الموافق لما في الحادي عشر من العمادية نقل عن أبيه وذكره في المحیط في الثاني

من الدعوى

وفي الثانية في فصل الدور والأراضي المشورة ولو قالوا الدار التي بين دار فلان ودار فلان لهذا المذني لا يثبت إلى شهادتهم لانهم ذكروا حدين وذلك لا يتكفى

(٢) وهذا لأن دعوى القطع من المذني عليه في الشاهدات تكون بعد دعوى المذني والجواب من المذني عليه لأن الشهادة لا تكون إلا بعد دعوى المذني والجواب من المذني عليه والمذني عليه حين أجاب المذني عن دعواه فقد صدقه أن المذني بهذا الحدود فصرح دعوى انقطاعه بذلك في الحدود كلاً وبعضاً متناقضاً أو يقول تفسير دعوى القطع في أحد الحدود أن يقول المذني عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشهود أو يقول صاحب الحد ليس هذا الاسم الذي ذكره الشهود وكل ذلك نقي والشهادة على التي لا تقبل كذا في المحیط البرهاني في دليل المسئلة وجهت في كل من الوجهين صاحب جامع الأصول

(٣) ذكرت هذه المسئلة في الظهيرية في الفصل الثاني من الشهادات ومثال فيه هذا كاله إذا لم تكن الدار مشهورة كان كانت مشهورة باسم وبسجل وشهدوا به رجل ولم يذكروا الحد ولا تقبل عنده وتقبل عند صاحبه

لابتسن ذكر الحدود في الشهادة ومثال بعض العلماء يتكفى بذكر حد واحد ومن الثاني الاكتفاء بذكر حدين وعند الامام ومحمد يتكفى بذكر ثلاثة حدود (١) ويجعل الرابع بأزاء المذكورين وعند زفر لا يثبت ذكر الأربعة ولو ذكر الحدود الأربعة لم يكن بغير أحد الحدود صحيح ولا لا يصر وهو وتره سواء ولو غلط في الرابع قبل تقبل كالتزك في الخلاف الخلقاوي والأصح وهو اختيار الصدر الشهيد أي لا تقبل وعليه الفتوى والغلط لا يثبت إلا بقرار المذني أن الشاهد غلط أمالوا دعاه المذني عليه لا تقبل وذكر في شرح المحط أن حقه أن يقول المذني عليه مثل هذا الحد وليس في يدي بخبر المذني أن تحقق الغلط كما دعاه المذني عليه عن أبيه أمالوا برهن لا تقبل لأنه لا يمكن إثبات كون صاحب الحد محمداً أو أحمد لعدم الختم ولو غلطوا في حد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره تقبل عند إمكان التوفيق بزيادة في الثاني من الشهادة وكذا في الخلاصة وإنما يثبت غلط الشاهد في ذلك بقرار الشاهد أن غلط في ذلك أمالوا دعوى المذني عليه أن الشاهد قد غلط في الحدود أو في بعضها لا تصح دعواه (٢) ولو أمالوا البينة على ذلك لا تصح بينته هكذا يحكي فتوى الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام شمس الاسلام الألبزنجي وكذلك لو ادعى المذني عليه اقرار المذني بغلط الشاهد في الحدود ولا تصح دعواه في الثاني عشر من شهادات المحط لمنه من الشهادة وكذا في الخلاصة وذكر في الأخيرة البرهانية الشاهد أن غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ما أثاره أحد الحدود والفقر أن الغلط يختلف المشهور به وبالأثر لا يختلف في الحادي عشر من العمادية وكذا في السابع من الفصول وفي النوازل الشهود إذا لم يعرفوا الحدود سألو النقات وفسروا عند الحاكم شهدوا على اقرار المذني عليه بالدار وفسروا الحدود ومن عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المذني عليه بالحدود تقبل من المجل الزبده ومن (شرح) أن الشاهد لو أخطأ في بعض الحدود ثم تدارك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سواء تدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى إمكان التوفيق أن يقول كان صاحب الحد فلان لا أعلم ما به داره من فلان آخر وما علمنا به أو يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الآلهة هي بعد ذلك بهذا الاسم الآخر وما علمنا به وعلى هذا القياس فاقهم هذا إذا تزك الشاهد أحد الحدود أو غلط فلو تزك المذني أحد الحدود أو غلط فمفهمه كذا شاهد له (عذ) وفي (فتن) لو غلط الشهود في الحدة الرابع ثم ذكروا على وجه الصواب فلو قالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الأولى لا تقبل لتناقض في السابع من الفصول وفي المتن الذي عند الحاكم أن المذني في ريش فسكت في فسكت كذا أحد حدودها كذا وبالباقي كذا في فائمه المذني عليه فلما كان عنده برهن المذني عليه أنه أقرب من ساعته أن الدار المذكورة هي كان يتخاصم فيها المذني لكن قال الشهود لا تعرف حدودها وهو أيضاً في اقراره لم يذكروا الحدود أو قال الشهود تشبهه قال في اقراره الدار التي في ريش كذا في فسكت كذا في فلان داره ولم يقولوا الدار التي يتخاصم فيها تقبل ويقضى بالدار المذني (٣) في الثاني من دعوى البرزانية كذا في الخلاصة وفي (فتن) ادعى داراً أنهم ملكي

(١) أقول ينبغي أن يكون هذا على الرواية الأخرى لا على قولنا لا يظهر كذا في القصولين ✽

(٢) وفي أوائل دعوى المقاعدية قال وان ذكر الشهود حدود الدار يتلونها ولكن قالوا لا بد أن يوافق هذا الحدود حدود تلك الدار فانا نحملنا الشهادة بهذه الحدود وأما البايع والحدود ولعلكن ما وادى بها ولا امرنا بذلك الخط ولا سكتها أو كتمان كون الشهادة على الدار والأرض على هذا الوجه يسمى البايع حدود دهرها والشهود يتخصصون الشهادة بتعريف البايع وفي هذه المسئلة القاضي يثبت أمينين إلى الدار فوافق قضى بها المسمى إذا شهدا عنه أن حدودها هذه الحدود ولو خالف لا يقضى

✽

(٣) شهدا بملكية حدود دهر شهدا أن بالحدود تقبل شهادة الفريقين وكذا لو شهدا على الاسم والتسب ولا يعرفانه وشهدا أن ذلكا فلا على ذلك الاسم والتسب تقبل شهادة القصر يقين كذا في السابع من القصولين ✽

(٤) لأن الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك كذا في الخامسة في فصل في دعوى الحدود والأرض ✽

(٥) واختار القاضي أن القول الأخير ولم يتروك للقول الأول ✽

فمن ذواليد أن المسمى أن هذا الحدود ملكي لكن الشهود لم يحدوها تقبل شهادتهم على الخلع أن يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالآثار به وهذا يصل الدفع وجهها التمس بالحد لا تنفع قبول شهادتهم بأقراره من أوامر السابع من القصولين وكذا في الحادى عشر من المقاعدية وفيه تفصيل • ولو شهد أن الدار التي في بلد كذا في محلة كذا التي تلتحق دار فلان من فلان الثلاثى حتى في بلد كذا الذي عليه هذا المسمى ولكن لا يعرف حدودها فقال المسمى للقاضي أنا لا أتسببهم ودأخر يعرفون حدودها وأنهم قد شهدوا بأن حدودها كذا ذكر في بعض النسخ أن القاضي يقبل ويحكم بها المسمى كما في المسئلة الأولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل (١) إذا شهدوا الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فاسترى وجودها وعدمها وكذا القرية وجميع العقارات ذكرت في هذه المسئلة في (طبعة) وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة ولا يظهر أنها تقبل من المحل المزبور • وفيه لو قال لا تشهد أن الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلتحق من مسجد كذا المسمى ولا يمكننا أن نعلم أسماء الجيران فقال المسمى أنا أتسببهم وشهود يشهدون على الحدود تقبل هذه الشهادة إذا شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود وحدودهم الحد لم يشهدوا بالملك تقبل بخلاف الشهادة عند معاملة الدار إذا مصرقة حصلت بالإشارة فلا ذكر الحد تقبل من المحل المزبور • (فح) أذى ضمة وذكر حدودها وشهد أن الضمة التي حدودها كذا ذلك الذي لكن لا بد أن يأتى موضع في جميع هذه الشهادة في موضع من الذي بإقامة المدينة أن الضمة التي شهدا بها في موضع كذا أو موضع بعض جهاته (٢) من المحل المزبور شهدوا أن المسمى عليه شهدا أن أنهما في المسمى عليه يقبلها القاضي كالمشهدوا بالملك في الحدود وشهدا أن من بالحدود تقبل جميعا وكالمشهدوا على الاسم والتسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرون أنه المسمى بذلك الاسم ثقيل ويجعل كالمشهدوا أن من شهادة فريق واحد ولو قالوا تشهد أن الدار التي في بلد فلان وبذ كذا الذي حدودها الأربعة ملك المسمى بهذا السبب ولكن لا تعرف حدودها ولا تقبل عليها فشهد آخرون بحدود الدار المسمى بها قبل لا تقبل وفي عامة الروايات أنها تقبل وهو الأصح (٣) قصة في باب الشهادة القصيرة التي فيها غريم • قالت الشهود تعرف أن هذه الدار ملكة لهذا المسمى أو قالوا ملكة بسبب الميراث عن هذا المورث في دعوى الأثر لك لا تعرف اسم الجيران وتعرف أنهما في مكان كذا بمضرة مسجد كذا في دار فلان في قرية كذا أو ما المسمى بآخرين شهدوا على الحدود والقاضي لا يقضى بشئ (٤) ولو طالت الشهادة تعرف الدار وتقف عليها وتسمى إلى حدودها افتقادا عليها لكن لا تعلم من جيرانها قبل بيع الحاكم أمينين مع الشهود حتى يشهدوا إلى الدار وحدودها فثبت أن أسماء الجيران غير يشهدون جاعدا للقاضي وقبل بيع أمينين مع المسمى والمسمى عليه إلى الدار لينتبه الشهود بمضرة الدار ويشهدوا إلى حدودها ثم يتركان أسماء الجيران ويحضران القاضي بذلك وانوافقا قال المسمى حكم بشهادتهم (٥) وإذا قالت الشهود تشهد أن الدار التي في بلد فلان وبن فلان وبذ كرون حدودها الأربعة ملك هذا المسمى لك

لا تعرف حدودها ولا تقف عليها أو قال المذبي أمانتي بآخرين يشهدان أن هذه الحار المذبي
 بها على هذه الحدة وفي رواية تقبل وقد وايله (١) والمسائل الثلاثة في الاضحية (٢)
 في الجسر الثاني من شهادات البرازية وكذا في أوامر السابغ من القبولين • وان كانت
 الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة
 وكذا القرية والأرض والحلوات ويجوز في قول أبي يوسف وعبد • وأجسوا على أن الرجل
 إذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والتسب • فاضبطنا في فصل في دعوى
 الدور والأراضي وكذا في فصل في تقبل شهادته للتممة • قال شهدا على شراء الدار
 وبينما موضعا وحدها فقبل لها لو ذهبا إلى ذلك الموضع هل تعرفانها بينهما فقالا
 لا هل قبل شهادتهما قال ثم لو وقع الأعلام بالبيان • ذكره في دعوى الخصائل
 ثم قال وإذا قبلت وقضى بها فقال المذبي عليه الدار التي في يدى ليست الدار التي شهدا بها
 احتج إلى الشاهدين آخرين يشهدان أن هذه الدار هي التي شهدا التعتين من دعوى
 القاعدية ملخصا • (الخاتمة) رجل اذنى في دار رجل طر يقا وأقام البينة فشهد الشهود
 أن طر يقا في هذه الدار جازت شهادتهم وإن لم يحددوا الطريق قال شمس الأئمة المحلوف
 شمس محمد المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تنبيل الشهادة وإن لم يحددوا الطريق
 وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في يدهم الدار أو مؤخرها وذكر
 طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكره في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم
 يحددوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على أفراد المذبي بالطريق لأن الجاهل لا ينعى صفة
 الأقرار فإذا ثبت إقراره يؤمر بالبيان وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنها تقبل
 وإن لم يذكرها موضع الطريق وقد رواها (٣) في الخامس عشر من دعوى التناثرانية
 وكذا في الخامس والعشرين من قضائه • رجل اذنى يجرى ماء في أرض رجل أو
 طر يقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا يسمع دعوها ولا تقبل الشهادة إلا بالبيان
 الموضع والطول والعرض وذكره في الأصل أنه تسمع وقيل شهادته وإن لم يبينوا ذلك
 (٤) فاضبطنا في فصل في تقبل شهادته للتممة • اذنى أنه هدم حائطه فشهدا به
 ذكر الفضلي أنه أن ذكر واحد والحائط وينوطه وعرض قبلت والا فلا وذكر القبة
 ليس بشرط (٥) ملخص ما في دعوى القاعدية

• (العاشر في المرح والتعديل) •

قال بعضهم يحتاج في التعديل إلى خمسة ألقاط هو تعديل مرضى • جازت الشهادة صالح مقبول
 القول في وعلى (٦) وقال بعضهم إذا قال هو عدل جازت الشهادة لا تكون عدلا وعلمه
 الاعتماد فاضبطنا في تقبل شهادته المترجم الواحد يكتفي بالاثنتين أو سوط وعن الثاني
 بشرط رجلان أو رجل واحد والعلة أن شرط اجبا وكذا الخزيه وأعلام المزكوا
 المشهود عليه مسلما (٧) والتلفظ بالشهادة لا يشترط والرجحان على أن لا يجوز عند
 الأمام ويجوز عند الثاني وتعديل العبد ملول والابن أبا يسمع عند الأمام والصبي

وصحك

(١) وذكر في بعض الروايات أنها لا تقبل
 وذكر في عتبة الروايات أنها تقبل وهو
 الأصح هكذا في هذا المصطلح والتناثرانية
 في السادس والعشرين •
 (٢) وتفصيل المسائل الثلاثة في الخاتمة
 في فصل في دعوى الدور والأراضي وفي
 المصطلح والتناثرانية في السادس
 والعشرين من كتاب القضاء وفي الخلاصة
 في نوع في ذكر الحدود •
 (٣) لأن الجاهل لا ينعى صفة
 اذ انقضى القضاء وهو لا ينعى زمان
 عرض السابغ الأعلام يجعل حكمه معرفة
 الطريق كذا في الخاتمة في باب العينين
 الدعوى وقامه فيه •
 (٤) وفي أوامر الثاني من دعوى
 التناثرانية والبرازية وفي رواية الأمام
 أبي جعفر الصحيح أن لم يسموا طوله
 وعرضه وحدوده فأنجز وهو مقدر
 بعرض باب الدار الأعظم •
 (٥) كذا في الثاني من الظهيرية وقال فيه
 وقيل أنها تقبل هذه الشهادة إذا ذكر
 الشاهدان أنه من المدعى أو من الخشب
 وبينوا موضعه لأن الحائط من المربع
 الحائط من الخشب يختلفان اختلافًا
 فاحشا •
 (٦) قال شمس الأئمة السرخسي
 لا يصح كذا بقوله عدل ما لم يقر
 الشهادة طوإزا أن يكون عدلا ولا يكون
 جازت الشهادة كالأول كان محدودا في قذف
 كذا في الحادى والعشرين من قضائه
 التناثرانية •
 (٧) والبولغ والبصر شرط أيضا كما في
 الخاتمة في فصل في تقبل شهادته
 لنفسه •

[illegible]

وَالْأَلَا يَدْرُونَ أَنَّ نَبْلًا مِنْهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ فِي سَائِرِ الْحَقِّ وَهَذِهِ الْخِصَالُ صِرَافُهَا وَزَمَانُهَا وَتَقَرُّهُ عَلَى تَوَلَّاسِهَا عَدَّ (٤) مِثْلَ مَنْ تَزَكَّى أَهْلُ الذِّمَّةِ كَقِيَامِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِيهِ وَلَهُمَا وَبِهِمَا وَهَلْ هُمَا مُتَّفِقَةٌ كَذَلِكَ قَتَارِي قَتَارِي هَدَايَةِ عِدَّةِ الْخِشْرَاءِ عِدَّةِ الْخُجُوبِ الْفُتُورِ لِحَاضَةِ الْقَبُولِ فَعَدَّ الْخِشْرَاءُ عَلَى الْقَتَانِ أَنْ لَا يَنْقُضَ شَهَادَةُ أَشْيَاءَ قَبْلَ وَكَلَمِهِمْ عَمَّا كَذَبُوا فِيهِ مَرُوحَ الْوَقَاظِمَةِ وَتَحْرِيمِهَا عَدَّ (٥) وَهِيَ كُنْزُ حَسَنَاتِ الْإِيمَانِ خَلْبُهَا سَيِّئَاتُهَا فَهَذَا الْخِشْرَاءُ فِي عَدِّ الْوَقَاظِمَةِ وَفِي الْكَلَامِ وَفِي الْخِشْرَاءِ شَهَادَةُ الْإِيمَانِ الْإِسْتِغْنَاءُ وَفِي الْكَلَامِ أَشْرَافُهَا عَدَّ

في الشهود أو لم يطقن وقال أبو حنيفة كان المذني به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن
يخفى بظاهر العدالة بالم يطقن الخصم في الشهود واقتضى على قوله ما إذا طعن الخصم
في الشهود لا يقتضي بظاهر العدالة في قولهم وصككنا فيما لا يثبت مع الشبهات كما لا بدود
والخصاص يسأل عن الشهود في قولهم فما ضحان في فصل فحين لا تقبل شهادة له فله
ولا تقبل الشهادة على الجرح المجرى أي على ما يمتنع تنسيق الشهود من غير أن يتضمن
إيجاب حق من حقوق الشرع أو حق من حقوق العباد فهو أن يشهدوا أن شهود المذني
فسقة أو زناة أو أكلوا مالاً أو أضرروا الخ أو على إقرارهم أنهم شهدوا بإزاراً وعلى إقرارهم
أنهم أبرأ في أداء هذه الشهادة أو على إقرارهم أن المذني يطل في هذه الدعوى أو على
إقرارهم أنهم لا شهادة لهم على المذني عليه في هذه الحادثة (١) وانما تقبل لأن البينة انما
تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والقس على ما لا يدخل تحت الحكم
وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة (٢) حكنا في باب من تقبل شهادته
ومن لا تقبله وكذا لو أقام المذني عليه البينة أن المذني استأجر الشهود لإدعاء الشهادة
لم تقبل لأنه شهادة على جرح مجزى ولا استحقاق وإن كان أمراً زائداً على الجرح ولكنه
لا خصم في إثباته إذا تعلق به بالجرة حق لو أقام المذني عليه البينة أن المذني استأجر
الشهود به شرعاً واهم لإدعاء الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله كان فيه تقبل لأنه
خصم في ذلك ثم ثبت الجرح بناء عليه وكذا لو أقام المذني عليه البينة على إفصاحه
الشهود على كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على هذا الباطل فإذا شهدوا
فعلينهم أن يردوا ذلك المال على تقبل بینه لأن فيه ضرراً ليسل إلى ماله حتى لو قال
لم أعطهم المال لم تقبل لأن فيه إظهار القاحشة بلا ضرورة وإدخالنا لو أقام المذني
عليه البينة على جرحه من حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بأن أقام البينة
أنهم زنا أو وصغوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا من كذا أو لم يتقدم العهد وأنهم عبيد
أو أحدهم عبد أو شريك المذني والمذني ماله أو قاذف والمقذف يدعيه أو مجحد ودون
في القذف أو على إقرار المذني أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة إلى
إسعاد هذه الحقوق من المحل المزبور شهدت شهوده على إقرار المذني أن شهوده فسقة
أو على إقراره أنه استأجرهم على هذه الشهادة أو على إقراره أنهم لم يحضروا المجلس الذي
كان فيه هذا الأمر وإذا المذني عليه ذلك قبلت شهادتهم وبطلت شهادة شهود المذني
في نوع آخر دعوى الميراث من الثالث والعشرين من دعوى التنازلية وفي موضع
منه تكذيب المشهود له الشهود قبل الحكم بمنع الحكم بهد رفع الحكم وطله وذكر
النسب أن تنسيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يجب بطلان القضاء في الخصام
عشرين دعوى البرائة في نوع في الميراث وكذا في أوائل الأربع عشر منه ملخصاً لوريني
على إقرار الشهود أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق يقبل من شهادة الزور
في تقبل شهادته ومن لا تقبل ملخصاً رجل أذى عناء في الإنسان وأقام البينة على أنه له
ثم أن المذني عليه أقام البينة أن الشهود قد أذعوا هذا الدين جازت شهادتهم وبطلت بينة

(١) أو على إقرارهم أنهم لم يحضروا
المجلس الذي كان فيه هذا الأمر كذا
في شهادت الخاتمة ع
(٢) ولا أن الشاهد بهذه الشهادة صار
قاسقاً لأن فيها الشاحة القاحشة بلا ضرورة
وهي سرام بالنسب والمشهود به لا يثبت
بشهادة الفاسق كذا في الكافي
وفي دعوى القاحشة لأنه إنما انما القس
مقصود وهو حرام فيه في الشاهد يظهره

المضى فاضحان في الدعوى نقضاً لقب الشهادة * (ظلم) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة
وفي شرح أدب القاضى للشهيد حسام الدين أسباب الجرح ~~كثيرة~~ منها ركوب البحر
الهند لانه مخاطر بنفسه ويته من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لأجل المال
ومثله لا يبالي بشهادة الزور (١) قبية في باب من تقبل شهادة من لا تقبل

• (الحادى عشر في الشهادة على الارث والنسب) •

شهد رجلان رجل أنه اخو الميت لايه وأمه ووارثه لا يعلن له وأما غيره بقضى به ثم شهد
لاخوته أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل (٢) ويضمان للابن ما أخذ الاخ ولو شهد الاخر أنه
اخوه لايه وأمه ووارثه لا تعلم له وأما غيره وغير الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في
الميراث ولا ضمان على الشاهد من الاول والثاني شهدا هذان أن فلاناً أخو الميت
لايه وأمه لا تعلم له ووارثه غيره وقضى به ثم شهد آخران أنه (٣) ينتقض القضاء الاول
فان كان المال قائماً في يد مدعى الى الابن وان كان هالكاً فلا يرث انما يرثه من غيره
وان شاء ضمن الشاهد من فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان ضمن الشاهد من رجعا على
الاخ كما عرفت من محيط السرخصى في باب الشهادة في الميراث ~~مكتفاً~~ في المساجد
من الخلاصة والبرازية والقصاص من دعوى النصاب ولو شهد أنه وارث الميت لا وارث له
غيره ولم يذكر أسباب الوارثة فالقاضي رد له ما ضمن ذلك لأن أسباب الوارثة مختلفة فلا بد
من بيانه حتى يعرف بماذا يقضى فمرئى في شرح المجمع الصغير في باب القضاء في
الموارث وكذا في المحيط السرخصى في باب الشهادة في الميراث ملخصاً • وكذا لو شهد أنه
أخوه ووارثه لم تقبل ما لم تنسب الاخوة لأن الاخوة مختلفة في ذاتها وأحكامها وكذا لو
شهد أنه عمه ووارثه لم تقبل حتى ينسب العم والميت حتى يلتصق بالاب أو جنانته عمه لايه
وأمه أو لايه أو لأمته وكذا لو شهد أنه ابن عمه ووارثه وكذا لو شهد أنه جدهما أو جدته
لم تقبل لانه مجهول (٤) من المحل المزبور • وان شهد بأنه ابنه ولم يذكر أنه ووارثه ذكر
في الوارثات أنه ابنه ووارثه فالقاضي لا يثبت ذلك لانه لا يثبت الرضا والاصح أن قوله ووارثه
وقع انقضاء فانه ذكر في الابد والاثم هو أبوه وأمه وجوزا الشهادة وان لم يذكر أنه ووارثه
وهذا غير لا يجب بفساده فان كان يجب كالبطل والاخ والعلم لا بد أن يذكر وهو وارثه
ويشترط أيضاً أنهم لا يعلنون له ووارثه رجل طلب الميراث وأدعى أنه من الميت يشترط
أصحه أن يفسر فقول عمه لايه وأمه أو لايه أو لأمته ويشترط أيضاً أن يقول ووارثه
لا وارثه غيره وإذا علم البيئة لا تقبل فهو أدان ينسب الميت والوارث حتى يلتصق بالاب
واحد ويقول هو وارثه لا وارثه غيره وكذا في الاخ والجد إذا شهدوا أنه جد الميت أبو
أبيه لا بد أن يقول هو وارثه لا وارثه غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لايه
وأمه أو لايه ووارثه لا يعلنون له ووارثه جائز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء فاضحان
في دعوى الملك بسبب • وفي ذكر الاخوة العمومة لا يثبت من ذكر لفظ الوارثة لا احتمال
أن يكون رضاعاً وتقبله أو نسباً ولا بد أن يثبت من ذكر أنه أب أو لأم أو لهما وكذا لو شهدا

(١) والذي ظهر للعبد الفقير المانع من

قبول الشهادة ليس هو مطلق ركوب بحر

الهند بل منع ما قرن به كما هو ظاهر كلام

الحسام الشهيد فان هذا حين كان الهند

كله دار الكفر كما يرشد الماتعليل وكلام

الظاهر في ركوب البحر المتجرد حسن ذلك

فلم يورد الكلامان على محل واحد كما

في شرح المنظومة لابن الشحنة ع

(٢) لأن بين الشهادة تناقضاً وادّعى

بالاول قضاء القاضي ولكنهما يضمنان

للابن ما قبضه الاخ واعتبر هذا رجوعاً

كنا في الخامس من دعوى النصاب ع

(٣) قوله ثم شهد آخران أنه ابنه كذا في

جميع النسخ التي بأيدينا والظاهر أن

يقول أن فلاناً من لايه اه محصيه

(٤) وفي المحيط للسرخصى لانه قد يكون

صحيحاً وقد يكون فاسداً ع

أما ابن ابنة أو بنت ابنة لا يقدم أن يقولوا أنه وارثه ولا يستترط ذكر اسمه حتى لو شهد أنه
 جده أو أبيه ووارثه ولم يسمو الميت تقبيل بدون ذلك وصحوا من الميت في السادس من
 شهادات البرازية • شهد رجل أنه جده الميت وقضى القاضي بذلك ثم جازع رجل وأدعى
 أنه أبو الميت وأقام الدينة يقضيه وهو أخ بالميراث ولو شهد أنه أخو الميت ووارثه
 وقضى القاضي بذلك ثم شهد الآخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل وبضمان الابن (١)
 ولو شهد قريب آخر بذلك تقبيل ولو شهد القريب الأقل أو غيره أن الشاني أخو الميت ودون
 أن يكون ابنا له تقبيل الشهادة في السادس من شهادة الخلاصة وكذا في البرازية فملخصا •
 شهد أنه وارثه لا وارثه غيره ثم شهد أن هذا وارثه أيضا تقبل ولكن تناقضا وقولها
 لا وارثه غيره يعمل على قولهما لا تمل في وارثا غيره ثم علما وارثا آخر فشهدا به فانهما تقبل
 لأن قولهما لا تمل زائد ليس من متن الشهادة لانهما قالوا لا تشهد أنه أخوه ووارثه يعني
 أو لا نه يجوز أن يصلح بعد ما لم يعلما فلا تناقض (٢) في الرابع عشر من الفصولين • (صلح)
 الوارث لو كان يحجب بغيره يتكدر بوجده وأخ وأخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة
 أو شهد أنهم لا يعلمون وارثا غيره لأن ارث الأخ والأخت ملحق بشرط الكفاية وهي من
 ليس له والد ولا ولد فقام ثبت هذا الشرط بنفس من الشهود لا يرث ولو قال لا وارثه غيره
 تقبيل عندنا لا عند ابن أبي ليلى في أوائل الثاني عشر من الفصولين • ولو كان الوارث من
 لا يجب بأحد فلو شهد أنه وارثه ولم يقل لا وارثه غيره أولا فلهما يتلقم القاضي زمانا
 ريبا أن يحضر وارث آخر فإن لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في
 المسئين يعني فيما قال لا وارثه غيره وفيما قال لا تعلم هو الأصح من مذهبه وعندهما يكفل
 في المسئين ومدة التلوم موقوفة على رأى القاضي وقبيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي
 يوسف وأما أحد الزوجين لو أعتب الوراثة بينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ويحمد يحكم له بما يأكل التيمين بعد التلوم لزوج النصف وللزوجة الربع وعند أبي يوسف
 يحكم له بما يأكل التيمين له الربع وله الثلث من المحل المزبور • مات فادعت امرأته أنها
 امرأته الميت وأنكر الولد فكأنها غيره فثبت أنها ماتت وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرها
 وحكم لها بأرث وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحة قضن المرأة لا الشاهد وان شهدا
 أنه ماتت وهي امرأته لأن في قولها سمعنا ماتت وهي امرأته زيادة لا يحتاج إليها فانهما قالوا
 كانت امرأته كفى الحكم بالارث فذكر هذه الزيادة تركها أو قلوا فعدمت هذه الزيادة ثم
 يجب عليهم ما شئ لانهما شهدا بنكاح كان ولم يظهر كذبهما بل مذهبهما الولد حبس برهن على
 الطلاق كذا هنا ولو أقر الزوجين أو ادعى أنه كان عالما بالطلاق يوم قرره وهي امرأته اليوم
 ضمن له لو بين ذلك فالقاضي لا يأمره بالتناقض فالتلف الوديعة فضمن وهذا أصل محمد في
 تعين الشاهدين أنهم ما شئ ذكر أسأها لو لم يلقضاه ثم ظهر بخلافه فخنأوا حتى ذكر أسأها
 لا يحتاج اليه للقضاء ثم ظهر بخلافه فخنأوا حتى أن مولى الموالاتومات فادعى رجل ارثه
 بسبب الولاء فشهد أن له ولدا الموالاتومات ووارثه لا تعلم له وارثا غيره فحكم له بآرثه فآلفه
 وهو محسوس ثم برهن آخر أنه تقضى ولا الأقل ووالى هذا الشاني ومات وهذا الثاني مولا

وارثه

(١) لانهما جازعا أنهما اتفقا على الابن
 شهدا بهما لا يخفى بغير حق فصداقان على
 أنفسهما ولا يصدقان على الآخر فضمان
 ولا تقبل شهادتهما كذا في المحيط جلد
 (٢) وفي زيادات شرح قاضيهما وقع
 التقدير أنه (٧) ليس من نفس الشهادة
 لأنه تقي فيكون ذكره لا سقط التلوم من
 القاضي على ما في السادس من شهادات
 البرازية وفي النشام من شهادات المحيط
 أن هذا ليس من صلب الشهادة بل هو
 لا سقط التلوم من القاضي وفي السادس
 من شهادات الخلاصة والبرازية بوجه
 لا وارثه غيره انما يشترط لا سقط التلوم
 من القاضي وفي النشام من شهادات
 المحيط قوله لا تمل له وارثا غيره ليس من
 صلب الشهادة بل هو لا سقط التلوم من
 القاضي وفي أواسط دعوى القاعدية أن
 اشترط قوله لا وارث له في حال دون حال
 كالمدة والأخ والأخت وهو وهم اتهمى
 وأما قوله ووارثه لا شك أنه شرط فحين
 يحتمل الخطب والسقوط وأما من لا يحتمل
 الخطب والسقوط بحال نحو الأب والأم
 والابن والبنت فحسبه اختلاف المشايخ
 وأشار ابن محمد في الكتاب متعارضة
 والصحيح أنه ليس بشرط كذا في المحيط ولو
 قال الشاهد لا وارث له غيره تقبل عندنا
 بناء على المعاد فإن مراد الناس بهذه
 أنه لم له وارثا غيره كذا في أوائل الثالث
 عشر من الهادية •

(٧) يعني قول الشاهد لا تعلم

(١) وفي شرح الجامع لقاضيهان في باب في

القضاء للموارث ان شهدوا انها كانت
في يد فلان مات وهي في يده جائت الشهادة
لما ذكرنا ان الشهادة على البدعند
الموت شهادة على المانع عند الموت لان
الايدى المجهولة تتقلب يد فلان عند الموت
لانها ان كانت يملك تبقى كذلك وان
كانت غصبا لموت يتقرر عليه الغصمان
وبصير الغصمون ملكا له وهكذا لو
كانت امانة لانه لما مات بمجهول للبدعة
يصير ضمانا على الغصمون فيثبت ان
الشهادة على البدعند الموت شهادة
على الملك عند الموت والملك الثابت عند
الموت يقتل الى الوارث ضرورة فعل قول
أي حنفية ومحمد لا يقضي للوارث عالم
يشهدوا على الانتقال الى الوارث عند
الموت وأوصى الملك عند الموت نصا أو
ما يقوم مقام الملك وهو البدعند الموت ولو
شهدوا لرجل حي أنها كانت في يده منذ
شهر لم يقبل انتهى أقول هذا بناء على أن
الجزء عند أي حنفية ومحمد كاهو شرط
في الدعوى شرط في الشهادة أيضا
وفي دعوى القاعدية تفصيل ع
الايدى المجهولة عند الموت تتقلب يد
ملك وتحققه في باب الدعوى في الميراث
من دعوى المبسوط وفي الفصل الثامن
من شهادات المحقق وقد ذكرنا بناءه
في الفصل الثاني من الشهادات ويحيى
تامة في فصل في دعوى الرجلين من كتاب
الدعوى ع
وعن أبي يوسف في رواية الملقى اذا شهد
شاهدان ان فلانا مات وهو ساكن فيها
لا يقضي بالدار لو رثته كذا في التارخانية
في الثامن من القضاء ع
وعنه المسائل مذكورة في الثامن من
شهادات المحقق مع زيادة تفصيل ع

ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث الثاني فخصير الثاني في قضيتين الشاهدين الاولين
أو المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فخصير الحكم به تعلق وبانه في مسئلة
الولاية قوله ما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا يقتضيه الحكم به لانه ما لو شهدوا بأصل
الولاية ولم يقولوا له وارث له لا يصح حكم به لارثه فوته بقوله ما له مولاه ووارثه الميراث فظهر
كذبهما بخلاف شهادة السكاك المتقدمة وقرئ بين الولاء وبين السكاك في اشتراط قول
الشاهد ووارثه في الولاء دون السكاك اذا المولى لارثه على كل حال بل قد يجب بغيره فأما
المرأة فهي وارثته على كل حال ولا يجب بغيرها في أوامر اربع عشر من الفصولين دار في
يد رجل الذي يرسل أيها كانت له مات وتر كها ميراثا له والذي في يده بقوله هي في عنده
شهدوا المذني أنها كانت لا في المذني مات وتر كها ميراثا له وأنهم لا يعملون له وارثا غيره فان
القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بها للمذني ويدفع الدار له كالأودي أنها كانت لا به
استراخاته في حصة بأحد درهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضي بالدار له
وهذه أربعة ألفاظ اذا شهدوا بها يقضي بها للمذني لسد احادهم والشأن اذا شهدوا أنها
كانت حقة أي والثالثة اذا شهدوا أن أماء كان يسكن في هذه الدار والاربعة اذا شهدوا أن
أبيه كان يملك هذه الدار ففي هذه الالفاظ الأربعة ان جزوا الميراث فقالوا مات وتر كها ميراثا
لم يثبت شهادتهم ويقضي له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقالوا كانت لا به أو قالوا كانت
ملك أي أو قالوا كانت لغيره أي به ولم يقولوا مات وتر كها ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة
في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف الاستروان شهدوا على اقرار المذني عليه
بشيء من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمذني ويؤمر بالتسليم اليه ولو شهدوا ان أماء مات
في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضي بشي لانهم لم يثبتوا بالملك الميراث ولو شهدوا أن
المذني عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا ولو شهدوا أن أماء مات وهذه الدار في يده أو شهدوا
أن هذه الدار كانت في يده يوم مات تقبل ويقضي بها للمذني وان لم يجزوا الميراث لا نسهم
لما شهدوا بيد الميت عند الموت فقد شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك ليست عند
الموت شهادة بالانتقال الى الوارث وهكذا لو شهدوا أن أماء مات وهو ساكن في دار تقبل
ويقضي بها للمذني ولو شهدوا أن أماء مات في هذه الدار أو شهدوا أن أماء كان في هذه الدار
حين مات أو حتى مات لا تقبل (١) فاضحان في فصل في دعوى المالك بسبب وان ادعاها
أخيه فشهدوا شاهدان أنها لا به لم يثبتوا له مات وتر كها ميراثا له يقضي لهم وكذلك
لو شهدوا أنها كانت لا به مات في قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع
وقال شهادتهم مقبولة في باب الدعوى في الميراث من دعوى المبسوط مختصا ولو شهدوا
أن أماء مات وهو ساكن في هذا التراب وهذا الختام وصاحب البدعند تقبل شهادتهم
ويقضي به للابن وان كانت يد تشهدوا أن أماء مات وهو ساكن في هذه الدار أو شهدوا
أن أماء مات وهو ساكن في هذا التراب تقبل ويقضي به للوارث فاضحان في فصل في دعوى المالك
بسبب من الدعوى شهد أن أماء مات في هذه الدار أو قالوا كانت لا به لا تقبل لعدم الجز
وقال الامام الثاني آخر تقبل ولو قالوا كان في يده أو لا به مات وتر كها ميراثا له أو كانت

لايه ابراهيم ذي اليد أو أوردتها أو أعارها أو رهنها منه تقبل اجماعا وكذا لو ألاكات
لايه أو قبض أو مات تقبل ولو ألاكها لايه ولم يقبل لامت وترسكها امرأته قبل على
الطلاق واستشار القضي أنها لا تقبل وهو الأصح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالشوب
دل أنه لا فرق في اشتراط الجز بين العين والعقار والمنصوص في أكثر الجوامع والفتاوى أنه
لو قال كان ملائمة ليه إلى يوم وفاته يكون جزاؤه مقبيل بزيادة في العاشر من الدعوى
مخلصا • وجعل أدعى عينا في رجل أنه له ورثة من آية والشهود شهدوا أنه كان في يد
مورثه لا تقبل شهادتهم ولو أذاع المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم إلى المدعى فاضحان
في فصل في دعوى المذهب • رجل أدعى بدش لاه المبت على رجل فشهد الشهود
أنه كان دشا لاه المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البينة في قول أبي حنيفة
ومحمد وإن شهدوا على إقرار المدعى عليه أنه كان لاه المدعى هذا على المدعى عليه كذا جازت
الشهادة كما لو شهدوا في دار على إقرار المدعى عليه أنها كانت لاه المدعى فاضحان
قبل فصل في الدعوى فطالب الشهادة • برهن أنه ملك وقع في قسمي من تركه أبي لا بد
من ذكر أن القيمة براض أو بقضاء في السادس من القصولين

• (الثاني عشر في الشهادة على الشهادة) •

الاصل أن كل ما ثبت بشهادة القسام مع الرجال يثبت بالشهادة على الشهادة وفي الثانية
الشهادة على الشهادة جائزة في القابض والحقوق وأفضية القضاة وكسهم وكل شيء لا في
الحدود والقصاص إلا أن الشهادة على الشهادة تأخذ قبل حالة الجهر عن شهادة الاصول
وشهادة القسام مع الرجال تقبل مع القسمة على شهادة الرجال وانما يقع الجهر عن شهادة
الاصول بأحد أسباب ثلاثة أما جرت الاصول (١) أو عرض الاصول من ضال لا تستطيع
الحضور معه مجلس الحكم أو لظنية الاصول غيبة سفر وفي الناصري في ظاهر الرواية
والفتوى على ظاهر الرواية (٢) تأخذ بظنية في أول التاسع من الشهادة يجوز الاشهاد على
الشهادة وإن لم يكن بالاصول مذنوب مرض أو سفر وانما يلتزم الطر العذر عند الاداء
ولا يصح الاداء بعذر الاصول في الأصح منية الحق في الشهادة على الشهادة • لو كان
الشاهد محبب وسأله أن يشهد على شهادته قال القاضي إن في محض القاضي لا يكون عذرا
لأنه يضر حتى يشهد بعبده بزيادة في التوكيل بالقبض منة الوكالة • (٣) الاصل
في الشهادة إذا كانت امرأته مخدرة يجوز لها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها
لقضاء حاجتها أو لأجل الحام ونحوه تكون مخدرة بشرط أن لا تقاضا الرجال وقال الصدر
حسام الدين لا تجوز الشهادة على الشهادة من القينة الكبرى • ولا تجوز شهادة شاهد على شهادة رجل واحد
ولا على شهادة امرأتين حتى يشهد على ذلك رجلان أو رجل وامرأتان فإن شهد على شهادة
رجل واحد ورجلان وامرأتان على شهادة امرأتين جازت وانما يقو ذلك مقام الشاهد وكذا
لو شهد رجل وامرأتان على شهادة امرأتين جازت وقام ذلك مقام الشاهد الواحد في أوائل

(١) وفي الثانية في كلب القاضي إلى
القاضي أن الاصل إذا مات قبل أن يشهد
الفرع على شهادة الاصل بطلت الشهادة
وفي قضاء النهاية أن الاصل إذا مات لا تقبل
شهادته فرجه وفي الثانية قبل كلب
القاضي ما يثبتها وما يوافق ما رآه الكتب
فلنأخذ به

(٢) والقوى على ظاهر الرواية وفي
الربايات والصحيح ظاهر المذهب وفي
السراجية والفتوى على أنه يجوز الشهادة
على الشهادة في حدود مسعة فمروا كان
بحال لو شهد لا يكتفه الرواح إلى منزله في
يومه ذلك كذا في المغتربات ولا يفتي أن
ما في السراجية يخالف ما في سائر الكتب
ولا يذهب كره صاحب المنية وتركمه أن
السراجية أحدا ما أخذه به

(٣) وفي جامع الرموز القسمة ثاني وفيه
(٨) التمهيد بأنه لا تقبل إذا كان الاصل
مخدرة كافي المنية وكذا إذا حبس الاصل
في محض الوالي أو ما في محض القاضي فقيه
خلاف ما في المحط به

(٨) أم في القينة البرضي في المتن (م)

التاسع من شهادات التاتارانية ملخصا • آدمي رجل على رجل حذافي قذف وآتاهم
 شاهدين على شهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين لم يكفل ولم يحسن وكذلك حذافي
 المقصص لانه لا مدخل لهذا النوع من الحق في حذافي وقصاص ولو كان حذافي سرقة أخذ
 منه كفلا بنفسه حتى يسأل من الشهود لأن المال يثبت بهذه الحق فان زكوا قضى عليه
 بالمال وكذلك كل براحة لأقصاص فيها لانه الدعوى دعوى المال ويثبت هذه الشهادة
 يثبت المال من الميسر على سرخسي في باب الكفالة بالمال من الكفالة • وفي الاصل
 لو شهد رجلان على شهادة رجل وشهد أحدهما على شهادة نفسه في ذلك الحق نفس بالحق
 لأن شهادة الاصل الحاضر على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت أذى
 الى أن يثبت بشهادة الاصل الحاضر ثلاثة أرباع الحق نصف الحق بشهادة وحده وربع
 الحق بشهادة مع آخر على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة
 أرباع الحق حذافي نسخة الامام السرخسي وفي شرح الشافعي قال شهادة بشهادة نفسه
 أصل وشهادته على غيره بدل فلا يثبتان ولو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخران
 على شهادة رجل آخر تقبل في السابغ من شهادة الخلصة • رجل أشهد رجلا
 على شهادته فان كان الذي له المال والذي يجب عليه المال حاضرين عند الاشهاد ويقول
 أشهد أن فلان بن فلان هذا أتق عندى أن فلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد
 صحيحا وان كانا غائبين أو أحدهما حاضرا والآخر غائبا أو ميتا ينفى أن ينسب الغائب
 منهما أو الميت منهما الى أبيه وجمعه وقبيلته والى ما يعرف به لأن مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس
 القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة الاعلام بأقصى الامكان يشترط في الاشهاد قاضيان
 في الآخر فصل الشهادة على الشهادة • شهود القروع يجب أن يذكروا أسماء الشهود
 الاصول واسم أبيهم وجدهم خلاصة في السابغ من الشهادات ملخصا • وفي الاقضية
 المختار ما قاله الحلو انه يكفي في الاداء خمس شينات أشهد على شهادة فلان أن فلان
 على فلان كذا أشهدا فلان على شهادة وأهمنا أن تشهد بها (١) برأية
 في الشهادة على الشهادة • نهى الاصل القروع عن الاداء بعد ما أمره لا رواية فيه
 عن المتقنين واختلف المتأخرون فيه منه الفقي في الشهادة على الشهادة • رجل
 أشهد رجلا على شهادة ثم نهاه أن يشهد على شهادة لا يصح منه في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف نعمتي لو شهد بعد النهي جازت شهادته قاضيان في الشهادة على الشهادة
 • (الكافي) وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود القروع ومعنى المسئلة
 قالوا اننا نشاهد على هذه الحادثة وما قالوا غاوا ثم جاء القروع يشهدون على شهادتهم
 بهذه الحادثة أئامع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة القروع وان لم يشكروا في آخر التاسع
 من شهادة التاتارانية • ولو حدث في الاصل جرح يطل الشهادة كالصبي وانقرض
 والجنون والردة فانه يطل شهادة القروع وان حدث في الاصل جرح يوجب التوقف
 في شهادتهم كالفسق فانه لا يطل شهادة القروع ولكن ترتفع فيها ويجوز القضاء بها
 ويجوز في الشهادة على الشهادة وفيه تفصيل • ويجوز شهادة الابن على شهادة أبيه

(١) وفي بعض المتن يقول القسري
 عند الاداء أشهد أن فلانا أشهدني على
 شهادته بكذا وقال في أشهد على شهادتي
 بذلك

بين الحق والدين وفي الاعيان ان ثبت المالك للمقتضى به بقضاء القاضى ولكن المقتضى يحل به
 يزعم ان ذلك باطل لان المال في يده ملكه فلا يكون له ان يضمن الساعدين شيئا ما لم يخرج
 المال من يده بقضاء القاضى وكذلك هذا في العقارات في الشهادة الباطلة يضمن العقار
 كما تقول لان فيها اتلاف المالك والمدة على المقتضى عليه والعقار يضمن بمثل هذا السبب
 فان اتلاف المالك يقتضى جعلا في الفسخ على قول من يقول العقار لا يضمن بالنصب من
 البسوط للشرخى في الرجوع عن الشهادة • واذا شهد شاهدان لرجل يدعى في
 رجل آخر وقضى القاضى المشهود به بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فاقضهما بيمينان قيمة
 الدار وهذا بخلاف لان ما يجب على الشهود عند الرجوع ضمان الاتلاف لانه بالشهادة
 ازال الصلح من ملك المشهود عليه بغير حق محيط بره في اواخر السادس عشر من
 كتاب الرجوع عن الشهادة ونفيه تمصيل • وقال في شهود المذبح بعد القضاء اذار ليس
 البناء المذبح وانما شهد به اذ لم يكن البناء • كانت شهادة بالبناء مرفوعة بقيمة البناء
 المذبح عليه • ولو قال ذلك قبل القضاء قبلت شهادتهما في حق الارض لا البناء وقضى
 بالارض لم يدر في الاول من دعوى البرائة في نوع في التناقض وكذا في دعوى القاعدية
 (١) • واذا شهد شاهدان على شهادة شاعدين على دار وارض او بيت وقضى به القاضى
 ثم رجعا عن ذلك ثم عاضا من القيمة ذلك في كتاب الرجوع عن شهادة الاصل • وفي الذخيرة
 مثل نجم الدين عمر القسبي • من شاعدين شهد على رجل عمال وعذلا ونوجه الحكم ودعاها
 القاضى الى الصلح فاصطفا على بعض ذلك المال ثم رجعا عن احد الشاعدين عن شهادته
 او رجعا عن شهادتهما فاقضهما (٢) • ولو قضى القاضى بشهادتهما ينبغي ان لا يجب الضمان
 ايضا • من اواخر كتاب الرجوع عن الشهادة من التنازلية قبل كتاب الوكالة • ولو
 شهد بواحدة انسان وقضى بها ثم رجعا لم يطل القضاء بالوكالة ولم يضمن لانهما ما اتفقا شيئا
 متفقوا وكذا لو رجعا بعد ما قبض الوكيل الثمن لان القبض ليس بالشهادة بل بالتركيب (٣)
 في التنازع عشر من وكالة المخط • وفيه التنازع لو انكر شاهد اذ شهد بالشرط ضمن خلافا له (٤)
 ولا يضمن شاهد الا حصان الرجوع • وان رجع المزكى عن التزكية ضمن خلافا له (٥)
 الجدين خاصة ولو رجعا عن شرط وحده اختلف المشايخ متفق الا بجرى الرجوع
 عن الشهادة وكذا في الوكالة • وفيه التنازع لو انكر شاهد اذ شهد بالشرط ضمن خلافا له (٥)
 الشهادة ليس برجوع بل الرجوع ان يقول كنت • بطل في الشهادة في الرابع عشر من
 الفصولين • قال نعم شهدوا ان الشهادة التي شهدت بها عند القاضى لقان على قان
 بكذا هي زور وباطل لا يثبت شهادة بذلك لكونه في غير مجلس القاضى ولو رجعا في مجلس
 قاض غير القاضى الذي شهد به منه صح رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البيعة على
 رجوعه في غير مجلس القاضى لا تقبل • وعندنا في آخر تمصيل • ولو اذى رجوعه مطلقا
 لا تقبل وان لم تكن المدة في الرجوع مينة او ادا اختلف الشاهدان اذى رجوعه مطلقا
 اذى غير مجلس القاضى لا يثبت • وان اذى في مجلس القاضى يستحب (٥) اذى
 على الشهود الرجوع عند القاضى ولم يذع القضاء بالرجوع • اذى الا اذا اذى الرجوع

- (١) وبعبارة القاعدية كانت شهادتهما
 بالدار شهادة بالبناء ولا ينبغي انه على ما ذكر
 في المتن من ان الشهادة بالدار شهادة
 بالارض والبناء معها وانما على ما في الاصل
 من ان البناء يدخل في القضاء والشهادة
 تعافلا يكون قولهم هذا رجوعا
 عن الشهادة لا يضمنون قيمة البناء •
 (٢) وذكر هذه المسئلة في القصة بعبارة
 (ط) وقال في تمليسه لانه لم يضمن
 بشهادتهما وهذا التعليل بشيء الى انه
 لو قضى بها يضمنان •
 (٣) ولا ضمان على شهود الوكالة
 بالنسوة اذ ارجعوا لانه شرط كذا في
 التاسع عشر من وكالة التنازلية •
 وذكر المسئلة في فصل في الرجوع
 عن الشهادة على العقود من المخط
 للشرخى وعلى وجه آخر •
 (٤) مثل من شهد بالتركية اذ ارجعوا
 عن شهادتهم حل يضمنون بالرجوع ولا
 اجاب نعم يضمنون كذا في تنادى ابن
 خنيم •
 (٥) وفي البرائة وان اذى الرجوع
 في مجلس الحكم بعد الحكم نعم
 وان لم يدع الحكم بالرجوع والحكم بايجاب
 الضمان تقبل عليه البيعة ويختلف •

والضمانه ولو أقر الشاهدان عند القاضى أنهم جاعل في غير مجلس القاضى يصح
ويجوز الاقرار بجنحة الانشاء في الرابع عشر من شهادة منية الملقى

• (الرابع عشر في المقررات) •

انما يدعى دارا في يد رجل انما اشتراها منذ سنة من فلان وشهدوا على مدعاه ولم يقولوا قبضها
بأمره لا يدفع اليه شي حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البائع رجع محمد عن هذا وقال تؤخذ
منه الدار ولا تدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي المتن لا تصح هذه الدعوى حتى
يقض الثمن عند القاضى فالوجه من يدعى عليه الشراء او انكره ذكر في الاضحية في موضع
انه تؤخذ الدار من المدعى وتدفع الى البائع وذكر فيها في موضعين انه لا يلتفت الى انكاره
لان الغائب صار مقبضا عليه وهذا أصح فان قالوا اشتراه من فلان وقبضه ولم يقض الثمن
يسأل هل القبض بأمره أو بغير أمره فان قالوا نعم لا تزيد على هذا لا تقبل شهادتهما برأيه
في نوع في الشهادة على الشراء • وهذا كله اذا لم يذكر وانقضى الثمن فان ذكر وانقضى
فهو دعوى ملك مطلق فلا يكون اقرارا بالمالك للغائب ولا يقضي له رواية واحدة من أهل
المزبور عقب هذه المسئلة • قال ولو أن شاهدين شهدا عند القاضى لرجل فقالا
نشهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بالتف درهم
أو بجزء من الحقوق وهو أو قال نشهد أن قاضى الكوفة أشهدنا بذلك ولم يسموا القاضى
لم يقض القاضى هذه الشهادة حتى يسموا القاضى الذى حكم وينسبوه لان القضاء عند
من العقود فاذا شهدوا به ولم يسموا القاضى لا يصح مع لومنا فلا تقبل وليس هذا في هذا الموضوع
وحده بل في جميع الافاعيل اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا تقبل (١)
من مختصر شرح أدب القاضى للنصاف في باب الشهادة على المحسوق دعوى القضاء
والشهادة عليه من غير نسبة القاضى لا تصح الا في مسألتين الاولى الشهادة بالقول فى أى
بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بيمينته صحت الثانية الشهادة بالاثبات أى بأن قاضيا من
القضاة قضى بأن الاثر له صحت وهما في المخرقة ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تصح
الا في أربعة مسائل الاولى الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صفه صحيحة وان لم يسموه
الثانية الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان الكيل من خزانة المقتنن الثالثة نسبة فعل
متولى وقسم من غير بيان من نصبه على التعيين الرابعة نسبة فعل الى وصى يقيم كذلك
ويمكن وجوع الاخيرتين الى الاولى أشباه في القضاء والشهادة والدعوى • (حل)
اذى أمة وشهد أن قاضى بلد كذا حكم بهذه الامعة صح ولم يشترط نسبة القاضى
في الثانية من الفصولين في أو اخره

• (في ترجيح البيئة) •

رجل أقام البيئة على امرأته تزوجها أوها منه قبل الوغها وأقامت هي بيئة آخر تزوجها
منه بعد الوغها بغير رضا فبينت أن اولي لأن البالغ معنى حدث بينت بينت فكانت أكثر
البيئات ثبت فساد النكاح ضرورة في الرابع من نكاح الولوالجية • ولو قال الزوج

(١) وتفصيل هذه المسائل (٧) مذكور
في الثاني من دعوى الحيض والثاني من
العمادية والفصولين
(٧) المقولة من مختصر شرح أدب
القاضى (م)
(٢) ان أقام أحد المدعين شاهدين
والاستمرار بعبارة ماسوا لان كل واحد
منهما لا يجب الا لظن ولان البيئة
لا ترجح بالعدد فكذلك بالعدد مختارات
خلصا للفرقة وجهه الله

المستأجر من شهادات القنية • إذا اشترى المتبايعان أحدهما بالدين الحصة والآخر
 القساد كان مدي القساد مدي القساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول
 مدي الحصة والبينة بين مدي القساد بائعاً والروايات وإن كان مدي القساد مدي
 القساد لم يفي صلب العقد بأن مدي أنه اشتراه بالف درهم ورطل من الخمر والآخر
 مدي البيع بالف درهم فيه رواية عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول مدي
 الحصة أيضاً والبينة بينه الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول مدي القساد
 ولو أدى عبداً في يد رجل أنه اشتراه منه بالف درهم وقال البائع بعتك بالف درهم وبشرطت
 أن لا تباع ولا تهب أو أدى المشتري ذلك وإنكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط
 القاسد والبينة بينه الآخر وكذا لو كان مكيان الشرط القاسد شرط الخمر والخمر أول الشيء
 الذي لا يجعل مع الف والقب وإن اختلف في أصل الثمن فقال البائع بعتك عبداً بهذا وهذا
 وقال المشتري اشتريته بالف درهم ورطل من الخمر تحت الفادرة إذا قامت لهما البينة
 يؤخذ بيعة البائع (١) فحصل في أحكام البيع القاسد من يوع لفاسه • (يح) إذا
 اشترى المتبايعان في حصة العقد وقساد فأنما يجعل القول لمن يدي الحصة مع البين في
 باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية • وفي الكافي قال المرتين الراهن قبضت مني
 بعد الراهن وحلف عندك وقال الراهن بل حلف عندك قال القول والبينة للراهن • ولو قال المرتين
 حلف عندك قبل أن أقبضه بحكم الزهر وقال الراهن بالعكس قال القول للمرتين والبينة للراهن
 استأجرني بالبرهة فقال المبيع حلف قبل أن تمسكه وقال الراهن بالعكس قال القول للراهن
 وكذا لو اختلفا أنه حلف قبل الزهر أو بعده والبينة للمبيع • ولو قال المرتين قبضت مني ووردت
 الزهر وقال الراهن قبضت وحلف الزهر عندك فالبينة للراهن • وكان أبو القاسم يقول ينبغي
 أن تكون البينة للمرتين • ثم تاتي في باب اختلاف البائع والمشتري من كتاب البيوع •
 أحكام الراهن بيته أنه رهته بجاه وخسين وأقام المرتين بيته أنه رهته بجاه فالبينة بينه الراهن
 وإن اختلفا في قيمة الزهر بعد ما حلف كله أو بعضه قال القول للمرتين في قيمة الهالك مع
 قيمته والبينة بينه الراهن • فاما خالية في الحادي والعشرين من المتبادات فكذا في الخطأ
 البرهاني • (يح) ولو أقيم الراهن بيته التي رهنه الزهر سلم قيمته مشرواً وأقامها المرتين
 أنكر رهنه عندي بمعا قيمته بمسقة فبيته الزهر أولى قيمة في باب البيتين المتضادتين (٢)
 • (ط) الذي المشتري يعلما بالبايع بيع الوفاء قال القول للبائع • وإن أقيم البينة فالبينة
 بين مدي الوفاء • وكذا إذا أدى أحدهما البيع أو الصلح من طوع واذا في الآخر من كره
 قيمة مدي الكره أولى • وكذا إذا أدى الآخر من طوع والآخر من كره قيمة الكره أولى
 (٣) من أهل الزبور • (ثم قم) أدى على رجل أنه أكرهني بالتقريب يجب الوالي
 أو الضرب على أن يستأجر منه مساوياً وأقام بيته وأقام المدي عليه بيته بأنه كان طامناً
 قيمة الطواصع أولى • ولو قضى القاسم بيته الأكره بعتقوا أن يعرف الخلاف وقضى
 بناء على الفتوى (قم عدك) أقيم المشتري بيته أنه أكرهني بعتقوا هذا الذي يعاصي وأقام
 والبائع بيته بأنه مكره فبيته الحصة أولى (سم) بيته الأكره أولى فيسأل أهل الزبور

(١) فالمحصل أنه إذا اختلفت بيعة البائع
 والمشتري على ذكر ما يصلح ثمناً وأثبتت
 أحدهما شرطاً أو أثبت أحدهما البيع كما إذا
 اتفقتا على أن البيع كان بالف درهم
 وإذا ثبت أحدهما شرطاً من الخمر فالبينة
 بينه القساد • وإن اختلفتا في ذكر ما يصلح
 ثمناً فثبت أحدهما ما يصلح ثمناً فإن
 كان البيع بالف أو بهذا العبد وأثبتت
 الآخر ما يصلح ثمناً فإن كانت الثمن
 كله سراً فالبينة بينه الحصة كذا في الفصل
 الثالث من القسم الثاني من • • •
 الظهيرة •
 وأشار في باب البيتين المتضادتين من
 شهادات القنية أنه إن كان القساد بشرط
 في البيع مفقودة القساد أولى لأنها
 أكثر ثباتاً وإن كان لم يفي في المثل أو غيره
 قيمة الحصة أولى •
 (٢) ويصعد في القنية في باب الدعوى
 والبنات من كتاب الزهر •
 (٣) لأن بيته الأكره ثبتت خلاف الظاهر

(١) لانها المثبتة في العاشر من الفصولين **ع** وفي الحادى عشر من دعوى المحط يجب ان تكون البينة هذه المشتري لانها هي البينة **ع** (٢) اقول هذا على أن يكون البنى غير مزور وان كان البنى مزوراً فحينئذ لا يثبت ولا خلافه **ع** (٣) وذكره العاشر من الفصولين ان القول بالعدوى والنية (١٤٤) لدى البند الرابع **ع** (٤) وان اقام البينة فأثبتت المرأة البينة انها

(ب) باع ضعة وله مقام المشتري البينة أنه باعها في صفري من المثل والابن اقام البينة أنه باعها في حال البلوغ فبينة المشتري أولى (١) في باب البينتين المتضادتين من شهادات القنينة **ع** (٢) وكذا لو قال البائع بئنه من قبل صفري وقال المشتري بل بعد بلوغه قال قول ابن دى السبالة شكر أصل العقد فالبينة يتقدم على البلوغ (٢) (ب) مثله وقد صرف في باب البينتين المتضادتين ما يشرى الى خلافه (٣) اذى علمه دارا قضاء والبد اشترى بينهما من أصل حال صفري من المثل وقال المشتري بل كنت بالنار ولم ارض **ع** قال قول للمشتري وان اقام البينة فبينة مدعى البلوغ أولى (٣) قال أستاذنا في القول نظري بل عليه ما ذكره (٤) ان وجلا اذى على امرأتان وليها تزوجها من حال صفريها واذعتى أنه تزوجها من بعد البلوغ فيغير رضاها فالبينة المرأة (٤) والقول لها على أسع الاربين (٥) وكذا البيع على هذا القياس (٦) والقول لابن على أسع القولين في باب الاختلاف بين التبايعين في صحة العقد وسأده من دعوى القنينة **ع** باع وقال أنا

بالبحر وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال **ع** كنت غير بالغ لا يلتفت الى جهوده ولو كان أقل من اثني عشرة يمدق قال هذا ملكي باعه أي وأما بالغ وقال المشتري والاب بل في حال صفري قال قول لابن لانه يشكر زوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحط وهو الصواب ضدى وان برضاها فالبينة الابن في الحادى عشر من بيع الزانية **ع** (ب) باع أرضا فأذى أخوه على المشتري أن البائع مضور وألوا به وقال المشتري بل عاقل وأما البينة فبينة القنينة أولى (ق) ولونظر جنونه وهو مطبق بمجد الاقامة وقت بيعه قال قوله وبينه الاقامة أولى من بينة الجنون (ج) ومن أبي يوسف اذى شرأه الدار ومنه فشهد شاهدان أنه كان يحجر فاعند ما باعه وأخر أن كان عاقل فبينة العقل وصحة البيع أولى في باب الاختلاف بين التبايعين من دعوى القنينة اذى علمه ارضا وأقام بينة فقال وفى دفع اى اشترى بها منك فقال المدعى ولكنى كنت صبيما وقال المدعى عليه بل كنت بالغاً وأقام البينة فبينة مدعى البيا أولى قبل المسئلة الزبورية اذى أن الرضى باع التركة بالبيع وتزعم الرضى أن البيع كان بالعدل قال قول الرضى لم تحك بالاصل ولو يرجع على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والبى بمعد بلوغه أنه كان بالغاً فبينة المشتري أولى لانها تثبت الزيادة والاكثر على منة القنينة اذى البيا أولى (٧) فى أواخر الفصل الاول من دعوى الزانية وعنه اختلف الرضى والبيع بمعد بلوغه فقال البى بعث عقارى الى طبقى لكن ينفق فاحش وقال الرضى بل بئنه بئش القنينة لا يكون القول له (٨) في باب الاختلاف بين التبايعين من دعوى القنينة **ع** (ق) باع الرضى من التركة شيئاً فقالت الزبورية باعه بئنه فاحش وقال المشتري بل بعدل قال قوله (٩) من اغل المزور **ع** (ظ) وصى باع شيئاً فأذى الزبورية على المشتري أن الرضى باعه منك بعد العزل وأقام المشتري بئنه أنه كان وصيها وقت الترام فبينة الشقوى أوله (١٠) لما فيها من الجاهل تفاا الشراء وسبق التسليم (ب) وبينه العزل أولى من بينة البيع وكذا المطلق والعنا من الوكيل في باب البينتين المتضادتين من شهادات القنينة **ع** وفي

(٥) وجه النظر ان يكون القول قوله مدعى البينة اذا اختلف المتعاقدان في صحة العقد وضاده ويكون اقدم العقد على العقد اقرارا منه بصدقه وتكون دعواه القصاد بعد ذلك مناقضة لادعائه السابق فأما اذا دعى غير العاقد القصاد فباعد عليه غيره لا يكون الاقرار منه موجودا بالصحة فلا تكون دعواه القصاد مناقضة فوجب ان تسع كذا نقل عن النية الكبرى **ع**

(٦) يعنى اذ باع مال وله ووقع الاختلاف بين الابن والمشتري قال المشتري كان قبل البلوغ وقال الابن بل كان بعد البلوغ **ع**

(٧) والقوى على هذا في زماننا **ع**

(٨) وهذا مخالف لما سبق في الزانية **ع**

(٩) كذا في متفرقات السائر خاصة في الدعوى **ع**

(١٠) (ن) مثله قال (مت) قلت البست البينة الاخرى ثبت امرها عارضاً وهو المنزل فقال هم في الحقيقة يتفقون صحة البيع وشهادة النى لا تسع كذا نقل عن النية الكبرى اقول مردعه أنه يقر في الكتب أن منه فساد البيع أولى الا ان يقال أن البينة بالبست يعنى يقال الفصل بل يعنى التوثيق يكون مقابلاً للطلان ويشير الى قوله وشهادة النى لا تسع لكن بل أنه يكون حجة في البيع موثقاً على اجازة لما لا باخلا **ع**

(١) ما يشابه هذه المسئلة المذكورة
الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة فضلا عن
وكالة منة النفس وعن وكالة الذخيرة
البرهانية ع

المتفق الموكل إذا أخرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة الشهود قد شهد شاهدان
بالبيع وقد وقت بنية العزل وبنية البيع أو لم وقتها فلا يخرج من الوكالة أولى وكذلك
التوكيل بالطلاق والعشاق وغيرها وكذلك شاهد الطلاق مع شأدي النكاح (١) ف
سائل الدغم من دعوى جميع الفتاوى وكذا في الثالث عشر من دعوى البرازية ولو شهد
شاهدان على عزل الوكيل وهو حاضر وشهد آخران على البيع فبنية العزل أولى والبيع
باطل إلا أن يكون وقت البيع قبل وقت العزل من شهادات المحيط للسرغسي في باب
اليمينين فاستعاضى الشيعتين المختلفين شهد أن فلا نكاحات وكانت زوجته وأخران أنه كان
طلقها قبل الموت قال القاضي بنية الزوجية أولى ويجعل ككأنه طلق ثم تزوجها وقال
السفدي بنية الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح وقبلي أن كانت وريثها أو هي
تدعي عقدين فالقول ما قاله القاضي وعليه الفتوى والافاقى على ما قاله السفدي
وقيل إن أنكر وانكاحها أصلا بان قالوا ما كانت زوجة قط لا يكون دفعا وإن أنكرها
الموت بالزوجية ولم ينكر وانكاحها أصلا بان قالوا ما كانت زوجة قط لا يكون دفعا وإن أنكرها
البرازية * رجس مات وترك لها غاذي بعض الورثة عسانا في الثامن من شهادات
ويجبه منه في حصته وقبضه وبنيته الورثة قالوا كان ذلك في المرض فأن القول يكون قول من
يدعي الهمية في المرض وإن أقاموا البينة فالبينة بنته من يدعي الهمية في الصحة كذا ذكر في
الجامع الصغير وذكر القاضي في الفتاوى امرأة ماتت واختف الزوج وورثها في عمرها
الذي كان عليه وأدعى الزوج أنها وهبت منه في حصته لورثة في الورثة أن الهمية كانت في
مرض موتها فأن القول يكون قول الزوج لأنه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج
واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الآن هذا أيضا القبول رواية الجامع الصغير
والا عقاد على ذلك الرواية لأنهم تصادقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في سقوطه
فكان القول قول من ينكر السقوط ولأن الهمية حادث والاصل في الحوادث أن يقال إلى
أقرب الأوقات فاضمان فثبت على النكاح من كتاب الدعوى (نقلا) أنزلوا ربه بنى ثم
مات فقال المتهمة أتزني حصته وقال بقية الورثة لا يل في مرضه فالقول للورثة والبينة له قوله
ولولا بنية فله نصيب الورثة في الرابع والثلاثين من القسوليين في كتاب الاقرار من أحكام
المرض وكذا في الثاني من اقراء الخلاصة والحادي والعشرين من اقراء التاتارخانية *
والبينة على يدعي الاقرار في المرض لأنه يدعي فساد الاقرار ولو أقام جميعا البينة فيبقى أن
يقضي باقرارين أحدهما في الصحة والاخر في مرض الموت من دعوى القامعية فادعت
امرأة أن تزوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة ولها الميراث وأدعى الورثة أن
الطلاق كان في الصحة فالقول لها وإن رهنها وقتا وفتاوا أحدان بنية الورثة على طلاقها في
الصحة وأور في الثاني من شهادات البرازية * ولو تركه المقتول أخا أو ابنا فأقام الاخ البينة
على الابن أنه قتل الاب وأقام الابن البينة على الاخ أنه هو الذي قتل الابية كانت بنية الابن
أولى بخلاف ما إذا أكاها ابنين حيث يقضي هؤلاء بنصفه يدعي قول أبي حنيفة وهذا قال
بنية الابن أولى ولم يذكر الخلاف في الثاني والعشرين من بنات التاتارخانية * وإذا

فقال رجل من آل الحاء أخوه طلب بدمه وأقام البيعة أنه وأرثه لا ورثه غيره وأقام القتال
بيعة أنه أبا قال القاضي لا يمكن إلا بدمه أو بغيره بل يأتي في ذلك حتى يظهر صدق
ما قاله القتال في التاسع عشر من جنابات التاتارية قال (م) إذا كان المص في يدي
رجل يدي أنه ابنه ويقع على ذلك بيعة ورجل آخر يقسم بيعة أنه ابنه فمضى صاحب البد
ولوأقام صاحب البيعة أنه ابنه من أمر أنه هذه وأقام رجل آخر أنه ابنه من أمر أنه
هذه فمضى الذي في يده في الثامن والعشرين من دعوى التاتارية في نوع آخر في دعوى
الرجل نسب الغلام (المقري) غلام احتسماً فمضى ورجل وأمر أنه أنه ما وادى الغلام
على رجل آخر أنه ابنه فبيعة الغلام أولى من المحل المزبور في أواسط نوع آخر في بيان أنواع
دعوى الرجل نسب الولد • كذا تمارضت بيعة اليسار والاعصار فمضى بيعة اليسار لأن فيها
زيادة العلم الأهم الآن يدي الذي أنه مسرور وهو يقول أعسرت بجمده وأقام البيعة فأمها
تقدم لأن فيها أمر أحدنا هو حدث فذهب المال (١) من فتح القدير في فصل الخامس من
أدب القاضي • في بده عبداً دعاه اثنان وبرهنا على أن كل واحد منهما أودعه عنده وهو
يكره نظركم بدهم ما حتى أقروه ذوالدلالة لحدسهما دفع اليه وإن زكت البيعتان حكم
بينهما في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية • ولوأدعت أمه أنها ولدت من مولاهما
وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل بيعة أنه اشتراها من مولاهما بيعة الامة أولى سواء كانت
في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقعت بيعة المشتري وقابل الحبل بثلاث سنين كانت
بيعة المشتري أولى وكذلك الجواب في العتق والتدبير إذا أنشأوا تاريخ أحدهما سبق
بقضى لاسبقهما تاريخاً وإذا أقام عبداً البيعة أن مولاهما متفق وهو شكر ذكراً وأقر وأقام
آخر بيعة أنه عبده فمضى الذي أقام البيعة بأنه عبده وكذلك لو شهدوا أن فلاناً أعتقه وهو على وشهد
بده فمضى الذي أقام البيعة أنه عبده وإن شهدوا العبد أن فلاناً أعتقه وهو على وشهد
شهود الآخرين عبده فمضى بيعة العتق ولو كان المولى أقام بيعة أنه عبده أعتقه وأقام
رجل بيعة أنه عبده فمضى بيعة العتق وكذلك لو أقام العبد بيعة أن فلاناً أدره وهو على وأقام
رجل بيعة أنه عبده فمضى بيعة التدبير (٢) كالو أقام المولى بنفسه بيعة أنه عبده وادعه وأقام
الآخر بيعة أنه عبده فمضى بيعة المولى ولو أقام العبد بيعة أن فلاناً كاتبه وهو على وأقام
الآخر بيعة أنه عبده فمضى الذي أقام البيعة أنه عبده إلا ترى أنه لو أقام الذي في يده بيعة
أنه ملكه كاتبه وأقام الآخر بيعة أنه عبده فمضى الذي أقام البيعة أنه عبده كذا في وآخر
الرابع من دعوى التاتارية وكذا في المخط البرهاني • ولوأدعت المرأة البراءة عن المهر
بشرط وإقامها الزوج مطلقاً وأقاما البيعة فبيعة المرأة أولى وإن كان الشرط متعارفاً يصح
الإبراء معه (ق) بيعة الزوج أولى من شهادات القصة في باب البتتين المتضادتين • ولوقال
لا راءه أن شرت مسكراً بغيره ذلك فأمر أن يسلط فأقامت بيعة على وسود الشرط وأقام
الزوج بيعة أنه كان بذاتها فبيعة المرأة أولى من المحل المزبور (ط) زوج الكبر أقام بيعة على
لسكرتها حين بلغها البلوغ فأقامت بيعة على الرذيفة في أولى (ع) ولو أقام الزوج بيعة أنها
أجابت العقد حين أخبرت وأقامت بيعة أنم ردت فبيعة الزوج أولى بخلاف الأولى لأن بيعة

(١) وهذه المسئلة مذكرة في باب دعوى
العتاق من دعوى البسوط

(٢) فيه اختلاف الروايتين ذكره في
دعوى البسوط في باب الشهادة في الولاد
والنسب

الزوج ثمة قامت على العدم وفي الثانية على الثبات من الحبل المزبور • (ج) باع مائة الف
وسلم ثلثي المائة للرجل سبيع وأدى المشتري الاجازة وأقام البينة فيينة المشتري أولى
لأنها ملزمة من الحبل المزبور • فإن برهن المشتري أنه أخرجه بعد سماعه زمانا بلا ضرورة
وبرهن الشفيع أنه طلب كماله فالبينة للشفيع عنده وعندهما للمشتري من أواخر شفعة
البرازية وكذا في الظهيرة • قال أدى الزوج على امرأته ببارية في يدها أنها ملزمة بسبب أنه
اشترىها من زيد بكذا وأنه وقع التقاضي بينهما وأنكرت وأقام بينة فأدعت الدفع وقالت
أنها ملزمة بسبب أني وكلتك بشرائهما من زيد والملك اشترته لى وقضتها لى بصر هذا الدفع
أجاب نعم لأنهم ما بركة خارج وذوي يد تلقيان الشر من إنسان واحد وإن ذا اليد أولى وهي
مسئلة كتاب الدعوى من الاصل من القاعدة في الدعوى • (د) قال أحد الجارين
للاخره هذا السباط الذي أخرجه محدث وقال الآخر كان كذلك في القديم فاقول للدمي
لكونه متكاملا بالاصل (ج) والبيئة يئنه من يده أي محدث رقم • على عكسه قال رضي
الله عنه والصحيح هو الأول في باب التصرفات والمحدثات في الطريق العامة والخاصة من
كراهية القنينة • وحد القديم ما لا يحفظ الاقران الا كذلك وان اختلافهما من أحدهما على
القديم والاستعوى المحدث فيينة القديم أولى وشهادة أهل السكنة في هذا لا تقبل في الأول
من حضانة البرازية • وجعل أدى على آخره أني لكرز أي ومات من لكرز وأقام على ذلك
يشة وأقام الضارب فينة أنباء قد سمع من لكرز وبرئ من مرضه فقد قبل هذا دفع
لدعوى المذني وقيل بسبب أيضا أن يكون الجواب فيه على التفصيل أن كان المذني أدى أنه
لكرز ومات من تلك المكرزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المذني وان كان
أدى أنه لكرز ومات من لكرز فهذا لا يكون دفعا لدعوى المذني عليه ويقضى بالضعان
وهذا من باب العمل بالبينتين بجعل كانه لكرز وبرئ من لكرز وثابا ومات عنه في
الثالث والعشرين من دعوى الهبط البرهاني • وجعل أدى على آخره ضرب بطن أمته
ومات بضربه وقال المذني عليه في الدفع أنها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع
أثابا وأقام البينة فأما بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والاستعوى
الموت بالضرب فيينة الصحة أولى (١) من خلاصة في آخر كتاب الدعوى • وجعل جرح
انسانا ثمانية أقدام ولواء القتل فينة أنه مات بسبب الجرح وأقام الضارب فينة أنه برئ ومات
بعد عشرة أيام فينة أوليا القتل أولى في أول باب البينتين المتضادتين من شهادات القنينة
• إذا أدى الجرح أن الجرح مات بسبب آخره وقال الولي أنه مات من تلك الجراحة حيث
يصح القول قول الولي لأن الجرح صاحب عقل لا صاحب شرط والاصل في القنينة
الصلاصة للحكم فكان الولي هو المتكلم بالاصل هناك من شرح المفتي لمصنوعا آتى في آخر
باب القياس ونظامه فيه • (ج) أدى على رجل أنه أمر مديا لضرب جداره وبخرجه من
كرمه فضره النبي حتى مات وأقام عليه فينة وأقام المذني عليه فينة أن ذلك الجرح
لا تقبل فينة لأنها قامت على التقي مقصودا في باب التبا في الشهادات من شهادات القنينة
• وفي الاصل أيضا وأقام الغاصب البينة أنه ردا لدية المنصوبة على المالك وأقام المالك

(١) كذا في البرازية في الخامس عشر من
الدعوى في المنزقات وصحبه مولانا أبو
السود وقال أن في القنينة خلافه
والاعتقاد على ما في الخلاصة وبزيدهما
الكتب انتهى وبسببي ما يزيد ما في
الخلاصة نقلنا عن المحيط وشرح المفتي
وفي آخر دعوى النصاب قبل مستتاب
الشرط مسئلة فوافق ما في الخلاصة
سئل من قاضيان قال وسئل هو أيضا
عن أدى على آخره أني لكرز أي لكرز
ومات بهذه المكرزة فأقام المذني عليه
البينة أن أمه بعد ضربي هذا صحت أو
قالوا برأت هل يصح الدفع قال نعم قلت لو
قالوا بعد الضرب خرجت الى السوق هل
يصح قال لا لأنه يحتمل أنها خرجت وأثر
الضرب باق ولو أقام البينة قال فينة
الصحة أولى انتهى وفي الدرر خلاف
ما قلناه فكانه اعتبر ما في القنينة

(١) وقال أيضا هو والمالك بالمرث في يد القاصب أو في من شهود القاصب بالرد على المالك بالمرث عنده أو قبله وفي الأصل يجزؤه كذا في خزنة الاكل في القصب فخلا من تناوى الباقى ع

(٢) لا تم خلت على الاثبات وهو اثبات فعل الرقولس في ينة صاحبها اثبات فعل على القاصب ولا اثبات سبب الضمان بهما القصب بخلاف القول كذا في الثانية في فصل فيما يضمن بالتأثر ع

(٣) لان القتل وعدم الدار يتصور بعد الرد فيصير كمن القاصب ردها ثم عدم الدار أو قبل الداية فكانت ينة صاحبها أولى لانه بنيت سببا حاد للضمان كذا في الحاشية في فصل فيما يضمن بالتأثر من القصب ع

(٤) وفي أول كتاب الدعوى من التصاب مسئلة متعلقة بهذا المقام ولا يضمن معرفتها ع

(٥) كذا في شهادات القنينة في باب البيئتين المتفادتين فخلا من المحيط وكذا في الرابع من يوع الخلاصة فخلا من تناوى النسق ع

(٦) وفي زمنا ان القنينة على ان البيئتين ينة الرافا مع انهم يجررون عليها أحكام الرعن ولا يخفى ما فيه ع

(٧) وهو السيد ناصر الدين أبو القاسم محمد ابن يوسف ع

بنيته انما ماتت عنه القاصب بركوبه فعلى القاصب قيمتها (١) وكذا لو أقيم المالك البيئته أنه عدم الدار أو أقيم القاصب البيئته على الرد والامام السرخسى أعاد المسئلة في آخر الكتاب وذكر فيها الخلاف فقال لو أقيم المالك البيئته أنه عنها وقفت عنده أو أقيم القاصب البيئته على أنه ردها فعند محمد لا يضمن (٢) وعند أبي يوسف ينص (٣) من غصب الخلاصة في نوع في رد القصب ويؤكد في البرازية • قال محمد في كتاب القصب اذا أقيم القاصب ينة أه رده الداية المقصوبة على المالك وأقيم المالك البيئته أن مات من ركب القاصب فالتقضى ينقض على القاصب بالضمان وكان ذلك من باب العمل بالبيئتين بأن يجعل كذا القاصب ردها على المالك ثم كرها تانيا (٤) في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في المتقنوات • برهن المستعير على ردها والمعبر على هلا كهما عنده بالعدى فينة المعبر أولى من عارية البرازية برهن المشتري على أن المبيع مات في يد البائع والبائع على أنه مات في يد المشتري فينة البائع أولى لانه يلزم الثمن ولو أرتقا فالسبب أولى وان لم يكن لهما ينة فالقول للمشتري لانه مشترك في الحادى عشر من يوع البرازية وكذا في الخلاصة • برهن الدائن على أن الواو رت باع شأ من التركة المستغرقة و برهن الواو رت على أن الملب كان باع في حصته وقبض عنه فينة الدائن أولى لانه مثبت للضمان و ينة الواو رت تنفيه والبيئات للاثبات في الرابع في نوع في دعوى الدين من التركة من دعوى البرازية • مات الوصى فآذى الوصى الشافى على ورثته أن تموز فحكم باع دار اليتيم وصرف الثمن في شوائج نفسه وقالت الورثة تصرف في حوائج اليتيم فأقاموا البيئته فينة الوصى أولى لانه يثبت للضمان من دعوى القاعدة ملخصا • وفي الذمعة اذا أقيم المذمى ينة أن قاضى يلة كذا فلا تقضى به على هذا الرجل بألف درهم وأقيم المذمى عليه ينة أن ذلك القاضي قضى به بالرافعة عن هذا الاتب قضى بالبيئتين التي قامت على البراءة ولا يقضى بينة المذمى في السابع من دعوى التنازلية • صعد يد رجل أقيم ينة انه اشترى هذا العبد من صاحب الدية بألف درهم وأقيم هذا ينة انه باع العبد من فلان الاستحبابانى درهم فالبيئتين ينة الشراء بألف درهم ولو أقيم صاحب الدية على مذهبى الشراء بألف أنه كفل بالثمن عن المذمى عليه الذى اشتراه بالثمن كانت البيئتين صاحب اليد من المحل المزبور وكذا في المحيط

• (في القول لـ) •

(فح) قال البائع بعتك هذا الزرع وهو غير متعبر وقال المشتري كان متعبرا فالقول له لانه يدعى الصحة في باب اختلاف التبايعين من دعوى القنينة • واذا اختلف البائع والمشتري فآذى المشتري يعلما ناو البائع مذهبى الرافا فالقول قول البائع (٥) وانما أقيم البيئتين فالبيئتين مذهبى الرافا (٦) في آخر الحادى والعشرين من يوع المحيط البرهاني • وان ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعى زوال ملكه عليه وهو مشترك وذ كر صاحب النافع (٧) وان ادعى ناري أن القول للمذمى البتات الا اذا شهد الظاهر بالبائع بأن يكون الثمن ناقصا كثيرا واذ ادعى المشتري قدير البرمقان تغير وبيع

يجعل الحال حكما فيشذوذ القول المشتري لانه متبني بالاصل والظاهر وتغيره وان المبيع اذا
سأوى القوا بابه يستقامه فالقول بالبيع وان يتبعه ثمانية فله المشتري وكذا في الزيادة وان
صاحب الهدية فيه وفيها اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفا في الاول ان القول بان
يدى الوفاء ثم يرجع الى ما أتى به ثمة بخارى من أن القول بان يدى البتات في أوخر
الفصل الرابع من بيع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية • ان ادعى أحدهما بيع
الوفاء والاخره ما باما كان القول قول من يدى البيع البتات والبنية بنية الوفاء لان
بيع الوفاء اثنان يعتبرهنا كما قال البعض أو يعا فاعدا كما قال بعضهم فان اعتبره ما فاعدا
كان القول قول من يدى البنية وان اعتبره ما كانت البنية بنية البيع الا في الرهن
والبيع اذا ادعى أحدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول من يدى البيع
فاضيان في فصل أحكام البيع الفاسد • قال دعوى كركه ابن محمد ومالك من يوددين
صاحب يد فروخته يبيع وفاء بصدورهم وغيره رداشتا كنون واجبت كصدورهم بغير
محمد ومدين تسليم كصد صاحب يدى كويدين يبيع بان خريدهم ازوى بد وصدورهم
وكراه كذاشت باقراره متى اول كركمى اول كراء آورد دفع شويانى اجابى (١)
لانها ما أثبتا يبيع (٢) ولم يكن بينهما اختلاف في وصف البيع الواحد حتى تكون بنية البيع
بالوفاء أولى لانها أكثر اثباتا من دعوى القاعدة • وان زعم البائع أنه كان قبيل قبضه
ولم يقب السكوت وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه البنية
(٣) في الرابع من بيع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية • وادأ كاتب الرجل
عنده ثم اختلف المولى والبعد في بدل المكاتب فقال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى
كاتبك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة يقول أولا يتصافان ويتراذان
وهو قوله ما ثم يرجع وقال القول قول العبد مع عبته وعلى المولى البنية (٤) ثم اذا جعل
القاضي القول قول المكاتب مع عبته وأزعم ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك ينق على أنه
كاتبه على ألفين زعم ألفين ورسمي فيهما وفي الولوية ولا يرد المتق (م) وان لم يقم
البنية على ذلك وأدعى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعبته ثم أقام البنية بعد ذلك على أنه
كاتبه على ألفين فالقاضي لا يفتي ما لم يؤد ألفين وفي الاستصانة هوسر وعليه ألف درهم
أخرى بخلاف مالوا أقام المولى البنية قبل قضاء القاضي بالعتق وفي الولوية ولو لم يضا صمه
الى القاضي حتى أدعى ألف درهم ثم قامت بنته لم يفتي الا أن يؤدق الى الباقية وفي
الطهارة وان أقام البنية فالبنية بنية المولى تثبت الزيادة بينه الا ان المكاتب اذا أدعى
مقدرا ما أقام البنية عليه يفتي في الثاني عشر من مكاتب التاخرانية وكذا في الثلث
عشر من مكاتب الحيطه • واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال المكاتب
كاتبني على نفسي ومالى على ألف درهم وقال السيد لا بل كاتبك على نفسك دون ماله
فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتصافان هاهنا الاجماع من محل المزبور وكذا في
الثالث عشر من مكاتب الحيطه • ولو قال المولى كاتبك وهذا المال يوم كاتبك في ذلك وهو
مالى وقال المكاتب بل هو لى اكتسبه بعد ما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على

(ترجمة)

- (١) ادعى أن هذه المحدودة كانت لمدي
بهما صاحب الهدية بما تفرغهم يبيع
وقامو رخص الغلة فأما الاثنان أعطيته المائة
درهم ويسلم المحدودة الى وقال صاحب
اليدأ ما اثبتت منه يبيع بان أتى
دروهم وسبقت شهادة على اقرار المذقي
الاول بذلك فان أورد المذقي الاول شهادة
على بيع الوفاء هل يدفع أولا اجاب لا
(٢) لان البيع بالمكاتب غير البيع بالمائة
•
(٣) وهذا على قول من لا يجوز ايجار
العقار قبل قبضه كالراى ندى وأما على
قول من يجوز كالراى وغيره فلا وجه
لهذا الاختلاف والظاهر من العمادية
ترجم قول الثاني •
(٤) وفي المغتربات في آخر كتاب المكاتب
لا يتصاف عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
ومحمد والشافعي يتصافان ولا يصح قوله
لان هذا عند أبي حنيفة بعض المتق وبعض لا يجزى
فيه التحالف كالعتق على مالى •

المولى البينة فان اقام البينة فالبينة بينة المولى ولو اشتد في أصل الاجل فالقول قول المولى
ولو اختص على أصل الاجل وقد اريد لكن اشتد في المعنى فالقول قول العبد ولو ادعى
الكتاب أنه كاتبه على أقدمهم وبهم عليه كل شهراته وقال المولى لا بل بنعت عبد كل
شهراتين فالقول قول المولى من المحل المزبور وكذا في الحبس (الوليانية) ولو ادعى
كتابة فاسدة ولا تخبره كان القول قول من يدعى الحائز والبنية منه يدعى الفاسدة
من المحل المزبور وفي نوادر بشر من أبي يوسف رجل اعترف أنه ثم اختصا عند القاضي
وفي حجرها ولد في يد حاكب اكتبه وقال المولى اعتقك بعد الولادة والنكسب وقالت
المرأة لا بل اعترفني قبل الولادة والنكسب فالقول قول المرأة ولو كان النكسب في يد المولى
فالقول قول المولى هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في السابق من عناق الموطأ في الناس
أسرار الألفي أربعة أشياء اذا حال المدعى عليه الشهود عبيد وقال القاضي كان المقذوف
عبد أو قاتل العاقلة فكان المقتول عبد الابن وهم الذين أقال وقال القاضي الجرحوم عبد
لاقصص على فالقول قوله ويكف المدعى البينة على حرة (١) خزانة القضاة لا البينة
في الشهادات ولو أن رجلا أقرض مجبوراً أو ادعى ثم صار مسلماً فقال لصاحب المال
كنت أقرضتني في مال فسادى فأعنته ما قال أودعته في حال فسادى فأعنته ما قال
صاحب المال لا بل أقرضت في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال وقضى على
المجبر وإن قال صاحب المال بل أقرضتك في حال فسادك واسئلحك في صلاحك وقال
المجبر وأقرضتني في فسادى وأعنته في فسادى كان القول قول المجبر وإن أقام صاحب
المال البينة أنه أقرضه في فسادى ولكنه استهلكه في صلاحه قبلت بینه فاضبطان في
أو آخر كتاب الجرحوم رجل كان صالحاً ففسد وبجر القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه
شيئاً فقال المشتري كنت اشترىته قبل الجرحومك وقال لا بل بعد ما جرح على فالقول قول
المجبر وعليه لا في البيع حادث فضاف الى أقرب الاحوال فان اقام البينة فالبينة بينة
المشتري لخصين أحدهما أنه يثبت العصة ويثبت الصحة أو في جميع الاحوال
والثاني أنه يثبت سبق التاريخ حال وكذا لو أطلق منه الجرحوم قال اشترىته متى حاله الجرحوم
وقال المشتري بل اشترىته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري ولا يثبت لانه يدعى
أمر احاداً فاضف الى أقرب الاحوال من مختصر شرح أدب القاضي للصلب في آخر
باب الجرحوم بسبب الفساد وفي متفرقات يسوع الخانية صبي باع أو اشترى وقال لا بل النعم
قال بعد ذلك لم يكن بالفاغان قال أولاً في وقت بلغ منه في ذلك الوقت لم يلقه الى وجوده
ولم يوقت له وقتاً ووقته اشترى ففسد هكذا ذكر في الباب الاول من يسوع الواقعة
وهنا دقة أخرى وهي أن يشترط به بلوغه اثني عشر سنة أن لا يكون رجلاً لا يستعمل منه
ذكرت هذه الدقة في قصة تساوي الفضلي (٢) من أحكام الصغار في مسائل
اليسوع وفي دعاوى فاضبطان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أئتمركتم
قالت لم أكن مدركة وكذبت فضايفت قالوا ان كان قدرها (٣) قدر المدرك كانت في ذلك
الوقت وكانت بها علامة المدركات لا تصدق في أم لم تكن مدركة وإن لم تكن كذلك فلا بد

(١) وتفصيله في المبسوط في الشهادة على
الزمان من كتاب الحدود وفي الحادي
والعشرين من قضاء المحيط والتاريخية
عبد

(٢) وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قولها
أما الفتى سبع سنين كذا في الحادي عشر من
يسوع البرانية عبد
(٣) وفي بعض النسخ فتداهوا والظاهر
الموافق لما في الثانية في فصل فيما يتعلق
بالنكاح من كتاب الدعوى عبد

كان القول قولها في معرفة حد البلوغ من الفصل الثالث والثلاثين من العمادية •
 صغيرة تزوجها غير الأب والجد فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقلت اخترت
 الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها إلا بيينة وان اختلفا في الحال فقلت بلغت
 الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا أو سكنت كان القول لها وإن كانت
 نيسا وقت البلوغ لا يعلل خباياها إلا بالزنا صريحا أو دلائل نحو التمسك وغير ذلك
 (١) في فصل ما يتعلق بالنكاح من دعوى الخيانة • وجعل تزويج ابنته البالغة بقلها الخبر
 ثم اختصم إلى القاضي فأدعى الزوج أنها سكنت حين علت فقلت لا بل رددت إن قالت
 رددت حين علت كان القول قولها وإن قالت علت بالنكاح يوم كذا فرددت فقال الزوج لا
 بل سكنت كان القول قول الزوج وهو قطعه ما ذكر في الشفعة إذا اختلف الشفع مع المشتري
 على هذا الوجه إن قال الشفع طلبت الشفعة حين علت كان القول قوله وإن قال علت
 بالشرع من كذا فقلت لا يقبل قوله قبل المسئلة المزبورة متصلا وكذلك إذا تزوجها الولي
 وهي صغيرة وعلت بالنكاح بعد البلوغ وأدعت أنها فسخت حين علت لم تصدق بالاسناد
 إلى وقت العلم بابنا (٢) من شرح التمسك قال يلى في باب الأول والأول كما ملخصا
 وقامه فيه • وجعل تزويج ربيته فرددت النكاح فأدعى الزوج أنها صغيرة وأدعت هي أنها
 بالغة فالتقول لها إن كانت مراخعة لنامها إذا كانت مراخعة كان الخبر به يحفل بالشبهة فيقبل
 خبرها فلا يهادم كسرة وقوع الفلق عليها (٣) في الفصل الأول من نكاح الولو والجد • الولي
 إذا تزوج أكبر البالغة ثم اختلف الزوج والمراة فقال الزوج بلفك النكاح فسكت فقلت
 بل ورددت كان القول قولها عندنا كالمشعر إذا ادعى ردالة أربيه أو أنكروا المعبر كان القول
 قول المشتري لأنه ينكر الضمان عن نفسه كذا هيها الزوج يدعى لزوم العقد والمراة تنكر فكان
 القول قولها وإن أقام البينة كانت البينة حنة المرأة على الرد لأنها طمعت على الأنثى
 صورة وبينة الزوج قامت هي النبي وإن أقام الزوج بينة أنها أجازت العقد وأقامت المرأة
 بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانهم استويا في الأثبات صورة وبينة الزوج ترجحت
 لزوم العقد ولا يبين عليها في قول أبي شعبة فإن سكت الزوج دخل بها لو علم تصدق
 في دعوى الرد وإن دخل بها كراهة ثبت في دعوى الرد في فصل شرائط النكاح من نكاح
 الخيانة • ولو قال الزوج بلفك النكاح فسكت وقالت رددت ولاينة له ما ولم يكن دخل
 بها فالتقول قولها • ثم ناعدم البينة لأن أبيها أقام البينة قبلت بينة وليست حنة السكون
 بينة النبي لأنه وجود ولاينة عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كما في العراج
 وهو في محطه به علم الشاهد تقبل كالواذعت أن زوجها تكلم بها هوردة في مجلس فأقامها
 على عدم التكلم فيه تقبل وكذا إذا قالت الشهود كذا عندنا ولم نسجها تكلم ببيت سكرتها
 كما في الجوامع وإن أقامها فبينتها أولى لأبائتها الزيادة أعني المزدانة زائد على السكون وقيد
 بكونه الذي سكرتها لأنه لو ادعى إباحتها النكاح حين أخبرت أو رضاها أو أقام البينة فبينته
 أولى على ما في الخيانة لاستوائهم ما في الأثبات وزيادة بينة باثبات الزوم وفي الخلاصة
 قلنا من القاضي المتصاف في هذه المسئلة أن يثبتها أولى تظهر أن في هذه الصورة اختلاف

(١) ولو تزوج صغيرة غير الأب والجد إذا
 قالت بعد البلوغ سكت رددت حين بلغت
 الخبر بعد البلوغ أو حين بلغت وكذبها
 الزوج فإن القول له كذا في فتح القدير

(٢) حيث قال لأن العقد تنقضه عليها في
 حالة الصغر والظاهر بقاؤه وهي بدعواها
 التمسك تريد الإطالة ولا يقبل قولها إلا بيينة
 وهذا لأن الشراء إذا ثبت في وقت
 فالظاهر بقاؤه فلا يقبل منها استناد التمسك
 إلى وقت الإدراك حتى لو كانت عند
 القاضي أدركت الآن وضعت مع جد
 (٣) وفي الفصل الأول من نكاح الولو والجد
 بعد الدخول أنها قدرت النكاح حين
 تزوجها الأب وأقامت على ذلك بينة تقبل
 بنبها هكذا ذكر في بعض المواضع والصحيح
 أنها لا تقبل لأن التمسك من الوطء
 كالإقرار عند

(١) لجواز أن تكون الإجابة بالسكوت كما إذا أخبره الولي وهي بغير تأمل

وإلزام وجهه على التلاصق أن الشهادة بالإجابة أو الرضا لا يلزم منها كونها بأمر
 وأما على السكوت (١) وقد نأى الصورة بأن يقول بذلك لأنهم لو قالت بلفظ التكاح يوم كذا
 فرددت وقال الزوج لا يل سكت فأن القول قوله كذا في الولي الجسدية وذكرها في الأخيرة
 للسكن فرق بين بداهة الأمر وبين بداهة الزوج فقال لو قال الزوج بلفظ الخبر وسكت وقالت
 المرأة لم ترددت فأنقول قول المرأة وبفسه لو قالت المرأة بلفظ الخبر يوم كذا فرددت وقال
 الزوج لا يل سكت فأنقول قول الزوج من الصراحتي في باب الأولياء والاكتفاء زوج ابنته
 السابقة ولم يعلم الرضا والدخول حات زوجها فقلت وروته انه سار زوجت بغير أمرها ولم تعلم
 التكاح ولم تر من غلامها لمساوات هي زوجتي أبي بامر أبي كالمقول قوله أو لها الميراث
 وعليها النكحة وان قالت زوجتي أبي بغير أمر أبي بلفظ الخبر فزوجت بغير أمرها ولا ميراث
 لها ما أقرت أن الصدوق غير تام فإذا أذنت النكاح بعد ذلك لا يقبل قوله لها الميراث النكحة في
 فصل شرائط التكاح من نكاح الحائض وكذا في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى
 وفي الجامع الصغير نصرائي مات ثمان امرأة مسلمة وقالت أسلمت بعد موته وإلى الميراث
 وقال الورثة لا يل أسلمت قبل الموت فأنقول قول الورثة ولومات المسلم وله امرأة نصرانية
 فتقول وهي مسلمة وقت النكاح أسلمت قبل موته وقالت الورثة لا يل أسلمت بعد موته
 فأنقول قول الورثة أيضا قال في الأصل إذا مات الرجل وترك ابنتين مسلمين فقال أحدهما
 مات أبي مسلم وقد كنت أسلمت حال حياة الأب وقال الآخر صدقت وقد كنت مسلمة أيضا
 أسلمت حال حياة الأب وكذبه الابن المتحقق على اسلامه وقال إنما أسلمت بعد موت الأب فأن
 الميراث لابن المتحقق على اسلامه وعلى الآخر البينة أنه أسلم قبل موت أبيه (٢) في الحادي
 عشر من شهادة التائارية وكذا في المصنف • قال ابن جماعة عن محمد بن رجل مات وترك
 ابنتين أحدهما مسلمة والآخر نصرانية فقال المسلم منهما أسلم أبي قبل موته وأنا واداه وقال
 النصراني أنه لم يسلم وأنا واداه فأنقول قول النصراني ولكنه يصلي على الميت بأخبار الابن
 المسلم أنه أسلم أبوه ولو أقام المسلم نصرانيين أنه مات مسلما وأقام النصراني مسلمين أو
 نصرانيين أصحامت نصرانية المصنف بالميراث المسلم منهما من الحمل المزبور وكذا في المصنف
 البرهاني • أذى امرأة في يد غيره وقال طلعتها وكنيت مجنونان عرف منه الجنون بأن رآه
 القاضي أو كان معه ورأى أحد أهل ذلك المكان فأنقول قوله جامع الفتاوى في الطلاق •
 (يس) أذى ضلعها وهي تنكر فأنقول لها أو كذا العلق (ضبط) زن عوى مهر وثقة عدت
 طلب ميكنة كسر إطلاق دادته (٣) وأذى الزوج الخلع وليس لها مينة قول قول زن باشد
 در حق مهر وقول قول شوى باشد در حق نفقة في الثالث والعشرين من القصولين • من
 أنكر قبل غيره كان القول قوله لأنه متأكد بالأصل ومن أذى فعل نفسه لا يقبل قوله إلا
 بجسمة من كذالة فاضحيان (ج) اختلاف في حبة المهر فقلت وهي لك بشرط أن لا تطلقني
 وقال بغير شرط فأنقول قولها فنة في باب المهر • وإذا بلغ الصغير طلب ما له من الوصي
 وقال الوصي ضاع كان القول قوله لأنه أمين وإن قال أنقص عليك ما لي يصدق في ثقة مشد
 في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب به التامه وإن اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبو لشد

(٢) وهذه المستقلة مذكورة أبيه في أوثر أب القاضي من التائارية تقلا من الشفافي (ترجمة)

(٣) أذنت الزوجة على زوجها المهر وثقة العدة وقالت لا لك طلقني وأذى الزوج الطلع وليس لها مينة القول قول الزوجة في حسن المهر وفي حق الثقة القول قول الزوج أقول على ما ترى يسئ أن يكون القول قولها في الثقة أيضا لأنه أقر بطلاقها وأذى سقوط الثقة وهي تنكر كذا قال الشيخين وابن عبيد

(١) وفي الثانية وان اختلف في المدة فقال الوصي مات أو بولم يمتد عشر سنين وقال التيم بنده خمس سنين فلو لم يمتد عشر سنين في الكتاب أو لم يمتد عشر سنين في قول أبي يوسف القول قول الوصي كذا في الحادي والثلاثين من مصابا التاخرانية (٢) وفي مصابا التاخرانية في نوع في تصرفات الاب والوصي ومن محمد أيضا ادعى الوصي (٤٣٤)

عشر سنين وقال التيم بنده خمس سنين كذا في الكتاب أن القول قول الاب وان اختلف المصلحة فيه قال شمس الاثنية السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد وأما على قول أبي يوسف فالقول قول الوصي (١) وهذه أربع مسائل احداها هذه والثانية اذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقباء أو نفقت عليهم أو وقت كذا ثم مات أو كذب الاب قال محمد والحسن بن زياد رجعا ما له القول قول الاب وقال أبو يوسف القول قول الوصي (٢) وأجمعوا على أن المبيد لو كانوا أحبا كان القول قول الوصي والثالثة اذا ادعى الوصي أن غلاما للتيم ابن جهماء رجل فاعطته جده أربعين درهما والاب ينكر الابا كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن القول قول الاب لأن ابا أبي يوسف يثبت على ما دعى وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجر رجلا ليرده بكذا يكون صدقا والرابعة اذا قال الوصي آذيت خراج أرضك عشر سنين فندمات أول كل سنة ألف درهم وقال التيم انما ادعى أبي بنده خمس سنين كان القول قول الاب في قول محمد رجعا ما له لأن الوصي يذعي تاريخا بما يتأوهو ينكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن التيم يذعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسئلة (٣) في فصل تصرفات الوصي من مصابا الثانية • ثم في كل موضع كان القول قول الوصي عليه الميم من أو آخر مصابا الكافي وكذا في الحادي والثلاثين من مصابا التاخرانية • رجل اشترى حلياق فذهب الى امرأه واستعملته فماتت المرأة فاذا الزوج وورثتها أنه دفع على وجه العارية أو التملك (٤) فالقول قول الزوج مع اليمين بأنه دفع الحلي الى المرأة على وجه العارية في الثاني من دعوى جواهر الفتاوى • سئل اذا اشتق المهر والمستعير في الاتفايع بالمعاري فاذا هي المهر اتفعا قدا جعل في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المهر في التمسيد لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صفها فارتى الهداية • (ق) ولو كان له على أبيها دين فجهرها أو هوها ثم قال جهرتها يدين على وقالت بل مالك فالقول للاب • (في) القول للبت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا على ما تدعى شارفا فخذت الجهاز بها وقالت بل مالك فالقول للاب في باب ما يتعز به من النبات من تكاح القنية • قال بعض الحكماء أنه شيء ما قلت هو يد وقال هو من المهر فالقول قوله في غيرهما فلا كل لا للمالك فكان أعلم بجهة القليل كما اذا قال أو دعتك هذا التي نفقتا وبهتلى وكذا الظاهر بشهادة أعلم يسي في اسقاط ما في ذمته لاني الطعام المأبى فلا كل كالشواء والتمير المطبوخ والقوا كذا الق لا في قال القول قولها فيه استحسانا بخلاف ما إذا لم يكن معها فلا كل كالمسل والدمين والجوز والوز من تبيين التكرار بل هي من أو آخر باب المهر • رجل قال لا تسرا أخذت منك هذه الدراهم ودعيت وقال لا تسرا أخذتها مني فخرضا فالقول قول المتز ولو قال أقرضني فلان ألف درهم وقال فلان بل غصبني فاقترضا من فان كانت الدراهم فاقترضا فلهما قوله أن يأخذها في أوائل الثاني من اقرارا للحلاصة • رجل أقرضه قبض من فلان ألف درهم كانت لي عليه فقال فلان قد قبضت في هذا الاثم ولم يكن لي على شيء

تعالى • (٤) قوله فاذا الزوج وورثتها الخ هكذا في جميع التسع التي بأيدينا والواضع أن يقول فاذا الزوج أنه على وجهه العارية والورثة أنه على وجهه التملك كأيدي عليه بقية العارية ولول الله أي لما صنع الاختصار اه محميم

عشر سنين وقال التيم بنده خمس سنين كذا في الكتاب أن القول قول الاب وان اختلف المصلحة فيه قال شمس الاثنية السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد وأما على قول أبي يوسف فالقول قول الوصي (١) وهذه أربع مسائل احداها هذه والثانية اذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقباء أو نفقت عليهم أو وقت كذا ثم مات أو كذب الاب قال محمد والحسن بن زياد رجعا ما له القول قول الاب وقال أبو يوسف القول قول الوصي (٢) وأجمعوا على أن المبيد لو كانوا أحبا كان القول قول الوصي والثالثة اذا ادعى الوصي أن غلاما للتيم ابن جهماء رجل فاعطته جده أربعين درهما والاب ينكر الابا كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن القول قول الاب لأن ابا أبي يوسف يثبت على ما دعى وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجر رجلا ليرده بكذا يكون صدقا والرابعة اذا قال الوصي آذيت خراج أرضك عشر سنين فندمات أول كل سنة ألف درهم وقال التيم انما ادعى أبي بنده خمس سنين كان القول قول الاب في قول محمد رجعا ما له لأن الوصي يذعي تاريخا بما يتأوهو ينكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن التيم يذعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسئلة (٣) في فصل تصرفات الوصي من مصابا الثانية • ثم في كل موضع كان القول قول الوصي عليه الميم من أو آخر مصابا الكافي وكذا في الحادي والثلاثين من مصابا التاخرانية • رجل اشترى حلياق فذهب الى امرأه واستعملته فماتت المرأة فاذا الزوج وورثتها أنه دفع على وجه العارية أو التملك (٤) فالقول قول الزوج مع اليمين بأنه دفع الحلي الى المرأة على وجه العارية في الثاني من دعوى جواهر الفتاوى • سئل اذا اشتق المهر والمستعير في الاتفايع بالمعاري فاذا هي المهر اتفعا قدا جعل في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المهر في التمسيد لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صفها فارتى الهداية • (ق) ولو كان له على أبيها دين فجهرها أو هوها ثم قال جهرتها يدين على وقالت بل مالك فالقول للاب • (في) القول للبت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا على ما تدعى شارفا فخذت الجهاز بها وقالت بل مالك فالقول للاب في باب ما يتعز به من النبات من تكاح القنية • قال بعض الحكماء أنه شيء ما قلت هو يد وقال هو من المهر فالقول قوله في غيرهما فلا كل لا للمالك فكان أعلم بجهة القليل كما اذا قال أو دعتك هذا التي نفقتا وبهتلى وكذا الظاهر بشهادة أعلم يسي في اسقاط ما في ذمته لاني الطعام المأبى فلا كل كالشواء والتمير المطبوخ والقوا كذا الق لا في قال القول قولها فيه استحسانا بخلاف ما إذا لم يكن معها فلا كل كالمسل والدمين والجوز والوز من تبيين التكرار بل هي من أو آخر باب المهر • رجل قال لا تسرا أخذت منك هذه الدراهم ودعيت وقال لا تسرا أخذتها مني فخرضا فالقول قول المتز ولو قال أقرضني فلان ألف درهم وقال فلان بل غصبني فاقترضا من فان كانت الدراهم فاقترضا فلهما قوله أن يأخذها في أوائل الثاني من اقرارا للحلاصة • رجل أقرضه قبض من فلان ألف درهم كانت لي عليه فقال فلان قد قبضت في هذا الاثم ولم يكن لي على شيء

في المقتضى من ياتيه بهذا القدر على المقتضى ولكن بعد ان يحل المقتضى ما كان عليه فهو
 وكذلك لو اقرضه قبض من فلان كانت عديمه ودية وقال المقتضى المأخوذ مالى قبضته منى
 فانه يؤمر المقتضى بالمال على المقتضى (١) وفي السقاني اذا قال اخذت منك ودية وقال
 الاخر لايل قرصا يكون القول للمقتضى (٢) وكذلك لو قال قبضت منك ألف درهم
 قدوه بها وقال المقتضى ما وديتها قال المقتضى قول المقتضى فيزوم المقتضى ما قبض على المقتضى
 وكذلك لو قال قبضتها بوكلة فلان وقد كانت فلان عليك وقال وبعتها فلان فأمضى
 يقضيها له وديتها اليه قال المقتضى من في المسائل كلها ولو قال أحمكت فلانا في هذه
 ثم أخرجته منه وقال ابرت فلانا هذه الدار وسلمتها اليه ثم أخذت منها وقال فلان كنت
 الدار داري وقد أخذت منها في طلبها قال قياس أن يكون القول قول المقتضى وبؤمر المقتضى
 الدار على المقتضى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله وفي الاستحسان القول قول المقتضى
 ولا يؤمر برده الدار على المقتضى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله (٣) وعلى هذا القياس
 والاستحسان اذا قال له أو دعيتك هذه الاثبة ثم أخذت منك وقال المقتضى المأخوذ مالى وعلى
 هذا القياس والاستحسان اذا قال دفع هذا الثوب الى فلان انطبا ليضطه بدرهم
 ثم أخذته منه وقال انطبا الثوب نوبى في الثاني من اقرار التاثرانية • وعلى هذا
 القياس والاستحسان اذا قال أخرجت فلانا نوبى ثم أخذته منه وقال وضعت نوبى في دار
 فلان ثم أخذته وقال المقتضى الثوب نوبى واذا قال أخرجت فلانا ألف درهم ثم أخذتها
 وأنكر المقتضى أن يكون أخرجته قال قول المقتضى من الحل الموزور • وجيل قال لا يخر
 أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر أخذت مني ما قال قول قول الاخذ وهذا
 اذا لم يلبسه وأما اذا لبسه وهلك يضمن (٤) في الثاني من اقرار التلاصقة • وفي المتن
 لهشام عن محمد بن عبد الله بن داود بن داود قال هذا الدار وهذه الدابة وهذا الثوب
 • كانت ودية لي أو قال عارية أو قال اجارة أو قال سكني في يد فلان قبضتها منه وقال
 فلان هي لي قال قول الذي في يده وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم قال
 وقال أبو حنيفة اذا قال قبضت من فلان ألف درهم كانت ودية عنده وقال فلان هو لي
 فاني أسرم بردها فقد فرق بين الدرهم والثوب وقال أبو يوسف فهما سواء (٤) في الثاني
 من اقرار المجهط • وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وقطعة وادعى الاخر
 أنه جد فالتقول للمدعى البلية وعلى الاخر البينة في الثامن والعشرين من يوع
 التاثرانية • دفع الى غيره دراهم فأعنتها وقال صاحب الدارهم أخرجتها قال
 القابض لا يل وجهتي • كان القول قول صاحب الدارهم (٥) من تكاح الخائنة
 قبل فصل في تكرار المهر • قضت منك ألف درهم ورجعت فيها عشرة آلاف وقال المصوب
 منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالتقول للمالك أنسكه الاصل ولو قال كنت غيبت
 عشرة آلاف فالتقول للمصاحب في الثاني من اقرار التاثرانية وكذا في التلاصقة •
 وفي المتن رجل قضب عبدا فوجده المصوب منه فأشده وفي يده مال فقتل المصاحب
 هو مالى وقال المصوب منه هو مالى ان كان العبد في منزل المصوب فوجده المصاحب

(١) أصحبه أن يحلف المقتضى أنه
 ما أودعه أسرا له في اقرار الخائنة •
 (٢) وجهه القياس والاستحسان
 مذموم في الثاني من اقرار المجهط
 البرهاني وفيه تحصل •
 (٣) المسئلة مذمومة في اقرار التاثرانية
 الاكمل وقال فيه القول قول الاخذ
 مع عتبه ما لم يلبسه عند أبي حنيفة •
 (٤) وفي الثاني من اقرار التلاصقة ولو
 قال هذه الاثبة كنت وديتي عند
 فلان فأخذتها منه وقال فلان كذبت
 لكنها في المقتضى أن يأخذها ولو قال
 أعمرت دابتي هذه فلا تفركها ثم ردها على
 وقال فلان كذبت بل اذابت قال قول
 قول المقتضى وفي القياس القول قول المقتضى
 له وهو قولها انتهى وقد ذكر في المصط
 البرهاني أنه لا خلاف في المسئلة الأخيرة
 بين أحمش •
 (٥) وان أعا مائة الظاهر أن بينة الهبة
 أولى فيكون من باب العمل بالبينتين
 ولم أر صريحا •

(ترجمة)

(١) اذعت المرأة على زوجها اني اعطيتك ما قد وهب لاني لئلا انقطع بهما المودة وانما اشدتها واعطيتها لها ما عطف عليها وقال الزوج قلت لي خذ هذه المائة اودهم واعطها للفلان فاحذتها واعطيتها له يحكم امره ولست مدونة له اجاب القول وقال الزوجة لانهم لم يوكلا معا فاعطها ذلك فلان قيل انما مودة بانها كانت شدة (٤٣٥)

فهو القاصب وان لم يحسب في منزل القاصب قالما لم يغصب منه في التمسك الاول من غصب الخالصه • اختلاف في قيمة المصوب قالقول للقاصب مع عينه ما قد عاقبه

الاعشرة من غصبه بمدة التقي في مسائل الرزق والامتنان • اذا قصر في مال غيره ثم ادعى انه كان بذنه فاقول للسلطان الا اذا قصر في مال امرأته ثلثت وادعى انه كان بذنها وانكر الزوجة فاقول للزوج كذا في القسمة من غصب الاشياء • كان الزوج يتصرف في اموال زوجته فماتت المرأة فموت زوجها قصر فله كان بلا ذنها وادعى الزوج اذنه فله فاقول له بشهادة الظاهر • من دعوى المرأة في نوع في المدعي • قال

زن برشوى دعوى منك كذا صددم سبم تراد به ام كذا يوم داوت به كرتى وروام داوت دادي مثل اني تراد به وشوى بسبوكي كذا كرتى كذا ارباب صددم وبشوا في صددم فادعهم يحكم امرهم ومن وام ادعوى برشوى اجاب قول قول زن ودك من تراوكل تنكروهم بادعوى ان سبم بفلان قيل چون مقروءت كذا سبم بسبوكي بفلان دهن انكاره كونه دست بوديون اين صورت وكيل بود اجاب وادعوا بجهت قضايين را عسكرت (٤) من دعوى القاصبة • ولو ادعى المودع انه امره بدفعها الى فلان ولكنه صاحبها فاقول له في امره وقد وقعت عادية الفتوى حين تأليف هذا المحل دفع الى انوما لا يدفعه الى آخر ثم اختلف في كيفية فقال لا امره انك دفعه الى زيد وقال المأمور الى من وروء قدفت • فاجبت بان القول للوكيل لانهما اختلفا على الاذن فكان امينا ولو ادعى ان الزاني في آخر الحمار بلود دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضايبة وقال المدفع السوء بدعة فاقول للمدفع اليه لانهم ما اختلفا في الاذن انتهى (٢)

من اوائل ركعة البهر • وفي القوام الناجية فلما اودعها وحلفت فقال المالك حلفت عند الثاني وقال بل ردها الى وحلفت عندى لا يصدق لانه اذاع القبر موجب للضمان بخلاف ما لو غصب من المودع وحلف فأراد للمالك ان يضمن القاصب فقال المودع قد رده عني وحلف عندى وقال لا بل حلف عند فاقول قول المودع لانه امين من ودعية البصر

الرائق وكذا في التسليم من ودعية التار شانية • وفي التمانية (٣) ولو قال بدموت المودع رد ديتا على الوصي • كان القول قوله مع الميمين ولا يضمن • (٤) وفي التقي ربل اودع رذل ربل ودعية فقال المودع ضاعت من عشرين ايام وام صاحب الودعية دية انها كانت في يده من ذوقين فقال المودع وبسدتها فاضاعت قبل ذلك منه في التاسع من ودعية التار شانية • وان حلف الزهن (٥) فقال المالك حلف عند المرتين وقال المسترعي حلف قبل ان ارضه او بعد ما حلفه وامسكته كان القول قول الراهن مع يمينه (٥) فاضمان لمن

روح حال الغريم كتاب الزهن • حلف العين المستاجر على حفظه ثم قال لا جرحه بعد عام وفي غيره وقال المستاجر حلف بعشره فاقول للمستاجر لانه يشكر زوم الابر وكذا لو قال المسترعي من حين جاء بعد مضى المدة فالتعين هذا العين ليس ذلك المستاجر حفظه بل غيره فاقول له في انكاره لا يبر والقول للمسترعي في انه هو العين المستاجر لحفظه لانه هو القاض

(٦) فيكون اعمل كالوجع امره هاد هان لم تقبل اليها كسوتها ودين لها عليه الى شهر

اشاور بلادة قوله • لمكانه الى ان في المطابق قوله اذا وجد القليل نوع قصور وروية ما في التنوير شرح تلخيص الجامع وكتبتاه في الحاشية فليأتى تلخيص

(٧) قال صاحب الفصولين في التاسع عشر اقول قالوا القول للقاض في قدر ما قبض وصفته وقصته فهذا بشكل على الورد المسترعي ردة المبيع بسبب وقال المانع المبيع غيره يصدق بالائع المسترعي مع انه قابض فالحق ان يفصل بأن القول للمالك في قصته اذا وجد القليل والا فلقاضين كعين المصوب ووزق العسل في مسئلة الاختلاف في وزن الزن من البيع الصالح انتهى وقال ابن نجيم في تعليلاته على القصور ان القول للقاض الا ان ملككم المبيع كانا ما فكتاه

(٢) قال الزوج بعثت النقة فمالها ووصلت إليها وانكرت عن نفسها أن يكون قولها في حق الزوج ولو كان كذلك في كل موضع يذم في إبقاء من
 صاحب العدة ~~عنه~~ سمعت القاضي الأمام الأستاذ رحمه الله يقول لا يكون قول الزوج في حق النقة في كل موضع يذم في إبقاء من
 ويتكون القول قوله ما هو الأصح كذا في الأصلين ~~عنه~~ من القول الاستثنائي في الثالث والعشرين من الصادق ومن
 القسولين (عنه) ولو اختلف في وصول النقة إلى الزوج لم ينعقد العقد ولا يذم في إبقاء من (١) قال القائل قولها
 في عدم الوصول إليها والقول قوله فيسيء إلى الزوج وقوله في رواية لا في رواية الأصيل والثاني رواية النسفي ومنه
 في الاختراصة والصادق ~~عنه~~ (٢) مثل من ضمن عكاز أو ملاح إلى بلد معلوم فعمل الاختلاف بينهما في استيفاء العمل
 فاذى المستأجر عدم الوفاء فاذى الإجير الوفاء فقول من تمت أجب القول للمستأجر ومنه وصلى الإجير اليان كذا في فتاوى
 أبي نعيم من الإجابة ~~عنه~~ (٣) مثل من (٤) البائع إذا قبض الثمن شيئا من المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاد ما له
 من ثمنه وانكر المشتري أن يكون ذلك

ثم قالت بعد الشهر أنه لم يصل ولا مدي وزعم الزوج الوصول بالقول له في عدم كون
 الأمر مديها ولها في عدم وصول الكسوة والدين (١) ولولا أن المستأجر دفع الثمن
 ما دعت من الدين وقال الإجير من الأجرة قال قول الدافع أنه لم يمد بهمة الدفع
 ولو كان يمد مدي المدويين بين الورثة والطالب يحتاج الورثة إلى إقامة البينة لأنه لا علم لهم
 (٢) في وأخر الثاني من إجابة الزانية وكذا في العشرين من الصادق • أراد الرذ
 بالصبي فقال البائع المبيع غير هذا قال قوله بخلاف خيار الرؤية والشرط وإن قال
 اشترت هذا وحده وأراد الرذ بصبي فقال البائع بقتة مع آخره قال قول للمشتري
 في الحادي عشر من ربيع الزانية • عير في استيفادهم رجل بأجر فإذا فيها زوف أو
 ستونقة لأمن الصيرفي شاف من الأجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زوف أو رذ
 الأجر وإن كان الزوف نصفه فذم نصف الأجر ورذ الزوف على الدافع وإن أنكر
 الدافع وقال ليس هذا ما أخذت حتى كان القول قول الأخصم عنه لأنه يشكر أخذ غيرها
 وهذا إذا لم يكن الأخصم أو بائنه مضمنا أو بائنه مضمنا فأن ذلك ثم أراد أن يرد
 البعض بسبب الزافة فأنكر الدافع أن يكون ذلك ذمها على البائع قوله (٣) فصل فيما
 يجب للأجير على المستأجر من إجابة الخاتبة • قال يكره أن يكره ددي شيار يابذ
 بها مائة مدم من مكفره داه استا كون ريد بين مكوي د زبد دوي مكوي د
 من أن صدوم سنك قهره داه استا كون ريد بين مكوي د زبد دوي مكوي د
 خمره يابسق إزان حساب إفته امين مكوي د مرأ شو حوي قهره داه استا
 قول قول ريد بين داه استا دران كهن قهرها الزصاب زوها تنكر قته ام وقول قول
 مدويين بود وانك كوي د مرأ شو قهره داه استا نوداه استا نافر هاستانه (٤) من
 أو خرد عوى القاعدية • (المتن) قال أبو حنيفة إذا قال القصار قد ردت قال قول
 قوله مع ميمنه ولا أجرة ولو أعطاه القصار ثوبا أو قال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي
 فأخذ ثوب الثوب فالأصح أنه يسهل له ويسه (٥) فإنه ذكره ممدود في شيئا
 ثوبا يقطع ثوبا وذهب إليه البعثة لخباءه فقال رب الثوب ليست هي بطاقي قال قول

من رابعه فهل القول بالبائع أو بالمشتري
 أجب أن القول بالبائع فاصح لا يقبل قوله
 ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولا يمكن
 أن تطالب بين المشتري على البائع
 وحاشا أن نكل زنه الرذ كذا في فتاوى
 أبي نعيم ~~عنه~~
 ذكر الصدور التي هي في الباب الأول
 من كتاب البيوع أن المال إذا أقر بقبض
 رأس المال ثم دعي الزافة فعلى علة
 أوجه أن كان أقر بقبض الجاهد أو بقبض
 سعة أو بقبض رأس المال أو باستيفاء
 الدراهم لا تنعدهوى الزافة وإن أقر
 بقبض الدراهم قال قول رب السلم والبينة
 على المشتري قياسا وفي الاستحسان
 القول للسلم إليه مع ميمنه وعلى رب السلم
 البينة أنه أعطاه الجاهد ولو كان قال غبت
 ولم يرد قال قول للسلم إليه أيضا كافي قوله
 غبت الدراهم فاذى لو ادعى أنها مستوفقة أو
 وصاح لا يكون سعة فحوى قوله غبت
 يكون مدتها مفرق في سائل دعوى
 الخزانة في المال في الأجر ورده الله ~~عنه~~
 (ترجمة)

(٤) كواحد على آخر عشرة تأخير عن
 ثوب أو أعطاه مائة درهم جازة فترأى أن تبرأ فلا
 في مثاله ذلك مائة درهم جازة فترأى عن هذا العشرة ويقول رب الدين أنها كانت لي عليك فأخذها بدلا عنها ويقول المدويون ليس
 لي على شيء من النقرة قال قول رب الدين في أن النقرة لم يأخذها هو عن من الدين ويقول يكون قول المدويين في أنه
 لم يكن عليه شيء من النقرة لا لجل أن ترد عليه
 قال عمدوا أعطاه القصار ثوبا أو قال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فأخذ ثوب الثوب لا يسهل له ولا يسهل إلا يقول
 للقصار أنه أخذ من ثوبي فيقول القصار نعم وهذا اعطاك ما في الجيز من التصحيح وموافق لما في الخاتبة في فضل امتداد الأجر
 والمستأجر ~~عنه~~

قول
 في مثاله ذلك مائة درهم جازة فترأى أن تبرأ فلا
 في مثاله ذلك مائة درهم جازة فترأى عن هذا العشرة ويقول رب الدين أنها كانت لي عليك فأخذها بدلا عنها ويقول المدويون ليس
 لي على شيء من النقرة قال قول رب الدين في أن النقرة لم يأخذها هو عن من الدين ويقول يكون قول المدويين في أنه
 لم يكن عليه شيء من النقرة لا لجل أن ترد عليه
 قال عمدوا أعطاه القصار ثوبا أو قال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فأخذ ثوب الثوب لا يسهل له ولا يسهل إلا يقول
 للقصار أنه أخذ من ثوبي فيقول القصار نعم وهذا اعطاك ما في الجيز من التصحيح وموافق لما في الخاتبة في فضل امتداد الأجر
 والمستأجر ~~عنه~~

- قول الخياط مع عبته أنها بائنه ويسمى رب الثوب لباها لأنه دفع اليه الخياط بدل بائنه
وصك ذلك القصار (١) من الوجه السرخس في باب اختلاف الأجر والمستأجر
من كتاب الأجلات • ولو اختلف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرت أن تقطعه
غبا • وقد خطه قضا فقال الخياط لا بل أمرت أن أقطعه قضا كان القول قول رب الثوب
مع عبته وهو بالخيا وإن شاء أخذ القمص وأعطاه أجره وإن شاء حمله قيسه فوبه غير
مقطوع في فصل في اختلاف الأجر والمستأجر من اجارة الخلية وكذا في أوائل اجارة
خزاة الأكل • ولودفع الى قصاره بالقيصر مدبرهم فأعطاه القصار وقال هذا ثوبك
وقال صاحب الثوب ليس هذا فوبى كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة وكذا لو كان
القصار يذره في الثوب لأن في قول أبي حنيفة القصار أمين وكذلك كل أجبر مشترك
والفتوى على قوله (٢) من المجل الزبوره ولودفع متاعا الى جمال لبعده الى موضع فخلد
فقال رب المتاع ليس هذا انتهى فقال الجمال هو متاعك قال أبو يوسف القول قول الجمال
مع عبته ولا أجر له الآن بصدقه إلا سرجوا فخذ قال والنوع الواحد لو كان فيه سواء إلا
أنه في النوع الواحد أغش وأقمع أن لا يزمه الأجر ولو سلح طعاما أو زينة فقال الجمال
هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجور من هذا قال هذا أغش أن يأخذ
الطعام ولا يصلي إلا عرفا تأتي فوجع تحفظين فلا أجر لجمال الآن بصدقه وبأخذه من
المجل الزبوره (نشر) عليه دشان من جنس واحد فأذى المدون شمساً من المال صدق
أنه دفع بأى جهة فيسقط ذلك من ذمته ولومن جنسين كذهب فضة وأبر وشعر فأذى
فضة وقال أذيت موضعين الذب لا يصدق إذا معاوضة ثم بالطرفين (٤) شرع من
دلال شيئاً فدفع اليه عشر دراهم ويقول هي من الفئ وقال الدال دفعت الدلالة صدق
الدافع بعبته لأنه عطف دفع اليه فبهر من واره أن الأب أعطاه لالف يقبل والوارث يصدق أن
رجل أذى على بيت الذب فبهر من واره أن الأب أعطاه لالف يقبل والوارث يصدق أن
الأب أعطاه بجهة الدين لقضاه مقام موته فيصدق في بجهة التملك في الفصل الرابع
والثلاثين من الفصولين فيما يكون فيه القول التملك وكذا في العمدية
(٥) عليه مال واحد فزأ وشأ لاً أو زجلاً فأذى نفسه وقال هذا من أهد التصفين
لا يضر ذلك ولو قتل نصف المال لرجل فأذى نصف المال وقال هذا من كفالة فلان يستمر
وكذا في كل لكل نصف كمثل وكذا لو كان أصل المال مختلفاً أحدهما قرض والا سخر ككافة
من المجل الزبوره من عليه دشان يجهتين مختلفتين لو ائخذ كل دين ألف درهم ففنى القسا
ثم قال ما صنعت فن العبد وقال رب الدين بل هو من الجارية وسلف المدون على ذلك
فالقول قوله ولرب الدين مطالبته من الجارية وإن أقر باستفائه لأن الشرع لما جعل القول
قول المدون مع عبته فإذا حلف وجعل الشرع ذلك الاقضى العبد فقد كذب رب الدين
في قوله أنه ثمن الجارية لأن الحكم أنه عن العبد وسأني تصديق من يزعم أنه ثمن الجارية
وإذا صارت كذا بشر ما عطف قوله كما عطف انكار المشتري عند الاستحقاق حتى لا يمنع
من الرجوع بالنثر قاعدة في الدعوى • رجل دفع ثوباً الى غريمه وهو بائع جاريته

بنته ثم ادعى أنه دفع ذلك بالنش وأتمرك البائع أنه قبضه بالنش فلا يصح أن يقول قبضته
أمانة وها هو ذلك فأنه يهاه فخذ أو يقول قبضته يدن تنوع عليه في الأقل القول القليل
مع عبته لأن ذاتي عليه معاوضة ثوبه بدواهم الدين وهو يشكر وفي الثاني المسئلة
على وجهين أمّا أن يشكره أفع دينا آخر غير ثمن الجارية أو يقر به فإن أنكر فالحجاب
فيه كافي للفعل الأقل وإن أقر به فالقول للدفع لأنهما اتفقا على المعاوضة واختلعا
في الجهة فكان القول في جهة المعاوضة والتقليد قول المصاوض المثل لأنه يشكر زوال
ملكه عن الثوب بجهة أخرى والمصاوض يدعي ذلك كمن عليه ديون شتى إذا أدى دواهم
كان القول قوة في تعيين أحد الديون لاختلافها من أواسط دعوى القاعدة قال صددوم
رب دين زادته وسكوبه كذا زبها غلام دأدا م ويرد من سكويد كمر بابو حسابي ديك
يود أن حساب يافته م دهنه مكويد كمر بابو حسابي ديك نود ماست قول قول ك
يود أجاب قول دهنه مكويد و يسو كند (١) يعني يحلف أو لا يحلف أنه ليس له شيء آخر فإن
حلف مضى الأمر وإن نكل قضى عليه بذلك المال المدعي ثم يحلف أنه لم يزد ماله من
نقل الجهة من محل المزبوره إذا ادعى الكفاية بالمال إلى أجل فالقول قوة وإن لم يزد ماله
صاحبه لأن الأجل من مقتضيات الكفاية مبسوط من خص في باب التباين من كتاب
القرارة وإن قال المدعي عليه له على ألف درهم وجهه إلى كذا وقال المدعي في جهله
كان القول قول المدعي لأن الكفاية والمسئلة معروفة من أوائل دعوى الخاتبة
قال خضت لك من فلان مائة درهم للعلمه إلى شهر وقال المدعي هي حلة فالقول لتعين
(٢) ولو قال الطالب ضعت حلا وقال هو إلى سنة فالقول للطالب عنه أي حشفة وأي
يوسف خيلا فالحمد وفر من كفاية متية الحق في مسائل الحوالة وقال لا تشركت
صكفت للبادين الذي لك على فلان إلى شهر وبعد الشهر لا تأمرى من المطالبة وقال
صاحب المال تكفلت بأن لأطالب إلى شهر وبعد الشهر لأطالبك فالقول قول صاحب
المال ولا يقبل قول الكفيل لأنه لو شرط أن لا يطالب به بعد شهر أو كان مكان المال نفسه
فالكفاية جائزة (٣) من متفرقات كفاية التامر خاتبة تغلا من جامع الفتاوى وفي الجامع
الصغير لو قبض المحتال المال من المحتال عليه فقال ما قبضت حالي لأنك أحسنت عليه بالدين
الذي لي عليك وقال المحصل لا بل قبضت حالي وأنت وكيلي في القبض فالقول قول المحصل
ولو اشتاق المحصل مع المحتال عليه فقال المحتال عليه أدبت دينك بأمر لي أن أرجع
عليك وقال المحصل إنما أدبت من الدين الذي لي عليك فالقول قول المحتال عليه (٤) من
حوالة الخلاصة ملخصه قال المحصل مات المحتال عليه بعد أن يردى الدين إليك وقال
المحتال بل قبضه وتؤدى حق في الرجوع عليك فالقول للفعل لتسكه بالاصل من لسان
الحكام وكذا في حوالة البرازية وعن محمد قال لفرع حططت عنك خمسمائة من الألف التي
عليك على أن تطيق الخمسمائة الباقية أولى الشهر وقال المدين حططت بغير شيء فالقول
للمطوب لا قرارا الطالب بالسط في الثاني من صلح البرازية قال الطالب هو مير قادر على
الأداء فقال المدين أنا ميسر قال به سهم القول للمدين وقال به سهم إن كان الدين

(ترجمة)

(١) أعطاه مائة درهم وقال هي من ثمن
الغلام وقال رب الدين كان لي عليك
حساب آخر وأخذت من ذلك الحساب
وقال الدافع ليس لي شيء حساب آخر
فقل يكون القول أجاب القول يكون
قول الدافع مع العين
لأن القول لا يملك في جهته لأنه يشكر
زوال ملكه بجهة أخرى غير ما عبته
(٢) لأن الكفيل لم يقر بالدين إلا بالدين
عليه في الصبي بل أقر بمجزء المطالبة بعد
الشهر والطالب يدعي عليه المطالبة
في الحال وهو يشكر فالقول له كذا
في كفاية الدرر
(٣) وهذه المسئلة تدل على أن بينة
الكفيل أولى إذا ادعى أنه قبض من هذا
اليوم إلى شهر وقال الطالب كفت لي
شهر ولم يقل من هذا اليوم
(٤) قد سبق ما يناسبه في الحوالة
فارجع إليه

(١) وفي الخاتمة القول قول مدعي

اليسار روى ذلك عن أبي حنيفة كذا

في التاتارخانية

(٢) سئل عن امرأة ادعت على زوجها

بمال الصداق ونفقة المصداق عن مدة

معلومة فأجاب بالاعتراف وبأنه معسر

عن ذلك فهل يصدق بينه أولا يدين

بينة تشهد بالأعاصير ذلك أجاب أن

القول له بينه في الأعاصير ذلك ولا

بينة عليه ما لم يثبت غناه كذا في فتاوى

ابن نجيم

وفي باب النفقة من نكاح الخاتمة وفي عن

المسيح والقرض إذا ادعى المدينون أنه

معسر لا يقبل قوله وقالوا كذلك

في المسر والكمالة وقال بعض الناس

يحكم بالزمن

واجب لا بد لهما مال كالقرض ونحن المتاح قال قول المدعي اليسار وعليه الفتوى (١)

وان لم يكن بد لهما مال كان القول بالمدين وفي النفقة القول بالزوج في العسرة (٢)

جميع الفتاوى في أول فصل في الحبس من كتاب القضاء قال القاضي عمر الدين الفتوى

على أنه ان كان الدين وجب بدلا لهما مال قال قول من يدعي اليسار وان وجب بدلا

عالم ليس بمال فان وجب بعينه بائنه بائنه فكذلك لو جرد دليل اليسار وهو المبالغة

والالتزام الذي باختياره والافعال قول من يدعي الاعسار لا تصدق دليل اليسار أنفع

الوسائل وفيه تفصيل لا بد من معرفته فان قال الرجل أنا معسر فليحقه المعسر ين

كان القول قوله الآن يتم المرأة البينة على اليسار في باب النفقة من نكاح الخاتمة

فان أقامت المرأة بينة أنه وسرقت عليه بينة المورسين وان أقامت البينة كانت البينة

بين المرأة من الحمل المزور * ادعى ثور وها في مدة وأنكرت قال قولها مع بينتها

فان حلفت أخذت النفقة وان لم تكن سقطت والبينة عليه من نفقة الصراة الرافق *

واو لا خلاف في الاجل فقال رب السلم فيه أجل والمسلم اليه يقول لم يكن له أجل قال قول

قول رب السلم لأن الاجل يستفاد من جهته ولا تقيسه بحصة العقد فلو كان المسلم اليه

يدعي الاجل ورب السلم يشكره قال قول المسلم المصدرة مستحقة وقالوا القول قول

رب السلم ويصدق العقد وهو القياس له ما ان المكره ورب السلم والقول قول المتعسر

ولن كان خصم فله العقد كزب المال مع الحاروب اذا اختلف فقال رب المال شرطت

للخصم الرجح الادره ما وقال الخصم اشرطت في نصف الرجح مطلقا قال قول رب

المال له أن القول قول من يشهده الناهر والظاهر يشهد بحصة العقد حارز وجين

اذا اتفقا على النكاح وقال أحدهما أنه كان بغير شهود قال قول من يدعي الشهود

بجلاء مسئلة المضاربة لأن ثمة الاختلاف في نوع العقد لأن المضاربة اذا فسدت

صارت اجارة قريب المال يشكره هذا العقد فكان القول قوله أتاها هنا اتفقا على عقد

واحد شرح مختلف الرواية في أوائل كتاب البيوع * وان قال المشتري اشترت البناء

فخصما ثم ودعهم ثم اشترت الارض بعد ذلك أو قال اشترت الارض بدون البناء أو لا

ثم اشترت البناء بعد ذلك ثم لا شفعة في البناء لأنه نقل صاوم مقبورا وقال الشفيع

لا يل اشترت بهما معا في حصة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري في

الاستحسان يكون القول قول الشفيع لأن المشتري يشكر الشفعة في البناء فتعزى

الشفعة بعد قيام عيب الشفعة ظاهرا فلا يبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب لي

البناء أو لا ثم اشترت الارض فكان القول قول المشتري وبأخذ الشفيع الارض

بدون البناء وكذا لو قال اشترت نصف ثم نصف وقال الجار وهو الشفيع اشترت

النكل بعد ذلك كان القول قول الشفيع استحسانا فان أقامت البينة كانت البينة

بين المشتري في قول أبي يوسف لأنه هو المحتاج الى البينة وعلى قول محمد البينة بينة

الشفيع وان ادعى المشتري أنه اشترى النكل معا بعد واحد ادعى الشفيع أنه اشترى

متمم فامكان القول قول المشتري فاضيقان في ترتيب الشفيع من كتاب الشفعة

المشتري أرضاً ثم امتنع عن إيفاء الحق وقال المشتري اشتريتها على أنها بوسن فاذا هي
 أخص وقال البائع يمتها كما هي وما شرطت شيئاً فكان القول قول البائع
 في أنكار الشرط مع عبثه **خامس** في الشروط القسدة من البيع • ولو اختلفا
 في اشتراط اختيار خالف القول المنكرو عندهما وعند الامام لم يعبه كذا في الجمع لانه
 منكره في لزوم العقد ومذمومه بنكر الزوم والقول له وقسمه في شرح الجمع وفي
 القسطة اختلفا في شرط الخيار وأما البينة فينته مدعى الخيار أولى وفي البرائة أنه
 يقضى المشتري ثم قال لم أركله لا يصدق في أوثر خيار الرقبة من البعير الراتق • ولو اشترى
 غلة وسلم اليه البائع موزوناً فوزنه في مئة فوجده ناقصاً فأراد أن يرجع بقدر النقصان
 خالف القول المشتري مع عبثه لانه منكره فقبض جواهر الفتاوى في الباب الاقل من كتاب
 البيع • باعه طعاماً بعينه وقال يمتد جزاها وقال المشتري اشتريته متكايه يتصالحان
 ويكذلك ما يوزن وان قال البائع بعث الثوب ولم أسم الذراع وأذى المشتري شراء
 مداعرة القول البائع • ولو قال اشتريته على أنه كذا ذراعاً كل ذراع يدورهم وقال البائع
 لم أسم ذراعاً خالف القول للمشتري ويتصالحان ويقرآن على قول الشافعي في الحادى عشر
 من ربيع البرائة • رجل اشترى شاة خلعت غلته المشتري في جزته ثم وجد فيها فأذنه
 مئة فقال المشتري كانت في شاتك وقال البائع كانت في جزتك خالف القول قول البائع لانه
 يشكر العيب (١) مدة الفتاوى في البيع وكذا في الخلية في فضل في الرد العيب وكذا
 في الرابع عشر من ربيع المحيط • رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً فركبها فاقبال
 البائع ركبها في حوائجك فليس لك حق الرجوع وقال المشتري لا يركبها لاردها عليك
 فكان القول قول المشتري (٢) **خامس** في فضل خيار رجوع نقصان العيب
 وكذا في النحاس والعشرين من الفصولين والرابع عشر من المحيط البرهاني • (م) قال
 البائع بعته منك معيا وقال المشتري بل سلباً خالف القول للمشتري • (م) ينبغي أن يحكم
 الحق في مسائل متفرقة من ربيع القنبة • وفي التثني رجل اشترى من آخر عبداً
 قبضه ثم جاء به مشعوباً وقال يعنى مشعوباً خالف قوله من متفرقات ربيع المحيط
 حاشا لارسانية • ولو كان الموهوب سارية فأراد الواهب الرجوع فقال الموهوبية وهبتها
 صغيرة فكبرت وازدادت خبراً وقال الواهب لا بل وهبتها كذلك خالف القول الواهب وكذا
 في كل زيادة منوطة أشافى البناء والنسابة وغيرهما خالف القول للموهوبية من الفتاوى
 الصغرى في أنكر كالب الهمة • وفي نوادر من سماعة عن أبي يوسف رجل باع عبداً بغير
 ثأمه وطله الى المشتري ومات هذا المشتري لحاء المولى بعد ذلك بطلب عنه وقال كنت أجزت
 البيع لا يقبل قوة الابينة • ولو قال كان باعاً ما مرى قبل قوله (٣) في العاشر من ربيع
 الذخيرة • امرأة اشترت شاة وقالت أنا كنت رسول زوجي اليك والحق علي وقال البائع
 أنا متته منك والحق عليك خالف قوله أنها تشكر جواب الحق عليها وعلى البائع البينة
 في الحادى عشر من ربيع الخلاصة • قال لا يدل على جبر أو انفادهم ولا يسكر على زيادة
 درهم فقبض عمرو بكراً ألفاً من زيد ثم طالب زيد عمره بالالف التي كانت له عليه فقال

(١) وتأويل المسئلة أن يكون رأسها
 مدوداً وقت القبض ولم يمتد انتحاشها
 بعد ذلك الى أن يوجد فيها القارة ولا
 عدده أشافى على ما سطر الراس وعدم
 انتفاح رأس الانية الى أن يوجد فيها
 البرائة خالف القول قول المشتري كذا
 في الرابع عشر من ربيع المحيط
 (٢) وتأويل المسئلة على قول بعض
 المشايخ إذا كان لا يبيعه الرذالا
 بالركوب كذا في النحاس عشر من
 النافوخانية والرابع عشر من المحيط
 (٣) وكذا إذا وقع الاختلاف بعدما أجز
 الفاصب فقال المالك كنت أجزت أو قال
 كان أجزه بأمرى وأنكر الفاصب الإياوة
 أو الأصم ذكره في الخلية في الإجابة
 الطويلة

عرو قد ضمت أكبر بأمر ملك فقال زيد ما أمرتكم بقضاء تلك الألف ولكن دفعتم اليك ألفا
فقد دفعتموها اليكم فكم دفعتموها اليه فانكرهم وذلك قال قول زيد أنه لم يأمر به بقضاء النقد
فلم يفتق الخصمان أن عراضى دين زيد بأمره وانما اختلفا في أنه أمر مطلقا أو مضافا
الى التفتت الامر مستفاد من جهة الآخر فيكون القول قوله في جهة الامر ومقتضى
فان كان الامر مطلقا غير مضاف الى مال أو مضافا الى ماله عليه كان جهة في سقوط الدين
عن المأمور وان كان مضافا الى التفتت لم يكن جهة في ذلك وهو يشكر كون الامر مطلقا
أو مضافا الى ماله عليه فكان القول له كالأنكر الامر أصلا ألا يرى أنه لو لم يكن فلا حرج
على المأمورين أن كان الحكم كافيا من أوسط دعوى القاعدية • وان كان ريب الدار
أمر بالبناء فيها اليجب من الاجراف فافق في البناء واختلاف في مقدار التفتت قال قول
رب الدار واليئسة بنته المستأجر وان أنكر البناء أو الامر بالبناء فكذلك القول قول رب
الدار في الحادى عشر من اجابات الخلاصة • وان كان رب الدار أمر المستأجر أن يبنى
في الدار يصل أن يحجب ذلك من الاجراف واختلاف فقال المستأجر أمرتني بالبناء وقد بنت
وقال رب الدار ما بنت قال قول رب الدار مع عبثه لانه يدعى اياه الاجر وهو يشكر
وان أنكر البناء إلا أنه اختلف في مقدار ما أنفق ذكر أن القول قول رب الدار مع عبثه
لانه يدعى زيادة وهو يشكر قالوا هذا اذا كان مثل الحال وان اختلف في ذلك أهل
الصناعة فقال بعضهم يكاي قول رب الدار انه يدفع في نفقة مثل هذا البناء قدوما بعبثه
رب الدار وقال بعضهم لا بل قدما بقول المستأجر حتى تعذر معرفه قول أحدهما من
جهة الغير فيعتبر حينئذ دعوى الانكار والمستأجر يدعى زيادة اتفاقا ورب الدار يشكر
فيكون القول قوله وأما ما أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما قالوا في مثل هذا
البناء ما يقوله أحدهما قال قول قوله لانه أمكن معرفة ما وقع التنازع فيمن جهة
غيرهما ولا يفتق الى قوله في الحادى عشر من اجابات الأخيرة • اذا استأجرت
الطاحنة ثم اختلفا بعد ان خروج في متاع الرحى من خشب أو اسطوانا ثم افككها للجمان (١)
وعلى هذا القصار والحداد وكل ما أشبه من الاوعية والأدوات من اجارة خزائن الاكل •
اذا استأجر الرجل من آخرها مائة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه المستأجر أو صاحب
الحمام قال قول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام وما ذكره وسرقين
كثير فقال رب الحمام السرقين في وقال المستأجر هو لي وأنا أنفقه قال قول قول المستأجر
اذا لم يعرف كون الذي يدفعه صاحب الحمام على ما تم قبل هذا فأنما الراد فان كان من عمل
المستأجر وكان مقرا بذلك فخلبه أن يتقنه وان وجدان يكون من عمله قال قول قوله في الخامس
والعشرين من اجابة الصط البرهان دفع ذهب الى صانع ليصوغه لطلوعا وثلثا ووزن
من عبثه ذهب معلوما بأمره معلومة بجاز (٢) فان قال لم زد فان لم يكن محض اوزن
وان كان محض قال قول الآخر مع عبثه لأن يشاء الصانع أن يرد عليه ذهبه ويأخذ
الطوق في باب الاجارة والصياغة من اجارات المصط للبرشس لخصا • دفع اليه فضة
ليعمل لثيابا ويريد من عبثه فقال الصانع زدت خبثه لان فضتك كانت خبثه وهذه عشرة

(١) يعنى القول في الكل للطان عد

(٢) لانه جعل الاجارة كما بالاجازة العمل ثم
أمره بالزيادة من عبثه فيكون مستقرضا
لزيادة لا مشتركا ثم يصبر قابضا للقرض
حتى لا تصال بملكه كذا في المحط
الرسخى في تعليل المسئلة وقامه فيه
عد

- (١) المأمور بالرجوع من الميت إذا قال حبيبتني من الميت وأمسكت الوتره أو الوصي قاله قول له من يمسكه لانهم أرادوا الرجوع عليه بالثقة وهو يشكر فيكون القول قوله إلا إذا كان الميت على آخر دين فقال له حج عن هذا المال فحج عنه بعد موته فعليه البيعة أنه قد حج به لأنه يريد الخروج عن عهده ما عليه والوتره يشكره من حج واقعات الحسابة في باب الحج بعلامة الواو ع
- (٢) إذا وصى الموهوب الهلاك كان القول بقوله بلايين كذا في الخاتمة ع لان أصل قبضه لم يكن موجباً لضمين المقبوض عليه ع
- (٣) لأن الوصي والقيم قائم مقام القاشي فكما قبل قول القاشي فيما يكون مختاراً فكذلك قول الوصي والقيم كذا في أدب القاشي ع
- (٤) لأنه أسبغ يد الخروج عن عهده الإمامة قبل وهو قبل بالاصل أيضاً والقاهر ع

والظاهر ع

وعلى ذلك يقع ما قبل من مقتضى كانت عشرة قاله قول القاشي (١) من أجل الزوجه الإلهي أن من جعل القول قوله في الشرع قائماً جعل القول قوله مع عنه من شرح أدب القاشي لعدو الشهدي باب اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين منها (ما) حال الوصي للتييم أثقت عليك كذا من مالك وذلك ثقة منه أو قال ترك أو ترك ثقة فثقت عليه من مالك كذا من مالك أو قال الصغر ما ترك أبي رقة أو قال الوصي أشترى ثياب رقة أو أقت الثمن من مالك وأثقت عليه كذا فهو مستحق في ذلك كله مع عنه حال (ب) إلا أن مشايخنا كانوا يقولون لا يستحسن أن يعلق الوصي إذا لم يظهر منه خيانة ومنها (ط) ع من جود فاض بإعمال التيم فزاد المشتري عليه يعيب فقال القاشي أرى من منة قال قول قوله بلايين وكذا الواو في رجل قبله أجرة أرض لبنيهم وأراد تخلفه لم يعلق لأن قوله صلى وجه الحكم وكذا كل شيء على غيره من أي يوفى آدمي الموهوب له حاله الموهوب عند إرادة الواهب الرجوع قاله قول له بدون اليمين (٢) ومنها الوفاة الواجب شرط على عوضا وقال الموهوب لم أشترط قاله قول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد ثيابا فقال البائع أنت محبوس وقال العبد أنا مأمور قاله قول له بدون اليمين ومنها إذا اشترى صدين بعد ثياب فقال أحدهما أنا محبوس وقال الآخر أنا مأمور ما ذنوبان قاله قول له بدون اليمين (ج) ومنها اشترى لبيته الصغرى داراً ثم اختلص الفسخ في الثمن قاله قول له بدون اليمين (ن) ومنها إذا اشترى داراً فجاء الفسخ وأنكر المشتري الثمن أو قال أنها لبي الصغرى لا يثبت له الفسخ لا يعلق المشتري ومنها في أدب القاشي أن الوصي بالثقة على التيم أو القيم على الوقت ومال المسمى والوقت يدأ وهو ذلك من الامتناع بل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلايين (٣) إذا كان ثقة (٤) لأن في اليمين تنبيه الناس عن الوصاية فإن أتهم قبل يستحقه ما كانت خنت في شيء مما أخذته وقبل يدين للقاضي أن يقدّر شيأ يستحقه عليه في باب الاستعلاف من قصة القبة

• في المسائل التي تقبل فيها بيعة الخصمين •

رجل وامرأة في داراً فاعتت المرأة أن الدار دارها وأن الرجل عبد هذه الواو في الرجل أن الدار داره والمرأة زوجته وأما البيعة فتقبل بينة المرأة على دعوى الدار ويقتضى الدارها وتقبل بينة الرجل على دعوى النكاح ويقتضى بالزوجة بينهما لأنه تعذر قبول البنتين من كل وجه في جميع ما يذهبانه لأنه لا يمكن قبول بينهما على دعوى الرق لا ولو قبلت دعواها في الرق تعذر قبول بينة الزوج في النكاح والقضاء بالبنتين واجب لانهما من حجج الشرع فقلنا ينبغي على دعوى الدار وبينة الزوج في النكاح عملاً بالبنتين بقدر الامكان ومضى قلنا بينة في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان تزويجها تنقيها عنه إقراراً بأنه ليس بمجملولها من تهذيب الواقعات نقل عن العيون أقامت البيعة أن زوجها حلف بطلاقها أن لا يشرب الخمر إلا إذا شربها وأنها أذنت له من شرب ثم شرب مرة أخرى بقدر أذنها وأنها طلقت وأقام الزوج أن الخلف إنما يكن على لفظ آخر وهو لفظ حتى تأذن له ولها أن تطلق ثم شرب مرة أخرى

فأى البنتين أولى بأجاب تقبل هكذا البنتين وتثبت الميستان وتطلق المرأة لأن العمل
 بالبنتين واجب ما أمكن قبل كيف تقبل الميستان وهما اتفاقاً أن الميّن لم يكن إلا واحدة قلنا
 في باب سمة الفرج ينظر إلى البيئة لا إلى قول النخعي لأن هذا حق الله تعالى فساداً قدما
 في حق الله تعالى على خلاف البنتين لا يتركوا أحكاماً أنه طلقها واحدة وأما ما أنه طلقها
 ثلاثاً تطلق ثلاثاً وإن اتفقت أن التطلق لم يكن إلا مرة واحدة وكذا لو أعتقت بيعة أنه طلق
 امرأته قبلت وإن عدها وكذا في عتاق الأمة بخلاف عتاق العبد عند أبي حنيفة من
 القاعدة في أواسط كتاب الدعوى وكذا في أوائل كتاب الطلاق ولو كانت الدار في يد رجل
 والمرأة أعتقت المرأة البيئة أن الدار لها وأن الرجل عدها وأحكام الرجل البيئة أن الدار له
 والمرأة امرأته تزوجها بألف درهم ودفع إليها ولم يقيم البيئة أنه حرّ فانه يقع في الدار والرجل
 للمرأة ولا تنكح بينهما إلا أن المرأة أعتقت البيئة على رجل والرجل لم يقيم البيئة على الحرّية
 فبعض بالرق وإذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وإن كان الرجل
 أحكام البيئة أنه حرّ لأصل والمسئلة بحالها يقضى بجزية الرجل وينكح المرأة ويقضى بالدار
 للمرأة أنه لا مالاً قضى بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب البدن والمرأة شارة فبعض بالدار
 لها كالأختلاف الزوجان في دار في أيديهم ما كانت الدار تزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رجهما الله وإن أعتقا البيئة يقضى بيعة المرأة فاضطحت في فصل اختلاف الزوجين
 في مشاع البيت من كتاب النكاح وذكر ابن شجاع في الزوائد أحكام الرجل البيئة
 أن الدار داره والمرأة أمته وأعتقت المرأة البيئة أن الدار لها وأن الرجل
 عدها وأبست الدار في أيديهم ما عدا ديارهم ما انفصان وإن كانت
 في يد أحدهما تترك في يده تعارض البيتين في الدار ويحكم
 لكل واحد منهما بالحرّية ولا تقبل بيعة أحدهما على
 صاحبه بالرق لمكان التعارض حال وجهه الله
 وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما
 يقضى بيعة الخارج لأن بيعة صاحب
 اليد في المثل المطلق لا تعارض
 بيعة الخارج فاضطحت في
 آخر دعوى المنقول
 من كتاب
 الدعوى

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب الوكالة